

أنوار المحمود على سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

يحتوى على تفسيرات رائعة
لشيخ الهند مولانا محمود حسن و شيخ الحديث محمد الزور شاه الكشميري
وللمحدث الكبير خليل أحمد شاه النوري شيخ الإسلام شبيب أحمد العثماني
رحمهم الله

جمعه وألفه
العلامة الشيخ محمد صديق النجيب آبادي
رئيس الجامعة الشريعة بدهلي

الجزء الثاني

من منشورات
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية
٤٣٧- دي • غاردن ايسٹ • کراچی ٥ • پاکستان

اول كتاب النكاح

النكاح في اللغة الضم وقال الفراء النكح يضم ثم سكون اسم الفرج ويجوز كسر اوله وكثر استعماله في الوطى وسمى به العقد لكونه سببه قال ابو القاسم به حقيقة فيهما وقيل حقيقة في العقد ومجاز في الوطى وقيل حقيقة في الوطى ومجاز في العقد وفي الشرع حقيقة في الوطى ومجاز في العقد وقيل الحقيقة في العقد ومجاز في الوطى وفي رواية قال حقيقة في العقد ومجاز في الوطى وهو الصحيح عندهم وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما قلت هذا هو الراجح عندي وقال في البدائع لا خلاف ان النكاح فرض حالة التوقان حتى ان من تأقت لنفسه اى النساء بحيث لا يمكنه الصبر عنهن وهو قادر على المهر والنفقة ولم يزوج يائمه واختلف فيما اذا لم تنق لنفسه اى النساء قال نفقة القياس مثل داود بن علي الاصفهاني وغيره من اصحاب الطواهير انه فرض عين بمنزلة الصوم والصلاة وغيرهما من فروض الاعيان حتى ان من تركه مع القدرة على المهر والنفقة والوطى يائمه وقال الشافعي انه مباح كالبيع والشراء واختلف اصحابنا فيه قال بعضهم انه مندوب ومستحب واليه ذهب من اصحابنا الكرخي وقال بعضهم انه فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين بمنزلة الجهاد وصلوة الجبازة وقال بعضهم انه واجب ثم القائلون بالوجوب اختلفوا في كيفية الوجوب قال بعضهم انه واجب على سبيل الكفاية كرد السلام وقال بعضهم انه واجب عينيا لكن عملا لا اعتقادا على طرق التعيين كصدقة الفطر والاضحية قال في الدر المختار ويكون واجبا عند التوقان فان تيقن الزنا الا به فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة والا فلا ثم تبركه ويكون سنة مؤكدة في الاصح فياثم تبركه وثياب ان نوى تحصينا وولد احوال الاعتدال اى القدرة

على وطني وهو نفقة ومكرها تحريم الخوف بالبور فان يتقنه حرم ذلك -
 باب التوقيض على النكاح اى التزويج فيه والحث عليه ذكر ابن تيمية اختاروا في افضل العبارات
 بعد الفراغ من السنن فقال ابو حنيفة وما لك ان لا افضل هو التجز في علوم الدينية وقال الثاني صلوة النفل
 وقال احمد الجهاد قال بعض الصوفية قول الشافعي اقرب الى الولايات من ان التخلي للعبادة افضل من النكاح
 وقول ابى حنيفة ان النكاح افضل من التخلي للنفل اقرب الى النبوة قلت ليس لنا عبادة شرعت من عهد
 آدم الى الآن ثم تشر في الجنة الا النكاح والايان وهو افضل من التخلي للنفل بوجوه الاول ان السنن مقدمة
 على النوافل بالاجل والى الثاني ورد الوعيد على تركه بخلاف النوافل الثالث انه عليه السلام واغلب عليه بحيث
 لم يخل عنه ولو كان التخلي افضل لفعله والرابع انه سبب لصيانة النفس عن الفاحشة ولصيانة نفس المرأة عن الهلاك
 والحصول الولد الموحدة -

قول له لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من استنطاع منكم البائة هي
 مثل البائة لغة في الباء ومنه سمي النكاح باده وبان لان الرجل يتبوء من ابائه اى ليتكمن منها كما يتبوء من دارة
 فليتزوجه فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع منكم فعله بالصوم فانه له وجع
 الوجع بكسر الراء وبالمد وهو مرض الخشيتين قال النووي اختلف العلماء في المزد
 بالبارة ههنا على قولين يرجحان على معنى واحد اصحهما ان المراد منها باللفظ وهو الجماع فتقديره من
 استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه وهى مؤنة النكاح فليتزوجه ومن لم يستطع الجماع بعجزه عن مؤنه فعليه
 بالصوم ليقطع شهوته و ليقطع شهوته كما يقطع الوجع وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم منظمون
 شهوة النساء ولا ينفكون عنها والقول الثاني مؤن النكاح وسميت باسم ما يلازمها فتقديره من استطاع
 منكم مؤن النكاح فليتزوجه ومن لم يستطعها فليصم ليرفع شهوته وقالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج الى
 الصوم لرفع الشهوة فوجب تاويل البائة على المؤن واجاب الاولون بما قد مرنا وهو ان تقديره من لم يستطع
 الجماع عن عجزه المؤنة وهو محتاج الى الجماع فعليه بالصوم انتهى قال العيني والحمل على المعنى الاعم اولى
 بان يراد بالبارة القدرة على الوطى وهو التزويج واستدل به الخطابي على جواز المعالجة
 لقطع شهوة النكاح بالادوية ويشفي ان يحل على دواء ليسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه قد
 يقدّر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بان لا يكسر بالكا فور ونحوه واستدل
 بعض المالكية على تحريم الاستمناء وقد ذكر اصحابنا الحنفية انه مباح عند العجز لا جمل
 تسكين الشهوة -

باب ما يدرى به من تزويج ذات الدين

قوله عن الیهربرية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح النساء لاربعة ما لها ولحسبها ولجماها ولدينها

فأظفر بذات الدين خربت يدك أي عابدة الناس في نجاح النسوة ان يكموا المادى فعمارة
فانت فز بذات الدين من الاربع فان الدين الحق ان يرغب فيه من اخلاق المسلم
باب في تزويج الابكار جمع بكر وهي التي لم تلد وطولاً واستمرت على حالتها الاولى.

قوله قال فلا بكوا اتلاعبها وتلاعبك وفي رواية تضاعفها وتضاعفك وفيه ترغيب في نجاح الابكار
قوله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى لا تمنعني الا من قال غروها
أي البدرها بالطلاق قال خاف ان تتبعها نفسها قال فاستمتع بها فاولد له تسعة فليس قيل هي كناية عن العجوز أي
انها مطاوعة لمن ارادها وقيل ان كناية عن بذلها الطعام وهو قول الأصمعي يقال النساء قيل كناية عن سخية تعطي و
قال احمد بن حنبل ليس هو عندنا الا انها تعطي من ماله وقال الحافظ شمس الدين الذهبي معناه تهاون بين يلسها
فلا تردده واما الفاحشة العظمى فاولادها الرجل فكان بذلك تافها وقال الحافظ عماد الدين ابن الكثير حبل
اللس على الزنا بعيد جداً والا قرب جملة على ان الزوج فهم منها انها لا ترد من اراد منها السوء لا انه تحقق وقوع
ذلك منها بل ظهر ذلك بقراءته فاشهد الشارع الى منارتها احتياطاً فلما علمه انه لا يتدر على فراقها لمحبته لها
وانه لا يصير على ذلك رخص له في ابقائها لان محبة لها متحققة ووقوع الفاحشة منها متوهم قلت هذا
اشبهه والحديث لا يناسب الباب الا ان يقال ان الابكار قلما يكن بهنليات بائناً هذا بكثرة
حياتهن فالزوج بهن اولي.

باب في قوله تعالى الا اني لا ينكم الا بنات ابيه وتمامها او مشركة والزانية لا ينكها الا زان او مشرك
اختلف اهل التأويل في تأويل ذلك فقال بعضهم نزلت هذه الآية في بعض من استأذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في نكاح نسوة كن معروفات بالزنا من اهل الشرك وكن اصحاب رايات يكرهن الفهمن فانزل الله
تحريمهن على المؤمنين من اولئك البغايا الزانية او مشركة لانهن كذلك والزانية من اولئك البغايا لا ينكها الا
زان من المؤمنين او المشركين مثلها لانهن كن مشركات وحرم ذلك على المؤمنين فحرم الله نكاحهن في
قول اهل هذه المقالة وقال آخرون معنى ذلك الزاني لا يزني الا بزانية او مشركة والزانية لا يزني بها
الازان او مشرك تماماً ومعنى النكاح في هذا الموضع الجماع وقال آخرون كان هذا حكم الله في كل زان
وزانية حتى نسخ بقوله وانكحوا الايامي منكم فاحل نكاح كل مسلمة هذا نكاح كل مسلم قال ابن حنبل
الطبري بعد بيان ذلك الاقوال واولى الاقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال عني بالنكاح في
هذا الموضع الاولى وان الآية نزلت في بغايا المشركات وذات الرايات وذلك لقيام الحجية على ان الزانية
من المسلمات حرام على كل مشرك وان الزاني من المسلمين حرام عليه كل مشرك من عبدة الاوثان
فمعلوم اذا كان كذلك ان لم يمين بالآية ان الزاني من المؤمنين لا يفتد بمكاح على عفيفة من المسلمات
ولا ينكح الا بزانية او مشركة واذا كان ذلك كذلك تبين ان معنى الآية الزاني لا يزني الا بزانية تستحل

الزنا وبشره تسمله وقوله حرم ذلك على المؤمنين يقول وحرم الزنا على المؤمنين بالله ورسوله وذلك هو النكاح الذي قال جل شأنه الزاني لا ينكح الا زانية الآية قال في نهاية المقصد اختلفوا في زواج الزانية فاجاز الجمهور وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين هل خرج مخرج الذم او مخرج التحريم وهل الاشارة في قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الى الزنا او الى النكاح او انما صار الجمهور محل الآية على الذم لا على التحريم اه قال المنذرى وللعمدة في الآية خمسة اقوال احدها انها منسوخة والناسخ فأنكحوا الايامي منكم وعلى هذا اكثر العلماء فيقولون من زنى بامرأة فله ان يتزوج بها ولا غيره ان يتزوجها قلت وبه قال الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية وخالفهم ابن القيم وقال بالحرمية والثاني ان النكاح ههنا الوطء والثالث ان الزاني المجلود لا ينكح الا زانية مجلودة او مشتركة وكذلك الزانية والرابع ان هذا كان في نسوة كان الرجل يتزوج احداهن على ان تنفق عليه مما سببه من الزنا الخامس انه عام في تحريم النكاح الزانية على العفيف والعفيف على الزانية انتهى قال الزمخشري في الكشاف وقيل كان نكاح الزانية محرما في اول الاسلام ثم نسخ والناسخ قوله تعالى وأنكحوا الايامي منكم وقيل الاجماع وروى ذلك عن سعيد بن المسيب اه قلت الظاهر ان الآية خرج مخرج الذم لا مخرج التحريم كما اختاره صاحب الكشاف.

قوله ان مرثد بن ابى مرثد الغنوى كان يحمل الاسارى بمكة وكان بمكة بغي يقال لها عناق وكانت صديقية اى فى الجاهلية قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انك عناق اسكت عني فقلت والذائبة لا ينكحها الا من ادمشرك قد عانى فقرا أهأ على وقال لا تنكحها اى لا ينبغي لك ان تنكحها والحديث مختصر واخرجه الترمذى وغيره مطولا.

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح الزانى المجلود الا مثله اى المجلود فى الزنا ظاهره تحريم المجلود الا على مثلهما والوصف بكونه مجلودا ومجلودة ليس الا لان ثبوت الزنا لا يكون الا بالاقرار او الشهادة وهما يستلزمان الجلد. واما اذا لم تثبت فلا يطلق عليه اسم الزانى او الزانية فعلى هذا عند جمهور العلماء والائمة ان هذا الحديث منسوخ كما نثبت الآية او يقال ان فى الحديث خبر على ان عادة الناس جارية على ان الناس والزانى لما يربط الا بمثله فلا يدل على تحريم نكاح الزانى بالعقوبة او نكاح العفيف بالزانية وبالعكس.

باب فى الرجل يعتق امة ثم يتزوجها ماله من الفضل

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق جارية وتزوجها كان له اجران اى اجر العتق واجر الزوج وقيل له اجران على كل عمل يعمله بعد ذلك من الصوم والصلاة وغيره وهذا الحديث مختصر واخرجه مسلم والبخارى مطولا ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة لهم اجران رجل من اهل الكتاب آمن بنيه وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم والعبد المملوك اذا دى حق الله وحق مواليه ورجل كانت

عنه لانه لما بانها فاحسن اربعة ما عليه فلا حسن اليها ثم انما يتروى بها ما لا يمتنع في زوالها بالضرورة
انما يتبعها لان الفاعل من كل شيء جازع بين امرين بينهما انما الذي عليه من الفاعل انما هو انما هو انما هو
اوى خلاص الله وحق الوالد انه ابراهيم فواله معقود صليته على ما حله كما جاء في قوله تعالى ان الله يحب من كان
وقال المانعون لما حجة فيه فانه قول انس انه لم يولد له فلكم اويل منه اذا لم يولد له ما لا يقبل ولا يولد له من يولد
عليه الله عليه وسلم وليس غير ان الغيل ذلك ولا يولد عليه الا في النكاح او في النكاح او في النكاح او في النكاح
في جارية بنت المارت شغل فلكم في صفة ثم قال ابن عمر بن الخطاب عليه السلام في مثل ذلك انكم لا ترون
فلكم هذا انما لكم في ذلك بعد رسول الله عليه وسلم على غير ذلك ان رسول الله عليه وسلم في ذلك ان يكون
سما ما سمع من رسول الله عليه وسلم في ذلك ان يكون في ذلك ان يكون في ذلك ان يكون في ذلك ان يكون
حديث انس حجة وسبب في باب

باب يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب وفي نسخة ابواب النماء من تنال يحرم من الرضاغة
يحرم من النسب وهذا بالاصل فيما يتعلق بتجريم النكاح وتوابعه وامتناع الحرمة بين الرضاغة واولاد الرضاغة
وتنزلهم منزلة الاقارب في جوار النكاح والخلوة والسفارة ولكن يترتب عليه باقى احكام الرضاغة من التوارث
ووجوب الاغاثة والعق بملك والشهادة والعقل واستعمال النكاح من تامة النكاح في الفتح فقلت وما تشق منه
بعض الصور ذكر الاكثر من مستنفين احدي وعشرين صورة وجعلها صاحب البحر اربعة وثلاثين ثم
قال لا انحصار في هذا بل يجب ضابطه وذكر صاحب الدرر فخر بن ياقوت النسب الرضاغة في صور
كلام بالغة اوجدة الولد وامهاخت واخت ابن وام اخ وام نال وعية ابن اعتماد وقلت في بحيل السج
س وام اخت انهم اوتيت عمته فخذ بها في تمام السج واتخذ ثم نال لما اخذ هذا الاخر في تخصيص الحديث
بدليل العقل والحقوق على ان ليس تخصيصا لانه انما يحرم من الرضاغة على ما يحرم بالنسب ما يحرم بالنسب
هو ما يتعلق به خطاب تحريره وقد تعلق بما عبر عنه بلفظ الامهات والبنات واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات
المن وبنات المخت فما كان من سمي هذه الفاظ متحققة في الرضاغة حرم نسبها واستثنات ليس شئنا
من سمي تلك فكيف تكون مجموعته وهي غير متساوية فالحرمان بالنسب في الحرمان المذكورة السج الفاظ
لقد اصدر الشرع في ما يتعلق على اربع وهي الاول والخروج وفريق الاعل بالترتيب اى الاب والام والبنات
الاعل البعيدة المعنى المحرم مفقود في الاستثنات

قوله عن عائشة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاغة
ما يحرم من الوالد لا
بكر الوالد اى النسب قال القرطبي في الحديث دلالة على
ان الرضاغة ينشر الحرمة بين الرضاغة والمرحمة ونزولها بمنى الذي وقع الامتناع بلبن ولده منها او السيد
فترم على العصبى انها الصغير امه وانها لا يابدها فصاعدا وانها لا يابدها خالته وبناتها لانها اخته وبناتها

فنازل الالهان بنت اخته وبنت بنته فنازل الالهان بنت اخته وامه فصاعدا لالهان
جدة واخته لالهان بنت اخته وبنت بنته فنازل الالهان بنت اخته وامه فصاعدا لالهان
لا يبرأ ولا رضاع بينهم والحكمة في ذلك ان سبب التحريم ما ينفصل من اجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اعتدى
الرضع صار جزء من اجزائها فان شتر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضع لانه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب
ولا سبب فائدة اخرج ابن سعد عن طريق برة بنت ابي تجرارة ان اول من ارضع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الاسد
سلم ثوبية بطن ابن ابي اقبال له مسروح ايا ما قبل ان تقدم حليمة وارضعت قبله حمزة وبعده ابا سلمة بن عبد الاسد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها وهو بمكة وكانت خديجة تكبرها وهي على ملك ابي لهب وسالته ان تبيعها له
فاتنع فلما باه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمها بالولب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث اليها بعلقة وكسوة
حتى جاز الخبز انما مات سنة سبع مائة من خيبر ومات ابنها مسروح قبلها وقال الحافظ في الفتح وذكر السهلي ان العباس
قال لما مات الولب رأيت في منامي بعد حول في شرجال فقال ما بقيت بعدكم راحة الا ان العذاب يخفف عني كل يوم
اثنين وذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولد يوم اثنين وكانت ثوبية لبثت ابا لهب بولده فاعتقها
باب في لبن الفحل اي الرجل ونسب اللبن اليه مجازية بكونه السبب فيه قال جمهور الصحابة والتابعين و
ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل وآخرون ان لبن الفحل يحرم وتجهت حديث الباب وقال بعض
السلف ان الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا وبه قال داود وقالوا ان اللبن لا ينفصل من الرجل
وانما ينفصل من المرأة فكيف تنشر الحرمة من الرجل والجواب انه قياس في مقابلة النص فلا يثبت اليه على ان
سبب اللبن هو ما رزق الرجل والمرأة فوجب ان يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد اوجب تحريم ولد الولد
لنقله بولده الى هذا اشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة اللقح واحدا خروا ابن ابي شيبة وايضا فان
الوطي يدر اللبن فللنخل فيه نصيب

قوله عن عائشة قالت دخل علي الفلم بن ابي القيس فاستنزلت منه قال تستنزلين مني وانا
عملك قالت اقلت من اين قال ادفعتك امرأة اخي قالت انها ارضعتني المراءاة و
لعمري وضعني الرجل فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثته فقائه علك فليج عليك
وفي الحديث دليل على ان لبن الفحل يحرم تنشر الحرمة من الرضع الصغير بلبنه فلا تحل له بنت زوج المرأة التي
ارضعته من غير ما شلا ولعل رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بالرضاع بينهما قبل ذلك واخبر
بالوحي بصدق الفلح وفي رواية الباب الفلم بن ابي القيس وفي البخاري الفلم اخا ابي القيس وهو
المخفوذ قاله الحافظ وقال القزويني كل ما جاء من الروايات وهم الا من قال انسلم بن قيس
اخو ابي القيس -

باب في فضلة الكبير اي بعد من الغمام لا يحرم وذهب الى هذا جمهور الامة وقالوا ان حكم الرضاع

انما ثبت في الصغر واستندوا بالقول تعالى الى الديات يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحمله وفصاله
ثلثون شهرا وقوله تعالى وفصاله في عامين وبحديث ام سلمة عند الترمذي لا يحرم من الرضاع الا ما تعلق الاما في
في الثدي وكان قبل الغمام وبحديث عبد الله بن الزبير عند ابن ماجه بلفظ لا رضاع الا ما تعلق الاما وبحديث ابن
عمر الموقوف عليه لارضاعه الامن ارضع في الصغير وبحديث ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان
كانت مصة واحدة فهي تحرم وبحديث ابن عباس مرفوعا عند ابن عدي والدارقطني والبيهقي لا يحرم من الرضاع
الا ما كانت في الحولين وبحديث الباب وسياقي وقد اختلفوا في تقدير المدة التي يقتضي الرضاع غيبه
التحريم على احوال الاول انه لا يحرم منه الا ما كان في الحولين وهو محكي عن عمرو بن عباس وابن مسعود والشافعي
وابن حنيفة والثوري ومالك وابي يوسف ومحمد بن احمد بن حنبل والقول الثاني ان الرضاع المتقضي للتحريم قبل
الغمام واليه ذهب الحسن والاوزاعي والقول الثالث ثلثون شهرا وهو رواية عن ابني حنيفة وزفر والقول الرابع
في الحولين وما قاربها روى ذلك عن مالك وروى عنه ان الرضاع بعد الحولين لا يحرم قليلا وكثيره كما في المطاه
القول الخامس ثلث سنين وهو مروي عن جماعة من اهل الكوفة

قوله عن عائشة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل قال حفص
نشئ ذلك عليه فتغير وجهه ثم انقذت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظرون
من اخوانكم فانما الرضاعة من الجماعة قوله انظرون الخ معناه تاملن ما وقع من ذلك هل هو
بصلح صحيح بشرط من وقوعه في زمن الرضاعة فان الحكم الذي يشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المشروط
وقال المهلب معناه انظرون ما سبب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة الجماعة
فقولنا انما الرضاعة من الجماعة تعليل اى الرضاعة التي تثبت بها الحرمة فتحل به الخلوة حيث يكون الرضيع
طفلا ليد اللبن جوته لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كبنه من المصصة فيشترط
مع اولادها فكانه تعالى لارضاعه مستبصرة الا المشيمة عن الجماعة والمطعمة من الجماعة واستدل به على
ان التغذية بلبن المصصة يحرم سواء كان يشرب ام اكل باعنى عنقه كان حتى الوجوه
والسوا والشر وغير ذلك

باب من حرّم به اى بالرضاع الكبير قد مر انه لم يذهب اليه الجمهور وقال بعض السلف يحرم بالرضاع
الكبير ايضا وذهب ابن تيمية ان الرضاعة تجزئ فيه الصغير الا فيما دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى
عن دخوله على المرأة فيشئ اختيارها منه وحمل على ذلك قصة سالم التي في الباب واجاب الجمهور
عن قصة سالم في حديث الباب باجوبة منها انه فسوخ وبجزم المحب الطبري في احكامه وقرره
بعضهم بان قصة سالم كانت في اوائل الهجرة والاحاديث الدالة على اقبار زمن الغمام من رواية
احداث الصحابة قبل على تاخرها وهو مستند ضعيف ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة ابني عذيفة والاصل

فيه قول ام سلمة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم ما نرى بهذا الارخصة ارضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره وقرره آخرون بان الاصل ان الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغير
خولف الاصل له وتبقى ماعداه على الاصل وقصة سالم واقعة يمين بطرقها احتمال الخصوصية فيجب
الوقوف عن الاحتجاج بها.

باب هل يحرم مادون خمس رضعات اختلفوا في هذه المسئلة فقال الجمهور يحرم قليل الرضاع وكثيره
وهو قول مالك وابي حنيفة والاوزاعي والثوري والليث وهو المشهور عن احمد وذهب آخرون الى ان
الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا فقال الشافعي خمس رضعات وهي رواية عن احمد وفي
بعض كتب الشافعية خمس رضعات مشبعات في خمسة اوقات جائعات وقال احمد في رواية لا تحرم
المصة والمصتان بل ثلث مصات وبه قال الحق.

قوله عن عائشة انها قالت كان فيما انزل الله من القرآن عشر رضعات محرمة ثم نسخن بخمس
معلومات يحرم فتنو في النبي صلى الله عليه وسلم وهن جايقل من القرآن قال الحافظ
جاء عن عائشة عشر رضعات اخرجها لك في الموطار وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة ايضا سبع رضعات
اخرجها ابن ابي شيمة باسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وفي رواية عنها عبد المزيق لا يحرم دون
سبع رضعات او خمس رضعات وجاء عنها ايضا عند مسلم خمس رضعات والى هذا ذهب الشافعي
وهي رواية عن احمد وذهب احمد في رواية ان الذي يحرم ثلث رضعات قال القطبي في رواية
الا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان هو النص باقي الباب الا انه يمكن حمله على ما اذا لم يتحقق وصوله
الى جوف الرضيع وقوى نسيب الجمهور بان الاخبار اختلفت في العدة عائشة التي روت فلكل قد اختلف
عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع الى اقل ما يطلق عليه الاسم ويعضده من حيث النظر انه معنى لما
يقتضيه تاسيس التحريم فلما يشترط فيه العدد كالصبر ليقال بان يلج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدة
كالمنى وايضا فيقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخ بخمس معلومات فثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
ومن ما يقرأ لا ينهض للاحتجاج على احد من قول الاصوليين لان القرآن لا يثبت الا بالتواتر والروي
روي بهذا القرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي انه خبر ليقبل قوله والله اعلم انتهى لمخصا ما قاله
الحافظ في الفتح قلت معنى قول عائشة ومن مما يقر من القرآن نعتي ان بعض من لم يبلغه النسخ كان
يقرأه على الرسم الاول لان النسخ لا يكون الا في زمان الوحي فكيف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
ازايت بذلك قرب زمان الوحي فنقول ان اول نسخ عشر رضعات بسبع رضعات ثم نسخ هذا الخمس
رضعات ثم هذا ثلث رضعات ثم هذا ايضا نسخ بقوله تعالى والاتي ارضعنكم فصار حكم الرضاعة قبل
ما يطلق عليه اسم الرضاعة وهو وصول اللبن الى جوف الرضيع مطلقا فلا يستدل بحديث الباب ولا تحرم المصة
والمصتان اما اول الان فيه اضطرابا وثانيا لم يسلم خلوه عن الاضطراب انه منسوخ بالاية او انه كناية عن عميل

اللبن الى جوف الصبي و لذا قال ابن عباس اذا علق الصبي فقد حرم من شل عن الرضعة او اشتهى
 تحرم لان العلق اسم لما يخرج من الصبي حين يولد اسود لزج اذا قيل اللبن الى جوفه يقال يشبهه
 اى بل سقيتموه عسلا البيضا عنه عقبة انما ذكر ذلك ليعلم ان اللبن قد صار في جوفه لانه لا ياتي من لبن
 يصير في جوفه المصنة فعل الرضيع والاملاحة فعل المرغع.

باب في الرضعة عند انفصال الرضخ البطية القليلة اى عطا الرضعة وقت انفصال
 ليحتمل ان هو الرضعة عند انفصال الصبي شيئا فاستحب الشريعة

قوله قلت يا رسول الله ما يد لك عني من الرضاع اى ما يخط عن حق الرضعة قال الخنوع
 او الامة الغرة في الاصل بياض في وجه الفرس والمراد بهما العبد والامة كما فسر بقوله العبد والامة اى
 اريت الغرة فترا ديت حقها كاملا.

باب ما يكره ان يجمع بينهما من النساء اى في النكاح او في ملك اليمين ولما او الاصل فيه قوله تعالى
 وان تجتمعوا بين الاثنين وهذه المسئلة ألفق عليها الامة ونفع الناطق الوحيية بان كل امرأتين او فرخت
 كل واحدة منهما ذكر الا يجوز لهما ان يتزوج بالآخرى لا يجوز الجمع بينهما بهذا تنقيح الناطق في الآية لا الزيادة بخبر الواحد
 وان سلم فباختبار المشهور ولا محذور فيه وايضا المحذور في زيادة الركن او الشبهة ليست بواجبة
 قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اخيها ولا المرأة على خالتها على بنت اختها
 ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى اى لا يجمع بين العمة وبنت اخيها
 في النكاح سواء تقدم نكاح العمة او بنت الاخ وهذا معنى قوله ولا تنكح الكبرى على الصغرى الحديث فهذا
 الجملة تأكيد الاولى وكذا لا يجمع في الوطى ملك اليمين

قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره ان يجمع بين العمة والخالة وبين
 الخاليتين والعنتين قوله كره ان يجمع الحديث معناه حرم ان يجمع بين العمة وبين بنت اخيها وبين الخالة
 وبين بنت اختها كما في الحديث السابق مصرح فعلى هذا الطرف الثاني من دخول من متروك في الكلام المشهور
 اى بين العمة والخالة وبين من بها عمة وخالة لها وكذا قوله بين الخاليتين اى وبين من بها خالتان لها
 والمراد بالخاليتين الصغرى من هي خالة لها والكبرى منها او الابوية وهي اخت الام من اب والاموية وهي
 اخت الام من ام وطى هذا القياس العتمين ويحتمل ان يكون المراد بالخاليتين الخالة ومن هي خالة لها اطلق
 عليها اسم الخالة تغليباً وكذا العتمين والكلام لمجرد التأكيد وقيل المراد بهن عن الجمع بين امرأتين احداهما
 عمة والاخرى خالة او كل منهما عمة الاخرى او كل منهما خالة الاخرى تصوير الاولى ان يكون رجل وابنة متروكة
 امرأة وبنتها فتزوج الاب البنت والابن الام فولدت لكل منهما ابنة من باتين الزوجتين فانبتت الاب
 عمة بنت الابن وبنت الابن خالتها وتصوير الثاني اى العتمين ان يتزوج رجل ام رجل ويتزوج الاخر امرأه
 فيولد لكل منهما ابنة فانبتت كل واحد منهما عمة الاخرى وتصوير الثالث اى الخاليتين ان يتزوج رجل ابنة

رجل والآخرة فقلت نقل منها ابنة فابنت كل واحد منهما حالة الآخرة.
قوله: إني لست بأحد من حلال ولا أحل حراما ولكن والله لا أجمع بقتل رسول الله بنت عبد الله بنت عبد الله مكانا واحدا
أي ليس التحليل والتحريم من نفسي هو من عند الله تعالى وهو يتولى أمر التحليل والتحريم وأنا مبلغ لما ينزل ربي ولكن
لا أجمع فاطمة بنتي وبنت أبي جبريل وهي جويرية أو العوراء وقيل اسمها جميلة والاول هو الأشهر قال الحافظ وقال ابن
التين أصح ما حمل عليه هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على علي رضي الله عنه ان يجمع بين ابنة وابنة أبي جبريل لأنه على
بأن ذلك يوزيه وأذنيه حرام بالاتفاق ومنى قول الأحرار حلالا أي هي حلالا لو لم تكن عنده فاطمة وأنا أجمع بينهما الذي
يستلزم تناقض النبي صلى الله عليه وسلم تناقض في الطهارة فلا وزعم غيرهم ان السياق يشعر بأن ذلك مباح لعلي كنه منع النبي
صلى الله عليه وسلم رعاية فاطمة وقيل هو ذلك انتحالا لأم النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي انه لا يجب
ان يعرض خصا لص النبي صلى الله عليه وسلم ان لا تزوج علي بناته وتحمل ان يكون ذلك مختصا بفاطمة عليها السلام
قوله فاما ابنتي بضعة مني يريدني ما إذا برأوي ويؤذي فاذلها قال الحافظ ويؤخذ من هذا الحديث ان
فاطمة لو رخصت بذلك لم يمنع علي من التزوج بها أو بغيرها واستشكل اختصاص فاطمة بذلك مع ان الغيرة
على النبي صلى الله عليه وسلم اقرب الى منية الا فتان في الدين ومع ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستكثر
من الزوجات وله جدهن الغيرة ومع هذا لم يرع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق فاطمة
ومحصل الجواب ان فاطمة كانت اذ ذاك فاقدة من تركن اليه من أولها وبزيل وحشها من ام واخت بجلا
اهبات المؤمنين فان كل واحدة منهن كانت تخرج الى من يحمل لها منه ذلك وزيادة عليه وهو زوجين
صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من المملكات والخدم والخدماء وحبر الخواطر بحيث ان كل واحدة منهن ترضى
منه حسن خلقه وجميل خلقه ما يصعد منه بحيث لو وجد ما يشي له وجوه من الخيرة لزال عن قرب.
باب في نكاح المتعة وهي تزويج المرأة الى رجل فاما ان تقضى وقعت الفقرة او يقال ان معنى المتعة عقد
موقت بين الرجل والمرأة ينتهي بانتهاء الوقت فبعد ذلك باعادة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون النكاح الموقت
من افراد المتعة وان عقدا باعظ التزوج واحسن الشهور واليقيد ذلك من الالفاظ التي تفيد التواضع مع
المرأة على هذا المعنى وقيل هي اباحت في خيبر وفتح مكة وثبوك وحجة وقيل اباحت في زمن خيبر ثم نسخت ثم رخصت
في غزوة الفتح ثم نسخت بعد الى الابد وقال الخواص ان في غزوة الفتح اباحت الى ثمانية ايام ثم نسخت الى الابد
قلت اني متردد في اباحتها في الاسلام في حين ما فعل ما كان في الفتح كان نكاح الموبد ولكن لم يقبل وقيل
عليه رواية ابن عباس وقيل الخواص فيهم ابن تيمية كيف تكون مباحا في الخيبر ومع ان النساء كلها كانت
يهودية وعلى ان النبي لم يحرم كان في خيبر والنبي عن المتعة في فتح مكة فوسم افراوى وجمع بينهما واما الرواية التي
تدل على اباحتها في ثبوك فضعيفة لا يعاب بها واما الحجة الواردة وكان فيه متعة الحج لا متعة النساء المتع مقابل
الافراوى والقرآن واختلفت الصحابة فقال بعضهم باجتماع عدم بلوغهم السن ثم رجعوا عن الاباحة وقالوا بغيرها
فالتقدم الاجماع على حرمتها الا قوم من الروافض قالوا باباحتها والعجب منهم كيف قالوا باباحتها وهم يتسبون الى

على بن ابي طالب وقد ثبت عنه حرمتها المروية فما هي الا الفرقة الشيطانية واليهوى النفسانية التي جعلتهم على ذلك
وكذلك اكثر مسائلهم المذهبية بل لاختلاف عندي لاحد من الصحابة في حرمتها ايضا الاماروي عن ابن عباس
وهو ايضا قائل بحرمتها وقت الاضطراب نقل الحارمي في كتاب النسخ والمنسوخ قيل لابن عباس قاضطرب
الناس بفتنواك والنشر واعليه منها ما قاتلت للشيخ لما طال حجة + يا صالح بل لك في فتوى ابن عباس
اهل لك في رخصة الاطراف انكنت وتكون مثوى لك حتى مصدر الناس فقال ابن عباس سبحان الله
ما قلت الا كما تحزير والمينة اى بابا جتعا عند شدة الشبق والاضطراب وهذا ايضا لم يذنب اليه احد سواه
وقال على المتوفى لابن عباس انت رجل تساند الحديث قوله نهى عنها في حجة الوداع وفي رواية مسلم
في هذا القصة ان ابا ذر غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاتمنا بها خمس عشرة ليلة بين ليلة وليلة
فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعة النساء الحديث بطوله وفي آخره فلم اخرج حتى حرما رسول الله
صلى الله عليه وسلم في رواية من كان عنده شيء من هذه النساء التي تبيع فيلج سبيلها مخالفا حديث مسلم حيث
ابى اؤدبني تعيين المحل والحديث واحد في قصة واحدة.

باب في الشقاق قال النووي الشقاق كسر اللين المعجبة اصابه في اللثة الرفع يقال شغل الكلب اذا رفع
رجله ليبول كانه قال لا ترفع رجل فتى حتى ارفع رجل بنتك وقيل هو من شغل البلد اذا غلب الخلوه عن الصداق
وكان الشقاق من نكاح الجارية والجميع العلماء على انه منهي عنه لكن اختلفوا اهل هو نهى يقتضي البطلان النكاح
ام لا وعند الشافعي يقتضي البطلان وحكاية الخطابى عن احمد واسحاق وابى عبيد وقال مالك لفتح قبل الدخول و
بعده وفي رواية عنه قبله لا بعده وقال جماعة يصح به المثل وهو مذنب ابى حنيفة وحكى عن عطاء موزع
والليث وبنو روايته عن احمد واسحاق وبقال ابو ثور وابن جرير واجمع على ان غير البنات من الاختات
وبنات الاخ والعلمات وبنات الاعمام والامار كالبنيات في هذا وصورة الواضحة زوجتك بنتى على ان
زوجتى بنتك والبضع كل واحدة صداق لاخرى فيقول قيلت

قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشقاق والنهى لا يدل على بطلانه نعم يدل على كونه
منهيا عنه وليست له الكراهية فقلنا بها قوله ان العباس بن عبد الله بن العباس انكم عبد الرحمن بن الحكم
مفعول اول لانكم ابنته مفعول ثاني وانكم اى العباس عبد الرحمن فاعل لانكم بنته فكانا
عبد الرحمن والعباس جعلوا صداقاى لكل واحدة من ابنتهما قال الشوكاني وللشغار صورتان احدهما المذكورة
في الاحاديث وهي خلوة بضع كل منهما من الصداق والثانية ان يشترط كل واحد من الوليين على الآخر ان
يزوجه وليتة فمن العلماء من اعتبر الاولى فقط ومنهم من اعتبر الثانية وليس المتفق للبطلان عندهم مجرد
ترك ذكر الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية بل المتفق لذلك جعل البضع صداقا واختلفوا في
ما دام الصريح فالاصح عندهم الصحة قال الحافظ واختلاف نص الشافعي في ما اذا سمى مع ذلك مهران فص
في الامار على البطلان وطاهر نصه في المختصر الصحة وعلى ذلك اقتصر في التقل عن الشافعي من ينقل الخلاف

من اهل المذاهب قلت فاذا ثبت ذلك علمت ان العقد الذي وقع بين العباس بن عبد الله وابنة
عبد الرحمن بن الحكم وبين العقد الذي وقع بين عبد الرحمن بن الحكم وابنة العباس ليس فيهما ثمانية الشغار
الذي ينهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان العقد من خاليان عن شرط تزويج كل واحد منهما ابنة الآخر
وليس فيهما خلوي يبيع كل منهما الصداق ولم يجعل يبيع كل واحد منهما صداقا لاخرى بل فيهما تفريق الصداق
لكل واحدة منهما غير البضع من المال فهذه الصورة بظاهرها ليس فيها علة الفساد عند احراز العلمار فام معاوية
رضي الله عنه بالتفريق بينهما ليس الا للاحتياط ومن باب سد الذرائع واما قول معاوية في كتابه لهذا الشغار
الذي نعى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو يبنى على فهمه وانت تعلم ان فهم الراوي غير معتبر ومع هذا
مخالفة للمعنى اللغوي بآل المجهود.

باب في التحليل اي ان طلق رجل زوجته ثلاثا ثم تزوج بها آخر ليحلها للزوج الاول بل يجوز ذلك ام لا
اختلف العلماء فيه واختلفت الرواية ايضا عن ابي حنيفة فيه ففي المشهور عنه انه اذا تمكش بشرط التحليل بالقول
بان يقول انك تزوجك على ان احلكم للزوج الاول يكره ذلك النكاح للزوج الاول والثاني جميعا كراهته
تحريم والنكاح صحيح ويبطل الشرط والشرط معصية وله ان يقيم معها وان لم يشترط بالقول فلا يكره بل يكون
ما جردوا في فتح القدير هذا اذا لم يكن الرجل معروفا بهذا الفعل ولا يكره هذا ايضا كراهته تحريم وان لم يشترط
بالقول وقال ابو يوسف لا ينعقد النكاح بشرط التحليل ولا يخل للاول لان هذا من شرط التوقيت فيكون
في معنى المتعة فيبطل وبه قال مالك واحمد والشافعي في القديم ورواية عن ابي حنيفة وقال محمد يصح النكاح
ولا تحلل للاول.

قول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن المحلل والمحل له استعمل بهذا الحديث ابن تيمية
ان النكاح بنية التحليل وبشرط التحليل باطل ولا تحلل للاول ولا ترتب عليه احكام النكاح وصنف فيه
مجلة اثلث الحديث عند ابي حنيفة محمول على الاشتراط لكونه كميته وان صح النكاح وتحلل للاول قال
الحافظ استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح اذا شرط الزوج انه اذا نكحها بانت منه او شرط
انه يطلقها او نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك ولا شك ان اطلاقه لشئيل بهذه الصورة وغيره وقال
ابن حزم ليس الحديث على عمومته في كل محل اذ لو كان كذلك لدخل فيه كل واسب وبالع ومزوج فصع انه
اراد به بعض المحللين وهو من اصل حراما لغيره بلا حجة فتعين ان يكون ذلك في من شرط ذلك لانهم لم يخالفوا
في ان الزوج اذا لم ينو تحليلها للاول ونوت هي انها لا تدخل في اللعن فدل على ان الاعتبار الشرط انتهى من
المجيزين للتحليل بلا شرط ابو ثور وبعض الحنفية وآخرون وحملوا احاديث التحريم على ما اذا وقع الشرط انه
نكاح تحليل قالوا وقد روى عبد الرزاق ان امرأة ارسلت الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فامره عمر بن الخطاب
ان يقيم معها ولا يطلقها فامره ان يطلقها ففصح نكاحه ولم يامر به باستينافه وروى عبد الرزاق ايضا
عن عروة بن الزبير انه كان لا يرى بأسا بالتحليل اذ لم يعلم احد الزوجين قال ابن حزم وهو قول سالم بن عبد الله

والقاسم بن محمد قال ابن القيم في اعلام المؤمنين وصح عن عطائي من نكح امرأة مجلانة رغبت فيها فامسكها قال لا بأس
 بذلك وقال الشعبي لا بأس بالتخيل اذ لم يامر به الزوج وقال الليث بن سعد ان تزوجها ثم فارقتها فترجع الى
 زوجها وقال الشافعي والوثور المحلل الذي يفسد نكاحه هو من تزوجها ليحلها ثم يطلقها فانا من لم يشترط
 ذلك في عقد النكاح فصح لا داخلة فيه سواء شرط عليه ذلك قبل العقد او لم يشترط لوى ذلك او لم ينوه
 قال الوثور وهو ما جاور روى بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة مثل هذا سواء روى النجاشي
 عن محمد وابي يوسف عن ابي حنيفة انه اذا لوى الثاني والمرأة التحليل للاول لم تحل له بالكل وروى الحسن
 ابن زياد عن زفر وابي حنيفة انه ان شرط عليه في نفس العقد انما تزوجها ليحلها للاول فانه نكاح صحيح
 وبطل الشرط وله ان يقيم معها فمذه ثلاث روايات عن ابي حنيفة قالوا وقد قال الله تعالى فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره وبنا زوج قد عقد به وولي ورضاها وخلوها عن المانع الشرعي وهو راعب في رها
 الى زوجها الاول فيدخل في حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا الا نكاح رغبة هذا
 نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما امر الله تعالى بقوله حتى تنكح زوجا غيره والنبى صلى الله عليه وسلم انما شرط في
 عودها الى الاول مجرذ وق العسيلة بينهما قال العسيلة حلت له بالنص واما العنسية صلى الله عليه وسلم للمحال
 فلا يرب انه لم يرد كل محلل ومحلل له فان العسيلة محلل لما كان حراما قبل العقد والحاكم المزوج محلل لهذا الاعتبار
 والبايع امته محلل للشعبي وطا با ووجدنا كل من تزوج مطنة ثلاثا فانه محلل ولو لم يشترط التحليل او لم ينوه
 فان المحل حصل لوطه وعقده معلوم قطعاً انه لم يدخل في النكاح وانما الزاوية من احل الحرام يفعلها او عقده
 بلا حجة وكل مسلم لا يشك في انه اهل للغة ومن قصد الاحسان الى اخيه المسلم ورغب في جمع شمله بزوجه
 ولم تشعه وشعث اولاده وعياله فهو محسن واما على المحسنين من سبيل ففضل ان يلحقهم لغة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انتهى.

باب في نكاح العبد بغير اذن مولاه وفي نسخ بغير اذن سيده اختلف العلماء فيه فقال داود طاهري صحيح ومحال
 المك ان العقد نافذ والسيد نسخ وقال الحنفية ان العقد موثوق بفقد الجارة وقال الشافعي ان العقد باطل لا ينفذ
 قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر
 فيه دليل على ان نكاح العبد لا يصح بغير اذن سيده وذلك للحكم عليه بانه عاهر والعاهر الزاني والزنا باطل
 باب في كراهية ان يخطب الرجل على خطبة اخيه الخطبة بالكسرة وهو طلب الرجل من ولي
 المرأة ان تزوجها منه واما بالغنم فيطلق على القول والكلام قال الطحاوي ان علم علامات الرضا فكمرة الانثى
 قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة اخيه
 اى المسلم قال الجمهور هذا النهي للتأديب وليس للتحريم يبطل العقد عند اكثر
 الفقهاء كذا قال ولا لازمة بين كونه للتحريم وبين بطلان عند الجمهور بل هو عند سبب التحريم ولا يبطل العقد
 على النوى ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعي والمناطقة محل التحريم اذا

محدث المخطوطة او وليها الذي اذنت له بالا جابة فلو وقع الترخيص بالرد فاما تحريم ولو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الجرم
على المخطوطة لان الاصل الاباحة عند المناجاة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتعريض كقولها لا رغبة عنك
فتقولان عند الشافعية الاتح وهو قول المالكية والحنفية لا يجرم ايضا واذا لم ترد ولم تقبل فيجوز والحجة فيه
قول فاطمة خطبتي متاوية والوجه فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما بل خطبها لاسامة
وحكي الترمذي عن الشافعي حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت اليه فليس لاحد
ان يخطب على خطبة فاذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس ان يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانها
لم تتزوج برضاها ولا بواحد منهما ولو اخبرته بذلك لم يشر بغير من اختارت واذا وجد شروط التحريم ووقع
العقد لثاني فقال الجمهور يصح مع ازكاب التحريم وقال واود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وعند
المالكية خلاف كالتقوية وقال يستفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور ان النبي عنه الخطبة والمخطوطة ليس شرطاني
صحة النكاح فلا يفسخ النكاح الى ان يقال انتهى لمخص من الفسخ.

باب الرجل ينظر الى امرأة وهو يريد تزويجها قالوا يجوز النظر الى المخطوطة كيلا يخبر الامر الى الفساد
وقالوا انه يخلص الغية عند الابتداء ثم يفوض الامر الى الله تعالى وهذا هوذهب الجمهور وقد وقع الخلاف
في الموضع الذي يجوز النظر اليه قد سبب الاكثر الى انه يجوز في الوجه والكفين فقط وقال داود
يجوز النظر الى جميع البدن وقال الاوراعي ينظر الى موضع الحجر قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
خطب احدكم المرأة فاستطاع ان ينظر الى عورتها فليقبل اليها في ذلك على ان ينظر الرجل المرأة التي تريد ان يتزوجها
باب في الولي قال ابن الهمام الولي هو العاقل البالغ الوارث فخرج العبد والمعتوه والعبد والكافر
على المسلية والولاية في النكاح نوعان ولاية مندوب واستحباب وهو الولاية على العاقلة البالغة بكرة كانت
او ثيبا وولاية اجبار وهو الولاية على الصغيرة بكرة كانت او ثيبا وكذا الكبيرة المعتوبة والمرقونة وقال في
البدائع الولاية في باب النكاح انواع اربعة ولاية الملك وولاية القرابة وولاية الولاء وولاية الامامة
قلت فمدار الاجبار عندنا على الصغر فلا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح وقال الشافعي مدار
الاجبار هو البكارة فيجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح دون الصغيرة الثبته واختلف العلماء في
اشتراط الولي في النكاح فقال الشافعي ومالك واحمدان النكاح لا يصح ولا ينعقد بعبارة النساء اصلا سواء
كانت اصيلا او كيلة وان اظهر الولي رضاه بمائة مرة وحضر في العقد وقال ابو حنيفة يصح النكاح
بعبارة النساء ايضا وقد يصح بدون اذن الولي ورضائه ايضا وقال صاحباه لا يجب عبارة النساء
بل يجب اذن الولي ورضائه وبدونه باطل قال ابن الهمام حاصل ما في الولي من علمنا سبع روايات
روايتان عن ابني حنيفة احدهما يجوز مباشرة العاقل البالغة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقا
الا انه خلاف الاستحباب وهو ظاهر المذهب ورواية الحسن عنه ان عقدت مع كفوف جاز ومع غيره

للصحة واختيرت للفتوى قلت وفي كتب الفقهاء ان زوجة حرة مكلفة نفسها بغير شهود ولي واذا نفذ
 نكاحها عند ابى حنيفة وابى يوسف في ظاهر الرواية وكان ابو يوسف يقول اولاً انه لا ينعقد الا بولي اذا
 كان لها ولي ثم رجح وقال ان كان الزوج كفواً لها جازاً والا فلا ثم رجح وقال جاز سوا كان الزوج كفواً
 لها او لم يكن وعند محمد ينعقد موقوفاً على اجازة الولي سوا كان الزوج كفواً او لم يكن ويروى رجوعه الى قولها
 وقال زين العرب قال مالك ان كانت المرأة ونية جاز ان تزوج نفسها او توكل من يزوجه وان كانت شريفة
 لآدم ولها واما الاستدلال ابى حنيفة بظاهر الرواية فبالكتات والسنة والقياس واما الكتاب فقوله تعالى
 وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فالأية نص على العقد والنكاح بعبارتهما واعتناء
 بلفظ الآية فكانت حجة على المخالف في المسئلتين وقوله تعالى فان طلقها فلا تحل اليه بعد حتى تنكح زوجاً غيره و
 الاستدلال بهن وجهين احدهما انه اضاف النكاح اليها فيقتضي تصور النكاح منها والثاني انه جعل المرأة غاية
 الحرمه فيقتضي انتهار الحرمه عند نكاحها نفسها وعنده لا ينهي وقوله تعالى فلا جناح عليهما ان تيراجعا اي يتاكها
 اضافة النكاح اليهما من غير ذكر الولي وقوله تعالى لو اذ اطلقت النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن
 ازواجهن الآية والاستدلال بهن وجهين احدهما اضافة النكاح اليهن فيدل على جواز النكاح بعبارتهما من
 غير شرط الولي والثاني انه نهى الاوليا عن المنع عن نكاحهن أنفسهن من ازواجهن اذا تراضى الزوجان ابى يقتضي تصوير
 المنهي عنه واما السنة فكثيرة ومنها ما اخرج الطحاوي بسند صحيح عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها زوجت حفصة
 عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال اشلي ليصنع به هذا ويغتات عليه
 الحديث اي يتفرد عليه براه فهذا يدل على ان النكاح ينعقد بغير شهود الولي واذا كان عائشة لم تكن وليا لحفصة
 وكان وليها ابا عبد الرحمن وسو كان غائباً بالشام ثم نكحت عائشة حفصة وقد رأت ان تزويجها بن عبد الرحمن
 بغيره جائز ورات ذلك العقد مستقيماً والدليل على ان الغرض اذن الولي ورضاه ولا يجب عبارته ما اخرجه
 الطحاوي بسنده عن ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة ابى سلمة فخطبني الى
 نفسي فقلت يا رسول الله ليس احد من اوليائي شاباً فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت
 ثم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها فنفى الحديث دليل على ان الامر في التزوج اليها دون اوليائها
 لان النبي صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ودل قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس منهم شاهد ولا غائب يكره
 ذلك على ان رضا الاوليا يكفي ولا يجب عباراتهم وهذا ظاهر وما يدل على عدم ضرورة عبارات الاوليا لفظ
 رواية موطا امام مالك ص ١٢ في باب عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملاً ونظرة فقالت ام سلمة ولدت سبعين
 في الاسلام بعد وفات زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال
 الكهل لم تحلي بعد وكان ابوها عيباً ورجار اذا جاز ابوها ان يوثروه بها فخطت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فذكرت ذلك فقال قد حلت فانكحي من شئت فهذا يدل صراحة ان النبي صلى الله عليه وسلم جوز لها
 النكاح بدون حضور الاوليا واما القياس فنواها بلغث عن عقل وحرمة فقد صارت ولية نفسها في النكاح

فلما تيقن موليا عليها كالصبي العاقل اذا بلغ والجامع ان ولاية الانكاح انما تثبت للاب الصغيرة بطريق النيابة
عنها شرعا لكون النكاح تصرفا مضافا الى الدين والدنيا وحاجتها اليه حالا والا وكذا عازمة عن استمرار
ذلك بنفسها فبالبلوغ عن عقل زال العجز حقيقة وقد رتب على التصرف في نفسها حقيقة فتزول ولاية الغير عنها
وتثبت الولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة مع ان الكرية منافية لثبوت الولاية
للحر على الحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح لصغير
العاقل اذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
النساء شقاق الرجال ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في مالها وتثبت الولاية لها كذا انما اذا
صارت ولي نفسها في النكاح لا تيقن موليا عليها بالضرورة لما فيه من الاستحالة.

قوله عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت بغير اذن مولايها
فانكاحها باطل ثلث مرات اي كرر ثلاث مرات فان دخل بها فله مهر لها بما اصاب منها فان
تشاخروا فانه لحاكمي من كادى له وفي بعض الروايات فلها المهر بما استحل من فرجها استدلال بهذا
الحديث المجازي لان ذلك لا يتعلق له بمراودهم فانهم قالوا لا ينعقد النكاح اجبارا من النساء وان اظهر الى غير
مائة مرة بل لابد من عبارات الاوليا وهذا ظاهر نعم هذا حجة لابي يوسف ومحمد على انه لابد من اذن الولي ويبدو
النكاح باطل مطلقا فتقبل ان عبارة علي الزهري تعرض عليه فانكره وهذا لو خيب ضعفا في الثبوت وسيمتدح
ابن راوي الى بيت عائشة ومن يذهب بها جواز النكاح بغير ولي والدليل عليه ما روي انها زوجت بنت ابيها
عبد الرحمن من المذنبين الزبير واذا كان يذهب بها في هذا الباب فكيف تزوي حاشا لا تعمل به و
لان ثبت فعمله على الامة لان لفظ الباب ايما امرأة نكحت بغير اذن مولايها قد دل ذكر المولى على ان
المراد من المرأة الامة وقيل كون اذن الولي لابد منه صادق عنده ايضا فان اذن الولي واجب في بعض الصور
ومستحب في بعض الصور وما من صورة لا يستحب فيها اذن الولي فاذا ثبت ان الى بيت يدل على اذن الولي
فينظر الفقيه ان الاذن هل يكون اذنه حقيقة او لاحق له بل اذنه انما يؤول الى الولاية فتقارن اذن الولي نظرا
للمولية لاحقة لتخصيص الولاية والكفارة والمهر كما في موطأ محمد ^{ص ٢٩} فانما ابو حنيفة فقال باذا وضعت نفسها في
كفارة ولم تصرف في نفسها في الصداق فالنكاح جائز او وجعل محمدا اثر الفاروق الاعظم حجة لابي حنيفة فعنه
السلطان في الرواية عدم التمام وكونه على شرف السقوط ان كان للمولى ضرر في ذلك بتبديل المهر وعدم الكفارة
فاذن للمولى ان يفسخها برفع القضية الى القاضي ويحجى الباطل بما لا فائدة فيه ربنا ما خلقت هذا باطلا الاكل شيء
ما خلقت هذا باطلا ورجل بطلان ديكار وعلى ان الرواية يدل على انعقاد النكاح لان الامر باعطاء المهر ومن
العقر والمهدد على جواز النكاح من غير ولي والاعتقاد بالاسم لفظ بعض الروايات فلها المهر بما استحل
وايضا لفظ الرواية فان تشاجروا فافسلفان ولي من لا ولي له فيمدين في ان اذن الولي ليس بكون الاذن
حق بل نظر للمولية معناه انهم لما تعارضوا اتساقا فلو اقبلت المرأة يمكن لا ولي لها فافسلفان ولي مثلها

قوله عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نکاح الا بولي ثمسک بهذا ايضا
 المجازيول على انه لا ينفذ عقد النکاح بغير عبارات الاوليات قلت لا يصح التمسک بهذا بل لا تعلق له بمجوزهم
 ايضا وانما اخذوا المسئلة من عرف الناس وتعرضوا الى اثباتها بالمرفوعات فلا تعلق لحديث ابي موسى ولاء
 لحديث عائشة بما رواه يميل معناه معنى حديث عائشة اى لانکاح الاباذن ولى فهو حجة لابی یوسف ومحمد بن حبيب بما يوجب
 عن حديث عائشة وقال ابن الهمام هذا معارض لقوله عليه السلام الايم احق بنفسها من وليها رواه مسلم
 والک في الموطار وغيرهما ووجه الاستدلال انه اثبت لكل منها ومن الولي حقا في ضمن قوله احق ومعلوم
 انه ليس للولي سوى مباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها احق منه به ولجده هذا ان يجري بين هذا الحديث
 ومارواهوا حکم المعارضة والترجيح او طريقة الجمع فعلى الاول تخرج هذا بقوة السند وعدم الاختلاف في صحة
 بخلاف حديث لانکاح الابولى فانه ضعيف مضطرب في اسناده وفي وصله وانقطاعه وارساله وكذا
 حديث عائشة رضى الله عنها عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة
 وقد انظر الزهري قال الطحاوي وذكر ابن جريج انه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه وعلى الثاني وهو اعمال
 طريقة الجمع بان يحمل عموم على الخصوص وذلك شائع وهذا يخص حديث ابي موسى بجواز كون النفي
 للکمال والسنة وهو يحمل قولها يخص حديث عائشة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالباطل حقيقة على
 قول من لم يصحح ما باشره من غير كفوا وحكمه على قول من صححه وثبت للولي حق الخصوصية في نسخة
 وكل ذلك شائع في الاطلاقات النصوص ويجب ان يكتب له دفع المعارضة بينهما على ان حديث
 عائشة يخالف نهيهم قلت بل حديث ابي موسى ايضا فان مفهومه اذا نكحت نفسها باذن وليها كان
 صحيحا وهو خلاف نهيهم ثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو انها تصرفت في خالص حقا
 هو نفسها وهي من اهل کمالا فيجب تصحيحه مع كونه خلاف الاول انتهى قلت حديث
 ابي موسى رواه ابو حنيفة ايضا كما في مسائده وفي مستدرک الحاكم فلا يقال لعله لم يبلغه بالضعف
 هذا الحديث فاما ان يحتمل على التخصيص بما مر من استدلالنا فلا يقال ان هذا تخصيص العام بالرأى
 ابتداء وان كان هذا ايضا جائزا اذا كان الوجه جليا كما قال ابن دقيق العيد في احكام الاحكام ولذا
 تجد اكثر احاديث الاخلاق تخصص بالرأى ومنها وجه جلي كما مر واما ان يحمل على نفي الکمال ومعناه تنزل
 الناقص منزلة المعدوم كما يفعل الفصحاء كثير الانفي الکمال في اللفظ بل في مصداق اللفظ وقال
 بعض بالقول الموجب باننا نقول انه لانکاح الابولى لكن الولي اعم من ان يكون غير المولية كما في
 الصغير او يكون نفس المولية كما في الکبری قلت ظاهر الفاظ الحديث يردده فانه يدل ان الموليته
 غير لولي وعندى محمل آخر سوى ما ذكرنا من قبل وهو ان لانکاح الابولى صادق على نسيب ابي حنيفة
 فان المرأة ان نكحت في غير الكفورا وتبعضان المهر المثل فحكمه ما مر وان نكحت في الكفورا وبتمام المهر
 لم ياذن لها الولي فحرم الولي على ان ياذن بها ويا مراه الشريعة بالاذن لحديث على والایم اذا وجرت لها

كفوا بالحديث ولقوله تعالى ولا تعضلوهن ان يكنن ازواجهن الآية فان اذن فيها فصدق انه لكاح باذن
الولى وان كان الاذن مالا ولا شير فيه فان الاذن عام عندنا وان لم ياذنها فقد خالف امر الشارع فالسالك
ولى لمن لا ولى لها فحصل الحديث استرضار الولى واستينافه فحصل من احاديث الباب امور ان الكاح
يكون باذن الولى وان العبرة للمولية عند اختلاف الولى والمولية وان الاوليا راذا تعارضوا فالولاية
للسلطان وبذا كله قول ابى حنيفة -

قوله عن ام حبيبة انها كانت عند ابى جحش فهلك عنها مكان فبين هاجرا الى ارض الحبشة
فزوجها النجاشى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى عندهم وتصبها انها نزلت بها جرة
الى ارض الحبشة مع زوجها عبيد بن جحش فمات مرتدا وثبتت على الاسلام قالت رايت فى المنام كان
أتيا يقول يا ام المؤمنين ففرغت فاولتها بان رسول الله عليه وسلم يزوجني فلما انقضت عدتي فاشعرت
الابرسول النجاشى على بابي يستاذن فاذا بجارية يقال لها ابرهة فدخلت على فقال ان الملك يقول لك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوجك منه قلت لبشرك البدر بالخير قالت يقول الملك
وكفى من يزوجك فارسلت الى خالد بن سعيد بن العاص فوكلته وفي سيرة العجمي ولى نكاحا عثمان بن
عقاف فلما كان العشي امر النجاشى جعفر بن ابى طالب ومن هناك من المسلمين فحضروا فخطب النجاشى قال
الحمد لله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار والشهدان لا اله الا الله وحده وان محمدا عبده ورسوله و
انه الذى بشر عيسى بن مريم ابا بعد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوجه ام حبيبة بنت ابى سفيان
فاحببت الى مادعاليه وقد اهدتها اربع مائة دينار وفي روضة الاحباب اربع مائة مثقال من الذهب
ثم سكب الدنانير بين يدي القوم فكلم خالد بن سعيد بن العاص فقال الحمد لله احمده واستعينه واستغفره
واشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله الخ انا بعد فقد احببت الى مادعاليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوجته ام حبيبة بنت ابى سفيان فبارك الله لرسوله ورفع النجاشى الدنانير الى خالد فقبضها ثم ارادوا ان يقوموا
فقال النجاشى اجلسوا فان من سنن الانبياء اذا تزوجوا ان يوكل طعاما على التزويج فبعنا بطعام فاكلوا ثم اهدت
نساء الملك من العطر وغيره وبعث النجاشى ام حبيبة الى النبي صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة
ولما بلغ اباسفيان ذلك قال ذلك الفعل لا يقرع الله وكان لام حبيبة حين قدم بها الى المدينة
بضع وثلاثون سنة ومكث عند النبي صلى الله عليه وسلم قريبا من اربع سنين وتوفيت في زمان معوية سنة
ثلاثين او اربع واربعين من الهجرة في المدينة على القول الصحيح وصلى عليها مروان بن الحكم كذا في تاريخ الحمير و
مناسبة الحديث ان ام حبيبة زوجت نفسها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن هناك لها ولى و
دل الحديث على ان النجاشى تولى النكاح وهو ليس بولى لها ويقال ان النجاشى كان سلطانا فهو ولى من علا ولى له والى
بان خالد بن سعيد بن العاص تولى امر النكاح وهو ولى لها فلم تثبت بطريق صحيح -
باب في العضل وهو المنع والشدّة والمراد بها منع الولى مولى من النكاح -

قوله عن الحسن حدثنى معقل بن يسار قال كانت لي خت تخطب الى فلتاتي ابن عم لي فانكحتها
اياله ثم طلقها طلاقا له رجة ثم تركها حتى انقضت عدتها فلما خطبت الى اتاني بخطبتها فقلت لا
والله لا انكحها ابدا قال ففي نزلت هذه الآية واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تغضلوهن
اي لا تمنعهن ان ينكحن اذ واجهن الآية قال فكفرت عن يميني فانكحتها اياه استدلل بهذا من قال
بإشراط الولي في النكاح قال الحافظ وسبي اصرح دليل على اعتبار الولي والامامان بعضهما معني ولانها لو كانت
لها ان تزوج نفسها لم يحتج اليها ومن كان امره اليه لا يقال ان غيره منعه عنه واستدل الخنفية بهذا الآية على
عدم اشتراط الولي في النكاح وقد تقدم تقريره وقال الطحاوي قد يحتمل ما قالوا ويحتمل غير ذلك ان يكون عضل
معتل كان تزويجه لاخته في المراجعة فتقف عند ذلك فامرتك ذلك انتهى -

باب اذا انكح الوليان اي اذا انكح الوليان المستويان في الولاية امرأة رجلين فما حكمه قال في البدائع
فاما اذا كان في الدرجة سواركا لاخوين وعمين ونحو ذلك فكل واحد منهما على حiale ان يزوج رضى الاخر او سخط
بعد ان كان التزوج من كفوبهم وا فرد قال مالك ليس لاحد الا وليا رولاية النكاح ما لم يجمعوا ابنا على ان يذه
الولاية ولا يتركه عنده وعندنا وعند العامة ولاية استبداد فان زوجهما كل واحد من الوليين رجلا على يد فان
وقع العقدان معا بطلا جميعا لانه لا سبيل الى الجمع بينهما وليس احدهما اولى من الاخر وان وقع امرتبا فان
كان لا يدرى السابق فكذلك لما قلنا فان علم السابق من اللاحق جاز الاول ولم يجز الآخر املخصا
قوله ايما امرأة زوجها وليان فهي للاول منهما الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن والعمل
على هذا عندنا بل العلم لا يعلم بينهم في ذلك اختلفا فاذا زوج احد الوليين قبل الآخر فنكاح الاول جائز ونكاح
الآخر مفسوخ واذا زوجا جميعا فنكاحهما جميعا مفسوخ وهو قول الثوري واحمد واسحق اه قلت وبكذا ذهب
الى حنفية في هذه المسئلة

باب في قوله تعالى لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تغضلوهن اي لا تقهروهن لتتزوجوا بعض
ما اتيموهن يعني تكون له المرأة وهي كارتبة لبعثتها ولها عليه مهر فيض التقدري بكذا قال ابن عباس رضي الضحاك وغيرهما
قوله كان الرجل اذا مات كان اولياءه احق بامرأة من ولي نفسها اي من ولي المرأة
ان شاء بعضهم زوجها او زوجها وفي النسخة المصرية ان شاء زوجها او زوجها وفي رواية البخاري
ان شاء بعضهم زوجها او زوجها وان شاءوا لم يزوها فاما في البخاري والنسخة المصرية لابي داود هو الصحيح
واما في النسخة الهندية فلعلها سهو من الكاتب وان شاء الميزوجها فنزلت هذه الآية في ذلك لونه عن
قوله عن ابن عباس قال لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تغضلوهن لتتزوجوا ببعض
ما اتيموهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة ^{والله} اي وسبب نزول ذلك الحكم ان الرجل كان يورث امرأته
ذي قرابة فيعضلها حتى تموت او ترد اليه صلها فاحكم الله تعالى ذنبي عن ذلك قوله الحكم اي
من احكمت اي منعت اي لا يحل لكم ان ترثوا النكاح اقراركم ولما كنتم كرها فان قال قائل كيف كانوا يورثونها

وما وجه تحريم ورثتهن قيل ان ذلك ليس معنى وراثتهن اذا هن من فتركن مالا وانما ذلك انهن في الجاهلية كانت
احدهن اذا مات زوجها كان ابنه او قريبه اولى بهما من غيره ومنها بنفسها فان شارب نكحها وان شارب عندها
فمنها من غيره ولم يزوجها حتى تموت فحرم الله تعالى ذلك وخطر عليهم نكاح حلائل ابائهم ونهاهم عن عضلهم
عن النكاح كذا في تفسير الطبري -

باب في الاستيثار اى طلب الامن المرأة في النكاح قد مر ان الولاية على نواحين ولائها اجبار وهي الولاية
على الصغيرة بكونها كانت او ثيبا. وولاية نكاح وهي الولاية على العاقلة البالغة بكونها كانت او ثيبا فلا تجبر بالغت
على النكاح فلا بد من الاذن بكونها كانت او ثيبا غير ان سكوت البكر وضحكها وبكاؤها بلا صوت اذن دلالة بخلاف
الثيب فانه لا بد من نطقها قال في البدائع ثم اذا اختلف الحكم في البكر البالغة والثيب البالغة في الجملة
حتى جعل السكوت رضا من البكر دون الثيب فلا بد من معرفة البكارة والثيب في الحكم لاني الحقيقة لان
حقيقة البكارة بقاء العذرة وحقيقة الثيب زوال العذرة واما الحكم غير مبني على ذلك بالاجماع فنقول لاختلاف
في ان كل من زالت عذرتها بوثنية او ظفيرة او حيضة او طول التغييس انها في حكم الابكار تزوج كما تزوج الابكار
ولا خلاف ايضا ان من زالت عذرتها بطوطى متعلق به ثبوت النسب وهو الوطى بعقد جائز او قاسرا وشبهة
عقد يوجب لها مهر بذلك الوطى انها تزوج كما تزوج الثيب واما اذا زالت عذرتها بالزنا فانهما تزوج كما تزوج
الابكار في قول ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد والثالث في تزوج كما تزوج الثيب انتهى فمدار الاجبار عند ابى حنيفة
على الصغيرة بكونها كانت او ثيبا ووافقه جمهور العلماء باقرار التزدي خلافا لثالثي فان مدار الاجبار عنده
على البكارة ونكاحا ترى -

قوله قال لا تنكح الثيب حتى تستامر ولا البكر الا باذنها قالوا يا رسول الله وما اذنها
قال ان تسكت قوله حتى تستامر اى لا يعقد على الثيب حتى يطلب الامن منها ويؤخذ من قوله تستامر انه لا يعقد
عليه اولى الابدان تامر بذلك وكذلك البكر وفي الحديث التفرقة بين البكر والثيب فغير للثيب بالاستيثار
وللبكر بالاستيذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستيثار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى
المستامر ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صحت بمبيعة اتمتع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك
والاذن دار بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر
لانها قد تسكت ان تفتح وسياق من فصل البحث في باب في الثيب قوله تستامر بالنتيجة في نفسها فان سكنت
فهي اذنها وان ابت فلا جواز عليها المراد بالنتيجة الكبيرة البالغة سماها بنتمة باعتبار ما كانت لقوله
تعالى فاتوا اليتامى هو الهم وفائدة التسمية بها مراعاة حقها والشفقة عليها فان اليتيم منظمة الرافة والرحمة
لانه صلى الله عليه وسلم شرط بلوغها معنا ولا تنكح حتى تبلغ فتسافر سكوتها اذنها وان ابت فلا جواز للنكاح عليها
اى لا ولاية عليها مع الامتناع قال ابو عيسى الترمذي حديث ابى هريرة حديث حسن واختلف
اهل العلم في تزويج البنت فري بعض اهل العلم ان البنت اذا زوجت فانكاح موقوف حتى تبلغ فلذا

فإذا بلغت فلها الخيار في اجازت النكاح وفسخه وهو قول بعض التابعين وغيرهم وقال بعضهم لا يجوز نكاح اليتيم حتى تبلغ ولا يجوز الخيار في النكاح وهو قول سفيان الثوري والشافعي وغيرهما من اهل العلم وقال احمد واسحاق اذا بلغت اليتيم تسع سنين فزوجتها فرضيت فالنكاح جائز ولا خيار لها اذا ادر كسنت واستحيا بمحمد بن عيسى ثمانية قلت علي السرخسي وسلم بن يها وهي بنت تسع سنين وقد قالت عايشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة نكحت وجدها بالخفية في ذلك ان اليتيم اذا تزوجها الجدة فقد نكاحه ولا خيار لها اذا بلغت واذا نكحها غيره ونفقها النكاح ولها الخيار بعد البواغ.

باب في الذكر يزوجه ابوها ولا يستأمر أي بغير اذنها قد مر غير مرة ان عندنا ليس للولي اجبار النكح البالغة على النكاح وخالفه الشافعي واحمد وحديث الباب حجة لنا في هذا.

قوله عن ابن عباس ان جارية تبكر اي بالغة انت النبي صلى الله عليه وسلم فنكحت ان اباهازوجه وهي كارهة مخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديث دليل على ان الولي لا اجبار له على البالغة ولو كان بكرا وبه قال ابو حنيفة وخالفه الشافعي واحمد والحديث اخرجه النسائي وابن ماجة واحمد في مسنده قال ابن قطان حديث ابن عباس بهذا الحديث صحيح قلت وصح بعضهم مسلا.

باب في الشيب اي البالغة.

قوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها واذنها صلاتها قال في القاموس الايم ككيس من لا زوج لها بكرا كانت او شيبا ومن لا امرأة له جمع الاول ايايم واياي انتهى استدلال الاحناف بهذا الحديث على نفى ولاية الاجبار على البالغة وقالوا انه اثبت النبي صلى الله عليه وسلم كل منها ومن الولي حق في ضمن قوله احق ومعلوم انه ليس للولي سوى مباشرته العقد اذا رضيت وقد جعلها احق منه به فدل على ان الولي ليس بشرط لصحة النكاح قلت لا يدل على هذا بل يدل على ان الولي والمولوية يشتركان في العقد ويكون الولي تابع لاراي المولوية وانما اذا اختلفا فالترجيح لاراي المولوية بهذا قال الترمذي في شرح هذا الحديث قال الحافظ وناظر الحديث ان الايم هي الشيب التي فارقت زوجها بموت او طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الايم وقد تطلق على من لا زوج لها اصلا ونقله عياض عن ابراهيم الحربي واسماعيل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة وحكي الماروروي القولين لاهل اللغة واشد الشافعي بهذا الحديث ان ولاية الاجبار مدارة البكارة صغيرة كانت او كبيرة ولا الصغر كما قالوا لان اليث يتقابل بين الشيب والبكر لا الصغر والكبير فنقسم النساء قسمين شيبا وبكرا ثم خص الشيب بانها احق من وليها مع انها هي والبكر اجتماع في ذنبه فلو انها كالشيب في ترجيح حقها على حق الولي لم يكن لافراد الشيب معنى فدل مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الشيب احق بنفسها من وليها على ان ولي البكر احق بها منها قلت اجاب عنه ابن الهمام ان المفهوم ليس بحجة عندنا ولو سلم فلا يعارض المفهوم المستطوف لو سلم فنفس الظن بانني اليث يخالف المفهوم وهو قوله صلى الله عليه وسلم والبكر تستأمر في نفسها اذ وجوب الاستئمار على ما يفيد.

لفظ الخبر منات لا جبار لانه طلب الامر والاذن وفائدة المطابقة لبيت الاليعلم رضاهما او عدمه فيل على ذاته هذا
 الشا من طاب الاستينان فيجب التفرقة وتقدمية على المقوم لو عارضته والحاصل من اللفظ اثبات
 الاحقية للثيب بنفسها مطلقا ثم اثبت مثل لا بكر حديث اثبت حتى ان تثنا مروفاية الامر ان نص على احقية كل
 من الثيب والبكر بلفظ يخصها كانه قال الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها ايضا غير انه افاد احقية البكر باجزاء
 في ضمن اثبات حتى الاستينان لهما سببه ان البكر لا يخطب اللى نفسها عادة بل الى وليها بخلاف الثيب
 فلما كان الحال انها احق بنفسها وخطبتها تقع للولى صرح بايجاب استينانه اياها فلا يقتات عليها تنزوي بها قبل ان ينظر
 رضاها بالخطب والايام من لا زوج لها بكر كان اذ ثياب فانها صرحت في اثبات الاحقية للبكر ثم تخصيصها بالاستينان
 وذلك لما قلنا من السبب وبه تتفق الروايتان بخلاف ما مشوا عليه فانه اثبات المعارضة بينهما
 وتخصيص المنطوق وهو الايام لا عمال المفهوم مع ان باقى رواية الثيب تطايرة في خلاف المفهوم على
 ما قررنا فلا يجوز العا ول عما ذهبنا اليه في تقرير الحديث انتهى وقال الشوكاني وظاهر حديث الباب ان البكر
 البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العقد واليه ذهب الثوري والاوزاعي والعترة والخنفية وحكاها الشرنوبى
 عن اكثر اهل العلم وذهب الشافعي واحمد الى انه يجوز للماب ان يزوجهما بغير استينان ويرى عليهم ما فى حديث الباب
 من قوله والبكرات نامر ابوا ويرى عليهم ايضا حديث عبد الله بن بريدة الذي سياتى فى باب ما جاز فى
 الكفاة واما ما احتجوا به من مفهوم الثيب احق بنفسها من وليها فدل ان ولى البكر احق بها منها فيجب عنه
 بان المفهوم لا يتخصص للمسك به فى مقابلة المنطوق وقد اجابوا عن دليل اهل القول الاول بما قاله
 الشافعي من ان المؤامرة قد تكون على استبطانة النفس وليؤيده حديث ابن عمر بلفظ وامر والنسار فى نياتهم
 قال ولا خلاف انه ليس للام امر لكنه على معنى استبطانة النفس وقال فى الجوهر النقي حكى البيهقي عن الشافعي
 انه قال لو كان النكاح لا يجوز على البكر الا بامرها لم يحجز ان تزوج حتى يكون لها امر فى نفسها قلت قوله
 صلى الله عليه وسلم ولا تنكح البكر حتى تستاذن دليل على ان البكر البالغ لا يجبرها ابوا ولا غيره قال شارح
 العمدة وهو ما يذهب ابى حنيفة ونسكه بالحديث قوسى لانه اقرب الى العموم فى لفظ البكر وربما زاد على ذلك
 بان يقال الاستينان انما يكون فى حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا يكون داخل تحت الارادة و
 يختص بالحديث بالبوانغ فيكون اقرب الى التناول وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ولا تنكح البكر حتى تستاذن وهو قول عام لكل من عفا على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله
 وسلم فهو باطل لانه حجة على الخلق وليس لاحد ان يستثنى الائمة مثلها فلما ثبت ان ابا بكر الصديق زوج
 عائشة من النبى صلى الله عليه وسلم وهى صغيرة لا امر لها فى نفسها كان ذلك مستثنى منه اه وتوابعه السلام
 فى حديث ابن عباس والبكر يستاذنها ابوا صرح فى ان الاب لا يجبر البكر البالغ عليه ايضا حديث جرير
 عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس فترك الشافعي منطوق هذه الدالة واستدل بمفهوم حديث
 الثيب احق بنفسها وقال هذا يدل على ان البكر بخلافها وقال ابن رشد العموم اولى من المفهوم بلا خلا

لا سيما وفي حديث مسلم البكرية لم يرد البكرية في موضع اختلاف وتقبل ابن حزم ما تعلم لمن اجاز على البكر
البالغة الكحل ايها لما بغير امرنا منعنا احدا ونذهب ابن جرير اليه ان البكرية البالغة لا يجبر واجاب عن
حديث الايمحاق بنفسها بان الايمحاق من الزوج له رجل او امرأة كبر او شيئا لقوله تعالى وانكمموا لايام من ملككم وكرزكر
البكر لقوله والبكر تساذن للفرق بين الاثنين من يملكون شيئا وبين البكر تساذن البكر تساذن البكر تساذن البكر تساذن
الامة وخلصها في اجازتهم لو ايد الصغير وتزويجها بذكر كانت او شيئا من غير خلاف

باب في الاكفاء جمع كفوا مثل والنظر والمراد بينا المساواة في امور خاصة وهي منه عند المنفعة وقد ظم
السيد المحمدي ان الكفاية في النكاح تكون في دست لها بيت ببيع قد ضبطه نسب واسم له كك
حرفة وحرية وديانة مال فكذا ان الكفاية في نسب انما يشترط ان الكفاية بعضها وباقى العرب اكفاء لبعضهم بعضا
وحرية واسلاما والبيان فيها كما لا بار وديانة والا وحرية وقال في ذلك في قولنا لا تعتبر الا في الدين وفي
قول لا كفائة اصلا وفي قولنا لا تعتبر في الدين والحرية والسلامة عن العيوب وعنده الشافعي
واحمد معتبرة في الاسلام فقط وعن احمد في النسب ايضا وفي وجه الشافعية تعتبر في المال والسلامة عن العيوب
وفي وجه نسبا قال في النكاح والتحقيق تقديم نبي باسمه والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء اكفاء لبعضهم لبعض
اي العرب وقال الثوري اذا نكح المولى العربيه لشيخ النكاح وبه قال احمد في رواية ولو وسطا الشافعي فقال
ليس نكاح غير الاكفاء حراما فار دية النكاح وانما هو تشهير بالمرأة والاولياء نارا ارضوا نكاح وقال الخطابي
ان الكفاية معتبرة في قول اكثر العلماء باربعة اشياء الدين والحرية والنسب والصناعة قلت الكفاية في
الدين لازمة بالاجماع حتى لا يجوز نكاح مسلمة بكافر وانما في غير ذلك لا ضرورة واعتبر الكفاية في النسب الجمهور
وتعتبر للنساء لا للرجال لانها تستكشف المرأة المشرقية عن ان يكون فراشا المدة في بخلاف العكس
قوله عن ابي هريرة ان ابا هذيل حجه النبي صلى الله عليه وسلم في البياض فقال النبي صلى الله عليه
سلم يا بني بياضة انكوا ابا هذيل اي بناتكم وانكوا اليه اي اخطبوا اليه بناته وانما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لان الناس يفتنون ان يتناكحوا المولى وكان ابو هذيل الحجام البياض
مولى فروة بن عمرو من خيار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم من سر وان ينظر الى من صور الله الايمان في قلبه فليست الى بني هند فندهم الى ان يتناكحوا معه باعتبار
الكفاية وان الحرية لا تعتبر بها فمن لم يضيع نسبه فلا يخرج احد تلبس حرفة عن قبيلة ولا كذلك في بعض العجم
الذين صنعوا النسا بهم فان الحرية لا تعتبر بها فيهم

باب في تزويج من لم يولد اى في نكاح امرأة قبل ولادتها كان في الجاهلية وليس في الاسلام
قوله فقال طارق بن المرقع من يعطى بها ثوابه اى بعوضه ويدله وفي رواة الاثني لعليه ففعل
طلبها او قصته ائزى قلت وما ثوابه قال ازوجه اول بنت تكون الى ما عطيتة ر حى الحديث في الحديث
الاثني ففعل اى لعليه

باب الصداق وهو المهر وهو اسم لما تستحقه المرأة بعد النكاح أو الوطى يقال له الصداق والنفقة والنفقة والفرقة والصدقة والحباء والعلية والعقر وقد سماه الله تعالى بالتبغلة وعندنا يبيع النكاح بما ذكره الله من النكاح عقد النضام وازدواج لغة والمقصود منه النوال ودون المال فيتم بالزوجين والاشترط فيه ذكر المهر ثم المهر واجب شرعا بانه لشرف المحل لكن لا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح كذا يبيع مع نفى المهر وقال مالك المبيع مع النفي اعتبارا بالبيع ثم اعلم انه لا ينبغي المغالاة في المهر

قوله قال خطبنا عمر فقال ألا لا تغالوا بصدق النساء اني لا تغالوا في كثرة الصداق فانها اي المغالاة في المهر لو كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله لكان اولها كرمها النبي صلى الله عليه وسلم ما اصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بناته ولا اصدق ابنة من بناته اكثر من ثنتي عشرة دينارا روى في الحديث الا ان صداق ام حبيبة بنت سفيان كانت اربعة الاف درهم فمستثنى من قول عمر لانه اصدقها النجاشي من عنده بارض الحديث من غير تعيين النبي صلى الله عليه وسلم وما روت عائشة من ثنتي عشرة اوقية ونشا لا يجاله لانه ترك ذكر الكسر ويحتمل انه لم يبلغه الزيادة التي روت عائشة ولا صداق ام حبيبة والاوقية اربعون درهما والنش نصف اوقية فصداق مهر الازواج المطاهرات سوى ام حبيبة ثمان مائة اربعة الاف درهم واربع مائة دينار ومهر بنات المطاهرات خمس مائة درهم ومائة واحد وثلاثون تولجة وثلاث مائة

باب قلة المهر اختلف العلماء فيه فقال احمد بن حنبل والشافعي ان المهر غير متقار يستوى فيه القليل والكثير وتصلح الدنانق والحبة مهر وقيل اقله ما يجب فيه القطع واقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقل حبة شعيرة وبها اخذ ابن حزم وقيل ربع دينار او ثلثة دراهم وبه قال مالك وقيل خمسة دراهم وقيل عشرة وقيل اربعون وقيل خمسون ولما عندنا ما قال صاحب البدائع واما بيان اوفى المقدار الذي يصلح مهر فاذنا عشرة دراهم او اوقية عشرة دراهم وهذا عندنا وعن الشافعي المهر غير متقار يستوى فيه القليل والكثير وتصلح الدنانق والحبة مهر واحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطى ملاك فيه طعاما او دقيقا او سويقا فقد استحل وروى عن انس انه قال تزوج عبد الرحمن بن عوف امرأة على وزن لواة من ذهب فدل على ان التقدير في المهر ليس بلازم ولنا قوله تعالى واحل لكم ما ورار ذكركم ان تبغوا باموالكم شرط سحابة وتعالى ان يكون مهر مالا والحبة والدنانق ونحوهما لا يعان مالا فلا يصلح مهر وروى عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا مهر دون عشرة وعن عمرو بن عبد الله بن عمر انهم قالوا لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم والظاهر انهم قالوا ذلك توفيقا لانه باب لا يوصل اليه بالاجتهاد والقياس ولانه لما وقع الاختلاف في المقدار يجب الاخذ بالمتيقن وهو عشرة واما الحديث ففيه اثبات الاستحالة اذا ذكر فيه مال قليل لا تبلغ قيمة عشرة وعندنا الاستحالة صحيح ثابت الا ترى انه يصح من غير تسمية شئ اصلا فعند تسمية مال قليل اولى الا ان يسمى اذا كان دون العشرة تكمل عشرة وليس في الحديث نفى الزيادة على القدر وعندنا قام دليل الزيادة الى العشرة فيكمل عشرة ولا حجة فيما روى من الاثر لان فيسره وزن لواة من ذهب

يكون مثل وزن دينار بل أكثر في العادة فان قيل روى ان قيمة النواة كانت ثلثة دراهم فالجواب ان المقوم غير معلوم
 انه من كان فلا يصلح ان يحل قول ذلك جمة على الغير حتى يعلم انه من هو مع انه قد قال قوم ان النواة كان لمبلغ دينار
 قيمة عشرة دراهم وبه قال ابراهيم النخعي على ان القدر المذكور في الخبر والاذكر كان يحتمل ان يكون مجعلا في المهر
 لا اصل المهر على ما جرت العادة بتجمل شيء من المهر قبل الدخول يحتمل ان يكون ذلك كله في حال جواز النكاح بغيره
 على ما قيل من النكاح كان جائزا بغيره الى ان ينهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار انتهى قلت اكثر اصحابنا احتجوا
 بجملة جابر لا جابر اقل من عشرة دراهم اخرجه الدارقطني وفي سنده بشير بن عبيد وجعل بن اوطاط وهما ضعيفان
 وقالوا ان البيهقي اخرجه بطرق وكذلك السهيلي رواه بطرق والضعيف اذا روى من طرق يصير حسنا بغيره
 ويحجج بسكا ذكره النووي في شرح المذهب قلت في جميع طرق حجاج بن اوطاط فليحجج به وان حسن الترمذي
 رواه في صحيح في بعض المواضع بل الصحيح تسكاما اخرجه ابن الهمام في باب الاكفار من فتح القدير بسند ليس فيه
 حجاج بن اوطاط وحكي ان تلميذه وعلفه هو محقق ابن امير الحاج جابر بن سنده وسأل عن الحافظ شهاب الدين
 ابي الفضل ابن حجر العسقلاني فحسبه الحافظ فحينئذ صح استدلالنا فنحمل الاحاديث التي ورد فيها المهر اقل من عشرة
 دراهم على مهر المعجل كما قال الفقهاء ليجب ان يرسل الزوج قبل الزفاف بعض المهر الى الزوجة ولكن بقي هنا اشكال
 قوي وهو ان هذا الحديث وان كان حقا ولكنه لا يجوز به الزيادة على القاطع وهو قوله تعالى ان تبغوا باموالكم
 فادبيل على اشتراط ما يسمى بالمال في الجملة ولم يتوجبا احدا الى هذا وقد كف اللسان ابن الهمام ايضا بنفسه
 جوابا ان الاول ان تحديد المهر في جانب الاقل في مرتبة الواجب الظن فلا يلزم الزيادة الممنوعة على القاطع فان
 الممنوعة زيادة شرط او ركن في مرتبة القطع والزيادة بخبر الواحد في مرتبة الظن جائز اعم من يكون شرطا او ركنا او
 حكما ولا بين هذا وان لم يذكره ارباب الاصول فاذا لم لا يرد اشتراط عشرة دراهم في نصاب السبعة فانه
 ثابت ايضا بخبر الواحد وكذلك لا يرد اشتراط المنصر في اقامة الجمعة واشتراط ستر العورة في الحج نعم اذا كان الخبر
 الواحد قطعيًا بالقرائن وغيره فيجوز به الزيادة ايضا في مرتبة القطع فان قيل لم ينقل عن احد من المشايخ انه واجب
 فيقال لهم لم يذكره الا ان مرتبة الواجب عندنا ليست في العقود والمعاملات انما هي في العبادات وفيها فقط
 في الصلوة والحج واما الزكاة والصوم فليست فيها ايضا والجواب الثاني ان تحديد المهر لا من الواجب في
 مرتبة الظن ولا من الشرط والركن بل هو من الحكم الذي يترتب على الشيء فزيادة الحكم يجوز على القاطع بخبر الواحد
 والله اعلم بالصواب

قوله قال يا رسول الله تزوجت امرأة قال اصدقتها قال وزن نواة من ذهب
 ابي من المعجل واختلف في المراد بقوله نواة فقيل المراد واحد نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وان القيمة عنها يومئذ
 كانت خمسة دراهم وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بان نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يحل معياره لما
 يوزن به قيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمة خمسة دراهم من الورق وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم
 واستبعد لانه يستلزم ان يكون ثلثة مثاقيل ونصفا قوله قال من اعطى في صداق امرأة مالا

كفيه سوياً أو تمراً فقد استعمل قد تقدم معناه نقلاً عن البائع والاولى ان يجعل على المعمل ويحمل كان ذلك في المتن المنسوخ كما قال جابر بن عبد الله بن عبد الله صلى الله عليه وسلم لنسفتع بالقبضة من الطعام على معنى المتن اس متعة النكاح.

باب في التزويج على عمل يعمل اى يجعل المهر عملاً فاذا نقض ادى المهر كما قال الشافعي واحمد بن حنبل ما جاز ان يكون ثمناً في البيع جاز ان يكون مهر في النكاح سواء كان قليلاً او كثيراً وسواء كان المال حقيقة او حكماً ثم اختلفنا في تعليم القرآن فقال الشافعي يصلى للمهر وقال احمد بن حنبل في رواية لا يصلى وبه قال مالك والبخاري وصاحبنا ابو روي الترمذي عن الشافعي ان العتق يصلى للمهر وبه قال ابو يوسف وقال مالك والبخاري ان العتق لا يصلى به وهو المشهور عن الشافعي وقال مالك والبخاري المهر لا بد ان يكون مالا حقيقة ثم اختلفوا هل يزوج المهر لا يصلى ام لا فقال مالك لا يصلى وقال الشافعي واحمد بن حنبل لا يصلى به الا ان ليس بمال - قوله عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام فقال يا رسول الله زوجينيها ان لم تكن لك حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك من ثمنى تصدقها اياه قال ما عندي الا اذرى هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعطيتها اذرت جلست لا اذرك فالتمس شيئاً قال فالتمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن ثمنى قال نعم سورة كذا السور سماها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها ايها معك من القرآن قوله قد وهبت نفسي لك فيه حذف مضاف نقلاً عن نفسه ان قوله والا فالحقيقة غير مرادة لان رتبة الحر لا تملك نكاحها قالت اتزوجك من غير عوض وقوله زوجتكها ايها معك من القرآن استدلل بهذا الشافعي على ان المسء في المهر لا يجب ان يكون مالا متقوما بل يصح التسمية وان لم يكن مالا متقوما بعد ان يكون مما يجوز اذ العوض عنه لان المسء بهنا هو السورة من القرآن وهو لا يوصف بالمالية قلت لا بد ان يكون المسء المهر مالا متقوما لقوله تعالى ان تبتغوا اباؤكم ولقوله تعالى نصف ما فرضتم اتم بنصف المفضل فتعني كون المفروض محتملاً للتصنيف وهو المال فثبت مالا لا يكون مالا لا يكون مالا فلا تصح تسمية به في الحديث لانه لا حجة لكم لان ظاهره متروك بالاجماع لان السورة من القرآن لا تكون مالا بالاجماع وليس فيه ذكر التعليم ولا ما يدل عليه فعناه زوجتكها بسبب امك من القرآن فالبار للسببية للبلدية وكان هذا التقدير نصاً بالنكاح وقال الزرقاني هذا من خصوصيات هذا الرجل لحديث لا يكون لاحد بعدك مالا الى بيت وغراه الى سنن سعيد بن منصور قلت اخرج ابن السك في معرفته الصحابة وضعفه السيوطي في الخصائص الكبرى ويحمل انها وهبت نفسها اى مهر بالهنا الرجل فامر له صلى الله عليه وسلم تعليم القرآن لها فغير الراوى حاصل المعنى وقال يحول السيني ذلك لاجل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اى هذا الامر مختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ان ينكح امرأة رجلاً من غير مهر لان النص يوجب لشئ يعبد بالاجب

العرف وهو قوله باموالكم

باب فيمن تزويج ولم يسم صداقها فقلت اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة ان المرأة تستحق بموت زوجها ابد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر وان لم يقع منه دخول ولا خلوة وهو مروي عن ابن مسعود وبه قال احمد واسحاق وقال مالك والشافعي في رواية انها لا تستحق الا الميراث فقط ولا تستحق مهر او لامتعة - ل قوله عن عبد الله بن مسعود في رجل تزويج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها نفقا

لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث قال معقل ابن سنان سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم قضى به في بروع بنت واشق هـ هذا حديث لابي حنيفة ومن وافقه والحديث اخرجه الخمسة وصححه الترمذي واخرجه الحاكم والبيهقي وابن حبان وقال ابن حزم لا ينفرد فيه لصحة اسناده قال البيهقي قد سمي فيه ابن سنان وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر فان جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما دل على ان جماعة من الشيخين شهدوا بذلك وقال الشافعي لا احفظه من وجه ثبت مثله ولو ثبت حديث بروع فقلت بـ مروي الحاكم في المستدرک عن حرملة بن يحيى انه قال سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروع بنت واشق فقلت قال الحاكم قال شيخنا ابو عبد الله لو حضرت الشافعي لقميت على رؤس الناس وقلت قد صح الحديث فقلت به وللحديث شاهد اخرجه ابو داود والحاكم من حديث عقبة بن عامر في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج امرأة رجلا فدخل بها ولم يفرض لها صداقا فحضرت الوفاة فقال اشهدكم ان سمي غير لها -

باب في خطبة النكاح اي عند العقد قال اهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وبه قال الامة الاربعة وغيرهم من اهل العلم وقد شرط بعض اهل الظاهر وسو شاذ

قوله قال خطبت الى النبي صلى الله عليه وسلم امانة بنت عبد المطلب فالتكني من غير

ان يتشهد هذا اي يخطب فدل هذا على جواز النكاح بغير خطبة فيجب الخطبة في النكاح

باب في تزويج الصغار يجوز للولي جبر النكاح الصغير والصغيرة وللصغير وللصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما في الكل وقال مالك يجوز نكاح الصغيرة للصغير للاب وجده للجد وغيره لان ولاية الاجبار عنده مخصوصة بالاب وجده على الصغيرة وحده وبه قال الشافعي الا انه قال والجد كالاب فيه واذا بلغت فلا خيار لهما في نفسه واما غير الاب والجد من الاولياء فلا يجوز ان يزوها فان زوجها فلا يصح قال الحافظ قال المهلب اجمعوا على انه يجوز للاب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لاوطار مثلها الا ان الطحاوي عكس عن ابن شبرمة منعه في من لاوطار وحكي ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج ابنة البكر الصغيرة حتى تبلغ وناذن وزعم ان تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابله تجوز الحسن والنخعي للاب اجبار فتمت كبيرة كانت او صغيرة بكر كانت او ثيبا قلت ويرد عوي التخصيص ان عمر رضي الله عنه خطب الى علي بن ابي طالب فاعترض بانها صغيرة فقال عمران لعش تكبر فتزوجها -

قوله عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع قال
سليمان اوست ودخل بي انا بنت سبع في اكثر الروايات بنيتا ست وفي بعضهما بنت سبع والجمع
بينهما انه كان ابا ست كسر وقوله وود خلا ولا تخدع في الدخول بها في تسبل هذا ذلك ان تليق الجماع وتعلم ذلك
باختلافهن ولا يضبط بسن دون سن

باب في المقام عند البكر اي اذا تزوج البكر على الثيب لم يقيم عنده بالاختاف في ان العدل واجب على
الزوج بين النساء اذا كان له اكثر من زوجة ولا خلاف في انه يقيم عند البكر الجديدة سبعا وعند الثيب الجديدة ثلثا
انما الخلاف في ان ذلك يجب عليها او لا يقال ذلك واحد بن حنبل والشافعي ان كانت الجديدة بكرا فيفضل ما سبق
ليال وان كانت ثيبا فيفضل ثلثا ثم التسوية بعد ذلك وقال ابو حنيفة ان التفضيل بالبدانة الجديدة فقط ودون
الزيادة بان يبدل بالبدانة في بيت عند سبعا ان كانت بكرا او ثلثا ان كانت ثيبا ثم يبيت عند الثانية كذا
اي سبعا او ثلثا وحيث الباب حجة لا يحنيفة ولا دليل لهم في ذلك -

قوله عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج ام سلمة اقام عند خا
ثلاثا ثم قال ليس بك على اهلك هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لك
في الحديث دليل على ان التفضيل بالبدانة ودون الزيادة ويجب التسوية لان ام سلمة لما استراوت قال ابو سبعت
لك سبعت لمن ولم يقل لو سبعت لك رعبت لنسائي فان كانت الجديدة الثيبة تفضل ثلثا على القديمة كما
قال الشافعي لكان الواجب ان يقول ان شئت سبعت لك وان سبعت لك رعبت لنسائي فنعلم بذلك ان التسوية
في ذلك واجب وانما التفضيل بالبدانة فقط وهو سبب ابي حنيفة وصاحبه -

باب في الرجل يدخل امرأة قبل ان ينقذها اي يعطيها شيئا اتفق العلماء على ان لا يشترط ان يعطيها
الزوج قبل الدخول بها شيئا ولا الواجب ان يرسل الزوج بعض المهر الى الزوجة قبل الرفاق -
قوله ان عليا لما تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها اذ ان يدخل
بها فنتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطها درعك فاعطاها ودعه ثم دخل بها امرأه
صلى الله عليه وسلم اعطاه الدرع محمول على الاستحباب لا على الوجوب يدل عليه حديث
عائشة امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا
باب في ما يقال للمتزوجة اي من الدعاء

قوله عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فاء اي هبنا ودعاه الانسان اذا تزوج
قال يا لك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير
باب الرجل يتزوج المرأة فيجد لها حبل يجوز تزوج المرأة الى مل من ثوبا عند ابي حنيفة ومحمد ولكن
لاظهار ما حثي نضع حملها وقال ابو يوسف والاك واحمد لا يجوز النكاح قياسا على الحبل من غير الزنا وقال

الشافعي يجوز تزوج الحامل من الزنا والوطي جيبا وانفقوا ان الزاني يجوز التزوج من مزرعية وعل له وطئها وكذلك اتفقوا على ان النكاح من الحمل من غير الزنا من الثابت النسب باطل -

قوله - قال نزوجت امرأة بكار في سترها قد خلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها انصداق بما استحل من فرجها والولد عبد لك الحديث في الحديث ريل على ان الحمل من الزنا يجوز التزوج منها ولا يلزمها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال بها الصداق بما استحل من فرجها وقوله فرقي بينهما في حديث الآتي معناه فرق باعتبار الوطى لانه لا يجوز له قربانها حتى تمنع وقوله والولد عبد لك اي احسن اليه كما يحسن الانسان الى عبده وان كان ولده لغيره وحرا وليس معناه انه رقيق لانه لم يذهب احد له ان الولد من الزنا يكون عبدا بل اتفقوا على انه حر فالعبد يعني الخادم قوله فاجلدوها او فخاوها ممول على انها اقرت بالزنا او علم النبي صلى الله عليه وسلم بالوطي او على التعزير والتأديب -

باب في القسم بين النساء اي التسوية في المبيت والطعام والكسوة والاعطار لاني المجامعة والمودة و القسم واجب لقوله تعالى فان خستم ان لاتعدوا فواحدة اي ان خستم ان لاتعدوا في القسم في نكاح المثني والثلاث و المبراج فواحدة نكاح واحدة عند خوف ترك العدل في الزيادة وانما يخاف على ترك الواجب قل على ان العدل بينين واجب واليه اشار في آخر الآية بقوله فلك أدل ان لاتعدوا لانه لا تجوز والوجور حرام فكان العدل واجب ضرورة وليستوى في القسم البكر والشيب والشابة والعجوز والقدهم يستمر والمدينة والمسلمة والكتيبة والحرقة ضعفت الامة فان كانت احدى الزوجتين حرة والاخرى امه فالحرة يوان دلائل يوم وهذه الشاؤد في السكنى والبیتة واما في المأكول والمشروب والملبوس فانه يسوى بينهما لان ذلك من المجامعات اللازمة فيستوى فيه الحرقة والامة وليسا فرين شار والقرعة احب وقال الشافعي تجب القرعة ولها ان ترجع على الزوج ان وسبت تسهما للاخرى او رضيت بتركها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعدل بين نسائه قيل كان العدل واجبا عليه وقيل ان القسمة لم تكن واجبة عليه بل كان القسم استحسانا -

قوله قال من كانت له امرأتان فما لى احديهما جاء يوم القيمة وشقه مائل اي امر جنبه مغلول ساقط وفيه دليل على ان العدل بينين واجب - قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى النساء فاجتمعن عنده في رضع فقال في لا يستطيع ان ادو بينكن فان راثنين ان نادى لي فاكون عند عائشة فعلن ذلك وهذا الاستيذان ان كان القسم واجبا عليه فولا بد منه وان لم يكن واجبا عليه فبعضه على حريم خاثرهن وطئها لقولهن بترعانه صلى الله عليه وسلم قوله قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفرا اقصى بين نسائه فاتيتهن خرجن معه هل خرج بهامعه استدل بهذا الشافعي على ان القرعة واجب فاذا اقرع فمدته السفر ضالعة لا يجب القسم واما اذا سافر بنير قرعة فانه يقسم لباقيات قلت ان القرعة ليست بواجبة بل الافضل لتكيب قلوبهن ودفع التهمة اليه عن نفسه بدليل ان لا يسافر وحده دونهن فاذا سافر باحدتهن بالقرعة او بنير القرعة قد من

السفر فلا يحتسب ايام سفره مع ان كانت معدلان مدة السفر ضائعة لكن يستقبل العزل منين وقول الشافعي غير يبر
 لان بالقرعة لا يعرف ان لها حق في حالة السفر او لا فانها لا تصلح لانظار الحق ابدالاختلاف عملها في نفسها فانها
 لا تخرج على وجه واحد بل مرة بكذا او مرة بكذا او لا يختلف فيه لا يصلح دليلا على شيء - قوله وكان يقسم لكل
 امرأة منهم يومها وليلتها غير ان سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها
 وفي مسلم قال عطار التي لا تقسم لها صغينة بنت حم بن الخطيب وهو وهم وهم فيه ابن جريح والصواب انها سودة
 كما في هذا الحديث -

باب في الرجل يشترط الهادى اى اذ لم يخرج المرأة رجلا وشروط ان لا يخرجها من وارتها فقبل الزوج
 شرطها فهل يلزم عليه ان لا يخرجها ام لا اختلف العلماء فيه فقال الشافعي واحمد بن حنبل واسحق بن عيسى والشافعي
 وقال احمد ان لم يفسد بطل النكاح وقال ابو حنيفة وصاحبه يلزم عليه ديانة ان لا يخرجها ولا يلزمه قضاء وكذلك
 كل شرط لثان في النكاح يلزم عليه الوفاء وديانة لا قضاء

قوله انه قال ان احق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج قال المحافظ اى احق
 الشروط بالوفاء شروط النكاح لان امره احوط وبأيه اضيقت وقال الخطابي الشروط في النكاح
 مختلفة فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو امر الله به من امساك بمعروف وتيسر بحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث
 ومنها ما لا يجوز به اتفاقا كسؤال طلاق ايتها ومنها ما اختلف فيه كاشتراط ان تخرج عليها او لا تيسر او يتقربا من
 منزله الى منزله قال الترمذي لم يخرجها الزم وبه يقول الشافعي واحمد واسحاق كذا قال والنقل في هذا من الشافعي
 الرجل المرأة وشروط ان لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي واحمد واسحاق كذا قال والنقل في هذا من الشافعي
 غريب بل الى يث عندهم محمول على الشروط التي لثان في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضيات ومقاصد كاشتراط
 العشرة بالمعروف والافتقار والمساواة والسكنى وان لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وكشرطه عليها
 ان لا تخرج الابا ذن ولا تمنع نفسها ولا تنصرف في متاعه الا برضاه ونحو ذلك واما شرطينا في مقتضى النكاح
 كان لا يقسم لها او لا تيسر عليها او لا ينفق او نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد لغاؤه
 النكاح بغير المثل وفي وجوب المسكن ولا اثر للشرط في قول الشافعي بطل النكاح وقال احمد وجب الوفاء
 بالشرط مطلقا قال الحافظ ومما يقوى حمل حديث عتبة على النسيب ما في حديث عائشة في قصة برة كل شرط
 ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث المسلمون عند شرطهم الا شرطوا حل حراما او حرم حلالا وحديث المسلمون
 عند شرطهم ما وافق الحق واخرج الطبراني في الصغير باسناد حسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خطب ام ثبير بنت البراء بن معرور فقالت اني شرطت لزوجي ان لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان هذا لا يصلح قال الترمذي وقال على شرط الله شرطها وهو قول الثوري وبعض اهل الكوفة انتهى وقد اختلف
 عن عمرو بن وهب بن اسناد جيد عن عبيد السباق ان رجلا تزوج امرأة فشرط لها ان لا يخرجها من دارها
 فارتفعوا الى عمرو بن فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال ابو عبيد تضاد الروايات عن عمرو في هذا

باب في حق الزوج على المرأة

قوله لو كنت امرأ أحد ان يسجد لحد النساء ان يسجدن لانهن لما جعل الله
لهن عليهن من الحق وفيه إجماع الى قوله تعالى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم
عليه بعض وبما افقوا من اموالهم

باب في حق المرأة على زوجها

قوله فقلت ما تقول في نسائنا اي في حقهن قال اطعنوهن مما تاكلون واكسوهن مما تلبسون
ولا تضربوهن ولا تقبحوهن اي لا تضربوا وجههن ولا تقبحوا بضر وجههن ولا تقولوا فيج الله وجههن
باب في ضرب النساء اي الزوجات في قتاوي قاضيجان للزوج ان يضرب المرأة على الربعة الاول
ترك الزينة اذا اراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلوة في
بعض الروايات وعن محمد ليس له ان يضربها على ترك الصلوة وترك الغسل عن الجنابة والحجض بمنزلة ترك الصلوة
والربعة الخروج عن منزله بغير اذنه

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا ماء الله فجاء عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال ذئبون النساء اي اجتران واشرن على اذاجهن فرخص في ضربهن فاطاف

رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشكون اذاجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم

لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكون اذاجهن ليس اولئك بخباذكم بل خياركم من لا يضرن

وتحمل عهن اوليودهن ولا يضربن ضربا شديدا يودي الى شكاتهن ولعل النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ضربهن قبل

نزول الآية ثم لما ذكر النساء اذن في ضربهن ونزل القرآن موافقا له ثم لما بالغوا في الضرب اخبر النبي صلى الله

عليه وسلم ان الضرب وان كان مباحا على شكاتية اخلاقهن فالتحمل والستر على سوا اخلاقهن وترك الضرب افضل

واجمل وقوله عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسأل الرجل فيما ضرب

امراة مائة لا يسأل في الدنيا اذا رعى شروط الضرب وحدوده ونظما عبارة عن النشوز المنصوص عليه

في قوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن الى قوله واضربوهن وقوله يسأل عبارة عن عدم التخرج والثا ثم لقوله

تعالى فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا اي اذليوا عهن التعرض بالاذى والتوبيخ وتوليوا عليهن واجعلوا ما

كان منهن كان لم يكن

باب ما يؤمر به من غض البصر اي خفضه واطراقة الى الاجنبيات اصل نهينا انه لا يجب على المرأة

ستر وجهها وكفيها وانما ذلك سنة مستحبة لها ويجب على الرجال غض البصر عنها في جميع الاحوال الا لغرض صحيح شرعي

حتى ياتهم الرجل باذا نظر الى الاجنبية قصدا وانما يعفو اذا وقعت النظرة الى الاجنبية فمارة وافتى المتأخرون فتأولوا

يجب على المرأة ستر وجهها بل يجب ان يقيم في البيت ولا تخرج منها حتى اسلم المسجد للصلوة بالجماعة للفتنة

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي يا علي لا تتبع النظرة النظرة فان لك اذى وليست

لأن الأثرية لا تباين فيكون ما يك قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأولى نافذة كمان الثانية شارة لأن الثانية إذا
 امرت عنان الظلمة والظلمة الثانية

قوله (لا تبأشر المرأة المرأة) أي تصفها بغيرها وليتجه بها. ما أوردته من أحوالها لا ينظر إليها
 فيعاق قلبه بها ويتبع ذلك فتنة وانتهى عنه في الحقيقة هو الوصف المذكور

باب في دلي المسببات المسببات التي بين من عبدة الاوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يمل
 وطهرين بملك اليمين في قتل فنادت علي ودينها في شرمه واما المسببة التي من أهل الكتاب يمل وطهرين بعد الاستبراء
 العدة والعدة حصة كاملة للامال ووشح العمل بالمال وهذا متفق عليه وانما العلماء في المسببة التي هي ذات زوج
 سببت وحدها فقال الشافعي وآخرون قتل وطهرين إذا انتفى استبراء ما وقال البهني وآخرون لا قتل وطهرين حتى اخرجت
 الى دار الاسلام ان الفرقة تثبت بقبائش الدارين لا بنفس السبي ثم انقضت عدتها قتل الوطى منها بملك اليمين
 قوله واحصوا اليهم سببا يا ذك كان انا سببا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجوا

من غسبناهم من اجل ازواجهم من المشركين فانزل الله في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت
 ايها نكح اي فهن لهن حلال اذا انقضت عدتهن قال النووي ومعناه والمزوجات حراما على غير ازواجهن الا
 ما ملكتم بالسبي فانه يبيح ذلك زوجها الكافر وتقل لكم اذا انقضت استبراء ما وقال في البدائع ومنها ان لا تكون منكوبة
 الغير لقوله تعالى والمحصنات من النساء ما لو فاعلى قوله عز وجل حرمت عليكم ايها نكح الى قوله والمحصنات من النساء ومن
 ذوات الازواج وسواء كان زوجها مسلما او كافرا الا المسببة التي هي ذات زوج سببت وحدها لان قوله عز وجل والمحصنات
 من النساء في جميع ذوات الازواج ثم استثنى تعالى منها المملوكات بقوله تعالى الا ما ملكت ايها نكح والمراد منها المسببات
 التي بين وبين ذوات الازواج ليكون المستثنى من جنس المستثنى منه فيقتضي حرمة كل ذات زوج الا التي سببت كذا
 روى عن ابن عباس انه قال في هذه الآية كل ذات زوج انتباهنا زنا الاما سببت والمراد منها التي سببت وحدها واخرجت
 الى دار الاسلام ان الفرقة تثبت بقبائش الدارين عندنا لا بنفس السبي وصارت هي في حكم الذمية انتهى قلت واحاديث
 الباب يدل على ان العدة تكون بالحيض لا بالطهر

باب في جامع النكاح اي باب جامع لاحاديث شتى في النكاح

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امرأة في دبرها اي جامعها في دبرها وهذا الحديث يستدل به وبالحديث
 الكثيرة الواردة في هذا الباب على انه يحرم اتيان النساء في اوبارهن وهو حرام باجماع الامة لا يشذ عنهم تاذ
 وجوزه الروافض الملاءمة مع انه مكروه عندهم ايضا واوجبوا للزوجة فيه عشرة دنانير عوض النطفة وفيه
 المشاة احدى مسائلهم التي شذوا فيها

قوله سمعت جابر يقول ان اليهود يقولون اذا جامع الرجل اهله في فرجها من دبرها اي يقف خلفها ويضع في
 قهها كان ولدا حول اي التولد بذلك الجملع لقول الواطى عن الجملع التعارف فانزل الله عز وجل يد وطهرين
 نساء كرهت لکم اي مواضع زراعة اولادكم يعني بن لكم بمنزلة الارض المعدة للزراعة ومحل القبل فان الدبر موضع

الفرث لا محل للحرث فأتوا حركته انى شئتكم اى كيف شئتم من قيام او قعود او ضطجاع او من جانب الدبر فى فرجها
والمعنى على اى هيئة كانت فى مباحة لهم ولا يترتب منها ضرر عليكم شئهم بالحارث لما يلتقى فى ارجائهم من النطف
التي منها النسل المشبهة باليدور فلفظ انى بمعنى كيف او بمعنى من اين اى فأتوا حركته من اى جهة شئتم -

قوله عن ابن عباس قال ان ابن عمر واصله يغفرله او هو انما كان هذا الى الحديث حاصل قول ابن
عباس ان الذى بلغنى عن ابن عمر ان صح فهو غلط منه فان قوله تعالى نساكم الاية لا يدل على اباحة الوطى فى الدبر
بل يدل على حرمة فاتها نزلت فى اتيان النساء فى محل الحرث فى اباحة الكيفيات المختلفة مقبلات ومدرات و
مستلقبات فى عموم الاحوال لاني عموم المواضع قلت بينهما منقطة شديدة تحرب البلاء وتدهيها بلانق وهي ان بعض
النساء نسبوا الى ابن عمر انه جوز الوطى فى ادبار النساء وهذه النسبة وقع فى البخارى ايضا حيث روى عن نافع عن
ابن عمر وذكره يتيها فى ولم يذكر دخول النطفة فى قلت هذه النسبة محض افتراء عليه وقد بينه الطحاوى مفصلا فى باب طلى
فى ادبار النساء وفيه قلت لابن عمر ان تقول فى الجوارى انمض بين داي الوطى فى ادبارهن قال وما التميمي تذكرت
الدبر فقال ويل لفعيل فذكره من المسلمين ثم ذكر الطحاوى ان هذا عن ابن عمر صحيح وما روى نافع عن ابن عمر غلط لان سالم
ابن عبد الله انكره وعلى ان يعقوب قال ان نافع روى هذا عن ابي بكر وعمر وعنه قلت ونشأ الغلط ان ابن عمر
قال انه يجوز ان ياتي الزوج من جانب الدبر فى قبلها كما قال فى وجه المنزل جابر فافهم ولا تكن من الغافلين -

باب فى اتيان الحائض ومباشرةاتها اى جماعها والصاق البشرة بالبشرة من غير جماع قد تقدم حكم اباء
وشرح الاحاديث فى كتاب الطهارة يهتدوا مكر فليبراجه حاصله ان الوطى بالكائنة مزام بالاتفاق والاستتار بما تحت
الانار سوى موضع الدم جاز عند ابى يوسف ومحمد بن الحسن واحمد بن حنبل والشافعى فى قوله القديم وبعض المالكية و
قال الجمهور بجواز الاستمتاع بما فوق الانار دون ما تحت وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعى فى قوله الجديد
باب فى كفارة من اتى حائضا قد تقدم حكم الباب وشرح الحديث فى كتاب الطهارة فى باب اتيان
الحائض فليبراجه -

باب ما جاء فى العزل قال الحافظ ابن عبد البر انه لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن الزوجة الحرة
الا باذنها لان الجماع من حتمها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالبيعة عزل قال الحافظ ابن حجر ووافقه
فى نقل هذا الاجماع ابن هبيرة قال وتعتب بان المعروف عن الشافعية انه لا حق للمرأة فى الجماع فيجوز عند كل عزل
عند الحرة بغير اذنها على مقتضى قولهم انه لا حق لها فى الوطى واما الامة فان كانت زوجة فحكمها حكم الزوجة واختلفوا هل يعزل
الاذن منها او من سيدها فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابى حنيفة والراجح عن احمد وقائل ابو يوسف ومحمد
محمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعندها ذنبا وعنه يباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا وان كانت سيرة فيعزل
عنها بغير اذنها عند ابى حنيفة ومالك واحمد وقال الحافظ فى الغنى يجوز عندنا بلا خلاف الا فى وجه حكاها الروايات فى
المنع مطلقا كذهب ابن حزم وان كانت السيرة مستولية فالراجح الجواز فيها مطلقا لانها ليست راسية فى الدار فاشترط قول
حكمها حكم الامة المزوجة قلت هذا كله قضاء واما ديانته فليبراجه باني صلى الله عليه وسلم -

قوله عن ابى سعيد الخدرى ان رجلا قال يا رسول الله ان لى جارية دانا انزل عنها دانا احسن ان
تجعل وانا اسيد ما يريد السرجان اى يديا وتصيل المال بهونها فيسدها عمل لانها اذا حملت وولدت
صارت ام ولد فلما يجوز بها وان اليهود محدث ان العزل مودة الصغرى قال كذبت يهود اى فى قولهم العزل
المودة الصغرى فان الواو دفن اليونات حية وهذا يكون بين الخلق فاذا الم ثاق لم يتفق الواو لواسر الله ان يخلق
ما استطعت ان تصرفه اى تمتد وهذا الحديث زنا بهرم مخالف لما رواه مسلم من حديث جمانة قال رسول الله
عليه وسلم ذلك الواو الحنفى فقبل لا تضاد بينهما لان حديث الباب يدل على الجواز وهذا على الكراهة تنزيها فاول حديث
جمانة ضعيف لمعارضته لما هو اكثر منه طرقا ورواية هذا دفع للاحاديث الصحيحة بالتوسيم والحديث صحيح لا ريب فيه وان كان
وقيل منسوخ ورد بعد معرفة التاريخ وقال الهاموى يحتمل ان يكون حديث جمانة على وفق ما كان عليه الامراء من منع
اهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم اعلم الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه ولتعبه ابن الرشد وابن العزنى بان النبى
صلى الله عليه وسلم لا يحرم شيئا تبعا لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه -

وقبل حديث جمانة راجح لكونها فى الصحيح وحديث الباب ومقابلته ضعيف بالاختلاف فى اسناده والاضطراب وروايته
انما يقدح فى حديث لا يقوى بعض الوجوه ففى قوى بعضها عمل به وهو هناك كذلك الجمع ممكن قيل ان قول اليهود ان العزل
المودة الصغرى تقتضى انه واذا ظاهر لكنه صغير بالنسبة الى دفع المولود بعد وضعه جانا فلا يعارض قوله ان العزل واذا خفى فانه
يدل على انه ليس فى حكم الظاهر اصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله واداس من جهة اشتراكها فى قطع الولادة وقال ابن القيم
ان الذى كذب فيه صلى الله عليه وسلم اليهود هو زعمهم ان العزل لا يتصور مع الحمل اصلا وجعله بمنزلة قطع النسل بالواد
فكذبهم واخبرانه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه واذا لم يرد خلقه لم يكن واذا حقيقة وانما سماه واذا خفى فى حديث جمانة
لان الرجل انما يعزل به راس الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الواو لكن الفرق بينهما ان الواو ظاهر بالباشرة اجماع
فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد فقط فلذلك وصفه بكونه خفيا قلت هذا الجمع قوى واحاديث الباب يورده
وليفهم من الاحاديث اجازة مع عدم المرضى -

باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من اصابة اهله وعقما بن ثيمية باب نهي الزوجين عن التحدث بما يجرى
حال الوقاع وانما اكتفى بالواد وعلل التحدث الرجل مع ان المرأة كذلك لانه من الرجال اتبع وان كان من النساء اكثر

قوله ثم اقبل على الرجال فقال هل منكم الرجل اذا الى اهله فاعلق عليه بابه والقى عليه سكرة

واستتر بستر الله قالوا نعم قال ثم يجلس بعد ذلك فيقول فعلت كذا ففعلت كذا اذ قال فسكتوا قال

فاقبل على النساء فقال هل منكن من تحدثت فسكتن فحدثت فتاة على احدى من كبتيهما وتطاوت

لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليراها ويسمع كلامها فقالت يا رسول الله انهم ليتحدثون د

انهم يتحدثون فقال هل تدرون ما مثل ذلك اى فى الفصح والافتضاح فقال انما مثل ذلك مثل

شيطنة لقت شيطانا فى السكينة فقصه منبغيا اى جامع الشيطان الشيطان فى مرمى من الناس والناس

ينتظرون اليه فى الحديث دليل على ان افشاء احد الزوجين لما يقع بينهما من امور الجماع حرام -

آخر كتاب النسخ بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطلاق اسم بمعنى المصدا الذي هو التخليق والطلاق في اللغة
حل الوفاق مشتق من الطلاق وهو الارسال والترك وفي الشرع هو حل القيد الثابت شرعا بالنكاح وسببه الحاجة
الى الخلاص عند تباين الاخلاق وشروط كون الزوج مكلفا ولتقدير السكران وكون المرأة منكوبة او في عاقر تصليحها
محلا للطلاق وحكمه وقوع الفقرة مؤجلا بانقضاء العدة في الرحي وبدونه في البائن وركنة نفس اللفظ ووصفه الا بالجملة
من المكارة الدينية او المدنية وهو الغض المباحات وجعلت ولاية الى الرجل لانه المالك كما يستحق لها بالهرولانها
لا ولاية لها في امورها وشرع العدة للتمكن من التدارك عند الندم والخصر في الثلاث لانه عاردين في الشرع وهو
اقل الجمع ولا نهاية لكثره ويجب الطلاق لوموذية او تارك الصلوة ويجب لوزنات الامساك بالمعروف كما في المجهوب
والعنين ويكره لو كان الطلاق باعيا.

باب في من خيب امرأة على نزع وجهها اى اغرى وافسد وانما عقرب هذا الباب في كتاب الطلاق لان
التخيب سبب للفساد والنزاع بين الزوجين وهو سبب للطلاق وخص تخيب المرأة مع ان اغراء الزوج على الزوجة
كذلك في الحكم لانهم جبلين على الاعوجاج فقبول الفساد والميل الى الفساد في طبعهم اغلب واكثر لقلته عقلهم فلابد
بذاخضت بالذكر وهو حرام.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من خيب اى خدع وافسد امرأة على نزع وجهها او عبدا على سيده
بان يذكر مساوى الزوج عند امرأة او محاسن اجنبى عنها كذلك مساوى السيد عند عبده وفي معناهما افساد الزوج
على امراته وقوله ليس منا اى من اتبعنا.

باب في المرأة تسال زوجها طلاق امراة له اى المرأة تشترط في نكاحها من الرجل سيكون زوجها ان
يطلق امرأته ويدخل فيه المرأة التى تكون في نكاح رجل له امرأة اخرى فتسأل طلاقها وهذا السؤال والاشترط مكره
كرهته تحريم عند بعض وكرهته تنزيه عند بعض.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسال المرأة طلاق اختها لتستفرغ صحفها ولتكن فان لها ما قدر لها
اى لو نكحت بالخاطب ولم تسأل طلاق الضرة واجتمعت معها لا ينقص ذلك مما قدر لها ولو شرطت طلاق الضرة
فطلقها الزوج ثم نكحت فلا يزيد لها ذلك على ما قدر لها وفي رواية البخارى قال لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها
الحديث قال الحافظ ظاهرة تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كربة في المرأة لا ينبغي
معها ان تستمر في عصمة الزوج او لصير يحصل لها من الزوج او للزوج منها او يكون سوالها ذلك لبعض وللزوج عينة
في ذلك فيكون كالمخلع مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب حمل العلماء هذا النهى على
النذوب فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح ولتعبه ابن بطال بان نفى الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح
وانما فيه التغليب على المرأة ان تسال طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها.

باب في كراهية الطلاق اى في كون الطلاق في نفسه مبغوضا ومكره با عند الله تعالى.
قوله قال الغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق قبل كون الطلاق مبغوضا مناف لكونه حلالا فان كونه مبغوضا

لنقتضي رجاء تركه على فعله وكونه حلالا لنقتضي مساواة تركه لفعله اجيب بانه ليس المراد بالحلال ما استوى طرفاه بل اعم فان بعض الحلال مشروع وهو عند الشرع مباح كاداء الصلوة في البيت للعذر وكالصلوة في الارض المصوبة ونحوها وما كان احب الاشياء عند الشيطان هو التفرق بين الزوجين كان البض الاشياء عند الله هو الطلاق قيل المراد بالحلال ما ليس تركه بلازم الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه وقد يقال الطلاق حلال لذاته والابغضيه لما يترتب عليه من الجبرارة الى العصية -

باب في طلاق السنة اي السنون ومعنى السنون والسني ههنا انه ثبت على وجه لا يتوجب عتبا بالانه المستعقب للشواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه فلا يتجه كيف يكون مستونا حسنا ومع كونه البض المباح واختلف العلماء في طلاق السني فقال مالك طلاق السنة ان يطلق الرجل امراته في طهر لم يمسه فيه تطليقة واحدة ثم يتركها حتى تنقضي العدة بروية اول الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث والاوزاعي وقال ابو حنيفة طلاق السنة نوعان نوع احسن وهو ما قال مالك انما كان هذا القسم احسن من الحسن الآتي لانه لا خلاف لاحد في عدم الكراهية فيه بخلاف الحسن فان مالك يقول فيه بالكراهية ويدخل في البرعي والنوع الثاني الحسن ويسمى بالسني ايضا وهو تطليقتا ثلث طلاقات متفرقة في ثلثة اطهار لاوطي فيها في كل طهر واحدة للمدخل بها والطلاق البرعي تطليقتا ثلثة متفرقة في طهر واحد او بكلمة واحدة وتطليقتا الموطوءة في حالة الحيض ايضا بدعي وقال الشافعي ما قال ابو حنيفة في السنة الا انه قال الثلث في طهر واحد في كلمة واحدة ايضا سني لان الطلاق مشروع والمشرعية لا يجامع الخطر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان المحرم تطويل العدة لا الطلاق فاذا طلق ثلثا في طهر او بكلمة وقع الطلاق وصار عاصيا وذهب جماعة منهم الظاهرية الى ان الطلاق الثلث جملة لا تقع الا واحدة وسياقي واعلم ان السنة في الطلاق على نوعين سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في العدد ولا ثبت الا بالمدخول بها خاصة وهو ان يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه كما مر والسنة في العدد وليست في المدخول بها وغير المدخول بها لان السنة في العدد وهو ان يطلقها واحدة فان كانت في الموطوءة في طهر خال عن الجماع يكون سنيا في العدد والوقت وان لم يكن في طهر خال عن الجماع وهو في العدد وبدعي في الوقت واذا طلق غير المدخول بها واحد وقع سنيا سواء كان في الحيض او الطهر وقال ابن رشد في بداية المجتهد راجع العلماء على ان المطلق للسنة في المدخول بها هو الذي يطلق امراته في طهر لم يمسه فيه بطلقة واحدة وان المطلق في الحيض او الطهر الذي يمسه فيه غير مطلق للسنة واختلفوا من هذا الباب في ثلثة مواضع الموضع الاول بل من شرط ان لا يتبعها طلاق في العدة والثاني بل المطلق ثلثة بطلقة الثلث مطلق للسنة ام لا والثالث في حكم من طلق في وقت الحيض اما الاول فاختلف فيه مالك وابو حنيفة ومن تبعهما فقال مالك من شرطه ان لا يتبعها في العدة طلاقا آخر وقال ابو حنيفة ان طلقها عند كل طهر طلقة واحدة كان مطلقا للسنة واما الثاني فان بالكاذب الى ان المطلق ثلثة بلفظ واحد مطلق لغير سنة وذهب الشافعي الى انه مطلق للسنة وسبب الخلاف معارضة اقراره عليه السلام للمطلق بين يدية ثلثة في لفظه واحدة لمعوم الكتاب في حكم المطلقة الثالثة والذي ارجح الشافعي هو ما ثبت من ان العجاني طلق زوجته ثلثة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفرج من الملاعة قال فلو كان بدعة لما قرع على الله عليه ولم واما مالك فلما رأى ان المطلق بلفظ الثالث رافع للرخصة التي جعلها الله في العدة قال فيه انه ليس

للسنة واعتذر أصحابه عن الحديث بان المتلاعنين عنده قد وقعت الفرقة بينهما من قبل التلاعن نفسه فوقع الطلاق على غير محله فلم تصيف لالسنة ولا بدعة وقول مالك والشافعي اظهر بينهما من قول الشافعي احرقني كثر الدقائق و طلاق الموطوءة حائضا بعدى فيراجعا وليطلقها في طهران انتهى اى اذا طهرت من تلك الحيضة التي وقع فيها الطلاق ثم جاءت ثم طهرت ثم طهرت الموطوءة الثانية فيطلقها فيه انشأ في غايه الرواية وهو المذکور في الاصل وذكر الطحاوي رواية عن ابى حنيفة انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها وراجعا فيها وبه قال الشافعي في وجهه والمشهور عنه وبالك واجم انه يطلقها في الطهر الثاني و اختلفت في وجوب المراجعة فذهب الى الوجوب مالك و احمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور انها مستحبة وجوب بان ابتداء النكاح لا يجب فاستدامت كذلك لكن صحح صاحب البهاية من الحنفية انها واجبة والحجة لمن قال بالوجوب ورود الامر بها ولان الطلاق لما كان محرما في الحيض كان استدامته النكاح فيه واجبة والتفتوا على انه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يور بالمراجعة الا ما نقل عن زفر فطر والباب قوله عن نافع عن عبد الله ابن عمر انه طلق امرأته

أمّ بنات غفارة وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر ابن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليراجعها لانه طلقها طلاقا قايما فيراجعا ليجوز اثر الكراهية

بالرجعة ثم ليس كها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل ان يمس وفي رواية ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى فاذا طهرت فليطلقها وفي لفظ فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا او حاملا فذلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء فيه اشارة الى قوله تعالى فطلقوهن لئن كنن في قوله فذلك العدة عندنا حالة الحيض فليلام في ان تطلق لها النساء يعني في فكون حجة لما ذهب اليه الشافعي من ان العدة بالاطهار اذ لو كانت بالحيض يلزم ان يكون الطلاق ماوراه فيه وليس كذلك واجيب باننا نسلم ان اللام منها بمعنى في بل المعاقبة كما في قوله تعالى فطلقوهن لئن كنن قوله قلت فيعتديها قال فله امرأيت ان عجز واستحق

قال ابن تيمية معناه ان الطلاق الحيض منهي عنه فلا يتبدل الاحكام ان عجزوا وتحق الرجل وقال الجمهور قوله فله امرأيتي فماذا الاستفهام فابدل الالف بالوقف اى فماذا اخبرني ان عجز ابن عمر والمطلق عن اذمارا كان يجب عليه وفعل فعل المحماد بازتكاب ما هو خلاف الشرع من الطلاق في الحيض تعطل الاحكام الشرعية لانهما استفهام انكار اى نعم يجيب طلاق ولا يمنع احسا بغيره وحقه وقال الكرماني فما يكون ان لم يجيب بتلك التولية فانه لا شك في كونه محسوبة بتلك التولية او هو كلمة زجر اى انزح عنه فانه لا شك في وقوع الطلاق وكونه محسوبا في عار الطلاق قلت كيف ينكر ابن تيمية وقوع الطلاق مع انه كثير الطرق من مسلم وغيره بل الاحاديث الواردة في قصته تدل على الوقوع وما قال ابو الزبير ولهم يرها شيئا ضعفه ابو داود وغيره من انه يحتمل ان يقال فيه ايضا ان ضميمه لم ير باليعود الى الرجعة فيكون معناه اى لم ير الرجعة شيئا منوعا وايضا يلزم على شرح ابن تيمية ان يكون الفاء في قوله فله امرأيتي

باب في نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث وفي نسخة العون باب الرجل يراجع ولا يشهد واما حكم باب الاول فالتفتت الامة على ان الطلاق الذي يملك الرجعة عقبيه مرتان فاذا طلق ثلثا فلا تحل له الا بعد وطئ زوج آخر واجعت الامة على ان الدخول شرط الحل للاول ولم ينفك في ذلك الاسعدي بن المسيب والخوارج والشيعة و

وأود الظاهري وبشر المريسي وذلك خلاف لاختلاف انهم استناده الى ليل والشرط الايلج وان الانزال لان كمال و
 يشترط ان يكون موجبا للنسل وهو التقاء الختامين وشذ الحزن في اشتراط الانزال قال العياشي الانزال قلت ليس في السيلة
 دلالة على الانزال وانما هي كناية عن لذة الجماع وآما حكم الباب الثاني الذي في نسخة العون وبها بقية حديث الاول من
 الباب فقال ابو حنيفة وآخرون للرجعة هي استدامة الملك القائم في العدة ان لم يخلق ثلثا وتصح في العدة ولو لم ترض
 بقول الزوج راجعت امرأتى والاشهاد مندوب عليها وقال مالك والشافعي لا تصح الرجعة الا بالاشهاد لقوله تعالى
 واشهدوا ذوى عدل منكم امر وهو للوجوب ولنا النصوص المطلقة لقوله تعالى فامسكوهن ولبعولتهن احق برؤسهن ولقوله
 عليه السلام مرايتك فليراجعا من غير قيد بالاشهاد واشترط زيادة وهي نسخ فلا يجوز الا بشئ ولا امر في الالية محمول على
 الذب يدل عليه انه قرنها بالمفارقة بقوله او فارقوهن وهي ليست شرطافية فكذا في الرجعة والعجب منهم انهم يشترطون الاشهاد
 في الرجعة اعتبارا بابتداء النكاح ولا يشترطون رضاهما ولا تجديلهما ولا الولي واعجب منه ان مالك لا يشترط فيها الاشهاد ولا يشترط
 في ابتداء النكاح وهذا الاشهاد مختص عندهم في الرجعة بالقول وكذا عندنا قوله ان عمران ابن حصين سئل عن

الرجل يطلق امرأته اى طلقا رجعا ثم يقع بها اى يجامعها للرجعة ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها
 فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة اشهد على طلاقها ولا على رجعتها ولا تعد
 اى ولا تعد الى ترك الاشهاد على الطلاق ولا على الرجعة ويدل هذا على الذب لان الاشهاد على الطلاق مندوب
 بالاتفاق فكذا على الرجعة وهذا الحديث لا مناسبة له الا بالباب الذي في نسخة العون -

قوله عن ابن عباس والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكمنن صا خلق الله
 في ارحامهن الاية وذلك ان الرجل كان اى في الجاهلية وفي بدء الاسلام اذ اطلق امرأته فهو احق
 برجعتها وان طلقها ثلاثا ففسخ ذلك فقال الطلاق مرتان الاية يعنى الطلاق الذي يملك الرجعة عقبه مرتان فاذا
 طلق ثلاثا فلا تحل له الا بعد وطئ زوج آخر -

باب في سنة طلاق العبد اتفق العلماء على ان يقع طلاق العبد على امرأته دون طلاق مولاه وانقلبوا
 في عدد الطلاق فقال ابو حنيفة وآخرون ان الاعتبار في عدد الطلاق وكذا في العدة بالنساء فطلاق الحرة ثلاثا
 وعدتها ثلاث حيض او ثلثة اشهر سواء كان زوجها او عبدا او طلاق الامه ولو مدبرة او مكاتبه طلقتهان وعدتها
 حيضتان او شهر ونصف سواء كانت تحت عبدا وحر وقال الشافعي يعتبر الطلاق بحال الرجل فيملك الحرة ثلاث
 تطليقات ولا يملك العبد من الطلاق الا اثنتين حرة كانت زوجته او امته وبه قال احمد بن حنبل ومالك استدلوا بقوله
 عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء اخرجها الدارقطني والبيهقي عن ابن مسعود موقوفا واخرج الدارقطني ايضا عن
 ابن عباس موقوفا واخرج احمد عن علي موقوفا والموقوف فيه في حكم المرفوع ولنا قوله عليه السلام طلاق الامه ثنتان
 وعدتها حيضتان اخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعا وقال الدارقطني والبيهقي الصحيح انه موقوف و
 اخرج اصحاب السنن البوداؤد والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه قال الترمذي حديث عائشة هذا حديث
 غريب لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مظاہر بن اسلم وقال والعمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وغير قلت هذا يعني في صحة وفي الاطلاق قال القاسم وسالم عمل بالمسلمين وقال مالك شهرة الحديث بالمدينة تغني عنه صحة
سنة قلت معنى ما رواه الشافعي عن ابن مسعود الطلاق بالرجال اي القيام بالرجال دون عدده وبه نقول -

قوله انه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحت مملوكة فطلقها التلطيقتين ثم عتقا بعد ذلك
هل يصلح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث الاثني
قال ابن عباس بقيت لك واحدة وهذا مخالف لمذهب الجمهور العلماء لانه يدل على ان العبد ملك من الطلاق ثلث تطلقا
وان كانت زوجة امته ولم يقل بذلك احد من الائمة الاربعة فاجاب عنه الحنفي وغيره بانه محمول على الزمان الذي كان تطلقا
في حكم تطلقه قلت هذا غير متجه لان هذا امر متنازع فيه على انه يرد قوله بقيت لك واحدة والقصة واحدة لان التلطيقتين لما
كانت في حكم الواحدة بقيت له اثنتان لا واحدة لانهما صالحتين فاجاب انه محمول على الطلاق المعلق بانه قال ان عتقت
فانت طالق ثنتين فلا تقعان الا بعد كونهما حرة فلا يعتق بقيت له واحدة بالاتفاق لانه مالك الثلثة وهذا ظاهر ولعل الى
هذا اشار ابو داود باخراجه حديث عائشة طلاق الامة تطلقتان وقرأها حيفتان وفي لفظ وعدتها حيفتان وفيه ان
المراد بالقر الحيف والعدة بالحيف لا بالطهر -

باب في الطلاق قبل النكاح وهذا على نوعين اما ان ينجز الطلاق واما ان يعلقها بالنكاح فان كان الاول متحققا
على انه لا يقع الطلاق فيما صلا وهو محمل حديث الباب وهذا التاويل منقول عن السلف كالحول وسالم والشافعي والزهري
 وغيرهم وان كان الثاني فهو الذي اختلف فيه الامة فقال الشافعي واما لا يصح هذا التعليق وهو قول ابن عباس وعائشة و
قال مالك ان عم بان قال كل امرأة اتزوجها طالق ونحوه لا يصح اذ فيه سد باب النكاح وان خص ببلدة او قبيلة او صنفا
او امرأة صح بان قال كل امرأة من مصر او من بني تميم او كل بكر او كل ثيب اتزوجها طالق فهذا يصح وبه قال الاوزاعي
وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة واصحابه لا فرق بين العموم وذلك لخصوص فاذا اضاف الطلاق الى الملك او الى سببه
بان قال لنكوحه ان زرت فانت طالق او قال لاجنبية ان نكحتك فانت طالق فيقع الطلاق بغير وجود بشرط وهو
الزيارة في الاول والنكاح في الثاني واما اذا قال لاجنبية ان زرت فانت طالق فنكحها فزرت لم تطلق لان التعليق
لم يوجد في الملك والاضيف الى الملك ونهينا مروي عن عمرو ابن مسعود -

قوله قال لا طلاق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك وزاد ابن الصباح
ولا دفن الا فيما تملك عننا محمولة على نفى التجيز لانه هو الطلاق واما المعلق ببلد
بل غرضه ان يصير طلاقا وذلك عند الشرط والحمل ما تورع عن السلف كالشافعي والزهري وغيرهم فان قيل لا معنى لحملة على التجيز
لانه ظاهر يعرف كل احد فوجب حمل على التعليق فاجاب صاخر ظاهر بعد اشتهار الشرع فيه لا قبله فقد كانوا في الجاهلية
يطلقون قبل التزوج تجيزا وليدون ذلك طلاقا اذا وجد النكاح فنفى ذلك صلى الله عليه وسلم في الشرع وما يؤيد ذلك
باني موطا مالك ان سعيد بن عمر بن سليم الزرقاني سأل قاسم بن محمد عن رجل طلق امرأته ان هو تزوجها فقال القاسم ان رجلا
جعل امرأة عليه كظهر امه ان هو تزوجها فامر عمر ان لا يقربها حتى يكفر كفارة الظاهر فقد صح عمر بصحة تعليقه
الظهار بالملك ولم ينكر عليه احد فكان اجماعا والكل واحد واختلف فيه ايضا -

باب في الطلاق على غلط وفي بعض النسخ على غير ما يدل على غلط وهو الباطل وبإتعال من المعنى في ما يلي
يخاف عليه الغلط وبإتعال الغضب ثم الطلاق على غلط وقع عند الجمهور وفي رواية عن النجاشي والبيهقي والغضب والطلاق

المكره يقع عند أبي حنيفة وبإتعال الثوري والغنى وقال الشافعي لا يقع قوله لا بطلاق ولا عتاق في اعتلاق
قال في الجمع أي في إكراهه لان المكره يعلق عليه في امره ويصيق عليه في تصرفه كما يعلق الباب على أحد طلاقه أو عتاقه أو غنائه أو غنائه لا يعلق الطليقات
وقعة واحدة حتى لا يبقى فيه شيء لكن يطلق طلاق السنة وميل معناه يجوزون قول الغضب وقال أبو عبيدة الأعمش في الغضب -

باب في الطلاق على الهزل أي إذا كان الطالق باطلا لم يلزم ما يعلق عليه قال القاضي الغنم على أن طلاق ما لا يلزم
يقع فإذا جرى صرح لفظ الطلاق على لسان العاقل البالغ لا يقع ان يقول كنت فيه لأعيا أو هازلا أو قبل ذلك من تعطلت
الاحكام فمن تكلم بشيء مما جاء ذكره في حديث الباب لم يرد حكمه قلت عدة أشياء يكون الی والهزل فيه سواء الطلاق والعتاق واليمين
والنكاح وغيره وتنتج المناط ان كل تصرف يمين فيه الهزل والهزل سواء والمراد من اليمين التزام التصرف بدمته -

قوله ثلث جد هن جد وهن لهن جد النكاح والطلاق والهجبة في الحديث دليل على ان من تلفظ بهازلا بلفظ طلاق أو طلاق
أو رجعة أو عتاق وقع منه ذلك وخص هذه الثلاثة بالذكر لتأكيد امر الفرج -

باب بقية نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث واللفظ البقية لانه قد تقدم في الباب قريبا وذكر فيه حديثا يدل على
نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث وذلك إذا كانت مفروقة في ثلاثه أو لم تنفك عليه وإذا كانت في مجلس واحد ففيه اختلاف
فيذكره هنا نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث وان كانت في مجلس واحد مفروقة أو بكرة واحدة بلفظ الثلاث واختلاف الناس فيه
على أربعة مذاهب أحدها أنه يقع وهذا قول الأئمة الأربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة الثاني أنها لا تقع بل تردها بعد
عمرته وهو قول الروافض وبعض أهل الظاهر وطرو بعضهم ذلك في كل طلاق هنيئ كطلاق الحائض والثالث أنه يقع بأحدة
رجعية وهو قول طائفة وعكره مذهب أحمد بن حنبل الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيره ما يقع الثالث بالمدخول بها وتقع
بغيره واحدة واليه ذهب إسحاق بن راهويه قوله عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد أبو سكرانة هي والدركانة
واخوته بالجر عطف على قول دركانه أي والدركانة وأخوته وهو عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف وكان من أولاده
ركانة وعجيرة وعبيد بن لطن أم ركانة واسمها عجلية بنت عجلان فطلق أبو ركانة عبد يزيد أم ركانة ونكح امرأة من

مزية فجات النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أي المزية ما يعني عني ألا كما يعني هذه الشعرة لشعرة
أخذت من رأسها حاصل هذا الكلام أنها شكت عنده وقالت لا يقدر على وطئها ففرق بيني وبينه
فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية أي عصبة وغيره لكذبها وافتراءها على زوجها بانه عني وطلب مفارقتها فذاع
بركانة وأخوته ثم قال مجلسا أنه اترون فلانا يشبه منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله

عليه وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل قال راجع امرأتك أم ركانة وأخوته فقال اني طلقها ثلاثا
يا رسول الله فقال قد علمت راجعها وتلايها النبي إذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن استدل بهذا الحديث من قال إذا طلق رجل ثلاثا مجموعة وقعت واحدة قلت ان هذه
وقع فيها اختلاف فحديث ابن جريج يدل على أن هذه واحدة وقعت لعبد يزيد والدركانة وحديث نافع بن عمار وعبد الله بن علي

يدل على ان هذه القصة وقعت لركانة بن عبد يزيد فرج البواوي حديث نافع بن عمار وعبد الله بن يزيد بن علي بن ابي طالب
 حرج واستدل بانهم ولدوا لرجل واحد فلم يعلم به واليها وقع فيها اختلاف في حديث ابن عبيد بن ربيعة بن علي بن ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب
 نافع وعبد الله بن يزيد يدل على ان ركانة طلقها بالبتة وسياتي حديث نافع وعبد الله بن يزيد في باب البتة واما الباب المذكور
 عن هذه القصة بانها معارضة لقصة فتوى ابن عباس بوقوع الثلاث اخرجها المصنف في الباب المستخرج من الرائق فاما
 قال كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا فسمعت حتى لم اكنت انت

سبردها اليه فقال ينطلق احدكم فيركب الاحموقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس
 وان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانك لمرتق الله فلا تجد لك مقرجا فاصبحت سر به
 اي تبطلت لك الثلث دفعة واحدة وبانت منك امرأتك الحديث فالتين يا ابن عباس انه كان عنده هذا الحكم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يمتد له الا بمرجع فلهذا رواه الخبرين بغيره بارواه وبأن ابا داود روى عن ان ركانة اذا
 طلق امرأته بالبتة كما اخرج في الباب من طريق ال بيت ركانة وهو تعليل قوي لجواز ان يكون بين رواية مثل البتة
 على الثلاث فهذه التكتة يفت الاستدلال بهذا الحديث اي حديث ابن عباس وبأن هذه واقعة حال لا هوام لها قال
 ابن سيرج وغيره يشبه ان يكون وروى في تكرير اللفظ كان يقول انت طالق انت طالق انت طالق وكالوا اولاً على مثلاً
 حدودهم يقبل منهم انهم ارادوا التاكيد فلما كثر الناس في زمن عمر وكثر فهم الخراع ونحوه مما يمت قبول من ادعى التاكيد بل عمر
 اللفظ على ظاهر الكلام فامضاه عليهم وهذا الجواب ارتضاه القسطنطيني وقواه بقول عمر ان الناس استعملوا في امر كانت لهم فيه
 امانة وكذا قال النووي ان هذا صحيح الاجابة قلت ولؤيد ما كفى في باب البتة حديث نافع وعبد الله بن يزيد قريبا ان ركانة
 بن عبد يزيد طلق امرأته مسمومة البتة فاجز النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال والله ما روت الا واحدة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والله ما روت الا واحدة فقال ركانة والله ما روت الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث
 فالتين اي انه طلقها ثلاثا فامر عليه السلام بالمراجعة بنا على انه اراد التاكيد لا التأسيس وكان سؤاله صلى الله عليه وسلم يعلم
 انه اراد الواحدة او الثلث وان طلقها بالبتة فيجوز فيه الواحدة والثلث عندنا في حنفية وعند الشافعي نية الثنتين ايضا فكل
 امره عليه السلام بالمراجعة حسا اي بكل حبيبة عند الحنفية لانها من الكنايات البانية وبغير النكاح عند الشافعي لانها رجعية
 عنده واما حديث طائوس الذي فيه قصة سوال ابي الصهباء عن ابن عباس ليس فيه حجة لا باعتبار السند ولا باعتبار المتن
 اما باعتبار السند فان طائوس يقول ان ابا الصهباء قال لابن عباس فاما يعلم منه انه يروي عن ابي الصهباء عن ابن عباس
 او كان ما عثرني المجلس الذي سأل ابو الصهباء عن ابن عباس فيروي عن ابن عباس فان كان الاول فابو الصهباء
 ضعيف قال النسائي ابو الصهباء صهيب بصري ضعيف على انه يخالف فتوى ابن عباس وسائر الروايات عنه كما تقدم
 قريبا انه اذا نال الثلث وامضا من واما باعتبار المتن ففيه اختلاف كثيرة فاولا ان قوله ان الثلث كانت بحسب علماء

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه تصريح بانه بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم او بتقريره فيحمل ان يكون
 هذا من غير امره صلى الله عليه وسلم وتقريره وعلمه بانه كان في الجارية وتبدا الاسلام ان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا يملك
 رجعتها فذلك فيحمل ان يكون بعض من لم يباغها النسخ كالوا على ذلك كما في متعة النكاح انه اشبع ثم نسخ ثم بعد النسخ كان من

لم يبلغه النسخ بفعلها فكذلك إذا وان سلم أنه كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلمعله كان في رجل تطلق امرأة بقولها أنت طالق
 أنت طالق أنت طالق تبفرق الفاظ وكان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر على صدقهم وسلامتهم
 لم يكن فيهم الخب والكذب فكانوا يصدقون أنهم أرادوا به التأكيد ولا يريدون به الثالث فلما رأى عمر رضي الله عنه في زمانه أموراً
 ظهرت وأحوالاً تغيرت منع من حمل اللفظ على التأكيد والزمهم التثنية ولؤيد بن قيس في هذا الحديث عن مسلم أن الناس قد
 استجلبوا في أمكانت لهم فيه منيات فلو مضينا عليهم وذكر بعض العلماء وتتميل أن يكون معناه أن الناس في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً ومحصلة أن المعنى أن الطلاق الموقف في عهد عمر ثلاثاً
 كان ليقتضيه قبل ذلك حاجة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً أو كانوا يستعملونها نادراً وأما في عصر عمر فكثر استعمالها
 قال النووي وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة مع تلك الاحتمالات
 لا يتصل بها وأيضاً وقع في حديث مسلم أن أبا الصبار قال لابن عباس هات من هاتيك وفسر النووي هذا اللفظ أي
 من الأمور المستغربة ولما كان هذا الأمر غريباً غير شائع في الإسلام فلا يكون محتجاً به واليضا وقع في الحديث أن عمر بن الخطاب
 مضاهن وهذا المحضر من الصحابة في زمن توفيقهم ولم ينكر عليه أحد فلو لا لفظين لعمر بن الخطاب أن يخالف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الأمر الصريح الشائع ثم لا يظن بأصحابه أن لا ينكروا عليه فيما يخالف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار الاجماع
 على ذلك ولا يمكن إجماعهم على باطل فالحق الصريح أنه إذا طلق الرجل امرأة ثلاثاً مجموعاً أو مفترقاً يكون ثلاثاً واحداً وهو
 الذي ادين الشرع به -

باب فيما عني به الطلاق والنيات بالجر عطف على ما عني أي باب في النيات في الطلاق وغيره ما علم أن بعض
 الفاظ الطلاق يحتاج فيها لوقوع الطلاق إلى النية فاما الالفاظ الصريحة للطلاق فلا يحتاج فيها إلى النية بل يقع الطلاق بها
 نوى أو لم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى بين الحي والبهيمة فيها فعمل بذلك أنها لا تحتاج إلى النية -

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مارك ان تعتزل امرأتك قال أي كعب أطلقها أم ماذا
 أفعّل قال لا تطلقها بل اعتزلها فلا تقرب منها أي للمباشرة والوطى وكنت رجلاً شاباً فحقت بشبابي ان لا يقع
 مني شيء مع امرأتى ما يكون سبباً لزيادة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا امرأتى الحقى باهلك فكوني
 عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الأمر أي في التحلف عن غزوة البتوك وقبول التوبة وترك كلام الناس
 وغرض المصنف أن كعب بن مالك قال الحقى باهلك ولم يقع به الطلاق لأنه لم ينو الطلاق به واللفظ ليس بصريح بل من
 الكناية بالطلاق ولذا يحتاج فيه إلى النية فلما لم ينو لم يقع به الطلاق -

باب في الخياصة أي إذا خير الرجل امرأة بالطلاق هل يقع الطلاق أم لا قال جمهور الصحابة والتابعين إذا
 قال الرجل لامرأة اختاري بيني وبينك فاختارت الزوج لا يقع به شيء وهو قول الأئمة الأربعة وحكي الترمذي عن
 علي أنها ان اختارت نفسها فواحدة بائمة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت أن اختارت نفسها
 ثلاثاً وان اختارت زوجها فواحدة بائمة وعن عمرو بن مسعود أن اختارت نفسها فواحدة بائمة وعنهما رجعية وان اختارت

زوجها فلا شيء واختلف الائمة فيما اختارت نفسها فقال ابو حنيفة ان قال لها اختاري بيني به الطلاق فاخترت في مجلسها
 بان قالت اخترت نفسي بانت لواحدة ولم تصح نيته الثلث وقال الشافعي واجمده والواقع به رجعي وتصح نيته الثلاث فيصح
 ثلاثا اذا كان بالنيته وقال مالك الواقع به ثلاث وقال ابو حنيفة ان قال لها اختاري تطليقة فاخترت نفسها
 طلقت واحدة رجعية قوله عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد ذلك شيئا
 اى من الطلاق ذكر ان آية التخيير نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شيئا من عرض الدنيا اما زيادة في النفقة او غير ذلك فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى نساءه فبهرتهم امره
 الله ان يخير بين الصبر عليه والرضا بما قسم لهم والعمل بطاعة الله وبين ان يبعين وليا رتبته ان لم يرضين بالذي يقسم
 لهم قيل كان سبب ذلك غيرة كانت عائشة تغار بها فخير من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها النبي قل
 لا زواج لك ان كنتم تنزرون الحيوة الدنيا وزينتها الآية فابتدأ بعائشة وقال اني فاكرك امرا فليكن ان لا تستعجلي حتى تتامري
 ابويك قالت قد علم ان ابوي لم يكونا ليا مراني بفراقه ثم تلا هذه الآية قالت عائشة قلت فاني اريد ان اري رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والاراحة قالت عائشة ثم فعل ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك حين قال له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاخترت طلاقا من اجل انهن اخترت فعلن هذا لو خير رجل امرأة في الطلاق فاخترت لم يكن طلاقا ولو
 اختارت الطلاق يكون طلاقا فهذا الحديث حجة لا يبي حنيفة ومن تبعه.

باب في امرك بيدك اختلف اهل العلم في هذا فقال بعض اهل العلم من الصحابة منهم عمر وعبد الله بن مسعود
 اى واحدة وبه اخذ الحنفية قال محمد في الموطا الطلاق عندنا على ما نوى الزوج فان نوى واحدة فواحدة بآئته وهو مخاطب
 من الخطاب وهو قول ابى حنيفة والعامية وقال عثمان بن عفان وعلي بن ابى طالب القصار ما قضت انتهي اى الحكم
 ما نوت المرأة من رجعية او بآئته واحدة او ثلاث لان الامر موقوف اليها وبه اخذ مالك واحمد وفي كثر الدعا لوق امرك
 بيدك ينوي ثلاثا فقالت اخترت نفسي لواحدة اى لمرة واحدة وتعين ونى طلقت نفسي لواحدة او اخترت نفسي بتطليقة
 بانت لواحدة قوله قلت لا يوجب هل تعلم احدا قال بقول الحسن امرك بيدك اى هي ثلاث.

قال لا الا شيء حدثناه قتادة عن كثير مولى ابن مسرة عن ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم **لم يبت حوه** اى بنحو ما قال الحسن في امرك بيدك انها ثلاث قال ايوب
 فقد مر علينا كثير فسألته اى انك حدثت قتادة في امرك بيدك انها ثلاث قال ما حدثت به هذا قط
 فذكرته لقتادة فقال بلى ولكنه نسب هذا من قبيل من حدث ونسب قال الحافظ في شرح النجدة وان روى عن
 شيخ حديثا وجده الشيخ مروية فان كان خبرا كان يقول كذب على او ما رويت لهذا او نحو ذلك فان دفع منه ذلك روى ذلك الخبر
 لكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قاصدا في واحد منهما للتعارض الى آخر ما قال في الحديث مردود لا يحتج به.

باب في البتة اى اذا قال الزوج لامرأته انت طالق البتة قال الترمذي وقد اختلف اهل العلم من اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة فروى عن عمر بن الخطاب انه جعل البتة واحدة وروى عن علي انه جعلها ثلاثا و
 قال بعض اهل العلم في نيته الرجل ان نوى واحدا فواحدة وان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى اثنين لم تكن الا واحدة وهو قول

المؤري واهل الكوفة فقال مالك بن انس في البتة ان كان قد دخل بها فهي ثلث تطليقات وقال الشافعي ان نوى واحدة فواحدة بملك الربوة وان لوى ثنتين فثنتين وان لوى ثلثا فثلاث انتهى قلت لا تطلق بها ولا تكتب بجميع الكنايات الا بالنية او دلالة الحال وتطلق بها للثقة واحدة بآئنة وان نوى ثنتين اما بالنية فلا بها لم تكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه البينونة واما آئنة تناع ارادة الثنتين فلما اقران الالاق مصدا لا يتكمل محض العدد وقال الشافعي الكنايات كلها راجع لان الواقع بها طلاق فان لوى وقع والا فلا ونحن نقول انه اتى بالآئنة بلفظ صريح لهما والحاجة ما تيسر اليها في الحال كيلا يقع في مراجعتها بالغير صده وقال زفران نوى ثنتين تقع ثنتان وبه قالت الثلاثة واما تصح نية الثلاث لانها كل الجنس وازدادت النية ثنتين في الامة لاني غير بالان نية العدد في الجنس لا تصح وعند مالك يقع الثلاث بالكنايات عند نية الطلاق ونية الواحدة مخصوصة بغير المدخول بها - قوله ان سر حنيفة ابن عبد يزيد اطلق امرأته سهمية

البرية فاختبر النبي صلى الله عليه وسلم يدين لك وقال والله ما اردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما اردت الا واحدة فقال سر حنيفة فادله ما اردت الا واحدة فريدها اليه الحديث اى بالكل من عند الخفية ولفظ النكاح عند الشافعية وقد تقدم مفصلا فراجع -

باب في الوسوسة بالطلاق اى اذا خطر في قلبه الطلاق الوسوسة ولم يتكلم ولم يكتب لا تطلق بها وموقوف لغيره منهم بالوسوسة ما حباه وقال بعض اذا طلق في نفسه طلقته وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعنه مالك واية ذكرها اشهب عنه وقواها ابن العربي بان من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن اصر على المعصية اثم وكذا ذلك من لاي يجره وعجب وكذا من تذاق مسلما بقلبه وكل ذلك من اعمال القلب دون اللسان ولدت اتفقت الامة المحمدية على ان البعض والحسد والكبر من اعلى المعاصي وتفر والبعض بان معاصي القلب لا اثم عليها الا اذا عمل او حكم وهذا القول لا يحتاج الى ان يبطل فان الشريعة المحمدية بل الشرع السماوية كلها اتفقت على ترتيب العقاب على معاصي القلب قال ابن ابي حنيفة ترتيب الوارد على مراتب الهمة ثم الله ثم الخطر ثم النية ثم الازدادة ثم العزيمة فالثلاثة الاولى لا يواخذ بخلاف الثلاثة الاخرى قلنا قد اذنب بعضهم الخمسة لقوله مراتب القصاص خمس ما جسد ذكرناه فخطا في ريث النفس فاستغناء بابه هم فعزم كلها رفعت وسوى الاخير ففيه الاختلاف وقد تعاود لول حديث شباب ان كل ما عمل والكلام حديث انس فالمراد بالتصميم كناية ومعناه انه لا اثم ما لم يصمم وما لم يعزم قيل في الجواب بان العزم عن حديث النفس من فني مثل هذه الامة والمصر على الكفر ليس بهم وبان المصر على المعصية الاثم من تقدم له العمل المعصية لا من لم يعمل معصية قط واما الرياء والعجب وغير ذلك فكله متعلق بالاعمال واجتنب الخطا في الاجل على ان من عزم على الطهار لا يصير خطا سيرا قال وكذلك الالاق وكذا انجسه بالقدح لم يكن فاذا ناولو كان حديث النفس يؤثر لا يبطل الصلوة وقد دل الحديث الصحيح على ان ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تبطل - قوله قال ان الله تجاوزه لاصتى عما لم تتكلم به او تعمل به وبما حدثت

به انفسها بالفتح على المفعولية وذكر المطرزي عن اهل اللغة انهم يقيون بالضم يريدون بغير اختيار ما وبه الحديث حجة في ان الموسوس لا يقع طلاقه والمعنوه والمجون اولى منه بذلك واجتنب الطحاوي بهذا الحديث على ان من قال لامرأة انت طالق ونوى في نفسه ثلثا انه لا يقع الا واحدة خلافا للشافعي ومن وافقه قال لان الجبرول على انه لا يجوز وقوع الطلاق

بنية لفظ معها واحتج به أيضا من قال في من قال لامرأة يا فلانة ونوى بك طلاقها أنها لا تطلق خلافا لما لك وغيره لان
الطلاق لا يقع بالنية وكون اللفظ ولم يأت بصيغة لا تحتمل ولا كناية ما استدلل به ان من كتب الطلاق طلق امرأته لانه عزم
تعلقه وعمل بكتابه وهو قول الجمهور وسرط مالك فيه الاشهاد على ذلك -

باب في الرجل يقول لامرأته يا فلانة يا اختي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اختك هي فذكر ذلك ونهى عن ما ذكره ذلك لان قرابة الاخوة محرم فكونها اختا من مفسدة التحريم فحتمل ان
يكون النبي عنه والكرامة سد الباب فانه يحتمل ان اذا لم يبينه على ذلك ليعتدون فيه ويمكن ان يكلموا بلفظ يؤدي الى الظهار
فحرم عليه وتجب الكفارة او الفراق اذا نوى الظهار قال الحافظ قال ابن بطال ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير
بذلك منظارا اذا قصد ذلك فاشهد النبي صلى الله عليه وسلم الى اجتناب اللفظ المشكك قال وليس بين هذا الحديث و
بين قصة ابراهيم مع امرأته لان ابراهيم انما اراد بها انها اخته في الدين فمن قال ذلك ونوى اخوة الدين لم يصير غلت
ويشعني ان لا يعتاد ذلك ولا يتكلم بها الا بصراحة -

باب في الظهار اى بيان احكام الظهار وهو بكسر الظاء المعجمة قول الرجل لامرأة انت على كذا امرى وانما خص
الظهار بذلك دون سائر الاعضاء لانه محل الركوب غالبا ولذلك سمي الركوب ظهرا فثبت الزوجة بذلك لانها مركوب الرجل فلو
اختلف لغير الظاهر كالظن مثلا كان ظهرا على الاظهر عن الشافعية واختلف في ما اذا لم يبين الام كان قال كظهر اختي مثلا
فمن الشافعي في القديم لا يكون ظهرا بل يحتمل بالام كما ورد في القرآن وكذا في حديث خولته التي ظاهرها اوس وقال
في الجديد يكون ظهرا وهو قول الجمهور ولكن اختلفوا فيمن لم يحرم على ظهار فقال الشافعي لا يكون ظهرا وعن مالك هو
ظهار وعن احمد روايتان كالمذهبين فاذا قال كظهر ابي مثلا فليس بظهار عن الجمهور وعن احمد رواية انه ظهار وطروقه في كل
من يحرم عليه وطروقه في البهية قاله الحافظ في الفتح وعند الحنفية هو تشبيه الزوجة او جزء منها شائعا او جزء معبر عن الكل بما لا يحل
الظهار اليه من المحرمه على التام ولو بضع او صهرية ولا فرق بين كون العضو الظاهر او غيره وما لا يحل النظر اليه وانما خص باسم
الظهار تقليدا للظهر لانه كان الاصل في استعماله وكان الظهار في الجاهلية يحرم النساء كان اهل الجاهلية يطلقون ثلث الظهار
والايلاء والطلاق فاقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن وشروط في المرأة كونها زوجة وفي الرجل
كونه من اهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمي كالصبي والمجنون وسبب نزول آيات الظهار هو ان خولته بنت ثعلبة كانت امرأة جسية
فراها زوجها ساجدة في صلواتها فنظر الى عجزها فلما انصرفت ارادها فامتنعت عليه لكان امرأته بسرعة ولم فقال لها
انت على كذا امرى ثم ند على ما قال وكان الايلاء بظهار من طلاق اهل الجاهلية فقال لها ما اظنك از - حرمت على فانت
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي اوس بن الصامت تزوجني وانا شابة غنية فانت مال واهل حتى
اكل الى واني شابى وتفرقت اهل وكبرنى ظاهري وقد ند من قبل من شئ يحبني واياه يعشني به فقال رسول الله صلى الله عليه
سلم حرمت عليك يا رسول الله الذي ازل عليك الكتاب ما ذكر طلاقا وانه ابو ولدي واحب الناس الى فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم حرمت - فقالت اشكو الى الله فاقبى ووجدت قد طالت صحبتى وانقضت له البنى اى كثر ولدى فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اراك الا وقد حرمت عليك ولم او مر في شأنك شئ فجلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا قال لهما رسول الله

صلى الله عليه وسلم حرمت عليه نفقة وقالت اشكوا الى الله فاقى وشهد. حالي اللهم انزل على نبيك كان هذا اول ظهور في الاسلام
 فانزل الله تعالى عليه قسمة الله قول التي تجاديك في زوجها الآيات قال لها ادعي زوجك فجاها فقتلها عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد سمع الله الآيات ثم قال له بل تستطيع ان تلحق رقبته قال اذا يذهب مالي كله الرقبة عالية وانا قليل المال فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين فقال والله يا رسول الله ان لم اكل في اليوم ثلث مرات كل بصري و
 خشيت ان تعصوني قال فهل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا والله الا ان تعينني على ذلك يا رسول الله قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اني معينك بخمسة عشر صاعا فاجتمع لهما امرها قوله قال فاطمعة وسقا من تمر بين ستين مسكينا
 الحديث والوسق ستون صاعا فيكون لكل مسكين صاع كامل وهو نديب ابى حنيفة قوله قال فليطعم ستين مسكينا
 قالت ما عند من شيء يصدق به قالت ساعدت بعرق من تمر والعرق لفتح الرازي نيل نسوج من نسلج الخوص واختلفت
 الروايات في تقدير العرق ففي هذه الرواية ان العرق ستون صاعا وفي الرواية الثانية ثلثون صاعا وفي الرواية الثالثة خمسة عشر
 صاعا وهذا الاختلاف ليس في الواقع بل هو مبني على كبره وصغره واصغره فالماصل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اياه في
 كفارته ولما كان هذا المقدار تكفي نصف مقدار الكفارة قالت قلت يا رسول الله فاني اعينه بعرق اخر قال قد احسنت
 اذهبى فاطمعي بها عنه ستين مسكينا وادرجى الى ابن عمر قال في يحيى بن آدم والعرق ستون صاعا قال ابو داود و
 هذا انما كفرت عنه من غير ان تستامر اى تستاذنه قلت ليس في الحديث دلالة على ان قوله كفرت عنه بغير اذنه وعلم
 في الحديث دلالة على انها فعلت ذلك باذنه لانها كما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعرق كما يدل عليه سائر الروايات ولو سلم انها لم تكونا موجودين وكانت قوله وحدها موجودة عنده فلما اعطاه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عرقا ثم رددت عرقا آخر فالظاهر انها لم تبت به الى بيتها وزادت فيه عرقا آخر فبعد ان لا يطعم عليه اوس بن الصامت
 فسكوت يكون اذنا واذا نمت منه ولا يلزم من عدم الذكر عار فقول ابى داود اذ جاهد منه فلا حجة في قوله
 باب في المنخلع بعتم المجنونة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجة على مال وفي الشرع فراق الرجل امرأته على
 عوض يحصل له وقال كثير من الفقهاء هو مفارقة الرجل امرأته على مال وليس بجدة فانه لا يشترط كون عوض الخلع بالافان
 لو خالها عليه من دين او خالها على قصاص لها عليه فانه صحيح وان لم ياخذ الزوج منها شيئا وقال اصحابنا الخلع ازالة الزوجية بما
 من المال اذ اختلفت في ماهية الخلع قال الحنفية هو طلاق وهو مروي عن عمرو عثمان وللشافعية قولان في قول مثل قال
 الحنفية وفي قول ليس بطلاق بل هو فسخ وهو مروي عن ابن عباس وقاعدة الاختلاف انه اذا خالها ثم تزوجها تعودا ليطالبين
 عند الحنفية وعنده ثلاث تطليقات حتى لو طلقها بعد ذلك تطليقتين حرمت عليه حرمة غليظة عند الحنفية وعنده لا تحرم الا بثلث
 واجتج الشافعية بظاهر قوله عز وجل الطلاق مرتان الى قوله فان طلقها ذكر سجد الطلاق مرتين ثم ذكر الخلع بقوله فلا جناح عليهما فيما
 اختيرا به ثم ذكر الطلاق ايضا بقوله تعالى فان طلقها فلو جمل الخلع علاقا لازما بعد الطلاق على الثلث وهذا يجوز والجواب
 عن الآية انه لا حجة فيها لان ذكر الخلع يرجع الى الطلاقين المذكورين الا انه ذكرهما اوله لا بغير عوض ثم ذكر بعوض ثم ذكر سجد وتعالى
 الثالثة ليقوله فان طلقها فلم تلزم الزيادة على الثلث بل يجب حمل على هذا ليلزمنا القول بتغير المشرع واستدل الاضاف على
 ان الخلع طلاق بما اخرج الشافعي في باب الخلع قبل الحقيقة وطلقتها تطليقة الحديث وهذا الحديث اخرج البخاري ايضا.

قوله عن عائشة ان حبيبة بنت سبل كانت عند ثابت ابن قيس ابن شماس فضر بها فسكر
بعضها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فناشئته اليه فدعا النبي صلى الله عليه
وسلم ثابتا فجاء فقال خذ بعض مالها وفارقها فقال وميصلح ذلك يا رسول الله قال نعم فقال
فاني اصدق بياض يفتين وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذها ففارقها ففعل
لثابت بانه اخذها وفارقها واختلف الروايات في قصة ثابت بانه خلع من زوجته جيلة وفي بعضها انه خلع من زوجته حبيبة
بنت سبل ولا اختلاف لعل خالعا كل واحدة منهما.

باب في المملوكة تعتق وهي تحت حرا وعيدل لها الخيار في فسخ نكاحها ام لا اما اذا كان الزوج غير مملوكة
زوجته فلها الخيار التناقا واما اذا كان الزوج حرا فاعتقت زوجته هل يثبت لها الخيار ام لا فذهب الجمهور الى انه لا يثبت وجعلوا
العلية في النسخ عدم الكفاية لان المرأة اذا صارت حرة وكان الزوج عبد المملوك فلولها ولوليه هذا قول عائشة في حديث الباب
ولو كان حرا لخير ولو كانت تعقب ذلك بان هذا الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه وبينه الشيا
ابوداؤد في رواية مالك ولو سلم انه من قولها فهو اجتهاد منها وليس بحجة وذهب الشعبي والنخعي والثوري والحنفية الى انه يثبت لها
الخيار ولو كان الزوج حرا ونسكو بالرواية التي فيها انه كان مخرج بريرة حرة في النيل وقال ابن القيم في الهدى ان حديث
عائشة رواه ثلثة الاسود وعروة وابن قاسم فاما الاسود فلم يختلف عنه انه كان حرا واما عروة روايتان صحيحتان متعارضتان
احدهما انه كان حرا والثانية انه كان عبدا واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا والثانية انه كان
قلم لا معارضة في كونه عبدا واما حرافه كان في اول الامر عبدا ثم عتق فصار حرا من قال فيه عبدا فهو على اصله من قال
حرافه اخرج بحرية العارضة بعد التلق ليس فيه معارضة فانه ثبت الحرية بعد التلق وليس في قول من قال انه كان عبدا في ذلك
وحاصل ما قاله العيني في شرح البخاري في هذا البحث ان الاحتجاج بهذه الاحاديث التي فيها انه كان عبدا على انه كان حرا
اعتقت بريرة غير قوي وكذلك قول ابن عباس رآني عبدا لا يدل على انه كان عبدا حين اعتقت بريرة لان الظاهر انه كان
يخبر انه كان عبدا فلما تم الاستدلال به والتحقق فيه ان يقول ان اختلافهم في صفتين لا يجمعان في حالة واحدة فبعضها في
مالين بمعنى انه كان عبدا في حالة وحرا في حالة اخرى فبالضرورة تكون احدي المالين متاخرا عن الاخرى وقد علم ان الرق يقب
الحرية والحرية لا يعقبها الرق فاذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقاينة وحال الحرية متاخرة فثبت بها الطريق انه كان حرا في
الوقت الذي خبرت فيه بريرة وعبدا قبل ذلك فيكون قول من قال كان عبدا محمولا على الحالة المتقاينة وقول من قال
كان حرا محمولا على الحالة المتاخرة فاذا لا يتبع تعارض وثبت قول من قال انه كان حرا فيتعلى الحكم به ولئن سلمنا ان جميع
الروايات اخبرت بانه كان عبدا فليس فيه ما يدل على عدم صحته ما يذهب من يذهب ان زوج الاممة اذا كان حرا فاعتقت
الاممة ليس لها الخيار لانه ليس فيه ما يدل على ذلك لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال خيرتها لان زوجها عبدا وهذا
لا يوجد أصلا في الآثار فثبت انه خيرها لكونها قد اعتقت فحينئذ يستوي فيه ان يكون زوجها حرا او عبدا ورد بها اصحاب التوضيح
في قوله لان خيارها انما وقع من اجل كونه عبدا ولو الملق هذا على ما قلنا من التحقيق لما قال بكذا.

باب من قال كان حرا عتقه لخنثية في كلا المالين حرا وعبدا خيار التلق فلما يضرنا الاختلاف.

قوله عن الاسود عن عائشة ان زوج بريرة كان حرا حين اعتقت وانها خبرت فقالت
ما احب ان اكون صفة وان لي كذا وكذا وانما كرهته لانها كانت جميلة وان منيما كان اسود فمروا بها
وجه الخيار ففهمها فاذا ذكره صاحب الهداية رواد ابن القيم قلت والوجه اذكره الطحاوي من ان الامة كانت قبل غنمها بليدة
ولاية الاجبار واما اذ اعتقت فلما بدى ان تكون مختارة فترفع ولاية الاجبار.

باب حتى متى يكون لها الخيار قال في البدائع واما ما يبطل به فهذا الخيار يبطل بالابطال نصا وولاية من قول او
فعل يبطل على الرضا بالكلح ويبطل بالقيام عن المجلس لانه دليل الاعراض كخيار الخيرة ولا يبطل بالسكوت بل يتردد
الى آخر المجلس اقام يوجد منها دليل الاعراض كخيار الخيرة لان السكوت يكمل ان يكون رضاهما بالمقام منه ويحتمل ان
يكون للتامل لان بالتعق يزاد الملك عليها فتتعلق الى التامل ولا بد للتامل من زمان فبعد ذلك بالمجلس كما في خيار
الخيرة وخيار القبول بالبيع انتهى وقال الشافعي في قول يبطل الخيار بالسكوت وفي قول يمتد الى ثلثة ايام وقيل يبطل
بقياها من مجلس الحاكم قوله فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قربك فلا خيار لك
اي ان جامعك يا بريرة غنيث فلا خيار لك لان تمليكك ياه على الوطى يبطل على الرضا بالكلح فبطل الخيار ففي الحديث
وليل على ان الخيار يبطل بالقتل الذي يبطل على الرضا كما اذا مكنت الزبيح من نفسه او به قال ابو حنيفة ومالك واحمد
ومرواية عن الشافعي البين.

باب في المملوكين يعتقان معاهل تخير امراته قوله عن عائشة انها ارادت ان تعتق مملوكين لها اي لداثر
نزوج ابي كل واحد منهما الزوج الاخر وقيل ضمير لهما عائد الى الجارية المفهومة من قول مملوكين قال اي القليسم
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تبدأ بالرجل قبل المرأة قالوا ولولم يكن التحريم متفعا اذا كان
الزوج حرا لم يكن للبرأة لبعث الغلام فائدة فاذا بدأت به اعتقت تحت بر فلا يكون لها اختيار فقلت وفي اسناد هذا الحديث
عبد الله بن عبد الرحمن وهو ضعيف وقال القليل لا يعرف الا به وقال ابن حزم لا يصح هذا الحديث ولو صح لم يكن فيه حيلة
ليس فيه انما كانا زوجين ولو كانا زوجين يكمل ان يكون البرأة بالرجل بفضل عتقه على الاشي كما في الحديث الصحيح
او بصير ورته حرا لا يمتد لهما عارا نهان زوجة العبد فلا تريد النسخ.

باب اذا اسلم احد الزوجين في كثر الدقائق ولما اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والا
فرق بينهما واباره طلاق لا اباها ولو اسلم احدهما ثم داي في دار الحرب لم يبرأ حتى تحيض ثلثا ولو اسلم زوج الكتابية يمتد
لنكاحها وتبائن الدارين بسبب الكفرة داي سبب وقوع الفرة عندنا حتى اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام سلما او
زما وقعت البينة لا لسبب الكفرة داي ليس لسبب الكفرة عندنا وقال الشافعي واحمد ومالك بسبب الفرة نهو بسبب
دون تبائن الدارين حتى اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام من دار الحرب سلما لا تقع الفرة عندهم وعندنا تقع ولو
سبب احد الزوجين الحربين وحجى الى دار الاسلام تقع الفرة بينهما اتفاقا تبائن الدارين عندنا وليس عندنا وان سببا
معالم تقع الفرة بينهما عندنا وعندهم تقع قال ابو حنيفة تحصيل الفرة بينهما باحد ثلثة امور انقضاء العدة او عرض الاسلام
على الاخرين الا متناع عنه وقبل احدهما من دار الاسلام الى دار الحرب او بالعكس وسواء عنده الاسلام قبل الدخول او بعده

فقال الثامني واذا اسلم قبل انقضائه العتقة ثبت النكاح بينهما سواء كانا على دين واحد كما اختلف بين والوفيين او
احدهما كان على دين والاخر على دين سواء كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او احدهما في احدى الدارين والاخر في الاخرى

قوله عن ابن عباس ان سراجا جاء مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فترجى امراته

مسلمة بعده فقال يا رسول الله انها قد كانت اسلمت معي فرددتها عليه قال الترمذي بعد اخرج
هذا الحديث في الحديث صحيح في الحديث دليل على ان اذا علم باسلام احدهما ثم علم باسلام الاخر ان اسلامه كان مع الاول في
نكاحها . قوله عن ابن عباس قال اسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجت

فجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني قد كنت اسلمت وعلمت باسلامه

فما تترجى يا رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الاخر ورددتها الى زوجها الاول

الناس ان لا يزوج ادي على الزوجة بقاء النكاح وعدم انقضاءها وانكرت الزوجة وقد كتمت آخر فاعلم رسول الله صلى الله

عليه وسلم صحة ذلك الدعوى بالوقوع فانتزعهما من الزين الاخر وردداه اليه ويمكن ان يقال ان الرجل لما قال قد كنت

اسلمت وطلعت باسلامي لعل المرأة اعترفت بذلك ولم تنكره فثبت وعواد يعني بالفسلح النكاح باعتبار اقامته استلزامه

الحديثين الشوايع وغيرهم على ان تبائن الدارين ليس بسبب وقوع الفروقة كما قال به الحقيقة لان لما باجرا احدهما وبقى الآخر

في دار الحرب يتحقق تبائن الدارين واجيب عن هذا اننا سلمنا انها متباينان دار حقيقة ولكن لان سلمنا انها متباينان حكما

فانما لما اسلم في دار الحرب وما جاز احدهما فالثاني ليس بجازم على القرار في دار الحرب بل هو عازم على الهجرة فهو في دار الاسلام

حكم فلا تبين احدهما من الآخر وقال في المبسوط وقال لا يبرى ان دار الاسلام انما تميزت من دار الحرب

بعذ فتح مكة فلم يوجد تبائن الدارين لم يمتد

باب الى متى ترد عليه امراته اذا اسلم بعد هاهنا يعني اذا اسلمت المرأة وهاجرت ثم اسلم زوجها بعد اسلامها

قال في متى ترد الزوجة بطلت زواجها قال ابو حنيفة وغيره ان اسلم بعد عرض الاسلام ترد اليه وان ابى ان اسلم بعد العرض تبين

فانما ترد اليه بهذه النكاح بل يتجدد النكاح وقال المجازيون ان اسلم قبل منتهى العدة فله واليه وان اسلم بعد العدة فلا ترد

اليه قوله عن ابن عباس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنه عمر بن الخطاب على ابى العاص بالنكاح الاول

امر يحدث شيئا قال محمد بن عمرو في حديثه بعد استسنتين قال الحسن بن علي بعد سنتين قال الحافظ ووقع في رواية

بعضهم بعد سنتين وفي اخرى بعد ثلاث وهو اختلاف جمع بينة على ان المراء بالست ما بين هجرة زينب واسلامه ومهين

في المنازى فانه اسير بدير فارسلت زينب ان مكة في قدائه فاطلق لها بغير فدا وشرط النبي صلى الله عليه وسلم ان يرسل

زينب فوفى بذلك والمراء بالسنتين او الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لاهن حل لهم وقدومه مسلما فان بينهما سنتين و

اشهر او قد ورد في اصل المسئلة حديثان متعارضتان احدهما هذا وقال الترمذي بعد اخرجنا باس باسنا ووجه الى ك

والحديث الثاني اخرجنا الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله

عليه وسلم رعا بنته زينب على ابن العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد قال الترمذي وفي اسناده مقال ثم اخرج عن

يزيد بن يارون انه حدث بالحديثين عن ابن اسحاق عن حجاج بن ارطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس اقوى اسناده

العل على حديث عمرو بن شعيب يريه اهل العراق فقال الترمذي في حديث ابن عباس اليعرف وجهه واشارته بك الى
ان ردّها اليه بعد ستينين او بعد ثنتين او ثلاث شكل لاستبعاد ان تبنى في العادة هذه المدة واجاب النخعي عن الاشكال
بان بقاء العادة في تلك المدة ممكن وان لم تجر العادة غالباً به ولا يسهل اذا كانت المدة انما هي سنتان واشهر فان افيض
قد يطعن عن ذوات الاقرار لعارض علة احياناً وبما حصل هذا اجاب البيهقي وهو اولى بالاعتد في ذلك ونسخ ابن عبد البر الى
بأول عليه حديث عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخالفه قال بل الجمع بين الحديثين اولى من التمسك باحدهما
فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول اى بشروطه قلت اى بسببه وان معنى قوله لم يثبت شيئاً اى لم يزود
على ذلك شيئاً قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد صرح فيه بوضع عقد جديد بمهر جديد والاخذ بالتصريح اولى
من الاخذ بالتمثل ويؤيده ما روى ابن عباس المكي عنه في اول الباب فانه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب قال
وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس والمثبت مقدم على النافي غير ان ائمة رجوا اسناد حديث ابن
عباس انتهى ثم قال الحافظ والمعمد ترجيح اسناد حديث ابن عباس وقال احسن المسالك في هذا الحديثين ترجيح حديث
ابن عباس كما رجح الائمة وجملة على تطاول العدة في ما بين نزول آية التحريم واسلام ابى العاص ولا مانع من ذلك فضلاً
عن مطلق الجواز انتهى لمحض قلت بل احسن المسالك ما اختاره ابن عبد البر وحمل حديث ابن عباس على تطاول العدة
مجرد تشبه على المذهب كما ترى وان رجح حديث ابن عباس فاولى ان يقال انه لم يعرض عليه السلام فلما تبين قبل العرض
ادى الى انهما واقعة قبل بنى التناكح بين المسلم والكافر فان نزول انتهى في عام الى بيته في سنة السادسة حين خلق عمر بن
باب في من اسلم وعنده نساء اكثر من اربع قال في البدل فصل ثم كل نكاح جائز بين المسلمين وهو الذي
استجمع شرائط الجواز التي وصفنا بها فاجاز بين اهل الذمة واما ما فسده بين المسلمين من الانكحة فانها منقسمة في حقهم بينها
ما يصح ومنها ما يفسد وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر كل نكاح فسد في حق المسلمين فسد في حق اهل الذمة حتى لو
اظهروا النكاح بغير شهوة ليعترض عليهم ويحلون على احكامنا وان لم يرتفعوا اليها وكذا اذا اسلموا ليفرق بينهما عنده وعندنا
لا يفرق بينهما وان تحاكما اليها واسلموا بل يقران عليه ثم قال ثم كل عقد اذا اعتده الذي كان فاسداً فاذا اعتده الحرى
كان فاسداً ايضا لان المعنى المفسد لا يوجب الفصل بينهما ولو تزوج كافر بنحو نكاح او بائنتين ثم اسلم فان كان تزوج
في عقد واحدة فرق بينه وبينهن وان كان تزوجهن في عقد متفرقة صح نكاح الاربع وبطل نكاح الخامسة وكذا في اثنتين
يصح نكاح الاولى وبطل نكاح الثانية وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن جابر من النكاح اربعاً ومن الاثنتين
واحدة سواء تزوجهن في عقد واحدة او عقد استحساناً وبه اخذ الشافعي اخرج محمد بن عيسى ان سليمان اسلم وتحت عشرة نسوة
فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يختار اربعاً منهم وروى ان قيس ابن الحارث اسلم وتحت ثمان نسوة
فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يختار منهم اربعاً وروى ان فيروز الديلمي اسلم وتحت اثنتان فخير رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يتخير ان نكاحهن كان دفعة واحدة او على الترتيب ولو كان الحكم يقتضف لاستفسر قبل ان حكم
الشرع فيه هو التخيير مطلقاً ولا ينفية وابى يوسف ان الجمع حرم على المسلم والكافر جرياً لان حرمة ثبتت لمعنى مقبول وهو
خوف الجور في الياء حقن والافضا الى كل الرمز هذا المعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر الا ان لا يعرض اهل الذمة

مع قيام الحرمة لان ذلك ديانتهم وهو غير مستثنى من عدمهم وقد نهينا عن التعرض لهم عن مثله بعد اعطاء الذمة وليس لنا ولاية التعرض لابل الحرب فاذا اسلم فقد زال المانع فلا يمكن من استيفاء الجمع بعد الاسلام فاذا كان تزويج النكح في عقدة واحدة فقد حصل نكاح كل واحدة منهم جميعا اذ ليست احايهن باولى من الاخرى والجمع محرم وقد زال المانع من التعرض فلا بد من الاعتراض بالتفريق وكذلك اذ تزوج الاختين في عقدة واحدة لان نكاح واحدة منهما جعلنا اذ ليست احايهما باولى من الاخرى والاسلام يمنع من ذلك ولان المانع من التفريق فيفريق فاما اذا كان تزويجهن على الترتيب في عقدة متفرقة فنكاح الاربع مباح في صحيح الان الرميك التزوج باربعة نساء مسلمة كان او كافرا ولم يصح نكاح الخامسة لحصوله جعلا فيفريق بينهما بعد الاسلام فلا بد من التفريق بعد الاسلام واما الاحاديث ففيها اثبات الاختيار للزوج المسلم لكن ليس فيها ان له ان يتنازل ذلك بالنكاح الاول او بشكل جديد فاحتمل انه ثبت له الاختيار ليعتد بالعقد عليهن ويحتمل انه ثبت له الاختيار لميسكن بالعقد الاول فلا يكون حجة مع الاحتمال مع انه قد روي ان ذلك قبل تحريم الجمع فانه روي في الجنزان غيلان اسلم وقد كان تزويج في الجارية وروي لم يحول انه قال كان ذلك قبل نزول الفرائض وتحريم الجمع ثبت بسند النساء الكبرى وهي مدنية وروي ان فيروز لما جاز الى النبي صلى الله عليه وسلم قال له ان تحتي اختين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فطلق احدهما ومعلوم ان الطلاق انما يكون في النكاح الصحيح فدل ان ذلك العقد وقع صحيحا في الاصل فدل انه كان قبل تحريم الجمع ولا كلام فيلتهني.

قوله قال اسلمت وعندي ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اختر منهن اربعا كان نكاح كل واحدة منهم صحيحا لان التزوج كان قبل نزول قوله تعالى ثني وثلاث ورباع ولذا قال صلى الله عليه وسلم اختر منهن اربعا فلا يخالف الثخين هذا قوله قلبت يا رسول الله اني اسلمت وتحتي اختان قال طلق ايتهما شئت هذا حديث فيروز الديلمي اخرج ابن ماجه بهذا اللفظ واخرجه الترمذي ولفظ اخر ايتين شئت وهذا ايضا لا يخالف الثخين لان هذا ايضا قبل نزول قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وكان نكاحهما صحيحا.

باب اذا اسلم احد الابوين لمن يكون الولد اى والاخر كافرا حتى الناس بالولد الصغير حضانه امه قبل الفرفة وبعد ما حتى يستعنى الغلام وبالجارية حتى تحيض الا ان تكون مرتدة او فاجرة غير مأمونة بالم تخرج بزيج آخر وقدر الاستغناء لميسر سنين ولا خيار للولد وبه قال مالك ابو حنيفة ومن معهم سواء كان الولد مميزا ولا غلاما او جارية وقال الشافعي اذا صار مميزا خير بين الابوين وقال احمد بن حنبل اذا بلغ سبع سنين تخير الغلام وتسلم الجارية الى الاب من غير التخيير ومن العجب انهم لا يعتبرون ايمانه وهو اختياره لربه وهو نفع له ثم يعتبرون اختياره احد الابوين وهو ضرر عليه بخلاف.

قوله عن جدي رافع ابن شنان انه اسلم وابت امراته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيم اوشبهه وقال رافع ابنتي فقال له اى الرافع النبي صلى الله عليه وسلم اذعه ناجية وقال لها اقعدى ناجية واقعد الصبية بينهما ثم قال ادعواها اى البنت واسما لحمة فمالت الصبية الى امرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهداها فمالت الى ابيها فاخذها الى ابيها دليل لمن قال بالتخيير قلت هذه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه مستجاب الدعوات ولعل غرضه من التخيير حصار فجع الكافر

Scanned with CamScanner

فات بها حال سهل فتلاعنا وانامع الناس عند رسول الله ﷺ الله عليه وسلم
اي قتلا عليه الآيات ووعظهما وذكرهما واخبرهما قتلا عنا فلما فرغا قال عويمير كذبت عليهما يا رسول الله ان

امسكتما فطلقهما عويمير ثلاثا قبل ان يامر به النبي ﷺ الله عليه وسلم قال ابن شهاب
فكانت تلك سنة المتلاعنين استدلل بهذا من قال ان الفرق لا يقع بنفس اللعان بل بحكم القاضي وان
الفرقة في اللعان فرقة تبطل بقاءه لا انها فرقة بلاطلاق لان عويمير طلق زوجته ثلاثا عن رسول الله ﷺ الله عليه وسلم فانفذ ما عليه رسول الله ﷺ الله عليه وسلم فلم يوقع باللعان لما انفذ ما عليه فيجب على كل ملاعن ان يطلق فاذ اتبع
ينوب القاضي منابه في التفرق قوله قال النبي ﷺ الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به او عجز

اي اسود العينين عظيم الاليتين وهي اللجعة الشفرة على الظهر والفخذ خلا سراة اي عويمير الا قد صدق وان
جاءت به احبب تصغير امر اي ما لما الى الحمة كأنه وحره فلا اراه الا كاذبا استدلل بهذا من قال ان القية
حجة شرعية وسياتي في باب قوله عن ابن عباس قال جاءه الى ريش وفيه وقضى ان لا بيت لها عليه ولا قوت من

اجل انها يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها اي لم يتوف عنها زوجها استدلل بهذا ان اللعان تفرق ويخ
بلا طلاق وعلى ان المرأة المنسوخة باللعان لا تسحق في مائة العدة لفقة ولا سكنى فالجواب ان الحديث ضعيف لان في
سند عباد بن منصور وهو ضعيف على ان لو وقعت الفرقة بجر اللعان لا نكر عليه النبي ﷺ الله عليه وسلم تلبية فلا يغار فعل
ابن عباس وفي حديث ابن عمر فانفذ رسول الله ﷺ الله عليه وسلم يعني امضى ذلك الطلاق وهو حجة على من قال ان
الطلاق الثلاث لا يقع او تقع واحدة ثم هو اولي من حديث ابن عباس لانه رفع امضاءه صلى الله عليه وسلم الطلاق وذلك
انما يكون بفهم اعتبار ذلك منه صلى الله عليه وسلم.

باب اذا اشك في الولد بقرنية اللون قال جمهور العلماء لا يجوز للاب ان ينفي ولده بمجرد كونه في اللون وقال
الشواشي لا يجوز ذلك ان لم ينضم الى المخالفة في اللون قرنية زنا فان اتهمات بولد على لون الرجل الذي اتها به جاز
النفي على الصحيح وقال الحنابلة يجوز النفي مع القرنية مطلقا قوله عن ابى هريرة قال جاء رجل الى النبي ﷺ الله عليه وسلم

وسلم من بني فزارة فقال ان امرأتى جاءت بولد فلو اني اكرته واراد ففيعه فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما الوانها
قال حمير قال فهل فيها من ادرق قال ان فيها كورسات جمع ادرق اي ما لما الى السواد قال فاني تراة قال عسى ان
يكون نزع عرق قال وهذا اي الولد الاسود عسى ان يكون نزع عرق المراد بالعرق الاصل من النسب
والمعنى ان ورتها انما جاء لانه كان في اصولها البعوضة ما كان بهذا اللون او بالوان تحصل الفرقة من اختلاطها فان اخرج
اصول قد تورث ولذلك تورث الامراض والالوان تتبعها وفي رواية لم يخصص له في الانتفاء منه معنى قوله اني انكره كما
في حديث الباب اظنه منكرا فليس للنفي فلا يكون نفيا ولا سوجبا لللعان.

باب التعليظ في الانتفاء قوله ايما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احجب الله من وجهه الحديث اي حجب الله
من رحمة جزاء وفا وفي قوله وهو ينظر اليه اي الولد الى الرجل اشار الى ذلك شقته ورحمة وكثرة مساواة تابه وغلظت او

المعنى والخال ان الرجل نظر الى ولده وهو اظلم فويل المعنى وهو ينظر اليه اى يعلل اذ ولده -

باب فى ادعاء ولد النكاح ما كان فى الجارية اذ ان فى رجل من اموية فولدت منه فافاد الرجل انه ولد لغيره
فى نسب ما يظنه الشريك وقال له ما هو الرجل ولم يلحق النسب به ما وعنا ما كان فى الجارية من الحق بها -

قوله لا مساعاة فى الاسلام من ساعى فى الجاهلية فقد لحق بعصيته فتسأل فى الجمع
الساكنات الزنا وكان الامم يعلم ما فى الاما، وولن المرائز انهم يسمون فى كسبهم اثم اجرائب كانت عليهم عشت
الامة انما جرت وسامعها فاذن او اجبر بها فاعلم من اى كان كلاما سماه لى الصاحبة فى حصول غرضه فالبطله الاسلام ولم
يلحق النسب بها وعنا ما كان منها فى الجارية من الحق ومعنى قوله فقد لحق بعصيته اى لا تعرض له ونفخ عنه قوله و
من ادعى ولدا بغيره شدة اى من زنا فلا يرث ولا يورث لانه ثبت النسب بينهما شرعا -

قوله ان النبى صلى الله عليه وسلم قضى اى اراد ان يقضى فى ان كان مستلحقا بصيغة الجمل اى الولد
الذى طلب الورثة ان يثبتوه فيه فهو اى موثرهم استلحق بصيغة الجمل عنه بقوله استلحق بعد ابية اى بعد
موت اب المستلحق الذى يدعى اى ذلك المستلحق له اى الابية يعنى نيسه اليه الناس بعد موت سيد ملك الامة ولم يكن
ابو حتى مات انما ومنت خبر ان قيل حصة ثمانية المستلحق وخبر ان مؤدوف فقضى كل من كان من امة اى
كل ولد حصل من جارية يملكها اليوم احبا بها اى جابها فقد لحق بمن استلحقه يعنى ان لم يكن له منه فى حياته وليس له
اى المولود مما قسم قبله من الميراث اى قبل استلحاق تلك الولد فى الجارية لان ذلك القسم وقع فى
الجارية والاسلام يعنون ما وقع فى الجارية وما ادراك من ميراث لم يقسم فله نصيبه اى فللولد نصيبه

ولا يلحق اذا كان ابوه الذى يدعى له اى يتبب اليه انكر اى ابوه لان الولد اتفق عنه بالكاره وبذا انما يكون
اذا دعى الاستبراء بان يقول منى عليها حبس بعنا احبا بها وما طوى بعد منى الحين حتى ولدت وحلف على الاستبراء فحينئذ
يتفق بعد الولد وان كان اى الولد من امة لم يرسلها او من حره عاها اى زنا بها فانه لا يلحق به

ولا يرث وان وصليته كان الذى يدعى له هو ادعاءه فهو ولد زينة من حره كان لو امة
تمال الخطابى هذه احكام تنهى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اوائل الاسلام ومبادئ الشرع وهى ان الرجل اذا
مات واستلحق له ورثة ولدا فان كان الرجل الذى يدعى الولد له ورثة قد انكر انه منه لم يلحق به ولم يرث منه وان لم يكن
انكره فان كان من امة لم يورث منه مالم يقسم بعد من له ولم يرث ما قسم قبل الاستلحاق وان كان من امة غير كرم
ولم يدة زمعة او من حره زنى بها الملقح بالارث بل لو استلحقه الواطى لم يلحق به فان الزنا لا يثبت النسب قال النووى
معناه اذا كان للرجل زوجة او مملوكة صارت فراشها فماتت بولد لدة الامكان لحقه وصار ولدا لغيره يجرى بينها التوارث
وغيره من احكام الولادة سواء كان موافقا له فى الشبه او مخالفا له -

باب فى القافة وهو من يعرف الامار ويعرف به الرجل باخيه وابيه ولحق الفروع بالاصول بالشبه والعلامات
انتماء العلماء فيه ان له اعتبارا فى الشرع ام لا فقال الشافعى انه حجة مطلقا وقال مالك احمد حجة فى بعض الامور
وقال ابو حنيفة وسفيان الثورى واسحاق بن راهويه لا اعتبار له فى الشرع وانكره كونه حجة مطلقا -

قوله عن عائشة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال مسدد وابن السرح) يوما مسرورا (قال عثمان) تعرف اسامير وجهه فقال اي عائشة الم ترى حنجر المدلجي راى نريدا واسامة قد غطيا رؤسهما بقطيفة وبيدت اقدامهما فقال اي المدلجي ان ذهبت اقدام بعضهما من بعض قال المنوي وكانت الجاهلية تقدم في نسب اسامة بن زيد مع الحاق الشريع اياه بكونه اسود وشديد السواد وكان زيدا بيضا فلما قضى هذا القائف بالحاق نسبه مع اختلاف اللون وكانت الجاهلية تعتد قول القائف فرح النبي صلى الله عليه وسلم بكونه زاجرا لهم عن الطعن في نسبه وكانت ام اسامة حبشية سودا واسمها بركة وكفيتها ام اكين واختلوا في العمل بقول القائف وانقل نقلا موقفا على انه يشترط فيه العدالة ويل يشترط العدا م كقني بواحد والاصح الاكتفاء بواحد بهذا الحديث انتهى قلت ليس في الحديث جواز الحكم بقول القائف لان استلزامهم ليس ببناء الا على استبشاره صلى الله عليه وسلم وسروره بقول القائف وهذا يحتمل من احد بما يحتمل ان يكون رضى بقول القائف وثبت نسب اسامة بن زيد يحتمل ان يكون استبشاره صلى الله عليه وسلم ردعاً عن اهل الجاهلية بالبطلان نسب اسامة بن زيد فلا يشك في ان استبشاره صلى الله عليه وسلم بقول القائف لم يكن على الاحتمال الاول بل على الثاني فلو كان الاحتمال ان تساوين لم يكن فيه محل الاستدلال فكيف اذا كان الاحتمال الثاني هو الأرجح بل هو المتعين فلا يجوز الاستدلال باستبشاره صلى الله عليه وسلم على اثبات امر القائف في اثبات النسب غيره ما هو ظاهر واما الجواب عما استدلوا على صحة القيافة بحديث اللعان حيث قال صلى الله عليه وسلم فيه ان جاءت به اصبها اسحم حشش الساقين فهو زوجه وان جاءت به اوركى جعدا جماليا خلع الساقين سابع الايتين فهو للذي رميت به وهذه هي القيافة والحكم بالشبه بان هذا الحكم منه صلى الله عليه وسلم لم يكن الحكم بالقيافة ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قانفا قط ولا عرف ذلك منه صلى الله عليه وسلم في مدة عمره ودعوى وجود القيافة فيه صلى الله عليه وسلم قدح في رسالته بل هو حكم بالوجهي الالهي على انه لو كانت القيافة معتبرة لكانت شرعية اللعان لغوا بل يكون المدعى على الشبه فاذا كان الولد له شبها بالزوج ثبت كذبه وبيد الزوج حد القذف ولو كان له شبها بالغير الزوج لكان ثبت شرعا زنا با وتحد حد الزنا.

باب من قال بالقرعة اذا تنازعوا في الولد اي اذا تنازع الرجلان او اكثر في الولد بان تكون الجارية مملوكة لهم فوقعوا عليها في طهر فادعوه كلهم فيكم بالقرعة عند من يقول بالقرعة وهو قول اسحاق بن راهويه وبه قال الشافعي في القديم واكثر ابو حنيفة اعتبار القرعة واعلم ان الطحاوي ادعى انها منسوخة كان في اول الاسلام وقال شيخنا شيخ مشايخنا مولانا محمود حسن قانس مره الاولى ان لا يقال انها منسوخة بل يقال ان ابا حنيفة ايضا يعتبر بالكما اذا اراد السفاحد ويريد ان يذهب به احدى الزوجات معه بالقرعة مستحب عند ابي حنيفة الا ان ابا حنيفة يقول باعتبارها في ترجيح احد المتساوين واما اثبات امر ائبنا فلا والشافعي واسحاق ايضا لا يقولان ان القرعة حجة في اثبات الي وشد لا بل في اثبات النسب به السداد الطريق الشرعية فصار حاصل الخلاف ان القرعة معتبرة عند الفريقين والخلاف انما هو في تحريم تعيين ان القرعة معتبرة الى هذا الحد او الى هذا الحد ولا يدل فيه عند احد الفريقين لان المواضع التي ثبتت فيه القرعة منه صلى الله عليه وسلم لا يصح فيها انها لترجيح احد المتساوين ولا اثبات امر فلي الشوايع ان يثبتوا انها كانت لاثبات امر لا لترجيح احد المتساوين واما حديث الباب فعلى تقدير صحته موقوف على ربه فلا حجة.

قوله عن زيد بن ارقم قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من اليمن فقال
ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا حين كان واليا في اليمن، فاختصمون اليه في ولد
راى كل واحد يدعى ان الولد ولده، وقد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال راى علي، لا اثنين منها
في نسوة منهم طيبا واسمها من غير كراثة امرن طاب، بالولد لهذا اي لهذا الثالث، منكم فغلبا اي صاحبا ونحاصما
ولم يرضيا ثم قال الاثنين طيبا بالولد لهذا فغلبا ثم قال الاثنين طيبا لهذا فغلبا فقال انتم شري كاء
متشاكسون اي متنازعون افي مقرع بينكم اي اقضي بينكم بالقرعة على الولد فمن قرع فله الولد وعليه
لصاحبه ثلثا الدية فاقرع بينهم فجعله لمن قرع ففصلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى بدا اضراسه او نواجزه كان فحكمه صلى الله عليه وسلم من سورة نهم وحاشية وكاثر استدلال بهذا من قال ان القرعة ثبتت
به النسب قلت هذا الحديث مخالف لاصول الدين فان المرأة التي اوقعوا عليها في طهر ان تكون مملوكة لهم او غير مملوكة فاذا
كانت مملوكة لهم كما اثير اليه كلام الشيخ ابن تيمية في الدر المنقي فانه عقد الباب باب الشراكا يطؤون الائمة في طهر واحد ثم ذكر فيه هذا
الحديث حديث زيد بن ارقم في قصة قضا علي واشتت نسب ولد بالواحد منهم لا تجب عليه ثلثي الدية بل يجب عليه اهما ثلثا قيمته
الجارية لانها صارت ام ولد له خاصة واما اذا كانت غير مملوكة فلا يثبت نسب الولد لاهنم ادعوا الوطى بالزنا لاهنم لم يدعوا
النكاح ولا الملك فلم تكن لهم فراشا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابي هريرة رواه الجماعة ان الولد للمفراش
وللعاهر الحجر فلا يثبت نسب الولد لواحد منهم فعلى هذا قال بعض العلماء ان الماشر غير ثابت والله اعلم

باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها اهل الجاهلية قوله ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة
انحاء فكاح منها نكاح الناس اليوم بخطب العجل الرجل والولي، وليته فيصدقها راى يعين الى صداقها ثم
يتكهنها ونكاح اخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طهرها
امر سلى الى فلان راى الرلى اليه رسالة لا استبضاع، فاستبضع راى
(طلبني منه الباطنة وهو الجمل لتعلمي منه والمباذنة المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج) ويعتزلها من وجهها
ولا يمسها ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فادتين حملها اصابها راى جابا اذ صرهما ان احب و
انما يفعل ذلك غيبته في نجاء الولد لانهم كانوا يلبسون ذلك الاستبضاع من الكا برسم وروسا بهم في الشجاعة والكرم او غير ذلك
فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح اخر مجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة
راى واحد بعد واحد كلام يصيبها راى بها في لوثه فاذا حملت ود صنعت راى الحمل، ومرا ليال بعد
ان تضع حملها او سلت اليهم فلم يستطيع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عند هانقول لهم قد عرفتم
الذم فان من امركم وقد ولدت وهو ابنك يا فلان راى لواحد منهم فتسمى من
احبت منهم باسمه فيلقب به راى بالرجل الذي ستم ولد لها ونكاح رابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون
على المرأة لا تمتنع من جاءها ودهن البغايا (رذلي) لكن ينصبين على اويارهن سرايات تكن علما
لن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت فوضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة ثم الحقوا ولد لها بالذير ون

دای علی لسان القائل، قالت طه، دای استلمته به واسل الاول انتقم اللام الموقوف مدعی ابنا، لا یتبع من ذلك فلما بعث الله هملاً اصله عليه وسلم هدم كناس اهل الجاهلية كله الا كناس اهل الامام الايم قال العلما بقى على عائشة انما لم تذكر بالاول نكاح الخدن ودفى قوله تعالى ولا تخذلوا انما ان لا تخذلوا ما استتر فلما باس به وما ظهر فلولم الثاني نكاح المتعة الثالث نكاح البذل وهو ان يقول الرجل للرجل انزل لي عن امرالك و انزل لك عن امراتي وازيدك.

باب الولد للفراش الفرائض عند ابى حنيفة ثلثة القوي والمتوسطا والضعيف فالقوي فراش المنكوة مكملها انه لا يكتفى بغيره ولا باللعان والمتوسط فراش ام الولد فانه اذا اقررت بالولد فثبت النسب بعد ما بالسكوت لا يفي الا بالنفى والضعيف فراش الامة فلا يثبت النسب من المولى الا بالردعة والاقرار لا بالسكوت وعلى هذا قال في الزوج المغربي بالشرقية وبنيها مسيرة سنة فجاءت بول لستة اشهر من يوم تزوجها فثبت النسب من الزوج المغربي واستبعدوا النووي وقال ان ابا حنيفة جمد على ظاهر الحديث وما تضمنه ابن الهمام وتبعه صاحب الدر المختار وقال انما قال ابو حنيفة بهذا الامكان العقلي وهو ان يصل اليها بخطوة كرامة من الله تعالى او ان يكون له استخدام فثبت من استبعدنا فقد غفل عن باب مستقل في الفقه وهو باب اللعان فالوجه انه اذا اولدت الشرقية ولم ينف المغربي كونه ولده فكيف يمكن لاحد ان ينفي الولد وروى عن ابى حنيفة ان الزوج اذا علم ان المولود ليس مني فيجب عليه ديانته ان ينفي الولد ويلاعن نعم الماخى للقاضي في الاستغفار قبل رفع الامر اليه قال في الدر المختار الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كاسكوت اه فاذن انشاء عن اللعان والنفى يوجب لحاق الولد به وثبوت نسبة منه شرعا وروى عن ابى حنيفة في رد المختار ان المولى اذا علم ان ولده منه من غير ما بالسكوت الاتباع عن الردعة والاقرار وديانته ثم اقول ان اثبات النسب ونفيه ان كان عقليا فلا يحدى اللعان فانه ليس لعنلى وان كان ثمريا فالشرقية شرعية الغرائض ثبت نسبة منه من نفى فاذن لا احتياج الى تقييد مسألة ابى حنيفة كما قيد ابن الهمام وغيره قوله عن عائشة اختصم سعد بن ابى قحافة (وهو واحد العشرة المبشرة) وعبد الله بن زمعة وهو اخو سودة بنت زمعة

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن امة ذبيعة (واسم ابن امة زمعة عبد الرحمن بن زمعة وكانت امه تيمانية لاهل) وقعت هذه الخصومة عام فتح مكة، فقال سعد وصاني اخي عتبة اذا قد مت مكة ان انظر الى ابن امة من معلى داي عبد الرحمن فاقتبضه فانه ابنه وكان عتبة زنى بوليدة زمعة في الجاهلية وولدت ابنا فظن على رسم الجاهلية ان نسب ولد الزنا ثابت بالزنى فادعى لانه ان يقبض ذلك الابن الى نفسه ويريه وقال عبيد بن زمعة هو اخي ابن امة ابى قحافة فقلت لان ابى كان يلما بملك اليمين وقد ولدت ولدها على فراشه فهاولى وانا ابنه فانا

احق باخي فزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم شتيها بينا بجنته فقال الولد للفراش داي لصاحب الفراش، دللعا هم الحشيس داي ولزاني الحارة بان يرجم ان كان محصنا ومثمل ان يكون ثغناه الحرمان عن الميراث والنسب كما يقال للمحرم في يده التراب والحجر فيكون المراد بالحجر الزلة والخيبة فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا عليه من جاهلية والبطل ما كان ثبت من القباية بانه مولود من مار عتبة بن ابى وقاص ويشبهه واحتمل من داي من الولد عبد الرحمن) يا سودة دانا امرنا بالاحتجاب لما راى من شبهة ذلك الولد ليعلم ان الشرع يحكم ان هذا الابن

أخوك ولكن حكم التقوى ان تحتجبى منه لانه يشبه بعقبته كانه اجنبى عنها.

باب من احق بالولد اى للمضانة وهى التزنية يقال خصنة مضانة اذ ارفعت ويربته اى الناس بالولد
مضانة امة قبل الفرة وبعد الا ان تكون مرتدة او فاجرة غير مأمونة لم تنزج بزواج آخر بالاجماع ثم ام الام ثم ام الاب ثم
الاخت لاب وام ثم لام ثم لاب ثم الجالات كذلك ثم العماء كذلك وكل امرأة من هؤلاء اللاتي يكنن فى المضانة
اذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها فى المضانة عند ابى حنيفة وقال الشافعى سقط حقها مطلقا سواء كانت غير مرتدة او
بمرتة وقال الحسن البصرى لا تسقط مطلقا حقها بالنكاح والام والجدة احق بالغلام الصغير حتى يستغنى وقد ربيت سنين و
بالجارية الصغيرة حتى تحيض وغيرهما احق بالصغيرة حتى تستغنى ولا خيار للولد عند ابى حنيفة وبه قال مالك سواء كان الولد ميرا
ولا غلاما او جارية وقال الشافعى اذا صار ميراثا بين الابوين وقال احمد اذا بلغ سبع سنين ينجر الغلام وتسلم الجارية الى
الاب من غير تحنيز ومن العجب انهم لا يعتبرون ايمانه وهو اختياره لربه وهو نفع له ثم يعتبرون اختياره اخذ الابوين وهو نفع
بذاطف قوله ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابنى هذا كان بطنى له دعاء فشدى له سقاء وحجرى

له خواء وان اباه طلقنى فالادان ينتزعه منى فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
انت احق بصالحه تنكحى استدلل بهذا الشافعى على ان كل من تزوجت من النساء من كان لها حق المضانة سقط حقها مطلقا
سواء كانت بذى رحم محرم او غير ذى رحم محرم لان الدليل لم يفصل قلت معناه انتم احق به اتم نكحى بغير المحرم لعدم الشفقة
فانه يفتق على الولد فليلا وينظر اليه مضطربا بخلاف ما كان الزوج دارم محرم للصغيرة كالجدة اذا كان زوجها الحرة والام اذا كان
زوجها عم الصغير على ان الحديث يدل على ان الحادث من النكاح يبطل حقها فى المضانة واما النكاح القائم قبل ذلك
فلا يسقط حقها مثلاً امرأة ولدت ولدا ثم ماتت ولها ام الام للولد ولها زوج وهو الجد للولد فلا يسقط حق المضانة لها بحكم هذا
الحديث لانها لم تحدث نكاحا والراجح عند الشافعية هو هذا القول الموافق للمنفقة -

قوله فقال ابوهريرة اللهم انى لا اقول هذا الا انى سمعت امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانا قاعد عنده فقالت يا رسول الله ان زوجى يريد ان يذهب بابنى وقد سقانى من بئر
ابى عنبة وقد نفعتنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعا عليه فقال زوجها من
يحاتنى فى ولدى فقال النبى صلى الله عليه وسلم لهذا ابوك وهذه امك فخذ بيديهما
فشدت فاخذ بيد امه فافطقت به استدلل بهذا الشافعى على ان اذا صار الولد ميراثا بين الابوين قلت قير
منها قريبا فليس راجح ولا حجة فيه لانه لم يذكر فيه الفراق فالظاهر انها كانت فى صحبة لقولها ان زوجى وشكيت انه كان بالنار
بل هو الظاهر لان الذى يستقى من البئر هو البالغ وليس فيه دليل على انه غير فى الصبح لانه ليس فى الحديث ذكر عمره فاذا كان
صغير غير رشيد لا عارف لمصلحة فلا يضمن اختياره ولانه لقصور عقله يحتاج من عنده الراحة والتخلية فلا يتحقق النظر وقد ثبت عن
ابى بكر الصديق انه قضى فى عام بن عمر بن الخطاب لامة ولم يخيره ذلك وكان بحضر الصحابة ولم ينكره احد فنصار مجعاً عليه -
باب فى حدة المطلقة الدالة من صدر من عاينها يقال عدوت الشئ اى احببته وفى الشرع تربص بالمرأة عند

زاول النكاح أو شبهة أو الفرش فعدة الحرة للطلاق أو الفسخ ثلثة أقراران كانت من ذوات الحيض وكان الفرقه بعد
الدخول بها أو ثلثة أشهر لم تخص لصغر وكبر وعدة الأمانة قرآن ونصف المقدار وعدة الحامل وضعه وزوجة الفار الباطل الجليلين
والمراد بالقر والحيض عند أبي حنيفة وبه قال أحمد في الأصح وعند الشافعي وما لك الطهره قوله عن أسماء بنت يزيد بن
السكن الا يضارية أنها طلقت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم للمطلقة عدلًا فانزل الله

عنه وجل حين طلقت أسماء بالعدة للطلاق الحيث وهي قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروء
باب في تفسير ما استثنى به من عدل المطلقات يعني ان آية عدة المطلقات تشمل ذوات الأقرار والآيات الصغيرة
والمسوسة وغير المسوسة والحوامل وغير الحوامل فاستثنى منها الآيات والصغيرة وغير المسوسة والحوامل.

قوله عن ابن عباس قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروء وقال واللائي يئسن من المحيض

من نسائكم ان رقبتهن فحدتهن ثلثة أشهر واللائي لم يحضن فسنن ذلك أي نسخ هذا القول الثاني شامل
للآيات والصغائر الالائي لم تبغ المحيض من ذلك أي من القول الاول الشامل لجميع انواع المطلقات فوجب
للآيات والصغائر العدة ثلثة أشهر مكان ثلثة قروء وقال (أي ابن عباس) وان طلقوهن من
قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فنفخت هذه الآية عدة المطلقات غير المسوسة فانه ليس عليهن
عدة ولم يذكر ابن عباس الحوامل اذ المطلقات لم يفرق الاختلاف فيها اولان الغرض من الآية المشيئة على عدة المطلقات
ليس على عمومها واطلاقها.

باب في المراجعة اي اذا طلق الزوج امرأته طلقته او طلقته فيجب زوالها ان يراجعا وهي استدامة الملك لهما في
النية وتصح في العدة ان لم يطلقا ثلاثا ولو لم ترض ليقول الزوج راجعتك ما راجعت امرأتى والاشهاد مندوب عليها
احتراز عن التجايد ونصح الرجعة بالفعل الذي يوجب حرمة المصاهرة مع الكراهة كالوطى والقبلة والتمس وقال الشافعي
لا تصح بالفعل عند القدرة على القول بان لا يكون اخرس أو عقل اللسان قوله عن عمران النبي صلى الله عليه وسلم
طلق حفصة ثم سأل جمعها قال الشيخ الديلمي في المدايح ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة واحدة فلما بلغ هذا الخبر
عمره فاستم له فادعى الى النبي صلى الله عليه وسلم راجع حفصة فانها صوامت قوامته وهي زوجهك في الجنة.

باب في نفقة المبتوتة مشتق من البت وهو القطع ويؤمّل طلاق البائن والثلثا يعني اذا طلق الزوج زوجته
طلاقا بائنا او ثلثا بائلا تجب لها في عدتها النفقة على الزوج اختلف العلماء فيه جملة الكلام ان المبتوتة ان كانت معتمة من
نكاح صحيح عن طلاق فان كان الطلاق رجعيا فلها النفقة والسكنى بخلاف لان ذلك النكاح قائم وكان الحال للطلاق
كالحال قبله وان كان الطلاق ثلاثا او بائنا فلها النفقة والسكنى ان كانت حاملا بالاجماع لقوله تعالى وان كن اولات
حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن وان كانت حاملا فاختلف فيها فقال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعمر بن
عبد العزيز وسفيان الثوري والوحيفة وجهور الصحابة والتابعين ان لها النفقة والسكنى وقال الشافعي لها السكنى و
النفقة لها وقال ابن ابي ليلى وأصحق والولور وأحمد بن حنبل لا نفقة ولا سكنى لها واحتجوا بقوله تعالى وان كن اولات حمل
فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن خص الحامل بالامر بالانفاق عليها فلو وجب الانفاق على غير الحامل لبطل التخصيص ولم يكن

لتخصيصها بالذكر معنى فدل بمضمونه ان غير الحامل لانفقة - لها وايضا استدلووا بحديث الباب حديث فاطمة بنت ثيس انها قالت
طلعتني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي النبي صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ولان النفقة تجب بالملك وقد زال الملك بالثلاث
والباقي الا ان الشافعي يقول عرفت وجوب السكنى في الحامل بالنص بخلاف الباقي واستدل ابو حنيفة وغيره بقوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم وفي قراءة عبد الله بن مسعود اسكنوهن من حيث سكنتم ولفقوا عليهن من وجوهكم و
لا اختلاف بين القراءتين لكن احديهما تفسير للاخرى كقوله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقراءة ابن مسعود
ايها وليس ذلك اختلاف القراءات بل قراءة تفسير للقراءة الظاهرة كذا في الاولان الامر بالاسكان امر بالانفاق لانها اذا كانت
مجبوسة ممنوعة عن الخروج لا تقدر على اكتساب النفقة فلو لم تكن نفقتها على الزوج ولا مال لها لمالك او فاق الامر عليها و
عسر وناهذا يجوز وقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله من غير فصل بين ما قبل الطلاق
وبعد في العدة ولان النفقة انما وجبت قبل الطلاق لكونها مجبوسة عن الخروج والبر والحق الزوج وقد بقي ذلك الاحتباس
بعد الطلاق في حالة العدة وتأييد بالنضمام حتى الشرع اليه لان الحبس قبل الطلاق كان فتحا للزوج على الخصوص وبعد
الطلاق تعلق به حتى الشرع حتى لا يباح لها الخروج وان اذن لها الزوج بالخروج فلما وجبت به النفقة قبل التاكيد فلان تجب
بعد التاكيد وفي اما الآية فيها امر بالانفاق على الحامل وانه لا ينبغي وجوب الانفاق على غير الحامل ولا يوجب ايضا فيكون مسكوتا
موقوف على قيام الدليل وقوام دليل الوجوب وهو ما ذكرناه اما حديث فاطمة بنت ثيس فتدبره عمر رضي الله عنه فقال ندمت كتابي
وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلمها حفظت او نسيت وقد انكره اسامة بن زيد فانه كان اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا
رما يابا كان في يده وكذلك انكرته عائشة فانها قالت ما لفاطمة من خير ان تذكر هذا الحديث يعني قولها لانفقة لها ولا سكنى
اخرج الطحاوي هذه الاقوال باسناد حسن ثم روى عن ابى سلمة بن عبد الرحمن ان الناس انكروا عليها ما تحدث به من خروجها
قبل ان تحل وقد انكر عمر بن الخطاب ذلك بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه منهم منكر فدل تركهم التكبير
في ذلك عليه ان مذنبهم فيه كذبهم ونقلوا ان احمد بن حنبل كان ليحك يقول اين في كتاب الله وعرضه ان يرا من جهته
قلت قول عمر لا يندع كتاب ربنا يحتمل انه اراد به قول عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم ولفقوا عليهن من وجوهكم ويكون
قراءة كقراءة ابن مسعود ويحتمل انه اراد قوله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ويحتمل انه اراد بقوله لا يندع كتاب ربنا في السكنى
خاصة وهو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم كما هو القراءة الظاهرة واراد بقوله رضي الله عنه بسنة نبينا ما روى
الطحاوي بسند لا يخط عن الحسن قال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها النفقة والسكنى وفي سنة خصيب
بن ناصح وهو من رواية الحسان وفيه حماد بن ابى سليمان شيخ ابى حنيفة وقالوا لم يخرج عن البخاري قلت انه اخرج عنه كنه في
نسخة غير متداولة وقال الحافظ في الفتح انه لم يسمع ابراهيم عن عمر قلت مرسل النسخ متصل كلها وهو لا يسل الا ما كان صحيحا كمان في
التمهيد وقال ابن القيم اني اشهد انه لم يقل به رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا تجاؤر لا يصفي اليه وقال الازفني ان
لفظ وسنة نبينا الحديث وهم الراوي قلت هذا اللفظ مروي في مسلم صراحة فلا يمكن الانكار عنه قالوا ان خروجها من بيت
العدة كان لمعاذير مروية في الاحاديث الصالح انها كانت تبذو على ايمانها فقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ابن ابي بكر
قال الطحاوي بطريق الارام انما لم يجعل لها نفقة ولا سكنى لانها عارت كالتا شرة اذا كان سبب الحرج منها وبكته انقول

فمن خرج من بيت زوجها في نهارا وكان منها سبب اوجب الخروج انما لا يتحقق النفقة مادامت في بيت غير الزوج وتقبل
ان زوجها كان غائبا فلم تنقص لها النفقة والسكنى على الزوج لغية اذ لا يجوز القضا على الغائب من غير ان يكون عنه خصم
حاضر فان قيل روي ان زوجها خرج الى اليمن وقد كان وكل اخاه فاجاب انه انما وكله لطلبها او بايصال النفقة ولم يترك
بالخصوصة قلت فيه نظر فانها خرجت باجازة من الله عليه وسلم فلم تكن ناشرة فلا بد من عذر عن نفقته كما بينوا العذر عن
نفق السكنى قلت ان النفي نفى الزنا الذي كانت تطلبها فان اصل النفقة قد عطيت كما في الروايات واصحابنا اعطاهم زوجها
عشرة واصلح كما في الترمذي وغيره وفي بعض الروايات ازيد من عشرة اصوع كما في الطحاوي وغيره

قوله عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمر بن حفص طلقها البتة وهو غائب فادسل اليها وكيله
رويه عياش بن ابي ربيعة والحارث بن هشام بشعير في نفقة العدة وفي رواية الا في طلق امرأة ثلثا وان ترك بها نفقة
يسيرة فمسحطه راي سخط على ثلث النفقة بالشعير القليل وما رصيت به فقال راي الوكيل والله مالك علينا
من شئ فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال لها ليس لك عليه نفقة راي زائدة على هذا واصحابنا يعتقدون حديث
قوله فقالت فاطمة حين بلغها ذلك راي قول مروان من رويته فيها بان لم يسمع الا من امرأة بيني وبينكم كتاب

الله قال الله تعالى لا تطلقوهن لعدتهن راي الى قوله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال فاطمة بنت قيس
احس بحديث بعد الثلاث قد اجمعت فاطمة بنت قيس صاحب النفقة على مروان حين بلغها انكار مروان بقولها بيني وبينكم كتاب الله
وقرأت اول سورة الطلاق وحمل استدلالها ان قوله تعالى لا تخرجون من بيوتهن ولا يخرجن وروى في المسئلة الرجعية فانه تعالى
يقول في آخر ذلك لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قالوا بوجاهة الامر هو ان يلقي في قلبه الرغبة اليها فيرجعها وهذا يدل على
ان النبي عن الخروج والازواج كانت في الطلاق الرجعي فاما اذا طلقها ثلثا او ارباعا فبقي له عليها من شئ حتى يحدث الله
بعد الابانة امر فقال هذا الحكم اذا كانت له عليها مراجعة واما اذا طلقها ثلثا فاني امر بحدث بعد الثلاث واذا لم يكن بها نفقة
وليست حاملا فعلى ما تجسونهما في بيت الزوج فيخرجونها بالخروج وقد وافق فاطمة على ان المراد بقوله تعالى يحدث بعد ذلك امر
المراجعة قتادة والحسن والسدي والصنعاك اخرج الطبري عنهم وكل غيرهم ان المراد بالامر ما ياتي من قبل الله تعالى من نسخ او
تخصيص او نحو ذلك فلم يخص ذلك في المراجعة قلت ان الايات عامة في سياقاتها وان كان الامر خاصا فلنا علينا الا
بيان التكتة في القيد وبهذا الظاهر في القرآن كثير

باب من انكر ذلك على فاطمة اي انكر عدم وجوب نفقة المبتوتة وسكنى باعلى زوجها وازواجها واشتغالها
من البيت على فاطمة بنت قيس وقد انكر عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة ولم ينكر الا انكارا واحدا فكان اجماعا وانكرت عائشة وانكر
مروان كما هو مفصل في الباب قوله انت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب فقال طاعتك لتي عن كتاب ربنا وسنة
نبينا لقط امرأة لا تدرى كخلفت ام لا قد اخرج الطحاوي بهذا السند عن ابي اسحق الطول منه وفيه لسانا تباركي كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله
عليه وسلم يقول امرأة لا تدرى عليها كذبت قال الله تعالى لا تخرجون من بيوتهن ولا يخرجن الاية واخرج عن ابراهيم عن عمر
عبد الله انهما كانا يقول الطلاق ثلثا لها السكنى والنفقة ثم اخرج بسنده عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان زوجها
طلقها ثلثا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فاجبرت بذلك النخعي فقال قال عمر بن الخطاب

واخبر بذلك لسابار كى آية من كتاب الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امرأة لعلمها او سمعت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكني والنفقة وهذا الحديث نص صريح على خلاف ما حدثت فاطمة من عدم
 وجوب النفقة والسكني للمبتوتة على زوجها وقد بالغ في التشكيك على هذا الحديث ابن القيم في بدعيته فقال نحن نشهد بالله شهادة
 نسل عنها اذا القينا ان هذا كذب على عمره وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان لا يحيل الانسان فرط الانتصار
 للمذهب او التعصب لهما على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب ليجتنب ان يكون هذا عند عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تحرس فاطمة وذوها ولم يبرزوا بكلمة الى آخر ما قال قلت وانا متعجب من جرأة الشيخ ابن القيم على
 رد الحديث المعتبر الثابت عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ان الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام
 فكذلك تكذيب الحديث الصحيح الثابت وهذا فرط الانتصار منه للمذهب والتعصب له حمل على تكذيب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم والذي قاله من القرنية بانه لو كان عند عمر لم تحرس فاطمة ولم تبرز بكلمة سيخف جافان ما سمعته من في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وحفظت عنه وان كان او سمعت فيه او دخله النسيان والغلط اقوى عندنا مما سمعته بواسطة عمر فكيف تحرس
 بالسمع من عمر وليس في الحديث قبح الا انه منقطع عن النسخي عن عمر فان كان النسخي هذا هو الاسود بن يزيد فلا انقطاع فيه
 كما لا يخفى على الواقف على طبقات الرجال وبديل عليه ما اخرج الطحاوي عن ابى اسحاق البستي قال كنت عند الاسود بن
 يزيد في المسجد الاعظم ومعنا الشعبي فذكروا المظلة ثلاثا فقال الشعبي حاشي فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال يا اسكني ولا نفقة قال فرماه الاسود بحصاة قال ويحك اتحدث بشئ يا قد رف ذلك الى عمر بن الخطاب قال لست
 بتارك الحديث وان كان النسخي هو ابراهيم فهو منقطع وابراهيم وان كان لم يدرك عمر الا ان مراسيله صحيح الاحاديثين كذا قال ابن
 معين وليس هذا الحديث منهما وقال صاحب التمهيد في اوله مراسيل النسخي صحيحه ثم ذكر بعده عن الاعمش قلت للنسخي اذا
 حدثتني حديثا فاستدفعه فقال اذ قلت عن عبد الله بن عمار علم انه عن غير واحد عنه اذا سميت لك احدا فهو الذي سميت قال ابو عمر
 في هذا ما يدل على ان مراسيله اقوى من سانيده وقال في موضع آخر مراسيله عن ابن مسعود وعمر صحيح كلها وما ارسل منها اقوى
 من الذي اسند حكاه يحيى بن القطان وغيره قال الحافظ في تهذيب التهذيب قال الحافظ ابو سعيد العلاني هو اكثر من ارسال
 وجاهته من الائمة صححو مراسيله فاعلم هذا الحديث صحيح على صحيح جمع من الحديثين من اهل الجرح والتعديل وبطل تكذيب الشيخ ابن القيم
 باب في المبتوتة تخسر به بالنهار وبالليل تبين في بيت زوجها في العدة قال البوضينة وآخرون يجوز خروج المقتدة
 البائن من منزلهما في النهار للحاجة الى ذلك ولا يجوز لغير الحاجة وقال الشافعي وما كنت اجم انه يجوز لها الخروج في النهار مطلقا
 قول عن جابر قال طلقت خالتي ثلاثا فخرجت تجد نخلها راي تقطع ثمرة نخلها فلقها فاجعل فيها ما ذلت النبي صلى الله عليه وسلم
 الله عليه فذكرت ذلك له فقال اخرجي نجدي نخلك لولا ان تصدقني منه او تفعل لي خيرا
 في الحديث دليل على ان يجوز لها الخروج للحاجة كما يدل عليه عليه صلى الله عليه وسلم ذلك بالصدقة او فعل الخير
 باب سمع متاع المتوفى عنها بما فرض لها من الميراث اى كان للمتوفى عنها زوجها قبل زول الميراث ان يوصى لها
 الميراث بدواها وكسها وسكنها او ما تحتاج اليه الى تمام السنة فنسخ ذلك الحكم بما جعل لها من الميراث
 قول عن ابن عباس (في قوله تعالى) والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية (اي فليوصوا وصية)

الانسان واجههم متاعاً راي متوبين متاعاً الى الحول غير انجوا ففسخ ذلك بآية الميراث بما فرض الله من الربع والثلث وسمح اجل الحول بان جعل اجلها اربعة اشهر وعشراً فالاصل ان الآية الاولى كان فيها حكمان اولها وجوب الوصية على الازواج تبتمن الى الحول وثانيهما الحكم بعدم اخراجها من البيت فالحكم الاول فسخ بما جعل لها من الميراث من اربع والثلث وثانيهما نسخ بما جعل لها من الاعتداد بالاربع اشهر وعشرين ليال.

باب احل دالمحتوفى عنهما من وجهها والاحد الآخر على موت الزوج وليس ثياب الخزن وترك الزينة بحلى او حرير او تشاط او التزين بالجواهر كلها وليس الحرير وغيره من الثياب المصبوغة وباستعمال الطيب والكحل في الدين الا بعد ريحوز لها ليس الحرير ليكة واقتل والثوب المصبوغ لعدم وجود غيره وكذا يجوز استعمال الطيب والدين للتداوى والكحل للبرد ونحوه والاحد واجب بالاتفاق على المتوفى عنها زوجها واختلف العلماء هل يجب على معتدة البت ام لا فتجب عند ابي حنيفة وقال الشافعي ومالك لاحد في المتوتة روى عن محمد في النواذر انه يجوز الاحد على بعض الاقارب الى ثلثة ايام.

قول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت سواء كان قريباً او اجنبياً فوق ثلث ليال الا على نردج اربعة اشهر وعشراً هذا الحديث يدل على حرمة الاحد للنساء على ميت سواء كان اباً او ابناً او اخاً او ابناً الا ان التقيد بقوله فوق ثلث يدل على ان الاحد يباح لها في تلك المدة ولكن لا يجب لها الاحد في تلك المدة فلو دعا زوجها الى الجماع لا يحل لها الانتناع ويدل على ان الاحد يجب على المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرين ايام لئلا يباح لها التحل تركها حتى تدخل الليلة الحادية عشر وقيل الحكمة في هذا العدد ان الله لم يخلق خلقه في خلقه في الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على اربعة اشهر بنقصان الالهة فخير الكسر الى العقد على طريق الاحتياط قوله جاءت امرأة داسها عاتكة بنت نعيم بن عبد الله بن النخاس

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي زوجها عنها راسم الزوج مغيرة الخزومي قد اشتكت عيها فلكها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرتين ادثلتا كل لك يقول لا قال لما قال قال النووي فيه دليل على تحريم الاكتمال على العادة سواء احتاجت اليه ام لا وجاز في حديث ام سلمة في الحديث وغيره اجليه بالليل واسمي به بالنهار ووجه الجمع انها اذا احتج اليه لا يحل وان احتاجت لم يحرم بالنهار ويجوز بالليل مع ان الاولى تركت يحل انكاره صلى الله عليه وسلم على حال لم تبلغ مرتبة الضرورة.

باب في المتوفى عنها تنتقل اي هل تنتقل من المنزل الذي بلغها في زوجها وهي فيه اختلف العلماء فيه فقال جمهور العلماء مالک والشافعي واصحابهم يجب عليها ان تعتد في بيت وجبت فيه الا ان يخرجها الوثقة فيما اذا كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها او ينهدم البيت الذي كانت تسكنه فيجوز لها الانتقال الى غيره للضرورة وقال بعض السلف ان المعتدة لا يجب عليها لزوم بيت زوجها بل ايج لها ان تعتد حيث شارت وتحول من بيت زوجها وهو مذنب على ابن عباس قوله ان القرية بنت مالك بن سنان ولهي اخت ابي سعيد الخدري

اخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تساله ان ترجع الى اهلها في بني عذرة فان زوجها خرج في طلب اعيد له ابقوا حتى اذا كان بطرف القدوم

رموضع على ستة اميال من المدينة) لحرقهم فقتلوه فضالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهلي
فاني لم يتركني في مسكني يملكه ولا في نفقة لا قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة اذ في المسجد دعاني اذ امرني فدعيت له فقال كيف
قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال امكثي في بيتك
حتى يبلغ الكتاب اهل البيت فيه دليل على ان المتوفى عنها تعد في المنزل الذي بلغها نفق زوجها وفيه
ولا تخرج منه الى غيره بلا ضرورة شديدة.

باب من رأى الفحول اى من رأى للمعتدة ان تتحول من بيت زوجها الى غيره كما ذهب بعض السلف هو قول
علي وابن عباس قوله قال عطاء قال بن عباس سمعت هذه الآية اى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجهن صيته لارواحهم متناغيا الى الحول غير اخراج بعد تما عند اهلها راي كانت سكنا با في هذه العدة المذكورة
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهن صيته لارواحهم متناغيا الى الحول غير اخراج بعد تما عند اهلها راي كانت سكنا با في هذه العدة المذكورة
التي توفي زوجها عنها بهذه الآية فمن خرج فلا جناح عليكم الاية فتعد حيث شاءت (عند اهل زوجها)
او في بيت ابيها) وحسن راي الناس قول الله تعالى عطاء قال عطاء في تفسير قول ابن عباس (ان شاءت)

اعتدت عند اهلها سكنت في صيتها راي عند اهل زوجها وليس لهم ان يخرجوها) وان شاءت خرجت لقول
الله عز وجل ان خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن قال عطاء جاء الميراث راي قوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم
ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلثين) فتسخر انسكتي وتركت الوصية فلا سكني لها عليهم تعتد حيث شاءت

اعلم ان في بيان هذين الآيتين اختلاف اصحاب ابن عباس فالجمهور على ان آية الوصية الى الحول كانت مقدمة ثم
نزلت آية اربعة اشهر وعشرة فنفخت هذه الآية حكم الوصية الى الحول الامام عطاء عن ابن عباس فانها قال ان حكم الزوج
اربعة اشهر وعشرة كان واجبا عليهما ان يلازم في الاعتدال وبيت زوجها ان تعتد حيث شئت وكذلك ما كان لهما من
حق السكنى على اهل زوجها بان لا يخرجوها فنفخ ذلك آية الميراث فاشار ابو داود وبقدر الباب بقوله باب من رأى التحول الى
ان بعض العلماء يقولون ان المعتدة لا يجب عليها لزوم بيت زوجها بل ايج لها ان تعتد حيث شئت وتتجول من بيت زوجها

باب في تجنب المعتدة في عدتها يجب على المعتدة من فوات زوجها الاحاد وترك الزينة بكل او حريرا وشلا
او ثياب او ثياب او ثياب او ثياب مصبوغ الا بالضرورة وبالعذر فيجوز لها لبس الحريرا والمصبوغ الملوكه والقمل و
لعدم وجود غيره وكذا يجوز الثياب والطيب للتداوى والتجميل للرب. وهذا ذهب جمهور الأئمة وذهب الظاهرية الى انها لا تجوز

ولمن وضع وعذر قول اهل التمس ثوبا مصبوغا ان ثوب عضب تكحل لا تمس طيبا الا ان في ظهورها اذ ظهرت
من بعيدة من قسط او ظفرا الحث العصب بروسن برودا لمن شيع ابيض ثم يصح بعد ذلك كذا في الصحاح وفي المعنى الصحيح
انه يستلزم لبس الثياب ونسرت في الحديث انها ثياب من اليمن فيها بياض وسواد قال يباح لها لبس الاسود عند الأئمة
والنسط والاطفار نوعان من التود وليس المقصود بهما الطيب وخص فيهما للمغتسل من الحيض لانه لا زالة الرائحة الكريهة
يتبع به اثر الدم لا للطيب قال النووي قيل نوعان من الطيب المعصفر هي التي صبغت بعصفر والمثني المصبوغ بالمشق وهي التي

باب في رتبة السأمل قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة ان الحامل اذا مات عنها زوجها
تتقضى عدتها بوضع الحمل وعن علي بن سعيد عمنها انها تتعد بأخر الاجلين وبه قال ابن عباس ثم رجع عنه

قولهم عن عبد الله قال من شدة غنة ما بينه اى من يخالفني في عدة الحامل لا نزلت سورة النساء القصص
دوي سورة الشارق بعد الاربعة الاثني عشر وعشرا اى بعد نزول هذه الآية فخصت آية سورة الطلاق عموم آية
الرابعة اشهر وعشر فصارت عدة الحوامل هي وضع الحمل لا غير كما قال تعالى واولات الاجمال اجلهن ان يضعن حملهن

باب في عدة ام الولد اذا مات الزوج اولاً ثم مات المولى لزها عدة الزوج شهران وخمسة ايام ولا يلزمها موت
المولى شيئا بهما معتدة الزوج واذا مات مولاها وزوجها ولم يدر الاول او علم ان المولى مات اولاً ثم مات الزوج فعدتها اربعة
اشهر وعشر اعدة وفات الزوج والتفصيل في الشبهة قولهم عن عمر بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة
نبينا صلى الله عليه وسلم عدة المتوفى عنها اربعة اشهر وعشر ايعنى ام الولد اى في صورة مات المولى
اولاً ثم مات الزوج وهي حرة فتعد عدة الحرائر للوفات اربعة اشهر وعشرا

باب المبتوتة لا يرجع اليها من رجوعها حتى تنكح غيره اى غير الزوج الاول ويلطأها والمراد بالمبتوتة المطلقة الثلثا
وكفى ما يوجب الحد وقال الحسن البصري لا بد من براءة نفية الحشفة حصول الانزال ونقل عن سعيد بن المسيب كفى فيه
النكاح قوله قلنا المنى صلى الله عليه وسلم لا تحل الاول حتى تذوق عسيلة الاخر وذوق عسيلةها
اى لذة الجماع وهي بدخول الحشفة

باب في تعظيم الزنا الزنا كبيرة بالاجماع قوله عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اى الذنوب اعظم
قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال قلت نعم اى قال ان تقتل ولدك خشيته ان ياكل منك ثم
اى قال ان تزا فى حليلة جارك قال انزل تصديق قول لبي صلى الله عليه وسلم والذين يبدعون
مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس المتى حرم الله الابالحق ولا يزنون الآية
المذكورة في سورة الفرقان وفي آخرها ايضا عتله العذاب يوم القيمة ويخلف فيه ما ناواله تعالى اعلم

اول كتاب الصوم

الصوم والصيام مصدران لصام وهو فى اللغة الامساك مطلقا ومنه قوله تعالى انى نذرت للرحمن صوما اى صمتا
وقيل فى الاصل الامساك عن الفعل كقول النابغة نه خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تملك
الجماء اى مسكة عن الحركة وفى الشرع اسماك مخصوص فى زمن مخصوص عن شئ مخصوص بشرائط مخصوصة قال
الزرقانى وشرع الصيام لفوائدها كسر النفس وقهر الشيطان فالشبع نه فى النفس يرد الشيطان والجوع نه فى
الروح تروى الملائكة وكان ينبغي ان يذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الصلوة لان كلاهما عبادة بدنية الا انه كما كان
بين النكاح والصيام مناسبة من ان الصوم تقيد للنفس كما ان النكاح تقيد للمرأة وكما ان النكاح قاطع للشهوة كذلك
الصيام قاطع لها فانه لو جاز وكان الطلاق السب للنكاح لانه من توابه ولو احقه ذكره بعده ثم ذكر الصيام والله تعالى اعلم

باب مبدأ فرض الصيام فرضت صوم رمضان بعد ما صرفت القبلة الى الكعبة في شعبان على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة كذا ذكره الشنقي وكان قبله صوم يوم عاشوراء فرضا وصوم البيض فلما نزل رمضان نسخ ومن ادلة فرض صوم عاشوراء حديث ابن عمر وحديث عائشة بلفظ الامر وحديث الربيع بنت معوذ عند مسلم وخبره من اصح صائما فليتيم صومه بالحديث وحديث مسلمة مرفوعا من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم وسياقي انه عليه السلام ارسل ان من اكل يوم عاشوراء فليقض يوما مكانه وغير ذلك وبه قال علماء الحنفية وقال الشوافع لم يفرق قبل رمضان صوم قول عن ابن عباس يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من

قبلكم فكان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء صاموا الى لقابلة الحديث ليفيد الحديث ان المنع مقيد بصلوة العتمة وفي حديث الاقي في حديث البراءان المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم فيقال انه لا منافاة بينهما فيجوز تقييد المنع بكل منهما فايها تحقق او لا تحقق المنع وقيل يحتمل ان يكون ذكر صلوة العتمة لكونها بعد ما منتهى النوم غالباً والتقييد في الحقيقة بالنوم كما هو المشهور في الاحاديث وبين السدي وغيره ان ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على اهل الكتاب فلما وقع القصة لعمر نسخ ذلك ونزل احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم الآية فرضت في الطعام والشراب الجمار الى الفجر ففرح المسلمون بذلك -

باب نسخ قوله تعالى على الذين يطيقونه المشهور ان هذه الآية كانت في حق رمضان فنسخت كما قال سلمة بن الاكوع وقال ابن عباس انها في رمضان ونسخت اطلاقها وتبقى بعض صورها محكمة كالشيخ الفاني ونحوه وقال بعض اوساط المفسرين انها محكمة ويقولون انها في رمضان ولفظ لا مقدرة اى وعلى الذين لا يطيقونه قلت مثل هذا التقدير لا اصل له في اللغة والشرع ولعل منشأه قول بعض المفسرين حيث قالوا ان في مادة الطاق مشقة بالتيق وهو كلفته معتبرة يعنى ان لا يستعمل الا فيما هو شاق وصعب وقالوا ان معناها ان القدرة على من يطيق الصوم ولكن بمشقة وصعوبة فما ادرك ما هو هذا ذلك البعض وقالوا بتقدير لا ومن ذكر ضابطه تقدير لا قال ان يكون جواب القسم مثبتا ولم يكن فيه طلائع جواب القسم من التاكيد وغيره كما في سه لتبين على الايام ذو جود قلت لا يقال في هذا ايضا ان لفظ لا مقدرة بل يذكر المثبت وياديه المنفى بصورة الانكار وقال حذاق المفسرين ان الآية نزلت في ايام البيض حين كانت صومها فرضا وكان من شاربها ومن شاربها فطعم مسكيناً ثم نزلت فرضية صوم رمضان فنسخت فرضية ايام البيض والتخفيف بين الصوم وفرضية قلت هذا هو الحق والظاهر القرآن تشير اليه فان الايام المعدودات لا يصدق على رمضان بل على ايام البيض وعاشوراء لان المعدودات تكون بمعنى البيض فتكون مصداقها ايام البيض لا الشهر الكامل ولان ايام جمع قلة بلا لام التعريف فلا يصدق على صوم الشهر ولان يلزم على اهل المقالة الاولى لو قلنا ان الآية في رمضان التكرار في الآية كما لا يخفى ولولا بل مقالة الثانية حديث معاذ بن جبل وقدر سابقا وقيمة تصرح بان وعلى الذين يطيقونه فدية الآية في حق ايام البيض بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلثة ايام من كل شهر ويصوم صوم عاشوراء فانزل الله كتب عليكم الصيام الآية وحديث معاذ وان كان قونا كما حديث

سليمة بن الأكوع الا ان متجاوزا فقه واعلم من سلة بالحلال والحرام فيكون الترجيح له عليه وان كان حديث سلمة حديث صحيح
حديث معاذ حديث السنن بعد ان كانا صحيحان - قوله سليمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين
يطيقونه فدية طعام مسكين كان من الاحتمان يفطر فيقتد فعل حتى نزلت الآية التي بعد ها
وهي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن آية فان فيها من شهركم الشهر فليصمه فسنسخها اي نسخت هذه الآية
الآية التي قبلها وهي قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قوله عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه فدية
طعام مسكين فكان من شاء منهم ان يفتر على طعام مسكين ففتر له اي باقتدار او الفرض والا فهو مفطر
فقال فمن تطوع خيرا فهو خير اي زاد بطريق التطوع طعاما زائدا على طعام المسكين الواحد فاعطى مسكين او مساكين
فوخير وان تصوموا خيرا لكم من الفدية وقال فمن شهد منكم الشهر فليصمه من كان من ايضا وعلى سفر فعدة
من ايام اخر ظاهرنا يدل على ان ابن عباس قال شيخ آية وعلى الذين يطيقونه الآية ففتر نعم هذا آخر قوله ورجع الى
قول من قال انها بنسوخة بتماها وقيل انه يقول ان الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه نسخت الا الثاني فاتها حكمه في حق من
باب من قال في مثبتة للشيخ والحجلى اختلف العلماء في الشيخ والحجلى وما في معناها اما الحجلى والمرجع اذا خافا
الصبر لولد بها والنفس فرخص في الافطار بالاتفاق ولكن يجب عليها القضاء بالكفارة وفدية عندنا في حنفية وقال
الشافعي يجب على المرضع القضاء والغذية واما الشيخ الثاني الذي لا يرضى قدرته على الصوم والعجوز الكبيرة التي لا ترجى
قدرتها على الصوم ومن كان في معناها وايس من حيوة فرخص في الافطار عندنا في حنفية وعند الشافعي في الحديث يجب
عليهم الفدية فقط وقال مالك لا فدية عليهم وبه قال الشافعي في التقديم قوله عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه
فدية طعام مسكين قال كانت مخصصة للشيخ الكبير والمرأة وهما يطيقان الصيام ان يفطر ويطعم مكان
كل ذي مسكيننا قول ابن عباس بظاهرة يخالف الآية تدل على ان المطيقين للصيام اذا افطروا عليهم
فدية طعام مسكين فلا يدخل فيهم الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ففي قوله توجيها ان يقال ان في الآية قوله يطيقونه ليس من
باب الافعال بل هو من باب الفعلية على قراءة ابن عباس فحينئذ يلزم قوله كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة
وهما يطيقان اي بالجمد والمشفة بالآية ولما ان يقال ان قوله يطيقونه في الآية من باب الافعال فعلى هذا يقال ان
ابن عباس رجع عن قوله الاول الى قول الجمهور اي كان اول الحكم ان المطيقين كانوا مخيرين بين الفدية والصيام
ثم نسخ ذلك الحكم ولكن بقيت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام بهذا في جميع النسخ بدون ذكر
الاتفاقية وهو مخالف لسائر روايات ابن عباس فان السيوطي اخرج عن ابن جبروان المنذروا بن حاتم وهيب
في سننه عن ابن عباس في الآية قال كانت مخصصة للشيخ الكبير والعجوز وهما يطيقان الصوم ان يفطر او يطعما مكان
كل يوم مسكيننا ثم نسخت بعد ذلك فقال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه واشتبه للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة اذ كانا
لا يطيقان الصوم ان يفطر او يطعما والحجلى والمرجع اذا خافا فطرتا واطعما مكان كل يوم مسكيننا فاما ان يقال وهما
يطيقان الصوم اي بالجمد والكلفة او يقال ان حرف لا سقطت من النسخ -
باب الشهر قد يكون ثلثا وعشرا وقد يكون ثلثين فحكم ابتداء الصوم وانتهائه بالاستئصال اتفق العلماء على وجوب الصوم

فلم يصوموا عند السجادة وتعالى ويجب التضلع عليهم في الدنيا كما هو مبسوط في الفقه قوله قال فطر كل يوم تفطرون اخصا
يوم تضحون الحديث نقل في الحاشية عن الخطابي ان معنى الحديث ان الخطاء موضع عن الناس فيما كان سبيلا للاجتهاد
فلو ان قوا اجتهادوا ولم يروا الهلال الا بعد ثلثين فلم يفتروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم ان الشهر كان تسعة وعشرين
فان صومهم وفطرهم باعش ولا عتب عليهم وكذا في الحج اذا اخطأوا اليوم عرفته فانه ليس عليهم اعادته ويجزئهم اضحايم كذلك
وهذا تحقيق من الشدة سبانه ورفق بعباده وقال الترمذي فسر بعض اهل العلم هذا الحديث فقال انما معنى هذا الصوم والفطر
مع الجماعة وعظم الناس اى اذا صاموا او افطروا الجماعة وقد اخطئوا فيها فلا مواخذة عليهم به قلت هذا الحكم فيما عند الله
واما الحكم في بلدنا فالكلمة بالعادة فهو مبسوط في كتب الفقه وليس هذا موضع تفصيله

باب اذا اعمى الشهر اى اخفى الشهر لعدم رؤية الهلال فيكمل عدة ايام شعبان ثلثين -

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخفظ من شعبان فالا يتخفظ من غيره فصرح بصوم لروية
من بعضنا فان غم عليه الهلال ليلة ثلثين من شعبان، عدد شعبان ثلثين يى ما شرعوا به بعد اكمال شعبان
ثلثين يوما -

باب من قال فان غم عليكم فاصوموا ثلثين اى ان اخفى الشهر شوال لعدم رؤية الهلال فيكمل عدة ايام رمضان
ان يصام ثلثين يوما من رمضان قوله لا نقدر عوا الشهر بصيام يوما ولا يومين اى لا نستقبلوا رمضان
بصيام على نية الاحتياط لرمضان، الا ان يكون شئ يصومه احد كمرادى من كان له ورثه اذن فيه لانه اعتاد
والفقه ترك المؤلف شديد وليس من استقبال رمضان بخلاف من لم يعتاد وصام لرمضان قبله بيوم او يومين فانه
حائل الطعن في حكم الشارع فانه علقه بالروية، ولا تصوموا حتى تروى راي بلال رمضان، ثم صوموا راي
استمر والبدر روية بلال رمضان، حتى تروى راي بلال شوال، فان حاله غمالة فاقموا العدد ثلثين فطرنا الحديث
باب في التقدم اى في جواز تقدم الصوم على رمضان لمن كان له عادة ووافق ذلك اليوم المقادير لرمضان بوا
او يومين او لمن يصوم بنية النفل لا لرمضان او لمن يصوم ثلثا او ازيد منه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لرجل هل صمت من سر شعبان شيئا قال قال انظر اى من رمضان، فصرح بوجاهة الدال حد ثمانية ايام والمراد
باجتهاد ثابت وبها ثابت وسعيد الجبري كما اخرج الطحاوى عن ثابت لفظ فصرم يومين وعن الجبري صم يوما والسمر جمع سر
من الاستمرار قال ابو عبيد والجبري المراد منه ههنا اخر الشهر سميت بذلك لاستمرار التمر فيها وقيل سره اوله وقيل او سطحا كما هو البوط
باب انما روى الهلال في بلد قبل الفخوين بليته يهل بغير روية ذلك البلد للاخيرين ام لا قد اختلف العلماء في ذلك
على ما ذهب اليه بالاهل كل بلد روية حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق وحكاه الماروري ووجهنا
للسانعية ثمانية متابلة او اربع ببلدة لازم اهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكى ابن عبد البر الاجماع على خلافه
وقال اجمعوا على انه لا تراعى الروية فيما بعين البلاد كخراسان والاندلس فقال القرطبي قد قال شيونخا اذا كانت روية
الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل الى غيرهم بشهادة الاثنين لزهم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة الا
اهل البلد التي ثبتت فيه الشهادة الا ان ثبت عند الامام الاعظم فيلزم لان البلاد في حقه كالبلد الواحد اذ حكمه نافذ في

أجمع وقال بعض الشافعية ان تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر واختار أبو الطيب
 وطائفة الوجوب وحكاها البغوي عن الشافعي وفي ضبط البعد اوجدها اختلاف المطالع قطع بالعراقيين والصيدلاني
 وصحبه النووي في الروضة وشرح المذهب تأنيها مسافة القصر قطع به الامام والبغوي وصحبه الاذني في الصغير والنووي
 في شرح المسلم تأنيها اختلاف الاقاليم راجعها حكاها الشري فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاء عنهم بل عارض دون غيرهم
 خامسا قول ابن الماصي المتقدم قلت في عامة كتبنا لا عبرة لاختلاف المطالع اى اذا راي الهلال اهل المدينة
 يلزم ذلك اهل بلدة اخرى سواء كان بين البلدين تفاوت او لا وبذا ظاهرا لرواية وعلى هذا الرواية اذا ثبت في بلد
 سائر الناس فليزعم اهل المشرق بروية اهل المغرب وقال الزيلعي شرح كنز الدقائق لا تختلف المطالع اذا لم يكن بين
 بلدين تفاوت اما اذا كان بينهما تفاوت تختلف المطالع ولا يلزم حكم احدى البلدين البلدة الاخرى قلت لا بد من
 تسليم هذا والا يلزم وقوع العيد يوم السابع والعشرين او الثامن والعشرين او يوم الحادى والثلاثين او الثانى و
 الثلاثين فان هلال قسطنطينية ربما يتقدم على هلال بلاد الهند يومين فاذا اصمنا على هلال الهند ثم بلغنا روية هلال
 قسطنطينية يلزم تقديم الفطر او يلزم تاخير الفطر وقال الزيلعي كذلك في تحريم القديري وفيه قال اجر جاني قلت اما
 تجد التفاوت وعدمها فوض الى راي المتبلي به قولنا خيرة ان ام الفضل نبذة الحادى بعثة الى معاد
 بانشام قال فقد مت الشام فقصيت حاجتها فاستهل بمصاوا فانا بالشام فربينا وكنت في الرصد في سلم ودار قطنى
 فزيت الهلال ليلة الجمعة ثم قد مت المدينة في آخر الشهر فسالني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال فنته رايتهم
 الهلال قلت رايت ليلة الجمعة دولقظ سلم والنسائي والدارقطني والترمذي راينا قال انت رايتيه قلت
 نعم وسأله الناس (كذا لفظ سلم والنسائي والدارقطني اما لفظ الترمذي فقلت رآه الناس والظاهر ان
 في سياق الترمذي سقوطا سقط عنه ثم رايتيه) وصاموا وصام مغوية قال لكننا راينا ليلة السبت فلا نزال
 لتصومه حتى نكمل الثلاث (من رويتنا اذا لم نره) او سواها (قبل الثلاثين فنقطر) فقلت اذ لا نكتف به روية
 مغوية وصيامه قال هكذا امرنا صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث حجة لمن قال باعتبار اختلاف المطالع فلا يلزم
 بروية اهل بلد على اهل بلدة اخرى قال الشوكاني في جوابه عن هذا الحديث واعلم ان الحجة انما هي في المرفوع من روية ابن
 عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار اليه بقوله كذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله فلا نزال
 لنصومه حتى نكمل ثلاثين والامر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما اخرج الشيخان وغيرهما بلفظ لا تصوموا
 حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العادة ثلاثين وهذا لا يخص باهل ناحية على جهة الأفراد بل هو
 خطاب لكل من يصلح من المسلمين فالاستدلال به على لزوم روية اهل بلد غيرهم من اهل البلاد واطهر من الاستدلال به
 على عدم اللزوم لانه اذا رآه اهل بلدة فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم بالزمهم ولو سلم توجه الاشارة في كلام ابن عباس الى
 عدم لزوم روية اهل بلد لاهل بلدة اخرى مكان عدم اللزوم متعبدا به بدليل العقل وهو ان يكون بين القطرين من البعد ما يجوز
 معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس بروية اهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف عمل بالاجتهاد
 وليس بحجة ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل فلا يثبتك عالم ان الادلة قاضية بان اهل الاقطار يعمل بعضهم بخبر بعض و

شهادته في صحة الأحكام الشرعية والرؤية من جملتها وسواء كان بين الفطرين من الجواز مع اختلاف المطلق أم لا فلا يقبل
التخصيص إلا بدليل ولو سلم صلاحية حديث كريب بهذا التخصيص لم ينعني أن يقتصر فيه على محل النص إن كان النص عاما أو على
المعقوم منه إن لم يكن معلوما لوروده على خلاف القياس ولم يثبت ابن عباس بإقتل النبي صلى الله عليه وسلم ولا بجنى له لم يمت
منظر في عمومه وخصوصه إنما جازنا بصيغة مجملية أشار بها إلى قصته هي عدم عمل أهل المدينة بروية أهل الشام على تسليم أن ذلك
المراد ولم نعلم منه زيادة على ذلك حتى نجعله محصيا لذلك العموم فينبغي الاقتصاد على المعقوم من ذلك الوارد على خلاف القياس و
عدم إلحاقه به فلا يجب على أهل المدينة العمل بروية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة لا انتقلا ولو
سلم صحة الإلحاق وتخصيص العموم به فغاية أن يكون في الحملات التي بينها من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر وأما في
أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دلت من ذهب إلى اعتبار البرية والناحية أو البليد في المنع من العمل بروية
والذي ينبغي اعتماده هو ما ذهب إليه المالكية أنه إذا راه أهل البلد لزم أهل البلاد وكلها اه قللت لهما البعد وفيه أن في نظر
كل يوم للصائم وكذلك لصلوات الخمسة لليلة تعتبر اختلاف المطلق بالاتفاق لأن طلوع الشمس وغروبها ودخول الوقت
وخروجه يختلف باختلاف الاقطار والبلدان حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع
الشمس وطلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتملك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لغيرهم
ونصف ليل لآخرين وهذا ثبت في علم الافلاك والهيئة والفقهاء على ذلك في اقطار الصوم وابتداء وكذلك في الصلوات
الخمس في ابتداء وقتها وانتهائها أنها تعتبر باختلاف طلوعها وغروبها وكذلك ينبغي في الهلال أن تعتبر لأن الفصول الهلال
من شملع الشمس يختلف باختلاف الاقطار سويل في الجواب لم يعتبر ذلك الروية ابن عباس لأنه لم يثقل بطريق معتبر
في الشرع لأن كريب لم يشهد بروية ولم يشهد على الشهادة ولم يشهد على القضاء فإنه نقل صوم معاوية وغيره لا قضاء قللت
بناهي على رواية الترمذي وقد عرفت فان فيها سقطت منها نعم رايته - وقيل ان شهادة بالروية شهادة واحد
كان في المدينة محولا بدس شهادة جم كثير قللت اذا جاء الشهادة من خارج البلدة تعتبر في يوم الصوم أيضا شهادة الواحد
فالحق في الجواب ما قاله شيخنا وشيخنا مولانا محمود حسن قدس الله سره انه رأى ابن عباس رأى من قال انه اذا صام
بشهادة الواحد رمضان فكل عدة رمضان ثلثين لا يفطر بل يصوموا واحد وثلثين يوما -

باب كراهية صوم يوم السبت يوم الشك يوم عظيم لا يوم الصوم فالشك ما استوى فيه طرف الادراك من الشك
والاثبات وذا بان غم ليل رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلاثين انه من شعبان
او من رمضان قال ابن الجوزي في التحقيق لا حرج من قبل في هذه المسئلة ثلثة اقوال احدها يجب صومه على انه من
رمضان ثمانية لا يجوز فرضا ولا نفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا يوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك و
ابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثمانية المرجح الى رأى الامام في الصوم والفطر قللت عندنا بان
المسئلة على وجه احدها ان ينوى في يوم الشك صوم رمضان وهو مكروه تحريرا ويجزى عن رمضان ان ظهر رمضان في الثاني
ان ينوى عن واجب آخر وهو مكروه ايضا تنزيها ثم ان ظهر انه من رمضان يجزئه والثالث ان يتردد في اصل النية بان
ينوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يكون جهاما والراجح ان

يتردد في وسف النية بان ينوي ان كان فدا من رمضان ايوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا كرو
 لمروده بين امرين مكرهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه والخامس ان ينوي عن رمضان ان كان عاينه من القطوع
 ان كان من شعبان وهذا ايضا مكره ومنزها ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه عنه والسادس ان ينوي التطوع وهو
 غير مكره بل مستحب للنواص وهم الذين لا يترددون في نية التناول واليغبون ويقال للعامة بالانتظار الى وتنت
 الزوال ثم بالافطار ان لم يظهر رمضان فيعلم ان هذا ان ابا حنيفة موافق لما في استنباب يوم يوم الشك وقصامه
 بعض السلف منهم ابن عمر اما النهي في حديث لا تقربوا الشهر بصوم يوم اول يومين ذوالحججه كان بغير وجه وهذا للحاجة رمضان
 ولما اوجبه عليه فليس ينهي عنه قوله فقال عمار من صام هذا اليوم راي يوم الشك فقد عصي بالقاسم
 صلى الله عليه وسلم استدلل به على تحريم يوم الشك ثالث ليس المراد يوم الشك يوم نيم بل المراد منه يوم الصحو والشك
 هو الوسواس والوهم المحض هكذا قال ابن تيمية -

باب فيمن يصل شعبان برمضان اي يصل شعبان ليوم آخر ايامه يوما اول يومين برمضان قوله لا تقدر مباد
 صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون صوم يومين من اجل فليصم ذلك الصوم معنى الحديث لا تقبلوا
 رمضان بصيام على نية الا حيا والمعنى رمضان قبل الحكمة فيه التقوى بالفطر رمضان ليلا في قوة ولشاط قلت فيه كلف
 ان مقتضى الحديث انه لو تقام بصيام ثلثة ايام او اربعة جاز قبل الحكمة فيه خشية اختلاط النقل بالفرض وفيه ايضا نظر لا يجوز
 لمن له عادة كما في الحديث وقيل لان الحكم علق بالرواية فمن تقدم به يوم اول يومين معنى رمضان فقد حاول الطعن في ذلك الحكم
 وهذا هو المعتمد لان فيه التقدم بين يدي الله ورسوله قال تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال صلى الله عليه وسلم صوموا الروية
 فمن تقدم صومه فقد طعن في هذه العلة ثم هذا النهي في النقل الغير المتداول والقضاء والنذر فيها ضرورة لانها فرض والتاخير
 غير مرضي واما الوروقه كليس بسدي لان افضل العبادات اذوها قول الله لم يكن يصوم من السنة شهرا اماما الا

شعبا يصله برمضان ولفظ النسائي في هذا الحديث ما رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين
 الا انه كان يصل شعبان برمضان فلهذا السياق يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرين
 متتابعين الا انه كان يصل شعبان بصومه حتى يقرب بصوم رمضان فان الجملة الاولى يدل على عدم تتابع الصوم حقيقة
 واما الجملة الثانية الاستثنائية لو كان معناها انه كان يصل شعبان برمضان حقيقة يقال الاشعبان ورمضان فزيادة
 قوله انه كان يصل تدل على ان المراد بالوصول القرب ويؤيد ما روت عائشة كان يصومه كله الا قليلا بل كان يصومه كله في
 رواية كان يصوم شعبان او عامه شعبان وفي رواية كان يصوم شعبان كله وفي رواية لا صام شهر اقطه كاملا غير رمضان و
 لم يصم شهر اقطه متناهي المدينة الا ان يكون رمضان وفي رواية قلت بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهر كله
 قالت لا ما علمت صام شهر اكله الارض وفي رواية قالت والله ان صام شهر املوا سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا فطر
 حتى يصوم منه وهذه الروايات المختلفة كلها عند النسائي واما لفظ حديث سلم عن ام سلمة قالت ما رايته رسول الله صلى الله عليه
 وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان فمأريته في شهر اكثر منه صياما في شعبان وفي رواية ولم اره سائما من شهر قط الا من صامه
 من شعبان كان يصوم شعبان الا قليلا وهذه الروايات المختلفة تتجبع بل يقال المراد بالكل اكثره والمراد بصومه رمضان انه يقرب

برمضان وليؤيده ما قال الترمذي بعد تخرجه الحديث وروى عن ابن المبارك ان قال في هذا الحديث وهو جائز في كلام العرب ان
صام اكثر الشهور ويقال قام فلان ليلة اجمع ولعله تشي واشتغل ببعض امره كان ابن المبارك قد راى كلام الحسين شافين
يقول انما معنى هذا الحديث انه كان يصوم اكثر الشهور

باب في كراهية ذلك اي الصوم في آخر شعبان اي وصل شعبان برمضان او كره للشفقة على الضعفاء

قول عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا انتصف شعبان فلا تصومي
الحديث مختلف في صحته وضعفه واكثر العلماء ضعفوه ومع ضعفه محمول على من يضعف الصوم فاذا مضى النصف الاول
من شعبان فلا يصومون لئلا يذهب النشاط في صيام رمضان وقيامه واما من صام شعبان كله فيعود بالصوم و
يزول عنه الكلفة وقيل النهي لمن لا يقوى على تتابع الصيام فاستحب له الافطار كما استحب افطار صوم عوفه ليقوى
على الدعار واما من قدر فلا ينهي له

باب شهادة رجلين على رواية هلال نشوال ه اذا لم تر الهلال فسلم للناس ارأوه بالبصار اذا كان في
السماء علة كالنجم والخيار قبل شهادة حزين او حزينين لهلال الفطر كما في سائر الاحكام فمستلزم في العادة والحرية والعدد
ولفظ الشهادة ولكن لا يشترط فيه الدعوى كحق الامة وطلاق الحرية وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا شهادة جمع كثير
يقع العلم بخبرهم في هلال رمضان والفطر فلو جاء واحد من خارج المصر او من مكان مرتفع فكذلك الحكم في اظهر الرواية
من انه لا يقبل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين اذا جاؤا من حوالى المدينة من موضع
مرتفع او من فضاء وسبح قوله عمدا لينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسلك للرواية فان لم نره وشهد

شاهدا عدل نسكننا بشهادتهما اي ان لم نره بانفسنا فنعبد لنا سلكا بحج بشهادة عدلين والاصحى كاللفظ في شرط
في الفطر ايضا شهادة عدلين قوله اختلف للناس في اخريم من رمضان فقد اعم ارباب بيان نشهدا عند

النبي صلى الله عليه وسلم بالهلال اهلال اهلال امس عشية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا اي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة اعرابيين انه اليوم الاول من شوال

باب في شهادة الواحد على رواية هلال رمضان اذا كان في السماء علة كالنجم والخيار قبل خبر عدل
ولو قلنا وان شئ رمضان بلا دعوى وبلا لفظ اشهد وبلا حكم ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة سوار بين كيفية الرؤية لا
وقال مالك يشترط فيه المشنى وبه قال الشافعي في احد قوليه لانه نوع شهادة وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا شهادة
جمع كثير يقع العلم به في هلال رمضان والفطر فان جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية ان لا يقبل وكذا اذا كان على
مكان مرتفع في المصر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل اذا كان من حوالى المدينة

قوله جاء اعرابى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في رأيته الهلال فقال اتشهد ان لا اله الا الله
قال نعم قال اتشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال ذن في الناس فليصومي غدا

في الحديث دليل على انه يقبل في رواية هلال رمضان شهادة الواحد العدل لانه من باب الاخبار لا من باب الشهادة
والا لم يقبل شهادة الواحد لان العدد شرط في الشهادات واذا كان اخبارا فالعدل ليس بشرط في الاخبار من هدايات

وتشرط العدالة فقط كما في رواية الاخبار عن الهامة المارونجاسة وتوذكرك ولذا سئل منه الايمان صلى الله عليه وسلم
باب في تأكيد الحديث من السجور بالنعم مصدر وبالفتح اسم ما يمسح به من اللعاب والشرب قال في الهداي
ين لله ما لم السجور لما روى عن عمر بن العاص من فوعانه قال فصل لابن صيامنا وصيما اهل
الكتاب اذالة السجور انذار واية الباب والسنة فيه التاخير فانه روى عنه صلى الله عليه وسلم انه من سنن المرسلين و
في رواية من اخلاق المرسلين انتهى ونقل ابن المنذر الاجماع على نذرية السجور وليس لواجب بما ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم واصحابه انهم واصلوا.

باب دقت المصحف وقتة الى الصبح الصادق المبدأ للصوم وهو بياض الذي ينتشر في الافق عرضا قال
في رد المحتار وهل المراد اول زمان الطلوع او انتشار الضوء كالكثافة في الصلوة والاول احوط والثاني اوسع كما
قال الكلواني كما في المحيط احم قال الحافظ اختلفوا هل يحرم الاكل بطلوع الفجر او نهيته عند الناظر تسكالظاهر الآتية
وذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى جواز السجور الى ان تفتح الفجر فروى سعيد بن منصور بسنده عن حذيفة قال
تشرناح رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير ان الشمس لم تطلع واخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه و
روى ابن المنذر عن علي انه صلى الصبح ثم قال الآن حين تبين الخيط الابيض من الخيط الاسود قال ابن المنذر وذهب
بعضهم الى ان المراد بالتبين بياض النهار من سواد الليل ان ينتشر البياض في الطرق والسكك والبيوت وروى باسناد
صحيح عن سالم بن عبد الله النخعي وله صحبة ان ابا بكر رضي قال له اخرج فانظر هل طلع الفجر قال فنظرت ثم اتيت قلت قد ابيض
دع ثم قال اخرج فانظر هل طلع فنظرت فقلت قد عترض فقال الآن بلغني شرابي قال اسحاق هو لا راؤا جواز الاكل
والصلوة بعد طلوع الفجر المعترض من متى تبين بياض النهار من سواد الليل قال اسحاق والبقول الاول اقول لكن
لا طعن على من تناول الرخصة كالقول الثاني ولا ارى عليه قضاء ولا كفارة احم قلت وفي فتاوى قاضيان يجوز
الاكل الى انتشار الصبح الصادق احم قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعد
داي لا يزعمكم فتسنعوا به السجود فان الساطع المصعد اي المرتفع طول الفجر كاذب فكذلك ما تشرعوا به حتى يعترض نكم الاحمر
اي حتى يستبطن البياض المعترض او اكل الحمرة وهو الصبح الصادق لان البياض اذا اتمام طلوعه ظهرت اذائل الحمرة
والعرب يشبه الصبح بالبلق في انجيل لما به من بياض وحمرة قلت الاحمر يطلق على الابيض ايضا.

باب الرجل يسمع النداء والافناء في يد لا يمتنع عن الشرب او لا قوله اذا سمع احدا من النداء
حال اناء على يد فلا يضعه حتى يقضي حلقته متكلم ياكل او يشرب منه استدلال بن قال ان السجود حتى الى تبين
الفجر لا طلوع لان الاذان يشرع على اول طلوع الفجر وهو ليس بان من الاكل والشرب بل المانع هو تبين الفجر
قلت لا دليل فيه فان النداء ان اريد به نذار المغرب فالمعنى ظاهر وهو انه لا ينبغي له ان ينتظر بعد الغروب شيئا من تمام النداء
او غيره بل يجب له المسارعة الى الافطار وان اريد به نذار صلوة الفجر فالمعنى ان النداء لا يعتد بها وانما المناط به هو الفجر
فلو اذن المؤذن والصائم يعلم ان الفجر لم ينلج بعد فليس له ان يضعه من يده حتى يقضي حاجته لان المراد بقوله حتى
تبيين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود هو التبين دون نفس ابتلاج الفجر نظرا الى حال العوام للتيسر ولك ان تحمل

الرواية على غير حالة الصوم فلا تعلق له بالفجر ولا بالمغرب بل هي ناظر الى مسئلة الصلوة كورود قوله صلى الله عليه وسلم اذا حضر
العشاء واقامت العشاء فاباؤا بالعشاء فانها سبقا على منط واحد.

باب دقت فطر اصحابكم في رد المحتار ان رجلا اذا كان على موضع عال وتحت اناس فوج الناس الشمس قد
غرب واما الرجل الصاعد على موضع عال فيرى الشمس انه لم تغرب يجوز الافطار لهم لانه قول اذا جاء الليل من ههنا و
ذهب لذهابها من ههنا وغابت الشمس فقد فطر نصا قال الحافظ اي دخل في وقت الفطر وتكمل ان يكون معناه فقد
صار مفطر في الحكم لكون الليل ليس طرفا للصيام الشرعي ربح ابن خزيمة الاول فقال في قوله فقد فطر الصائم لفظة خبر و
معناه الامراي فكيف فطر الصائم ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوماء واحدا ولم يكن للترغيب في تعجيل الافطار معنى
قوله قال يا بلال انزل فاجد ح قال يا رسول الله لو امسيت قال انزل فاجد ح لنا قال يا
رسول الله ان عليك نهرا قال انزل فاجد ح لنا فانزل فجد ح فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعل بلال كان يرى كثرة الضوضاء من شدة الصوت فيظن ان الشمس لم تغرب ويقول لعلها غطيا بشئ من جبل ونحوه او كان
هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس قال الحافظ قلت هذا يدل على تعجيل الافطار.

باب ما يستحب من تعجيل الفطر قال ابن عبد البر اديث تعجيل الافطار وما خير السحور صحاح متواترة وعند
عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم امرع الناس فطاروا بطعام
باب ما يفطر عليه سطح الشارع ان يكون الافطار على حلال طيب اي شئ كان وقيل بل شئ لم يقبض النار
لم يشاء ورد فيه كان يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفطر على ثلث تمرات او شئ لم يقبض النار اخرج ابو يعلى قوله
انما كان احدكم صائما فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فان الماء طهر من قال
الحافظ ومن خواص التمر انه اذا وصل الى المعدة ان وجد ما خالجه حصل به الغذاء والا اخرج ما هناك من بقايا الطعام قلت
فيه ايمارا الى انه يكون حلالا طيبا.

باب القول عند الافطاس اي الدعاء قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا افطر قال راي بوا لا افطار
ذهب الخطاء وابتليت العروق وثبت الاجر تخلق بالاخير على بيل التبرك قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا افطر قال اللهم لك صمت ولك سرزقت افطر ح اي يدعو وقت الافطار.

باب الفطر قبل غروب الشمس اي اذا افطر غلطا في غيم ثم بدت الشمس فيضي يوما مكانه ولا يلزم عليه الكفارة
ولكن يلزم ان لا ياكل ولا يشرب بعد بد الشمس الى الغروب وهو مذموم الا انه لا ريب في قوله رويد من ذلك
بتقدير حرف الاستفهام اي ويل بدن القضاء يعني ان قضاء الصوم الذي افطر غلطا لا يلزم قاله شهاب في جواب سامة

باب في الوصال هو تمليع الصيام في يومين او اكثر من غير افطار بالليل وهو مكروه اما الوصال الى السحر قال
ابن تيمية باستحبابه قلت ولا بد من الجواز بلا كراهية عند الاخاف فانهم لم يتعرضوا اليه وقد ثبت اذنه في حديث الصحيحين و
اخرجه ابو داود في الباب عن ابني سعيد قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال قالوا
فانك تواصل يا رسول الله قال في لست كهيكلكم روى رواية وايم شلى الى اطعم واسقى ولفظ رواية اخرى

اني ابيتني ربي وسقيني قال القاضي اراد بقوله واكرم مثل الفرق بينه وبين غيره لانه تعالى يفيض عليه باليد مسد طعاما
وشرا به من حيث لشغله عن الاحساس بالجوع والعطش ويقويه على الطاعة ويجرسه عن الخلل المفضي الى ضعف القوى كلال
الاعطاش وذا هو في الخطابي والقول الآخر انه محمول على ظاهره بان يزرقه الله تعالى طعاما وشرا باليالي صيامه فيكون ذلك
كرامة قلت القول الاول هو الصواب لان فيه لهم انك توصل يرد قول الآخر ان الوصال مع تناول الطعام بالشرا
محال والحكمة في النهي عنه لغيره صلى الله عليه وسلم انه يورث الضعف والسامة والقصور عن ادائه من الطاعات فتقبل
النهى للتحريم قيل للتنزيه قال القاضي والظاهر هو الاول احم ويؤيد الثاني ما روي عائشة انه صلى الله عليه وسلم نهاهم عن
الواصل رحمة لهم وعمل ابن عمر وغيره من الصحابة -

باب في الغيبة للصائم ثم الغيبة ذكر كذا فاك بما يكره اتفق العلماء انها لا تغيبها الصوم الا الا وراعي فانه
قال انها مفسدة للصوم قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يدع قول الزور والباطل وهو باقية ثم وقال
الطبي الزور والكذب والبهتان اي من لم يترك القول الباطل من قول الكفر وشهادة الزور والافتراء والغيبة والبهتان
والقذف والسب والشتم واللعن وامثالها مما يجب على الانسان اجتنابها ويحرم عليه ارتكابها، والعمل به راي
بالزور يعني الفواحش من الاعمال لانها في الاثم كالزور فليس لله حاجة راي الثقات ومبالات وهو مجاز
عن عدم القبول بنسب وارادة نفى السبب في ان يدع طعامه وشرا به فانها مما يحل في الجملة فاذا تركها ما كان تركها
امرا حراما من اصله استحق العقاب وعدم قبول طاعته في الوقت فان المطلوب منه ترك المعاصي مطلقا قال ابن بطال
ليس معناه ان يومر ان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره وهو مثل قوله من باع الخمر فليقتص
الحناء راي يذبحها ولم يامر بتركها ولكنه على التحذير والتعظيم لاثم بائع الخمر واما قوله فليس لله حاجة فلا مغموم له فان الله لا يحتاج
الى شيء وانما معناه ليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة قلت وفيه دليل على انه يجوز اجتماع نهى الشارع والصحة
خلاف ما قال ابن تيمية فان الائمة الاربعة اتفقوا بصحة صوم المعتاب وحبط ثوابه قوله اذا كان احدكم صائما

فلا يرفث ولا يسهل فان اعمرا قاتله او شتمه فليقل في صائما يقولها في نفسه في الفرض من النفل او قاتله بله مانه في الفرض
باب السواك للصائم ثم قال في البدائع ولا باس للصائم ان يشاك سواء كان السواك يابس او رطبا مبلولا او
غير مبلول وقال ابو يوسف اذا كان مبلولا يكره وقال الشافعي يكره السواك آخر النهار كيف ما كان واتجه لما روي عن
البنبي صلى الله عليه وسلم انه قال خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك الاستياك يزيل الخلوف فيكره وجه قول
ابن يوسف ان الاستياك بالمبلول من السواك ادخال الماء في الفم من غير حاجة ولذا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
خير خلال الصائم السواك والحديث حجة على ابن يوسف والشافعي لانه وصف الاستياك بالخبرة مطلقا من غير نهى ابن المبلول
وغير المبلول وبين ان يكون في اول النهار وآخره لان المقصود منه التطهير للفم فيستوي فيه المبلول وغيره واول النهار
وآخره كالمضمضة واما الحديث فالمراد منه تعظيم شأن الصائم والترغيب في الصوم والبتة على كونه محبوبا لله تعالى ورضيه
ونحن نقول او يحل على انهم كانوا يجربون عن الكلام مع الصائم لتغيره بالصوم فمنهم من عن ذلك ودعاهم الى الكلام قلت
وقيل الترمذي رواه اخرى عن الشافعي انه لم يرب بالسواك باسلاول النهار وآخره واختاره النووي والمزني وغيرهم و

كروا احمد واسحاق آخر النصارى قلت ما من حديث يدل على كراهية السواك الرطب او بعد الزوال وقول ابى حنيفة مختار
عند البخارى قيل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ثم قال دما لا اعد ولا احصر
اخرجه الترمذى وقال حديث حسن والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بالسواك باسا اسم

باب الصائم يصب عليه الماء من العطش يبالغ في الاستنشاق قال في البدائع واما الاستنشاق والاعتسال و
صب الماء على الراس والتلفف بالثوب المبلول فقد قال ابو حنيفة انه يكره وقال ابو يوسف لا يكره واحتج بما روى
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صب على رأسه ماء من شدة الحرارة حتى صارت راحته اخرج ابو داود في الباب
معناه وعن ابن عمر انه كان يبل الثوب ويكلف به وهو صائم ولانه فيه دفع اذى الحر فلا يكره كما لو استظل لابي حنيفة
ان فيه اظهار الضجر من العبادة والالتذلل عن تحمل مشقتها وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل على حال مخصوصة
وهي حال خوف الافطار من شدة الحر وكذا فعل ابن عمر يحمل على مثل هذه الحالة ولا كلام في هذه الحالة قلت لا حاجة الى هذا
يؤخذ قول ابى يوسف وهو موافق لظاهر الحديث ومراد ابى حنيفة انه يكره اذا كان بطريق عدم الصبر قال في الدر المختار وكذا
لا تكرر حجة وتلفف بثوب مبتل ومضمضة واستنشاق او اعتسال للتبريد عند الثاني وبه يفتى شر بلائية عن البرهان اسم

باب في الصائم يستحرم اختلاف السلف في الكجامة للصائم فاجبوا على عدم الفطر بها مطلقا وعن علي وعطاء
والاوزاعي واهموا اسحق وابى ثور يظن الكاجم والمجم وواجبوا عليهم القضاء وشذ عطاء وجب الكفارة ايضا وفي
بداية المجتهد ان الكجامة فيها ثلثة ناسب قوم قالوا انها فطر وان الامساك عنها واجب وبه قال احمد وداود والاوزاعي
واسحاق بن راهويه وقوم قالوا انها مكرهة ولا مفطرة وبه قال ابو حنيفة واصحابه وسبب اختلافهم تعارض الآثار
الواردة في ذلك وذلك انه ورد في ذلك حديثان احدهما ما روى من طريق ثوبان ومن طريق رافع بن خديج انه عليه الصلاة
والسلام قال افطر الحاجم والمحجم والحق به اخرج ابو داود في الباب وحديث ثوبان هذا كان يصححه احمد والحديث الثاني

حديث عمر بن عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج به وهو صائم اخرج ايضا ابو داود في الباب
وحديث ابن عباس بهذا صحيح فذهب العلماء بهذين الحديثين ثلثة مذاهب اذهب التزجج والثاني مذاهب الجمع و
الثالث مذاهب الاستقاط عن انتحاض والرجوع الى البراءة الماصلية اذ لم يعلم الناس من المنسوخ فمن ذهب مذاهب التزجج
قال يحيى بن ثوبان وذلك ان هذا موجب حكما وحديث ابن عباس رافعه والموجب مرجح عند كثير من العلماء على الراجح لان الحكم
اذا ثبت بطريق يوجب العمل لم يرتفع الا بطريق يوجب العمل برفعه وحديث ثوبان قد وجب العمل به وحديث ابن عباس
يحتمل ان يكون ناسخا ويحتمل ان يكون منسوخا وذلك لشك والشك لا يوجب عملا ولا يرفع العلم الموجب للعمل وبهذا على
طريق من لا يرى الشك مؤثرا في العلم ومن رام الجمع بينهما حمل حديث الهني على الكراهية وحديث الاحتجام على رفع الخطر ومن
استقطبها للتعارض قال باباثة الاحتجام للصائم انتهى قلت والذين رجحوا حديث ابن عباس وعملا به اوردوا حديث افطر الحاجم
والمجم بان المراد به انها سيفطران كقوله تعالى اني الاني اعصر خمر ابى ما يول اليه وكذا قال البغوي في تيسر السنة معنى قوله
افطر الحاجم والمجم اى تعرضا للافطار اما الحاجم فانه لا يمس ووصول شئ من الدم الى جوفه من المضمضة واما المجم فانه لا يمس
قوته فيقول ما روى ان يفطر وقيل معنى افطر فعلا مكرها وهو الكجامة فصار كأنها غير متلبسين بالعبادة وقيل انه على الله عليه وسلم

انما قال افطر الحاجم والمحجوم لانها كانا يغتاهان فالعلة الغيبة لا الحجامة قلت معناه او قل النقص الحاجم والمحجوم في صوتهما
 يظهر ذلك النقص في احكام الآخرة لا الاحكام الدنيا مثل الغيبة ومن المعلوم ان الشريعة ربما يتعرض الى احكام الآخرة
 وتجبر عما هو غائب عنا مثل قطع الصلوة بمرور الكلب والحمار والمرأة اى قطع الوصاية بين الرب وعبده والصلوة ليست
 باطلية في احكام الدنيا لكذا هذا وقال ابن حزم صح حديث افطر الحاجم والمحجوم بل اريب لكن وجدنا من حديث ابي سعيد رخص النبي
 صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم واسناده صحيح فوجب الاخذ به لان الرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحجامة
 سواء كان حاجما او محجوبا والحديث المذكور اخبره النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجال الثقات ولكن اختلف في رفعه ووقفه
 وله شاهد من حديث انس اخبره الدارقطني ولفظه اول ما كتبت الحجامة للصائم ان جعفر بن ابى طالب اجتمع وهو صائم فمر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افطر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان انس يحتمل
 هو صائم ورجاله كلهم من رجال البخاري الا ان في المتن ما ينكر لان فيه ان ذلك كان في النسخ وجعفر كان قبل
 قبل ذلك وقيل انما هي عن الحجامة لاجل الضعف فروى عبد الرزاق والبوداوي عن طراقي عبد الرحمن بن عابس عن

عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحسبها ابقاء على اصحابه قول ابقاء على اصحابه تعليق بقوله نهى وقد
 رواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن الثوري باسناوه هذا ولفظه عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم عن الحجامة للصائم وكرها للضعف اى ثلثا ليضعف

باب الصائم يحتل نماء في شهر رمضان هل يفيد صومه ام لا اتفقوا على ان الاكلام لا يفيد الصوم
 قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر من قاء ولا من احتلام ولا من احتيم الحديث حجة في الحجامة لا تفطر الصوم
 باب في الكحل عند النوم قال في البدائع ولا بأس بان يكتحل الصائم بالاشد وغيره لو فعل لا يفطره وان وجد طعمه
 في حلقه عند عامة العلماء لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كحل وهو صائم ولما ذكرنا انه ليس للعين شغل الى الجوف
 وان وجد في حلقه فهو اثره لا عينه قلت لما وجدوا اثر الكحل في حلقهم فقال بعض العلماء انه مقطوع به قال ابن شبرمة

وابن ابي ليلى نقالا ان الكحل يفيد الصوم قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بالاكل بالمرح عند الشد
 قال ليقب الصائم استدلاله ابن ابي ليلى وابن شبرمة على ان الكحل يفيد الصوم واجابوا بان الحديث ضعيف لا ينتهض للاحتجاج به
 قلت استدلال الفريقان بحديث مرفوع والحديثان منكران ولنا اثار الصحابة

باب الصائم يستقي عامدا اى يبالغ حتى يقي قال جمهور العلماء انه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء
 ويبطل صوم من تقيء اخرجه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء به قال الشافعي والوضيعة قلت وفي المسئلة تفصيل وموضع
 كتب الفتاوى من ذرعه في وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء عمدا فليقض حجة الجمهور الا انه ضعيف

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فافطر قال صدق وانما صبيت له وضوئه قال الترمذي انما سني
 الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان صائما متطوعا فتاء فضفت فافطر لذلك كذا روى عنه في بعض الحديث انه قال ميرك
 استدلاله بالوضيعة واحمد واسحاق وابن المبارك والثوري على ان القيء ناقض للصوم وحمل الشافعي على غسل الغم والوجع او على

في الصحيح غير مفطور به قال الأئمة الأربعة وكان أبو هريرة يقول أو لا من أصبح جنباً ويريد الصوم ليس له صوم بل يفطر و
يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه يأمر بالفطر ثم لما وصل إليه حديث الباب حديث عائشة - وأم سلمة رجع عنه ونقي على العمل
بحديث أبي هريرة بعض التابعين كما نقله الترمذي وليقوى قول الجمهور أن قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم
يتقضى إباحة الوطئ في ليلة الصوم ومن جعلتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيباح الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح
فاحل ذلك جنباً وقد استدل بهذه الآية على أنها إلامام محمد في موطنه وهو الشارحة النص ولجود دعوى النسخ رجوع
أبي هريرة عن الفتوى بذلك كما في رواية البخاري أنه لما أخبر بما قالت أم سلمة وعائشة فقال لها أعلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي رواية ابن جريج رجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك - قوله عن عائشة وأم سلمة من حديث النبي صلى

الله عليه وسلم أنها قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر جنباً قال عبد الله بن الزبير حدثني عن أبيه عن عائشة
من جملة اختلافهم في هذا الاختلاف الواقع في حديث القعبي وفي حديث الأذرمي في ذكر لفظ في رمضان فقط وفي عدم ذكره
فإن الأذرمي زاد هذا اللفظ في حديثه ولم يذكره القعبي وأشار إليه مسلم قال القرطبي في الحديث فائدتان أحدهما أنه كان يباح
في رمضان ولو خالف الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز والثاني أن ذلك كان من جماع لا من اختلام لأنه كان لا يتكلم إذا
الاختلام من الشيطان وهو معصوم عنه قلت ارادت بالتحريم بالجماع المباليغ في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمد الفطر
وإذا كان الفاعل عمداً لا يفطر والذي ينبغي الاعتسال أو ينأى عنه أولى بذلك

باب كيف أدته من أتى أهله في رمضان أي عمد في صوم رمضان اختلف العلماء في من افطر بجماع متعمداً في
رمضان فإن الجمهور على أن الواجب عليه القضاء والكفارة وشذ قوم فلم يوجبوا على المفطر عمد الجماع إلا القضاء فقط وكذلك
شذ قوم أيضاً فقالوا ليس عليه إلا الكفارة فقط ثم اختلفوا من ذلك في مواضع منها بل الإفطار متعمداً بالاكل والشرب
حكم الحكم الاظهار بالجماع في القضاء والكفارة أم لا ومنها إذا جامع ساهياً ما ذاع عليه ومنها ما ذاع على المرأة إذا لم تكن مكرهية
ومنها بل للكفارة الواجبة فيه سترته أو على التخيير ومنها كم المقدار الذي يجب أن يعطى كل مسكين إذا كفر بالاطعام ومنها بل
الكفارة متكررة بترك الجماع أم لا ومنها إذا ألزمه الاطعام وكان معسراً بل يلزمه الاطعام إذا أثرى أم لا أما المسألة الأولى
وهي هل تجب الكفارة بالافطار بالاكل والشرب متعمداً فإن مالكا وأصحابه وأبا حنيفة وأصحابه والثوري وجماعة ذهبوا
إلى أن من افطر متعمداً بالاكل أو شرب أن عليه القضاء والكفارة وذهب الشافعي وأحمد وأهل الظاهر إلى أن الكفارة
أما ألزم في الإفطار من الجماع فقط وجوب الشافعي وأحمد وغيرهما أن وجوب الكفارة ثبت معرولاً به عن القياس لأن
وجوبها لرفع الذنب والثبوت كافي لرفع الذنب ولأن الكفارة من باب التقدير والقياس لا يبتدى إلى تعيين المقادير
فإنما عرف وجوبها بالنص النص ورد في الجماع والاكل والشرب ليساني معناه لأن الجماع أشد حرمة منهما حتى يتعلق به
وجوب الحد ومنها فالنص لو اورد في الجماع لا يكون وارداً في الاكل والشرب فيقتصر على مورد النص وأصح أبو حنيفة و
مالكا وغيرهما بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من افطر في رمضان متعمداً فعليه ما على المظاهر وعلى المظاهر
الكفارة بنص الكتاب فكذا على المفطر متعمداً واختجوا أيضاً بتفريق المناط في الموافقة وقالوا إن الوصف المؤثر فيها هو إفساد
لصوم رمضان متعمداً من غير عذر ولا سفر وهو يوجب في الاكل والشرب فكان إيجاب الكفارة فيها بدلالة النص لا بالتعليل

وقال الامام الشريفي في المسبوق ولنا ما يثبت ان هريته ان ربما قال يرد الى الله افطرت في رمضان فقال من فيه من غير
 لا سفر فقال نعم فقال انتق رتبة وذكر ابو داود ان الربيع قال شربت في رمضان وقال علي اذا كنت في الاكل والشرب و
 الجماع ثم نحن لا نوجب الكفارة بالقياس وانما نوجبها بالاستدلال بالنس لان السائل ذكر الواقعة وحينئذ ليس بجنابة بل دخول
 في عمل مباح وانما الجنابة المفترضة فتبين ان الواجب للكفارة فطر ووجوبه لا يرتفع الا كفارة تصانف الى الغطر و
 الواجبات تصانف الى اسبابها والدليل عليه انه لا يجب على الناسى انعام الفطر والنظر الذي هو جنابة متى ما حصل بالكل
 كما يحصل بالجماع ولانه كونه لا يفتق الحكم بالسبب الا بالادلة ثم ايجابه في الاكل اولى لان الكفارة وجبت لزاجته وبعدها للجنس
 في وقت الصوم الى الاكل الكثر منه الى الجماع والعبارة انما يوجب الكفارة فيه اولى كما ان حرمة الثمانية تقتضي حرمة اتم
 الطريق الاولى ثم لا بل العبادة استوى حرمة الجماع وحرمة الاكل بخلاف حال عدم المك فان حرمة الجماع اقل حتى تميز حرمة
 الجماع على حرمة الاكل بخلاف الحج فان حرمة الجماع فيه أقوى حتى لا يرتفع بالخلق والدليل على المسامحة بينهما فصل الناسى فتمت
 جبنا النص الوارد في الاكل حال النسيان كالحار في الجماع فكذلك يوجب النص الوارد في ايجاب الكفارة بل هو اقل كالحار و
 في الاكل انتهى واما المسألة الثانية وهو اذا جامع ناسيا الصوم فان الشافعي وابو حنيفة يقولان لا قضاء عليه ولا كفارة و
 قال مالك عليه القضاء وكون الكفارة وقال احمد والى الظاهر عليه القضاء والكفارة وفتح الشافعي وابو حنيفة بما اخرج الشيخان
 عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعم الله وشبعه
 يشبهه صوم قوله عليه الصلوة والسلام رفع عن امسى الخطا والنسيان واما المسألة الثالثة وهو انما اتم في جنابة
 الكفارة على المرأة اذا طأ وبعثته على الجماع فان ابان حنيفة واصحابه ومالك واصحابه اوجبوا عليها الكفارة وقال الشافعي وداود
 لا كفارة عليها قلت وللشافعي قولان في قول لا يجب عليها اصلا وفي قول يجب عليها وتجهلها الرجل وجه قوله الاول ان وجوب
 الكفارة ورد في الرجل دون المرأة على خلاف القياس وكذا ورد بالوجوب بالوطئ وانه لا يصح من المرأة فانها سوطوة وليست
 بواطئة فتبقى الحكم فيها على اصل القياس ووجه قول الثاني ان الكفارة انما وجبت عليها بسبب فعل الرجل فوجب عليها التحمل كمن
 الماء لا يغتسل ولها ان النص وان ورد في الرجل لكنه معلول بمعنى يوجب فيها وهو افساد الصوم رمضان بافطار كامل جزاء
 محض متعمدا فوجب الكفارة عليها بدلالة النص ويتبين انه لا سبيل الى التحمل لان الكفارة انما حثت على ما يغفلها وهو افساد
 الصوم ويجب مع الكفارة القضاء عند عامة الفقهاء وقال الاوزاعي ان كفر بالصوم فلا قضاء عليه وزعم ان الصومين يتحلان
 وهذا غير سديد لان صوم الشهرين يجب تكميلا زجرا عن جنابة الافساد وارتعا للذنب الافساد وصوم القضاء يجب جبر اللغائين كل
 واحد منهما شرع لغير ما شرع له الاخر فلا يقطع صوم القضاء بصوم شهرين كما لا يقطع بالاعتاق وقد روى عن ابى هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي واقع امرأة ان يصوم يوما واما المسألة الرابعة وهي هل هذه الكفارة مرتبة لكفارة الظهار او
 على التحنير والمراد بالترتيب ان لا يتقلل المكلف الى واحين الواجبات المحيرة الا بعد العجز عن الذي قبله وبالتحخير ان يفعل منها
 ما شاء اتهدأ من غير عجز عن الآخر فاختلوا في ذلك فقال الشافعي وابو حنيفة والثوري وسائر الكوفيين هي مرتبة فالعق اولها
 فان لم يبر فالصيام فان لم يستطع فالاعطام وقال مالك هي على التحنير ولكن وقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاعطام ولا يأخذ
 بعق ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهي معصية لا يهتدى الى بوجوبها مع خصاومة الى ريث الثابت غير ان بعض المحققين

من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الحاصل واما المسئلة الخامسة وهو اختلافهم في مقدار
 الاطعام فان مالك والشافعي واصحابهما قالوا يطعم كل مسكين مداً يعني على الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة واصحابه لا يخرجون اقل من
 دين بمداً يعني على الله عليه وسلم وذلك نصف صاع لكل مسكين الحنفية يحلوها على صدقة الفطر لعل انما اوجب كفاية مسكين
 في يومه واما المسئلة السادسة وهي تكرار الكفارة بتكرار الانظار فانهم اجمعوا على ان من وطئ في رمضان ثم كفر ثم وطئ في يوم من رمضان
 كفارة اخرى واجمعوا على انه من وطئ مراراً في يوم واحد ليس عليه الا كفارة واحدة واختلفوا فيمن وطئ في يوم من رمضان و
 لم يكفر حتى وطئ في يوم ثان فقال مالك والشافعي وجماعة عليه كل يوم كفارة وقال ابو حنيفة واصحابه كفارة واحدة ما لم يكفر
 عن الجماع الاول واما المسئلة السابعة وهي هل يجب عليه الاطعام اذا اليسر وكان معسراً في وقت الوجوب فان الاوزاعي قال
 لا شيء عليه ان كان معسراً واما الشافعي فتردد في ذلك قوله عن ابي هريرة قال قال في رجل للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
 هل كنت قال ما شانك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال فهل تجد ما تعتق به مراقبة قال لا قال فهل تستطيع
 ان تصوم شهرين متتابعين قال لا وفي حديث سعد قال لا اقدر وفي رواية اسحاق وبل لقيت
 بالقيت الا من الصيام قال ابن وثيق العبد لا اشكال في الانتقال عن الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحاق بنده تقتضت
 ان عدم استطاعة لشدة شدة وعدم صبره عن الفتن ففسار للشافعية نظير يكون ذلك عذراً اي شدة الشبق حتى يجده
 غير مستطيع للصوم اولاً والصحيح عندهم اعتبار ذلك ويطبق به من لا يجبر رتبة لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجود
 لكونه في حكم غير الواجد قلت وعند الحنفية شدة الشبق ليس بعذر للانتقال من الصوم الى الاطعام كما هو عند الشوافع والترتيب
 واجب فالجواب ان هذا ايضا من خصوصيات هذا الرجل كما قال الشافعي في الطعام اهله وضيالتي قال فهل تستطيع
 ان تطعم ستين مسكيناً قال لا قال اجلس فاتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ستم
 فقال يتصدق به فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها اهل بيت
 افقر منا قال فضحك رسول الله عليه وسلم حتى بدت ثناياه قال فاطعمه اياهم اي الهالك كما روي
 قيل انه دل على سقوط الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يبين النبي صلى الله
 عليه وسلم استقرارها في ذمته الى حين يساره وقال الاوزاعي يستغفر الله ولا يقود وليس في الخبر ما يدل على الاستخاطيل فيه
 ما يدل على استمرارها على العاجز وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسار والذي اذن له في التصرف فيه اختلفوا فيه قيل يمتنع
 ولم يبين ما سخر قيل المراد بالاهل الذين امر بصرفها اليهم من لا تلبس نفقة من اقاربه ورواها في الرواية عياك وبارد
 المصرفة بالاذن له في الاكل من ذلك وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة اهله جاز له ان يصرف الكفارة لهم وقال الزهري كما
 في الباب هو خاف هذا الرجل والى هذا ما اخبرنا من اهل المدينة قلت هذا هو الاول ولا ضابطه كلية في الخصوصيات انما هو امر
 ذو قى فاوردك بالذوق السليم اما اسم هذا الرجل فقيل سلمة بن صحز البياضي وقال عبد الغني في البيهات وتبعه ابن بشكوال جذا
 بانه سلمان او سلمة بن صحز البياضي واستند الى ما اخبره ابن ابي شيبة وغيره عن سلمة بن صحز انه غاص من امراته في رمضان
 وانه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قلت الظاهر انها واقعتان فان في قصته الجماع انه كان صائماً وفي
 قصة سلمة بن صحز ان ذلك كان ليلاً فافترقا ولا يلزم من اجتماعهما الى كونهما من بني بياضة وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة وفي

كون كل منها كان لا يقدر على شيء من خصاها اتحادا لثقتين قوله ان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين
او يطعم ستين مسكينا اجماع مالك بهذا السياق على التحخير في هذه الخصال خلاف ما قال الجمهور من الترتيب
قلت قد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتحخير والذين ردوا الترتيب اكثر ومعهم الزيادة.

باب التغليظ فيمن افطر عبد الله اي افطامه في رمضان عمدا ونى نسخة متعمدا قوله عن ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من افطر يوم من رمضان غايضا ^{فان} خصه رخصها الله من مرض او سفر لم يقض عنه صيام الدهر
استدل بهذا الحديث البخاري على ان لا قضاء ولا كفارة على من اكل او شرب متعمدا في رمضان في دار الدنيا وامره موقوف
الى دار الآخرة وانما الكفارة على من جامع امرأة في رمضان فقط وهذا كما قال داود الظاهري وابن تيمية ان لا قضاء على
من ترك الصلوة متعمدا بل القضاء على من تركها ناسيا ولم يذبح الى هذا احدى الائمة الاربعة وثلاثون معنى الحديث لم يقض
صيام الدهر اي لا تحصل بفضيلة رمضان وطهارة وبركة وليس معناه لو صام الدهر شهية الفضا من يوم رمضان لا يسقط
قضا ذلك اليوم عنه بل الحكم الشرعي فيه انه لو صام بذلك اليوم يوما آخر بعد رمضان يحزنه ويسقط عنه ما كان يجب عليه فهذا
من باب التغليظ والتشديد واليه اشار ابو داود وبعث الترجمة.

باب من اكل ناسيا اي احكم بل يسلم له صومه ولا يجب عليه قضاء ذلك اليوم ام لا اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة
واصحابه والشافعي واصحابه واحمد بن حنبل وآخرون ان من اكل ناسيا او شرب او جامع امراته فلا يفسد صومه ولا قضاء عليه و
لا كفارة وقال مالك وابن ابي ليلى ان من اكل ناسيا في صوم الفرض فقد بطل صومه ولزمه القضاء ما صوم النفل فلا يفسد
وقال الثوري وعطاء بن من اكل او شرب ناسيا لا يفسد صومه ولكن ان جامع امراته ناسيا يفسد صومه وعليه القضاء ووفق
بعضهم بين القليل والكثير في الشرب والاكل فقال في الكثير يفسد الصوم لاني القليل ناسيا قال ابو حنيفة ان ركن الصوم هو
الامساك عن الاكل والشرب والجماع فانافات ركنه باحد من هذه الثلاثة يفسد الصوم كيف ما كان لان انتفاص الشيء عند
فوات ركنه امر ضروري سواء كان بعد او قبل غير عذر عدا وخطا طوعا او كرها بعد ان كان فاكرا الصوم لانا ناسيا ولا في معنى الناسي و
القياس ان يفسد وان كان ناسيا وهو قول مالك لوجود هذا الركن لكننا تركنا القياس بالنص وهو رواية الباب الرجل السائل هو
ابو هريرة نفسه قوله عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اكلت ذ

شربت ناسيا وانا صائم فقال اطعمك الله وسقاك ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بانقطع لسبب فعل ابي هريرة
عنه لاضافته الى الله تعالى لوقوعه من غير قصد وقال ابو حنيفة لا قضاء على الناسي للاثر المروي عنه صلى الله عليه وسلم والقياس
ان يقضى ذلك ولكن اتبع الاثر اولى اذا كان صحيحا وحديث صحيح ابو حنيفة لا يستقي لاحد في مطعم ولان النسيان في باب الصوم
مما يغلب وجوده ولا يمكن دفعه الا بخرج فنجعل عذرا دفعه للحرج والاثروان ورود في الاكل والشرب ولكنه معلول بمعنى لو جرد
في اكل وهو فعل مضاف الى تعالى على طريق التحييز بقوله اطعمك الله وسقاك وهذا المعنى لو جرد في اكل اي في الجماع ايضا
فظاهر الحديث عدم الفرق بين القليل والكثير واعتذر بعض المالكية بجمله على الفعل قال لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو
حمل غير صحيح رده ما وقع في لفظ الدارطني من افطروا من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارطني تفرد ابن
مرزوق وهو لفظه عند الانصاري.

باب تأخير قضاء رمضان عن يومه ام الايمان العلماء فقال بينهم يجوز التأخير بزيادة العذر الا بالعذر وقال جمهور العلماء يجوز تأخير قضاء رمضان ما كان العذر او بزيادة الحديث الباب فان فاهروا من فني لان الظاهر اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم على فعل ما نئته الايمان تؤخره والى ازواجه الى سواله من الاكام الشرعية ثم اختلفوا في القضاء بل يوجب فيه التتابع ام لا فقال بعضهم بيب في التتابع على هذه الاواركا والقياس قال الجمهور لا يوجب ذلك لان ظاهر قوله تعالى فعدة من ايام آخر انما يقتضي ايجاب العدد فقط ولا يثبت فيه من التفرق ان التتابع اولى وكذلك قالوا ان القبل هو الافضل قوله عائشة تقول ان كان ليكون على الصائم من رمضان فما استطاع ان اقضيه، حتى ياتي شعبان في الحديث دليل على جواز تأخير قضاء رمضان ما كان العذر او بزيادة الحديث وقال الشافعي من اخل بالبعد الرضوان الثاني فقد اقر بفعله القضاء والفدية في قول وفي قول القضاء فقط وفي الحديث ان ما نئته لا يصوم صيام النفل والسنة لاني عشر ذي الحجة ولا صوم ما شؤرا.

باب في من مات وعليه صيام اى بل يشترع قضاءه عنه ام لا واذا شبع بل يتيسر لصيام دون صيام او يعلم كل صيام وبل يتيسر الصوم او يجزئى الاطعام وبل يتيسر الولي بذلك او يصح منه ومن غيره فقال ابو حنيفة من مات وعليه صوم واجب لا يصام عنه وبه قال مالك والشافعي في منع قوله وذهب آخرون الى ان الولي ليسوم عنه وبه قال احمد وهو احد قولى الشافعي وصحة النووي وقال ابو حنيفة ان اوصى من مات وعليه صوم واجب يجب على الولي ان يطعم كل صوم كالفطر من ثلث المال وان لم يوص فالا يزم عليه فان فعل فحسن لا يبي حنيفة بما روى النسائي عن ابن عباس قال لا يصوم احد عن احد وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام شهر رمضان فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا ربا والترمذي وقال الصحيح انه موقوف على ابن عمر وروى مالك في الموطأ بلغه ان ابن عمر كان يسئل بل يصوم احد عن احد عن احد يقول لا يصوم احد عن احد ولا يعلى احد عن احد وعن عائشة انها سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها وفي رواية عنها قالت لا تصوموا عن موتاكم والطحاوي عنهم اخرج البيهقي وكل ذلك في حكم المرفوع قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام وليه اى كف عنه وليه ويطعم عنه وليه وانما اولوا الحديث لان القياس فتوى الصحابة بل الراوى بخالفه وقال الطبري تدارك ذلك وليه فكانه صام وقال الحافظ صام عنه وليه اى فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهو نظير قول التراب وضوء المسلم اذا لم يجد الماء يسمى الله باسم المبدل فكذلك هنا.

قوله عن ابن عباس قال قال داود بن ابراهيم في رمضان ولم يصير اطعم عنه ولو كان عليه قضاء قوله لم يصح بهذا في نسخة المجتبائية والقاهرة والمكتوبة الاحمدية وهو صحيح والصواب ما في نسخة المصترية من قوله ولم يصم والا لم يصح معنى لان الرجل اذا مرض ثم مات ولم يصم من مرضه ولم يدرك عدة ايام اترصحا لا يلزم عليه القضاء فاصح اذا لم يصم فيكون المعنى اذا مرض ولم يصم لاجل المرض ثم لما مضى رمضان صح عن المرض وادرك عدة ايام اترصحا لم يصم في قضاء ما فات ثم مات اطعم عنه وليه وقوله لم يكن عليه قضاء اى لم يجز للولي ان يصوم عنه قضاء عن صومه فهذا صريح فيجب تاويل حديث السابق ونذاوان كان موقوفا لكنه في حكم المرفوع.

باب الصوم في السفر اى اباحة ذلك وتخفيف المكلف فيه سواء كان رمضان او غير ذلك اختلف العلماء فيه فقال جمهور العلماء

منهم ابو حنيفة والشافعي وما لك ان المسافر يجوز لا الصوم والافطر ثم اختلفوا في الافضل بينهما فقال بعضهم الصوم افضل وهو قول مالك والثوري والشافعي وابو حنيفة وقال بعضهم الفطر افضل وقال بعضهم الامر من اليسر بالقول تعالى يريد به لكم اليسر الآية واما الذي يجبره الصوم في السفر واليقلقة فافتوا على انه افطاره اولى لقوله عليه السلام من رأى زحاما وربلا قد ظل عليه ليس من ابر الصيام في السفر وقال ابن عباس لا يجوز الصوم في السفر واليه ذهب داود بن علي من التابعين وقال ابن عمر ان عام في السفر قضى في الحضر اي الجزى الصوم في السفر من القرن وكانهم تعلموا انما هو الاية واما من نوى الصوم في السفر فلا يجوز له الا افطاره عند الجهور وبه قال ابو حنيفة وقال ابو حنيفة خالف الجهور لا يجوز الا افطاره في يوم خروجه الا العزاة فيجوز لهم الا افطاره في يوم خروجه ايضا فاحفظه فانه يفيده في ما يشك الباب الآتي قوله عن عائشة ان حمنة الاسلمى سالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رجل صوم افصوم في السفر قال نعم ان شئت واظطر ان شئت على ان الصوم والفطر كلاهما جائزان في السفر.

باب اختيار الفطر اي ترجيح الفطر على الصوم من اجده الصوم في السفر قوله صلى الله عليه وسلم اني رجل صوم افصوم في السفر قال نعم ان شئت واظطر ان شئت على ان الصوم والفطر كلاهما جائزان في السفر. عليه فقال ليس من البر الصيام في السفر استدلاله على ان الصوم لا يجزى في السفر لان مقابلة البر الاثم واذا كان اثما بصومه لم يجز فاجاب عنه الجيزون انه قد خرج على سبب يقتصر عليه وعلى من كان في مثل حاله والى هذا جرح البخاري في ترجمته وحمل الشافعي نفي البر على من ابي قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر ان يبلغ زجلا يذبح نفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد اخص الله تعالى ان يفطر وهو صحيح قال ويحمل ان يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه اثم وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو اعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن ان يكون بر لان الاقطار قد يكون ابر من الصوم اذا كان للتقوى على لقاء العدو شاماً ومنه نظيره قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الى بيت فانه لم يرد اخراجه من اسباب المسكنا كلها واما اراد ان المسكين الكامل المسكن الذي لا يجني غنى يغنيه يستحي ان يسأل ولا يظن له.

باب فيمن اختار الصيام اي على الفطر في السفر لم يضره قوله فافينا صائداً الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحه قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له جملة يادى الى شبع فليصم مضاحيتاً ذلك اي من لا يلحقه مشقة وعناء في سفره فليصم والامر للاستحباب.

باب متى يفطر المسافر اذا اخرج اي اذا خرج للسفر فاذا خرج من المضربيل الفجر يجوز الا افطاره اذا لم ينوى الصوم في ذلك اليوم واما اذا خرج من مصر بعد الفجر فلا يجوز الا افطاره في يوم الذي خرج منها فيه لانه يكون صائماً في اول النهار فلا يجوز فساد قوله فلم يجزوا البيوت حتى دعا بالسفرة قال قاترب قلت الست توى البيوت قال بوجعاً اترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **فأكل** اي ابوجرة واكل معه عبيد بن جبير راوى الحديث هذا الحديث بظاهره يخالف الحنفية وواركان ابوجرة مقيماً في الفسطاط الذي كان منه ابتداء سفره او كان مسافراً فيه فيجوز عنه اولاً ان ابوجرة كان مقيماً في فسطاط فخرج منها ليلا قبل الصبح ولم ينو الصوم وركب السفينة قبل الصبح فصار مسافراً في ذلك الا افطار لما فارق بيوت مصر في الجهة التي ركب فيها السفينة وان كانت البيوت برأى منهم وانما انه كان مسافراً ولم ينو ان يصح صائماً بل لوى ان يصح مفطراً ثم اظهر الا افطار حين اكل طعام الفطار.

باب مسيرة ما يفطر فيه الصائم اختلفوا في المسافة التي يجوز فيها الافطار على حسب اختلافهم في المسافة التي
تقصر فيها الصلوة فقال ابو نعيم لا يقصر ولا يفطر اقل من ثلث مراحل وهو سبب الشافعي وما لك الاوزاعي وغيرهم الى انه
لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وبها ثمانية واربعون ميلا باسمية واختار البخاري ان اقل مسافة القصر يوم وليلة وهو روي
عن الاوزاعي وقال اهل الظاهر اقل مسافة السفر ميل - قوله ان دحية بن خليفة خرج من قرية دمشق
مراة الى قرية عقبة من افسطاطى مقدار مسافة قرية عقبة من الفسطاط وهو المصر العتيق وذلك ثلثة
اميال في رمضان ثم انه افطر افطر معه ناس كراهة اخرون ان يفطر والحديث قال الجمهور ليس معنا
بمسافة كانت منتبها الى هذا الموضع التي كان مسافتها ثلثة اميال بل هو غاية الخروج اى خرج فلما انتهى الى هذا المحل افطر
ولم يبين فيه غايته السفر قلعله يكون مراد الموضع آخر الباري منه باب فيمن يقول صحت رمضان كله قوله لا يقولون احكم
الى صحت رمضان كله فكل ذلك لا يظهر من هذا قول الحسن الكوازيكية روى تركية النفس كذا في العجا او قال من من ثمار قد
اختلفت الروايات في اللفظ في ابى داود ورقة وهذا لا ينافي صوم رمضان فلا ينافيه ولفظ النساءى لا بد من غفلة وفي نسخة
على الحاشية ورقة وهذا السبب في يناسب الصوم وقيام الليل لان الغفلة في الصوم بان له لاجل الغفلة تركب امرالا
يناسب الصوم وكذلك الرقود في قيام الليل فهو المناسب لقيام الليل واما الغفلة ليقظة التي في نسخة المتن فلا مناسبة
بالصوم ولا بالقيام وفي سند احمد في رواية لا بد من راقدا وغافل وفي اخرى من نوم وغفلة وفي اخرى لا بد من غفلة اورقة ١٢
باب في صوم العيد بين اى في كراهية صومها يحرم صوم يوم الفطر ويوم الاضحى سوار كان صوم النذر والكفارة
والتطوع والقضار او التمتع وهو بالاتفاق واختلفوا فيما لو نذر صومها تمتد اليها قال الشافعي وآخرون لا يعتقد نذره
ولا يلزم قضائها وقال ابو حنيفة نيتها ويلزم قضائها واما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلاً فوافقت يوم العيد والنوى
لا يجوز له صوم العيد بالاجماع قال ويل يلزمه القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه للشافعي قولان اصحها لا يجب قضائه وقال
في الدر المختار ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار وفرقوا بين النظر والشرع فيها بانفس
الشرع معصية ونفس النذر طاعة فصح قال الشافعي اى لازم والحكمة في النهي عن صوم العيدين ان فيه اعراضا عن
ضياقة الله تعالى لعباده قلت وفرق الاحناف بين الصلوة في الشرع في اوقات المكروهة حيث يجب قضائها الا في
رواية عن ابى يوسف وبين الصوم في الشرع في ايام المنهية حيث لا يجب قضائها بالشرع لوتبين احدهما ان تحريم الصوم
في ايام المنهية متفق عليه بخلاف الصلوة في اوقات المكروهة فانها تختلف فيها فان عند الشافعي يجوز اذا كانت ذات
سبب وثانها ان المصلحة اذا كبرت صارت تحريمية بمنزلة النذر بخلاف الصوم فانه اذا صار لم يقل تنهيا فلم يكن الشرع بمنزلة
النذر وفي النذر حقيقة يلزم ان يجب الانسار ثم القضاء فانهم قولهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام
هذين اليومين اما يوم الاثنين ففطرهم لم يسلكوا واما يوم الفطر ففطرهم من صيامه اشارة الى علة التحريم والمراد بالسكينة الله
المتقرب بها فنهى عن الصوم يوم الاضحى لاجل النكاح ليوم كل من فاما النهي في يوم الفطر فهو لاجل الفصل بين الصوم و
انها رتامة بفطر بعده -

باب صيام ايام التشريق وهي عند الحنفية ثلثة حادى عشرة وثانى عشرة وثالث عشرة من ذى الحجة قال الحافظ و

بل تلحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقا أو للمتنع خاصة أوله ولمن هو في معناه وفي كل ذلك اختلاف العلماء والراجح عند البخاري جواز المتنع وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام و
ابن طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا وهو المشهور عن الشافعية قلت وفي قول الحنفية وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من منع المتنع الذي لا يجد الهدي وهو قول مالك والشافعية في القويم وعن الأوزاعي وغيره وتجه من منع حديث نبشتة الهدي عند مسلم فوجها أيام التشريق أيام اكل وشرب ولين حديث كعب بن مالك أيام منى أيام اكل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص إذا قال لا بد لله في أيام التشريق إنها الأيام التي نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهم ذاهبا بقطر هين أخرجه أبو داود وروى ابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم انتهى

باب النهي أن يخص يوم الجمعة بصوم قال في الدر المختار في المنذوب صوم يوم الجمعة ولو منفردا قال الشافعي صح به في النهروك وفي البحر فقال إن صومه بالفرادة يستحب عند العامة كالأثنين والخميس وذكره الكل بعضهم فما في الاشتباه وتبعه في نور الأيضاح من كراهة إفراده بالصوم قول البعض في الحاشية والأبأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر وفي التجنيس قال أبو يوسف جاز حديث في كراهة إلا أن يصوم قبله أو بعده فكان للأضواء أن يصوم إليه يوم آخر انتهى قال الطحاوي قلت ثبت بالنسبة طلبه النبي عنه والآخرة منها النبي كما أوضحه شرح الجامع الصغير لأن فيه وظائف فلعلم إذا صام ضعف عن فعلها انتهى ملخصا قلت لا تعارض بين الروايات الفقهية ولا في الأحاديث يجمع بأنه يتوهم فساد الاعتقاد فيكرهه ولا فيستحب قوله لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله بيوم أو بعده

أي إذا توهم فساد الاعتقاد وحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقيل كان يفطر يوم الجمعة وبه قال مالك أنه لا يكره صومه منفردا وقال لم أسع أصلا من يقتدي بي ينهي عنه وقال أحمد يكره صومه منفردا باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم قال الحنفية أنه يكره صوم يوم السبت وحده للتشبه باليهود وقال الشافعي أفاد قوله وحده أنه لو صام معه يوم آخر فلا كراهة لأن الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه قوله قال لا تصوموا يوم

السبت الأضواء إفتراض عليكم وإن لم يجد أحدكم الخاء (قشر الشجر) عنيب أو عود شجرة فليمضغه أي فليأكله بعد المضغ قال بودا وهذا الحد منسوخ قال في التلخيص ولا تبين وجه النسخ فيه ثم قال يمكن أن يكون أخذه من كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ثم في آخر الأمر قال خالفوهم والنهي عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه يوافق الحالة الثانية وبه صورة النسخ والله أعلم انتهى قلت ومطابقة الحديث بالباب أن الحديث على تقدير عدم نسخه محمول على أن النهي مخصوص بمن يفرد يوم السبت بصوم فمن ضم معه صوم يوم قبله أو بعده فليس في حقه النهي - الرخصة في ذلك أي في تخصيص يوم السبت بصوم قوله يحدث عن ابن

شهاب أنه كان إذا ذكر له أنه نهى عن صيام يوم السبت يقول ابن شهاب هذا حديث حمصي أي الحديث الذي ورد فيه النهي عن صيام يوم السبت وهو حديث عبد الله بن بسر حيث حمصي أي صغيف وقال بودا وقال مالك هذا كذب أي حديث عبد الله بن بسر وعرض المصنف بذكر قول ابن شهاب ولقول الأوزاعي لم يقل

مالك بن انس انهم اكلوا فيه فلا يعتد بنسبت الرخصة في يوم السبت قلت لكن قال الترمذي حديث حسن والظاهر ان سبب ما ذكره اعدم دلالة حتى قال لا يصوم مفسوح واجتمع فيه ضعف وهذا كما ترى

باب في صوم الدهر - قوله يا رسول الله كيف يصوم الدهر كله قال لا يصام ولا افطر قال مسدد لم يصم لم يفطر لا يصام ولا افطر قال في شرح السنة معناه الدعاء عليه بجزء له ويجوز ان يكون اخباره لا انه اذا اعتاد ذلك لم يجز رياضة ولا كلفة يتعلق بها مزيد ثواب فكانه لم يصوم وحيث لم ينل راحة المفطرين ولذا يهتم فكانه لم يفطر قال مالك والشافعي وهذا في حق من ادخل الايام المنهية في الصوم واما من لم يدخلها فلا بأس عليه في صوم ما عدا لان ابا طه الانصاري وحزبه بن عمرو الاسلمي كانا يصومان الدهر سوى هذه الايام ولم ينكر عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم او علة النهي ان ذلك الصوم يجعله ضعيفا فيجوز عن الجهاد وقضاه الحقوق فمن لم يضعف فلا بأس عليه قلت الايام المنهية خارج عنه وصومها مكروه تحريما او حرام فالمراد بالصوم الدهر ما سوى الايام المنهية وصوم الدهر تحقيا لا تنزيلا كما قال صلى الله عليه وسلم ثلثة من كل شهر رمضان الى رمضان صيام الدهر فهذا صوم الدهر تنزيلا لا تحقيا وصوم الدهر تحقيا مفضول من صوم الدأوى وهذا هو مراد الحنفية من كونه مكروها لا كما قال الحجازيون ان صوم الدهر وصوم الدأوى متساويان قال ابن الهمام يكره صوم الدهر لانه يفتن ويصير طبعه الى مخالفة العبادة على مخالفة العادة قلت معنى قوله لا يصام ولا افطر من انه لا يمكن التمسك على صوم الدهر ولا يداوم عليه فكانه لا يصام ولا افطر وفي الحديث احب الاعمال اودها ما اذا تيقن التمسك على صوم الدهر يدل عليه ندامة عبد الله بن عمرو بن العاص على عدم اختياره الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب في صوم شهر المحرم - وفي اربعة اشهر ثلثة منها سرد واحد فرد والبقية وذو الحجة والمحرم سرد وحب مصراتي بن جنادي وشعبان فرد قوله قال صم من المحرم ما في الشهر الحرام وادرك صم من المحرم وادرك صم من المحرم وادرك وقال باصابعه الثلثة فقمها ثم الى اي يشير بعظم اصابعه الثلثة الى انه يصوم من الاشهر الحرام ثلثة ايام ثم يشير بارساها الى انه يفطر كذلك ثلثة ايام وكذلك الى آخر الاشهر الاربعة فيكون صائما نصف شهر من الاشهر الحرام ومفطرا في النصف

باب في صوم المحرم - اي في فضيلة صيام تمام شهر المحرم هو صوم يوم عاشوراء قوله افضل الصيام بعد شهر رمضان فهو والله المحرم ما في صيام شهر المحرم وادناه الشهر الى الله لشرفه وانما لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم الصوم فيه لانه يحتمل ان يكون ما علم ذلك الا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم او اتفق له فيه من الاعذار بسفر والمرض مثلا ما منعه من كثرة الصوم فيه قال النووي وقيل المراد بصوم شهر المحرم صوم يوم عاشوراء ١٢

باب في صوم شعبان - كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر فيه الصيام ما لا يكثر في غيره واختلف في الحكمة لفقيل كان يشغل عن صوم ثلثة ايام من كل شهر لسفر او غيره فيقتضيها في شعبان وفيه حديث ضعيف وقيل كان يضع ذلك لتعظيم رمضان وفيه حديث آخر اخبره الترمذي وضعه وقيل ان نساء يكثرن في شعبان في رمضان فيكثرن في شعبان في صوم النبي صلى الله عليه وسلم وقيل انه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يعوم في شهرين غيره ولما يفوت من التطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديث اصح مما مضى اخبرنا النساوي و ابو داود وصح ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اراك تصوم من شهرين الشهور

ما تصوم من شعبان قال ذاك شهر نزل الناس عنده من رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب
 أن يرفع علي وأنا صائم ونحوه عن عائشة عند أبي يعلى قوله كان أحب الشهرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يصومه شعبان لا تزف فيه الأعمال

باب في صوم شوال هذا نسخته وفي أكثر النسخ لم يكتب فيها باب المطابقة الحديث لا يظهر قوله صم رمضان ولكن
 يليه وكل ما جاء وخميس فإذا أنت قد صمت الدهر والمراد بالذي يليه شوال فيطابق الحديث بالباب الذي في نسخته
 الماضية وأما المطابقة بالباب في صوم شعبان فيروى بالذي يليه شعبان وهذا صوم الدهر نزل لأن الحسنة بعشر أمثالها
باب في صوم ستة أيام من شوال في نور الإيضاح وشرحه ما في الفلاح وأما القسم الرابع وهو المندوب فهو صوم
 ثلثة أيام من كل شهر ويندب كونهما الأيام البيض ومن هذا القسم صوم يوم الاثنين ويوم الخميس ومنه صوم ست من شهر شوال لقوله
 صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر قلت أخرجه أبو داود
 في الباب عن أبي أيوب ثم قيل الظاهر وصلها الظاهر قوله فأتبعه قيل تفرقها الظاهر الخالفة أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة
 على المعروض أم قال النووي تحت حديث الباب وفيه دلالة صريحة لمذهب الشافعي وأحمد وأبو داود وموافقيهم في استحباب
 صوم هذه الستة وقال مالك وأبو حنيفة يكره ذلك قال مالك في الموطأ ما رأيت منه من أهل العلم يصومها أم وقال قال
 أصحابنا والأفضل أن تصام الستة متوالية عقب يوم الفطر فإن فرقها أو أخرها عن أوّل شوال إلى آخره حصلت فضيلة
 المتابعة لأنه يصدق أنه أتبعه من شوال قال العلماء وإنما كان ذلك كصيام الدهر لأن الحسنة بعشر أمثالها فرمضان بعشرة
 الشهر والستة بشهرين وقد علمت أن مذهبا أنه مستحب

باب كيف كان يصوم النبي صلى الله عليه وسلم أي تطوعا لم يكن صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم على منوال واحد
 بل كان يختلف باختلاف الأحوال فتارة بكثرة الصوم وتارة يقله في شهر واحد ومعنى حديث الباب قد مر في أبواب السابقة
باب في صوم الاثنين والخميس أي مع الاثنين وبهما من صيام السند وبه كما ذكرناه قوله إن نبي الله صلى
 الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس سئل عن ذلك أي سببه وبها فقَالَ أن أعمال العباد ترفع عن
 الاثنين ويوم الخميس قال ابن حجر ولا ينافي في ذلك في شعبان فقال أنه شهر ترفع فيه الأعمال وأحب أن يرفع علي وأنا صائم بجواز
 رفع أعمال الأسبوع مفصلة أعمال العام مجلية

باب في صوم العشر أي عشر ذي الحجة والمراد بعشرة أيام كما في الباب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصوم تسع ذي الحجة أي من أول ذي الحجة إلى التاسع منها فإن العاشر يوم العيد والمراد بعشر لأن في يوم العيد يكون
 الأسماك إلى الأضحية فيكون في حكم صوم يوم النكاح أفضل أيام السنة عشر ذي الحجة وأفضل أيام العشر يوم عرفة وأفضل
 أيام السبع يوم حجة ويوم الجمعة في عشر ذي الحجة أفضل من يوم الجمعة من غيره ويوم العرفة في الجمعة أفضل من يوم العرفة
 في غيره وقد رجع صوم يوم عرفة كغير سنتين ماضية ومستقبلة قوله ما من أيام العمل بصلح فيها أحب إلى الله من
 هذه الأيام بين العشر قالوا ذلك الجهاد في سبيل الله قال لا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه ماله فلم يرجع
 من ذلك بشيء أي قتل في سبيل الله وأخذ ماله وفيه تعجيل بعض الأمانة على بعض كالأمانة وفصل أيام عشر ذي الحجة على غير ما في السنة

باب في فطره اي فطر عشري المجزئ ترك الصوم فيه قوله عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما العشر قط هذا لا يخالف ما تقدم من فضل الصوم وغيره في لانا نفقت الرواية وهو لا يستلزم نفى الصوم اطارات في جميع العشر فان فيها يوم العيد وكان يصوم تسع ذي الحجة وقيل في الرواية تصيف الصواب ما راى ما راى صائما غير باب في صوم عرفة بعض فلة صوم العشر مندوب واكد التسع يوم عرفة الالحاج قوله في عن صوم يوم عرفة بعض فلة واما في غير عرفة فمندوب كما تقدم في احتساب على الله ان يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعدها.

باب في الصوم يوم عاشوراء قال جمهور العلماء هو اليوم العاشر من الشهر المحرم وكان صومه في بدو الاسلام فرضا ثم نحت فرعية وبقي الذنب فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب اذ ما بان ليصام وحده وفوقه ان يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والحادي عشر معه وما قال صاحب الدر المختار من الحنفية من كراهية صوم يوم عاشوراء فقول اي صومه منفردا مفضول عن صومه مع التاسع والحادي عشر لان النبي صلى الله عليه وسلم صامه منفردا اخرج مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن بقيت الى تامل لا صوم التاسع فمات قبل ذلك الحديث قال العيني اتفق العلماء ان صوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب واختلفوا في حكمه اول الاسلام فقال ابو حنيفة كان واجبا واختلف اصحاب الشافعي على وجهين اشهرهما انه لم يبرل سنة من حين شرع ولم يكن واجبا قط والثاني كقول ابني حنيفة.

قوله عن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوم تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وامر بصيامه فلما فرض كان هو الفريضة وترك صوم عاشوراء على طريقتي الفرض فمن شاء صامه ومن شاء تركه

في الحديث دليل على ان صومه قبل رمضان كان فرضا ثم نسخ من رمضان ما روى ان عاشوراء اليوم التاسع اختلف اهل الشرع في تعيينه فقال الاكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشرة للمبالغة والتعظيم وهو في الاصل صفة لليلة العاشرة فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصدا بهذا اللفظ علما على اليوم العاشر وذكر الباقين المنصور الجواليقي انه لم يسن فاعولا الاله اوصارورا وسارورا ودالولا من الضار والساو واللال فعلى هذا اليوم عاشوراء هو العاشر قال الزين المير الاكثر على ان عاشوراء وهو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقيل هو التاسع فعلى الاول فاليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل انما سمي يوم التاسع عاشورا اخذ من اوراد الابل كانوا اذا رعدوا الابل ثمانية ايام اوردوا الى التاسع قالوا ورنا عشر بكسر العين وروى مسلم عن ابن عباس دوهر وايد الباب اخرج البوداود منناه

انه قال اذا رايت هلال المحرم فاعد واصبر يوم التاسع صائما قلت اهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم قال نعم وهذا خبره ان يوم عاشوراء يوم التاسع قلت وبمثل هذه الرواية نسب الى ابن عباس انه يقول يوم عاشوراء هو يوم التاسع ثم اولوا كما اول النوى انه قال يوم التاسع عاشوراء اخذ من اوراد الابل وخبر ذلك من التاويلات البعيدة وقد تامل قول ابن عباس هذا الزين بن المير ان معناه انه ينوي الصيام في الليلة المتعينة للتاس قلت بهذا النسبة اليه غلط ومعناه انه ارشد السائل الى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه تعيين

يوم عاشوراء اليوم العاشر من ذك ما لا يسأل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه قاعدة فان ابن عباس لما فهم من السائل ان
مقصود تعيين اليوم الذي يصام الذي يصام فيه اجاب عليه ان التاسع وقوله نعم في حديث مسلم بعد قول السائل اكذلك
ابن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم نعمي بهذا كان يصوم كما في رواية الباب فثبت كذا كان عجب صلى الله عليه وسلم
يصوم قال كذا كان عجب صلى الله عليه وسلم يصوم نعمي لوليتي لان ابن عباس قد اخبرنا بذلك ولا بد من هذا انه صلى الله عليه وسلم مات قبل صوم
الثالث وماويل ابن المير في ناية البعد لان قوله اصبح يوم التاسع صائما لا يحتمله.

باب في غنفل صوم من اى عاشوراء قوله ان اسلامت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمتم يومكم هذا
قالوا الا قالتموه بنية يومكم واقتضوه اى ما سكو عن الاكل والشرب فيها واقتضوه صوم عاشوراء فيه دليل على انه كان فرضا
باب في صوم يوم دغفر يوم اى في فضله ويسمى صوم داودى وهو افضل لصيام تطوعا - قوله احب الصيام
اى الله صيام داود - الحديث

باب في صوم الثلث من كل شهر هذا صوم الدهر تزيلا قال الحنفية المندوب هو صوم ثلاثة من كل شهر ونريد
كيفية الايام البيض تغل هذا من صام ثلثة ايام من الشهر غير ايام البيض حصل له ثواب المندوب ومن صام من الشهر ايام
البيض حصل له اجر مندوبين ندب ثلاثة ايام من كل شهر ونريد تعيين ايام البيض وقد اختلفت الروايات في تعيين الثلث
ذكر ابو داود في هذا الباب رواية ابن بلان على تعيين ايام البيض وحديث ابن مسعود على تعيين غرة كل شهر واعتقدنا ان
باب ما من قال لاثنين والخنيس اى من قال ان صوم ثلاث من كل شهر هو صوم يوم الاثنين ويوم الخميس
من اول الشهر ثم يوم الاثنين من الجمعة الاخرى واخرج فيه حديث حفصة على ان يوم الاثنين ويوم الخميس في الاسبوع
الاول والثالث يوم الاثنين من الاسبوع الثاني وحديث ام سلمة على ان يوم الاثنين والخنيس في اول الاسبوع
من الشهر وفي الاسبوع الثاني يوم الخميس كما في نسخة الاحمدية وثم اتفقوا.

باب من قال لا يبالى من اى الشهر هو اى يصوم من ايام الشهر من ايهما شاء ولا يبالى من اى ايام الشهر يصوم
اخرج فيه حديث عائشة على انها كان يبالى من اى ايام الشهر يصوم وهذا كله عندنا في داود وايعن غير فقد جاز عن عائشة
عند الترمذى على تعيين السبت والاحد والاثنين من الشهر ومن الشهر الاخر الثلاثة والاربعاء والخنيس قالوا كل ذلك
فعل صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وكل ذلك في حقه افضل والامامة فاختاروا فيه فقال مالك انه يكره تعيين الثلث
واختار الحسن البصري وجماة انها من اول الشهر وقال الشافعى انها ايام البيض وقد علمت قول الحنفية ثم اختلفوا
بعد الغايم ان ايام البيض تكون في وسط الشهر في تعيينها فذهب الجمهور الى انها ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر
وقيل هي اثنا عشر والثالث عشر والرابع عشر.

باب في النية في الصوم اى تلزم النية قبل الابتداء في الصوم اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة وآخرون
يجب التيسير في صوم قضاء رمضان او ما افسد من التطوع وفي صوم النذر المطلق والكفارات كلها ولا يجب في صوم
رمضان والنذر المعين لا تقبل بل تصح بنية من الليل الى نيل الضحوة الكبرى اى قبل نصف النهار الشرعى لا تصح
النية بعد الزوال وقال مالك يجب التيسير في كل ذلك ولم يفرق بين النفل والفرض والقضار والاداء وبين

المعلن وغير المعلن فقال الشافعي في احد قوليه تصح النية في النفل بعد الزوال ايضا الى غروب الشمس من نهار الذي بهما
 ولا تصح في رمضان الا بالنية في جز من اجز الليل قال في البدائع واما الكلام مع الشافعي في صوم رمضان فهو يخرج بما
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صيام لمن لم يعزم الصوم من الليل روي في لفظ حديث ابى داود والذى اخبره
 في باب ان لم يجمع الصيام قبل العج فلا يصحهم ولان الامساك من اول النهار الى آخره ركن فلا بد له من النية ليصير
 لله تعالى وانعدمت في اول النهار فلم يقع الامساك في اول النهار لله تعالى لفقه شرط فكذا الباقي لان صوم الغرض لا يخرج
 ولنا قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى قوله ثم انموا الصيام الى الليل اباح للمؤمنين الاكل والشرب بالجماع في
 ليالي رمضان الى طلوع الفجر وامر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متاخر عنه لان كلمة ثم للتعقيب مع التراخي فكان هذا امر بالصوم
 متراخيا عن اول النهار والامر بالصوم امر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعا بدون النية فكان امر بالصوم بنية متاخرا عن
 اول النهار وقد اتى به فقد اتى بالما موز به فيخرج عن العدة الى آخر ما قال قلت وهذا كما حجة على الشافعي في فرض رمضان
 كذلك حجة على مالك فيه وفي النفل وغيرهما وايضا استعمل القائلون بان لا يجب التبيت بخبر مسلم بن الاكوع و
 الزهري عن النبيين وقد مر سابقا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر جلا من اسلم ان افلح في الناس اذ فرض صوم عاشوراء
 الا من اكل فليمسك ومن لم ياكل فليصم وفي النفل بخبر عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم
 فقال بل عندكم من شئ فقلنا لا فقال فاني اذن صائم الحديث واما حديث الباب على نفي الفضيلة كحديث التسمية او على
 غير التعيين من الصيام كالقضاء والكفارة وتقول احمد كالثاقفي في النفل بانه يجوز نية بعد الزوال ايضا لان بناءه على
 التخفيف ولا يبي حنيفة ان النية انما تصح اذا وقعت في الليل او في اكثر النهار لان الاكثر حكم الكل ايضا لم يثبت بعد الزوال والخبر
 باب في الوخصة فيه اى في ترك النية بالليل في الصوم المتعين وفي النفل اختلف العلماء فيمن اصبغ يريده
 الافطار ثم بدله ان يصوم تطوعا فقالت عائشة انه ان يصوم ثم يبدله قال الشافعي في احد قوليه احمد وقال ابو حنيفة له
 ان يصوم قبل الصلوة الكبرى وان بدله بعد الميزنة وهو الاصح عند الشافعية وقال مالك في النافلة لا يصوم الا ان يبيت
 الا ان كان ليسر والصوم فلا يحتاج الى التبيت وايضا اختلفوا فيمن صام تطوعا هل يجوز له الافطار ام لا فقال ابو حنيفة
 لا يجوز الا بعد ثم يلزم قضاءه ان افطر وقال مالك يجوز له الافطار مطلقا اما اذا افطر بلا عذر فعليه القضاء وقال جماعة يجوز
 له الافطار والقضاء عليه قوله عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل على قال هل
 عندكم طعام فاذا قلنا لا قال الى صائم دخل ودكيع فدخل علينا في مآ فقلنا يا
 رسول الله اهدنا من لنا حيس فحبسنا ذلك فقال ادنيه فاصبح صائما فافطر
 قال النووي في هذا الحديث دليل للجمهور في ان صوم النافاة يجوز نية في النهار قبل زوال الشمس وتأوله آخرون على ان سؤاله
 بل عندكم شئ لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وارادوا لفطر لذلك وهو ماويل فاسد وتكلف بعيد انتهى ويدل على جواز
 افطار النفل ولا دلالة فيه وفي رواية الشافعي على وجوب القضاء وعدمه وانما وجب القضاء بليل آخر وقد تقدم و
 سياتي في باب الاحق -
 باب من لم يركب عليه لقضاء اى على الصائم المتطوع اذا افطر وهو مذهبنا انه يجب قضاها

قوله عن عائشة قالت اهدى لي ولحفصة طعاما وكنا صائمتين فافطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا له يا رسول الله انا اهديت لنا هدية فاشتبهنا بها فافطرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عليكم ما صومتم كما يوم آخر ولفظ الترمذي اقضوا يوما آخر مكانه وقوله لا عليكم اي لا بأس عليكم في الافطار للعذر وهو الاشتباه وفي الحديث دليل للحنفية على وجوب قضاء صوم التطوع اذا افطر فان الامر للوجوب ولا دليل على العارول منه وايضا اتفقوا على ان من شرع في الحج فاته ما وجب فله ان يكمل ذلك الصلوة والصوم -

باب المرأة تصوم بخير اذن نرجعها اي تطوعا بل يجوز ذلك لها قوله لا تصوم امرأة وبعلمها شاهدا بالاذن غير مضا

الحديث وفي معناه العلم برضا

باب في الصائم يد على الحليلة قالوا اذا دعي الى وليمة فليظهر عذره بانى صائم فان قبل عذره فيها والاحضر له عوة وهو مخير في الاكل وتركه الا ان يتاذى بترك الافطار فينشدنا افضل الافطار والافلا والضيافة عذر عند الحنفية للضيف والمضيف وعن ابي حنيفة ان الصائم المتطوع يجوز له الافطار بلا عذر ايضا قلت لا تعارض بين الروايتين بان يقال الافطار بلا عذر جائز ولكن غير مرضي قوله اذا دعي احدكم فليجيب فان كان مفطر فليطعمه وان كان صائما فليصل الامر بالاجابة واكل الطعام والدعاء بالبركة كلهم للذي يجرى عند الجمهور -

الاعتكاف وهو لغة لزوم الشيء وجس النفس عليه وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وهو في الاصل سنة ليس بواجب اجرا الا من نذره وكذا من شرع فيه فله قطعها عند تقويم وعند الحنفية سنة مؤكدة في الاخير من رمضان سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قسرا نهيا لعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة رضي الله عنهم -

قوله عن عائشة بن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان حتى قبضه

الله ثم اعتكف اذ جاءه من نعمة وفي هذا دلالة على ان الاعتكاف في العشر الاواخر سنة مؤكدة على الكفاية وليس من خصائصه قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه اي اذا اراد ان يعتكف العشر الاواخر من رمضان ونزل المسجد قبل ليلة احدى وعشرين ولبث في المسجد بالليل حتى صلى الفجر ثم نزل معتكفه اي البناء الذي بنى له في المسجد الاعتكاف وانما لم يدخل في بناءه بالليل لان الدخول فيه للتحلي وزيان الليل بنفسه وقت الخلوة فلم يخرج بالليل الى الخلوة وانما الاحتياج الى الخلوة بالنهار تحلي بالدخول في المعتكف فلا دليل فيه ان المعتكف يشرع في الاعتكاف بعد صلاة الصبح كما قال به الاوزاعي خلاف الائمة

باب اين يكون الاعتكاف اتفق العلماء على شروطية المسجد للاعتكاف الا محمد بن عمرو بن لباته المالكى فاجازه في كل مكان واجاد الحنفية للمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعاد للصلاة فيه وفيه قول للشافعي قديم وفي وجها لصاحبه ولما امكنه يجوز للرجال والنساء ان التطوع في البيوت افضل وذهب ابو حنيفة واحمد الى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات الخمسة وخصه بالولاء سيف بالواجب منه واما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور يعود منه في كل مسجد الا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه المالك لان الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ويجب بالشروع عند المالك وخصه بالائنة من السلف كالزهرى بالجامع مطلقا واما الى الشافعي في القديم وخصه خاتمة بن اليمان بالمساجد الثلاث وعطارد مسجدك والمدينة

وابن المسيب لمسيح المدينة واستدلوا بقوله تعالى وتبشرونهم وانتم عاكفون في المساجد ووجه الدلالة انه لو صح في غير المسجد لم يخص
تحريرا مباشرة به لان الجماعة منافع للاعتكاف بالاجماع فعلم من ذكر المساجد ان المراد ان الاعتكاف لا يكون الا فيها كما قال الحافظ
قوله قال نافع وقد مراني عبد الله المكي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد
وقد روى ابن ماجه بسنده عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا اعتكف طرح له فراشه ويضع له
سريه ودار اسطوانة التوبة وزادني رواية البیهقي مما يلي القبلة يستند اليها قال النووي وفي هذه الاحاديث ان الاعتكاف
لا يصح الا في المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم وازواجه واصحابه اذا اعتكفوا في المسجد مع المشتة في ملازمة فلو جاز في البيت
لفعله ولو مرة لا سيما النساء لان حاجتهن اليه في البيوت اكثر

المعتكف يدخل البيت لحاجته وفي الكنز ولا يخرج منه الا حاجة شرعية كالجمعة او طيبة كالبول والغائط فان خرج
ساعة بلا عذر فدايته اي فسد اعتكافه لو خرج بلا عذر شرعي كالجمعة وانهدام المسجد او فترق اليه او طبع كالبول والغائط والخوف
على نفسه او ماله والمزاج بالخروج الفصل القدمن من المسجد احترزا عما اذا خرج راسه الى داره نازلا فيفسد وقوله خرج اشارته الى
انه لو اخرج به السلطان كره الا فيفسد وبلا عذر الى انه لو خرج بعذر المرض او النسيان الى مسجد آخر لا يفسد قلت انفقوا على ان
الخروج للبول والغائط لا يفسده واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج بهما فتوضا خارج المسجد لم يبطل
يلتقي بهما التقي والفصل من احتج اليه قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف
يد في الى راسه فارجله كان لا يدخل البيت الا لاحتاج الى النساء رواية احمد والنسائي كان ياتني وهو معتكف في المسجد فتكفي
على باب حجرتي فاعسل راسه وسائرته في المسجد وفي اخرج راسه ولما كان على اثنتي عشرة ليلة من الاعتكاف وعلى ان من خرج لبعض
من مكان حلف ان لا يخرج منه لم يجز حتى يخرج رجليه ويعتمد عليهما المعتكف يعود المريض معناه اذا خرج المعتكف
من المسجد لحاجة الانسان فيمر بالمريض فيعوده ام لا اختلف العلماء على ان المعتكف اذا شرب جازاة او عاد مريضا فقال
الثوري والشافعي واسحق ان شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بغيره ورواية عن احمد وقال الحنفية
ان المعتكف لا يخرج لعيادة مريض ولا صلوة جنازة لانه لا ضرورة الى الخروج لان عيادة المريض ليست من الواجبات
بل من الفضائل وصلوة الجنازة ليست بفرض عين بل فرض كفاية تسقط عنه بقيام الباقيين وما ورد من الرخصة في
عيادة المريض وصلوة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول عندنا على الاعتكاف الذي يتلوع به من غير ايجاب فله ان
يخرج متى شاء ويحوز ان تحمل الرخصة على ما اذا كان خرج المعتكف لوجه مباح كحاجة الانسان او للجمعة ثم عاد مريضا او صلى على
جنازة من غير ان كان خروجه لذلك قصد قوله قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم ياتني بالمريض وهو معتكف

فيهما كما هو ولا يخرج يمسأل عنه اي اذا خرج لحاجة الانسان فيمر على المريض فلا يمسأل اليه ولا يقوم عنده ويشل من
حاله وليعوده وهو ما روى قوله عن عائشة انها قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسي

امراة ولا يباشرها ولا يخرج للحاجة الا بالابد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا
في مسجد جامع اي جامع الجماعة وما قوله ولا اعتكاف الا بصوم وبه قال ابو حنيفة وما لك انه يشترط للاعتكاف الصوم
وان اتايلوم وقال محمد اقله ساعة ومن بدون الصوم تلجوا والله وم شرط للواجب والسنة للتطوع -

باب في المسألة التي ذكرها الله تعالى في قوله عن عائشة قالت اعطتك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
من امرأته دابة كانت تروى لصفره والسمرة فربما مضى عنها الطست تحتها دابة تصلي
لا من عن ثلوث المسجد
آخر كتاب الصيام والاعكاف

اول كتاب الجهاد

الجهاد بكسر الجيم اصله لغة المشقة ومصرع بذل الجهد والطاقة وتمثل المشقة في سبيل الله وقتال الكفار لاعلاء كلمته ونصرة دينه وطلب
ايضا على مجاهدة النفس والشیطان والفاسق فاما مجاهدة النفس على تعليم الدين ثم على العمل به ثم على تعليمها واما مجاهدة الشيطان
فعلى دفع ما ياتي بين الشهوات وما يزينه من الشهوات واما مجاهدة الكفار ففتح باليد والمال واللسان والقلب واما مجاهدة الفاسق
فباليد ثم اللسان ثم القلب اختلف في جهاد الكفار بل كان اول فرض عين او كفاية قال في الهداية الجهاد فرض على الكفاية اذا
قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين فان لم يقم به احد ثم جميع الناس تبركه الا ان يكون النفي عما خيئ له يصير فرض
الايمان لقوله تعالى انكروا خفاوا وثقالا الآية وفي الذخيرة فان جاهد النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو على
الجهاد واما من يبعد عن العدو فعليه فرض كفاية حتى يسلمهم تركه اذا لم يخش عليهم اما اذا خشي عليهم بان عجز من يقرب العدو و
يحماسوا او لم يجاهدوا فانه يفترض على من يسلمهم فرض عين ويكفي الى ان يفترض على جميع اهل الاسلام ثم تقا وغربا انتهى قلت
اما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم او تحريمه في الشهر الحرام منسوخ بالعمومات لانه صلى الله عليه وسلم كان في ابتداء الاسلام يأمور
بالصلح والاعراض عن المشركين كما قال تعالى فاصنع الصلح الجليل وقال تعالى واعرض عن المشركين ثم امر بالعداء الى
الدين والموعظة والمجاهدة المحمودة كما قال تعالى اوع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر
بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الدفع ثم امر بالقتال ابتداء
في بعض الايام بقوله تعالى فاذا نسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموه ثم امر بالبداة بالقتال مطلقا في
الايام كلها وفي الايام باسرها بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقد حاصر صلى الله عليه وسلم الطائف لعشرين
من ذي الحجة والمحصنة نوع من القتال فهذا يدل على ان تحريم القتال في الاشهر الحرم منسوخ والحاصل ان
قتال الكفار فرض وان لم يبدؤوا وقال الثوري لا يجب المبدأ وما يجوز القتال في الاشهر الحرم وقال عطاء لا يجوز
باب ما جاء في الهجرة من دار الكفر الى دار الاسلام والهجرة ضربة ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك ما يدعو اليه
النفس الامارة بالسوء والشیطان والظاهرة الفرار بالدين من الفتن قال العلماء كانت الهجرة في اول الاسلام
فرضا ثم صارت مندوبة وذلك قوله تعالى ومن يهاجر في سبيل الله فيجذب في الارض مراغما كثيرا وسعة نزل حين انشد
اذى المشركين على المسلمين عند انتقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى المدينة فامروا بالانتقال الى حضرته
فيكونوا مع قتيلا واذا خبرهم امره يعلموا منه امره ونهيه فيفقهوا فيه قوله عن ابي سعيد الخدري ان اعرابيا سأل النبي
صلى الله عليه وسلم عن الهجرة فقال ويحك ان شان الهجرة شديد فهل لك من اهل قال نعم قال فهل تؤد
صدقتها قال نعم قال فاعمل من وراء البحار فان الله لن يتوبك من عملك شيئا

في بلدانهم فيجتاحون جلا رايهاهم وتكونها والفتنة تكون لازمة لهم ولا تنفك عنهم حيث يكونون

باب في دعام الجهاد اي يدوم الجهاد الى قتال الديال قوله عن عثمان بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق ظاهرين من ناداهم حتى يقاتل اخرهم المسيح الدجال الامام المهدي وميسى عليه السلام واتباعهما يقتل الديال عيسى عليه السلام بعد نزوله من السما على المنارة البيضاء رستى شرق بباب لندن بيت المقدس حين حاضر المسلمين وفيهم المهدي وبعثه لايكون الجهاد باقيا اما على ياجوج وماجوج فلعنهم الله والطاقة عليهم وبعد ملك الله اياهم لا يبقى على وجه الارض كافرا دام عيسى عليه السلام حيا في الارض واتباعه موته عليه السلام وكفر من كفر بعده فلموت المسلمين كلهم عن قريب يرتج طيبة وبقا الكفار بحيث لا تقوم الساعة وفي الارض من يقول المذموم في بعض الاحاديث لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة يحمل على قريها فان خرج الديال من اسرارها -

باب في ثواب الجهاد لا يقدر الانسان على بيان لان الجهاد ذروة مناسم الاسلام وفيه كبت الكفر والضلال قوله عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي المؤمنين اكمل بابا قال رجل يجاهد سبيل الله بنفسه وماله لا يبدل نفسه وماله لله تعالى ولما فيه من النفع المتعدى وهذا لا يتاقيه باجابه به في الايمان من سلم الناس من لسانه ويده ولا غير ذلك من الاجوبة المختلفة لان الاختلاف في ذلك بسبب اختلاف الاشخاص والاحوال والاوقات -

باب في التمتع عن السياحة قال في القاموس والسياسة بالكسر والسيحان والسيح الذي ياب في الارض للعبادة وهو من منى انتهى واراد بها ما لا ياب في الارض للتعرف للعبادة او مشاركة الامصار وكفى البرارى -

قوله عن ابي امامة ان رجلا قال يا رسول الله ائذن لي بالسياحة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان سياحة امتي الجهاد في سبيل الله عز وجل ولا صلة للتمتع عليه ولم على الجهاد ولم ياذن بمفارقة الامصار وكفى البرارى لما فيه ترك تعلم العلم وترك الجمعة والجماعات -

باب في فضل القفل في الغزو والقفل هو الرجوع قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للقفل كغزوة القفلة المرة من القفول اي ان اجرا المجاهد في انصرافه الى ابيه بعد غزوة كاجرة في اقباله الى الجهاد لان في تقولا راحة للنفس واستعدادا بالقوة للعود وحفظا لاله الرجوع اليهم وقيل اراد بذلك التعقيب وهو رجوع ثانيا في الوجه الذي جاز منه منصرفا وان لم يلق عدوا ولم يشهد قتالا وقد يفعل ذلك الجيش اذا انصرف من مغزاهم لاحد من احدتها ان العدو اذا ارادهم قد انصرفوا عنهم آمنواهم وخرجوا من امكنهم فاذا انقضى الجيش الى دار العدو ونالوا الفرصة منهم فاناروا عليهم والآخرانهم اذا انصرفوا ظاهرين لم يأمنوا ان يقفوا العدو اثرهم فيقعدوا بهم فاعادوا عليهم والآخرانهم اذا كان من العدو وطلب كانوا مستعدين للقائهم والافقه سلموا واحرزوا ما هم من الغنيمة وقيل يحتمل ان يكون شل عن قوم قفلوا خوفا من ان يدبرهم من عدوهم من هو اكثر عددا منهم فقفوا ليتصيفوا اليهم عدد آخر من اصحابهم ثم يكروا على عدوهم قاله في النهاية

باب فضل قتال الروم على غيرهم من الامم قوله جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها ام خلد

رواه في نسخة من كتابه عن ابنه ما ذهبت له فقال لما بدت من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حيث
كانت من أبنائك واذت من مذنبك فقال ان اسرنا ابنى (اي ان اصابتني مصيبة قتل ابني)
وذا من اسرنا احيائي (اي ما اصابتني مصيبة فقد حيائي فان حيائي بحمد الله باقية) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
برك الله فيك يا عبيد بن ذر قال له ذلك رسول الله قال لا بد لك انك تقاتل على ابن القتال مع اهل الكتاب افضل من غيرهم وواحدة
قتل غلاما وخرجت في يوم قرظية عليه خبر من العلم من اطامها فاشترته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان له اجر شهيدين يقولون
ان الجرح القتها عليه امرأة اسمها بنانة امرأة من قرظية ثم قتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بني قرظية لما قتل من انت
منهم ولم يقتل امرأة غير ما قوله واذت من مذنبك الوال للرجال معناه لو كنت اصابتك زنا منك لكنت حاسرة عن راسك كاشفة
عن وجهك لاساؤك نقابها على وجهها على حسب العادة -

باب في ركوب البحر في الغزو اختلاف العلماء في وجوب الحج اذا كان في طريقه بحر وهو المثل قيل البحر منع الوجوب
والاصح انه كالبر فان كان الغالب فيه السلامة يجب والا فلا وفي زماننا السفن الدخانية الكبار لا خطر فيها وفيها السلامة
غالب فلا يمنع البحر وجوب الحج ولا وجوب ادائه واما الكثرات والنيل ودجلة ويحون جيحون انهار لا يجاز فلا تمنع الوجوب اتفاقا -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يركب البحر الا حجاج او معتمر او غاسر في سبيل الله فان تحت
البحر نارا اذ تحت الناس بحرا قيل هو على ظاهره فان الله تعالى على كل شيء قدير وكون النار
تحت البحر منقول عن علي رضي الله عنه وقيل المراد بهويل شان البحر في الخط في ركوبه فان راكبه تعرض للآفات بعضها فوق بعض
قوله عن انس بن مالك قال حدثني ام حرام بنت ملحان اخذت ام سليم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
عند همر من القيلولة فاستيقظ وهو يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما ضحكك قال رايت قوما ممن يركب

ظهر هذا البحر كالمالوس على الاسرة قالت قلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال فانك منهم
رني رواية ندماء قالت ثم نام فاستيقظ وهو يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما ضحكك فقال مثل مقالته

قالت قلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين قال
(اي انس) فتزوجها عباد بن الصامت فخرنا في البحر مع معاوية بن ابي سفيان سنة ثمان وعشرين وكان ذلك
في خلافة عثمان ومعاوية يومئذ امير الشام فحملها معه فلما سرج راي عبادة عن الغزو وخرجت من البحر قربت
لها بغلة لتركبها فصرعها فاندقت عنقها فماتت اخرج البخاري هذا الحديث من طريق الليث حدثنا يحيى بن محمد بن
يحيى بن حبان عن انس بن مالك عن خالته ام حرام بنت ملحان قالت نام النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فخرجت مع
زوجها عبادة بن الصامت غازيا اول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية فلما انصرفوا من غزوهم قافلين فنزلوا الشام
فقربت اليها وابنة لتركبها فصرعها فماتت وهذا الظاهر يدل على ان سقوطها من الدابة كانت بساحل الشام لما خرجت من
البحر لکن اخرج ابن ابي عاصم عن هشام بن يحيى بن حمزة القصة ام حرام وفيه وعبادة نازل بساحل حمص قال هشام
رايت قبر بساحل حمص وجزم جماعة بان قبرها بجزيرة قبرص وبه جزم ابن حبان وابن عبد البر قال الحافظ ويصح بانهم لما
وصلوا الى الجزيرة بادرت المقاتلة وما خرت الضعفاء كالنساء فلما غلب المسلمون وصالحوهم طلعت ام حرام من السفينة

قاصدة البلد ليراها وتعود راجعة للشام فوكت حينئذ وحيل قول حماد بن زيد فلما رجت وقول ابى طوالة فلما فعل ما
 ابادت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفوا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال الحافظ ثم وقعت على شئ يزول به
 الاشكال من اصله وحاصله ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانيهما ما اخرج عبد الرزاق بسنده عن عطاء بن يسار
 ان امرأة حدثت قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ الحديث فالتفت اليه ووقع في البخارى وغيره هي قصة ام سليم
 هي ماتت بساحل الشام ودفنت هناك واما القصة التي وقعت في حديث عطاء بن يسار فليست هي قصة ام سليم بل هي
 قصة اختها ام عبد الله بن طحان فان عطاء بن يسار ذكر انها حدثته وهو يصغر عن ادراك ام حرام وعن ان يغزو في سنة
 ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعددت القصة لام حرام ولاختها ام عبد الله ففعل
 احدهما دفنت بساحل قبر من والاخرى بساحل حمص ولله الحمد قوله تغل على رأسه اى ما في راسه لا يلزم منه ان
 يكون في راسه قمل بل سبب على الراس اراحته صلى الله عليه وسلم فان الغلي سبب للاراحة قال الحافظ وفيه خدمة المرأة
 الضعيف بتغلية راسه وقد اشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما امه او خالته من الرضاعة فلذلك كان نيام عندها وتنال منه ما يجوز للمحرم ان يناله من
 محاربه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال انما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغلى ام حرام راسه لانها
 كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار ومن طريق يونس بن عبد الاسطى
 قال قال لنا ابن وهب ام حرام احدى خالات النبى صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فلذلك كان لثيل عندها وينام
 في حجرها تغلى راسه قال ابن عبد البر ورايها كان في محرم له وجزم ابن القاسم الجوهري واللدودي والمهلب بما قال ابن
 وهب قال وقال غيره انما كانت خالته لابيها اوجه عبد المطلب وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول كانت ام سليم
 تحت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة وحكى ابن العزنى ما قال ابن وهب ثم قال قال
 غيره بل كان النبى صلى الله عليه وسلم معصوما يملك اربعة عن زوجته فكيف عن غيرهما مما هو المنزوع عنه وهو المبر عن كل
 فعل بيع وقول رث فليكون ذلك من خصائصه ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب ورد ذلك بان ذلك كان
 بعد الحجاب بل بعد حجة الودع ورد عياض بان الخصوصيات لا تثبت الا بالليل وبالغ الدماطى في الرد على من ادعى
 المحرمية قال الحافظ واحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ولا يرد بها كونهما لا تثبت الا بالليل لان الدليل على ذلك واضح انتهى
 باب في فضل من قتل كافرا اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجتمع في الكافر ثمانية اى المسلم القاتل والكافر المقتول الذي كان غير معاهد وفي رواية لا يجتمعان في النار
 اجتماعا يضرب احدهما الآخر قيل من هم يا رسول الله قال مومن قتل كافرا ثم سدد وقال القاضي في الرواية الاولى يحتمل
 ان هذا مختص بمن قتل كافرا في الجهاد فيكون ذلك كفر الذنوب حتى لا يعاقب عليها او يكون بنية مخصوصة او حالة مخصوصة
 ويحتمل ان يكون عقابه ان عوقب بغير النار كالحبس في الاعراف عن دخول الجنة او لا يدخل النار ويكون ان عوقب
 في غير موضع عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادراكها قال الطيبي والاول هو الوجه
 باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نسخة على القاعدين وفي الباب كرمته امهاتهم وبنده مبالغته في اجتنابهم عنهم

على النوع الثاني وما سواه فهو على النوع الاول فلا تعارض بينهما والله تعالى اعلم

باب في فضل الحرم في سبيل الله عز وجل اي في فضل الحراسة والحفاظة في الجهاد قوله ثم قال من
يحرسنا الليلة قال بن ابي مرثد الغنوي انا يا رسول الله قال فاركب فركب فرسا لموجاء
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل هذا
 الشعب حتى تكون في اعلاه ولا تغرب من قبلك الليلة ربيعة المتكلم مع الغنوي على بناء المفعول من الغنوي
 في اخرون ثقلية اي لا يهجم العدو علينا من قبلك على غفلة فلما اصبحتا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى مصلاة فركع ركعتين ثم قال هلا حسنت فاركبكم قالوا يا رسول الله ما احسنه فثوب
 باصلوة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يتلفت الى الشعب حتى اذا قضى
 صلوته وسلم فقال ابشروا فقد جاءكم فاركبكم فجعلنا ننظر الى خلال الشجر فاذا هو قد
 جاء حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم وقال اني انطلقت حتى كنت في اعلى هذا الشعب
 حيث امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اصبحت اطلعت الشعبين كليهما فظنرت فلم اجد احدا
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل نزلت الليلة قال لا الا مصليا او
 قاضيا حاجة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
ادجبت اي الكعبة بعمالك هذا فلا عليك ان لا تغفل بعد هذا العمل من الحراسة

باب كراهية ترك الغزو حتى يجيب على كل مؤمن ان يهوى الجهاد والبطريق فرض الكفاية او على سبيل فرض العين
قوله قال ومن مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة نقاق اي ومن لم يعزم على الجهاد
مات على نوع من انواع النفاق اي من مات على هذا فقد اشتبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد ومن تشبه بقوم فهو منهم
قوله قال جاهل المشركين باموالكم انفسكم السنتكم اي بديل الاموال والانفس ومقاسات القرب فيه وبالتخلف
التوعد بالقتل والاخذ والنهب والدمار عليهم بالخيانة والهزيمة والمسلمين بالنصر والقيمة وبترخيص الناس على الغزو
باقامة الحج عليهم والمناظرة معهم بالبيان باللسان وبالكتابة بالقلم

باب في نسخ غير العامة بالخاصة اخرج المصنف في هذا الباب حديثين احدهما عن عكرمة عن ابن
عباس وهو يدل على ان قوله تعالى لا تنفروا يعذبكم عذابا اليما آية وقوله تعالى وما كان لابل المدينة ومن حولهم من
الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه الآية فسوخان لهما قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا
كافة والحدِيث الثاني اخرج من طريق مجدة بن يعقوب عن ابن عباس وهو يدل على ان مدين الآيتين غير متوحدتين
بل هما ثابتتا الحكم فان قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة وما كان لابل المدينة ومن حولهم من الاعراب لا
في قوم خاص استنفرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقتلوا ونداء الحكم خاص بهم وبامام استنفر القوم عند الحاجة فلم ينفروا
وشاقلوا وما قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فورد في الشيء عن خروج الجميع كلهم فليس فيها نسخ حكم حكم آخر فكان
المصنف اشار الى ما وقع من الاختلاف في رواية ابن عباس ولفظ رواية الثاني على ما اخرج ابن جرير الطبري بسنده

نجدة الزباني قال سمعت ابن عباس يقول لا تنفروا اينذركم عذابا اليها قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استنفر حيا
من احياء العرب فثاقلوا عنه فامسك منهم المظفر وكان ذلك عذابهم
في تفسيره وقد زعم بعضهم ان هذه الآية منسوخة ثم اخرج عن حكرته والحسن البصري انها قالوا ان الآيتين منسوختان لثبوت قولها
وما كان المؤمنون لينفروا كافة ثم قال للبصري ولا خير بالذي قال حكرته والحسن بن نسخ حكم هذه الآية التي ذكرها ولا حجة بما في نسخة
ذلك وقد رأى ثبوت الحكم بذلك عند من السجادة والتابعين منذ كرم بعد وجايز ان يكون قوله لا تنفروا اينذركم عذابا اليها بان
من الناس ويكون المراد ابن استنفره رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينفرد على ما ذكرنا من الرواية عن ابن عباس انه استنفر
حيا من احياء العرب فثاقلوا عنه الى بيت واذا كان ذلك كذلك كان قوله وما كان المؤمنون لينفروا كافة نهيا من الله
المؤمنين عن اخلاء بلاد الاسلام بغير مؤمن مقيم فيها واعلاما من الله لهم ان الواجب المنفرد على بعضهم دون بعض وذلك على من
استنفرهم دون من لم يستنفر واذا كان ذلك كذلك لم يكن في احدي الآيتين نسخ للاخرى وكان حكم كل واحد منهما مانعا فيما
صليت به

باب في الرخصة في القعود من العدو اي في عدم الخروج الى الغزو ولاجل العذر قال الاحناف الجهاد فرض كفاية
ابتداء من غير ان يجهم الكفار علينا فان قام به قوم سقط عن الكل والا تموا بتركه ولا يجب على من يجهي ومجنون ومعتوه وامرأة وعبد
واعمي ومعتوه ومقطوع اليد وفرض عين على كل واحد من المسلمين المكلفين ان يجهم العدو على بلادنا وصار النفي عاما
اي اذا جهم العدو على بلد يصير الجهاد فرض عين على من كان بقربه منهم اذا كانوا ينفرون على دفع العدو واما على من وراءهم
فاذا باهم الجهاد ففرض عين عليهم ايضا اذا اتجه اليهم بان كان الاولون عاجزين او كاسلين وثم ثم لم ان يصير فرض عين
عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وانما صار الجهاد عند النفي فرض عين لقوله تعالى انفروا خفا وثقالا اي شبا وشيوغا
وقيل مشاة وركبانا فان قيل هذه الآية بالبلدان تدل على ان يكون الجهاد من فروض الاعيان في جميع الاحوال غير مختصة
بالنفي فما وجه التخصيص بالنفي العام مع ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلنا ان كون الجهاد من فروض الكفاية
فيما اذا لم يكن النفي عاما بآية اخرى والسنة والقياس اما لآية لقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر
والجاهدون الى قوله وكلوا وعد الله الحسن ولو كان الجهاد فرض عين لما استحق القاعدون الحسن بل استحقوا الآية واما السنة
فقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج الى العدو ما كان يخرج كل اهل المدينة ولو كان فرض عين لم يدع احدا منهم
واما القياس فلان في اشتغال الكل به عن غير النفي قطع مائة الجهاد من الكراع والسلاح فيجب على الكفاية -

قوله غير اولى الضرر قرأ عامة قراء اهل المدينة وكه والشام بنصب غير بمعنى الا اولى الضرر وغيرهم برفع غير على
البذل من القاعدون والمعنى ان المنفصل عليه غير اولى الضرر واما اولى الضرر فللمحققين في الفضل بابل الجهاد اذا قدمت
نياهم يدل عليه حديث انس ان ساسوا الله صلى الله عليه وسلم قال لقد توكلتم بالمدينة اخوانا ما سرتهم

مسيرا ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم من وادادهم معكم فيه قالوا يا رسول الله فكيف يكونون
معنا وهم بالمدينة قال حبسهم العدو اي منعهم عن الخروج والمراد بالغير ما هو اعم من المرض وعدم القدرة على السفر وما
حديث جابر عند سلم بلفظهم المرض فمحمول على الاغلب وفي الحديث دلالة على ان المولى يبيع بية ابرأ العاقل اذا سمع العدو عن العمل

باب ما يجرى من الغزو أي العمل الذي ينبغي العمل من الغزو وكيفية إجراء الغزو قول من جهنم
 في أذي إلى سبيل الله فقد غزا قال ابن حبان: ثم إن الله في الأجروان لم يغير حقيقة قال الحافظ وفي رواية لسلم وأبيكم
 خلف الخانج في الجبل والمخير كان لهفت أجرا خانج فغية إشارة إلى أن الغازي أجاز نفسه وقام بكفالة من يخلفه بعده
 كان له الأجور مئين وقال القرطبي: لا نألف يديه أن يكون مقيمة أي مقيمة من بعض الرواة قلت: ولا حاجة لعدوى زياتها
 بـ: بـ: بـ: أي الصبح والذي يظهر في توجيهها أنها اطلعت بالنسبة إلى جوارح الثواب الجاهل للغازي والخالف له يجرى فان
 الثواب إذا انقسم فيها لمعنيين كان لكل منهما مثل بالآخر فلا تعارض بين الحديثين -

باب في الجبرأة والتجبن عن اليهودية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: شر ما في رجل شتم هالاح
 جبن خالاح أي ذوبع أشد وهو الجزع والغزو وخالاح أي شديدا كأنه يخلع فواد من شدة خوفه والمعنى أن
 من شتم الدائم ظل مجزوع ومضجرو وجبن شديد -

باب في قوله تعالى: لا تعلقوا أيديكم إلى التهلكة الباء ما زائدة والمعنى لا تعلقوا أيديكم أي أنفسكم غير من النفس
 بالأيدي والأيدي زائدة وفيه حذف المفعول أي لا تعلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة وتعلقوا أي تأويله: فليل في النخل و
 ترك الانفاق في سبيل الله وقيل في الآفات في الأهل والمال وترك الجهاد وقيل في ترك التوبة والقنوط من رحمة الله تعالى
 وحديث الباب يدل على الثاني -

باب في الرمي أي في فضيلة الرمي ويدخل فيه بل يعوض عنه فيه ما يرمى به من الرصاص بالبندقية والمدافع و
 غير ذلك من آلات الحرب الجديدة المستعملة في هذا الزمان فإنها اغتنت عن رمي السهام بالقوس وعطلة قال النووي تحت
 حديثه: باب وفي هذه الأحاديث فضيلة الرمي والمناضلة والافتقار بذلك بنيت الجهاد في سبيل الله تعالى وكذلك المناضلة
 وسائر أنواع استعمال السلاح وكذا المسابقة بالنبل وغيرها كما سبق في بابها والمراد بهذا كله التمرن على القتال والتدريب
 والتخديق فيه ورياضة الأعضار بذلك قولهم إن الله عز وجل يدخل بانفسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعة الجنة
 أي من السهم الواحد ورميته وتنبيله يدخل الجنة ثلاثة نفر الجنة صانعة الجنة الذي يرمي ويسويه حال كونه يطلب في صنعه لذلك السهم
 الجهاد والثواب والرامي به متحبا ومتبلا أي معلى النبل أو المراد بالمنبل الذي يريد النبل على الرامي من الهدف - قوله
 يقول داعدا لهم ما استطعتهم من قوة إلا أن القوة السرية الحديث أي المراد في الآية من القوة رمي السهام
 في معناها قال في تفسير الكبير المراد بالقوة ههنا ما يكون سببا لحصول القوة وذكر وإفيه وجوبه الأول أن المراد من القوة أنواع
 الأسلحة والثاني أن القوة الرمي قالها صلى الله عليه وسلم ثلاثا على المنبر الثالث القوة هي الحصون المنيعة قال أصح المعاني
 الأولى أن يقال هذا عام في كل ما يتقوى به على حرب العدو وكل ما هو آلة للغزو والجهاد فهو من جملة القوة وقوله صلى الله
 عليه وسلم القوة هي الرمي لا ينبغي أن يكون غير الرمي معتبرا كما أن قوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة والندم توبة لا ينبغي اعتبار غيره
 بل يدل على أن هذا المذكور جزء من المقصود فكذا ينبغي أن يكون الآية تدل على أن الاستعداد للجهاد بالنبل والسلاح
 وتعليم الغزوية والرمي فريضة إلا أنه من فروض الكفايات -

باب فيمن يغزو ويحلبتمس الدنيا لغزوه ما حكمه قوله قال لغزو غزوان فاما من ابتغى حجة

والإمام وافق الكوفة وياسر الشريفة من المياسرة في المسألة أي فاعل الشريعة بمعاملة اليسر والسهولة
ولجئنا إلى الفسافات أو غمها أي القليلة وكذا الكلمة وشربها ومركبة وسكونها أجزاها أي ذواتها وأما من
غفل عنها أو ساءل وسعة وعصى الإمام وافقنا في الأرض فأنه لم يرجع بالكلية
بفتح الكاف وفي نسخة بكسر الفاء في القاموس كفاف الشيء كساب مثله ومن الرزق ما كفت عن الناس فاعني وكفاف الشيء
بالكسرة خياره وفي النهاية الكفاف الذي لا يفضل عن الشيء ويكون بقدر الحاجة إليه قال القاضى أي لم يرجع بالشوابي
ما هو من كفاف الشيء وهو خياره أو من الرزق أي لم يرجع بخير أو ثواب الخيرية يوم القيامة فتقوله الأول يشير إلى أن الكفاف
بالكسر والثاني إلى أنه بالفتح وقال المنظر أي لم يعيد من الغزو وأساسا براس بحيث لا يكون له أجر ولا عليه وزرر أكثر
لأنه لم يغز الله وأفسد في الأرض يقال يغني كفافا أي تكفى عني واكف عنك انتهى ويدل على أنه اقتصر على كسر الكاف و
أراد به المصدر من باب المفاعلة قال الطيبي الوجه ما قاله القاضى لأن الكفاف على هذا المعنى فيشتري أن يكون له ثواب أينما
وأنه ويريد أنه على ثوابه كما قال عمر رضي الله عنه وودت أني سلمت من الحماقة كفافا لا أعطي ولا لي والمراد بالمفسد ليس له ثواب
التيه كذا قال الشيخ أبو حامد في المراتي الذي لا يتقن وجا لله بل يعيل فخر أو ياروسمة تبطل عبادته ثم روي على القاري على الطيبي
بأنه ليس في الحديث دلالة على أن المراتي المذكور في الحديث هو الذي ليس له نية العبادة بل نية الرياء والسمعة والظاهر أن المراد
من هو جامع بين النيتين نية العبادة ونية الرياء والسمعة فعلى هذا لا تبطل نية عبادته بالكفاية قال في عين العلم الأعمش
في الرياء أن لا يريد الثواب أصلا وهو في غاية المقت ثم ما فيه أراقمان والرياء غالب ثم يقترب بالاستوى فيه فالمرحبان لا يكون
ولا عليه ثم ما ترج فيه قصد الثواب فالظنون أن الراجح فيه نقصان لا البطلان أو الثواب العقاب بحسب القصد من

قوله قال يا رسول الله رجل يريد الجحيم في سبيل الله فله عتق من عمره خذ له دنيا فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لا أجر له الحديث هذا السؤال كميل غنيين أولها معناه يريد الجهاد في سبيل الله باعتبار الظاهر
والحال أن المطلوب الأصلي ومقصوده الحقيقي غرض الدنيا وتأمينها معناه أنه يريد الجهاد في سبيل الله باعتبار نية والحال
أنه يطلب مع غرض الدنيا ويخلط مع نية حصولها فعلى الأول معنى الجواب لا أجر له مطلقا وهو خائب بمقتضى وعلى الثاني
لا أجر له كالملا.

باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فما حكمه وجوابه المذكور في حديث الباب فهو في سبيل الله تعالى قال الحافظ
المراد بكلمة الله دعوة الله إلى الإسلام وكميل أن يكون المراد أنه لا يكون في سبيل الله إلا من كان سبب قتاله طلب علماء
كلمة الله فقط معني أنه لو أضاف إلى ذلك سببا من الأسباب المذكورة ولعني يقاتل ليذكر بين الناس ويشهر بالشجاعة
ويقاتل ليجده الناس على شجاعة ويقاتل ليحصل له من مال القيمة ويقاتل ليرى مرتبة من الشجاعة أي للسمعة والرياء
أخل بذلك وكميل أن لا يخل إذا حصل فمما لا أصلا ومقصودا وبذلك صرح الطبري نقال إذا كان أصل الباعث
هو الأول لا يضره ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور والحاصل أن القتال نشأه القوة العقلية والقوة الغضبية
والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله إلا الأول
باب في فضل الشهادة أي في سبيل الله تعالى أخرج المصنف في الباب عن ابن عباس -

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصيب أخوانكم بأحد جعل الله أسرارهم في جوف
طير خضر يترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتؤدي إلى قناديل من ذهب معلقة
في نلال عرش الرحمن قال الذهبي في تلخيصه وقد تعلق بهذا الحديث وأمثاله بعض الثالمين بالتناسخ وانتقال الارواح و
تنعيمها في الصور الحسن الرفيعة وتلذذها في الصور القبيحة المسخرة وزعموا ان هذا هو الثواب والعقاب وهذا باطل مردود
لا يطابق ما جاءت به البشائر من اثبات الحشر والنشر وفي بعض حواشي شرح العقائد أعلم ان التناسخ عنه إله مردود الارواح
على الابدان في هذا العالم لا في الآخرة اذ هم يتكبرون الآخرة والجنة والنار ولذا كفرناقلته لاجابة الى ما قالوه ان الحديث لا يدل
على معنى التناسخ بل معناه ان ارواح الشهداء في طير خضر كالظروف فيها مثل المار في الآنية اى في اجواف طيور خضرية
من الارواح على اشباح مصورة بصور الطيور حتى تتلذذ الارواح بنسب الاشباح قلت بل يستدرك الاحاديث التي توضح مراد
الحديث ففي موطأ مالك عن كعب بن مالك انما سمعت المؤمنين طير علق في شجر الجنة حتى يهبه الله في جسده يوم القيامة
الحديث فهذا يدل على ان الارواح مثل طير خضر في العيش وسرعة السير والطيوان وعدم القيد لانهما في طير خضر فيكون
المهل تشبيه الارواح بالطيور ووجه الشبهة ما ذكرت فأعلم ان ارواح بعض المؤمنين غير الشهداء ايضا طير خضر وفي حديث
الضعيف ان الطير الخضر زور ريتا

باب في الشهيد يشفع اى يقبل شفاعته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفع الشهيد سبعين من اهل بيته
فيغفر لهم بشفاعته والشهداء اعم من ان يكون حقيقة او حكما

باب في النور يرى عند قبر الشهيد سواء كان شهادة حقيقة او حكما وهذا ما روي في الاول مطابقا بالباب
لما مات النجاشي كنا نلحظ انه لا يزال على قبره نور لان لعل موت النجاشي كان بوجه من وجوه الشهادة فاذا كانت
الشهادة الحكيمية كذلك فالحقيقة اولى به اما حديث الثاني حديث عبيد بن خالد السلمي ظاهرا مطابقة له بالباب وظاهرا ويدل على فضيلة
من مات على فراشه بالصلوة والصوم والاعمال غير الصلوة والصوم على من قتل في سبيل الله قبله من الذين السلماء انقل
بعضهم لا الكمال فيه فان بعضهم يبلغ درجة بالصلوة والصوم لا يبلغها الشهداء الا ترى ان ابا بكر الصولي بلغ درجة من الفضل لم يبلغها
الشهداء بكمال اخلاصه وصديقته الله تعالى فاعلم ان هذا الرجل الآخر بلغ درجة باخلاصه وصدقته في اعماله لم يبلغها الاول مع
شهادته في سبيل الله وتكمل ان يقال ان الاول لم يبلغ منزلة الشهادة الكاملة لامر عرض في نية فقصر عن درجة الشهادة
الكاملة واما الآخر فبلغ باخلاصه في نية في الصلوة والصوم والاعمال درجة فاق على الاول والمعلم بالصواب

باب في المجاعل في الغزو المجاعل جمع جعيلة او جعالة بالفتح والجعل الاسم بالضم والمصدر بالفتح جعلت
لك كذا فجعلناه والجرة على الشئ فعلا او قولاً والرادى الى ريث ان يكتب الغزو على الرجل فيعطي رجلا شيئا يخرج مكانه او
يدفع المقيم الى الغازي شيئا فيقيم الغازي ويخرج هو قيل الجعل ان يكتب البعث على الغزاة فيخرج من الاربعة فاست
رجل ويكيل له اجر والمجاعل المعلى والمجعل هو الاخذ بمجمع وفي الكنز وكره المجعل ان وجد في والا لا انتهى والمراد بالجعل ههنا
الذي يصرفه الامام على الناس للذين يخرجون الى الجهاد قال القاري واخلعوا في جواز اخذ المجعل على الجهاد فخص فيه
الذهبي ومالك واصحاب ابي حنيفة ولم يجوزوه قوم وقال الشافعي لا يجوز ان يغزو مجعل فان اخذه فعليه رده وقال الحافظ قال

ابن بطال ان اخرج الرجل من الدنيا فمطوع به او اعان الغازي على غزوه بفرس ونحوها فلانزل عليه واما اختلفوا فيما اذا اجر نفسه او فرسه في الغزو فذكره ذلك مالك وكرهه ان يأخذ جعلاً على ان يتقدم الى الحصن وكرهه اصحاب ابى حنيفة الجعائل الا ان كان بالمسلمين ضعف وليس في بيت المال شيء وقالوا ان اعان بعضهم بعضاً جاز لا على وجه البذل وقال الشافعي لا يجوز ان يغزو ويجعل يأخذه واما يجوز من السلطان دون غيره لان الجهاد فرض كفاية فمن فعله وقع عن الفرض ولا يجوز ان يستحق على غيره عوضاً كذا قال العيني وقال الحافظ في باب آخر للاجير في الغزو حالان اما ان يكون استوجراً للمخدمة او استوجراً ليقايل فالاول قال الاوزاعي واحمد واسحاق لا يسهم له وقال الاكثر ليسهم له الحديث سلمة كنت اجير الطلحة اسوس فرسه اخرجهم وبقا ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم له وقال الثوري لا يسهم للاجير الا ان قاتل واما الاجير اذا استوجر ليقايل فقال المالكية والحنفية لا يسهم له سهم وقال احمد لو استاجر الامام قوماً على الغزو ولم يسهم لهم سوى الاجرة وقال الشافعي هذا ممن لم يجز الجهاد اما الحر البالغ المسلم اذا حضر الصف فانه يتعين عليه الجهاد ولا يستحق اجرة انتهى قلت مراد صاحب الكنز انه لا يجز الامام على ارباب المال كمنها لتجيز الجيش من غير طيب أنفسهم اذا كان في بيت المال شيء لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقه حرام فذكره ما اشبهه وقوله والا لا اى وان لم يوجد في بيت المال شيء لا يكره الجعل اى اخذ المال من الناس لاجل الغزاء به لان بيت المال معد لفوائد المسلمين فاذا لم يكن فيه شيء فلا باس بان يقوى بعضهم بعضاً لان فيه دفع الضرر الاعلى بالحق الادنى ولان الحاجة الى الجهاد ماسة وقد اخذ النبي صلى الله عليه وسلم درعاً من صفوان عند الحاجة بغير رضاهم وعمر كان يغزى العرب عن ذى الحليفة اى يبعث من لازوجه له عوض من له زوجة ويعطى الشاخص اى الذاهب فرس القاعد و قيل يكره والصحيح الاول قول ابن زيوب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستفتر حلبيكم الامم اذا وسكون جنود محمد يقطع عنكم فيها بعض شئ اى يلزمون عليكم في تلك الجبود ان يخرجوا جيشاً تبعث من كل قوم الى الجهاد فيكره الرجل منكم البعث فيها والخروج في البعث الى الغزو بلا اجرة فيخلص من قومه ثم يتصرف القبطا اى انه بعد ان فارق قومه كراسته الغزو وبغير اجرة تتبع القبايل طالبا منهم ان يشترطوا له او يعطوه شيئاً يعرض عليهم فيقول من اكفه بعث كذا اى من ياخذني اجيراً اكفيه جيش كذا وكيفيتني هو مؤنتى من اكفه بعث كذا الاو ذلك الاجير الى اخو قطرة من دمه اى الرجل الذي كره البعث تطوعاً الاجير فقط لا العازى في سبيل الله الى ان يقتل قال ابن الملك افادة به انه لم يكن له جهاد كسائر الاجير اذا لم يقصد لغزوه الا الجعل بالمشرط والمراد بالبالغة في نفى ثواب الغزو عن مثل هذا الشخص -

باب الرخصة في اخذ الجعائل تقدم المذاهب فيه معنى الجعائل قول من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للغازي اجرة وللمجاعل اجرة واجر الغازي اى الذي يغزو بماله فللمجاعل على الذي يسير الغازي ببذل المال تطوعاً او يتجزأ سببه وما يحتاج اليه لاجران اجراً عطاء المال في سبيل الله واجر كونه سبباً للغزو وذلك الغازي واما اجر الغازي الذي يغزو بماله اجراً واحداً وهو ثوابه الاخرى المختص به -

باب في الرجل يغزو باجره الخدم مائة ختموا في الاجير للعمل وحفظ الدواب يحضر الوقعة بل يسهم لنفيل لا يسهم له قال اول ما قاتل انا لاجرة عمه وهو قول الاوزاعي واسحاق واحد تولى الشافعي وقال مالك واحمد ليس له وان لم يقاتل انا كان

قاصدة البلد لزيارة ولتعود راجعة للشام فوكت حينئذ وكمل قول حماد بن زيد فلما رجعت وقول ابني طوالة فلما فعل ما
 ابادت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفوا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال الحافظ ثم وقعت على شئ يزول به
 الاحكام من اصله وحاصل ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانيتها ما اخرج عبد الرزاق بسنده عن عطاء بن يسار
 ان امرأة حدثت قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ الحديث فالحقصة التي وقع في البخاري وغيره هي قصة ام سليم بل هي
 هي ماتت بساحل الشام ودفنت هناك واما القصة التي وقعت في حديث عطاء بن يسار فليست هي قصة ام سليم بل هي
 قصة اختها ام عبد المدين لحيان ثمان عطاء بن يسار ذكر انها حدثت وهو يصغر عن ادراك ام هانم وعن ان يغزو في سنة
 ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعددت القصة لام هانم ولاختها ام عبد الله فلعن
 احد لهما دفنت بساحل قبر من والاخرى بساحل حمص ولله الحمد قوله تغل على سر أسبله اى ما في راسه لا يلزم منه ان
 يكون في راسه تغلا بل سبب على الراس اراحته صلى الله عليه وسلم فان الغلى سبب للاراحة قال الحافظ وفيه خدمة المرأة
 الضعيف بتغلية راسه وقد اشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما امه او خالته من الرضاة فلذلك كان ينام عندها وتسال منه ما يجوز للمحرم ان يناله من
 محارمه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال انما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغلى ام حرام راسها
 كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار ومن طريق يونس بن عبد الاسلم
 قال قال لنا ابن وهيب ام حرام احدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان ليقبل عندها وينام
 في حجرها تغلى راسه قال ابن عبد البر ولا يها كان في محرم له وجزم ابن القاسم الجوهري واللدودي والمهلب بما قال ابن
 وهيب قال وقال غيره انما كانت خالة لابيه اوجه عبد المطلب وقال ابن الجوزي سمعت لبعض الحفاظ يقول كانت ام سليم
 تحت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة وحكى ابن العريى ما قال ابن وهيب ثم قال قال
 غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوما يملك اربعة عن زوجته فكيف عن غيرهما مما هو المنزوع عنه وهو المبر عن كل
 فعل قبيح وقول رث فيكون ذلك من خصائصه ثم قال وكتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب وروى ذلك بان ذلك كان
 بعد الحجاب بل بعد حجة الودع وروى عن ابن ابي عمير بان الخصوصيات لا تثبت الا بدليل وبالغ الدليل في الرد على من ادعى
 المحرمية قال الحافظ واحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ولا يرد بانها لا تثبت الا بدليل لان الدليل على ذلك واضح انتهى
 باب في فضل من قتل كافرا اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجتمع في لنا كافرا قاتلا اى المسلم القاتل والكافر المقتول الذي كان غير معاهد وفي رواية لا يجتمعان في النار
 اجتماعا يضرب احدهما الآخر قيل من هم يا رسول الله قال مؤمن قتل كافرا ثم سد وقال القاضي في الرواية الاولى لا يكتفى
 ان هذا مختص من قتل كافرا في الجهاد فيكون ذلك كفرا لذو الجاهل لا ليعاقب عليها او يكون بنية مخصوصة او حالة مخصوصة
 وكتمل ان يكون عقابه ان عوقب بغير النار كالحبس في الاعراف عن دخول الجنة او لا يدخل النار ويكون ان عوقب
 في غير موطن عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادراكها قال الطيبي والاول هو الوجه
 باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نسخة على القاعد وفي الباب كحرمة امهاتهم وهذه مبالغة في اجتنابهم عنهم

اذا كان مع الناس عند القتال وقيل يخبر بين الاجرة والسهم قيل انه اذا قاتل ولم يشترط في اجارته القتال كجرح من
الاجرة والسهم لانها غير متناهيين وسواء سرقا قعدة منسب الحنفية بان الاجارة والاجر يكتعان -

**باب في الرجل يغزو دابة كاسر هان اي خروجه الى الغزو واذا لم يكن النفي عاما وكان الجهاد فرض كفاية
لا يخرج الا باذن الوالدين اذا كانا مسلمين وكذلك لا تخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجه او سيده فان كان الجهاد فرض عين
فلا حاجة الى اذن الوالدين وان منعهما عصاهما وخرج وان كانا كافرين فيخرج بدون اذنها فرضا كان الجهاد او تطوعا
وكذلك لا يخرج الى شئ من التطوعات كالحج والعمرة والزبارة ولا يصوم التطوع اذا ذكره الوالدان المسلمان او احدهما
الا باذنها قال ابن الهمام لان طاعة كل منهما فرض عليه والجهاد لم يتعين عليه واخرج المصنف في الباب ثلثة جهات
كلها موافقة للباب ولعل قصتها وقعت في وقت لم تكن الهجرة والجهاد فرض عين**

باب في النساء يغزون قد تقدم ان الجهاد لا يجب على النساء اذا كان فرض كفاية فلا تخرج الا باذن زوجها اذا
اذا كان فرض عين فتخرج بلا اذن زوجها اذا كان لها محرم لان حق الزوج لا يظهر في فروض الاعيان كما في الصلوة و
الصوم بخلاف ما قبل النفي لان بغير القيام الفرض فلا حاجة الى البطلان حق الزوج قال النووي تحت حديث الباب في
خروج النساء في الغزو والانشاع بين في السبي والمداواة ونحوهما وهذه المداواة لمحارهن وازواجهن وما كان منها غير ذلك
فيه من لشبهة الا في موضع الحاجة قول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو وباهم سليمان وسوسة من

الانصاف يستعين الماء ويلاوين البحر حتى جمع جرح

باب في الغزو مع ائمة الجحش اي مع الجائرين من الائمة قد تقدم في باب الصلوة ان الائمة الكبرى هي
استحقاق تصرف عام ونصب الامام من اهم الواجبات فلهذا اقدموه على دفن صاحب المعجرات ولشروط كونه حرا مسلما ذكرا
عاقلا بالغ قادرا وبكرة تقليد الفاسق ولا يعزل به ولا يعزل به اذا لم يكن كفرا فيعزل بطرمان ما يفوت المقصود من الردة
والجنون المطبق وصيرورة امير الاربي خلاصه والعمى والخرس والصمم والمرض الذي ينسي العلوم وخلعه نفسه عن الائمة المجزة
فاذا كان الامير فاستجابا وانه لا يعزل بالفسق والجور يجب اطاعة مالم يامر بعصية فاذا امر بالخروج للجهاد يجب الخروج

قوله الجهاد باض منذ بعثني الله الى ان يقتل اخرا متي لدجال لا يبطله جوره جاور ولا عدل عادل
اي اذا كان السلطان جائرا يجري معه الجهاد كما كان مع السلطان العادل ويحتمل ان يكون خناه اذا كان الجور شائعا في
العالم يجري الجهاد معهم وكذلك اذا كان العدل شائعا مع الكفر يعني مجرم الجهاد وانما قال بانها الجهاد الى ان يقتل آخر ائمة
الرجال من مع من اليهود لان بعد ذلك لا يبقى على وجه الارض كافر ثم بعد ذلك يموت المؤمنون بفتح طيبة فلا يبقى في الارض
مؤمن قوله الجهاد واجب عليكم مع كل امير سراجا اي مع السلطان الجائر والفاجر والعدل والقي

باب الرجل يتحمل بهال غيره يغزو اي يحمل نفسه وساء على دابة غيره غازيا قوله انه اسل دان يغزو دان
يا مشتملها جرح الانضمان من اخوانكم توالم ليس له حرم مال فيغزون به ولا عشيروة (تقنينهم) فليضم احدكم الى
الرجلين او الثلاثة اي في ماله وستره ومركوبه فما لاحدنا من ظهرا لا عقبه كعقبة يعني احدهم المتحد اي
كانت دابة كل واحدنا مشتركة في الركوب فتركب نوبة ويركب من الذين لا مال لهم ولا عشيروة نوبة اخرى بقدر ما تركب -

باب في الرجل يذبح ويلبس الابرة والقيمة اي طالب الثواب الاخرى وبطل القيمة في الدنيا ما حكم بشير الى
 ان لا ينافى ذلك الغزو والذي اغزو وتكون كلمة النبي العلياً قوله بعثنا رسولا لله صلى الله عليه وسلم اقل منا
 (اي رايدون) ثم جئنا اقل منهم شيئا وعرف الجهاد في وجوهنا فقام خطيبا فبينا فقال اللهم لا تكلمهم الى فاصعب
 انهم لا يكلمهم الى انفسهم في جسر واعنها ولا تكلمهم الى الناس فيستأشروا عليهم

الديث فيه دليل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا لتحصيل القيمة -
 باب في الرجل يشترى نفسه كانه اشارة الى قوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله الآية في
 رد المختار ذكر في شرح السير لا بأس ان يحمل الرجل وحده وان ظن انه ثقيل اذا كان يصنع شيئا يقتل او يجرح او يهزم فقد
 فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وما جهم على ذلك فاما اذا علم انه لا يملك فيهم
 فانه لا يحمل له ان يحمل عليهم لانه لا يتحصيل بمثلته شيء من اعزاز الدين بخلاف بني فستة المسلمين عن منكر اذا علم انهم لا يثبثون بل
 يتلون فانه لا بأس بالانكسار وان رخص له السكوت قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عجب (اي رضى)
 سربنا من رجل غزا في سبيل الله عز وجل فانه يرضى عن صحابه فعلم ما عليه فرجع الى قتال الكفار وحده
 حتى اهرق دمه فيقول الله عز وجل ربما نيا، ملائكة انظر الى عبدى يرجع رغبة فيما عندى و
 شفقة مما عندى حتى اهرق دمه اى قتل -

باب فيمن يسلم ويقتل مكانه في سبيل الله تعالى حاصله ان من اسلم في المعركة قتل هناك ولم يصل ولم يصم
 فاحكم لا حاجة له الى غير الايمان من العمل ويغفر في الجنة قوله عن ابي هريرة ان عمر بن ابيس كان له سربا في الجاهلية
 ذكره ان يسلم حتى ياخذ له (لانه تعالى كان حرم الويل) فجاء يوم فقال بن بنوعى قالوا باحد قال بن فلان
 قالوا باحد قال بن فلان قالوا باحد فليس لامته (الدرع والصلاح) وركب فرسه ثم توجه
 قبلهم فلما راه المسلمون قالوا اليك عنا يا عمر قال بن فلان قد امنت فقاتل حتى جرح فحمل الى اهله
 جرحا فجاؤا سعد بن معاذ فقال لا تحمله سليه حمية لقى ملكا اى قال لا تحت عمر والمجروح سليه
 بل فامت حمية لقواكم وعضبا لهم ام غضبا لله (لان الكفار عدا الله) فقال بل غضبا لله ولرسوله فما
 فدخل الجنة وما صلى لله صلوة

باب في الرجل يموت بسلاحي حمل بسلاحه على الكافر فارتد سلاحه عليه فمات فما حكمه في الباب انه مات جاهدا
 مجاهدا فله اجرهم تين اى مجتهدا في طاعة الله وغازيا في سبيل الله قيل بهما للتاكيد فاما سبب كونه مستحقا لمضاعفة الاجرا
 لانه جاهد فاية الجهد وما لانه استحق اجر الطاعة ثم استحق اجر الغزو وفي حديث الثاني فقالوا يا رسول الله ان شهيدا
 هو قاتلهم اهل بيته قال بن ابيس

باب الداء عند اللقاء اى قتال العدو في الباب ثنتان لا تردان الداء عند اللقاء وعند البأس
 حين يلجم بعضهم بعضا اى يخطو ويقتل بعضهم بعضا الملمح الحرب وموضع القتال جمعة الملاحم
 باب فيمن سأل الله الشهادة اى من كان نية بالاخلاص ان يغزو ويقتل في سبيل الله ودعا الله بصدق قلبه

فبشيد وان مات على فراشه

باب في كراهية تجزأ من الخيل ما ذلت اي كره قطع شعر مقدم راس الخيل المسترسلة على بياض شعره او
شعر اذناها قوله يقول لا تقصوا نواصي الخيل ولا معرقها ولا اذناها فان اذناها من اذناها راي
مرادها تذب بها الهوام عن انفسها، ومعاقرة ما دافعها وذاصها لعمدة وفيها الخيل وفيه الحديث بالاجر والمغنم
قال المراد بالخيل ما اعدت للجهاد منها

باب فيما يستحب من الوان الخيل في الحديث تفصيل لكيت اغر بخل ولا شعر اغر بخل ولا وسم اغر بخل عند التزدي
خير الخيل الا وسم الاقرخ الا وسم الحديث تفصيل هو لا على غير سم وكذلك كراهية لبصن الوانهم التجزئة لا للتشريح كما يدل عليه قصة
الاناديك الكيت لبصم الكاف مصفرا وهو الذي في لون الحمره والاد و في القاموس هو الذي خالط تمره ولا شعره والذي
في لون اشعاره ونبه وسارقه اي رقبته وبدنه حمرة صافية والاد وسم وهو الاسود والاغر هو الذي في جبهته بياض والمجل البين
القوائم او ما يكون في جبهته وحاشي قوائمها بياض مخالفا لبقية اللون -

باب هل تسمى الانثى من الخيل فرس سماي حكم الانثى والذكر سوار في الغزو والسهم قوله عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمى الانثى من الخيل فرس قال في القاموس الفرس للذكر والانثى او هي فرسة لعل غرض
ابي هريرة بهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما سمى الانثى من الخيل فرسا ثبت بهذا ان حكم الانثى والذكر سوار عند الله تعالى
باب ما كرهه من الخيل اي من صفاتها وقد تقدم انه مدار الكراهية على التجربة لا التشريح

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره الشكال من الخيل الشكال يكون الفرس في رجله اليماني بياض
وفي يده اليسرى اصف يده اليمنى وفي رجله اليسرى حمر في النهاية هو ان يكون ثلث
قوائم منه مجلدة وواحدة مطلقة تشبها بشكال الخيل فانه يكون في ثلث قوائم غالباً وقيل ان تكون الواحدة مجلدة والثلثة
مطلقة وقيل ان تكون احدى يديه واهدى رجليه من خلاف تجاليتين وكرهه لانه كالمشكول صورة تفاؤلاً ويمكن ان يكون
جرب ذلك الجنس فلم يكن فيه نجاسة وقيل اذا كان مع ذلك اغرزالت الكراهية لزوال شبه الشكال وحكي في المختص عن ابي بصير
فاذا ابيضت اليد والرجل التي من شقها قليل به شكل فاذا ابيضت رجلا من شقها الايمن ومن شقها الايسر قليل به شكل
مخالفة فاذا كان مجل الرجل او اليدين الا شق الايمن فهو مسك الايامن مطلق الايامن وهم يكرهونه فاذا كان مجل الرجل
واليدين الشق الايسر فهو مسك الايامن مطلق الايامن وهم يستحسنونه فاذا ابيضت اليدين او اعصم واذا ابيضت الرجل او رجل
قلت الاصح هو الذي يكون احدى رجليه او يديه ظاف لون البقية واذا كان في جبهته بياض فلا بأس به -

باب ما يوصى به من القيام على الدواب والبهائم اي تعابها وادارتها في الاكل والشرب وان لا يحلبها الا باليمنى
وفي البرازية ويجاصم ضارب الدابة بغير وجهها الاربعة قولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعير
قد لحق ظهره ببطنه راي من شدة الجوع قال تقوا الله في هذه البهائم المعجمة فاذا كبوها صالحة (اي قوية)

وكلوها صالحة اي سميت قوله وكان احب ما استتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجة هذا فا
افتحين كل بناء من رفع مشرف مجمع او حائل من شغل وهو النخل الملقب بالمتن اذ دخل نطا الرجل من الانصاف اذا جعل

ولفظ الحمد فاذا فيه مانع لم قلنا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي بكر بن الحنفين ودفعت عيناه فاداه
 النبي صلى الله عليه وسلم فسمي ذلك وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير عن اذنه وفي اربع وافراده اصل اذنه وهما ذراعا
 والهما الثاينيت او اللام الحاق فسكت فقال من رب هذا الجمل لمن هذا الجمل فجاء فتى من الانصار فقال
 لي يا رسول الله قال افلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله اياها فانه يشكا
 الى انك تجيعه راي لا تطعمه حتى تؤذيه الجوع وقد نبهه اي تكلمه وسمعه قوله عن ابي هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال بينا سرجل من بني اسرائيل عيشى بطريق فاشتد عليه العطش فوجد بيرا فانزل
 فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث ربه الكلب اخرج لسانه من العطش يا كل للثرى من العطش فقال
 الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغني فنزل البير فلامنته فامسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له
 فاشفي عليه وتبل عليه اوجازاه بفعله وقال القرطبي معناه انهم اجازاه به عند ما كانت فغفر له قالوا (الصحابة)
 يا رسول الله دان لنا في البهائم اجرا قال في كل كبد رطبة اجرا اي كل كبد حية والمراد رطوبة الحيوة قال
 القسطلاني او هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤول اليه فيكون معناه في كل كبد حية من سقاها حتى تصير رطبة اجرا ومعنى
 الطريقة هنا ان يقدح مخدوف اي الاجز ثابته في اربوا كل كبد حية والكبد يذكر وتوث قال الداودي المعنى في كل كبد حية اجرا
 وهو عام في جميع الحيوانات وقيل عموم مخصوص بالحيوان المحترم وهو الم يوم تقبله فحصل الثواب ببقية بخلاف المأمور
 بقتله كالخنزير والكلب فانه لا يجوز ان يتقوى ليزاد ضرره قال النووي قال ابن التين لا ينشع اجراه الى عمومه يعني فيسقي ثم يقتل
 لانا امرنا ان نحسن القتل ونهيننا عن المشقة

باب في تقليد الخيل بالادوات جمع وتر قال الحافظ قال ابن الجوزي وفي المراف بالادوات علمته اقوال انهم كانوا يقلدوا
 الابل او تار القسي ثوبا تصيبها العين برعهم فامرو بالقطعة اعلا ما بان الاوتار لا تزد من امر الدثيبا وهذا قول مالك وثانها انهم
 عن ذلك لملا تخفق الدابة بها عند شدة الركض ويحكي ذلك عن محمد بن الحسن صاحب ابني خيفة وكلام ابني عبدي رجب فانه قال
 انني عن ذلك لان الدواب تتأذى بذلك ويضيق عليها نفسها ورعيها وربما تعلقت بشجرة فاختنقت او تعوقت عن السير
 ما لثما انهم كانوا يعلقون فيها الاجراس حكاة الخفا في قال النووي وغيره الجمهور على ان النبي لكراته وانها كراته تنزيهه و
 قيل للتحريم وقيل ليح قيل الحاجة ويجوز عند الحاجة وعن مالك تختص الكراته من القلائد بالوتر ويجوز لغيرها اذا لم يقصد دفع
 العين هذا كله في تعليق التمام وغيره مما ليس فيه قرآن ونحوه واما ما فيه ذكر الدلاهي فيه فانه انما يجعل للبيترك به والتلوذ
 باسماء وذكره وكذلك لاني عما يعلق لاجل الزينة ما لم يبلغ الخيل او السرف قوله لا تتقين في رقة بعير قلادة من
 وترا لا قطعت الحد يث اشار المصنف بذكر لفظ الخيل في الترجمة الى ان ذكر البعير في الحديث باعتبار الغالب والا

فهو عام قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبوا الخيل اسمحوا ابنوا صيها عجايزها وقال واكفها لها
 راي تجبا وتلطفا فانه من العبادة اولها تاملح بذلك وتغز تكون موجبا لقوتها وسمها وسمها في النبذية كبره كزنا ملنا ذلك
 وقلتها ولا تقلدوها الاوتار في النهاية اي قلدها طلب اعدا الدين والدفاع عن المسلمين ولا تقلدوا بالطلب وقار
 الجاهلية ودخول التي كانت بينكم والادوات جمع وتر بالسر وبوالدم وطلب الثاير يريد لا تجعلوا ذلك لازما لها في اعنائها لوم القلائد

للاعناق وقيل اراد بالاقادح ورا القوس اى لتجعلوا فى اعناقها الاقلام فتحتق لانها ربما رعت الاشجار فثبتت الاقلام وبعض شعبها فحقتها وقيل انها انهم عنها لانهم كانوا يعتقدون ان تقليد بالاقلام يرد في ضرر او يدفع عنها العين والاذى فتكون كائنات بها لنهايم واعلم انها لا تدفع ضررا ولا تنصرف قدرا-

باب في تعليق الاجراس وهو الذي يخرج منه الصوت من الجمل وغيره يعلق في اعناق الدواب وفي حديث الباب لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس او كلب وقد تقدم عدم الايمان الملائكة في بيت فيها كلب ان كان كلب الزرع والصيد وقال في حديث الباب في حق الجرس انه مزار الشيطان والمزار آلة يرمز بها واضافتها الى الشيطان لانها تلهي القلب عن ذكر الله تعالى واعلم ان المعازف بالغم والملاهي بالضرر بالايدي قال الائمة الاربعة تجريمها واستنوا الطبل و الدبل للتشهير والوليمة او لغرض صحيح آخر وثبت عن بعض الصوفية سماع السرد وهو لفظ فارسي يعلق على سماع الاشعار فقط بغير المعازف والملاهي ولم يثبت عن المتقدمين سماع المعازف والملاهي والعياد بالبد

باب في سركوب الجلالة هي من الحيوان ما تاكل العذرة والجلبة البعرجت الدابة الجلبة واجتمعتا في حالة وجلالة اذ التقطها في حديث الباب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الابل ان يركب عليها وهذا اذا كان غالب علفها من العذرة حتى ظهر على لحمها ولبنها وعرقها فيحرم اكلها وركوبها الا بعد ان حبست اياها حتى ذهب اثرها وانما يحرم اكل لحمها ولبنها لتجسها باختلاط النجس وكرامة ركوبها لما يلزم فيه من التلبس بالنجاسة وليكون الهني سببا للاحتياط عن اعتيادها بذلك-

باب في الرجل يسمى دابة عقد هذا الباب اشارة الى مشروعية تسمية الدواب من الحمار والفرس وفي الباب عن معاذا كانت مراد النبي صلى الله عليه وسلم على حمار يقال له عقير قال الحافظ وفي الاحاديث الواردة في هذا الباب ليقول قول من ذكر الساب بعض الخيول العربية الاصلية لان الاسمار توضع للتمييز بين افراد الجنس وعقير مصغر اخوذ من العفر وهو لون التراب كما دسمى بذلك للونه والعفرة حمرة بني الطها بياض وهو تصغير عفر اخذوه عن بناء اصله كما قالوا اسويد في تصغير اسود-

باب في النداء عند الفيل يا خيل الله اركبي اى فرسان العدو والخيل يطلق على الافراس على الفرسان ووقع هذا النداء اولاني غزوة الخاتبة وهو غزوة ذي فدا غار فيها عيينة بن حصن الفراري في بني سبد الشد بن غطفان على قتاج النبي صلى الله عليه وسلم التي بالغابة فاستاقها وقتل راعيها وهو رجل من عسفان فجاء الصريح ونودي يا خيل الشراكبي وكان اول ما نودي بها قال الشيخ ابن القيم في زاد المعاد-

باب النهي عن لعن البهيمة قول من النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فسمع لعنة فقال ما هذه قالوا هذه فلانة لعنت راحلتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما ضعوا عنهما الحديث اى عن راحلتها واعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا خبرا لها وغيره اذ كان قد سبق نبيا ونبي غيرهما عن اللعن فوقع ثبت بارسال الناقه ولما راد النبي عن مصاحبة تلك الناقه في الطريق وما يبعثها وزجها وركوبها في غير مصاحبة صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من التشرقات التي كانت جائزة قبل هذا في باقية على الجواز لان الشرع انما ورد بالنهي عن المصاحبة لانه ورد في رواية لا تصاحبنا ما دة عليها لعنة فبقي الباقي كما كان انتهى

ويجوز ان يفعل ذلك عقوبة لصاحبها مثل قولها فلا يجوز ترك ذلك الناقصة بخصوصها ولا ركوبها ولا اكلها وغير ذلك من التصرفات الجائزة.

باب في التبريش بين البهائم التحريش بالاعراض وتبيح بعضها على بعض كما يفعل بين الجمال والكنباش والديوك وغيرهما وانما نهى عن ذلك لانه من الملاهي وفيه ايلام الدواب والهلاك وان كان بشرط من الجاهلين فهو مباح ايضا.
باب في دسم الدواب الوسم هو جعل العلامة فيها بالكي يجوز الوسم على الدابة اذا استعمل على فائدة بعد ان يكون في النوع لانه في الوجه ليقع الوجه وليعود على بعض الحواس بالابطال او بالافساد كالباصرة والاذن ليست من الوجه وثبت الوسم على الفخذ عن عمر الفاروق رضي الله عنه وكان مكتوبا على ميسمه اى في قاله الوقف لمد والحكمة فيه تمييزا وليرد بها من اخذها واتقنها وليعزل صاحبها فلا يشترها اذا تصدق بها مثقال الحافظ ولم اقف على تصريح على اكان سكتوا على ميسم البغي صلى الله عليه وسلم ووقع في البخاري ميسم شاة وفي اخرى له في اللباس وهو ميسم الظهر الذي قدم عليه والمراد بالظهر الابل وكأنه كان ميسم الابل والغنم فصايف اول وفول انس وهو ميسم شاة ورا ميسم غير ذلك وقوله في اذا نسف قال الحافظ وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكي وخالف فيه الحنفية تمسكا لعموم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى نسخ وسم البهائم وجعله للجمهور مخصوصا من عموم النهي.

باب في كراهية الحمر تنزى على الخيل اى تحمل عليها للنسل انزاد الحمر على الفرس وان كان جائزا ولكنه غير مرغى لان النهي صلى الله عليه وسلم ركيب البغل وجعله تعالى من النعم ومن على عباده ليقوله والخيل في البغال والحمير لتركيها وزينة وقال الطحاوي ان النهي عنه الارشاد والشفقة كيلا يكون تقليل آله الجهاد لان الفرس يعمل بالاعيل البغل قال الطيبي لعل الانزاد غير جائز والركوب التزوين به جائز ان كالصور فان عملها حرام واستعمالها في الفرس والبطة مسلح قوله عن علي بن ابي طالب قال هديت لسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فسر كرها فقال علي لو

حملنا الحمير على الخيل فكانت لنا مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها يفعل ذلك الذين لا يعلمون اى ان انزاد الفرس على الفرس خير من انزاد الحمير على الخيل او لا يعلمون احكام الشرعية ولا يمتدون الى ما هو اولى والله وقيل يجري مجرى اللازم للمباغة اى الذين ليسوا من اهل المعرفة في شئ.

باب في ركوب ثلاثة على دابة يجوز اذا كانت مطيقة وما اذا لم يطبقها فلا يجوز.

باب في الوقوف على الدابة يذكره اذا كان بغير حاجة قال الخطابي قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم خطب على راحلته واقفا عليها فدل ذلك على ان الوقوف على ظهورها ان كان لارب او بلوغ وطرا لا يدرك مع النزول مسلح وان النهي انما انصرف الى الوقوف عليها ليعنى لوجبه بان يستوطنه الانسان ويتخذ مقعدا فتعبد الدابة وليضر بها من غير طائل انتهى وفي حديث الباب اياى دو في نسخة اياكم ان تتخذوا ظهورهم مناير اى تقفون عليها كما تقفون على المنابر بلا حاجة والتحذير يكون في الغالب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لان الانسان قد يذنب نفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزليله منزلا للمخاطب وفي شرح الفقيه بن مالك وشذ التحذير بضمير المخاطب في باب في الجنائب جمع جنسية بمعنى مجنونة وهي المستبعدة التي تقاد وليس عليها ركب ركوتل.

قوله قال ابو بصير مائة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تكونون اهل الشياطين وبيوت للشياطين
 (اي اذا كانت زائدة على قدر الحاجة او مبنية من مال الرام او الرياء والسعة والى ههنا تم قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابو بصير مائة
 عند نفسه فاما اهل الشياطين فقد رايتهم اى فى زمانى) غير جراحون كمن يخيبات موده من اسمها فلا يعلم
 دواياهم اذ هم بالخير بل فيه ذل تقطع به فلا يحذر له قال القاضى عيسى الصبحى من اصناف هذا النوع من الابل صنفوا
 هو بخيبات سمان يسوقها الرذل معه فى سفره فلا يركبها ولا يحتاج اليها فى حمل متاعه ثم انه يمر باخيه المسلم قد تقطع بمن الضعف و
 العجز فلا يحمله واما بيوت الشياطين فلم اسرها الى سناتم كلام ابى بصير وقال عبد الصمد بن ابي يحيى الراوى
 كان سعيد يقول لا اراها الا هذه الاقفاص التى تروا بالانبياء اى الهواجر الذى تتخذها المترفون تفاخروا وترفوا
 قال القاضى وعين التابعى وسعيد صنفان البيوت وهو الاقفاص المملات بالديباج يريد بها المحامل التى يتخذها
 المترفون فى الاسفار قال الاشراف وليس فى الحديث ما يدل عليه (يريد على ما قاله القاضى) بل نظم الحديث دليل على ان
 جميعه الى قوله فلم اراها من تن الحديث ومن قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم طمى هذا الغناه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال فاما اهل
 الشياطين فقد رايتهم الى قوله فلا يحمله واما بيوت الشياطين فلم اراها فان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يرين الهواجر المترفون
 بالديباج والمحامل التى ياخذها المترفون فى الاسفار وما يدل على ما ذكرنا قول الراوى بعد قوله فلم اراها كان سعيد يقول
 قال الطيبى هذا توجيه غير موجه يعرف بادننى تامل والتوجيه ما عليه كلام القاضى انه ولا يخفى ان ظاهر العبارة مع الاشراف
 ويحتاج الى العدول عنه الى نقل صريح او دليل صحيح وليس للتامل فيه مدخل الاعم وجودا خد بها تامل اللهم الا ان
 ثبت بقوله يكون فان الظاهر منه انه للاستقبال فحينئذ لا ملائمة ان يكون قوله فاما الابل فتدريتها من كلام النبى صلى الله
 عليه وآله وسلم بل يتعين ان يكون قول غيره فلما نسب آخر الحديث الى التابعى تبين ان تفصيل ادله راجع الى الصحابى فيصح
 الاستدلال بوزول الاشكال والشك العلم للحال

باب فى سرعة السير مطلوب اذا كان فى زمان القحط ولم يتجاوز من المنزل المتعارف الى آخر استسرا ما
 فان فى التجاوز منه اتعاب النفس والبهائم من غير ضرورة والمضى بطلان الحضيض غير مطلوب بل ينبغي ان يرعى الابل من
 العاف والنبات فى الارض

باب سرب الدابة احق بصدها اى التاكث احق بالركوب على مقدم الدابة من غيره وقوله بريد يقول
 بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشى جاء رجل ومعه حماف فقال يا رسول الله انكب و تاخر الرجل
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا انت احق بصد ودابتك منى الا ان تجعله لى قال فاني
 قد جعلته لك فسر كعب صلى الله عليه وآله وسلم واما قال ذلك مع ان الرجل قد كان جعل له صدر دابته و
 تاخر عن صدرها وقد على عجزها تنهيا على المسئلة ولانه لعله تاخر لما علم ان الافضل احق بصدر الدابة فبين له ان الاحقية
 لاجل الفضل فان كنت تركت الصدر لى نظن ذلك قصدر لانك احق واما ان كنت تاخرت بعد العلم بانك احق فظاهرا
 باب فى الدابة تفرج الحرب اى تقطع عراقيبها والعروق بالضم عصب خلف الكعبين بين مفصل القدم
 والساق من ذوات الاربع ومن الانسان فوق الكعب يجوز العقر فى الحرب اذ ارمى رجل واليقن انه منسوب لئلا يظفر العدو

فيتقوى به على قتال المسلمين واول من فعلها من المسلمين جعفر بن غزوة مائة حين اقيم اى رضى الله عنهما فرس له ستر اخيرا
وتقطع ثوبها بالسيف

باب في السبق بفتح الباء الواحدة وهو ما يعمل للسابق على سبعة من قبل ولو ابا بالكون في سبعة من قبل
الرجل والرواية الصحيحة في هذا الحديث بالفتح يريدان العمل بالسبق الا في سباق الابل والخيول وفي سباقها ما كان بالابل و
الحمار وفي النسل وهو الرمي لان هذه الامور قد في قتال العدو وفي بدل العمل عليها في غيب في الجهاد وتحرر من على الا في سباق
لان فيه اما ان يكون تمارا او لوطا عشا وقال الحافظ في الفتح قوله باب السبق بين الخيل اى مشروعية ذلك والسبق بفتح الهمزة
وسكون الواو الواحدة مصدر وهو المراد منها وبالتحريك الزن الذي يوضع هناك وقال وقد اتع العلماء على جواز المسابقة في سباق
لكن قصرها مالك والشافعي على الخف والحاجز والنصل وخصه بعض العلماء بالخيل واجازوه ملا في كل شئ والتفقوا على
جوازها لبعض بشرط ان يكون من غير المتسابقين كالامام حيث لا يكون معهم فرس وجوز الجوز ان يكون من اهل الجاهل
من المتسابقين وكذا اذا كان معهما ثالث محلل بشرط ان لا يخرج من عنده شيئا يخرج التبع من صورة التمار وهو ان
يخرج كل منهما سباقا من غلب اخذ السبقين فالتفقوا على منعه قال العيني قال ابن التين انه صلى الله عليه وسلم سباق بين
الخيل على حلل اتم من اليمن فاعطى السابق ثلث حلل واعطى الثانية حلين والثالثة حلة والرابع دينار والخامس
درهما والسادس فضة وقال برك العديكس وفي كلهم وفي السابق والفصل فملت هو بكسر الفاء والكاف وسكون
السين المهملة بينهما وفي آخره اللام وهو الذي يجي في الجلبة آخر الخيل قال السرخسي في شرح السير الكبير ولا باس
بالمسابقة بالافراس ما لم يبلغ غاية لا يتجلبها وكذلك المسابقة على الاقدام لا باس بها الحديث الذي قال كانت المسابقات بين
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل والركاب والاربع لان الغزاة يحتاجون الى رياضة الغنم حتى اذا اقبلوا
بالطلب والهرب وهم رجال لا يشق عليهم العدو كما يحتاجون الى ذلك في رياضة الدواب اسم المراد بالخف وذخف وهو البعير
وبالحافر وهو حافر الفرس والبغل والحمار والنصل وهو السهم والرمح والسيف والتخمير ان تعلف الخيل حتى تسمن
وتقوى ثم قليل عليها بقدر القوت وتدخل بيتا وتشتي بالجلال حتى تفرق فاذا جف عرقها جف لحمها وقويت على الجري والحمية
مكان خارج المدينة بين وبين ثمانية الوداع خمسة اميال اربعة اوسعة وثلاثة الوداع هو اسم من التوديع عند الرحيل هي
ثنية مشرفة على المدينة ليها من ريدكة والمسافة بين ثنية الوداع وسجدة زرقاني ميل.

باب في السبق على الرجل قوله عن عائشة انها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فسابقة فسابقة على
رجل فلما حلت اللحم سابقة فسابقة فقا هذه بتلك السابقة في بعض تلك السبق التي سبقتها في المرة الاولى.

باب في المحلل وهو الثالث في الرهان بين اثنين وانما قيل للمحلل لان الرهان بين اثنين كان حراما لا تمار
فاذا دخل هذه الثالث جاز الرهان فحلل ما كان حراما وفي حديث الباب من ادخل فرسا سابين فرسين راي في
السباق والرهان يعني وهو لا يؤمن ان يسبقوا في الفرس غير مأمون من كونه سابقا او مسبوقا فيكون الفرس الثالث
كفر الفرسين فليس بقار من ادخل فرسا سابين فرسين وقد امن ان يسبق راي من المسبوقية بل هو باق
قطعا وكذا اذا كان مأمونا من السابقية بل هو مسبوق قطعا وبقينا فهو قمارا ما في صورته المسبوقية فان الثالث كان لم يكن

فيكون قمارا لما هو اولى في صورة السابقة وان لم يكن قمارا الا ان فيه تعليق تملك المال على الخطر وهو لا يجوز قال الامام
 ابو جعفر العلماوى في مثل الآثار قلنا معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان كان لا يؤمن ان يسبق فلا بأس به وان كان يؤمن
 ان يسبق فلا خير فيه فوجهنا ان العلم لا يتلفون انه اراد بذلك البطلان من الخيل الذي يؤمن منه ان يسبق وفي كثر الدقائق
 وشره للزعمى وجرم شرط الجعل من الجانبين لاسن احاد الجانبين لما روى عبد الله بن عمران البنى صلى الله عليه وسلم سبق بالخيل
 وراسن مسمى شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سبق فرساك فلك على كذا وان سبق فرسى فلى عليك كذا وهو قمار فلا يجوز
 لان القمار من القمار الذي يزاوتارة ونقص اخرى ومضى القمار قمارا لان كل واحد من المتقار من ممن يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه
 ويجوز ان يستفيد ماله صاحبه فيزاو اذ ياد والاشتقاع في كل واحد منهما فصار قمارا وهو حرام بالعس والاكذلك اذا شرط من
 جانب واحد لان النقصان والزيادة لا يمكن فيهما وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي الاخرى النقصان فقط فلا يكون متعامرة
 لان المتعامرة متعاطية متعاضدة ان يكون من الجانبين فاذ لم يكن في معناه جازا استعمالا والقياس ان لا يجوز لما فيه من تعليق
 التملك على الخطر ولا يمكن الحاق ما شرط فيه الجعل به لانه ليس في معناه لان المانع فيه من وجهين القمار والتعلق بالخطر
 في الاخر من وجه واحد وهو التعليق بالخطر لا غير فليس بمثل له حتى يقاس عليه وشرطه ان يكون الغاية مما يحملها الفرس وكذا
 شرطه ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما يسبق لاميالة فلا يجوز لانه انما جاز للحاجة الى الرابضة
 على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير على نفسه لشرط لا منفعة فيه فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وادخلنا
 ثانيا محلا جازا اذا كان فرس المحلل كفوا لفرسهما يجوز ان يسبق او سبق وان كان تسبق او سبق لاميالة فلا يجوز لحديث ابي داود
 واحمد وغيرهما وصورة ادخال المحلل ان يقول لا لثالث ان سبقنا فاما لان لك وان سبقناك فلما شئنا عليك ولكن الشرط
 الذي شرطاه بينهما وهو ان يسبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبها اخذ المالبين وان غلباه فلما شئنا لهما عليه
 وياخذها غلب المال المشروط له من صاحبه وانما جاز هذا لان الثالث لا يفرم على التقدير كلها قطعا واثبتنا وانما يحتمل
 ان ياخذ اوليا خا فخرج بذلك ان يكون قمارا فصار كما اذا شرطه من جانب واحد وان القمار هو الذي يستوى فيه الجانبان
 في احتمال الغرامة والمراد بالجواز المذكورة في باب المسابقة الكل لا الاشتقاق حتى لو اثنع المغلوب من الدفع لا يجبر
 القاضى فلا يقضى عليه به اع

باب الجلب على الخيل في النسب اى السابقة فالجلب في الرهان من الجبة وهو الصياح وفي الزكوة من
 الجلب وهو طلب ان يجلب الاموال للمعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا جلب ولا جنب في السابق الجلب ان يبيع
 الراكب رجلا فرسه فيزجره ويجلب عليه ويصبح حثالة على الجري والجنب فيه ان يجلب فرسا الى فرسه الذي يسابق عليه فاذا اتمركوا
 تحول الى الجنب واما معناه في الزكوة فقد تقدم في محله منها نهيان في كلام الموضعين -

باب في السيف يحكى اى ما حكمه قال في الدر المختار ولا يتلى الرجل بذهب وفضة مطلقا الا بخاتم ومنطقة و
 حلية سيف منها اى الفضة اذا لم يرد به التزئين قال الشامي قوله منها اى الفضة لاسن الذهب در رانته وفي حديث الباب
 كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة القبيصة هي التي تكون على راس قائم السيف وقيل هي ماتحت
 شاربي السيف والشاربان الثخان طويلان في اسفل قائم السيف -

**باب في النبل يدخل في المسجد النبلي السهام والنبال صاحبه وصانعه كالنابل وفي حديث الباب ان لا يمر بها الا و
هو اخذ بنصولها ونصول جمع منصل وهو حديد السهم وفيه جواز ادخال المسجد السلخ واشارة الى تعظيم قليل الدم وكثيره وما كيد
حرمة المسلم وسند باب الثمنه بين المسلمين وكذا في حديث الثاني والمراد بالسوق محل اجتماع الناس واختلاطهم**

**باب في النهي ان يتعاطى السيف مسلح اي يعطى ويؤخذ من الجاهل من خارجا من الغمده فنهى النبي ايضا بنهي علي
احتمال خرش المسلم به المسلم وسد لذريعة الفساد بين المسلمين وفي بعض النسخ قبل حديث نهى ان يقد السيفين اصبعين
باب النهي ان يقد السيفين اصبعين الله القطع المتاصل او المستطيل او الشق طولاً كالاقتراد والتقدي في الكل و
السيف بالفتح الذي يقد ويقطع من الجار بمجره سبوتو له بين اصبعين يحتمل معنيين احدهما بين اصبعي القاد والثاني بين اصبعي غير القاد
والاولى كل ذاك ان القطع بين اصبعي القاد وغير معروف بل متعنه فان القاد يكون بالازميل وهو مشفرة الخداف فبالازميل لا يمكن
القطع بين اصبعي القاد والاصبعين الا بنهي الغيرة فيمكن ومحمّل بان يعقده والادخال في باب النهي ان يتعاطى السيف
مبني على ان لا يذكره بعد باب في النبل يدخل في المسجد يؤيد ذلك المتن**

**باب في ليس بملد شرع جميع وربع وهو مقيس الى ما يليه في الحرب يقال له الرزق فيه ايضا والشرع بهذا الباب ان لا يوق
في الحرب بلبس اللبس ليس بملد شرع كما ورد في حديث آخر اعقلها وتوكل وفي الباب ان رسول الله صلى الله عليه
سلم ظاهريوم احد بين خمسين او ثمانين رجلا ليس اي لبس احد منهما فوق الآخر كانه من الظاهر والتعاون**

**باب في الرايات والالوان في النهاية الراية العلم الضخم وكان اسم راية النبي صلى الله عليه وسلم العقاب وفي المغرب
اللواء علم الجيش وهو دون الراية لانه شقة ثوب يلوى ويشد الى عود الرمح والراية علم الجيش ويكنى ام الحرب وهو فوق اللواء
وقال التورثي الراية هي التي يتولاه صاحب الحرب ويقا تل عليها واللواء علم كيدته الامير تدور معه حيث دار وفي شرح
مسلم الراية العلم الصغير واللواء العلم الكبير قلت ويؤيده حديث يمدى لواء الحمراء ومن دونه تحت لواء يوم القيمة وكان
راية رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت لواء في الالوان كان لواءه يوم دخل مكة ابيض وفي بعض مغازيه سودا و مر لوجه
غرة اي من برده فيها تحيط من سودا وبياض سميت غرة تشبها بالنمر وفي بعض مغازيه صفراء**

**باب في الانتصار بذلك الخيل والضعفة الرذل هو الردي من الشيء والمراد بهم غير اقوياء اي الانتصار من الكفار للضعفاء
من المشرك والنصار وغيرهم قوله ابتغوا الضعفاء الطبول الضعفاء فاجالسهم واستعين على الاعداد بعائهم فانزروا وتنصروا
بضعفائكم اي على الاعداد بدعوة وبركة ضعفائهم فان دعائهم زيادة اخلاصهم وقربهم من الله سبحانه وتعالى اقرب الاجابة واما قال ذلك صلى الله عليه
وسلم لئلا يعجب الاقوياء على قوتهم ولا يعتمدون على شجاعتهم فان النصيرين الامن عند الملك العزيز الحكيم**

**باب في الرجل ينادي بالانشاد هو في الاصل العلامة التي تنصب ليعرف بها الرجل رفقة من الصحابة كانوا
يعطون على كلمة اذا تكلموا بها يعرف بعضهم بعضا ويتعارفون بها في الحرب ليمتاز العدو عن غيره فينادون بها وقت الحرب
وكان ذلك مختلفا فكان في بعض النزمات شعار المهاجرين لفظ عبد الله وشعار الانصار لفظ عبد الرحمن وفي بعضها النظم
امت امت وهو من الامت ليمت الامت قيل المخاطب هو الله تعالى فانه الميمت فالمعنى يا انا صرمت العدو وفي شرح السنة
بامت ورامت فعلى هذا المخاطب كلوا جاري من غزاة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ان يتم فليكن ذخركم حم لا ينصرون اي ان**

١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

باب ما يقول الرجل اذا ركب اى دابة للسفر وغيره قوله اتى بئس لي ركبا فلما وضع رجله فى الركاب قال
بسم الله فلما استوى على ظهرها قال الحمد لله ثم قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
يا اى مطيقين واقتويا عليه وانا الى ربنا المنقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات ثم قال الله اكبر ثلاث مرات
ولعل التثليث ايماء الى الاحوال الثلاث من الماضى والحال والاستقبال او الى الدنيا والبرزخ والعقبى
ثم قال سبحانك انى ظلمت نفسى فاغفر لى لانه لا يغفر الذنوب الا انت الحديث

باب ما يقول الرجل اذا نزل المنزل من الداء في حديث الباب كان صلى الله عليه وسلم يقول يا ارض ربتي
 دربك الله اعود بالله من شر شرابان ليقذفك معصية او مخنة وبليه) وشر ما فيك (من البرودة والحارّة وفساد
 الهواء وغيره) وشر ما خلق فيك (اي في جوفك من المؤذيات) ومن شر ما يدب عليك واعدو بالله
 من اسد اسود ومن الحية والعقرب من سائمة البله من الشواغل المراد من ساكن البلد الحن والانس لانهم يكونون البلاء غالباً
 والمراد بالوالد وما ولد آدم وذريته ويحتمل جمع ما يوجد بالتوالد من الحيوانات اصولها وفروعها ويحتمل ان يكون والد الجيس
 وما ولد الشياطين.

باب في كراهية السياراد الليل في حديث الباب (لا ترسلوا خواشيكم إذا غابت الشمس حتى تنذهب فحمة العشاء فان الشياطين تعيث (تفسد) إذا غابت الشمس حتى تنذهب فحمة العشاء من أقدامه وأول سواده كان

الى ارض العدو قال مالك اسراة مخافة ان يناله العدو فيؤدى الى استهانة قال ابن عبد البر ارجع الفقهاء ان لا يسافر
بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير الخوف عليه وفي الكبير المأمون خلاف فتح مالك ايضا مطلقا وفصل ابو حنيفة وادار الشافعي الكرامة
مع الخوف وجودا وما استدل به على منع المصحف من الكافر للعلية المذكورة فيه ومنها تمكن من استهانة ولا خلاف في تحريم ذلك
وانما اختلاف بل يصح لو وقع ولا يربا زالة ملكه ام لا واستدل به على منع تعليم الكافر لقرآن وبه قال مالك مطلقا واجازه ابو حنيفة بطلب
وعن الشافعي القولان وفصل بعض المالكية بين القليل لاجل معصية قيام الحجة عليهم فاجازه وبين الاكثر منعه ويؤيده كتب
النبى صلى الله عليه وسلم الى بئر بل بعض آيات ونقل النووى الا انما في على جواز الكتابة اليهم شلها وبعضهم منع بيع كتب نفقه فيها
اسما قال يسكى بل حسن ان يقال كتب علم وان لم يكن فيها آيات لتطهير العلم الشرعى قال ولله التلج وشي ما يتعلق بالشرع
لكتب النجوا والنفقة.

باب فيما يستحب من البيوت والرفقاء والسرايا الجيش العسكر الكبير والسمرة العسكر الصغير وجوابه في حديث الباب
قال خير الصحابة اربعة راي في السفر وخير السرايا اربعة وخير الجيوش اربعة الالف اي من يهودهم واطل منهم
لا من يؤمنهم ولان يذلب اثنا عشر الفامن قلة معناه انه لو صاروا مخلو بين لم يكن للقلية بل لا امر اخر سواها وانما يكون
قليلين والاعداء ما لا يعد ولا يحصى لان كل واحد من هذه الاطراف جيش فويل باليمينه او بالميسرة او القلب فليكنها وان الجيش
الكثير المتقاتل منهم بعضهم وهو لا يعلم مقاتلون ومن ذلك قول بعض الصحابة يوم تبين وكانوا اثني عشر الفا من الغلب اليوم من
قلته وانما قالوا عن اعجابهم قال تعالى ولهم حنين اذا عجزتكم كثرتم فلم تغن عنكم شيئا وكان عشرة الاف من اهل المدينة
والالفان من سلمى فتح مكة قال النبي صلى الله عليه وسلم قرآن الحديك دائرة على السابح واثنا عشر ضعفا اربع ولعل الاشارة بذلك الى
الشدة والقوة واشتهر انهم تظهر بيادهم كان العتار

باب في دعاء المشركين في الاسلام عند رادة القتال ولا ينبغي لنا ان نقابلهم حتى ندعوهم من قبلنا الدعوى الى
الاسلام ولا يجوز ذلك في دعوى الاستسلام با من يثمة لتكون الدعوة سيالحة في الانذار وفي المحيط تقديم الدعوة الى الاسلام على
القتال كان في اجداد الاسلام حين امتشتر الاسلام ولم يتعففوا واما بعد انتشر واستفاض وعرف كل مشرك الى ما يدعى على
القتال قبل الدعوة لانهم ربما يستحسنون بالدعوة فلا يقدر عليهم اصرافا اسلموا فيها والاندعوم الى او انا الجزية ان كانوا ممن قبل
منهم الجزية كابل الكتاب والجوس ابعده الاذان من العجم وامن لا تقبل منهم الجزية كالمتردين وعبد الاوثان من العرب
فلا ندعومهم الى اذ الجزية لودم الفائمة اذ لا تقبل منهم الا الاسلام فمما يلهم الى ان يسلموا او تقاتل من تقبل عنه الى قبول
اداء لان بها ينتهي القتال لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

باب في المحرق في بلاد العدو وخاربهم بالحرق بالنار وخاربهم بالغرق بارمال المياه عليهم وقطع الاشجار سوار
كانت ثمرة او غيره مثمرة لان في هذه الاشياء الحاق الكبت والقيظ بهم وتفرق شملهم ونكاه بالاجاع الا في رواية للشافعي
واحمد تفعل بهم ما يفعلونه بنا في اموار وروايات الباب وغيره بقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرق نخيل بني السفيرو قطع وهي البويرة فانزل الله عز وجل فطعم من لبنه البويرة تصغير البيرة التي بقي منها الماء
موضع من بلدني النضير ثم طافه من اليهود الذين غزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد غزوة احد لبنة اشرفا فيهم

وقيل زرعهم ونحوهم فقال حسان بن ثابت رضي في ذلك سعد بن علي سراقته في لوى وحريق بالبويرة مستطير وروي انه عليه السلام لما امر بقطع نخيلهم قالوا يا محمد كنت نهيت عن الفساد في الارض فما بال قطع النخل وتخريقها فخرات ما قطعتم من لينته او تركتموها قائمة على اصولها فاباذا الله آية وتوارى عن علي بن ابي صباحا وحرق امران من الازاعة والتخريق وابني لعجم الهزرة والقصر اسم موضع من فلسطين بين عسقلان والريزة وفيما لي اباي بالبياء وقال التورثي موضع من بلاد جينة وقال ابن الهمام انه اسم قبيلة فالحني اغر على اهل حال غفلتهم وفجاعة بشتم وعدم استنهم وخرق زار وعهم ودر يارسهم واشجارهم

باب في بعث العيون البشور أربع بين وهو الجاسوس قول بعث يعني النبي صلى الله عليه وسلم للبشيرة
عينا ينظر أصفوت عيرا إلى سفيا ن أي بعث لبشيرة جاسوسا مع بدر بن الزغباء ولبشيرة هو ابن عمرو بن لعلبة ابن حرملة و
يقال لبشير لغيره شهيد بدر ووقع في لفظ سلم بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لبشيرة عينا ينظر أصف عيرا إلى سفيا ن
لحديث ثقات بهنا مشفرة.

باب في ابن السبيل يأكل من التمر ويشرب من اللبن اذا لم يمس باللبن او التمر اختلف العلماء في ما يؤكل حديث
الباب فاكثروا حمله على حالة الاضطرار وقالوا يشرب ثم يترك الضرورة ولا يحل منه شيئا لانه لا يتقادم النصوص التي وردت في
تحريم مال المسلم فعلى هذا فلو اوجب عليه ان يؤوى قيمته يشرب او اقرع عليها وقال بعضهم يؤخذ على العرف والعادة والميل التي
كان في اهلها عادة الاذن الاجمالي للمسافر وما يرى السبيل وغيره اكل الثمرة وطلب اللبن يجوز هناك وذلك ولا يحل منه شيئا
الا اذا كان فيه الاذن ايضا وعلى هذا لا يحجب الضمان عليه وهذا هو الاصح قوله اذا اتى احدكم على ماشية فان كان فيها
صاحبها فليست اذنه فان اذن له فليسته عليه وليشرب وان لم يكن فيها فليصوت ثلاثا
وهذا الاحتمال ان يكون مالكها او من يقوم مقامه بعيدا فاذا سمع الصوت يضيئ فان اجابه فليست اذنه والا

فلما طلب ولي شرب ولا يحمل اي من اللبن معه قوله عن عباد بن شرحبيل قال اصابني بسنة فدخلت حائطا
من حيطان المدينة ففكرت سنبلا فاكلت وحملت في ثوبي فجاء صاحبكم فضرمني واخذ ثوبي فأتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ما علمت اذ كان جاهلا راي كان الا اني بك اول ان تعلم بالرفق والشفقة
لانه لم يكن يعلم ان ليس لكم عرف في التحمل وانما علم ان الجائع لا يني عن اكله واخذه وشمخه قدرا بطعمه رفيقه الساعب او قد
ما ياكله في غير وقتة هذا فلما علمته ذاك ولا اطعمت اذ كان جائعا او (للثك) قال ساعبا راي كان الحق ان
تطعمه اذ ارأيتة جائعا واعطاني دسقا ونصف دسق من طعام من ظاهري ابي داود وثبتني
ان يكون ضمير الفاعل في اعطاني يعود الى صاحب الحائط ولكن في رواية النسائي عن عباد بن شرحبيل قال أتيت مع
عموتي المدينة فدخلت حائطا من حيطانها ففكرت من سنبلة فجاء صاحب الحائط فاخذ كسائي فضرمني فأتيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم استعدي عليه فارسل الى الرجل فجاء به فقال ما حملك على هذا فقال يا رسول الله انه دخل حائطي فاخذ من سنبلة
ففكرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علمته اذ كان جاهلا ولا اطعمته اذ كان جائعا اردو عليه كساءه وامرني رسول الله
صلى الله عليه وسلم بوسق ونصف ومنتى انتهت بهذا اصير ان الا لم يوسق او نصف ووسق هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمل
ان يكون امر رسول الله صلى الله عليه وسلم باعداد الطعام لصاحب الحائط تبرعا او لقصاص الضرر كيمثل ان يكون الامر

للمصانية فاعطى له رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده والده اعلم -
باب من كان اسه ياكل مما سقط اذا كان المعروف ذلك في بلده قوله فقال يا غلام لم تترى النخل
 قال اكل قال فلا تترى النخل وكل مما يسقط في سفلهوا النبي عن الرمي لا يسقط منه النبي والنضج اولادنا الذين
 فيما سقط في اسفلها

باب ثمين كان لا يحلب اي مائة الغير غير اذنه قوله لا يحلبن احد مائتيه احد بغيا ذننه اوجب
 ان توفي مشربة والغرة يوضع فيها المتلع فتكسر خزائنه فنتقل (ليس يخرج) طباها رخصه الكلام يحبس احد من بني
 فيكسر خزائنه ويخرج طباها فيذهب فكما لا يجب لك شي ان لا يجب غير ذلك فانا نحن لهم ضروع موشيهم الحجة لم يحلبن احد مائتيه احد بذننه
باب في الطاعة يجب على المرطاعة للامير ما لم يوجب معصية حتى قالوا انا امرشي مسلح يصير واجبا واذا امرني غير ذلك
 قوله قال ابن جرير يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله اطيعوا الرسول واولي الامر منكم راي قر ابن جريح هذه الآية فخر

عبد الله بن قيس بن عدي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سيرة فقوله عبد الله بن قيس بعثه او قوله بعثه الخ مخبره وبعثه هذه السيرة
 كانت سنة تسع اخبرني عن سعيده بن جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم في عبد الله بن حذافة بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية في
 رواية ابني واود نسب الى جده وسو عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعيد بن سعد بن سهم القرشي السهمي البوخذفة من
 السابقين الاولين شهد بدر واما ما وقع في رواية البخاري عن علي قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل عليها
 من الانصار الى يث فوصفه بالانصارية فخالف لما تقدم من كونه سهميا قرشيا فجملة بعضهم على تعدد القصة واليه مال ابن القيم و
 اما ابن الجوزي فقال قوله من الانصار وهم من بعض الرواة واما هو سهمي - قوله عن علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

سلم بعث جيشا وامر عليهم برجل واحد من يسمعوا له ويطيعوا فاجروا نارا وامرهم ان يقتحموا فيها
 راي او قد لا يميز نارا وامرهم ان يدخلوا فيها لما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم بالسبع والطاعة لي فابى قوم ان
 يدخلوا وقالوا انما فرنا من النار راي من الكفر لاجل النار كيف ندخلها واداد قوم ان يدخلوها فبلغ ذلك النبي

صلى الله عليه وسلم فقال لو دخلوا فيها لم يزلوا فيها وفي رواية البخاري ما خرجوا منها الى يوم القيمة وفي رواية
 حفص ما خرجوا منها ابدا يعني ان الدخول فيها معصية والعاصي يستحق النار ويحتمل ان يكون المراد لو دخلوا مستحلين لما
 خرجوا منها ابدا ففيه صنعة الاستدراك لان الضمير في قوله دخلوا النار التي اوقدها الامير وفي قوله ما خرجوا منها النار الاخرة وتكمل
 وهو الظاهر ان الضمير للنار التي اوقدها لهم اي ظنوا انهم اذا دخلوا بسبب طاعة اميرهم لا تضربهم فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم
 لو دخلوا فيها لا احترقوا فالتوا فلم يخرجوا وقال لا طاعة في معصية الله انما الطاعة في المعروف اي فيما يوافق الشريعة لاني
 معصية الخالق -

باب ما يومر من انضمام العسكر اي يجب على الجماعة النازلة في السفر ان ينزلوا في المنازل بالاجتماع و
 الانضمام وان يتخذوا طريقا وينزلوا بجانبه لئلا يتضيق الناس في الخروج من المنازل والرجوع اليها
 قوله كان الناس اذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلا لا تقر قوافل الشباب والاودية

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تفرقكم في الشعب والادوية انما ذلك من الشيطان فلم
يأزل بعد ذلك ما زل الا انضم بعضهم الى بعض حتى يقال اوبسط عليهم ثوب لعمهم
اي ثلثم وكان الاجتماع بمكة الا يضيق المنازل ولا يسد الطريق قوله فضيق الناس المنازل وقطعوا الطريق فبعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي في الناس ان من ضيق ما زل اذ قطع طريقا فلا جهاد له
اي من ضيق على الناس منازلهم وسدوا الطريق فلم يبق للناس طريقا ان يخرجوا من منازلهم ويرجعوا اليها بسبب تضيق المنازل
فلا جهاد بل اللازم على الجماعة النازلة ان يتخذوا طريقا ويضربوا بها نبيه لئلا تضيق الناس في الخروج والرجوع.

باب في كسر الحية تمنى لقاء العدو وانما ينهى عنه لان في هذا التمني اعجاب واعتماد منهم على انفسهم
قوله قال يا ايها الناس لا تمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية فاما المأفاه والناسر وعليه فليقول المتوكلون قوله فاذا
لقيتمهم فاصبروا واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف فقال القسطلاني اي ان ثواب الله والسبب الموصول الى الجنة
عند الضرب بالسيوف في سبيل الله وهو من المجاز ببلغ لان كل شيء لما كان ملائمة ولا شك ان ثواب الجهاد الجنة فكان
ظلال السيوف المشهورة في الجهاد تحتها الجنة اي يلزمها استحقاق ذلك وخص السيوف لانها اعظم آلات القتال والفتاح.

باب ما يدعى عند اللقاء اي تمام العدو قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا قال اللهم انت عضدي
اي قوتي وتصيري بك احول راي التحرك وقيل احتال لدفع كراهة وقيل ارفع واستمع من حال بينهما اذا امتنع احدهما
من الآخر وبك اصول راي اسلوب واظهر والصلوة الجملة والثبوت وبك اذا قاتل اي بجوئك وقومك اقاتل.

باب في دعاء المشركين اي الاسلام وهذه الترجمة مكررة قد تقدم قبيل ذلك فحق الاولي ذكر الدعوة الى الجاهل وبها ذكر انفسيا
اشارة الى ان الدعوة على نوعين اذ اعلم ان الكفار بلستم الدعوة لا يجب ان يدعو الى الاسلام ولكن يندب لهم الدعوة وانما اذا
لم نعلم فوجب ان يدعو الى الاسلام بقوله ابن عون قال كتبت الى نافع اسأله عن دعاء المشركين عند القتال فكتب لي
ان ذلك كان في اول الاسلام وقد اغارني الله صلى الله عليه وسلم بـ

بـ مني المصطلق
وهم غارون اي قاتلون عن اعدائهم المسلمين وانما هم لسقي على الماء فقتل مقاتلهم وسبي سيبيهم
اي غارهم واصاب يدمين جزييلة بنت الحارث من اهل التميمين وكان ذلك سنة ست من الهجرة وفيها سقط
عقد عائشة وتسمى غزوة المريسيع.

باب المكوفة الحرب المكروية يوقع بالآخر في المشركين من الرد تعالى تارة يخفي وهو استدراج بطول الصلة و
ظاهر النية وفي الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لئن لم يخذلوا في بعض ما روي بضم خاء وفجما مع سكون دال وليضما مع فتح والاد
منها يقتضي امر الجند واحدة من الخذل اي ان القتال اذا خلع مرة لم يكن لها آفالة وهو اوضح الروايات واصحها ومعنى انساني
وهو الاسم من الخذل ومعنى الثالث ان الحرب تحذر الرجال وتنبههم ولا تغني لهم كالمضحة لمن يكسر الضحك روي انه صلى الله عليه
وسلم قال يوم الاحزاب لما بعث نعيم بن مسعود ان يجندل بين قريش وعطفان واليهود يعني ان المماكرة في الحرب النفع من المكافأة
وظاهر دابة الكذب فيها لكن التعريض اولى مجمع فالت قد ابرع بعضهم بهذا الكذب القوي فيشكل بالعذر وقد روي صلى الله عليه وسلم
بالعذر وقال ولا تعذر والحديث رواه احمد وابن ماجه فيقول اولابانه اي الحرب خدعة خبرنا بشرح ومراة قيل ان خدعة لا يرى

لمن يكون عاقبة وثانيًا ان المراد به توريتيه وهوليس بكذب وبالفرق
 لا يحرم الخداع بان زعيم انا لا نخار بهم في هذا اليوم حتى يا سوا دنا خايم فيه اوز بهم امانه سب الى صوب آخر حتى يغفلوا اننا هم من اعدائهم
 نحو ذلك من الكذب الغفلي وهو المراد من الحديث الثاني في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ادغس زوجه
 (اي في جبهه من الجبهات) دسرى غير جار من التوريتيه اى غير تلك الجبهه اى مشرقه كنى عنه فادهم انه يمد غير من الوراء اى
 الخي البيان وراى ظهره لئلا يفتي خبره الى معصده فيستعدد واللقاؤه وكان يقول الحرس بخدعة بخلاف اذا كان من
 وبينهم عهد على ان لا يخارب في هذا اليوم حتى امنوا فانه لا يجوز للمخاربه لان هذا السعيان وعهد فالمخاربه نقض العهد وليس من
 الخداع ويكون عذر انبيائه والمخاض ان الخدعة ايصال بكر الى الخصم من حيث لا يعلم من غير خلف وعده ونقض عهد قال
 ابن وهبان في نظيره ولصلح جاز الكذب او دفع ظالم واهل لترضى او قتال ليظهروا-

باب في لزوم المسامحة مع سائق ونهم الذين يسوقون جيش الغزاة ويكونون من وراءه يحفظونه في الباب كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتخلف اى شئ خلف الناس في المسير فيرجى الضعيف يردف ويدعوا له امر اى
 يسوق من ضعف من الراحلة ويردف خلفه من عتب او عي ظهره ويدعو للمسلمين

باب على ما يقاتل المشركون وفي الباب امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اى حتى
 يسلموا ولا بد ان يؤمنوا بصلى الله عليه وسلم وانما اكتفى بكلمة التوحيد لان المراد بالناس مشركوا العرب وكانوا يعتقدون
 الشرك فاذا وجدوا علم انهم آمنوا بصلى الله عليه وسلم لا ينهم لم يعرفوا ذلك الا انه صلى الله عليه وسلم بخلاف اليهود والنصارى
 لانهم يقولون ان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب دوننا فلا يحكم باسلامهم ما لم يقروا برسالة وتبرأوا من دينهم
 فاذا اسلموا في الظاهر تحرى عليهم حكم الاسلام وان كانوا في الباطن على خلاف ذلك فاذا كان باطنهم على خلاف ظاهريهم
 لا يعرض لهم في الدنيا ولكن لو اخذ به في الاخرة فيعاقبون عليه لانهم منافقون وانما لم يذكر فيه الجزية لان مشرك العرب
 لا يهيل منهم جزية قوله لا تقتله فان قتلته رجع ما تكلم بالاسلام فانه بمنزلة من قتل قبل ان يقتله انت
 بمنزلة قبل ان يقول كلمة التي قال وهي كلمة الاسلام قوله فانه بمنزلة من قتل لانه صار مسلما معصوما الدم قبل ان فعلت
 فعلتك التي اباح ومك تصاحبا والمعنى كما كنت تميل قتل محققون الدم بالاسلام كذلك هو بعد الاسلام وقوله انت بمنزلة
 لانك صرت مباح الدم كما هو مباح الدم قبل الاسلام لكن السبب مختلف لان اباحه دم القاتل بحق القصاص اباحه
 دم الكافر بحق الاسلام قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية الى خثعم فاعتصم ثاس منهم
 داي عن القتل بانهم ظنوا ان المسلمين اذا راوا ساجدين يقفوا باسلامنا فلا يقتلونا فلم يلتفت المسلمون الى سيرة
 ناسخ فيهم القتل قال اى جبر فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامر لهم بنصف العقل وقال ان
 برئى من كل مسلم يقيم بين اظهروا المشركين قالوا يا رسول الله لعمري لما سقط نصف الدية اولم يرئت من مسلم
 يقيم بين المشركين قال لا ترايا ناسرا لهم من باب التفاعل من الرويت يقال ترى القوم اذا راى بعضهم بعضا
 واسنادا لترى الى الزجر مجاز واصلة تترأى فخذ احدى التامين تخفيها قال الخطابى في معناه ثلثة وجوب قبل معناه
 لا يستوى حكمها قيل معناه ان الله فرق بين دارى الاسلام والكفر فلا يجوز لمسلم ان يساكن الكفار في بلادهم حتى يلاهم

حتى اذا اذقوا نار الكان منهم ببيت يرى نارهم ويرون نارها اذا اوقدت وقيل مناد لا يتيسم المسلم بسنة المشرك ولا يشبهه بنى بهيه
 بكلمة اسم قلت الظاهر ان الدصبات سالوا عن وجه التبري او عن وجه تهود النصف من العقل لان الظاهر كمال الدية لانهم كانوا
 مسلمين قتلوا اخطا فعني الجواب على الاول انما برئت لانهم قالوا الواجب عليهم حيث امرتهم ان يكونوا من الكفار بحيث لا تترى
 بارائهم وعلى الثاني وانما سقط النصف من دياتهم لانهم لم يقاتلوا في قتالهم حيث اقاموا فيهم مع ما امروا بالبعد عنهم وكان قتيلهم مضافا الى
 عشرين اولها فقلت حرم القاتلين حيث لم يشكوا امرهم والثانية اقامتهم في مقام المشركين فكانوا كمن يملك قبل نفسه ففعل غير
 فقط حصة جنائيه

باب في التولي يوم الذحف وموكبير القول تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا للقتال او متخيرا الى فئة فقتلوا
 بنصب من الدماء واهم جهنم ونس المصير اخلاف اهل العلم في حكم هذه الآية هل هو خاص في اهل بدر ام عام فقال طائفة
 هو اهل بدر خاصة كما في الباب عن ابى سعيد قال نزلت في يوم بدر ومن يولهم يومئذ دبره لانهم لم يكن لهم
 ان يتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عدوه وينهزموا عنه هكذا روى عن الحسن البصري والصفيك وروى عن يزيد بن
 حبيب بسند فيه ابن ابيصة قال اوجب الله من فرلوم بدر النار قال ومن يولهم يومئذ دبره الآية فلما كان يوم احد بعد ذلك
 قال انما استمر لهم الشيطان ببعض السبوا ولقد عفا الله عنهم ثم كان خنين بعد ذلك بتبع سنين فقال ثم وليتم ما رين ثم
 يتوب الله من بعد ذلك على من يشار وقال الآخرون بل هذه الآية حكمها عام في كل من ولي الدبر عن العدو منه زاروى
 ذلك عن ابن جرير الطبري فالصواب من قال حكمها محكم وانما نزلت في اهل بدر وحكمها ثابت في جميع المؤمنين اذا لقوا
 العدو وان يولهم الدبر منه من الا تحرف لقتال او يتخير الى فئة من المؤمنين من حيث كانت من ارض الاسلام نعم كان
 الحكم في اول الامر انه لا يجوز الفرار من عشرة امثالهم ثم خفف هذا صار الحكم ان لا يفروا من ضعف كما اخرج المصنف في الباب
 عن ابن عباس قال نزلت ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فشقي ذلك

على المسلمين حين فرض الله عليهم ان لا يفر واحد من عشرة
 ثم ان الله سبحانه تخفيف فقال لان حففل الله عنكم الحريك وتام الآية وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا
 مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والهدى مع الصابرين واما قوله صلى الله عليه وسلم لا يفر من عمر وغيره من الذين
 انهزموا في سريته من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جلسوا مترصدين لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلوة الفجر فقال من
 القوم فقلنا عن الفرارون فاقبل اليها فقال لا (اي ليس اتم الفرارون) بل انتم العكاسرون والكرارون
 العطارون على الكفار قال قد نونا فقلنا ايد فقال انا فئة للمسلمين اى بلجائهم فهذا جواب عما تركز في قلوبهم من الشبهة
 بخالفه قوله تعالى ومن يولهم الآية فقلنا لانهم فروا غير متحرفين للقتال وغير متخزين الى فئة لانهم لم تكن لهم فئة هناك فزال
 صلى الله عليه وسلم هذه الشبهة وقال وليتم ربكم متخزين الى فئة لاني فقلتم ففرحوا بذلك واطمانت نفوسهم بالفرار يومئذ ان
 كان جائز لهم قتلهم لانهم لم يكونوا من فرار الاستحق الوعيد عليه وان لم يكن جائزا فتوجيه اخراجهم عنهم لانهم لما ذموا وعلموا
 ما اقترفوا فيه سقط عنهم ذنبهم فلم يبق عليهم شيء فصع على الوجهين تسليته النبي صلى الله عليه وسلم اياهم وادخالهم في الاستثنائين
 المذكورين في الآية المذكورة فهذا من قبيل ما قال اهل المعاني تلتقى المخاطب بما لا يترقب -

الجلد الثاني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الاستيوارية على الكفر أي ما حكمه بل يجري كلمة الكفر على اللسان أم لا قال ابن بطال اجتمعوا على أن من
 أكره على الكفر واختار القتل أنه اعظم أجرة عند المؤمن اختار الرخصة وأما غيره الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلاً فالفعل
 أولى وقال بعض المالكية بل يأثم من أكل غير بائنه يصير كالمنظر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل و
 بدسبب الخليفة في ذلك أن الرجل إذا أكره على أكل الميتة وشرب الخمر ولما الخنزير بحبس أو بضرب أو قيد لم يأكل له وإن أكره على
 أو قطع عضو وسرقة ذلك لأن هذه الأشياء أوجب عند الضرورة ولا يسعد أن يصبر على ما توعد به فإن صبر حتى أو قتل لم يأكل
 فوأنه لانه لما أخرج كان بالانتماء معاونة الغير على إهلاك نفسه قيام كفا في حالة المنع من أن مات ولم يأكل وأن أكره على الكفر
 أو سب الرسول بأمر يناف منه على نفسه وعلى عضون أعضائه وسعد أن يظهر بأمره به ولو تزي فإن فعل ذلك في قلبه مطعون
 بالايان فلا أثم عليه فإن صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مجوراً وإن أكره على أكل مال مسلم قتل أو قطع عضو وسعد أن قتل
 ذلك ولصاحب المال أن يضمن المكره فإن أكره قتل على من غير مسلم لم يسعد أن يترك عليه يصبر حتى يقتل فإن قتل كان أثم
 لأن قتل المسلم مما لا يباح للضرورة ما لمحض ما في البرايه بدل - قوله عن خباب قال أتينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم له وهو يتوسد رأيه جاعلاً وسادة بردة في ظل الكعبة فشكونا إليه رأى ما تلقى من مشركي مكة من الغياب
 فقلنا لا تستقر لنا إلا تدعوا الله لنا أن ينهانا من أذى الكفار فجلس محملاً وجهه من الغضب على استيوارهم
 فقال قداما كان من قبلكم يؤخذ الرجل المؤمن فلا يفكره على الكفر فيأبى فيقتله في الأذى ثم يوتى بالمشرك (أره)
 فيبذره على رأسه فيجلى فرقتين ما يصرفه ذلك (التعذيب) عن دينه ويمشط بأمشاط الحديد ما دون
 سطره من لحم عصب ما يصرفه ذلك عن دينه الحديث قال الحافظ قال هذه تسليته لهم وإشارة إلى الصبر حتى تقتضي المدة المقدرة إلى
 ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث ولأنكم تستعجلون قال ابن بطال إنما يحب النبي صلى الله عليه وسلم لسؤال خباب ومن معه
 بالدعاء على الكفار من قوله تعالى ادعوني استجب لكم وقوله فلا إذا جازهم بألسنا نضرعوا لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من
 البلوى ليؤجروا عليها كما برت به عادة الله تعالى في أملاء الأنبياء وصبروا على الشدة في ذات الله ثم كانت بهم العاقبة بالفر
 وجريل الأجر فاما غير الأنبياء فواجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لأنهم لم يطلعوا على ما أطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم -

باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلماً الجاسوس بائع من يفتش لبواطن الأمور لغيره اختلص العلماء في حكمه قال النووي
 وأما الجاسوس المسلم فقال الشافعي والاوزاعي والوحيفة وبعض المالكية وجباير العلماء درجة لغيره الإمام بما يرى من ضرب وجه
 ونحوهما ولا يجوز قتله وقال مالك رحمه الله فيه الإمام ولم يفسر لاجتهاد وقال القاضي عياض كبار أصحابه يقتل قال واختلفوا في تركه
 بالتوبة قال أخرج المصنف في الباب قصة الكتاب من حاطب بن أبي بلتعة إلى مشركي مكة وهم هبيل بن عمرو وصفه ابن أبي
 عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنهم فأنهم أسلموا بعد ذلك مع امرأة قيل اسمها سارة وقيل كنودوني رواية أم سارة وقيل أنها
 كانت مولاة العباس واختلف العلماء في إسلامها قيل كانت مسلمة وقيل لا يؤيد الثاني رواية البخاري فإن بها امرأة من المشركين
 فلهل المصنف اختار القول الأول ولذا قيد في الترجمة إذا كان مسلماً ويمكن أن يقال إن المراد بالجاسوس هو حاطب وكان مسلماً

قطعاً ذكر الواقدي ان حاطباً جعل لها عشرة دنانير وقيل ديناراً واحداً وقيل قد كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توجه
 اليكم بجيش كالليل يسير كالسيل وقيل كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن بالفرز ولا اراه الا يريدكم وقد اجبت
 ان تكون لي يديكم في اليكم قوله فقال ما هذا يا حاطب فقال يا رسول الله لا تفعل ^{هذه} (اي اسرع عذري ولا تجعل بالعقوبة)
 فاني كنت امراً ملصقاً في سرية ريش (اي حليفهم) ولما كن من انفسها وان قد ليتها (اي من اخي) اليك المهاجرين
 لهم بها قتل بات يحجون بها اهليهم بمكة فاجبت فانقضى ذلك (النسب) ان اخذت فيهم يدل يحجون فلبقي بها والله
 والله يا رسول الله ما كان بي من كفر ولا ارتداد (اي ما فعلت ذلك كفر البهة اسلام وقد علمت ان الله تعالى منزل بهم
 باسمه لا ينفي عنهم كتابي شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقكم (اي في بيان العذر وهو صادق فيه وقبل عذره)
 فقال عمر دعني اضرب عنق هذا المنافق الحارث قال الحافظ انا قال ذلك عمر مع تصديق رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لحاطب فيما اعتذر به لما كان عند عمر من النوبة في الدين ولغض من يسيب الى النفاق وطم ان من خالف ما امر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استحق القتل لكنه لم يحزم بذلك فلذلك استاذن في قتله واطلق عليه منافقاً لكونه البطن
 خلاف ما ظهر ووعد حاطب ما ذكره فانه منع ذلك مثلاً ان لا ضرر فيه انتهى وقال الحارثي في السيرة ^{وذكر} قول عمر المذكور
 ودعائه عليه بقوله فاما لك الله الا ان يقال يجوز ان يكون قول عمر بذلك قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكره فوقع التحريم
 والآخر في الكلام من الرواة قلت الظاهر ان حكم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كان مبني على الباطن فيما اعتذر به لحاطب
 وقد علم صدقه واما قول عمر فكان بحسب الظاهر لانه لما فعل فعل المنافق والله اعلم بالصواب قال الحافظ وقد استشكل قوله
 اعلموا ما شئتم فان ظاهره انه لا باحة وهو خلاف عمدة الشرع واجيب انه اخبار عن الماضي اي كل عمل كان لكم فهو
 مغفور ولو يؤيده انه لو كان لما يستقبلونه من العمل لم يقع بلغظ الماضي (قد غفرت لكم) ويقال فساغفركم ولغضب بانه لو كان
 للماضي لما حسن الاستدلال به في قصة حاطب لانه صلى الله عليه وسلم حاطب به عمر منكر عليه ما قال في امر حاطب وهذه القضية
 كانت بعد بدلتين فدل على ان المراد عدم الموازنة بما يصدر عنهم بعد ذلك وانهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال
 النفي التي اقتضت محو ذلهم السابقة وناهلوا ان يغفر لهم الذنوب اللاحقة ان وقعت اي كل ما علموه وبعد هذه الواقعة
 من اي عمل كان فهو مغفور وقيل ان المراد ذلهم تقع اذا وقعت مغفورة وقيل هي بشارته بعد الوقوع منهم نفيه لظواهر
 لما انه وقع لقدامة بن المطعون شرب الخمر في ايام عمر ووقع لسطح الكلام في الافك والنفور على ان البشارة المذكورة فيما يتعلق
 باحكام الآخرة لا باحكام الدنيا من اقامة الحدود وغيرها -

باب في الجاسوس الذي اي احكمه لقتل ام لا قال النووي واما الجاسوس المعاهد الذي فقال مالك و
 الاوزاعي يصير ناقضاً للعهد فان راى استرقاقه ارقه ويجوز قتله وقال جماهير العلماء لا ينتقض عهده بذلك قال اصحابنا الا
 ان يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك انتهى - واخرج المصنف في الباب حديث فرات بن حيان ولم يكن ذمياً حين سر
 بل كان حربياً لان لفظ الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتله وكان عيباً (جاسوساً)

لابي سفيان وكان حليف الرجل من انصافه من خلفه من نصلفا في الحديث فدل الحديث على انه كان حربياً حين اسر لانه كان
 جاسوساً لابي سفيان في حروبهم وبكذا النظر احمد في مسنده فلا يطابق الحديث بالباب فلعل المصنف استنبط حكم الذي كونه حليفاً واما

ورفع في شقي الاخبار في لفظ الحديث انه كان ذميا الحديث وغراه الى احمد والى داود فما ادنى من ابن ذر اللذان اصابا في الترمذي
 من جملة من الاوصاف كذا في صحيح النسخ الموجودة لابن داود وكذا في رواية احمد في مسنده وقال ابن الاثير في اسد الغابة
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرته مع زيد بن حارثة ليعرضوا غير القرش وكان دليل قريش ذوات بن حيان
 فاصابوا العمير واسروا فرائث بن حيان فاقوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقتله فزخايف له من الانصار يقال اني لما
 اخرا قصه فنيه لفظ الحديث فزخايف له من الانصار الحديث

باب في الجاسوس المسما من اني ما حكمه بل يقتل ام لا و قد تقدم الاختلاف في حكمه وقد اختلفت المصنف في الباب
 حديث سلمة بن الاكوع مختصرا ومطولا ولا مطابقة له بالباب فان هذا الجاسوس الذي قتل ابن الاكوع لم يكن متعاملا في ديني
 ودخل دار الاسلام بغير امان وقد عقد البخاري بابا للحربي اذا دخل دار الاسلام بغير امان واخرج فيه هذا الحديث فثالب النووي
 شرح مسلم تحت هذا الحديث وفيه قتل الجاسوس الحربي وهو كذلك باجماع المسلمين

باب في اتي وقت سيدهم اللقاء اي لقاء الكفار وقتما لهم اخرج في الباب حديث لعمران بن مقرن كان اذا
 له يقاتل من ادل لهما اذا خال القتال حتى تزدل الشمس وتذهب الرياح ويُنزل النصر قال المائدة
 لان الرياح تهب فالبا بعد الزوال فيحصل بهما تيميد حدة السلاح والحرب وزيادة في النشاط وقال ان فائدة تأخير القتال
 تكون اوقات الصلوة منقطة اجابة الدعاء وهبوب الريح قد وقع النصر في الاطراب فصار منقطة لذلك وقد اخرج الترمذي
 حديث لعمران بن مقرن من وجه آخر عنه لكن فيه انقطاع لان فتاوة لم يدرك الثمان قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
 انما طلح الفجر امسك حتى تطلع الشمس فاذا طلعت قاتل فاذا انقصف النهار امسك حتى تزدل الشمس فاذا زالت الشمس قاتل
 حتى العصر امسك حتى يصلي العصر ثم يقاتل وكان يقاتل عند ذلك تهب رياح النصر ويدعون المؤمنين بجيشهم في صلواتهم

باب فيما يؤمر به من الصمت عند اللقاء اي الحرب في الباب كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكرهون الصوت عند القتال اي رفع الصوت بالصراخ وكثرة اللفظ لان الصمت في ذلك الوقت ربما كان مشورا بالفرار
 والقتل والصمت دليل الثبات ورباط الجاشن بخلاف النداء بالشعار فان الشعار ينادي به كما تقدم لرفع الاشتباه وقت الليل
باب في الرجل يترجل عند اللقاء اي ينزل من مركبه ويقوم على الارجل عند قتال الكفار لداعي دعة كما في
 اهل باب رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انهزم اصحابه يوم خيبر بالاختيار لفظه منزل عن بغلة فترجل لان
 هوازن من المشركين كانت رماة فحاف ان تباخر قدم البغلة من دفع البهام اولي الكفار ثباتا وجمع اليه اشتات فان الرجل
 البعد من الفرار لا سيما وقد ترجل بالاختيار

باب في الخيل في الحرب اي يجوز ذلك في الحرب وهو التكبر والمراد بهنا صورة للاحقية ونية فانها لا تجوز ومن اكبر
 الكبار بعد الكفر ثلثة الحمد والور والكبر والاختيار في الحرب عند القتال هو الدخول في المعركة بشا ط وقوة والجار الجلاوة
 والتعترقية والاستهانة والاستخفاف بالعدو ولا دخال المروع في طلبه وفي الباب دان من الخيل ما يبغض بالله
 ومنها ما يحب الله فاما الخيل التي يحب الله فاختيار الرجل نفسه عند القتال د
 اختياره عند الصدقة فلا اختيار عند القتال علمت معناه واما الاختيار عند الصدقة فهو ان يعطيها بطيب نفسه و

يطلب بها صورة ولا يستكثر ولا يبالي بما عليه ما دام اذا اختصر المبدل يكون الجهد من المن والاذى.

باب الى الرجل يستأجر بعضه الجمل اى المساء جعل نفسه اسير ايدى الكفار ومقتل البخارى ببطل يتاسر
الرجل ومن لم يتاسر اى لم يسلم نفسه للاسرام اقال العينى فى نزول غيبب وصاحبه جازان يتاسر الرجل قال الملب
اذا اراد ان يملك بالرفقة فى اميار نفسه لعل يولد من الحسن للباس ان يتاسر الرجل اذا نكح ان يلبس فقال الثورى
اكره للاسير المسلم ان يمكن من نفسه الا مجورا ومن الاوامى للباس للاسير المسلم ان يابى ان يمكن من نفسه بل ياخذ من الشدة
ولما من الاسر والائمة من ان يحجرى عليه ملك كافر كما فعل عاصم رضى الله عنهم - قوله بعث النبي صلى الله عليه وسلم
عشرة عينا بها سوسا الى مكة ليا تود بخير قريش) واصر عليهم عاصم بن ثابت (بكذا فى الصحيح وفى السيرة ان
الامير عليهم كان مرثد بن ابى مرثد) وزاد فى البخارى فى رواية فانطلقوا حتى اذا كانوا بالهامة فزكروا لى من نيل يقابلهم
بنو لحيان) فتفرقوا الهم لى بقرى من عانة رجل رام راي مشوا وخرجوا اليهم وفى رواية فنفروا اليهم قريبا من ابي رجل
والاعراض لان المائة الاخرى غير رماة وزاد البخارى فانقصوا آثارهم حتى انهم من لا نزله فوجدوا فيه نوى تمر وزودوه من المدينة
فقالوا انما تمر شرب فتبعوا آثارهم حتى ليعقوبهم فلما احصى بهم عاصم لجا الى قسرد (بقاف وراى والين مولود وضع
للمرئع والجبل وفى رواية البخارى الى فندوي الراية المشرفة) فقالوا (اى منزل) لهم راي لعاصم واصحابه

انزلوا فاعطوا ابائهم لاي اتقاد ولها) ولكم العهد والميثاق ان لا تقتل منكم احدا فقال عاصم اما اننا فلا
انزل فى دمة كافر هذا البخارى اللهم اخبر عنا نبيك وفى رواية الطيالسي فاستجاب الله لعاصم فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبر
بصحبته ذلك يوم اصابوا وفى رواية بريدة فقال عاصم اللهم انى ائمت لك اليوم نبيك فاحرم لى لى) فمؤمهم بالنيل فقتلوا
فأصملى سبعة نفر راي لى جملة سبعة وهم عاصم بن ثابت ومرثد بن ابى مرثد وجبب بن صدى وعالدين البكير معقب بن عبيد
ونزل اليهم ثلاثة نفر على العهد والميثاق منهم خبيب وكان هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر) ومن يدين بن اللفنة
ومن رجل اخر (ومع عبد الله بن طارق) فلما استمكنوا منهم اطلقوا رجلا) افتار قسمهم فمبطوهم بها قال الرجل
الثالث هذا اول لعذ والله لا يحبكم ان لى بهؤلاء لاسوة راي بالذين اختاروا القتل ولم يختاروا الاسلام لى ابائى اختار
ان اقل منهم) فجودة فابى ان يصحبهم فقتلوا (وزاد البخارى وانطلقوا بخبيب وزيد حتى باعوا بابل فاشترى خبيبا
به الحارث بن عامر بن نوفل وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر فلبث خبيب اسيرا حتى اجعوا على قتله
راى عزمو على قتله بعد ان خرجت الاشهر الحرم) فاستعار (راى خبيب) موسى راي آله الحلق يستعمل بها فلما
خرجوا به راي من الحرم الى التميم ليقتلوه قال لهم خبيب دعونى اركع ركعتين ثم قال والله لولا ان تحسبون
لى جزع السدوت وفى رواية البخارى زيادة كثيرة فراجع وفيه انه دعا اللهم احصهم عددا واقتلهم بدوا قال فلم يعل الحول و
منهم احد فى الحديث قلت وبذا البعث لى سرية الرجوع لى سبب لغزوة نبي لحيان

باب فى الكتمان جمع كمين من الكمون وهو ضد البروز من تحتى فى الحرب للاعداد قوله جعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الرماة يوم احد كانوا خمسين رجلا رجلة معترضة بين الفعل ومفعول عبد الله بن جبير (راى امير)
وقال ان لانيهونا تحفظنا اطير فلا نشر حوا من مكانكم هذا حتى ارسل اليكم دان وانتمونا هن منا القوم و

أوطأناهم فلا تدر حاجته ادسلكم اليكم الحديث كان هذا الحكم من صلى الله عليه وسلم بالكمين والغرض منه شدة اهتمام
صلى الله عليه وسلم بالشبات والقرار في هذا المحل المهم بالشان يقول لو انهم قتلنا وتحطفتنا الطير بالغرض فلا تبرحوا عنهم
مكانكم هذا وفي حديث ابن عباس عند احمد والطبراني والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقامهم في موضع ثم قال لهم احموا ظهورنا
فان رايتهموا القتل فلا تضررونا وان رايتهمونا قد غنمنا فلا تشركونا الى بيت فلما خالفوا امر النبي صلى الله عليه وسلم انهم موافقون
صلى الله عليه وسلم غير اثني عشر رجلا فاعتبروا يا اولي الابصار -

باب في الصفوف اي في القتال قال تعالى وثيا لمون في سبيله صفا كانوا بنيان مرصوص قوله قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم حين اصطفقنا يوم بدر اذا الكتوبكم يعفوا ذاغشوكم فارموهم بالنيل واستبقوا نيلكم اي
من بعد نيل يسطي في الارض فتدسب السهام ولم يحمل نكايه والكتب المقر قال كتب اكتب اذا قارب الهمة للقتية وقال البخاري اكتبكم اي اكثركم
باب في سل السيوف عند اللقاء قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر اذا اكتبوكم فارموهم بالنيل
ولا تسلموا السيوف حتى يفضش كسراي يزحموا ويهجموا عليكم -

باب في المباشرة المباشرة وبرز بكسر الباء هو الخروج من الصف للقتال قوله عن علي قال نقدر
الحديث حاصله انه خرج عتبة بن ربيعة وابنه الوليد بن عتبة واخوه شيبه بن ربيعة من صفهم الى المسلمين فنادى عتبة بل
من مبارز فاجاب له شباب من الانصار عبد الله بن رواحة وعوف ومعوذ بن عكرمة فقال عتبة لا حاجة لنا في الانصار انما
نقاتل مع بني عمناء قرش فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم يا حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث فتوجه علي الى شيبه وحمزة الى عتبة
قتلهاهما وقتل عبيدة والوليد وجرح كل واحد صاحبه فتوجه علي وحمزة بعد قتل كل واحد صاحبه على الوليد قتلاه ثم حملا عبيدة

باب الذي عن المثلة قال في الجمع يقال مثلت بالحيوان مثلا اذا قطعت اطرافه وشوهدت به ومثلت بالقتل اذا
جدعت الفة او اذنه او ذكاه او شئيا من اطرافه والاسم المثلة لفتح تيم وضمة تاء وقيل لضمة تيم كقوله قيل بفتح فسكون معذرة انتهى
المثلة صبر ممنوع اما في حالة القتال فلا قال في الدر المختار وهيناعن غدر وغلول وعن مثلة بعد النظر بهم واما قبله
فلا بأس بها اختيار قال الشامي قال الزيلعي وهذا حسن ونظيره الاحراق بالنار وقيد جواز ما قبله في الفتح بما اذا وقعت قتالا
كبارا ضربت ففقط اذنه ثم ضرب ففقط عينيه ثم ضرب ففقط يده والف ونحو ذلك انتهى وهو ظاهر في انه لو تمكن من كافر حال قيام
الحرب ليس له ان يثل به بل يقتله فقتضى ما في الاختيار ان له ذلك كيف وقد طلل انه يلج في كتبهم واضربهم بترتبية فثبت في
الصحيحين وغيرهما النهي عن المثلة فان كان متاخرا عن قصة العرينين فالشيخ ظاهر وان لم يدر فخذ تعارض محرم ومباح فخذ
الحرم وتضمن الحكم منقطع الآخر ولما من جنى على جماعة بان قطع الف رجل واذا في رجل ويدي آخر وحلي آخر فقتلني آخر بان
يقتص منه كل لكن يستاقى بكل قصاص الى بر ما قبله فهذا مثلة ضمنا لا قصدا - ولما يظهر اثر النهي والشيخ فيمن مثل الشخص حتى
قتله فقتضى الشيخ ان يقتل به ابتداء ولا مثل به فتح لمخصا انتهى قلت انه تنسخ بالنهي المتأخر وقد صح عن عمران بن الحصين ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان بينهما من المثلة بعد امر عرينين ميهين في كل خطبة وقد صح عن ابن سيرين ان حديث العوينين قبل النهي
عن المثلة قوله عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعف الناس قتلة اهل الايمان
وفي نسخة مثلة اهل الايمان فانهم يقتلون بالمرءة تعالى ولا يتجاوزون في القتل كما هو عادة غير اهل الايمان فانهم يقتلون

فكلمه سور ويثلون ويعذبون كما وقع في احد اولان المؤمنين جيلو على الرحمة والشفقة على الخلق فلما في تلويهم من الرحمة لا يتجدد
في القتل ولا يثلون وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسوا القتلة واذا ذكبتهم
فاحسوا الذبيحة وليجد احدكم شفرته ويسرح ذبيحته

باب في قتل النساء اي النهي عن ذلك لا يجوز قتل النساء قصدا او ارادة الا اذا كانت ملكة قال الحافظ قال بانك
والا وراعي لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو ترس اهل الحرب بالنساء والصبيان او تحصنوا بخصن او سفينة وجعلواهم
النساء والصبيان لم يجز ذبيحتهم ولا تحرقهم وقال الشافعي والكوفيون قالوا اذا قاتلت المرأة جاز قتلها وكذا الصبي المرافق ولو يده
حديث يعل بن الربيع وهو بكسر الراء والتخمينية النيسبي انه عليه السلام عليه وسلم اي امرأة متقولة فقال ما كانت هذه لتقاتل دروازة
باب وفي آخره ياتل في الحلة لا تقتلن امرأة ولا عسيفا فان مفهومه انها لو قاتلت لقتلت والتفق الجميع على منع القصد الى
قتل النساء والوالدان اما النساء فلهن ضعفان في الدان فلتصورهم عن فعل الكفر وحكي الحارثي قولها يجوز قتل النساء و
الصبيان على ظاهر حديث الصعب دروازة الباب وسياتي وزعم انه ناسخ لاحاديث وهو غريب انتهى قلت وتنبأ الحنفية
ما قال في الدر المنثور وهنينا عن قتل امرأة وغير مكلف وشيخ فان لا عيلح ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد واعى ومتعدو
ذن وعتوه ورايب واهل كنائس لم يجز الطوا الناس الا ان يكون احد ملكا او ذاركة او مال في الحرب قال الشافعي قال
في الفتح استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا لاحد وصح امره عليه الصلوة والسلام لقتل ذريتين الصمنة وكان عسره
أمة وعشرين عاما واكثر وقد عني لما جئ به في جيش هو اذن للرأي وكذا يقتل من قاتل من كل من طنا انه لا يقتل كما لمجنون و
الصبي والمرأة الا ان الصبي والمجنون يقتلان في حال قتالهما الا غيرهما من النساء والصبيان وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا
بعد الاسير والمرأة المملكة تقتل وان لم تقاتل وكذا الصبي المملك لان في قتل الملك كسر شوكتهم قوله قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اقلوا شيوخ المشركين واستبقوا شيوخهم قوله شيوخ اراد به ما يقابل الصبيان قال ابو عبيد اراد بالشيخوخ
الرجال والشبان اهل الجاهلية والقوة على القتال ولم يرد اهرم الذين اذا سبوا لم ينتفع بهم للخدمة قوله شيوخهم بطح فسكون اي
صبيانهم وهم الصغار الذين لم يدركوا افا اراد بالشيخوخ الشبان اهل الجاهلية الذين يصلحون للملك والخدمة قوله عن عائشة
قالت لم تقتل من بنائهم تعني بني قريظة الا امرأة انما العندي تحذرت فضحك ظهروا وبطنا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل رجالهم بالسوق اذ هتفها قف باسمها ابن فلانة
قالت انا قلت فامثالت قالت حد احد ثقتة قالت فاطلق بها فضربت عنقها الحد يث
قال الواقدي وكان اسم تلك المرأة نيازة امرأة الحكم القرظي وكانت قتلت خلا بن سعيد رمت عليه الرجم فدعا بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فضرب عنقها بخلا بن سويد كذا في تاريخ الخميس فان صح فقتلت لانها كانت قاتلة وعلى هذا معنى قولها و
اشاكت اي وما حالك تقتلين مع ان النساء لا تقتل قوله حديث اخر قال الخياط ينادي ان الحد الذي احذته انها
شعرت اني على الله عليه وسلم وبه قالت الحنفية ان ساب بن من الانبياء زناه لقتل واختلصوا اهل يقتل حد فلا يقتل
توبة مطلنا وحكمه كما لم يقتل توبة قوله لغير او بطن اي تنقلب لغير او بطن من شدة ضحكها مع انه يتقوى القتل
قوله عن الصعب بن جثامة سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الداس من المشركين

قلت يا ابي هذنا فان هذا فاسد لان الاجارة تتوقف عنهما على تعيين المعقود عليه والاجرة وغيرهما وهما كلاهما مجهولان و
ليس في الحديث ان الانصارى اعطى دابة لوائله على السهم بل جملة عقبة اى نوبة او ارفاقا وعلى هذا لا يخل بهذه الصورة
فمن اعطى دابة لآخر على السهم ولم تكن اجازة بل كانت عدة بجارات الحسنة بالحسنة وعلى تقدير التسليم لادبيل في حديث الباب
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر به او اقرهما عليه.

باب في الاسير يوثق يدل عليه حديث الباب ولا خلاف فيه لاحد

باب في الاسير ينال منه ويخترق يقرى راي يسب ويوتخ ويضرب ويكره على الاقرار بشئ اخرج في الباب حديث
بدرويه دليل على ترجمة ويجوز ذلك ولا خلاف لاحد فيه ماصلة ان الصحابة اخذوا عبد الاسود بنى الحجاج اسمه سلم فسالوه عن
ابى سفيان رئيس عير قريش القادم من الشام مع العير فقال والهدا بشئ من امره علم ولكن هذه قرش قد جارت بينهم الوجيل
وعقبة وعقبة فضره على ذلك لانهم ظنوه انه يكذب ويخفى خبرا في سفيان فيقول للخلاص من الضرب دعوني ودعوني فاذا
تركوه قال والله نالى بابي سفيان من علم ولكن هذه قرش الخ وسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وراى ضربهم على ذلك
فلما انصرف من الصلاة قال والذي نفسي بيده انكم لتضربونه اذا صدقكم وتدعونني اذا كذبكم الحديث

باب في الاسير يكره على الاسلام اى بل يكره قوله عن ابن عباس قال كانت المرأة تكون مقالة فتجمل
على نفسها ان عاش لها ولد ان تهود ولا تسمى المرأة التي لا تعيش لها ولد من الالوس والخزرج قبل الاسلام كانت تنذر
ان عاش لها ولد تجل عليه يهوديا فلما اجليت بنو النضير وكان فيهم من ابناء الانصار فقالوا لا ندع ابناءنا فانزل
الله عز وجل لا اكواة في الدين قد تبين الرشد من الغي اى الهدى من الكفر ووقع في رواية سعيد بن جبير عند ابن جبر
في تفسيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خير اصحابكم فان اختاروكم فهم منكم وان اختاروهم فهم منهم قال فاجلوسهم معهم
باب قتال الاسير ولا يعرض عليه الاسلام اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة اعطى الامان من القتل
على النخاشي واشتق منه بعضهم فقال من النقي السلاح فهو آمن ومن دخل دار ابى سفيان فهو آمن ومن اعطى بابه فهو آمن ومن
دخل المسجد فهو آمن فامتهم كلهم الا المشركين منهم وهم عبد الله بن سعد بن ابى السرح ذهب به عثمان بن عفان الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاسلم واثن حنظل قتله ابو برة وعكرمة بن ابى جهل فانه هرب من مكة فذهبت امراته خلفه فالتت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فاسلم والخواريث بن نفيع قتله على منقش بن صبابه قتله ليلته الليثي وشبار بن الاسود وهو الذي عرض لرئيس
بنس رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هاجر فخنس بها بغير حاجي سقطت على صخرة واستقطت جنبها ثم اسلم وكعب بن زبير اسلم و
حش بن حرب اسلم وصفوان بن امية اهدر دمه فهرب الى جدة فاسلم له عمار بن وهب ابهى فامته فاعطاه عما منه ادرائه
علامة فخرج بها عير حتى اورك بجة فرج معه حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صفوان هذا يزعم انك آمنتني قال
صديق قال فاجعلني في امرى بالجيار شهرين انت فيه بالجيار اربعة اشهر فلما اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاكثير اسلم
وحارث بن ملاطمة قتله على بن ابى طالب وعبد الله بن زبيري كان يهجو اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرض المشركين
على قتالهم فلما سمع بدرومه هرب الى بخران وسكنها وبعد مدة وقع الاسلام في قلبه فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم واما النساء
اللاتي اهدى النبي صلى الله عليه وسلم وامن منهن منهن بنت بنت عتبة امرأة ابى سفيان جارت الى النبي صلى الله عليه وسلم فمكثت في النساء

بائع النساء على الصفا وقرية بالقاف والموحدة مصغرا والضرعى بالقاف المفتوحة والراء المهملة الساكنة والمثناة الفوقية والنون و
 هما قيتان لابن خنظل معنيتان فقتلت قريظة واما قريظة فاسلمت ومولاة بنى خنظل فقتلت يوم الفتح ومولاة بنى عبد المطلب ام سعد
 ارنب فقتلت والمدعى على علم ذكرهم اهل السير والرجال الذين ابدى النبي صلى الله عليه وسلم ودمهم كانوا احد عشر فقتلوا منهم اربعة واولوا
 بقية والنساء كن ستة قتلن منهم ثلثه والاقول في حديث الباب الاربعة لغزو امرأتين فلما خالف ما في السير فان ذكر العدد
 لا يقتضي نفى ما عداه وكتميل ان يكون ذكر العدد في وقت حفظه الراوي قوله ثم اتبل على اصحابه فقال اما كان نيكه
 سرجل رشيد يقوم الى هذا حيث سمعته فقلت يدعى عبيد الله بن عبد الله بن ابي السرح لانه كان جدهم الدم لا يقال ان كان
 يجوز قتله بعد ان اجاره عثمان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبر عليهم ادانهم لانا نقول اولانا لا نسلم انه اجاره لانه لما
 ابدى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن ان يحبره عينا وثانيا لو سلم انه اجاره عثمان لا يخفى جازية قبل ان يتاسم له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان جدهم الدم قبل ذلك في الحل والحرم قوله فقالوا ما ندرك يا رسول الله ما في نفسك
 الا دامت البينا بجنتك قال لا ينبغي لبيان تكون له خائنة اعين اى ان يضم لقبه بالايظهر للناس فاذا كلف لسانه واوالبغية
 الى فلاما فخرخان واذا كان ظهور تلك الخيانة من قبل عين فسميت خائنة الاعين فاما الخائنة اما بمعنى المصدر وهي الخيانة او
 من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى الاعين الخائنة قوله جاء رجل فقابن خنظل متعلق باستاك الكعبة فقال قتلوه
 وان كان مستعيذا باستار الكعبة فانه جدهم الدم في الحل والحرم قال الحافظ واستدل بقول ابن خنظل وهو متعلق باستار الكعبة
 على ان الكعبة لا تعيد من وجب عالية القتل وانه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم وفي الاستدلال بذلك نظر لان الخائنة
 تسكوبان ذلك الما وقع في الساعة التي اهل النبي صلى الله عليه وسلم فيها القتال بمكة وقبحه بان حرمتها عادت كما كانت و
 الساعة المذكورة وقع عندها احمد بن حنبل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انها استمرت من صبيحة يوم الفتح الى العصر وخرج
 عمر بن شبة في كتاب مكة من حديث السائب بن يزيد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من تحت استار الكعبة
 عبد الله بن خنظل فضربت عنقه صبرا بن زمرم ونظام ابراهيم وقال القتل من قرشي بعد هذا عبرا ورجال الثقات الا ان في ابى ثمر
 باب في قتل الاسير صبرا اى صبرا يقال للرجل اذا شدت ياه وزجلاه ورجل يمسكه حتى يضرب عنقه قتل صبرا عن
 العلماء على انه يجوز قتل الاسير ولا خلاف لاحافيه قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد قتل ابيك رغبة بن ابي
 قال من للصبيبة قال النار اى يتكلم النار لاني ان صلحت النار ان تكون كاملة فهي هي فالنار عابذة عن الضلع
 وقيل اجاب باسلوب الحكيم اى لك النار والغنى اهتم بالشان نفسك وما ينبغي لك النار ودع عنك امر الصبيبة فان كان لهم
 هذا المدعى الذي ما من دابة على الارض الا عليه رزقها والصبيبة جمع الصبي وهو من لم يعظم بعد
 باب في قتل الاسير بالنبل اى بالسهم يجوز مع الكرامة قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسوا القتل
 قوله فاني باربعة اعلجه من العدد ونامرهم فقتلوا صبرا قال ابو داود قال لنا غار سعيد عن ابن
 ذهب في هذا الحديث قال بالنبل صبرا فزاد لفظ بالنبل وبه يناسب الترجمة والا علاج جمع علاج وهو الرجل
 من كذا راى اشار المولى نرجمة الباب الى توفيق الحديثين
 باب في المن على الاسير بغية فدا علم ان المصنف انتبهنا شامة الباب قتل الاسير المن على الاسير فدا الاسير قد

اخذت السلف في القتال الاسير بان الامام بالخيار فيه في ان يقتل او ينادي وليسترق فقال الامام الشافعي هو مخير
 بين هذه الامور فويل ما يشاء وروى عن الحسن البصري انه ذكر قتل الاسير وقال من عليه او فاداه وكن ذلك فقال عطاء روى
 عن ابن عمر انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قتله وثلاثه تعالى فاما ما ساعد واما فاداه وكذا روى عن مجاهد و
 ابن سيرين كراهة قتل الاسير وقال الامام ابو حنيفة ان الامام مخير في الاسير بين ان يقتله او يسترق ولا يجوز له ان يمن عليه او
 ينادي بالمال او بالنفس فالتفق فمقتله الامصار على جواز قتل الاسير لا لعلم بنهم خلافا فيه واما ما اختلفوا في فداءه فقال اصحابنا
 الاحناف في ظاهر الرواية لا ينادي بالاسير بالمال ولا يبيع الصبي من اهل الحرب ولا يفادون باسرى المسلمين ايضا فلا يجوز
 للامام ان يعطي اسارىهم وليستعذبهم اسارى المسلمين من ابيهم وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان ينادي اسرى المسلمين
 باسرى المشركين وهو قول الثوري والاوزاعي والشافعي والاك واحمد الا بالنساء وقال محمد لا بأس باخذ المال فداء اذا كان
 للمسلمين حاجة وهو رواية عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف يجوز ذلك قبل القسمة لا بعد باقا ما تجوز من الفداء باسرى المسلمين و
 بالمال فانهم احتجوا بقوله تعالى فاما ما ساعد واما فاداه وطاهر لقتني حوازه بالمال وبالمسلمين وبان النبي صلى الله عليه وسلم قد روى
 اسارى بدر بالمال ويكتفون للفداء بالمسلمين برواية عمران بن حصين قال اسرت ثقيف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم واسرى اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عامر بن صعصعة فربا النبي صلى الله عليه وسلم وهو موثق فقال علي ام الحسن
 فقال بحرية حلفا لك ثقيف الحديث وفي آخره ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فداء بالرجلين اللذين كانت ثقيف اسرتهم وبان في
 ذلك تخليص المسلم من يدا الكافرين ذلك اولى من قتل الكافر والانتفلح به بالاسترقاق واما مسئلة الباب اى المن وهو ان
 يطلق الامام الاسارى مجابا لغيره فاشي فقال الشافعي يحجز به وقال مالك واحمد لا يذبح المذكورة ولما فعله عليه الصلوة والسلام من
 المن على بعض الاسارى يوم بدر واخذ الفداء منهم ولا يجوز ذلك عند الحنفية وقال اكثرنا نسخ ذلك لان المن والفداء المذكور
 في سورة محمد وآية السيف نزلت في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت وحثب عليه السلام على الاخذ يوم بدر بقوله تعالى واو لا
 كتاب من الدين حتى الآيات في آية من ذكر المن او الفداء وروى في اسارى بدر بطل ذلك بنسخ بقوله فاقولوا المشركين حيث
 وجهتوه وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكوة فخلوا سبيلهم وقدر علينا ذلك عن
 السدي وابن جرير وقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 فقصمت الايمان وجوب القتال لكفار حتى يسلموا او يوردوا الجزية والمن والفداء بالمال او بغيره في ذلك ولم يختلف اهل التفسير
 ونقله الا ان سورة براءة نزلت بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم فلم فوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيره
 وايضا استدلو بقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق منهم وهذا بعد الاخذ والاسر لان الضرب فوق الاعناق هو الابانة من
 الفصل ولا يقرر على ذلك حال القتال ولما روى عليه بعد الاخذ والاسر وبان المفاداة اعانة لاعدار الدين وتكوينه لهم بعونهم
 حرا علينا وودع شر الحرب اولى من استنقاذ الاسير المسلم واستغاثة المال كما قالوا مشائخنا الا حذات قلت قد علمت رواية
 المفاداة بالمال والنفس واما المن ففي السير الكبير لمحمد بن حسن ان المن جائز بشرط ان يرى الامام مصلحة هذا واما النساء والذكور
 فيسبين وليسترقن سوا كانت من العرب او من غير العرب فرجال مشركي العرب والمرتدين فانهم لا يسترقن عندنا بل يقتلون
 اوليهم لان النبي صلى الله عليه وسلم استرق نساء هوازن وذرايعهم وهم صميم العرب وكذا الصحابة استرقوا نساء المرتدين من العرب

وذراهم ويجوز ان يمن عليهم وتركهم احرار بالذمة وليس للامام ان ين على الاسير في تركه من غير ذمة لا يقتله ولا يقتله فان قيل ليس صلى الله عليه وسلم من على الزبير بن باطل من بني قريظة وكذا من على اهل خيبر فاجاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقاتلهم من غير ذمة ولا يقتله الا لانهم لم يثبت ان تركهم بالجزية ام بدونهما فاحتمل ان تركهم بالجزية وبعده بالذمة واما اهل خيبر فقد كانوا اهل الكتاب فتركهم بتركهم بتركهم وليس بتركهم واكره للمسلمين ويجوز ان يكون تركهم بالجزية من حيث المعنى كذا قالوا قلت الاولى اذ ذكرت من السير الكبير ان يجوز ان يمن ايضا اذ كان فيه المصلحة قوله عن انس ان ثمانين رجلا من اهل مكة هبطوا على النبي صلى الله عليه وسلم

الله عليه وسلم واصحابه من جبال التنعيم عند صلوة الفجر ليقتلوهم فاخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم سلمهما فاعتقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل وهو الذي كف ايديهم عنكم فايدىكم عنهم ببطن مكة الا اخوال ابي لهب التنعيم موضع بين مكة وسرف على ثلثة اميال من مكة او اربعة اميال ومنه يخرج من ايراد العروة قوله سلم قال النوى ضبطوه لوجهين نفع السين واللام وباسكان اللام مع كسر السين ونفعه قال الحميدى معناه الصلح قال القاضي بهذا ضبط الاكثرون قال والرواية الاولى انهم اى اسرىهم وجزم الخطابى على نفع اللام كسرين قال والمراد به الاستسلام والاذا كان كقول تعالى والقوا اليكم السلم اى الاتقياء وهو مصدر يقع على الواحد والاثنتين والجمع قال ابن الاثير نهى اسرى الاثني عشر بالقضية فانهم لم يؤخذوا صلى الله عليه وسلم انما اخذوا قهرا واسلموا انفسهم ع. اقال وللوجه الاخر وجه وهو انه لما لم يحرمهم القتال بل عجزوا عن دفعهم والنجاة منهم فرضوا بالاسر كانهم قد ضلوا على ذلك قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كالمسوى يد لو كان مطعم بن عدي حيا ثم كلفه كولا لانتفى لاطلقتهم له في سيرة الجابية جاجير بن مطعم وهر كافر شيل النبي صلى الله عليه وسلم اسارى بدى فقال صلى الله عليه وسلم لو كان الشيخ ابو كحيا لشفعنا ولا ان المطعم كان اجار النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم من اطلقه وكان ممن سعى في نقض الصحيفة كما تقدم فكان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاراد ان يكافئه بهذا ويقتل ان اراد الطبيب خلب ابن جريقا ليد وترغيبه الى الاسلام قال الحافظ اسدل به على ان الثنائى لم يستقر ملك الغانمين عليها الا بعد النعمة وبه قال المالكية والخنفية وقال شافعى يملكون نفوس الغنيمة والجواب من حديث الباب انه محمول على انه يستطيرب النفس الغانمين وليس في الحديث ان ينعكس فلا يصلح الاحتجاج به واستبعد ابن المنير الحمل المذكور فقال ان طيب قلوب الغانمين بذلك من العقود والاختيارية فيقتل من يعين بعضهم فكيف ثبت القول باز يعطيلهم مع ان الامر موقوف على اختيار من يقتل ان لا يسمع.

باب في فداء الاسرى والمال تقدم فيه اختلاف الائمة فلا يفيد قوله عمر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر اخذ بعض النبي صلى الله عليه وسلم الفداء انزل الله عز وجل كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض الى قوله لمسلم فيما اخذتم من الفداء عذاب عظيم تريدون عرض الدنيا والديريدا الآخرة والديريدي عظيم والآية الثانية لولا كتاب من الله سبق لمسلم فيما اخذتم عذاب عظيم قصته ان جبريل عليه السلام نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في اسارى بدى فقال ان شئتم اخذتم منهم الفداء ولم يشهد منهم سبعون بعد ذلك فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم في اصحابه فجاؤا فقال ان هذا جبريل يخبركم بين ان تقدمتم فقتلهم وبين ان تغفروهم وليشهد في مقابل منكم بعدتم فقالوا بل نغادهم فتعوى عليهم ويغفل في القابل منها الجنة سبعون فاخترنا والعنتية الا ابن الخطاب وسعد بن معاذ وعبد الله بن رواحة فقال عمر بن الخطاب قائما يا رسول الله اضرب اعناقهم فاعرض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرفعهم ابو بكر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرى ان تغفروهم وان يقتل منهم الفداء عفا عنهم فاخذ الفداء ففرزات بينه والآية

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد من المسلمين ان يراهم اموالهم الحديث
قال الحافظ هذه القصة مختصرة وقد سبقها موسى بن عقبة في الغاربي مطولة ولتظهر انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة
في شوال الى الجعرانة وبها السبي ليعني سبي هوازن وقد است عليه وقد سوا من مسلمين فيهم تسعة نفر من اشرا فتم فاسلموا او باليعوث
كلوه فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فيمن اصبتم الامهات والاخوات والعمات والحالات ومن مخازي الاقام قتل
سا طلب لكم وقد وقعت المقاسم فاي الامر من احب اليكم آ السبي ام المال قالوا خيرتنا يا رسول الله بين الحب والمال فالحب
احب الينا ولا نكلم في شاة ولا بيع فقال ما الذي لبي باشم فلكم وسونكم اكلهم كالمسلمين فكلموه وانظروا اسلامكم فلما صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالهجرة قاموا فلكم خطبا بهم فاجابوا وعقبوا الى المسلمين في رؤسهم ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
فرغوا الخلف لهم وحض المسلمين عليه وقد روي في الذي لبي باشم عليهم انتهى -

باب في الاقام يقيم عندنا لظهور العدل بغير حشمتهم قال في التماموس والعروة كل بقعة بين الدور واسعة
ليس فيها بناو جمع عراص وعرضات فاعراض قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غلب علي
قوم اقام بالعروة ثلثا اى ثلثة ايام ولياليهن قال الحافظ قال الهلب حكمة الاقامة لراحة النظر والانس ولا ينجى ان
مما اذا كان في امن من عروبارتي وقال ابن الجوزي انما كان يقيم ليظهر تأثير التلمذة وتنفيذ الاحكام في قلة الاحتفال
فكان يقول من كانت فيه قوة منكم فليخرج اليها وقال ابن المنير يتل ان يكون المراد ان تقع ضيافة الاراضي التي وقعت
فيها المعاصي بالانعام والطيبة فيها ذكر العدو واطهار شعار المسلمين واذا كان ذلك في حكم الضيافة فناسيب بن القيم عليها السلام
لان الضيافة ثمانية -

باب في التفرق بين السبي قوله عن علي انه فرق بين جنابية وفلذها فأنها النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك ودد البيع واخرج الترمذي عن علي قال ذهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين اخوين فبعت احدهما
فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ما فعل غلامك فاخبرته فقال رده رده وقال هذا حديث غريب وقد روى بعض
اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم التفرق بين السبي في البيع وخص بعض اهل العلم في التفرق بين
المولات الذين ولدوا في ارض الاسلام والفقول الاول اصح وروى عن ابراهيم انه فرق بين والدته وولدته في البيع
فقبل له في ذلك فقال اني قد استاذنتهما في ذلك فرضيت وقال في الهداية ومن ملك مملوكين صغيرين احدهما ذورم
محرم من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبير اثم قال ثم المنع معاول بالقرابة المحرمة للكلح حتى لا يدخل فيه محرم
غير قريب ولا قريب غير محرم ولقد غل فيها الزوجان حتى جاز التفرق بينهما ولو كان التفرق بحق مستحق لا باس به كدفع بينهما
بالجنابة وسبعه بالدين وولد بالبيع فان فرق كره له ذلك وجاز العقد وعن ابي يوسف انه لا يجوز في قرابة الولادة ويجوز
في غير او عنه انه لا يجوز في جميع ذلك لما روي فان الامر بالادراك والرد لا يكون الا في البيع الفاسد ولهما ان ركن البيع
من ابله في محله وانما الكراهة بمعنى مجاورتها كراهة الاستيلاء وان كان كبيرين فلا باس بالتفرق بينهما لانه ليس في معنى
ما ورد بالنص وقد صح انه فرق بين مارية وسيرين وكانتا امتين اختين

باب في الرخصة في المدة كين يفرق بينهما اى البالغين وان كانوا ذراحم محرم قوله فخرنا فخرنا

فشننا الفارعة ثم نظرت الى عنق من الناس فيه الذرية والنساء فوقع بينهم وبين الجبل فقاموا
فجئت بهم الى ابى بكر فيهم امرأة من فرائد عليهما تشع من اديم معها بنت لها من احسن العرب فنظني
ابوبكر بنيتها الحد بيت قوله فشننا اى صينا وفرقتا العنق الجير ولونث وجمع عناق والجماعة من النساء التفت
الفر والخلق والقلعة من السحاب ومن الجبل الياس قوله فظفني اى اعطاني فنى الحديث دليل على تفرق بين السبايا اذا كانوا
بالعين فان ابى بكر فرق بين ام فرقته ونبتها واقهره رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى آخر الحديث دليل على جواز فداء اسارى
وقد تقدم بيانها -

باب في المال يصيبه العدو ومن المسلمين ثمريد دكه صاحبه في الغنيمة فما حكمه هل ياخذ
صاحبه السلم ام لا قال في الكسفر في باب استيلاء الكفار وان غلبوا على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا عليهم فمن وجب
نكبل القسمة اخذها مما نال بعد ما بالقيمة وبالثلثين لو اشتراة تاجر منهم انتهى حاصله ان غلبوا على اموالنا والعيان باله ملكوا
بشرط الاحراز بدارهم وان لم يحزوها لايملكوها وقال الشافعي لا يملكونها بعد الاحراز ولا قبلها ثم ان ظهرنا على دار الحرب بعد
ما اخذوا اموالنا وحرزوها بدارهم فوجد المسلمون المالكون اموالهم قبل قسمة الامام الغنيمة بين المسلمين فيهم بغير شئ و
ان وجدوا بعد القسمة اخذوها بالقيمة لقوله عليه السلام في رواية ابن عباس ان وجدت قبل القسمة فهو لك بغير شئ وان وجدت
بعد القسمة فهو لك بالقيمة ولان يد المالك القديم زالت بغير رضا فكان له حق الاخذ بغير شئ نظرا له الا ان في الاخذ بعد القسمة ضرا
بالمأخوذ منه وازالة ملكه الخاص فياخذ بالقيمة ليعتدل النظر من الجانبين والشركة قبل القسمة عاسة فيقل الضرر فياخذ بغير
القيمة وقال الشافعي ياخذها مما نال في الوجهين وعن احمد لا حق للمالك بعد القسمة - قوله عن ابن عمر ان غلاما لابن عمر

ابقى الى العدو وظهر عليه المسلمون فودة رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ابن عمر ولم يقسم
اى رزوه مما قبل القسمة ولم يدخله في قسمة الغنيمة على الفزاة وكذلك رد اليه فتر قبل القسمة كما في رواية الثاني -

باب في عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون وينسب ابى حنيفة واصحابه في ذلك ما قال في الهداية
فاذا سلم عبد لحرى ثم خرج اليها وظهر على الدار فهو حر وكذلك اذا خرج عبيد سم الى عسكر المسلمين فهم احرار لما روى ان عبيدا من
عبيد الطائف اسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقض بقبضهم وقال بهم عتقا الله قوله عن علي بن ابي طالب

قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصبح فكتب اليه مواليهم
فقالوا يا محمد والله يا خوجوا اليك دغبة في دينك وانا خوجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا

يا رسول الله دقهم اليهم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما اراكم تتهمون يا معشر

فرايش حتى يبعث الله عليكم من يضركم على هذا واني ان يردهم وقال لهم عتقاء الله عز وجل
فانهم لما جاءوا الى الامام المسلمين فارأى من الكفار صاروا عتقاء فهم عتقاء الله عز وجل لانهم عتقوا بغير اعتاق احد من الناس وهذا الحديث
اخرجه الحاكم في المستدرک وذكره الزيلعي في نصب الراية وقال اخبرنا الترمذي في المناقب واخرج بروايات غير واحدة ان العبيد
اسلموا وخرجوا مسلمين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الطائف والعبدان يعني المملوك بكسر العين وضمها وسكون الباء
جمع عبد لول ما اراكم تهتدون اى عن مخالفة الشرع فيهم بالنظر الفاسد تصديق الكفار -

باب في اباحة الطعام في ارض العدو وقال في الهداية ولا باس بان يعلف العسكر في دار الحرب ولا ياكلوا مما يبيعون
من الطعام لقوله عليه السلام في طعام خيبر كلوها واعلفوها ولا تملوها ولا تستعملوها ويدينوا بالدين ولو نحوها بالهبة وتقبلوها
بما يجزونه من السلاح كل ذلك بلا قسمة اذا احتاج اليه ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك قسما ولا يملوا منه واما الثياب فممنوع فكل
الاشغال بها قبل القسمة من غير حاجة قوله عن ابن عمر ان جيشا غنموا في نهرمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
طعاما عدلا فلم يؤخذ منهم الخمس ولعله لم يكن رائدا على قدر الحاجة فاكلوه هناك ولم يبق منه شيء حتى يؤخذ منه الخمس لقسمة
الباقى قوله عن عبد الله بن مغفل قال ولي جواب عن ستم يوم خيبر الحديث ولي اي رمي والحق وفي رواية البخاري
فرمى انسان بجواب اي مملو من شحم.

باب في التني عن النهبة اذا كان في الطعام قلة في ارض العدو وحاصله اذا كان في الطعام قلة واحتاج العسكر
الى الطعام فلا يجوز لبعضهم ان يهبوه وينتقي الباقيون محرمانه فاذا كان كذلك فالامام لقسمة بينهم قال عياض اجمع العلماء على جواز
اكل طعام الحربين ادام المسلمون في دار الحرب على قدر حاجتهم ولم يشترط احد من العلماء استئذان الامام الا الزهري وجهه في علي
انه لا يجوز ان يخرج معه من شئ الى عمارة وانا لا اسلام فان اخرج لزمه رده الى المغنم ولا يجوز بيع شئ منه في دار الحرب ويجوز ان يربح
دوابهم ويلبس ثيابهم ويحمل سلاحهم في حال الحرب بغير الاستئذان وشروط الاوراعى وقال ابن الهمام حصل ما بهما ان المأجور
اما ياكل او لا ياكل اما يتداوى به كالمهملج او لا فالحق في ليس لهم استعمال الا ما كان من السلاح او الكراع كالفرس فيجوز بشرط
الحاجة بان مات فرسه او كسر سيفه اما ان اراد ان يوفى فرسه وفرسه باستعماله فلا يجوز ولو فعل ثم ولا ضمان عليه لو افسد شئ من الحرب
فيستعمله ثم يرده الى الغنيمه اذا انقضى الحرب وكذا الثوب اذا اخرجه بالرد يستعمله ثم يرده اذا استغنى عنه ولو افسد ثوب الرد لا ضمان عليه
ولو احتاج الكل الى الثياب والسلاح قسما حينئذ واما يتداوى فليس لاحد تناوله وكذا الطيب والادوية التي لا تؤكل كدهن
البغية لانه ليس في محل الحاجة بل الفضول ولا شك انه لو تحقق باحد مرض يوجب الى استعمالها كان له ذلك كلبس الثوب فاعتبر
حقيقة الحاجة واما ياكل لالتذاتين سوار كان هنيئا لاكل اللحم المطبوخ والخبز والزيت والعسل والسكر والفاكهة اليابسة
والرطبة والعسل والخمير والتين والادوية المأكولة كالسبت فلهم الاكل والادوية تنبتك الادوية لان الادوية انتفع في
البدن كالاكل وكذا التمتع الدابة ومفصلها حافر بالبدن وكذا كل ما يكون غير هنيئا كالغنم فلهم ذبحها واكلها ويردون الجمل الى
الغنيمه ثم شرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في الصغير وهو الاستحسان وبه قالت الائمة
السلامة فيجوز لكل من الغنى والعقير تناوله الا التاجر والداخل لخدمته الجندى باجر لا ياكل لهم ولو فعلوا الا ضمان عليهم وياخذونهم

هو ومن معه من عبيده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه قوله كناعع عبد الرحمن بن سمرق بكابل فاصاب الناس
غنيمه فانتهبها فقام خطيبا فقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاى عن النهب اي اخذ المال قبل القسمة فمروا ما اخذوا
فقسمة بينهم اي عبد الرحمن وبهذا المال النهب وقع فيه النهب ان كان طعاما كما يدل عليه ضيق الموضع فاحل بعضا منهم
هبوه وبعضهم بقوا اخرين وكان في الطعام قلة وان كان غير الطعام فطاسر انه لا يجوز اخذ قبل القسمة.
قوله خو جناع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاصاب الناس حاجة تشد يداه وجهدا اصابوا
غنا فانتهبوها فان قد ورنالتغلى اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشي على قوسه فاكلها

قد وردنا بقوسه ثم جعل يرسل اللحم بالتراب ثم قال ان النهبة ليست
 بأجل من الميتة اذ ان الميتة ليست بأجل من النهبة المشك من حناد
 في الحديث الحكا لان احدهما ان عند جمهور العلماء والائمة الفقهاء يجوز فتح الحيوانات عند تحقق الحاجة وقد تحققت بدل عليها قوله
 فاصاب الناس حاجة شديدة وجهه الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفار القدر ورسل اللحم بالتراب وهو اضاة
 المال والبطال الحق جميع الغنائم فيمكن ان يجاب عنه الاول بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلظ في ذلك على انها
 اخذت بطريق النهب فلا يتقدر بقدر الحاجة او يقال ان في ذلك الوقت كان في الطعام قلة وكان جميع الجيش محتاجا اليها
 واذا كان الكل محتاجين لا يجوز لهم ان ياخذوا منها الا بعد قسمة الامام كما تقدم عن ابن الهمام والى هذا اشار المؤلف بترجمة
 الباب ويجاب عن الثاني بما قاله القسطنطيني المأمور بكفائه انما هو المرق عقوبة للذين تعجلوا او انفس اللحم فلم تليف بل يحل على
 ارجح ورقي الغنائم لاجل النهي عن اضاة المال.

باب في حمل الطعام من ارض العدو الى دار الاسلام قال ابن الهمام فاذا خرج المسلمون من دار الحرب
 لم يجز ان يلحفوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها لان الضرورة اندفعت والاباحة التي كانت في دار الحرب انما كانت باعتبارها
 ولان الحق قد كاد حتى يورث نصيبه ولا كذلك قبل الاخراج ومن فضل معه طعاما وعلف يروء الى الغنيمة اذ لم يكن تسم الغنيمة
 في دار الحرب بشرط قوله كئنا ناكل الجوز في الفرس وحلا نفسه حتى ان كئنا لنرجع الى رحا البنادا اخرجتنا
 منه مملات الجزر وفي نسخة الجزر بزيادة الواو اخذه في المشكوة وفي نسخة الجزر بزيادة الواو اخذه في المشكوة ثم المعجزة فمعي الجزر
 طاهر والجزر في غريب الجاح الجزر جمع جزر وهو الواحد من الابل يقع على الذكر والانثى وفي القاموس في مادة الجزر النسخة
 والشاة السمينه ثم قال الجزر البعير او خاص بالناقبة المجزورة ثم قال وما يذبح من الشاة انتهى قال صاحب بذل المعجزة قلت
 ويحتمل ان يكون الجزر معرب هو في القارنية زردك والهندية كاجر وهو الاقرب عندي قال في القاموس في مادة الجزر
 والرومة توكل معربة وتكسر الجيم وهو مدر بابي محد للطمث ووضع ورقه مدقوقة على القروح المتاكلة نافع وفي لسان العرب
 الجزر والمجزر معروف هذه الرومة التي توكل واحدها جزرة وجزرة قال ابن دريد لا احبها عربية وقال ابو حنيفة اصله
 فارسي الغراب هو الجزر والجزر الذي يوكل ولا يقال في الشاة الا الجزر بالفتح قوله واخرجهما جميع خرج وهو وعاء من الخس
 تحمل على الدابة بطريقها يوضع فيه التلح وتقال له الجوالق والمراد بالرجال محل اقامتهم في الغزاة ومنزلهم في المدينة فان كان
 المراد هو الاول فلا شك وان كان الثاني فحمل على انهم يرجعون اليها بعد قسمة الامام فيرجعون بقدر حصتهم.

باب في بيع الطعام اذا فضل عن الناس في ارض العدو قال في الدر المختار ولا تقسم غنيمة ثم الا اذا
 قسم عن اجتهاد والحاجة الغزاة فتصح ولم تبغ الغنيمة قبلها لالا امام ولا غير معني للتمول اما لو بيع شيئا بطعام جاز بوجهه
 قال الشامي نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا ملك لاحد فيها قبل ذلك وانما يبيع لهم بالطعام و
 العلف للحاجة ومن ابيع له تناول شيء لم يجز له بيعه من اباح طعاما لغيره انتهى فقوله انما يبيع لهم الجواب سوال تقديره
 كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز لهم الانفعل بالطعام والعلف كما ياتي والجواب طاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع شيء بطعام
 وان كان الحكم كذلك انتهى قوله عن عبد الرحمن بن غنم قال لما بطنام مدينة قنسرين مع شرحبيل بن السمط

فلما قسمها اصاب فيها غنا وبقر فقسم فيها طائفة منها وجعل بقيةها في المغنم فلقيت
معاذ بن جبل فقال معاذ غن ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر فاصبنا فيه ما غنا فقسم
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بقيةها في المغنم فكان معاذ حسن منيع فترجل
الربط والمربطة ربط الخيل في التفروا تمام فيه كلف هجوم العدو ولا قامت الجهاد والفسر من بلده فماتوا ابو عبيدة بن الجراح بنى الله
عنه في سنة سبعة عشرة بعد فرائض من اليرموك وشجر جليل بن السمط فمات في حجة فمات الغنيمة على قدر ما تحتاج اليها واما ما سبته
الحديث بالترجمة فيقال لما كان في القسمة معنى البيع لا يها مبادلة حقيقته علم منه جواز البيع ايضا فصح الاستدلال بالرواية على ان الغنيمة
الترجمة من جواز البيع والوجه في جواز البيع ان الايتام من مال الغنيمة لما كان لاجل الحاجة فكثيرا ما توفقت نسي الحاجة للفرقة
على بيع ما تواتر من الغنيمة اذا احتاجوا الى غير ما آتاهم الامام فان الامام اذا لم يجد في مال الغنيمة ما احتاجوا اليه لم يكن
يدين بتخليه مبادلة بما اخذوه منها

باب في الرجل ينبتغ من الغنيمة بشئ اى المخرج اليه لا يجوز ولا يجوز الا تغفل بركا تقدم قوله ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من في المسلمين
حتى اذا اعجزها ردها فيه ومن كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من ثياب
المسلمين حتى اذا اخلقه سادة فيه المراء بالثمن الغنيمة ونحوه يجوز على ما اذا لم يخرج اليه واما اذا احتاج اليه كما اذا ملك فرسه
في المعركة فاخذ فرس العدو وقاتل عليها وكذلك الثياب اذا اخذه البر وشكلا يجوز لبسه فاذا انقضت حاجته ردها في غنيمة
باب في الرخصة في السلاح ليقا تل في المعركة يجوز استعمال السلاح اذا اخرج اليه الا انه يجب عليه ان يره
في الغنيمة بعد الفراغ منه وقد تقدم مفصلا عن ابن الهمام فتذكره ولا تغفل قوله شئ ابو عبيدة عن ابيه
وعنه ابن مسعود قال مررت فاذا ابو جهل صريح قد ضربت رجله فقلت يا عدو الله يا ابا جهل قد
اخزى الله الاخر قال ولا اها به عند ذلك فقال ابع من رجل قتله قومه فضر يده بسيف غايط اكل
فلم يبق شيئا حتى سقط سيفه من يده فضر يده به حتى سبر د اى مات وفيه الدلالة على الترجمة فان ابن مسعود
استعمل في قتله سيف ابي جهل لما احتاج اليه قوله العبد من رجل قال الخطابي كذا رواه ابو داود وهو غلط وانا الصحيح هو احمد
من رجل باليم بعد العين وهي كلمة للعرب معناها كانه يقول هل زاد على رجل قتله قومه يهون على نفسه ما حل به على الهلاك
وقال في النهاية كذا اجار في ابي داود والبعد ومعناها الهوى والبلغ لان الشئ المتناهي في نوعه يقال قد البعد فيه وهذا امر بعيد
اى لا يقطع بشئ العظم والمعى انك استغظمت شأني واستبعدت قتلى لهن هو العبد من رجل قتله قومه والرواية الصحيحة
احمد باليم معنى اعجب من رجل قتله قومه تقول انا اعمد من كذا اى اعجب منه

باب في تعظيم الغلول قد كثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب التغليظ والتشديد في باب الغلول
حتى لم يصل على الغال وقال لعبد مدغم حين شهد قتل ولوا له شيئا له الجنة كلا والذي نفسي بيده ان الشملة اى النساء
التي اخذها يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم لتغفل عليه نار او قال شرار من نار وقال لرجل الذي كان على ثقله ويات
يقال له كركره هو في النار في عبارة عليها وكذلك ثبت احراق مال عقوبة ولله الفقت الامر على ان الغلول كبيرة وجرائم فل او كثر

باب في الغلول اذا كان يسيرا يتركه الامام ولا يحرقه حمله اختلفت الروايات في عقوبة الغال وتركه وباختلاف الروايات والامام اختلف العلماء وسياتي في باب الآتي بيان اختلاف عقوبة الغال ولعل الثواب اشار بهنا الباب الى توفيق الروايات وبذلك كما ترى واختلف العلماء بعد اتفاقهم ان الغلول كبيرة ماذا يفعل الغال اذا تاب وتوب على الغلول بالمال الذي غلّه فقال الثوري والاوزاعي والليث والاك يدفع الى الامام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي يابر ذلك ويقول ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان كان لم يملكه فليس له التصديق بهال غير قال والموجب ان يدفع الى الامام كالا موال الضالة وما قول الحنفية في ذلك فما قال في السير الكبير ولو ان رجلا غل ثوبا من الغنم ثم سرقه فاني به الامام بعد القسمة وطرق الجيش قللا ما في ذلك راى ان شاكره فيما قال وقال انا لا اعرف صدقك قد التزمت وبالا برعك وانت البصر ما التزمت حتى توصل الحق الى المستحق وان شارب اخذ ذلك منه وجعل خمسة لمن سعى الصدقة في لانه وجه المال في يده وصاحب المال مصدق شرعا فيما يجز به من حال ما في يده وباعتبار صدقة خمسة لارباب الخمس فيصرف اليهم والباقي يكون بمنزلة اللقطة في يده ان طلع ان يقدر على ابله فالحكم فيه ما ذكرنا وان لم يطلع في ذلك قسمة بين المساكين ان احب والاجله موقوف في بيت المال وكتب عليه امره وشانه ولو ان صاحب الغلول لم يات به الامام ولكنه تاب من الغلول وهو في يده فان لم يطلع في ان يقدر على ابله فاستحب له ان يتصدق به به وان طلع في ذلك فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة في جميع ما ذكرنا وورفعه ذلك الى الامام احب الى كما هو الحكم في اللقطة ايضا بعد ما رفعه اليه فالامام بالخيار في تصدقه الا انه ينبغي له ان لا يدع الخمس في يده لانه قد اقران خمس ما في يده لمن سعى الله تعالى في كتابه واقراره فيما في يده صحيح في حقه فيمنع له ان ياخذ الخمس منه ويصرفه الى المصارف حتى لا يكون مضيقا حق ارباب الخمس انتهى

قوله عن عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اصاب غنيمه امر بلا لا فنادى في النداء فيحيون بغنائهم فيخمسونه ويقسمه فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال يا رسول الله هذا فيما كنا اصبنا من الغنيمه فقال اسمعت بلا لا ينادى ثلاثا قال نعم قال فما منعك ان تجي به فاعتذد اليه فقال كن انت تجي به يوم القيمة فلن اقبله عندك وهذا ايضا من باب التخليط والتشديد في باب الغلول بل لوع من التعزير كما قد احرق ماله ايضا تعزيرا

باب في عقوبة الغال قال في شرح السير الكبير واذا وجد الغلول في رجل اوجع ضرابا ولم يبلغ به العين سوطا لانه اتركب جريمة ليس فيها حد مقرر فيعزر عليها ولا يبلغ بالتعريض شيئا من الحي ولا يحرق رجله بما صنع ولا قطع عليه ايضا لان له منها نصيبا وهذا قول الجمهور من النصارى فاما اهل الشام كانوا يقولون يحرق رجل الغال ويردون فيه حديثا عن الحسن قال يؤخذ الغلول من رجله ثم يحرق رجله الا ان يكون فيه مصحف فاصحاب الحسن يردون عنه موقوفه وقد ذكر الاوزاعي عن رجل عن الحسن هذا الحديث مرفوعا ولكن الفقهاء لم يصحوا هذا الحديث لانه شاذ ويجهول لا يعرف ثم هو مخالف للامام الشهوره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق الوعيد لكل من ظهر منه غلول ولم يشتغل باحراق رجل احد من ذلك حديث وعمر وحديث آخر قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم استشهد فلان فقال كلا اني رايتك سحر الى النار بعابره قد غلبها حديث الاول رولوا الجاهل

في الباب المتقدم وحديث الثاني رواه احمد في مسنده وغيره وسماه ذكر كرهة فهذا كالم دليل على عظم الخوف في القلول وان ليس فيه
 احراق الرجل لان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز في حال جابليس في القلول قطع ولا نكال وهذا تصرح بنفي احراق الرجل
 وكما لا يحرق رجل الغال لا يحرم سهمه من الغنيمة ومن العطاء لانه لو سرق بالالا نصيب له فيه لا يحرم سهمه به فاذا كان له فيه
 نصيب اولى والذين يقولون باحراق رجله ليقولون لا يحرق المصحف ولا الحيوان ولا السلاح فيه لقياس سائر الاشياء فان
 قالوا لا يحرق الحيوان لمعنى المشقة فيسبغهم ان يذبحه ثم يحرقه والدليل على ضعف هذا الحديث المروي فيه ان الغال فيما يرى
 ما كان في زمن من الازمنة اكثر منه في زمان رسول الله عليه وسلم لكثرة المنافقين والاعراب الذين يغزون معه وهم كانوا
 اصحاب قلول وابل المخازي لم يذبحوا شيئا مما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في معارضة الارووه فلو كان احراق رجل
 لقلوا ذلك مستفيضاً وحيث لم يوجد ذلك عرفنا ان الحديث لا اصل له ثم فيه اثبات حديث شاذ واثبات ما يخالف الاصول
 مما ثبتت مع الشهادة مثل حديث الشاذ لا يجوز فكيف ثبت به ما يرد بالشهادتين ارايتم ثيابا التي عليه تحرق وتترك غريانا
 فلعلم ان يموت من البراءة ان لم يكن له رجل يحرق متاعه الذي في بيته بالشراد ما عنده من ودعية او عارية لانسان في
 رجله ارايتم رجلين اعار كل واحد منهما صاحبه متاعاً ثم غل كل واحد منهما ايحرق ما عنده كل واحد منهما من متاع صاحبه ارايتم
 قوما يجتمعون في رجل فل بعضهم وعلم به اصحابه ولم يجزوا بما صنع ايحرق متاعه او متاعهم كتمانهم عليه ان يفتلوا عن بدل الجهور
 قلت في الحادي القدسي جواز التعزير بالمال عن ابني يوسف فلو صح الحديث يحل عليه ولا ضرورة الى رد او ما وليه او يقول
 النسخ لم ينسخ التعزير من العزير بمعنى الرد والروع وهو التاديب لغة وشرعاً التاديب دون الحد واجتمعت الامة على وجوب التعزير
 في كبيرة لا توجب الحد ثم قد يكون بالصنع يعني الضرب على التقابل بالكف وقد يكون بتعريك الاذن وقد يكون بالكلام الصنيف
 وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه لوجه عبوس وليس في التعزير شيء مقدور انما هو مفوض الى راي الامام على
 ما تقتضي جناباتهم وقيل التعزير على اربعة مراتب تعزير اشرف الاشرف وهم العلماء والعلماء يكون بالاعلام فقط بان يقول
 القاضي له بالاعلام بلغني انك تفعل كذا فلا تفعل وتعزير الامراء والباقيين يكون بالاعلام والجبر الى باب القاضي والخصومة
 في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالاعلام والجبر والحبس وتعزير الاخساء يكون بهذا كله والضرب وعن ابني يوسف ان التعزير
 باخذ الاموال جائز للامام وفي المنيعة راي رجل مع امراته يزني بها او مع محرمه وبها مطاوعان قتل الرجل والمرأة جميعاً وثبت
 التعزير لشهادة رجلين وامرأتين ورجل لانه من جنس حقوق العباد ولهذا القبل فيه الشهادة على الشهادة وبلغ العقوبة و
 شرع في حق الصبيان والتكفيل قوله عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وجدتم
 الرجل قد غل فاحرقوا متاعه اضربوه قال فوجدا في متاعه مصحفاً فسأل بسالماعنه فقال بعه وصدق ثمنه
 قال الطحاوي لو صح الحديث لاحتمل ان يكون حين كانت العقوبة بالمال قلت هذا كله تعزير فيجوز عندنا ايضا للحاجة اليه
 قول النسخ كما هو رواية عن ابني يوسف ان يجوز التعزير بالمال فتحرق رجله ومنعه من السهم تعزير بالمال.

باب النبي عن السارق من غل قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كتم
 غالا فله مثله اي من سرق غلوا غالا ولم يظهره عند الامام فانه مثل الغال في الاثم والعقوبة وهذا ايضا تعزير وتشديد في امر
 باب في السلب يعطى القاتل قال الاخاف يستحب للامام ان يعذب متاعاً بزيادة شيء على سهمه بان يقول من قتل قتيلاً

فله سلبه وسمى المتقاتل قتيلا باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني ارا في عصر خرا والسلب لفتحيتين وقد تسكن الالام بمعنى السلب
 جوا سلب وفي الاصطلاح ما يخذ القتال من قرنه من السلاح والثياب كما يذكر المؤلف في باب الآتي وبان يقول للسيتر
 جعلت لكم الرمح او النصف او الثلث بعد الخمس لانه تحريض على القتال ويومئذ وب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي حرص
 بالمؤمنين على القتال وحرص صلى الله عليه وسلم بالنفيل على القتال فقال من قتل قتيلا له عليه نبية فله سلب كما في الصحيحين وغيرهما
 ونقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الرمح بعد الخمس في رجة رواء البودا ودوغيره وسياقي وكان ينفل عليه السلام في البداية الرمح
 وفي الرجة الثلث رواد الترمذي واحمد وابن ماجه وقولهم بعد الخمس ليس على سبيل الشرط لما هو لانه لو نفل برمح الكل جازو
 انما وقع ذلك عنهم اتفاقا لا ترى انه لو نفل للسرية بالكل جاز ايضا عندنا فهذا اولى ثم قد يكون التفصيل بغير ما ذكره هنا كالدرهم
 والذناير وليقول من اخذ شيئا فهو له وهذا قبل الاراز والابا الاراز فالما ينفل من الخمس فقط فلا يجوز بعد الاراز ان
 ينفل من اربعة الانحاس لان حق الثمانين بن ناكه بالاراز في الدار والحق لهم في الخمس فجاز ان ينفل منه لا يقال فيه البطلان
 حتى الاصناف الثلاثة وهو ايضا لا يجوز لانه انقول الدفع الى الغزاة باعتبار انهم من الفقراء لان المستحق فقير غير معين فاذا جاز
 صرفه لفقير غير متقاتل فصرفه للفقير المتقاتل اولى وعنه الشافعي ومالك لا ينفل من الخمس ايضا وقال في بدلية الجته واما المسئلة الرابعة
 وهي بل يجب سلب المقتول للقاتل وليس يجب الا ان ينفل الامام فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق القاتل سلب
 المقتول الا ان ينفل له الامام على جهة الاجتهاد وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حنيفة والثوري وقال الشافعي واحمد والوثوب
 واسحاق وجماة السلف هو واجب للقاتل قال ذلك الامام او لم يقله ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط
 في ذلك شرطا منهم من قال انما يكون السلب للقاتل اذا كان القتل قبل معة الحرب او بعدا واما ان يقتله في حين المعة
 فليس له سلب وبه قال الاوزاعي وقال قوم ان استكثر الامام السلب جاز ان يجمعه وسبب اختلافهم هو احتمال قوله عليه السلام
 يوم حنين بعدما برزوا للقتال من قتل قتيلا فله سلبه ان يكون ذلك منه عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة
 الاستحقاق للقاتل ومالك قومي عنده انه على جهة النفل من قبل ان لم يثبت عنده انه قال ذلك عليه الصلوة والسلام و
 لا يقتضي به الا ايام حنين ولمعارضة آية الغينة لانه حمل ذلك على الاستحقاق اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الاية
 فانه لما نص في الآية علم ان الاربعة الانحاس واجبة للغانمين كما انه لما نص على الثلث للام في المواريث علم ان الثلثين
 للاب قال ابو عمرو هذا القول محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر وروى عن عمر بن الخطاب انه قال كنا نجلس لسلب
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج البودا وعن عوف بن مالك الاشجعي وقاله بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قضى بالسلب للقاتل وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك ان البرابر بن عازب حمل على مرزبان يوم الدرة فطعن
 طعنة على قروبس سرجه فبلغ سبعة ثلثين الفا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لابي طلحة انا كنا الانحس السلب وان سلب البراء
 قد بلغ الاكثر ولا ارا في الاخصة قال قال لابن سيرين فحدثني انس بن مالك انه اقبل سلب خمس في الاسلام وبهذا تمسك
 من فرق بين السلب القليل والكثير واختلفوا في السلب الواجب ما هو فقال قوم له جميع ما وجب على المقتول واستثنى قوم
 من ذلك الذئب والفضة انتهى ملخصا قوله عن ابي قتادة انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في عام حنين فلما احدثت قوله اى هزيمة في بعض الجيش لا فيما هم عند النبي صلى الله عليه وسلم قوله على جبل عاتق قال النبي

هو وملة ما بين العنق والكاهل وفي النهاية هو موضع الرءوس العنق قوله ثم ان الناس رجعوا الى بعد الانهزام بصوت العباس
ابن المطاب فانه نادى بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان صتيبا يا معشر الانصار يا معشر اصحاب السيرة ففى رواية مسلم قال
العباس فوالله كانت عطفهم حين سمعوا صوتي عطفة البقرة على اولادها يقولون يا البكيك يا البكيك فخرجوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى اذا اجتمع عنده ما استقبلوا الناس فاقبلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقال الان حى الوطيس ثم تناول حصيات من الارض ثم قال
شاهت الوجوه فرمى بها فى وجوه المشركين فما كان انسان منهم الا وقد امتلأ عيناه من تلك القنبعة الشراة فولى المشركون الادبار
فدنا من قتلى قتيلا عليه بينة فله سلبه قال لما وضعت الحرب اوزارها وفرغ من قتال المشركين مرة بعد مرة خبر لما قال فى
اول الحرب والياد لوعده لا انه قال فى هذا الوقت تشريعا قوله لا اله الا الله اذا قال الخطابي كذا يرمى والصواب لا اله الا الله البقرة
قبل واقعه فى كلامهم لا والله يجعلون ما كان واوا القسم ومعناه لا والله لا يكون اذا قال الحافظ واما اذا اقتبست فى جميع الروايات
المعتبرة والاصول المحققة من الصحيحين وغيرهما كبسر الالف ثم وال محجة منونته ثم قال بعد نقل كلام الخطابي وبرده الذى يظهر
ان الرواية المشهورة صواب وليست بخطا وذلك ان هذا الكلام وقع على جواب احد الكلتين على الاخرى واليهامى التى عوض بها
عن واو القسم وذلك ان العرب تقول فى القسم الله لا فعلن بمدة الهرة وقصر بانهم عوضوا عن الهرة باء فقالوا بالله القارب
مخرجيها واما اذا نفي بلا شك حرف جواب لتعليل وهى مثل التى وقعت فى قوله صلى الله عليه وسلم قد شل عن بيع الرطب بالثر
فقال ينقص الرطب اذا جفت قالوا نعم قال فلا اذا فلو قال فلا والله اذا كان مساويا لما وقع بهنا وهو قول لا اله الا الله اذا من كل
وجه لكنه لم يخرج هناك الى القسم فتركه وقد وضع تقدير الكلام ومناسته واستقامته معنى ووضع من غير حاجة الى تكلف بعدد يخرج عن
البلاغة الى آخر ما قال قلت فيه ايضا انه بالثنية

باب فى الثام يمنع القاتل السلب ان رماى والفرس والسلاح من السلب
لعل يوافق بعقده هذه الترجمة اهل العراق قال فى الهداية والسلب اعلى المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه وكل ما كان على مركبه
من السرج والآلة وكل ما معه على الدابة من ماله فى حقيقته وما على وسطه وما عدا ذلك فليس بسلب قال فى فتح القدير وما على وسطه
من ذهب ونقشة وما سوى ذلك مما هو مع غلامه او على دابة اخرى فليس منه بل حق الكل والحقيقة الرفادة فى موخر القتب وكل
شئ شددته فى موخر حاك وقتبك فقد استحقته للشاني فى المنطقة والطوق والسوار والنجاة وما فى وسطه من النقطة وحقيقته
قولان احدهما ليس من السلب وبه قال احمد والآخر انه من السلب وهو قولنا وعن احمد فى برده روايتان انتهى قلت قد تقدم
بيان المناصب فى السلب فى الباب المتقدم وقال فى شرح السير الكبير بالخصه لا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصاب بالخص
على القتال فانه مأمور بالتحريض لقوله تعالى يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وكل من قام مقامه فان الشجعان فلما يتخاطرون بانفسهم او المخصوص بالشى من المصاب فاذا اخصهم الامام بذلك فذلك ليعزيم
على المخاطرة بارواحهم واليقاع انفسهم فى جلبته العدو ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الامام عنده وعلى قول الشافى
من قتل مشركا على وجه المباشرة وهو مفضل غير مدبر استحق سلبه وان لم يسبق التنفيل من الامام لان قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قتل قتيلا فله سلبه لنصب الشرع ومثل هذا الكلام فى لسان صاحب الشرع بيان السبب كقوله عليه السلام من بدل بين
فاقتلوه وكلنا نقول ان لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي الصبي ولم ينقل انه قال هذا الا بعد

تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك بن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شيء من مغازيه من قتل قتيلا فله سلبه
 الا في موضع يوم حنين وذلك بعد ان هزم المسلمون ووقعت الحاجة الى تحريضهم ليكروا كما قال الله تعالى ثم وليتهم بدربين وذكر
 محمد بن ابراهيم التيمي انه قال ذلك يوم بدر وحنين ايضا وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فخرنا انه لما قال ذلك
 بطريق التفسير لا بطريق نصب الشرع وايدنا ما ذكره عبد المدين شقيق قال كان صلى الله عليه وسلم محاصرا وادي
 القري فاما رجل فقال بالقول في الغنائم فقال الله تعالى اسيهم وهو الارابعة قال فالغنيمة لغنيها الرجل قال ان ميراث
 جنك لسيهم فقلت باحق من اخيك المسلم فهذا دليل ظاهر على ان القتال لا يستحق السلب بدون التفسير وعلى هذا القول اتفق
 اهل العراق والحجاز وقال ابو حنيفة لا نقل بعد احرار الغنيمة وهذا مذهب اهل العراق والحجاز واهل الشام يجوزون التفسير بعد
 الاحراز ومن قال به الاوراعي وما قلنا دليل على فساد قولهم لان التفسير للتحريض على القتال وذلك قبل الاصابة لا بعد اعلان
 التفسير لاثبات الاختصاص ابتداء لا لابطال حق ثابت للغنائم او لابطال حق ثابت في الخمس لا لابطالها وفي التفسير بعد
 الاصابة البطلان الحق ثم استدلل باحاديثهم قوله عن عوف بن مالك الاشجعي قال خرجت مع زيد بن حارث اخذنا
 حاصلا ان المدة في قتل رجلا من الروم كان مسلما وسرج فرسه مطلا بذهب فاخذ خالد بن الوليد منه سلب الرومي كلمة وبعضه
 وكان خالد بن الوليد اميرا اذ ذاك وانكر ذلك على خالد عوف ولم يعطه السلب خالا فشكا عوف ذلك على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا خالد رد عليه ما اخذت منه فحين ذلك قال عوف لخالد ذلك يا خالد الم اذ ذاك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما ذاك فنقص عوف ما جرى منه وبين خالد فغضب وقال يا خالد لا ترو عليه فهذا دليل واضح على ان السلب لا يستحقه القتال
 لنصب الشرع والا كيف منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثانيا واعتذر الخطاب في عن هذا وقال انما منع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خالد في الثانية ان يرد عليه سلبه زجر العوف لتأخير الناس على الآية لان خالد كان مجتهدا في صنعه لما راى فيه من المصلحة
 فامضى عليه السلام اجتهاده واليسير من الضرر تخيل للكثير من النفع قال وشبهه ان يكون عليه السلام قد عوفه من الخمس
 الذي هو له انتهى -

باب في السلب لا يخمس قال في البدائع وما حكم التفسير فنومان احدهما اختصاص التفسير بالنقل حتى لا يشارك
 غيره وهل ثبتت الملك فيه قبل الاحراز في دار السلام ففيه كلامه ذكره في موضعه انشاء الله تعالى والثاني انه لا خمس في النقل
 لان الخمس انما يجب في غنيمة مشتركة بين الغنائمين والنقل ما اخلصه الامام لصاحبه وقطع شركة الاعيار عنه فلا يجب فيه
 الخمس ويشترك النقل في الغزاة في اربعة اخماس ما اصابه الا ان الاصابة او الجهاد حصل لقوة الكل الا ان الامام خص البعض
 ببعضها وقطع حق الباقيين عنه فبقى حق الكل متعلقا بما وراهم فشاركهم فيه قوله عن عوف بن مالك الاشجعي وخالد
 ابن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل وللمخمس السلب وللفظ احمد في مسنده
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب ولم يذكر الجملة الاولى -

باب من اجاز على جريحه مقتضى ينقل من سلبه اي اثبت قتله وتم عليه واسرع في نقل من بعض سلبه
 قوله عن عبد الله بن مسعود قال نقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وسيف ابى جهل كان قتله
 اي ابا جهل هذا بظاهره معارض بما وقع في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نظر في سيفي معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عمرو

وقال كلما قتلته وان قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو ولما استحق الانتصاري السلب لتبطل كيف اعطى سيفه لعبد المبرك مسعود فيدفع
بما قال الزبلي بنصب الراية ووجه الدليل ان السلب لو كان للقتال ليجزى به فيها لانه قال كلما قتلته وكونه عليه السلام دفعه الى
احدهما دليل على ان الامر فيه مفوض الى الامام انتهى او بما في الصحيح راجح وكثير ان يكون على الله عليه وسلم نفل سيفه بحمد الله بفضله
معاذ والحمد اعظم

باب من جاء بعد الغنيمة لا سهم له اي بعد حرازا في دار الاسلام او قسمتها في دار الحرب او بغيره المتاعم فيها علم
ان الغنيمة ما يتناول من الكفار عنوة حال قيام الحرب وحكمها ان تقسم بعد الخمس للغنائمين خاصة ولا حظ لغيرهم فيه والشيء ما
يتناول منهم بعد وضع الحرب او زارها ويصير دار السلام وحكمه ان يكون لكافة المسلمين ولا يخاص ولا ينفصل بالشيء للغير
نأيد على سهمه بالتفصيل كما تقدم بيانه وفي اصطلاح المسلمين كل ما يحل اخذه من اموالهم فهو في ثم اعلم ان العلماء بعد ان اقام
على ان الغنيمة تقسم بعد الخمس للغنائمين خاصة ولا حظ لغيرهم اختلفوا في الروايات المعينة والمدعى الذي لحقهم للاعانة فيقتسم
فيها ام لا فقال ابو حنيفة ورافقه ان المعاون الذي كان معينا عند المجاوزة والحمد الذي لحق بدار الحرب هما يشتركان وان
لم يتاخر مع القتالين في الغنيمة لا استواهما في السبب الذي هو مجاوزة الدرب الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب
على قصد القتال وقال الشافعي لا يشاركهم المدد بعد انقضاء القتال وهذا مبني على ان السبب هو المجاوزة عندنا وهو دور التوجه
عند وقال في النهاية واذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركهم فيها خلافا للشافعي بعد انقضاء
القتال انتهى قوله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري ان عنبسة بن سعيد اخبره انه سمع ابا

هريرة يحدث سعيد بن العاص بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا بن سعيد بن العاص
على سرية من المدينة قبل نجد فقدم ابا بن سعيد واصحابه على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجيب يربعد ان فتحها وان حزم خيلهم ليف فقال ابا بن اقسام لنا يا رسول الله فقال ابو هريرة فقلت
لا تقسم لهم يا رسول الله فقال ابا بن انت بهما يا رب تجد وعلينا من راس ضال فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اجلس يا ابا بن ولم يقسم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحزم لثبتهين جمع حرام وهو ما يشبه الوسط
او برداة صغيرة كالسنور وحشية قال ذلك تحقير لابي هريرة تجد وعلينا من راس ضال اي تد لي علينا من راس السد البري
وفي رواية الضمان بالنون وهو راس الجبل قيل جبل لدوس قوم ابي هريرة بغير رمز وبالجمل في هذه الرواية السائل هو ابا بن
والمانع هو ابو هريرة وفي رواية الاثني في هذه القصة اطلب فان فيها السائل ابو هريرة والمانع ابا بن ففيعن عن ابي هريرة
قال قدمت المدينة ... الله صلى الله عليه وسلم بجيب يربعد حين افتتحها فسألته ان يسهم لي فتكلم بعض

ولد سعيد بن العاص فقال ابا بن لا تسهم لى (لأبي هريرة) يا رسول الله قال فقلت هذا
قاتل ابن قوئل فقال سعيد بن العاص يا عجب لو بوقد تد لي علينا من قد تم ضال يعبرني بقتل امرئ مسلم
أقول الله تعالى يد يد اي يا عجب لرجل كالدبر يجمع علينا الغنيمة من طرف ضال بطعني ويعني بقتل مسلم وصله الله تعالى
مرتبة الشهادة على يدي ثلثه يوم احد ولم يزلني ببيد حيث لم يقتلني في حالة الكفر وابن قوئل هو الضمان بن قوئل شهيد بدر وقتل في الا
قال الحافظ وقع في احدي الطريقين ما يدخل في قسم المقلوب فان في رواية ابن عبيدة ان ابا هريرة السائل ان تقسم له وان ابا بن

هو الذي اشار به وفي رواية الزبيدي ان ابان هو الذي سأل وان اباهريرة هو الذي اشار له وقد رجح الذي رواه الربيع
وليد ذلك وقوع التصريح في رواية بقول النبي صلى الله عليه وسلم يا ابان اجلس ولم يقسم لهم ويحتمل ان يكن بينهما ابان يكون كل من
ابان وابي هريرة اشاران تقسيم لآخر ويصل عليه ان اباهريرة احتج على ابان بانه قاتل ابن قوتل وابان احتج على اباهريرة بانه
ليس من له في الحرب يستحق بها النفل فلا يكون فيه قلب وقد سلمت رواية السعيدى من هذا الاختلاف فانه لم يتعرض في حديثه
لسؤال القسمة اصلا والمدا علم قوله عن ابى موسى قال قد منا فافتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انتم
خبيرو فاسمهم لنا وقال اعطانا منها وما قسم لاحد غاب عن فقهم خبيرو منها شيئا الا من شهد معه الا
اصحاب سفيتنا بعض واصحابه فاسمهم لهم معهم قوله عن ابن عمر قال ان رسول الله صلى الله
قام يوم بدو فقال ان عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله والى ابان له فغروب له
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم ولسم بعضهم لاحد غاب غيرة كان عثمان تخلف في المدينة
لتريض رقيقة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجته وكانت مرفقة اذ ذلك فالمراد بحاجة الله سبيله ورضاه وامر وبينه والمراد
بحاجة رسول الله عليه وخبرته بنته فان قيل لم يقسم الغنيمة لابي هريرة وابان ومن معه ولم يشركهم فيها وهم وصلوه بخير الغنيمة هناك
ولم يحزوا بالمدنية واعطى ابا موسى الاشعري واهل السفينة مع انهم ايضا لم يشركوا بل وصلوه بخير بعد الفتح وكذلك اعطى عثمان
ابن عفان غنيمة بدر مع ان كان غائبا عن بدر فبقيا في المدينة قلنا ان ابان واصحابه بقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير بعد
ان فتحها وصار ذلك الاسلام فكانت الغنيمة محرورة في دار الاسلام ولذا لم يشركوا فيها ولم يبق لهم حق الشكر واما ما اعطى ابا موسى
واهل السفينة فلعلمهم كقوة بخير قبل الفتح التام وقبل ان تصير دار الاسلام فاشركهم في الغنيمة ويحتمل انهم ايضا لم يشركوهم من
الغنيمة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاهم من الخمس ويمكن ان يكون اعطاهم من الغنيمة برضا الغانمين ان وصلوا
بعد الاحراز واما ما اعطى عثمان بن عفان من غنيمة بدر فكان وصى الله عنه شركا في الحكم وان غاب قال الطحاوي وكذلك كل
من غاب عن وقعة المسلمين باهل الحرب ليشغل ليشغله به الامام من امور المسلمين مثل ان يبعث الى جانب آخر من دار الحرب لقتال
قوم آخرين فيصيب الام غنيمة بعد مفارقة ذلك الرجل اياه او يبعث برجل من معه من دار الحرب الى دار الاسلام ليمده بالسلاح
والرجال فلا يعود ذلك الرجل الى الامم حتى يغتم غنيمة فهو شريك فيها وهو كمن حضرا وكذلك من اراد بافرده الامام عنها وشغله
بشي من امور المسلمين فهو كمن حضرا واما ما عيى ابى هريرة فانما عندنا والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم وجه ابانا الى نجد
قبل ان يهبطا خروجه الى خيبر فتوجه ابان في ذلك ثم حدث من خروج النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر احدث فكان ما غاب فيه
ابان من ذلك عن حضور خيبر ليس هو شغلا شغله النبي صلى الله عليه وسلم به عن حضوره بعد اذ اياه فكان كمن حضرا انتهى وقال في
شرح السير الكبير وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم لثمان بن عفان من فبا ثم بدوا سهم طلحة بن عبيد الله وسعيد بن
وكان بينهما نحو الشام تيسان اخبار غير قليل واسهم لثمان من الانصار وقد كان ردهم الى المدينة لخبر بلعة عن المنافقين وفي
تاويل ذلك وجوه احد بان المدينة لم يوشد ما كان لها حكم دار الاسلام بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه منها الكثيرة
اليهود والمنافقين بها فكانوا جميعا في دار الحرب مشغولين بما فيه منفعة للمسلمين وبما فيه فراغ قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
ان غنائم بدر كان الامر فيه مفوضا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى من ايشا ويحرم من يشاء كما قال الله تعالى قل الالفال لله

والرسول فلذا اسهم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى -

باب في المرأة والعبد يحذان من الغنيمة في كسر الدقائق والمملوك والمرأة والصبي والذي الرضخ لا اسهم لهم اى للمملوك اذا قاتل مطلقا سوار كان قنا او مبرا او مكاتبا والمرأة سوار كانت حرة او امته اذا كانت تقايل او تداوى الجرحى او تقوم على المرضى او تخدم الغنائين او تحفظ متاعهم للصبي وكذا المجنون والمعتوه اذا قاتلوا باذن الامام والذي اذا قاتل اودل على الطريق اى بهولاء المذكورين الرضخ اى العطار العليل بحسب ما يرى الامام ولا يعطى له ولا اسهم ولا يبلغ بالرضخ اسهم الا فى دلالة الذى فانه يزاد على اسهم اذا كان فى دلالة منفعة عظيمة لان ما ياحذه اجرة فيعطى بالغ ما بلغا وما روى الترمذى انه عليه السلام اسهم لقوم من اليهود فالتوا معه وللصبيان وما روى المؤلف واحدا للنساء ايضا فهو كالمجول على الرضخ لرواية ابن عباس وسياقنى قال فى فتح القدير ثم الرضخ عندنا من الغنيمة قبل اخراج الخمس وهو قول الشافعى واحمد وفى قول له وهو رواية عن احمد من اربعة الاخماس وفى قول الشافعى من خمس الخمس وقال مالك من الخمس انتهى وذهب الاوزاعى الى انه يسهم للمرأة والصبي وقال الزهري يسهم للذى المالصية والنساء والصبيان فيرضخ لهم وعن مالك ان قال لا اعلم العبد يعطى شيئا وعن الحسن بن صالح انه يسهم للعبد المحرق فى الهبات ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل لانه دخل الخديمة المولى فصار كالسائر والمرأة يرضخ لها اذا كانت تدلوى الجرحى وتقوم على المرضى لانها عاجزة عن حقيقة القتال فيقال هذا النوع من الاعانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال والذي انما يرضخ له اذا قاتل اودل على الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة للمسلمين الا انه يزاد على اسهم فى الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة ولا يبلغ به اسهم اذا قاتل قوله عن يزيد بن هارم قال كتب بخدمة الى ابن عباس يسأله كذا او كذا الحديث

قلت حديثها اختصارا وذكرها مسلم فى حديثه ان بخدمة كتب الى ابن عباس يسأله عن خمس خلال فقال ابن عباس لولا ان اكرم عليها ما كتبت اليه كتب اليه بخدمة المانعة فاخبرني بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنسابة ويل كان يضرب ابن اسهم وبن كان يقتل الصبيان وتسمى يفتى بيمين اسهم وعن الخمس لمن هو قوله دعن المملوك الى فى الفتى مثنى وهكذا فى رواية سعيد المقبرى عند مسلم عن يزيد بن هرم يسأله عن العبد والمرأة يحضران المغنم بل لقيمتهما قوله اما المملوك فكان يحذى انما يعطى من الغنيمة وانما يرضخ له اذا قاتل وكذا الصبي قوله اما النساء فكن يداوين الجرحى ويستقين الماء ولزاد مسلم فى روايته له ويحذين من الغنيمة واما اسهم فلم يضرب بهن وفى رواية الآتى فى الباب قوله فانما كتبت كتاب ابن عباس

الى بخدمة قد كن يحضرون الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما ان يضرب بهن بسهم فلا وقد كان يضرب بهن واما حديث الباب حديث حشر وفيما اسهم لنا كما اسهم للرجال اى للنساء فهو حديث اسناده ضعيف لا تقوم به حجة قال الخطابى وقال ابن القيم قولها اسهم لنا اسهم للرجال معنى به انه اشرك بينهم فى اصل العطار لاني قد روي فارادت انه اعطاهن مثل ما اعطى الرجال لانه اعطاهن بقدره سوار قلت ويدل عليه قولها اعطانا تسرا وهذا يدل على ان ما اعطاهن هو المتر فقط لا غير قوله فاخبرني فمملوك فامرني بشئ من حرقى المتاع اى امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم باعطار اثاث البيت ولم يسهم لي لاني كنت مملوكا وصغيرا كما ذكره ابو داود فى نسخة

باب في المشركت يسهم له بتقدير حرف الاستفهام اى بل يسهم له قد تقدم المذاهب فيه ان جمهور العلماء قالوا لا يسهم له انما يرضخ له اذا قاتل اودل على الطريق يزاد على اسهم فى الدلالة ولا يبلغ به اسهم اذا قاتل وقال الزهري انه يسهم للذى وذهب جمهور العلماء

هو الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ الفرس فرواها ابن أبي شيبة بلفظ الفارس فهذا يؤيد ما قد مر من التناول الثاني ثم اخرج عن نعيم
ابن حماد ثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً ثم
اخرج عن يونس بن عبد الاطلي ثنا ابن وهب اخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم للفارس
للفارس سهمين وللراجل سهماً ثم اخرج عن حماد بن عمار عن سلمة بننا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
سلم للفارس سهمين وللراجل سهماً قال الزبلي قلت ورواه الدارقطني في اول كتابه المختلف والمتن مختلف حدثنا عبد الله بن محمد
ابن اسحاق المروزي ومحمد بن علي بن ابي روية قال ثنا احمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن عبد الرحمن بن ابي نافع عن ابن
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم للفارس سهمين وللراجل سهماً وانما تعلم ان ما وقع في هذه الروايات الصحاح من لفظ الفارس
فالمراد الفارس مع فرسه لهما سهمان فوقع الاختلاف بين اصحاب عبيد الله بن عمر فرواه الا نسامة عنه البخاري في الجهاد فذاً
عنه البخاري ايضا في المغازي وسليم بن اخضر عن مسلم والترمذي وعبد الله بن نمير عن مسلم بلفظ الفرس ورواه ابو اسامة وابن نمير
وابن المبارك وابن وهب وحماد بن سلمة كلهم عن ابن ابي شيبة بلفظ الفارس ثم قال وتابعه ابن ابي مريم وخالد بن عبد الرحمن
عن عبد الله بن عمر العمري ورواه لقيني عن العمري بالشك في الفارس او الفرس فلا ينبغي ان يحل ما وقع عند ابن ابي شيبة من
الرواية العدول والثقات على اليمين بل يحجب ان يحل على ما يصح بمعنى الفارس والفرس اي معنى قوله للفارس اي اعطى له ولفرسه
سهمين وكذلك معنى الفرس اي اعطى الفرس ولصاحبه سهمين واعطى الراجل سهماً -

عجبة قال الشوكاني في النيل وقد نقل عن ابي حنيفة انه احتج لما ذهب اليه بان يذكره ان تفضل البهيمة على المسلم وهذه حجة ضعيفة
وبهيمة ساقطة ونصها في مقابلة السنة الصحيحة المشهورة مما لا يليق بعالم وايضا السهام في الحقيقة كلها للراجل لا للبهيمة ايضا
ففضلت البهيمة الدابة على الانسان في بعض الاحكام فقالوا لقتل كلب صيد قيمة اكثر من عشرة آلاف اداوان قتل عبد مسلماً
لم يور فيه الا دون عشرة آلاف درهم انتهى فثبت وقد اشار الى هذا التشبيح الخاف في الفتح قبل ذلك ولكن اقر اذ قياس على ولكن
بالغ الشك كافي في التشبيح على عاداته وخرج عن حال الادب مع النجاسة واصل الاستدلال بالحقيقة كذا ان روايات الاخبار تعارضت
في الباب روى عن بعضها ابن عليه الصلوة والسلام قسم للفارس سهمين وفي بعضها ابن عليه الصلوة والسلام قسم ثلثة اسهم الا
ان رواية السهمين عاصدها القياس وهو ان الرجل هل في جهاد والفرس تربع له لانه آلة الاترى ان فعل الجهاد يقوم بالرجل وحده
ولا يقوم بالفرس وحده فكان الفرس تابعاً في باب الجهاد ولا يجوز تفضيل التبع على الاصل في السهم واخبار الاحاد اذا تعارضت فاعل
بما عاصده القياس اولى والله سبحانه وتعالى اعلم فانظر اين هذا الاستدلال واين ماسحة الشوكاني واين فيه مقابلة البهيمة الساقطة
بالسنة الصحيحة المشهورة وهل يليق هذا الضج بعالم واما المعارضة لقبول الكلاب والعبد المسلم فانه يورى في الكلب اكثر من
عشرة آلاف وفي العبد المسلم يور فيه الا دون عشرة آلاف درهم فهو اعجب من ذلك كله والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة السهم وضع
غير خاف على من لا ادنى مزية بعلم الشرعية فان قياس السهم على هذه المسئلة وحكم الاتحاف بقياس مع الفارق انتهى بذل الجود
باب في من اسهم له سهماً وفي المصترية سهماً وهو الاوضح ومعناه ان هذا باب فبين اعطى للخليل سهماً واحداً وهو
ذهب اليه يمينه ومن معه قوله عن محمد بن جارية الانصاري قال كان احد القراء الذين قرأوا القرآن
اي قال عبد الرحمن كان محققاً قال شهدنا الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهوا فباعها اذا الناس

بهزون الا باعوف قال بعض الناس قالوا اوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم فخرجنا مع
 الناس فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم واقفا على ساحلته عند كراع النمر فلما اجتمع عليه
 الناس نزلوا عليهم انا فتحنا لك فتحا مبينا فقال وجل يا رسول الله افنقم هو قال نعم والذي نفسي
 بحمد بئذ انك لفنم فقسمت خيبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية
 عشر سهما وكان الجيش الفا وخمسمائة فيهم ثلاث مائة فارس فاعطى الفارس سهمين واعطى
 الواحد سهما قال ابوداؤد وحديث ابى معاوية اصم والجهل عليه اوى الوهم في حديث مجمع
 انه قال ثلثمائة فارس وكانوا مائة فارس قوله فقال رجل هو عمر رضي الله عنه انما قال ذلك لان الصلح في
 المدينة لم يكن على ظاهره فتحا بل ذل وهزيمة كما اشار اليه عمر بقوله لما نظى المدينة في ديننا ولذا اكد صلى الله عليه وسلم بالخلف و
 قدس قوله تعالى وجعل من دون ذلك فتحا قريبا هو صلح المدينة لقول الزهري فما فتح في الاسلام فتح قبله كان اعظم منه
 انما كان القتال حيث التقى الناس فلما كانت المدينة وضعت الحرب وامن الناس كلهم بعضهم بعضا والتفتوا فتعارضوا في
 الحديث والمنازعة فلم يكلم احد في الاسلام يعقل شيئا الا دخل فيه وقد دخل في تينك السنتين مثل من كان في الاسلام قبل ذلك
 او اكثر ويقال ان المراءى في فتح مكة فمعنى الكلام ان صلح المدينة سبب لفتح مكة وذريعة اليه تلافى الاولى ان يقال ان
 المراءى لفتح فتح خيبر ثم اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة حين رجع من المدينة ذابحة وبعض المحرم ثم خرج في لقيته المحرم
 الى خيبر ففتحها حصنا حصنا وكان اول حصونهم فتح حصن ناعم ثم القوس حصن بنى ابي الحقيق واصاب منهم سبايا منهن صغيرة
 بنت جوي بن اخطب فاصطفوا بالنسرة ففتح الله عليه حصن صفي بن مغافر وما يجير حصن الكثر طاما ودكا منه وكان آخر حصون
 اهل خيبر افتتحا الوطح والسلام فحاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة فلما يقنوا بالهلاك سألوه ان يحقن ما فيهم
 ففعل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جازى اموال كلها الشق والنظائير والكثيرة وجميع حصونهم الا ما كان في ذنيك
 الحصنين قوله ثمانية عشر سهما قلت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال خيبر على ستة وثلاثين سهما حبس لنفسها لنفس
 ولزوجاته ولما يرويه من النواثب ثمانية عشر سهما وقسم النصف الباقية للفراسة وكان الجيش الفا وخمسمائة ثلثمائة فارس
 فاعطى الفارس مع فرسه سهمين سهم له وسهمان للفرس وللراجل سهما وقوله قال ابوداؤد وحديث ابى معاوية الخيشير بالضعيف
 رواية مجمع وثقوية رواية التي تقدم في الباب المتقدم وبين وجه الوهم ان الجيش كان الفا وارب مائة وفيهم مائة فارس فاستغاف
 الحساب اعطى الفارس ثلثة اسهم سهم له وسهمان للفرس والراجل سهما قلت هذا الوجه لا ينبغي ان يذكر في تضعيف الرواية كما ذكر لان
 الروايات اختلفت في عدد اصحاب المدينة ففي رواية البراء عند البخاري كنا اربع عشرة مائة وفي حديث سالم عن جابر قلت لجابر
 كم كنتم يومئذ قال لو كنا مائة الف لكفانا كنا خمس عشرة مائة ثم اخرج البخاري بسنده عن قتادة قلت لسعيد بن المسيب بلغني ان
 جابر بن عبد الله كان يقول كانوا اربع عشرة مائة فقال لي سعيد جثني جابر كانوا خمس عشرة مائة الذين يابوا النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم المدينة ثم اخرج البخاري من حديث عبد الله بن ابى اوفى رضي الله عنه كان اصحاب الشجرة الفا وثلثمائة ففان سلم
 فمن المهاجرين ناراواه سالم عن جابر وسعيد بن المسيب عنه اقرب الى التحقيق من الروايات الباقية لانه اكد بقوله الذين
 يابوا النبي صلى الله عليه وسلم يوم المدينة ثم يابوا هذه الرواية برواية مجمع بن جارية الانصاري رواية الباب نابين الوهم و

والضعيف وايضا النصيص بعد دلائلي الزيادة فليس اقل العدد مخالفا للزيادة بل هو داخل فيها لان عند الاكثر زيادة علم
 فيعتبر به ولو خذوا من قال كانوا اربع عشرة مائة ذكر المتأملين وترك ذكر باقيهم فلما وجه لضعيف رواية مجمع بهذا الوجه و
 لا اختلاف بينه وبين رواية ابي معاوية المتقدم في باب معنى كما علمته وجه الذي لا يعدل عنه منصف نعم في رواية السباب كلام
 وهو ما ذكره الزبلي ان ابن القطان قال في كتابه وعلته هذا الحديث الجبل بحال يعقوب بن مجمع ولا يعرف روى عنه غير ابنه
 وابنه مجمع ثقة فضعف ابن القطان هذا الحديث بحاله يعقوب بن مجمع لانه لم يعرف بانه روى عنه غير ابنه قلت كمن قال الحافظ
 روى عنه ابنه مجمع وابن اخيه ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع وعبد العزيز بن عبيد بن صبيب ذكره ابن حبان في الثقات فارتفع الجبال
 وثبت الوثيق ثم انه تكلم الامام الشافعي في مجمع بن يعقوب قال في الخلاصة قال الشافعي شيخ لا يعرف قال الحافظ روى عنه يونس
 بن محمد المؤدب ويحيى بن حسان واسماعيل بن اويس والعقبني وقيس بن عيسى بن الطباع وغيرهم فمن كان روايته بهذا العدد
 فكيف يكون مجهولا ثم عن ابن معين والنسائي ليس به باس وقال ابو حاتم لا باس به وقال ابن سعد ثقة ووثقه ابن القطان
 كما تقدم نصا وخرج هذا الحديث الحاكم في المستدرک وقال حديث كبير صحيح الاسناد ومجمع بن يعقوب معروف وقال الحافظ شمس الدين
 الذهبي في تحفته بعد تحريجه صحيح -

باب في النقل بفتحين الغنية وجده انقال والمراد منها ههنا اما الغنية لانها افضل من التسمية سحانه وعطاهه ويذكر في هذا الباب من
 حكمها غير ما ذكر في الابواب المتقدمة والمراد منها ما يخصه الامام من السلب وغيره للتحريض يقال نقل نفلا بالتحضيف ونفلا تنفيل
 بالسلب لفتان فضيحتان لان لفظ الانفال في عبارة الفقهاء يخص الامام ببعض الغنائم فذلك الفعل لسمي تنفيل وذلك المال
 ليس نفلا قال في بداية المجتهد والتنفيل الامام من الغنيمة لمن شارعني ان يزيد على نصيبه فان العلماء اتفقوا على جواز ذلك
 واختلغوا من رى شئ يكون النقل في مقداره وهل يجوز الوعد قبل الحرب بل يجب السلب للقتال ام ليس يجب الان نفلا الامام
 فانه لا يرجع مسائل هي قواعد الفصل اما المسئلة الاولى فان قوما قالوا النقل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين وقال
 اكثر قال قوم بل النقل انما يكون من خمس الخمس هو خط الامام فقط وهو الذي اختاره الشافعي قال قوم بل النقل من جملة الغنيمة
 به قال احمد وابو عبيد ومن يولاه من اجاز تنفيل جميع الغنيمة والسبب في اختلافهم هو بل بين الآيتين الواردة في المغنم تعارض
 ام بما على التخيير اعني قوله تعالى وانما غنمتم من شئ الايتو قوله تعالى ليشلونكم عن الانفال آيتين اي ان قوله تعالى واعلموا
 ان ما غنمتم من شئ ما سخره لقوله تعالى ليشلونكم عن الانفال قال لانقل الامن الخمس او من خمس الخمس ومن راي ان الآيتين
 لا معارضة بينهما وان بما على التخيير اعني ان الامام ان ينقل من راس الغنيمة من شاروله ان لا ينقل بان يعطي جميع ارباع الغنيمة
 للغنائم قال بجواز النقل من راس الغنيمة واما المسئلة الثانية وهي ما مقدار الامام ان ينقل من ذلك عند الذين اجازوا
 النقل من راس الغنيمة فان قوما قالوا لا يجوز ان ينقل اكثر من الثلث او الربع على حديث جبيب بن مسلمة وقال قوم ان نقل
 الامام السرية جميع الغنم جاز مضمير الى ان آية الانفال غير مرسومة بل محكمة وانها على عمومها غير مخصوصة ومن راي انها مخصوصة
 بهذا الاثر قال لا يجوز ان ينقل اكثر من الثلث او الربع واما المسئلة الثالثة وهي هل يجوز الوعد بالتفصيل قبل الحرب ام ليس يجوز ذلك
 فانهم اختلفوا فيه فذكر ذلك الك واجازه جماعة وجه قوله ان الغزو انما يقصد به وجه الهدم العظيم ولتكون كلمة السرى العليا واذا وعد
 الامام بالنقل قبل الحرب فيجب ان يسلك الغزاة ما في حق غير الله وجه قول الجماعة ظاهر حديث جبيب بن مسلمة ان النبي

صلى الله عليه وسلم كان يغفل في الغزوة في بئر ربيع وفي العقول الثلث واما المسئلة الرابعة لم قد تقدم في ابواب المقدمة فاذكره و
 تقدم مسالك الغنيمة ايضا بالتفصيل فراجع حاصله ان التفتيل اعطاش شئ زائد على سهام الغانمين ويجوز من كل الغنيمة واربعة
 الا خمس والخمس ولكن في بئر ربيع لا يوزن الا سلام واما بعد الاحراز بدار الاسلام فلا يجوز الا من الخمس وصور التفتيل متعدد مثلا
 ان يقول من قتل قتيلا له عليه مائة فله سلبه واما ان يقول من اخذ شيئا فهو له واما ان يقول للسرية جعلت لكم الربع او النصف او الثلث
 بعد الخمس او ثلثها او كذلك ان يقول للسرية جعلت لكم الثلث بعد الخمس او ثلثها فهذا كله للتحريض المندوب اليه بقوله تعالى يا ايها النبي
 حرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكل من قام مقامه فلما كان هذا مندوب اليه للتحريض فهو
 قبل الاصابة لا بعد ما واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غفل بعد الاحراز فهو محمول على انه اعطى ذلك من الخمس باعتبار انه من
 المساكين او اعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس او من الصفي الذي كان له او اعطى ذلك مما افاد الله تعالى عليه لا بايجاب الخيل
 والركاب فقد كان الامر فيها مفوضا اليه صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى قل الانفال لله والرسول اخذناه في ثمان نزول في هذه
 الآية فقد اخرج في الباب اوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من فعل
 كذا وكذا فله من الغنل كذا وكذا قال فتقدم الفتيان والقتال ولزم المشيخة الروايات فلم يدر حوها
 رايها فرويها فلما قسم الله عليهم قالت المشيخة كذا راد اوعونا وطهرنا لكونوا من هزمت فقامت البيئات فالتفتوا
 بالمعظم وبنقي فابى الفتيان فقالوا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا رويها اخرج عن ابن عباس ثمانية
 قال يوم بدر من قتل قتيلا فله كذا وكذا ومن اسر اسيرا فله كذا وكذا روي عن ابن عباس ايضا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من قتل مكانا كذا وكذا فله كذا وكذا او قتل كذا وكذا فله كذا وكذا او قتل كذا وكذا فله كذا وكذا او قتل كذا وكذا فله كذا وكذا
 عليهم جاؤا يطلبون اجل لهم النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله
 والرسول الى قوله كما اخرجك من بيتك بالحق ان فرض قيام المؤمنين لكارهون الحد يث
 فذكر الله تعالى للتولية والترك والمعنى ان قسمه الغنائم موكول الى رايه صلى الله عليه وسلم يقسم كيف شاء وفي هذه الرواية كما اخرج
 البخاري قال قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسوة معناه ان الصحابة الذين كانوا معه في بدر لما تشاجروا في قسم
 الغنيمة وكانوا لم يفرقوا فالتفتت طائفة في اثر الذين انهمروا من الكفار يهزمون وقتلون واكبت طائفة على الغنائم
 بكونه ويجعون وحدثت طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب العدو منه غرة حتى اذا كان الليل وفاء الناس بعضهم
 الى بعض قال الذين جمعوا الغنائم نحن حوينا وجمعنا فليس لاحد فيها نصيب وقال الذين خرجوا للطلب العدو لستم باحق
 منا نحن نفينا عنها العدو وها هم مشاهم وقال الذين احادوا برسول الله صلى الله عليه وسلم لستم باحق منا نحن احادنا برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وخنا ان يصيب العدو منه غرة فاشتغلنا به فنزلت سائر ذلك عن الانفال الآية لقسم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بين الثلث على السوار ولم يفضل بعضها على بعض وبذا يرشدك ان المراد بالانفال الغنيمة لا المعنى الاصطلاحي ولتأمل
 الحديث يدل على ان المراد منه الغنل الاصطلاح فان فيه فقالوا اجله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا وويل عليه تفيلة صلى الله
 عليه وسلم من قتل قتيلا او من اسر اسيرا فله كذا وكذا او كذا وكذا ما اخرجهم رعا عن سعد بن ابى وقاص قال جئت الى النبي صلى
 الله عليه وسلم يوم بدر يسئف فقلت يا رسول الله ان الله قد شفع صدرا ليو عن احد فرب هذا السيف فان السيف ليس الى كذا

الحديث فانه يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتنفل يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه فان سعد بن ابى وقاص قتل سيد
 بن العاص واخذ سيفه فكان هو الحق به فكيف منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان تنفل بهذا القول وعلى ان كيف تنفل
 ولم ينزل حكم في الغنيمة بعد فكيف قال من قتل قتيلاً فله سلبه والسلب كان من جملة الغنيمة فتقبل ان الغنيمة كانت حراماً على الامم
 السابقة بل كانت النار تاتيها فتاكلها وكانت هذه علامة القبول وطمح النبي صلى الله عليه وسلم ان ربه في سرعته ببناء على اليسر
 والتسديدات التي كانت حراماً على الامم السابقة لم يبق في امته فيحمل الغنائم لامته فعلى هذا حرص ونفل بقوله من قتل الخ وغيره
 على معنى انه يكون له سلبه بحكم الله تعالى انشاء الله تعالى وينتظر نزول الحكم بالاك وسعد بن ابى وقاص سأل السيف قبل نزول الحكم
 في الغنيمة فنهى صلى الله عليه وسلم ثم نزل حكمه في قوله تعالى يسئلونك عن الانفال بانه منقوض الى رايه صلى الله عليه وسلم فجعله له
 وكذلك كل من قتل قتيلاً اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه له كما روى عن عاصم بن عمرو بن قتادة قال اخذ
 على سلب الوليد بن قبة واخذ حمزة سلب عتبة واخا عبيدة بن الحارث سلب خيبة فذبح الى ورثته وكان عبيدة قد خرج
 فمات بذات اجدال في الصغراء قبل ان ينتهي الى المدينة وروى عن موسى بن سعد بن زيد قال نادى منادى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسرا سيرا فهو له فاعطى قتال ابى جهل لعنه الله تعالى سلبه و
 ما اخذوا بغير قتال قسمه على السواء منهم قلت قال الحافظ ان ذكر التنفيل في بدر وهم وانما نفل في يوم خيبر فان صح هذا
 فلابد من ضرورة الجواب وعلى تقدير تسليم تنفيله صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الروايات فاجاب ان حالة الغنيمة قد سبقت
 من هذه الآية واخر نزولها كما ان فرضية الوعد سبقت على نزول آية الوعد فعلى هذا صح تنفيله واعطاه قلت قد ثبتت روايات
 الباب ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه تنفيل كما قال ابو حنيفة لا تشرع كما قال الشافعي لان قوله صلى الله عليه
 وسلم من اسرا سيرا فله كذا وكذا تنفيل بالاتفاق وقد قال كليهما في وقت واحد فلما كان الثاني تنفيل يكون الاول ايضا كذلك
 باب في التنفل للسرية فخرج من المعكاي اذا خرج العسكر من دار الاسلام الى دار الحرب للقتال فارسل الامير
 سرية اي قطعة من العسكر الى جانب آخر فنفل لها قد تقدم ان عندنا يجوز لها التنفيل لكل الغنيمة وبالثلث وبالربع وبالنصف قبل
 الخمس وبعد با وان لم ينفل الامام لها فهي والعسكر الذي لم يباشر بالقتال لكن موجود في دار الحرب سواء في كل الغنيمة وان نفل لها
 فبعد النفل ما بقي لقيم بينهما سواء اعلم ان هذا الفاظ السرية هي التي تخرج بالليل وهي قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهي
 من مائة الى خمسمائة فما زاد على خمسمائة يقال له سر فان زاد على ثمان مائة سمي جيشاً وما بينهما يسمى سبطاً فان زاد على اربعة الاف
 يسمى جحفاً فان زاد الجيش جزاراً والخميس العظيم واما ما افرق من السرية يسمى بغشاً والعشرة فما بعد يسمى خضيراً و
 الاربعون عصبة والى ثلثمائة مقنب فان زاد سمي جبهة والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر قال الحافظ في الفتح قال في السير الكبير صورة
 هذا التنفيل ان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسرا سيرا فهو له كما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم المنادى حين ينادى
 يوم بدر ولوم خيبر او يبعث سرية فيقول لكم الثلث مما تسيبون بعد الخمس او يلق بيهذه الكلمة فعند الاطلاق لهم الثلث المصاب
 قبل ان يخس نخسوا به وهم شر من الجيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس وعند التقيد بهذه الزيادة الخمس ما اصابه اثم يكون لهم الثلث
 مما بقي نخسوا به وهم شر من الجيش فيما بقي وقال فيه في محل آخر ولو ان الامام بعث سرية من دار الاسلام فنفل لهم الثلث بعد الخمس
 او قبل الخمس كان هذا التنفيل باطلاً لان ما خص بعضهم بالتنفيل ولا مقصود من هذا التنفيل سوى البطلان والخس والبطلان الفضيل الناس

على الراجح وذلك لا يجوز خلاف ما انا الشوا في دار الحرب في التفتيل هناك معنى تخصيص اسمهم لتن الجيوش ثمرة في الغنيمة على التفتيل
 تخصيصهم بجيش الصواب وذلك مستقيم قوله عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش قبل (جواب)
 عند انبعث سريته من الجيش فكان تسهماان (جمع هم) الجيش اثني عشر بعيرا اثني عشر بعيرا رجل واحد
 دفن اهل المدينة بعوا بعوا (زائد على الاثنى عشر بطريق التفتيل كان لفلان امير الجيش فكانت تسهماانهم رجل السرية
 مع الثلث ثلثة عشر ثلثة عشر اختلف الروايات في الباب في هذه القصة في القسم والتفتيل بل كانا جميعا من امير ذلك
 الجيش اوس بن النخعي صلى الله عليه وسلم واحد من احدهما قلت كان التفتيل من امير الجيش ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم
 فمن اسند التفتيل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اسنده مجازا لانما قرره ولم يغيره فكانه تفتيل منه صلى الله عليه وسلم و
 قسم الغنيمة في المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امير الجيش قال الحافظ واختلف الرواة في القسم والتفتيل بل كانا جميعا من
 امير ذلك الجيش اوس بن النخعي صلى الله عليه وسلم واحد من احدهما فروا يدعي حجة ان التفتيل كان من الامير والقسم من
 النبي صلى الله عليه وسلم وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم ان ذلك صدر من امير الجيش وان النبي صلى الله عليه وسلم كان مقررا
 لذلك ومجيزا لجمع الروايات وفي الحديث ان الجيش اذا انفردت قطعة فغنموا شيئا كانت الغنيمة للجميع قال ابن عبد البر واختلف
 العلماء في ذلك اى اذا خرج الجيش جميعه ثم انفردت منه قطعة انتهى ليس المأوى من الجيش القائم في بلاد الاسلام فانه يشترك
 الجيش الخارج الى بلاد العدو ثم اعلم ان اهل السير ذكروا ان الغنيمة كانت ما بالبعير والفاشاة وقال ابن عبد البر في روايتان
 ذلك الجيش كان اربعة آلاف والسرية التي خرجت منه كانت خمسة عشر رجلا فكيف تقسم ما بالبعير على اربعة آلاف حتى يكون نصيب
 كل واحد منهم اثنا عشر بعيرا اثنا عشر بعيرا وانما غير ممكن الا ان يقال ان هذا العدد من البعير والفاشاة كانت غنيمة السرية واما غنم العسكر
 فهو زائد على هذه الغنيمة فكل ما غنم العسكر وحده والسرية وحده لما قسمت عليهم حصل لكل واحد منهم اثنا عشر بعيرا وثلث رجل السرية
 بعير بعير ولم يذكر في الحديث عند جميع ما غنم العسكر والسرية وهذا التاويل على تقدير ان يكون هذا الحديث محفوظا والافالذي
 وقع في الروايات الصحيحة المتبعة ان هذه القسمة كانت على السرية فقط ولم يذكر احد منهم خروج الجيش وعلى هذه الروايات تحتاج
 الى التاويل انتهى قلت بهذا ما اثر ابن المبارك وقال كما في الباب لا يعدل من سعيت بمالك هكذا ادخله يعني مالك
 ابن انس يعني قال ابن المبارك للوليد بن مسلم لا يساوي حديث شعيب بن ابي حمزة وابن ابي فروة بمالك فان الذي
 حدثه مالك عن نافع هو المعتبر واما ما حدث به شعيب وابن ابي فروة وان كان فيه المتابعة غير معتبر والاختلاف الذي وقع
 بين حديثهما وبين حديث مالك ان في حديثهما ذكر بعث الجيش ثم بعث السرية وان سهمان الجيش اثنا عشر بعيرا اثنا عشر بعيرا
 يعني حصل لكل واحد من اشخاص الجيش والسرية اثنا عشر بعيرا وليس في حديث مالك ذكر بعث الجيش ولا ذكر بعث السرية
 من الجيش ولا ذكر السهمان للجيش بل فيه بعث السرية وذكر السهمان لها فقط لا للجيش فلما كان عدد الجيش اربعة الاف وسهم
 لكل واحد اثنا عشر بعيرا يبلغ عدد البعرة زائدا على اثنين الفا فلما هذا ارد ابن المبارك وقوى حديث مالك لانه اتقن واحفظ و
 اثبت منهما وقد تايده رواية مالك برواية الليث وعبيد الله وغيرهما وقد صرح ابن سعد في الطبقات فكانت الابل ماتي بعير و
 الغنم ماتي شاة وسبوا سببا كثيرا وجمعوا الغنائم فاخرجوا الخمس فجزلوه قسموا الباقي على اهل السرية فاصاب كل واحد منهم اثنا عشر
 بعيرا فعدل البعير بعير من التفتيل انتهى قوله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر ثلثة مائة

وخمسة عشر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انهم حفاة فاحملهم اللهم انهم عراة فاكسهم اللهم انهم
 جلع فلبسهم ففقه الله له يوم بدا فانقلبوا حيا ، انقلبوا ومات منهم رجل الا وقد وجع بجمل
 اوجهم ليلين واكتسوا وشبعوا اي رزقهم الله المال فشبعوا منه وثالثهم الحديث لا مطابقة له بالباب الا ان
 يقلل ان المدينة كانت محسرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت منها هذه السرية لارادة ان تاخذ عيرا لي سفيان فخرجت
 العير سالمة وافترق القتال بين هذه السرية وبين جيش كفار قريش بالذين جاؤا ليمنعوا عيرهم فوقعت المقاتلة بينهم بلا مسياد
 ففتح الله للمسلمين وهزم الكفار فغنم المسلمون اموالا كثيرة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الاموال على اهل السرية
 ولم يعط شيئا للذين كانوا في المدينة من العسكر واما اختلاف العدو في غزاة البدر ففي رواية الباب ثلثمائة وخمس عشرة وفي
 البخاري عند البخاري وكان المهاجرون ينشأ على اثنين قال الحافظ ما لم يخصص في الفتح كذا في هذه الرواية وسياتي في اخر الكلام على هذا الخبر
 انهم كانوا ثمانين او زيادة اياه والانصار ثمانين والمعين واثنتين ووقع في حديث سلم انها تسعة عشر والبيهقي في حديث ابى موسى ثلثمائة و
 سبعة عشر ولا احمد والبراء والطبراني من حديث ابن عباس كان اهل البدر ثلثمائة وثلاثة عشر وهو المشهور مع اهل البخاري ويقال عن
 ابن اسحق واربعة عشر وعند الطبراني واثنتي من وجه آخر عن اليبس الانصاري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر فقال
 لا صحابة تعادوا فوجدتهم ثلثمائة واربعه عشر رجلا ثم قال لهم تعادوا فقتلوا ثمانين فاقبل رجل على بكره ضعيف وهم يتعادون فتمت العدة
 ثلثمائة وخمسة عشر وروى البيهقي ايضا باسناد حسن والبوداؤد عن عبد المدين عمرو بن العاص قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلا
 ومعه ثلثمائة وخمسة عشر وهذه الرواية لا تنافي التي قبلها لاحتمال ان تكون الاولى لم يعيد النبي صلى الله عليه وسلم ولا الرجل الذي
 اتى آخر انا الرواية التي فيها وتسعة عشر فمقتل انه ضم اليهم من استمروا ولم يؤذوا في القتال يومئذ كالبراء وابن عمر وكذا كذا
 وقد روي بسند صحيح عنه انه سئل هل شهد بدر فقال واين اغيب عن بدر ام وكانه كان حينئذ في خدمة النبي صلى الله عليه وسلم
 وحكي له ان البيهقي ان حفص بن اسلمين سبعة من النجاشية وكان المشركون الفاقيل سبعة من النجاشية وكان منهم سبعة من النجاشية
 فرس ومن هذا التبعيل جابر بن عبد الله بن جابر روى البوداؤد باسناد صحيح عنه كذا في المنع المار لا صحابي يوم بدر واذا تحرر هذا الخبر فليعلم
 ان النجاشية لم يشهدوا القتال وانما شهد منهم ثلثمائة وخمسة اوستة كما اخرج ابن جرير وسياقي من حديث انس ان ابن عمته حارثة بن
 سراقه خرج نظالا وهو غلام يوم بدر فاصابهم فقتل وعنه ابن جرير من حديث ابن عباس ان اهل بدر كانوا ثلثمائة وستة رجال
 وقا بين ذلك ابن سعد فقال انهم كانوا ثلثمائة وخمسة وكان لم يعيد فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين وجه الجمع بان ثمانية
 انفس عدوا في اهل بدر لم يشهدوا وانما ضرب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم بسهامهم فماتوا بالضرورات لهم وهم عثمان
 بن عفان تخلف لوجه رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بازنة وكانت في مرض الموت وطلحة وسعيد بن زيد بنهما
 يتحسان عير قريش فلولوا من المهاجرين والبولاباة ردة من الرواحا واستخلفه على المدينة وعاصم بن عدي استخلفه على اهل العالية
 والملائكة بن حاطب على بني عمرو بن عوف والحارث ابن الصمة وقع فكسر بالرواحا فردوه الى المدينة ونحوه بن جبير كذلك سولاه
 الذين ذكرهم ابن سعد وذكر غير سعد بن مالك الساعدي والسهل مات في الطريق ومن اختلف فيه بل شهد ما اورد كاجه سعد بن
 عبادة وقع ذكره في سلم وصلى مولى اصمجة رجع لمرضه فمات قيل ان جعفر بن ابى طالب من ضرب البسم لقتله الحاكم انتهى
 باب فيمن قال ان الحسن قبل المنفل اي نخيس النخية اولاهم يعطى النفل لمن هو وفيه رد على من قال ان النفل يكون

من الخمس الواجب لبيت المال فكذا قال مالك على من قال انما يكون النفل من خمس الخمس وبوجه آخر من موطأ مالك وموطأ مالك
 اختيار الشافعي وعلى من قال انما يكون النفل من جملة الغنيمة وبه قال احمد بن حنبل ومالك بن انيس والشافعي والحنفلي
 قال الربيع بعد الخمس فيخرج الخمس من الغنيمة ثم ينفل الثلث او الربع منها ثم يقسم الباقي على الغنائمين وانما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام ينفل الربع عند الخروج للقتال والثلث عند الفصول من الغزو والاربع عند الخروج وقت نشأته وقوته ووقت الرجوع
 وقت ضعف وجراحه فيخرج فيه الى زيادته في التحريض عن جبيب بن مسلمة النهدي انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم ينفل الثلث بعد الخمس وفي رواية الثانية عنه كان ينفل الربع بعد الخمس والثلث بعد الخمس اذا قفل فهذا محمول
 عليه اذا وقع النفل من الامام متبدا اي يقول جعلت لكم الثلث او اربع بعد الخمس واما اذا اطلق فهو قبل الخمس من كل الغنيمة
 واما اراد محمول في الرواية الآخرة في الباب لقوله لم اجز احد منكم في شيء ان يبلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل الربع
 والثلث فلم يلزم محله ثم اخبره زياد بن جارية ان محله ان الربع في البداية والثلث في النهاية
 بالها في السرية ترد على اهل الحسكر اي اذا خرج العسكر من دار الاسلام الى العدو فخرجت السرية منه الى جهة
 نفست فما غنمت تشم عليها وعلى جميع العسكر الا ما ينفل الامام بها وهذه السرية بظاهرها لا تقدم باب في نفل السرية تخرج
 من العسكر الا ان مقصود المصنف في ذلك بيان حكم النفل وفي هذا بيان مسألة الاشتراك في الغنيمة قوله للمسلمون
 تكافأ فادماؤهم ليعسى بذمتهم ادناهم ويحبر عليهم اقصاهم ودمهم يد على من سواهم يريد منشد لهم
 على مضغهم ومتسرى بهم على قاعد لهم لا يقتل مؤمن بكاف ذلك وعهد في عهد
 قوله فادماؤهم ليعسى بذمتهم ادناهم اي على المسلمين اقصاهم في المرتبة كالعباد الذين في
 القتال فالادنى كالا على اعلى الا ان لمن شاء وسياتي بيانه في باب من اختلف المذاهب فيه وما يتعلق بقوله وهم يد كانه دليل على
 اقبله قوله يريد مشد هم اي قويمهم على مضغ المسلمين اي الضعيف باعتبار نفسه او باعتبار دوابه فاذا كان الاقوياء والضعفاء في
 القتال فصل لهم الغنيمة فيكونون كلهم شركاء فيها على السوية قوله وتسريهم اي الخابج في السرية على ناعدهم في الجيش قال النورسي
 انه بالقاء الجيش النازل في دار الحرب يمشون سراياهم الى العدو فما غنمت يردونه على القاعد من حصتهم قلت ويهذين مجتليين
 طابق الباب قوله لا يقتل مؤمن بكاف اي حربي قوله عن ابيه سلمة بن الاكوع قال اغاد عبد الرحمن بن عبيدة
 على ابل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيت عبد الرحمن بن ابي لهب الذي اغار به راس المشركين ويقال لهذه الغزوة غزوة ذات قرد وكذا غزوة
 القارة ذات القرواء على بردين المدينة واختلفوا في انها متى وقعت فقال اهل السيرة قاطبة انها كانت سنة ست قبل الهجرة
 وقال البخاري انها وقعت قبل خيبر ثلاثه ايام ومستنده في ذلك ان سلمة بن الاكوع قال في حاشية فرجنا من الغزو الى المدينة
 فوالله البثنا الاطلاك ليال حتى خرجنا الى خيبر قال القطر بن داود من بعض الرواة وقال الحافظ ما في الصحيح من السراخ اصح
 ما ذكره اهل السير وقال اهل السير في سببها انه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم عشرون لقمة وهي ذوات لبن القرية العهد
 بالولادة ترمي بالغابة فاغار عليهم عبد الرحمن بن عبيدة القراري في اربعين فارسا فاستاقوا وقتلوا الراعي وهو ابى يذروا وكان معه
 امرئ فنبطوا فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس مائة وقيل سبعة وعشرون فمقداد بن عمرو ولوا في رده وقال لما مضى حتى

تخلقك الخيول وانا على اثرك فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فاستنقذوا عشرين لقاح واقلت القوم بالقي وهي عشرين قلت
 حديث الباب ظاهره ان سلمة بن الاكوع اخذ منهم جميع اللقاح فانه قال حتى ما خلق الله شيئا من طهر النبي صلى الله عليه وسلم الاجل
 ورايهم وانا فولي آخره فاعطاني سهم الفارس الرجل فسم الفارس من الخمس او خمس الخمس بطريق النفل وسهم الراجل
 من اربعة الخمس الغنيمة وقسم الباقي بعد الخمس على الجميع وبه طابقت الباب -

باب النفل من الذهب والفضة ومن اول معظم ثم تقدم ان النفل عندنا يجوز في كل شيء حتى الدرهم والذنانير
 وبان يقول من اخذ شيئا فوله وانما ذكر المصنف الذهب والفضة خاصة لاختلاف العلماء فيها قال في شرح السير الكبير النفل
 في الاصل كلها من الذهب والفضة وغير ذلك اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه قتل رجل قتيلا وكان معه درهم او
 ذمانير او فضة او سيف او سوار من ذهب او فضة او من فضة او ذهب فذلك كله له وعلى قول اهل الشام لا نفل في ذهب و
 لافضة وانما النفل فيما يكون من الامتعة فاما في اعيان الاموال فلا والذهب والفضة عيين مال فيكون حكم الغنيمة متقرا
 فيها وقول المصنف ومن اول معظم لعل المروية يحصل من الغنيمة قبل القتال اذا دخل عسكر الاسلام والحرب حصلت
 لهم غنيمة من قبل ان تقاموا بالقوة الجيش فليس للامام فيه ان ينفل منه كما في اول المسئلة وهو النفل بالذهب والفضة فالظاهر
 ان ميل المصنف في المسائلتين ان لا نفل فيها قلت ولعل هذه اشارة الى قول الاوزاعي قال الحافظ في الفتح ونبال
 الاوزاعي لا ينفل من اول الغنيمة ولا ينفل ذهب ولا فضة وخالف الجمهور وروى عنه تعالى اعلم بذل الجمهور وقوله عن ابى الجويرية

الجوي قال اصبت بارض الودم جوة حمراء فيها ذنانير في امرأة معاوية وعليها رجل من اصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم من بني سليم يقال له معن بن يزيد فاتيته بها فقسمتها بين المسلمين واعطاني

منها مثل ما اعطى رجلا منهم ثم قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

لا نفل الا بعد الخمس لاعطيتك فمأخذ يعرض على من نصيبه فابيت هي من اخذ

نصيبه وزاد في رواية الامام احمد قلت ما انا حق به منك قال القاضي ظاهر هذا الكلام يدل على انه انما لم ينفل ابا الجويرية من الذانير

التي وجب بالسمع قوله صلى الله عليه وسلم لا نفل الا بعد الخمس وانما المانع لتفصيله ووجهه ان ذلك يدل على ان النفل انما يكون من

الاخماس الاربعة التي هي للغانمين كما دل عليه الحديث السابق ولعل التي وجبها كانت من عدل الغني فذلك لم يعط النفل

منه قلت هذا اجتماعا ومنه رضي الله عنه

باب في الامام يستأثر بشئ من الفئ لتقسده اي يصطفي ويختار مثل السيف والبارية والفرس وغيره من الغنيمة

قبل قسمتها لنفسه هذا لا يجوز لاحد بعده صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا له وحديث الباب مختصر وقد تقدم برواية عمرو بن شعيب

عن ابيه عن جده في باب فداء الاسير

باب في الوفاء بالعهد نهيا عن الغدر والغدر نقص العهد وترك الوفاء بما التزم وفي الباب

ان الغادر ينصب له لواء يوم القيمة فيقال هكذا عند فلان بن فلان اي يقيم ويرفع بقدر

غدره فضيحة وتشهير فان قيل قال صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة فيشكل بالغدر قلنا السرقة بين الغدر والخداع انه ما دامت

الحرب قائمة لا يحرم الخداع بان نرهبهم انا نخاربهم في هذا اليوم حتى يامنوا وتجارهم فينا ونرهبهم انا لمهيب الي صوب آخر حتى يفتلوا فقاتلهم

وتجوز ذلك فقد تقدم بيانه مفصلا

باب في الامام يستجيب في العهود اى تبقى به فيه وكذا في القتال قوله الامام جنة يقاتل به اى وقاية وعصمة
وسترة يمنع العدو وكيف اذى بعضهم عن بعضهم يقاتل بامرهم ورايه الحاصل ان الامام يجعل مقتدى في عقد كل شئ وكذا في حل كل شئ ويترتب
في كل شئ امره ونسخ كل شئ بظلمه والعهد ايضا فروع من افراجه قوله ان ابادافع اخبره قال بعثنى قريش الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم القى في قلبى الاسلام فقلت
يا رسول الله انى والله لا ارجع اليهم ابدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لا ارجع اليهم ابدا
ولا ارجع اليهم ابدا ولكن ارجع فان كان فى نفسك الذى فى نفسك الان فارجع قال فذهبت
ثم اتيت النبی صلى الله عليه وسلم فاسلمت لخدمته ثم قال لا ارجع اليهم ابدا فارجع اليهم ابدا
المراد بالعهد من العادة الجارية المتعارفة بين الناس من ان الرسل لا يتعزز لهم بمكرهه قوله قال ابوداود هكذا كان
في ذلك الزمان واليوم لا يصح اى لا يرجع الى الكفار من اسلم وان كان يريد ان يردوا ما اعدم حبه صلى الله عليه وسلم
ابادافع فهو من خصوصياته صلى الله عليه وسلم لانه كان على استيقان من عودته مسلما وكان ثمرة من المفاسد لا يخفى حيث كان سببا
لاشتمار ان النبي صلى الله عليه وسلم يحبس الرسل وان لم يكن الحبس منه ولو اشتهر ذلك بالنسبة باب المراسلات والمخاطبات التى
توقف عليها امر شيوع الاسلام ولا يجوز ذلك في زماننا هذا وما ان لم يقتل المنافق وقيل ان هذا وقعت في زمان صلح الحديبية
وبما ورد لان اسلام ابي رافع كان قبل بدروم وشهد في الاحد

باب في الامام يكون بينه وبين العدو عهد فيسائر نحوه الامام قبل مضي المدة ليقترب منهم فيغير بعد المدة عليهم وهذا منى عنه
كما في حديث الباب لان اذا صلح الامام من الكفار الى مدة وهو مقيم في وطنه فقد صارت مدة مسيره بعد انقضاء المدة المضروبة
كالشروط مع المدة في ان لا يغزوهم فيها فاذا اسار اليهم في ايام الصلح والهدنة كان ايقاعه قبل الوقت الذى يتوقعونه فهذا ايضا
من الغرر المشي عنه نعم ان نقض اهل الهدنة بان ظهرت منهم خيانة فله ان يسير اليهم على غفلة منهم قوله كان بين معاوية و
بين الروم عهد كان يسائر نحوه بلادهم حتى اذا انقضت الهدنة غزا الحديث وفي آخره من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد
عقد ولا يحلها حتى ينقضى امدها او ينبدى اليهم سواء فوج معاوية المراد بقوله فلا يشد عقد المبالغة عن عدم التغيير والانلاذ
من الزيادة في العهد والتأكيد قوله حتى ينقضى امدها او ينبدى اليهم ان الصلح قد ارتفع وان يريد ان يغزوهم فيكون لغزاهم في علم على
باب في الوفاء للمعاهد حرمه ذمته وفي نسخة ذمته حتى تكون دماهم كدماينا واموالهم كما موالتا في العصمة ونذا قالت الخنفية
ان قاتل مسلم زنيا او معاذا يقتل به قال الشافعي لا يقتل به قوله من قتل معاظدا في غير كنه حرم الله عليه الجنة اى من
قتل معاظدا سواء كان عبده موقتا او موبدا في غير وقتة او غاية امره الذى يجوز فيه قتله فحرم الله عليه دخول الجنة مع السابقين الذين
او يحول على التهديد والتغليظ كنه الامر حقيقة وقيل وقتة وقدره

باب في الرسول جمع رسول وهو المرسل من الكفار برسالة او كتاب الى امام المسلمين مضت السنة ان لا تعرض الرسل
الواصلين من الكفار ولا تقتلهم وان تكلموا بكلمة الكفر بخبرتنا لان الرسالة تقتضى جوابا يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد
العهد ولان لا تعطل مصلح الرسالة قول سمعت رسول الله صلى الله يقول لهم احبوا قس اكتاب مسليمة

ما نقول ان انما قال نقول كما قال قال اما والله لو ان الرسل لا تقتل لضربت اعناقكم
وفي مصنف ابن تيمية غراه الى احمد قال جابر ابن النواحة وابن اثال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما الشهدان
اني رسول الله قال الشهدان رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله لو كنت قاتلا رسول الله لقاتلته
فتقولهما في الباب نقول كما قال اي مسلمة معناه نصدي في دعوى النبوة ونقول يا رسول الله وبذا كفرنا وارتدوا منهما في حضرة
صلى الله عليه وسلم وبذا مسلمة الكذاب الذي ببناء وكان صاحب نيرنجات فتبعه خلق من بني حنيفة ثم قتل في خلافة ابي بكر الصديق
وقتل قرظة بن مالك بامر عبد الله بن مسعود بالكوفة ابن النواحة صاحب مسلمة كما اخرج المصنف في الباب

باب في امان المرأة قال ابن النضر اجمع اهل العلم على جواز امان المرأة الا عبد الملك صاحب مالك وسحنون
فانها قالوا الى الامام ان اجازته جاز وان رده ردت قالت الحنفية اذا آمن رجل حر او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او
اهل مدينة صح الامان ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم لقوله عليه السلام المسلمون تشكافى ومارهم اى تتساوى فلا يزيد الشرف على
الوضيعة سعي بذمتهم اذ ائتم اي اقلهم عدد او هو الواحد ولان كل واحد من المسلمين من اهل القتال اما الرجل فظاهر واما المرأة فنحن جاز
التشبيب اما بالمال او بالجميد فيتحقق الامان منها للملاقات محله ولا نه عليه الصلوة اجاز امان ام هان في رجلا من المشركين فيذقه مكة
فيما رواه البخاري وسلم واحمد ورواه ابو داود في الباب والرجل المشرك هو الحارث بن هشام وكذا يجوز امان المريض والشيخ الغالي والعبد
المأذون واما عبد المجور عليه عن القتال فلا يصح عند ابي حنيفة وابي يوسف ويصح عند محمد بن قيس والامام الشافعي ومالك احمد في رواية
وذكر الكرخي ان ابا يوسف مع محمد ولا يجوز امان الذي الا اذا امره امير العسكر فيجوز امانه وكذا لا يجوز امان الاسير والتاجر قال في البدائع
ومن ثم اخط الامان القتل والبلوغ فلا يجوز امان المجنون والصبي عند عامة العلماء وعند محمد البلوغ ليس بشرط حتى ان الصبي المزمق
الذي يقتل الاسلام اذا آمن امانه ومنها الاسلام فلا يصح امان الكافر وان كان يقاتل مع المسلمين رقت قال الحافظ
لكن يقال الا وراعى ان عز الالذى مع المسلمين فامن احد امان شار الامام امضاه ولا يفرده الى مائته واما الحرية فليست
بشرط لصحة الامان فيصح امان العبد للمأذون في القتال بالاجماع بل يصح امان العبد المجور عن القتال اختلف فيه قال ابو حنيفة
وابو يوسف لا يصح وقال محمد بن قيس وهو قول الشافعي وجوه قول محمد وانشافى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث سعي بذمتهم اذ ائتم والدية
العبد والامان نوع عهده والعبد المسلم ادنى المسلمين فيتناول الحديث وقال ابو حنيفة وابو يوسف الى يرث لا يتناول المجور لان امان
امان يكون من الذمات وهى الخمسة واما ان يكون من الذمات وهو القرب والاول ليس بمراد لان الحديث يتناول المسلمين لقوله
المسلمون تشكافى فادماهم ولا خساسة مع الاسلام والثاني لا يتناول المجور لانه لا يكون في صف القتال فلا يكون اقرب الى الكفر فقلت
قال الحافظ في الفتح واما العبد فاجاز جمهور امانه قائل او لم يقاتل وقال ابو حنيفة ان قاتل جاز امانه والا لا قوله عن ابن

عباس قال حدثتني ام هان بنت ابي طالب الحديث قوله عن عائشة قالت ان كانت المرأة لتجيز على
المؤمنين فيجوز اى كانت المرأة تعطي الامان الكفار على منح المسلمين من قتله فيجوز امانها وجواز ما هو في حكم المرفوع

باب في صلح العدو قال في كثر الدقائق ونصالحهم ولو بالان خير او نبذ لو خير اى اذا راي الامام ان يصلح
ال الحرب على مال ياخذ او على مال يدفعه عند خوف الهلاك وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فيجوز ذلك الصلح لقوله تعالى وان جنحوا
لسلم فاجتنبها اى ما لو الى الصلح بخلاف ما اذا لم يكن فيه خير لانه يكون ترك جهاد ضرورة ومعنى وهو فرض فلا يجوز تركه من غير ضرورة و

عذر هذا اذا كان لنا حاجة وان لم يكن لنا حاجة لم يحترق المال الذي يؤخذ منهم للصلح يصرف في مصارف الخراج والحزيرة ولا يخرج
 اذ لم ينزلوا بساكنهم بل ارسلوا رسولا انا اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فبنيتهم قوله بنز لو خير اى لوصالهم الامام مدة ثم راي ان
 نقض الصلح للمسلمين فينبذ اليهم وقتلهم لان النبي صلى الله عليه وسلم بنذ المواعظ التي كانت بينه وبين اهل مكة التي كتبت في الحديبية
 ولان الصلحة لما تبدلت كان النقص جهادا ويكون النذ على الوجه الذي كان الا مان فان كان مستشرا يجب ان يكون مستشرا و
 ان كان غير مستشرا فينبذ يكون كذلك وهذا اذا نقض الصلح قبل المدة واما اذا مضت المدة سبطل الصلح بعضها فلما نبذ اليهم وان كان
 الصلح على جعل فنقضه قبل مضي المدة زده اليهم بخصه اخرج المصنف في الباب قصه صلح الحديبية وهو ان كان شرائطه في الظاهر
 يبنون الهزيمة ولكن كان في الحقيقة فتى عظيما قد وقعت تلك الهزيمة في سنة ست لبعث الهجرة حين اكرم العزة النبي ومن معه
 صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة وساحتى بركت به لاجل هذه القصص في الثانية قربا من مكة فقال ما خلأت وذلك ليس بخلق وعادة لها
 ولكن بسماح ابي العليل ثم قال قسم والذي نفسي بيده لا يسلطوني اليوم خطة ونصلة يعظمون بها حرمان الله الا اعطيهم اياها
 وتبليت لهم ثم زجر بافوشيت وقامت لسيرة فنزل باقصى الحديبية فاعت القريش سهيل بن عمرو فقالوا اذمب الى هذا الرجل
 لهذا فلما راه النبي صلى الله عليه وسلم سهيلا قال قد سهل لكم من امركم فلما انتهى سهيل بن عمرو الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم
 جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على ان توضع الحرب بينهما عشرين سنة وان يامن الناس بعضهم بعضا وان يرجع عنهم حاجهم
 بها وان لا ياتيكم من اجل وان كان على دينك الا ردته وان جازتكم الينا لا نرده وغيره ذلك من الشرائط قوله ثم اتاه

يحيى عروة بن مسعود فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلما كلمه اخذ بلحية والمغيرة بن شعبة
 قائم على النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف الحديبية كان عروة ياخذ لحيته المباركة
 في وقت الظلم لاطفة على عادة العرب وكان المغيرة ابن اخي عروة يمينه اجلالا للنبي صلى الله عليه وسلم وتغنيها ويقول آخريك
 عن لحيته لانه لا ينبغي لمشرك ان يمسه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل ذلك عنه تايفا واستماله له قوله قال اى
 غدا اولست اسعى في غدا ذلك اى في اطراف شرك بهذا المال وكان خرج المغيرة قبل اسلامه مع ثلثة عشر نفرا
 من ثقيف لاثرا المقوقس بمصر فاحسن اليهم واعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم فلما كالا بالطريق شربوا الخمر فلما
 بكروا واموا وطب المغيرة تقتلهم ولحق بالمدينة واسلم فاعطى عروة دية ثلثة عشر نفسا من جانب المغيرة اولياهم قوله
 دخل ان بينا عيبة مكفوفة وانه لا اسلال ولا اغلال العيبة دعاء يجعل فيه افضل الثياب اى يتناصرو
 تلى من الغل والخذاع مطوى على الوفا وقوله لا اغلال قال الخطابي اى لا سرقة ولا خيانة يقول ان بعضنا يامن بعضا
 فلا يتعرض له سرا ولا جهرا وقيل الاسلال سل السيوف والاغلال لبس الدروع للحرب وزيف ابو عبيد بن القول قيل لا اسلال
 الغارة الشهيرة والاغلال السرقة الخفية -

باب في العدا ونوقى على غرة ويتشبه بهن اى المسلم باقى عند الكفار ليقبلهم على غرة منهم وتشبه المسلم بالكفار
 في اللباس والهيئة كي يعلموا انه مثلهم ولا يفرق بينهم ويؤذى كي يطلع المسلم على خفايا امورهم وسرهم كل ذلك
 يجوز اذا كان فيه مصلحة وخير للمسلمين اخرج المصنف في الباب قصه قتل محمد بن سلمة لكعب بن الاشرف اليهودي وكان لكعب
 رجلا طويلا جسيما ذا بطن واهمة كان يهاج المسلمين بعد وقعة بدر وخرج الى مكة فنزل على ابن وداعة السهمي فهاج حسان وهاج امرأته

عما كتبت اسيد بن ابي العيص فطروته فخرج كعب الى المدينة وتشتبب بها المسلمين حتى اذا هم وبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق من
 عليه كماركة ونزع طعاما ليوما وواحدة جماعة من اليهود وانه يدعون النبي صلى الله عليه وسلم الى الوادية فاذا احضر فكما به واقتلوه على ذرة
 ثم دعاه فجار معه بعض اصحابه فاعلمه جبريل بما اضره وبعده ان جالسهم فقام فستره جبريل بنينا فلما اقتيدوه اخرجوا فقالوا نينته
 من نينته بقتل كعب عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكح كعب بن الاشقر فقام محمد بن سلمة
 فقال ناياد رسول الله انت اقول نعم قال فاذن لي ان اقول شديدا ان في الجملة اقتله من العلمى قال نعم فأتاه
 راي محمد بن سلمة كعبا فقال ان هذا الرجل يعني النبي صلى الله عليه وسلم والتعبير بهذا المخط لا يهجم بالمد قتل ويشكوه
 قد سألنا الصداقة فقد عانا راي العباس من العنار وهذا ايضا من التورث والتعريض الذي استاذن فيه فان لم
 قال ركعب وايضا لقلته قال انتبنا ففحق نكوة ان ندع حجة ننظر الى اى شئ يصير امره وقد اردنا
 ان تسلفنا وسقا ووسقين قال ركعب اى شئ ترهوني قال ما تريد متا راي للرسول فقال
 نسائكم قالوا سبحان الله انت اهل العرب ترهونك نسائنا فيكون ذلك عادا علينا قال فان رهنوني
 اولادكم قال راي محمد بن سلمة ومن معه من المسلمين سبحان الله يسب ابن احدنا فيقال
 رهنوني بوسق او بوسقين قالوا ترهونك الا يري سلا قال نعم رفوا عنه ان ياتيه من الثالبة فأتى فلما أتاه راي محمد بن
 سلمة كعبا ليلا ناداه فخرج اليه وهو منتظب ينضمهم سراسه راي ليقوه ويرشح منه رائحة الطيب فلما ان جلس
 اليه وقد كان جاء معه نفر ثلثة ادا بعة فقال الحافظ ووقع في رواية الحميدي قال فأتاه ومعه ابونا لمة وعباد
 ابن بشر والبوعيس بن جبير والحارث بن معاذ فعلى هذا فكانوا خمسة ويؤيده قول عباد بن بشر من قصيدة في هذه القصة
 فشد لسيفه صلتا عليه ففقطعا لبوعيس بن جبير وكان الله سادسا وابنا بالانعم نعمة واعز نصره فذ كود اله قال عندي
 فلانة وهي اعطى نساء الناس ريعني امرأة قال تاذن لي فاشتم قال نعم فادخل راي محمد بن سلمة يداه في راسه
 فثمة قال اعود قال نعم فادخل يدا في راسه فلما استكن منه قال دونكم اى اقتلوه
 فخر بوجه حتى قتلوه ذكر ابن سعد ان قتله كان في الربيع الاول من السنة الثالثة قوله الايمان قيد الفتك
 لا يفتك مؤمن الفتك هو ان ياتي صاحبه وهو غافل فيشده عليه فيقتله والمراد ان الايمان يمنع المؤمن ان يفتك ويقتل
 غارا في حال غفلة الغير ولا يفتك ولا يفتك هذا البشاش المؤمن والخبر بمعنى النبي ويجوز جزمه على النبي
 باب في التكبير على كل شرف في المسابير واعلم ان المسير للمجاد والحق له شبهة بالصلوة فلما ان الشارع
 شرع التكبير فيما عند الانتقال من ركن الى ركن فكذلك اشرع في المسير الى الغزو والحق التكبير على كل شرف قوله ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل من غزوا ورجع اذ عمرة يكبر على كل شرف من الاوطى ثلث
 تكبيرات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد الحديث قوله صدق الله
 وعده انهما الدين كما في قوله تعالى هو الذي ارسل رسوله بالهدى الاية وكان خفا علينا نصر المؤمنين الاية قوله ونصر عبده ارادة
 نفسه النفسية وقوله الاحزاب اى القبائل المجتمعة من الكفار المختلفة لحرب النبي صلى الله عليه وسلم قوله وحده لقوله تعالى
 وما النصر الا من عند الله

باب في الاذن في القبول بعد النهي أي اذا عرض للمؤمنين حاجة في الواقع عن القبول فالامام ان يؤذنه قوله عن
عكرمة عن ابن عباس قال لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله، واليوم الآخر الاية فنفتحها التي
في النور ان المؤمنون الذين آمنوا بالله، ودسوله الى غفوس رحيم اختاروا في تاويل هذه
الآيات فقال بعضهم وهم عكرمة والحسن البصري ان الآيتين التين في سورة التوبة لا يستأذنك الى قوله فهم في ريتهم يترددون
نسختها التي في سورة النور ان المؤمنون الى غفور رحيم فان مقتضى آيات التوبة ان الاستئذان المرجوع كان منها بعد ثم نسخ ذلك
الحكم واذن فيه في سورة النور وقال بعضهم لم يقع فيها نسخ بل اخبر سبحانه وتعالى في سورة التوبة ان المؤمنين لا يتخلفون عن
الجهاد في سبيل الله باستئذانهم بالمعاذير الكاذبة واما المتألفون فيستأذنون رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الغزو
للمعاذير الكاذبة فليس فيه نهي عن الاستئذان بحاجة لا بد منها ويدل على ذلك آية النور بان المؤمنين اذا عرض لهم حاجة لا بد منها
يستأذنون فيها ولا يستأذنون من غير حاجة فاذا استأذنوا لبعض شأنهم فاذن لمن شئت منهم لقنصار الحاجة واستغفر لهم الله فقلت
على مراديه لا بالنسخ نسخ المتقدمين لا الاصطلاحى -

باب في بعثة البشراء جمع بشير وهو المخبر بخبر سار من الفتح وغيره قوله عن جرير قال قال لي رسول الله صلى
الله عليه وآله لا تزعم من ذى الخلصة فانا لها خرقها ثم بعث رجلا من احسن الى النبي صلى الله عليه وآله يبشر بكفى ابا رطاط
قوله ذى الخلصة بيت كان فيه صنم لدوس وخشم وبجيلة وغيرهم وذو الخلصة كانت مروءة بيضاء منقوشة عليها كهيئة الشاح وقصتها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة واسلمت العرب وفدت عليه وفود با قدم عليه جرير بن عبد الله سلفا فقال يا جرير
الا كفى من ذى الخلصة فقال بلى فوجهه الدحى حتى اتى بنى الحرس بنى بجلة فصار بهم اليه فقامت خشم وتقتل ماثنين من بنى قحافة
ابن عامر بن خشم وظفر بهم وهزمهم وهدم بنيان ذى الخلصة واحزم فيه النار فاحترق وهو على اربعة مراحل من مكة وهو اليوم
بيت نصار فيما اخبرت وقال المبر وموضع اليوم مسجد جامع لبلدة يقال لها العيلات من ارض خشم معجم

باب في اعطاء البشير قول سمعت كعب بن مالك الدريث دفيه ثم صليت الصبح صباح خمسين ليلة على
ظهور بيت من بيوتنا فسمعت صرخا ريناوى باعلى صوته على جبل سلح، يا كعب بن مالك ابشر فلما جاءني
الذى سمعت صوته يبشرني نزعته له ثوبي فكسوتهما اياها اي المبشر

باب في سجود الشكر قال في الدر المختار وسجدة الشكر مستحبة به يفتي قال ابن العابد في شرحه رد المحتار وسجدة
لمن تجددت عنده نعمته ظاهرة اورزقه الله تعالى مالا او ولدا او اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له ان يسجد لله تعالى شكرا مستقبلا
القبلة يحمد الله تعالى فيها ويسجد ثم يكبر فرفع راسه كما في سجدة السلاوة قوله يفتي هو فيهما واما عند الامام ففعل عنه في المحيط انه قال
لا اراها واجبة لانها لو وجب لوجب في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عبده متواترة وفيه تكليف مالا يطاق فعل في الذخيرة
عن محمد عنه انه كان لا يراها شيئا وتكلم المتكلمون في معناها ففعل لا يراها سنة وقيل لشكر انما لان تمامه بصلوة ركعتين كما فعل عليه
الصلوة والسلام يوم الفتح وقيل ارادني الوجوب قبل نفى المشروعية وان فعلها مكروه لا يثاب عليه وتركه اولى وغراني في المصنف
الى الاكثرين فان كان مستندا الاكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عبارته السالفتين محتمل والظاهر انها مستحبة
كما نص عليها محمد لانها قد جاز فيها غير حديث وفعلها ابو بكر وعمر وعلي فلما يصح الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم بالسجدة كذا في

الجليلة وفي آخر شريح المنيّة وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه السلام فلا يخفى عنه لما فيه من الخضوع وعليه الفتوى وسف
فروى الاشياء سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه انها ليست مشروعة وجوبا وفيها من القواعد الاولى والعمدة
ان الخلاف في سنتها لا في الجواز قوله عن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا جاءه امر سرورا
وبنته به خرسا جلا ثناكر الله عز وجل وفي الحديث الثاني عن سعد بن ابي وقاص انه نزل في قريش من غزو
وسب منية عند الحجة خارج مكة بينها وبين المدينة لفتح العين وسكون الراء في فتح ثوابها بعد ما راء محمد وودعه فرفع يديه
في عا الله ساعة راي اولاه ثم خرسا جلا فمكث طويلا ثم قام فرفع يديه في عا الله ثم خرسا جلا
فمكث طويلا ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خرسا جلا ذكره احمد ثنا قال اني سألت ربي و
شفعت لامتي فاعطاني ثلث امتي فخرت ساجدا شكرا للرب الحديث ففيه من الحشيم دليل
على استحباب سجدة الشكر واستحباب رفع اليدين عند الدعاء كما في رواية الثاني.

باب في طه وقي قال في الجمع وكل آت بالليل طارقي قيل اصله من الطرق وهو الدق والآتي بالليل تملج
الى وقت الباب اخرج في الباب اولاه عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره
ياقي الرجل اهل طي قاي ليلا ثم اخرج بطريق الشعب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن ما دخل الرجل
من هذه دندمة من سفر اول الليل وهذا الحديث بظاهره يخالف حديث الاول فتبين ان المراد بهذا الحديث هو الدخول على
الملك لجمع ما المراد الاثنيان طرقتا وعلى هذا فوجه كونه احسن الاوقات لانه اذا اتى الملك اول الليل يكون مسترخيا فانه يسبب طول
الغيبه لاجل السفر يكون كثير الشبق فيخف به وقيل ان هذا الحديث محمول على انه اذا اطلع الملك بقدمه قبل المحي والاول اذا لم يطلع
بقدمه وقيل ان الكراهية في الدخول اول الليل محمول على التنزيه وهذا على الجواز وقال الزهري ان الكراهية فيه بعد العشاء
واما قبله فلا وقال الحافظ وفي طريق عاصم عن الشعبي عن جابر اذا طال احدكم الغيبه فلا يطرق الملك لئلا يقيمه فيه بطول الغيبه
يشير الى ان علة النهي انما توجه حينئذ فالحكم يدور مع علته وجودا وعدما والعلته في ذلك انه ربما يجلب اليه على غير اية من التفتيش
والترين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما او يجربها على غير حاله مرضية والستر مطلوب بالشرع ووقع في
حديث محارب عن جابر ان عبد الله بن رواحة اتى امراته ليلا وعندها امرأة تمسحها فظننها رجلا فاشارة اليها بالسيف فلما ذكر للنبي
صلى الله عليه وسلم نهى ان يطرق الرجل الملك لئلا تلت الغرض ان يطلع بقدمه الملك قبل ان يدخل يدي عليه رواية الباب
عن جابر بن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فلما ذهبنا لندخل قال امهلوا حتى ندخل

ليلا لكي تمشط الشعثة وتستحد المغيبة اي التي غاب عنها زوجها واراد بالاستحدا وان تعالج شعرا عنها
بما من المتأد من امر النساء يعني من الشف والنور ولم يرد به استعمال الحديثان ذكره بغير حسن في امرين

باب في التلقي اي لقاء المسافرين القاديين من السفر خارج البلد اي استقبالهم وسهولتهم كالترجيع عند
الترحيل لا سيما اذا كان سفر غزا ووج او عمرة قوله عن السائب بن يزيد قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم
سلم المدينة من غزوة تبوك تلقاه الناس فلقيته مع الصبياء على قنينة الوادع لانه كان اذا
ذاك صبياء ومنية الوادع اسم قديم لثنية مشرفة على المدينة يطارها من يديكم سمي لتوديع المسافرين والتبوك اسم موضع بين

وادي القرى والشام بينها وبين المدينة اثنتا عشرة مرحلة

باب فيما يستحب من انفاذ الزاد في الغزو اذا قفل اى اذا جهز المسلم الزاد للغزو يستحب له ان يصرفه وينفقه في سفره
الفرد ثم ان لقي منه شئ يستحب ان يصرفه في جهة اخرى ولا يصرفه في مية قوله عن انس بن مالك ان فتى من اسلم

قال يا رسول الله انى اريد الجهاد وليس لى مال اتجهز به قال اذهب الى فلان الانصارى

فانه قد تجهز فمضى فقل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبض تلك السلام و

قل له ادفع الى ما تجهزت به فاتاه فقال له ذلك فقال لامرأته يا فلانة ادفعي اليه ما

جهزتني به ولا تجبسى منه شيئا فوالله لا تجبسى منه شيئا فبذلك لك فيه

قال النووي وفي الحديث ما نوى الانسان صرفه في جهة البر فتعذر عليه تلك الجهة يستحب له بذله في جهة اخرى من البر والمير
الم يلزم بالندرت قلت وفي هذا الكلام اشارة الى مناسبة الى بيت الباب

باب في الصلوة عند القدوم من السفر قال في الدر المختار ومن المنزوبات ركعتا السفر والقدوم متقال

الشافعى قوله ركعتا السفر الخ عن معظم بن مقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عن الله فضل من ركعتين

يركعهما عند دم حين يريد سفر او اواه الطبراني وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهرا

في الصلوة فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم قلت ورواه ابو داود في الباب شرح المنية ومفاده

اختصاص صلوة ركعتي السفر بالبيت وركعتي القدوم منه بالمسجد وبصرح الشافعية

باب في كسواء المقاسم بضم الميم وهو القسام وفتح الميم جمع مقسم وهو القسمة قال في كنز الدقائق ويندب

نصب قاسم رزقه من بيت المال للقيم بلا اجر والا فينصب قاسم لقيم باجر ليدار الروس ويجب ان يكون عدلا امينا عالما بالقسمة

اى يستحب نصب قاسم رزقه في بيت المال لان القسمة من جنس القضاة من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبهه رزق

القاضي ولان منفعة تعود الى العامة كمنفعة القاضي والمقاتل والمنفى فتكون كفاية في بيت المال لانه عدل صالحهم

كمنفعة هؤلاء قوله والا يعنى ان لم ينصب قاسما رزقه في بيت المال نصبه وجعل رزقه على المشاسمين لان النفع لهم

على الخصوص ولقد رآه القاضي اجرة مثله كى يطعم في اموالهم ويحكم في الزيادة والافضل ان يكون رزقه من بيت المال

لانه ارفع وابعد من التهمة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والقسامة قال فقلنا وما

القسامة قال الشئ يكون بين الناس فينقص منه اى لنفسه شيئا وفسره عطاء في رواية الثامى قال الرجل

يكون على القسام من الناس راي الجماعات وهو ميرس او علفيم فيقسم بينهم فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا

اى حصته فهذا احوام بالاتفاق قال الخطابي ليس في هذا تحريم اجرة القسام وانما هو في امر من ولي امر قوم عرفيا لهم او نسبيا فاذا

قسم بينهم ساء لهم امسك منها لنفسه شيئا نصيبا واما اذا اخذ الاجرة باذن المقسوم لهم فلا يحرم وهو مبين في الحديث الذى يليه

باب في التجارة في الغزو اما الاعمال بالنيات الحديث فان كانت نية التجارة فلا جهاد وان كانت الغرض

والنصب بالزاد الجهاد وانما صدرت التجارة ضمننا بلا توقع فيجوز له ثواب الغزو ما كمالا وقيل غرض المصنف بعقد هذا

الباب الموافقة للشوافع في المسئلة الخلافية الشهيرة وهى ان الشوافع قالوا يجوز بيع الغنائم في دار الحرب قبل القسمة قبل احرارها

بدار الاسلام والحفنة يمنعونها وقالوا لا يجوز بيع الاشياء التي يجوز الانتفاع منها قبل القسمة فانه لا ملك لغيرها وان بيع
يرد الثمن الى الغنية ولكن لا دليل لهم عليه في حديث الباب لان غنائم الخيبر لما قسمت بعد كونها دار الاسلام ملكوا
نصح بيع بعضهم من بعض بالاتفاق في ذلك بعد القسمة قوله اي رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حدث
قال لما افحصنا خيبرا اخرجوا غنائمهم من المتاع والسبي فجعل الناس يتبايعون غنائمهم فجاء رجل فقال يا
رسول الله فقد رجعت رجلا ما يرجع اليه مثل احد من هذا الواد قال فيجلك ما رجعت قال فانلت ابيع ابتاع
حقى رجعت ثلثمائة اذى الحديث ومناسبة الحديث بالباب ظاهرة

باب حمل السلاح الى ارض العدو يجوز ذلك ام لا قال في كسر الدقائق ولم ينبس سلاحهم اى لا ينبغي ان يباع
السلاح من اهل الحرب لان النبي صلى الله عليه وسلم يبيح السلاح من اهل الحرب وحمله اليهم وكذا لا يباع منهم الخيل والحديد
وهو مروى عن ابراهيم الحنفي وعطاء بن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز وبدا لا يبيعون بالكرار والخيل والسلاح على قتال
المسلمين والحديد اصل السلاح وقد امرنا بكسر شوكتهم قتل مقاتلهم بدفع فتنة محاربتهم كما قال الله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون
فتنة ففرغنا ان الارض في تقويتهم على محاربة المسلمين وسواء كان البيع قبل الصلح او بعده لانه على شرف النقص والابقاء فضل كان
حربا علينا وكذا ابيع الرقيق لانه اما ان يقاتل بنفسه او يكون منهم من يقاتل لانهم يتوالدون فيعودون حربا علينا ولتقويتهم بالمقاتل
فوق تقويتهم بالآلة القتال بخلاف بيع الطعام والقماش حيث يجوز استحسانا بالنقص وهو امره عليه الصلوة والسلام ثمانتان
بمير اهل مكة اى ياتيهم بالطعام وهم حرب على النبي صلى الله عليه وسلم والقياس ان لا يجوز ولا دليل في حديث الباب فانه
مع احتمال الانقطاع والارسال لا ينتقض حجة قوله عن ذي الجوشن رجل من ضياب قال تبت النبي صلى
الله عليه وسلم بعد ان فرغ من اهل بكة بابين فمرس يقال لها القرعاء فقلت حمدا قد جئت بابين القرعاء
راى بهت لك لتفخذ قال حاجة الى فان نشئت اقيضك راى عودك به المختارة من دروع بد فقلت
الحديث المختارة النفية ومناسبة الحديث بالباب بان رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى بان يعطى المختارة من دروع بدر
بابين القرعاء اى الفرس فيذهب الكافر بها الى دار الحرب فاستفيدة منه جواز حمل السلاح الى ارض العدو

باب في الاقامة بارض المشرك ان منعوا عن اقامة الفرائض والواجبات فالهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام
واجب والاستحب قوله عن بن عمر بن جندب اما بعد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جامع المشرك
سكن معه فانه مثله قوله جامع المشرك اى اجمع معه في دار اوبلده والاحسن ان يقال معناه اجمع معه اى اشترك
في الرسوم والعادة والهيئة والزي واما قوله سكن معه علة له اى سكناه معه صار علة لتوافقه في الهيئة والزي والخصال و
قوله فانه مثله اى يتأرب ان يصير مثله لتأثير الجوار والصحة وتتميل انه تغليظ - اخر كتاب الجهاد

اول كتاب الضحايا

جمع ضحية كطينة وعطاي وكبي ضحية بضم الهزة وكسرا وجهها الاضاحى لتشد يد الياء وتخفيفها النحان واصل الضحية اضحية فاجتبت
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الحاء لانشاب الياء والهزة لغتم على الاكثر

ويجوز كسرهما اتها عاكسة الحاقا للغة الرابعة اصبحت اصبحت الهمة والجمع اصبحت كارتاة وارطى وبها سمي يوم الاضحى قال في كثر الدعا
تجب على حر لم يقيم مواسم عن نفسه لاعتن طفله شاة اوسج بدنة فجر يوم النحر الى اخر ايامه ولا يذبح مصري قبل الصلوة وروى غيره
لور تجب اي الاضحية وعن ابى يوسف انها سنة وهو قول الشافعي واحمد وذكر الطحاوي انها واجبة عند ابى حنيفة وسنة عندهما
قوله على حر فلا تجب على عبد مسلم فلا تجب على كافر مقيم فلا تجب على مسافر وعن مالك لا يشترط الاقامة وليستوى فيه المقيم بالمصر
والقري والبوادي وقوله مواسم لان العبادة لا تجب الا على القادر وهو الغني ودون الفقير ومتدارد ما يجب فيه صدقة الفطر وقوله عن
نفسه متعلق بقوله تجب لانه اصل في الوجوب عليه لاعتن طفلا اي لا يجب عليه عن طفله اي اولاده الصغار في غابر الرواية كما
لا تجب عن عبده وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة يجب عليه ان يغني عنه كصدقة الفطر وتجب الاضحية في مال الصغير اذا كان له
مال وقيل يصح عنه الاب او الوصي من ماله عندهما وعند محمد مال نفسه لامن مال الصغير وبه قال زفر والشافعي قوله اوسج
بدنة عطفت على قوله شاة والقياس ان لا تجوز البدنة كلها الا عن واحد لان الاراقة قرينة واحدة وهي لا تجزأ الا انما تركناه
بالاثر الذي رواه جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نص في الشاة
فبقيت على اصل القياس قوله الى اخر ايامه اي الى آخر ايام النحر وهي ثلثة ايام باروى عن عمرو بن عبد الله بن عباس و
انس وابى هريرة من انهم قالوا ايام النحر ثلثة ايام افضلها اولها وطريق هذا السمع وكان كالمروى عنه صلى الله عليه وسلم
وقال الشافعي ثلثة ايام بعد يوم النحر في اربعة ايام عنده قلت ثم اعلم ان وجوب الاضحية لشخ كل دم قبلها من العقيقة
والعتيرة والعتيرة شاة تذبح في رجب لله تعالى في ابتداء الاسلام وسياتي بهان في آخر الباب الثاني في البدن بالخصه النحر
والاضحية نوعان واجب وتنطوع والواجب منها انواع منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها
ما يجب على الغني دون الفقير ما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذر به لان هذه قرينة لمد عز وجل من جنسها ايجاب وهو يبي
المنعة والقرآن والاحصاء وقيل هذه قرينة كسائر القرب التي لله تعالى من جنسها ايجاب من الصلوة والصوم ونحوها والوجوب
بسبب النذر يستوي فيه الفقير والغني واما الذي يجب على الفقير دون الغني فالمشترى للاضحية اذا كان المشتري فقيرا يعني
ان يصح بها وقال الشافعي لا تجب هو قول الزعفراني من اصحابنا وان كان غنيا لا يجب عليه بالشرار شيئا واما الذي
يجب على الغني دون الفقير فواجب من غير نذر ولا شرار للاضحية بل شكر النعمة الحلية واحياء الميراث عليه الصلوة والسلام
وطهية على الصراط ومنغرة للذنوب وتكفير الخطايا على ما نطقنت به الاحاديث وبها هو ما ذهب ابى حنيفة وزفر والحسن بن
واحد الرواتين عن ابى يوسف وروى عن ابى يوسف انها لا تجب وبه اخذ الشافعي وحجة هذه الرواية ما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال ثلث كتبت على ولم تكتب عليكم التور والصحى والاصحى وروى ثلث كتبت على وهي لكم مشتهرة
السنة غير الواجب العرف وروى ان سيدنا ابا بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما كانا لا يصحيان السنة والسنين وروى
ابى مسعود الانصاري انه قال قد يروح على الف شاة ولا يصح بواحدة مخافة ان يعتقد جاري انها واجبة ولنا قوله عز و
فضل لربك والنحر قيل في التفسير صل صلوة العيد والنحر البدن بعد ما قيل صل الصبح بجمع والنحر بمنى ومطلق الامر للوجوب
في حق العمل ومتى وجب على النبي عليه الصلوة والسلام يجب على الامة لانه قدوة لها فان قيل قيل في بعض وجوه التناول
لقوله تعالى وانحر اي ضح يذبح على نحر في الصلوة قيل يتقبل بنحر في الصلوة فالجواب ان الحمل على الاول اولى لانه

الافاء على فائدة جارية والنمل على الثاني نمل على التكرار لان وثبت اليد على الغفران انما بالصلوة وعنه لم ينشئ به قال المصنف
 واستقبال القبلة من شرأ اذا لا وجود ولا صاوة شر ما بدونه في نيل ثبوت الامر بالصلوة فكان الامر بالصلوة امر لا يكون له نيل
 عليه تكرر او العمل على ما قلنا يكون جملا على فائدة جارية فكان اولي وروى عن النبي عليه الصلوة والسلام ان امة من امة
 فانها سنة ابيكم ابراهيم عليه الصلوة والسلام امر عليه السلام بالتفعية والامر المطلق لتفعية الوجوب في حق العمل وتفتت
 عنه عليه السلام انه قال من لم يفتح فلا يقرب مسلما وهذا خبر من ثبوت الوعيد على تركها ولا وعيد المترك الواجب وقال عليه
 الصلوة والسلام من فات قبل الصلوة فليعد اضحية ومن لم ينس فليذكر باسم الله امر عليه السلام بفتح الاضحية و
 اعادتها اذ اذبحته قبل الصلوة وكل ذلك دليل الوجوب واما الحديث فنقول بموجب ان الاضحية ليست بكتوبة علينا
 ولكنها واجبة وفرق ما بين الواجب والفرض كفرق ما بين السماء والارض وقوله هي لكم سنة ان ثبت لا يفي الوجوب از
 السنة تنبئ عن السيرة او الطريقة وكل ذلك لا يفي الوجوب واما حديث سيدنا ابي بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما في مثل انهما
 كانا لا يفيان السنة والسنتين لعدم غناهما لما كان لا يفضل رزقهما الذي كان في بيت المال عن كثافتهما والفتاوى
 الوجوب في هذا النوع وقول ابي مسعود ولا يصلح معارض كتاب الكريم والسنة مع او يحتمل ان كان عليه دين فخاف على
 جاره لو ضحى ان يقتله وجوب الاضحية مع قيام الدين وتحتمل ان اراد بالوجوب الفرض اذ هو الواجب المطلق فخاف على جاره
 اعتقاد الفرضية لو ضحى فصان اعتقاد وترك الاضحية فلا يكون حجة مع الاحتمال او يحتمل على ما قلنا توفيقا بين الدلائل
 صيانة عن التناقض وماروى الارطقي باسناده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلث كتب على و
 هي كرم تلوع الحديث فهو ضعيف غير صالح للاستدلال لانه اخرجه عن جابر الجعفي وهو ضعيف وقيل روى من طريق اخرى
 وهو ضعيف على كل حال وقال جمع من السلف تجب على المعسر ايضا ولا يشترط لها الغناء ولو يدعيه ماروى مرسل
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم استدين واضحى قال نعم فانه دين مقتضى قوله قال يا ايها الناس ان على اهل كل

بيت في كل عام اضحية وعتيرة اتد دون ما العتيرة هذه التي يقولون الناس الرجبية
 اي الشاة التي يذبحونها في عشر الاول من رجب والحديث دال على وجوب الاضحية والعتيرة لان كلمة على للوجوب ثم
 نسنت العتيرة فثبت الاضحية قال ابو داود والعتيرة منخوة وسياق ما سنها وبينا قول عمر بن العاص ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت الحديث وفيه قال الرجل رايت ان لم اجد الاضحية افاضني بها قال لا
 لكن تاخذ من شعرك واظفارك وتقبص مشاربك وتحلق عانتك فتلك تمام اضحيتك عند الله اي اضحيتك
 تامة بترك الحالصة ولك بذلك مثل ثواب الاضحية وصيغة الخبر بين الامر والنهي ان يعطى الرجل الرجل ناقة او شاة
 يفتح بلنسا ويعيد ما وكذا اذا اعطى لفتح بصوفها وبر ما زمانا ثم يرد ما نهاية والمراد بها ما ينسج بها وانما منع لانه لم يكن عنده
 شيء سواها يفتح بها ثم ظاهر الحديث يدل على وجوب الاضحية الا على العاجز

باب الاضحية عن الميت التضحية عن الغير عرفت قربة لانه عليه السلام ضحى عن امته قال في الفتح والقياس ان
 لا يجوز لانه تبرع بالاتلاف فلا يجوز عن غيره كالاتفاق عن الميت قلت الاضحية عن الميت اثناء جازة وتقع عن
 الميت كالتصدق بخلاف الاعتاق لان فيه الزام الولاء للميت ولا تنوب الا بالوصية واذا وصى فيلزم ويجب التصديق

بجمع لهما والاكلها حكم الضحية التي قال ابن وسبان في منطومة سه وعن ميت بالامر الزم تصدقا والاكل منها وهذا المحذور
قوله عن حنث قال دايت عليا يضي بكشين نقلت له ما هذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ادصاني ان اضحي عنه فانا اضحي عنه بواحدة والثانية عن نفسي.

باب الرجل ياخذ من شجرة في العشر فهو يدين فيضحي بل يكره ام لا تختلف العلماء في ذلك فذهب احمد واسحاق
وبعض اصحاب الشافعي الى انه يحرم عليه اخذ شئ من شجره واطفاره حتى يضي في وقت الاضحية وقال الشافعي واصحابه هو
مكروه كراهة تنزيهية وليس بجرام وقال ابو حنيفة واصحابه يستحب ذلك ولكن لا يكره ولا يجب فيكون مستحبا الا ان يستلزم الزيادة
وقت اباة التاجرة وبهاية ما دون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاطغار ونحوه فوق الاربعين وقال مالك في رواية
لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب قوله من كان له ذبح (مذبح) يذبح
فاذا اهل هلال في الحجة فلا ياخذ من شجرة الا من اظفلا شئ لحيه فيضحي بهذا عندنا محمول على التذليل عليه غير ان التذليل
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بهديه ولا يحرم عليه شئ اعله المرء حتى يجزئ به.

باب ما يستحب من التضحية قال في البدائع واما الذي يرجع الى الاضحية فالمستحب ان يكون باسمها واحسبها
واعظمها لانها مطيعة الآخرة قال عليه الصلوة والسلام عظموا ضحي ياكم فانها على الصراط مطاياكم ومهما كانت المطيعة اعظم و
اسمن كانت على الجواز على الصراط اقدر وافضل الشاة ان يكون كبشا ملح اقرن موجه الماروي جابر رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحي بكشين ملحين اقرنين موجهين عظميين سميتين والآخرن العظيم القرن والآخرن الابيض وروى عليه الصلوة
والسلام انه قال وم الغناء يعبد عند المرثل وم السوداءين وان احسن اللون عند الله البياض والجنة بيضاء
والموجود قيل هو دقوق الخصيتين وقيل هو الخصى كذا روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فانه روى عنه انه شمل عن التضحية
بالخصى فقال ما زاد في لحمه نفع مما ذهب من خصيته واما الذي يرجع الى وقت التضحية فالمستحب هو اليوم الاول من ايام
النحر لماريعة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انهم قالوا لايام النحر ثلثة اولها افضلها ولانه مسارعة الى الخير ولان المرء يشاء
اضاف عماره في هذه الايام بلجوم القرابين فكانت التضحية في اول الوقت من باب سرعة الاجابة الى ضيافة الله جل شانه
والاستحباب ان تكون بالنهار ويكره ان تكون بالليل وافضل وقت التضحية لابل السواد ما بعد طلوع الشمس لان عند ذلك كل
آثار اول النهار واما الذي يرجع الى آلة التضحية فهو ان تكون آلة الذبح حادة من الحديد واما الذي يرجع الى نفس التضحية
فهو ان يستحب هو الذبح في الشاة والبقر والنحر في الابل ويكره القلب من ذلك قطع العروق الاربعة كلها والتذفيف
في ذلك وان يكون الذبح من الخلقوم لامن القفار واما الذي يرجع الى من عليه التضحية فالافضل ان يذبح بنفسه ان
تذ عليه لانه قربة فباشرتها بنفسه افضل من توليتها غيره كسائر القرابات والدليل عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ساق مائة بدنة فخر منها نيفا وستين بيده الشريفة عليه الصلوة والسلام والحديث الذي رواه انس قال رايت النبي
صلى الله عليه وسلم ضحي بكشين ملحين اقرنين واضعاقده على مناجاتها وهو يذبحها بيده مستقبل الكعبة الحديث ويستحب ان
يكون الذابح حال الذبح متوجها الى القبلة وان يدعو فيقول اللهم منك ولك صلاتي يسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين وان يقول ذلك قبل التسمية او بعد الماروي جابر قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم بكبش ثمان فقال حين ذبحها وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما اللهم اني انتهي لمخاض تقديري واخير
قولك عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرون يطاف في سواد رسو والقوائم
وينظر في سواد رسو والى العينين، ويبرك في سواد رسو والجنبين، فاتي به فضمي به فقال يا عائشة
هلبي المديّة ثم قال اشحن بها بحجر ففعلت فاخذها واخذ الكبش فاضمحه راي علي اليسار فذبحه فقال
بسم الله اللهم تقبل من محمد آل محمد من امة محمد صلى الله عليه وسلم الحديث يدل على انه يجوز للرجل ان يبري اجرا فحمية للجماعة
قوله عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمي بكبشين اقروين اهلحين يذبح ويكبر ويسهي ويضع
رجليه على صفحتي مكة حفرة وجهها لليمن سواها اكثر من ادم ابيض كله قوله عن جابر بن عبد الله قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم
يذبح الكبشين اقرنين اهلحين موجودين في حنين الوجي ان رضى انما افضل رضا شديدا يذهب شهوة الجوع وقيل من رضى الاثنين
فلما وجهها قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفا راي املعا عن صحيح الايمان الى النبي صلى الله عليه وسلم
وما انا من المشركين ان صلواتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العلمين لا شريك له وبذلك اصرنا وانا من المسلمين
اللهم منك ربنا لا اختنخنة منحة واصلة اتي منك، ولك (خالصة لك) عن محمد دامة بسم الله والله اكبر ثم
اي بعد التكبير امر المسلمين على حلقه ولا تعارض في الروايات ضمي مرة بالاسود ومرة بالابيض ومرة بالفحل ومرة بالحصى
باب ما يجوز في الضحايا من السنن اعلم ان الاضحية لا يجوز الا من الابل والبقر والغنم والغنم صنفان المعز والظأن
والجائوش نوع من البقر يجوز التضحية من جميع هذه الاقسام اذا كان سنة وهو الثني الا الضأن فانه يجوز من الضأن خاصة الجذع
اذا كان عظيم بحيث لو غلط بالثنيان ليشتم على الناظر من يجرد الجذع من الضأن ماتت له ستة اشهر عند الفقهاء وذكر الزعفراني انه
ابن سبعة اشهر والثني من الضأن والمعز ابن ستة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل ابن خمس سنين وقد تقدم تحقيق ذلك في كتاب الصلاة
فراجع وتخصيص هذه القرية بسنن دون من امر لا يعرف الا بالتوقيف فيتحقق ذلك فلا يجوز سنة الاضحية حمل ولا هدي
ولا غنم ولا غنم لان المشرع لم يورد بالاسنان التي ذكرناها وهذه تسمى بها والدليل على ما ذكرنا
جهيز الباب اخره البخاري ومسلم وجماعة قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاننحوا
الا مسنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن فهذا الحديث يدل صراحة على ان الجذع من
الضأن يجوز لامن المعز اما قوله الا ان يعسر عليكم اي المسنة وهذا محمول عند الجمهور على الاستحباب والافضل والايحوز
الجذع من الضأن مع وجود غيره واما قوله في حديث زيد بن خالد فاعطاني عنود اجذعا فالمراد منه ماتم السنة
واتى عليه الحول من اولاد المعز لان الجذع من المعز ما اكمل السنة واما قوله في حديث جابر بن مسعود بن التثنية سلمى
ان الجذع يوفي مما يوفي هذه الثني فهو من الضأن لا من المعز والابل والبقر يدل عليه حديث البراء بن عازب
قال ضمي خال لي يقال له ابو بردة قبل اصلوثة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تسلمت تسلمت تسلمت
(اي لا شاة نسك) فقال يا رسول الله عندك اجن روني رواية البخاري واجنا وهو موافق لقواعد العرب (شاة)
من المعز فقال ذبحها ولا فصل لغيرك اي لا تجزي غيرك عن نسك كما في رواية المتقدم عنه فقال ان عند
عنا قاجذعة في رواية عناق لبن، وهي خير من شاتي لحم باعتبار طيب لحمها، فهل يجوزني عنى قال نعم

دلن يتجوز عن احد بعدك والداجن الشاة التي يبلغها الناس في منازلهم قال الحافظ وفي هذا الحديث تخصيص
 ابي بردة باجزاء الجذع من المعز في الاضحية لكن وقع في عدة احاديث التصريح بنيفر ذلك بغير ابي بردة ففي حديث عقبه بن
 عامر ولا رخصة فيها لاحد بعدك قال البيهقي ان كان نهد الزيادة محفوظة كان رخصة لعقبه كما رخص لابي بردة قلت وفي هذا
 الجمع نظر لان في كل منهما صيغة عموم فابهما تقدم على الآخر تقتضي انتفاء الوقوع للثاني واقرب باليقال فيه ان ذلك صدر
 لكل واحد منهما في وقت واحد ويكون خصوصية الاول نسخت بثبوت الخصوصية للثاني ولما منع من ذلك لانه لم يقع في
 السياق استمرار المنع لغيره صريحا وقد وقع في كلام بعضهم ان الذين ثبت لهم الرخصة اربعة وخمسة واستشكل الجمع ليس بشكل
 فان الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي الا في قصة ابي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبه بن عامر
 في البيهقي واما عدا ذلك ففي قصة زيد بن خالد قال له صحبه وفي حديث عومير بن الشعراة النبي صلى الله عليه وسلم ان يزيد
 اضحية اخرى وفي حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اعطى سعد بن ابي وقاص هذا من المعز فامر ان يضحي به و
 ليس فيه التصريح بالنفي لغيره والحق انه لا منافاة بين هذه الاحاديث وبين حديثي ابي بردة وعقبه لاحتمال ان يكون ذلك
 في ابتداء الامر ثم تغير الشرع بان الجذع من المعز لا يجزى واقتصر ابو بردة وعقبه بالرخصة في ذلك قلت وفي حديث
 ابي بردة دليل على ان من ذبح قبل الصلوة في المصر لا يصح من النسك خلافا للشافعي فانه قال يجزى اذا ذبح بعد ما ذهب
 من الوقت مقدار ما صلى فيه صلوة العيد وان لم يصل الامام والحديث من ذبح قبل الصلوة فليعد اضحية ولم يثبت قال اول
 لسكنا في يومنا هذا الصلوة ثم الذبح ولا يرد علينا انه يجوز ذلك لابل القرى بعد الصبح لان ليس لابل القرى صلوة العيد
 فلا يثبت الترتيب في حقه فلا يصح الذبح من اهل المصر ان اقام الصلوة حتى ينصف النهار ثم اذا شغل الامام فلم يصل
 العيد وترك ذلك متعمدا حتى زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلوة في الايام كلها -

باب ما يكره من الضحايا اي هذا باب في بيان ما لا يجوز التضحية به وما يكره والاصل فيه ان العيب الفاحش
 مانع والميسر غير مانع واليسر الا اثر له في لحمها والكثير ضدها قال في كنز الدقائق يضحي بالجاء والحصى والثولاء لا بالعباء والعوراء
 والعجاء والعرجاء ومقطوع اكثر الاذن والذنب والسن او العين او الالية انتهى امي تجزئ الجاء وهي التي لا قرن لها
 خلقة وكذا مكسورة القرن تجزئ لان القرن لا يتعلق بالمقصود ولما روى عن علي انه شل عن مكسورة القرن قال لا ضير
 فان بلغ الكسر المشاش لا تجزئ والمشاش رؤس العظام مثل الكنيتين والمنقبين واما الحصى يجوز لما تقدم من النص بل هو
 افضل من النخل لان لحمه اطيب والحصى منسوع الخصىتين والموجود الذي يلوى عروق الخصية فيصير كالحصى والثولاء هي
 الجنونة ان كانت سمينة الا اذا كان ذلك لمينها عن الرعي والاعتلاف فلا تجوز لانه يفيض بها كما كان عيبا فاحشا وكذا تجوز
 الجرباء اذا كانت سمينة ولم يتلف جلد ما اذا كانت هزولة وسرى ذلك في الجلد وانفسد فلا تجوز قوله لا بالعباء والخم امي لا يجوز ان
 يضحي بهما والبيع لان هذه العيوب فاحش كثير لو ثرون في اللحم والاصل في ذلك ما اخرج المصنف في الباب عن البراء بن عازب
 وجماعة وصحالة نزي قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله واصابعه اقصر من اصابعي فقال ذلك اذ بان وانا ملي اقصر من
 انافله فقال ربع لا تجوز في الاضاحي العوراء بين عودها والمرافعة بين مرضها والعرجاء بين ظلمها ورجعها والكمير للفق
 لا تنقح فالعوراء هي ذابسة احدى العينين فدخل فيه العباء والمرففة هي التي لا تتلف والعرجاء هي التي لا تقدر تمشي برجلها

الى المنسك والكبير التي لا تنقي هي الهزولة التي لا تنقي لها وموافق للمعنى للريح لظاهرها من العجب قوله مقطوع اكثر الاذن الخ لما
 اخرجه ابو داود وصححه الترمذي عن علي قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستشرف اى نظروا متاعا سلامتها من
 آفة العين والاذن ولا تضحي بعوداء ولا مقابلة ولا مدا برة ولا خرقاء ولا شرقاء قال زهير فقلت
 لابي اسحق اذكر عصباء قال لا قلت فما المقابلة قال يقطع طرف الاذن فقلت فما المدا برة قال
 يقطع من مخرج الاذن قلت فما الشرقاء قال تستشق الاذن قلت فما الخرقاء قال تنحرق اذنها للسممة
 اى العلامة التي تعرف بها فهذا التفسير عن ابي اسحاق فقول ان تستشرف اى نظروا متاعا سلامتها من آفة فان ذهب بعض هذه
 الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين فيظن ان كان الذاهب كثير لم يمنع جواز التضحية وان كان يسيرا لم يمنع
 لان اليسير مما لا يمكن التجزئة اذا لم يكن لا يتجاوز عن عادة فلما اعتبرنا الضاق الامر على الناس ووقعوا الى الحرج واختلفوا بها
 في الحد الفاصل بين التليل والكثير فعن ابي حنيفة اربع روايات روى محمد بن الاصل والجامع الصغير انه ان كان ذهب الثلث
 لا يجوز وان كان اقل من ذلك جاز وقال ابو يوسف ذكرت قبلى لابي حنيفة فقال قبلى مثل قولك وقول ابي يوسف انه اذا
 ذهب الربع لم يجزه وذكر الكرخي قول محمد بن قول ابي حنيفة في رواية عنه في الاصل وذكر القاضي في شرحه مختصرا لمحاوى قوله مع
 ابي يوسف واما التماسه في التي لا انسان بها فان كانت ترعى وتعتلف جازت والا فلا وذكر في المشتقي عن ابي حنيفة انه ان كان
 لا يمنعها عن الاعتلاف تجزئ وان كان يمنعها عن الاعتلاف الا ان يصيب في جوفها صبا لم تجزئه وقال ابو يوسف في قول لا تجزئ
 سواء اعتلف او لم تعتلف وفي قول ان ذهب اكثر اسنانها لا تجزئ كما قال في الاذن والالية والذنب وفي قول ان بقى
 من اسنانها قدر ما تعتلف تجزئ والا فلا واما النهي من المقابلة والمدا برة والخرقاء والشرقاء فالمقابلة لفتح الباء التي قطع من
 قبل اذا نهش شيء ثم ترك معلقا من مقدمها والمدا برة هي التي يقطع من سوخر اذنها شيء ولا يبان بل يترك معلقا والشرقاء بالمد
 وهي مشققة الاذن لمد من الشرقي وهو الشق والخرقاء تنقوبة الاذن ثقباً مستديراً وقيل الشرقاء ما قطع اذنها طولا والخرقاء ما قطع
 اذنها عرضا فالنهي في الشرقاء والمقابلة والمدا برة محمول على الذنب وفي الخرقاء على اختلاف الاقاول في حد الكثير على ما بينا و
 لا بأس بما فيه سمة في اذنه لان ذلك لا يعد عيبا في الشاة اولاً لا عيب يسير ولان السمة لا يخلو عنها الحيوان ولا يمكن التجزئة عنها
 قوله يا ابا الوليد اني خرجت القمل فضحا فلم اجد شيئاً يعجبني غير شرفاء التي سقطت اسنانها
 فكذلكها فما تقول فقال افلا جئتنى بها قلت سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني قال نعم انك تشك
 ولا اشك انما نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصنف والمستأصلة والنجفاء والمشيمة والكراء
 فلهذه التي تستأصل اذنها حتى يبدد سماخها والمستأصلة قرنها من اصله
 راي التي استوصل قرنها من اصله كما في نسخة والنجفاء التي تنحرق عينها راي ذهب بذهاب بصرها والعين صحوة
 قائمة في موضعها والمشيعة التي تلتع الغنم عجفاً (هزلاً) وضعفاً والكراء الكسيرة اى مكسورة الرجل هذا
 تفسير من المصنف

باب البقر والجوز وعن كهر مخزى اى في الاصحاح اختلاف العلماء في مقامان الاول هل يجوز الاشتراك في الأضحية
 ام لا فذهب بعض الى انه لا يجوز الاشتراك فيه مطلقاً وسور رواية عن مالك وذهب الجمهور الى جوازه ثم اختلفوا فيما بينهم فبينهم من جوزه

مطلقاً ومنهم من جوز بشرط ان يكون كلهم متقربين وبعضهم قال بزيادة ان تكون اسبابهم ايضاً واحدة ومنهم من فرق بين الشترض
والشترض فذهب الامام الشافعي الى انه يجوز الاشتراك فيه مطلقاً من غير فرق ان يكون المشتركون المفترضين او المتشترطين
او بعضهم مفترضاً وبعضهم متشترطاً او مراد بالجمع وذهب بعض المالكية الى انه يجوز في الشترض دون الواجب وذهب ابو حنيفة الى
انه يجوز ذلك اذا كانوا كلهم متقربين قال في البدائع ومنها ان لا يشترك المضحى فيما يحتمل الشترك من لا يريد القربة راساً فليكن
شارك لم يخرج عن الاضحية وكذا ما في سائر القرب سوى الاضحية اذا شارك المتقرب من لا يريد القربة لم يخرج عن القربة كما في دم
المنعة والقران والاحصار وجزاير الصيد وغير ذلك وهذا عندنا وعند الشافعي هذا ليس بشرط حتى لو اشترك سبعة في اكل
بقرة كلهم يريدون القربة الاضحية او غير ما من وجوب القرب الا واحد منهم يريد اللحم لا يخرج واحد منهم من الاضحية ولا من غيرها
من وجوه القرب عندنا وعند غيره ويجوز ان نفعل انما يصير قربة من كل واحد نيته صاحبه لعدم النية من احدهم لا يتقبح
في قربة الباقين ولنا ان القربة في اراقة الدم وانها لا تجزأ لانهما نوع واحد فان يقع قربة من البعض لا يقع قربة من الباقين
ضرورة عدم التجزؤ ولو ارادوا القربة الاضحية او غيرها من القرب اجزاءهم سوا كانت القربة واجبة او طوعاً او وجبت على البعض
دون البعض وسواء اتفقت جهات القربة او اختلفت بان ارادوا بعضهم الاضحية وبعضهم جزاير الصيد وبعضهم يهدى الاحصار وبعضهم
كفاراً شئ اصابه في احرامهم يهدى التطوع وبعضهم دم المنعة والقران وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا اذا
جهات القربة بان كان الكل نجبة واحدة ثم قال وكذلك ان ارادوا بعضهم العقيقة وعن ولد ولد له من قبل كذا ذكره محمد في نوادر
الصحاح يا ولم يذكر ما اذا ارادوا احدهم الوليمة وهي ضيافة التزويج ونسبى ان يجوز لمنها والتعام الثاني الى كم يجوز الاشتراك فقال سحاق
ابن راهويه وابن خزيمة يجوز الاشتراك في البعير الى عشرة وقال الجمهور بل ادعى الطحاوي وابن رشد انه اجتمع على ان البدنة تحمل
سبعة شيا قال في البدائع ولا يجوز لبقرة واحد وبعير واحد اكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة او اقل من ذلك وهذا قول عامتهم
وقال مالك يخرج من ذلك عن اهل بيت واحد وان زادوا على سبعة ولا يخرج من اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ثم قال
ون العلماء من فصل بين البعير والبقرة فقال البقرة لا تجوز عن اكثر من سبعة واما البعير فانه يجوز عن عشرة ورواه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال البدنة تجزئ عن عشرة ونوع من القياس يؤيده وهو ان الابل اكثر قيمة من البقرة ولهذا اختلفت
الاهل على البقر في باب الزكاة والديات تفضل في الاضحية ايضاً ولنا ان الاخبار اذا اختلفت في الظاهر بحسب الاحتياط
ذلك فيما قلنا لان جوازه عن سبعة ثابت بالاتفاق وفي الزيادة اختلاف فكان الاخذ بالمتفق عليه اخذاً بالمتقين واما
ما ذكرنا من القياس فقد ذكرنا ان الاشتراك في هذا الباب معدول به عن القياس واستعمال القياس فيما هو معدول
عن القياس ليس من الفقه انتهى لمخضاً قوله عن جابر بن عبد الله كذا نفع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم نذير البقرة عن سبعة وقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البقرة عن سبعة والجوز ورواه عن سبعة
والجوز والبعير ذكرنا وان شئنا واللفظ موثق وعنه قال غفرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحد يبيد البدنة
عن سبعة والبقرة عن سبعة

باب في الشاة يقضى بها عن جماعة يشير الى مذبح الكاسحات فلهذا الجمهور واستدلوا بحديث الباب قوله
واقي بكبش فذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الله والله اكبر لعل عقي وعن لم يعمر من احق

قلت لا حرج لهم فيه فان الحديث يدل على الاشتراك في الثواب لا على كفاية التضيعة عنهم يدل عليه ما تقدم من ان الجوز والبقير جرتان عن بسطة فكيف تجزى الشاة الواحدة اكثر منها -

باب الامام يدين جرح المصلي ليكون لمراي من الفقهاء فيضيون من لحم الاضحية قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدين جرح المصلي وكان ابن عمر يفعل ذلك الخلفاء الراشدين -

باب حبس لحوم الاضاحي فوق ثلث بل يجوز اكله لادب بعض السلف الى انه يحرم الاسماك للحوم الاضاحي بعد اكله وان حكم التحريم باق على ذلك النووي عن علي وابن عمر وذات جهور العلماء الى انه يجوز ذلك بل قد اجمعوا على ذلك لحديث الربيع ثم اختلفوا فيما بينهم في انفاقهم على جواز الاكل والا ذارب الثلث بل يجب الاكل والتصدق بل لا بد من سبب بعض السلف الى انه يجب الاكل والتصدق من الاضحية مستند لا بقوله تعالى فكلوا منها ولقوله صلى الله عليه وسلم كلوا وتصدقوا ولو جوب الاكل قال ابو الطيب بن سلمة من اصحاب الشافعي وحمل الجمهور هذه الاوامر على الذب والاستحباب وقالت الشافعية يجب التصديق اذا كان الضحية تطوع في قول يجب التصديق بالثلث وفي قول بالنصف وفي قول لا يجب شي قال في البدائع واما الذي هو بعد الذبح فالمستحب لصاحب الضحية ان يأكل من الضحية لقوله تعالى فكلوا منها ولا تضيعة السبل شانه في هذه الايام وغيره فله ان يأكل من ضيافة الله عز شانه وجملته الكلام فيه ان الذباثة توجب يجوز لصاحبه ان يأكل منها بالاجماع ونوع لا يجوز له ان يأكل منه بالاجماع ونوع اختلف فيه فالاول دم الاضحية لقله كان او واجبا من ذورا كان او واجبا بقتل او الثاني دم الاحصار وجزا الصبي ودم الكفارات الواجبة بسبب الجنابة على الاحرام كلبس الخيط وحلق الراس والجماع بعد الوقوف بعرفة وغير ذلك من الجنائيات ودم النذر بالذبح والثالث دم المتمتع والقران فعندنا لو كل وعند الشافعي لا يأكل ثم كل يجوز له ان يأكل منه لا يجب عليه ان يتصدق به بعد الذبح اذ لو وجب عليه التصديق لما جاز له ان يأكل منه وكل دم لا يجوز له ان يأكل منه يجب عليه ان يتصدق بعد الذبح اذ لو لم يجب لادى الى التسهيل لو ملك اللحم بعد الذبح لاضمان عليه في النوعين اما في النوع الاول فظاهر واما في النوع الثاني فله ان يأكل من غير ضعة لا يكون مضموما عليه وان استهلكه بعد الذبح ان كان من النوع الثاني لغير قيمة لانه اختلف ما لا متعينا للتصدق به بغير قيمته ويتصدق بها وان كان من النوع الاول لا لغير شيئا ولا يتحبب ان يأكل من الضحية لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ولطعم منه غيره والا فضل ان يتصدق بالثلث وتخير الثلث ضياء الا تاربه واصدق اذ يذبح الثلث لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمقصر ولقوله عز شانه فكلوا منها والحمد البائس الفقير وقول النبي صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فكلوا منها واخرجوا قسيت بمجوع الكتاب العزيز والسنة ان المستحب ما قلنا انه ان يبيعه بها جميعا ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز لان القرينة في الارقعة واما التصديق باللحم فتطوع وله ان يذبح الكل لنفسه فوق ثلثة ايام لان النبي عن ذلك كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ والتصدق افضل الا ان يكون الرجل ذاعمال وغيره موصح الحال فان الافضل له حينئذ ان يضعه لعياله ولو سح عليهم لان حاجته وحاجة عياله مقارنته على حاجته غيره قال عليه الصلوة والسلام ابدا بنفسك ثم بغيرك قوله سمعت عائشة تقول دف ناس راقبلوه من اهل البادية حضرة الاضحية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ذبحوا الثلث فتصدقوا بما بقية قالت فلما كان بعد ذلك راسي فلما جاء الاضحية بعز ذلك الاضحية قيل لو سوا الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاهم ويحبسون (يذبون) منها اودك فيخذون منها الاضحية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الله عليه ما ذاك اذ كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من اجل الدابة والجماعة المقبلية التي قدت عليكم فكلوا وتصدقوا ودخروا ما شئتم وان كان فوق ثلث ليل فففيه تصرع بالشرح التحريم اكل لحوم الاضاحي بعد الثلث واذا خاربها وفي حديث الثاني عن نبيشة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكن من ههنا كمن عن لحمه ههنا ان تأكلوها فوق ثلث لكي تستعكم فقد جاء الله تسعة فكلوا ودخروا وتجودوا من الاجراي تصدقوا ابتغارا لاجرتوله لكي تستعكم اي يصب لحوم الاضاحي لكم من ضحى ومن لم يضحى بالسعة والفرخ -

باب في الوقف بالذبيحة قال في البدائع واما الذي يرجع الى آله التضيعة فما ذكرنا في كتاب الذبايح وهو ان يكون آله الذبح حادة من الحديد واما الذي هو بعد الذبح فالمستحب ان تيربص بعد الذبح قدر ما يبرو ليكن من جميع اعضاءه وتزول الحياة عن جميع جسده ويكره ان ينح ويسلخ قبل ان يبر ولا ذكرنا في كتاب قول الله ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا اقتلتم

فاحسنوا القتل اذا حجتهم فاحسنوا الذبح فليجد احدا كونه شقراة وليس يبرح فيه يبيحت له فلا يسليخ جلده حتى تبر ولا ينزع الابجاد من الحديد وغيره وينافرو من الاحسان الذي امره في كل شئ والامر بالاحسان محمول على الاستحباب باب في المسافح يضيحى قالت الحنفية شرط لوجوب الاضحية الاقامة فلا تجب على المسافر قال في البدائع ما لم ينصه واما في النوع الثالث فمهما الاسلام فلا تجب على الكافر لانها قرينة والكافر ليس من اهل القرب ومنها الحرية فلا تجب على العبد وان كان ما ذوات في التجارة او مكاتبة لانه حق مالي متعلق بملك المالك ولهذا لا تجب عليه زكاة ولا صدقة الفطر ومنها الاقامة فلا تجب على المسافر لانها لا تتاوى بكل مال ولا في كل زمان بل يحويان مخصوص في وقت مخصوص والمسافر لا يظفر في كل مكان في وقت الاضحية فلما اوجبنا عليه لاحتاج الى حمله مع نفسه وفيه من الحرج ما لا يخفى او اخرج الى ترك السفر وفيه ضرر فدرعت الضرر الى ائتناع الوجوب وذكر في الاصل وقال ولا تجب الاضحية على الخرج واراد بالخرج المسافر فاما اهل مكة فتجب عليهم الاضحية وان جرو الماروي نافع عن ابن سيدنا عمر رضي الله عنهما انه كان يخلف لمن لم يحج من اهل اثمان الضحايا ليضحيوا عنه تطوعا نحو يحتمل انه ليضحيوا عن انفسهم لانه ثابت الوجوب مع الاحتمال انتهى بغذر الضرورة قوله عن ثوبان قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ثم قال يا ثوبان اصلح لنا لحم هذا الشاة قال فما ذلت اطعمه

منها حتى قد من المدينية اي من الشاة في جميع سفره صلى الله عليه وسلم

باب في ذبايح اهل الكتاب قال في البدائع في شرائط ركن الزكاة ومنها ان يكون مسلما او كتابيا فلا تؤكل ذبيحة اهل الشرك والمجوس والوثني وذبيحة المرتد اذ ذبيحة اهل الشرك فلقوله تعالى وما اهل لغير الله وقوله عز وجل وما ذبح على نصب اي للنصب وهي الاصنام التي يعبدونها واما ذبيحة المجوس فلقوله عليه الصلوة والسلام سنوا بالمجوس سنة اهل الكتاب غير انهم نسأهم ولا آكل ذبايحهم ولان ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة من شرائط الحل عند المانذكر ولم يوجد واما المرتد فلا لا يقرب على الدين الذي انتقل اليه فكان كالوثني الذي لا يقرب على دينه ولو كان المرتد غلاما مرسقا لا تؤكل ذبيحة عنده في حنيفة ومجهر وعند ابي يوسف تؤكل على ان روية صحيحة عندها وعنده لا تصح وتؤكل ذبيحة اهل الكتاب لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمراد منه ذبايحهم اذ لو لم يكن المراد ذلك لم يكن تخصيص اهل الكتاب معنى لان غير الذبايح من اطعمة الكفرة ما كول ولان مطلق

اسم الطعام يقع على الذبائح كما يقع على غير الاله اسم لما يتطعم والذبائح ما يتطعم فيدخل تحت اطلاق اسم الطعام فيجوز لنا ان ناكلها و
 ليتوى فيه اهل الحرب منهم وغيرهم لعموم الآية الكريمة وكذا يتوى فيه نصارى بنى تغلب وغيرهم على دين النصارى الا انهم
 نصارى العرب فيتباوهم لعموم الآية الشريفة وقال سيدنا علي لا تؤكل ذبائح نصارى العرب لانهم ليسوا اهل الكتاب وقرأ قوله
 عز وجل انه فذهبهم اميتون لا يعلمون الكتاب الا انما في وقال ابن عباس لا تؤكل ذبائح نصارى العرب لانهم ليسوا اهل الكتاب وقرأ قوله عز وجل
 الا انهم نجا الفون غيرهم من النصارى في بعض شرايعهم وذا لا يخرجهم عن كونهم نصارى كسائر النصارى فان
 انتقل الكتابي الى دين اهل الكتاب من الكفرة لا تؤكل ذبيحة لان اسم الله لا ينتقل الى ذلك الدين لا تؤكل ذبيحة فالكتابي
 اولى ووا انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين اهل الكتاب لا تؤكل ذبيحة والاصل
 ودينه وقت ذبيحة دون ما سواه وهذا اصل اصحابنا ان من انتقل من ملة يقر عليها يجعل كانه من اهل تلك الملة من الاول على
 ما ذكرنا في كتاب النكاح والمولود بين كتابي وغير كتابي لا يؤكل ذبيحة ايها كان الكتابي الاب او الام عندنا وقال مالك لغير
 الاب ان كان كتابيا لا يؤكل والا فلا وقال الشافعي لا يؤكل ذبيحة رؤسائهم انما لا يؤكل ذبيحة الكتابي اذا لم يشهد ذبحه و
 لم يسمع منه شيء او شهد منه تسمية الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيئا يحل على انه سمع الله تبارك وتعالى وجرر التسمية
 تحسنا للظن به كما بالمسلم ولو سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه عني بالذبح عز وجل المسيح عليه الصلوة والسلام قالوا لا تؤكل لانه اظهر تسميته
 تسمية المسلمين الا اذا نص فقال لسم الله الذي هو الله ثلاثا فلا تحل وقرروى عن علي انه مثل عن ذبائح اهل الكتاب
 وهم يقولون ما يقولون فقال قال اهل الذبائحهم وسويعلم ما يقولون فاما اذا سمع منه انه سمي المسيح عليه الصلوة والسلام
 وحده او سمي الله سبحانه وتعالى وسمى المسيح لا تؤكل ذبيحة كذا روى سيدنا علي ولم يرو عنه غيره خلافا فيكون اجماعا لقوله
 واما اهل غير الله وذا اهل غير الله عز وجل انتهى ملخصا قول عن ابن عباس قال نكلوا ما ذكوا اسم الله عليه فاكلوا
 ما لم يذكر اسم الله عليه فاستثنى من ذلك فقال طعام الذبائح الكناحل لكم وطعامكم حل لهم
 فرض ابن عباس من هذا الشيخ ان مفهوم الايتين الاولين كان انه لا يحل ذبيحة غير المسلم مطلقا سواء كانوا اهل كتاب
 او غيرهم لان المخاطبين كانوا مسلمين وفي آية سورة المائدة احل ذبيحة اهل الكتاب لان المراد بالطعام هو ذبائح اهل الكتاب
 والا لافائدة تخصيص طعامهم فيها قيد اطلاق مفهوم الايتين الاوليين وهذا في عرف المتقدمين نسخ والا لا نسخ بل حكم
 الايتين الاوليين محكمة فيما ازلنا لم يسخ منها شيء وان طعام اهل الكتاب حلال وذبائحهم ذكيت وذبحك مما حرم الله على
 المؤمنين اكله لقوله ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه مجزئ لان الله حرم علينا هذه الآية الميتة وما اهل بالتواخيذ
 ذبائح اهل الكتاب ذكيت لانهم اهل توحيد واصحاب كتب الشريعة يمتثلون باحكامها فيذبحون الذبائح بايديهم تسمية الله تعالى
 كما يذبح المسلم بدنية تسمية الله تعالى قول عن ابن عباس قوله ان الشياطين ليوحون الى اوليائهم يقولون
 ما يجر الله وليون الميتة اي ما قتله الله وامانه فلا تأكلوه وما ذبحتم فاكلوه فانزل الله ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه وفي رواية ان اليهود قالوا انا ناكل مما قتلنا ولا ناكل مما قتل السرفا نزل الله تعالى ولا تأكلوا الآية
 فاشترطوا في الفرق بين الميتة والذكيت بان الميتة هي التي ماتت بجف نفسها او ماتت بدمج المشركين من

عمدة الاثنان والجوس والمرتين فانها لم يذكر اسم الله عليه واما الذكيرة فهي التي ذكر اسم الله عليه في الحلال فالحلال في
المنطقة يسود ذكر الله تعالى -

باب جاء في اكل معاينة الاعراب وهو ان كان يتباهى الرحلان في الجود والسخا فيعقرن ابلاحتى يعجز احدهما الآخر
بداوة وسعة وتفاخر الالوهة كذا في الجمع فهذا كذا تحريا وكذا طعام صنع رياء وسعة ومفاخرة كما في زماننا في الوليمة وغير
الضنون جيلار العصر وكذا ما ذبح لقدم امير متقرب باليه لا يجوز الحديث الباب عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم عن معاينة الاعراب ما تدبج الاعراب مفاخرة ورياء

باب الذبيحة بالسروية بفتح نيم وسكون الراء جربض قال في البدائع بعد ما ذكر حقيقة الزكاة وعلى هذا يخرج ما اذا ذبح
بالمرودة او - اولى القصب او بشقة العصا او غير ما من الآت التي تقطع ازيل لوجود معنى الذبح وهو فري الادوح وجلة
الكلام فيه ان الآلة على ضربين آلة تقطع والآلة تفسخ والتي تقطع نوعان جادة وكليية اما الجادة فيجوز الذبح بها خذ كما نثا و
غيره يذو الاصل في جاز الذبح بدون الحديد ما روى عن عدي بن حاتم روايته آخر الباب انه قال قلت يا رسول الله

اذا كنت ان احدا ناصاب صيدا وليس معك سكينة ايذبح بالمرودة بشقة الحصاد فقال امره بالدم بها شئت
واذكروا اسم الله وروى ان جارية لكعب بن مالك سجدت شاة بمروة فقال لكعب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فامر بالكلها ولا يجوز بالحديد والجواز ليس لكونه من جنس الحديد بل لوجود معنى الحديد بدليل انه لا يجوز بالحديد الذي لاحله فاذا وجد
معنى الحديد في المرودة والليطة جاز الذبح بها واما الكليية فان كانت تقطع يجوز لحصول معنى الذبح لكنه يكره لما فيه من زيادة ايلام
لا حاجة اليها وهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهل به النظره وارادة الذبيحة وكذا انك اذا جرح بطفر مشروع او بسن
منزوع جاز الذبح بهما ويكره فقال الشافعي لا يجوز واجتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انهم الدم بآت
الا ما كان من سن او ظفر فان الظفر هدى الحشمة والسن عظم من الانسان واخرجه ابو داود ومعناه ولقطة عن جند رافع

ابن خبيز قال نيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تلقى العدو يغفل وليس معنا مدي
نلوه بجمنا بها قلت السيوف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادعجت انهم الدم وذكروا اسم الله عليه فكلوا ما لم

يكن سن او ظفر ساحتكم عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فمدي الحشمة الحديث
استثنى عليه الصلوة والسلام الظفر والسن من الاباحة والاستثناء من الاباحة يكون خطرا وعلى عليه الصلوة والسلام يكون
الظفر هدى الحشمة وكون السن عظم الانسان وهذا خرج مخرج الانكار ولنا انه لما قطع الادواح فقد وجد الذبح بها فيجوز كما
لوزج بالمرودة وليطة القصب واما الحديث فالمراد بالسن القائم والظفر القائم لان الحشمة انما كانت تفعل ذلك لانها
الجلادة وذاك بالقائم لا بالمنزوع والذليل عليه انه روى في بعض الروايات الا ما كان قرضا بسن او حر الظفر والقرض
انما يكون بالسن القائم واما الآلة التي تفسخ فالظفر القائم والسن القائم ولا يجوز الذبح بهما بالاجلوع ولو بهما كان ميتة
للخبر الذي روي ان الظفر والسن اذ لم يكن منفصلا فالذبح يعتمد على الذبح فيعتنق وينفخ فلا يحل الكه حتى قالوا لو اخذ
غيره يد فامر به كما امر السكين وهو ساكت يجوز ويحل اكله انتهى وقال الجصاص في احكام القرآن فاما العظم والسن والظفر
فنهى عن اكله في هذا الحديث والاثار وكذلك القرن عندنا والذباب قال ولوان رجلا ذبح لبسه او لظفره في ميتة

لا تؤكل وقال في الاصل اذ ذبح بسن نفسه وظفر نفسه فانه قاتل وليس بذبح قال ابو بكر السن والظفر المنهي عن الذبيحة
بهما اذا كانتا متينين في صاحبها وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الظفر انها مدي الحبشة وهم انما يذبحون بالظفر
القائم في موضعه غير المنزوع وقال ابن عباس ذلك الخنق واما اذا كانا منسزوعين ففري الادولج فلا بأس وانما كرهه
اصحابنا منها لما كان بمنزلة السكين الكالة فلهذا المعنى كرهوا الذبح بالقرن والعظم فكانت كرايتهم للذبح بسن او عظم او قرن
او نحو ذلك من جهة كلاله لما يليق البهيمة من الالم الذي لا يحتاج اليه في صحة الذكاة اهم لمخصصا

باب ما جاء في ذبيحة المتروكية أي الساقطة في البئر ونحوها يريد بها الزكاة الاضطرابية قال في البداية واما
الاضطرابية فركبها العقرو وهو الجرح في اى موضع كان وذلك في الصيد واما هو في المعنى الصيد واما كان كذلك لان
الذبح اذا لم يكن مقدورا ولا بد من اخراج الدم لازالة المحرم وتطيب اللحم وسواء الدم المسفوح على ما ينبت مقام سبب الذبح
مقامه وهو الجرح على الاصل المهود في الشرع من اقامة السبب مقام المنسب عند العذر والضرورة كما ينبت مقام السفر
مقام المشقة والتكاح مقام الطوى ونحو ذلك وكذلك ما ذكر من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانها بمنزلة
الصيد وان كان مستأنسا وقد روى ان بعير اند على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فراه رجل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان لهذه الابل او ابد كاد بالوحش فاذا غلبكم منها شيء فاصنوا به هكذا قلت اخرج معناه ابو داود في الباب
المتقدم نافع ابن خديج وسواء البعير والبقر في الصحراء او في المصروف كونها العقور كما روى عن محمد لانهما يفعان
عن انفسهما فلا يقدر عليهما قال محمد والبعير الذي ند على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة فدل ان ذنب البعير
في الصحراء والمهر سوار في ذناب الحكم وكذلك ما وقع منها في البعير فلم يقدر على اخراجه ولا على ذبحه ولا منخره فان ذكاة ذكاة البعير
لكونه في معناه للعذر الذبح والخروج ذكر في المتبقي في البعير اذا صال على رجل فقتله وهو يريد الزكاة حل الكله اذا كان لا يقدر
على اخذه ضمن قيمة لانه اذا كان لا يقدر على اخذه صار بمنزلة الصيد فجعل الصيال منه نده لانه لا يجز عن اخذه فخرج عن نخره
في مقام الجرح فيه مقام النحر كما في الصيد انتهى لمخصصا قلت ولقولنا ان ذكاة الشافعي واجمده وسفيان الثوري وقال مالك
لا يحل ذكاة الاضطرار في الوجهين في استئناس الصيد وتوش النعم قوله عن ابي العشرء عن ابيه ربه واسامة
بن مالك بن نهم بانه قال يا رسول الله امان تكون الالبه اوالخلق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فسلم لو طعنت في فخذها لاجزاء عنك قال ابو داود ولا يصلح هذا الا في المتروكية والمتوحشة
لما كان مفاد ظاهر الحديث ان في الذكاة يكفي الطعن في الفخذ سواء كانت البهيمة مستأنسة او متوحشة وهذا مخالف للروايات
الصحيحة من الاحاديث وكذا مخالف لاجماع الامة فاوله المصنف بالمنزوية والمتوحشة والزكاة الاضطرابية وهذا صحيح
لان السؤال كان ان الزكاة منحصرة في النحر في اللبنة او الذبح في الخلق فاجاب صلى الله عليه وسلم بانه لا يختصا فيها
بل قد يكون بالجرح فحصل الجواب ان الزكاة على نوعين اختيارية واضطرابية فالزكاة الاختيارية في الدواب
المقبوضة في اليد المزمكة فلا يجوز الزكاة فيها الا في الخلق واللبنة واما اذا لم تكن في اختيارها فيكفي لحلمها الجرح في اى
موضع من جبهتها حتى في فخذها فانهم

باب في المبالغة في الذبح اى في الاختيارية حتى يقطع الخلق والمري والودجان اختلف العلماء على كبتني فيه

الأكثر أم لا في معنى الأكثر أعلم أن الأول ج أربعة الخلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الخلقوم والمرى فإذا فرى ذلك كله
 فقد أتى بالذكاة بكما لها وسننها وإن فرى البعض دون البعض فعند أبي حنيفة إذا قطع أكثر الأوداج وهو ثلاثة منها أي ثلاثة
 كانت وترك واحد لا يحل وقال أبو يوسف لا يحل حتى يقطع الخلقوم والمرى واحداً والعرقين وقال محمد لا يحل حتى يقطع من كل واحد
 من الأربعة أكثره وقال الشافعي إذا قطع الخلقوم والمرى حل إذا استوعب قطعها ثم أعلم أن شرط حل الأكل في الحيوان
 المأكول البرى الزكاة فلا يحل أكله بدونها لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلى قوله تعالى وما أكل السبع إلا ما ذكيتم انتهى بجملة
 وتعالى الذكي من المحرم والاستثناء من التحريم أباحة ثم للزكاة الاختيارية شرطها وأركان فركنها الذبح فيما يذبح من الشاة و
 البقرة ونحوها والنحر فيما نحر وهو الأبل عند القدرة على الذبح والنحر لا يحل بدون الذبح والنحر لئلا يحل الحرمة في الحيوان المأكول
 مكان الدم المسفوح وأنه لا يزول إلا بالذبح والنحر ولأن الشئ إنما ورد باجتماع الطيبات قال الله تعالى يسئلونك ماذا حل لهم
 قل حل لكم الطيبات وقال تعالى وحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ولا يطيب إلا بخروج الدم المسفوح وذلك بالذبح
 والنحر ولهذا حرمت الميتة لأن المحرم وهو الدم المسفوح فيها قائم ولهذا لا يطيب مع قيامه ولهذا يفسد في أدنى مدة يفسد في
 مثلها المذبوح وكذا النجاسة والموقوفة والمتروكة والنطيحة لما قلنا والذبح هو فرى الأوداج ومحلها بين اللبنة والحين ليقول
 النبي صلى الله عليه وسلم الذكاة ما بين اللبنة والليجة أي محل الزكاة وروى الزكاة في الحلق واللبنة والنحر فرى الأوداج ومحلها خـ
 الحلق ولو نحر ما يذبح وفزع ما يخرج من لوجود فرى الأوداج ولكنه يذكره لأن السنة في الأبل والنحر في غيره والذبح الاتري أن الله تعالى
 ذكر في الأبل والنحر وفي البقر والنعم الذبح فقال فصل لربك النحر قيل في التباويل أي النحر الجرح وقال إن الله يامركم أن تذبحوا
 بقره وقال وفديناه بذبح عظيم والذبح بمعنى المذبوح كالطحن بمعنى الطحون وهو الكباش الذي فدى به سيدنا اسمعيل أوسيدنا إسماعيل
 صلوات الله عليهما على اختلاف أصل القصص في ذلك وكذا النبي صلى الله عليه وسلم نحر الأبل وفزع البقر والغنم فدل أن ذلك
 هو السنة وذكر محمد في الأصل وقال بلغنا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رضوا عنهم كانوا يخرجون الأبل قتيماً معقولة
 اليد اليسرى فدل ذلك على أن النحر في الأبل هو السنة وقال نالك إذا ذبح البدنة لئلا تحل وكذلك إذا نحر البقرة فأنعم كذا في البدنة
 قوله نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان زاد عيسى في حديثه رأى تفسيره وهي التي
 تذبح فيقطع الجلد لا تقرب إلى دبطه ثم يذبح حتى تموت قال في النهاية شريطة الشيطان قيل هي الذبحة التي لا تقطع أوداجها
 ولا يستقصى ذبحها وهو من شرط الحجام وكان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلقها وتتركها حتى تموت وإنما أضافها إلى الشيطان
 لأنه هو الذي حملهم على ذكابه حسن هذا الفعل لديهم وسوله لهم

باب ما جاء في ذكوة الجنتين هو الولد ما دام في بطن أمه لفقوا على أنه إذا خرج بعد ذبح أمه حياً فذكي يحل
 وإن مات ولم يذبح فلا يحل ولا يؤكل وكذلك إذا خرج ميتاً ولم يكن كامل الخلق لا يؤكل أيضاً وإنما اختلفوا إذا خرج ميتاً
 ذبح أمه وهو كامل الخلق فقال أبو حنيفة لا يؤكل وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال مالك وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد
 والشافعي لا بأس بأكله واحتجوا بحديث الباب قال الإمام السرخسي في المبسوط واحتجوا بقول الله تعالى ومن الأنعام حمولة
 وفرثا قيل الفرث الصغار من الأجنحة والحمولة الكبار فقار من الله تعالى على عباده بأكل ذلك لهم وفي المشهور أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة أمه معناه ذكاة الأم نائبة عن ذكاة الجنين كما يقال لسان الوزير لسان الأمير ويصح الوصي

بيع اليقيم وروى ذكاة امه بالنصب ومعناه ذكاة امه الا انه صار منصوبا بنزع حرف الخفض منه لقوله تعالى ما هذا بشرا ابي بشر
 وعن ابي سعيد الخدري ان قواما لورسل الله صلى الله عليه وسلم قالوا انا النحر الجرح والحديث (رواية الباب) والمعنى فيه
 ان الزكاة تبني على النوس حتى يكون في الابل بالذبح في المذبح فاذا نذبا الجرح في اى موضع اصابه لان ذك وبع مثله الذي
 في وسعه في الجنين ذبح الام لانه مادام جنبا في البطن لا يتاخر فيه فعل الذبح مقصودا وبعد الاخراج لا يبقى حيا فجعل ذكاة الام
 ذكاة له لان تاثير الذبح في الام في زهوق الحيوة عن الجنين فوق تاثير الجرح محل رجل الصيد فالغالب هناك السلامة ومنها
 الهلاك ثم اكتفى بذلك الفعل لانه وسع مثله فيها اولى ولان الجنين في حكم جزء من اجزاء الام حتى يتعذى بقذاياها وينمو بها
 ويقطع عنها بالمقراض كما في بيان الجرح من الجملة وتعيينها في الاحكام تبعية الاجزاء حتى لا يجوز استئثار في غنقها وبيعها
 كاستئثار ياء يا ورجلها وثبوت الخل في النجس لوجود فعل الذكاة في الاصل والدليل عليه انه يحل ذبح الشاة الحامل ولو لم يحل
 الجنين بذبح الام لما حل ذبحها حال ما فيه من اكلات الحيوان لا لما كلة ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك و
 استدلل ابو حنيفة بقوله تعالى والمتحفة فان احواله ان يكون حيا عند ذبح الام فيموت باحتباس نفسه وهذا هو المتحفة
 وقال عليه الصلوة والسلام لعدي بن حاتم اذا وقعت رميتك في الماء فلتاكل فانك لا تدري ان الماء قتلته ام لم يمسك
 فقد حرم الاكل عند وقوع الشك في سبب زهوق الحيوة وذلك موجود في الجنين فانه لا يدري انه مات بذبح الام او
 باحتباس نفسه وقد ثبت في الاحترار عنه في الجملة لانه قد يتوهم انفصاله حيا ليذبح وقال في البدلح ولا يبي خيفة قوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة والدم والجنين ميتة لانه لا حياة فيه والميتة لا حياة فيه فيدخل تحت النص فان قيل الميتة اسم لارسل الحيوة
 فيستدعي تقديم الحيوة وهذا لا يعلم في الجنين فالجواب ان تقدم الحيوة ليس بشرط لاطلاق اسم الميتة قال الله تعالى كنتم هوانا
 فاحياكم على انا سلمنا ذلك فلا بأس به لانه يحتمل انه كان حيا فمات بموت الام ويحتمل انه لم يكن فيحرم احتياطا ثم قال وعلى ابراهيم
 فقال زكاة نفس لا يكون ذكاة نفسين ومتى هذا ان الجنين في حكم الحيوة نفس عجيذة مودعة في الام حتى ينفصل حيا فيبقى و
 لا يتوهم بقاؤه الجرح حيا بعد الانفصال وكذلك بعد موت الام يتوهم انفصال الجنين حيا ولا يتوهم بقاؤه حيوة الجرح وبعد موت
 الاصل والذكاة تصرف في الحيوة فاذا كان في حكم الحيوة نفسا عجيذة فيشترط فيه ذكاة عليه رة وقال في البدلح ولانه
 اصل في الحيوة فيكون له اصل في الزكاة والدليل على انه اصل في الحيوة انه يتصور بقاؤه حيا بعد ذبح الام ولو كان تبعا
 لام في الحيوة لما تصور بقاؤه حيا بعد زوال الحيوة من الام واذا كان اصلا في الحيوة يكون اصلا في الزكاة لان الزكاة تفوت
 الحيوة ولانه اذا تصور بقاؤه حيا بعد ذبح الام لم يكن ذبح الام سببا لخروج الدم عنه اذ لو كان لما تصور بقاؤه حيا بعد ذبح الام
 اذا الحيوان الدموي لا يعيش بدون الدم عادة فبقي الدم مسفوح فيه ولهذا اذا جرح ليل من الدم وان خرام لقوله تعالى دا
 مسفوحا وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولا يمكن التمييز بين لحمه ودمه فيحرم اللحم ايضا ثم قال ولا نقول بينذ
 بقضاء الام بل يتقيه الله تعالى في بطن الام من غير غذا او يوصل الله اليه الغذاء كيف شاء ثم بعد الانفصال قد يتعذى ايضا
 بقذايا الام بواسطة اللبن ولم يكن في حكم الجرح وما جعل في سائر الاحكام تبعا لم يتصور تقرر ذلك الحكم في الام دون حتى لا يتصور
 انفصاله حيا بعد موت الام ولو انفصل حيا ثم مات لم يحل عند ذبحه فعرفنا انه ليس تبعا في هذا الحكم وحقيقة المعنى فيه ما بينا ان
 المطلوب بالذكاة لسبيل الدم لتمييز الطاهر من النجس وبذبح الام لا يحصل هذا المقصود في الجنين اذا المقصود تطيب اللحم بالنجس

الذي يحصل بالتوقد والتلبيس ولا يحصل ذلك في الجنين بنحو وهذا الجواب عما قالوا ان الزكاة تمنى على التوسع قلنا نعم
ولكن لا يسقط بالعذر كما تقتل الكلب الصيد غما او احتناقا وهذا لان المقصود لا يحصل بدون الجرح وابطاحه ذبح الحامل
لان يتوهم ان ينفصل الجنين حيا فيذبح ولان المقصود لحم الام وذبح الحيوان لفرض صحيح حلال كما لو ذبح ما ليس بماكول
لمقصود الجلد والمراد باليوت التشبيه لا النية اى ذكاة الجنين كذكاة امه الاترى انه ذكر الجنين اولا ولو كان المراد النية
لذكر النابت اولا دون المنوب عنه كما قيل في الالفاظ الذي استشهد بها ومثل هذا يذكر للتشبيه فلان شبهه ابيه وخطابه
وقال القائل بـ وعيناك عيناها وحيدك حيدها سوى ان عظم الساق منك دقيق

والمراد التشبيه ونصحه في التاويل في الرواية بالنصب فان المنزوع حرف الكاف قال الله تعالى يهيئ تمر من السحاب اى
كمر السحاب ويهيئ الباء ايضا ولكن ان جعلنا المنزوع حرف الهمزة لم يحل الجنين وان جعلناه حرف الباء لم يحل متى اجتمع الموجب
للحل والموجب للحرمه يغلب الموجب للحرمه والحديث مع القصة لا يكا ويصح ولو ثبت فالمراد من قوله فيخرج من بطنها جنين ميت
اى مشرف على الموت قال الله تعالى انك ميت وانهم يميتون ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم كلوه اى اذجوه وكلوه والمراد
بالفرش الصغار فلا يتناول الجنين ولئن كان المراد الجنين ففيه بيان ان الجنين مأكول وبه نقول ولكن عند وجود الشرط
فيه وهو ان ينفصل حيا فيذبح به والله تعالى اعلم انتهى قوله عن ابى سعيد قال سألت رسول الله صلى الله عليه

سليم عن الجنين فقال كلوه ان شئتم وقال مسدد قلنا يا رسول الله ننحو الناقة ونذبح البقرة والشاة

ننجد في بطنها الجنين انلقية امرنا كما قال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكوة امه

في رواية جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكوة امه والحديث
ضعفه الحافظ منهم عبد الحق وقال لا يحتج به اسانيد كلها وسنه الترمذي مع انه اخرجه في مجاهد ذلك ابو داود وهو ضعيف
وقد تقدم معناه قال في البداية والنهاية فقد روى بنصب الزكاة الثانية معناه ذكاة امه والتشبيه قد يكون
بحرف التشبيه وقد يكون بحرف حرف التشبيه قال تعالى يهيئ تمر من السحاب قال عرشانه يظرون اليك نظر الغشى عليه الموت
اى كنظر الغشى عليه وهذا حجة عليكم لان تشبيه ذكاة الجنين بذكاة امه يقتضى استواءهما في الانتقار الى الزكاة وروايتا لرفع
تحتل التشبيه ايضا قال الله تعالى وجبة عرضها السموات والارض اى عرضها كعرض السموات والارض فيكون حجة عليكم
وتحليل النية كما قالوا فلا تكون حجة مع الاحتمال مع انه من اخبار الاحاد وروايتها عن ابي داود وانه دليل على عدم الثبوت او
لو كان ثابتا لا يشتهر

باب اللحم لا يدعى اذ كوا سم الله عليه ام لا امرنا بحسن الظن واما ترك التسمية عند اوانا سافنا فاختلاف فيه
نقال ابو حنيفة وصاحباها وآخرون لا يحل ذبيحة من ترك التسمية عند الذبح عند القول تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وانه لفسق فهذا عندنا محمول على حالة الذكرو قال مالك ان التسمية شرط حال الذكرو والسهو حتى لا يحل متروك التسمية ناسيا عنه
وعند الشافعي ليست بشرط اصلا حتى يحل متروك التسمية عدا الصنعاء عند استدلال الامام مالك لعموم ما لم يؤمن من قوله تعالى ولا تأكلوا مما
لم يذكر اسم الله عليه من غير فصل بين العمد والسهو والاستدلال بالاية من وجهين احدهما ان مطلق النهي للتحريم في حق العمل والثاني
انه سمي اكل ما لم يذكر اسم الله عليه فشا بقوله وانه لفسق ولا فسق الا بالارتكاب المحرم ولما روى عن شاذ بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال زوجة المسلم حلال سمي او لم يسم الم تيمم. وفي النص في الباب واما الآية فاما تناول متروك التسمية به والوجهين احدهما ان
وانه لفسق اي ترك التسمية عند الذبح فسق وترك التسمية به والا يكون فسقا وكذا كل متروك التسمية به والاية سمته الفسق
لان المسئلة اجتهادية وفيها اختلاف الصحابة فدل ان المراد من الآية متروك التسمية عند الاسهوا والثاني ان الناس في ترك
التسمية بل ذكر اسم الله حكما كما هو منقول عن ابن عباس وعلى واستدل الشافعي بقوله عليه الصلوة والسلام المسلم يذبح على اسم
الله تعالى سمي او لم يسم قلنا انه على تقدير العجة محمول على الناسي للآية المتقدمة ولي يث عدس بن حاتم فانه قال عليه الصلوة
والسلام في آخره فالما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك نلل الحرمة بترك التسمية وعلى حرمة متروك التسمية به
انعتقد الاجماع فيمن كان قبل الشافعي وبهذا القول منه قد عذر قال الاجماع وانما كان الخلاف في متروك التسمية ناسيا فذهب
ابن عمر بن بحر ومن ذهب على وابن عباس انه يحل ولهذا قال ابو يوسف والمشايخ ان متروك التسمية عام لا يبيح فيه الاجتهاد
حتى يوقضى القاضي يجوز بيعه لا ينفق قصاه لكونه مخالفا للاجماع قوله قالوا يا رسول الله ان قوما قد ثبثوا عهدا بيننا
ياقوت الجهمان لا نذري اذكروا اسم الله عليهم ام لم يذري كروا انا كل منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

سموا الله وكلوا ارشدكم صلى الله عليه وسلم بذلك الى حمل حال المؤمنين على الصلاح وحسن الظن به وان كان جابلا
باب العتيرة من العترة وهو الذبح في الذبيحة التي كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب لسميتها الرصية واما الفرع
فقد اختلفوا في تفسيره فقال بعضهم هو اول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكون رجاء البركة في الام وكثرة نسلها وهو قول اكثر
اهل اللغة وبه قال الشافعي وقال بعضهم هو اول النتاج للابل كما قال ابو داود وقال بعضهم الفرع اهل ما ينتج
الابل كانوا يذبحونه بطواغيتهم ثم ياكله يلقى جلدة على الشجر وهكذا اجد تفسيره في البخاري ومسلم والترمذي فالقول الاول
بانه ما راول نتاج الدابة على افرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن اول ما تنتجه امه وقيل هو الاول النتاج لمن بلغت
البله ما يذبحونه ويسمونه فرعا وبجملته كانوا يذبحون العتيرة والفروع في زمان الجاهلية لطواغيتهم ثم في الاسلام لله الواحد القهار
وقد اختلفت الاحاديث الواردة في الباب فبعضها يدل على الوجوب وهو حديث عائشة قالت امرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كل خمسين شاة شاة اي بالفرقة من كل خمسين واحدة وحديث مخنف بن سليم المتقدم في اول كتاب الضحايا
ولفظه يا ايها الناس على اهل كل بيت في كل عام اضحية وخضيرة الحديث وبعضها يدل على الكاف في حديث نبينا
ولفظه في الباب قال نبينا نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا نذبح عتيرة في الجاهلية في رجب فما
تغير قال ذبحوا لله في اي شهر كان ولا خصوصية لرجب في الذبح وبورده الله واطعوا والفقهاء

قال ربيعة قال (الرجل) انا كنا نفرع فرعا في الجاهلية فما نأمن قال في كل سائمة فرع نخذ دة
لاي تعطية الغداء ماشيتك حتى اذا استجمل راي قوي للجمل قال نصر استجمل للجحيم راي اذا صار جلا وقد ران
يحمل من الارواح ذبحة فتصدقت بلحمه وفي آخره قال خالد قلت لابي قلاكم اسائمة قال عاثة اي التي
فيها الفرع وبعضها يدل على المنع كما في حديث ابي هريرة وابن عمر لفظ حديث ابي هريرة في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم
سلم قال فرع ولا عتيرة وفي لفظ احمد لا عتيرة في الاسلام ولا فرع وفي لفظ انه نهي عن الفرع والعتيرة رواد احمد والثاني
فاختلفوا في الجمع بينهما فقيل يجمع بينهما بان احاديث الوجوب محمول على الذب بقرنية احاديث التي يدل على جواز واحد

المنع على عدم الوجوب فيكون معنى الاعتيرة ولا فرع اي واجبة وقالوا هذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع
امكان الجمع لا يجوز وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن فقال جمهور العلماء ان الاحاديث التي تدل على جوازها نسوخة وادعوا ان احاديث
النهي والمنع متأخرة قال ابن المنذر كانت العرب تفعلها وفعلها بعض اهل الاسلام بالاذن ثم نهى عنها والنهي لا يكون الا عن
شئ كان يفعل وما قال احاديث نهى عنها ثم اذن في فعلها واما ما قيل المجوزين بان معنى لا فرع اي فرع واجب يرد حديث
لاعتيرة في الاسلام ولا فرع وكذا لفظا حمد نهى عن الفرع والعتيرة فانه يدل صراحة على كونه نهيا عنه فبطل الاستدلال على النهي
باب في العقيدة العنق الشق ومنه عقيدة المولود وهي شعره لانه يقطع عنه يوم اسبوع وبها سميت النشاة التي تنزع عنه
نسب الى ابني حنيفة انه لا يراها والموسم عبارة موطا لاما محمد والصحاح ان عندهم سحبه قال الشافعي لم ينسب لمن ولد له ولدان لسيه
يوم اسبوع ويحلق راسه ويصدق عند الائمة الثلاثة بزنته شعره فضة او ذهباً ثم يعق عن الخلق عقيدة اباحة على ما في الجامع
المجذبي او تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة الصلح للاصحية تمنح للذكر والانثى سوار فرق لهما نيا او طبخة بمجوضة او
بدونها مع كسر عظمها او لا وانما دعوة اولاد به قال مالك وسنها الشافعي واحمد بن موكدة ثمانان عن الغلام وشاة عن الجارية
غرر الافكار لخصها انتهى قلت الصحيح ان عند الامام سحبه وباروي عنه انها ليست بسنة فمراة بها اما ليست بسنة ثابتة واما ليست
بسنة موكدة واما محمد فقال هي تطوع كان الناس يفعلونها ثم نحت بالاصحى اي وجوبها وقال الشافعي ومالك واحمد وسحق
سنة لا ينبغي تركها لمن قدر عليها وقال احمد في رواية احب الي من التصديق بثمنها على المساكين وقال مرة انها من الامر الذي
لم ينزل عليه امر الناس عندها وقال مالك هي من الامر الذي لا اختلاف فيه عندهم قوله عن ام كوز قالت سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام ثمانان مكافئتان وعن الجارية ثمانية روي في رواية الشافعي عنها
عن الغلام ثمانان وعن الجارية ثمانية لا يفرق بينهما كذا كان ام اننا شاة اي لا يضركم كون شاة العقيدة ذكرانا او انانا وفي الثالثة عنها
عن الغلام ثمانان مثلاً وعن الجارية ثمانية فمعنى قوله مكافئتان تساويتان في السن قال بوداد وسمعت احمد
قال مكافئتان مستويتان او متقاربتان قال الخطابي اي في السن قال الخطاط قال داود بن قيس سالت زيد بن اسلم عن
قوله مكافئتان فقال ثمانان ثمانان جميعا اي لا يفرق بينهما عن الاخرى وقال الزعفراني ومعناه ثمانان ثمانان لما يجزى
في الزكاة وفي الاضحية واولى من ذلك كلمة ما وقع في رواية سعيد في حديث ام كوز بلفظ ثمانان ثمانان ثم قال وبه الاحاديث
حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالك هما سواء في حق كل واحد منهما شاة واحتج له بما جاء ان النبي صلى الله
عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا حجة فيه فقد اخرج ابو الشيخ عن ابن عباس بلفظ كبشين كبشين انتهى بلخصها
وقال في موضع آخر بعد رواية ابني داود عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين كبشا كبشا
اخرجه بوداد ولا حجة فيه وعلى تقدير ثبوتها فليس في الحديث ما يرد به الاحاديث المتواردة في التخصيص على التشبيه في الغلام
بل غاية امره يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فان العدد ليس شرطا بل سحبه قلت والله اعلم لعل عرق من عند نفسه
كبشا كبشا وامر عليا فحق كبشا كبشا فاسما والتشبيه اليه صلى الله عليه وسلم مجاز قوله عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كل غلام يهينه بعقيقته نذير يوم السابح ويحلق اسنانه في الحديث قوله مرتين بعقيقته قال الخطابي اختلف
الناس فيه واجد ما قيل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل قال نذير في الشفاعة يريد انه اذا لم يعق عنه ثمانان طفلا لم يشفع في البور وقيل

معناه ان الحقيقة لازمة لا بد منها فثبت المولود في لزومها وعدم انفكاكها عنها بالربن في يد المهرين وقيل المعنى انه مبرور بان يادى
شعره ولذلك جاء ما يطو عنه الاذى قوله يوم السابع نقل الترمذي عن اهل العلم انهم يستحبون ان يذبح العقبة يوم السابع
فان لم يتيسر فيوم الرابع عشر فان لم يتيسر عنه يوم احدى وعشرين قلت وان لم يتيسر في مدة العمر متى شاء في يوم قبل يوم
الولادة فانه يوم السابع قوله يدعى بلفظ المحمول من التسمية اي يلطخ برأسه بالدم كما قال قتادة في الباب قال جمهور العلماء
هو مسح كان ذلك من عمل الجاهلية وعليه يحمل قول قتادة ويدل على كونه من عمل الجاهلية ما اخرج المصنف في آخر الباب
عن ابى هريرة كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ اِذَا وَلِدُوا لِحَدَثٍ غُلَامًا ذُبِحَ شَاةٌ وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدُمِهَا فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ نَدَّ حُجْرَهُ
بِنَتْنَةٍ وَتَحَلَّقَ بِرَأْسِهِ وَلِلَّحْظَةِ بَزْعُفَرَانٍ وَقِيلَ مَعْنَاهُ نَحْتِنَ وَقَالَ الْمُصَنِّفُ يَذَاوُلُهُمْ مِنْ سِهَامٍ أَمَا قَالُوا
يَسِي فَقَالَ سِهَامٌ يَدْمِي وَقَالَ لَا يُوْخَذُ بِهِ نَائِسِي اصح قوله يستل سِهَامٌ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال
يحجب الله العقوق كانه كرهه الا سمعنا من تهنيد الكلام لان الحقيقة والعقوبة والعقوب يرجعان الى أصل واحد ولذلك قال
صلى الله عليه وسلم من احب منكم ان ينسك ارشاد الله الى مشروعية الحقيقة النسيك وما ورد منه بهذا اللفظ فهو محمول على بيان
الجواز او قال ذلك على متعارف الناس اخرا الاضاحي ادل الصيد هو مصدر يطلق تارة على الفعل اي اخذ الصيد
وهو الاصطيد وتارة على ما يصاد اي المصيد ويصح على صيود فالمراد بهنا ما هو المعنى اللغوي اي الاصطيد لانه هو الصيد حقيقة لا المصيد
لانه مفعول فعل الصيد واطلاق اسم الفعل يكون مجازا ثم اعلم ان الصيد في الشرع هو الارسال بشرط لاخذ ما هو مباح من
الحيوان المتوحش المتمتع عن الآدمي باصل خلقته وحكم الاصطيد بثبوت الملك لا الحبل لانه حكم الزكاة وشروط ثبوت الملك كون الصيد
غير مملوك وشروط الحبل ان يكون الصائد من اهل الزكاة وسبب ثبوت الملك الاخذ ثم الصيد مباح لغير المحرم في غير الحرم ودليل اباحته
قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا قال في البدائع والآن بين في كتاب الاصطيد ما يباح اصطيداه وما لا يباح ومن يباح الاصطيد
ومن لا يباح له فقط الاول فيباح اصطيداه في البحر والبر مما يحل اكله وما لا يحل اكله غير ان ما يحل اكله يكون اصطيداه لا انتفاع
بلحمة وما لا يحل اكله يكون اصطيداه لا انتفاع بجلده وشعره وعظمه اولدفع اذنية الاصيد الحرم فانه لا يباح اصطيداه الا الموزون منه
لقوله عز وجل اولم يروا انا جعلنا حراما آمنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم في صيد الحرم في حديث فيه طول ولا يفرص صيده وخص منه
الموزونات لقوله عليه الصلوة والسلام خمس من الفواسق تقتلن في الحل والحرم واما الثاني فيباح اصطيداه ما في البحر للحلال والحرم و
لا يباح اصطيداه ما في البر للحرم خاصة لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما رزقتم حرما والفصل بين الصيد
البر والبحر الحرم.

باب اخذ الكلب للصيد وغيره اي الحرسة والزراعة قال جمهور العلماء انه يجوز اقتناء الكلب وامساكه وتربيته للصيد
واخذ الصيد وحرسته غنم وزرع وقد تقدم مع انه يجوز اتخاذه لهذا ولكن ملائمة الرحمة لا يدخلون بتأنيده كلب او جنب او صورة
قوله عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الا كلب ما تشي به غنم او صيد او ذئب
انقص من اجرة كل يوم قيروط وفي رواية مسلم عنه برواية الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة في كل يوم
قيراطان فقيل اذا خبر صلى الله عليه وسلم ولا ينقص قيراط ثم اخبرنا ما ينقص قيراطين زيادة في التأكيد في التقييد من اتخاذه كلب
فيل ينقص القيراطين من اتخاذه بالمدنية الشرفية والقيراط بما عدا ما قيل القيراطان لاهل المدن والقرى القيل لاهل البوادي

قيل هذا في نوعين من الكلاب ففى ما لا يسهل ادى قيراطان وفى ما دونه قيراط وكذلك اختلفوا فى سبب ذلك فقال ابن عبد البر ووجه الحديث عندي ان المعانى المتعبد بها فى الكلاب من غسل الانا رسعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتجفظ منها فربما دخل عليه اتخاذها ما ينقص اجره من ذلك ويروى ان المنصور سائل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لا يخرج الضيف ويروى السائل وقيل بسبب نقصان انتفاع الملكة من يتحول بيته او يلحق المارين من الاذى اولئك لبعضها شيئا طين او عقوبة لمخالفة الهوى اولو لو علموا فى الاولانى عند غفلة صاحبها فربما ينحس الطاهر منها فاذا استعمل فى العبادات لم يقع موقع الظاهر لمخلص الفتح واما قتل الكلاب فقال النووي اجتمعوا على قتال العقور واختلفوا فيما لا ضرر فيه قال امام الحرمين امر الهنئ صلى الله عليه وسلم بقتلها كلها ثم نسخ ذلك الا الاسود والبيهم ثم استقر الشرع على الهنئ عن قتل جميع الكلاب حيث لا ضرر فيها حتى الاسود والبيهم قوله لو ان الكلاب امة من الامة لقتلهم لقتلهم ركلها فاقتلوا منها الاسود البهيمة الذى لا يباشر فيه قال الخطابي معنى هذا الكلام ان صلى الله عليه وسلم كره اقتناء امة من الامة واعدام حيل من الخلق لانه من خلق الله تعالى الاول فيه نوع من الحكمة والمصلحة يقول اذا كان الامر على هذا لا يسمي الى قتلهم فاقبلوا شرارهم وهى السواد والبيهم والبقوماسوا لم تقتلوا منهم فى الحرسة احم وحكى عن احمد واصلق انها قال لا ياكل صيد الكلاب الاسود.

باب فى الصيد اى من يحل الاصطياد به ومن تصير حلالا قال فى البدارية ما لم ينص وللحمل فى الزكاة الاضطرارية شرائط منها ان لا يكون صيد الحرم فان كان قتل كل ويكون ميتة سوار كان المذكى محررا او حلالا اسوار كان مولدا والحرم او دخل من الحلال اليه فانه يضاف الى الحرم فى الحالىين فيكون صيدا الحرم ومنها ان يكون بالصيدا ومن الجوارح من ذى الناب من السباع كالكلب والفتد وذى الناب كالثاين والباشق والعتاق والصفير من الطيور معلما لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين الآية ففى الآية الكريمة اعتبار الشرطين وهما الجرح والتعليم لان الجوارح هى التى تجرح وحده التعليم فى الكلب وشمله من ذى الناب ان يكون يسكت الصيد ولا ياكل منه وهذا قول طائفة العلماء وقال الكلب تعليم ان يفتح الصيد اذا ارسل و يجب اذا دعى ويواحد قولى الشافعى حتى لو اخذ صيدا فاكل منه لا ياكل عندنا ولا ياكل عنه ووا التعليم ذى الناب كالبازى او نحوه فهو ان يجيب صاحبه اذا دعاه ولا يشترط فيه الامساك على صاحبه حتى لو اخذ الصيدا فاكل منه فلا باس باكل صيده بخلاف الكلب ونحوه والفرق من وجوه احدها ان التعليم يكون تبرك العادة والطبع البازى من عادته التوحش من الناس والتنفير منهم بطبعه فالفه بالناس واجابته صاحبه اذا دعاه كلبى وليا على تعليمه بخلاف الكلب فانه بالوف بطبعه ويالف بالناس ولا يتوحش منهم فلا يكتفى بهذا القدر دليل التعليم فى حقه فلا يبرن زيادة امره وترك الاكل والثانى ان البازى انما يعلم بالاكل فلا يحتمل ان يخرج بالاكل عن التعليم بخلاف الكلب والثالث ان الكلب يمكن تعليمه تبرك الاكل بالضرب بل جنة تتحمل الضرب والبازى لا لان جنته لا تتحمل وقد روى عن سيدنا على بن ابي طالب وعباس بن سليمان الفارسي انهم قالوا اذا اكل الصقر فكل وان اكل الكلب فلا تاكل ومنها الارسال او الزجر عند عمره على وجهه فيزجر بالزجر لان الارسال فى صيد الجوارح اصل ليكون القتل والجرح مضيفا الى المرسل الا ان عند عمره قيام الزجر مقام الانسز جازما والم يوجد فلا توجد الاضافة فلا يحل ومنها بقار الارسال فهو ان يكون اخذ الكلب او البازى الصيد فى حال فوز الارسال فان فى حال النقطاع حتى لو ارسل الكلب او البازى على صيد يسمى فاخذ صيدا وقتله ثم اخذ آخر على فوره ذلك وقتله ثم وثم ياكل ذلك كله لان الارسال لم ينقطع فكان الثاني كالاول وهذا كوقوع

لهم بصيد فان ارسل كلبه او بازو بصيد فعدل عن الصيد فينبذ او يسير في الشغل بغير طلب الصيد وقرع من سننه ذلك
 ثم تبع صيدا اخر فاخذ وقتله لا ياكل الا بالارسال مستأنف ومنها ان يكون الارسال والرمى على الصيد واليه حتى لو ارسل الى
 غير صيد ورمى الى غير صيد فاصاب صيدا لا ياكل لان الارسال الى غير الصيد والرمى الى غيره لا يكون اصطيا داخل يكون قتل
 الصيد وجزءه مضافا الى المرسل والرامي ومنها ان لا يكون ذوالناب الذي يصطاد به من الجوارح محرم العين فان كان محرم العين
 وهو الخنزير فلا ياكل صيده لانه محرم الانتفاع والا صطيا به انتفاع به فكان حراما فلا يتعلق به الحل واما اسواه من ذى الناب
 من السباع فتأكل احوالها جميعا كل ذى مخالب وذى ناب علم تعلم فصيد به كان صيده حلالا لعدم قوله تعالى وراعيه من
 الجوارح وقالوا في الاسد والذئب انه لا يجوز الصيد بهما للمعنى يرجع الى ذواتهما بل لعدم احتمال التعلم حتى لو تصور تعلما يجوز به
 ومنها ان يعلم ان ثلث الصيد بالارسال او رمي هو سبب الحل من حيث الظاهر فان شاركهما معنى او سبب تحصيل حصول التلطف به
 والتلف به مما لا يفي الحل لا ياكل الا اذا كان ذلك المعنى مما لا يمكن الاحتراز عنه لانه اذا احتمل حصول التلف بما لا يثبت به
 الحل فقد احتمل الحل والحرمه فيخرج جانب الحرمة ومنها ان يلحق المرسل او الرامي الصيد او من يقوم مقامه قبل التوارى عنه
 او قبل انقطاع التلطف منه اذا لم يدركه ذنبه فان توارى عن عينه وتعد عن طلبه ثم وجده لم ياكل فاما اذا لم يتوار عنه او توارى
 لكنه لم يتعد عن الطلب حتى وجده لولا استحقاقها ومنها التسمية حال الذكر وقت الارسال او الرمي لا وقت الاصابة لقول عليه
 الصلوته والسلام لعدي بن حاتم اذا رميت بالمعراض وذكر اسم الله عليه فكل وان ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله
 عليه فكل وقوله عليه اي على المعراض والكلب والتسمية على السهم والكلب الا عند الرمي والارسال فكان وقت التسمية
 فيها هو وقت الرمي والارسال والمعنى بهذا يقتضي وهو ان التسمية شرط والشروط لا يعتبر وجودها حال وجود الركن لان عن وجودها
 يصير الركن علة كما في سائر الآيات مع شرطها هو المذهب الصحيح على ما عرف في اصول الفقه والركن في الزكاة الاختيارية
 هو الذبح وفي الاضطرارية هو الجرح وذلك مضاف الى الرامي والمرسل وانما السهم والكلب آلة الجرح والفعل بضاف
 الى استعمال الآلة لا الى الآلة لذلك اعتبر وجود التسمية وقت الذبح والجرح وهو وقت الرمي والارسال ولا يعتبر وقت الاصابة
 في الزكاة الا اضطراريتها لان الاصابة ليست من صنع العبد لا مباشرة ولا سببا بل محض صنع الله تعالى يعني به مصنوعه هو ذنب
 اهل السنة والجماعة وهي المسئلة المعروفة بالتولات وبذلك لان فعل العبد لا بد وان يكون مقدور العبد ومقدور العبد باليقوم
 بجمل قدرته وهو نفسه وذلك هو الرمي السابق والارسال السابق فتعتبر التسمية عند رميها على ان الاصابة قد تكون وقد لا تكون
 فلا يمكن ايقاع التسمية عليها وعلى هذا يخرج ما روي بشعر عن ابي يوسف ولو رمى صيدا فسمى فاخطا واصاب اخر فقتله فلا بأس
 بأكله وكذلك اذا ارسل كلبا على صيد فاخطا فاخذ غير الذي ارسل عليه فقتله لوجود التسمية على السهم والكلب عند الرمي والارسال
 ومنها الجرح بجنا وناب او بخلب اعلم انه لا خلاف في الاصطيا بالسهم والرمح والجرح والخشب ونحوها انه اذا لم يجرح لا ياكل اصله
 ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شل عن صيد المعراض فقال عليه الصلوته والسلام اذا خرق فكل وان اصابه بعرض فلا تأكل
 فانه وقيد واما الاصطيا بالجوارح من الحيوانات اناياب كالكلب والهدد ونحوها واما بالناب كالبارزى والشاهين ونحوها
 فذلك في الرواية المشهورة انه اذا لم يجرح لا ياكل حتى لو خرق اصدم ولم يجرح ولم يكسر عضوا منه لا ياكل في ظاهر الرواية وروي
 عن ابي حنيفة وابي يوسف انه ياكل وجه هذه الرواية ان الكلب ياخذ الصيد على حسب ما يتفق له فقد يتفق له الاخذ بالجرح وقد يتفق

بالحق والصدق والحال حال الضرورة فيخرج الامر فيه ويجعل الحق والصدق كما وسع في الذبح وجه ظاهر الرواية بالحدوث
 وقوله تعالى ليسألونك ما ذا اهل لهم قل اهل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح وهي من الجراحة فيقتضي اعتبار الجرح ولان الركن
 هو اخراج الدم وذلك بالذبح في حال القدر تقوى حال العجز اقيم الجرح مقامه لكونه سببا في خروج الدم ولا يوجد ذلك في الحق
 وقد سماه صلى الله عليه وسلم غير الجرح وقيده لولادة حرام بقوله تعالى ولا توفوه ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من اياته ولا تأكلوا مما لم يذكر
 لكم من اياته ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من اياته ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من اياته ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من اياته
 لم يخرجوه ولم يخفوه ولكنه كسر عضوا من فمات فقد ذكر الكرخي انه لم يكن عن ابي حنيفة فيه شيء مصرح وذكر محمد في الزيادات والخلق انه اذا
 لم يخرج لم يؤكل وهذا الاطلاق يقتضي ان لا ياكل بالكسر وقال ابو يوسف اذا جرح نياط او غلب او كسر عضو انقله فلا بأس باكله للصحة
 رواية محمد بن ابي الحسن مع تقديم وتأخير قوله عن عدي بن حاتم قال نسالت النبي صلى الله عليه وسلم قالت اني
 ارسل الكلاب فتعسك علي افاكل قال اذا ارسلت الكلاب المعلمة وذكوت اسم الله فكل مما مسكن
 عليك قلت ان تقتل قال ان تقتل ما لم يشركها كلب ليس منها اراي من كلامك اني ارسلتها وذكرت
 عليها اسم الله فكل وان لم اذكرت زكاتها امكنها معلومة فيعلم تركها الاكل ثلاث مرات قلت ادعي بالمعروض فاصيب افاكل
 قال اذ ارميت بالمعروض وذكوت اسم الله فاصاب فخرق فكل وان اصاب بغيره فلا تأكل
 لانه وقيد وان جرحه او قيد هو الذي يقتل بغيره ومن عصا او حجر او غيره مما على هذا الاكل ما قتله بالنبتة مطلقا لانه وقيد بالمعروض
 كحربهم بالاربع ولا نصل رفيق الطرفين غليظ الوسط يصيب دون حده وقيل خشبة ثقيلة محدودة اسها وقال ابن النين هي عصا
 في طرفها حديدة يرمى الصائد بها الصيد لما اصاب بجره فهو ذكي فيؤكل وما اصاب بغيره فهو وقيد وفي رواية عدي بن ابي اسباب قال
 اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكوت اسم الله عليها فكل مما مسكن عليك وان قتل الا ان ياكل الكلب
 فان اكل الكلب فلا تأكل الحديث لانه اذا اكل فهو غير معلم وقد امر في القرآن اكل مما مسكن على صاحبه عنه ايضا في
 الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ ارميت مسهمك وذكوت اسم الله فوجئ من الغد ولم تجد
 في ماء ولا فيه او غير مسهمك فكل واذا اختلط بكلابك كلب من غيرهما فلا تأكل لا تدري لعله قتله
 الذي ليس منها اي من الكلاب المعلمة وهذا الحديث اصل عظيم في حل الصيد اذا وجد فيه سببان يضاف الموت اليهما و
 كان احد السببين مما لا يفيد الحلل فاذا كان كذلك بان يكون موت الصيد بحتم ان يضاف الى سبب الحلل يقتل الكلب المعلمة
 المرسل بالتسمية والسهم ويحتمل ان يضاف الى السبب الذي لا يفيد الحلل كوجدان الصيد في الماء او اختلاط الكلب غير المعلمة
 لا ياكل لموقع الشك فيمنع من اكل الحرام كما في الباب عنه قال اذا وقعت دميتك راي صيدك الذي ربيت اليه سهم
 في ماء ففترقت فماتت فلا تأكل لانه وجدته سببان للموت والموت بالسهم والموت بتوقع الماء لا يفيد الحلل فترجع الحرمة و
 اعلم سببا شرط آخر وهو ان لا يتعد عن الطلب قال في البدائع وقد روي ان رجلا اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صيدا
 فقال لمن اين لك هذا قال ريشه بالاسم وكنت في طلبه حتى اجتمع على الليل فقطعتي عنه ثم وجدته اليوم ومزاتي فيه فقال عليه السلام
 انه غاب عنك ولا تدري فعل بعض الهوام اعانك عليه لا حاجة لي فيه وروى عن ابن عباس انه سئل عن ذك قال كل
 ما اصحيت وروع ما اجيت قال ابو يوسف الاضمار ما عاينه والاظهار ما توارى عنه وقال هشام عن محمد الاضمار ما لم توارى عن بصرك و
 الاظهار ما توارى عن بصرك الا ان اقيم الطلب مقام البصر للضرورة وانما في الباب عن ثعلبة الخشني قال قال النبي صلى

ربانية وسلم في ريب الرب إذا دلت ملامك ذكوت آدم ادره تعا فكل دان اكل منك فهو مخالف
 لاحاديث عدي بن حاتم فان في الاولى فان اكل الكلب فلا تأكل فاني انا ف ان يكون انما امسكه على نفسه وفي الثانية قال
 اذا قتله ولم يأكل منه شيئا فانما امسكه عليك فيقول حديث ابي ثعلبة بما ادله الخطابي بان المراد ان اكل منه فيما مضى من
 الزمان اذا لم يكن قد اكل في هذا الحال وادرك بعضهم على ان اكل منه بعد ان قتله وخلده وفارقه ثم عارفا كل منه فهذا لا يضر
 واما حديث ابي ذؤيب قال يا رسول الله اذنتي في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا او
 غير ذكيا قال ذان اذ ذيب عني قال ذان فحبيب عنك عالم يصلي اي لم يتغير فالمراد
 بالذكي ما درك قبل زهوق النفس فذكي في الحلق واللثة وغير الذكي ما رقت نفسه قبل ان يذرك والهنى عن اكل لحم البهائم
 عندنا محمول على التبريم كما في مشكل الآثار للطحاوي وقال النووي هذا الهنئ عن اكله للثمن محمول على التنزيه لا على التحريم
 كذا سائر اللحوم والاطعمة المشتملة عليها ولا يحرم الا ان يخاف منها الضرر خوفا معتدرا وقال بعض اصحابنا يحرم المنتن
 وهو ضعيف انتهى.

باب اذا قطع من الصيد قطعة اي وهو حي بل يحل تلك القطعة ام لا هذا لا يحل كما في حديث الباب قال
 صلى الله عليه وسلم اذا قطع من البهيمة ذئبي عينة اخرج الترندي مطولا ولفظته قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم
 المدينة وهم يحبون السمكة الابل ويقطون الياض الغنم فقال ما يقطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة اي في حكم الميتة بان
 اكلها حرام كحرمة الميتة قال في البدائع وعلى هذا يخرج ما اذا قطع من البهيمة الشاة او من فخذها لا يحل المبان وان ذبحت
 الشاة بعد ذلك لان حكم الزكاة لم يثبت في الجزاء المبان وقت الابانة لانعدام ذكاة الشاة ككونها حية وقت الابانة و
 حال قوات الحياة كان الجزاء منفصلا وحكم الزكاة لا يظهر في الجزاء المنفصل وكذلك اذا قطع ذلك من صيد لم يؤكل المقطوع وان
 مات الصيد بعد ذلك لمباقلنا وقال الشافعي لو اكل اذ مات الصيد وان قطع فعلق العضو بجذبه لا يؤكل لان ذلك القدر من شئ
 لا يعتبر فكان وجوده والعام بمنزلة واحدة وان كان متعلقا باللحم يؤكل الكل لان العضو المتعلق باللحم من جملة الحيوان وذكاة
 الحيوان ان يكون لما اتصل به ولو ضرب صيد السيف فقطعة نصفين يؤكل النصفان عندنا جميعا وهو قول ابراهيم النخعي لا يجوز
 قطع الاوداج لكونها متصلة من القلب بالدماغ بما شبه الذبح فيؤكل الكل وان قطع اقل من النصف فمات فان كان مما يلي
 العجز لا يؤكل المبان عندنا وقال الشافعي يؤكل وان كان مما يلي الراس يؤكل الكل لوجود قطع الاوداج انتهى قلت حديث
 الباب في البهيمة وفيها ذبح الاختيارى فكذلك الحكم فيها بان المبان حرام والمبان منه اذا ذكي يؤكل وفيه حديث بلنظ ازين
 من الحي فهو ميتة ودخل فيه الجنين كما لا يخفى واما التفصيل الذي ذكره الحنفية فهو في الذبح الاضطرابية كما في الصيد

باب في اتباع الصيد الظاهر ان المراد بالصيد التصيد اي شئ في الصيد ونهيك فيه هذا اليرث الغنلة
 ويحتمل ان يكون مراده هذا اذا جرح الصيد وغاب فقتله اثره ولا يقعد عن طليه والا لا يحل قوله من سكن البناديل
 جفا من اتبع الصيد غفل من اتى السلطان افتتن بصيغته الجحول اي دنياه ودينه

اول كتاب الوصايا الوصايا جمع وصية كالهدياء وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال وغيره من عهد ونحوه فيكون
 بمعنى المصدر وهو الايصار والتوصية ومنه قوله تعالى حين الوصية وكون بمعنى المفعول وهو الاسم ومنه قوله تعالى من بعد وصية

توصون بها في الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يصح به التبرع قال الازهرى الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف
اصيه اذا وصيته وسميت وصية لان لم يزل بها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصيته بالتشديد وصاه بالتخفيف بغير سمنز و
تطلق شرعا ايضا بما يقع به الزوج عن المنهيات والحث على الامورات كذا في الفتح.

باب ما جاء فيما يأمر به من الوصية اي ما يلزم على المراد اذ كان له شيء يوصي فيه وفي نسخة باليومر لصيغة المجهول اي
يوم من الشرع وهو الاوضح اختلاف العلماء فيه فذهب بعضهم الى انها واجبة على كل من له شيء وهو قول اسحاق وداود وقال
الشافعي في القديم وذهب بعضهم الى انها واجبة للوالدين والاقرنين بآية البقرة وليس استلاما لاصحها لانهما منسوخة بآية النساء
ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الاجماع سوى من شذذ كما قال قلت هي عندنا مستحبة اذ لم يكن عليه حق مستحق
لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام والحج والصلوة فهي واجبة وكذا اذا كان عليه حق من الناس
كالذي عليه دين او عنده ودعية او حق لآخر فينبذ ايضا يجب عليه ان يوصي فيه ثم اعلم ان القياس يابي جواز الوصية لانهما ملكك
مضاف الى حال زوال الملك ولو اضاف الى حال قيامه بان قال ملكك هذا كان باطلا فهذا اولى الا ان الشارع اجاز له
لحاجة الناس اليها لان الانسان مغرور بالملك مقصر في عمله فاذا عرض له عارض وخاف الملك يحتاج الى تلافى ما فات من التقصير

قوله قال ما حقي امرى مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصية مكتوبة عند
استبدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية واجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله ما حقي امرى المراد
المراد المحرم والاحتياط لانه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن ان يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي و
قال غيره والحق اخذ الشيء الثابت ويطبق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت اعم من ان يكون واجبا او مندوبا فلا حجة فيه
لمن قال بالوجوب بل اقرن هذا الحق بما يدل على المنع وهو تفويض الوصية الى ارادة الموصي حيث قال له شيء يوصي فيه
اي يريد ان يوصي فيه ولو كانت واجبة لما علقها بارادة قوله يبيت ليلتين في رواية مسلم والنسائي ثلث ليل ورواية ليلية او
ليلتين وبما يدل على انه للتقريب لا للتحديد والمعنى لا يمضي عليه زمان وان كان قليلا ولذا كان بعض السلف يصنع
وصية تحت وسادة قوله عن عائشة قالت ما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا دودهما ولا بعيرا

ولا شاة ولا اوصى بشيء اى من الدنيا والمال بل في امور الدين كوصيته بكتاب الله ولاهل البيت واخراج
اليهود من جزيرة العرب واجازة الوفد وخلافة ابى بكر وبعث اسامة اما ذكر بعض اهل السير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم كان له اهل كثيرة وكان له عشرون مائة يخلفه نها في نواحي المدينة وكان له سبع شياه وسبع مئة غلاما خلفه لانه على يده
عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي دينارا ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي فهو صدقة اخرجها الشيخين عن ابى هريرة وكذا لك
اخرجها عن ابى بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لورث ما تركناه صدقة فمدان تدلان على ان ما ترك رسول الله
صلى الله عليه وسلم في نفسه وملكه شيئا الا جعل جميعها صدقة فصح قول عائشة ما ترك الحديث

باب ما جاء فيما يجوز للموصي في مال الوصية بالثلث لا جني جائزة وبدون الثلث مستحبة ان كان الورثة اختيار
اوليتهم بنصيبهم وان كانوا فقراء لا يتفقون بما يرثون فترك الوصية اولى وانها لا تجوز للوارث والقاتل ولا لشدة الوصية
لما زاد على الثلث ابن تيمية الوتره والتفصيل في كتب الفقه قوله قال من مضى ما انتهى فيه اى قرب سعد بن

الموت عبر نفسه بالغيبة فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا كثيرا وليس يرثني الا ابنتي انا تصدق بالثلثين قال لا قال فبالثلث قال والثلث كثير ان تترك وتترك اغنياء خيوان تدعهم عالة المحتسب قوله ليس يرثني الا ابنتي اي ليس لي من ولدي الا ابنتي لانه لم يكن له ابنة واحدة وليس مراده انه لا وارث له غير ابنته كان له عصبة كثيرة ثم ولد له بعد ذلك ابنة بنين وفي الحديث معجزة باهرة لان سعدا عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم حتى فتح العراق وغيره وولي العراق فاستدعى على يديه خلأق وتقرر خلأق باقامته الحق فيهم من الكفار ونحوهم وفي الحديث دليل على ان الابطار بالثلث جائز وان النقص منه اولى وقوله في آخره لكن البائس سعد بن خويلد اي الذي عليه اثر البؤس وهو العلة والفقر سعدواختلفوا في قصته فقيل لم يهاجر من مكة حتى مات بها قاله عيسى بن دينار وذكر البخاري انه يهاجر وشهد به راثم انصرف الى مكة ومات بها وقال ابن هشام انه هاجر الى الحبشة الهجرة الثانية وشهد بدر وغيره وتوفي بمكة في حجة الودع سنة عشر وقيل توفي بها سنة سبع في الهجرة خرج مختارا من المدينة الى مكة فعلى هذا وعلى قول عيسى بن دينار سبب بؤسه سقوط هجرة الرجوع مختارا وموته بها وعلى قول الآخرين سبب بؤسه بمكة على اي حال كان وان لم يكن باختياره لما نافي عن المهاجرين الكامل بالموت في دار هجرة والفقرة عن وطنه الذي هجره لله تعالى قال القاضي قيل لا يحبط اجر هجرة المهاجرين بمكة وموته بها اذا كان لضرورة وانما يحبط ما كان بالاختيار وانما خاف سعدا شقاقا من موته بمكة لكونه هاجر منها فتركها لله تعالى فخشي ان يقدح ذلك في هجرة او في ثواب عليها وخشي بقاء بمكة بعد انصراف النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة وتخلفه عنهم بسبب المرض وكالوا بكربلاء الرجوع فيما تركوه لله تعالى وعليه يدل هذا الرواية يا رسول الله اختلف عن هجرتي وقال قوم موت المهاجرين بمكة محبط هجرة كيفما كان وقيل لم تفرض الهجرة الا على اهل مكة خاصة

باب ما جاء في كراهة الاضرار في الوصية اي اضرار الورثة قد تقدم ان الوصية بقصد اضرار الورثة وان كان اقل من الثلث لا يجوز يدل عليه حديث آخر الباب صراحة عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل والمرأة يطاعة الله سنتين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النافذة قال وقضى اهل ابوهريرة من طهرهما من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضاد حتى يبلغ ذلك الفسوز **العضد** يعني ومعنى الاضرار بالورثة هي اضرارهم بالحرمان بما يبعد في الشرع نقصا مالا لبعض من يستحق لولا هذه الوصية قال الحافظ قال بعض السلف عن بعض اهل الترف يعصون الله في اموالهم مرتين يتخلون بها وهي في ايديهم يعني في الحياة وليسفون فيها اذا خرجت عن ايديهم يعني بعد الموت

باب ما جاء في الدخول في الوصايا اي لا ينبغي ان يكون وصيا لانه باعتبار ان يتعلق به حقوق الناس يكون في الخط من الخيف في اضرار الحقوق وفي الباب بابا ذرا الى اذالك ضعيفا واني احب لك ما احب لنفسى فلا تضر علي اثنين ولا تولى من مال يتيم اي تصرفه لغيره لئلا يتيم ولا تكن اميرا على رجلين لانك غير قادر على تحصيل مصالحهما ووجه مفاسد ما قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوليا وكان سيد الولاة وجاها لمجى المسلمين فكيف قال لاني احب لك ما احب لنفسى وفي ذلك اشكال من وجهين ان الامام افضل من غيره والثاني انه كان ينبغي ان يولي عليه السلام ما هو احب اليه قال والجواب ان معنى احب لنفسى لو كان حالي كما لك في الشغف لان للولاية شغل العلم

بمقتضاها والقدره على تحصيل مصالحها ووردها مناسبا وقد نبه على هذا بن الشترطين يوسف عليه السلام بقوله اني حفيظ عليم فاذا فقد الشترطين
حرمت الولاية قلت اخبرته الناس مختلفه ولم يكن مزاج ابي ذر مناسب لذلك فلذا امعه -

**باب ما جاء في نسخ الوصية للوالدين والافراد بين اختلف الناس في الوصية المذكورة في قوله تعالى كتب عليكم اذا
حضر احدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين والاقربين هل كانت واجبة ام لا فقال قائلون انها لم تكن واجبة وانما كانت
ندبا وارشا او قال آخرون قد كانت فرضا ثم نسخت واختلف الموهبون فمنهم من قال بذه الآية صارت منسوخة ومنهم من قال
انها ما صارت منسوخة وهذا اختيار ابي سلم الاصبهاني واختلف القائلون بمنسوختها في النسخ ما اذا هو فقال بعضهم صارت منسوخة
باعطاء الله تعالى اهل الموارث كل ذي حق حقه وقال بعضهم انها منسوخة بقوله عليه السلام الا لا وصية لوارث واختلفوا ايضا
على قولين فمنهم من قال انها صارت منسوخة في حق من يرث وفي حق من لا يرث وهو قول اكثر المفسرين والفقهاء ومنهم من قال
انها منسوخة في من يرث ثامته في من لا يرث وهو ذهب الحنابلة وغيره فمنهم من بذه الآية دالة على وجوب الوصية للتقريب
الذي لا يكون وارثا لم ينس من الكبر قلت مراد ابن عباس في الذي قاله في الباب نسختها آية الميراث نسخ التقديرين
لا الاصولي الاصطلاحى -**

**باب ما جاء في الوصية للوارث قد تقدم ان الوصية لا تصح لوارث الموصى ان لم تجز الوصية لم يرث الباب
ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه واثارة الى آية الميراث فلا وصية لوارث وهذا حديث مشهور يجوز بمثله
زيادة على القرآن ونسخه ويعتبر كونه وارثا او غير وارث عند الموت لا وقت الوصية حتى لو وصى لاجيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت
الوصية للاخ وعكسه لو وصى لاجيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ -**

**باب مخالطة اليتيم في طعامه يجوز اذا كان نية الاصلاح له قوله عن ابن عباس قال لما انزل الله
عز وجل ولا تقربوا مال اليتيم الا بالحق هي احسن وان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما الآية
انطلق من كان عند يتييم فعزل طعامه من طعامه وشرا به من شرا به فجعل يفضل من طعامه
فيحبس له حتى ياكله او يفصل اذا لم ياكله اليتيم فاشتد ذلك عليهم فذكروا ذلك للرسول الله
صل الله عليه فانزل الله عز وجل ليسالوا نكاحا يتيما او يامقونه من المخرج في شأنيهم فان اكلوا مما ياتوا وان عزوا ما لم
من اموالهم وصنعوا لهم طعاما وخرجهم فخرج اكل اصلاح لهم سحر (في اموالهم يتيما وما خلطكم خبيد ان تخلطوا لهم
وتخلطوا بغيرهم بغيركم فاحواكم في الدين ومن شأن الاخ اخاه فلكم ذلك والميراث المفسد
لخالطة من اكلهم فيجازي كل منهم فخلطوا طعامهم بطعامهم وشراهم بشرا به**

**باب ما جاء فيما لولى اليتيم ان ينال من مال اليتيم ان كان لولى اليتيم فقيرا وموئنا فيجوز له ان ياكل من مال
اليتيم قوله ان زوجا لى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لى فقير ليس لى مال دلى يتييم قال فكل من مال
يتيمك غير مسروق ولا مبادر ولا متاثل قوله غير مسرف اي غير مجاوز عن الحاجة ولا سببا راسى جعل ثمانية
ان يكبر قال تعالى ولا تاكلوا اموالكم باسراف ولا بارا ان يكبر وامن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف وقوله
لا متاثل اي غير جامع بالانفسه -**

باب ما جاء متى ينقطع البتة بالضم التفوق على ان اذا بلغ الرجل او المرأة القطع يمه في الباب لا ينتم بعدا خلاص
اي بعد بلوغ والصمات يوم الى الليل الصمت السكوت وترك الكلام قيل كان الصمات من عبادة اهل الجاهلية فهو
عن ذلك وامروا بالنطق والذكر بالخير.

باب ما جاء في التشديد في اكل مال ليتيم اي بغير حق هو كبيرة كما في حديث الباب قد تقدم بيان اختلافهم في
حد الكبيرة حاصله قيل الكبيرة هي الموجبة للحد وقيل ما يلحق عليه الوعيد ينص كتاب اوسنة وقيل هي كل ذنب قرن به وعيد الوعيد
وقيل كل ذنب ادخل صاحبه النار وقال القرطبي في المفهم هي كل ذنب اطلق عليه ينص كتاب اوسنة او اجماع انه كبيرة او عظيم او
اخر في الشهادة العقاب او علق عليه الحد او شدد النكير عليه فهو كبيرة وقال ابن عطاء في حكمة لا كبيرة اذا واجهك فضله ولا صغيرة
اذا قابلك عدله وقال الحلي في المنهاج ما من ذنب الا وفيه صغيرة وكبيرة وقا تغلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضمن اليها وتغلب
الكبيرة فاحشة كذلك الا الكفر بالله فانه فحش الكبار وليس من لوء صغيرة ومع ذلك فهو ينقسم الى فاحش وانحش ثم ذكر الحلي
امثلة لما قال في الثاني قتل النفس بغير حق فانه كبيرة فان قتل اصلا او فرعا او ذراعا او بالحرم او بالشهر الحرام فهو فاحشة والورا
كبيرة وان كان بحليلة الجار او بذات رحم او في شهر رمضان او في الحرم فهو فاحشة وشرب الخمر كبيرة فان كان في شهر رمضان نهلا
او في الحرم او جاريه فهو فاحشة والاول كالمفاخدة مع الاجنية صغيرة فان كان مع امرأة الاب او حليلة الابن او ذواتهم
فكبيرة والسرقه ما دون النصاب صغيرة فان كان المسروق منه لا يملك غيره وافضى به عدمه الى الضعف فهو كبيرة وطال
في امثلة ذلك فقلت الكبيرة ما كانت مقصودة بالذات كالزنا والسرقه وشرب الخمر والصغيرة ما كانت وسيلة للغير كالقبلة و
الحشي والكلام والمس للزنا وقس على هذا قوله اجتنبوا السبع الموبقات راي الافعال المهلكات التي توجب
فاعلمها في الملكة قيل يا رسول الله وما هن قال الشرک بالله وهو اكبر الكبائر والسحر وقتل النفس التي
حرم الله الا بالحق واكل الربوا واكل مال ليتيم والتولى يوم الزحف وقتل المحصنات
الخائفات المؤمنات فالمراد بالسبع الموبقات الكبائر ولا انحصار في السبع وانما اقتصر فيه بحسب الثام
بالنسبة للسائل وعلى ان مفهوم العدو ليس بحجة.

باب ما جاء في الدليل على ان الكفن مع جميع المال فيقدم الكفن وما في مناه من التجيز على الدين وعلى الوصية
وعلى الميراث من غير تقية ولا تهذيب وهو كقدر كفن الكفاية او كفن الستة او قدر ما يلجسه في جوفه من اوسط ثيابه او من الذي
كان يترج به في الاعيان والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه قوله عن خباب قال مصعب بن عمير قتل يوم احد
ولم يكن له الا ثمن كذا اذا غطينا راسه خرجت رجلا واذا غطينا رجليه خرج راسه فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم غطوا براسه واجعلوا على رجليه من الاخر.

باب ما جاء في الرجل يهب الهبة ثم يوصي له بها او يبرئها اي يري الواهب يبرئ او يوصي
الموهوب له ما اذا حكمه بل هذا من باب العود في الصدقة والهبة قال ابن الملك اكثر الطار على ان الشخص اذا تصدق بصدقة
على قريب ثم ورثها حلت له وقيل يجب صرفها الى فقير لانها صارت محتالة تعالى قوله ان امرأه انت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقالت كنت تصدقت على ابلي وانهما ماتت فتكثرت تلك الولية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم قد وجب اجرك وجعت اليك في الميراث الحديث اى عارث الجارية التي تصدقت بها على امك ملكا لك بالارث وعادت اليك بالوجه الحلال بعد ان ولعت اجرک عند المصلحتها تمليكها لها بتم او صدقة ولا يكون نذرا جوا في الصدقة

باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف اى يوقف ماله وقفا او يوقف ماله الذي سيكون موقفا الوقف هو مصدر من وقفه اذا حبسه وقفا وقف بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى في الشرع عند ابى حنيفة هو حبس العين على ملك الوقف و التصديق بالمنفعة وعند صاحبيه هو حبس العين على ملك الله تعالى وعند الشافعي والملك واجد ثقيل الملك الى الموتوف عليه لو املاله وعن الشافعي انه ينقل الى الله تعالى ومعنى حبس العين قصر العين على ملكه لا يتجاوزها الى ملك غيره وانما يتصدق بالمنفعة على الفقراء وعلى وجه من وجوه الخير فعلى هذا يرجع الواقع وان كان الرجوع المكروه تحريما بل حراما ويباع ولو يهب و يورث عند الامام وعند غيرهم يزول ملك الوقف عنه فلا يجوز شئ من ذلك ولا ابى حنيفة حديث الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن سائل قال ان شئت حبست اصلها لو قصدت بها اى بمنفعتيها وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر عن النخعي وابن ماجه احبس اصلها واصل ثمرتها احبس على ملكك وتصدق بثمرتها والالكان مسلما جميعا وفي رواية يحيى بن سعيد تصدق بثمره وحبس اصله لان غرض الواقف التصديق بغلته وهو لا يتصور الا اذا بقى الاصل على ملكه ولان لا بد ان يكون في الشرعية يكون الشئ على ملك صاحبه يحصل اجره الى يوم القيمة لان الشئ اذا خرج عن ملكه يحصل له الاجرة وبعد خروجه عن ملكه ودخوله في ملك الغير لا يحصل لمن خرج عن ملكه اجر فاهم وتكسر لانه لا يخرج الطحاوي بطريق مالك عن ابن سباب قال قال عمر لولا اني ذكرت صدقي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لردتها واستدل بها لاحتجفت في ان ايقاف الارض لا يمنع من الرجوع فيها والى الذي من عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فذكره ان يشارقه على امر ثم يخالفه الى غيره ثم اعلم ان الوقف سببا وركنا ومخلا وشرطا فسيببه اداة محبوب النفس في الدنيا سبب الاحباب وبالثواب في الآخرة وركنه الالفاظ الخاصة ثلاثة من قسم الصريح وهى وقفت حبست وسلبت والثلاثة كناية تتوقف على النية وهى تصدقت وحرمت واهت و محله المال المستقوم وشرطه منها عدم الحجر بسخره او دين وكونه منجزا لا معلوقا بالباقي وكونه مملوكا وكونه معلوما وان لا يذكر فيه خيار شرط وال لا يكون موقفا بشرا وسنة بل يكون اخر وجهه لا ينقطع قوله عن نافع عن ابن عمر قال اصاب عمر ايضا بخيبر

فان النبي صلى الله عليه وسلم فقال اصبحت ايضا لم اصب ما لا قط انفس عندي منه فكيف تاهمني به قال ان شئت حبست اصلها وصدقت بها فتصدق بها عمر انه لا يبيع اصلها ولا يهب ولا يورث للفقراء والقرى والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل وزاد عن بشر والضيف ثم اتفقوا الاجنحة على من ولها ان ياكل منها بالمعروف ويطعم صدقا غير مقبول فيه ثم عن بشر قال احمد غير متاثر مالا قوله تصدق بها عمر انه لا يبيع الخ اى وقف عمر بمنفعتيها بشرط انه لا يبيع اى لا يجوز بيعها الا انه لو بيع لا يفسد البيع والحاصل انه شرط لا يقع عليه التملك بسبب من اسباب الملك فظاهر الكلام يدل على ان الشرط من كلام عمر ولكن وقع في رواية يحيى عن عبيد الله بن عمر تصدق بثمره وحبس اصله لا يبيع ولا يورث وكذا في حديث صحابته كلاهما عن نافع عن ابن عمر ونقطة فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق باصله لا يبيع ولا يورث ولكن ينفق ثمره وهذا صريح في ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر شئ باقى الفاظها قوله عن يحيى بن سعيد عن صدقة عمر بن الخطاب قال لنصفها الى عبد الحميد بن عبد الله

ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب بسم الله الرحمن الرحيم لهذا ما كتب عبد الله بن عمر في فتح نقص من
 خبره نحو حديث نافع راي الحديث المتقدم قال غير متائل ما لا فاعفاه من ثمره فهو للسائل والمحروم
 قال وساق القصة قال وان شاء ولي فتح اشترى من ثمره رقيقا عمله وكتب معقيب وشره عبد الله
 ابن الاقمر بسم الله الرحمن الرحيم لهذا ما اوصى به عبد الله بن عمر امير المؤمنين ان حدث
 به حدث ان ثمنا وصرة بن الاكوع والعبد الذي فيه والمائة سهم الذي بخير ووثيقه
 الذي فيه والمائة التي اطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادى تليه حفصة
 ما عاشت ثم يليه ذ والراي من اهلها ان لا يباع ولا يشتري بيفقه حيث راي من السا
 والمحروم وذى القربى ولا حوج على من وليه ان اكل اكل او اشترى رقيقا من غيرها
 لفظ هذا يقتضي ان عمر لما كتب كتاب وقفه في خلافة لان معقيبا مولى عمر كان كاتبه زمن خلافة وقد وصفه فيه بانبا امير
 المؤمنين وقد تقدم في رواية المتقدم مشاورة مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وذكر عمر بن شبيب باسنا وضعيف عن محمد بن كعب
 ان قصة عمر بن كانت في سنة سبع من الهجرة فيتمثل انه وقفه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وتولى هو النظر عليه الى ان
 حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب وولى عليه حفصة بنت زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما عاشت فان توفيت فالى ذوى الرأى
 من اهلها وتتم ان يكون آخر وصيته ولم يقع منه قبل ذلك الا استشارته في كيفية ولم ينفذ الوقف الا عند وصيته والله اعلم
 قوله ان حدث به حديثى موت عمر ان ثمنا وصرة بن الاكوع الشغ والصرة اسمان للبستانان من ارض خيبر كانت
 ليهود بنى حارثة وقيل الصرة القطيعة الحقيقية من النخل وقيل من الابل قلت وقف عمر ثمنا وكان مقدارها مائة سهم من
 السهام التي قسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين من شهد خيبر وكان عمر اشترى بها من اهلها ووقف المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب
 بخيبر التي حصلها من جزء من الغنمة ووقف الصرة ولعلها هي المائة سهم التي اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف مع هذه
 الصيغة العبيد الذين كانوا يعملون فيها ثم رضى الله عنه بعد ما اجاز للمتولى ان يفيق ثمره ومنافعة حيث اراد الله وينفق على نفسه المعروف
 اى القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع به الشهوة وقيل المراد به ان ياخذ منه قدر عمله وقوله غير متولى حال من وليها
 اى غير متخذ منها مال اى ما كاد المراد انه لا يملك شيئا من رزاقها او معناه انه لا يكون اكلمه وطعامه على وجه التمويل بل لا يتجاوز المقادير
 وكذا قوله غير متائل ما لا والتائل انما هو اصل المال حتى كان قد ايمى غير متخذ ماله بين بعض مصارفه فقال للفقراء والقربى الخ
 المراد بهم ما ذكر في الحسن او قربي الواقف وقوله الرقاب اى في فكها وهم المكاتبون يدفع اليهم شئ من الوقف تفك به رقابهم
 او يشتري بها العبيد ليعتق وفي سبيل الله منقطع الغزاة والحجاج والضيف هو من نزل بقوم يريد القري قوله فاعفاه من ثمره
 فهو للسائل والمحروم اى ما فضل وزاد وبقى من اكل المتولى وصرفه الى مصارفها من ثمره الوقف فهو للسائل والمحروم وهو
 المحارف الذي اذا طلب فلا يرزق او يكون لا يسعى في الكسب او الممنوع من الرزق او الفقير المتعفف الذي لا يسأل بولاه
 بحاجة فيصدق عليه وهذا ان زائد ان من الحديث المتقدم من المصارف -

باب ما جاء في الصدقة عن المبيت في رد البخاري قال صرح علما في باب الحج عن الغير ان الانسان ان يجعل ثوبا
 عليه غير صلوة او صوما او صدقة او غير ما كذا في الهداية بل في زكوة التامار خانية عن المحيط الافضل لمن تصدق لظلم ان ينوى

بجميع المؤمنين والمؤمنات لانه يصل اليهم ولا ينقص من اجره شيء وهو مذموم اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات
 البدنية المحضة كالصلوة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عند ما يختلف غير ما كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وتمايز
 في فتح القدير وفي البحر من صام او صلى او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ولا يصل ثوابها اليهم عند اهل السنة
 والجماعة كذا في البدائع ثم قال وبهذا علم انه لا فرق بين ان يكون المجهول له ميتا او حيا والظاهر انه لا فرق بين ان ينوي به
 عند الفعل للغير او ليفعله نفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا لطلاق كلامهم وانه لا فرق بين القرض والنقل واما الاستدلال
 على نفى حصول الثواب للاحياء والاموات من الغير وصدقته وصلواته وصومه بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى
 فاجواب عنه اولاه روى عن ابن عباس هدم اصابة الانسان بسعي غيره وقوله ينسوخ الحكم في هذه الشريعة فالخصر المستفاد
 ليس للانسان الا ما سعى ينسوخ الحكم في هذه الشريعة بقوله تعالى الخ فبما هم ذريتهم فانه يدل على ان الذريات يدخلون الجنة
 بعمل آباؤهم وقال عكرمة كان ذلك لقوم ابراهيم وموسى واما هذه الامة فلم يمسوا اى ما عملوا وسعى لهم غيرهم لما روى ان
 امرأة رفعت صبيها عليه السلام فقالت الهذا حج قال نعم ولك اجر وقال رجل يا رسول الله اى اتقتلت واظننها لو تكلمت
 لتصدقت فهل لها اجر ان تصدقت عنها قال نعم وقال الشيخ تقي الدين ابو العباس من اعتقد ان الانسان لا ينتفع بالاعمال فقد
 خرق الاجماع فان الامة قد اجمعوا على ان الانسان ينتفع بغيره وهو منتفع بعمل الغير ايضا عليه الصلوة والسلام ينتفع لاهل
 الموقف في الحساب ثم لاهل الجنة في دخولها ثم لاهل الكبار في الاخراج من النار وهو منتفع بسعي الغير وكذا اكل بنى صالح له
 شفاعته وذلك انتفع بعمل الغير ايضا الملائكة يدعون ويستغفرون لمن في الارض وذلك منتفع بعمل الغير ايضا انه تعالى يخرج
 من النار طائفة ممن لم يعمل خيرا قط بحض رحمة وهذا انتفع من غير سعيهم وايضا اولاد المؤمنين يدخلون الجنة بعمل آباؤهم وذلك
 انتفع بحض عمل الغير وكذلك الميت ينتفع بالصدقة عنه وبالعق عنه بنص السنة والاجماع وهو من عمل غيره وانه
 يستطاع الحج المفروض عن الميت حج وليه عنه بنص السنة وكذا تبرؤ من الانسان من ديوان الحق اذا قضى عنه قاض وذلك
 انتفع بعمل آخرو كذلك الصلوة والدعاء فيها ينتفع بها الميت وسعى من عمل الغير ونظائر ذلك كثيرة لا تحصى كذا في شيخ زاد

قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من
 ثلاثة اشياء من صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعى له قال النووي ان عمل الميت
 ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب الا في هذه الاشياء الثلاثة لكونه سببا فان لكونه سببا فان الولد من كسبه وكذلك العلم الذي خلفه
 من تعليم او تصنيف وكذلك الصدقة الجارية وسعى الوقف قال وفيه ان الدعاء يصل ثوابه الى الميت وسعى جميع عليهما وكذلك
 قضاء الدين واما الحج فيجزي عن الميت عند الشافعي وموافقيه واما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلوة عنه ونحوها
 فمذموم الشافعي والجمهور انها لا تلحق الميت اهـ وقال في موضع آخر من اراد تبرؤ الدين فليصدق عنها فان الصدقة تصل
 الى الميت وينتفع بها بخلاف بين المسلمين وبهذا هو الصواب واما ما حكاه ابو الحسن الشافعي عن بعض اصحاب الكلام من
 ان الميت لا يلحقه بعد موته ثواب فهو مذموم باطل قطعاً وخطأ بين مخالف للنصوص الكتاب والسنة واجماع الامة فلا التفات اليه
 ولا التعرّج عليه ثم حكى عن بعض الشوافع انه يصل الى الميت ثواب جميع العبادات من الصلوة والصوم والقراءة وغير ذلك
 ثم قال هذا ضعيف انتهى مختصر شرح مسلم

باب ما جاء فيمن مات من غير وصية يتصلق بحذف حرف الاستغناء أي انيفعه التصديق عنه اتفقوا على انه يصل ثوابها اليه كما في حديث الباب وتقدم مفصلاً في الباب المتقدم قوله عن عائشة ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابي افتلنت نفسهما ولولا ذلك لتصدقت واعطت ان يجزي ان اتصد عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فتصد في عنها اخرجه البخاري في الجنائز وفيه ان رجلاً قال وكذلك في باب الوصايا قال الحافظ هو سعد بن عبادة واسم امره عمرة قوله افتلنت اي ماتت بغتة وفجأة -

باب ما جاء في وصية المحربي ليلعلم وليه ليلوذه ليفن لها أي يضيها قالوا لا يلزم عليه الامتناع قوله ان العاص ابن ذائل اوصى اليه وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو كان مسلماً فاعتقتم عنه اد تصدقتم عنه فحججتم عنه بلغة اي فاما ان العاص الذي اوصى لعن الرقبة اذا لم يعلم فلا ينفعه تصدقكم ولا تغفكم فهو مخلد في النار

باب ما جاء في الرجل يموت وعليه دين له وفاء ليستنظر غوماً ديرة بالوارث
اخرجه رواية جابر وقصته مفصلة مذکور في الصعيين وغيرها اخرج كتاب الوصايا
اول كتاب الفرائض مع فريضة يعني مفروضة كذا في وجدي من الفرض وهو التقدير والقطع يقال فرضت لفلان كذا اي قطعت له شيئاً من المال ويقال فرض القاضى الثقة اي قدرها وخضت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا مفروضاً اي مقدر او معلوماً او مقطوعاً عن غيرهم وان الله تعالى قدره بنفسه ولم يفوض تقديره الى ملك مقرب لا يبي مرسل وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والثلث والسدس بخلاف سائر الاحكام فان اكثرها ينسبها السنة يبدأ من تركته الميت بتجهيزه ثم بقضاء دينه ثم بتفويض وصيته ثم ليعلم الباقي من المال بين ورثة اعلم ان الورثة ثلاثة اصناف اصحاب الفرائض والعصبات وذوي الارحام فيبدأ اولاً بالنصف الاول اي اصحاب الفرائض وهم ذوههم مقارن في الكتاب السنة ثم بالثاني وهم العصبات وهم نوعان نسبية وسببية والاولى ثلاثة اقسام عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت انتهى وعصبة بغيره وهي كل انثى فرضها النصف او الثلثان يصيرن عصبة بانوتهن وعصبة مع غيره وهي كل انثى تصير عصبة انثى اخرى كالبنيات مع الاخوات والسببية نوعان مولى العتاقة ومولى المولاة ثم بذوي الارحام وهو قريب ليس صاحب فرض مقدر ولا عصبة وهو يرث عند عدم النوعين الاوليين وهو قول عامة الصحابة اخذ ابو حنيفة وموافقيه غير زيد بن ثابت فانه قال لا ميراث لذوي الارحام وبه اخذ مالك والشافعي -

باب ما جاء في تعليم الفرائض قد بحث عليه الصلوة والسلام على تعليمه وتعليمه لقوله تعلموا الفرائض وعلومها فانه نصف العلم وهو اول شيء ينزع من امتي وهذا العلم من اشرف العلوم لحديث الباب قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل اليه حكمة او سنة قائمة او فريضة عادية السنة المراد بآية محكمة كتاب الله تعالى وابعادها ثبوتها وان لا تكون منسوخة بالسنة القائمة بآية اسناد ابا ان تكون صحيحة النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالفريضة العادلة كل حكم من احكام الفرائض يحصل بالعدل في القسمة بين الورثة الثابتة من الكتاب والسنة وقيل المراد بالفريضة كل ما يجب العمل به وبالعادلة المساواة لما يؤخذ بالقرآن والسنة في وجوب العمل فهذا الاشارة الى الاجماع والقياس وقد اختلفت الصحابة في مسائل من الفرائض متناظرة

فيها وتحرر وتعليقها فاعتبرها بالنصوص -

باب في الكلالة قد اختلف في تفسير الكلالة فقيل المال وقيل المورث الذي لا يكون له ولد ولا والد قيل المورث الذي لا يكون له ولد ولا ولد ولا والد قال السبكي الكلالة من الاكليل المحيط بالراس لان الكلالة وراثته تكملت العصبه اى احاطت بالميت من الطرفين وبني مصدر كالقرابة وسمى اقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قرابة اى ذو قرابة وان عيئت المصدر تلبت ورثته عن كلاله ويطبق الكلالة على الورثة مجازا قال ولا يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت الاعلى ارادة تفسيره من غير نظر الى حقيقة اللفظ قوله ابى المتكدر انه سمع جابرا يقول مرصت فانانى النبى صلى الله عليه وسلم يعودنى هو وابوبكر ماشيين وقد اغنى على فلم اكلمه فتوضأ و

صبه على فانفتحت فقلت يا رسول الله كيف اصنع فى مالى ولى اخوات قال فنزلت آية الميراث ليستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة هكذا رواه غيره واحد عن جابر وهذا يدل على ان قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة هى المراد من قوله فنزلت آية الميراث فى حديث جابر لكن اشار البخارى فى صحيحه بان المراد فى حديث جابر من آية الميراث هو قوله يوصيكم الله فى اولادكم وقرا خراج الترندي من طريق يحيى بن ادم عن ابن عيينة حتى نزلت يوصيكم الله فى اولادكم قال الجافى وقد اشكل ذلك قديما قال ابن العزنى بعد ان ذكر الروايتين فى احدهما فنزلت يستفتونك وفى اخرى آية الميراث هذا تعارض لم يتفق بياضه الى الآن ثم اشار الى ترجيح آية الميراث وتبين يستفتونك والظاهر ان يقال ان كلاما من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلالة نزلت فى ذلك لكن الآية الاولى لما كان فيها الكلالة محضة لميراث الاخوة من الام كما كان ابن مسعود وغيره اوله اخ او اخت من ام وكذا قرأ سعد بن ابى وقاص اخراجه الباقى بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الاخوة فنزلت الاخرة فيصح ان كلاما من الآيتين نزل فى قصة جابر لكن المتعلق به من الآية الاولى ما يتعلق بالكلالة والاسباب نزول اولها فور من حديث جابر ايضا فى قصة ابنتى سعد بن الربيع ومنع عنهما ان يرثا من ابهما فنزلت يوصيكم الله الآية فقال للعلم اعطى لابنتى سعد الثلثين احم ثم علم ان الله نزل فى الكلالة آيتين احدهما فى الشتاء وهى الآية التى فى اول سورة النساء فيها اجمال وابهام لا يكاد يتبين معناها من ظاهرها ثم انزل الآية الاخرى فى الصيف وهى الآية التى فى آخر سورة النساء وفيها من زيادة البيان ما ليس فى آية الشتاء ولذا احوال النبى صلى الله عليه وسلم السائل هو عمر بن الخطاب عليها كما فى رواية الباب الآتى -

باب من كان ليس له ولد له اخوات اى المورث الذى لم يترك ولدا من البنين والبنات وترك اخوات اذا حكمه فى قسمة الميراث والوصية اعلم ان الاخوات لاب وام احوال خمس النصف للواحدة لقوله تعالى وله اخت فلها النصف ما ذكره والثلاثان لاثنتين فصاعدا لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان وتنع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين يصرن عصبته بلاستواءهم فى القرابة الى الميت قال الله تعالى وان كانا اخوة رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فلم يقدر نصيب الاخوات فى حالة الاختلاط كما لم يقدر نصيب الاخوة فدل ذلك على انهن قد يصرن عصبات جهم ولهن الباقي اى النصف النصف اذا كانت واحدة والثلاث اذا كانت بنتان فصاعدا مع البنات الصلبة او مع بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه وسياق الحالة الخامسة والاخوات لاب كالاخوات لاب وام ولهن احوال سبع النصف

لنواردة واشتد من الاثنين من فصادة زنديهم الاخوان لاب وام والسيس مع الاخت لاب وام تكلمة الاثنين والاثنين مع
الاثنين لاب ام الا ان يكون من اخ لاشد صبرين وايقن مع البنات او مع بنات الابن والحالة السابعة للاخوان
لاب وام سنة للاخوان لاب وام ان ابنا الاعيان وابنا العوات كلهم لسة لاون بالابن وابن الابن وان نفل وباب الاب
بازناتق وزيد بن عبد الجي صنفه غلانا لابي يوسف ومهدوية وابو العوات ايضا بالاخ لاب وام واما الاخت لام فاو لا والهم
احوال ثلث السيس للواردة قوله لابي وان كان رجل يورث كماله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السيس المراد
اذا لاد الام بوجاهة يدل عليه قراءة ابي وله اخ او اخت من الام واثنان بين الاثنين فصاعدا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من
ذلك فهم شركاء في اثنتي ذكورهم واناثهم في القسمة والاستحقاق سواء وليقنوا بالولد وولد الابن وان نفل وباب الاب بالجد
بازناتق لانهم من قبيل الكماله كما علم من الآية وقد اشترط في ارشها عيم الولد والوالد اجاعا وولد الابن واخذ في الولد والجد
واخذ في ابنا الوارث قوله يا رسول الله انما هذه الاخوان بالاذنين اي من المال الذي يكون بعد موتي لاخواني اوليغال
ان الله في قوله لاخواني للتعليل فيكون المعنى الاوصى للفقر او لاجل اخواني ويمكن ان يحل على ناسه وعلى تقدير ان يكون له
عصبة قوله ان معاذ بن جبل وددت اخنأ وابنته فجعل لكل واحد منهما النصف الحريم اي بطريق التعصيب ثم
الاخت مع البنت النصف وهذا مرفوع حكاه قوله فقال امهم ما اعطهما الثلثين واعط امهما الثمن وما بقي لك
ما ترك سعد وترك اخا وابنتان وزوجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخ سعدم الابنتين اعطوا ابنتين الثلثين لقوله تعالى
فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلهما النصف فنص على نصيب ما فوق الابنتين وعلى الواحد زوجتين
على فرض الابنتين لان في نحو الآية دلالة على بيان قرعها وذلك لانه قد اوجب للبنت الواحدة مع الابن الثلث واذا كان
لها مع الذكر الثلث كانت باخا الثلث مع الانثى اولى وايضا لما قال الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين فلو ترك ابنا وابنتا كان لابن
سهمان ثلث المال وموخذ الانثيين فدل ذلك على ان نصيب الابنتين الثلثان لان الله تعالى جعل نصيب الابن مثل البنتين
وسو الثلثان ويدل على ان للبنتين الثلثين ان الله تعالى اجرى الاخوة والاخوان مجرى البنات وجرى الاخت الواحدة
مجرى البنت الواحدة قال الله تعالى ان امرؤ وليك لسان ولد ولاخت فلهما النصف ما ترك ومويزها ان لم يكن لها ولد وان
كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فجعل حظ الاثنين كحظ ما فوقها
وهو الثلثان كما جعل حظ الاخت كحظ البنت ووجب لهم اذا كانوا ذكورا وانما بالذكر مثل حظ الانثيين فوجب ان تكون
الابنتان كالاختين في استحقاق الثلثين لساواتهما في ايجاب المال بهن للذكر مثل حظ الانثيين اذ لم يكن غيرهم كما في مساواة
الاخت للبنت اذ لم يكن غيرهما في استحقاق النصف بالتسمية وايضا البنات اولى بذلك اذا كانتا اقرب الى الميت من الاثنين
واذا كانت الاخت بمنزلة البنت فذلك البناتان في استحقاق الثلثين وقال اعط امهما الثلثين لقوله تعالى
ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وان كان لكم ولد فلهن الثلثين مما تركتم وقال ما بقى فلك وهذا الحكم مبكرو
في الآية نصا وبقي في الرواية فما تركت الفرأض فلا ولي رجل يذكر

باب ما جاء في ميراث الصلب اي اولاد الصليبية وفي الباب سال رجل عن ابى موسى وعن سلمان عن رجل
ما ترك ابنة وابنة ابن واختا فاقبى لابنة النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقالوا فاشهد ابن مسعود ان يوافقنا

فما لنقل ابن مسعود لقد ضللت اذا تابتعتما في هذه الفتوى افضى في هذه المسئلة بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الابنة النصف لابنة الاصله اى السدس كما هو مصرح في لفظ البخارى وانما ايهم السدس وعبر بالسهم لانه قوله تكملة الثلثين معناه ان حق البنات الثلثان وقد اخذت البنت الواحدة النصف لقوة القرابة فبقى سدس من حق البنات فاقضه بنات الابن واحدة كانت او متعددة وبالقى فلما خلت سوا كانت عينية او علاتية لانها صارت عصبة مع البنت

باب في الجدة اى ام الاب وام الام لها السدس عند عدم الام وعند الام لا شئ لها قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الجدة السدس اذا لم تكن دونهما اى للجدة عند عدم الام السدس سواء كانت من اب او ام وجعل ابو بكر في زمن خلافتها الاحد سدا وجعل للاخرى عمر في زمن خلافتها السدس فالذى قضى عمر لها السدس غير الذى قضى لها ابو بكر حتى عظم

باب ما جاء في ميراث الجد اى ابو الاب ذون اب الام فانه ليس من اصحاب الفرائض ولا العصبات وانما هو من ذوى الارحام اعلم ان من اصحاب الفرائض الاب والجد الصحيح فللاب ثلث احوال الفرض الخالص عن التعصيب وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب معا ذلك مع الابنة وابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك ان تعالى قال ولا ابويك ل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهذا تنصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرضه عنى السدس والباقي لابن لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما البقرة فلاولى رجل ذكر واولى الرجال من العصبات هو الابن وان كانت معه بنت فله سدس ولبنت النصف بالفرض وبالقى فللاب لاناولى رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن وابنة والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث اذ يفهم منه ان الباقي للاب ليكون عصبة والجد الصحيح كالاب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل جميع اقسام الميراث الا فى اربع مسائل الاولى ان ام الام لا ترث معه وترث مع الجد والثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحدا لزوجين فللام ثلث ما بقى بعد نصيب احدا الزوجين ولو كان مكان الاب جلام ثلث جميع المال الا عند ابى يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا والثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم يقطعون مع الاب اجماعا ولا يقطعون مع الجد الا عند ابى حنيفة والرابعة ان اب المعتق بالكسرى ابنه ياخذ سدس الولاء عند ابى يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله لابن ولا فرق بينهما عند غيره ويقتط الجدة بالاب قوله

عن عثمان بن حصيص ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن ابى مات فمالى من ميراثه قال لك السدس فلما ادبر دعاه فقال لك سدس اخر فلما ادبر دعاه فقال ان السدس الاخر طعملة الى ريث اى زيادة على الحق المقدر المفروض وهو السدس بالفرض مستحقا للتعصيب صورة المسئلة ان رجلا مات وخلف بنتين وهذه السائل الجد ولم تترك ابا فللبنتين الثلثان فبقى الثلث وهو للجد فذبح ادلا اليه السدس بالفرض ثم دفع سدسا آخر للتعصيب وجعل الصحيح المسئلة من شدة هذا التنبيه والاتصيح المسئلة من ثلثة سهمان للبنتين وسهم للجد

باب في ميراث العصبة قال فى القاموس هو كل من لم يكن له فرضية سماة فهو عصبة ان بقى شئ بعد الفرض اخذوا الا لا فى السرجية هو كل ذكر لا يدخل فى نسبة الى الميت انشئ وهذا التعريف مختص بالعصبة بنفسه وقد تقدم مفصلا - قوله

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المال بين اهل الفضل نض على كتاب الله فما نزلت الفضل نض فلا ذل في ذكركم
اي للمرجل الاقرب الى الميت وهذا مختص بالعصبات بانفسهم واما العصبات بالغير فهو الابنة مع الابن وكذلك بنات الابن
وكذلك الاخوات الاعيانية والعلاتية مع الاخوة واما العصبة مع الغير فكل انثى تصير بميت انثى اخرى كالاخوات مع الميت
لقوله عليه الصلوة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وقد تقدم مفصلا

باب في ميراث ذوى الارحام الرحم في الاصل منبت الولد ووعاءه في البطن ثم سميت القرابة والوصلة من
جهة الولد ورحمها ذوالرحم وهو خلاف الاجنبى سوار كان ذا فرض او عصبة او غيرهما والمراد بهن من ذوى الارحام
الاقارب الذين ليسوا ذوى سهم مقدروا ولا هم عصبة اختلف العلماء في تورثهم من الصحابة والتابعين والفقهاء فذهب جمهور
الصحابة الى تورثهم منهم على وابن مسعود وابن عباس في اشهر الروايات عنه ومعاذ بن جبل والوالد رداه والابن عبيدة بن
الجراح وتابعهم في ذلك من التابعين سريح والحسن وابن سيرين وعطاء بن رباح ومن اهل التثنية علقمة والشعبي وسفيان
والعلاء بن حماد والوليعم والوليعمة القاسم بن سلام وشريك الحسن بن زياد ومن الفقهاء ابو حنيفة والابو يوسف ومحمد وزفر
وعيسى بن ابان وذهب بعض الصحابة الى عدم تورثهم منهم زياد بن ثابت وابن عباس في رواية عنه وما يبعثهم من التابعين سعيد
بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومن الفقهاء سفيان الثوري ومالك والشافعي وقالوا لا ميراث ذوى الارحام ويوضع المال عند
عدم اصحاب الفرض والعصبات في بيت المال واحتجوا بايات المواريث بان الله سبحانه وتعالى ذكر نصيب ذوى الفروض و
العصبات ولم يذكر ذوى الارحام شيئا ولو كان له حق لم يتركه وما كان ربك نسيا وان تورثهم زيادة على كتاب الله وذلك لا يثبت
بخبر الواحد والقياس وبانه عليه الصلوة والسلام لما شل عن ميراث العمة والحالة قال نزل جبريل واخبرني ان لاميرك
للعمة والحالة قال ابوداؤد في المراسيل معناه لا سهم لهما ولكن يورثون للرحم ومن قال بتورثهم استدلل بقوله تعالى و
اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومعناه بعضهم اولى بالوراثة من بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به فقد شرع
الله تعالى لذوى القربى الميراث بلا فصل بين ذى رحم له فرض او نصيب وبين ذى رحم ليس له شئ منهما فيكون ثابتهما
لكل بهذه الالية فلا يجب تفصيل كلهم في آيات المواريث فهذا الثبات الاستحقاق بالوصف العام وانه لا منافاة بين
الاستحقاق بالوصف العام والاستحقاق بالوصف الخاص فمن حق من ينعدم فيه الوصف الخاص ثبت الاستحقاق بالوصف
العام فلا يكون ذلك زيادة على كتاب الله وايضا احاديث الباب يدل عليه الحال وادت من لا وادت له
اي من ذوى الفروض والعصبات وقال النبي صلى الله عليه وسلم انا مولى من لا مولى له اي وارث
من لا وارث له ادت ماله رباؤه في بيت المال وادت عانة والحال مولى من لا مولى له داي وارث
من لا وارث له من ذوى الفروض والعصبات يورث ماله ذيفك عانه وايضا روى ان رجلا رمى سهما الى سهل
بن خنيفة فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله
ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وايضا لما مات النبي ثبت الاحرام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لنيس بن عاصم المنقري هل تعرفون فيكم سبا قال انه كان فينا غريبا ولا نعرف له فينا الا ابن اخته هو ابو ليابة بن عبد المنذر
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن اخته وما ويل ماروى لى ميراث العمة والحالة في حال وجود صاحب فرض او

قوله ان رباب بن خديفة تزوج امرأة فولدت له ثلثة غلمة فماتت امهم فوثرها رباعها وولاء
مواليها وكان عمر بن العاص عصبه ينيها فخرجهم الى الشام فماتوا فقدم عمر بن
العاص ومات مولى لها وتولت مال له فخاصمه اخوتها الى عمر بن الخطاب فقال عمر
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احرف الولد اذ الوالد فهو لعصبه من كان الحديث
اي اذا مات عتيق الاب او عتيق الام بعد موتها ولاب والام ابن يرث الابن ولا ذلك العتيق وهذا مخصوص بالعصبه ولا يرث
النساء والاولاد الا من اعتقته او اعتق من اعتقته كما تقدم بيانه فلما ماتت ام الغلمة وورث بنوها ولارمواليها فلما اتوا يرث عصبهم
ولارموالي امهم فلما ورث عمرو بن العاص ولارمولى ام الغلمة ولكن في الحديث اشكال وهو ان ولارالعقاة كان لام الغلمة وللمتة
كانوا عصبه امهم وكان عمرو بن العاص عصبه الغلمة فصار عمرو بن العاص عصبه العصبه فلما ماتت ام الغلمة وماتت الغلمة ثم ماتت
متعتها فلولار لافوة ام الغلمة لانهم عصبه مولى العتاقة لا لعصبه العصبه الذي هو عمرو بن العاص لانه هو عصبه ابنار مولى العتاقة
كيفية ورث عمر بن الخطاب عمرو بن العاص مع كون الوارث في هذه الصورة اخوة ام الغلمة فالجواب عن هذه الاشكال ان هذا الحديث
مختص واصل القصة انه مات اثنان من مولى ام الغلمة احد هما في حياة الغلمة بعد وفات ام الغلمة والاخر بعد موت الغلمة والمذكور
في الحديث واقعة المولى الذي مات في حياة الغلمة فمضى هذه الصورة تكون الولار للغلمة لانهم ابنها لالاخوات لان الاخوة وان كانوا
عصباتها ولكنهم الجدون عن الابناء فلما مات مولى العتاقة بعد موتها يرثها ابنار ثم بعد موت ابنار يرث عصبات الابناء مال
الابناء وامامات بعد الغلمة فلم يكن النزاع في وراثته وقد اخرج هذه الحديث ابن ماجه مطولا ولفظه يشير الى ما قلنا فراجع

باب في الرجل يسلم على يدي الرجل ويعقد عقد الموالاة وصورتها شخص مجهول النسب اسلم على يدي رجل قال له
اولا اذ انت مولاي ترشي اذ اذ انت وتعتل عني اذ اجنبت وقال الاخر قبلت فعندنا معشر الخفية يصح هذا العقد ويصير القابل وارثا
عاقلا واذا كان الاخر ايضا مجهول النسب كالاول وقال الاول مثل ذلك وقبله فكان الغفارين الطرفين فورث كل منهما صاحبه
وتعتل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة ما لم يعتل عنه مولاه وكان ابراهيم النخعي يقول اذا اسلم الرجل على يدي رجل ثم
والاه صح فتأخر شرطه لاسلام على يدي المولى قال شمس الأكنة الشحسي ليس الاسلام على يديه شرطا في صحة عقد الموالاة
وانما ذكره ابراهيم على سبيل العادة وكان الشعبي يقول لا ولار الاولاد العتاقة وبه اخذ الشافعي وهو مذهب زيد بن ثابت وما ذهبنا
اليه فذهب عمرو بن عثمان بن مسعود وروى عن ابي الاشعث انه سأل عمر بن رجل اسلم على يده وولاه فمات وترك مالا فقال سيدنا
عمر ميراثه لك فان ابيت فلبيت المال ويؤديه حديث الباب حديث ثيمم الداري قال يا رسول الله ما السنة في
الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين قال هو راي الرجل المسلم اذ الى الناس مجيها راي الرجل الكافر
الذي اسلم في حياته دعائه اي هو اولى الناس بماتة فاذا اقرن معه العتاقة والمحالته فعند ذلك يكون المولى اولى بالميراث
عند عدم الاقارب وان لم يعتق فهو اولى الناس بالنصرة في حال الحيوة وبالصلوة بعد الموت وسياتي بعضه في باب بعد باب مولى
الموالاة الا على يرث الاسفل ان لم يكن له وارث وهو اخذ ذوى الارحام موثر عنهم لان ذوى الارحام يورثون بالتقربة وهي اتوى
من الموالاة لانها لا تقبل النقص والولار يقبله

باب في بيع الولاء

في الباب نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته وكانت

العرب في الجارية تباع ولا رموها عليها وما أخذ عليها المال فهي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لانه ليس بمال بل هو حق من الموقوف
فلا يراد عليه البيع لان البيع يستدعي كون المبيع مالا وحديث الباب رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
باب في المولود نبيته ثم يموت اى يرفع صوته بالكافان الاستهلال والاستهلال رفع الصوت والمراد به ما يعلم جريته
بقيد الاستهلال باعتبار الغالب في القرنية على الحيوة والا فإى اماره على الحيوة وجدت يورث ذلك المولود من مورثه الذي
مات قبله حديث الباب قال اذا استهل المولود وودت من التورث اى يجعل وارثا لمن مات قبله حتى اذا خرج من بطن
امه نصفه وهو حي ثم مات يورث

باب نسخ ذوات العقد بميراث الرحماء مختلف العلماء فيه فقال بعضهم ان التورث بعقد المولات مفسوخ بقوله
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وقال آخرون ليس لمفسوخ من الاصل ولكنه جعل ذوى الارحام اولى من موالى
المعاقدة فسخ ميراثهم في حال وجود القرابات وهو باق لهم اذا فقدوا اقربا على الاصل الذى كان عليه وهذا قول ابي حنيفة
من تبعه فقال من اسلم على يدي رجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث لغيره ميراث له وقال مالك الثوري والشافعي والاوزاعي
ميراث لبيت المال ولا شئ عقد المولاة فالأية والذين عاقدت ايمانكم وفي قراءة عاقدت فانهم نصيبهم وآية الانفال اولوا الارحام
بعضهم اولى ببعض توجب الميراث للذى والاه وعاقده على الوجه الذى ذهب اليه ابو حنيفة لانه كان حكما ثابتا في اول الاسلام
وحكم الشرع في نفس التنازل فقال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فجعل ذوى الارحام اولى من المعاقدين الموالى
فتمت ذوى الارحام وجب ميراثهم بقضية الآية فنحن نقول ان ذوى الارحام مقدم على مولى المولات فليس في القرآن
لا في السنة ما يوجب لغيرها في ثابته الحكم مستعمل على مقتضى من اثبات الميراث عند ذوى الارحام وقد تقدم الحديث عن النبي صلى الله
عليه وسلم ثبت هذا الحكم عن تميم الداري انه قال يا رسول الله السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين قال اولى الناس
بجهاه ومما في هذا القضي ان يكون اولى الناس بميراثه اذ ليس بعد الموت بينهما ولاية الا في الميراث قوله عن ابن عباس
في قوله تعالى الذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قال كان المهاجرون حين قدوا المدينة قود
الا نصار دون ذى رحمة للاخوة التي اخاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم راي لاجل عقد
المواثات بين المهاجرين والانصار يورثون الانصار المهاجرين مقدم على ذوى الارحام فلما نزلت هذه الآية ولكل جعلنا
موالى مما ترك آية قال نسختها والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قوله نسخها والذين الخ
ظاهر يدل على ان آية فالذين عاقدت ناسخة ولكل جعلنا مفسوخة والصواب ان والذين عاقدت هو المنسوخ والناسخ هو قوله ولكل
جعلنا آية كما في رواية الاولى فلهذه الرواية توجيهان اما ان يقال ان فاعل نسخها الضمير المستتر الذي يرجع الى قوله ولكل
جعلنا الآية والضمير المنصوب مفعول وقوله والذين عاقدت بدل من الضمير المنصوب واما ان يقال ان والذين عاقدت جملة
مستأنفة ليقول ابن عباس فعلى تقدير كونها مفسوخة معناها والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم اى اعطوهم نصيبهم من النصر
والنصيحة والزكاة الا الاعانة ويوصى له وقد ذهب الميراث اى تقدم وراثته موالى لمولات على ذوى الارحام قوله حتى
حمل على الاسلام بالسيف قال الحفاظ هذا وهم من الراوى بل هو اسلم طوعا وعلى تقدير صحة معناه اى دافع الاسلام وقابل
اهل الاسلام بالسيف فان عبد الرحمن شهد بدرا مع المشركين وكان اسلامه قيل فتح مكة وعلى تقدير كون حمل لعينة الجاهل معناه

انه لما راي غلبة الاسلام في القتال حتى قتل صناديد كفار قريش في بدر وغيره من المواقف فكانه اكره على الاسلام بالسيف
 انا قول ام سعد القراء والذين عاقدت ايمانكم الى آخره معناه ان هذه الآية نزلت في قصته ابي بكر باذنه خلف ان لا يورث ابنه
 عبد الرحمن لانه كان لم يسلم فليصح ان يقر او الذين عاقدت من باب المغادرة بل العوالب على هذا التقدير والذين عقدت فانه
 ونفع الخلف من ابي بكر بنى قورث عبد الرحمن ولعلها لم تبلغها قرأة عاقدت من باب المغادرة فالكثرة لمكونها مخالفة لما نزلت من القصة
باب في الحلف اي المحالفة التي كانت في الجاهلية قال في النهاية اصل الحلف المعاقدة والمعاودة والتسليم والاتفاق
 فما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال والخارات فذلك الذي ورد النبي عنه لقوله لاحلف في الاسلام وما كان في الجاهلية
 منه على نصر المظلوم وصلة الارحام فذلك الذي قال فيه واما حلف كان في الجاهلية لم يزود الاسلام الاشددة يزيب من المعاودة
 على الخير ونصرة الحق قلت ويمكن ان يقال معنى قوله لاحلف في الاسلام الى ايات الحلف فان الاسلام يقتضي و
 يوجب التعاون والتعاضد فلا حاجة الى الحلف بخلاف ما حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار فانه كان عقد
 للوراثة ومعنى قوله واما حلف كان في الجاهلية اي على هذه الامور الحق من نصر المظلوم وصلة الارحام وعقد المواخاة
 والمواالاة فلم يزده الاسلام الاشددة وقوة الحلف الذي افاد على الله عليه وسلم هو الذي كان في الجاهلية على الفتن
 والقتالات والنارات والظلم والبغى كما تحالفوا باخراج النبي صلى الله عليه وسلم وبني هاشم في خيف بني كنانة وكتبوا له كتابا
 لا مطلقا وقال بعضهم نفى مطلقا وهو غير صحيح

باب في المرأة تزوت من دية زوجها انفتوا على ان الزوجة ترث من دية زوجها لانها من اهل الفروع و
 لا تؤدى الدية لانها ليست من العائلة وكان عمر بن الخطاب يقول الدية للعائلة اي لعصبات المقتول الذين
 يعقلون عنه اذا جنى ولا تؤت المرأة من دية زوجها شيئا حتى قال الصحابي بن سفيان كتب الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان ودت امرأة ان تشيم بضبابي من دية زوجها فخرج عمر
 عما قيل من عدم تورثها من دية زوجها وشبهه للشمك بذاك زرارة بن جري آخر كتاب الفرائض

اول كتاب الخراج والفقهي والامارة

الخراج اسم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي ما ياتخذه السلطان خراجا مجازا من اطلاق الكل واراؤه البعض فيقال ادى غلاتي
 خراج ارضه وادى اهل الارض خراج رؤسهم يعني الجزية والجزية اسم للمال الذي يؤخذ من الذمي ثم اعلم ان بيوت اهل المسلمين
 اربعة كل خزائنه ومصرف الاول الخراج والجزية والمال المأخوذ من الغلبة وبيت اهل الحرب الامام والذمي اخذنا من اهل الحرب
 بلا قتال وما ياتخذه العاشر من اهل الحرب واهل الذمة اذا مروا عليه واهل بخران وما صوح عليه اهل الحرب على ترك القتال
 قبل نزول العسكر بسا حتم كل ذلك فني وبصرنا الى مصالح المسلمين مثل سدا الشغور احيى تحصيلها بالرجال والعترة والخيرة و
 بناء القناطر والجسور وارزاق القضاء والعامل الذين ياخذون الصدقات وارزاق العلماء وهم اهل التفسير والفقه والحديث و
 العلوم الشرعية وارزاق المتكلمة ونفقة زراعي هو لادويض ايضا في مثل الكراع والساح وعمارة المساجد والرباطات و
 اقامة شعائر المساجد ونجاسة الامانة والاذان وغير ذلك الثاني من انواع بيت المال الزكوة والعشر ومصرفها ما ذكر في كتاب

من يجوز صرف الزكاة اليه والثالث خمس الغنائم والمعاون والركاز ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله فان الله يشهه والمرسوم ان لا يخرج
واليتامى والمساكين وابن السبيل وسباني ذكره والرابع اللقطات والزكيات التي لا وارث لها ودية مقتول لا ولي له وماله فيها
اللقط الفقيه والفقراء الذين لا اولياء لهم يعطون منها لغنائمهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا ينفقها ما ينالها
بعضه ببعض فان لم يكن في بعضها شيء فله ان يستقرض من النوع الآخر ويصرفه الى اهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع
شيء يرد في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات او خمس الغنيمة على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد
فيه فنيا لانهم مستحقون للصدقات وكذا في غير ذلك اذا صرفه الى مستحقه ويجب على الامام ان يثق الله تعالى ويعرف الى كل مستحق
قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في شيء من ذلك كان الله عليه سيبا.

باب ما يلزم الامام من حق الرعية فبما يعنى مفعول ودخلت التاء لغلبة الاسمية في حديث الباب
كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامير الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم
الحديث اي امير مسئول عن الرعية في الاخر بل نصهم وادى حقهم والراعي الحافظ المؤمن على ما يليه يامر بالصحة ويجزئهم ان يكونوا
فيما وكل اليهم ويعينوه فالرعاية بمعنى حفظ الشيء وحسن التمهيد كما سنوي الامير وسيد البيت والمرأة في بيتها والعب على مال سيد كلهم
في الاسم الراعي ولكن معانيهم مختلفة اما رعاية الامام ولاية امور الرعية فالحيطة من ورائهم واقامة الحدود والاحكام فيهم ورعاية
الرجل اليه فالقيام عليهم بالحق والنفقة وحسن العشرة ورعاية المرأة في زوجها فحسن التدبير في امره والتعهد بخدمة اضيافه ورعاية
الخدم غفطا في يد من مال سيده والقيام لشغله وقوله فكلكم راع جواب شرط محذوف تقديره اذا كان الامر كذلك فكلكم راع.

باب ما جاء في طلب الاسلحة ينبغي ان يطلب الرجل الحكومة والولاية من الخلق او الخلق كما وردوا عن عمن في حديث
الباب فان اخطى احد بغير مشيئة يكون الاعانة فيمن الله سبحانه وتعالى فلا يسأل بلسانه ولا يطلبه قلبه وان امن على نفسه الحيف وكره
من خاف الحيف وجرم ان غلب على ظنه ذلك ووجب عليه اذا تعين عيانته لحقوقي المسلمين.

باب في الضرب يولي اي الا على رجل والبا على امر من امور المسلمين في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم
استخلف ابن ام مكتوم على المدينة من ذين وكان اعمى قال الخطابي انما ولاه على الصلوة دون القضاء والاحكام فعمل ذلك
اكراما فيما عاتبه الله اليه في امره قال الحافظ في الاصابة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة في عام غزواته يصلي
بالناس ثم قال قال ابن عبد البر روى جماعة ممن اهل العلم بالنسب والسير ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم ثلاث
مرة في الابلواء وبواط وذى العشرة وغزوة كرز بن جابر وغزوة السويق وغطفان وغزوة احد وجرم الاسد ونجران وذات النقع
وفي خروجه في حجة الوداع وفي خروجه في بدر وقال في رواية الباب استخلف ابن ام مكتوم مرتين لم يبلغ انا ما بلغ غير ذلك تقدم
شرائط الامامة في كتاب الصلوة في باب الامامة فراجع.

باب في اتخاذ الوزيرين يوازي الامير فحبل عته حامله من الاعمال ومن يلحق الامير الى رايه وتديره في العلم وال
ومغفر مجع كان وزيره هبلى السريه وسلم ابكر وعمر قوله اذا دل الله بالا ما خير جعل له وزير صدق ان نسي ذكره
وان ذكره لانه اذا دل الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ان نسي له يذكرك وان ذكره ليعينه
وزير صدق باضافة الموصوف الى الصفة اي وزير اصادقاني الاقوال والاعمال ناصحا

باب في العرافة والعرف بالكرامات العريف والعريف هو القيم بامر القبيلة او الجماعة من الناس على امورهم ويعرف
 او اهلهم ويعرف الامير او اهلهم عنه (جود هري) في الباب افلحت يا قديم ان مت ولدت كان ابا ولد لا كاتبا ولا عروفا
 ومهني في حق المتنام ان يكون امير او رئيسا وكاتب الامير وعروفا للقوم في حياته وجميع عمره وقال صلى الله عليه وسلم ان العرافة
 حتى ولا بد للناس من العرافة ولكن العراف في الناس اى ان العرافة لا بد منه لينظم مصالح القوم
 ويعرف احوالهم في ترتيب البعوث والاجناد والعطايا والسهام ومن ذلك هم على خطر في الوقوع من الهالك والعذاب لتعذر
 القيام بشرايط ذلك فليعلمهم ان يراعوا الحق والصواب -

باب في اتخاذ الكاتب للامير قد ذكرنا في المقدمة اسماء الكاتبين لرسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعثمان
 وعلي وعبد المدين سعد وعامر بن فيرة وابي بن كعب ومعاوية بن ابي سفيان وزيد بن ثابت وخالد بن الوليد والزبير بن العوام
 وثابت بن قيس عبد المدين الارقم وغيرهم فيجوز ان هذا الكاتب لالة الامور ليسل المكاتبات بامرهم ويكتب ما عرض له من الوصايا
 والشروط والصكوك وغير ذلك قوله عن ابن عباس السجيل كانت كتابت النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير ابن مردويه
 باسناد عن ابن عباس السجل يعني الرجل في لغة جديفة على يد معني رواية الباب رجل كاتب كان الخوفا واختلافوا في معنى السجل الذي ذكره
 الله تعالى يوم نطوى السماء على السجل للكتب فقال بعضهم هو اسم ملك من الملائكة وهو مروي عن ابن عمرو عن ابن عباس رجل كان
 يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس القينام هو الصحيفة التي يكتب فيها وراي الاولى ومعناه يوم نطوى السماء
 على السجل على يافيه من الكتاب

باب في السجاية على الصدقة وهي العمل والسعي فيها بحق في الباب العامل على الصدقة سب الحق اى على نقي
 الصدق وبالاخلاص والاحسان فاجره كالفادى في سبيل الله حتى يرجع اليه لان نومه وبه في هذه عبادة كلمة قوله
 لا يدخل الجنة صاحب مكس قال في النهاية المكس الضريبة التي تخذها المالك وهو العشار لان الغالب فيه الظل فالامير
 يستحق النار بامره وبذلك والعشار يستحق النار باعانه في ذلك قال في القاموس مكس في البيع اذ اجبا بالاول المكس النقص والظلم
 ودراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الاسواق في الجاهلية او درهم كان ياخذ له صدق بعد فراغه من البيع قلت معناه في لساننا
 ديكس قال في الحاشية الماكس من العمال من ينقص من حقوق المساكين ليعطيها كمالا بما هما واما من ياخذ الصدقة ويشتر
 بحق ففيه اجر وهو شاب

باب في الخليفة يستخلف او استخلف ابو بكر عشرين قرب وفاته كتب كتابا فيه استخلاف عمر وامر الناس ان يبايعوا
 ابن فيه يبايع الناس واما عمر فلم يستخلف على اسم معين وانما جعل الخليفة شورى بين ستة من العشرة المبشرة فعلى اسمهم يحصل
 الاتفاق فهو الخليفة فشا وافر جوا عثمان رضي الله عنهم جميعين وعنا قول قال عمر اني استخلف فان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يستخلف ان استخلف فان ابا بكر قال استخلف الميراثا حاصلا ان لا اجعل وليه رافعي له وجه وان اجعل له
 ايضا وجع عندى فكل الامران جائزان ثم عمل بهما من وجه قال النووي حاصلا ان المسلمين اجمعوا على ان الخليفة اذا حضر الموت
 قبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه فان تركه فقد اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذا والا فليقتدى بالابي بكر واجمعوا على
 انعقاد الخليفة بالاستخلاف وعلى انعقاد المعتزلة على العقد والحل لانسان اذا لم يتماشى الخليفة واجمعوا على جواز جعل الخليفة الامر

شورى كما فعل عمر بن الخطاب واقر على انه يجب على المسلمين نصب خليفة بل من اهم الواجبات
باب ما جاء في البيعة: ثبتت عن الصادق عليه السلام على ترك المعاصي وغيره وفيه اصل البيعة التي
في زماننا على يد الصالحين على ترك المعاصي وفيه ثبوت التقليد قوله ابن عمر قال كنا نبايع النبي صلى الله عليه وسلم
على السمع والطاعة اى على ان نسمع اوامرهم ونواهيهم ونطيعه في ذلك في العسر واليسر والمنشط والمكره.

باب في اذواق العمال اى ما يدي لهم الامير من بيت المال ويعين لهم يجوز للقاضي والمتصدق والعلم وغيرهم
ان ياخذوا من بيت المال بقدر الكفاف بل يجب على الامام كفاية هؤلاء من بيت المال وقد اخرج البيهقي عن
الزهري قال رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن اسيد حين استعمله على مكة اربعين اوقية في كل سنة وعن ابي بكر انه كان
ياخذ كل يوم درهما وثلاثي درهم وعن عمر انه كان ياخذ كفاية ثم القاضي والعامل اذا كان فقيرا فاذا فضل بل الواجب الاخذ لانه
لا يمكن اقامة فرض القضاء الا بالبر اذا اشتغال بالكسب ليقدره عن اقامة فرض القضاء وان كان غنيا فاذا فضل الاضمار وقيل
الاخذ وهو الاصح وقد ركن الكفاف ما يكفيه وابله وان احتاج الى دار او كساح فما يفي به ايضا فاخذ من بيت المال قدر مزرعة وبقية
وكسوتها وما يحصل به خادما ومسكنات ذلك على قدر لا يدر منه من غير شتم واسراف وما زاد على ذلك فهو حرام ويأثم على ذلك ما روي
باب قال من استعملناه على عمل فخذناه ذقا فاناخذ بعد ذلك فهو غلول اى زيادة على ارضائه
فهو خيانة وحرام وحديث من كان لنا عاملا فليكن نسب من بيت المال من جهة فان لم يكن له خادما فليكن خادما
وان لم يكن له مسكن فليكن نسب مسكن الخديث

باب في هدايا العمال اى ما يهدي الى العمال من الرعية قالت الخفيفة يرد القاضي دعوة خاصة وبهية لانها شبه
الرشوة فيجب عتها الا ان له ان يقبل من ذي الرحم المحرم او ممن جرت عادته بالمهاداة قبل القضاء لعدم التهمة وفي ردية المحرم
قطعية الرحم وهي حرام والحاصل ان الهدى للقاضي اما ان يكون ذا خصوصية او لا الاول لا يجوز قبل بدية مطلقا سواء كان
قريبا او غيره وسواء كان هدايا قبل القضاء او لم يكن والثاني اما ان يكون قريبا او ممن جرت له العادة بالمهاداة من قبل او
لم يكن والثاني كذلك لانه اكل على القضاء فيتجاسر به والاول يجوز ان لم يزد من له العادة على المتعاق ثم اذا اخذ القاضي الهدى
اخذته وتعد الرديضة في بيت المال وحكم حكم اللقطة لانه انما يهدي اليه لعله وهو في هذا العمل نائب عن المسلمين فكانت الهدايا من
حيث المعنى لهم والاستقرار والاستعانة كالمهية والاصل في ذلك ما اخرج في الباب وهو رواية البخاري قوله ان النبي
صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الازد يقال له ابن اللبينة قال ابن السرح ابن اللبينة على الصدقة
فجاء فقال له الكرم وهذا الهدى لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله واثن
عليه وقال ما بال عامل نبعثه فيمضي فيقول هذا لكم وهذا الهدى لي الاجلس في بيت
امه او ابية فينظر ايهدي له ام لا ياتي احد منكم بشئ من ذلك الا جاء به يوم القيامة الحديث
فان الاجلس الخ خاسرانه اذا جلس في بيت امه وابية لا يهدي له طعاما لقينا هذا الذي اهدي له هو للحكومة وهو الرشوة فلا يحل
خذه ذلك

باب فيما يلزم الامام من امر الرعية من الخطأ ودفع الظلم فيما بينهم قوله من دلاله الله عز وجل شيئا من

أهل الإسلام فاحتجب عن من سبهم خباياهم فحققت لهم كما عاينوا الأمراء والسلاطين بحيث لا يصل إليهم المظلوم وأصحاب
الويلات والفتن واحتجب الله تعالى عنه دون من سبهم خباياهم فحققت لهم كما عاينوا الأمراء والسلاطين بحيث لا يصل إليهم المظلوم وأصحاب
قولهم سادتهم من سبهم خباياهم فحققت لهم كما عاينوا الأمراء والسلاطين بحيث لا يصل إليهم المظلوم وأصحاب
أي لا أعطيكم ولا منعكم بيل نفس وشهوتها بل كل ذلك بأمر الله تعالى وقدره وأعلم أنهم حملوا الأعمار والشيخ بها على إعطاء الدوال ونحوها
وتدليل على بيلج الوحى والعلم والأحكام يعنى لأن الله تعالى يعطى كل واحد منهم من العلم والفهم على ما تعلق به إرادته

باب في قسم الفخ قد تقدم معنى الفخ ومصارفها قال التورثي كان راسي عمران الفخ لا يخس وإن جملة لعامة المسلمين
يصرف في مصالحهم لا مرتبة لأحد منهم على آخر في أصل الاستحقاق وإنما التفاوت في التفاضل بحسب اختلاف المراتب والمنازل وذكر
أنما تنصيص الله تعالى على استحقاقهم بالمذكورين في الآية خصوصاً منهم من كان من المهاجرين والأنصار لقوله تعالى لنفقر المهاجرين
آيات الثلث والسا بقون الأولون من المهاجرين والأنصار الآية أو بتقديم الرسول صلى الله عليه وسلم وتفضيله بالسبق والاستقام
والمجاهنة وعنايه في سبيل الله والشدة اجتياحه وكثرة عياله وقد ندم عمر بقوله كما تقدم قبل هذا الباب منه قال أنا أنا باحق
بهذا الفخ عنكم وأنا أحد عناحق به من أحد الأئمة منذ أن كتب كتاب الله عز وجل وقسم رسول

فالسجل وقد منه والسرجل بلائله والسرجل بعيماله والسرجل وحاجته
وعلم على هذا الخفية وقالوا لا نخس في الفخ إنما الخمس في النسيئة وقال الشافعي وآخرون نخس من الفخ أيضاً قوله أولئك جلاء
نتى بدأ بالمخودين وذلك لأنهم قوم لا يؤمنون بهم وإنما يخلون في جملة مواليهم قال بعض الشراح أي بدأ في أول وقت
مجي الفخ بإعطاءه نصيب المكاتبين قال ابن الملك وقيل المنفردون لطاعة الله خلوعاً قولهم راقى بطلية فيها خور فقصم بها
للخوة والامة النطبة الجراب الصغير وقيل هي شبه الخريطة والكيس الحزق المهره وخزرات الملك بوابه الكليله وقامه وخمس النساء
لأن الحزق من شأنهن لأنه حق النساء خاصة ولهذا كان أبو بكر يقيمها للحر والعبد

باب في أذواق الذر سببه المراد بالذرية المازرية المتأملين بالخصوص أو عامة المؤمنين وكل حق في بيت المال على
تدريتهم وضرورتهم وحاجاتهم

باب متى يغرض للرجل في المقاتلة الصبي إذا بلغ خمس عشرة سنة دخل في زمرة المقاتلة وكان من البالغين
والأعدى الذرية ونحوها إذا لم يتعلم وأما إذا احتلم قبل ذلك حكم ببلوغه من الاحتلام وجبل زوجته وعرض ابن عمر يوم أحد
ليقبله في المقاتلة وهو ابن أربع عشرة فلم يقبله وعرض يوم الحندق وهو ابن خمس عشرة سنة فجاره
كما في الباب فاعلم منه يبلغ الصبي إذا بلغ خمس عشرة سنة

باب في كراهية الأفلراض في أخواله فإن أي أخا الفرض لا يكون رشوة قولهم يا أيها الناس خذوا
أعطاء ما كان عطاءاً لطلب الجنة وتنازعتم وتنازلتم (قريش على الملك وكان عن دين أحد كوفد عساة
أي إذا كان العطاء في عوض الدين ومقابلته فلا تأخذه الحنفية عساة الخوالة العربى وفي الهندى عساة الغيلز برج
دواء ان قريب المنفعة والمخاصة (رسوت)

باب في تدوين العطاء أول من دون الدواوين سيدا عمرضى الشعة والدواوين والدياوين جمع الديوان

يقال لمجتمع الصحف والكتاب يكتب فيه أسماء الجيش والعطاء وفي الباب كان عمر يعقب الحي وثنى لي بل ١٠٠
 تشغل عنهم الحديث قال الخبائي اعقاب الجيوش هو ان يعقب الامام في اثر المقيمين بالشعر (سرتهم) جيشا يقيمون مقامهم
 ويصرف اولئك فانه اذا مال عليهم الغيبة والعزبة تضرروا باذلك واضربا لهم فقولا انك غفلت فاما استنبطت بار الله استنبطت
 اهل العطاء واهل الجيش لان الامام كيف يعلم ويحل بارسال الجماعة الغازية مقام بعض بان اليوم نوبة فانا ان لم يكن عند
 ديوان درجست و قيل كان عمر مشغولا في تدوين ديوان اهل العطاء فلذا شغل من اعقاب الجيوش واما ما كان ثبت ان المدين
 الديوان لاهل الجيش والعطاء وقيل شغل عمر عن ابنة ان المرأة كم مائة تصبر فقالت ثلثة اشهر فغضب مائة الغيبة ثلثة اشهر
 باب في صفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاموال جمع صفى وهي الاموال في الاراضى التي انما الله تعالى على ربه
 من الم يوجب المسلمون عليها نجيل ولا ركاب ذكر عمر في الباب خمس آيات اولها ما ذكر فيها من الاموال التي خاصة برسول الله صلى
 عليه وسلم وهي ثمانية وخمسة عشر على من يشاء والله على كل شئ قدير والمعنى انما جعل المدين لرسول الله
 اموال بنى نصير شيئا لم تحصلوه بالقتال والغلبة ولكن سلط الله رسوله عليهم وعلى اموالهم كما يسلط رسوله على اهلهم فاما ما مضى اليه
 بصفة حيث يشاء وهو معنى قوله كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حق فيها لاحد فكان ياختار منها نفقته ونفقة اهله ويعصرف
 الباقي في مصالح المسلمين وفي الثانية منها ما اشرك فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم من اصناف شتى من ذوى القربى اليقاي
 والمساكين وابن السبيل وهي ما افاد الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين و
 ابن السبيل الآية وفي الثالثة منها ما ذكر فيها للمهاجرين وهي وللقراء الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم الآية وهم المهاجرون
 وفي الرابعة منها ما ذكر فيها للانصار وهي والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم الآية وهم الانصار وفي الخامسة منها ما ذكر للمسلمين
 الذين يجهلون من بعد المهاجرين والانصار الى يوم القيامة وهي والذين جاؤا من بعدهم الآية وهم المسلمون الذين ياتون بعد
 فاستوعبت هذه الآيات الناس المسلمين كافة الا المملوكين من العبد فلم يبق احد الا وفيها حق قال القاضي عياض في تفسيره صدقات
 النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة في احاديث الباب قال صارت الآية ثلثة حقوق احدها ما وهب له صلى الله عليه وسلم وذلك وصية
 مخبريق اليهودى له عند اسلامه يوم احد وكانت سبع حواط في بنى المنصور وما اعناه الانصار من ارضهم وهو ما لا يبلغه الماء وكان هذا
 ملكا له صلى الله عليه وسلم الثاني حق من النخى من ارض بنى النضير من اجلهم كانت له خاصة لاهلها لم يوجب عليها المسلمون نجيل ولا
 لا ركاب ثم قسم الباقي بين المسلمين وكانت الارض لنفسه ويخرجها في ثواب المسلمين وكذلك نصف ارض فدك صالح اليها بعد فتح
 خيبر على نصف ارضها وكان خالصا له وكذلك ثلث ارض وادى القرى اخذه في الصلح بين صالحها اليها اليهود وكذلك حصان
 من حصون خيبر وبها الوطىخ والسلام اخذها صلحا والثالث سهم من ثلث خيبر وما افتتح فيها عنوة فكانت هذه كلها ملكا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم خاصة لاحق فيها لاحد غيره لكنه صلى الله عليه وسلم كان لا يشار بها بل ينفقها على اهله والمسلمين والمصالح العامة و
 كل هذه الصدقات محرمات التملك بعده والى ما علم ثم ان في الحديث ابحاث ومسائل الابحاث فاولها ان العباس وعليها
 يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث فكيف جاز الى ابى بكر يطلبان الميراث وان سلم انهما خفي عليهما هذا الحديث
 فكيف جاز الى عمر وقد اقرع عند هذا الحديث وثابتها ما وقع في رواية سلم من كلام العباس في على بانه قال اقض مني وبين هذا الكاذب
 الاثم الغادر الخائن وكلام عمر انما كاذبا اثما غادرا خائنا والى ما علم انه لصادق بار راشد تابع للحق وكذلك قول عمر فرأيتني في كل هذا

اثنا عشر اذ راها اثنا عشر جواب عن الاول ان عباسا وعليهما العلم في اول الامر حين طلب الميراث من ابي بكر لم يطلب عليا الى حديثه او
 علماء ولكن ذموا عنه ثم لما بينهما ابو بكر عليا بذلك ثم لما علموا الحديث من ابي بكر لم يطلب الميراث من عمر لم يطلب منه ان يعطيها
 بشرق التولية فاعطاها عمر على ذلك واكل عليهما العهد والميثاق بذلك ثم لما وقع النزاع بينهما وجاروا الى عمر ثانيا وطلبوا منه
 ان يكون ملك الاموال على ذلك العهد والميثاق ولكن تقسم بينهما فيكون كل واحد منهما على نصفه متوليا كما كانا متولين قبل
 التسمية ولكن عمر لم يرض بذلك ولم يحجز ان يقع اسم التسمية عليهما فظن ان كان ميراثا نصف للعلم والنصف الآخر زوج البنت حصنة
 البنت والدليل على ذلك ان بعد هذه لم يطلب احدهما من الورثة من اولاد علي ومن اولاد العباس الميراث وكذلك علي زمان خلافة
 لم يقسم بين الورثة فيستدل بذلك انهما علموا وتفقوا بما قال ابو بكر وعمران النبي صلى الله عليه وسلم لا يجري فيما ترك الميراث وجوب
 والداعلم ان الله تعالى لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى عبادده ووعده على التبليغ لدينه الجنة وامره ان لا يأخذ اجر الا اراد عليه السلام
 ان لا ينسب اليه من متاع الدنيا شئ يكون عند الناس في معنى الاجر فلم يجعل له شئ منها ولذلك حرم الميراث على اهل البيت
 ان يجمع المال لورثة كما حرم عليهم الصدقات وقال عليه الصلوة والسلام لا نورث ما تركناه صدقة واما الحكمة في ان متروك
 الانبياء صدقات فلعلم ان لا يؤمن ان يكون في الورثة من تنبئ بموته فيترك اولادهم كالاباء لامته فالحكم لكل اولادهم يعني
 للمصلح العامة وهو معنى الصدقة قال النووي في هذا الاشكال مع اعلام بي بكر لهم قبل هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا نورث وجوابه ان كل واحد انما يطلب القيام وحده على ذلك ويحتج هذا بقوله بالعموم وذلك لتقريب امره بالعبادة
 وليس المراد انهما طلبا بعد ما علموا منع النبي صلى الله عليه وسلم ومنهما منه ابو بكر وبين لهما دليل المنع واعتراه فانه بذلك
 قلت قد علم ذلك الحديث العباس وعلي وبل الناطقة ولم يطلب احدهما الميراث بل انهم طلبوا من ابي بكر وكذلك عن عمر
 التولية بقبرهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يرض ابو بكر على تغيير حال الصدقات على ما كان في زمن النبوة واما عمر فتولى اولاد
 العباس وعليهما مشتركا ورضي به ولكن لما اتحاصما وقال ان تقسم بينهما التولية بالنصف فلم يرض عمر على ذلك لتوهم الورثة
 والجواب عن الثاني ما حكاه النووي عن قاضي عياض قال المازري في اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس حاش
 لعلي ان يكون فيه هذه الاوصاف فانما ما مورون بحسن الظن بالصحاب رضوا الله عنهم ونفي كل رذيلة عنهم واذا انسد طرق الدلائل
 فبنا الكذب الى الرواية وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على ان ازال هذا اللفظ من نسخة ولعله حمل على رواية الوهم قال المازري
 واذا كان هذا اللفظ لا بد من اثباته ولم نصف الوهم الى رواية فاجود ما حمل عليه اذ صدر من العباس على جهة الادلال على ابن اخيه
 لانه بمنزلة ابنه وقال لا لا يعتقد وما يعلم برادة ابن اخيه منه ولعله قصده بذلك رد عما يعتقد انه مخطئ فيه وان هذه الاوصاف
 تصف بها لو كان ليعمل ما يفعله عن قصد وان عليا كان لا يراها موجبة لذلك في اعتقاده ولا بد من هذا التاويل لان هذه القضية
 جرت في مجلس فيه عمر وهو الخليفة وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم ولم ينكر احدهم هذا الكلام مع تشدد دهم في
 انكار النكرو ما ذلك الا انهم فهموا بقضية الحال انه نكلم بما لا يثبت في ظاهره ومبالغة في الزجر قال المازري وكذلك قول عمر انكما تجتانا
 ابو بكر فرأيتاه كاذبا اثنا عشر اذ راها اثنا عشر ذلك ذكر عن نفسه انهما رايا كذلك وتاويل هذا على نحو ما سبق وهو ان المراد انكما تعتقدان
 ان الواجب ان تفعل في هذه القضية خلاف ما تعتقد انا وابو بكر نحن على مقتضى راينا ما اتينا ونحن معتقدان ما تعتقدانه
 لكن هذه الاوصاف او يكون معناه ان الامام انما يخالف اذا كان على هذه الاوصاف ويتم في قضايه فكان من افقتكما التاخير

من رآها انما اتفق ان ذلك فينا والسر علم وآما المسائل فبينة ان عليا والعباس اتفعا في ما اتفعا الله على رسوله من مال النبي
ولم يتنازعا في الخمس وانما تنازعا فيما كان خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو الفتي فترك صدقة بعد وفاته وفيه انه يجب ان يولي
امر كل قبيلة سيد هالانه اعرف باستحقاق كل رجل منهم لعلهم وفيه الترخيم له ولا عار على السنادي بذلك والاشقيع وفيه انه لا
مما يولي الامام بالين الكلام لقول مالك امرين امره اقامة المال بين قومه لو امرت غيري بذلك وفيه المجابة للامام وان اهل اليه
شريف ولا غيره الا باذنه كما اذن يرفاء حاجب عمر عثمان وغيره وفيه الجلوس بين يدي السلطان وفيه الشفاعة عند الامام في
انفاذ الحكم اذا اتفقت الامور وشي الاستاذ بين المتخاصمين لقول عثمان اقض بيننا وارت احدهما من الآخر وفيه تقرير
الامام من يشهد له على قضائه وعلمه وفيه انه لا لباس ان يمدح الرجل نفسه ويظهر بها اذا قال الحق وفيه جواز ادخار الرجل لنفسه
واهلكه قوت سنة وهو خلاف قول جملة الصوفية المنكرين للادخار الزاعمين ان من ادخر فقد سار النطن بربه ولم يتوكل حق تولا
وفيها اشارة اتخاذا العقار التي يتنفي بها والغفل والمعاش وغير ذلك

باب في بيان مواضع قسم الخمس سهمي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل بنيت الآية بظاهر اللفظ ستة اصناف لله وللرسول و
لذي القربى واليتامي والمساكين وابن السبيل وبظاهرها قال بعض العلماء منهم ابو العالية قال سهم الله تعالى يصرف الى
عمارة الكعبة ان كانت القسمة بقربها والى عمارة الجامع في كل بلدة تقرب من موضع القسمة لان هذه البقاع مضافة الى بيت
فهذا السهم يصرف اليها والبقية لما قيمهم وقال بعضهم لذى الله فلنبي صلى الله عليه وسلم والذي للرسول فلازواجه فقال بعضهم
الخمس تقسم على خمسة اسهم خمس الخمس لله ورسوله وهو مروي عن ابن عباس وبه قال الحسن البصري والشعبي وعطاء وقتاده
ان سهم الله ورسوله واحد وبه اخذ احمد بن حنبل وقال سهم الله ورسوله يصرف في سائر الثغور وازراق الغزاة والقضاة
وكرى الانهار وبناء الجسور وقال الشافعي تقسم الخمس اخماسا سهم للنبي عليه الصلوة والسلام يخلفه فيه الامام ويصرفه الى صالح
المسلمين وسهم لذوى القربى والباقي للثلاثة ويستوى في ذوى القربى فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون
ذلك لبنى هاشم وبني المطلب ولا يكون لغيرهم وهذا بطريق الاستحقاق لا المصارف وقال الامام ابو حنيفة وآخرون ما ذكر صاحب
الهداية واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل ياتل فقرار ذوى القربى فيهم يقدرون
على غيرهم من غيرهم من الفقير يكون من اخذ الصدقات وذوى القربى لا تحمل لهم وهذه الثلاثة مصارف الخمس عندنا لا على سبيل
الاستحقاق حتى لو صرف الى صنف واحد منهم جاز كما في الصدقات وقال مالك الامر مفوض الى راي الامام ان شار قسم
في المصارف التي بنيت في الآية وان شار اعطى لبعضهم دون بعضهم وان شار اعطى غيرهم ان كان امر غيرهم اسهم من امرهم
فالماصل ما ذهب اليه الشافعي ان لذوى القربى خمس الخمس يستوى فيهم غنيهم وفقيرهم ويكون لبنى هاشم وبني المطلب
دون غيرهم من القرابات ونحن لو افقنا على ان المراد بالقرابة ههنا بنى هاشم وبني المطلب فالخلاف في دخول الغني من
ذوى القربى وعدمه وله اطلاق قوله تعالى ولذوى القربى بلا فصل بين الغني والفقير بخلاف اليتامي فانهم يشترطون فيهم
الفقر مع تحقق الاطلاق كقولنا ولنا ان الخلفاء الراشدين قسموه على ثلاثة اسهم على نحو ما قلنا وكفى بهم قسوة ثم انهم لم يتركوا ذلك
احد مع علم جميع الصحابة بذلك ولو افهم فكان اجماعهم على ذلك وبه بين ان ليس المراد من ذوى القربى قرابة الرسول

عليه الصلوة والسلام اذ لا يظن بهم مخالفة كتاب الله تعالى ومخالفة رسوله عليه الصلوة والسلام في فعله ومنع الحق عن الحق
وكذا لا يظن بمن حضرهم من الصحابة السكوت عما لا يكل مع وصفهم الثقلاني بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وماروى اقسام
عليه الصلوة والسلام الخمس على خمسة اسهم فاعطى ذا القرنين سهما وفي الباب حين مثل ابن عباس عن سهم ذوى القرنين قال
ابن عباس لقرني رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضا رأينا به دون حقنا فرددنا عليه ابينا ان نقبله
فسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لهم ولكن الكلام فيه انه اعطاهم خاصة لفقرهم وحاجتهم او لقرابتهم وقد علنا بقسمه الخلفاء الراشدين
انه اعطاهم لحاجتهم وفقرهم لا لقرابتهم والدليل عليه ان عمر اعطاهم مصارف وظن ابن عباس انهم اهل الاستحقاق فيه افترى بغير نقص
حقهم ولا ثم اذا نقص فردوه فظنوا به انه يحرمهم منه اصلا فلم يكن الا انه اعطاهم مصارف وراى استغناهم منه فلم يرده عليهم ثانيا وقد صرح
على في الباب بالمراد حيث قال لعمر حين اتى عمر مال كثير واعطاه لعلى لقسمته على ذوى القرنين قال على بن ابي طالب العام غناد بالمسلمين
اليه حاجة فادد عليهم فسد عليهم فعلم ان المدار هو الاحتياج الا ان ابن عباس خالفهم ولا يضربا خلا فيه اجمعت عليه
الخلفاء الراشدون باسهم ولم ينقل عن احد من الصحابة انه خالفهم او انكر عليهم عنيهم فعلم بذلك ان عمر لا يعطى ذوى القرنين من الخمس
بطريق الاستحقاق وانما يعطاهم لحاجتهم وعمر على في الباب يقول ولا في رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
الخمس فوضعت مواضع حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيوة ابى بكر وحيوة عمر فاقى بمال فدعا في
فقال خذ فقلت لا اريد فقال خذ فانتم احق به قلت قد استغنيانا عنه فجعله في

بيت المال فهذا الحديث ثابته في الف حديث الباب حديث جبير بن مطعم وكان ابو بكر يقسم الخمس نحو قسم
رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره انه لم يكن يعطى قرني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر يعطيه من كان بعدا
قال المنذري حديث جبير بن مطعم ان ابا بكر لم يقسم لذوى القرنين حديث صحيح وقديث على انه قسم لهم لا يصح قلت التعارض بينهما انما
لم يقسم ابو بكر لذوى القرنين لانه اعطاهم غنيا رضى وقته وراى غيرهم احوالهم منهم ثم بعض الوقت اعطاهم لما رآهم محتاجين اليه قوله
خذوه فانتم احق به انما كان المراد بذلك انتم احق به من غيركم اذا احتجتم اليه لا مطلقا فلو كان لهم الاحقية استغناء وفقرهم لم يكن
يجوز لعلى ان يرده عن قومه اجمعين اذا كان الاحتياج له في رده عن نفسه او عن اهل بيته ان كيف سلغ لعمر ان يقسم في بيت المال
لانكار على عن اخذه فلم يكن تعلق به استحقاق جميع بني هاشم وبني المطلب فهذا ظاهر في ان عليا لما كان زعيم قومه وكفيلهم
في امورهم وكان يقسمهم لم هو بنفسه فكان اعلم باحوالهم من عمر فلما عرض عمر عليه التقسيم وبين له انكم احق به لانكم اولى من الغير اذا
احتج واحتجتم ثم رده على وبين ان لهم غنية منه العام وضع في بيت المال افترى احقيتهم سقطت بازكار على ولا يمكن تقوله
الا اذا اذيرت الاحقية على الاحتياج واما اذا اخذت احقيتهم مطاعا فلا يمكن ابداء توجيه فعل عمر ولا على رضى الله عنهما وقد دل
ايضا حديث الباب اخرى على عدم احقيتهم به وهو حديث على قال لي على الاحداثك عفى عن فاطمة الحد ببيت الحديث
قال ابو جعفر الطحاوى ذهب قوم الى ان ذوى قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسهم من الخمس معلوم ولا حظ بهم منه خلافا
غيرهم وانما جعل المديهم ما جعل من ذلك بقوله فان لله خمسة وللرسول ولذوى القرنين وبقوله ما انا الله على رسوله من اهل القرى
فليته وللرسول ولذوى القرنين بحال فقرهم وحاجتهم فادعهم مع الفقراء والمساكين وكان يخرج الفقير واليتيم والمساكين من ذلك

لخروجهم من المعنى الذي به استحقوا ما استحقوا من ذلك فلكذلك ذواتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمون معهم انما كانوا معهم
 معهم لفقرهم فاذا استغنوا اخرجوا من ذلك وقالوا لو كان لقراة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك خط لكانت فاطمة بنت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم منهم وكانت اقربهم اليه نسيا وامسهم به رحما فلم يجعل لها حظا في السبي الذي ذكرنا ولم ينجيها منه عادا ولكن وكلها
 الى ذكر الله عز وجل لان ما تاخذ من ذلك انما حكمها فيه حكم المساكين فيما تاخذ من الصدقة فزأى ان تركها ذلك والاقبال على
 ذكر الله عز وجل وتوسيع وتبليغ خيرها من ذلك وان شغل وتقسيم ابو بكر وعمر بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع الخس فلم يرا
 لقراة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك خطا خلافا حق سائر المسلمين فثبت بذلك ان هذا هو الحكم عندهما وثبت اذا لم ينكر عليهما
 احدهما اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينالهما فيه ان ذلك كان رايهم فيه ايضا واذا ثبت الاجماع في ذلك من ابى بكر وعمر
 من جميع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت القول به ووجب العمل به وترك خلافا ثم هذا على لما صار الامر اليه مثل ذلك
 على ذلك ايضا وذكرنا في ذلك ما قد حدثنا محمد بن حزمية قال ثنا يوسف بن عماري قال ثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن اسحاق
 قال سألت ابا جعفر فقلت رأيت على بن ابي طالب حيث ولي العراق وما ولي من امور الناس كيف منحهم ذوى القربى قال سلك الله
 سبيل ابى بكر وعمر فقلت وكيف وانتم تقولون ما تقولون قال انه والله ما كان اهل بيته يرون الا عن رأيه فقلت فما منعه قال كره والله
 ان يدعى عليه خلاف ابى بكر وعمر فها على بن ابي طالب قد اجراه على ما كان ابو بكر وعمر اجراه عليه لانه راي ذلك عدلا ولو كان رايه
 خلافا ذلك مع علمه ودينه وفعله اذا رده الى ما رأى انتهى فقلت والى الجاهل ان يتأذى ذوى القربى يدخلون في سهم التياهي ومساكين
 ذوى القربى يدخلون في سهم المساكين وابناء السبيل ولكن فقر ذوى القربى من كل صنف يقتدعون على الذين يدخلون في سهم وهو الاجماع
 وجه اختيار الكرخي وقال الطحاوي سقط سهم الفقير منهم لانه من قبيل الصدقة فلا يحل لهم كالاغنياء وذكر الله تعالى في الآية للتبرك
 اى لاخراج الكلام تبركا بذكره وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بوفاته صلى الله عليه وسلم لان الحكم في قوله تعالى ولا رسوله مرتب على
 المشتق فيدل على علمته فاذا اشتقاق وهو الرسالة كما هو المشهور ولا رسول بعده وبه خرج الجواب عن قول الشافعي وغيره ان
 سهم الرسول عليه الصلوة والسلام لل خليفة حيث بقيت الرسالة وهذا كما سقط الصنفى فلا يصطفى الامام لنفسه شيئا من الغنيمة وهذا جمع عليه
 فالماصل ان المصارف الذي ذكر في الآية بقي منهم ثلثة وسقط ثلثة وقيل ان المراد في الآية من القراة قرب النصرة لا قرب
 النسب ويدل عليه حديث الباب عن سعيد بن المسيب قال اخبرني جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى في بنى هاشم وبنى المطلب ونزلت بنى نوفل وبنى عبد
 شمس فانطلقت انا وعثمان بن عفان حتى اتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء
 بنى هاشم لا ننكر فضلهم للموضع الذي وضعت الله به منهم فما بال اخواننا بنى المطلب
 اعطيتهم وتركنا وقراة بنتنا رملت) دا جلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلما بنا وبنى المطلب لانهم تروى في جاهلية ولا اسلام
 بنا نحن وهم شئ واحد وشبك بين اصابعه عليه السلام
 وقوله قراة بنا واحدة اى منك لكوننا بنى عبد مناف وذلك لان هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس هم ابنا عبد مناف وعبد مناف هو الجد
 الرابع لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجبير بن بنى نوفل وعثمان بن بنى عبد شمس ورسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم فقوله

باب ما جاء في سهمهم الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة هو قسمة بنو قنينة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنيمة لنفسه كدرع أو سيف أو جارية كما اصطفتي عقيبة بنت جحش من غنائم خيبر ثم اعتقها وتزوجها واصلقتي في القطار من غنائم البدر وهذا كان مختصاً بصلي الله عليه وسلم ليس أحد بعده من الخلفاء والأئمة وقد أخرج المصنف حاشيتين من غنائم أحد هما من عامر الشعبي وهو قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصفي أن شاء عبد الله أن شاء أهله أن شاء غيره ما يختار في قبيل الخمس فيزيد على أن الصفي كان من جملة الغنيمة قبل القسمة والحديث الثاني عن محمد بن سيرين قال الصفي يؤخذ له سهم من الخمس قبل كل شئ وفيما يدل على أنه كان من سهم من جملة الغنيمة والحديثان رجالهما ثقات لكنهما مرسلان لأن الشعبي وابن سيرين لم يدركا النبي صلى الله عليه وسلم ونذكر هنا في ذلك ما قاله شمس الأئمة السرخسي في شرح السير الكبير فقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث خطوط في الغنائم الصفي وخمس الخمس وبهم قسم أحد الغنائمين ومعنى الصفي أنه كان يصطفي لنفسه شيئاً قبل القسمة من سيف أو درع أو جارية أو نحو ذلك وقد كان هذا أولى الجيش في الحامية مع خطوط آخر وفيه يقول القائل

كذلك المربع منها والمضايح وحملك والنشيط والفضول فاستخ ذلك كله سوى الصفي فانه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق بعد موته بالاتفاق حتى انه ليس للامام الصفي بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما الخلاف في سهمه من الخمس انه بل بقي بعده وقد بينا ذلك في سير الصغير انتهى قلت الصفي وان كان يؤخذ من جملة الغنمة لامن الخمس قبل القسمة ولكنه كان يجب من الخمس ثلث الغنمة فانهم ولا تكن من الغافلين واحديث قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا كان له سهم صاف ياخذ من حيث شاء فكانت صفة من ذلك السهم كما اذا لم يغيره نفسه

راى لم يشهد القتال مع الجيش، ضرب له بسهمه ولم يجير. اى فى ان يصطفى من الغنيمة فما حصله ان صلى الله عليه وسلم
اذا لم يكن يغز بنفسه لا يكون له اختيار سهم الصفي وهذا هو مشهور عند العلماء باعتبار هذا القيد ولكن ذال شيخ مشايخنا قوله اذا غز ليس قايماً
حتى لا يكون الصفي اذا لم يغز بل كان له الصفي غزاً او لم يغز الا ان يقتسم اهل السرية غنيمة قبل ان يتواهبوا المدينة باجازه من رسول الله
عليه وسلم فكان لا يؤخذ منها الصفي الا ان صلى الله عليه وسلم لم يستقبل لخدم بقار محله لوقوع القصة فقلت يؤيده حديث آخر الباب
ما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى نضير بن اقيش انكم ان شهدتم ثمان لا اله الا الله وان محمد
رسول الله فاقبتم الصلوة واتيتم الزكوة واديتما الخمس من المغنم و سهم

النبي صلى الله عليه وسلم الصفي انتم امنون باذان الله ورسوله فهذا مخرج
فى ان سهم الصفي مستحق لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواء شهد القتال او لم يشهد.

**باب كيف كان اخراج اليهود من المدينة لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرة المدينة كان ساكنوها
مختلفة الانواع من المسلمين والمشركون واليهود وكان اليهود يوزون النبي واصحابه فى اشعارهم فامر الله بالصبر والعفو بقوله تعالى
ولستم عن من الذين اتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشركو اذى كثير او ان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور حتى
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السنة الثمانية لما لم يدع كعب بن الاشرف بجوه وايدائه بقوله من الكعب بن الاشرف ناز
اذى الله ورسوله وقد تقدم قصة قتل مفصلاً فحانت اليهود والمشركون فابعدوا ثم تقصوا العهد فثألوا فخرجوا من المدينة المنورة و
اجلوا منها قوله عن ابى هريرة قال بينا نحن فى المسجد اذ خرج الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم**

فقال انطلقوا الى يهود فخرجنا معه حتى جئناهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنادى احم

فقال يا معشر يهود اسلموا وتسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى

الله عليه وسلم اسلموا وتسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذلك اذى ثم قالها الثالثة اعلما انما الارض لله ورسوله واني اريد ان اجليكم من

هذه الارض فمن وجد منكم شيئاً بئال فليبعه والا فاعلموا انما الارض لله ورسوله

استشكل هذا الحديث بان فيه البهريتين شائئ فى هذه القصة والبهريتين اسلم بعد خيبر واجلوا بنى قينقاع وقرظية والنضير من

يهود المدينة منها قبل مجئ ابى هريرة فلعل يربى البهريتين من قوله بينا نحن وخرجنا اى معشر المسلمين لانفسه وقال الحافظ والظاهر

انهم بقايا من اليهود واخرجوا بالمدينة بعد اجلا بنى قينقاع وقرظية وبنا النضير والفرار من امرهم لانه كان قبل اسلام ابى هريرة و

انما جاء بالبهرية بعد فتح خيبر وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على ان يعطوا فى الارض واستمر الى ان اجلهم ثم جئهم بال

اعلم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فتح ما بقى من خيبر ثم باجلوا من بقى من صلح من اليهود ثم سالو ان يقتسم ليملوا فى

الارض فبئاهم او كان قد بقى بالمدينة من اليهود المذكورين طائفة استمروا فيها معتمدين على الرضا بابقائهم العمل فى الارض خيبر

منهم النبي صلى الله عليه وسلم من سكنى المدينة اصلاً والشاعلم قلت سياق كلام القرطبي فى شرح مسلم يقتضيه انه فهم ان المراد بذلك بنو النضير

باب فى خبر النضير لما اجتمعت بنو النضير بالفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد البدر وابوا عن المعاهدة واجلوا بنو النضير

عليه وسلم من المدينة وعاب بنى قريظة ثم بعد ذلك غدروا فحاصرهم النبي صلى الله عليه وسلم خمساً وعشرين ليلة حتى جهدهم الحصار فرتدوا الى

في قلوبهم العجب فنزلوا على عسكرهم قتل رجالهم وقسم اموالهم ونساءهم بعد اخراج النخس بين المهاجرين فبناك اجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودى كان بالمدينة وفي الباب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه فكتبت كفاؤى ريش بعد دفعة بدالى اليهود انكم اهل الحلقة (السلح) والحصول وانكم لتقاتلن صاحبنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) اولنقلن كذا ولا يحول بيننا وبين خد نساءكم شى راي نسيهن ونجا معهن (ولكى اى الخيم انخل اخيل رجوع حنة وهى الخال) فلما بلغ كذا بهم راي خبر كتابهم الى يهود النبي صلى الله عليه وسلم راي قتاله وفيه راي المتور فلما بلغ يهود وهو واضح اجتمعت بنو النضير بالغد فادسوا الى النبي صلى الله عليه وسلم اخروجه البينا في ثلثين رجلا من اصحابك ويخبرهم منا ثلثون رجلا حتى نلقى بى كان المنتصف فيسبعوا منك (كلامك) فان صدقوك وامنوا بك فقص خبرهم راي قصة اليهود مع النبي صلى الله عليه وسلم واختصره الراوى وعله الزهرى وهو اخبر السيوطى فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثين من اصحابه وخرج اليه ثلثون رجلا من اليهود حتى اذا برزوا في براز من الارض قال بعض اليهود لبعض كيف تخلصون عليه ومعه ثلثون رجلا من اصحابه كلهم يجب ان يموت قبل فارسلوا نفهم ونحن سنكون رجلا اخرج في ثلثة من اصحابكم ونخرج اليك في ثلثة من علمائنا فيسمعوا منك فان آمنوا بك آمننا لكنا وصرفناك فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة من اصحابه وخرج ثلثة من اليهود وفتلوا على الخناجر وارادوا الفتك برسول الله صلى الله عليه وسلم فامرأت امرأة ناصحة من بنى النضير الى اخيها وهو رجل مسلم من الانصار فاخبرته خبر ما ارادوا بنو النضير من الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل اخو امرأتها حتى ادرك النبي صلى الله عليه وسلم فساره بخبرهم قبل ان يصل اليهم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الغد غدا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتائب (الجيش المجتمعة) فحصرهم فقال لهم انكم والله لا تامنون عندي الا بيهن تعاهد في عليه فابوا ان يعطوه عهدا فقاتلهم يومهم ذلك ثم غدا الغد على بنى قريظة بالكتائب وترك بنى النضير ودعاهم الى ان يعاهدوه فعاهدوه فانصرف عنهم وغدا على بنى النضير بالكتائب فقاتلهم حتى نزلوا على الجلاء فجلت بنو النضير من المدينة الى بلاد الشام واحتبلوا ما اقلست (حملت) الابل من امتعتهم وابواب بيوتهم وخشبها فكان نخل بنى النضير لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وخصه بها راي من الله تعالى واعطاه نخل بنى النضير فقال الله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا نكاب يقول بغير قتال فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم اكثرها للهاجرين وقسمها بينهم وقسم منها الرجلين من الانصار كالذي وفي حاجة لم يقسم لاحد من الانصار غيرها وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي في ايدى بنى فاطمة رضي الله عنها وفي التفسير الكبير ولم يعط الانصار منها شيئا الا ثلثة نفر كانت بهم حاجة وهم ابو جانة وسهل بن صيف والحارث بن الصمة قال ثم بينا سوال وهو ان اموال بنى النضير اخذت بعد القتال لانهم جرحوا اياما وقالموا وقتلوا ثم عالجوا على الجلاء فوجب ان تكون تلك الاموال من جملة الغنمة لا من جملة الفى ولا جمل هذا السؤال ذكر المفسرون بينا جبين

الاول ان هذه الآية نزلت في قري بنى النضير انهم اوجنوا عليهم بالخيل والركاب وجاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون بل هو في ذلك لان اهل نذرك انجا وائمة فصارت تلك القرى والادوال في بالرسول عليه السلام من غير حرب
وكان عليه الصلوة والسلام ياخذ من غلة نذرك نفقته ونفقة من اجوله ويبيع الباقي في السلاح والكرات والقول الثاني ان نذرية
نزلت في بنى النضير وقراهم وليس للمسلمين يومئذ كثير خيل والركاب ولم يقطعوا اليها مسافة كثيرة وانما كانوا يبيعون من المدينة
فشد اليها مشيا ولم يركب الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان راكب جمل فلما كانت القائمة قديمة والخيل والركاب غير قليل
اجراه الله تعالى في مخرجي الم يبيع في المتقاتلة اصناف من رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الاموال انتهى وقال ابو بكر الجصاص في
احكام القرآن قوله في ذلك يدين احاربها مصالحة على الجلاء عن ديارهم من غير سبي ولا استرقاق والادخول في الغنمة ولا الخبزية
وهذا الحكم منسوخ عنه اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية وذلك لان الله تعالى امر بتال الكفار
حتى يسلوا او يودوا والجزية قال الله تعالى فاقموا الدين الا يؤمنون بآية الى قوله حتى يسلوا الجزية عن يد وهم صاغرون و
قال الله تعالى فاقموا الدين المشركين حيث وجادوهم غير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم واودعناهم في المذمة او الاسلام
ان يجلبوهم ولكنه لو عجز المسلمون عن مقارنتهم في اودعناهم في الاسلام والذمة جاز لهم مصالحتهم على الجلاء عن بلادهم والتمس
الثاني جاز مصالحة اهل الحرب على قبول من المال لان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على اراضيهم وعلى الخلق وترك لهم ما اتملت
الابل وذلك مجبول انتهى.

باب ما جاء في حكم رض خدينا افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم من حصون اهل خيبر ما افتتح وحاز من الاموال
ما حازا انتهوا الى حصينهم الوطخ والسلام وكان آخر حصونهم اقتبا حان فحاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبع عشرة ليلة في
حصينهم الوطخ والسلام حتى اذا ايقنوا بالهزيمة سألوا وان يسيرهم ويحقق لهم دماهم ففعل فلما سمع اهل نذرك قد صنعوا ما صنعوا القنوا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسيرهم ويحقق لهم دماهم وان يخادوا الاموال ففعل فكان فتح خيبر كلها عنوة بعد القتال فزولهم
على الجلاء ليس يمنع ان يكون فتحها عنوة فالمراد ما وقع في بعض الروايات فتح بعضها صلحا المراد بالصلح ما صلحه على ان يخرجهم
يحقق دماهم وليس هذا بالصلح الاصطلاحي بل هو الصلح عنوة وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر على المسلمين واختلقت الآية
في البلاد التي يفتحها المسلمون فقال الامام ابو حنيفة الامام مجاهد بن ان يقبها كلها بين المسلمين او يوتقها كلها للنواب المسلمين او
قسم بعضها ويوتق بعضها كما فعل خيبر وقال الشافعي تقسم الارض كلها كما قسم خيبر وقال مالك يوتقها الامام كما فعل عمر لان
فعل عمر كان بحضر من الصحابة فلم يهلك عليه اجاز صار اجماعا قلت قد اختلفت الروايات في خبر نذرية خيبر وقسمتها فقد تقدم في باب
من اسهم لهم من حديث مجمع بن حارثة ففقه ففقه خيبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سبعا
وكان الجيش الفا وخمس مائة فيهم ثلث مائة فارس فاعطى الفارس سبعمائة واعطى الراجل سبعمائة وتقسيم في باب في صفاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حديث مالك بن اوس وفيه انما خيبر فجزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم لثلاثة اجزاء جز بين المسلمين و
جز لثلاثة اهلنا فضل عن ثلثة اهل جيلة بين فقراء المهاجرين ومن حديث سهل بن حمزة قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر
لصفيين نصفها للنواب وثلثها بين المسلمين فبهم على ثمانية عشر سبعا وفي حديث بشير بن ديار لما انا الله عليه خيبرها
رثة وثلاثين سبعا فجعل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سبعا يجمع كل سبعمائة والنبي صلى الله عليه وسلم معهم سبعمائة سبعمائة واحد وعزل

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سماً وهو الشتر لنواثبه وما ينزل بمن المسلمين في هذا الباب من حديث ابن عمر
 وفيه وكان القس يقسم على السهمين من نصف خيبر وياخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخمس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم كل امرأة من اذواجه من الخمس مائة
 وسق تمر وبعشرين وسقاً من شعير فابح بين الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم
 خيبر تمها على ستة وثلاثين سماً فجعل للفرزة وهم اهل المدينة منها ثمانية عشر سماً كما هو مصرح في حديث بشير بن يسار واما
 ما وقع في حديث مجمع انه قسمها على ثمانية عشر سماً فالمراد بالنصف الذي كان للفرزة لا الكل واما ما وقع في حديث ابن عمر بان
 صلى الله عليه وسلم ياخذ الخمس ليطعم كل امرأة من اذواجه من الخمس فالمراد بنصف النصف الذي اوقفه وعزله رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لنواثب المسلمين فهو مقسم على خمسة اصناف المذكورين في آية وما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلتد ولرسولك من القرى
 واليتامى والمساكين فمهم خمسة اصناف لان ذكر اسم سبجانه ونفعاً للتبرك وللنولية والتمهيد واما ما وقع في رواية اوس بن
 الحارث ان صلى الله عليه وسلم جزاها ثلثة اجزاء جز بين بين المسلمين وجز لفققة اهل لعل وجهه ان الآية صرح بظاهر
 اللفظ ستة اصناف فالمراد بالجز بين الذين جعلها للمسلمين اربعة اصناف وهم ذوى القرى واليتامى والمساكين ابن سبيل
 الاربعة الاصناف فمهم ثلثان من ثلثة اجزاء ولقي بظاهر اللفظ صنفان لله والرسول قسماً جز واحد من ثلثة اجزاء فمهم ثلثة
 نصف خيبر الذي اوقفه وعزله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنواثب المسلمين فثبت بهذا ان الامام مخير بين ان يقسم كل
 الفتوح بين المسلمين او يوقفها كلها لنواثب المسلمين او يوقف بعضها وقسم بعضها كما فعل صلى الله عليه وسلم في خيبر وثبت
 ان للثلاث سمان وللراجل سهم قوله عن ابن عمر ان الذي صلى الله عليه وسلم قاتل اهل خيبر فغلب
 على الارض والنخل والجا لهم الى قصورهم فصالحوا على ان لرسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الذهب والفضة
 والخلقة والسلاح ولهم ما حلت ركا بهم على شرط ان لا يقيموا شيئاً فان فعلوا فلا
 ذمة لهم ولا عهد فخيبروا مسكاً (عبد كان فيه ذخيرة من صامت قومت بعشرة آلاف دينار)
 لمحي بن اخطب وقد كان حي قتل قبل خيبر فممن قتل من قريظة كان حي بن اخطب احتسبه
 (المسك) معه يوم بقي النضير حين اجليت النضير فيه حلهم قال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لسنعية
 اسم رجل من اليهود اين مسك حي بن اخطب قال اذ هبته (الغداة اعدته) المحروب والنفق فوجدا
 (الصحابه) المسك فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ابي الحقيق وسبا نسائهم وذرايعهم واراد
 ان يحلهم فقالوا يا محمد دعنا نعمل في هذه الارض ولنا الشطر ما بدا لك ولكم الشطر المديث
 اي نعمل فيها الى ما نريد بذلك ان نعمل قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدل بهذا الحديث من اجاز المزارعة والساقات
 ومن نهما استدل بحديث النبي عن المغابرة وسياقي مجته واجاب عن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بانها لم يكن
 بطريق المزارعة والمساواة بل كانت بطريق الخرج على وجه المن عليم والصلح لانه صلى الله عليه وسلم ملكه عينه ولانه صلى الله
 عليه وسلم لم يبيع لهم المدة ولو كانت المزارعة لبينها لان المزارعة لا تجوز عند من يحجز بالايديان المدة وقال ابو بكر الرازي
 ما يدل على ان ما شرط عليهم من نصف الشتر والزراع كان على وجه الجزية انه لم يرد في شيء من الاخبار انه صلى الله عليه وسلم اخذ منهم

الجزية الى ان مات ولا البكر الى ان مات ولا عمر الى ان اجلاهم ولولم يكن ذلك جزية لماخذ منهم حين نزل آية الجزية
 باب ما جاء في خبر مكة اي فتمثال النودي قد اختلف العلماء فيها فقال مالك والشافعية واحمد وبماير العلماء
 واهل السير فثبت عنوة وقال الشافعية فثبت صلحا وادعى المازري ان الشافعية انفردوا بهذا القول واتج الجهور بجديت ابي سريته
 وفيه ثم قال بيديه احدهما على الاخرى احصوهم حصدا الى ريش ولقوله ابديت خضر اقرش ولقوله من القى سلاحه فهو آمن ومن
 دخل دار ابى سفيان فهو آمن فلو كانوا آمنين كلهم لم ينجح الى هذا وتحدث ام ابى جين اجارت رجلين ارادوا على قتلهما فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم قد آجرتن فكيف يدخلها صلحا يعني ذلك على علي حتى يرتقى رجلين رجلين دخلوا في الامان وكيف يحتاج الى امان ام ابى
 بعد الصلح واتج الشافعية باحاديث المشهورة انه صلى الله عليه وسلم صالحهم بمراة الطهران قبل دخول مكة واما قوله احصوهم ونقل
 خالد بن قيس فهو محمول على من اظهر من كفار مكة قتالا واما امان من دخل دار ابى سفيان ومن القى السلاح واما ان ام ابى جين
 على زيادة الاحتيال عليهم بالامان واما هم على قتل رجلين فلعلة تناول منهما ثنيا او جرى منهما قتالا او نحو ذلك واما قوله في الآية
 الاخرى فما اشرف احد لوئئذ الا انا هو محمول على من اشرف منظر القتال والدار علم انتهى فقلت هذه كلها تاويلات ركيكة و
 اعذار بار ذبح وجود الاحاديث المتظاهرة على دخوله صلى الله عليه وسلم مكة ونجتها عنوة ولا تترك مثل تلك الاحاديث الصحيحة
 الصريحة بثل تلك الاحتمالات التي لا تضمن ولا تفني من جوع ولعمري ما قيل اذا ما جاء نص الصريح طار الرأى مع الريح و
 الاستدلال في حديث بمراة الطهران على انها فثبت صلحا انما فيه انه سلم على بيده البوسنيان ولم يثبت ان احدا من اهل مكة استامن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل مكة قال في الخمس لما خرج البوسنيان وحكيم من عنده صلى الله عليه وسلم راجعين الى مكة فثبت
 في اثرهما الزبير بن العوام واعطاءه الراية واثروا على خيل المهاجرين والانصار وامروا ان يسيرن طريق كدار وان يركضن رايتهم باعلى
 الحجون وقال له لا تخرج من حيث اتركب ان تركز رايتي حتى آتيك جعل اباعبيدة بن الجراح على الخيل واليا ذوق فصار الزبير انما
 حتى وقف بالحجون وامر خالد بن الوليد وكان على المجبة اليمنى ان يدخل فبين اسلم من قضاة وبنى سليم واسلم وغفار وجمينة
 ومزنية وسائر القبائل ودخل من الليط اسفل مكة وبها بنو بكر وبني الحارث بن عبد شمس والاحابيش الذين استنصرتهم فقتلهم
 قرش وامرهم ان يكونوا باسفل مكة وامر النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن كريض رايتهم عندهم البيوت واوناها وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لخالد والزبير لا تقبلوا الا من تأتاكم ولم يكن باعلى مكة من مكة من قبل الزبير قتال واما خالد بن الوليد فدخل من الليط
 اسفل مكة فلقية قرش وبو بكر والاحابيش فقاتلوه فقتل منهم قريبا من عشرين رجلا ومن بذل ثلثة او اربعة وانهمزوا قبل
 ابو عبيدة بن الجراح بالصف من المسلمين فيصب مكة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اواخر المهاجرين حتى نزل باعلى مكة وضربت له شاك فثبت في الباب عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل
 مكة دارا ودخل مكة سرح الزبير بن العوام واباعبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد على الخيل و
 قال يا ايها البيعة! اهتفب بالانصار راى نارهم فنادوا هم ناهتفبوا قال اسلكوا هذا الطريق
 فلا تشرقن لكم اى لا يطلع عليكم احد من اتباع قرش للقتال ممن قد هم قرش الا انتم فمعه فقلتموه فنادمنا
 لا قرش بيش بعد اليقين مر لانه صلى الله عليه وسلم اباح قتل من اشرف لهم ودخل مكة عنوة فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من دخل دارا راى دار ابى سفيان فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن ومن دعى صناديد قرش

فدخلوا الكعبة فنص بهم طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالكعبة وصلى خلف المقام ثم أخذ بجنبتي الباب
فخرجوا فبايعوا النبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام قال في الخمسين فلما قنعى رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافا قال
يا معشر قريش انا انا فاعل فيكم قالوا اخير اخ كريم وابن اخ كريم فقال اذهبوا فانا نتم الطلقاتنا عتقتم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد كان الله امكنه من زناهم عتوة فلذلك تسمى اهل مكة طلقاء اي الذين اطلقوا فلم يسيروا ولم يؤسروا والطلاق هو
هو الماسير اذا اطلق والاروة الباب عن وسب قال سألت جابر بن عبد الله عن غنمنا يوم الفتح شيئا قال لا فقال
ابن القيم في الهدي فاذا كانت مكة قد فحمت عتوة فبل يضرب الخراج على مزارعها كسائر ارض العتوة وهل يجوز لكم ان تفعلوا
ذلك ام لا قيل في هذه المسئلة قولان راجح احدهما المنصور الذي لا يجوز القول بغيره انه لا خراج على مزارعها وان فحمت
عتوة فانها اجل واعظم من ان يضرب عليها الخراج لا سيما والخراج هو جزية الارض وهو على الارض كالجزية على الروس
وحرم الرب اجل قدره اكبر من ان تضرب عليه جزية ومكة بفتحها عادت الى ما وصفها الله عليه من كونه حراما آمنا يشترك فيها
اهل الاسلام اذ هو موضع مناسكهم ومعبدهم وقبلة اهل الارض الثاني وهو قول بعض اصحاب احمد ان على مزارعها الخراج كما
هو على مزارع غيرهما من ارض العتوة وهو ناسد مخالف لنص احمد وبني سبه وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاء الراشدين
من بعده رضي الله عنهم فلا اثبات اليه والله اعلم انتهى قلت والى الاول ذهب ابو حنيفة

باب ما جاء في خيل الطائف هو بلد كبير مشهور كثير الاعتاب والنخيل على ثلاث مراحل او اثنين مكة من جهة المشرق
وحكى الهبطي ان الجنة التي ذكرها الله تعالى في قوله فطاف عليها طائف من ركب وهم يأمون هي الطائف اقلها جبرئيل عليه
الصلاة والسلام من موضعها فاصبحت كالصريم وهو الليل ثم صار بها الى مكة ثم فيها الله تعالى طواف بها حول البيت ثم انزلها
حيث الطائف اليوم سمي بها وكانت تلك الجنة لغيره وان على فرسخ من صنعاء ومن ثمة كان الماء والشجر بالطائف دون ما حوله
من الارض وكانت قصة هذه الجنة بعينها على عليه الصلاة والسلام بسيرة قوله عن عثمان بن ابي العاص ان وفد

ثقيف لما قد مواع على رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلهم المسجد ليكون اسواق لقلوبهم
فاستند طوا عليه ان لا يجشروا ولا يجشروا ولا يجشروا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكم ان تجشروا ولا تجشروا ولا تجشروا في دين ليس فيه مكروه قوله لا يجشروا هو وبالعبء على بنار المفعول اي لا يندلوا الى
الفرز ولا تضرب عليهم البعوت وقيل لا يجشرون الى عامل الزكاة بل ياخذ عبدناهم في اماكنهم وقوله لا يجشروا ومعناه لا يؤخذ عشر الم
وقيل ارادوا الصدقة الواجبة وقوله يجشروا من التهمة وهذا على بناء الثافل وهو مثل لا يصلوا وزنا ومعنى واصل التهمة ان يقوم
منهم الرابع ارادوا ان لا يصلوا اقال الخطابي يشبه ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما سمح لهم بالجهاد والصدقة لانها لم يكونا
واجبين في العاجل لان الصدقة انما تجب بعد تمام الحول والجهاد انما تجب بحضور العدو واما الصدقة فهي واجبة في كل يوم وليمة
فلم يجز ان يشترطوا تركها وقال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم انهم يقيمون ويجاهدون اذا اسلموا

باب ما جاء في حكم ارض اليمن اسلم اهل اليمن فكان ارض اليمن في ملك الهما وفي شملها العشرة فارض اليمن
عشرة ثمانية اصل خبره في النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن بعث نبيا من همدان عامر بن شهر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وافدا
فاسلم وتوسعه همدان وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب الى عمير ذي مران الهمداني بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله

الى غير ذى مران ومن اسلم من همدان المجد سلام عليكم فاني اهد اليكم الهدى الذي لا اله الا هو والى الله فانه لما قعدنا اسماكم لما قعدنا من
ارض الروم فالشروا فان الله قد هداكم الى رشدي قال عامر وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك بن مرارة الرازي الى اليمن
جميعا فاسلم عكس ذويون الهمداني فقدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان مالك بن مرارة قد قدم علينا بؤا
الى الاسلام فاسلمنا ولى ارض فيها ورفق فاكنت لي كتابا فكتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم لعك ذى خيخان ان كان صادقا في ادخله وماله ورفقه فله الاجاب وذمة

الله وذمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات حين وفد عليه فقال يا اخا
لا بد من صدقة (اي من العشرة والزكاة) فقال (ايض) انما ندعنا القطن يا رسول الله وقد تبذرت

سبا ولم يبق منهم الا قليل بماديب راي لفرقت ولم يبق الا قليل من اهل السيار في قصر مارب فصالح النبي
صلى الله عليه وسلم على سبعين حلة من قيمة دفاء بن المعافر كل سنة عمن يقيها من سبا

بماديب فلم يزلوا يعودونها فيها الحديث بالمعافر هو برود باليمن منسوبة الى معافر وهي بلدة واسم قبيلة
قال شيخنا شيخنا قوله من قيمة وفاء بن المعافر بيان المقدار قيمة الخلة حتى لا يلزم المصالح على مجهول وحاصله ان تكون حلة تساوي
قيمتها قيمة بن المعافر وبالمعافر كانت معلومة عندهم وكان ذلك صلح يجوز للامام ذلك او كانت خصوصية منه صلى الله عليه وسلم
حيث نقص من حقوق الصدقة ثم ان ابا بكر راي مثل راي رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اقرهم على ما كانوا عليه ثم ان عمر اقرهم
عليهم الزكاة والصدقات مثل الاقوام الاخر حيث ارتفعت علة التخفيف عنده والحاصل ان المذكور ان كان هو الصلح
عن الزكاة وهو الظاهر من السابق والسياق فهو من خصوصيات صلى الله عليه وسلم وان كان من غير ما من العشرة وغيره
فهو صلح يجوز العمل عليه بعد تغيره

باب في اخراج اليهود من جزيرة العرب قال الشامي قوله ارض العرب في مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب
خمس اقسام نهامة ونجد وعروض ومن فاما نهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز واما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق
واما الحجاز فهي جبل قبل من اليمن حتى يصل بالشام وفيه المدينة وعمان واما العروض فهو اليمامة الى البحرين واما سمي الحجاز
حجازا لانه حجر بين نجد واليمامة نظم بعضهم حدما طولا وعرضا بقوله هذه جزيرة العرب حدثت بحمد الله للبحر باق فاما
الطول عنه متعقبة فمن عدن الى ربو العراق او ساحل جدة ان سرت عرضا الى ارض الشام بالاتفاق

المرا من اخراج اليهود واليهود ومن في معانيهم من النصارى وكذا المجوس وغيرهم من المشركين لان اليهود والنصارى
مشركوا اهل الكتاب لانهم يقولون عزير ابن الله والسيح ابن الله وفي الباب اخراج المشركين من جزيرة العرب

ولا يخرجون اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا تترك فيها الامم كلها فالمراد جميع
غير المسلم واختلف العلماء في مراد جزيرة العرب بهنا لنقل الطيبي ان الشافعي خص بها الحكم بالحجاز وهو عنده مكة والمدينة
واليمامة وحواليها دون اليمن وغيره واما مذهب الحنفية في ذلك فهو ما ذكر في البدائع واما ارض العرب فلا تترك فيها كنيسة
ولا بيعة ولا يباع فيها الخمر ولا الخنزير ولا كان او قرية او ماء من مياه العرب وينبغي المشركون ان يتخذوا ارض العرب مسكنا

ادوطنا كذا ذكره محمد تفضيلاً لارض العرب على غير ما نظيرها عن الدين الباطل قال عليه الصلاه والسلام لا يجمع بينان في جزيرة العرب انتهى وفي الباب لا تكون قبلتان في بلد احد نقل في الحاشية عن الشيخ الشاهرهاني بمعنى النبي والمراد بنبي المؤمنين عن الاقامة بارض الكفر وبني الحكام عن ان يكونوا اهل الذمة من اهل ارض الكفر في بلاد المسلمين وقيل المراد اخراج اهل الكتاب من ارض العرب فقط وهو بعيد لا يناسبه عموم البلد انتهى - قوله عن ابن عباس ان النبي

صلواته عليه وسلم اوصى بثلاثة فقال اخروجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفاء
ما كنت اجيزهم قال ابن عباد وسكت عن الثالثة اذ قال فانسينها اي قال سعيد بن عباس ذكر امر بن وسكت
عن الثالثة اذ قال اي ذكر ابن عباس الثالثة فانسينها قال الرازي الثالثة الوصية بالقرآن وبه حزم ابن النسيم
وقال الجليلي هو تجميع جيش اسامة وقواء ابن بطلان بان الصحابة لما اختلفوا على ابي بكر في سفيد جيش اسامة قال لهم
ابوبكر ان النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته وقال عياض تخيل ان تكون قوله ولا تتخذوا قبري وثنا فانها ثبتت في المطالب
مقرونة بالامر باخراج اليهود وتخيل ان تكون ما وقع في حديث انس انها قوله الصلوة والملك اي انكم

باب في اتيان ارض السواد وارض العنوة اي ترك قسمتها بين الغائبين وابقاها لمصالح المسلمين واما يوب
الامام من النواصب والمخالفات قد تقدم ان عند الخفية اذا فتح الامام بلدته فمراقبوها بالخيار ان شاء قسمها بين الغائبين بعد
اخراج الخمس اقله اربع اعله عليه السلام في خيبر واقر اهلها عليها ووسع الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم كما فعل
عمر بن السواد الجراق طابت بذلك نفس الغائبين او لم تطب وقال الشافعي ليس له ذلك لانها صار للغائبين بواسطة بنيهم
وقهرهم فلا يجوز اخذ ما منهم وبه قال احمد في رواية وقال مالك يوقفها الامام قال في كثر الدقائق ارض العرب ما سلم
اياه او فتح عنوة وقسم بين الغائبين عشيرة والسواد وافتح عنوة واقر اهلها عليه او صالحهم خراجية انتهى قوله والسواد بقدر
مع معطوفاته والخبر قوله خراجية اي ارض العراق وكل ارض فتحت غلبته وقهر الم تقسم بين الغائبين وكذلك كل ارض صالح
الامام اهلها خراجية فاما السواد فلان عمر بن فتح السواد وضع عليهم الخراج بحضر الصحابة وكذا على مصرعين انهما عمرو بن العاص
سنة عشرين من الهجرة واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام حين افتتح عمر بن الخطاب المدينة ودين الشام كلها فتحت صلحا
واراضيها عنوة على يد يزيد بن ابي سفيان واستثنى من الاراضي المنوطة مكة ثم فيها الله كما تقدم لانه عليه السلام افتتحها عنوة
وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخراج وقوله واقر اهلها عليه ليس بشرط في كون الارض خراجية انما الشرط عدم قسمتها ثم ارض السواد
مملوكة لاهلها عندنا وقال الشافعي ليست بمملوكة لهم انما هي وقف على المسلمين واهلها مستاجرون وبه قال مالك واهمدي
وقوله وهذا ابو بكر الرازي في كتابه الاحكام من عشرة وجوه قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

منعت العرقية زهادهم (أي شيوخهم) ومنعت الشمامسة زهادهم ومنعت محصرا ديهها (سوكيال مصر) و

دینارها تم عددتم من حيث بدلتم قالها وزيور ثلث مرات نشهد على ذلك حكم ابيه عريته ودمه
قال الخطابي معنى الحديث ان ذلك كاشن لا يمالة وان هذه البلاد تفتح للمسلمين ويوضع عليها الخراج شيئا مقدرا بالكامل الا ان
وانه يمنع في آخر الزمان وقد ظهر اول الامر كذلك في زمن عمر على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ايا خيرية اتيتوها واقدم فيها فسيبكم فيها ايا عت

بأمر فأنشأوا صلوا فيها عليهم غير متباينين في العلم شهد أبو نبيان بن حرب ونيان بن عمرو ومانك بن عوف والاقرب بن طاب
 الراسي والغيرة بن شعبة انتهى فبناه الجزية الموضوعة بالتراب والصلح لا يعدل عنها الذرع الثاني جزية تبدي الامام فوجها
 اذا ناب على الكفار واقرهم على الامام ان يرفع على الغني ثلثا من الغني في كل سنة ثمانية واربعين درهما ياخذ منهم في كل شهر اربعة
 دراهم وعلى دراهم المال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المقتل اى البيع القادر على الكسب اثني عشر درهما
 يؤخذ منه في كل شهر درهم وقال الشافعي يرفع على كل عالم او حالمه دينار او ايعدل الدينار الغني والفقير في ذلك سواء لحديث
 الباب عن حاذان الرضا عليه السلام لما وجهه الى اليمن امر ان ياخذ من كل حاله

دينين محتلة وهو البائع دينارا اذ على له رشده من المعافى روي ثياب تكون باليمن وهذا التفسير المعافى
 وكان هذا الاخذ من نصارى اليمن بطريق الجزية من غير فصل بين غني وفقير ولان الجزية انما يجب بدلا عن القتل حتى لا يجب على
 من لا يجوز قتله كالذراري وهذا المعنى يقتضيه الغني والفقير وندبنا منقول عن عمرو عثمان وعلى ولم نذكر عليهم احد من المهاجرين الانصار
 نصارا ببناء عا ولا الجزية وجبت نصرة للقتال لانهما وجبت بدلا عن النصرة بالنفس والمال والنصرة تباوت بكثرة المال
 وقلة فلذا ما هو به له وحديث الباب محمول على انه كان ذلك صلحا وعند مالك على كل تحتمل اربعة دنانير واربعون درهما وعند
 احمد يفيض الى راي الامام وعدل الشئ بالفتح شدة من خلاف جنسه وبالكسر شدة من جنسه وكوله معافى خذ مثل دينار بردن
 هذا الجنس ليقال ثوب معافى منسوب الى معافى من ثم صار اسما بغير نسبة لقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث

خالد بن الوليد الى اكيدر ودومة فاخذ دة فاقوة فحقق له دمه ووصله على الجزية اكيدر اسم
 ملك ودومة بلد من بلاد الشام قريب من تبوك وقصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد من تبوك في
 اربعة وعشرين فارسا الى اكيدر بن عبد الملك بدومة الجندل وكان اكيدر ملكهم وكان نصرانيا ودومة الجندل حصن وقرى
 بين الشام والمدينة فقال خالد بن الوليد كيف لي به وسط بلاد كلب وانما اناني الناس يسير فقال رسول الله صلى الله وسلم
 تلقاه ليصعد الوحش فلما بلغ خالد قريبا من حصنه بمنظر العين وكانت ليلة مظرة والوقت صيفا وكان اكيدر على سطح في الحصن
 ومعه امرأة الرقاب الكندرية قبلت البقرة فلقرونها باب الحصن واشترفت امرأة على باب الحصن فرائت البقرة فالبصره اكيدر
 وكان يضم له الخيل شهر فلما البصره بانزل فامر بفرسه فاسرج وركب معه نفر من اهل بيته ومعه اخوه حسان فلحقهم خالد وخيله فاستاسر
 اكيدر واقنع حسان قتال حتى قتل وهرب من كان معه فدخلوا الحصن وكان صلى الله عليه وسلم قال لخالد ان طهرت باكيدر
 لا تقتله وات به الى فان ابني فاقته فطاوعه اكيدر وقال لخالد هل لك ان اجيرك من القتل حتى آتي بك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على ان تفتح لي دومة الجندل قال نعم لك ذلك فلما صلح خالبا اكيدر واكيدر في وثاق ومصادوا خاكيدر في الحصن ابني
 مصادا ان يفتح باب الحصن لما راي اخاه في الوثاق فطلب اكيدر من خالد ان يصالحه على شئ حتى يفتح له باب الحصن ويطلق به
 وابخيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحك فيها بما اشار فرضي خالد بذلك فصالحه اكيدر على الفى بعير وثمانية فرس واربعائة
 درع واربعائة رمح ففعل خالد وخلي سبيله ففتح له باب الحصن فدخله وحقق دمه ودم اخيه وانطلق بهما الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فلما قدم بهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صالحه على اعطاء الجزية وخلي سبيلهما
 وكتب لهما كتاب امان.

باب في اخذ الجزية من المجوس وهم عبدة النار فانهم قائلون بالنور والظلمة ويدعون ان الخير من فعل النور
 الشر من الظلمة وبهذا يبدون النار قال الحنفية توضع الجزية على الذي يعتقد كتمان الكتاب المنزلة كاليهودي فانه يعتقد التوراة
 والسامري فانه يعتقد الزبور والنصراني فانه يعتقد الانجيل وتوضع الجزية على المجوسي زواركان اهل الكتاب والمجوسي من اهل العرب
 او لا وتوضع ايضا على عبدة الاوثان من العجم لا على الوثني الذي من العرب وقال الشافعي توضع الجزية على اهل الكتاب فقط و
 المجوس عندهم من اهل الكتاب فيكونوا داخل فيها ولا تؤخذ من الوثني مطلقا سواء كان من العرب او غيره فالحاصل ان الجزية
 عند الشافعي مخصوصة باهل الكتاب والمجوس داخل فيهم وعندنا غير شخص باهل الكتاب وبه قال مالك واحمد في رواية وعنده في
 اخرى توضع على كل كتابي فقط وعن مالك توضع على كل كافر الا مشركي فريش قال الشافعي ان القتال واجب مع الكفار لقوله
 وقالموسم الا ناعزنا جواز ترك القتال بالجزية في حق اهل الكتاب كما قال الله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 وفي حق المجوس بحديث الباب لم يكن عمل اخذ الجزية من المجوس حتى تشهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوسهم واليهي ما حية البحرين كلها ولعل غرض المؤلف بابراد حارث ابن عباس قال ان
 اهل فادس لما مات بنوهم كتب لهم ابلوس المجوسية ان المجوس كانوا في بدامهم مؤمنين بنبيهم ثم بعد موت بنبيهم كتب لهم
 ابلوس عبادة النار فهم من اهل الكتاب كما ان اليهود والنصارى في بدامهم مؤمنين بنبيهم ثم كتب ابلوس بعد موت بنبيهم عبادة
 بنبيهم فصاروا مشركين فلهذا اوجب عليهم الجزية كما اوجب على اليهود والنصارى ولما يكن كونه من اهل الكتاب ظاهرا فلذا اتوفى
 عمر في اخذ الجزية عنهم حتى شهد عبد الرحمن ثلث قال ابن بطال لو كان لهم كتاب رفع لرفع حكمه ولما استثنى حل ذبايحهم فكناح
 نسائهم واقول ان الظاهر انهم ليسوا باهل كتاب والاما حرم ذبايحهم فكناح من نسائهم وآثاره وعرفهم كين لاجل الجزية بل كان
 متروكا في ان اهل مجوس معهم عند الذمة مع كونهم يرون الكناح مع الحارم ويستحلونها ام لا فلما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ منهم الجزية حكم بهذا وقال اقتلوا كل ما حروفه قوا بين كل ذي محوم من المجوس

باب في التفتيد في جباية الجزية الجباية استخراج الاموال من قضاها قول ان هشام بن حكيم وجد
 رجلا وهو على حص يشمس ناسا من القبط في اداء الجزية فقال ما هذا سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا بذيابهم في النار
 التعذيب بغير حق فلا يدخل فيه التعذيب بحق كالتقصص والحدود والتعزير ونحو ذلك وزاد في رواية مسلم فامرهم فحملوا والليل
 هو عيبر بن سعد بن عمير الانصاري ولده عيبر بن الخطاب حص قوله الشمس ناسا اي القايم في الشمس تهديا او لعديا وفي لفظ
 مر الشام على الناس وقد اقيموا في الشمس وصب على رؤسهم الزيت وفي اخرى على اناس من الانباط بالشام وقد اقيموا في الشمس
 فالظاهر ان لفظ من القبط تصحيف فان القبط هم اهل مصر لم يكونوا في الشام وحص -

باب في تعشير اهل الذمة اذا اختلفوا بالتجارة المراد بالاختلاف ذهاب التجار ومجيئهم بقصد التجارة اي اخذ
 العشر من اموالهم التجارية اعلم ان العاشر يقال لمن نصب الامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجار المارين باموالهم الظاهرة
 والباطنة عليه ومجيئهم من اللصوص وقطاع الطرق وانما تؤخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التجار لانهما تصير
 ظاهرة بالخروج الى الفيا في لاختيارها الى الحماية والاخذ بحملها على الحماية فيؤخذ من المسلمين ربع العشر ومن الذمي ضعفه وهو نصف

العشر ومن الحربى العشر بشرط نصاب اى بلوغ ما بهم النصاب فلا يؤخذ من القليل وبشرط اخذهم من المسلمين اذ مروا فى بلادهم
دار الحرب وان علم انهم ياخذون من المسلمين ربح عشر ونصف عشر فاخذ بقدره وان لم ياخذ وامثالا لا تاخذ منهم الا ما احق بالبحر
وان كانوا ياخذون الكل لا تاخذ الكل بل بقى معه ما يوصله الى الماسن وهذا اذا دخلوا بالامان وان دخلوا بالامان فهم وما بهم
فى ولا يؤخذ فى السنة الا مرة قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما العشرون على اليهود والنصارى

وليس على المسلم عشرين عشور جمع عشر اربع عشور التجارة لاء عشر الصدقات فى غلات اراضيهم قال ابن الملك
قال الامام محمد فى الموطا يؤخذ من اهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة من تطينة او غير تطينة نصف العشر فى كل سنة ومن
اهل الحرب اذا دخلوا ارض الاسلام بامان العشر من ذلك كله وكذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن خدير والنس بن ابى عيين
بعثا على عشور الكوفة والبصرة وهو قول ابى حنيفة انتهى وبه قال ابن ابى ليلى والشافعى والثورى والبويعبيد وقال مالك يؤخذ
من تجار اهل الذمة اذا اتجروا الى غير بلادهم عما قل او كثر العشر وقد اخرج عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال
بعثنى انس بن مالك على ايلة فاخرج الى كتاب من يؤخذ من المسلمين بن كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة من كل عشرين
درهما درهم ومن لازمة لهم من كل عشرة دراهم درهم وروى ابو الحسن القدورى فى شرح مختصر الكرمى ان عمر نصب العشور
قال لهم خذوا من المسلم ربح العشر ومن الذمة نصف العشر ومن الحربى العشر وكان هذا بحضور الصحابة فكان اجلها سكوتيا

باب فى الذى يسلم فى بعض السنة هل تجزى له هذه السنة او لجزء هذه السنة قال فى الهداية ومن اسلم وعليه
جزية سقطت وكذا اذا مات كافر اخلنا للشافعى فيها انه اذا جبت بدلا عن العصمة او السكنى وقد وصل اليه المعوض فلا يسقط
العوض بهذا العارض كما فى الاجرة والصلح عن دم التمدد ولنا حديث الباب قوله عليه السلام ليس على مسلمية جزية
روى فى الباب بسئل يسفيل عن تفسير هذا فقال اذا اسلم فلا جزية اى سقط عنه ولا نهى وجبت عقوبة على الكفر ولهذا السمي جزية
بى والجزا واحد وعقوبة الكفر تسقط بالاسلام ولا انتقام بعد الموت ولان شرع العقوبة فى الدنيا لا يكون الا لدفع الشر
وقد اندفع بالموت والاسلام ولا نهى وجبت بدلا عن النصرة فى حقنا وقد قد عليها بنفسه بعد الاسلام والعصمة ثبتت بكونه
آدميا والذى يسكن ملك نفسه فلا معنى لايجاب بدل العصمة والسكنى وان مات عند تمام السنة لم يؤخذ منه فى قولهم جميعا
وكذلك ان مات فى بعض السنة والله اعلم انتهى

باب فى الامام يقبل هذا بالشركين يجوز للامام قبول بدية الكافر من الحربى الصيا ويكون ذلك النى يدل على جواز
قبول بدية الكافر حديث بلال المذكورة فى الباب اهدى عظيم فذكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركائب وسى الرجل
من الابل وعشرين كسوة وطعام وقبلة وصرفه فى قضاء دينه ونفقة ازواجه ولكن فى الباب حديث آخر يعارضه بظاهره
عن عياض بن حماد قال لهديت للنبي صلى الله عليه وسلم فاقه فقال اسلمت قتلت لا ذنمك النبي صلى الله

عليه وسلم اتى نهيت عن شرايد المشركين والزيد العطاء والرقة قال الخطابي يشبه ان
يكون هذا الحديث منو خالا لا عليه السلام قبل بدية غيره واعدا من المشركين اهدى المقوقس مارية والبغلة واهدى له ابيدردوس
فقبل منها وقيل انما رد بدية ليغنيها بردا فيحمل ذلك على الاسلام وقيل رد بالان للهدية موضعاً من القلب وروى تهادى واثابوا
ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم ان يسلم قبله الى مشرك فزما قطعا بسبب الميل وليس ذلك لقبول بدية مقوقس واكيدر ومحمدا لانهما

أهل كتاب آية دأشركون وقد أجمع له إمامهم وكناهم وذلك خلاف حكم أهل الشرك وقال البيهقي في سننه يحتمل رواه جرير
وتنزيه آية دأشركون ذلك على الأسام والخبار في قبولها بإمامهم واضح أكثرهم

بأب في افتد الماع الادخدين اى اءماء الامام باءفة من الارض مغرزة دجا كير دادن ، قال فى البءءع الاراضى
فى الاصل نوعان ارضى مأكوة وارضى مباحة فمأكوة والمأكوة نوعان عامرة وخراب والمباحة نوعان ايضا نوع
دون مرافق البلدة فخطبا لهم ومرعى لمواشيهم ونوع ليس من مرافقها وهو المسمى بالموات واما الاراضى المأكوة العامة فليس
للعامان فمصرف فيها من غير اذن معا جها لان عصمة الملك تمنع من ذلك واما ارض الموات وهى ارض خارج البلدة فممكن
ما كان احدا ولا تملكه فاصلا فلا يكون داخل البلدة واما اذا كان خارج البلدة من مرافقها فخطبا لابلها او مرعى لهم لا يكون
وانما حتى لا يملك الامام او تملكها فاما الامام يملك اقطاع الموات من مصالح المسلمين لما يرجع ذلك الى عمارة البلاد والتصرف
فيما يتعلق بمصالح المسلمين للامام كمرعى الاءهار العظام واصلاح فئا طربا ونحوه ولو اقطع الامام الموات انسانا فتركه ولم يعمره
الا فمعرض له الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين فقد عاد مواتا كما كان وله ان يقطعه غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس لمختر
بمذلت سنين حتى انتهى فخصا مسئلة اءماء الموات سنذكره فى باب الاقنى لم اعلم ان الاقطاع يطبق على معينين بعد اءماء الاقطاع
الموات وهو الذى تملك فيه بالاصياء ويقال له اقطاع تملك وثانها اقطاع ارض التى فى يد الامام كقطاع الامام من
الخمس ويقال له فى الفارسية جا كير دادن وهو المراد بهنا اختلف فيه هل هو تملك الخراج فقط او تملك الخراج مع تملك الرقبة
فوقع فى اكثر الكتب انه تملك الخراج فقط ولكن فى كتاب الخراج لابي يوسف هو تملك الخراج والرقبة كلاهما وبه يؤخذ
ثم فى اكثر الكتب انه لا يجوز للامام ان يقطع الا لمن هو مصارف الخراج ولكن فى كتاب الخراج انه يجوز ان يقطع لكل من يجوز له
ان يصرف عليه المال المنقولة وبه يؤخذ ثم قيل ان اقطاع المعادن انما يجوز اذا كانت باطنية لا ينال منها شئ الا بتعب
ومؤنة كالماء والنفط والنفوس والكرت ونحوها واذا كانت ظاهرة يحصل المقصود منها بغير كد وصنعة لا يجوز اقطاعها بل انبأنا
فيها شركاء كالكلاب ومياه الاءوثة قوله عن ابيه (دأى ابن حجر) ان النبى صلى الله عليه وآله اقطعه فضل بخرى

اعطاء جا كير دادن فى بلدة حضرت موت من بلا واليمن وارسل معه معاوية بن سفيان وقال له اعطها اياه قوله عن عمر بن
حريث قال خطبى رسول الله صلى الله عليه وسلم داوا بالمدن بنة بفسى (جعل القوس آلة الخط)

دقال اذ يد لك اذ يد لك يحتمل انه استغنام اى كيفيك يا القدرام از يدك فيه ويحتمل انه خبر يعنى قدر ذلك اى طلب
الراءدة وقال مولانا محمد اسحاق رحمه الله ويحتمل ان يكون معناه ان از يدك بعد اءاما الان فمذلة القار قوله ان

النبى صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث المزنى معادن القبيلة وهى من ناحية الفرس فملك
المعادن لا يدخل منها الا الزكس الى الـ واصل القبيلة بنة الى قبل

الفرع قرية من نواحي الرعدة عن سيار السقيان بها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة قوله فملك المعادن الا قال مالك لا يؤخذ
من المعادن مما يخرج منها شئ حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين دينارا عينا او قدر ما تى درهم فضة وبهذا قال جماعة و
قال ابو نمية والثورى وغيرهما المعادن كالركاز وفيه خمس يؤخذ من قليله وكثيره وسياتى وقال الشافعى فى معادن الذهب
والفضة ربع العشر كما فى الزكاة حتى شرط فيه النصاب ونسبوا بعض اصحابه الجول ايضا واشتدل بهذا الحديث ويمكن ان

يجاب عنه بان المراد ان الزكوة الخمس ان الزكوة والصدقة والدية والنفس شيان كل واحد على فيه وقوله ما وان لم يرد
 ربع العشر فيقال ان يكون منه ذلك التذكار وترك باقيه كما هو من مصادف الخمس وكما يجوز في ذلك انما قوله فكتب له
 النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اعطى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم
 بلال بن حارث المزني اعطاه معاذ بن التقيانة جليليها وغنى عن غيرها وقال
 غايته جلسها وغورها وحيث يصلي الزرع من قدس وله يعطه حتى مسلم
 اي ما سبق اليه يسلم وجلسها وغورها في المجلس الذي وكل مرتفع والغور الموراد وويل من شئس يريد ان يعلو الماء ان تقع في انفس
 من الارض اعطاه قوله عن ابيض بن جمال انه وفد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقطعه المصحف
 داي ثلث منه اثناع عشر لئلا ينقصه قال ابن المتوكل الذي بنادى ابا ايمن ففقطعه فلما ان دلى
 قال رجل من المجلس وهو الاقرع بن ماس ثيل عباس بن مرداس انت دى ما قطعت له انما قطعت للماء العذ
 والعدا لهما اي الكثير الدائم الذي لا ينقطع والاحتياج الى عمل في بل المار اذا ليس معار لهما قال فانزع منه اي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم من ابيض وانما اقطعه اول انما بان القطيعة معدة ليصل منه المصحف لعل ولا يجر ما بين يديه
 رجع عنه قوله عن ابيض بن جمال انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حي الا ذلك فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا حي في الا ذلك فقال اراك في خطا دى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حي
 في الامرات قال فرجع يعني بخطا دى الا دى التي فيها الزرع المحاط عليها
 اي بالاراك كالحظيرة انما تحي الاراك لانها مرعى ودواب الناس وكانت ملك الاراك فامته في ارض احياها اليوم احياها بملكها
 وملك الارض فاما الاراك اذا بنت في ملك رجل فانه يحبه ويمنع غيره وقال ابن عمر في الفتح وقوله وساله عما يحيى من
 الا ذلك قال لم تنله خفا اي ما لم تصله اخفاف الابل ومعناه ما كان بمعرى عن المرقى والعمارات فان ما قرب من
 العمارات لا يجوز احياها بالاختيار بل بالبلد اليه لمعى مواشيهما اليه شار قوله ما لم تنله اخفاف الابل اي ليكن الاختيار في موضع الجيد
 لا تصله اليه الابل السارحة وقيل انه يريد ان لا يبيد لاني من شئ او لا شئ الا دينا لا اخفاف قوله عن جد صفوان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم غز اقيفا الحريث وفيه فقال يا بني الله ان صفوا اخذ عمتي ودخلت فيما دخل المسلمون
 من الاسلام قبل الاخذ والاسر فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا صفوان القوم اذا اسلموا حوزوا
 دماهم واموالهم فادفع الى بلغيرت عمتي فدفعها اليه سال دى صفوان النبي صلى الله عليه وسلم ماء لبني
 سليم قد طهر بوا عن الاسلام وتزكو ذلك الماء فقال يا بني الله انزلني اناد قومي قال نعم
 فانزله واسلم يعني المسلمين فاتوا صفوا فسالوه ان يدفع اليهم الماء فابي فانوا بنى الله
 صلى الله عليه وسلم فقالوا يا بني الله اسلمنا وانا نينا صفوا الذين في البنا ماء فابي علينا
 فدعا فقال يا صفوان القوم اذا اسلموا حوزوا اموالهم دماهم فدفع الى القوم دماءهم الحريث
 وبذا الاخير مثل فان القوم اذا اسلموا عن قريتهم واشتول عليها المسلمون فتحوها عنوة يملكونها ثم اذا اسلم القوم لا يرد
 اليهم قريتهم كيف امر النبي صلى الله عليه وسلم صفوا بعد اعطاه الماء الى القوم وقال اذا اسلموا حوزوا اموالهم فاجواب ان النبي صلى الله

عليه وسلم اراد ان يمين عليهم انهم سلموا وان لم يكن لهم حق الا به سلموا واجبا ان يسلوا. وقال ابن القوم اذا سلموا انما سلموا عليه
واراد به المعنى الا نعم من الاسلام قبل الاسلام او بعد وليكون ذلك مبيحا لردوا العلم اليه بالناس وبما واثق بالاسم في بيتين كما في قوله
في التسعة عنده علم والفقه ان قل في قوله مثله والا ولى ان يقال ان القوم سلموا وان قيل الامور كلها في قوله في حديث الرضى في

وان جيمينة لقوة بالراجة فقال لهم من اين ذى المداوة (بى قرية لواءى الشرقى) فقالوا بنور فاعلمت ان جيمينة فقال
اقطعها البنى سنا عة وقوله فى حديث اسماء اقطع الاربعة العوام فكانوا فى حديث ابن عمر اطلع الزبير حنفى فنهيه

دای قدر اول عدد دوازده فرس و حتی قائم شمر می بسوخته فقال اعطوه من حیث بلغ السوید فكان له
مقدار مجموع حفتر الفرس و بر می السوید فنهذ الاموات کلها تدل علی جواز اقطاع الام الارض المملوكة لبیت المال
لا یملکها احد الا باقطاع الامام ثم تارة یصلح رقیبتها و یملکها الانسان بما راسی فیہ صلح فیروز یملکها کما یملکها الی یلیه من الملکهم و
الدانیز و غیره و تارة یقطع رقیبتها فیستحق بها الانتفاع بهذا الاقطاع فهو لا یجوز لامام اقطاع الارض الا فی حقها من الناس بماتة و قد
نذیب مالک و الشافعی ابی حنيفة کما ذکرنا عن کتاب المراجع لابی یوسف و اما اقطاع الاموات فسیاتی حکمها فی باب بعدد او قوله
فی حدیث قلیله قال قلت تقدم صاحبی لعن حرث بن حسان و اخذ بکسر بن دائل فباعه علی الاسلام علیه و علی قومه

تم قال يا رسول الله اكتب بينا وبين بني تميم بالدينار ان لا يجاؤها اليها منهم احدا الا مسافرا ومجاونا فقال
اكتب له يا غلام بالدينار فلما دأبته قد امر له بها شخص بي وهي وطني وهادي نقلت يا رسول الله انه

لم يسالك السوية من الارض اذ يسالك انما هذه الدهناء عندك مقيد الجمل و
مرعى الغنم ونساء بني تميم وبنارها ورا ذلك فقال امسك يا غلام صدقت المسكينه

والقبيلة، والمسلم اخو المسلم ليسهم الماء والشجر ويتعاونون على الفتان
جمع فتان اي ينبغي للمسلم اذا متن بعضهم ان يعادوا ويزرع الفتنة عندهم فامرهم بحسن المجاورة ونباههم عن سوء المشاركة والذهاب
ديار بني تميم معروفة وهي سبعة اجيل من الرمل في عرضها بين كل جيلين شقيقة وطولها من مزن يفسوخة الى رمل يبرين دي
الكر بلاد الشام ذات اعذار ومياه واذا خصبت الدنبا ربيع العرب جمعوا سعتها وكثرة شجرها وهي غداث مكرمة نزرعة من
سكنها لا يعرف الحمى لطيب تربتها وهو اهلها كذا في معجم البلدان قوله شخص بي على بار الجحول يقال للرجل اذا اناه ما يعاقله شخص
كأنه رفع من الارض تعلقه وانزعه قوله انه لم يالك السوتية اي لم يملك ما يكون في طلبه سوية وعدل وانما طلب ما في
اعطاء جارية على تميم ومضرة بهم الدنبا عندك اي قريب منك ليس على بعد منك حتى يشتبه حاله.

باب احياء الموات الموات كسحاب وغراب في الاعلى لا الارض فيه اوارض لا مالك لها اوارض لم تقي بعبه قاموس
ولي اصطلاح الفقهاء ارض مباحة غير مملوكة لاحد خارج البلدة لا يتعلق بها مرافق المل لميلدة لا تعذر زرعها لا انقطع الماء عنها

اولغا به عليها اختلاف العلماء فيها فقال ابو حنيفة من احياها باذن الامام ملكها وقال صاحباه والملك والشافعي من احياها ليك ولا يفتقر الى اذن الامام وبه قال احمد احتجوا باطلاق حديث الباب قوله من احيى ارضا ميتته فبي له وليس لعرق قتاله حق

ای صارت ملک الارض مملوکه که اثبت ملک محمی من غیر بشریة اذن الامام وقوله وليس لعرق ظالم فیه حق روى منقوا مضانا
فالمنون ای بالتقوین عرق وظالم لغت له ودر ارجح الی صاحب العرق ای لیس لذی عرق ظالم او الی العرق ای لیس لعرق

ذو نلم وهو ان ثبت عروق اشجار انسان في ارض غيره بغير اذنه فلهما صاحب الارض فلهما شيتها واما رواية الاضافة فاما اكثر العلماء على انه لا يكون النكاح صحيحا فيكون المراد بالعرق الارض فاما ما عمل ان النكاح من غير اذن او بنى او حفر في ارض غيره بغير حق ولا شبهة واستدل ابو حنيفة على شرط اذن الامام بقوله صلى الله عليه وسلم ليس للمرا الا ما طابت به نفس اما ما اذا لم ياذن فلم يثاب نفسه به فلا يكون له والآن الموات غنمة فلا بد للاقتصاص به من اذن الامام كسائر الغنائم والدليل عليه ان غنمة اسم لما اصيب من اهل الحرب باي حياث الخيل والركاب والموات كذلك لان الارض كلها كانت تحت ايدي اهل الحرب استولى عليه المسلمون غنوة وقهر اذ كانت كلها غنائم فلا يقتص بعض المسلمين شيئا منها من غير اذن الامام كسائر الغنائم فعلى هذا حديث الباب يحتمل ان يكون بشرعا فيكون معناه هي لان اذن الامام يحتمل انه اذن جماعة باحيا والموات بذلك النكاح ونحن نقول بوجه فلا يكون حجة مع الاحتمال وهذا نظير قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه حتى لم يصح الاحتجاج به في ايجاب السلب للمقاتل كما تقدم الا اذا قال الامام ذلك تشفيعا او تحملا ذلك على حال الاذن نوفيها بين الدلائل وقال مالك يشترط اذن الامام اذا كانت الميتة يحتاج اليها اهل القرى من مرقى ونحوه والا لا

باب ما جاء في الدخول في ارض الخراج اي اختار ارض الخراج او اخذ ما راها اذا اسلم صاحب ارض الخراج او اشترى اسلم لا يتبدل ولا يفتقر بل يؤخذ منه الخراج ويجوز للمسلم ان يشتري ارض الخراج من الذي وقد صح ان الصحابة اشترى اراضي الخراج وكانوا يودون خراجها فدل على جواز الشراء واخذ الخراج واداء المسلم من غير كراهة في نصب الراية قال البيهقي في كتاب المعرفة قال ابو يوسف القول ما قال ابو حنيفة انه كان لابن مسعود وجناب بن الارث وجبين بن علي ولشريح ارض الخراج انتهى الاقول ما ذكره قال من عقد الجزية في عنقه فقد برى مما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عموما على التشديد والتغليظ والمراد بقوله الجزية جزية الارض وهي الخراج واما رواية الثاني عن ابي الدرداء قال قال رسول الله عليه وسلم من اخذ ارضا بجزية فلهما فقد استقال بجزية الحديث اي البطل فهو ايضا محمول على التشديد والتغليظ في منعه من قبول عماره بن ابي الشثاء فلا يحتاج به قيل اذا كان من اشتراة فهو مكره والا فلا -

باب في ارض يجلبها الامام او الرجل المحمي هو مكان محمي من الناس والمأشبة لم يكثر كلامه يقال له ركعة في الهندية في الباب عن الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وقال لاحمي الا لله عز وجل وفي رواية المتقدمه من الله ورسوله اي لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك الا باذن من الله ورسوله فكان النبي صلى الله عليه وسلم حمى الخيل الجاهل وابل الصدقة قال القاضي كانت روسا الاحياء في الجاهلية يحمون المكان انحصب ليلهم وابلهم وسائر مواشيهم فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعه ان يحمي الا الله ورسوله انتهى اذ قال ابن الملك المعنى لاحمي لاحد على الوجه الخاص بل على الوجه الذي حماه لمصلحة المسلمين وقال القاضي لا يجوز ذلك في لم يملكه وارضائه تنضيق على اهل المواشي ولا لاحد من الائمة لنفسه خاصة -

باب ما جاء في الركاز وما فيه من المال اختاف العلماء في معنى الركاز فقال مالك والشافعي الركاز هو الكنز الجاهل المدفون في الارض وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما هو هذا والمعدن ركاز ايضا قال في البدائع اما المستخرج من الارض لو كان احد بها لم يملكه الذي خلقه بغيره بغيره بغيره في الارض والثاني يسمي معذبها هو المال الذي خلقه

الله تعالى في الارض يوم خلق الارض والركاز اسم يقع على كل واحد منهما الا ان حقيقة المعدن واستعماله للكنز مجاز انتهى قلت هو
 بالكنز من الركز بمعنى الاثبات اعم من ان يكون ركز الحق او المخلوق فكان حقيقة في المعدن والكنز مشتركا معنويا وليس غا صا
 بالذين قال الربيعي واستدل لنا الشيخ في الامام بحديث اخرج البيهقي في المعرفة عن حبان بن علي عن عبد الله بن ابي سعيد عن ابيه
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركاز الذي ينبت بالارض قال البيهقي وروى عن ابي يوسف عن عبد الله
 بن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس قبل والركاز
 يا رسول الله الذي نطق في الارض يوم خلقت دسكت الشيخ عن حلة الحديث وهو عبد الله بن ابي سعيد المقبري قال ابن حبان
 في كتاب التصانيف كان يطلب الاخبار ويهم في الآثار انتهى فالحاصل ان يوجد تحت الارض نوعان معدن وكثيرا للكنز اذا وجد فان
 كان على ضرب اهل الاسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو لقطه وحكمها انه يجب تعريضها ثم التصديق على نفسه ان كان فقيرا
 او على غيره وان كان غنيا ولو كان على ضرب اهل الجاهلية كما تمسك عليه الصنم فان وجده في ارض مباحة غير مملوكة لا حافية
 الخمس واربعه اقسامه الواحدة في دار نفسه او ارضه فيه الخمس اتفاقا ولا تفصيل في الكنز بل يجب فيه الخمس سواء كان
 من جنس الارض ام لم يكن بعد ان كان مالا مستقلا لا في الكفار والمعدن ثلاثه انواع نوع يذوب بالنار وينطبع كالذهب
 والفضة وغيرهما ونوع لا يذوب ولا ينطبع كالكل وسائر الاحجار ونوع يكون مائعا كالقير والنفط والوجوب يختص بالنوع الاول
 دون الاخرين عندنا في الاول الخمس وقال مالك الشافعي لا يخمس في المعدن في شيء الا اذا كان المستخرج ذيبا او فضة وبلغ
 نصا باجب فيه الزكوة ولا يشترط فيه الحول وبعض الشوايع قال بشرط الحول ايضا قال في المبدلح واما المعادن فالحاج منه
 في الاعمال نوعان متجسد واثع والمتجسد منه نوعان ايضا نوع يذوب بالاذابة وينطبع بالحمية كالذهب والفضة والحديد و
 الرصاص والنحاس ونحو ذلك ونوع لا يذوب بالاذابة كالياقوت والبلور والعقيق والزمر والفيروز والكمال والمغرة
 والزرنيخ والجص والنورة ونحوها والمائع نوع آخر كالنفط والقطر ونحو ذلك وكل ذلك لا يخلو اما ان وجده في دار الاسلام او في
 دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة فان وجده في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فالمتجسد مما يذوب بالاذابة وينطبع بالحمية
 يجب فيه الخمس سواء كان ذلك من الذهب والفضة وغيرهما مما يذوب بالاذابة وسواء كان قليلا او كثيرا فاربعة اقسامه الواحدة
 كائنا من كان الا الحزني المستامن فانه لست ومنه الكل الا اذا قاطعه الامام فان له ان يفي بشرط وهذا قول اصحابنا رحمهم الله قال
 الشافعي في معادن الذهب والفضة ربع العشر كما في الزكوة حتى شرط فيه النصاب فلم يوجب فيما دون المائتين وشرط بعض
 اصحابه الحول ايضا واغیر الذهب والفضة فلا تخمس فيه واما عندنا فالواجب خمس الغنية في الكل لا يشترط في شيء منه شرائط
 الزكوة ويجوز دفعه الى الوالدين والمولودين الفقراء كما في الغنائم ويجوز للواحد ان يصرف الى نفسه اذا كان محتاجا ولا تغنيه
 اربعة الا الخماس اخرج الشافعي بما روى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع بلال بن الحارث المعادين القبلية وكان
 يأخذ منها ربع العشر ولا يها من ثمار الارض وربعها وكان ينبغي ان يجب فيها العشر الا انه اكتفى بربع العشر لكثرة المونة في
 استخراجها ولنا ما روى من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وفي الركاز الخمس وهو اسم للمعدن حقيقة واما يطلق على
 الكنز مجازا لدلائل احدها انه ما خرد من الركز وهو الاثبات واما في المعدن هو المثبت في الارض لا الكنز لانه وضع مجازا
 للارض والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عما يوجد من الكنز العادي فقال فيه وفي الركاز الخمس عطفا على الركاز

على الكنز والشئ لا يلف على نفسه هو الاصل فدل ان المراد منه المعدن والثالث ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال
المعدن جبار وانقلب جبار وفي الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله فقال هو المال الذي خلفه الله تعالى في الارض
يوم خلق السموات والارض فدل على انه اسم للمعدن حقيقة فقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم الخمس في المعدن من غير فصل
بين الذهب والفضة وغيرهما فدل ان الواجب هو الخمس في الكل ولان المعدن كانت في ايدي الكفرة وقد زالت ايديهم
ولم تثبت بالمسلمين على هذه المواضع لانهم لم ايقصدوا الاستيلاء على الجبال والمنازل فبقوا ما تحتها على ملك الكفرة وقد استولى
عليه طريق القهر لقوة نفسه فيجب فيه الخمس ويكون اربعة اجناسه كما في الكنز ولا حجة له في حديث بلال بن الحارث لانه يحتمل
انه انما يأخذ منه ما زاد على ربع العشر لما علم من حاجته وذلك جائز عندنا على ما ذكره فيعمل عليه علما بالمسلمين انتهى

قوله عن سعيد بن المسيب وابي سلمة سمعا اباهما هروية يحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس
وهو قطعة من حديث طويل ولقد العجايز جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس قيل في الحديث دليل على
ان المعدن غير الركاز لانه علف بينهما والعلف يدل على الناصرة قلت لا حجة فيه فان المراد من المعدن حفرة فانه اذا وقع فيها
انسان فلا ضمان فيه والمراد بالركاز المال الذي في المعدن بان المال المستخرج منها اية الخمس فليزيد لالة العلف صحيحة لان
مدلول احدها غير مدلول الاخر فلا حجة فيه لاحد قوله قالت ذهب المقداد لحاجته فبيع الجنبه فاذا جرد يخرج من حجر
دينار ثم يزل يخرج دينارا دينارا حتى اخرج سبعة عشر دينارا ثم اخرج خروقة حمراء يعني فيها دينارا فكانت ثمانية

عشر دينارا فذهب بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره وقال له خذ صدقتك
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل هويت الى الحجر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
بارك الله لك فبها قوله بفتح الجنبه بفتح اوله وسكون ثمانية ثم جيم ثم باباخرى موضع بناحية المدينة والجنبه في
الاصول شجر يعرف به لانه كان يفتها والحجر هو النفاذ ذكر الكسيرة قوله هل هويت الى الحجر اي فاذنت منها الدينار قال الخنابي يدل
على انه لو اخذ من الحجر كان ركازا يجب فيها الخمس قلت لا يظهر وجه ما قاله لان لو اخذ من الحجر لكان في وجود الخروقة دليل
على انه ليس بقديم اولو كان كذلك لما بقيت الخروقة الى الآن ولا يجب الخمس الا في العاوي الذي لا يعرف صاحبه او في
ما هو مخلوق فخالقه قوله بارك الله الخ كان ذلك لقطعة الا ان تعرفها كان قريبا كان من المتخذ فان الفارة لا يعلم من اين
انذت والتعرف يتخذ في الاكنة كلها فكان الاتفاق على المقداد كانفاق الفقير لقطعة على نفسه بعد تعريفها وكان المقداد محتاجا
اليها فرخص فيها وانما بركة لما علم من قناعة حيث اكتفى بما تيسر ولم يبيع حرمه في تفتيش الزيد عليه واما المقداد فانا لم يهوا الى الحجر
لما علم ان اخرج الفارة هذه الخروقة والى ان لم يبق من ماله بقية بهذا قال شيخ مشايخنا قدس سره

باب نبش القبور العادية اي التمدية لابل الجالبية قوله ليقول حين خرجنا معه الى الطائف فمرنا
معه بقبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا قبر ابي رغال وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلما
خرج اصابت النقرة التي اصابت قومه بهذا المكان قد دفن فيه وآية ذلك انه دفن معه عصا من ذهب ان
انه نبشتم عنه اصبت ومعه فابتلده الناس فاستخرجوا الفصيص البورغال هو جالي كان من ثيابا ثمود ثم كان عاملا فصالح
النبي صلى الله عليه وسلم فامرسله الى قوم ثمود فاحل لهم الحرم وقيل كان دليل الحبشة حين جاؤا الهدى للعبية قيل انه اول من انزل العشر

يضر به المثل في الظلم والشوم وهو الذي يرتبه الحاج قبره الى الآن قال جبري اذا مات الفريزوقي فارجهو كما ترمون قبري الى نال

اول كتاب الجنائز

الجنائز يقع جنازة والجنائز لفتح الجيم اسم للميت المحمول وكبسر با اسم للمسرى الذي يحمل عليه الميت قيل بالعكس مشتق من جنس يجرز اذا ستر والمناسبة بين الكتابين يقال ان المصنف ذكر كتاب الجنائز ثم ذكر كتاب الضحايا ثم الوصايا ثم كتاب الفرائض وهذه الكتب لها تعلق بالموت فذكر كتاب الجنائز بعد ذلك ولكن وجه ادخال كتاب الخراج والفقي والامارة بينهما لما كان له تعلق بالجنائز فذكر الجنائز بينهما بالنسبة الى الفرائض لا لخراج والفقي والله اعلم

باب الامراض المكهرة للذنوب اي جعل المصيبة وتعالى الامراض كفارة لذنوب المومن من الصغائر والكبائر ايضا اذا اتقن وعلم نهايتها من التدبير وتعالى وعبر عليها ولم يظهر الخرج والفرع ولم يظهر الشكوى وهذا قول جمهور العلماء وقال الشافعي ان المصائب مكفرات وان لم يصبر كالحمد ونعم للصبر اجران قوله ان المومن اذا اصابه السقم ثم اعفاه الله منه رجاءه كان كفارة لما مضى من ذنوبه الحديث استقم المرض قوله ثم عنا نلت منا اي من اهل صحتنا لانك لم تبطل بصيبيته والبليته شان المومن الكامل وتقصي البلاء حتى يطهر الله تعالى في الدنيا -

باب اذا كان الرجل يعمل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر فهل يكتب له اجر عمله والجواب في حديث الباب يقول اذا كان العبد يعمل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر كتب له كصالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم لا ينقص منه شيئا -

باب عيادة النساء اي عيادة الرجال النساء هل يستحب قال العلماء يستحب اذا امن عن الفتنة قوله عن ام العلاء قالت عادي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا مريضة فقال الشري يا ام العلاء فان مرض المسلم يذهب الله به خطايا كما تذهب النار خبث الذهب والفضة فيه دليل على عيادة النساء

باب في العيادة اي عيادة المومن الانسان مطلقا سواء كان المريض مومنا او منافقا وكافر قوله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود عبد الله بن ابي ذر المنافق في مرضه الذي مات فيه فلما دخل عليه عرف الموت قال قد كنت انهارك عن حب يهود وجهم حملك على النفاق فينبذ ثوبك على النفاق ولا تجوك الاسلام الساني بن عذاب الله تعالى ولم يعفهم عبد الله وقال فقد البغضهم سعد بن نزار ردة فنه اي فبغضهم لم ينفذ من الموت

باب في عيادة الذمي هل يجوز وجواب في حديث الباب عن انس ان غلاما من اليهود كان مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود فلقته عنده راسه فقال له اسلم فظني الى ابيه و هو عنده راسه فقال له ابوه اطلع ابا القاسم فاسلم فقاما الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي انقذه بي من النار

وهذا الحديث يدل على ان ايمان الصبي معتبر صحيح ولو لم يبلغوا ذلوا وفيه جواز استخدام الشريك فان هذا الصبي كان يخدمه صلى الله عليه وسلم وفيه عيادة اذا مرض وفيه حسن العهد واستخدام الصغير وعرض الاسلام على الصبي وغير ذلك

باب المشي في العبادات اي لا باء من جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودني ليس براكب بغلا ولا بذيول البرذون انيل التركي ثلث الاعراب تبعه البراذين وفي الاصل وانه خصه العرف بجمل التركي.

باب في مثل العبادات على وضوء قول من توضأنا حسن الوضوء وعاد اخاه المسلم محتسبا بوعده من تهنئهم سبعين خريفا محتسبا اي طالبالا لاجر والثواب بوجده بصيغة المجهول من النباذة

باب في العبادات مرارا والعبادة سنة وقيل واجبة بظاهر حديث ابى هريرة قوله عن عائشة قالت لما اصابني سدد بن معاذ يوم الحندق رماه رجل في الاكل فضرب عليه مرسول الله صلى الله عليه وسلم

في السجدة ليعوده من قريب والحديث طويل اختصره المصنف وذا من في مغازي البخاري والرجل الذي رماه كان من قريش يقال له جنان بن العرق والاكل عرق في وسط الذراع

باب العبادات من السرمد اي يستحب العبادات في كل مرض وان لم يكن المريض مخوفا كالرمد والصداع قوله عن زيد بن ارقم قال عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعيني.

باب الخروج من بلدة من الطاعون وهو مرض معروف يقال للوباء الذي ينشأ من الامزجة والابدن يطغى الروح به وقد تخرج قريح في الجسد فتكون في المراتق والاباط واصل النخود واليد وسايل البدن ويكون معه ورم والم شديد ويلهث يسود ما حوله او يحضر او يمر او يكدر وقد يحصل منها الخنقان والقي والمزاج هنا كل ما يحصل به الموت بغتة وعما قال جمهور العلماء لا ينبغي ان يقدم في بلدة الطاعون ولا الخروج الى خارجة فلا بأس به وفي حديث الباب اذا سمعتم به بارض فلا تدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرار منه يعني الطاعون.

قال القاضي في الحديث نهي عن استقبال البلا زمانه فهو روع عن الفرار زمانه شرار عن القادر ولا ينبغي فقال الخطابي احد الامرين تاديب وتعليم والاخر تفويض وتسلية قد ورد في الاحاديث انه ارسل على بنى اسرائيل او من كان قبلكم هذا بالهم فكونوا غدا يا مختص بن كان قبلنا والامانة محمد صلى الله عليه وسلم فهو لها رحمة وشهادة في الصحيحين المطعون شهيد وورد في حديث ان الطاعون كان غدا يا بيعته المدعي من يشا ففعله رحمة للمؤمنين فليس من عبد يقع الطاعون فيمكث في بلدة صابرا يعلم انه لا يصيبه الا ما كتب الله له كان له اجر شهيد وفي البخاري عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فاجابني انه عذاب بيعته المدعي من يشا وروان الله عز وجل جعله رحمة للمؤمنين ليس من احد يقع الطاعون فيمكث في بلدة صابرا فليس يعلم انه لا يصيبه الا ما كتب الله له كان له مثل اجر شهيد

باب الدعاء للمريض بالشفاعة عند العبادات قوله عن عائشة بنت سعد ان اباها قال اشتكيت بمكة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعودني ووضع يده على جتي ثم مسح صدره ويطبني ثم قال اللهم اشف سعدا وانتم له حجرة

ابو جبرة واليوت في فيردار الهجرة فاستجاب الله دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب الدعاء للمريض عند العبادات قوله من عاد مريضا لم يحضر اجله فقال عنه سبع مرارا اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك الا عافاء الله من ذاك المرض وقوله اذا جاء الرجل ليعود

صريضا فاقبل الله شفيعك شيكيا (يخبر) انك عدوا او يمشي اليك الى جنانة او يمشي الى الجنة
من اعالي الافعال وذكاة النية والمراودة الجوار والثنائي ان اذ ايدوا وداش الى الجنازة فاستجب

باب كرامته يعني الاموات اذا كان المرث او فاته او فاته من عدوا ونفوس الكس من شقاق الدنيا والآخرة
شرا في ربه فاما كرامته في مفهوم حديث الباب قوله لا يدعون احدكم بالمولوت لضربك من شقاق الدنيا والآخرة
ليقبل الله اجرتي ما كانت الحجة خيرا الى وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي اي من الحياة
والحياة خير من الموت اذا كانت الطاعة غالبية على المعصية والموت خير من الحياة اذا انكس الامر

باب موت الفجأة اي بغتة بلا سبب ظاهر في الباب موت الفجأة اخذت اسمف بفتح السين وكسر الهمزة
فبفتح مشاء اخذت غضب وبالكسر اخذت انفسان فاعل معناه ان موت الفجأة اثر غنصه تعالى حيث لم تترك له التوبة وامداد
زاد الاخرة ولم يتركه ليكفر ولو به ولذلك تعوذ صلى الله عليه وسلم وان كان في حق المسلم بالآخر شهادة

باب فضل من مات في الطاعون قوله ما تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله تكل هو لا يصح الا بالعلم

وسلم الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله المطعون شهيدا والغريق شهيدا وصاحب ذات
الجنب شهيدا والمبطون شهيدا والذي يموت تحت الهدم شهيدا والمرأة تموت بجمع شهيدا -
والجمع بمعنى الجوع كالذخر يعني المذخور واليه انما ماتت مع شئ يجمع فيها غير مفصل منها من حمل او بكات اي توت وني
بطنها ولدا وتكبر قلت هي التي ماتت بسبب الولادة -

باب المريع يوخذ من اطفائه وعائنه اخرج المصنف قصص خبيث واستعمل بها ان المجوس القتل كالمرث
نكما استعار خبيث وهو يخلق شعرا عانة وهو يوس للقتل فالك المرث لان لا يفعل ذلك وتقتله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث عشرة عينا فيهم خبيث بعد وقعة بدر واسر عليهم عاصم بن ثابت فاطلقوا حتى اذا كانوا بين عسنان وكمة وذكر والحج من
بديل يقال لهم بنو لحيان فقبوا آثارهم حتى لحقهم فاجار عاصم واصحابه الى فرار وجار التوم فاطلهم فرمهم حتى قتلوا فاما
في بعة النفر بالنسب وبقي خبيث وزيد ورجل آخر فاءطوهم العبد والميثاق ان لا تقتل منكم احدا فنزلوا اليهم فلما استمكنهم
حلوا اذ انفسهم فاطوهم بها فقتل الرجل الثالث الذي سماه اول النذر فاني ان يصحبهم قتلوه واطلقوا خبيث وزيد
بأعوم بركة وفي الباب عن ابي هريرة اتباع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خليا وكان خبيث موقتل
الحارث بن عامر يوم بدر فجلس خبيث عندهم اسيرا حتى اجمعوا لقتله فاستعد خبيث من
ابنة الحارث داسا زنيب) وهي يستود بها فاعادته الخبيث

باب ما يستجب من حسن الظن بالله عند الموت يعني للانسان ما كان قادرا على العمل سعي على عمل الخير ولا يفتري على
عفو الله تعالى ورحمته بل يتقلب عليه تربية ووعده وقهره وجلاله الميعد واليعصيه واما اذا كان منتظعا عن دار العمل فحينئذ
بالله تعالى ويرجو منه وكرمه وعفوه ورحمته بان تدبر بالآيات والاكايد الواردة في كرمه تعالى وعفوه ورحمته وما دعه بال
توحيد وفيه المصطفى والنقض واليسر لهم من رحمته يوم القيمة كما قال الله تعالى في الحديث الصحيح اما عند من عبدي في بركات
العواب في معنى حديث الباب ومن قال ان معناه احسنوا اعمالكم فهو احتمال باطل قوله قال لا يموت احدكم الا

في حالة وهو بحسن الظن بالله تعالى فيلن في هذه الحالة انه تعالى يرتبه ويعفوه بكمه وفضل فانه جواد كريم يرووف رحيم
فقال الخطابي انما يحسن بالله فانه من حسن عمله فكانه قال احسنوا اعمالكم بحسن ظنكم بالله تعالى اذ من سار عمله سار ظنه (فهذا باطل)
وقد يكون ايضا حسن الظن بالله من جهة الرجا وتامل عفو وعز وجل احد وقال الراغب يجوز انه ترغيب في توبته وخرجه عن ظالم
فانه ان فعله حسن ظنه ورجاه رحمة

باب ما يجب من تطهير ثياب الميت عند الموت قوله عن ابي سعيد الخدري انه لما حضره الموت
دعا ثياب جلد در جمع جديد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الميت يبعث
في ثيابه التي يموت فيها قال في اللغات ظاهرة ان ابا سعيد انما لبس ثيابا جديدة لا لثبالة لظاهر الحديث بان البعث يكون
في الثياب واستشكل بانه قد ورد في الصحيح بحسن الناس جناة عراة فاجاب بعضهم بان البعث غير الحشر وكانه اراد ان البعث هو
اخراج المولى من القبور والحشر نشرهم في عرصات القيامة فيجوز ان يكون البعث في الثياب والحشر عراة وهذا بعيد غاية البعد
فقال المحققون من اهل الحديث ان الثياب في قوله صلى الله عليه وسلم الميت يبعث الحشر منية عن الاعمال التي يموت فيها
قد ورد ان العبد يبعث على ما مات عليه من عمل صلح اوسمي والعرب يكنى عن الاعمال للملابسة الرجل لما ملابسة الثياب فيل
في قوله تعالى وثيابك فطهر اي اعمالك فاصحح قال الهروي وليس قول من ذهب به الى الاكفان شئ لان المراد ما يكفن به
بعد موته فقلت فعل غيب وفعل ابي سعيد يوافق ظاهر الحديث

باب ما يقال عند الميت من الكلام من الدعاء فيدعو له ونفسه ويقال اللهم اغفر له واعقبا عقبى صالحته
قوله اذا حضرتم الميت فقولوا خيرا فان الملكة يومنون على ما تقولون اي من خير او شر فيستجاب
باب في التلقين هو ذكر كلمة التوحيد عند من حضره الموت عند النزع قبل الغرغرة ولا يامر بها وينيب ان
يكون الملقن غيرتهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعقده في الخير فيذكرها عندهم عشاء ان ياتي بها لتكون آخر كلامه
لقوله عليه السلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولانه موضع تعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده فيحتاج الى
ذكر ومبنة على التوحيد ولو اتي به امره كفاه ولا يكسر عليه بالم تكلم باجنبي وهذا التلقين مستحب بالاجماع ونقل عن بعض المالكية
انه قال واجب بالاتفاق والتلقين على ثلاثة اوجه فالحضر لا خلاف في حسنه والبعث انقضاء حياة الدفن لا خلاف في عدم حسنه
والثالث اختلاف فيه وهو ما اذا تم وفاته وكيفية ان يقول يا فلان بن فلان اذكر ما كنت عليه قتل رضيت بالله ربنا وبالا سلام
دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وهذه التلقين اي تلقين الميت في القبر لا يومر به ولا ينهي عنه وله حديث اخرجه الطبراني في
معجمه وابن القيم في كتاب الروح عن ابي امامة الباهلي ولكن سنده ضعيف وقيل تلقين الميت بعد الدفن مشروع عند
اهل السنة لان الله تعالى يحياه في القبر وقال الشافعي يلقن بعد الموت لظاهر قوله عليه السلام حديث الباب لقنوا موتاكم
قول لا اله الا الله وعندنا في ظاهر الرواية لا يلتقن والمراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت كما في اقرأ ويسين على
موتاكم قال الطيبي اي من قرب منكم من الموت سماه باعتبار ما يقول اليه مجازا وعليه قيل قوله عليه الصلوة والسلام اقرأوا موتاكم
ليس ويمكن الامر بقراءة ليس بعد الموت قال ابن حبان اراد به من حضره الموت في طائفة اثنين
باب التلقين الميت ذهب الى ان لوجه الى القبلة من جهة الموت وان يلهي بميناه ومعه وبذلك جرى التوارث وانه

ترك في حاله بقي اكرامه واليوزن من ذنوبه والارواح في جوفه والماء عند فمها ويقول من فضله لسم الله وعلى لمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لم يزل عليه السلام يمشي في الجاهلية واسعدوا بما فيكم واجعل ما خرج اليه شرا مما خرج عنه فقال العلماء اذا مات المسلم
توارى عنه والروح السليمة او الارادة على ابدية ولو شئ به اليه في الجانب الايمن واليسرى في الايسر ولا يجوز وضع يده على
صدر الميت اما انما المذكور قول ابن ابي سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد
اتى ابيه فاعلمه في البيت وفيه دليل على استجاب انما في الميت واتبع المسلمون على ذلك.

**باب في الاسترجاع اى القول بالله وانا اليه راجعون قوله اذا اصابك احكامكم صيغة تليقل انا لله وانا
اليه راجعون اللهم هذا لك احتسب صيغتي اى اطلب ثواب صيغتي فاجزني فيها وابدل لي بها خيرا منها
يقول ابن ابي عمير او بالمت ابيدته فقيرة او جليلة.**

**باب في الميت يتبعه اى في الباب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم سجي في ثوب حبرة
اى في ثوبه وفاته من حبرة.**

**باب القبر اذ عن الميت في الباب عن عجل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرؤا ليس
على موتاكم اى الذين في قبورهم الموت واعمل المحبة في قراهم ان يتناس المتضر بها فيها من ذكر المد عز وجل واحوال القبر
والبحث قال الترمذي في الباب ان يكون المراد بالميت الذي حضر الموت فكانه صاني حكم الاموات وان يراد من قضى نحبه وهو
في بيته او دون وفاته قال الامام في التفسير الكبير الامر بقرأة ليل على من شارف الموت من وروده قوله عليه الصلاة والسلام كل
فشي قلب وثواب القرآن ليل ايا ان ابن الانسان جيل ضعيف القوة وساقط الملة لكن القلب انبل على الشر عز وجل بكتابة
فيته اكرامه ما يراون في كتابه اية بالاحول قال الطيبي السري في ذلك والعلم عند الله ان السورة المذكورة اى فانها مشحونة بتقريب
اجابات الاول من فتح المسائل معتبرة التي اورد بها العلماء في مصنفاتهم وكيفية الدعوة واحوال الامم واثبات القدر والتمائم
التوحيد ونفي الضلالة والامارات السائدة وبيان الامامة والخشوع وحضور العرصات والحساب والحجاء والمرجع والاباب
ففيها ان تقرأ عليه في تلك الساعة وفي اخر ابن ابي شيار والذبي عن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت
يقرأ الله به من سورة ليل الا هو من الله عليه وفي رواية صحيحة ايضا ليل تلب القرآن لا يقرأها عبد يري الدار الاخرة الا غفر الله له
ما تقدم من ذنبه ما قرأه على موتاكم قال ابن حبان المراد به من حضر الموت وليده ما اخرجه ابن ابي الدنيا وابن مردويه و
ما لا يسن في المتأخرين فانما انما يقرأه فقال بل يقرأ عليه بعدة وهو حي واليه مال ابن الهمام في الفتح وذهب بعض الى انه
يقرأ عليه في القبر ورواه خبر ابن عدي وغيره من زائدة واليه او احدهما في كل جمعة فقرأ عنه هبايل غفر له كل ذنبه
باب الجناس عن المصنف اى الجناس في المعية في الباب عن عائشة قالت لما قتل زيد بن حارثة وجعفر**

**وعلى الله بن مروان حله في غزوة دومة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد يعرف في حبه
الحزن وذكر القصة وذكره البخاري في الباب قال الطيبي كان كل من حضره كنه انظر منه الا بالجملة البشرية منه اهو وفيه من الله
ان الاقبال في الاحوال به الملك الاقوم من اصاب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المخطو ومن انظم والنش و
النوح وغيره الا في التباين في التباين على القوة والاشفاق تبارا اصاب فيقتدى صلى الله عليه وسلم في ملك الحارث بن كلثوم**

بلية خفيفة بوقار وسكينة ظهر عليه مماثل الحزن وليؤذن بان المصيبة عظيمة فقلنا حافظ عن الرب المنيه واما جلوسه في المسجد فاعلمه بان حسب العادة الشرافة وليس المراد ان جلوسه كان لاجل ان ياتيه الناس فيعزوه -

باب التعزية لا بأس بتعزية اهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلوة والسلام من عزى مصابا ناله مثل اجره ابي تلمه على العزاء وهو بالمد الصبر اي بان يحمله بوعده الله بان يقول اعظم الله اجره واحسن عزاك اي صبرك وغفر ليئلك فيسبل عليه المصيبة ولا بأس بالجلوس بها الى ثلثة ايام من غير ان يكتب خطور ويكره التعزية ثمانية وعشرا لقبر وعند باب الدار قوله عن عبد الله بن عمر وابن العاص قال قبرنا احدث وفيه اذ هي فاطمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اخرجك يا فاطمة من بيتك قالت آتيت يا رسول الله هذا البيت فرحمت اليهم ميتهم او عزيتهم به

نقطة اولها شك من الراوي فمعنى الاول دعوت لرحمة الميت والثاني امرتهم بالصبر من التعزية وفي رواية النسائي فرحمت اليهم وعزيتهم ميتهم قوله قال لو بلغت معهم الذي فذكر تشديدا في ذلك وفي رواية النسائي فقال لها لو بلغت معهم ما رايت الجنة حتى يراها جدي اي لو بلغت معهم الذي هو مثاير اهل المدينية لم ترا الجنة حتى يراها جميعا المطلب قال السدي في ظاهر السوقي يفيد ان المراد ارايت اياكم كما لم يرا بالان وان هذه الثانية من قبيل حتى لا يجمل في سماعها ومعلوم ان المصيبة غير الشكر لا تؤدى الى ذلك فاما ان يجمل على التعليل في حقها او يحيل على اد علم في حقها اذ بانها لو اتممت تلك المصيبة لانقضت بها الى مصيبة تكون مودية الى ما ذكره والسيوطي شمره القول بنجاة عبد المطلب فقال لذلك اقول لا دلالة في هذا الحديث على ما ذهب اليه المتأخرون لانه لو مشت امرأة مع جنازة الى المقابر لم يكن ذلك الحضر موجبا للخلود في النار كما هو واضح فتأية ما يدل عليه الحديث بانها لو بلغت معهم الذي لم ترا الجنة مع السابقين بل يتقدم ذلك عذاب او شدة او ماشاء الله من انواع المشاق ثم لو دل امرها الى دخول الجنة فطعنا ويكون عبد المطلب كذلك لا يرى الجنة مع السابقين بل يتقدم ذلك الامتحان وهذه اوسع مشاق آخر ويكون معنى الحديث لم ترى الجنة حتى يحجي الوقت الذي يرى فيه عبد المطلب فنزنها خيفة روية فتكون روية لها متأخرة عن روية غيرك مع السابقين هذا لدول الحديث على قواعد اهل السنة لا معنى له غير ذلك على قواعدهم والذي سمعت من شيخ الاسلام شرف الدين المناوي وقيل عن عبد المطلب فقال هو من اهل الفترة لم تبلغهم الدعوة فكبرهم في المذهب معروف انتهى كلام السيوطي بخصا

باب الصبر عند المصيبة فان الصبر بحزل الاجتنال الله تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب الجزع يحيا اجره قوله عن انس قال اتى بنى الله صلى الله عليه وسلم على امرأة تنكح على صبي لها فقال لها (لحقى الله

راى خافى عقابا ومثا الفقه بترك النياحة) وا صبرى فقالت وما تبالى انت بمصيبتى فقبل لها هذا النبي صلى الله عليه وسلم اي هذا الذي تخاطبه هو رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل هو الفضل بن عباس فتأملت ما عرفت فدمت وفي رواية مسلم فاخذها مثل الموت اي من شدة الكرب الذي اصابها لما عرفت انه صلى الله عليه وسلم فائتة

فلم تجد على بابها بوابين فقالت يا رسول الله لم اعرفك فقال انما الصبر عند الحمد مة الاول اي الصبر انكامل المرغى الشاب هو عند ابتداء المصيبة واول لحوق الشقة والافضل احديصير بعد ان قال الطيبي اذ مناك سورة المصيبة في شاب على الصبر ولو تكررت السورة وتيسل المصاب فيصير الصبر طينا فلما شاب عليه جبالا اذ المصيبة الصبر طبعها ثم يكره المصيبة

ثم صبر ولو طال العهد في ثياب ولكن الدرجة الاعلى عند الصدرة الاولى -

باب في البكاء على الميت يجوز البكاء عند الصدرة بالمذموم بلا صوت وقار يخص بالحدوت اليضا ولكن التحذير
وانما المحرم النوح والندب وشنق الجيوب وضرب الخدود واختلافه وان في تنزيب الميت بكاء المله عليه قليل لا ينزب مطلقا كما
قالت عائشة لا تزور رة وزر اخرى بكاءهم معصية منهم فكيف يعذب الميت بفعلهم لانه مخالف له لانه الامة وقيل اذا وصى الميت
بذلك كما كان عادة الجارية فيعذب بسببه بقدر وصيته وقيل اذا علم الميت ان الله يكون عليه بكاء المحرام ولم يؤمن بعنهم فيعذب
بسبب عدم الوصية وثالث البخاري ان الميت يعذب على فعله لا على فعلهم فانه اذا وصى بالنوحه عليه او كان يرضى بها او كان
يعلم بكاءهم فلم ينهم فعليه وزر فعله والا فلا وزر عليه وقيل انهم يذكرون في بكاءهم ونوحهم من اخباره ومن حملتها ما يكون مذموم
شرعا فالمعنى انهم يكون على تلك الافعال وهو يعذب على تلك لكونه سننات ويقال له اكنى بكذا قوله على سامة
ابن نريد ان ابنة الحريث وفيه نوضع الصبي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفسه تفتقع فضا

عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له سعد ما هذا قال انها رحمة ليضجها الله في قلب من يشاء الحديث
تولد تفتقع اي تضطرب وتتحرك ولا تثبت على حالة واحدة والمعنى تصوت كما يصوت في حالة الغرغرة في الحديث دليل ان
البكاء بالمذموم رحمة وفي حديث الثماني قال انس لقد رايته يكيده وجود بنفسه بين يدي رسول الله صلى الله

عليه وسلم فدمعت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تد مع العين وتخرن القلب
ولا تقول الاما يرضى ربنا انا بك يا ابراهيم لمحن ونون - طبعنا وشرعا وفيه اشارة
الى ان من لم يحزن من قسوة قلبه ومن لم يد من قلة رحمة فهذا الحال اكل عند ارباب الكمال من حال من مات له ولد
من المشايخ فتضحك فان العمل ان يعطى كل ذي حق حقه -

باب في النوح ناحت المرأة على الميت نوحا من باب قال والاسم النوح وزان غراب وربما قيل النياح بالكسر
في نائحة والنياحة بالكسر اسم المناحة لفتح الميم موضع النوح فتقدم ان البكاء مع الصوت والمجزع والفرع ومع اعداد
حاشه حرام وكذلك مع الندب وشنق الجيوب وضرب الخدود وكل ذلك كان يفعل اهل الجاهلية واكثر ما يفعله النساء فنهين عن
ذلك في الباب عن امة عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن النياحة وعن ابي سعيد

الخدري قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النائحة والمستعقة التي تنوح الميت التي تقصد السماع ويعجبها وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من جلق ومن سلق ومن خرق اي من حلق الشعر كما يفعل الكفار ومن صاح و
رفع الصوت وخرق ثيابه وقتت المصيبة واما انكار عائشة حديث ابن عمر ان الميت ليغيب بكاء المله عليه ونسبها الى النسيان
والاشتباه عليه وعلى عمر ايضا مستند لا بقوله تعالى ولا تزوروا زرة وزر اخرى وقالت واما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في
يهوديه انها تعذب وهم يكون عليها يعني يعذب بكفرها في حال بكاء المله لا بسبب البكاء فنهنا ان الميت يعذب بكاء المله عليه و
حكما بالكلية ولكن العلماء لم يسلوا قول عائشة ويرون الحديث صحيحا وطبقوا بين الاحاديث والآيات بما ذكرنا في الباب المتقدم و
الاولى منها انهم كانوا يخرجون على الميت ويندبون به بشمايله ومحاسنهم وذلك الشماثل قبائح في الشرع فهم يبعدون في المكان
ويكونون بذكر ادهو يعذب بها كما كانوا يقولون يا مؤد السوان وموتم الولدان ونحرب العمران ومنفرك الاخوان ونحوها مما يروونه شجاعة و

باب صنعة الطعام لاهل الميت وفي فتح القدير يستحب لغير اهل الميت والمقربين البعثة بنية الطعام ايام شيعتهم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فانه قد اتاهم ما يشغلهم حديث الباب ونحوه امر شيعتهم وانفسهم بما ينفعهم من الخبز عن نية الطعام لانفسهم والمراو طعام شيعتهم يومهم وليلتهم فان الغالب ان الخبز انما ياكل من الطعام لا يستمر اكثر من يوم وليلة وقيل يحل لهم طعام الى ثلثة ايام مائة القرية ثم اذا انتهوا لم يذكروا ان شي عليهم في الاكل لما لا ينعفوا بتركه استياد او لغيره وارضوا لاهل الميت لاجل اجتماع الناس عليه بدعة مكرهه بل صح عن جري كنا نعد من النباية وهو ظاهر في التحريم قال ابن الهمام يكره اتخاذ النباية من اهل الميت لانه مشروع في السرور والافى الشرور وانه بدعة مستقيمة

باب في الشهيد يغسل اى هل يغسل الشهيد فغسل بمعنى مفعول اى شهيد له بالمجبة بالنس وهو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الآيات وقوله عليه الصلوة والسلام انا شهيد على هؤلاء يوم القيامة اى بنذلتهم نفوسهم ابتغاء مرضاة الله تعالى واعزاز دينه قاله صلى الله عليه وسلم من جمع بين من من الشهداء في قبر واحد كما في الباب عن جابر ومجنى فاعل لانه حي عند الله تعالى حاضر اولان عليه شهادته حاله وهو دمه وشبهه وجره اولان روحه شهدت دار السلام وروح غير لا تشهد الا الا يوم القيمة والقيامة بشهادة الحق عين قتل اولان شهيد عند خروج روحه ماله من الثواب فحكم الشهيد في احكام الدنيا كسائر الموتي الا انه يخالفهم في حكمين احدهما انه لا يغسل عند عامة العلماء الاصل فيه ان شهيدا واحدا لم يغسلوا كما يدل عليها حديث الباب

عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتلى احدا ان يلنوع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وشيائهم وهذا ظاهر في انهم لم يغسلوا وحديث انس ان شهيدا واحدا لم يغسلوا او دفنوا بدمائهم

ولم يغسل عليهم وحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد ويقول ايها الكفار اخذوا القرآن فاذا اشيروا له احدهما قدماه في الحمد فقال انا شهيد على هؤلاء يوم القيمة

وامر بدمائهم بدمائهم ولم يغسلهم **فعله** عدم اغتسالهم تلقى العلماء الا ان الحسن البصري قال ان يغسل لان الغسل كرامة لبني آدم والشهيد حق الكرامة وانما لم يغسل شهيدا واحدا تخفيفا على الاحياء لكون اكثرهم مجروحوا لم يكونوا قادرين على غسلهم قلت يروى قوله عليه الصلوة والسلام زلومهم بكلوبهم ودمائهم فانهم يعثون يوم القيمة وادوا جهم تشعب والثلون لون الدم والزنج رنح المسك فانه بين المغنى باهم يعثون يوم القيمة وادوا جهم تشعب واما فلان ينزل عنهم الدم بالغسل ليكون شهادتهم يوم القيمة وبه تبين ان ترك غسل الشهيد من باب الكرامة وان الشهادة جعلت مانعة عن حلول النجاسة لموت قال الشافعي واحمد وآخرون انه لا يغسل على الشهيد كما لا يغسل واستدلوا بحديث انس ولم يغسل عليهم وبحديث جابر ولان الصلوة على الميت تنافعه ودرعاً لتحصيل ذنوبه والشهيد قد تطهر عن ذنوب الذنوب لقوله عليه الصلوة والسلام لسيوف موار الذنوب تنافى عن ذلك كما استغنى عن الغسل ولان الله تعالى وصف الشهداء بانهم احياء والصلوة على الميت لا على الحي وقال ابو حنيفة واعجابه والا وراعى والثوري والحراني والحسن البصري وابن السيب واهل الحديث في رواية وآخرون وهو قول اهل الحجاز ايضا يغسل على الشهيد قلت لا استدلال لهم في حديث الباب في شهيدا واحدا في لفظ لم يغسل عليهم في رواية انس فان انس قد بين مراده كما في السباب

عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم صرح بحزرة وقد مثل به ولم يصل على احد من الشهداء غير
اي غير حمزة مستغلا بل حمزة كان موجودا في كل صلاة كما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى عليه سبعين مرة واستند لواءا وادابا
عن ابن عباس قال اتى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فجعل يصل على عشرة عشرة وحمزة كما يرفعون ويوما هو موضوع و
اخرجه الطحاوي عنه ولفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوضع بين يديه يوم احد عشرة فيصلي عليهم وعلى حمزة ثم يوضع العشرة حمزة
موضوع ثم يوضع عشرة فيصلي عليهم وعلى حمزة معهم واخرجه عبد الرزاق في مسنده باجماع من عنه قال لما قتل حمزة يوم احد الحديث وفيه
ثم اتى بالقتلى فجعل يصل عليهم فيوضع سبعة وحمزة فيكبر عليهم سبع تكبيرات ثم يرفعون ويترك حمزة مكانه فيكبر عليهم سبع تكبيرات حتى فرغ منهم
واخرجه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه والبيهقي في سننه ولفظهم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحزرة يوم احد فنهى للتبليغ ثم كبر عليه
سبعاً ثم جمع اليه الشهداء حتى صلى عليه سبعين صلاة زاد الطبراني ثم وقف عليهم حتى واداهم وسكت الحاكم عنه وفي مسنده يزيد بن ابى زياد
الكوني رواه عنه سلم مقروءا بالغيره ورواه عنه اصحاب السنن وقال ابو داود ولا أعلم احدا ترك حديثه وليس هو يزيد بن زياد وهو سلم فيه
ونما يؤيد حديثه ما رواه ابن هشام في السيرة عن اسحاق عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحزرة فنهى جبردة ثم صلى عليه
وكبر سبع تكبيرات ثم اتى بالقتلى فوضعوا الى حمزة فيصلي عليهم وعليه معهم حتى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة وروى الطحاوي عن عبد الله
ابن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر يوم احد بحزرة فنهى جبردة ثم صلى عليه فكبر سبع تكبيرات ثم اتى بالقتلى يصفون ويصلي
عليهم وعليهم واخرجه ايضا ابن شاہين في كتابه من حديث ابن اسحق عنه وروى الطحاوي ايضا من حديث ابى مالك الغفاري قال
كان قتلى احد يوتي تسعة دعا ثم يرحم حمزة فيصلي عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ايضا الدارقطني عن ابى مالك قال كان يا بطل
احد تسعة وحمزة عاشرهم فيصلي عليهم فيرفعون التسعة ويدعون حمزة واخرجه البيهقي ايضا ولفظ قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى احد
عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة وقال الذهبي في مختصر السنن كذا قال ولعله سبع صلوات او شهداء
احد سبعون او نحوها واخرجه ايضا ابو داود في المراسيل كذا قال العيني النحر ولان الصلوة على الميت لاظهار كرامته ولهذا اختص بها
المسلمون دون الكفرة والشهداء بالكرامة وما ذكرنا من حصول الطهارة بالشهادة فالعبد وان جل قدره لا يستغنى عن الدعاء
الا ترى انهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك ان درجة كانت فوق درجة الشهداء وانما وصفهم بالحياة في حق احكام
الآخرة لا ترى الى قوله تعالى بل احياء عند ربهم يرزقون فاما في حق احكام الدنيا فاشهد ميت يقسم الله وتكلم امراته بعد انقضاء
العدة فوجب الصلوة من احكام الدنيا فكان يتنافى فيصلي عليه والثاني انه يكفن في ثياب غير انه ينزع عنه الجرد والصلاح والفرو
والخشو والخف والمنطقة والعلسوة وقال الشافعي لا ينزع عنه شيء مما ذكرنا لقوله عليه الصلوة والسلام زملوهم ثيابهم و
لنا حديث الباب عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبلي احدان ينزع عنهم اليداي السلاح والدروع و
الجلود مثل الفرو وعن علي قال ينزع عنه العمامة والخفان والعلسوة وهذا لان ما تترك يترك ليكون كفنا والكفن بلبس للستر
وهذه الاشياء تلبس بالجلود والزينة اولدفع البر واولدفع معرفة السلاح ولا حاجة للميت الى شيء من ذلك فلم يكن ثيابا من ذلك كفتا
تبهين ان المراد من قول ثيابهم الثياب التي يكفن بها وتلبس للستر

باب في ستر الميت عند غسله بستر العورة واجب والنظر اليها حرام كعورة المحمي ويستتر ما بين سترته الى ركبته بشدة الازار عليه
بها الصلح عند النفقة كمال الحياة لحديث الباب عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنبذ في ذلك ولا تنظر الى

فخذ جي ولا ميت فقال الشافعي يغسل الرجل في قميصه لحديث الباب غسلوه وعليه قميصه يصوبون المار فوق القميص ويدلكونه بالقميص قلت هذا مخصوص بعلي السري عليه وسلم لقول الباقين اغسوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه اما خلفوا وقالوا لا بد من آخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابه كما نجد موتانا أي بما سوى الازار فهذا مخصوص بعلي عليه السلام فغيره نعم ليتنا من الحديث ان من العورة حرام فلذا قال ابو حنيفة يلف الغاسل خرقة على يديه وقت من العورة وغسله حتى يظهر الموضع ولا فرق بين المرأة والرجل لان عورة المرأة كالرجل للرجل

باب كيف غسل الميت غسل الميت ثريعة ماضية لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبريل عليه السلام بالملكوت وغسلوه وقالوا الولد هذه سنة موتاكم وقسط النية للغسل لاستحاط الوجوب عن المكلف لا التحصيل طهارة الميت وينبغي ان يكون الغاسل طاهرا ويكره ان يكون غيبا او حائضا والا وحي ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الغسل فابل الامانة والورع والغسل ان يكون غسل الميت مجانا ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها النكاح لو استقبلت من امرى ما شربت ما غسله الناس له غسل اسماء ابني بكر ولان ما دامت في عذتها لا تبطل وصلة النكاح وقال احمد لا يجوز ان تغسله بطلان النكاح ولا يجوز عندنا في حنيفة والثوري والشعبي ان يغسل الرجل زوجته لانها صارت اجنبية ولذا يجوز له النكاح باختها وقال الشافعي يجوز لان عليا غسل فاطمة ولم ينكر احد من الصحابة عليه فكان اجماعا قلت روي ان فاطمة غسلتها النبي ولو ثبت ان عليا غسلها فقد انكر عليه ابن مسعود حتى قال علي ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فدعواه تحت وصيته دليل على ان المعروف كان بينهم ان الرجل لا يغسل زوجته والصحيح عندنا انه يجوز للزوج رؤيته زوجته اما كيفية الغسل ان يغسله بارئ على بصره وحرص فيستدبر بالوضوء باليمين بلا مضغضة واستنشاق لان في اخراج المار عن نمرة والفم عسيرا يستحسن بعض العلماء ان يلف الغاسل على ابعده خرقة او قفظة يمسح بها اسنانه ولهاثة وشفتيه ومنخره ويمسح راسه ولا يورغ غسل رجله يغسل راسه ولحيته بالخطمي او الصابون ثم يضع الميت على يساره فيغسل حتى يصل المار الى مايلي تحت منه ليحصل البداة بالميا من ثم على يمينه كذلك ويصيب المار عليه ثلثا وقال مالك لا يسر التثليث في حقه ويجعل الخنوط على راسه ولحيته والكافور على مساجده ولا يسرح شعره ولحيته ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع وقال الشافعي يجعل ثلثا ففرا وثلثي ثلث الظاهر لحديث الباب عن ام عطية وضفر ناسر اسنانه ثلثة قرون ثم القيناها خلفها ففقدنا راسها وقرنتيهما قلت لاجبة لهم فيه لان هذا فعل ام عطية وليس في لفظ حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بذلك او علم ذلك.

باب في الكفن افضل الاكفان بحسب اللون الابيض وبحسب الصنعة من برود اليمين وكونه من جنس ما يلبسه في الحيوة قالوا لا يخرج منه ولا احقر وبحسب الكمية كفن الرجل على ثلثة اقسام كفن الستة وهو ثلثة اثواب ازار وهو ما تين ربة من العرق الى القام وليس من اصل العنق الى القامين وروايت قال لرافة وهي ما يلتفت من الفرق الى القدم والثاني كفن الكفاية وهو ازار وثلثا وثلث كفن الشريعة وهو ما يوجد وقال الشافعي كفن الستة ثلث لثاثة ولا يسر القميص وسورته عن احمد وملك وفي رواية لما ملك لسين للرجل اذ لم خمسة اثواب عمامة وميض وثلث لثاثة من قرن الراس الى القامين اتج الشافعي بحديث الباب عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب يمانية بيض ليس

فيها قميص ولا عمامة قلت الاختلاف في الاولوية لاني الجواز ولنا ما روى عن عبد الله بن عبد الله بن سلول في الصحيحين
 ان رسول النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه قميصه لكي يفر به اياه فاعطاه وعن عبد الله بن مغفل انه قال كفنوني في قميص فان رسول الله
 عليه وسلم كفن في قميص الذي توفي فيه وفي رواية الباب عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 ثلثة اواب بخرانية الحلة ثوبان وقميصه الذي مات فيه قال ابو داود وقال عثمان في ثلثة اواب
 حلة حمراء وقميصه الذي مات فيه فالعمل على ما روينا اولى لانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واما رواه
 فعل بعض الصحابة مع انه معارض بما روينا من حديث عبد الله بن عباس وعبد الله بن مغفل والاحمال اكتف على الرجال كقصة
 دون النساء بعدن وقال المالكية معنى حديث عائشة ليس فيها عمامة ولا قميص اى لم يكن القميص العمامة في ثلثة ثياب
 بل زاد عليها وقال صاحب البدائع معنى قولها ليس فيها قميص اى لم يجز قميصا جديدا قلت اختلفت الروايات في كفن النبي
 عليه وسلم المختار عند المالكية خمسة ثياب وفي طبقات ابن سعد عليه السلام كفن في سبعة ثياب وفي نسخة عبد الله بن محمد بن عيسى
 وحسن السيوطي ويقال فيها ان السبعة اوتيت ولكن كفن منها في ثلثة وفي بعض الروايات ان القطيفة فرشت وفي بعضها انها
 اخرجت كما في سيرة العراقي في قبره طيفة في قبره وقيل اخرجت وهذا ثبت وبالجملته اصح ما في الباب انه صلى الله
 عليه وسلم كفن في ثلثة اواب وهذا لا يخالف في ثلثة ثياب الا ان القميص وان ذكرت في اكثر الكتب مطلقا ولكن العمل على انها تكون
 بلا ذخيرين وكين فيصدق عليه انه لفافه فالتفتي في قول عائشة يحل على نفي قميص المحيط ويشير اليه ما خرج الامام مالك في موطاه
 ومحمد في موطاه عن عبد الله بن عمرو بن العاص الميميت قميص ويلف بالثوب الثالث حيث قال نقيص ولم يقل بلبس القميص والعظم
 ثم جملة ما روى في كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة ثياب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب يمانية بين
 سحلية من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة وفي مسلم عنها قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة يمانية لعبد الله
 بن ابي بكر ثم نزعته عنه وكفن في ثلثة اواب سحلية يمانية ليس فيها عمامة ولا قميص الحديث وفي الباب عنها مثل رواية البخاري
 وفيه عنها ادرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد جرة ثم اخرج عنه وفيه عن ابن عباس في ثلثة اواب الحديث وفي
 الترمذي عنها كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة قال وذكرنا عائشة قولهم في
 ثوبين وبرد جرة ثالث قد اتي بالبرد ولكنهم ردوه ولم يكفوه فيه وفي النسائي عنها كذلك وفي سنن ابن ماجه كذلك في رواية لعن
 ابن عمر قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة رباط يمانية وفي رواية عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ثلثة اواب قميصه الذي مات فيه وحلة بخرانية وفي نسخة احمد عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة رباط
 بيض يمانية وفيه ايضا عن ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبين ابيض وبرد احمر والفرد احمد بالجنتين و
 عند ابى سعيد بن الاعرابي عن ابى هريرة قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربطتين وبرد بخرا في وعند ابن عساكر كفن رسول
 صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب ليس فيها قميص ولا عمامة وعند البراء كفن في سبعة ثلثة سحلية وقميصه ومامة واول
 والقطيفة التي جعلت تحته وعند ابن سعد عن الشعبي كفن في ثلثة اواب برديمانية غلاظ ازار ورواء ولفافه وعن ابن مسعود
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نقل قلنا فبم كفنك قال في ثيابي هذه ان شئتم او في يمانية او في ثياب مصر وعن ابن سيرين
 عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زر عليه قميصه الذي كفن فيه قال ابن سيرين وانا زرت علي ابى هريرة قال الترمذي

وتدروى في كفن النبي صلى الله عليه وسلم رواية مختلفة حديث عائشة رضي الله عنها في الروايات التي رويت في كفن النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال النبي
 باب كراهية المغالات في الكفن قد تقدم مقدار كفن الكفاية وهو أن أدنى ما يكفن فيه الميت في حالة الاختيار ثوبان نقول
 أبي بكر الصديق رضي الله عنه كفنوني في ثوبين بدين فانهما للمهل والصد يدولان أدنى ما يليه الرجل حال حيوة ثوبان يخرج فيها
 ويسلي فيها من غير كراهية والمكفن الضرورة فما يوجد حديث الباب أن مصعب بن عمير قتل يوماً واحداً ولم يكن له

الانمارة كنا اذا غطينا بها راسه خرجت رجلاه واذا غطينا رجليه خرج راسه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم غطوا بها راسه واجعلوا على رجليه اذ خرو وفي هذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي خلافاً للشافعي وكذلك
 روى أن حمزة كفن في ثوب واحد قوله لا تغالوا في الكفن فانه يسلبه سلباً سريعاً أي لا تجاوزوا الحد فيه بارتفاع قيمة لأن
 في مغالاة الكفن اضاءة المال وأن الكفن في الأرض بيلي سريعاً وقد تقدم حديث إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه
 فلا يعارض بهذا فإن المراد باحسانه ليس السرف فيه والمغالاة ونفاسته بل المراد نظافته ونقاؤه وكثافته وستره وتوسطه وكونه
 من جنس لباسه في الحيوة غالباً لا لا فخر منه ولا اقصر

باب في كفن المرأة كفنها ستة درع أي قميص وازار وخمار ولقافة وخرقة تربط بها ثديها عرضها من الثدي
 إلى السرة وإلى الركبة وكفاية أزاراً ولقافة وخمار وكبيره القصر على ثوبين وكذا الرجل على ثوب واحد لا للضرورة وإنما سلباً
 خمسة أثواب لحديث الباب إن ليلى بنت قائف التقيفة قالت كنت حين غسلت أم كلثوم بنت رسول الله

صلى الله عليه وسلم عند وفاتها فكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقاء ثم
 الدرع ثم الخمار ثم المحفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم جالس عند الباب معه كفناينا ولناها ثوباً ثوباً فصارت لها في الكفن
 خمس ثياب وفي مسلم أنها زينب وهو الأصح وقيل هي رقية والمخار جمع احتواء والمفراد يعني حياء وهو الأزار وكيفية تكفينها أنها
 تلبس الدرع أو لا ثم يحبل شعرها ضيقين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق تحت اللقافة

باب في المسك للميت في الباب أطيب طيب المسك فيدل باطلاقة على جواز استعمال المسك للميت
 باب في التجمل الجنازة أي التجمل في تجمل ما ينبغي أن يجعل تجمير الميت وتكفينه لتلافيده فيستغذره النفوس وينظر
 عنه الطبايع قوله عجلوا فإنه لا ينبغي بحقيقة مسلم أن تحبس بين ظهرا إلى أهله أي بين أهله

باب في الغسل من غسل الميت قد تقدم بيانه في كتاب الطهارة وهو مستحب للخو اص قوله من غسل الميت
 فليغتسل ومن حملة فليتوضأ قال الخطابي قلت لا أعلم أحداً من الفقهاء يوجب الغسل من غسل الميت
 ولا الوضوء من حملة ويشبه أن يكون الأمر في ذلك على الاستحباب وقد تخيل أن يكون المعنى أن غاسل الميت لا يكاد يامن
 أن يصيبه نفع من رشاش المنقول وربما كان على بدن الميت نجاسة فإذا أصابه نضح وهو لا يعلم مكانه كان عليه غسل
 جميع البدن ليكون المار قد أتى على الموضع الذي أصابه النجس من بدنه وقد قيل في معنى قوله فليتوضأ أي ليكن على وضوء
 ليتناول الصلوة على الميت والله أعلم وفي إسناده الحديث مقال انتهى قلت أنا في حديث السابق المذكور في أول الباب ولم يثبت
 أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل الميت على أنه كان يامر بالغسل من غسل الميت قال أبو داود كذا في أسناده سمعت

انما يتقبل غسل الميت فتقال يخرجونه الوضوء قبل قوله يخرجونه الوضوء على ان لم يصب منه غسل او لم يصب غسل
ان غسل الميت من الماء الاول والثاني والثالث اذا استمتع في موضع فاما باب ثانياً في غسل الميت فان كان الميت قد غسل
فادام في علاج الغسل فاستمرش عليه ولا يجذب باليد ولا يمسك باليد الا باليد اليمنى ويغمره بالماء حتى يغمره
باب في تقبيل الميت لا بأس بتقبيل الميت قبل الوكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قواه عن عائشة قالت ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان بن مظعون وهو ميت حتى مرايت الدموع تسيل
هو ان رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم اجزى من اجزى وشهد بدرا وهو اول من ات من المهاجرين واوّل من دفن بالفتح
وكان من فضلاء الصحابة -

باب في الدفن بالليل اختلف العلماء فيه فذكره الحسن البصري الا انه روي وقال تبهروا العلماء من السلف والخلف
لا يكره وقد روي الجماعة من السلف منهم ابو بكر وعلي بن ابي طالب في قوله علي ان فيه موتة على الناس في الدفن بها
يحفر كثير من الناس ولا يحفرون في الليل الا افراداً قوله لراى الناس نادى في المقبرة فالتوحا فاذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في القبر اذا هو يقول نادوا لوني صا جمل الحديث اى اعطوني حتى ادفنه كان اسمه عبد الله

باب في الميت يحمل من ارض الى ارض واظم ان يهنا مسلمان مسلمة نقل الميت قبل الدفن من موضع الى آخر
فتقال جماعة من العلماء نقل الميت يغلب فيه التغيير حرام ويجوز نقله نحو ميل او ميلين لا نقل ابن ابي وقاص من قصر الى
المدينة بحضور جماعة من الصحابة ولم ينكروا وقال بعضهم يجوز ذلك مطلقا وبعضهم منعه مطلقا والصحيح ما قلنا -
والمسألة الثانية نقل الميت بعد الدفن فلا يخرج من القبر الا بعد العذر والعذر ان تكون الارض مغصوبة واراها صاحب الارض اخرا
وكذا اذا كان الكفن مغصوبا ولم يرض صاحبه الا بنقش ونزع ثوبه فانه يثبث قبره وينزع ثوبه بالاتفاق قال ابن الهمام
ولا يثبث بعد ازالة التراب لمدة طويلة ولا قصيرة الا بعد ان يقال في التغبس والعذر ان يظهر ان الارض مغصوبة او ياخذ
ثمن او سقط فيه ثوب او درهم واحد وانفقت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد ما فلم تصبر فارادت نقله
انه لا ينها ذلك فتجوز شواذ بعض المتأخرين لا يلتفت اليه ولم نعلم خلافا بين المشايخ في انه لا يثبث وقد دفن بلا غسل او
بلا صلوة فلم يجزه واما اذا روي نقل قبل الدفن او تسوية اللبن فلا بأس بنقله نحو ميل او ميلين لان المسألة الى المقابر
قد تبلغ هذا المقدار قوله عن جابر قال كنا حملنا القتل يوم احد لدفنهم (في الصحيح) فجاؤا صنادي النبي صلى الله

عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مكرم ان تدفنوا القتلى في مضاجعهم
فسددناهم ولمنعنا النقل الشهداء من قبليهم بل ادفنهم حيث قتلوا وكذا من مات في موضع لا ينقل الى بلد
آخر قال المظهر فيه دلالة على ان الميت لا ينقل من الموضع الذي مات فيه قال الاشراف هذا كان في الابتداء اى ابتداء احد
واما بعد فلا ما روى ان جابرا جاد ابيه عبد الله الذي قتل باحد بعد سنة اشهر الى القبر ودفنه بها قال الطيبي الظاهر ان دعت
الضرورة الى النقل نقل والا فلا ما روي عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن صعصعة انه بلغ ان عمرو بن الجموح وبلد الله
ابن عمر الانصاري كانا قد حضرا سيل قبرهما وكان في قبر واحد فخرهما فوجد المتيقن كانهما اما بالاس نكان احدهما قد جرح دمه
على وجهه دفن وهو كذلك فاميط يده عن جرحه ثم ارسلت فرجعت كما كانت وكان بين الاحد من الحفر عنهما ست واربعون سنة

قلت هذا القول سواء القول لانه لا يظن بجابر انه يتخلل بعز النبي عن ان يتخلل وقد ثبت هذا في شريع من قبلنا لان يعقوب عليه السلام
 ات بمصر فقل الى الشام وموسى عليه السلام تفلن تابلون يوسف عليه السلام بعز ان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه والله اعلم
 باب في الصفوف على الجنازة خير صفوفها وافضل صفوفها آخرها والا فضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى
 لو كان سوى الامام ستة رجال اصطف ثلاثة ثم ثلثان ثم واحد وفيه ان القيام وحده مكره مع انه لا يعد ذلك صفنا ايضا الحديث
 الباب ما من ميت يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الا اوجب الله
 ذلك الفعل على الله المتغفرة وعمادته تعالى فضلا وقد جاز في رواية الاغفر الله له والتعبير بالاجاب نظر الكون وعدم الله لا يخلف
 فهو واجب لغيره صحيح زيادة الطبع في حسن الرجاء فلا ينافي انه يجب على كل احد ان يعتقد انه لا يجب على الميت فكان ما لك
 اذا استقبل اهل الجنازة جازهم ثلثة صفوف للحديث اقيام الرجل وحده فهو مكره وعلى انه لا يعد صفنا

باب اتباع النساء الجنازة في الباب عن ام عطية قالت نهينا ان نتبع الجنازة و
 لم يعزنا علينا قال النووي معناه نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك نهى كراهته تنزيهه لانه عزيمته وتحريمه ونهيه
 اصحابنا انه يكره وليس بحرام لهذا الحديث قال القاضي قال جمهور العلماء ينهين من اتباعها واجازة علماء المدينة واجازة
 مالك وكرهه للشافعية قلت نهين بنى على نهى خروجين عن البيوت قال في الدر المختار ويكره خروجين تحريما قال الشافعي
 لقوله عليه الصلوة والسلام ارحمن ما زورات غير ما جورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف لكن يعتضده المعنى الحادث باختلاف
 الزمان الذي اشارت عائشة بقولها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي ما احدثت النساء بعده نهين كما منعت نساء
 بني اسرائيل وهذا في نسا زارنها فما ظنك بنسا زارننا وما نافي الصحيحين عن ام عطية نهينا عن اتباع الجنازة ولم يعزنا علينا
 اي انه نهى تنزيهه شينى ان يختص بذلك الزمن حيث يباح لمن الخروج الى المساجد والاعباد

باب فضل الصلوة على الجنازة وتشبيحها اي الشئ معها واما حكمها فالاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام
 صاوا على كل بروفا جرو قوله للمسلم على المسلم ته حقوق وذكر من جملتها ان يصلي على جنازة في فرض كفاية والعقد على
 فرضية صلوة الجنازة الاجماع الا انها فرض كفاية لان قضاها حق الميت يحصل بالبعض وقيل بهذا الصلوة بهذه الكيفية
 والتكبير من خصائص هذه الامة كالوصية للثلاث نكرا كافر وتجب فرضها الميت المسلم وركنها التكبيرات والقيام ونسبها التحريم
 والثناء والدعاء وادائها كثيرة وشروط صحتها اسلام الميت ابا نفسه او باسلام احد الويو او تبعية الدار وطهارته فلا تصح على من يغسل
 ولا على من عليه نجاسة واما فضل الصلوة والشئ معها في الباب قال من يتبع جنازة فصله عليها فله قبور اط

ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قبور اطان اصغرهما مثل احد او احد هما مثل احد
 اي من صلى ولم يش معها فله قبور ومن شئ معها ايضا الى القبر حتى يفرغ من دفنها فله قبور اطان اما رواية الثاني ما من مسلم
 يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشكون بالله شيئا راي يصلون عليه المسلمون الا شفعا فيه اي قبل شفاعته
 في ذلك الميت وفي رواية يملكون ما تم شفعون له فلا يخالف ما تقدم حديث ثلاث صفوف فانه لا يلزم من قبول شفاعته
 اربعين او المائة عدم قبول ما دون ذلك فكل الاحاديث صحيح ومتمول يحصل الشفاعة بالاقل ايضا والله اعلم
 باب اتباع الميت بالنداء قال في البدائع ولا تتبع الجنازة بنا الى قبره يعني الاجاز في قبره لما روى ان النبي صلى الله عليه

سلم خرج في جنازة فرأى امرأة في يد باجر فصاح عليها وطردها حتى توارث بالاكامه وروى عن ابى هريرة انه قال لا تحملوا منى
بحر ولا نهال الخراب فلا تتبع معه نفا ولا فان ابراهيم النخعي كره ان يكون ما خرزادة من الدنيا ولان هذا فعل اهل الكتاب فيكره
التشبه بهم قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع الجنازة لصوت و لا نادر والمراد بالصوت آذان البكار
او مطلق الصوت فيشمل رفع الصوت بلا اله الا الله ونحوه خلف الجنازة وكذلك تشمل صوته الطبل والبوق كما يفعل عبدة
الاصنام في الهند ويتبعونهم في ذلك بعض المبتدعين.

باب القيام للجنازة اي من عليه الجنازة وهو قاعد في الطريق بل يقوم او لا ومن كان مع الجنازة فهل يقوم
حتى تضع على الارض او في اللجام يقعد اما المسئلة الاولى فاختلف العلماء فيها فذهب احمد واسحاق ان القيام للجنازة مستحب
ولم ينسخ القعود منه صلى الله عليه وسلم كما في حديث علي اما يولييان الجوز من جلس فهو في سنة ومن قام فله اجر واختر ابو ذر
وقال جمهور العلماء مالكة ابو حنيفة والثاني وآخرون ان القيام منسوخ بحديث علي قال الثاني اما ان يكون القيام
منسوخا او يكون لعله وايمها كان فقد ثبت انه تركه بعد فعله صلى الله عليه وسلم والحجة في الآخر من امره والقعود احب الي
واما المسئلة الثانية فقال في البدائع وكبره لمتبعي الجنازة ان يقعدوا قبل وضع الجنازة لانهم اتباع الجنازة والتبع لا يقعد
قبل قعود الاصل ولا ينهم حضروا لتعظيم الميت ليس من اتظيم الجلوس قبل الوضع اما بعد الوضع فلا بأس بذلك لما روى
عن عبادة بن الصامت فذكر آخر رواية الباب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم في الجنازة حتى
توضع في اللحد فمر به جبريل عليه السلام فقال هكذا يفعل مجلسي على الله عليه وسلم فقال اجلسوا خالفوه ثم قوله اذا

رايتهم جنازة فقوموا اليها حتى يخلفكم او توضع اي توموا للتعظيم او لفرع حتى تتجاوز عنكم ان كنتم في طريقها
الى محل الصلوة او محل الدفن او توضع في محل الذي انتم فيه فتوضع للصلاة او للدفن وقوله عن علي بن ابي طالب ان ابى
صلى الله عليه وسلم قام في الجنازة ثم قعد بعد اي ترك القيام لها فالقيام للجنازة منسوخ وليس بواجب

باب في الركوب في الجنازة الركوب امام الجنازة مكره مطلقا ولا فضل ان لا يركب خلف المشي مع الماشين
لحديث ثوبان عن ابن ابي عمير قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى ثوبا ركبانا فقال الاستحيون ان
لملكة الله على اقدابهم وانتم على ظهور الدواب ولان الركوب تنعم بالبطيخ في هذه الحالة لانها حال حسرة وفدامة وعظمة
اقتدار واما اذا فرغ عن دفنها وانصرف فلوركب فلا بأس يدل عليه حديث الباب عن ثوبان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اتى بدابة وهو مع الجنازة فابى ان يركب فلما انصرف اتى بدابة فركب فقيل له فقال

ان الملكة كانت مشى فلم اكن لا ركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبت فبين
وجسه عدم ركوبه بقوله فلم اكن المحم ووجه ركوبه وقت الانصراف بقوله فلما ذهبوا ركبته وهذا في الصبح وغير المذود واما المريض و
المذود والغير المستطیع على المشي اذا ركب جاز لحديث المغيرة من اذنه للركب ان المشي خلف الجنازة كما سأتى في باب الاحق

باب المشي امام الجنازة اتفقوا على ان الماشين للجنازة يجوز لهم ان يمشوا خلف الجنازة او قدامها او يمشوا ايسارها
واختلفوا فيمن ليسوا من الماشين بل الافضل لهم المشي خلفها او قدامها فقال ابو حنيفة واصحابه والاذن اعلى المشي خلفها احب
وقال الثوري يولم خلفهما سوار وقال مالك والثاني واحمد بن حنبل قدامها اختل واستدلوا بحديث الباب

قال رايث النبي صلى الله عليه وسلم واما بكر وعمر يشون امام الجنازة قالوا هذا حكاية عادة وكانت عادتهم اختيار الافضل و
 لا هم شفعاء الميت والشفيع ابا تقدم واستدل من قال بافضلية المشي خلفها ما تقدم من حديث ابي هريرة في فضل الصلوة على
 الجنازة وفي حديث صحيحين فلفهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى جنازة فله قيراط ومن اتبعها حتى توضع في القبر
 فاقيراطان والاتباع لا يقت الا على الثاني وحديث ابن مسعود الا في الجنازة متبوعة ولا تتبع وليس معها من تقدمها الخ ولان اخرج
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابن طاوس عن ابيه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنازة وروى الترمذي
 والبوخاري عن ابن عمر ان الجنازة متبوعة ليس معها من تقدمها والتاويل في حديث الباب انهم قد مشوا قد اقامها البيان الجواز وسهل
 الامر على الناس عند الازحام والليل عليه ما روى عبد الرزاق في مصنفه وابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى انه قال بنا
 ابا المشي مع علي خلف الجنازة وابوبكر وعمر يشان اما ما نقلت لابي مابال ابي بكر وعمر يشان امام الجنازة فقال انها ليعلمان
 ان المشي خلفها افضل من المشي امامها الا انها ليس بهما على الناس وفي لفظة كفضل صلوة الجماعة على الغزو ومغناه
 ان الناس يتخزون عن المشي امامها فلو اختار المشي خلفها لضايق الطريق على مشيعيها اما قولهم ان الناس شفعاء الميت
 فينبغي ان يتقدموا فيشكل هذا بحالة الصلوة فان حالة الصلوة حالة الشفاعة ومع ذلك لا يتقدمون الميت بل الميت
 قد اتمهم وقولهم هذا حوط للصلوة قلنا عندنا انما يكون المشي خلفها افضل اذا كان بقرب منها بحيث يشاهد بها وفي مثل هذا
 لا تقوت الصلوة ولو مشى قد اتمها كان واسعا ولهذا اذا كان المشي خلفها تكون او غلظ لانه ينظر اليها ويتفكر في حال نفسه فكان
 افضل من سوي بينهما قال بالدلائل متعارضة فيجوز الامران وحديث الباب قال الراكب يسير خلف الجنازة
 والماشي خلفها واما ما روي عن يمينها وعن يسارها قريب منها الحديث قلت هذا لمن يحملها

باب الاسراع بالجنازة اي في تجهيزها وتكفينها وفي المشي معها قال العلماء يمشون مسرعين بالجنازة بحيث
 لا يضرب الميت على الجنازة بما يجب لحديث الباب قال اسرعوا بالجنازة فان تك صالحة فخير فقد مونها
 اليه وان تك بسوى ذلك فشر فضعوه عن سرقا بكر وحديث ابن مسعود قال سألنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن المشي مع الجنازة فقال مادون الجنب ان يكن خيرا تعجل اليه وان يكن غير ذلك

فبعد الاول النار والجنازة متبوعة ولا تتبع ليس معها من تقدمها في المراد
 بالاسراع شدة المشي مادون الجنب الخب هو عدد والسرير بحيث يضرب الميت على الجنازة وحديث
 ابن مسعود يدل على ان المشي خلفها افضل ايضا وفي الباب ايضا ان ابا بكره مال بالسوط ورفع ليضرب من لم يكن مع
 الجنازة مسرعين لترقيم السنة -

باب الامام يصل على من قتل نفسه في الباب قال راجع رايته يخبر نفسه بمشاقص معاصي مع المصير
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيقا لامر انت رايته قال نعم قال اذا لا يصل عليه
 وعنه النسائي اما انما لا يصل على من قتل نفسه الشريفة ولم يمه الناس عنها ليكون
 العتية له والردع غير فينبغي ان لا يصل عليه كبار العلماء والائمة والفتوة من الناس والمغير في صلوات عليه لئلا يفتح الفرض
 انما في قال صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله وشركه الا وزاعى وقال يدين بلا صلوة ولا يصل عليه احد وهو

قول عمر بن عبد العزيز

باب الصلوة على من قتله الحد وقد قال الخطابي كان الزهري يقول يصلي على الذي يتعاد منه في حد ولا يصلي على من قتل في رجم وقد روى عن علي بن أبي طالب انه امر ان يصلي على شراحه وقد رجمها وهو قول اكثر الفقهاء وقال الشافعي لا يترك الصلوة على احد من اهل القبلة برا كان او فاجرا وقال ابو حنيفة واصحابه والاوزاعي لا يغسل المرحوم ولا يصلي عليه فقال مالك من قتله الامام في حد ودفعه لا يصلي عليه الامام ولا يصلي عليه له انتشار او غيرهم وقال احمد بن حنبل لا يصلي الامام على قاتل نفس ولا نكاح وقال ابو حنيفة من قتل من المحاربين او صلب لم يصلي عليه وكذلك النكاح الباغية لا يصلي على قتلهم وقلت ودليله ان عليا لم يصلي على اهل النهروان اسي الخوارج ولم يغسلهم فقبل له اسم كفار فقال اخواننا اننا علينا فاشارة الى العلة وهو البغي ولا تترك نكاحا لنفسه محاربا للمسلم كالحربي فلا يغسل ولا يصلي عليه وكذا من قتل بالحق غيرهم وذنب بعض اصحاب الشافعي الى ابن تارک الصلوة اذا قتل لم يصلي عليه ولا يصلي على من سواه من قتل في حد او قصاص

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي على ما عزم بن مالك ولم يغسله عن الصلوة عليه فانه رجم فلم يصلي بنفسه لشرفه بنينا وعقبة

باب في الصلوة على المفضل قد تقدم انه يصلي على من مات واستعمل والمراد ما هو اعم مما يدل على الحياة دون اختصاصه برفع الصوت فلما استعمل سمي وغسل وصلى عليه وورث ويورث وان لم يستعمل يورث في خرقته تكريا للشيء اذ لم يصلي عليه ولا يرث ولا يورث الثاقل وقد تقدم ايضا ان شرا حوز صلوة الجنابة اسلام الميت اما بنفسه او باسلام

احد ابويه او تبعيه الذي قوله عن عائشة قالت مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وصوابه تمانية شهرا فلم يصلي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يعارض ما اخرج ابو داود وفي الباب قال سمعت النبي

قال لما مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقاعد لفتح الميم دكانين عند دار عثمان وقيل درج وقيل موضع يقرب المسجد واليه هو عبد الله بن يسار مولى المصعب ابن الزبير وكذلك معارض بما في الباب عن عطاء بن ابى رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وهو

ابن سبعين ليلة قال الخطابي كان بعض اهل العلم يناول على انما ترك الصلوة عليه لانه قد استغنى بنبوته رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرينة الصلوة كما استغنى الشهيد بالقرينة الشهادة عن الصلوة عليهم وقد روى عطاء مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وهذا اول الامرين وان كان حديث عائشة احسن اتصالا وقد روى ان الشمس قد اكسفت يوم وفاة ابراهيم فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخسوف فاشتغل بها عن الصلوة انتهى وقيل المعنى انه عليه السلام لم يصلي بنفسه صلى غيره وقيل انه لم يصلي عليه بجماعة قلت انما قالت عائشة بعلمها ولم تعلم بصلاته عليه

باب الصلوة على الجنادة في المسجد اختلف العلماء فيه فقال الشافعي واهل الحديث لا يصلي على الجنادة في المسجد والجنادة فيه بلا كراهة وان كان الافضل ان تكون الصلوة في الخارج استدلوا بالابن حنبل وبني من الباب انه صلى الله عليه وسلم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد سهيل واخيه وبنيهما واسما وعددا سم ابهما وهب ابن ربيعة واسم اخي سهيل صفوان ومن سماه سهلا كما في مسلم فقد وهم فانه عاش لجنادة

على الله عليه وسلم وقالوا في الحديث الثالث من الباب ان الصحيح من نسخ ابي داود لفظه ولا شيء عليه قال النووي في شرح مسلم و
 كذا في ابن قتيبة قلت الصحيح لفظ لا شيء لكما في نسخة الخطيب نقله الزيلعي وقال ابو ضيفة واصحابه بكراته الصلوة على الميت في
 المسجد قال في الدر المختار وكره تحريمها في سبي جماعة هو اى الميت فيه وحده اومع القوم واختلف في الخارجة عن
 المسجد وعده اومع بعض القوم والاختار الكراهة مطلقا خلاصه بنار على ان المسجد مبنى للمكتوبة وتوابها كنافلة وذكره نذير علم
 واستدلوا بالحديث الثالث من الباب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة
 في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلما جازله فان طاهره يهل على الكراهة وقد حقق ابن الهمام في فتح القدير ان الكراهة
 تنزيهية ومرصها خلاف الاولى ووافقه تلميذه العلامة قاسم وقال امام الطحاوى النهى عنها وكراتها قول ابي ضيفة ومحمد
 ربه قول ابي يوسف وفتح ان الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر وانصره ايضا سيدي عبدالغنى في رسالته سماها تركة الوجان
 قال الشافعي ولكن ليشكل بصلوة الناس على ابي بكر وعمر في المسجد بخبر من الصحابة من غير انكار منهم على ذلك قلت مراد الطحاوى
 بالنسخ نسخ المتقدمين لا الاصطلاحى المتأخرين والكراهة كراهية بين التحريمية والتنزيهية وتسمى بالاسارة كما قال صدر الاسلام
 ابو اليسر والجواب من حديثي الباب انها واقعة حال لا عموم لها ويمكن ان يكون ذلك لضرورة كونها معتققة اوليط والدليل عليه
 ما وقع في مسلم انه لما توفي سعد بن ابي وقاص قالت عائشة اذ خلوا به المسجد حتى اهل عليه فانكر ذلك عليها الصحابة فاستدلوا بفتح
 صلوة ابني بيهار فانكار الصحابة دليل على ان ذلك ثابت عندهم خلافا والاولى ان يقال ان النهى على الشرعية وسلم
 صلى عليها في المسجد لبيان الجواز ولا كراهية في حق ذلك ولا يجوز عندى اتركها صلى الله عليه وسلم كراهية تحريم لبيان الجواز كما
 تقدم مرارا والدليل على انه فعله لبيان الجواز وفي الصلوة في المسجد كراهية ان النهى على الشرعية وسلم لم يصل على احد في المسجد ولو لم
 مع ان الصلوة في مسجده افضل بل انخذصل في جنب المسجد صلى فيها صلوة الجنائز وقد اخبر بوقاة الغاشى في المسجد ولم يصل
 عليه في المسجد بل خرج عنه صلى عليه في الخارج في المصلى وقد صح في الحديث الباب لفظ لا شيء لكما نقله الزيلعي عن الخطيب
 صاحب نسخة ابي داود وان الصحيح لا شيء له ولويكده حديث ابن ماجه بسند قوى فليس له شيء الحديث وايضا ما ذهب ابن ابي ذئب
 روى الحديث يؤيده فان ذهب الكراهية في المسجد كما ذكره النووي في شرح مسلم وقد وافقنا في هذا البخارى حيث بوب الصلوة
 على الميت بالمصلى والمسجد واخرج حديث صلوة المصلى فقط ولم يخرج حديث الحجازيين مع صحته ونداء عافته والحمد اعلم

باب الدفن عند طلوع الشمس وغروبها عقبه بن عامر قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم يبيتا انان نصل فيهن او نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة الحديث قال
 الخطيب لى واختلاف الناس في جواز الصلوة على الجنائز ولدفن في هذه الساعات الثلاث فذهب اكثر اهل العلم
 الى كراهية الصلوة على الجنائز في الاوقات التي تكره الصلوة فيها وروى عن ابن عمر وموقل عطاء والنخعي والاوزاعي وكذلك
 قال سفيان الثوري وابو ضيفة واصحابه واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وكان الشافعي يرى الصلوة على الجنائز اية ساعة
 شاء من ليل او نهار وكذلك الدفن اى وقت كان من ليل او نهار قلت قول الجماعة اولى لموافقة الحديث انتهى قلت فالرد
 من قول القبر فيهن موتانا الصلوة عليهم للملازمة بينها لان الدفن غير مكره في الاوقات الثلاث بالاتفاق -
 باب اذا حضر جنازة الرجال والنساء من يقدم اى الى الامام اذا اجتمعت الجنائز خير الاماميين ان يصلى على كل

وقعت في مرد البصرة -

باب التكبير على الجنازة قال القاضي عياض اختلف الصحابة في ذلك من ثلث تكبيرات الى تسع قال ابن عبد البر و
اتفقوا على اجعل بعد ذلك على أربع تكبيرات واجتبت الفقهاء اهل الفتوى بالاصحار على أربع لما جاز في الامم اديت الصالح واسم
ذلك عندهم شد ولا يفتت اليه قال لا تعلم احد من فقهاء الاصحاب بخمس الا ابن ابي ليلى قلت قد نقل الطحاوي اجعل الصحابة
على أربع تكبيرات في خلافة عمر بقوله فلما ولي عمر وراى اختلاف الناس في ذلك شق ذلك عليه جدا فاسل الى رجال من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم معاشر رسول الله صلى الله عليه وسلم متى تختلفون على الناس يختلفون من بعد و متى تجتمعون
على امر يجمع الناس عليه فانظروا امر يجتمعون عليه فكانما اليقظهم فقالوا نعم يا امير المؤمنين فاشتر علينا فقال عملوا شيوا
انتم على فانما ابنا البشر شكم فتراجعوا الامر بينهم فاجمعوا امرهم على ان يجعلوا التكبير على الجنازة مثل التكبير في الاضحية والظفر اربع
تكبيرات فاجمع امرهم على ذلك انتهى واخذ الائمة الاربعة قوله عن ابن ابي ليلى قال كان زيد يعني ابن ارقم يكبر على جنازة
اربعا وانه كبر على جنازة خمس فساله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها يعني كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبر في اول الامر خاتم اقتصر على الاربعة فلوزيد الحاشية لارج فيه لانه قد صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم و
في كتابه ان كبر الامم خمس لا يتابع المتقدم وعنده زفرها بعد لان هذا مجتهد فيه فيتابع المتقدم امامه قلت هذا ايضا مروي عن ابي يونس
في بسوط السرخسي -

باب ما يقرأ على الجنازة اختلف العلماء في قراءة الفاتحة على الجنازة فذهب الشافعي الى قراتها بعد تكبيرة الاولى و
قال ابن حزم يقرأ في كل تكبيرة وذهب الامام ابو حنيفة ومالك الى انها ليست بواجبة فيها قراءة الفاتحة قال ابن الهيثم لا يقرأ
الفاتحة الا بنية التثنية ولم يثبت الفاتحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي تجريد القدوري ليست بواجبة ولا مكروهة وفي
تقاضي ابن هبيرة بعض السلف كان يقرأ او بعضهم لا يقرؤون وقال مالك قراءة الفاتحة ليست معمولا بها في بلدنا وقال الطحاوي
ولعل من قراها من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة فاستدل الشافعي برواية الباب عن طلحة بن عبد الله
ابن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة فقرا بالفاتحة الكتاب فقال انها من السنة
قلت لا استدلال فيه فان الشافعي قال قد يكون اجتهاد الصحابة ويقول من السنة كذا على ان يحتمل ان يقرأ بالشأن والدعاء
لا على وجه القراءة ولين هذا الاحتمال ما اخرج الحافظ في الفتح وفي اخبار الملكة والمنية مروى بن ثيبه عن ابي حمزة بسند قوي قال
قلت لابن عباس كيف صلى في الكعبة قال كما تصل في الجنازة تسج وتكبر الحديث قالما صل ان عندنا يقرأ بعد التكبير الفاتحة
فاتحة الكتاب بنية التثنية او يقرأ بها ثم يكمل في سائر الصلوة وقيل يزيد وجل ثناك وهو خلاف المحفوظ
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو بدعاء امور الآخرة والما نور حسن وهو اللهم اغفر لنا المكبيرة والكبيرة والصغيرة
والصغيرة اللهم اجعل لنا فرحا الخ بعد الثالثة ويسلم تسليتين بعد الرابعة وينوي ببيت بها مع القوم وليس بعد الرابعة في الغافل
والاشبه ولا يرفع يديه الا في تكبيرة الاولى خلافا للشافعي فعنده يرفع في كل تكبيرة -

باب الدعاء للميت عن ابي هريرة اذا صليت على الميت فاخلصوا الدعاء استدلال بهذا الحديث بعض الحنفية على عدم قراءة فاتحة
الكتاب لهذا استدلال فيه لان معناه ادعوا له بالاطحاس بالتم وفي هب عن ابي هريرة انه يعلل على الجنازة بهذه الدعاء

قال ابو هريرة اللهم انت ربنا وانت خلقتها وانت هديتها للاسلام وانت قبضت روحها وانت اعلم سرها وعلايتها جئنا شفعا رفا غفرله وعن ابي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا وشاهدا

وغيابنا اللهم من احبته منا فاحبه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام

اللهم لا تخز منا احده ولا تضلنا بعده قلت وفي رواية الترمذي وغيره فاحبه على الاسلام وتوفه على الدين وهو الظاهر المناسب لان الاسلام هو التمسك والانقياد بالاركان الظاهرة وهذا لا يتأتى الا في حالة الحيوة والامان فهو تصديق الباطني وهو المطلوب عند الوفاة فخصيص الاول بالحيوة والثاني بالوفاة هو الوجه وقد قلب على بعض الرواة بتأني رواته الباب في ابن داود والمعروف ما في الترمذي

باب الصلوة على القبر اختلف العلماء فيه فذهب الامام مالك والبخاري والنخعي وآخرون الى ان اذن دفن قبل ان يصلى عليه شرع الصلوة على القبر لم يفسخ والا لا وعن ابي يوسف ومحمد يصلى عليه الى ثلاثه ايام والصحيح ان التخيير ليس بلازم لانه يختلف باختلاف الزمان بردا وحرارا المكان رفاة وصلافة وحال الميت سمنا وسبرا لا يعتبر فيه اكبر الراي لاننا الواجب اقتدارا لا مكانا ولو صلى على ميت قبل ان ينشئ تعاد الصلوة بعد الغسل اذا امكن غسله فان لم يمكن بان دفن بلا غسل ولم يمكن اخراجه الا بالنشر سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل ضرورة فان لم يهل عليه التراب اخرج وغسل ولو صلى عليه بلا غسل ودفن بعدت على القبر قيل يتقلب صحيمه ولو صلى عليه غير الولي اعاد الولي ولو صلى عليه ان شارلا بل حتى لا استقام الغرض لهذا قلنا ليس لمن صلى عليها ان يصلى مع الولي لان كثره غير مشروع وقيل لما ثبت الاعادة للولي وهو ان كان ثبوتها لا على الولي واما الحى وكل من تقدم على الولي لان تقديم الخليفة ان حضروا واجب فان لم يحضر فكم المصروع بعد القاضى وبعد تقديم الامام الحى خذنا على الولي وقال الامام الشافعي واحمد بن حنبل ان الصلوة على القبر مشروع لكل واحد وان صلى عليها قبلها واستدوا بما تقدم في باب التكبير على الجنازة عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر طيب فصفوا عليه وكبر عليها ربعا وبان الناس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم قوم فثبت بهذا ان تكرار الصلوة مشروع عليها ويجريث الباب عن ابي هريرة ان امرأته سوداء

اورجلا كان يقيم المسجد ركنه فنقله النبي صلى الله عليه وسلم فسال عنه فقيل مات فقال الا حرف تخصيص اذ سمعوني به بموت وفي البخاري فقالوا انه كان كذا وكذا قصه فمقر واشاء قال ولو في على قبره فدلوه فصل عليه ففي الحديث دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على القبر بعد ما صلى عليه ودفن بعد الصلوة قال الحافظ ووقع في الاوسط للطبراني وعند الدارقطني من طريق بريم بن سفيان فقال بعد موته ثلث وفي رواية فقال بعد شهر ونه الروايات شاذة والطريق الصحيح تدل على انه صلى عليه في صبيته دفنه وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن حبان بعد قوله صلى الله عليه وسلم قال ان من قبور ملوة ظلم على المهاد ان الله يوراهم بصلواتي وفيه دلالة على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم انتهى ما قاله الحافظ قال محمد بن المولاهولاء يعني ان يصلى على جنازة قد صلى عليها وليس النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك غيره الا ترى ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالمنية وقد مات بالمنية فصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وظهرت كغيرها من الصلوات اى لقوله تعالى وصل عليهم ان صلواتكم على الانبياء مقبولة وبوقول ابى حنيفة وعامة الفقهاء انتهى قلت قد اقررنا ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على القبر بعد الصلوة الجاهلية خصوصا

صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام ان هذه القبور الحديث ونقل في موضع آخرى ان هذه القطعة عند مسلم في حديث ابى هريرة مدبره عن
 الامام احمد قال ان هذه القطعة كانت في حديث انس ادركها الراوى في حديث ابى هريرة قلت هذا لا يصح لان في حديث ابى هريرة
 عند الراوى في مثل الآثار رويت هذه القطعة بنسخة غير هذا ايضا ويرشك عبارة محمد في الموطا تكون صلوة صلى الله عليه وسلم مخصوصا
 الى ان يصلوة على الميت لا يصح اذا تيسر الصلوة له صلى الله عليه وسلم عليها في زمنه لقوله تعالى صل عليهم ان صلواتك سكن لهم ويمكن
 ان يقال اعادة الصلوة لكونه صلى الله عليه وسلم وليا واما ما حكاه مؤيد بننا نصل عليه السلام على القبر بعد ما صلى عليه ابله لانه يؤول الى
 لقوله تعالى البني اولى بالمؤمنين من انفسهم لا يقال ان الاعادة يجوز للولى فقط ولا يجوز ان يشارك من لم يصل عليها غيره و
 ظاهر الحديث انه شارك فيها غيره لانا نقول هذا ايضا يجوز عندنا كما في التمسك من الميسر للامام السرخسى حيث قال كان ابو بكر
 ولى البني صلى الله عليه وسلم فلما صلى عليه صلى الله عليه وسلم لم يصل احد بعد صلوة رضى الله عنه فدل على ان للولى الاعادة ويجوز
 بعد ان يصل غير ايضا فاوردان الناس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم قوما بعد قوما بحجة لنا وكان مخصوصا به فانه لما ان فصل
 عليه السلام وكفن ووضع على السرير صلى قوما بعد قوما من المهاجرين والانصار ثم بعد البيعة على ابى بكر دخل ابو بكر وعمر ومعهما نفر
 من المهاجرين والانصار فقالوا السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار ثم صفوا صفوا واحمهم ابو بكر و
 دعا بقوله حيّاك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انا شهدناه بلغ ما نزل اليه ونفع لامته وجاهد في سبيل الحق اعز الله دينه وتمت
 كلمة وادمن به وحده لا شريك له فاجعلنا البنا ممن يسمع قول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى تعرفه بنا وتعرفنا به فانه كان بالمؤمنين
 رؤسار حبا لا تقبل بالايام بدلا ولا يشتري بئمننا ابدوا الناس يقولون آمين.

باب الصلوة على المسلم يموت في بلاد الشرك. اخرج المصنف في الباب قصته تلك الجبشة النجاشي ومواقف
 قل تلك الجبشة واسمها سمعة قوله عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي للناس لا خبرهم يموت النجاشي راحته
 في اليوم الذي مات فيه وخرج الى المصلى وهو الموضع التي اعدت للجنازة في جنب المسجد بهم وكبار يع تكلم يوات
 قال المظن واستدل به على مشروعية الصلوة على الغائب من البلد وبذلك قال الشافعي واحمد وجهوا السلف حتى قال ابن حزم
 لم يمت من احد من الصحابة من بعد عن الحنفية والمالكية لا يشترع ذلك وعن بعض اهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه
 الميت او اقرب منه لاما اذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة فلو كان ببلد
 مشد بالقبلة خلا لم يخرج وقد اعتذر من لم يقبل بالصلوة على الغائب عن قصة النجاشي بامور منها انه كان بارض لم يصل عليه بها احد
 فبنت الصلوة عليه لذلك ومن ثم قال الخطابي لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بارض ليس بها من يصل عليه واختمه
 الداني من الشافعية ومن ذلك قول بعضهم كشف له صلى الله عليه وسلم حتى رآه فتكون صلواته عليه كصلوة الامام على ميت رآه
 ولم يره الامام ولا خلاف في جواز ما كان مستندا قائل ذلك ما ذكره الواقدي في اسبابه بغير اسناد عن ابن عباس قال كشف النبي
 صلى الله عليه وسلم من سرير النجاشي حتى رآه صلى عليه ولا بن حبان من حديث عمران بن حصين تمام وصفوا خلفه وهم لا ينفون
 الا ان جنازة من يدبى ولا يبي عوانة لصلينا خلفه ونحن لانرى الا ان الجنازة قد امتا ومن الاعتذار ان ذلك خاص بالنجاشي لانه
 لم يمت انه صلى الله عليه وسلم صلى على ميت غائب غيره انتهى قلت الحنفية والمالكية انه مخصوص به لان كثير من المسلمين
 انما تابوا لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجز التعامل عليه وقد تقدم الشرط لصحة الصلوة بعضها ومنها كون الميت اماما صلى

فلو خلفه لا يبعث وتقدم الميت على الامام وحضور الميت او الاكثر من بدنه كالنصف مع الرأس فلا يصح على غائب.

باب في جمع الموتى في قبر والقبر ليجلم اي يجعل له علامة قد تقدم مشقة جمع الاموات في قبر واحد وكيفية وضعه
ذلك عند الضرورة ولا بد من الحامل والا لا يجوز بل يحرم ويجوز ان يجعل له علامة يعرف بها انه قبر لثلاثين القبر ولا يحل ان يجمع
عليه ويكون علامة ليدفن عنده من اهل وقربة للموتة فثمان اول من مات من المهاجرين واول من دفن بالبقيع وصات
مقبرة بعده وهو من اكابر اهل الصفة قوله لما مات عثمان بن مظعون اخرج بجنازته فدفن فامر النبي صلى الله عليه و
سلم رجلا ان ياتيه كحى فلم يستطع فقام اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسب عن ذلك اعيه الحديث في
تم حمله اذ وضعها عند راسه وقال العلم بها قبر اخي وادفن اليه من مات من اهل وفي اسناد كثيرين زبد وهو محظوظ
قوله اخرج بجنازته اي الى البقيع فدفن فيه ووضع في جنب قبره حجر اللطامة.

باب في الحفا بحد العظم بل تنكبت ذلك المكان اي من يحضر القبر فجد عظم ميت بل يحسب عن ذلك المكان وتتركه ويحضر
في موضع اخرى او اذا فعل قال العلماء يضع العظم في جانب القبر ولا يكسره قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال كسر عظم الميت لكسر هاجيا اي في الاثم فيه انه يتالم وانه لا يهان الميت كما لا يهان الحي اخرج ابن منيع عن جابر قال جينا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا جئنا القبر اذ هو لم يفرغ فجلس النبي صلى الله عليه وسلم على شفير القبر وجلسنا معه فافزع
الحفار عظاما ساقا او عضدا فذهب ليكسرها قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكسروا فان كسرك اياه ميتا لكسرك اياه حيا ولكن بمر
بجانب القبر فهذا هو سبب الحديث.

باب في اللحد الافضل الحمد ويجوز عندنا الشق بأكراهة وقال الشافعي السنة الشق واجتج ان اهل مكة فيه ثلاث
اشق وتوارثهم حجة وجئنا حديث الباب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد
لنا والشق لغيرنا قال زين العرب بن التورثي اي الحمد آخر واولي لنا والشق آخر واولي لغيرنا اي هو اختيار من كان
قبلنا من اهل الايمان وفي ذلك بيان فضيلة الحمد وليس فيه نهى عن الشق لان اباعبدة بن الجراح مع جلالة قدره في
الدين والامانة كان يصنع وكان شقا وقا وكان ابو طلحة الانصاري لحادا ولاذ لو كان منهيا عنه لما قالت الصحابة ايها الجاهل
اولا عمل عمله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اختلف الناس ان يشق القبر او يمدحوا رجلا الى ابي طلحة وطلحة
الى ابي صبيدة فقال عباس بن عبد المطلب اللهم اختر لنبيك احب الامر من اليك فوجدوا طلحة من بعث اليه ولم يجدوا
من بعث اليه وكان عباس مستجاب الدعوات توارث اهل مكة الشق لضعف اراضيهم فينبأ الحمد فان كانت الارض
رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حجر

باب كم يدخل القبر اي من الرجال الذين يدفنون الميت والاولى ان كان الميت انثى ان يكون الواحد رجلا
مراوا الا فرحا وان لم يوجد من الاجانب فلا يحتاج الى النسا قوله غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفضل
واسامة بن زيد وهم ادخلوه قبره قال حدثني مرحب اوابن مرحب انهم ادخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف
نظافغ على من دفنه قال انما لي الرجل ابله كانه اعتذر اني للصبي في عدم تشريحهم في الدفن فوالى في ادخاله في قبره صلى الله عليه وسلم
اربع على الفضل وعباس واسامة وعبد الرحمن.

باب كيف يرسل الميت قبره اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واصحابه الافضل ان يدخل الميت من قبل القبلة بان
 توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل من الميت فيوضع في الخندق فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حال الاخذ وعند الشافعي
 الافضل اسل بان توضع الجنازة في موخر القبر بحيث يكون راس الميت بازا موضع قدميه قبل الوائف الى القبر من جهة راسه
 واستدل بحديث الباب عن ابي اسحق قال اوصى (الحارث بن الاعور) ان يصلي عليه عبد الله بن زيد فصلى عليه ثم ادخله
 القبر من قبل على القبر فانما من السنة اي فرد من افراد السنة ولا نكره وفيه انه قال الشافعي قد لا يكون مرفوعا ويقول بالصحابي من
 السنة كذا وقالوا ايضا عن ابن عباس انه عليه السلام سل سلاسل من قبل راسه قلت ولنا حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 دخل قبر ابيلا فاسرج له فاخذ من قبل القبلة رواه الترمذي وقال في الباب عن جابر بن زيد بن ثابت وحديث ابن عباس حسن
 صحيح وقد ذهب اهل العلم وقالوا يدخل الميت القبر من قبل القبلة وقال بعضهم سل سلاسل لم يثبت عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 الا ادخال الميت من قبل القبلة وقد اختلف الرواية في دفنه صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وغيره وقال ابراهيم التيمي روى
 انه عليه السلام انزل من قبل القبلة ولم يلل سلاسل ولم يكن صح اسل لم يعارض ما روينا به لانه فعل بعض الصحابة وما روينا فعل النبي
 صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه عليه السلام سل لاجل صيق المكان او لخوف ان ينهار اللي لرخاوة الارض.

باب كيف يجلس عند القبر خاشعا متواضعا غير ضاحك ناكسا راسه متفكرا في امر الآخرة قوله عن السبل بن
 عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الانصار فانتهينا الى القبر ولم يلج فجلس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة جلوسا وفي رواية لنا وجلوسا حوله كان على رؤوسنا الطير

باب في الدعاء للميت اذا وضع في قبره يقول واضع يده على راسه صلى الله عليه وسلم على يد احدى الثوارث قوله عن
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهذا ليس بدعاء للميت اذ مات عليه من ايمان او غيره لا يتبدل ولكن المؤمنين شهد المدة في الارض فيشهدون بوفاته على الملة
باب في تعميق القبر قالت الحنفية ان يمتد الى الصدر والا فالى السرة وقال الشافعي قدر القامة وقال مالك لاحد له قوله
 جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فاحد فقالوا اصابنا قرح وجهك فكيف تأمرنا وفي حفر القبر
 قال احفروا واوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر وفي رواية الآتية واعمقوا اي احفروا القبر عتقا ولفظ النسائي قال
 شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فقلنا يا رسول الله احفر علينا لكل انسان شدة يد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احفروا واعمقوا واحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد قالوا فمن تقدم يا رسول الله قال قد هموا اكثرهم قرأنا فهذا
 على انه لا بد من تعميق القبر فانه صلى الله عليه وسلم امرهم بتعميقه مع حالة الشدة والجروح والمشقة والتعب للانصار وامرهم ان
 يجنوا الرجلين والثلاثة من باب التسهيل للضرورة لا يكره ان يدفن اثنان في قبر

باب في تسوية القبر اختلف العلماء فيه فقالت الحنفية ليسم القبر اي يجعل مثل سنام البعير قد رشب وقيل قد رشح
 اصابع لرواية البخاري عن سفيان انه راي قبره عليه السلام سمنما وقال النخعي اخبرني من راي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقبر ابي بكر وعمر انهما مسنم وقال الشافعي سطح ويسوي من الارض بحديث الباب عن ابي سفيان الاسدي قال لعنني علي قال في
 الجنازة على بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ادع قبري مشرفا (رفعنا) الاسوية ولا تمنا لا لاطمة

اي محوت صورة ذي روح قال في الجمع الجمهور على ان الارتفاع المأمور ان الله ليس هو التسليم ولا ما يعرف به القبر كيموت
وانما هو ارتفاع كثير ففعله الجاهلية فان التسليم صفة قبره صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك معنى قوله في رواية الآتية فاصرف فضالة
بقبره فسوى اي فجعل غير مرتفع ولا لا صفة بالارض قوله عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا امه اكشفي لي
عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلثة قبور لا مشرفة في مرتفعة ومرتفعة
ولا لا طئة ولا صفة بالارض، مبطوحة ببطي بالعرصة الحمراء اي مقرونة بالمصارى التي فيها وفرش عليها وحواليها
قال ابو علي (المولوي تلميذ المصنف صاحب النسخة في كيفية القبور الثلاثة) يقال ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم مقدر م د ابوبكر عنده رأسه وعمر عنده رجليه راي عند رطل النبي صلى الله عليه وسلم رأسه عنده
رجلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وصورة هكذا قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد بسط الامام نور الدين الشافعي السبكي في وفاء الوفاء من شار فليراجعه وقال ابن عساكر صورته هكذا قبر ابي بكر رضي الله عنه
قبر عمر رضي الله عنه

قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

قبر ابي بكر رضي الله عنه

باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف اي الرجوع عن دفنه قوله عن عثمان بن عفان قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفر يا ابيكم استغفر
بالعتيت فانه الآن يسئل اي عن الرب والدين وعن الرسول صلى الله عليه وسلم فادعوا له ان ثبت الله في الجواب عن
سؤال الملكين فيدل على مشروعية الدعاء للميت بعد فرغ الدفن وعلى سماع الموتى.

باب كرمته الذبح عند القبر عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عقر في الاسلام قال
عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر يعني ببقية او بشئ في الجاهلية قال الخطابي كان اهل الجاهلية يعقرون الابل على قبر
الرجل الجوار يقولون بخارية على فعله لانه كان يعقرها في ميوتها ويطعمها الاضياف نحن نعقرها عند قبره لتكلمها السباع والطيور
بعد ما تم كما كان مطعماء منهم من كان يذهب في ذلك الى انه اذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة ركبا ومن لم يعقر
عنده حشر رجلا وكان هذا على يد سب من يرى البعث منهم بعد الموت انتهى فاصتا صلوة الشريعة.

باب الصلوة على القبر بعد حين قد تقدم بيان مفصلا وقد اخرج في الباب رواية صلوة على شهيد واحد وعند الصلوة
على الشهيد واجب وعند الشامي غير واجب وقال بعضهم لا يجوز وفي جاشية المدونة اذا كان شهيدا الحرب من الكفار فلا صلوة
على الشهيد واذا كان من المسلمين فيصلى عليهم وقال احمد استحابة قال الطحاوي معنى صلوة صلى الله عليه وسلم لا يخلوا من الماشية
معان اما ان تكون اسما لما تقدم من ترك الصلوة عليهم او يكون من سنتهم ان لا يصلى عليهم الا بعد هذه المدونة تكون الصلوة
عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة واهبا كان فقد ثبت بصلوة عليهم الصلوة على الشهيد قوله عن عقبة بن عامر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما فصلة على اهل احد صلوته على الميت ثم انصرف
اي شل صلاة على الميت واهل احدم الذين استشهدوا فيه وكانت احد في شوال سنة ثلثا قوله بهذا الحديث
قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على فتلى احد بعد ثمانى سنين كالمودع للاحياء والاموات

قل النووي في شرح المذهب قال أصحابنا وغيرهم المراد من الصلوة ههنا الدعاء وقوله صلوة على الميت اى دعا لهم كدعاء صلوة
الميت قال وهذا التاويل لا بد منه وليس المراد صلوة الجبازة المعروفة بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم انما فعله عند موته بعد وفاته ثم بما
سين كما في الرواية التي بعد هذه الرواية ولو كانت صلوة الجبازة المعروفة لما اخرج ثمان سنين قال وايضا لا يكون المراد صلوة
الجبازة بالاجماع لان عندنا لا يعطى على الشهيد وعندنا في حنيفه رضى الله عنه لا يعطى على القبر بعد ثلثة ايام فوجب تاويل الحريث
قلت عند الحنفية لا بد من الصلوة على الشهيد اذ الطحاوى سلك مسلكين احدهما انه صلى على شهيد واحد في ذلك الوقت فانيهما انه لم يعط
في ذلك وقت بل صلى عليهم بعد حين فمن اختار انه صلى بعد حين كما دل عليه رواية الباب قال من تاويل في هذه الروايات من ان
المراد من الصلوة الدعاء فقاويل باطل برده لفظ حيث الباب مثل صلوة على الميت ومن اختار انه صلى عليهم في وقت الدفن هو
المسك القوي عندي قال تاويل النووي يتحمل بل متعين وكلف اللسان الحافظ لما مر على تاويل النووي ولم يقل تنبيلا بل ذكره
تصاوعندي بحث متى وقعت قمته الباب والى اين خرج للصلوة وما تعرض الى هذا احد وعندي انه خرج الى مسجد من بيته في
مرض الموت يدل عليه رواية الطحاوى صلى عليهم ثم اتى المنبر والصبر الى تاويل النووي لا بد منه والله اعلم

باب في البناء على القبر يحرم البناء على القبر للزينة ويكره لأحكام بعد الدفن ويكره السور وبناء القبة كما يضع الآن في حق الأولياء والصلحاء قوله سمع جابرا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاي أن يبعد على القبر وإن يقصص يخصص ويبنى عليه وزاد سليمان بن موسى إذا ن كتبت عليه قال القاري قال الأذهار والنهي عن تخصيص القبور للكرامة وهو يناول البناء بملك والنهي عن البناء للكرامة أن كان في ملكه وللحرمة في المقبرة المسبلة ويجب الهدم وإن كان مسجداً وقال التورثي يحمل وجهين البناء على القبر بالحجارة ولا يجري مجراها والآخرون يضرب عليها خبار ونحوه وكلاهما منهي لعدم الفائدة فيه .

باب في كراهية القعود على القبر قال ابن الهمام وكراهة الجلوس على القبر ووطؤه فحينئذ فما يصنع الناس من فئس
أقاربهم دفنت حواشي خلق من وطئ تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكره ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل أولى ويكره
كل ما لم يعهد من السنة والمعهود من السنة ليس إلا زيارتها والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج
إلى البتة ويقول السلام عليكم وأردوم مؤمنين وإنا أنشأ اللهكم لآحقون أسأل الله لي ولكم العافية انتهى قوله قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان يجلس احدكم على جمرة فخرق ثيابه حتى يخلص الى حلاله خياله من ان يجلس على قبر
وقد تقدم في الباب المتقدم هي ان يقعد على القبور للتغوط والحديث وقيل لاحد او هو ان يلازم القبر ولا يرجع عنه وقيل مطلقا
فهذا هو الصحيح لان ظاهر الحديث يدل على النهي عن القعود مطلقا سواء كان للتغوط او لغيره لان فيها استخفافا بحق اخيه المسلم وحرمة
واقرب الطهراني والحاكم من عماته بن حرم توال رافى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا على قبر فقال يا صاحب القبر انزل عن القبر
وتودى صاحب القبر ولا تودى صاحب القبر ولا يوديك وفى رواية الآتية ولا تصلوا اليهما اى لا تهنوا الميت بالجلوس
على قبره ولا تنظروا تغليبا بليغا بالصلوة اليها وكلما هما منهيان وقد تقدم في الباب المتقدم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال قال الله اليهود اخذوا قبور انبياءهم مساجد اى كانوا يبنون على قبور الانبياء مساجد ويصلون اليها فلعنهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم على ذلك لانه يغايه عبادة الاصنام

باب المشي بين القبور في النخل اخرج المؤلف روايتين في اسباب احدهما اذا دخل ميتي في القبور عليه (عليه)

فعلان فقال يا صاحب السبتين ويحك اني سبتنيك فنظر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعها فزما بها
قوله السبتين بها النعلان ازليت شعر جلد بها والثاني عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العبد اذا وضع في
قبره وتولى عنه اصحابه ليسمع قوع نعاليهم فقال الخطابي وخبر انس يدل على جواز لبس الثعل لزار القبور وللماشي بحضرته
ومن ظهر انهما ما خبر السبتين فيشبه ان يكون انما ذكره ذلك لما فيها من الخيلار وذلك ان النعلان السبتية من لباس اهل الترد
والنعم فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون دخول المقابر على ذي التواضع ولباس اهل الخشوع

باب في تحويل الميت من موضعه لاصريحدث قد تقدم بيانه مفصلا والحاصل ان الميت لا يخرج من القبر
الا بعد رواله والخذ مثل ان تكون الارض منصوبة واراد صاحب الارض اخراجه وغير ذلك من الاغذار والفقهاء على ان الولد اذا
مات في غير بلده حتى لو حضرت امه لنقله لا يسحب ذلك وقيل لا اثم في النقل من بلد الى بلد لان يعقوب عليه السلام مات بمصر
فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل من بلوت يوسف بعد زمان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه ولحديث الباب عن جابر
قال ففن مع ابي ربه فكان في نفسى من ذلك حاجة دالى اخرج ابى من ذلك القبر فاخرجه بعد ستة اشهر فما انكثرت منه
من ابى شيئا الا شعيرات كن في لحته مما على الارض اى ما وجدت من جسد ابى منكرا متغيرا لا شعيرات بسبب لصوتها
بالارض فانه تغيرت قال الحافظ وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطا عن الزمن بن ابى صعصعة انه بلغه ان عمرو بن الجموح كوى
عبد الله بن عمرو والنصارى من كانا قد حضرا السيل قبرهما وكان في قبر واحد فحفر عنها ليغير مكانهما فوجد الميت تغيرا كانا مائتا بالاس و
كان بين احد ولوم حفر عنها ستة واربعون سنة وقد جمع بينهما ابن عبد البر بقصة وقية نظران الذي في حديث جابر انه دفن
اباه في قبر واحد بعد ستة اشهر وفي حديث الموطا انهما وجد في قبر واحد بعد ستة واربعين سنة فاما ان المراد بكونهما في قبر واحد قرب
المجاورة او ان السيل خرق احد القبرين فصار القبر واحد انتهى قال الشيخ قلت فيه لا يخفى والاوجه ان يقال المنقول عن عبد الرحمن
بن ابى صعصعة بلاغ فلا يقادم المروى عن جابر رضي الله عنه قلت والمراد بقوله فاخرجه بعد ستة اشهر ان هذا كان زمان الترد لجابر
لاخرجه بعد هذا الزمان الترد وفيه لانام مدة احواله

باب في الثناء على الميت ينبغي ان يذكر محاسن الاموات وكيف اللسان عن مساهيم لحديث اذكر واحسان موتاكم و
كفوا عنهم ويجوز المرائى ايضا ولكن يجنب فيه من الثناء بطريق الجاهلية وقد ثبتت عن الخلفاء الاربعة مزية النبي صلى الله عليه وسلم و
لا يجوز ذكر مساهيم للنبي عن سبب الاموات في الحديث الصحيح في البخارى وغيره وان كانوا الفاسقين والمتبدين بل ولو كانوا اشرار
الفسق والبعد لان جواز ذمها على حيوتها لى ينزح ويخبر الناس واما بعد موتها فلا فائدة فيه مع احتمال انها مائتا على التوبة و
لهذا منع الجمهور من لعن يزيد والحلاج وخصوص المتبدين باعيانهم وقال عليه السلام لا تذكر لهما كمال الا بخير وفي الصحيحين انتم شهداء الله
في الارض وفي رواية المومنون شهداء الله في الارض فهذا كالتركية من رسول الله صلى الله عليه وسلم لامته واطهار عدائهم
بعد اوارشادهم لصاحب الجنازة فينبغي ان يكون له اثر ونفع ومضرة في حق ولولاه ما روى انه عليه الصلوة والسلام قال حين
اشبه على جنازة جابر بن عبد الله فقال يا محمد انما يحلون ان يكون يعلن كذا وليس كذا ولكن الله صدقهم فيما يقولون و
غفر له لا يعلمون قوله عن ابى هريرة قال مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم بجنازة فالتفتوا عليها خيرا
فقال وجبت الجنة او الغفرة ثم مر بالاخرى فالتفتوا فقال وجبت النار والعقوبة ولعلها كانت جنازة

المناقب والنبي عن سب الاسوات في حق غير المناقبين والكفار وغير المتطهرين بفسقه وبدعته واما سب الارض فلا يحرم سبهم تذكرا من طغيانهم
اذا كان ذلك قبل التخييم -

باب في زيارة القبور قد حكى الحارثي والعمري اتفاق اهل العلم على ان زيارة القبور للرجال جائزة وذو سبب ابن حزم
على ان زيارة القبور واجبة ولو مرقاة في العمود والامر بثلاث زيارات قبور المسلمين مستحب اذا لم يكن خاليا عن منكرات الشرعية لانه
يورث ثمة القلب ويذكر الموت والبلى وغير ذلك من الفوائد والعمدة في ذلك الدعاء للميت والاستغفار له وبذلك وردت
السنة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي جنة البقيع ويسلم على أهلها ويستغفر لهم واما الاستمداو بابل القبور في غير النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم او الانبياء عليهم السلام فقد اكد كثير من الفقهاء واثبت بعضهم قال الشافعي قبر موسى الكاظم تراقي يجب لا جابة الدعاء وقال الغزالي
من يمتد في حيوة يستمد بعد مائة واداب الزيارة ان يقوم مستقبل القبر مستدبرا للقبعة حذرا وجهه فيسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله والزيارة
يوم الجمعة افضل خصوصا في ادله وقد جاز في الرواية ان يعطى للميت الادراك في يوم الجمعة اكثر مما يعطى في سائر الايام فانه تعالى
ولي الجود والالعام قوله عن ابني هرة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر امه فبكى وابكى من حوله فقال استاذنت
ربي تعالى على ان استغفر لها فلم ياذن لي واستاذنت ربي ان اتدور قبرها فاذن لي فزوروا القبور

فانما تذكر بالموت قال النووي قوله استاذنت ربي الخ فيه جواز زيارة المشركين في الحيوة وقبورهم بعد الوفاة
لانه اذا جاز زيارتهم بعد الوفاة ففي الحيوة اولى وقد قال الله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وفيه النبي عن الاستغفار للكفار
انتهى وقد بالغ السيوطي في اثبات ايمان ابوي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انقارى ثم الجمهور على ان والد النبي صلى الله
عليه وسلم ماتا كافرين وهذا الحديث اصح ما روى في حقهما واما قول ابن حجر وحديث احيائهما حتى آتانا به ثم توفيا حديث صحيح ومن صححه
الامام القزويني والحافظ ابن ناصر الدين فعلى تقدير صحته لا يصلح ان يكون معارضا لحديث مسلم مع ان الحفاظ طعنوا فيه ومنعوا
جواز ديان ايمان الياس غير مقبول اجماعا كما يدل عليه الكتاب والسنة وبان الايمان المطلوب من المكلف انما هو الايمان
الغيبى وقد قال تعالى ولورود العاد والمأهوا عنه وهذا الحديث الصحيح صحيح ايضا في ردائشبت به بعضهم بانها كان من اهل نثرة
ولا عذاب عليهم مع اختلاف في المسئلة وقد صنف السيوطي الرسائل ثلثة في نجات والديه صلى الله عليه وسلم وذكر الادلة من الجاهلين
فعليك بها ان اردت بسبها انتهى قلت القول الاسلام فيه كف اللسان عن النجاة وعدمه قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم هبتكم عن زيادة القبور فزوروها فان في زيارتها ذكر الموت والاخرة والظاهرة عامة للرجال والنساء في رخصة
الزيارة للقبور

باب في زيارة النساء القبور اختلف العلماء فيه فذهب جمهورهم الى جواز الزيارة للنساء اذا كان الامن من
منكرات الشرعية من تضييع حق الزوجة والتبرج والجزع والفزع ونحو ذلك من اغتن كما ان جواز الزيارة ايضا مقيد
للرجال من كونه خاليا عن المنكرات لان الخطاب في نهيتكم كما انعام للرجال والنساء على وجه التغليب او احوال الرجال فكذلك
الحكم في فزوروا لان الزيارة على تذكر الموت ويحتاج الى الرجال والنساء فلما منع من الاذن لهم وكيف لا وقد ورد
عن عائشة عند مسلم كيف اقول يا رسول الله تعنى زيارة القبور قال قولي السلام على اهل البيار من المؤمنين والمسلمين فبرحم الله
المستقيمين والمتأخرين وانا انشا الله بكمل لاحقون بهذا ميل باعلى صوت على ان النساء اذن لهم في زيارة القبور وكذلك ما مروا به

ابن ابي عمير ان النبي صلى الله عليه وسلم مر مرة بكى عند قبر فقال اتقى الله واصبري الحديث ولم يذكر عليها الزيارة وكذلك ما رواه اليكم ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة وتبكي عنده فالصواب الذي ينبغي الاعتماد عليه هو جواز الزيارة للنساء اذا كان خاليته عن منكرات الشرعية وقيل ان الرخصة انما هي للرجال دون النساء الا في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لمن ينسب الرخصة الا في اتباع الجنائز فلا رخصة لهن في قوله عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوات القبور المتخذين عليها المساجد والسراج قال الترمذي قد راى بعض اهل العلم ان هذا كان قبل ان يرخس النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور فلما رخص دخل في رخصة الرجال والنساء انتهى واما اتخاذ المساجد فلما كانت اليهود والنصارى يتخذون قبور انبيائهم مساجد ويعملون اليها فلعلنا على ذلك واما اتخاذ في جوار صلح لقصد التبرك لا للتعليم ولا للتزوير فلا يدخل في ذلك الوعيد وقال جماعة بالكرامة مطلقا واما اتخاذ السراج لتعليم اهل القبر وكذلك القار المستور على القبور وبنائها القبة في القبر كما يصح الآن في حق الاولياء والعلماء فكذلك حرام ومكروه كما لا يخفى على من له ادنى معرفة بالقرآن والحديث والفقه وادنى تعلق بالدين والايمان -

باب ما يقول اذا صر بالقبور ما تقدم في كيفية الزيارة ما يقوله وفي حديث عائشة عند مسلم في حديث الباب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشأ الله بكم لا حقون قال الخطابي واما قول انشاء الله فقد قيل ليس على الاستئذان الذي يدخل الكلام الشك والارتباب ولكنه عادة التكلم بحسن بذلك كلامه ويزينه وقيل انه دخل المقبرة ومعه قوم مؤمنون يتحققون بالايمان وآخرون يفتن بهم النفاق فكان الاستئذان منصرفا اليهم دون المؤمنين فعناه للحق فيهم في الايمان وقيل الاستئذان انما وقع في استصحاب الايمان الى الموت لانه نفس الموت -

باب كيف يصنع بالمحرم اذا مات اختلف العلماء فيه قال الشافعي لا يخبره وقال ابو حنيفة واصحابه وما لك يفعل بالقبيل بسائر الاموات ورواية الباب مخصوص بذلك المحرم الذي مات في العرفات قوله عن ابن عباس قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل وقصته را حلت فمات دصرعة فذقت عنقه والوقص الكسر والدق وهو محرم فقال كفوه في ثوبه واغسلوه بماء وسدرا ولا تخمروا راسه فان الله يبعثه يوم القيمة ليبي قال ابو داود وسمعت احمد بن حنبل يقول في هذا الحديث خمس سنن اولها كفوه في ثوبه اي كيف المبيت في ثوبين يعني يجوز الاختصار على ذلك والثانية اغسلوه بماء وسدرا اي في الغسلات كلها سدرا (والثالثة لا تخمروا راسه) والرابعة ولا تقربوه طيبا (والخامسة كان الكفن من جميع المال - قال العيني احتج به الشافعية واحمد واسحق واهل الظاهرية في ان المحرم على احرامه بعد الموت ولهذا يحرم ستر راسه وتطيبه هو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء وثوري وذهب ابو حنيفة وما لك والا وراعى الى انه يصنع به بالصلح بالجلال وهو مروي عن عائشة وابن عمر وطائفة لانها عبادة شرعت فبطلت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله واحرامه من عمله ولان الاحرام لا يفتى في كسوت مناسكه واجالوا عن الحديث بانه ليس عاما بل فقط لانه في شخص معين ولانه لم يقبل بيعت يوم القيمة بلباسه محرم فلا ينبغي حكمه الى غير الابدليل وقال اغسلوه بسدرا والمحرم لا يجوز غسله بسدرا وذكر الطروش في كتاب الحج ان ابا الشعثاء روى عن ابن عباس

ولا تخمروا رأسه وخمروا وجهه وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن رسل الله صلى الله عليه قال تخمروا وجوههم ورواه
الدارقطني بإسناده عن عطاء بن ابن عباس يرفعه عن ابن القطن البصري ولفظه وخمروا وجوه موتاكم وفي الموطأ عن عبد الله بن عمر بن
ابنه واقده بن محرم كفته وخمروا وجهه ورأسه وقال لولا أنا لم تخمروا لخطناك يا أبا عبد الله في المصنف بإسناده عن عطاء بن رسل عن المحرم
ينطى رأسه إذا مات قيل غطي ابن عمر وكشف غيره وقال طاووس يغيب رأس المحرم إذا مات وقال الحسن إذا مات المحرم فنهط لاله
ومن حديث مجاهد عن عامر إذا مات المحرم ذهب أحرامه ومن حديث إبراهيم عن عائشة إذا مات المحرم ذهب أحرام صاحبكم وقال عمر
بن عبد العزيز ومكي ابن حزم أنه صح عن عائشة يخط الميت المحرم إذا مات وتطيبه وتجهيز رأسه وجابر عن أبي جعفر قال المحرم ينطى رأسه
ولا يكشف انتهى آخر كتاب الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم

أول كتاب البيان والنذر واليمين ونذر اليمين قيل مشترك بين اليد والقوة والقسم لغة وقيل في اللغة اليد والخلقت
على الحلف لأنهم كانوا إذا اتحلفوا أخذ كل يمين صاحبه وقيل لأن اليمين من شأنها حفظ الشيء فسمى الحلف بذلك لحفظ المحلوف عليه
وسمى المحلوف عليه يميناً للتبعية بها وقيل هو القوة لغة قال تعالى لما أخذنا منه باليمين أي بالقوة وهي الجارحة أيضاً وسمى القسم لأن
الحالف يتقوى بالقسم وفي الشرع عبارة عن تقوية الخبر بذكر الله تعالى أو صفاته على وجه ينزل الجزاء عند وجود الشرط والنوع الأول
يخص باسم القسم والنوع الثاني أي التعليق يمين في مصطلحات الفقهاء والنذور جمع نذر وأصله الئذ بمعنى التحول فعرّفه
الرأغب الحاجب باليمين الواجب لحدوث أمر والقسم الأول من اليمين إنما يخص بالكفارة دون الثاني وكذلك يمين القوي يكون فيه
نقطة وأما الطلاق والعقاق والنذر فلا يكون لغوا واليمين بالله وصفاته لا يكره لكن تقليد أولى من تكثيره وركبتها اللفظ المستعمل فيها
وشرطها كون الحالف مكلفاً مسلماً وبها الغائي إيقاع صدقه في نفس السامع تارة وأخرى عمل نفسه أو غيره على الفعل أو الترك وحكمها
وجوب البر فيها إذا حلف على طاعة أو ترك معصية والحنث فيها إذا حلف على ضد ما وجب الكفارة ونذبه البر فيها إذا كان عدم
المحلوف عليه جائزاً

باب التعليق في اليمين الفاجرة أي الكاذبة اليمين بالثلاثة أقسام غموس ولغو ومنقذة وجب المحصر لأنها لا تخلو أمانة أن يكون
فيها مواجزة أو لا الثاني لغو والأول لا يخلو أمانة أن يكون المواندة دينوية أو عقوبة فالأول المنقذة والثاني الغموس فحلف الشخص
كأنها قاصدة للكدب غموس فعول بمعنى فاعل لا يفسد أي يعزق صاحبه في الأثم ثم في النار لقوله عليه السلام الكبار لا يترك بالله
وعقوب الوالدين وتل النفس واليمين الغموس وقال عليه السلام من أقطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة
فقال رجل وإن كان ليسير أقال وإن كان ليسير أقال وإن كان قضيباً من أراك وقال عليه السلام اليمين الفاجرة وفي رواية اليمين
الغموس تدفع الديار بل تقع أي خالية رواد ابن شهابين فإن قلت إن الغموس ليس بيمين حقيقة لأنها كبيرة محضة واليمين عقد مشروع
والكبيرة ضد المشروع قلت سميت يميناً مجازاً لأن الزكاب بهذه الكبيرة بصورة اليمين كما سمي بيع الحر ببيعاً لوجود صورته البيع فيه و
حلف الرجل كاذباً على ما مضى أحوال بلفظه صادقاً لولا يلزم شيء كما إذا حلف أن في هذه الكوز مار على أنه كاذب ثم ارتقى ولم يعرف
واللغو اسم لما لا يفيد يقال لغوا إذا اتى بشيء لا فائدة فيه وعند الشافعي اللغو هو ما يجري بين الناس من قولهم من غير قصد اليمين لا والله
بلى والشرع حكى ذلك محمد بن أبي حنيفة وعن عائشة مثل ذلك مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عباس هو الحلف على يمين كاذبة وهو يبرئ أنه
صادق لا ياثم في اللغو لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والمراد القصد لأنه فعل القلب و

حلف الرجل على مستقبل منعقد المراد بالفعل فعل الحالف ليخرج نحو والله لا اموت ولا تطاع الشمس فانه ياني باين غموس الحلف على المستقبل
سواء كان في الفعل كقوله والله لا عطين نيراد بها او في الترك كقوله والله لا اكل زيدا والبرني الفعل ان افعل مرذو وفي الترك ان تترك ابا
فلو فعل مرة فقد حنك ويلزمه الكفارة وعلم ان اليمين المنعقدة على انواع منه ما يجب الحنك فيكبر ان المسلم ومنه ما يجب فيه الكبر لفعل الفرس
ومن ما يستوي فيه البر والحنك كسائر المباحات ولكن حفظ اليمين اى البر فيها اولى من الحنك وفي يمين المنعقدة الكفارة فقط ولا يجب
الكفارة الا في اليمين المنعقدة فلما تجب في الغموس واللغو ولا يجب في الغموس الا التوبة والاستغفار قال الشافعي يجب في الغموس الكفارة

انه قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين مصبورة كاذبا فليتبوا بوجهه مقعده من النار
يب على وجهه في النار والكذب في نفسه كبيرة والخلف عليه زيادة في كونه كبير لان فيه توبين اسمه تعالى قال في الجمع وفيمن حلف على
يمين مصبورة كاذبا وروى على يمين صبر اى الزم بها وطس عليها فكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم والمصبور هو صاحبها فوصفت
بوصفه واصفيتها اليه مجازا فالحلف هو اليمين فخلف بين اللقطين اكدوا لو حلف بغير حلف لم يكن صبرا

باب فيمن حلف ليقطع بها مالا هذه الترجمة ليست في النسخة المصرية والاحاديث المذكورة داخله فيها تحت باب التنا
في اليمين الفاجرة وقد علمت كلا البابين واحدا فان المراد من اليمين الفاجرة واليمين لقطع مال غيره نفسه متملكا هو يمين الغموس
وقد علمت معناه وحكمه في الباب المتقدم قول من حلف على يمين هو فيها فاجو ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله عز وجل
وهو عليه غضبان قال مولانا الشيخ عبد العزيز محدث دبلوى انما لم يقل كاذب لان الكذب عدم مطابقة الواقع وبالاكيد
الجر مطابقا وليتقد الحالف انه مطابق له فيحلف عليه ولا يستحق الوعيد لان معرفة الواقع ليس في رصده ولا يكلف الله نفسا الا وسعها
فان لم يطق فاجرا شعارا بان الوعيد على من حلف على يمين كاذبة مع اعتقاد كونها كاذبة لان الفور انما يتحقق به قال الاشعث
فيح الله كان ذلك كان يني وبين رجل من اليهود ارض فجدني فقد منته الى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال الى النبي صلى الله عليه وسلم الك بنية قلت لا قال لليهودى ا حلف قلت يا رسول الله

اذا يخلف ويلذهب بمالى فانزل الله تعالى ان الذين يشتركون بهد الله واما بهم ثمنا
قليل الى اخر الاية قال ابن بطال بهذه الآية والحديث اصح الجمهور على ان اليمين الغموس لا
كفارة فيها لان عليه الصلوة والسلام ذكر في هذه اليمين المقصود بها الحنك والعصيان والعقوبة والاثم ولم يذكر فيها كفارة ولو كانت
ذكرت كما ذكرت في اليمين المعقودة فقال فليكفر عن يمينه وليات الذي هو خير قال ابن المنذر لا نعلم منه تدل على قول من وجب
فيه الكفارة بل هي والله على قول من لم وجبها قلت علمت ما علمنا كان الشافعي خالفنا في اليمين الغموس فانه قال ان فيه الكفارة
لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والمراد بالخذ الكفارة لانه تعالى فسر يا بها في آية اخرى فقال لكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم
الايمان فكفارة الآية والمراد بالعقوبة القصا ايضا وفيه توقيع بين الاليتين ولان الكفارة شرعت لرفع ذنب بهك حرمته اسم الله تعالى
وقد تحقق بالاستشهاد بالله كاذبا فاشبه المعقود ولنا حديث الصحيح الذي تقدم ذكره خمس من الكبار وفيه اليمين الفاجرة وفي رواية
الغموس وقال ابن مسعود وابن عباس كنا نعد اليمين الغموس من الكبار التي لا كفارة فيها وتوبها كنا اشادة الى جميع الصعاب وحكاية
اجسامهم ولان الغموس كبيرة محضة والكفارة عبادة من وجب فلانها ط بها كسائر الكبار لان المشروعات اللازمة للعبادة اقسام عبادة
محضة سبها مباح عقوبة محضة سبها مخطو شخص ومنه رد بين العبادة والعقوبة وهي الكفارة لانها عبادة من وجب حتى تتادى لغموس

ولشروطه النية وعقوبة من وجهها انشئت من الاجزية الزاجرة كالمورد فيكون سببها ايضا متروك بين الخط والاباحة كسائر
الكفارات مثل التطهر والقتل وغيرهما واما النفوس فمختورة محض لان الكذب بدون الاستشهاد بالشر حرام منه اولى فلا يصح سببها
لكفارة الا ترى ان اللعان استشهاد بالله تعالى واحدهما كاذب يمين لخبر وعليه السلام ان احدهما كاذب يمين فهل فيكلم احدهما ثاب
ولم يجب الشارح على الكاذب منهما الكفارة واتبح المسلمون على ذلك وبين عليه السلام ان الواجب على الكاذب منهما في يمينه التوبة لا غير
ولو كانت الكفارة تجب بهما لكان عليه اربع كفارات لمن اوجب في اليمين الفاجرة صار مخالفا للنص والاجماع ولا حجة لرفيأ تلي ان
الاربعة عقبة الايمان اليمين في المستقبل بديل قوله تعالى واحفظوا ايما كنتم لانه لا يتصور المفظ عن الحنك والهنك الا في المستقبل لا يتصور
ذلك في اليمين النفوس فلا يتناوبها الاية ثم اعلم ان في روايات الباب اختلافات ففي هذه الرواية قال في والله كان ذلك كان
بيني وبين رجل من اليهود ارض فجد في الحديث وفي رواية البخاري قال في انزلت كان لي بير في ارض ابن عم لي ففي هذه الرواية ايضا
المدعى هو الكندي وفي هذه المدعى هو الكندي وفي رواية الآتية عن الاشعث بن قيس ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اخضا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله ان ارضي اغتصبنيها البوذا الحديث ففي هذه الرواية المدعى هو الحضرمي في
الثالثة جاز رجل من حضرموت ورجل من كندة الى ريش ففي هذه المدعى حضرموتي والمدعى عليه في كليهما الكندي قال الحافظ كذا لاكثر
ان الخصومة كان في بير عبد الاشعث في ارض لخصمه وفي رواية ابى معاوية كان بيني وبين رجل من اليهود ارض فجد في ويجمع بان
المراد ارض البير لجميع الارض التي هي ارض البير والبيرين جملتها ولا منافاة بين قوله ابن عم وبين قوله من اليهود لان جماعة من اليمين
كانوا يهودا وانما الاسلام وهم على ذلك وقد تقدم ان اسم ابن عم المذكور الخشيش بن معاوية بن معدي كرب قيل انه لقب واسمه
جرب والمعرف انه سم وكنية ابو الخير واخرج الطبراني من طريق اشعبي عن اشعث قال خاصم رجل من الحضرمين رجلا منا الى النبي صلى الله
عليه وسلم في ارض فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي جئ بشهودك الا انا لك وبذا يخالف السياق الذي في الصحيح فان كان ثابا
حمل على تعدد القصة وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عدي بن عميرة الكندي قال خاصم رجل من كندة يقال له امرؤ القيس
بن عامر الكندي رجلا من حضرموت في ارض فذكر نحو قصة الاشعث وقع في رواية رثاني ابى داود ومن طريق كردوس عن الاشعث
ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اخضا الى النبي صلى الله عليه وسلم في ارض من اليمين فذكر قصة تشبه قصة الباب الا ان بينهما
اختلاف في السياق واظنها قصة اخرى فان سلسا اخرج من طريق علقمة بن وائل عن ابيه رحدثنا الثالث من طباطب قال جاز رجل
من حضرموت ورجل من كندة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي ان هذا غلبني على ارض كانت لابي وانما جازت لتعد
لان الحضرمي يغار الكندي فان المدعى هو الاشعث الكندي جزا في حديث الاول من الباب والمدعى في حديث وائل هو
الحضرمي فافترقا.

باب ما جاء في تعظيم اليمين عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون التغليب بالزمان كبعث العصر لا سيما يوم الجمعة وقد يكون
بالمكان كبين المقام والركن في مكة وعند قبر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وعند الصخرة في بيت المقدس وفي الجامع
وفي غيرها من المساجد ان لم يكن الجامع قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحلف احدنا منبري هذا على يمين
ائمة ولو على سواك اخضر الالبوا مقعده من النار اذ وجبت له النساء اي قال هذا وذاك فالكذب
بدون الاستشهاد بالله كان زنا وكبيرة فصار مع الاستشهاد بالله كبر وعند المنبر كبير واخذ شدة وظلظة في الاثم.

باب اليمين لغير الله وفي النسخة المصرية بالنداء ليمين بالله او بصفاته ولا يجوز بغير الله واليمين بغير الله كاللات والى
ان جرى على لسانه بغير قصد ولم يرتفع فيه فهو كفر صريح فليتبأرك بكلمة التوحيد والا ان كان على قصد التعظيم فهو كفر بواح وارتداد ويجب
العود عنه تجديدا لايان قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلف وقال في حلفه واللات فليقتل
لا اله الا الله اي ان سبق على لسانه ولم يرتفع فيه فليتبأرك بكلمة التوحيد لانه صورة الكفر والافان كان على قصد التعظيم
فمكفر وارتداد ويجب العود عنه تجديدا لايان -

باب كراهية الحلف بالآباء قد تقدم ان الحلف بغير الله حرام وفي حاشية الباب عن عمر بن الخطاب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ادركه وهو في دلب وهو يحلف بآبيه راي سبق على لسانه على عادة العرب في الجاهلية فقال ان الله
بينكم ان تحلفوا بآباءكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او يسكت قال محمد في الموطأ وبهنا ناخدا ليشي ان يحلف بآبيه فمن
كان حالفا فليحلف بالله ثم ليسر او يعمت انتهى ومعنى قول عمر فوالله ما حلفت بهذا ذاكرا ولا آثرا ذاكرا من نفسي
ذاكرا اي ذاكرا وحاكيا من كلام غيري اي عاددا وناظرا وقيل عاددا وناسيا اما قول النبي صلى الله عليه وسلم في الباب في قصة الاعرابي
اللع وابه ان صدق دخل الجنة وابه ان صدق فهذا معارض لاحاديث النبي قال الحافظ فان قيل ما الجاهل مع بين
هذا وبين النبي عن الحلف بالآباء جيب بان ذلك كان قبل النبي او بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم
عقري حلقى وما شبه ذلك وفيه اغمار اسم الرب كان قال ورب آبيه قيل هو فاصح يحتاج الى دليل وحكي التسهيل عن بعض مشايخنا انه قال
هو صريح وانما كان والله فقصرت الالمان واستنكر القريظي هذا وقال انه يحزم الثقة بالروايات الصحيحة وغفل القرافي فادعى بان
الرواية بلفظ آبيه لم تصح لانها ليست في الموطأ وكان لم يرض الجواب فعدل الى رواية خبره وهو صحيح فامتنع فيه واقوى الاجوبة الاولان
انتهى قلت وكذلك لفظ لعري في قصة الافاعي وقع في خطبة الدار الختار وخطبة المطول وفي اوائل البخاري في قصة اضياف
ابي بكر الصديق لفظ وقرة عني واجاب الحسن طلي في حاشية المطول ان هذا قسم صورة وتأكيد حقيقة وليس تقسم وهذا هو الصحيح في الجواب
وكذلك يقال في ايمان القرآن انه للتأكيد لا للتقسيم بهذا انا قال ابن قيم في ايمان القرآن -

باب كراهية الحلف الالمانية اي بلفظ الالمانية اعلم ان اليمين بمعنى الحلف الصاوي بالقسم والتعليق مشروع بالله وبما هم
من اسماء ولصغته من صفاته فاذا حلف بصغته من صفاته التي يحلف بها غيازا لان بني الايمان على العرف يكونون حالفان في اول ما ينو
سواء كانت صفة الذات او صفة الفعل لان صفاته تعالى كلها صفات الذات وكلها قديمة بالصح الا فراق فاليمين بلفظ بالمد
بالرحمن والرحيم وعزته وجلاله وكبريائه ولعمري انه اي اتقاه وهو من صفات الذات فكانه قال وتبارك الله وبأيم الله معناه يمين الله
او بركة الله وبعد المد ويشانه فمذهبه كلها يمين عندنا نوسي او لم ينو قال الشافعي لا ينعقد في عهد المد ويشانه الا بالنية قلت هما يمينان
لاستعمال العهد في معنى اليمين قال الله تعالى واوفوا بالعهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والميثاق في مقام
واما الحلف بلفظ الالمانية فقط فلا ينعقد واذا قال الالمانية المد كان يمينا وقال الشافعي لا يكون يمينا قال في البدائع لو قال والالمانية
ذكر في الاصل انه يكون يمينا وذكر ابن سماعة عن ابي يوسف انه لا يكون يمينا وذكر الطحاوي عن اصحابنا انه ليس بيمين وجه ما ذكره
الطحاوي ان الالمانية المد هي التي تعبد عباد بها من الصلوة والصوم وغير ذلك قال الله تعالى انا عرضنا الالمانية على السموات
والارض والجبال فامين ان يحملن الاية فكان ملغا بغير اسم المد عز وجل فلا يكون يمينا وجه ما ذكره في الاصل ان الالمانية

المضافة الى الله تعالى عند القسم ياد بها صفة الاترى ان اليمين من اسماء المروءة مشتق من الامانة فكان المراد به عند الاطلاق
خصوصا في موضع القسم صفة التقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بالامانة فليس منا
اي بغير اضافة الى الله فانه حلف بغير الله واما اذا اضاف الى الله فبغير الاختلاف الذي تقدم ذكره اولا -

باب المعارض في الايمان جمع معارض من التعريض خلاف التصريح اذا كان المستخلف في الحق فالبعثة في اليمين
لينة المستخلف فلا يفيد في المعارض والتورية لحديث الاول من الباب يمينك على ما يصدقك عليها صاحبك اي
ختمك ويدعيك قال في النهاية اي يجب عليك ان تخلف له على ما يصدقك عليها اذا حلفت له واذا لم يكن المستخلف على الحق
فالبعثة لينة الحالف فله تورية وتعرض كما يدل عليه حديث الثاني من الباب سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومعهنا اكل بن حجر فاخذاه عدوله فخرج القوم (تأثوا) ان يحلفوا وحلفت انه اخي محلي

سبيله فالتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبرته ان القوم يخرجوا ان يحلفوا (خلاف الواقع) وحلفت

انه اخي واما ان ليس باخي من النسب قال صدقت المسلم اخو المسلم فانه يدل على ان التعريض مفيد وليس بكذب في ذلك الوقت

باب ما جاء في الحلف بالبركة من ملة غير الاسلام وفي نسخة باب ما جاء في الحلف بالبركة وملة غير السلام فهذا واضح

والنسخة المعمولة غير ظاهرة المعنى قال الخفية اذا قال احدان فعل كذا فهو كافران نصراني او يهودي او مجوسي او برى من الاسلام

فلو قال هذا القول فانه يكون يمينيا ونجيب الكفارة عن الحنث لان حرمة الكفر كحرمة هتك الاسم ولا يحتمل التبديل كما لا يحتمل حرمة اسم الله

الستوى قال الشافعي لا يكون يمينيا لا تعليل بالمعصية بالشرط وهذا اذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي شئ قد فعله كان كنت

فعلت كذا فهو كافر وهو عاقل ان نعه فهو اليمين المغفوس فلا يكفر عند ربي يوسف وقال محمد بكيفر ولا تصح انه ان كان لرجل عالما يعرف

انه يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل الخ وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف يكفر في الماضي والمستقبل لانه لما اقدم عليه وعنده انه

يكفر فقد رضي بالكفر قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بملعة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال الحديث

ظاهر الحديث انه حلف باليهودية او النصرانية لانه ان فعل كذا فهو يهودي او برى من الاسلام كما فهمه المصنف قال القاضي عياض

انه يغفل بهذا الحلف اسلامه ليصير كما قال ويحتمل ان يعلق ذلك بالحديث لما روي بريدة في رواية الباب ان صلى الله عليه وسلم

قال من حلف فقال اني برى من الاسلام راي ان كذبت فان كان كاذبا فهو كما قال راي برى من الاسلام لانه رضي به شر

من الاسلام ومن كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام ما اطلان فيه نوع استخفاف بالاسلام وميل على الكفر قال القاضي و

لعل المراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار يهوديا او برى من الاسلام وكانه فهو متحقق بالعقوبة كاليهودي تقيده

قوله عليه السلام من ترك الصلوة فقد كفر وهذا النوع من الكلام من فعل كذا فهو يهودي هل يسمى في عرف الشرع يمينيا ولا يعلق

الكفارة بالحنث فيه فذهب الخفي والاوزاعي والثوري واصحاب ابى حنيفة وائمة واهل الحق الى انه يمين تجب الكفارة بالحنث فيها

وقال مالك والشافعي والجمهور انه ليس يمين ولا كفارة فيه فيمكن القائل به اثم صدق فيه او كذب قال صاحب الهداية لو قال

ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او كافر يكون يمينيا ما اذا فعله لزمه كفارة يمين قياسا على تحريم المباح وانه يمين بالنص قال

الشرع تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما حلال الله لك ثم قال قد فرض الله عليكم تحمة ايمانكم -

باب الرجل يحلف ان لا ياتدمر اي لا ياكل الدائم قال في البدل وهو حلف لا ياكل لئلا ياكل الدائم كل ما يصح به من الخبز والحب والبر والرب

حلفتم وقوله عز وجل فكفارته اي كفارة ما عقدتم من الايمان لان الاضافة تستدعي مضافا اليه سابقا ولم يسبق غير ذلك العقد
 فيصرف اليه وكذا قوله تعالى ذلك كفارة اي ما كنتم اضاف الكفارة الى اليمين وعلى ذلك تنسب الكفارة الى اليمين فيقال كفارة
 اليمين والاختلاف تدل على بسية في الاصل وبما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرائ غير
 خير منها فليكفر عن يمينه ثم يأت الذي هو خير والاستدلال بالحديث من وجهين احدهما انه امر بالتكفير بعد اليمين قبل الحنث
 ومطلق الامر محل على الوجوب والثاني انه قال عليه الصلوة والسلام فليكفر عن يمينه اضافة التكفير الى اليمين فكذلك في الرواية
 الاخرى فليات الذي هو خير وليكفر يمينه من تكفير اليمين لا بتكفير الحنث فدل على ان الكفارة لليمين ولان الله تعالى نهى عن
 الوعد الا بالاستئذان بقوله عز وجل ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا ان ينزل اليك بالبرهان او تعلم ان ذلك الذي في اليمين او كذا
 واشد من حلف على شيء بلا ضمان فقد صار عاصيا باتيان ما نهى فنجب الكفارة له نفع ذلك الاثم ونشأن الواجب كفارة و
 الكفارة يكون للنيات اذن البعيدة كغير النيات فالنيات تكفر بالحنث قال الله سبحانه وتعالى ان الحسنات يذهبن السيئات
 وعثر اليمين مشروع قد اقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير موضع وكذا الرسل المتقدمة عليهم الصلوة والسلام قال الله تعالى
 خبرا عن ابراهيم عليه الصلوة والسلام انه قال تالله لا كيدن اعناكم وقال خبرا عن اولاد يعقوب عليهم الصلوة والسلام
 انه قال تالله فتقوا تالله لا يفسد كذا الا يوب عليه الصلوة والسلام كان حلف ان يضرب امرأة فامر الله سبحانه بالوفاء وحذبه
 فحنثا فاضرب به ولا تحنث والانبيا عليهم الصلوة والسلام متصومون عن الكبار والمفاسد فدل ان نفس اليمين ليس بدين
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا حلفتم فاحلفوا بالله ايتوا من كان حاله فليحلف بالله وليذر امره عليه وسلم
 باليمين بالله تعالى فدل ان نفس اليمين ليس بدين فلا يجب التكفير لها وانما يجب الحنث لانه هو المأثم في الحقيقة ومعنى الذنب فيه
 انما هو الله تعالى ان يفعل كذا انا حنث يخرج مخرج نقض العهد منه فيأثم بالنقض لا بالحنث ولذلك قال تعالى وادفوع به الله تعالى
 اذا عاهدتم ولا تنتهوا الايمان بعد توكيدها ولان عقد اليمين يخرج مخرج التعظيم والتبجيل لله تعالى وجعله مفعلا اليه واما ما عند
 فيمتنع ان يجب بالكفارة محو اليمين بطلان قولهم ان الحالت يصير عاصيا بترك الاستئذان في اليمين لان الانبياء صلوات الله
 عليهم اجمعين تركوا الاستئذان في اليمين ولم يحرمهم بالمعصية فدل ان ترك الاستئذان في اليمين ليس بحرام وان كان تركه في
 مطلق الوعد نهيا عنه وذلك والله عز وجل اعلم وجهين احدهما ان الوعد اضافة الفعل الى نفسه بان يقول افعل غدا كذا
 وكل فعل يفعل تحت مشيئة الله تعالى فان فعله لا يتحقق لاحد الا بعد تحقيق المنة تعالى منه ولا يتحقق منه الا كساره بان يك الالباقراد
 فيندب اي قران الاستئذان بالوعد ليوثق على ذلك يعصم عن الترك وفي اليمين بذكر الاستئذان بالله تعالى على طريق التعظيم
 قد استغاث بالله تعالى واليه فزع فليحقق التعظيم الذي يحصل بالاستئذان وزيادته فلا معنى للاستئذان ما نشأ في اليمين
 شرعنا لتأكيد المحلوف عليه خصوصا في البيعة وقران الاستئذان في مثل ذلك سبيل المعنى الذي وضع له العقد بذكر الوعد
 والالفة الكريمة فتاويلها من وجهين احدهما اي لو اقيم الله بما فطره ما عقدتم من الايمان والوفاء بها كقوله عز وجل ولا تستنصوا الا
 به توكيدها فان تركتم ذلك فكفارته كذا او كذا بك قوله تعالى كفارة اي ما كنتم اذا حلفتم فتركتكم الحافظة الا ترى انه قال عز وجل
 واخلفوا ايما كنتم والمحافظة تكون بالبر والتأني ان يكون على انما الحنث اي وكمن ياتيكم بكنتم فيما عقدتم وكذا قوله بكنتم
 كفارة اي ما كنتم اذا حلفتم كما في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فليدع من يمينه او يمينه فليدع

كلمة التوحيد عبادة وفي العبادات يغفر السيئات الصغار كما في قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات قلت قد يغفر الكبائر ايضا
وعلى ان لما اخلص في قوله لا اله الا الله فكان ندم على ما فعل فكون الندامة توبة ويمكن ان يجاب بان كان قبل قوله لا اله الا الله
لم يؤمن بالاخلاص وجن حلف اخلص بالتوحيد نصار كان جرد الاليمان فيهم تجريد الاليمان ما كان قبل ذلك من المعاصي
باب كمد الصاع في الكفارة قد تقدم بيان مقدارها واختلاف الائمة فراجعنا لكفارة في اليمين بالا طعام اطعام عشرة
مساكين تحقيقا او تقدير احتيا لواء اعطى مسكينا واحدا في عشرة ايام كل يوم نصف صاع يحوز منزلة مسكين آخر لئلا يحتاج
سوار كان الاطعام مليكا بان اعطى كل واحد منهم نصف صاع من خبطة او دقيق او سويق او صاعا من تمر او شعير او كان اربعة
بان دعي عشرة مساكين فخذ ابرهم وعشاهم اجزاه -

باب في الرقبة الموصونة اختلاف العلماء في كفارة اليمين بالتحرير يقال الشافعي لا يجزيه الا رقبة مومنة وقال
ابو حنيفة وآخرون يجوز تحرير رقبة مطلقا مسلمة او كافرة ذكر او انثى صغيرة او كبيرة ولا يجوز فانت عجنس المنفعة ولا المدبر والمطلوع
ولا المكاتب الذي ادى بعض شئ قوله عن معاوية بن الحكم السلمي قال قلت يا رسول الله جارية صككتها صككة
ولطمتها لطمه فغظم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ادلا اعتقها قال اتنى بها قال فحبت بها قال ابن
الله قالت في السماء قال فمن انا قالت انت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اعتقها فانها موصونة اما قوله فابن النضر وجوابها في السما ليس المراد به الحمل والمكان والجهة بل المراد به العلو والرفعة
في المرتبة وجعل التفرقة عن عقيدة الجاهلية وبه الكفارة كقارة اللطمة ولا خلاف فيها

باب كراهية النذر قد تقدم معنى النذر كونه للشر على كذا او على كذا او بايدي او صدقة او مالي صدقة او مال الملك جنة
او على نذر او نذر الشر او الشر انما الركن فالذي يتعلق بالنذر بشرائط الالوية منها العقل والبلوغ والاسلام والذي يتعلق
بالمندوبية فانوع منها ان يكون متصور الوجود في نفسه شرعا فلا يصح النذر بما لا يتصور وجوده شرعا كن قال للعلو ان اصوم
ليلا او ايام حصفي ومنها ان يكون قربة فلا يصح بما ليس بقربة راسا كالنذر بالمعاصي بان يقول لعل على ان اشرب خمر او اضرب
فلانا ومنها ان يكون قربة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المرعي وتشييع الجنابة والوضوء والغسل ودخول المسجد
الصالح والاذان ونهار الرباطات والمساجد وغير ذلك وان كانت قربة لاله لا لغيره فلا يصح النذر بالصاوة
والصوم والحج والعمرة والاحرام بها والعق والبدنة والهدى والاعتكاف ونحو ذلك لانها قربة مقصودة ومنها ان يكون
النذر به اذا كان مالا مملوك الناذر او كان النذر مضافا الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال املكه فيما استقبل فزعمته
يملكه او بصدقة مالا يملكه للجمال لا يصح الا اذا اضاف الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال املكه فيما استقبل فزعمته
او قال كلما اشترت ثوبا او ثوبا فصحت عند ابني حنيفة واصحابه خلا والشافعي والصحيح قولنا لقوله تعالى فيهم من عباد الله الذين اتاهم من
نعمته لصدقن ونكونن من الصالحين الى قوله تعالى فاعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلبثونه بما اخلقوا الله ما وعدوه وبما كانوا
يكذبون ولت الآية على صحة النذر المضاف لان الناذر يذره عابدا لله تعالى الوفا بنذره وقد لزم ما لو فاء بما عهدوا والحق
على ترك الوفاء ولا يكون ذلك الا في النذر الصحيح ومنها ان لا يكون مشروضا ولا واجبا فلا يصح النذر بشئ من الغرض
سوار كان فرض عين كاله موات الحنك صوم رمضان او فرض كفاية كالجماز او مائة الجنابة ولا شئ من الواجبات سوار

كان علينا كالوتر وعنده انظر والعمره والاخييه او على سبيل الكفايه كجهنم الموتى وسلمهم ورد السلام ونحو ذلك لان ايجاب الواجب لا يتصور واما حكم النذر فالناذر لا يخلو من ان يكون نذري سمي او نذري لم يسم ثم لا يخلو اما ان يكون النذر مطلقا او معناه بشرط فان سمي شيئا فمضى المطلق يجب الوفاء به وكذا في المعلق ان كان التعليق بشرط راكونه كما اذا قال ان شئني الله لم ينجني او ان قد م غائب فمضى كذا وان كان لا يراكونه بان قال ان كلمت فلانا او ذال ان دخلت الدار فمضى على كذا قيل يجب عليه الوفاء بالنذر ولا يخرج عنه بالكفارة وليس بحرية كفارة اليمين وهو بالخيار ان شاء وفي بالنذر وان شاء كفر وهو الصحيح رجع اليه ابو حنيفة قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبعة وهو قول الشافعي ليمون هذا يمين الغصب وان لم يسم شيئا مثل ان يقول ان فعلت كذا فعلى نذر يجب عليه كفارة اليمين سواء كان مطلقا او معناه كمن في المطلق في الحال وفي المعلق عند شرط

قوله عن عبد الله بن عمر قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يميني عن النذر ويقول انه لا يرد شيئا وانما يخرج به من الجمل فالنذر على اعتقاده يرد عن قدر الله شيئا مني عنه وكان عادة الناس ينذرون بكلمة النذر ووقع المضار وذلك فعل البخلاء فهو عنه واما اذا نذر بالاخلاص في النية وعبادة الله تعالى كما نذر عمر بن الخطاب باعتكاف ليلة في المسجد الحرام فهو ليس بمنهي عنه

باب النذر في المعصية قد عرفت في شرائط ان من شرط الركن كون المذنب طاعة وقربة فلا يصح النذر بالمعصية لقوله راسا كالنذر بالمعاصي بان يقول الله على ان اترب خرا اقبل فلانا او اضربه او شتمه ونحو ذلك لحديث ابياب من نذر ان يطع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه ولقوله عليه الصلوة والسلام لانذر في معصية الله تعالى ولان حكم النذر وجوب المذنب به ووجوب فعل المعصية محال ومعناه لا يعتقد نذر الا انه ليس بيمين فانه يصير يمينا قوله عن ابن عباس قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم يحطب اذا هو بوجع قائم في الشمس فسال عنه فقالوا هذا ابو اسرائيل (الانصاري او القرشي العامري) نذر ان يقوم ولا يغتسل ولا يتكلم ويصوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم وليستغسل وليقوم وليتيم صومه قال الخطابي قد تضمن نذره نوعين من الطاعة والمعصية فامره صلى الله عليه وسلم بالوفاء بما كان فيها من طاعة وهو الصوم وان شرب باليمين بطاعة من القيام في الشمس وترك الكلام وترك الاستغلال بالنظر وذلك لان هذه الامور مشاق تعقب البدن وتؤذي وليس في شئ منها قرب الى الله تعالى وقد وضعت عن هذه الامور الاصرار والاعلال التي كانت على من قبلهم الخ انتهى

باب من راي عليه كفارة اذا كان في معصية اختلف العلماء فيمن نذر بمعصية هل تجب عليه الكفارة اذا لم يوف فذهب الشافعي الى انه لا يلزم النذر بمعصية فلا يلزم الوفاء به ولا تجب الكفارة وقال آخرون ليس معنى قوله لانا نذر في معصية انه لا يعتقد بل معناه انه ليس فيه وفاء وهو يمين فيجب فيه الكفارة اذا لم يوف ويدل عليه حديث الباب عن ليس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارة اليمين هذا عزيم في ان نذر المعصية لا يلزم فيه الوفاء بالنذر في معصية ولكن فيه كفارة يمين لانه يمين وكذا يدل عليه حديث الثاني سال النبي صلى الله عليه وسلم عن اخذ النذر ان حج حافية غير محترمة فقال صروها فلتنته وتترك ولتضم ثلاثة ايام هذا الحديث يدل على ان في نذر المعصية كفارة لان اخذ عقبة بن عامر التي تسمى ام حبان

كان نذرا بمعصية لان الحج بلا نذر على راسها معصية وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخمار وعدم الوفاة وبالكفارة لذلك فهذه
الرواية يؤيد حديث الزهري عن ابى سلمة وقد تكلم المحدثون في حديث الزهري وحديث عقبة ونقل ابو داود الكلام على حديث الزهري
عن الامام احمد بن حنبل وجاهل كلامه ان القائل اعترض على الامام احمد بانك قلت افسدوا علينا بان الحديث فان الحديث مروي
بسندين احدهما عن الزهري عن ابى سلمة عن عائشة والثاني حديث الزهري عن سليمان بن ارقم عن يحيى بن ابى كثير عن ابى سلمة عن
عائشة فلان روى ان حديث الزهري عن ابى سلمة ليس او صحيح فاعترض عليه القائل بقوله وصح اى هل صح افساده عندك وهل رواه
غير ابن ابى اويس وجواب بنين السوالين مذکور في حاشية النسخة المتجارية بان لم يصح عن اى افساده بل محتمل ولم يروه غير
ابن اويس فاعترض كيف يصح قوله وقد رواه الثقة وهو يونس عن الزهري عن ابى سلمة والذي خالفه هو حديث ابى بكر بن
اويس وهو مختلف فيه لم يروه غيره فكيف يقادم حديث يونس عن ابن شهاب فيسقط حديث ابى بكر بن اويس فليس فيما احتمال
التدليس من الزهري مطلقا فاجاب عنه الامام احمد بان ابى بكر بن اويس وان كان مختلفا فيه لكن روى عنه ايوب بن سليمان
هو اوثق منه واوثق فتايد حديث ابن ابى اويس برواية ايوب فبقى احتمال الفساد قلت هكذا كلف فيه التريدي وغيره وهذا غفلة
عن حديث النسائي فانه روى حديث يونس بسند يارون بن موسى المدني قال ثنا ابو حمزة عن يونس عن ابن شهاب قال ثنا
ابو سلمة عن عائشة فروى بلفظ الحديث وهو يدل على سماع ابن شهاب من ابى سلمة قطعا فلم يبق بهذا السند شائبة التدليس في
سند يونس عن الزهري ومعهذا الزهري متفق على جلالته والقبالة في الحديث قال السدي في حاشية النسائي قوله وكفارة كفارة
يمين معناه ان يعتقد يمينيا يجب فيه الحنث وبهذا مذهب ابى حنيفة ولا يخفى ان حديث ومن نذر ان يعصى الله واشتاله لا ينبغي ذلك
فلا حجة للمخالف فيه نعم هم يضعفون حديث وكفارة كفارة يمين ولقيه يونس ان في سنده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وانت خبير بن
حديث محمد بن عقبة بن عمار وان عمران بن حصين وحديث عائشة في بعض اسناده عن الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها حديثنا
ابو سلمة وهذا ثبت سماع الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها عن سليمان بن ارقم ان يحيى بن ابى كثير حدثه انه سمع ابا سلمة وهذا
الاختلاف يمكن وقع باثبات سماع الزهري مرة عن سليمان بن يحيى عن ابى سلمة ومرة عن ابى سلمة نفسه وعند ذلك لا يقع بضعف
سما حديث عقبة وعمران يؤيد الثبوت انتهى واختلف الروايات في قصة اخت عقبة بن عامر ففى احدى احاديث عقبة انها نذرت
ان تحج حافية غير مخمرة فاشتملت نذرها امرين احدهما عبادة لا تطيقها والثاني معصية وهو عدم تغطية اللباس فامر بالركوب لعدم
الطائفة المشي حافية وهذا باعتبار نذرها الحج حافية ثم امر بالصوم ثلثة ايام وبهذا الحكم راجع الى نذرها من غير خمار وبوكانت معصية
فلم تغفل النذر بها وصار يمينها فامر بالصوم ثلثة ايام كفارة ليمين فان اليمين بالمعصية انعقدت ولم يحجر وقاها لانه صلى الله
عليه وسلم قال ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصمه فوجب الحنث ولزم كفارة اليمين عليها قلت وفيه لعل الامر بالصوم لاجل ان
النذر بالمشي انعقدت ولترك المشي امر بالصوم بابل الهدي واما في الباقية من الروايات فليس فيها ذكر عدم الاختيار فلم يثبت
الحديث لنذر المعصية ولكن فيها ذكر لنذر الطاعة وهو المشي الى بيت الله فان تعاقبت النذر فوجب الوفا مان اطاعت فاذا لم تلتحق
وجب عليها الهدي بان تحج راكبة فوجب الهدي عليها نقصا عما التزم عليه -

باب من نذر ان يصلى في بيت المقدس قال في الباری وان كان الشرط مقيا لمكان بان قال الله على ان يصلى
ركعتين في موضع كذا او تصدق على فقرا في بلد كذا يجوز ادائه في غير ذلك المكان عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر الجوزي الا في المكان

النذر او هو قول الله عز وجل على نفسه الاداء في مكان محض فاذ ادعى في غير المكان لم يكن موديا عليه فلا يخرج عن عهده الواجب ولا ان
 الباب الجديد يتبرأ من ايجاب الله تعالى وما اوجب الله تعالى مقيدا بكان لا يجوز ادائه في غيره كالنحر في الحرم والوقوف بعرفة والقيام
 بالبيت والسعي بين الصفا والمروة كذا ما اوجب الله تعالى ان المقصود والمقتضى من النذر هو التقرب الى الله عز وجل فلا بد من
 تمت نذره الا ما ذكرته وليس في عين المكان وانما هو على اداء القرية فيه فلم يكن بنفسه قرية فلا بد من المكان تمت نذره
 فالتقيد به ان كان ذكره والسكوت عنه بمنزلة انتهى وحديث الباب قوله ان رجلا قام يوم الفتح فقال يا رسول الله اني
 نذرت لك ان تقع عليك مكة ان صلى في بيت المقدس كعشرين قال صل بهننا الى بيت الله في المسجد الحرام
 بكية فانه افضل من كونه اهل وفي آخره فقال شاك اذا اي اذا ابيت ان تصلي بهننا فافعل ما نذرت من ملوك
 في بيت المقدس وزاد في الحديث عباس العنبري كما في الباب قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي بعث
 محمد بالحق او صليت بهننا لاجزا عنك صلوة في بيت المقدس

باب فضاء النذر عن الميت نذر الميت اما ان يكون عبادة بدنية او يكون عبادة مالية فان كان النذر بالعبادة
 البدنية لا يجوز فضاء الورثة عنها لشيء عنه فان النسخ في سنة الكبرى عن ابن عباس لا يصوم احد عن احد ولا يصلي
 احد عن احد وعن ابن عمر مثله واذا كانت مالية ولم يلصق كذلك لا يجب على الورثة وفاءه واما اذا وصى الميت بوفاء نذره
 فيجب على الورثة وفاء من ثلث ماله واذا لم يلصق او وصى وزاد على الثلث فيجب على الورثة وفاء نذره قوله عن ابن
 عباس ان سعد بن عبادة استغنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان امي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها هذا يحمل عندنا على الاستحباب لا على الوجوب واما قوله في الحديث
 الثاني في حق من مات وترك صوم النذر فافصرها ان تصوم عنها قد راجع في الصيام ويجوز عندنا ان يصوم احد
 وبسبب اجراء الصوم الآخر

باب ما يلزم من وفاء النذر قد علمت شرائط التي يرجع الى المنذور به من كونه متصور الوجود في نفسه شرعا و
 من كونه قرية مقصودة ومن شرائط التي يرجع الى الناذر من العاقل البالغ المسلم وغير ذلك من شرائط الركن وهذا كله من باب
 انفاذ النذر وجوب الوفاء به ثبت بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى
 واوفوا بالعقود اما السنة فاحاديثهم والنذر نوع عهده من الناذر مع الله تعالى فليزوم
 الوفاء بهما وهذا غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب الوفاء واما السنة فقوله عليه الصلوة والسلام من اذ ان يطع الله لم يضر
 وغير ذلك من الامايش الكثيرة واما الاجماع فنظائر واما المعقول فهو ان المسلم يحتاج الى ان يتقرب الى الله تعالى بنوع من القرب
 المقصودة التي لذخمة تركها لما يتعلق به من العاقبة المحمودة وهي نيل الدرجات العلى والسعادة العظمى في دار الكرامة وطبقة
 الايمان وعلى تفصيل يلزمه عندنا من المصرة الحاضرة وهي المشقة والضرورة في الترك فيحتاج الى اكتساب بسبب يخرج
 من رذيلة الترك ويلتزم بالفرائض الموطقة وذلك يحصل بالنذر واما حديث الباب ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا رسول الله اني نذرت ان اضرب على راسك بالدف قال اذ ذك - فالنذر به
 ليس فيه من العبادة المقصودة وهو ضرب الدف بل هو مباح فلا يلزم به النذر قال الخطابي ضرب الدف ليس مما يبعد في باب الثامات

التي يتولق بها المنذور واحسن حاله ان يكون من باب المباح غير انه لما انفصل باظهار الفرح بسلامة مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة من بعض غزواته وكانت فيه مسارة الكفار وارغام المنافقين صار نكدا ففعل القريب التي هي من قول الطائفة ولهذا ايج صوت الدف استحب النكاح لما فيه من الانشاء يذكره والخروج به عن معنى السراح الذي هو سرار به عن الناس والدار علم وما يشيرنا المعنى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لحسان حين استنشدته وقال كانما تنضح وجوه القوم لنبل وكذلك استنشاده عبد الله بن رواحة وكعب بن مالك وغيرهما انتهى والنذر بالنزح يعتقد لانه من العبادة الخالصه ومن جذبه واجب ولايتين بكان قوله بموانة هو مصبته من وراي نبح من ساحل البحر

باب النذر فيما لا يملك قد تقدم في شرائط ركز النذر ان يكون المنذور به اذا كان المملوك الناذر وقت النذر وان كان النذر مضافا الى الملك او الى سبب الملك حتى لو نذر بهدي المالك او بصدقة المالك لا يملكه لئلا لا يصلح لقوله عليه الصلاة والسلام لا نذر فيما لا يملكه ابن آدم الا اذا اضاف الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال الملك فيما استقبل فهو هدي او قال فهو صدقة اذا قال كلما اشتريت او ارثته فيصح عند ابى حنيفة واصحابه خلافا للشافعي مثل خلافا في الطلاق والعتاق وعلينا تقدم فراجع

قوله عن عمران بن حصين قال كانت لعضباء الحديث وفيه فوكتها تم جعلت لله عليها نذرا ان نجها الله لتجربها قال فلما قدمت المدينة عرفت الناقية ناذة النبي صلى الله عليه وسلم فاحبوا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وفيه لا دفا لنذر في معصية الله لا فيما لا يملك ابن آدم ابن آدم في هذا الحديث دليل على ان النذر لا يعتد في معصية الله ولا فيما لا يملكه الناذر فان امرأة ابى ذر نذرت ان نجها الله من ايدي المشركين لتخرن الناقية العضباء وكانت الناقية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفاء لنذر في معصية الله وكان هذا النذر في معصية الله لان جزاءها بالخمر كان نذر كانت معصية لانها نذرت التصرف في غير ملكها وقال لها ولا فيما لا يملك ابن آدم وناذرة الناقية لم تكن في ملكها فصارت النذر فيما لا يملكها قال النووي واشتبه المازري وقال كيف يراد المسلم الى دار الكفر واجاب عنه النووي ليس في هذا الحديث اية من اسلم وفاوى به رجح الى دار الكفر ولا ثبت رجوعه الى دارهم وهوذا در على اظهار ذنبه لقوة شوكه عشيرته او نحو ذلك لم يحرم فلا تسكت قلت الظاهر ميل على انه لم يثبت على النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه وعلم بالوحي انه قوله هذا ليس من صميم قلبه بل هو للنجاة من الاسلام لو وقع مثل هذا الامر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم احد لا يجوز ارجاعه الى دار الكفر لانه زمان انقطاع الوحي فلا يعمل الا على ظاهر الحال وقال النووي وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقه ان الكفار اذا غنموا الاسلام لا يملكونه وقال ابو حنيفة وآخرون يملكونه اذا حازوه الى دار الحرب والجواب عنه عن الحنفية انه لا خلاف في ان الكفار اذا دخلوا دار الاسلام واستدلوا على اموال المسلمين ولم يحزوها بدارهم انهم لا يملكونها حتى لو ظهر عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم لا يصير ملكا لهم وعليهم رد ما الى اهلها بغير شيء بهناني محل النزاع كذلك لان الحديث يدل على انهم لم يحزوها بدارهم فانهم كانوا في الطريق وكانوا يرجون اهلهم في انفسهم فافق من المسلمين فلم يثبت ارجاعهم فلذلك لم يملكونها

باب من نذر ان يتصدق بماله كل اذا نذر احد بان جميع ماله الى صدقة لله فنجب عليه ان يتصدق بجميع ماله ويسك بقدر قوته و عا لزم اذا وجد تصدق بشئ ما مسكه من مال المنذور به اخرج فيه قصة كعب بن مالك قال ان من توبتي ان اخلع من مالي صدقة الى الله والى رسوله وهذا الانساب الباب بظاهره فان كعبا لم يكن له نذر بالتصدق بجميع المال ولكن بالناسبة بالباب ان يقال

ان الرجل اذا نذر ان تصدق بجميع المال لم يمسك بعضه اليه فبقى على نفسه وعياله ثم اذا وجد الاثني عشر ديناراً مسكه -
باب نذر الجارية تم ادراك الاسلام يعني اذا نذر رجل في الجارية نذر طاعة ثم سلم قبل ان يلزم عليه فبأن قال في البائن
ومنها الاسلام فلا يصح نذر الكافر حتى لو نذر ثم اسلم لا يلزم ما لو نذر به وهو ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله لان كون النذر ورعاً فمحرمة له في حصة
النذر فعمل الكافر لا يوجب كونه قربة انتهى وحديث الباب قد تقدم في باب الاعتكاف فراجعه
باب من نذر نذر لم يسمه قال في البدائع واما النذر الذي لا يسميه فيه فحكمه وجوب ما نوى ان كان الناذر نوى
شئاً سوا كان مطلقاً عن شرط او معلقاً بشرط بان قال الله على نذر اذ قال ان فعلت كذا انلتم على نذر ان نوى صوماً او صلوة او
حجاً او عمرة لزمه الوفاء به في المطلق للحال وفي المعلق بالشرط عند وجود الشرط والتجيز في الكفارة في قول اصحابنا على ما بينا وان لم يكن
نية فعلية كفارة اليمين غير انه ان كان مطلقاً بحيث للحال وان كان معلقاً بشرط بحيث عند الشرط لقوله عليه الصلوة والسلام النذر
يمين وكفارة كفارة اليمين والمراد منه النذر المسمي الذي لا يسميه لانه لا يسميه في قوله عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة اليمين اي في النذر المسمي وفي لفظ الترمذي لا يسمي به هذا ففيه كفارة النذر المسمي
وبهذا محمول عند الشوافع على نذر اللجاج وهو ان يقول انسان يريد الاثني عشر ديناراً من كلام زيد مثلاً ان كلمت زيدا فله على حجة او غيره
وحمله احمد وبعض اصحاب الشافعي على نذر العصية وحمله مالك على النذر المطلق وحمله جماعة من فقهاء اصحاب الحديث على
جميع انواع النذر وقالوا هو مخير في جميع المنذورات بين الوفاء بها الزم وبين كفارة اليمين -

باب لغو اليمين قد تقدم تفسيره وحكمه قال في البدائع واليمين اللغو فاختلاف في تفسيره قال اصحابنا يمين اليمين الكاذبة
خطار او غلط في الماضي او في الحال على الظن ان الخبر كما خبر وهو بخلافه في النفي او في الاثبات نحو قوله والله ما كلمت زيدا وفي
قوله انه لم يكلمه ثم بخلافه وقال الشافعي يمين اللغو يمين التي لا يقصد بها الحالف وهو ما يجري على السن الناس في كلامهم من غير قصد
اليمين من قولهم لا والله بل والله سوار كان في الماضي او الحال او المستقبل واما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليمين على امر في المستقبل
يمين معقودة وفيه الكفارة اذا حثت قصد اليمين او لم يقصد واما اللغو في الماضي والحال فقط وما ذكر محمد عن ابي حنيفة ان اللغو يمين
بين الناس من قولهم لا والله بل والله فذاك محمول عندنا على الماضي والحال وعند ذلك لغو فيرجح حاصل الخلاف بيننا وبين
الشافعي في يمين لا يقصد بها الحالف في المستقبل عندنا ليس بلغو فيها الكفارة وعندنا لغو لا كفارة فيها وقال بعضهم يمين اللغو يمين
اليمين على المعاصي نحو يقال والله لا أصلي او لا أصوم وجه قول الشافعي ما روى عن عائشة موقوفاً انها سألت عن يمين اللغو قالت
هي ان يقول الرجل في كلامه لا والله بل والله مرفوعاً عن عائشة ما سئل عن يمين اللغو فقال قالت عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال هو كلام الرجل في يتيسر الحديث كالأمر بالخير في الباب فثبت موقوفاً ومرفوعاً ان تفسير يمين اللغو ما قلنا من نفي
بين المعاصي والمستقبل فكان لغو على كل حال اذا لم يقصد به الحالف ولنا قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم
بما عقدتم اليمان قال يمين اللغو يمين المعقودة وقرئ بها بالموافاة وفيها فيجب ان تكون يمين اللغو غير يمين المعقودة
تحقيقاً للمقابلة واليمين في المستقبل يمين معقودة سوار وجه الفضا ولا والله لان اللغو في اللغة اسم للشئ الذي لا حقيقة له قال تعالى
لا يسمعون فيها لغواً اي باطلاً وذلك فيما قلنا وهو الحلف بما لا حقيقة له بل على من من الحالف ان الامر كما حلف عليه والحقيقة بخلافه
ولكن ما يجري على اللسان من غير قصد في الماضي والحال فهو مما لا حقيقة له لئلا يكون لغواً فلا حكم له فلا يكون يميناً معقودة لان بها

امير الحاج في التقرير والتجريد على تحرير ابن الهمام يشترط في الاشتناء والاتصال بالمتشتم منه لفظا عند جواهر العلماء لا لنفس او سوال او
 اخذ فم ونحوه كعطاس وجبا وعن ابن عباس جواز الفصل بشبهه وروسته مطلقا وحمل ما روى عن ابن عباس من جواز الفصل على ما اذا
 كان الاشتناء من وجاهل الحكم فيكون متصلا بقصد اشتاء لفظا وبين النادى بيته وبين الله تعالى في صحة دعوى نيته الاشتناء
 قال الغزالي نقل عن ابن عباس جواز تاخير الاشتناء ولعله لا يصح النقل عنه اذ لا يليق ذلك بمنصبه وان صح فلهذا الادب اذا
 نوى الاشتناء او لا ثم اظهر نيته بعده فيدين فيما بينه وبين الله تعالى فيما نواه لنا لو جاز تاخير الاشتناء لم يعين تعالى لبر الويل عليه
 السلام اخذ الضغث ولم يقل صلى الله عليه وسلم فليكن مقتصر اذ لم يتعين فخلصا وايضا لم يحزم بطلاق وعناق وكذب و
 صادق ولا عقد ودفع البوضيفة عند النصور في مخالفة تجده ابن عباس في جواز الفصل بلزوم عدم الزوم عقد البضيفة
 بذاريح عليك افترضى لمن يباليك بالايان ان يخرج من عندك فيشتي فاستحسنه وقيل ان الذي اغراه به محمد بن اسحق
 صاحب المخازي وان لما اجابه الامام بذلك قال نعم ما قلت وغضب على ابن اسحق واخرجه من عنده انتهى قوله عن عمره

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا غزوان قرشنا والله لا غزوان قرشنا ثم قال انشاء الله وفي رواية
 الثاني عن عمره يرفعه قال والله لا غزوان قرشنا ثم قال انشاء الله ثم قال والله لا غزوان قرشنا انشاء الله تعالى ثم قال والله لا غزوان
 قرشنا ثم سكت ثم قال انشاء الله فالجديان مرسلان قال ابو داود وقد اسند هذا الحديث غير واحد عن شريك عن ممالك عن عمره عن
 ابن عباس قال ابو داود زادني ابو ليدين مسلم عن شريك ثم لم يغزهم قلت هذا لا يصح لان رسول الله عليه وسلم قد غزا قرشيا و
 فتح مكة والظاهر ان قوله هذا كان قبل الفتح ولم يكن للغزوات معنى فكيف يقال انه لم يغزهم ورجح بعض الحديثين ارساله وبعضهم
 مسند انتم ان صح انه قال بعد السكوت انشاء الله تعالى فهو ليس للاشتناء بل للتبرك او قال لما اخبره جرير عليه السلام او
 امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك عند الا ان يشاء الله فقلوا له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذر دلايين

في الامم ابن آدم ولا في معصية الله ولا في طبيعة رحم ومن حلف على بين فلي غير خير منها فليد عبادايات الذي هو خير
 فان تركها كفارة قال مولانا محمد اسحاق قوله فان تركها كفارة بها اي كفارة الزكايه بين على الشرعي انتم ان تركها بها يرفع عن تركها
 الزكايه كفارة الحنث فهو امر اخر لازم انتهى نقله في الحاشية وقيل في الكلام طي والتقدير فليكفر فان تركها موجب كفارتها

باب من نذر نذر الايطيقه قال في الهمام ثم الوفاء بالنذر وبه نفي حقيقة انما يجب عند الامكان فاما عند النذر فاما ما يجب
 تقديره بخلافه لان الخلاف يقوم مقام الال كانه هو كالنذر اجمالا عدم المار والاشهر حال عدم الاقرار حتى لو نذر الشيخ الفاني بالصوم يصح نذره ولو نذر
 لانه عاجز عن الوفاء بالصوم حقيقة فليز الوفاء بتقديره بخلافه ويعبر عنه صام على ما يخرج ايضا النذر بالذبح ولو لم يصح عند ابى حنيفة ومحمد بن حنبل
 انشاء لان عجز عن تحقيق التقرير نذر الحقيقة لم يعجز عن تحقيقها بذكر تقديره بذكر خلفه وهو الشاة كما في الشيخ الفاني اذ انذر بالصوم انتهى
 قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر نذر لم يسمه كفارة يمين ومن نذر نذر لم يسمه كفارة يمين ومن نذر نذر لم يسمه كفارة يمين
 فكفارة كفارة يمين ومن نذر نذر لم يسمه كفارة يمين ومن نذر نذر لم يسمه كفارة يمين ومن نذر نذر لم يسمه كفارة يمين ومن نذر نذر لم يسمه كفارة يمين
 سوا كان الا لما نفي حقيقة او بخلافه كتاب اللعان والنذور

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب البيوع جمع بيع وهو اسم جنس يتناول القليل والكثير فجمع وجه توجيهين الاول ان
 البيع بمعنى البيع والمبيعات اصناف مختلفة والثاني انه مصدر فالحقيقة واحدة وجمعت نظرا الى انواع وهو في اللغة مطلق

المبادلة وفي الشرع قيل نقل مالك الى الغير ثمن والشرع قبوله وقيل مبادلة المال بالمال بالتراضي بطريق التجارة وقيل مبادلة
 شيء مرغوب بشيء مرغوب وذلك قد يكون بالفعل وقد يكون بالقول وهو الايجاب والقبول والبيع من الاضداد يقال باع كذا
 اذا اخرج من ملكه اذا دخله فيه كما قال عليه الصلوة والسلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه لان المني عنه هو الشرع
 والبيع بغير ريل رواية البخاري لا يبتاع ويتجدي الى مفقولين بنفسه وقد نزل من ادالام على المفعول الاول واجمع المسلمون على
 بوزار البيع والركبة لغرضه لان حاجته الانسان تتعلق بما في يده غالباً وصاحبه قد لا يبدله فحق تشرع البيع وسيلة الى البلوغ الغرض
 من غير ررج وقال الله تعالى اهل الشرع البيع وحرم الربوا - والواعد باعتبار نفسه نافذ وموثوق وناسد وبأهل وباعتبار المبيع
 من حيث كونه بيع الثوب بالدرهم والعين بالعين وسلم اى بيع الدين بالدين وصرف اى بيع الدين بالدين ومطابق كبيع العين
 بالثمان المطلقة وباعتبار الثمن مراتبة وهو البيع بزيادة على الثمن الاول وتولية وهو البيع بالثمن الاول ووضيعة وهو
 البيع بالثمن الاول ومنه وهو البيع بالثمن الذي يتفقان عليه وركنه الايجاب والقبول ونشره في
 العاقد التميز والولاية الكفاية عن ذلك كوكالة او وصية او قرابة والتعدد والاولا يتولى الطرفين فيه الآلات القاضى
 وسماع كل منهما كلام الآخر وان يكون المبيع مالا متغوا مملوكا في نفسه مقدور التسليم في الحال وفي ثاني الحال وان لا يكون
 في البيع حق لغير البائع كالمربون وسببه يتعلق البقار المعلوم لله تعالى على وجه جميل لحكم الملك ومنه القدرة على التصرف ابتداء
 فامنع واشترع كذا من الاخذ وقال الله تعالى وشروه ثمن نجس اى باعوه فبطلت كل منهما على الآخر -

باب في التجارة بخالطها الخلف واللغو قوله كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى السامرة فخر بن النسي صلى الله
 عليه وسلم فسمانا باسم جو حسن منه فقال يا محشر التجار ان ابيع بخصره اللغو والخلف فشوبوه بالصدقة السامرة جمع سماره
 لفظة العجمى وكان ممن يبيع بالبيع والشرافهم عجماء فسموا هذا الاسم عنهم فغيره النبي صلى الله عليه وسلم الى التجارة هي من احسن الاسماء
 العربية وذلك معنى قوله فسمانا بها من احسن منه وقد تدعى العرب الناجرا ايضا الرخاخي والرخيخ في كلامهم اصلاح المعيشة قال الخطابي
 وفي القاموس السمنار بكسر الميم المتوسط بين البائع والمشتري جمعه سمساره وملك الشيء وقينه والنفير من المجيبين قوله فشوبوه
 بالصدقة اى اخذوا من الشيء من الصدقة لتكون كفارة عن اللغو والخلف المتعاود بالتجارة لان الصدقة تطهر من غضب الرب

باب في استخراج المعادن اى في استخراج الذهب والفضة من معدنها او من التراب استخراجها من المعدن يجوز عند كافة الناس
 اذا كان بطريق معروفة في الشريعة كذا يجوز من التراب اذا حصلت التراب بطريق المبيع تراب المعدن فهو مكره للفرز وهو قول
 اثنائي واحمد والا وراعى قوله عن ابن عباس ان رجلا لم يجره الى الهديت وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من اين
 اصبت هذا الزنبر قال من معدن قال لا حاجة لنا فيما ليس فيها خير قيل ان الماخوذ من المعدن لم نجس قال الخطابي يشبه
 ان يكون ذلك بسبب علمه فيه خاصة لانه من جهة ان الذهب المستخرج من المعدن لا يباح تولد وتملكه ثمان عامه الذهب الورق
 مستخرج من المعدن وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلان بن الحارث المعادين القبلية فكانوا يؤدون عنها الحق وهو
 عمل المسلمين وعليه امر الناس الى اليوم وقد يحتمل ان يكون ذلك من رجل ان اصحاب المعادن يبيعون ترابها من يباعها
 فيحصل ما فيه من ذهب وفضة وهو غر لا يدري هل له فيه شيء منها ام لا وقد ذكره مع تراب المعادن جماعة من العلماء
 قال وفيه وجتره وان معنى قوله لا حاجة لنا فيما ليس فيها خير اى ليس فيها رواج ولا حاجة فيها نجاج وذلك لان الذي كان

يحصله ذناير مضروبة والذي يارب غير مضروب وليس بمنزلة من يضرب ذناير ذناير قبل اليهم الذناير من بلاد الروم واول من مضى
السكة في الاسام وضرب الذناير عبد الملك بن مروان وقد قيل ذلك ايضا وجرأ آخره والى يكون انما يقع فيه من الشبهة ويدخل
من الغرض عند استخراجهم اياه من المعادن وذلك انهم انما استخرجوا بالمشقة والنفس او الثاقل مما ايدى بونه وهو غرض لا يرى بل يصيب
العامل فيها خياذ كان ذلك بمنزلة العقد على رد الاثاق او اليه الشارود والنا لا يرى بل يكتفى به امام لا وفيه ايضا نوع من الخلل
والغرض بالانفس لان ربها انهار على من يميل فيه فكله من اجل ذلك معاملة واستخرج ما فيه انتهى لفصلا

باب في اجتناب الشبهات خصوصاً في الشبهات التي تقع في البيوع والمعاوضات قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما امور متشابهات واحياناً متشبهة وما ضرب في ذلك مثلاً ان الله تعالى وحى وان حلى الله

محارمه وانه من يرعى حول الحمى يوشك ان يخالطه وانه من يخالطه السبيبة يوشك ان يجرب وفي رواية اخرى وبينهما متشبهات

لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ دينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام قوله اجبانا يقول هذا

قول التلمذة اى احياناً يقول شئى قوله ان يجرب في نسوة يخسر على الحرام قال الخليلي هذا الحديث اصل في الورع وفيما يلزم الانسان

اجتنابه من الشبه والريب ومعنى قوله وبينهما امور متشبهة اى انها تشبه على بعض الناس دون بعض وليس انها في ذواتها

مستبينة بل بيان لها في جملة اصول الشريعة فان الله تعالى لم يترك شيئاً مما يجب له فيه حكم الا وقد جعل فيه بياناً ولعصب عليه وليا ولكن

البيان ضربان بيان على يعرف عامة الناس كافة وبيان خفى لا يعرف الا الخاص من العلماء الذين عنوا بالعلم بالاصول واستدركوا

معاني النصوص وعرفوا طرق القياس والاستنباط ورد الشئ الى المثل والنظير ودليل صحة ما قلنا ان هذه الامور ليست في انفسها

مشبهة وقوله لا يعرفها لا يعلمها كثير من الناس وقد عقل ببيان فخواه ان بعض الناس يعرفونها وان كانوا قليلي العدد فاذا صار

معلوماً عند بعضهم فليس مشبهة في نفسه ولكن الواجب على كل من اشتبه عليه ان يتوقف ويستبرأ بالشك لا يقدم الا على بصيرة فانه

ان اقدم على الشئ قبل التثبت والتبين لم يامن ان يقع في المحرم عليه وذلك معنى الحمى وضرب المثل به وقوله الحلال بين والحرام

بين اصل كبير في كثير من الامور والاحكام اذا وقعت فيه الشبهة او عرض فيه الشك فهما كان ذلك فان الواجب ان ينظر فان

كان الشئ اصل في التحليل والتحريم فانه يتيقن به ولا يفارقه باعتراض الشك حتى يزيله عنه بتيقن العلم فالمثال في الحلال الحرام

الزوجة للرجل والجارية يكون عنده تيسرى بها ولو يوطئها فيشك بل طلق تلك او اعتق هذه فهما عنده على اصل التحليل حتى يتيقن

وقوع طلاق او عتق وكذلك الماء يكون عنده واصلاً للظهار فيشك بل وقع فيه نجاسة ام لا فهو اصل الطهارة حتى يتيقن ان

قد حلت نجاسة وكان رجل ينظر للصلاة ثم يشك في الحديث فانه يصلي ما لم يعلم الحديث يقينا وعلى هذه الاشكال واما الشئ اذا كان اصل

الخطر وانما يتبلى على شرائط وعلى هيات معلومة كالفرج لامل الابيض كالح او ملك يمين وكالشاة لا يحل لحما الا بكافة فانه بها

شك في وجوب تلك الشرائط وحصولها يقينا على الصفة التي جعلت علماً للتحليل كان باقياً على حل الخطر والتحريم وعلى هذا المثال لو اخلط

امرأة نساء اجسبات او اخلطت مذكاة بميتات ولم يميز بالعينها لزمه ان يجتنبها كلها ولا يقربها وان قسماً يحكمها الوجوب للمنفذ

وهي تسمى تلك وهو ان يوجد الشئ لا يعرف له اصل متقدم في التحليل ولا في التحريم وقد استوى وجه الامكان فيه طلاقاً وحرمة فان نوع

فيما بدأ سبيله الترك والاجتناب وهو غير واجب عليه وجوب المنوع الاول وهذا كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل

لمعاوية في الطريق فقال لولا انى ما خاف ان يكون صدقة لا كلها وقد لم لا الضب فلم ياكله وقال ان الله مسح طرادى لعلمه

منها اذا قال ثم ان مالدين الوليا كلمة بغيره فلم ينكره ويدخل في باب الالب معاملته من كان في المشبهة او خالفه ريار فان الاختيار تركها الى غير ما وليس بمنزلة ذلك ما تيقن ان عليه حرام او مخرج من حرام وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم در عن من يهودي على اصدع من شعير اخذ بالثوب ابله ومعاوم انهم يربون في تجارتهم يستجدون اثمان النجور ونعمهم الله تعالى بانهم سماعون لكذب الكاذبون للسمت فلي هذه الوجوه الثلاثة بحري الامر فيما ذكرته لك وقوله من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه فنعن وايد في القول قوله وقع في الشبهات وقع في الحرام يربا اذا اعتادها واستمر عليها اذ في الوقوع في الحرام لمن تجاسر عليه فيواقه يقول فليقن الشبهة ليسلم في الوقوع في الحرام انتهى قلت شرب الى بيت بل فالحق عن قدرتنا ثم اقول ان كان الحديث في المجتهدين فالشبهات لغرض الادلة وان كان في المعاملة انتباه في حقه في الاحكام لان المجتهدين قد فعلوا الاحكام ولم يدع حكما الا حكم بالحل او الحرام نعم يكون الانتباه في حقه في الوقائع ثم اعلم ان الحديث روي لفظها مختلفا ففي بعضها من التفاعل وفي بعضها من الاتعاض وفي بعضها من التفعيل فيقتضي الاول كونهما غير معلومة المراد مثل متشابهات القرآن فيقتضي الثاني عدم علم الحكم فيقتضي الثالث الاشارة الى قياس الفقهاء والتقسيم اثنتان في الاول في بعض الفاعل ما يؤول الى الاول وبعضها الى الثاني وان شئت تخققهما فارجح الى شرح عمدة الاحكام للشيخ عبد النبي المقدسي فانه ذكر شرح الحديث عن ابن دقيق العيد بما تشرح الصدور

باب في اكل الربا وموكله الربا في اللغة هو الزيادة من ربي المال اي زاده ويقال ربوي بكسر الراء ومه الاشارة الى الربوية وفتح الراء خا نذكر في المعرب في الشرع عبارة عن فضل مال لا يملكه غرض في معاوضة مال بمال وهو محرم لله تعالى وحرم الربا وقد ذكر الله تعالى لاكل الربا خمسة من النكبات احداها التخبط والثاني الحق والثالث الحرب والرابع الكفر والخامس الخلود في النار وذلك آية نهائية حرمة الائقوميون الماكما يقوم الذي يتخبط الشيطان بحق الربا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ومن عادوا ولكم اصحاب النار هم فيها خالدون وقد روي في اخبار و آثار كثيرة في التشديد والتقليظ قد روي ابن ماجه مختصرا والحاكم مطولا من حديث ابن مسعود رفعه الربا ثلثة وسبعون بابا اليسر مثل ان يملك الرجل امه وان اربى الربا عرض الرجل المسلم وروي احمد والارطقي والطبراني في الكبير والواسط بسند صحيح من حديث عبد الله بن خنظلة رفعه درهم من الربا ياكل الرجل وهو يعلم انه ربا اشد من ستة وثلاثين زنا وروي البيهقي في شعب الایمان من حديث ابن عباس نحوه وزاد من بنت كحل من حرام فالنار اولى بي وفي حديث السباب ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه قبل المراد باكل الربا اخذه سوارا كله بعد ذلك ام لا وموكله معطيه والا ولى تركه على ظاهر معناه فاكل وموكله ملعونان وان لم يباشرا في الكسب وفي بعض الروايات اللعنة على تسعة رجال قال النووي فيه تصريح بتحريم كتابته المتراضين باجر كان او بغير اجر والشهادة عليهما وتحريم الاعانة على الباطل -

باب في وضع الربا اي استطا قال الله تعالى وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول الان كل ربوا من ربا الجاهلية موضوع لكم رؤوس امولكم لا تظلمون ولا تظلمون الحديث اي ساقا لا يطالب به صاحبه وفي رواية اول ربا وضعه ربا عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله وقد تقدم الحديث في كتاب الحج وشرحه فارجو وفي الحديث دليل على ان اخذ الربا يجوز في دار الحرب لانه صلى الله عليه وسلم لم يصر باطلا على اخذه قبل الفتح فانه

باب في كس الامية البمين في البيع فان كانت كاذبة فكر انه تخريم والا فكر انه تنزيه قوله الحلف منفقة للسلعة ممتعة للبركة
المنفقة بفتح الميم والغارمها نون ساكنة مفعلة من التفات بفتح النون وسوا الرواج عند الكساد والمنفعة مثله في الوزن وعلى عياض
ضم اوله وكسر الحاء والحق النقص والابطال والحق قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فيه سوال لان قوله تعالى ليحق الله الربا معنا لا يقبل منه
صدقة ولا يجبر سائر التصرفات الواقعة به في حق لا محالة واما ثمن الساعة والرجح ههنا هو حلال والتصرفات فيه جائزة غاية ما في
الباب انه مهي بالحلف وهذا لا يقدح في حل المال فما معنى الحق ههنا وجوبه ظاهر لان البركة سر من اسرار الله ليضعها حيث يشاء
من شرطها الامانة وعدم الخيانة والصدق في الاخبار والايان وعدم الكذب فاذا نقض شرطها ابطالها الشرع باخبار الصادق و
المصدق الامين ان الحلف بحق البركة وذباها فلا يبارك في تجارته وساعته وماله وان كان حلالا لا فيسلط عليه ما يملكه من الرقعة
او الحرقة او الغرق وغير ذلك.

باب في الرجحان بالوزن والوزن بالاجرة يجوز للمشتري ان يزيد للبائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد للمشتري في البيع وكذلك
يجوز ان يحيط عن الثمن والزيادة والخط يلحقان باصل العقد عند الخفية وقال الشافعي يجوز ذلك ولكن لا يصلح على اعتبار الاتقان
بل على اعتبار ابتداء الصلة والهبة فالثمن الزيادة والبيع الزيادة هبة مبتدأة لا تتم الا بالتسليم ويجوز اخذ الاجرة للوزن فاجرة
وزن الثمن على المشتري واجرة كيبال البيع ووزنه واناخذ الثمن على البائع وكذلك اجرة الزارع والعداد قوله فجانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يشتري فسا ومناسبه ويل فبعناه وثم جل يزن بالاجرة فقال له رسول الله عليه وسلم زن وارجح اي
زن اثنان وارجح في الوزن حتى لا يكون على من حق البائع شيء او الزيادة كانت هبة او زيادة في الثمن واما كان يعبر فيه بشرط
ذلك الباب وثبت شرار السر او يل ولكن لم يثبت في الصحيح.

باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة اي الصاع الذي يتعلق به وجوب الكفالات ويجب به اخراج
صدقة الفطر وهو صاع اهل المدينة وهو صاع يبع فيه ثمانية ارطال وثلاث عندنا وخمسة ارطال وثلاث عند الشوافع قوله بالوزن
وزن اهل مكة والمكيال مكيال اهل المدينة قال الخطابي في حديث قدس في بعض الناس وتخط في تناويله فزعم ان النبي
صلى الله عليه وسلم اراد بهذا القول تعديل الموازين والارطال والمكيال جعل عيارها وزان اهل مكة ومكيال اهل المدينة
ليكون عند التنارع حكما بين الناس يحملون عليها اذا تداعوا فادعى بعضهم وزنا او مكيا لا اكثر وادعى الخصم ان الذي يدعيه هو
الا صغر منها دون الاكبر وهذا تاويل خارج مما عليه اقاويل اكثر الفقهاء وذلك ان من اقر رجل بمكيلة برا وعشرة ارطال من تمر
وغیره واختلغا في قرار المكيلة والرطل فانهما يجلمان على عرف البلدة وعادة الناس في المكان الذي هو به ولا يلغف ان يعطى
برطل مكة ولا بمكيال المدينة فقول الوزن وزن اهل مكة يريد وزن الذهب والفضة دون سائر الاوزان ومعناه ان الوزن
الذي يتعلق بحق الزكاة في التمدد وزن اهل مكة وهي دراهم الاسلام المعدلة منها العشرة بسبعة مثاقيل فاذا ملك رجل منها
ما في درهم وجبت فيه الزكاة وذلك لان الدراهم مختلفة الاوزان في بعض البلدان والاماكن ههنا البغلي ومنها الطبري ومنها
الخوارزمي والواع غيرها فالبغلي ثمانية دراهم الطبري اربعة دراهم والدرهم الوزن الذي هو من دراهم الاسلام الجارية
بينهم في عامة البلدان ستة دراهم وهو نقد اهل مكة وزنه الجائزة بينهم وكان اهل المدينة يتناولون بالدرهم عددا وقت مقدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها والدليل على صحة ذلك ان عائشة قالت فيما روى عنها من قصة بريرة ان خدامها ان اعداهم

مدة واحدة فعلت تريد الدراهم التي هي ثمنها فارشد بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الوزن فيها وجعل العيار وزن اهل مكة دون ما يتفاوت وزنه في سائر البلدان واما قوله والمكيال كميال اهل المدينة فانما هو الصاع الذي يتعلق به وجوب الكفارات ويجب اخراج صدقة الفطر به ويكون به تقدير النفقات وما في معنى ما يعيرونه للناس صيغان مختلفتين فصاع اهل الحجاز خمسة ارطال وثلاث بالعراق وصاع اهل البيت في ما يذكره زعماء اهل الشيعة "سبعة" ارطال وثلاث وغيروا الى جعفر بن محمد صاع اهل العراق ثمانية ارطال وهو صاع الحجاج الذي سعى على اهل الاسواق ولما ولي خالد بن عبد الله القسري اسواق ضاعف الصاع قبله ستة عشر طلا فاذا جاز باب المعاملات حملنا العراقي على الصاع المتعارف المشهور عند اهل بلاده والحجازي على الصاع المعروف بالحجاز وكذلك كل بلد على عرف اهله واذا جازت الشريعة واحكامها فهو صاع اهل المدينة فهو من الحديث ووجهه عندي والله اعلم انتهى وقيل معناه ان اهل المدينة اهل زراعات فهم اعلم باحوال المكيال اهل مكة اصحاب تجارات فهم اعلم بالموازين.

باب في التشديد في الدين والتخليط فيه من كونه مجوسا بدنيه وعدم صلواته صلى الله عليه وسلم على المدعيون الذي مات لم يترك ما يوديه منه قال العريزي احاديث الباب محمول على ما اذا قصر في الوفاء واستان لم عصيته قوله اني لم اؤده بكم الاخير ان صاحبكم ما سودت بدنيه الحديث اي مجوس بدنيه عن دخول الجنة قوله لم اؤده اما صيغة المضارع للتكلم من نوبته تنويها اذا رفعت والمعنى لا ارفع لكم ولا اذكر لكم الاخير او من نوبى ينوي بفتح الهرة وسكون النون وكسر الواو فزيد فيه ما السكت اي لم اؤده في دعاكم الاخير قوله ان اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بها عبد ابد الكبار التي نوى الله عنها ان يموت رجل وعليه دين لا يدع له قضا قال الطيبي فان قلت قد سبق ان حقوق الله منها ما على المساهلة وليس كذلك حقوق الادميين في قوله يخفى كل ومنصب الشهيد الا الدين وبينها جعله دون الكبار قلت قد وجهناه انه على سبيل المبالغة تحذير وتوقيع عن الدين وهذا مجرى على طاهره فان قلت ان نفس الدين ليس بمعصية بل هو مندوب اليه فضلا ان يكون من الذنوب قال الطيبي يريد نفس الدين ليس بمنهي عنه بل هو مندوب اليه وانما هو بسبب عارض من تضعيف حقوق الناس بخلاف الكبار فانها منهية لذاتها وتمسك بهديث الباب فاتي بميت فقال عليه دين قال نعم دين امان قال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة هما على يا رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو يوسف ومحمد وباك الشافعي واحمد على انه تصح الكفالة عن ميت لم يترك بالا وعليه دين فانه لو لم تصح الكفالة لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة لا تصح الكفالة عن ميت لم يترك وفار لان الكفالة عن الميت المفلس كفالة بدين الساقط والكفالة بدين الساقط باطله والحديث يحتمل ان يكون اقرا بكفالة سابقة فان لفظ الاقرار والانشاء في الكفالة سوار ولا عموم لكفاية الفعل ويحتمل ان يكون وعدا بترها لا كفالة وكان اتناعه صلى الله عليه وسلم عن الصلوة عليه لينظروا طريق قضا ما عليه فلما طهر صلى الله عليه وسلم قلت الاولى ان يقال ان الكفالة عن الميت لا يصح عندنا في ضيقة تضاروا ما ديانة فيصح فهذا كان ديانة لا تضار باب في المثل اي التسوية والتأخير في ادبار الدين من كان غنيا قادرا على ادبار الدين فطله ظلم - قوله ظل الغني ظلم فاذا اتبع احدكم على مني فليتب اي اذا حيل على احكم من الاثنين على غنى فليقبل الحوالة وليتب الاحتمال عليه في انه دينه قوله لا ترج بصيغة الجمل بمعنى اجيل واصحاب الحديث يقرؤونه بتشديد التاء وهو فلفظ وصوابه يسكون التاء على وزن الفعل والامر

للاستبواب عند الجمهور وقيل لا باضة والارشاد وحمله اكثر المناجاة والوثور وابن جرير واهل الظاهر على الوجود واليه ميل البخاري
بظاهر البيضة وصرف الجمهور عنه نظر الى انه راجع لمصلحة دينية لما فيه من الاحسان الى الجميل بتجصيل مقصوده من تحويل الحق عن
ترك تركه لتجصيل والا حسان سقم ونظر الى انه امر عباد النبي عن بيع الكاكي بالكاكي لكن عامة الحنفية غير قائمة في الاصول بخلاف
الذهب بفسخ الوضوب او بتقار الالباب به فسخ الحرمة قلت وفيه دليل على ان الحق يتحول به الى المحال عليه ويسقط عن الجميل
بعد قبول المحتمل والمحال عليه ولا يكون على الجميل للمحال سبيل الاعتماد منه مفلسا او وجوده الحوالة ولا يكون البينة للجميل على
الحوالة وحلف المحال عليه على عدم الحوالة وقال الشافعي لا يرجع المحتمل على الجميل وان توى حقه

باب في حسن القضاء من استقرض شيئا فراحس او اكثر منه من غير شرط كان محسنا وعيل ذلك للمقرض قال النووي يجوز
للمقرض ان يزيده سوارا في الصفة او في العود ونهيب مالكا ان يزيده في العود ونهيب مالكا ان يزيده في العود ونهيب مالكا ان يزيده في العود
صله الله عليه وسلم فان خير الناس احسنهم قضاء قوله عن ابن ابي رافع قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرا فاجازها
من الصدقات فامرني بن ابي الرجل بكه فقلت لم اجد في الابل الا جملا خيارد ارباعيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطه اياه
فان خيارد الناس احسنهم قضاء قوله بكرا هو الفتي من الابل وقوله ربا عيا هو من الابل الذي انت عليه ست سنين ودخلت في
السنه السابعة وهو الذي اتى ربا عية والسن الذي بين الثانية والانياب واعرابه كاعراب القاعني وفي الحديث دليل على
ان ربه الاجرة في الدين من مكازم الاخلاق انما لم يكن مشروطا في صلب القرض قال النووي في الحديث اشكال وهو ان يقال
كيف قضى من ابل الصدقة اجود من الذي يستحقه الغريم من ان الناظر في الصدقات لا يجوز تباعدها عنها والكواب ان صلى الله
عليه وسلم اقترض لنفسه ثم اشترى في القضاء من ابل الصدقة بغير اداه وبديل عليه حديث ابى هريرة اشترى البعير فاعطوه
اياء وقيل ان المقرض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فاعطاه من الصدقة حين جازته وامره بالاعطاء قال فيه
جواز اقراض الحيوانات كلها بموئنهيب مالكا والشافعي وجماهير العلماء من الخلف والسلف الا الحارثية لمن يملك وطها و
له سبب ابى حنيفة انه لا يجوز الا لاحاديش ترد عليه ولا يقبل دعوى الشيخ بغير دليل قال اكل الدين قيل فيه جواز استقراض
الحيوان بقبوله في الذمة وهو قول الاكثر وفيه نظر لانه ان يكون ذلك ادا بقبوله ما اشترى به البعير اذ ليس في الحديث ما يدل على
كونه قرضا انتهى قلت وسياتي في باب الاتي دليل ابى حنيفة ولا دليل على جواز الاستقراض في الحديث فان قوله استسلف
وان كان ظاهره ان معناه استقرض ولكن يجوز ان يكون معناه انه اشترى ثمنه من اجل كفا في حديث الصحيحين استسلف العلماء
ورهن درع اى اشترى الطعام ورهن بدل الثمن درعه

باب في الصرف في اللغة النقل والرد قال الله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وقال الخليل هو الزيادة
لغة قال النبي صلى الله عليه وسلم من انتهى الى غير اسميه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا اى لا لقلا ولا فرضا وفي الاعطلاح
هو المبيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الثمان وهو شامل لبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة واحدهما بالآخر
وكذلك المضروب والتبر والحلى والمخلوط واخص بشرائط ثلث وجود التعاقب من الحائزين قبل التفرق بالبدن وعدم
اشتراك الحائزين فيه وان لا يكون فيه تاجيل وان البطل مما حب الحيا خياره قبل التفرق واستقطا تاجيل انقلب جائزا
خلافا لفرع علم ان الاموال انواع نوع ثمن بكل حال كالنفقدين صحبه البار اولاقولت بجنبها او بغيره ونوع مبيع

بكل حال وهو ليس من ذوات الاشكال كالشباب والدواب والمماليك وتوعد ثمن بوجه جميع بوجه الكميل والموزون
 فان كان معيناً في العقد كان بيعاً وان لم يكن معيناً وصحبه الباروقا لم يبيع فهو ثمن ونوع ثمن بالاصطلاح وهو سلة
 في الاصل فان كان راجحاً كان ثمناً وان كان كاسداً كان سعة وهذا لان الثمن عند العرب ما يكون دينا في الذمة كذا اقاله الفخر
 والنقد ولا يستحق في العقد الا دينا في الذمة ولهذا قلنا انها لا تعين بالتعيين وكان ثمناً على كل حال والعروض لا تستحق في
 العقد الا عيناً فكانت مبيعة والسلم في بعضها رخصة شرعية فلا يخرج من ان يكون بيعاً والكميل والموزون يستحق في العقد
 عيناً تارة ودينا اخرى فيكون ثمناً في حال وبيعاً في حال ومن حكم الثمن ان لا يشترط وجوده في ملك المتأقعد عند انعقاد
 لا يسلط العقد فوات تسليمه وصح الاستبدال فيه والبيع بخلافه - قوله عن عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذهب
 بالفضة ربا الا حادها الحديث بار وبار بالمد والقصر يبي على الفتح بمعنى خذ والمد الفصح واشهر ويقال بالكسر وقال البيهقي اصله
 باك اي من خذف الكاف وعوض منها المد والهمزة معناه مقبوضتين وما خوذ من في المجلس قبل التفريق بان يقول احدهما خذ
 ويقول الآخر مثله وفي الفائق ما صوت بمعنى قد ومنه قوله تعالى يا قوم اقرؤا كتابي قال الطيبي نداء لعله نصب على الحال و
 المسته منه مقدر لعني بيع الذهب بالفضة رباني جميع الحالات الاحال الحضور والتقابض بهما وبارانه لازمة قوله عن
 عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب تبراها وعينها والفضة بالفضة تبراها وعينها و
 البر بالبر مدي مدي والشعير بالشعير مدي مدي والتمر بالتمر مدي مدي والملح بالملح مدي مدي فمن نادى
 اذداد فقد ادبى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة بالتمر ما يلد ويد واما نسئمة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير و
 الشعير بالتمر ما يلد ويد واما نسئمة فلا ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة بالتمر ما يلد ويد واما نسئمة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير و
 يد اي يلد اي بالزيادة والنقصان قال الخطابي وهو قول عامة المسلمين الا ما روى عن اسامة بن زيد وابن عباس في جاز
 بيع الدرهم بالدرهمين وقاروه عن ابن عباس انه رجع عنه قال الخطابي وجواز اهل العراق بيع البر بالشعير غير
 وصاروا الى ان القبض انما يجب في الصرف دون ما سواه وقد جمعت بينهما السنة فلا معنى للتفريق بينهما وحمله ابن الجني
 الواحد ما فيه الربو لا يجوز فيه التفاضل نسبياً وتفاوتاً وان الجنس لا يجوز فيه التفاضل نسبياً ويجوز تفاوتاً انتهى قلت جمعت
 السنة بين الذهب والفضة وبين غيرهما من الاموال الربوية كالبر والشعير والتمر والملح اذا كانت تختلف في الجنس والنوع
 بان يبيعها بخلافه ولا يجوز اذا كان نسئمة وهذا ان الامران اتفقت الامة عليهما واما شرط التفاضل في الذهب والفضة
 فنثبت في غير هذا الحديث لان هذا الحديث لا يدل على التقابض بالبراجم وغير الذهب والفضة لم يثبت فيه التقابض في المجلس
 فبقى على الجواز فهذا قال اهل العراق انه لا يجوز بيعها نسبياً فيجب تعيينها واما اذا تعينت فلا يجب تقابضها في المجلس و
 الدليل عليه حديث عبادة بن الصامت فان فيه ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير بالتمر ما يلد ويد واما نسئمة فلا فثبت
 فيه الا بشرط الجواز كونه يدا بيد ثم نفى الجواز اذا كان نسئمة فعلم بذلك انه ليس المراد من كونه يدا بيد التقابض بالبراجم في
 المجلس بل المراد ان لا يكون نسئمة اي واجبا في الذمة من غير تعيين فانما اذا تعين ولم يثبت فثبت فثبت فثبت فثبت فثبت
 غلظت الذهب والفضة فانها لا يجوز بيعها الا في التقابض بالبراجم في المجلس كما يدل عليه الدلائل ذلك ان تقول
 ان الاحاديث قد جمعت بين الصرف وبين غير من الاموال الربوية بان يبيعها بغير يدا بيد ولكن ليس المراد به القبض

في المجلس بل المعنى عينا بعين اذ اليد آلة التقين كما هو آلة القبض كما في حديث عبادة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح الاسود بواو عينا بعين فمن زاد واستزاد فقد اربى فحمل على هذا الحق لئلا تضاد وتعارض فاذا دريت هذا علمت فاعلم ان التقين فيها شرط الا ان التقين في الصرف لا يكون الا بالقبض بالبر اجم كما علمت فاشتراط القبض للتقين لا بعينه فلم يختلف المراد ولا تفرق بينهما فقد برهنتم ان احاديث الباب حجة في ان البر والشعر صنفان وبه قال ابو حنيفة والشافعي وذهب المحدثين وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين انهما صنف واحد وهو الارزنجرج عليهم بكثير من النصوص والاستعمالات ثم اعلم انه قال مالك تجب المناجزة في الصرف ولا يجوز التأخير ولو كانا يا المجلسين فيقول لفلان اخرجني في الموطن عنه قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تبعوا الورق بالذهب احدهما غائب والاخر باخر وان استنظر ك ان يلج ببيتة فلا تنظره الا يدا بيد هات هات اني اشترى عليكم الربو قال ومحل قول عمر بن عبد الله حتى تأخرا منه ان ذلك على الفور لا على التراخي نظر الى اللفظ المرفوع هاو هاو وقال ابو حنيفة والشافعي يجوز التقابل في الصرف مالم يفرقا وان طالبت المدة وانتقلا الى مكان آخر تسكنا بقول عمر وجعله تفسير للمرفوع اخرج مالك في الموطن من طريق الزهري عن مالك بن اوس بن الحذنان النصري انه انتمس صرفاً بمائة دينار قال قد عانى طلحة بن عبيد الله فتراوفا حتى اصطف منى فاخذ الذهب لقلبها في يده ثم قال حتى ياتيني غازي من القاه وعمر بن الخطاب يسمع فقال عمر والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا الا الهاء وهاها الحياء وقوله وان استنظر الى ان يلج ببيتة فلا تنظره فعلم ان المرعى الا تراق ثم حديث عمر اخرج البخاري من طريق مالك تاليع الليث وابن عيينة عندهم ورواه الاربعة ايضا وروى محمد بن النضر عن ابي حنيفة ثنا مزروق عن ابي جهم عن ابن عمر قال قلت لاناقدم الارض بها الورق الثقال الكاسدة ومعنا ورق خفاف نافقة اتبع ورقنا بورقهم قال لا ولكن اتبع ورقك بالدينار واشتر ورقهم بالدينار ولا يفارقتك صاحبك شهر حتى تستوفي منه فان جعد فوق البيت ناصد معه وان وثب فثب معه قال محمد بن جهم ورواه ابو حنيفة

باب في حلية السيف تباع بالدرهم والقلادة فيها الذهب والفضة اي تباع حلية السيف مع السيف بالدرهم اعلم ان كل ما اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهباً مع غيره كالسيف المحلى وكالحز المحلى فهو صرف وبيع ويتصور لصور الاول ان يكون وزن الفضة المفردة يعني الثمن ازيد من وزن الفضة التي مع غيرها وهو جائز لان مقدارها يتقابل الزائد يتقابل الغير من السيف والحز مثلاً فالبعض الى الربا الثاني ان يكون وزن المفردة مثل المنضمة وهو غير جائز لانه ربا لان الفضل ربا سواء كان من جنسها او من غير جنسها والثالث ان تكون المفردة اقل وهو اوضح بانه الربا والرابع ان لا يدري مقدارها وهو فاسد لعدم العلم بالمساواة عند العقد ولا بد من العلم بالمساواة وتوهم الفضل ومحرواحتمال الربا كاف في الفساد لان الشبهة كالحقيقة فيه فالماصل ان الاصل اذا بيع نقد مع غيره يتقدم من جنسها لان يزد الثمن على النقد المضموم اليه فاذا باع سيفاً محلى بمائة وحلية خمسون ونقد مائة او خمسين فيجوز ان لم يتقابضا حتى افترقا بطل في حله لانه صرف فيها وبصح في السيف هذا اذا كانت الحلية تتخلص منه بلا ضرر

في السيف فان كانت الحلية لم تخلص منه الا بضر فيه فسد في السيف ايضا لانه لا يمكن تسليمة الا بضر فيه ولهذا لا يجوز افراده بالبيع كما في جذع من سقف قوله عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم عام عاخير بقلادة فيها ذهب وخز قال ابو بكر وابن منيع فيها خرز مغللة بذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير او بسبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وسلم

لا حتى تميز بينه وبينه الحديث اى بين الذهب وبين الخرز لما قال انه لا يجوز البيع بغير التميز لانه لا يعلم ان الذهب الذي في القلادة هو مساد لتسعة دنانير او اكثر منه او اقل فاذا كان مساو او كان اكثر لم يزم فيه الربا واما اختلاف الروايات من انه وقع الشراء بتسعة دنانير او بسبعة كما في حديث ابن المبارك او باثني عشر دينار كما في اخرى فوجه الجمع ان الاول مشكوك فيه والثاني متيقن او يقال ان الذي وقع فيه العقد آخر البعد الفصل واما الاول فيكون هو الثمن قبل العقد

باب في اقتضار الذهب من الودق يجوز كذلك اقتضاء الورق من الذهب يجوز بشرط التقابض قبل ان يتفرقا لا يبيع صرف قال الخطابي وقد اختلف الناس في اقتضار الدراهم من الدنانير فذهب اكثر اهل العلم الى جوازه ومنع من ذلك ابو سلمة بن عبد الرحمن والوشيرمة وكان ابن ابي ليلى يكره ذلك الاسعري ومه ولا يعتبر غيره السعري لم يبالوا كان ذلك باعلى او اخص من سعر اليوم انتهى قوله فقلت يا رسول الله رويك اشك انى ابيع الابل بالبيع فابيع بالدينار وانير واخذ الدراهم وابع بالدينار وهم واخذ الدنانير واخذ منه وادعاه من يده واعطى يده من يده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ان تاخذها بسعري لو صهرها لم تقترقا وبينكما شئ غير مقبوض اى يجوز اخذ الدراهم بدل الدنانير او بالعكس بشرط التقابض في المجلس -

باب في الحيوان نسبية اعلم ان بيع الحيوان بالحيوان ان كان يدا بيد فيجوز باتفاق الائمة الاربعة واصحابهم وان كان نسبية فمن احمد ثلث روايات احدها الجواز مطلقا وبه قال الشافعي وثانيها المنع مطلقا وهو ذهب ابو حنيفة واصحابه وقول الثوري والاوزاعي ورواه عبد الرزاق عن محمد بن الحنفية وعكرمة واليوت بن سيرين ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمار بن ياسر وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وثالثها انه ان كان متحدي الجنس فلا يجوز وان كانا مختلفي الجنس يجوز وهو قول مالك ورواية عن الشافعي وكذلك اختلفوا في جواز اقراض الحيوان كلها وثبوتها في الذمة قال الشوكاني ذهب الجمهور الى جواز البيع بالحيوان نسبية متفادلا مطلقا وشرط مالك ان يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا مع النسبية احمد بن حنبل والبخاري وغيره من الكوفيين ولها دوية وتسك الاولون بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص وما ورد في معناه من الآثار واجابوا عن حديث سمرة بما فيه من المتقال وقال الشافعي المراد به النسبية من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسبية من طرف واحد واذا كانت النسبية من الطرفين نهى بيع الكالى بالكالى وسهلا يصح عند الجمع واحتج الماتعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة و ابن عباس وما في معناه من الآثار واجابوا عن حديث ابن عمر بانه منسوخ ولا يخفى ان النسخ لا يثبت الا بعد تقرر تائز الناسخ ولم ينقل ذلك فلم يبق بهنا الا الطلب بطريق الجمع ان امكن ذلك او المصير الى التعارض قبل وقد امكن الجمع بما عن الشافعي ولكنه موقوف على صحة اطلاق النسبية على بيع العدوم بالعدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب او في اصطلاح الشرع فذاك والا فلا شك ان احاديث النهي وان كان كل واحد منها لا يملكه بعينه متقال لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من

الصحابة سمرق وجابر بن سمرق وابن عباس وبعضها يقوى بعضها في الرجح من حديث واحد غير خال عن المقال وهو حديث خباب
 بن عمرو ولا سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرق فان ذلك مرجح آخر وايضا قد تقرر في الاصول ان دليل الترمذي
 الرجح من دليل الاباحة وهذا ايضا مرجح ثالث انتهى قلت سياقي الكلام في حديث عبد الله بن عمرو في باب اللاتحاق اما حديث
 سمرق فاخرجه البوداؤد في الباب عن الحسن عن سمرق ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت نسيت وكنت
 وقد اخرجه احمد بن حنبل في صحيح الترمذي مسنده والثلاثة في سننهم والبولعلي في مسنده والضياء في مختارته وصححه ابن الجارود
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال غيره رجاله ثقات وقال البيهقي في المستوفى قال الشافعي حديث النبي عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيت غير ثابت قال البيهقي واكثر الحفاظ لا يقبلون سماع الحسن عن سمرق في غير حديث العقيدة احم قلت هذا عجيب منهما مع
 هذه الكثرة من الطرق والمرسل ولوا اعتضد لطريق آخر واحد صلح حجة فاما تلك بهذه الطرق الصحيحة الكثيرة وكيف يسع عدم بيان
 وقد صححه هو لا مالا جلة الترمذي وابن الجارود والضياء وغيرهم وعلى ان يكفي لصحة السماع امكن للقي على ما يشهد مسلم في ثقة
 صحيحه وشهد النكير على من خالفه اشد نكير وجعله مخالفا للاتفاق واذا ثبت السماع في حديث واحد لا يشترط سماع في كل حديث
 وهو متصل عند الكل حتى عند البخاري قال الحافظ واما رواية الحسن عن سمرق بن جندب ففي صحيح البخاري سماعا منه لمحدث العقيدة
 وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الاربعة وعند علي بن المديني ان كلها سماع منه وكذا حكى الترمذي عن البخاري وقال
 يحيى القطان واخرون هي كتابه ذلك لا يقتضي الانقطاع احم ثم نقل عن مسند احمد في ندر قطع اليد في مسنده قال الحسن حديثنا
 سمرق وقال البوداؤد عقب حديث سليمان بن سمرق عن ابيه في الصلوة ولست بهذه الصحيفة على ان الحسن يسمع من سمرق احم
 فاي مانع في الاحاديث الاخرى والسماع في وقت كاف على ما تقرر في اصول الحديث وقال ابن المديني مراسلات الحسن اذا
 رواها عنه الثقات صحاح اما حديث جابر بن عبد الله فاخرجه الترمذي في جامعهم مرفوعا بلفظ الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نسبا
 ولا باس بيلا يبيد وقال حديث حسن احم وفيه الكجاجة بن ارطاط لكنه صدوق وان كان مدلسا فهو غير جرح عندنا مع انه
 لا انزل من كونه حسنا ولو سلم فلا اقل من كونه شاعرا ومعاضد الطرق الاخر وهذا الحديث يستاصل ما اوله الشافعي وابن الجوزي
 وغيرهما ان هذه الاحاديث محمولة على السامع من الطرفين توفيقا بين الادلة لانه قابل لقبوله لا يبيد وفيه التقابل من الطرفين
 فيقبضه ومقابلته عدم التقابل من احد الطرفين اي التاجيل منه والالزام الواسطة بينهما علان التاويل مردودا بطلاق
 النص وصدقه على النسبة من احد الطرفين وقال شيخنا وشيخنا شيخنا اذن يخرج الحديث عن مدلوله ويصير مصداقه مصداق
 بني عن بيع الكالي بالكالي وهذا كما ترى فانها حديثان متغايران واما حديث جابر بن سمرق فاخرجه عبد الله بن احمد في زوائد السنن
 والطبراني في معجمه مرفوعا عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت وفي مسنده محمد بن الفضل بن عطية وهو متكلم فيه عن ابن معين ليس
 بأس وقال ابن ابى حاتم عن ابى زرعة صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي وهو مع هذا كله حسن الحديث
 وقال العملي لا بأس به وقال ابن حجر في تقريبه صدوق سئ الحفظ وبالجملة هو حسن الحديث محجج بحديثه وسال الترمذي البخاري عن
 هذا الحديث فاثبت انه مرسل زياد بن جبير والمرسل حجة عند الجمهور وعاضده ما اخرجه احمد في مسنده بسند جيد من حديث ابى حسان
 عن ابيه عن ابن عمر مرفوعا لا تبسوا الدنيار بالدنيارين ولا الدرهم بالدرهمين فقال رجل رسول الله ارأيت الرجل يبيع الافراس
 والنجمة بالابل قال لا بأس اذا كان يدا بيد احم وهو يشير الى النبي عن النسبة بل كانه صرح فيه اما حديث ابن عباس اخرجه

ابن حمان في صحيحه من طريق الثوري عن ممر بن يحيى بن كثير عن عكرمة عن ابن عباس رفعه بنى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت
ورواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق شاذ عن ممر بن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رفعه بنى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت
من هذا وقال البيهقي في المعرفة الصحيح فيه عن عكرمة مرسل كما رواه غيره واحد عن ممر وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى بن
كثير اجمعت زيادة الثقات مقبولة ومنها الرفع والاسناد وهي زيادة غير منافية كما مر غير مرة وقد اخرج الطبراني في معجمه عن
داود بن عبد الرحمن بن طار عن ممر بن مسندنا فاجتمع عليه سفيان وعبد الرزاق وداود وقال الطحاوي في معاني الآثار بعد ما اخرج
مثل هذه الاحاديث قال ابو جعفر فكان هذا ما سألنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجازة بيع الحيوان بالحيوان
نسيت فدخل في ذلك ايضا استقرض الحيوان فقال اهل المقالة الاولى هذا لا يلزمنا لانا قد رأينا الخطه لا يباع بعضها ببعض
نسيت وقصرها باثر فكذلك الحيوان فكان من جئنا على اهل هذه المقالة ان ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان
نسيت يحتمل ان يكون ذلك لعدم الوقوف منه على مثل ويحتمل ان يكون من قبل ما قال اهل المقالة الاولى في الخطه
في البيع والقرض فان كان اتماهى عن ذلك من طريق عدم وجود المثل ثبت ما ذهب اليه اهل المقالة الثانية وان كان
من قبل اتماهى نوع واحد لا يجوز بيع بعضه من بعضه نسيت لم يكن في ذلك حجة لاهل المقالة الثانية على اهل المقالة الاولى
فاعتبرنا ذلك فرأينا الاشياء المكليات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيت ولا باس بقصرها ورأينا ما كان من
غيرها مثل الثياب والاشبهها فلا باس ببيع بعضها ببعض وان كانت متفاضلة وبيع بعضها ببعض فيه اختلاف الناس
فهم من يقول ما كان منها نوع واحد فلا يصلح بيع بعضه ببعضه نسيت وما كان منها من نوعين مختلفين فلا باس ببيع بعضه
ببعضه نسيت ومن قال بهذا القول ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اجمعين ومنهم من يقول لا باس ببيع بعضها ببعض
يأيدون نسيت وسواء عنده كانت من نوع واحد ومن نوعين فهذا احكام الاشياء المكليات والموزونات والمعدودات
غير الحيوان على ما فسرنا فكان غير المكمل والموزون لا باس ببيعها بمثلها من خلاف نوعه نسيت وان كان المبيع والمبتاع شيئا باكلها
وكان الحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعضه نسيت وان اختلف اجناسه لا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بقرة ولا بشاة نسيت ولو كان الهن
من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت انما كان لاتفاق النوعين لجاز بيع العبد بالبقرة نسيت لانهما
من غير نوعه كما جاز بيع ثوب الكتان بثوب القطن الموصوف نسيت فلما بطل ذلك في نوعه وفي غير نوعه ثبت ان الهن في
ذلك انما كان لعدم وجود مثله ولانه غير موقوف عليه واذا كان انما بطل بيع بعضه ببعضه نسيت لانه غير موقوف عليه بطل
قرضه ايضا لانه غير موقوف عليه انتهى قلت لما قال الطحاوي نسخ احاديث الجواز باحاديث المنع اعترض الخالف بانه نسخ
اجتهادي بالرأس بلا دليل سمعي صارف عليه كما قال النووي والشوكاني قلت لم يرد نسخ الا صلاحي على ان لعل بيني على
اصل مقرر في الاصول انه يقدم المحرم على المباح لما يلزم تكرار النسخ فهو نسخ حكمي لا حقيقي ولا اجتهادي مع ان الاحتياط ايضا
في الدوران بين الجواز والحرم كذلك لا سيما فيما اصله الحرمه كما في مسلم واما اوجه الخالفين كحديث المنع فقد علمت حقيقته
جواب الشافعي واجاب بعضهم بانها محمولة على حيوانات متحدة الجنس فان النسيت فيها حرام لاني مختلفها وبعضهم بان الهن محمول
على التزويج لا التحريم كما يشير اليه الخافض في التلخيص فاجتمع الجواز والكره توفيقا بين الادلة قلت كل ذلك تصف وتكلف بارد
وصرف عن الظاهر من غير صارف واراد ان احاديث الجواز غير ثابت كما ياتي.

باب في الرخصة اى في بيع الحيوان بالحيوان قوله عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابى حبيب عن مسلم بن جبير عن
ابى سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يهزم حبشا فخذت الابل
فامردها ياخذ في قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة يعنى اذا جارا ابل الصدقة يوردها
فلما جارا ابل الصدقة اذا بار رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطابي في اسناد حديث عبد الله بن عمرو ايضا فقال وقد ائتمت
احمد حديث سمرقنت وما اشار اليه الخطابي من المقال هو لاجل محمد بن اسحاق وايضا مسلم بن جبير قال الذهبي لا يدرى
من هو ابو سفيان قال الذهبي لا يعرف وعمرو بن حريش قال في التقریب مجهول الحال ايضا في السند اضطراب قال
ابن القطان في كتابه هذا حديث ضعيف مضطرب الاسناد ورواه حماد بن سلمة عن ابن اسحاق فساق كما رواه ابو داود
ثم قال ورواه جرير بن حازم عن ابن اسحاق فاسقط يزيد بن ابى حبيب وقام اباسفيان على مسلم بن جبير ذكره الدارقطني
ورواه عثمان بن حماد بن سلمة وفيه عن ابن اسحق عن يزيد بن ابى حبيب عن مسلم بن ابى سفيان عن عمرو بن حريش ورواه
عبد الاعلى عن ابن اسحاق عن ابى سفيان عن مسلم بن كثير عن عمرو بن حريش فذكره ورواه ابن ابى شيبه فاسقط يزيد بن
ابى حبيب قدم اباسفيان كما فعل جرير بن حازم الا انه قال مسلم بن كثير ومع هذا الاضطراب فعمرو بن حريش مجهول الحال و
مسلم بن جبير لم احده ذكره ولا اعلم الا في هذا الاسناد وابو سفيان فيه نظر اه قلت وايضا فيه محمد بن اسحق يختلف فيه ولو سلم
انه ثقة فهو ليس وفيه عنقه عن يزيد وقال الحافظ في اسناده اختلاف لكن اخرج البيهقي من وجه آخر قوي عن عبد الله
ابن عمرو بن عطاء وهذا النصرة منه لمذهب فليست في طريق البيهقي ودلالة حديثه واما استدلالهم على جواز الاستقراض بالحيوان
وثبوته في الذمة بحديث ابى رافع اخرجه ابو داود في باب في حسن القضا فهو وان كان ثابتا ولكنه فعل محتمل لمجاء كثيرة
ولا عموم لها وايضا القول مقدم على الفعل كما تقرر في اصول الترتيب ونقول ايضا ان المانع مقدم وقاض على الجوز
فيقتصر به واختار العيني انه لم يكن القرض ثابتا في ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه قضاء من ابل الصدقة و
الصدقة حرام عليه صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز ان يفعل ذلك احد

باب في ذلك اذا كان يدا ابدا اى في جواز بيع الحيوان بالحيوان اتفقوا على جوازه قوله عن جابر بن النبی صلى الله عليه و
سلم اشترى عبدا بعبدين اى يدا ابدا وهذا مختصر واخرجه مسلم والنسائي والترمذي اطول منه جابر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم على الهجرة ولم يشتره عبدا فاجابه يديه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه فاشتراه بعبدين اسودين
ثم لم يأت احد البعد حتى يسأل العبد موت قلت ههنا اشكالان احدهما ان العبد اذا جاز او سلم يصير حرا فهذا السلم وهاجر فكيف اشتراه
النبی صلى الله عليه وسلم والثاني ان العبد بين الاسودين ان كانا مسلمين فلا يجوز ذنبهما الى دار الحرب فكيف اشتراه بهما
ولم يتعرض احد الى جوابهما قلت يمكن الجواب عن الثاني بانهما كانا كافرين وعن الاول لعله كان عبدا قبيلة التي كان
عبد فيها وبين النبي صلى الله عليه وسلم بانه من جازعنا منكم زده عليكم كما صلح كفار مكة على هذا العهد فهاجرت امرة البينا فها
يودى المهر الذي اعطاه اياها الكافروا المسئلة بخلافه والدليل على ان العبد اذا هاجر البينا تصير حرا اخرجه البخاري في النكاح و
قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيب بن الحارث وابا بكر الطائفي حرا بغير عتاق حين نزلا عن محاصرة هوازن وقد
قال صلى الله عليه وسلم من نزل فهو حر

باب في التمر بالتمر بيع التمر بالتمر مثلاً مثلاً بيداً بيداً جازراً بالتفاني لم يثبت المشهور واختلفوا في بيع الرطب بالتمر اذا كان
 يا بيداً قال في البدائع وبيع التمر بالرطب والرطب بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب
 والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب والمنقوع بالزبيب
 وقال محمد بن كمال فاسلاما لبيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب وقال الشافعي كله باطل فالوجه حنفية يعتبر المساواة في الحال
 عند العقد ولا يلتفت الى نقصان في المال ومحمد بن يعقوب بن صالح لا يبيح بيع الرطب بالزبيب ولا يبيح بيع الزبيب بالرطب الا في
 الرطب بالتمر فانه يفسده بالنقصان اصل الشافعي ما ذكرنا في مسئلة علة الربوا ان حرمة بيع المعطوم بنفسه هي الاصل
 والتساوي في المعيار الشرعي مع اليد فخلص الا انه يعتبر التساوي ههنا في المعيار الشرعي في اعدل الاحوال وهي حالة
 الجفاف واجتج ابو يوسف ومحمد بن روي عن سعد بن ابى وقاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرطب
 بالتمر وقال عليه السلام انه ينقص اذا جف بين عليه السلام الحكم وعلة وهي النقصان عند الجفاف فمحمد بن روي هذا الحكم الى
 حيث تعددت العلة وابو يوسف قصره على محل النص لكونه حكماً ثبت على خلاف القياس ولا يحنفية الكتاب الكريم السنة
 المشهورة واما الكتاب فعمومات البيع من نحو قوله تعالى واحل الله البيع وقوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل فظاهر النصوص يقتضي جواز كل بيع اذا خص بديل وقد خص البيع متفاضلاً على المعيار الشرعي فبقى البيع
 تساوياً على ظاهر العموم واما السنة المشهورة في ريث ابى سعيد الخدري وعبد بن الصامت حيث جوز رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر مثلاً مثلاً عاماً مطلقاً من غير تخصيص وتقييد ولا شك ان اسم الحنطة و
 الشعير يقع على كل جنس الحنطة والشعير على اختلاف انواعهما ووصافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر للأنس
 لتمر الخلل في ذلك فله الرطب البابس والمذب والبسر المنقوع وروى ان عاملاً خبيراً ادى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تمرانيا فقال عليه الصلوة والسلام او كل تمر خبير كذا وكان ادى اليه رطباً فقال اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر
 على الرطب وروى انه نهى عليه الصلوة والسلام عن بيع التمر حتى يزرعوا في البحر ويصفروا وروى حتى يحاروا ويصفاروا والاحمرار
 والاصفر من اوصاف البسر فتم اطلاق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص واما الحديث فمداره
 على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة فلا يقبل في معارضة الكتاب والسنة المشهورة ولهذا لم يقبله ابو حنيفة في
 المعارضة بالحديث المشهور مع انه كان من صيارفة الحديث وكان من مذهبه تقدم الخبر وان كان في حد الا حاد على القياس
 بعد ان كان راوياً عن ابي عبد الله العادلة او اوله فيجمل على بيع التمر بالرطب نسيئة او نمراس مال اليتيم توفيقاً بين الدلائل
 صيانة لها عن التناقض والبدع والاعتناء العالي اعلم انتهى قلت قد اشار المصنف الى ان الرطب هو التمر لانه قال

باب في التمر بالتمر واخرج فيه حديثاً عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن يزيد ان زيدا ابا عياش اخبره انه سأل
 سعد بن ابى وقاص عن البيضا بالسلت فقال له سعد ايها افضل قال البيضا قال فيها عن ذلك وقال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفتقر الرطب اذا لم يفسد
 نعم فيها عن ذلك فدل المصنف ان النهي في الحديث عن تمر الرطب هو النهي عن تمر الرطب والتمر والتمر والتمر
 بالباب ثم لما كان هذا مخالفاً للمشهور اخرج حديث الثاني ان ابا عياش اخبره انه سمع سعد بن وقاص يقول نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسبية فيكون المراد في الحديث الاول ايضا انه يبي من شر الرطب بالتمر بالبيع نسبية فيكون
 ولا يخالف المشهور والله اعلم بالصواب ثم اعلم انه ذكر في المبسوط مناظرة ابي حنيفة في هذه المسئلة قال دخل ابو حنيفة بغداد
 فسل عن هذه المسئلة وكانوا شديد عليه لخالفة الخبر فقال الرطب لا يخلو اما ان يكون تمر او لم يكن فان كان تمرا باز التمس عليه
 لقوله عليه السلام التمر بالتمر وان لم يكن تمرا جاز العقد ايضا لقوله عليه السلام اذا اختلفت البواهيان فبيعوا كبيعكم ثم ما رواه عليه
 حديث سعد فقال هذا الحديث دار على زيد بن عياش وزيد بن عياش من لا يقبل حديثه واتقن اهل الحديث من هذا الحديث
 حتى قال ابن المبارك كيف يقال ابو حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقبل زيد بن عياش مما يقبل حديثه قلت اخبرني مالك
 في الموطأ والشافعي واحمد في مسندهما والنسائي والترمذي وابن ماجة والدارقطني ثم ابي حنيفة في مسندهما وابن خزيمة واما مالك في
 صحيحهما والبراز في مسنده وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث سعد بن عبد الله ابو حنيفة بهالة زيد
 سلمه ابن حزم من بطارقة الظاهرية واساقفتهم ووافقهما الطبري قال الحاكم هذا حديث صحيح لا جماع الامة النقل على اامة
 مالك بن انس وانه حكم لكل ما روي في الحديث اذ لم يوجد في رواياته الا الصحيح خصوصا في حديث اهل المدينة واليمن اذ
 لما خشي من جهالة زيد بن عياش وقد تابع مالك في رواية عن عبد المدين بن يرباع اسماعيل بن امية ويحيى بن ابي كثير ثم انج
 حديثهما وسكت عنهما قال الخطابي وقد تكلم بعض الناس في استناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجهول وشمل هذا
 الاستناد على رأي الشافعي لا يحتج به وليس الامر كما توهمه فان زيدا هذا من بني زهرة معروف وقد ذكره مالك في الموطأ وهو
 لا يروي عن مجهول ولا عن رجل متروك الحديث وهذا من شأن مالك في عاداته انتهى وقال المنذرى في مختصره قلبي عن
 بعضهم انه قال زيد بن عياش مجهول وكيف يكون مجهولا وقد روى عنه اثنان بقتان عبد المدين بن يرباع مولى الاسود بن
 سفيان وعمران بن ابي انس وبهما من احتج بمسلم في صحيحه وقدر عرفة ايمه هذا الشأن فالامام مالك قد اخرج حديثه وكذلك
 الحاكم في المستدرک وقد ذكره مسلم في كتاب الكنى وكذلك ذكره النسائي في كتاب الكنى وكذلك ذكره الحافظ ابو احمد الكرابي و
 ذكره انه سماع من سعد بن ابي وقاص وما علمت احد ضعف وقال ابن الجوزي في التحقيق قال ابو حنيفة زيد بن عياش
 مجهول فان كان هو لم يعرفه فافزع عرفة ايمه النقل ثم ذكره قال المنذرى سواه ثم اعلم ان بعض الحنفية اجاب عن هذه التعقبات
 بان زيد بن عياش وثقة بعض المجتنبين وصح بعضهم حديثه وليس هذا الحكم الا على تقليد مالك ظنهم ان مالك لا يروي الا عن ثقة
 وانت تعلم ان لا يكتفى فيه التقليد ولا يحكم به في ذلك الامر وان مالك لم يلاقه ولم يرو عنه وكذلك مثل البخاري لم يذكره وقول الخطابي
 انه معروف من بني زهرة ليس بصحيح فانه مختلف فيه انه زرتي او مخزومي او من بني زهرة فهذا يدل على انه مجهول لا سيما
 قد تابع ابو حنيفة ابن حزم فقال انه مجهول والاصل انه وقع الاختلاف في جرح زيد ونحوه بين ابي حنيفة ومالك
 فرواية مالك تقتضي ثبوتها وثبت الجرح عن ابي حنيفة صراحة فلا قيام لتحويل مالك بجرح ابي حنيفة خصوصا
 لم يخالف الامام في زمانه احد فلا عبرة بمن بعدهما في ذلك والله اعلم وفيه ان الامام وان كان من حفاظ الحديث و
 نقاد الرجال وقوله لو خذ في الرجال كما نقلوا قوله في جرح جابر الجعفي وغيره في كتب الحديث والرجال لكن الظاهر ان حكم
 في زيد جهالة كما هو مذکور في بعض الروايات ايضا الا ان هذا محل العجب لان الجهالة في القرون المشهورة ولها بالخير
 ليس جرحا عنده على ما نقله ه الثقات عنه واما رواية انه قال انه من لا يقبل حديثه فهو جرح مبهم كيف يعمل به المفسر ان

الاويل منه على الجرح وزنا على ما نقله عن اصحابنا علان الظاهر من ابا الياهم آذله الى ما نقل عنه
 منسرا انه يقول واذنه عليه ابن سزم والظاهر من ابن الياهم واليه في هذا البيت يدل على تقوية قواهم ولم يسلم ما نقل
 في السنين الكلام ثالث ان الامام اوله انزل الى قوة الحريث المشهور بالحاذي حذو والمؤثر على هذا الحديث لان الجرحالة
 وان لم يكن جرحا فانها مع ذلك منقص لكسالة ومنزل له عن اعالي مراتب السنية بل اداسطه البغض بل بقي في ادنى مرتب
 الصيرة او الحسن وان كان قابلا للزيادة في الاقدام من اتى الاحاد بل اقوى الشبهة يكون الراتب ثم انظرنا من هذا العارف بالسنة
 والاذنه والحديث المشهور ناس على الجرح انما الماتلة بالكيل في قوله التمر بالنزلة يترك بهذا النازل عنه مرتبة والاولى ان يقال
 انه نظر الى حديثهم يمكن الحمل على المعاملة بالنسبة بل يتوضى تحقيق الحاصل ان الامام عن هذا الحديث وجوبها من الجواب
 الاول انه محمول عنه قال مسند الزهري ووافقه ابن سزم والطبري ومال اليه الشيخان ميل او قليل ان يقيم الخبر على التقيا
 اذا كان رواية عدلا لظاهر العدالة وهذا الظاهر العيين ولا ظاهرا لعدالة والثاني انه لا يقبل بازار الحديث المستفيض المتلقى
 بالقبول مع ضم ان الراتب ثمراته والثالث ما قاله الطحاوي في مشكل الآثار روى عن هذا الحديث من طريق الشافعي هذا حال
 ابو عياش الزرقي صحابي جليل وليس في من عبد الله بن يزيد فاعلموا انهم والراجح انه على ثقة بصدقه استدل على انني عنه
 نسبه وله شاهد قوي هو زيادة لفظ السنية في بعض طرقها كما اخبره ابو داود في الباب وبهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه و
 كذا رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق معاوية بن سلام عنه ورواه ابو داود في الباب وبهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه و
 يعني مالك واسماعيل بن ابي عمير والضحك بن عثمان واسامة بن زيد على خلاف ما رواه ابن ابي كثير يدل على ضبطهم للحديث
 وتعقب بان بعد صحة هذه الزيادة يجب قبولها لان المذهب المتعارف في مثل هذه الزيادة عن الحديث قبول الزيادة وان كان
 الاكثر لم يروها لانه في حكم المستقل على ان يحيى بن كثير من اجل الثقات وبكل وافضل من اسامة واسماعيل والضحك و
 مع ذلك فهو غير متفرق بل تابع عليه عمران بن ابي انس وهو ممن احتج به مسلم فقد رواه الحاكم من طريق حمزة بن بكير عن ابيه
 عن عمران بن عمار انه سأل سعد بن ابي وقاص عن الرجل سيلف الرطب بالتمر الى اجل فقال سعد نهانا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن هذا واخرجه الطحاوي من طريق عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن عمران لكن رواه البيهقي من طريق
 شيخه الى الحاكم بمثل رواية مالك لكن هذا يشبه عليه ولا يصح لما مر من لفظ المستدرک ولموافقة رواية الطحاوي والقول اني داود
 في الباب بعد ما اخرج رواية يحيى رواه عمران بن ابي انس عن مولى ابني الحنفية عن سعد بن حمزة ورواه البيهقي ان عمران
 موافق لما لك فيه وان رواية شيخه كذلك قلنا سند الطحاوي اقوى من سنده واجل لان يونس بن عبد الله على حافظ احتج به مسلم
 فهو اجل من الربيع المرادي لانه كان في عقله شيء حكاه ابن ابي حاتم عن النسائي وعمر بن الحارث المصري حافظ جليل اجل
 من حمزة بن بكير لانه مختلف فيه ومع ذلك لم يسمع عن ابيه الا حديث في التوراة قاله ابو داود والجماس انه يجوز ان يحمل النبي
 على التزنية توفيقا بين الاول والثاني ضرورة التوفيق سند منع حمله على التزيم وبما ذكرنا استباننا روعة ابن القيم فيما حمل به على التزنية
 ووقع فيه في اعلام الواسية حيث بعده والسنة الثابتة بالحكمة بتشابه القرآن وتشابه القياس انهما اما جنسان او جنس واحد
 وعلى التقديرين جازا لبيع وجعل هذا القول قياسا فاسدا غاية الفساد ومصادا للنسبة اعظم المصادمة وقال انهما جنس واحد
 احدهما زيد من الآخر بلبنة زيادة لا يمكن فصلها وتميزها ولا المقابلة باجزاء رطبة اخرى بحيث يتساويان فانه لمن وحسان

فلا السنة ودرت لكان المنع هو القياس بل هو في نفسه اصل قائم واجب التسليم والانقياد تسليم سائر النصوص المحكية ومن
العجب ان هذه السنة بخالفه القياس والاصول مع القول بجرمة بيع الحل بالسهم على دعوى انه موافق للاصول ومن
الشاهدين الربوا بين التمر والطب اقرب نصا وقياسا منه بين الحل والسهم امة قلت هذه خيالات كاسنة هجتها
من غير تدبر منه في اصل متاصل لا بجنيته وكل ذلك هيباء بنثور ولو اعتبر امثال هذه الزيادات تعز ووجود البيع الحارز غرة
يتعسر بها المعاملة وتتمكن المخرج البالغ حرجا فاشيا عما لا ينبغي على ان الامام قال ذلك في المناظرة بلا غالة نع شبهته الخصم
وليس ذلك قياس في مقابلة النص بل هو حمل النص على النسبة لكن نأش فيه ابن الهيثم بانه وقع في تلك الرواية الصحيح
انقص الربط اذا جفت فعند الحمل على النسبة يبقى هذا اللفظ عربيا عن الفائدة قال وبادركوا ان قاعدته ان الربط ينقص
الى ان يكل الاجل فلا يكون في هذا التصريف منفعة لليتيم باعتبار نقصان عند الجفاف فمنع على طوق الاشفاق مبنى على ان
السائل كان ولي قيم ولا دليل عليه اهتليل ان منصب الامام منصب المانع فيكفيه الاحتمال والبروز وليس مستملا حتى يكفيه
فانهم قلت قاياب عنه الفاعل بها الدين المجاني صاحب الحاشية على التلويح بان وجهه الهني كان النسبة لكن بترع
سؤال الجفاف على الضرورة اى ضرورة في هذا اذا انتقص الربط قلت ههنا شبهة اخرى وهي ان نقصان الربط
بعد الجفاف بديهي يعلمه كل احد فاما مثال السؤال عن امر بديهي لا يقال انه استنهام تقريري لانه لا ينبغي الصدور اللهم ان قال
ان السؤال عن ذلك الربط لمخصوص الشخص الكلي ثم اعلم ان الحديث مضطرب سندنا ذكره نحف الاطباء الماتوسى
بهني بيع البضار بالسلت اذا كان البيع يد بيد فهو محمول على الورع والاحتياط بان مشابهته بالحنطة او قعت الشبهة فيه
فهنا عند احتياطا وعندة متحدان نوعا كما اختاره مالك ولكن عندنا وعند الشافعي ههنا نوعان مختلفان فيجوز بيع اعيان
بالاخر متفاضلا اذا كان يد بيد كما يجوز بيع الحنطة بالشعير متفاضلا اذا كان يد بيد لان البضار نوع من البضار
وفيه رخاوة ويكون ببلاد مصر والسلت نوع من الشعير يقال له في الهندية يغمرى جولا شعرة واما اذا حمل على النسبة فذاك
لا يجوز لما تقدم من حديث عباد بن الصامت ولا باس بيع البر بالشعير والشعير اكثرهما يد بيد والنسبة فلا -

باب في المزينة في الهداية باب بيع الفاسد هو بيع الثمر في الخيل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا امة والمزينة لغة المرافعة من
الزبن وهو الدفع وسى هذا النوع من البيع بهالها تووى الى النزاع والتدافع لان احد المتعاضدين اذا وقف على
غبن فيما اشتراه اراد فسخ العقد واد الاخر امضاة وزا ابنا وتدا فكل واحد صاحبه عن حقه وقوله خرصا اى من حيث
النظر لما من حيث الكيل الحقيقي لانه لو وجد الكيل الحقيقي في البديلين لم يقب الثمر على رول الخيل بل يكون تمرا مجذوذ
كالذي يقابله من المجذوذ وهذا بيع فاسد تنفق عليه بين الائمة لان المساواة شرط ولم يوجد نعم رخص في بيع العرايا
الشافعي وغيره وسياتي في بابه قوله هني عن الثمر بالتمر كيلا الحديث اى بكيل موضوع على الارض فان الخيل
لا يمكن ان يكال فليكون مقدرا بالخرص وهو حداث وطن لا يؤمن فيه من التفاوت فيكون شبهة الربو والشبهة فيه كالحقبة فيجرى
باب في العرايا جمع العرية وهي العطية لغة وفي الجمع هي النخلة واصلا عطية ثمرة الخيل كانت العرب في الجذب تطوع
اهل الخيل بذلك على من لا تمر له يقال عرى النخلة اذا افردوا عن غير بابان اعطاها لآخر سنة امة قال النووي في شرح مسلم
ولما العرايا في ان يخرص الخارص نخلا فيقول هذا الربط الذي عليها اذا ليس تحبى منه ثلثة اوسق من التمر مثلا فيجوز

لانسان بثلاثمائة وستين ثم وثيقا بضان في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية وهذا جاز فيما
 خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق وفي جواره في خمسة اوسق قولان للشافعي اصحهما لا يجوز لان الاصل تحريم بيع التمر
 بالرطب وجازت العربا خمسة وشك الراوي في خمسة اوسق او دونها فوجب الاخذ باليقين وهو دون خمسة اوسق و
 بقيت الخمسة على التحريم والاصح انه يجوز ذلك للفقرار والاعتبار وانه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار وفيه قول ضعيف
 انه لا يختص بالرطب والعنب هذا تفصيل فاهيب الشافعي في العريته وبه قال احمد واخرون وناولها مالك وابوصيفة على
 غير هذا وطواها الاحاديث تردنا عليها قلنا في تفسير العربا اختلاف وكل ذلك منقول عن الصحابة بسند جبار واختار منها
 بعضها الشافعي ونقل تفسيرين مالك احدهما في الموطا وهو بعينه اختار ابو حنيفة ونقلها ايضا محمد في موطاه والثاني ما في
 الطحاوي والاختلاف في التخرج بين مالك وابي حنيفة قال في البداية ونفسير العريته عندنا ما ذكره مالك بن انس في
 في الموطا وهو ان يكون الرجل نخيل فيعطى رجلا منها ثمرة نخلة او ثلثين يلقطها لعياله ثم يثقل عليه وجوله حائل فيسأله ان
 يتجاوز له عنها على ان يعطيه بمكيلتها تمرا عند صرام النخل وذلك ما لا بأس به عندنا لانه لا بيع هناك بل التمر كله لصاحب النخل
 وان اعطاه بمكيلتها من التمر الا انه سماه الراوي لتصوره بصورة البيع لان يكون بيعا حقيقة بل هو عطية الاتري انه لم يملكه المهر
 لانعدام القبض فكيف يجعل بيعا ولانه لو جعل بيعا لكان بيع التمر بالتمر الى اجل وانه لا يجوز بلا خلاف دل على ان العريته المهر
 فيها ليست ببيع حقيقة بل هي عطية ولان العريته هي العطية لغة قال حسان بن ثابت س ليست لبنتها ولا رجبية +
 ولكن عرابا في السنين الجوارح + انتهى قلت هذا هو المذكور في الموطئين ولقولون ان هذه رخصة رخصها الشارع في بيع الرطب
 على رؤس النخل بالتمر على الارض بالحرص وهو منهي عنه والقياس بطلانه لكن رخص فيما دون خمسة اوسق لان الرجل اذا
 كان عنده تمر مجزوء فشيئته قلبه ان ياكل الرطب في زمان النخيل فجوزه له ذلك فيكون هذا استثناء عن المزانة وليست بطول كميل
 في التمر المجزوء والحرص في الرطب على النخيل ولكن يلزمهم انه يجوز ذلك في الوف او ساق في صفقات وهم يلزمون مود وتخرج
 ابني حنيفة انه اذا وسب ثمرة نخلة فيشق عليه ترود الموهوب له الى بستانه ويكره ان يرجع في بيته فيدفع به لهما ثم هو صوت
 بيع في الحقيقة هبة مبتدأة لان هبة تمر النخيل لم يتم فلا رجوع ولا بيع لعدم القبض لان القبض في ثمر النخلة الموهوبة لا يثبت
 بالتخلية بخلاف البيع فانه يثبت بالتخلية قال في البداية وناولها يعني قوله رخص في العراييم ان يبيع المعري له ما على النخيل
 من المعري بتمر مجزوء وهو مبيع مجاز الا انه لم يملكه فيكون برا بئنا ما هو معناه ان يهب الرجل ثمرة نخلة من بستانه لرجل
 ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم يكون الهبة في البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة
 فيعطيه مكان ذلك تمرا مجزوءا بالحرص ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون خلف الوعد فما يعطيه الواهب من التمر المجزوء
 لا يكون عوضا بل هبة مبتدأة لان الموهوب لم يصير ملكا للموهوب له ما دام متصلا بملك الواهب وهو اصل النخيل ولكن
 هذا في الصورة عوض فلهذا سماه بيعا مجازا لانه في الصورة عوض يعطيه للتخرج عن خلف الوعد وفيه بحث لان في الباب
 رخص في بيع العربا بالتمر والرطب وفي اخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وخص في العربا
 ان تباع بغير صهايا كلها اعلمنا طبيا فبانه يدل على ان المراد بالعراييم ثمر تمر وفي كثير من الاحاديث جاء بلفظ الاستثناء
 كما في حديث جابر ولا عمل حمل الاستثناء على الحقيقة والاستثناء من البيع حقيقة بيع لوجوب دخوله في المشتبه منه فالحاصل

ان في بعض الافاظ اطلق على العرب نقط البيع وفي بعضهما استثنى من البيع بالجواب عن الاول ان القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم وعن الثاني انه على ذلك التقدير نيا في قوله عليه السلام المشهور التمر بالتمر مثل مثل والمشهور تافض عليه قلت بعد ما ثبت تفسير المنفية للعرايا بالهبة لغة وشرعا فيكون هنا قرينة لترك ظاهره ثم بينهما تفسير آخرى من ابى عبيدان العريه هي الاوسق التي تخرج من الزكوة التي تحمل الى بيت المال يعطى صاحب الزكوة من ثا ولا يحلها الى بيت المال ومقدار خمسة اوسق وهو مصداق قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة اى لا يحلها الى بيت المال بل يتصدق بها على من يشاء بتجارته فلعل بهذا جازية خمسة اوسق او اودون خمسة اوسق في العرايا والوسق بفتح الواو وستون صاعا وهو ثلث مائة وعشرون رطلا عند الحجازيين واربعة مائة وثمانون رطلا عند العراقيين على اختلافهم في مقدار الصاع وذكر عن سفيان العرايا نخل كان توسب للمساكين فلا يستطيعون ان ينظروا جزاها فخص لهم ان يبيعوا بما شاروا من التمر

باب في مقدار العريه قوله عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة اوسق اذ في خمسة اوسق شك دواؤدين الحصين

باب تفسير العرايا جمع عريه وهي النخلة واصلاها عطية ثمرة النخل كانت العرب في الجذب يتطوع اهل النخل بذلك على من لا تمر ليقال عري النخلة اذا افردوا عن غيرها بان اعطاها لآخر نخلة وقال الجمهوري فعيلة بمعنى فاعلة وقيل عريه فعيلة بمعنى مفعول من عراه يعروده اذا اتاه وزود اليه صاحبه يتردد اليها - نقل عن ابى حنيفة انه يهب ثمرة نخلة ولشيق عليه رد الموهوب له الى بيتانه وكره ان يرجع في هبته فيدفع اليه لهما ثمرا وهو صورة بيع قوله عن عبد الله بن سعيد الانصاري انه قال العريه الرجل يعري الرجل النخلة او الرجل يستبني من ماله النخلة والراشدين ياكلها والمعري له فيبيعها بتمر هذا التفسير يوافق ايضا لمذهب ابى حنيفة ان كان معنى قوله يبيعها اى يبيع المعري له من المعري ثمرة نخلة وهذا امر معتاد ولما كان صورة الاستبدال قال يبيعها فانهم قوله عن ابن اسحق قال العرايا ان يهب الرجل النخلات فيشيق عليه ان يقوم عليها فيبيعها بمثل خرصها اى لشيق على الواهب ان يقوم الموهوب له على ثمرات النخيل فيبذلها ويعوضها بمثل خرص الثمرات فهذا ايضا موافق لما قال به ابو حنيفة

باب في بيع الثمار قبل ان يبدؤا صلاحها اختلاف في بدو الصلاح فعند الحنفية كما في المبسوط ان يؤمن فيه العائنه والفساد وكما في الخلاصة عن التجريد ان يكون منتقاه وعند الشافعي ظهور النضج ومبادى الحلاوة ثم اعلم ان بيع التمر على الشجر لا يجوز اما ان يكون قبل ظهوره وبعده والاول لا يجوز والثاني لا يخلو اما ان يكون قبل بدو الصلاح وبعده على الخلاف في معناه وكل منهما لا يخلو اما ان يكون بشرط القطع او عايم القطع اى الترك او مطلقا اى لا بشرط القطع ولا بشرط الترك فهذه ستة صور قال ابن الهمام في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل ان تظهر ولا في عدم جواز بيعها بعد ظهورها قبل بدو الصلاح بشرط الترك لا في جوازها قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا ان تؤمن العائنه والفساد وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند مالك الشافعي وجمهور لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا ينتفع به في الاكل لا في علف الدواب ففلا فلات بين الشايج قبل لا يجوز ونسبة فاضحان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال

ان لم يكن متناهياً في الحال وقد اشترى في كتاب الزكاة في جواز فانه قال اوباع الثمار في اول ما تطلع وتركها باذن
البائع حتى ادرك فالعشر على المشتري فاولم يكن بايزاً لم يوزب فيه العشر على المشتري وقصة البيع على هذا التقدير بناء على
التحويل على اذن البائع على ما ذكرنا من قريب والافلا انشغل به مطلقاً فلا يجوز بيعه وقال وان كان بحيث ينفع به
ولي عاقل ولد واب فابيع جائز باتفاق اهل المذهب اذ ابيع بشرط القطع او مطلقاً ويجب فله على المشتري في الحال فان
باعه بشرط الترك فان لم يكن تناسي علمه فالبيع فاسد عند الكل وان كان قد تناسي علمه فهو فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف
وهو القياس ويجوز عندهما استئناسا وهو قول الائمة الثلاثة واختاره الطحاوي وعموم البلوى ثم قال ولو باع بالثمن
علمه مطلقاً عن الشرط ثم تركه فاما باذن البائع اذنا مجردا او باذن في ضمن الاجارة بان استجار الاشجار الى وقت الاراك
او بلا اذن ففي الصورتين اوليين يلزم له الفضل والاكل وفي الثالثة لا يلزم له ويتصدق بما زاد لانه حصل بحجة
مظنونة اما اذا باع ما تناسي علمه فترك المشتري بغير اذن البائع فانه لا يتصدق بشئ لانه لم يرد في ذاته شئ انتهى لمخصا
قال النووي في شرح مسلم واما احكام الباب فان باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالاجماع قال اصبهاننا
ولو شرط القطع ثم لم يقطع فالبيع صحيح ويلزم للبائع بالقطع فان تراصيا على التباين جاز وان باعها بشرط التبقية فالبيع باطل
بالاجماع وان باعها مطلقاً بلا شرط فمذهبنا وما ذهب جمهور العلماء ان البيع باطل لاطلاق هذه الاحاديث وانما صححناه
بشرط القطع للاجماع فخصنا الاحاديث بالاجماع فيما اذا شرط القطع ولان العادة في الثمار الاتيان انصاراً كالمشروط
اذا اذابت الثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التبقية لمفهوم هذه الاحاديث ولان الثالب
فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح ثم اذ ابيعت بشرط التبقية او مطلقاً يلزم البائع بتبقيتها الى اوان الجذاذ لان ذلك
هو العادة فيه ما نذا مذهبنا وبه قال مالك وقال ابو حنيفة يجب بشرط القطع والملك لم ينتهي لمخصا لثمة مذهب ابي حنيفة
ما علمناك والاصل ان بيع الثمرة قبل بدو صلاحها مختلف فيه اذا اشترى المسلمان عن الترك والقطع فقال مالك و
الشافعي واحمد وشمس الائمة الشري وشيخ الاسلام خواهر زاد به لا يجوز والا صح الجواز عندنا كما في الهداية لا انتفاع به
ما لا بيع الطفل والجحش واذا شرطها تركها على الشجر لم يجز عندنا ^{لثمة} وقال محمد يجوز استحسانا وبه قال مالك والشافعي
واحمد واختاره الطحاوي لاحتلال الناس به من غير نكير والصحيح قولهما لان التعامل ليس بشرط الترك بل بالاذن
بالترك من غير شرط كما في التحفة واستدل الشافعي ومن بعده في هذا من احاديث الباب وغيره باخراج المصنف من
حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدا صلاحها يعني البائع والمشتري اما البائع لئلا يكون
أخذ مال المشتري بلا مقابلة شئ واما المشتري لئلا يتلف ثمنه بتلف الثمار رواه مالك في الموطأ والشيخان في
صحيحهما وفي رواية مسلم وكان اذا سئل عن صلاحها قال حتى تناسي عاقبته ومن عديته ايضا نهى عن بيع النخل حتى
تذهوزها النخل وازهي النخل صاحب غوره زكئين كريد ويقال زهي البسر زكيب كرفت غوره خرما قال الخطابي
ازهي النخل امر واصغر وذلك علامة الصلاح فيه وخلاصة من الافة ومن حديث ابي هريرة قال نهى النبي الخديث
فيه وعن بيع النخل حتى يبرز من كل عارض اي عاقبته وافة ومن حديث جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى
عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى تشق قبل ما تشق قال حماد وخصار دلوكل عبدا الواو يعني او اي بعضها ثمار وبعضها اختيار

والحديث اخره الشيخان والطحاوي وفي رواية لمسلم لو بيعت من اخيك ثم انا صابته جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ
مال اخيك بغير حق وفي رواية له امر بوضع الجوارح ومن حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود
عن بيع الحب حتى ينشد العنب اول ما يكون اخضر ثم يميل الى السواد ويكون قابلا للاكل اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي
البيهقي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه وفي رواية مالك زيادة مرفوعة هي قوله انما يت اذا شاع المراد من حديث
زيد بن ثابت قال كان الناس يبايعون الثمار قبل ان يبدوا صلاحها فاذا جد الناس وحضر تفاضهم قال المتبايع قد اصاب
الثمار الدمان واصابه تشاموا واصابه مراض يحجون بها فلما كثرت خصوصتهم عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كالمشودة ليسر بها فاما لا فلا تتابعوا الثمرة حتى يبدوا صلاحها لكثرة خصوصتهم واختلافهم اخرجه البخاري قوله
فاذا جد الناس اي قطع الناس المشتريين الثمار قوله وحضر تفاضهم اي من البايعين قوله الدمان قال الخطابي هو بالضم
لان ما كان من الدود والعايات فهو بالضم كالسعال والزكام وقال في الجمع الدمان بالفتح والخفة فساد الثمر وعنة
قبل ادراك حتى يسود من الدمن وهو السرقين ويقال الدبال باللام بمعناه اهم والقسام بالضم ان يتقص ثمره قبل ان
يصير لمحا والمراد بالضم والرفع في الثمر فتباك قوله عايات خبر متبادر اي هي عايات يحجون بها ويمتنعون بها عن ادراك
الثمر قوله فاما لان شرطية وما زائدة اي لا تتركون هذا البيع فلا تتابعوا الثمرة حتى يامن عن العايات فلا يقع الخصومة فامركم
بهذا فهذا الاخبار اخذ بها الشافعي وغيره وقال الحافظ ابن حجر قد اخذنا منطوقها ومغوبها وفيه انه اقر السننوي ان
البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع جائز بالاتفاق وان باعها بشرط التبقية فالبيع باطل بالاجماع فهذا يريد ما قاله الحافظ
قال ابن الهيثم في الفتح ولنا ما تقدم من قوله عليه الصلوة والسلام من اشترى نخلا فدا برت فثمرته للبائع الا ان يشترط المتبايع
فجعله المشتري بالشرط قل على جواز بيعه مطلقا لانه لم يقيده دخوله في البيع عند اشتراط المتبايع بكونه بدا صلاحه وفي موطن
مالك عن عمر بن عبد الرحمن قال قلت لابي عبد الرحمن قال في رجل اشترى نخلا فدا برت فثمرته للبائع الا ان يشترط المتبايع
فسال رب الخياط ان يصنع له او يقيده فحلف لا يفعل فذهبت بالمشتري الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال يا
ابن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الخياط فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو له ولو لا صحة البيع لم تترتب الا قاله عليه السلام
المذكور راى في احاديث الباب فهم قد تركوا ظاهرة فانهم اجازوا البيع قبل ان يبدوا صلاحها بشرط القطع وهذه موارغة
صريحة لمنطوقه فقد اتفقنا على انه متروك الظاهر وهو لا يحل ان لم يكن لموجب وهو عندهم تعليله عليه الصلوة والسلام بقوله
صلى الله عليه وسلم آرايت ان منع الله الثمرة لم يستحل احدكم مال اخيه فانه يستلزم ان معناه انه نهى عن بيعها مدركة قبل الادراك
ومزمنة قبل الاصفار او آمنة من العايات قبل ان يؤمن عليها وذلك لان اذاعة ان الناس يبيعون الثمرة قبل ان
تقطع فنهى عن هذا البيع قبل ان توجد الصفة المذكورة وما ذكرنا من نهيه عليه الصلوة والسلام عن بيع العنب حتى
يسود وهو لا يكون عنب قبل السواد ليفيده فانه قبله حصره فكان معناه على القطع النهى عن بيع العنب عنب قبل ان
يصير عنب وذلك لا يكون الا بشرط الترك الى ان يبدوا صلاح ويدل عليه ليل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله آرايت لو منع الله
الثمره لم يخذ احدكم مال اخيه فالمعنى اذا بعتموه عنب قبل ان يصير عنب بشرط الترك الى ان يصير عنب منع الله الثمرة فلم يصير عنب

وهذا امر ندب عند الاكثرين لان ما اصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا لما اكس قال الطحاوي هذا في الاراضي
الخراجية وحكمها الى الامام لوضع الجورح لما فيه من مصالح المسلمين بنفاد العمارة والمعادمة مفاعلة من العام كالمساكنة من
السنة والمشاورة من الشهر.

باب في بيع الغر الذي يكون فيه غر البائع او المشتري فيدخل فيه بيع كثير من كل بئول وبيع الآبق وغير
منفرد والتسليم فهذا اصل كبير في البيوع قوله بنى عن بيع الغر زاد عثمان والحصة اي عن بيع الذي فيه الغر وعن
بيع الحصة وسوان يقول احد العاقلين اذا نهدت اليك الحصة فقد وجب البيع وقيل ذلك في الخيار فهذا يتضمن اثبات الخيار
الى اجل بئول او سوان يرمى حصة في قطع غنم فاي شاة اصابها كانت بيعة وتوثيقين جهالة المبيع وعن بيع الملاء
وهي لس الرجل ثوب الاخر بده بالليل او بالنهار ولا يقبله الا بدهك اي لا يلمس الا بسبب البيع من غير ان يحرق بينها ايجاب
وقول في اللفظ وفسره في الحديث والملاسة ان يسه بده ولا يشترط ولا يقبله فاذا مسه وجب البيع رضي ام لا وعن بيع الملاء
وهي ان يبيد الرجل الى الرجل ثوبه ويبيد الاخر ثوبه ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تراص وقيل ان يجعل اللبس
العقد او فاطعا للخيار والملازمة ان يجعل ثوب المبيع كذلك وفسره في الحديث والملازمة ان يقول اذا نهدت هذا الثوب فقد
وجب البيع من غير ايجاب وقول ولا تراص وقوله بنى عن بيع جبل الحبله وفسره عبد الله الراوي وجبل الحبله ان تنتج الناقة
لبطنها ثم تحمل التي تنتج اي جنين الناقة اذا حملت فاما بيع حماما وبينها واما المراد وجبل الثمن الى اثنائها قال النووي اما
بيع الحصة ففيه ثلاث تاويلات احدها ان يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه الحصة التي اريها او بعتك من هذه
الارض من بينها الى ما انتهت اليه هذه الحصة والثاني ان يقول بعتك على انك بالخيار الى ان ارمى بهذه الحصة والثالث
ان يجعل نفس الرمي بالحصة بيعا فيقول اذا رميت هذا الثوب بالحصة فهو بيع منك بكذا واما النهي عن بيع الغر فهو
اصل عظيم من اصول كتاب البيوع وهذا قد مر مسلم ويدخل فيه مسائل كثيرة غير مختصة ببيع الآبق والمعدوم والمجهول وغير
اللا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في المار الكثير واللبن في الصرع وبيع الحمل في البطن وبيع بعض
مهما وبيع ثوب من اثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا بيع باطل لانه غر من غير حاجة وقد كتبت بعض الغريبين اذا
دعت اليه حاجة كالجبل باساس الدار وكما اذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فانه يبيح البيع لان الاساس تدلج للظاهر
من الدار ولان الحاجة تدعو اليه فانه لا يمكن رويته وكذا القول في حمل الشاة ولينها وكذلك اجمع المسلمون على جواز اشتيا
فيها غر حقيرتها انهم اجمعوا على صحة بيع الحبله المحشوة وان لم يرحشوا ولو بيع حشوها بالفراشه لم يحرقوا وجمعوا على جواز جارة الدار
والدابة والثوب ونحو ذلك شهر مع ان الشهر قد يكون ثلثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين وجمعوا على جواز دخول الحمام
بالاجرة مع اختلاف الناس في استئجارهم المار وفي قدر كلتهم وجمعوا على جواز الشرب من التفار بالعوض مع جهالة قدر
المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا اجمعوا على بطلان بيع الاجنة في البطون والطير في الهواء قال العلماء بطلان
البطلان بسبب الغر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وسوان دعت حاجة الى انكباب الغر ولا يمكن الاحتراز عنه الا بشدة
وكان الغر حقيرا جازا لبيع والا فلا وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها وفساده كبيع البين
الغائبة مبني على هذه القاعدة فبعضهم يرى ان الغر حقيرة فيجعله كالمعدوم فيصح البيع وبعضهم يراه ليس بحقيرة فيبطل البيع والله اعلم

واعلم ان بيع الملامسة وبيع المنازعة وبيع جبل الجبلية وبيع الحصة وعسب الغنم واشباهها من البيوع التي جاز فيها
نصوص خاصة هي داخلة في الهنئ عن بيع الغرر ولكن افردت بالذكر وهي عتقها لكونها من بياعات الجاهلية المشهورة والله اعلم
انهني قلت في الهداية وكل جهالة بهذه صفاتها تمنع الجواز هذا هو الاصل اعم اي كون الجاهلية القائدة الى المنازعة مانعة قاعدة
سلبية في هذا الباب بالجملة لان مشروعية المعاملات تقطع الخصوصيات والمنازعات المفسدة وغير القائدة اليها غير قاعدة
فيها الممانعة فكل جهالة لا تنفي الى المنازعة غير مانعة الجواز فانهم والغرر ما طوى عنك علمه وذكر في المبسوط الغرر
ايكون مستورا العاقبة وذكر في المغرب هني عن بيع الغرر وهو المضطر الذي لا يدري ليكون ام لا

باب في بيع المضطر قال الخطابي بيع المضطر يكون من وجهين احدهما ان يكون مضطرا الى العقد من طريق الاكراه عليه
فهذا فاسد لا يعتد والوجه الاخر ان يضطر الى البيع ليرى يركبه او مؤنة ترهقه فيبيع ما في يده بالوكس من اجل الضرورة فهذا
سبيله في حق الدين والمروءة ان لا يبيع على هذا الوجه وان لا يعتات عليه بما له ولكن يباع ويقرض ويستعمل الى الميسرة
حتى يكون في ذاك بلوغ فان عتق البيع مع الضرورة على هذا الوجه جاز في الحكم ولا تشح وفي استناد الى يث رجل مجهول
لا يدري من هو الا ان عامة اهل العلم قد كرهوا هذا البيع لهذا الوجه انتهى وقال في الدر المنثور وفي الغنتف بيع المضطر و
شراءه فاسد قال الشافعي هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او غيره ما ولا يبيعه البائع الا باكثر من ثمنها بكثرة وذلك
في الشراء منه كذا في المتخ وفيه لف ونشر غير مرتب لان قوله وكذا في الشراء منه مثال لبيع المضطر اي بان اضطر الى بيع
شي من ماله ولم يرض المشتري الا بشراة برون ثمن اقل بغين فاحش ومثاله لو ازرمة تقاضي ببيع ماله لا يثا ردينه او ارام
الذي بيع مصحف او عهد مسلم ونحو ذلك انتهى قلت بيع المكره منعقر غير نافذ لان الاصل عندنا ان تصرفات المكره
قولا منعقرة الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة بفسخ والا لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعتاق والنكاح والتزويج
والاستيلاء وهو لازم والسرقية ان الاكراه نوعان نوع يعدم الرضى ويفسد الاختيار وذلك بان يكون بقتل او بقطع عضو
وهو الاكراه المكي ونوع يعدم الرضى ولا يفسد الاختيار وذلك بان يكون بضرب او بقتل او بفسخ او بغيره من المكي
كل منهما لا ينافي الاهلية ولا الخطاب اي لا يزول به اهلية المكره ولا يستطعن الخطاب لان المكره مقبلي وابتلاء تحقيق الخطاب
الا انني انه منترود بين فرض وخطر ورضعة ويا تم مرة ولوجا اخرى وهو آية الخطاب الم قوله قال تعالى على

الناس زمان عضوض بعضيهم على بعضيهم ولم يبرئ ذلك قال الله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ويباع
المضطر من قد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر وبيع الغرر الحديث وبيع المضطر بكلا المعنيين المذكورين
منه عنه

باب في الشركة اي شركة الرجلين في مال فيبيعان فيحصل لهما البركة ما لم يخن احدهما صاحبه وحاصل نحاس الشركة
ترجع الى الاستعانة في تحصيل المال والشركة لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز احدهما وركبها في شركة العين اختلاطهما
في شركة العتق اللفظ المفيد له وهي مشروعة جائزة لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الناس يتعاملون بها فقرهم عليه تعالى
الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير نكير منكر وهي على ضربين شركة املاك وشركة عقود
قوله ان الله تعالى يقول انما اتت الشركيين ما لم يخن احدهما صاحبه اذا خانه خرجت من بينهم فلا عينهم ولا يحصل في الهنئ

قوله انما اتت الشركيين اي بالما ذنة وعقله بالكره

باب في المضارب يخالف اى ما شرط عليه رب المال قال الخطابي اختلف العلماء في المضارب اذا خالف رب المال فذهب
 ابن عمر قال الربح لرب المال وعن ابى قلابة ونافع انه ضمان والربح لرب المال وبه قال احمد واسحق وكانوا يسمونه
 احمد في من استودع المالا فاجر فيه باذن صاحبه ان الربح لرب المال وقال اصحاب الراى الربح للمضارب ويتصدق به
 والوضيعة عليه وهو ضمان لراس المال في الوجهين جميعا وقال الاوزاعي ان خالف وربح فالربح له في التغار وبيع
 يتصدق به في الورع والفتيا ولا يصلح لو احدى منهما وقال الشافعي اذا خالف المضارب نظرا فان اشترى السائمة التي لم يفسد بها
 بعين المال فالبيع باطل وان اشترى ما يغير العين فالسائمة للمشتري وهو ضمان للمال انتهى فقلت عندنا اذا خالف المضارب
 ما شرطه رب المال ضمن مثلا اذا خص له رب المال التصرف في بلد بعينه فخرج الى غير البلدة التي عينها فاشترى بها فذلك
 الشتر للمضارب وله ربحه وضمن المال الذي اعطاه مضاربه لرب المال ثم اعلم ان المضاربة مشتقة من الضرب في الآخرة
 وفي الشرع عبارة عن عقد الشراكة بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر وركنه الايجاب القبول شرطها ان يكون
 راس المال من الاثمان فلا يصح الا بالمال الذي يصح بالشركة وسببه تعلق البتار للمقدور بتعاطيهما وحكم الوكالة عند الدفع
 والشركة بعد الربح وتسمونه اهل الحجاز قراضا وبه المعاملة كانت في الجاهلية فاقترت في الاسلام وعمل به صلى الله عليه وسلم
 لخديجة قبل البعثة لاختلاف في جوازها عمل به كثير من الصحابة قوله عن شبيب بن عرقدة قال حدثني ابي عن عروة قال

اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دينارا يشتري به ارضية او شاة فاشترى شاتين فباع احداهما بدينار فاشترى بدينار
 فدعاه بالبركة في بيعه فكان لو اشترى ثوبا لربح فيه هذا ما بالغت في حصول ربحه او حقيقة فان بعض الورع الرب
 يباع ومناسبة الحديث بالباب غير ظاهر الا ان يقال ان المضارب وكيل لرب المال فاذا خالف الى خير جاز كما ان عروة
 كان وكلا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فالف الى خير فاجازه صلى الله عليه وسلم ثم اخرج بسنده عن ابى بلعيد حدثني عروة
 الباقى جزا الخبر لفظه مختلف فيه وقد اخرج الامام احمد في مسنده ولفظه ثنا ابى بلعيد عن عروة بن ابى الجعد البصري قال
 عرض للنبي صلى الله عليه وسلم جلب فاعطاني دينارا وقال اى عروة ايت الجلب فاشتر لنا شاة فأتيت الجلب فساوت
 صاحبه فاشترت منه شاتين بدينار فأتيت اسوقهما او قال اقودهما فلقيتني رجل فساوتني فابيعه شاة بدينار فأتيت بالدينار
 وحبنت بالشاة فقلت يا رسول الله بديناركم وبه فأتكم قال وكيف صنعت قال فحدثت الحديث فقال اللهم بارك
 في صفقة يمينتي فلقد رأيتني اتفت بكناسة الكوفة فاربح اربعين الف قبل ان اصل الى ابي وكان يشتري الجوارى
 ويبيعه قوله حدثني ابو حصين عن شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينار

يشترى له ارضية فاشترى اهلاد بدينار وباعها بدينارين فرجع فاشترى ارضية بدينار وجاء بدينار الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فتصدق به النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه ان يبارك له في تجارته وانما تصدق لانه حصل له ذلك الدينار في
 ربحه ودينار اخرج بنية التصديق لله تعالى فما زاد له به ينبغي ان يكون سبيلا للتصدق ولم يتصدق به لكرامته في التصدق لانه
 لو كان ذلك لانه صلى الله عليه وسلم على حكيم بن حزام والمحدثان حجة في ان تصرفات الفضولي جائز اذا اجاز الاصل
 قال الخطابي هذا الحديث مما يحتج به اهل الرأى لانه يحيزون بيع مال زبانية لعم وبغير اذن منه وتوكيل فيه ويقف على اجابة
 المالك فان اجاز صح الا انهم لم يحيزوا الشرار لغير اذنه واجاز مالك الشرار ولا يبيع معا وكان الشافعي لا يحيز شيئا من ذلك

لأنه غر لا يدري بل يحيزه ام لا وكذلك لا يحيز النكاح الموقوف على رضا المنكوة او اجازة الولي غير ان الحنبرين مؤيد
غير متصلين لان في احدهما وهو رواية حكيم بن حزام رجلا مجهولا لا يدري من هو في خبر عروة بان الحى حدثوه و
ما كان نذرا سبيله من الرواية لم يقيم بالحجة انتهى قلت الطائفي وغيره انما ضعف حديث عروة لان ثيب بن ابي عرفة
يروى عن الحى ولم تعرض لحديث ابي لبيدة فانه ثابت حجة لان المنذري قال وقد اخرج الترمذي حديث ثمر الاشاة
من رواية ابي لبيدة فانه بن زيار عن عروة وهو من هذا الطريق حسن واما الكلام في حديث حكيم بن ابي حنيفة يروى
عن شيخ من اهل المدينة وهو مجهول قلت اخرج الترمذي من حديث حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام وقال
حبيب بن ابي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام قلت لم يسمع من حكيم بن حزام قال حبيب لم يسمع من حكيم بن حزام
ولما لم يسمع من السماع ولو سلم فالمرسل عندهما وعند الجمهور حجة

باب في الرجل يتجر في مال الرجل بعينه قوله من استطاع منكبر ان يكون مثل صاحب فرق الاذرفليكن مثله
الحديث وفيه ثلث الثالثة اللهم انك تعلم اني انا جرت اجابوا بفرق اذرى فلما امسيت عرضت عليه حقه فابي
ان ياخذها وذهب فتمت له حتى جمعت له بقرا ورعاها تلقيني فقال اعطني حقوقي قلت اذهب الى تلك البقرة دعائها
فخذها فذهب فاستأفها ففرق كميا لستة عشر طراجهما فرقان كبطن وبطنان قوله فتمت من التتمير وهو التكميل يقال
تم الله به اي كثره وفي الحديث قصة اصحاب الرقيم وهم ثلثة رجال آووا الى الغار فنفقت على قم الغار صخرة سدت
طريق خروجهم منه فدعوا للمدبوسل احسن اعمالهم فزال الصخرة وكشف عن قم الغار بحيث خرجوا منه والحديث بظاهره
غير مناسب للباب لان حقه الذي كان فرق الارض على ذمة المتاجر دينه لم ياخذها وتركه عند المتاجر فلم يملكه وبقى في ملك
المتاجر فالذي فعل فيه من التتمير تصرف في مال نفسه لا في مال الغير ولكن هو اعطاه اياها على سبيل الصدق بالخير

باب في الشركة على غيبور اس المال الشركة ضربان شركة المالك شركة عقود وشركة المالك شركة العين يرثها
الرجلان او يشتر يانها وحكمها انه لا يجوز لاحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه
كالاجنبي واما شركة العقود فهي على اربعة اوجه متاع وضعة وعنان وشركة الصنعة وهي شركة التقبل وشركة الوجوه و
هنا قسم خاص وهي فاسدة وهي شركة الرجلان في كل شئ مباح كالشركة في الاحتساب والاصطيا و كاخذا الثمار من
الجبال كالجوز والتين والفتق ونقل الطين وبيع من ارض مباحة ايا الحصى او الملح او الكوز الجارية وغيره او ايا
وجه الحصر في الصحبة ان العقد اما ان يذكر فيه مال او لا وفي الذكر اما ان يشترط المساواة في المال وريضة ونفعه او لا
فان شرط ذلك فهو المتأوضة والا فهو العنان وفي عدم ذكر المال اما ان يشترط العمل في مال الغير او لا فالاولى للصانع
والثاني الوجه والتفصيل في الفقه فراجع واما شركة المتاع فانه قد يذهب الى جوازها بوجوبه وصاحبها واخرى ان وقال
الثاني وملك واحد لا يجوز واما شركة العنان فهو متفق عليه والخلاف في التفصيل واما شركة الصنعة كالنجاة طين
والصباغين ليشتر كان على ان تقبل الاعمال فيكون الكسب بينهما فهو ايضا مختلف فيه فعندنا يجوز وبه قال مالك و
عند الشافعي لا يجوز واما شركة الوجوه فالرجلان يشتر كان ولا مال لهما على ان يشتر يالوجوهما ويبيعا فتصح الشركة على هذا عندنا
وسميتم به لانه لا يشترى بالنسيئة الا من كان له وجاهة عند الناس وقيل لانه ليس بهما مال ولا عمل فيجلس كل واحد منهما

ينظر وجه صاحبه قوله من ابي عبيدة ان عبد الله قال اشتركت انا و... وسعد بن ابى السائب يوم رثا قال لما
سعد باسيرين ولم اجد انا وعمار بنى قال الشوكاني استدل ببيت ابي عبيدة على جواز شركة الابدان كما ذكر المصنف
وهي ان يشترك العاقلان فيما يعملا به في وكل كل واحد منهما صاحبه ان يقبل ويحمل عنه في تدارك ما وسما من اموالهما
وبعينا الصنعة وقد ذهب الى سهمتها مالك ليشرا اتحاد الصنعة والى سهمتها ذهب الحرة والجمهور حذيفة وصاحبه وقال
الشافعي كلها باطله لان كل واحد منهما متميز بعبادة ومنا فذو كذا او اشتركا في ماشيتهم ما يكون الدبر والنسل بينهما انا
واجابت الشافعية عن هذا الى بيت بان فتما ثم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يد فيهما من يشاء وهذا الى بيت
حجة على ابي حنيفة وغيره من قال ان الوكالة في المباحات لا تقع انتهى قلت وهذا الكلام يوجب بان الشوكاني يظن
ان هذه الشركة من افراد الشركة الجائزة عن الغنمية وجزئية من جزئياتها وكل من الشركة في الابدان والشركة في تلك الابدان
واحد عندهم وكل واحد من الشركين وكيل من الآخر وهذا قاطع وعامة من الشوكاني وما اشار اليه بقوله كما ذكره المصنف
بان المصنف صاحب المثنى شيخ الاسلام ابن تيمية قال في ذلك وهو ايضا غير صحيح فانه قال في وجبة في شركة الابدان
اي عندنا لها وتلك المباحات عند القائل بها فان الحقيقة كثرهم الله تعالى فرق بين شركة الابدان التي تسمى شركة
الصناع وشركة التقبل وبين شركة في تلك المباحات فان الشركة في الابدان جائزة عندهم والشركة في تلك المباحات
لا يجوز وصاحب المثنى اشار في كلامه الى ذلك وخاطبه الشوكاني ولم يفرق بينهما وهذه الشركة التي اشترك فيها عبد الله بن
مسعود وعمار وسعد من الشركة في تلك المباحات وهو لا يجوز عندهم الامن شركة الابدان كما هو واضح من كتبهم وقد
ذكرنا مختصرا وحاصله ان الشركة بغير المال على نوعين احدهما شركة الابدان وتسمى شركة الصناع وشركة التقبل كالسكن
والصباغين يشتركان على ان تقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما والثاني شركة في المباحات كالاحتطاب الاصطياد
والاشتراك في اخذ كل شئ مباح وكذا تقبل الطين وبيع من ارض مباحة وبيع او الملح او الشح او الكحل او المعدن
او الكنوز الجبلية فالاول جائزة عندنا والثاني فاسد فالذي حصل من المال المباح لاحدهما قوله دون صاحبه كل فلك
جائز عند مالك احمد قال ابن الهمام في فتح القدير يوليده ما رواه ابو داود وفي حديث الباب ثم قال اجيب
بان الغنمة مقسومة بين الغانمين بحكم الله تعالى فيمنع ان يشرك هو لا يشي منها بخصوصهم وفعلة صلى الله عليه وسلم
انما يتوغل قبل الغنمة او انه كان قدرا ما يخصهم وعلى قول بعض الشافعية ان غنما ثم بدر كان للبنى صلى الله عليه وسلم
ينصرف فيها كيف يشاء لما سهرهم واما وجه جواز الاول المذكور في الهداية وفي شرحها فتح القدير وغيره راجع
باب في المزايدة قال في الهداية قال ابو حنيفة المزايدة بالثلث والرابع بالجملة اعلم ان المزايدة لغة معاولة
من الزرع وفي الشرعية هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عندنا في حذيفة وتقالا جائزة اهم قلت للمزايدة
صور مختلفة احدها بان يكون هذا العقد على دراهم او دنانير مسماة والثاني ان يكون على طعام مسمى مثلا على خبطة او شعير
مسمى سوار كان من جنس ما يزرع في الارض او غيره او بجزء مسمى من الخارج من الارض والثالث ان يكون
بمخنة من الخارج من الربع او الثلث او النصف والرابع ان يكون العقد على قسمة الخارج من الارض بان يكون على
الاولى والماذيات قلب الارض وما كان في غير ما من الارض فهو للزراع فعلى الرابع اتفقوا على ان لا يجوز عند

احد من الامة وكذلك اتفقوا على الاول الا ما نقل عن طاؤس وطائفة قليلة انه لا يجوز كرا الارض مطلقا لا بحجر ومن النثر
 والطعام ولا بذهب ولا فضة ولا بغير ذلك اليه ذهب ابن حزم واحتجوا بالاحاديث المطلقة في ذلك وكذلك اتفقوا على
 الصورة الثانية فانه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي وآخرون انه يجوز كرا الارض بكل ما يجوز ان يكون ثمنه في البيعات
 من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سوار كان من جنس ما يزرع في الارض او غير وغيره قال مالك انه يجوز
 كرا الارض بغير الطعام والتمر لهما السلا يصير من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر يعني ان يحيل ما قال مالك على
 ما اذا كان المكري به من الطعام جزءا مما يخرج منها فاما اذا كراها بطعام معلوم في ذمة المكري او بطعام حاضر يقبضه
 المالك فلا مانع من الجواز وقال احمد بن حنبل يجوز اجارة الارض بحجر خارج منها ايضا اذا كان البذر من رب الارض
 واما الصورة الثالثة فهي التي تختلف فذهب ابو حنيفة الى انه فاسد مطلقا كما مر عن الهذلي وذهب صاحباه وآخرون
 الى انه يجوز المضاربة بحصة من الخارج من الثلث والربع والنصف وقالوا يجوز العقد على المزارعة والمساقات مجتمعتين
 فتساقية على النخل وتزارة على الارض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحد منها منفردة واجابوا عن الاحاديث التي فيها
 بالنهي عن المزارعة بانها محمولة على التنزيه وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الارض حاجتها منها معينة وقال
 الشافعي يجوز المزارعة ايضا بحصة من الخارج من النصف والثلث والربع اذا كانت مع المساقاة ولا يجوز منفردة و
 معها ابو حنيفة منفردة ومجمعة يصحون ارباب التصنيف ولكن يذكرون الجزئيات الخلافية مع صاحبها وان هذا الاجماع
 المتناهي بين المتناقصين لانه اذا فقد باب المزارعة عنده فما معنى خلاف الفروع بينهم فقل ان ذكر ابو حنيفة الفروع على
 فرض صحة المزارعة وبذلك ما ترمى فانه ينبغي حينئذ ان يذكر فروع الخلافية في كل باب وليس كذلك بل الحق ان ابا حنيفة
 لم يقل بطلان كفا في الحادي القدسي ان ابا حنيفة انما كرهها ولم ينهي عنها اشد النهي فانهم فانه نادر ثم اعلم ان المزارعة
 على قول من يحيزها مشروط بها بيان المدة بان يقول الى سنة او سنتين وما شبه ذلك وان بين وقتا لا يتمكن فيه
 من الزراعة فسدت المزارعة فصار ذكره ولا ذكره سوار وكذلك اذا بين مدة لا يعيش احدهما الى مثلها غالبا لانه يصير
 في معنى اشتراط العقد الى ما بعد الموت ومنها بيان من عليه البذر وقطعا للمنازعة واعلاها للمعقود وعليه وهو منافع العاقل
 اذا كان البذر من قبل رب الارض او منافع الارض اذا كان البذر من قبل العاقل ثم اعلم ان مطلق المزارعة
 على ستة اوجه ثلثة منها فاسدة وثلثة منها صحيحة اما الصحيحة فالاول ان يكون الارض والبذر لواحد والبقر والعمل
 لواحد والثاني ان يكون الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد والثالث ان يكون الارض والبذر والبقر
 لواحد والعمل من الاخر اما الفاسدة فالاول منها ان يكون الارض والبقر والبذر والعمل لا يخرج عن ابي يوسف
 ان يجوز ايضا والثاني ان يكون البذر للاحدهما والارض والبقر والعمل لا يخرج عن الثالث ان يكون البذر والبقر للاحدهما
 والارض والعمل لا يخرج في هذين الوجهين لصاحب البذر في رواية اعتبار السائر المزارعات الفاسدة وفي
 رواية لصاحب الارض ويصير مستنقضا للبذر فالبضالة بالتصالح بارضة ثم اعلم ان الخراج نوعان خراج وطبيعة ويكون
 يوظف الامام على الكفار كل سنة ويضع عليهم ما يطبق اراضيهم والثاني خراج مقاسمة وهو ان يشترط عليهم بعض ما يخرج
 كالنصف والثلث ونحو ذلك جزئيا ثم اعلم ان من جوز المزارعة استدلل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه

لا يطعم سمي بل يعطيها على الزراعة من غير جرد وفي رواية قال جاذنا ذراع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقول
 بنانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرئ يقول بنا ذراعاً لله ورسوله اذق بنا نمانا ان يزرع احداً اذ ارضنا
 يملك رقتنا او منيحة بمنها رجل وفي رواية نينا كره عن الحفل وقال من يستغنى عن ارضه فليمنحنا انا واولادنا وفضل
 كرام المزارع وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بنى حاشة فزارى ارضاً فغيره فبقول ما احسن ذرع
 طهير قالوا ليس لطهير قال ليس ارض طهير قالوا بل وكنت نزرع فلان قال فخذوا ذرعكم وردوا عليه النفقة قال
 رافع فاخذنا نذرنا ورددنا اليه النفقة اى الى الزرع وفيه اشكال لان الزرع يكون لصاحب البذر والاخر اجر الشغل
 فلعل كان البذر ايضا لصاحب الارض قوله قال سعيداً فقرا خاك اكره بالذرهم فقر اعروا رضىك للزراعة وفي
 رواية عن رافع بن خديج قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية فقال انما يزرع ثلثة رجل
 رجل له ارض فهو يزرعها ورجل فتح ارضاً فهو يزرع ورجل اشكرى ارضاً يذهب او فضة وفي رواية رافع ابن خديج
 انه ذرع ارضاً فمر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فساله لمن التزم ذرعاً فقال نزرعنى بذر رعى وعملنى فى
 الشطر لى فان الشطر فقال اذيتما فرد ارض على اعلمها وخذ نفقتك قوله ايتيما اى ايتيما بالربا بالعقد الثاسد
 وهذا يقتضى ان العقد الثاسد مخرج بالربا قيل ان حريش رافع مضطرب فيجب تركه والرجوع الى حديث جابر قال التورثي
 احاديث المزارعة التى اوردوها الحديثون فى كتب الحديث فى خواهراتنا بين واختلاف وجملة القول فى وجه الجامع
 بينها ان رافع بن خديج سمع احاديثاً فى النهى وعلمها تنوعاً فظن سائر اهلها فى ذلك واحداً فلهذا مرة يقول سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وتارة يقول حدثني عمومتى واخرى اخبرني عمماي والعلّة فى بعض تلك الاحاديث انهم كانوا يشترطون
 شروطاً فاسدة ويتعاملون على اجرة غير معلومة فهنوعنها وفي البعض انهم كانوا يتنازعون فى كرام الارض حتى افضى بهم الى القتال
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم فلا تكم والمزارع وقد بين ذلك زيد بن ثابت فى حديثه وفي البعض انكره ان يأخذ
 المسلم خراجاً معلوماً من اخيه على الارض ثم تمسك السماء قطرها وتخلع الارض ريحاً فيذهب البغيث فيثول فيه التنافر والبغض
 وقتلنا ذلك من حديث ابن عباس من كانت له ارض فليزرعها الحريش وذلك من طريق المروّة والمواساة وفي البعض انكره
 الاثنان بالحراثة والحرص عليها والتفرغ لها فتقدم عن الجهاد في سبيل الله وتقومهم المحل على الغنيمة والفنى ويدل عليه حديث
 ابي امامة اهم اللغات الما ذيات بالذال العجمة كسورة مسائل المار وقيل ما ينبت على حافى سيل المار واقبال الجدول الموقدة
 قال فى النهاية وسمى الاول والرؤس جمع قبل بالضم والقيل ايضا راس الجبل والاكمة وقد يكون جمع قبل بالتحريك وهو الكمار فى
 مواضع من الارض الجدول جمع جددل وهو النهر الصغير وقوله فليمنحها بفتح النون من باب فتح وكسر ما من باب ضرب والاسم
 المنحة بالكسر العطية المحتالة من الحفل هو القراح من الارض وهى الطيبة الثرية الخالصة من شائبة السخ الصالحة للزراعة منه
 حقل يحقل اذا زرع والمحاقلة مفاعلة من ذلك والمزانية من الرزق وهو المنفعة المتجارية هى المزارعة على نصيب معين
 كالثلث والرابع وسياقى تفصيله فى باب -

باب فى زرع الارض بغير اذن صاحبها ذهب عامة الفقهاء الى ان الزرع لصاحب البذر لانه تولد من عينه بالزراعة ولو كان من غير
 الزرع كرام الارض غير ان احمد بن حنبل قال اذا كان قايماً فهو لصاحب الارض وابن الحصاد يكون له الاجرة قوله عن ابن عباس

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زرع في ارض قوم فغير اذهم فليس له من الزرع شئ وله نفقة والحديث مختلف فيه
ضعفه بعض وجسه بعض قال الترمذي حسن غريب ونقل البخاري تحسینه فعني قوله ليس له من الزرع شئ اى لا يحل له من الزرع
شئ لانه حصل له بطريق غصب الارض وان كان في الحكم له

باب في المخابرة هي المزارعة على نصيب معين كالثلث والرابع كما فسرهم زيد بن ثابت في حديث الباب قال ان تاخذ الارض
بنصف اذ ثلث او ربع وقال الشوكاني المخابرة مشتق من الخبير وهو الاكار وهو الزارع الفلاح الحراث والى هذه الاشتقاق
ذهب ابو عبيدة والاكثرون من اهل اللغة والفقه وقال آخرون هي مشتقة من الخبر بفتح المعجمة وتخفيف الموحدة وهي الارض
الرخوة وقيل من الخبر بضم الخاء وهو النصيب من سمك او لحم وقال ابن الاعرابي هي مشتقة من خبير لان اول هذه المعاملة فيها
وفسرها صاحب الشافعي المخابرة بانها العمل على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من صاحب العمل وقيل المساقات و
المزارعة والمخابرة بمعنى واحد والى هذا يشير كلام الشافعي في الام واليه يشير كلام البخاري وقال في القاموس المزارعة المعاملة
على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها وقال المخابرة ان يزرع على النصف ونحوه انتهى قوله عن جابر بن
عبد الله قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزينة والمخاطبة وعن الثنبا لان يعلم اى الا ان يكون الاستئثار
ثيبا معلوما فانه اذا يتقن بتقارباته بعد الاستئثار فلا كراهة فيه قوله من لم يذرا المخابرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله فان
المخابرة لما كان عقدا فاسدا فهو في حكم الربو وقد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا المردود وما بقي من الربو ان كنتم
مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله قوله عن زيد بن ثابت قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة
قلت وما المخابرة قال ان تاخذ الارض بنصف اذ ثلث او ربع وهذا الحديثان حديث جابر وحديث زيد يملكان على منع
المزارعة على النصف والثلث وبه قال ابو حنيفة وآخرون خلافا لصاحبه

باب في المساقاة وهي معاينة دفع الاشجار والكرم الى من يقوم باصلاحها على ان يكون له سهم معلوم من ثمرها وهي كالزراعة
عند الحنفية حكما وخلافها وقد تقدم تفصيله وقال النووي قال القاضى وقد اختلفوا في خبر بل تحت عنوة او صلى او يجلبا اليها
عنها بغير قتال او بعضها صلى وبعضها عنوة وبعضها جلا عنه المدة وبعضها صلى وبعضها عنوة قال وهذا اصح الاقوال هي
رواية مالك من تابعه وبه قال ابن عيينة قال وفي كل قول اثر مروي وفي رواية لمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما ظهر على خيبر اذ اخرج اليهود منها وكانت الارض حين ظهر عليها لله ورسوله للمسلمين وهذا يدل لمن قال عنوة اذ حق
المسلمين انما هو في العنوة وظاهر قول من قال صلى انهم صولحو على كون الارض للمسلمين والمدة علموا واختلفوا فيما يجوز
عليه المساقاة من الاشجار فقال داود يجوز على النخل خاصة وقال الشافعي على النخل والعنب خاصة وقال مالك يجوز على
جميع الاشجار وهو قول للشافعي فاما داود فراهضة فلم يتعد فيه المنصوص عليه واما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة
لكن قال حكم العنب حكم النخل في معظم الابواب واما مالك فقال بسبب الجواز الحاجة والمصلحة وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه
والله اعلم ثم قال بعد حديث خبيث كتحجبه الشافعي وموافقه في جواز المزارعة تبعا للمساواة وان كانت المزارعة عندهم لا تجوز
منفردة فتجوز تبعا للمساواة فيساقية على النخل وزراعة على الارض كما جرى في خيبر وقال مالك لا يجوز المزارعة لا منفردا
لا تبعا الا ما كان من الارض بين الشجرة وقال ابو حنيفة وزفر المزارعة والمساقات فاسدتان سواء جمعها او فرقتها ولو عقدتا

فقدنا قال ابن أبي ليلى واليه يرفع وعمد سائر الكوفيين وذهبوا إلى أن زينة وابن تميم وأخرون في
المساقاة والمزارعة يتبعان ويوزكل واحدة منهما مفقودة وبما هو الظاهر المتعارك في شيء من القيل والحدوث كون المزارعة
في خيبر إنما جازت بها المساقاة بل جازت ستقاة وإن المعنى البوز المساقاة موجود في المزارعة قياسا على القراض فإن جاز
بالاجماع وهذا المزارعة في كل شيء وإن أسلمين في جميع الأصهار والأصهار تسمى على أهل المزارعة انتهى لمختصا قلت
قد أقدم نقلنا عن الهادي جواب أبي حنيفة من معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر وما حمله أنه لم يكن بطريق المزارعة و
المساقاة بل كانت بطريق الشرائع على وجه أن عليهم والعلم الله عليه وسلم ما كنه غيبته والله أعلم الله عليه وسلم لم يبين
لهم المدة ولو كانت مزارعة أو مساقاة لبيها لأن بيان المدة شرط عند المجوزين أقواله عن ابن عمر بن رسول الله عليه وسلم
عالم أهل خيبر ليشترط ما يخرج من ثمره أو ذرع أي نصف ما يخرج فمعاذة الثمر هي المساقاة ومعاذة الزرع هي المزارعة
قوله عن ابن عباس قال اقتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر واشترط أن له الأرض وكل صفا وروى أيضا وقال
أهل خيبر نحن أعلم بالأرض منك فاعطاناها على أن لك نصف الثمرة ولنا نصف خرماؤه اعطاهم على ذلك الحديث
أي زعم ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى اليه وارض خيبر على أن ما يخرج منها يودون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نصفها الحز الخرص -

باب في الخرص تقدم هذا في كتاب الزكاة وبينا هناك ما له وما عليه بما لا مزيد عليه فراجع
كتاب الاجارة بكذا في أكثر النسخ وليس في بعضها بهذا اللفظ بل فيها باب في كسب المعلم قال في المغرب لا جاز
تليك المانع بوض ثم راعوا في اللفظ اسم للاجرة وهي كرامة الاجير وقد أجروا إذا أعطاه أجرته
باب في كسب المعلم روى معلم القرآن قال في الهداية ولا الاستيجار على الاذان والحج وكذا الامانة وتعليم القرآن والفقه و
الاصل ان كل طاعة ينقص بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليه عندنا وعند الشافعي لبيع في كل ما لا يتعين على الاجير لانه استيجار على
عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز ولنا قوله عليه السلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا وان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا
تعتبر المية فلا يجوز له اخذ الاجر من غيره كما في الصوم والصلاة والان التعليم مما لا يتقدر عليه المعلم الا بمعنى من قبل المعلم فليكون
لمتزا ما لا يتقدر على تسليمه فلا يصح وبعض مشائخنا استحسنوا الاستيجار على تعليم القرآن اليوم لانه طهر التوالم في الامور الدينية
ففي الامتناع اوضح حفظ القرآن وعليه الفتوى انتهى قوله والفقه قيد بالفقه لانه يجوز الاستيجار لاجل قراءة العلوم الادبية كاللغة
والعرف والنحو والعلوم الحكيمة كالطب العقول ونحو ما قوله وعند الشافعي وبه قال مالك واهل الحديث في رواية
بحرمة وهو قول اسحق بن راهويه وعبد البر بن شقيق واصحاب احمد والزهري قوله ولنا هذا الحديث لطرق عن عبد الرحمن
ابن شبل وابي هريرة وعبد الرحمن بن عوف اما حديث ابن شبل فاخرجه احمد في مسنده مرفوعا اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به حديث
ورواه ابن راهويه في مسنده وابن ابي شيبة في مصنفه وعبد الرزاق في مصنفه والطبراني في معجمه وعبد بن حميد والبيهقي
في مسانيدهم وهذه الاسانيد كلها صحيحة واما حديث ابني هريرة فاخرجه ابن ابي عدي في كماله مرفوعا نحوه واما حديث عبد الرحمن
ابن عوف فاخرجه الزبيري في مسنده نحوه سوار قوله وفي آخر ما عهد لخم اخرج المصنف عن ابني العاص مرفوعا انت انا هم

واتخذ مودنا لا ياخذ على اذانه اجرا واخرجه احمد في مسنده والحاكم وقال على شرط مسلم واخرجه ابن ماجه والترمذي وحسنه
 من طريق الحسن عنه اخرجه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي مودنا لا ياخذ على الاذان اجرا ويشهد الاجرة
 البخاري في تاريخه من حديث المغيرة بن شعبه قلت يا رسول الله اجعلني امام قومي قال قد فعلت ثم لم يزل لا يتخذ
 مودنا ياخذ على الاذان اجرا ويشهد له ما اخرجه ابن عدي في كامله من طريق يحيى البكار سمعت رجلا قال لابن عمر اني باجرك
 في الله تعالى فقال له ابن عمر وانا البغضك في الله قال سبحان الله انا احبك في الله وانت تبغضني في الله قال نعم
 فانك تاخذ على اذالك اجرا ويشهد لهما حديث الثورس حديث الباب قوله واتخذوا قال بكلمة الحنفية ان المتقين
 منعوه لرغبة الناس في التعليم حسبه ومروءة للتعليمين في مجازاة الاحسان بالاحسان بلا غش ولا غش ولا زلل ذلك
 في هذا الزمان ففي الامتناع تصحيح حفظ القرآن وتعليم الصبيان لغاوم الشرع على مرالا وان يتغير الجواب باختلاف
 القرآن والدوران فيقضي بذلك اذا ضلوا به لذلك قوله عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة
 القرآن والكتاب فاهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال وادعى عليها في سبيل الله لاتين رسول صلى الله عليه
 وسلم فلاسلنه فاتيته فقلت يا رسول الله رجل اهدى الى قوسا من كنت اعلمه الكتب القرآن وليست بمال
 وادعى عنها في سبيل الله تعالى قال ان كنت تحب ان تطوق طوقا من مار فاقبلها استدل بهذا الحديث البوضيعة و
 من معه على ان اخذ الاجرة والعوض على تعليم القرآن وعلى من في معناه غير مباح قال الخطابي وابعاح ذلك آخرون
 وهو نذير عطاء بن مالك والشافعي وابي ثور واحقوا بحديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل
 الذي خطب المرأة ولم يبيها مهر ازوجكها على ما معك من القرآن وقد ذكره ابو داود في موضعه من الكتاب ولوا
 حديث عبادة على انه امكان تبرع به ونوى الاحتساب فيه ولم يكن قصده وثقت التعليم الى طلب عوض ونفع في ذر
 النبي صلى الله عليه وسلم الباطل اجره وتوعد عليه وكان سبيل عبادة في هذا سبيل من رخصته للرجل او استخرج له
 متناغا فذغرق في بحر تبرعوا وحسبه فليس له ان ياخذ عليها اجرا ولو اتاه طلب لذلك اجرة قبل ان يفعل حسبه كان
 ذلك جائزا واهل الصفة قوم لقرا كانوا يعيشون بصدقة الناس فاخذ المال من تحت ايديهم مكروه ودفع اليهم
 مستحب قال بعض العلماء اخذ الاجرة على تعليم القرآن له حالات فاذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حل له
 اخذ الاجرة عليه لان فرض ذلك لا يتعين عليه واذا كان في حال او موضع لا يقوم به غيره لم يحل له اخذ الاجرة
 وعلى هذا يقول اخلاف الاخبار في انتهى وقال البيهقي في المعرفة وظاهره متروك عندنا وعندهم فانه لو قبل الهبة
 بغير شرط لم يستحق الوعي فيكون منسوخا بحديث ابن عباس وحديث الخدرى قلت عادم ذكر الشرط غير ذكر عدم الشرط
 فالسكوت لا يدل على العادم ولا يتبعان يحل ذلك على كمال المبالغة فيما فيه تناسبه العوض احتياطا ومؤمن
 باب سدا للذرائع فيعلم حال الشرط بالطريق الاولى واما الجواب عن حديث ابن عباس رفعه ان احق ما اخذتم
 الحديث ان المراد الجعالة في الرقية كما في سياق الحديث وهو نوع مداواة ويباح اخذ الاجر عليها وكذا الجواب عن
 حديث الخدرى في قصة الدر بن رقيقته اياه بالفاحشة ثم ان ناسا اراد المولف باين لذلك حيث جوز للقرآن
 اجرة اذا كانت على سبيل المعالجة به وحرم حيث كانت على التعليم مشعرا ان الاجرة انما جازت في الاول كونه

بما لا يجب القيام به على المكلف لا كذلك التعليم فاتها قربة وهو واجب ايضا وان كان على الكفاية وهذا هو الذي
عندنا فلا يثبت حديث الرقية بالفاتحة حجة على الاحناف في منعه الاجرة على التعليم.

باب في كسب الاطباء اتفقوا على انه طيب وحلال واخرج فيه حديث ابى سعيد وفيه قوله فقال بعضهم ان
سيدنا اذ غفل عن فعل عند احد منكم يعني رقية فقال رجل من القوم اني لادق ولكن استضعفنا لانه فابتم ان يضيفونا
ما انا براق حتى تجعلوا الى جعلنا فاجعلوا له فليعنا من الشان فانه فقرا عليه بامر الكتاب وتقبل حتى بر الحديث و

فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن علمتها رقية احسنتم واضربوا الى معكم لسمهم انما قال هذا
طيبا لقلوبهم ولبيان انه حلال طيب وكان الربط ثلثين كعدا للشارع وللدوسغ لذوات السموم من حية وعقرب
واكثر استعماله فبين لدغمة العقرب والسليم فبين لسعة الحية قال الخطابي علم من هذا جواز اخذ الاجرة على
تعليم القرآن ولو كان ذلك محرما لامرهم النبي صلى الله عليه وسلم برد القطيع فلما صوب تعليمه وقال لهم ختم
ورقي الاجرة التي اخذها لنفسه فقال اضربوا الى معكم لسمهم ثبت انه طلق سبلح قلت قال المانعون كما تقدم
ان الطب بالقرآن واخذ الاجرة عليه حلال واما قراءة القرآن واخذ الاجرة على تعليمه غير جائز لانه عبادة واخذ
الاجرة على العبادة لا يجوز وحجتهم حديث عبادة المتقدم وحديث اقرؤ القرآن ولا تاكلوا به رواه احمد واسحق
وابن ابى نية عن عبد الرحمن بن شبل وحديث عثمان بن ابى العاص وان اخذ مودنا لا ياخذ على الاذن
اجرا وغير ذلك واما قوله فلعمري في حيث عم خارجة فقيل انه وذا لا يجوز لانه قسم بغير الله فاما ان يقار خالق
عمرى او يقال انه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لعمرى فان الله سبحانه اقسام لعمرة قلت ليس القسم
بل هو مجرد التاكيد وكذلك اقسام القرآن فانهم ولا تغفل فانه ينفك بمثل خطبة المطول وغيره وقال
بعض العلماء في جواب الاستدلال بحديث الباب كما قال ابن الجوزي اجاب اصحابنا عنها بثلاثة اوجه احدها
ان القوم كانوا كفارا فجاز اخذ ما هم وثانيتها ان حق التضييف واجب لم يضيفوهم وثالثتها ان الرقية ليست
بقربة محضة فجاز اخذ الاجرة عليها وقال القرطبي في شرح مسلم ولا نسلم ان جواز الاجر في الرقي يدل على جواز
التعليم بالاجر والحديث انما هو في الرقية اهر قلت ولو سلم كل ما ذكره فلنا تخرج المحرم على البيع عند تعارضهما
كما قد مر ارا

باب في كسب الحجام يجوز اخذ اجرة الحجام عند جهور الامة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الحجام الاجرة
ولو كان حراما لم يعطه ولانه استيجار على عمل معلوم باجر معلوم فيصح جائزا فقال القاضي الجنبلي عن احمد انه
لا يباح اجرا للحجام ومن كره كسبه عثمان والبهررية والحسن النخعي لحديث كسب الحجام خبيث كذا قيل وروى
عن احمد ايضا انه يكره للحر احترامه ونحوه اتفاق اجرة على نفسه ويجوز على رقية ودواة حديث محيصة في الهني
عن كسبه وجواز انفاقه في علف النواضح ويجوز للعبد مطلقا ثم له في باب المنع اخبار منها حديث رافع بن جديج
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجام خبيث ومن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث ورواه مسلم
ايضا ومنها حديث محيصة انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجادة الحجام فنهاه عنها فلم يزل

يسأله ويستأذنه حتى اصرا ان اعلفه ناصحك رقيقك واخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه واحمد بن
مسند ومالك في موطنه واما حديث الاباحه فمنها حديث ابن عباس قال اجتمع رسول الله صلى الله عليه و
وسلم واعطى الحجام اجرة ولو علمه خبيثا لم يعطه واخرجه الشيخان وفي لفظ المسلم ولو كان سخطا لم يعطه
وفي لفظ من حديث الشعبي عن ابن عباس مرفوعا وعافا غلاما للبنى بياضة فحجوا واعطاه اجرة مائة وثلثمائة وثلثمائة
فخطوا عنه نصف مائة وكان عليه مائة ومنها حديث انس بن مالك قال حجج ابو طيبة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاصرا له بصاع من تمر واصرا له ان يحففوا عنه من حواجه واخرجه مسلم من طريق حميد قال سئل انس
عن كسب الحجام فقال اجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجج ابو طيبة فامر بهما عطين من طعام وكلم الله فوضعوا
عنه خراجا قال الخطابي بعد اخرج حديث محبته عن شيخه عبد الله بن مسلمة قال الشيخ حديث محبته يدل على
ان اجرة الحجام ليس بجرام وان جنبها من قبيل ذنابة محرما وقال قوله ناصحك رقيقك يدل على صحة ما قلناه
وذلك لانه لا يجوز ان يطعم رقيقه الا من مال قد ثبت له ملكه فقد ثبت انه مباح وانما وجه التنزيه عن الكسب
الذي في التنزيه في تطهير الطعم والارشاد فيها الى ما هو اطيب احسن وبعض الكسب على افضل وبعضه
ادنى والرجح وقد ذهب بعض اهل العلم ان كسب الحجام ان كان حرافه ومحرم واجحج بهذا الحديث ولقبوله خبيثا قال
وان كان عبدا فاعلفه على دوابه قال الشيخ وهذا القائل لم يذهب في التفرق بينهما نذبا فبين له معنى صحيح
وكل شئ حل من المال للعبيد على الارار والعبد لا ملك له ويده يابسه وكسبه كسبه وانما وجه الحديث ما ذكرناه
لك وان الجنيت معناه الذي كقول سبانه ولا يتموا الجنيت منه تنفقون اي الدون قلت للجمهور عن احاديث
المنع وجواب في الجواب منها ما اختاره الطحاوي انها كانت في اول الاسلام ثم نحت باحاديث الجواز ومنها
انها محمولة على المصلحة لا على التشريع لما في نكاح الكسب من الذنابة ومنها انها محمولة على الكراهية التنزيهية ثم لو كان
في بياها بلفظ الجنيت والسحت ومنها ان الجنيت ضد الطيب وهو اخص من الحلال اذ هو لا يكون فيه شبهة
وكراهية ويكون طاهرا عن كل لوث فيشمل الجنيت ما فيه شبهة او كراهية بلا حرمة فاستكره هذه الاجرة لما فيه من
الحسنة تنزيها وقصد الى معالي الامور واعتصم بعض الشافعية والطاهرية وامثالهم بان الجنيت لا يكون
حرما على الاطلاق كما في قوله تعالى ولا يتموا الجنيت منه تنفقون واما حديث من اسحت كسب الحجام فهذا الحديث
مفسره والمراد بالسحت غير الطيب قلت فيه قلق اما اوله فلقوله تعالى ويجرم عليهم الجنائث فانه مشير الى كون
الجنائث حراما على الاطلاق بلا خصوص او لا عهد هناك واما ثانيا فلان حالهم عجيبة جال في نصرة المذهب ورد
الخالف فقارصا لواء وثبوا على الخفية اذ ورد لفظ السحت في من الكلب وقالوا هو مناد على الصوت على
الحرمة وشدة الفساد واطلان البيع حتى لم يجوز واكونه بيعا فاسدا غير باطل فضلا عن كونه حراما غير فاسدا
عن كونه مكرها محرما فضلا عن كونه ترك الاولي بجملة على التنزيه وسبنا نزلوه على ترك العالي الامور وخففوا
الى مرتبة التنزيه ولولا احتمال هذه المرتبة لم يكن حملها عليها فكذلك في ذلك الحديث وضرورة الجمع لا تقود الى
الى الحمل على التحمل والا يصار الى النسخ واما ثالثا فلان حديث التفسير مغلوب لان الجنيت كان جملا باعتبار

الملاقيّة وبازدحام وجوه ومخملاته ففسره السحت بكلمه على الحرمة على مقتضى زعمهم لانه صريح في الحرمة ومنها
ان محل الجواز اجرة على عمل معلوم ومحل الزجر اجرة على اجرتهم ولا غير ظاهر لا يشهد به لفظ الاخبار اصلا
وقد يقال المجامعة مما يعين به المسلم على المسلم والاعانة واجبة ولا استيجار في الواجب قلنت هذا يحرم كثير
من الامور المباح استيجارها كالمعالب والرقيّة بل جميع الحرف من باب الاعانة لان الانسان مد في الطبع
باب في كسب الامار اي ما يكتسب من المال على الزنا وهو حرام اجماعا لا يها تأخذه عوضا عن الزنا المحرم
ووسيلة الحرام حرام قوله النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الامار اي ما يكتسب من المال على الزنا
وقوله انما عن كسب الامّة الاما عملت بيدها فقال هكذا باصابعه نحو الخبز والغزل والنقش اي من
غزل الصوف والغزل والنقش هو متف الصوف والقطن وندف قال الخطابي كانت لاهل مكة ولاهل المدينة
اربعين ضربا من التبدل وهي مخارجات وعليهن ضربا لم يؤمن ان يكون منهن او من بعضهن العجور
ان يكسبن بالسفلح فامر الله عليه وسلم بالتمسك بهن ومتى لم يكن لهن وجه معلوم يكتسبن به فهو مباح في النبي
واشد في الكرامة وقد جازت الرخصة في كسب الامّة اذا كان في يد عامل نحو الخبز والغزل والنقش امر تنبيه قلنت وهو
البيع حرام بالاتفاق واما ما وقع في بعض الكوائن شريح الوفاية ان اجرة الزانية حلال فعناء ان اجرة الزانية التي ليست
بعوض النار بل بعوض الحرمة مثل تلخ الطعام وغيره حلال لا الاجرة على الزنا سفان عندنا مصرح ومتفق عليه ان
كل اجرة تكون على فعل المعصية تكون حراما

باب في عسب الفحل اي في اجرة تؤخذ على ضرب الفحل قال في الهداية ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس وهو ان يواجر
فخا ليزر وعلى انما لقوله عليه السلام ومن السحت عسب التيس والمراد اخذ الاجرة عليه قلنت وفي الباب عن ابن
عمر قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل اخبر البخاري والترندي والنسائي واخبره احمد بن حنبل عن
ثمن عسب الفحل والمسئلة اتفاقية بين الامّة الاربعه صرح به ابو طالب الحنبلي وبعض الشافعية في جوازها وجهان لانه
انما عسب الفحل والحاجة تدعو اليه فيجوز كاجازة النظر سلا رضاء والبيع للاستقرار قال الخطابي عسب الفحل الكرا الذي
يؤخذ على ضاربه وهو لا يجل وفيه غزلان الفحل قد يضرب وقد لا يضرب وقد يلقح الانثى وقد لا يلقح فهو امر منطون
والغرض فيه موجود وقد اختلف في ذلك اهل العلم فروى عن جماعة من الصحابة تحريمه وهو قول اكثر الفقهاء وقال
مالك لا بأس به اذا استأجره فيزوجه بدّة وانما يبطل ان يزوج حتى يعلق الركة شبهة بعض اصحابه باجرة الرضاء وبابا
الفحل وزعم انه المصلحة ولو متغنا منه لا تقطع النسل قال الشيخ وهذا كما فاسد منع السنة منه وانما هو من باب المعروف
فعلى الناس ان لا يتما الغوا عنه فاما اخذ الاجرة عليه فحرم اه قلنت واما انتصر ابن الجوزي في تحقيقه له بحديث
النسائي جلا من كلاب سال النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل فيها فقال يا رسول الله انما طرق الفحل فتكلم
فخص له في الكرامة اخبره النسائي والترندي وحسنه وغربه فهو غير مفيد بل هو مضر للنبي الصريح وانما الرخصة
في الكرامة لا في الاجرة ولا كلام فيه ولو كان الاجرة جائزة في الشرع لم يكن نهاده عن اخذها ولا على ان التحريم
مقدم على الاطلاق اخذنا طاعنا مع هذا حيث النهي اقوى لكونه مما اخبره البخاري وله تعدد طرق.

باب في الصانع قال في القاموس صاغ الشيء أي سباه على مثال مستقيم فالصانع وهو صانع وصانع وصانع
والصياغة بالكسر حرفه قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه أني غلاما وأنا أدرجوان ببارك بها في ذلك
لها لا تسلميه حجاما ولا صائغا ولا قصا بآي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن لم يكن الله تعالى الغلام لمن يعلمه أحد من
الصناع وإنما ذكره الحجام والقصاب لاجل النجاسة التي بها شر أنها تلعذرا لا احتراما ولا الصانع فلما يذلل بمنعته
من الخشبي ولأنه ينوع الذهب والفضة وربما كان منه آنية أو حلي للرجال وهو حرام أو لكثرة الوعد والكلب في
كلامه قال في النهاية

باب في العبد يباع وله مال أي يبيع العبد مولاه وعنده مال اعلم ان في حديث الباب مسلمان الاول ما انتقد
عليه الباب والثانية ان الثمرة هل يدخل في بيع الشجرة أم لا فذهب ابو حنيفة وصاحباها مالك والشافعي والجمهور
في المسئلة الاولى الى ان مال الذي عند العبد للبائع الا ان يشترط المبتاع أي يشترط المشتري مع المال الذي عليه
عنده فيجعله يباع مع العبد ويكون الثمن بمقتضى ما يورى عن الحسن والنخعي انهما قال في من باع وليدة ان مالها
للمشتري الا ان يشترط الذي باعها مالها واما المسئلة الثانية فقال مالك والشافعي واحمد بن حنبل الثمرة مع الشجرة
ما لم يربها اذا لم يدخل في البيع الا بشرط قولنا بظاهر الحديث وقال ابن ابي ليلى الثمرة للمشتري ابراهيم لم يربها ولم يشترط
ان الثمن من الثمن وقال الحنفية الثمرة للبائع ابراهيم لم يربها الا اذا اشترطها المبتاع كالزرع قال الامام محمد في الاثمار عن
ابي حنيفة عن ابني الزبير عن جابر بن زرع عن ابي نخل او عبد الله مال فثمرته والمال للبائع الا ان يشترط المبتاع
قال محمد وبه نأخذ اذا اطلع الثمر في النخل او كان في الارض زرع ثابت فباعها صاحبها فالثمرة والزرع للبائع الا
ان يشترط المشتري اصر قوله من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع ومن باع نخلا موبدا فالثمر
للبائع الا ان يشترط المبتاع النابض هو التلقح وهو ان يؤخذ طلع في النخل فيؤخذ سعت فيؤدع في اول الثمن
الطالع فيكون تقا حاذن الله عز وجل قال الشافعي واخرون انما يثبت لنا لاننا بمنقوفة ومفهومه قال ابن
الامام في الفتح باجاصله ولا فرق بين المورقة وغير المورقة في كونها لا بائع الا بالشرط وعند الشافعي ومالك واحمد
يشترط في ثمر النخل النابض فان لم تكن ابرت فهو للمشتري وان ابرت فهو للبائع وحاصل الاستدلال بمفهوم الصفة
فن قال به يلزمه واهل المذهب ينتفون حجية والذي يلزمهم من الوجه القياس على الزرع وهو المذكور في الحديث
بقوله انه متصل للقطع لا للبقاع فصار كالزرع وهو قياس صحيح وهم يقدرون القياس على المفهوم اذا تعارضوا وخالفوا
فيجب ان يحل الا بار على الاثمار لانهم لا يؤخرون عنه فكان الا بار علامة الاثمار فعلى ما يحكم بقوله نخلا موبدا يعني ثمرها
في اصل الجواب ان التابير كناية عن ظهور الثمرة فمفهومه ان يكون الثمرة قبل الظهور في عام البيع ايضا للمشتري
كما ذكره الشيباني وابو عمر في التمهيد واثار اليه محمد في الاثمار.

باب في التلقي أي تلقي الركبان الذين يلبسون البضائع قال الخطابي وذكره التلقي جماعة من العلماء منهم
مالك والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق ولا اعلم احدا منهم افسد البيع غير ان الشافعي اثبت الخيار للبائع قولنا بظاهر
الحديث واحمد بذهب احمد ولم يكره ابو حنيفة التلقي ولا جعل لصاحب السلعة الخيار اذا قدم السوق ويان ابو سعيد

الاحط حتى يقول انما يكون له الخيار اذا كان المتعلق قد ابتاعه باقل من الثمن في ذل ابتاعه ثمن مثله فلا خيار له قال الشيخ وهذا قول قد يخرج على ما في الفتحة انه ثبت في ذلك له ابو حنيفة ولكن خصه ببعض الصور كونه اجلي قال في المدة وبني عن تعلق الجلب وهذا اذا كان يضر باهل البلد فان كان لا يضر فلا بأس به الا اذا لبس السور على اواردين ثمينة يكره لما فيه من الغرور والضرب قال ابن الهمام والمتعلق جود ثلثان احدهما ان يثقلها المشترون الطعام منهم في سنة جارية ليعود من اهل البلد بزيادة وثانيتهما ان يشتري منهم باخص من سعر البلاء وهم لا يعلمون بالسور والا فلا خيار له قال في المدة انه اذا خرج اليهم لذلك ان يعصى انا لو لم يقصد ذلك بل اتفق ان خرج فراهم فاشترى ففني معصيته قولا ان المدة جارية عندهم يعصى والوجه لا يعصى اذ لم يلبس وعنه ما محل النبي اذا كان يضر باهل البلاء وليس اما اذا لم يضر ولم يلبس فلا بأس احب قلنا اما اذا غرر المتعلق قولا فلا يلزم البيع الفسخ قضاء وان غرر فعلا فيجب الفسخ وبانه قوله ولا يتحقق البيع حتى يبطح بالاسواق السلع بكسر الميم لانه جمع سلعة وهي متاع التجارة ويهبط بصيغة المجهول والمراد منها امتاع المحل الذي يأتي به الركبان الى البلاء ليعود فيها وفي استنباطها لتضييق على اهل السوق قوله بني عن تعلق الجلب فان تلقاه متعلق مشتري فاشترى او فضا حبا للسلعة بالخيار اذا وردت السوق الجلب لفتح الام بمعنى المجلوب الذي جاء من بلد للتجارة قوله فضا حبا للسلعة بالخيار اى اذا غرر المشتري فهو بالخيار في الاسترداد وفيه دليل على صحة البيع اذا فاسد لا خيار فيه.

باب في النبي عن النخشب قال في الجمع هو ان يمدح السلعة لينفقها ويريد بها او يزيد في الثمن ولا يريد بثمنها يتبع غير فيها وقال النووي النخشب يسكون جيم ان يريد في الثمن لا الرغبة بل لينجز غير قوله قال في البدائع كراهية النخشب اذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بمثل ثمنها فانه اذا ان يطلبها باقل من ثمنها فنخشب رجل سلعة حتى تبلغ الى ثمنها فهذا ليس بمكروه وان كان الناحش لا يريد بثمنها قوله ليتنا جنوا اى لا نغفلوا النخشب.

باب في النبي اني سبيع حاضر لبادي الخطاب في كروبيح الخاضر لبادي اكثر اهل العلم وكان مجابا يقول لا بأس في هذا الزمان وانما كان النبي وقع عنه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الحسن البصري يقول لا يبيع البدوي ولا يشتري له وذهب بعضهم الى ان النبي عنه بمعنى الارشاد وكون الايجاب قلت النبي مخصوص بالبيع للبدوي في بعض الصور لا مطلقا ولا بالشرا له بل يجوز للماض ان يشتري للبدوي في حال الرخص قال في الهداية وعن بيع الحاضر لبادي فقد قال عليه السلام لا يبيع الحاضر لبادي وهذا اذا كان اهل البلدة في قحط وعوز وهو يبيع من اهل البدو وطعا في الثمن الغالي لما فيه من الاضرار بهم اما اذا لم يكن كذلك فلا بأس ببلدنة الضرر انتهى وقال الخطاب معنى هذا النبي ان تيربص له سلعة لان يبيعه بغير ربحوم وذلك ان البدوي اذا جلب سلعة الى السوق وهو غريب غير مقيم باعها بسعر مبيع فياخذ الناس فيها رزقا ونفقة فيقول الحاضر له عندي لا يبيع بالثمن بسخ بالغلل وانا اتربص بك وبيعها حرم الناس ذلك الفسخ وقا لهم ذلك الرقيق وقد قيل انما يحرم ذلك عليه اذا كان في بلد غنيق الرزق اذا باع الجلب متاعا للثمن المما وارتفعوا به فاذا لم يبيعهم به اثره الفسخ عليهم من غير غلله الرزق فاما اذا كان البلدة واسعا لا يتضيق بالناس لا يبيعون بذلك عليهم اخره فلا بأس

مع توضيح -

باب من اشترى مصراة فكتبها التصريه ربطا خلافا للشاة او الناقه وترك جلبها حتى يجمع لبنها فيكثر فظن المشتري
 ان ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها واصل التصريه حبس المار للقال منه صريت المار اذا حبسته قاله
 الشافعي وقال ابو عبيدة واكثر اهل اللغة التصريه حبس اللبن في اللغة حتى يجمع اعلم ان مسئلة بيع المصراة
 معركة الاراء وقد روى الامام ابو حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رفعه من اشترى شاة مصراة
 فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردّها ردّها مع صاحبا من ثمن لا سمر كما رواه ابن المظفر من طريق زرعة عن رواد بن خزيمة
 من طريقه واما نقلنا رواية ابي حنيفة فلم يطلان ما كان اهل الخلاف ينفون به من ان احاديث هذه الابل
 الخلافية من المعارك لم تبلغ ابا حنيفة ولا جرى على القياس ولو بلغت لتركه الى الاحاديث والحديث اخره الشيوخ
 من حديث ابي هريرة وروى البخاري من حديث ابن مسعود ايضا بلفظ من اشترى شاة مخفلة فمروها فليرد معها
 صاعا والحديث طرق والفاظ اخرها في حرم وثنهم ومسايدهم ومصنفاتهم والمخفلة هي المصراة والمخفلة هي
 التجميع قال ابو عبيدة سميت بذلك لكون اللبن يكثر في ضرعها وكل شئ كثرة فقد خفلة نقول ضرع حافل اي عظيم
 واحتل القوم اذا كثرت جمعهم منه سمي المخفل قال الحافظ في الفتح وقد اخذنا هذا الحديث جمهور اهل العلم وافق به
 ابن مسعود وابو هريرة ولا يخالفهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا
 بين ان يكون اللبن الذي احتلب قليلا او كثيرا ولا بين ان يكون التمرقوت تلك البلد ارام لا قال العيني قلت
 ابو حنيفة غير متفرغ وترك العمل بحديث المصراة بل ذهب الكوفيين وان ابي ليلى واما في رواية مثل ابي حنيفة
 وقال الطحاوي بالمخفلة ذهب قوم الى ان الشاة المصراة اذا اشتراها فجلبها فلم يرض حلابها فيما بينه وبين ثلثة ايام
 كان بالخيار ان شاراسكها وان شارردها وروى صاحبنا عن ثمر واجتوا في ذلك بهذه الآثار ومن ذهب الى ذلك
 ابن ابي ليلى الا انه قال يردّها ويرد معها قيمة صلح من تمر وكان ابو يوسف ايضا قال بهذا القول في ابيه غير ان
 ليس بالمشور عنه وخالف ذلك كله آخرون فقالوا ليس للمشتري ردّها بالعيب ولكنه يرجع على البائع بنقصان العيب
 ومن قال ذلك ابو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا الى ان ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك في باب البيع
 فروى هذا الكلام عنهم مجمل ثم اختلف في الذي نسخ ما هو اتم نقل عن محمد بن شعاع ان ناسخه حديث البيعان بالخيار
 لم يفرق دلالة على انه لا خيار بعد الفرقه الا في صفقة خيار ثم ردّها بان هذا خيار عيب لا تقطعه الفرقه بان وجوب
 خلاف باطنها ونقل عن عيسى بن ابان انه كان في ابتداء الاسلام اذا كان الاموال في العقوبة غرامة كما روى في حديث عمرو بن شعيب
 في الزكوة من اداها طائعا فله اجرها والاخذ ناسخه وشطره بالغرمة من غرات ربنا وكما روى في حديث عمرو بن شعيب
 في سارق الثمر الغير محررة انه يضرب جلادات نكالا ويغرم مثلها فان نسخ الله الربا ردت الاثيار الماخوفة الى
 امثالها او قيمتها وقد علمنا ان اللبن الذي اخذه المشتري منها بعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد بيعها فهو
 وبعضه فيه وقت البيع فهو في حكم البيع فلم يكن ردّها للبن بكماله او بعضه مما لم يملك بعه ولا كماله للبتاع اذ ملك بعضه من
 البائع بالبيع وقد ملكه بجزء من الثمن فلا ترد جميع الثمن فيكون سائلا له بغير ثمن واختار الطحاوي وجها آخر جعله

عند البيع ان المحلوب بعضه ملك البائع وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء فهذا اللبس تلف كله او بعضه فعلى ظاهر الحديث ملك المشتري لبنا دينا بصلع تمردين وبيع الكائي بالكائي منهى عنه في حديث ابن عمر وثبت حديث ابى هريرة وغيره الخرج بالضممان وتلفقة الائمة بالقبول فيكون هذا ناسخا لما من حديث المصراة انتهى لمخصا وقد بسط الكلام فيه فراجع وقال العيني واقرى الوجوه في ترك العمل بها مخالفتها للاصول من ثمانية اوجه احدى ان اوجب الرد من غير عيب ولا شرط قلت وهذا اشارة الى الحديث المتفق عليه بطريق القاعة الكلية التي اتفقت عليه الامة بان المتبايعين بالخيار بين الرد والقبول ما لم يتفرقا سوار كان التفرق بالابدان عند من يقول به او تفرق بالا قول عند القائل به فاذا تفرقا لم يكن لاحد منهما الخيار الا اذا اشترط الخيار احدهما فيكون الخيار له الى ثلثة ايام والثاني انه قد راجح ثلثة ايام وانما يتقيد بالثلثة خيار الشرط يعني ان الخيار بالثلثة مقيد بخيار الشرط بهذا الحديث وسننا ليس بشرط الثالث انه اوجب الرد بعد ذهاب جز من المبيع الرابع انه اوجب البديل مع قيام البديل الخامس انه قدره بالتمرا وبالطعام والتلفات انما تتضمن بامثالها او لقيتها بالمقدح اصله ان الله تعالى قال في كتابه فمن اعتدى عليكم فاعتذروا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقال تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به وهذه الايات تحكم بان ضمان المتلفات والعدايات في المثليات وذوات القيم بمثل وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك والسادس ان اللبس من ذوات الاشياء جعل ضمانه في هذا الخبر بالقيمة السالعة انه يودي الى الرابح فيها اذا باعها لبيع ثم التام ان يودي الى الخس بين العوض والعوض انتهى بقدر الضرورة وسننا سوال وجواب بين الحائطين فراجع الى عمدة القاري وفتح الباري قلت قد وافقهم ابو يوسف ويوافقهم روايتان احدهما انه يرد المبيع وقيمة اللبس والثانية انه يرد المبيع وصاعا من تمر ذكر احدهما في شرح ابى داود مع علم التفسير للخطابي والثاني في شرح مختصر الطحاوي للاسيدي ابى وجعل جواب الطحاوي ومن اختاره من بعده المعارضة بحديث الخراج بالضممان وغيره وهذا ليس بسديد اما اوله لانه يرد ما عار الخاص بالعام وهذا كما ترى وثانيا فلان في مسئلة العيب ثمانية صور لان الزيادة اما متصلة او منفصلة وكل منهما اما متولدة من المبيع او غير متولدة وكل منهما ما قبل القبض او بعد القبض فالمتصلة المتولدة من المبيع كالجمال والحسن لا تمنع الرد في ظاهر الرواية وغير المتولدة كالصنع والحياطة تمنع عنه بالاتفاق والمنفصلة المتولدة كالولد والثمر تمنع منه وغير المتولدة كالسب لا تمنع فالزيادة في المصرة زيادة منفصلة متولدة من البيع وحدث بالضممان في الزيادة غير المتولدة فلا ينقد الجواب قال ابن الهمام في الفتح الزيادة متصلة ومنفصلة وكل منهما بان فالمتصلة غير متولدة من المبيع كالصنع والحياطة واللبس بالسمن والغرس والبنار وهي تمنع الرد بالعيب بالاتفاق خلافا للشافعي واحمد ولو قال البائع انا قبله كذلك ورضي المشتري لا يجوز لما ذكرنا من حق الشرع للربا ومن المتصلة غير المتولدة ما لو كان حنطة فطحها او لحما فشواه او دقيقا فخبزه فلو ياب بعد ذلك يرجع بالضممان لانه ليس ببيع بل اتيه قبل البيع لمحق الشرع وفي كون الطحن من الزيادة المتصلة تأمل المتولدة من الاصل كالسمن والجمال والخبز بياض العين لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لان الزيادة تحضت تبعا للاصل فتولد ما منه مع عدم نفسه الا ان كان الطحن لم يرد على زيادة اصله والمنفصلة المتولدة منه كالولد واللبس والثمر في بيع الشجر والارث والعقود هي تمنع الرد

لتغذرا الفسخ عليها لان العقد لم يرد عليها ولا يمكن التبعية للانفصال فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان شاء
 ردهما جميعا وان شأ رضى بهما بجميع الثمن والابعد القبض فيرد المبيع خاصة لكن بحصة من الثمن بان يقيم الثمن
 على قيمة وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت قيمة الفا وقيمة الزيادة مائة والثمن الف سقط
 عشر الثمن ان رده واخذ تسعائة وغير متولدة منه كالكسب وهي لا تمنع بحال بل لفسخ العقد في الاصل دون الزيادة
 ويسلم له الكسب الذي هو الزيادة ويتولى احمد والشافعي ر وفي الحديث الذي ذكرناه اول الباب الذي فيه
 قول البائع انه استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم اخرج بالعميان جعل الشافعي واحمد حكم المنفعة المتولدة
 في حكم الكسب لا مكان الفسخ على الاصل بانهما والزيادة للمشتري ونحن نفرق بين الكسب الذي تولد من المنافع
 وهي غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر المامع ان الحر ليس بمال والعبد المكسوب للمكاتب ليس مكاتباً والولد
 تولد من نفس المبيع فيكون له حكمه فلا يجوز ان يسلم له مجاناً لما فيه من شبهة الربا اجمعت بهما ان الحديث لم يرد
 في صورة المصراة فالجواب ان المذكور في عامة كتبنا هو حكم القضاء واما ديانته فالرد واجب في المصراة فيحل
 حديث الباب على حكم الديانة بانه واجب الرد واما حكم الرد ديانته فمذكور في الوجيز والتهذيب والحلوى القاضى
 جمعت هذا في البينين من زيادة المنفصل المتولد او عكسه متعيب لم يرد في تهذيب والوجيز و
 الحلوى والجواز بالتراضى يحتمل فصار الخلاف في انه حكم قضا او ديانته والفرق في الديانة والقضاء سلم
 عند الفريقين اباوجه ما دعيت من وجوب الرد ديانته فما في الفسخ ان الفسخ في غرار الفعلي واجب وحمل شيخنا
 وشيخ مشايخنا شيخ الهند قدس الله سره العزيز حديث الباب على الاستصحاب لان الاقالة مستحبة اذا ندم احد
 العاقلين واما ما ذكره صاحب المنار وغيره بان الراوى ان عرف بالفقه والتقدم في الاجتهاد كالحفاظ الراشدين
 والعبادة كان حاشية حجة يترك به القياس وان عرف بالعدالة والضبط دون الفقه كانس وابى سرية ان اتفق
 حديثه القياس عمل به وان خالف لم يترك الا بالضرورة كما يثبت المصراة اجماعاً فهذا مردود ويجب رده واستطاع من
 الكذب لكل عامل اما اولافان هذه الضابط لم يرد عن ابى حنيفة ولا عن احد من الائمة ونسب بعضهم الى عيسى
 ابن ابان وهذه النسبة الصانع غير صحيح لانه صنف كتابا في المصراة فذكر فيه كلاما ولم يرد الضابطه فزعم به بعض انه
 ضابطه كما قال الرسيدي وثانياً بانه كيف يقال ان ابا هريرة ليس لغفته وهو لا يعمل لغفته غيره وكان يغنى
 في زمن الصحابة وكان يعارض اجلة الصحابة كابن عباس فانه قال ان عدداً من الجاهل التوفى عنها زوجها
 الاجلين فردها بوهرة واثنى بان عدته وضع الحمل بهذا ذكر ابن الهمام في التجريد وثالثاً ولو سلم كل ذلك فحديث
 المصراة مروى عن ابن مسعود ايضا وهو اصل الفقه الحنفى كما تقدم عن البخارى

باب في النهي عن المحنة قال في الجمع اصل الحكم الجمع والامساك وفي حديث الباب قوله لا يحتكر الا خايطى اى
 المذنب العاصى وفي رواية من احتكر فهو خايطى وهو اسم فاعل من خايط بالهمز يقال اذا اثم في فعله وقال المذنب
 خطي اذ ندم واخطا ما لم يتعذر قال في الهداية وبكره الاحتكار في الاقوات الادمين والبهائم اذا كان ذلك في
 بلد يصير الاحتكار ربا لا اصل فيه قوله عليه السلام الحائز مرزوق والمحتكر ملعون واخرجه ابن ماجه عن عمر بن الخطاب

ولأنه تعالى به في العامة وفي الانتفاع من البائع البطلان فقام وتضييق الامر عليهم فيكره اذا كان المضربهم ذلك بان
 كانت المدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضربا كان المصركبير لانه حابس ملكه من غير اضار لغيره وتخصيص الاحتكار
 بالاقوات كالحنطة والشعير والتمن والقمح قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضرب العامة حبه فهو احتكار و
 ان كان زبنا او فنته او ثوبا وعن محمد بن قيس لا احتكار في الثياب قال ابو يوسف اعتبر حقيقة الضرر او هو الموقوف في
 الكراهية والوجوه اعتبر الضرر المصالح والمنع ان ثم المدة اذا قصرت لا يكون احتكار العام الضرر واذا طالت يكون احتكار
 كروا للتحقق الضرر ثم قيل هي مقدرة باربعة ايام بقول النبي صلى الله عليه وسلم من احتكر داما اربعين ليلة فقد
 برى من الله وبرى الله منه داخره احمد في مسنده عن ابن عمر وقيل بالشهر ويقع التفاوت في المائتين بين ابن
 تير بص الغرة وبين ابن تير بص الخط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا وان قلت المدة والحاصل
 ان التجارة في الطعام غير مودة ومن احتكر غلة ضيعة او ما جابه من بلد آخر فليس يحتكر اما الاول فلانه خالص حقه
 لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فذلك له ان لا يزرع واما الثاني فالمدكور قول ابي حنيفة لان
 حق العامة انما يتعلق بما ينتفع في المصرو جلب الى دنائها وقال ابو يوسف لا يطلق ما روينا وقال محمد
 كل ما يجلب منه الى المصرك في الغالب فهو بمنزلة فنار المصركم الاحتكار فيه يتعلق حق العامة به بخلاف ما اذا
 كان البلد بعيدا لم يجر العادة بالحمل منه الى المصرك لم يتعلق به حق العامة انتهى ما في الهامية مختصره وقال الخطابي
 قوله ومعه كان يحتكر يدك على ان الخطوط منه نوع دون نوع ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعلمه
 ان يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حاشا ثم يخالفه كفاحا وهو على الصحابي اقل جواز او بعد مكانا وقد اختلف
 الناس في الاحتكار فكره مالك والثوري في الطعام وغيره من السلع وكان مالك يمنع من احتكار اللتان و
 والصوف والزيت وكل شئ اضربا بل السوق الا انه قال ليس الفواكه من الحكمة وقال احمد بن حنبل ليس
 الاحتكار الا في الطعام خاتمة لانه قوت الناس قال وانما يكون الاحتكار في مثل نكة والمدنية والثلث وقرق
 بينهما وبين بغداد والبصرة وقال ان السفن تجترقها وقال احمد اذا دخل الطعام في ضيعة فحبه فليست
 حكرة وقال الحسن والاوزاعي من جلب طعاما من بلد فحبه ينتظر زيادة السعر فليس يحتكر وانما المحتكر من اعترض
 سولي المسلمين اهو وقال النووي قال العلماء والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما
 اجمع العلماء على انه لو كان عند انسان طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره اجبر على بيعه دفعا للضرر عن
 الناس واما ما ذكره في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعاوية بن ابي نجران كانا يجران فقال ابن عبد البر
 وآخرون انما كانا يحتكران الزيت وحملا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه والغلاء وكنا حملنا الشافعي
 والوجه في الآخرون وهو الصحيح اهو قوله وكان سعيد بن المسيب كان يحتكر النوى والحنطة والبز الخبط محرمة
 ورق يفيض بالخبث ويحفظ والطين ويخلط بدقيق او غيره ولو خفف بالمار فتوجه الابل والبز رجمه بزور
 هو كل حسب يبرز للنبات وقواه عن لبس الفت وهي الرطبة من علف الدواب قوله اكسبه اي احبسه
 باب في سر الدراهم في الموطا عن سعيد بن المسيب انه قال قطع الورقة والزبيب من الفساد في الارض

قال محمد لا ينبغي قطع الدرهم والدنانير لغير منفعة" اى لا يحل ذلك لما فيه من الضرر العام قوله بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الا من باس المراد بالسكة الدرهم والدنانير المضروبة وانما يقال بها سكة لانها طبع بسكة الحديد والمعنى لا تكسر الدرهم والدنانير الا بحجة الاس من مقتضى كراهتهما وانما بنى ذلك لما فيه من اسم الله تعالى اولان فيه اضرار المال اولان بعضهم يفعلون ذلك لقص اطرانها حين كانت المعاملة عددا لا وزنا باب في التفسير قال في الهداية ولا ينبغي للسلطان ان يسخر على الناس لقوله عليه السلام لا تسرعوا فان الله لم يضر القابل للباسط الرافى ولان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ان يتعرض لحقه الا اذا تعلق برفع ضرر العامة على ما بنى ثم قال فان كان ارباب الطعام يتكلمون ويتعبدون عن القيمة تعديا فاحشا وعجزا ان حاشى عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتفسير فحينئذ لا باس بمشورة من اهل الرى والبصيرة انتهى قوله فقال يا رسول الله فقال بل الله يخفف ويرفع السحر وانى لا رجوان الفى الله وليس لاحد عندى مظلمة قال الامام محمد بن النوفلي وهذا ما اخذ لا ينبغي ان يسخر على المسلمين فيقال لهم يبيعوا كذا وكذا كذا وكذا ويحبروا على ذلك وهو قول ابى حنيفة والعامة من فقهاءنا قوله قال الناس يا رسول الله فلا نسعنا لنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو

المسعر القابل للباسط الرافى وانى لا رجوان الفى الله وليس احد منكم يظلمنى بمظلمة فى دمه ولا مال -
باب فى النهى عن الغش قال فى القاموس غشه لم يحضه النصح او اظهر له خلاف ما اضمه وكششته والغش بالكسر اسم منه وهو منهى عنه حرام لانه من افعال الذميمة قوله مر بجل يبيع طعاما فساكه كيف تبيع فاخبروه وكيف تبيع فاجبى اليه ان ادخل يدك فيه فادخل يده فيه فاذا هو مبلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من غش قال الخطابي ليس منا معناه ليس سيرة ثناء ونسبنا يربدان من غش اخاه وترك منا صحة فانه قد ترك اتباعى والتسكسكى وقد ذهب بعضهم الى انه اراد بذلك نفية عن دين الاسلام وليس بهذا التاويل بصحيح وانما وجه كما ذكرت لك وهذا كما يقول الرجل لصاحبه امانتك واليك يريد بذلك المتابعة والموافقة ويشهد لذلك قوله تعالى فمن تبعني فانه منى ومن عصاني فاناك غفور رحيم قوله كان سفيان يكره هذا التفسير ليس منا ليس مثلنا اى يكره سفيان تفسير الحديث بليس مثلنا ومتابعنا ويقول ان هذا التفسير خلاف ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم غرضه بهذا القول التحذير والروع فلا يناسب ان يخفف الامر على الناس فى الرع والاحافة وليس معناه انه لا يجوز هذا التفسير ويكفره -

باب فى خيار المتبايعين الخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار له التحخير وهو طلب خير الامر من من امضاء البيع او فسخه وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وخيار الرد وتو الكلام منها فى خيار المجلس واختلف الايمنة فى ذلك فقال الامام الائمة ابو حنيفة اذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع وثبت الملك لكل منهما واذا خيار لواحد منهما فى الرجوع الا من شرط او عيب او عدم روية وبه قال امام المدينة امام مالك ووافقها الا امام محمد والبوليوسف والنورى والنخعي وآخرون وقال الامام الشافعى ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس على معنى ان لكل واحد من العاقلين بعد تمام العقد بالايجاب والقبول ان يريد العقد بانه رضى صاحبه ما لم يفرقا بالابان

وبه قال احمد بن حنبل وابن السبب وابن شهاب الزهري وعطاء بن ابى دؤب وابن عيينة والاوزاعي
 والليث ويزيد بن ابى ليلى واليمن البصري وشمام بن يوسف والوكبر بن عبد الرحمن وعبد الله بن حصين النخعي
 واسحاق والوثور والوعيد والوسيلمان وابن جابر البصري واصحاب النخول اسرثم اخذوا فيما بينهم فقالوا لا
 معنى الاخر اتي هذان يتوارى احد منهما عن صاحبه وقال الليث سوان يقوم احدهما وقال الباقر بن هاشم
 عن نباله التيام عن التثود رواه الترمذي عن ابن عمر فعند الشيخين يعجز ان يفارق صاحبه وعند ابن ابي
 اذ اباع النصف ليجب البيع اعلم ان هذه المسئلة معركة الارار بطرت فيها ظاهرة هذا العصر شيون ويكررون ويؤثرون
 ايديهم والستهم بالسور وقد تعصب فيها طائفة من اذئاب السلف ايضا فنبط الكلام فيه ونحن الحق ونطل
 الباطل فنقول ان السواد فاح استلوا بنوا اسرثم في اخبار وردت بالخيار فان ظاهرا بالخيار بالمجلس التفرق
 بالابان وحديث الزيار مروي عن ابن عمر وعمر بن العاص وابي برزة الاسلمي وعيسى بن حزام وسمرة بن جندب
 اما حديث ابن عمر فاخرجه الستة والمصنف اخرجه اولاً برواية مالك ولقطة قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار
 على صاحبه ما لم يتفترقا الا بيع الخيار اى البيع بشرط الخيار فان الخيار فيه لا يقتصر على التفرق بل يمتد بعد التفرق الى
 مدة الشرط قال النووي انا قوله صلى الله عليه وسلم الا بيع الخيار فية ثلثة اقوال ذكرها اصحابنا وغيرهم من العلماء
 اصحاب التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس وتقديره ثبت لهم الخيار ما لم يتفترقا الا ان يتجاوزا في المجلس
 ويختارا امضارا البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يدوم الى المفارقة والقول الثاني ان معناه الا بيعا بشرط فيه
 خيار الشرط ثلثة ايام او دونها فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة والثالث
 معناه الا بيعا بشرط فيه ان الخيار لهما في المجلس فلينزل البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وذا تاويل من يصح
 البيع على هذا الوجه والا صح عند اصحابنا بطلان هذا الشرط انتهى واخرجه برواية الوب بمعناه وفي آخره اذ يقول
 احدهما لصاحبه اخذ لفظ او بمعنى الا ان قال العيني قال الخطابي هذا اوضح شئ في ثبوت خيار المجلس فهو
 مبطل لكل تاويل يخالف ظاهر الاحاديث اما حديث عمرو بن العاص فاخرجه المصنف برواية عمرو بن شعيب
 عن ابيه ولقطة قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفترقا الا ان تكون صفقه خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية
 ان يستقبله اخرجه الترمذي بهذا السند وحسنه واخرجه النسائي وابن ماجه واحمد والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة
 وابن الجارود وفي لفظ البايع والمبتاع بالخيار حتى يتفترقا وله الفاظ اخر ايضا فقولنا ان تكون صفقه خيار
 اى عقدا فيه خيار الشرط فحينئذ اذا كان فيه خيار الشرط لا يكون الخيار مقصورا الى التفرق بل يمتد الى مدة الشرط
 وهذا المعنى ظاهر من جملة المعالي الثلاثة التي ذكرها النووي لانه لا يحتاج الى تقدير كثير لا يدل عليه الدليل
 ولا يحتاج ان يقال ان الخيار بمعنى التخيير وقوله لا يحل الاخرى لاحدهما من البايع والمشتري التفرق خوف
 طلب الاقالة وهذا القول يوجب ان البيع قد تم بالايجاب والقبول وبالمقضى بعد العقد خيار لان الاستقالة تبدل
 على ذلك فان في صورة الخيار لا يحتاج احدهما الى الاستقالة لانه في صورة الخيار متفرد كل واحد منهما بالفسخ
 قال الحافظ في الفتح قال ابن العز في ظاهر الزيادة مخالف لاول الحديث في الظاهر فان تناولوا الاستقالة

فيه على المفسر تناول الخيار فيه على الاستقالة واذا اتفقتا التاويلان فزنا الى الترتيب والقياس في بابنا فيمنع
 وتعذب بان حمل الاستقالة على الفسخ او منع من حمل الخيار على الاستقالة انتهى قلت وهذا هو الوجه الذي لا يخل
 كما توقف واما حديث ابي برزة الاسلمي فاخرجه المصنف في الباب مع قصة عنه مرفوعة واما قوله البيهقي بالخيار
 ما لم يفرقا واخرجه ابن ماجه مختصرا بدون القصة قال المحدثي في مختصر السنن رجاله ثقات واما حديث يحيى بن حزام
 فقد اخرج الستة الا ابن ماجه بالفظ البيهقي بالخيار ما لم يفرقا فان صا، قاذبنا بودك لهما في بيعهما ان كانا باذكتا فقلت لهما
 من بيعهما قوله واما جهامة فقال حتى يفرقا او يمتدنا ثلاث مرات اي زاد همام في الحديث هذا فلهذا الماحديث اختيارها
 الشافعية ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي ان جملة على تفرق الاقوال خال لا يجوز في اللسان انما يكونان متساوين
 قبل التبايع ثم يكونان بعد التساوم متبايعين ولا يقع عليهما اسم المتبايعين حتى يتبايعا ويتمفرقا في الكلام على
 التبايع قال ولو احتمل اللفظ ما قاله واما قلنا فالقول بقول راوي الحديث اولى لان له فضل السماع والعلم باللسان
 وبما سمع هذا ابن عمر كان اذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه ثم مشى قليلا ورجع اياه واجاب العيني عن قول الخطابي
 الذي تقدم في تحت حديث ابن عمر قال قلت قوله اوضح شئ في ثبوت خيار المجلس فيما اذا اوجها احد المتعاقين
 والاخر تخيرا ان شارقبله وان شارده واما اذا حصل الايجاب والقبول في الطرفين فقد تم العقد فلا خيار بعد ذلك الا
 بشرط شرط فيه او خيار العيب والدليل عليه حديث سمرة اخرج النسائي (وهذا حديث فاس روى في الباب) ولفظه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويحكم كل واحد منهما من البيع ما هو يتيخير ان ثلاث مرات
 قال الخطابي قوله في هذا الحديث وياخذ كل منهما ما هو يميل على ان الخيار الذي للمتبايعين انما هو قبل انعقاد
 البيع بينهما فيكون العقد بينه وبين صاحبه فيما يرضاه منه لا فيما سواه مما لا يرضاه او لا خلاف بين القائلين في هذا
 الباب بان الاقتراق المذكور في هذا الحديث هو بعد البيع بالابان انه ليس للمتبايع ان ياخذ ما رضى به من البيع وتترك بقية
 واما عنده ان ياخذ كله او يبيع كل ذلك قل هذا ان التفرق بالقول لا بالابان وقول الخطابي هو مبطل لكل تاويل
 غير مسلم لان التاويلين اذا تقابلا وقف الحديث يعمل بالقياس وهو ان يقاس على العقود من البيع ونحوها التي
 تكون بالمنافع كالاجارات وعلى ما كان يملك به من الايجاع كالاكتمه فلما لا تشترط فيه الفرقة بالابان بعد العقد
 فكذلك لا تشترط في عقود البيع والجامع كون كل منهما عقدا يتم بالايجاب والقبول وقال مالك ليس لفرقتها معلوم
 ولا وقت معلوم وبذلك جهالة وقفه البيع عليها فيكون كبيع الملامسة والناندة وكبيع بخيار الى اجل مجهول وما كان
 كذلك فهو فاسد قطعا انتهى قلت وهذا الكلام في الحديث يستعمل معنيين احدهما معناه بخير احدهما صاحب يعني ليقول
 المتبايعان كل واحد منهما بالخيار الا ان يخيرا احدهما صاحبه فيقول لا اختر البيع فيختار البيع فيخذه ليقطع الخيار و
 لا يتبدل الى آخر المجلس الثاني معناه ان يقول احدهما لصاحبه اختراي ادخل الخيار في البيع ان شئت فيدخل الخيار
 في البيع فيكون الخيار مندا الى ثمة الشرط واما نقل البيهقي عن الشافعي بان حمل الحديث على تفرق الاقوال خال
 قلت المراد في الحديث من المتبايعين المتشاعلان بالبيع فان باب المفاعلة شأنها التما والابان كالمضاربة ويكون
 الاقتراق بالاقتوال كقوله تعالى وان تيمفرقا يغن الشكلا من سعة وليس من شرط الطلاق التفرق بالابان فلما

ان التمامين صدق عليهما فانه المباشرة الملائمة الحقيقية فكذلك المتبايعان ويكون الافتراق مجازيما بين الادلة و
 لان ترتيب الحكم على الوصف يدل على عناية ذلك الوصف لذلك الحكم فوصف المبايعة هو علة الخيار فاذا انقضت لطل
 الخيار بالان سببه وتمثل المتبايعين على من تقدم منه البيع مجازي كشمسية الخبز فمما وانسان نطفة ولا يردنا تسكنا
 بالمجاز وهذا على الافتراق على التفرق بالاقتوال وانما هو حقيقة في الابدان لانه راجع على المجاز الثاني لا اعتضاده بالقبول
 والقواعد وان سلمنا عدم الترتيب فليس احراز المجازين باولى من الآخر فالحيث يميل فيسقط الاستدلال على ان احتمالا
 راجع بما رواه البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من عمر بكرة صعبا فوهبه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لابن عمر عبد الله فقبل ان يفرق فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفرق ولم يتم البيع كيف وهدى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البكر لابن عمر فثبت بذلك ان التصرف في البيع بعد العقد جائز وان لم يخبر ان يسم الآخر وفي نفس الحديث
 ما يبرئ احتمالنا وهو قوله الا ان تكون صفة خيار ولا يخل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله فبهذا الزيادة تسقط خيار
 المجلس كما تقدم اذ لو كان مشروعا لم يحتج لاستقالته كما قاله القرطبي وما قاله عياض ان الزيادة قوتية في وجوب خيار
 المجلس رده الابقى بانها ليست بقوتية لانه لم يكره قيامه من جهة انه قصد اخذ الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما كره
 القيام من جهة انه قصد به قطع طلب الاقالة في المجلس فالزيادة تسقط خياره اذ لو لم يثبت لم يحتج الى طلب الاقالة
 وقال في الموطأ وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعي انه قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن منطلق البيع
 اذا قال البائع قد يترك فله ان يرجع ما لم يقال الاخر قد اشتريت فاذا قال المشتري قد اشتريت كذا وكذا فله ان
 يرجع ما لم يقبل البائع قد بعثت وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاءنا انتهى وقال ايضا محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
 معنى الحديث اذا قال بئتك فإين يرجع ما لم يقبل المشتري قد قبلت وليس المراد ظاهره اذ لو كانا في سفينة
 او قبادوسين كيف يفرقان فالأصل ان الحنفية ومن معهم حملوا التفرق على التفرق بالاقتوال والخيار على خيار
 القبول فاذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع وانقطع الخيار كما في قوله تعالى وان تفرقا يعني الله كلاما من سعة الآية
 فاذا طامتها على مال فقالت قد قبلت فقد بانت وتفرقا بذلك القول وان لم يتفرقا بابدانها فكذلك ههنا وفسره محمد
 بن الحسن وقال عيسى بن ابان في كتاب الحجج الفرق القاطعة للخيار هي بالابدان فاذا قال قد بعثتك عبدى هذا
 بالفساد هم فلم يخطب بذلك ان يقبل ما لم يفارق صاحبه فاذا افتراق لم يكن له بعده ان يقبل فلو لا هذا الحديث ما علمنا
 القاطع من قبول النخاطبة وما مروى عن ابي يوسف ثم اطل عيسى الكلام ههنا في الحجج فهذا حمل على التفرق بالابدان
 بعد الايجاب قبل القبول وقاسه على التفرق في الصرف قلت وآما دلالة الاحناف ومن معهم فهو ظاهر نصوص الفقهاء
 كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم اباح الله
 سبحانه وتعالى الاكل بالتجارة عن تراض مطلقا عن قيد التفرق عن مكان العقد وعنده اذا فسخ احدهم العقد في
 المجلس لا يباح الاكل فكان ظاهر النص حجة عليه كقوله تعالى او نوا بالعقود وقوله واشتهروا اذا ابتاعتم الآية
 وامثالها واما الاحاديث فكثيرة ومنها ما رواه ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رفعه من
 اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه اخرجه الحارثي عن طريق يحيى بن نصر بن الحجاب عن الامام واخرجه الشيخان

والطحاوي واخرجه مسلم والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بهذا اللفظ وجه التمسك به اشارة للعموم فانه اذا قيض
حل له بيعه على ما يعطيه معنى الغاية وهذا مطلق من ان يكون قابضه قبل افتراق يده وبدن بالبيع او بعده ويجوز
قبضه حل له التصرف وهذا لا يمكن الا عند لزوم البيع ونماه ولطلان الخيار فانه مانع عن تمامه ولزومه ومنها الاشارة
في لفظ ولا يحل له ان يفارق خشيته ان يستقبله في حديث الباب كما تقدم من انه يدل على نفوذ البيع والا فلا ينع
للاقالة عليه وما اجيب به ان المراد بالاستقالة مجرد الفسخ لان الاستقالة الحقيقية لو اريدت لم يسبق للتفرق معنى قلنا
صرف عن الظاهر والتفرق معنى صحيح على ما قررناه فهذا الحمل الذي اختاره النووي وغيره غير صحيح مع ان فيه اشارة
الى طلب الاقالة فيفاد منه انه لا يستبد وجهه بالاقالة فلو اريد منها الفسخ ليعود الفسخ ايضا الى الاقالة لان الفسخ
بالخيار يستبد به العاقل لا يفتقر فيه الى الطلب من الآخر ومنها حديث ابن عمر ذكر رجل للبنى صلى الله عليه وسلم انه
يخدر في البعير فقال اذا بالعت فقل لا خلافة اخرج الشيطان والرجل حبان بن منفذ على ما رواه ابن الجارود
في صحقه والحاكم والدارقطني وغيرهم وكذا اخرج الدارقطني والطبراني في الاوسط من حديث عمرو قيل هو حبان والرد
منه كما رواه ابن ماجه والبخاري في تاريخه وجرم به عبد الحق والحديث رواه احمد والاربعه والحاكم من حديث انس وزاد
اسحق في رواية يونس ابن بكير وعبد الله بن علي عنه ثم انت بالخيار في كل سلعة اتبعها مثلك لبيان الحديث فانه يدل على
ان البيع يلزم باليجاب والقبول والالم يكن الى ذلك مسيس حاجة وان الخيار ثبت بالتصريح ومنها ما تقدم من حديث
ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من عمر بكذا صاعا فوهبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر بعد
الشر قبل ان يفرقا فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفرق ولم يتم البيع كيف وهب رسول الله صلى الله عليه وسلم
البكر لابن عمر فهذا وجه سمعي واما العقلي الحاصل بالنظر الاجتهادي فهو ما قاله الطحاوي انا راينا الاموال تملك
بالعقد في ابدان وفي اموال وفي منافع وفي انبعاث فكان ما يملك به من الا بصلع هو النكاح ونيم بالعقد لا بغيره
بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الاجارات وفيها ايضا تملك بالعقد لا بفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك ان
يكون الاموال كذلك في المملوكة بالعقد كالبيع وغيره وتكون مملوكة بالاقتوال لا بالفرقة بغير قياسا ونظرا على
ما ذكرنا وهذا قول ائمتنا الثلاثة وطائفة من اهل المدينة واليه ذهب مالك وربيعة الراي والحنفي واهل الكوفة
ورواه عبد الرزاق عن الثوري وناسيك ابني خنيفة والثوري اذا اجتمعا على قول فاشدد يدك به اضم تملك ايضا
يقال ان اثبات الخيار لاحد المتبايعين مبطل لحق الآخر وذلك يجوز ما صح من حديث لا ضرر ولا ضرار وان جرد
البيع بالعاقدين فلا يتفرد برفعه احدهما لاختصاص الرفع بمن كان منه الاثبات ولا يتوهم ان هذه اقيسة و
تصرفات عقلية بازاء النص لانها لا تعارضه بل اوردها معاوضة كحمله على احد المجملين ولنا في النصوص الاخر
المؤيدة لنا ولا سريته ان الحديث صالح لما قلنا ومحمّل الحمل عليه عرفا فكذلك به مكابرة واما ما قال الشافعي هما قبل البيع
نسا وان واسم التبايع لا يجب لهما الا بعد العقد لمجبعه يجب لهما الخيار واحتج ايضا بعلم ابن عمر وطاهر الاخذ من
مشكوة النبوة ولويده شدة تاسية بالشر وليس له ايضا قول ابني برزة للذين اختصا اليه ما راكما تفرقا كما في السابق
فتقدم جوابه وقال الزبلي واما قولهم اذ هما متبايعان بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حالة البيع اى قولهم اغتال

لغة اللغة فانه يبين على المتساويين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يكونا متبايعا كما سمي اسمعيل او
 اسحاق وسبى ولا نه يحتمل انه سماهما متبايعين لقربهما من البيع كما سمي العصير خمر احم واجواب عن فعل عمر فيقال
 اما اولاد ابان اتباع تاويل ابن عمر الراوي فغير لازم على المجتهد كما لم يصحكم مخالفة امام مالك الراوي لهذا الحديث
 في الاستدلال ولا سيما على مذاهبكم فانكم قلتم العبرة لما روي لنا بارأى فافهم واما فيما فعل اخذ بالاحتياط من
 الاحتمالات الثلاثة من الفرقة بالا قوال وبالابدان على قولهم وعلى قول عيسى بن ابان مع ان مع رواه الطحاوي
 عنه ما ادركت صفقه خيار فهو من مال المتبايع لو يد مذمنا بالاشارة كما قيل وثالثا ان ابن عمر لعل حمل الحديث
 على الاستحباب لا على الوجوب معناه انا سلمنا شر حكم في الحديث وقلنا باختيار المجلس ولكنه مستحب لان الاقاله عندنا
 مستحب واختار هذا شيخنا وشيخ مشايخنا شيخ الهند فارس المدره العزيز ففعل ابن عمر وسوا القيام عن المجلس ترك
 الاستحباب وعند الشافعي ترك الواجب لان في الحديث ولا يحل له ان يغارق صاحبه خشية ان يستغفله فافهم فان
 المناسب لجلالة قدره ان يحل فعل ابن عمر على ما قلنا لا على قولهم وكذا الجواب عن قول ابي برزوه مع ان فيه جوابا
 اخر من الجواب كما قاله الطحاوي واورد البيهقي في اسنن في آخواب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني
 عن سفيان بن عيينه انه حدث الكوفيين بجواب البيهقي بالخير قال فخذوا به ابا حنيفة فقال ان هذا ليس
 بشي ارايت ان كانا في سفينة اخ قال ابن المديني ان الله تعالى سائله عما قال انتهى فانظر الى هذه العصبية
 اورده لتفتيش شان الامام الاعظم العالي قدره عند الله تعالى وعند الناس ولا تضام لجنابه وللوقعة في
 دينه واسلامه ومن ههنا قال مشايخنا البيهقي متعصب وحاشا امامه الذي تقلدنا به ان يغيض ائمة الدين
 او يطعن في المجتهدين وهذه حكاية منكرا لا تليق بشان ابي حنيفة مع ما سارت به الركبان وشجنت به كتب
 اصحابه ونحو الفقه من ورعه وزهده وخشية الدهر وشدة احتياطه واستسلامه للانا حتى قدم المراسيل و
 الصغاف والمقاطيع واخبار المجاهيل على الراي ولو سلمت قلعة تاويل له منه وحمل على احد المحملين الذي
 ذكره حمد ابو يوسف ما قال ابن المديني ان الله سائله عما قال قال الله سائله عما قال ابن المديني في حق
 هذا الامام ائمة فيكون في جوابه مبهوتا في الارض حيران لاصحاب يدعو به الى الهدى اثناء واما الامام
 فقد اعد جوابا ولم يترك النص من تنصاؤهم موغير متفرد به بل وافقه عليه الائمة منهم الثوري والنخعي والامام
 المديني مالك على هذا قال السروجي البيهقي متعصب وما قاله في الدين اسبكي راذا على السروجي انها كلمة
 تملأ الفم للصدر الا عن جهل وغفلة عن رتبة العلماء واطال الكلام فيه الى ان قال وخطرت ان هذا هو معنى
 ما شاع على السنة الناس ان يحوم العلماء مسمومة لان الوقعة فيهم وقبعة في الشريعة احم قبا اسقى على هذا
 السبكي لم ينظر الى جلالة قدر الامام ومرتبته وعالوه ونظر الى مرتبة البيهقي ابن نسبة الى ابي حنيفة واما
 الشافعي من تلامذة تلميذه محمد بن الحسن ولم ينظر الى البيهقي والخطيب عابا الامام فحشا اليه حكايات منكزة من
 طريق مجاهيل فها يقول لها السبكي هذا حرام والوقعة في ائمة مالك والشافعي والثوري والليث وابن المبارك
 وكيع وقبعة في الشريعة وواعجب الحليم البيهقي مسموم ولحم الامام غير مسموم سنن البيهقي شاذة بتعصبه بكذا قال مولانا محمد

باب في فصل الاقالة قال في القاموس وقلمته البيع بالكسر واقلته فحتمه واستقاله طلب اليان يقيله وهو مستحب عندنا
قوله من اقال مسلما اقاله الله عشرته اى يوم القيمة كما في ابن حبان وما عند البيهقي معناه تنبايعا رجلا من قومه
واحدتهما فاستقال الآخر فقبل الاخر وقال البيهقي يعني قبل فنجما مح الله سبحانه وتعالى ذلوه والعشرة الزلوه
اقاله براند اقطن بيع وكذا شثن كناه ودور كرون لغرض -

باب فيمن باع بيعتين في بيعه اى في عدم جواز ذلك وفسره بتفسيرين احدهما ان يقول بعتك هذا نقد العشرة و
نسيئة بعشرين والثاني ان يقول بعتك عبدي باللف على ان تبعني جاريك بمائة والعادة في كلا النوعين جالة
اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان بيع الجارية لا يلزم بذلك الشرط وقد جعله من الثمن فينقص وليس له قيمة و
التفسير ان منقول من الشافعي وابي حنيفة نقل عن الشافعي الترمذي في جامعه وعن ابي حنيفة محمد في كتاب الآثار
وقد استدلل صاحب الهداية بحديث الباب غير موضع واحد قال الخطابي ونقيس ما نهى عنه من بيعتين في بيعه
على وجهين احدهما ان يقول بعتك هذا الثوب نقد العشرة ونسيئة بعشرين فلهذا لا يلزم ايهما الثمن
الذى اختاره منهما فيقع به العقد واذ جعل الثمن بطل البيع والوجه الاخر ان يقول بعتك هذا العبد بعشرين دينار
على ان تبعني جاريك بعشرة دنانير فهذا ايضا فاسد لانه جعل ثمن العبد بعشرين دينار وشرط عليه ان يبيع جاريته بعشرة
دنانير وذلك لا يلزمه فان لم يلزمه ذلك سقط بعض الثمن واذا سقط بعضه صار الباقي مجبولا ومن هذا الباب ان يقول
بعتك هذا الثوب بدنيار على ان تعطيني به ابراهيم صرف عشرين او ثنتين بدنيار واما اذا باع ثنتين ثمن واحد
كدار و ثوب او عبد و ثوب فهذا جائز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة فانما هي صفقة واحدة جمع ثنتين
بثمن معلوم وعقد البيعتين في بيعه واحد على الوجهين الذي ذكرناه ساءا عند اكثر الفقهاء فاسد وحكي عن الطائوس
انه قال لا باس ان يقول بعتك هذا الثوب بنقد بعشرة والى شهر ثمانية عشر فيذهب به الى احدهما وقال الحكم وجمار
ولا باس به ما لم يفرقا وقال الاوزاعي لا باس بذلك لكن لا يبارقه حتى يقاته باحد البيعين نقيل له انه ذهب بالسلة
على دينك الشراطين فقال هي باقل الثمنين الى العبد الا جليلين قال الشيخ هذا ما لا شك في فساد ما اذا باع باحد
العقدين في مجلس العقد فهو صحيح لا خلف فيه وما سواه لغو لا اعتبار به اهم قوله من باع بيعتين في بيعه فله
او كسها او الرابواى للبلح الفصل الثمнин او الربوا وهذا مشكل لم يذهب احد من الفقهاء الى طاهره قال الخطابي
لا اعلم احدا من الفقهاء قال بظاهر الحديث او صح البيع باوكس الثمنين الاشياء يحكى عن الاوزاعي وهو يذهب
فاسد وذلك لما تضمنه هذه العقدة من الغرر والجبل وانما المشهور من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعه قال ما رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو عن
الوجه الذي ذكره البودا وقد فنيته ان يكون ذلك في حكومة في شئ بعينه كانه اسلفه في قفيز برالى شهر دينار
فلما حل الاجل وطالبه بالبر قال له بعني القفيز الذي لك بقفيزين الى شهرين فهذا بيع الثاني قد دخل على
على البيع الاول فصارت بيعتين في بيعه فيرد الى او كسها وهو الاصل فان تنبايع البيع الثاني قبل ان يتنبايع
الاول كانا مرتبين اهم فقلت ويمكن توجيهه بان يقال في معناه ان من باع شيئا على انه نجمة ان كان ناجزا

او بعثرة ان كان نسيته ثم افرقا من غير ان يتعين احدهما فهذا البيع فاسد لانه سبعة في بقتين وكان الحكم فيه الفسخ
 الا ان المشتري استهلك المبيع او اكلمه فلا يجب فيه الا المثل او القيمة وهو وكس عادة من الثمن المتعين بينهما
 في البعيتين معافصا للمعنى ان من باع بعتين كذلك ثم لم يبق المبيع حتى يفسخ البيع فله ان ياخذ القيمة او
 المثل ولا ياخذ الثمن لانه لو اخذ الثمن كان البقاء للبيع وهو ما مورف به واما اذا اخذ الثمن ولم يفسخ البيع فقد اربى
 لكونه عقد عقدا فاسدا والعقد الفاسد كلها داخله في حكم الربو لهذا قال بعض مشايخنا قدس الله سره العريضة
 باب في النهي عن العينة قال في الجمع هو ان يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم الى اجل مسي حتى يتم بشترها منه
 باقل من الثمن الاول وهو مكره فان اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر بثمن معلوم بثمن اكثر
 مما اشتراه الى اجل وقبضها ثم باعها المشتري من البائع الاول بالنقد باقل من الثمن فهو ايضا عينة و
 هو مكره من الاول و جائز عند بعض سميت بها لحصول النقد لصاحب العينة لان العين هو المال كحاضر
 من النقود قال في الدر المختار وبيع العينة مكره مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن بررة الاقراض
 وقال الشامي قال محمد هذا البيع في قلبي كالمثال الجبال ذميم اختره اكله الربو اوه قوله اذا ابتاع العينة
 واخذ ثم اذتاب البقر ورضيت بالبرع وتوكلتم الجهاد سلطان الله عليكم ذلا لا ينزع عنه حتى ترجعوا الى دينكم
 اعملوا على شريعة الاسلام وجاهدوا في سبيل الله

باب في السلف اي السلم قال النووي قال اهل اللغة يقال السلم والسلف واسلم واسلف وسلف و
 يكون السلف ايضا قرضا ويقال استسلف قال اصحابنا ويشترك السلم والقرض في ان كلا منهما اثبات
 مال في ذمته بمبدول في الحال وذكره في حال السلم عبارات احسنها انه عقد على موصوف في الذمة بمبدل
 يعطى عاجلا سمي سلم التسليم راس المال في المجلس وسمي سلفا لتقديم راس المال واجمع المسلمون على جواز
 السلم وهم يعرف بعضهم بواحد عاجل باجل وفي التحفة السلم عقد يشترط الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن اجلا
 قلت والثنايس ياتي عن جوازه لانه داخل تحت بيع ما ليس عنده الا انه يجوز لورود الشرع بذلك اما الاحاد
 فبعضها نذكر في الباب واما الكتاب فاية المدينة في سورة البقرة دالة على جوازه كما روى عن ابن عباس له
 شروط مذكورة في كتب الفروع وجمعها في قولهم اعلام راس المال ببيان جنسه وقدره وصفته وتعيينه
 قبل الافتراق واعلام المسلم فيه ببيان الجنس والنوع والقدر والوصف وتاجيله باجل معلوم والقدر
 على تحصيله حتى شرطوا كون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى محل الاجل فيما بينهما خلافا للشافعي فيما
 اذا كان موجودا عند حلول الاجل فقط وذلك لان القدرة على التسليم بالتحصيل فلا بد من الاستمرار ولذا
 قالوا لو اسلم في حنطة جديدة تخرج من زرع فسد في مطلق صح وتفصيله في كتب الفقه ويؤيدنا ما في
 ابى داود في الباب اللاحق عن ابن عمر لا تسلفوا في النخل حتى يبرو صلاحها و ما عند الطبراني
 من حديث ابى هريرة لا تسلفوا في تمر حتى يامن صاحبها عليها العانة قوله من اسلف في تمر فليسف في
 كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم قوله في كيل اخر هذا في المكيلات والموزونات واما في المذروعة

فبشرع معلوم وفي المتعديرات المتعارفة لجدد معلوم فان السلم جائز في كل منهما ولا يجوز فيما يشاوت زمانا
 في حشا وفيه لا يمكن تعيينه البين كما لا يمكن ان يكونا الشاقي في الحيوان فالمراد منه ان يكون معلوم التقدير في شئ الزرع
 والعقد والشيء ان يكون بشئ والوزن والزرع يؤمن عليه فقه عن ابي الناس فان كان لا يؤمن بالسلم كما
 فوالله اني اجل معلوم اشترط الائمة في السلم الحال فاجازته الامام الشافعي ومنعه مالك والشافعية وآخرون
 فقال النووي ومعنى الحديث انه ان السلم في مكمل فليكن كبله معلوما وان كان في سوزون فليكن وزنه معلوما
 ان كان موجبا فليكن ابله معلوما ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم موجبا بل يجوز حاله اذا اجاز موطا مع الغرر
 فجاز الحال اولى لانه ابتداء من الغرر وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان اجل
 فليكن معلوما الى آخره قال قلت في الحديث حجة لنا لان سوق الكلام لبيان شرط السلم للبيان الاجل انه
 اوجب مراعاة الاجل في السلم كما اوجب مراعاة التقدير فيه فدل على كونه شرطا فيه كالتقدير ولا معقد لم يشترط
 الارخصة لكونه بيع باليس عند الانسان والارخصة في عرف الشرع اسم لما يغير عن الامر الاصل لعارض عذر الى
 تخفيف ليس بالترخيص في السلم بتغيير الحكم الاصل وهو حرمة بيع باليس عند الانسان الى اجل بعارض
 عذر العدم ضرورة الافلاس في حالة الوجود والقدرة لا يلحقها اسم قدرة الرخصة فيبقى الحكم فيها على العزيمة لا يعلو
 باب في السلم في ثمره بعينها اي لا يجوز ذلك قال في الهداية ولا في طعام قرية بعينها او ثمرة نخلة بعينها
 لانه قد يعتبر به آفة فلا يقدر على التسليم واليه اشار عليه السلام حيث قال ارايت لو اذهب الله تعالى الشجر ثم
 يستحل احدكم مال اخيه انتهى قال المحرر لم يوجد هذا الحديث في السلم انما اخرج الشيخان وغيرهما من
 حديث انس في باب البيع لا السلم قلت والحديث وان لم يرد بهذا اللفظ في السلم لكنه ورد فيه بمعناه وهو
 الباب قوله عن ابن عمر ان رجلا سلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاخضعما الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال بما استحل ماله اردد اليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدد صلاحه انما امر مسلم اليه
 مال رب السلم اي راس المال لان العقد السلم في ثمره نخل معين كان فاسدا واجب الفسخ ولم يحصل للمسلم
 شيء حتى يورده الى رب السلم فلم يبق الا ايراس المال وقوله لا تسلفوا في النخل الخ فيه اشارة الى ان يكون
 المسلم فيه موجودا من حين العقد الى وقت حلول الاجل كما تقدم.

باب اسلف لا يحول اي لا يبدل بغيره قبل القبض بالبيع او الهبة او الوصية قال في الهداية ولا يجوز
 التصرف في راس مال السلم والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلما فيه من تفويت القبض المستحق بالعقد
 واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه
 لانه تصرف فيه فان تقايلا السلم لم يكن له ان يشتري من المسلم اليه راس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام
 لا تأخذوا منكم او راس مالكم اي عند الفسخ انتهى قلت في الحديث الذي اخرج المصنف في الباب بقوله
 من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره اي لا يبدل قبل القبض بغيره قال الخطابي اذا اسلف دينار في ثمنه خنثى
 الى شهر نخل الاجل فاعوزه البرهان اما حفيظة فمبني الى انه لا يجوز ان يبيع عرضا بالدينار ولكن يبيع راس المال

قولا بجوم الخبز وطاره وعند الشافعي يجوز له ان يشتري منه صاعا بالدينار اذا تقايلا وقبضه قبل التفرق لئلا يكون
دينا بدین فاما قبل الاقالة فلا يجوز وهو معنى الهني عن صرف الساقب الى غيره انتهى -

باب في وضع الجائحة هي الافة المتسائلة تصيب الثمار ونحوها بعد الزهوف قبل ان يترك البائع
ثمن ما تلف قال ابن الملك وهذا من مذنب عند الاكثرين لان ما اصاب البئع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا
لما لك قال الطحاوي هذا في الاراضي الخراجية وحكمها الى الامام لو منع الجوائح لما فيه من مصالح المسلمين بنقل
العمارة قال النووي اختلف العلماء في الثمرة اذا سبغت بعد بدو الصلح وسلمها البائع الى المشتري بالتخليم
بينه وبينها ثم تلفت قبل اوان الجذاذ يافه سما وتيرة بل تكون من ضمان البائع او المشتري فقال الشافعي في
اصح قوليه والوحيفة والبيت بن سعد وآخرون هي من ضمان المشتري ولا يجب وضع الجائحة لكن يجب في قال
المشافعي في القديم وطائفة هي من ضمان البائع ويجب وضع الجائحة وقال مالك ان كانت دون الثلث لم يجب
وضعها وان كانت الثلث فاكثروا وجب وضعها وكانت من ضمان البائع انتهى قوله اصيب رجل في عهده
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكتروا دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدقوا

الناس فلم يبلغ ذلك فصار دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك اى
ليس لابل الثمار الا الثمنين الا ذلك فهذا يدل على ان لا يجب وضع الجائحة على البائع لانه صلى الله عليه وسلم
امر بالمعروف ونهى عن غرائه فلو كانت توضع لم يقتصر الى ذلك واجاب عنه القائلون بوجوب وضعها بان يحتمل
انها تلفت بعد اوان الجذاذ وتفرط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر ويحتمل ان يكون اصيب في ثمار
بعد ما اخذها واما الجرحين فطرقها الص او حرقتها سيل او باعها فان كانت التبريم بخفه وكل هذه الوجود قد تصح رجوع
اضافة المصيبة فيها الى الثمار التي كانت ابتاعها واذا كان كذلك فتكون من ضمان المشتري ولم يجب الحكم بزيادة
حق رب المال وقالوا وانهما قال صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث ليس لكم الا ذلك ولو كانت احوال
لا توضع لكان لهم طلب بقبلة الدين واجاب المانعون عن زيادة ان معناه ليس لكم الا ان لا تمل لكم مطالبة
ما دام معسر ابل فينظر الى ما يسره وليس في الحديث انه امر ارباب الاموال ان يضعوا عنه من اثمان الثمار ثلثا
او اكثر او اقل انما امر الناس ان يعتنوه ليقضي حقوقهم فلما ابرع به امرهم بالكف عنه الى الميسرة ونهاى حكم كل

مغلس احاط به الدين وليس له مال قوله ان بعت من اخيك ثمر فاصابة ما جاحة فلا يحل لك ان تاخذ منها
شيئا بم تاخذ مال اخيك بعير حتى اسندل بهذا الموجهون لان ظاهره وضع الجائحة مطلقا وحمله المانعون على
نا اذا كان تلف قبل التسليم فيكون في ضمان البائع فلا يحل له ان ياخذ شيئا من الثمن بخلاف وان حمل على
بعد التسليم يحل على التهديس لا يحل لك في الوبر والتقوى ان تاخذ الثمن اذا تلف الثمار -

باب في تفسير الجائحة وتقدم ان معناها الافة المتسائلة تصيب الثمار ونحوها بعد الزهوف قبل ان يتركها
في الباب عنه قال الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر او برد او جراد او دح او حريق انما قيد بكونه ظاهرا لان الخضم
يتيقن به واما في غير الظاهر فيحتمل الكذب فصار الاول حكم للنصارى والثاني حكم للديانة الا ان ثبت العاقل الحق

بينة فيقبل-

١٢٣

باب في منع الماء فقال في الهداية فصل في المياه واذا كان لرجل نهر او بئر او قنطرة فليس له ان يمتنع شيئا من الشفة
والشفة الشرب لبني آدم وابها ثم قال ما لمصلحة المياه على ثلثة اقسام احدها ما لا يحاسن الا انها العظام الغير
المملوكة وما لا دونية العظام كيجون وسجون ودجاة والفراة وثلثة وجنا او تمام ندبا وثلثة بوقد رتب بين كل
واحد من الناس فيها حق الشفة وسقى الاراضي ونصب الرعي عليه حتى ان من اراد ان يكتسب ويغير نهرها الى غير
لم يمنع من ذلك والانتفاع بارز ذلك كالانتفاع بالشمس والقمر والهوا والرياح من الانتفاع به على اتى وجه شمار
والثاني كما لا بار والحياض والانهار المملوكة ونحوها فيه للناس حق الشفة على الاطلاق وليس لهم سقى الاراضي و
نصب الرعي عليه حتى من اراد ان ينصب عليه الرعي او ان يمتنع بذلك انما احياها كان لا بل الممارسان يمنعونه
اخرهم ولم يفرو والثالث الممارحز في الاولاني فهو صار مملوكا له بالاحراز وانقطع حق غيره عنه كما في الصيد بالان
ثم قال ولو كان البئر او العين او الكوض او النهر في ملك رجل لم يمنع من ريها الشفة من الدخول في ملكه
كان يجلس آخر بقرب من هذا المار في غير ملك احد وان كان لا يجزى لقبال لصاحب النهر ان تعطيه الشفة
او تشركه ياخذ بنفسه بشرط ان لا يفسد شفة اى جانبه وياخذ من الطي او من قبيل ما قاله الطي اى صحيح فيما اذا
احتفر في ارض مملوكة له اما اذا احتفر في ارض موات ليس له ان يمنع لان الموات كان مشتركا وانحفر
لا حيا حتى مشترك فلا يقطع الشفة ولو منع عن ذلك وهو يخاف على نفسه او ظهو العطش له ان يملكه
بالسلاح لانه قصدا لانه يمنع حقه وهو الشفة والمار في البئر مباح غير مملوك بخلاف الممارحز في الانا حيث قيل
بغير السلاح لانه قد ملكه وقيل في البئر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح بعضا لان المانع ارتكب معصية فقام
ذلك المتقاتل بغير السلاح مقام التعزير له والشفة اى شرب الناس المواشي اذا كان يقضي المار ويتنا عليه
بان كان جدي ولا صغيرا وفيما يرد من الابل والمواشي كثرة ينقطع المار بشربها قيل لا يمنع منه وقيل لانه يمنع
اعتبارا بقتي المزارع والجامع تفويت حقه ولا بل الشفة ان ياخذ المار منه للضرورة وتسل الثياب في الصبح
وقيل يتوضأ ويغسل الثياب في النهر وان اراد ان يستقي شجرة في داره حمله بجراره له ذلك في الاصح وقيل لا يجوز ذلك
الا باذن صاحبه وليس لانه يمتنع ارضه ونخله وشجره من نهر هذا الرجل وبهيرة وقنطرة الا باذنه نصا وله ان يمنع
من ذلك وان اذن له صاحبه في ذلك واعاذه فلا بأس به لانه حقه فنجري فيه الا باذنه كما لا يجوز في اناء انتهى
لمصلحة مع توصيها واما مسألة الكلاء فقال في الهداية ولا يجوز بيع المراعي ولا اجارتها والمراد الكلاء بالبيع فلا
ورد على ما لا يملكه لا لشراك الناس فيه بالحديث حديث الباب، واما الاجارة فلا تها عقدت على استهلاك عين
مباح ولو عقدت على استهلاك عين مملوك بان استاجر لقبرة ليشرب لبها لا يجوز فهذا اولى انتهى قلت المراد بالكلاء
ما ثبت في ارض غير مملوكة وما ثبت في ارض مملوكة بغير اثبات رب الارض لان رب الارض لا يكون محزرا يكون
في ارضه وادانته صاحب الارض بالسقي والتشربة في ارضه اختلفت الروايات فيه فانه ذكر في الذخيرة والمحيط ولو
باع حشيشا في ارضه ان كان صاحب الارض هو الذي انبت بان رتبها لاجل الحشيش فنبت تبكلفه جاز لانه

ملكه الا ترى انه ليس لاحد ان يأخذه بغير اذنه وان بنت بنفسه لا يجوز لانه ليس بمملوك له بل هو مباح الاصل الا ترى
ان لكل احده ان يأخذه وفي القدر وفي ولا يجوز بيع الكفار في ارضه ولو ساقى المار الى ارضه ولحقته مؤنة حتى خرج
الكفار لم يخرج سبعة لان الشكر في الكفار ثابت بالنص انما ينقطع الشكر بالحيازة وسوق المار الى ارضه ليس بحيازة
للكفار فحق الكفار على الشكر فلا يجوز اما الاحاديث الباب فاوله عن ابى هريرة مرفوعا قوله لا يمنع فضل المار يمنع به الكفار
والثاني ايضا عن ابى هريرة مرفوعا قوله ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة رجل منع ابن السبيل فضل ما سخره الحديث وفي
الثالث ما انتهى الذي لا يحل منعه قال المار والحديث وفي الرابع المسلمون شركاء في ثلث في المار والكفار والنار قال
التنوير اما انتهى عن بيع فضل المار لمنعه به الكفار فنعناه ان تكون الانسان سيرة مملوكة له بالثلاثة وفيها ما فاضل
عن حاجته ويكون هناك كفار ليس عنده ما الا انه فلا يمكن اصحاب المواشي رعيه الا اذا حصل لهم السقي من هذه
البيرة فيخرجهم عليه منع فضل المار لما يشي ويحب بذله لها بلا عوض ثم قال قال اصحابنا يجب بذل فضل المار
بالثلاثة كما ذكرنا بشرط احدها ان لا يكون مارة اخرى يستغنى به والثاني ان يكون البذل بحاجة الماشية لا يستغنى الزرع و
الثالث ان لا يكون مالكة محتاجا اليه واعلم ان المذهب الصحيح ان من نزع في ملكه ما صار مملوكا له وقال بعض
اصحابنا لا يملكه اما اذا اخذ المار في اناء من المار المباح فانه يملكه هذا هو الصواب وقد نقل بعضهم الاجماع عليه قال
بعض اصحابنا لا يملكه بل يكون اخص به وهذا غلط فانه انتهى قلت المراد بالمار في الاحاديث المار الذي في الانهار
والآبار والحياض والادوية فلا يجوز منعه من الشرب لبني آدم والبهائم ولا يجوز سبعة اما اذا اخذه وجعله في وعاء
فقد احرزه فجاز سبعة ومنعه والمراد بالكفار ما ثبت في الارض غير مملوكة وما ثبت في ارض مملوكة بغير نبات الارض
ففي كل الناس شركاء لا يجوز لاحد سبعة ومنعه وانما ينقطع الشكر بالحيازة وهو بالقطع فتجوز حينئذ سبعة ومنعه و
يعني اثبات الشكر في النار لا تشغل بضوئها والاصطلاحات وتخصيف الشيا بها وتخصيل الشعلة واللهيب و
الافهم الموقدة وكذا الروثة المشتعلة فليس عليه ان يعطيها وجوبا وليس لاحد ان يأخذ منه من غير رضا وقال
الخطابي لا يمنع فضل المار لمنعه به الكفار هذا في الرجل يحفر البئر في الارض الموات فيملكها بالاحيار وحول البئر قروبا
موات فيه كفار ولا يمكن الناس ان يرفعوا الا ان تبيد لهم ماله ولا يمنعهم ان يسقوا ماشيتهم منه فامر صلى الله
عليه وسلم ان لا يمنع فضل ماء اياهم لانه اذا فعل ذلك وحال بيته وبينهم فقد منع الكفار لانه لا يمكن رعيه و
القيام فيه مع منعه المار والى هذا ذهب في معنى الحديث مالك بن انس والاوزاعي ومويعني قول الشافعي والهي في
هذا عندهم على التحريم وقال غيرهم ليس النهي فيه على التحريم لكن من باب المعروف فان شح رجل على ماله لم يتزع
من يابه والمار في هذا الغير من ضروب الاموال لا يصح الا بطبيعة نفسه فذهب قوم الى انه لا يجوز له منع المار لكن
يجب ان القيمة على اصحاب المواشي اهم وفي النهاية هو نفع البئر لمباحة اى ليس لاحد ان يغلب عليه ويمنع الناس
منه حتى يجوز في اناء ويملكه وقال تقي الدين سبكي في شرح المنهاج مفهوم الحديث يقتضي انه لا يحرم اذا لم يمنع به
الكفار فلا يجب بذل للزرع ويجب الماشية وفي حديث آخر من منع المار لمنعه به الكفار منعه الله فضل رحمة يوم القيمة
وفيه اشارة الى ان الكفار من رحمة الله فكما منعه المار كذلك يمنعه الله رحمة وفيه اشارة الى تحريمه لان رحمة الله

باب في بيع فحل الماروفيه بنى عن بيع فضل المار وقد تقدم ما يتعلق بهذا الباب والحديث قريباً في الباب المتقدم من هذا فاحاصله ان كان المار مباحاً فبيعه واخذ القيمة عليه ومنع لا يجوز وان كان في ملكه فتجوز عليه اخذ القيمة

باب في ثمن السنور قال الخطابي ومن اجاز بيع السنور ابن عباس واليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين والحكم وحماد وبه قال مالك بن انس وسفيان الثوري واصحاب الراي وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وكرهه البيهقي وجرير وطاوس ومجاهد انتهى قال في فتح القدير ويجوز بيع الهرة لانهما لصطاد الغار والهوام المودية بنى ينتفع بها قوله بنى عن ثمن الكلب والسنور هذا الحديث اخبره الترمذي ثم قال هذا حديث في اسناده اضطراب وقد روى هذا الحديث عن الاعمش عن بعض اصحابه عن جابر واضطربوا على الاعمش في هذا الحديث قوله بنى عن ثمن الهرة قال المنذري اخبره الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال النسائي هذا منكراه وقال النووي واما الكلب بنى عن ثمن السنور فهو ممول على ما لا ينفع او على انه بنى تنزيهه حتى يقتل والناس منه واعارته والسماحة به كما هو الغالب فان كان مما ينفع وباعه صحيح البيع وكان ثمنه حلالاً هذا مذهبنا ومذهبنا لغيره كما قالوا ثم قال واما ما ذكره الخطابي وابو عمرو بن عبد البر من ان الحديث في النهي عنه ضعيف فليس كما قالوا بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره وقول ابن عبد البر انه لم يروه عن ابى الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه ايضا لان حماد قد رواه في صحيحه كما ترى من رواية مثل بن عبيد الله عن ابى الزبير فهذاان ثقتان روياه عن ابى الزبير وهو ثقة ايضا انتهى وقال الخطابي انتهى عن بيع السنور متاويل على انه انما كرهه من اجل احاديثين اما انه كالوحشي الذي لا يملك قياده ولا يملك البيع التسليم فيه وذلك لانه يتأب الناس في دورهم ويطوفت عليهم فيها ثم ينقطع عنهم وليس كالدواب التي تربط على الدواب ولا كالطيور التي يحبس في الاقفاص وقد تروى حش بعد الاقفاص ويتأب حتى لا يقرب ولا يقدر عليه وان صاده لم يشتري له ان يحبس في بيته او يشده في خيط او سلسله لم ينتفع به والمعنى الآخر ان يكون انما انتهى عن بيعه لئلا يتأب الناس وليتعارروا ما يكون في دورهم ويرتفعوا به ما قام عند ولا يتأبوا اذا انتقل عنهم الى غيرهم تنزع الملاك في الغنيس من الاغلاق وقيل انما انتهى عن بيع الوحشي منه دون الانسى.

باب في ائمان الكلاب قال الطيبي الجمهور على انه لا يصح بيعه وان لا قيمة على متلفه سواء كان معلماً او لا وسواء كان يجوز اقتنائه ام لا واجاز ابو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة واوجب القيمة على متلفه وعن مالك روايات الاولى لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول ابى حنيفة والثالثة كقول الجمهور وقال الخطابي وقد اختلف الناس في جواز بيع الكلب فروى عن ابى هريرة انه قال من السحت وروى تحريمه عن الحسن والحكم وحماد واليه ذهب الاوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل وقال اصحاب الراي بيع الكلب جائز وقال قوم ما بيع اقتنائه من الكلاب فبيعه جائز وناحره اقتنائه منها فبيعه محرم بحكي ذلك عن عمار والنخعي وقد حكينا عن مالك انه كان يحرم ثمن الكلب ويوجب فيه القيمة لصاحبه على من اكله وذلك لانه البطل عايه منفعة وشبهه بام الولد لا ياكل

يخبرون مني سم قال كان يقال يحل في الكلب شاري اذا قتل اربعون درهما ومن طريق تركب ومحمد بن فضيل عن المغيرة بن ابراهيم قال لا بأس بشئ من الكلب الصيد
 بالكلية اذا طال في امره فاجازت ما يريته بما على راسهم الضال الصالح فخصوا الكلب ببيان ان الكلب من اجزاء الحيوان فان دونه في القوتية عند النبي اجازت ان يقتل من
 ما يملكه فيلحقه احدته لجل معاشهم من عموم من بيع ثم ذل ان يبيع من سم ما يقتل ليلك اخرج كلب الصيد راسه اذ كونه مستغفيا وخصوصا من

واختزير والا صنم فقيل يا رسول الله ارايت تحرم الميتة فانما يطلى بها السفن ويدفن بها الجلود ويستصح بها الناس فقال
 لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قال الله عليهم وان الله تعالى لما حرم عليهم تحومها اجملة ثم باعوه
 ثا كوا فنه في رواية ابن عباس مرفوعا عن الله اليهود ثلاثا فان الله تعالى حرم عليهم التحوم فباعوها واكلوا ثامنا فان الله
 الله تعالى اذا حرم على قوم اكل شئ حرم عليهم ثمنه اي اذا حرم لاجل فحاشا ذاتها واما اذا حرم لاجل الضرر فليس يحرم ثمن
 وللميراث الفا اذا خرد عند البخاري وسلم وغيرهما قال النووي قوله لا هو حرام لمعناه لا يتبعوها فان بيعها حرام والصغير
 في يبيعوه والى بلذ لا الى الانتفاع به اهو الصحيح عند الشافعي واوصيا به انه يجوز الانتفاع في شحم الميتة في طلي السفن
 لا لا يستعمل في شئ باء غير ذلك مما ليس باكل ولا في بدن الاوى فقال الجمهور لا يجوز الانتفاع به في شئ اصلا لعموم النهي
 عن الانتفاع بالميتة الا اخص وهو الجلد المذبوغ والاريت والسمن ونحوهما من الادمان التي اصابها نجاسة فهل يجوز
 الاستصباح بها ونحوه من الاستعمال في غير الاكل وغيره لبدن او يحل من الزيت صابون او يطعم الحسل المتخس
 للمحل او يطعم الميتة لكاله او يطعم الطعام الخس لدوابه فيه خلاف بين السلف الصحيح من ما رينا جواز جميع ذلك و
 نقله القاضي عياض عن مالك وكثير من الصحابة والشافعي واكثر من ابني حنيفة واصحابه قال واجاز ابو حنيفة و
 اصحابه والليث وغيرهم بيع الزيت الخس اذا بنيه وقال عبد الملك واجوز الانتفاع بشئ من ذلك كله في
 شئ من الاشياء انتهى لمخصا قوله من باع الخمر فليستقص الخناذير من استحل بيع الخمر فليستحل اكل الخنزير فانها في
 الحرمة والاسم سواء اي اذ كنت لا تستحل الخنزير فلا تستحل ثمن الخنزير فيضيه تغليظا وتوكيدا في التحريم والتشقيص
 يكون على وجهين احدهما ان يبيح المشتق وهو فصل عرين والثاني ان يجلبها اشتقا صا واعضار بعد ذبحها كما
 تفصل اعضاء الشاة اذا ارادوا اصلا حال الاكل

باب في بيع الطعام قبل ان يستوفي اي يقبض واعلم ان القبض يختلف في الاشياء حسب اختلافها في انفسها كما تقدم
 منها الاشارة اليها فانها ما يكون بان يوضع المبيع في يد صاحبه كما في بيع الصرف ومقبض البراءة قبل الاقباض
 ومنها ما يكون بالتخليط بينه وبين المشتري كما في بيع الاعيان ومنها ما يكون بالنقل من موضعه الى موضع آخر كما
 في بيع الطعام جزا فانها ما يكون بان يكتال او يوزن كما في بيع الطعام كيلا او وزنا فان اتباع طعا كيلا
 ثم اراد ان يبيع بالكيل الاول لم يحجر حتى يكيله على المشتري فانما لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يحجر
 فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري والمرد بصلع البائع صاعه لنفسه حين يشترىه وبصاع المشتري
 صاعه لنفسه حتى يبيعه لاجماعهم على ان البيع الواحد لا يحتاج الى الكيل مرتين وقاله الوكا له البائع بعد البيع بحضرة
 المشتري انه يكفي به ان المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقيق معنى التسليم ومن قال انه لا يجوز بيعه بالكيل الاول
 حتى يكال ثانيا البو حنيفة وصاحبه والشافعي واهله واغنى وقال مالك اذا باع نسيتة فهو المكروه واما اذا
 باع ثمة فلا بأس ان يبيع بالكيل الاول ثم اعلم انه اجمع اهل العلم على ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض اختلفوا
 فيما عداه من الاشياء فقال ابو حنيفة وابو يوسف ما عدا الطعام بمنزلة الطعام الا العنق فان بيعها قبل القبض جائز
 وقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغير الطعام من السلع والدور والعنق سوار لا يجوز بيع ثمنها حتى يقبض

اصلا وانما في هذا الكتاب المذنب بغيره في صياحه وجرسته ما يشبهه ما قول ما قال الخليل في النودي في نهى لمن السند قول بطل ما روي به في
 على الاصح او على انه من غير جازي ليقارن الناس ولا يقر بطل انهم من تقرير الشافعي عن الخطاب في فراجده ١٢ ١١ ١٠

وقال مالك بن انس ما عدا المأكول والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض وقال الاوزاعي واحمد بن حنبل و
 اسحق بن حبيب كل شئ منها خلا المكيل والموزون ففي حديث الباب عن ابن عمر مرفوعا قال من ابتاع طعاما فلا يبعه
 حتى يستوفيه اى يقبضه وفي اخرى عنه قال كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَتَّبَعُ الطَّعَامَ نَبْعَثُ عَلَيْهِنَا
 مِنْ يَامِرْنَا بِاتِّخَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي اتَّبَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سَوَاءٍ قَبْلَ أَنْ يَبِيعَهُ بِعَيْنِي جُزْءًا قَوْلُهُ جُزْءًا قَبْلَ قَوْلِهِ نَبْعَثُ
 الطَّعَامَ أَوْ قَوْلُهُ اتَّبَعْنَاهُ فِيهِ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ جُزْءًا فَإِنْ لَمْ يَجُزْ لَمْ يَشْتَرِ أَنْ يَبِيعَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَبِيعَهُ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَابِلًا لَنَا إِلَّا بِخِلَافٍ
 إِذَا بَاعَ كَيْلًا أَوْ زَيْنًا كَمَا تَقَدَّمَ مَفْصُلًا وَفِي لَفْظِهِ عَنْ يَبِيعَ أَحَدُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ بِكَيْلٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ أَيْ يَقْبِضَهُ وَفِي لَفْظٍ
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا مِنْ اتِّبَاعِ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ أَيْ يَأْخُذَهُ بِالْكَيْلِ قَالَ طَاوُسٌ قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ
 لِمَ لَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ قَالَ الْإِثْرَى أَهْمُ تَبَاعُورٍ بِالذَّهَبِ الطَّعَامُ مَرْجِيٌّ أَيْ مُوجِبٌ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَلَيْسَ بِذَلِكَ مِنْ بَابِ
 الطَّعَامِ الْحَاضِرِ وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ السَّلَفِ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ طَعَامًا بِدِينَارٍ إِلَى أَجْلِ فَيَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ مِنْهُ
 بِدِينَارٍ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّ فِي التَّقْدِيرِ بَيْعُ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ وَطَعَامٍ مُوجِبٌ غَائِبٍ غَيْرُ حَاضِرٍ وَأَمَّا صَارَ ذَلِكَ بِبَيْعِ ذَهَبٍ
 بِذَهَبٍ عَلَى مَعْنَاهُ لِأَنَّ الْمُتَسَلِّفَ إِذَا بَاعَ الطَّعَامَ الَّذِي لَمْ يَقْبِضْهُ وَاخْتَصَمَ فِيهِ بَانُ الْبَيْعِ لَا يَصِحُّ فِيهِ إِذَا كَانَ
 الطَّعَامُ الَّذِي بَاعَ مِنْهُ مَرْجِيًّا مَضْمُونًا عَلَى غَيْرِهِ وَأَمَّا يُقَابَلُ الذَّهَبَانِ فِي التَّقْدِيرِ لَكَ بَدْءُ الدِّينَارِ الَّذِي اسْلَفَ فِي الطَّعَامِ
 بِدِينَارٍ وَهُوَ فَاسِدٌ وَجَمِيعُ أَحَدِهِمَا لَأَنَّهُ دِينَارٌ بِدِينَارٍ وَالْآخِرُ لَأَنَّهُ نَاجِزٌ بِغَائِبٍ فِي بَيْعِ سَبِيلِهِ سَبِيلُ الْمُضَارَبَةِ
 بَابُ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ عِنْدَ الْبَيْعِ لَا خِلَافَةَ أَيْ لَا إِثْرَ لِبَيْعِهِ ذَهَبٍ الشَّافِعِيَّةُ وَابْنُ حَنِبَلٍ إِلَى أَنَّ الْغَبْنَ غَيْرُ لَازِمٍ فَلَا خِيَارَ
 لِلْمُغْنِيَةِ سَوَاءً قَبْلَ الْغَبْنِ أَوْ كَثُرَ فِي الْبَابِ قِسْمُهُ حَبَابُ بْنُ مَنْفَذٍ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَاجْتِلَافُ النَّاسِ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ
 فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ خَاصٌّ فِي امْرِئٍ حَبَابُ بْنُ مَنْفَذٍ وَإِنَّ الْبَنِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ هَذَا الْقَوْلَ شَرْطًا لَهُ فِي بَيْعِهِ فَيَكُونُ لَهُ
 الرُّدُّ إِذَا تَبَيَّنَ الْغَبْنُ فِي صَفْقَةٍ فَكَانَ سَبِيلَهُ سَبِيلُ مَنْ بَاعَ وَاشْتَرَى عَلَى شَرْطِ الْخِيَارِ وَقَالَ غَيْرُهُ الْخَبْرُ عَلَى عَمُومِهِ
 فِي حَبَابٍ وَغَيْرِهِ وَقَالَ مَالِكٌ فِي بَيْعِ الْمَغَانِبَةِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرِي ذَا الصَّبْرِ كَانَ لَهُ فِيهِ الْخِيَارُ وَقَالَ أَحْمَدُ فِي بَيْعِ الْمُسْكَلِ
 يَكْرَهُ غَبْنَهُ وَعَلَى حَاصِبِ السَّلْعَةِ أَنْ يَصْتَفِقَهُ لَهُ وَتَدْحِكِي عَنْهُ إِذَا قَالَ إِذَا بَاعَهُ فَقَالَ لَا خِلَافَةَ فَلَهُ الرُّدُّ وَقَالَ الْبُتُّورِيُّ الْبَيْعُ
 إِذَا غَبَنَ فِيهِ أَحَدُ الْبَايِعِينَ غَبْنًا لَا يَتَغَايَرُ النَّاسُ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ مِثْلُهُ فَاسِدٌ كَانَ الْمُتَبَايِعَانِ جَائِزِي الْأَمْرَ وَحُجُورَ عَلَيْهِمَا وَ
 قَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ إِذَا تَعَاوَرَ الْمُتَبَايِعَانِ عَنْ رَضَى وَكَانَا نَا قَلِيلَيْنِ غَيْرِ مُجَوِّزِينَ فُغْنَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يَرْجِعُ فِيهِ أَحَدٌ قُلْتُ قَدْ
 سَبَقَ بَعْضُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْخِيَارِ وَالْأَوَّلِيُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مُخَصَّصٌ بِكَمَا اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ
 أَوْ يُقَالَ أَنَّهُ مُجْمُولٌ عَلَى شَرْطِ الْخِيَارِ لِأَنَّ فِي مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ قَالَ لَمْ يَلْزَمْ لَخِلَافَتِهِ وَلِي الْخِيَارُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ ذَلِكَ
 خِيَارُ الشَّرْطِ وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ قَوْلُهُ كَانَ يَتَّبَعُ دَفْعًا فِي عَقْدَتِهِ ضَعْفًا فَإِنَّ أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا
 يَا نَبِيَّ اللَّهِ اجْعَلْ عَلَيَّ فَإِنَّ نَفْسَهُ يَتَّبَعُ دَفْعًا فِي عَقْدَتِهِ ضَعْفًا فَدَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَهَاهُ عَنْ الْبَيْعِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 إِنِّي لَا أَصْبِرُ عَنْ الْبَيْعِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَأْكُلُ الْبَيْعَ قُلْ يَا رُوِيَ لَا خِلَافَةَ قَوْلُهُ فِي عَقْدَتِهِ ضَعْفًا أَيْ
 ضَعِيفُ الْعَقْلِ لِيَجِدَ فِي بَيْعِهِ أَوْ مَعْنَاهُ فِي لِسَانِهِ لَكِنَّهُ يَبْدُلُ عَلَى أَنْ يَدْرَأَ الْحُكْمَ عَلَى الْمَقْصَدِ وَأَنْ كَانَتْ الْأَلْفَاظُ
 تَأْصِرُ تَصَوُّرَ شَيْءٍ وَكَانَ النَّبِيُّ بِطَرِيقِ الْمَشُورَةِ لَا الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ وَقَوْلُهُ لَا خِلَافَةَ أَيْ لَا خِلَافَةَ فَإِذَا يَقُولُ ذَلِكَ فَلَا يَجِدُ وَنَهْ

اناس لانه كان زمان خير نيكون هذا الصنف مشهور لا الحكم الشرعي فانهم فانه تيقن قال الخشابى وليستدل بهذا الحديث من
يرى ان الكبر على الجرح عليه قال وليكان على الجرح سبيل كجرح عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا مردوان لا يباع ولم يقتصر على قول
لا خلافة قال الشيخ دا جرح على الكبير اذا كان شيخا مفسدا للماله وجب كبره على الصغير وهذا الحديث انما جازى في قصة حبان
بن منقذ ولم يذكر صفة شيخه ولا تلافى لماله وانما جازى كان يجدر بالبيع وليس كل من عفن في شيء يجب ان يجرح عليه
ولم يجزى جازا لم يباع ذلك الحد لم يستحق الجرح اجمعت وعند الحنفية في المسئلة اختلاف بين الامام وصاحبيه فعند الامام
الاسباب الموجبة للجرح ثلثة اربع الجنون والصبا والرق وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي باا ورواه
والتبذير ومطل الشئ وركوب الدين وخوف تسليع المال بالتجارة والتلمية والاقرار لغير الغرام ايضا من اسباب الجرح
فيجرحى عندهم في السفه الشديد للمال بالصرف الى الوجه الباطلة وفي المبداء الذي يسرف في النفقة ولينفس في التجارة
وفين يمنع عن قضاء الدين مع القدرة عليه اذا ظهر مطلة عند القاضي وطلب الغرام عند القاضي ان يبيع عليه ولو
ينقص بدينه وفيمن ركبته الديون وله مال فحاشا الغرام ضياع اماله بالتجارة فترفعوا الامر الى القاضي وطلبوا ان
يجرح عليه واذا فدان الجحى اماله فطلبوا من القاضي ان يجرحه عن الاقرار لا للغرام فيجرحى الجرح في هذه المواضع عندهم و
عند ابى حنيفة لا يجرحى كذا في البدائع وغيره واعلم ان الجرح من الرق والجنون والصغر توجب الجرح في الاقوال دون
الانفعال الا اذا كان قسلا يتعلق به حكم يندرى بالشبهات كالحمد والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة
في حق الصبي والجنون كذا في الهداية اما قوله توجب الجرح في الاقوال اى ما تردد بينهما بين النفع والضرر كالمبيع والشراء
واما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبائع فيصح منه قبول الهبة والبيع ولا يشترط على اذن الولي
وكذلك العبد والمعتوه واما ما يخص منها ضررا كالطلاق والعاق فانما يوجب الاعداء من الاصل في حق الصغير
والجنون دون العبد كذا في البنائة فلا جرح في الاول وفي الثاني توقف على الاجابة وفي الثالثة جرح قطع ثلثة
ظاهر الحديث جرح لابي حنيفة فان منقذ ابن حبان لم يكن يتهدى الى صواب المعاملات ولم يجرح عليه ثبت بذلك
ان الجرح على الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والغفلة.

باب في العربان بضم العين وسكون الراء ربيعانة ويقال فيه عربون بالضم سمي بذلك لان فيه اعرا القدا البيع اى
اصلا واذا زالة فسادا لئلا يملكه غيره باشتراءه التفسيره في الباب قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
العربان قال مالك ذلك فيما نوى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد او تيكادى الدابة ثم يقول اعطيك
دينارا على انى ان تركت السلعة والكرام فما اعطيتك لك اى فهو لك وما وقع في الموطا في تفسيره هو اوضح
قال ذلك فيما نرى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد او الوليدة او تيكادى الدابة ثم يقول الذى اشتري منه
او تيكادى منه اعطيك دينارا او درهما او اكثر من ذلك او اقل على انى ان اخذت السلعة او ركبت ما تيكادى منك
فالذى اعطيك هو من ثمن السلعة او من كرامة الدابة وان تركت ببيع السلعة او كرامة الدابة فما اعطيتك لك
بغير شئ اجمعت اتفقوا على ان اذا ترك العقيد والعربان ربيعانة على كل حال واختلفوا في جواز هذا البيع
نابطه مالك والشافعي والبخاري واهله احمد بن حنبل وضعف الحديث بانه منقطع وكان رواية مالك فيه عن بلان

قال الارتاقي ومن قال حديث منقطع او ضعيف لا يلتفت اليه ولا يصح كونه منقطعا بحال اذ هو ما سقط منه الراوي قبل الصحابي او ما لم يتصل وهذا متصل غير ان فيه راويا بهما -

باب الرجل يبيع مال ليس عنده اي يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه من مالكه ويدفع اليه وهذا باطل لان باع ليس في ملكه وقت البيع وفي معنى مال ليس عنده في النسخة بيع العبد الآتي وبيع المبيع قبل القبض واما السلم فهو باب ايضا هذا قوله عن حكيمة بن حزام قال يا رسول الله يا بني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي افايتبعه له من السوق فقال لا تبع مال ليس عنده كقوله افايتبعه الخ قال ابن الملك هذا يحتل امرين احدهما ان يشتري له من احد متاعا فيكون دالا وبذا يصح والثاني ان يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه ويدفعه اليه وهذا باطل بقوله لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا في حرم ما لم يضمن ولا يبيع مال ليس عنده كالسلف فيجتمعا في القرض فالمعنى لا يحل بيع بشرط قرض بان يقول بعثك هذا العبد على ان تسلفني الف وقوله ولا شرطان في بيع مثل ان يقول بعثك هذا الثوب نقدا بدينار ونسيئة بدينارين قوله ولا يبيع مالم يضمن اي لا يحل بيع شيء لم يدخل في ضمانه وهو يبيع بشرط فباعه قبل ان ينتقل عن ضمان البائع الاول الى ضمانه بالقبض وسيأتي بمسألة ما يتعلق بهذا الحديث في الباب لاحق من هذا.

باب في شرط في بيع ما اذا حكمنا باختلاف العلماء فيه فقال ابو حنيفة وآخرون كل شرط يقتضيه العقد ويوجب العقد من غير شرط كشرط الملك للمشتري او شرط تسليم الثمن او تسليم المبيع لا يفسد العقد بثبوت بدوون الشرط فلا يفيد الشرط الا تاكيدا او كذا كل شرط لا يقتضيه العقد الا انه يلائم المبيع اي لو كان موجه كالمبيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن ربنا او كفيلا وهو معلوم بالاشارة او التسمية لا يفسد العقد ايضا لان الرهن شرع وثيقة وتأكيد الجانب الاستيفار واستيفار الثمن موجب العقد فلو كان يلائم العقد والكفالة وثيقة للجانب المطالبة والمطالبة موجب العقد فلو كان يلائم العقد فلا يفسد كل شرط يقتضيه العقد او يلائم ليس بشرط في الحقيقة لانه يفيد ما افاده العقد المطلق وكل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائم لم يرد الشرع بجوازه وليس بمتعارف وفي منفعة للبائع والمشتري او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفيد بان المشتري ثوبا على ان يخطب البائع او باع عبد اعلى ان يخدم البائع ثوبا او دار اعلى ان يسكن فيه البائع ثوبا او دابة على ان يركبه عليه البائع الى اله و كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع بخلاف لو اشترى نعلا او ثوبا كشرط ان يخدمه البائع فانه لا يفيد لانه متعارف بين الناس والعرف قاض على القياس ولو كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائم ولا منفعة فيه لاحد من المتعاقدين ولا للمعقود عليه لا يفيد بل الشرط يلغو كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة ونقولنا قال الارتاقي الا في مسألة في الشرار والبيع بشرط العتق فانه يجوز عنده ولا يجوز عندنا فان فيه نفعا للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق فيفضي الى النازعة وخرق احمد بن حنبل بين شرط واحد وبين شرطين اثنين وقال الشرط الواحد لا يفيد والشرطان يفيدان وبما قال الاورداعي واسحق علي بن ابي رباح حديث الباب حديث جابر بن عبد الله ثلث والحجة ما مر في الباب السابق لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع الى بيت وقار روى محمد بن ابي حنيفة ثنا يحيى بن عامر عن رجل عن عثمان بن اسيد مرفوعا انطلق الى اهل مكة فانه لم يبع مالم يقبضوا وعنه عن اربع خصال عن بيع مالم يقبضوا وعنه عن ربح مالم يقبضوا

ما لم يأتها علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستوف فيها احكام البيوع من القبض والتسليم وغيرهما وانما اراد
 ان ينفعه ويهب له فاختدج الجمل مدفعة الى ذلك ومن اجل ذلك جرى الامر فيها على المسالمة لا ترى انه قد دفع اليه
 ثمنه الذي سماه ورد اليه الجمل يدل على ذلك قوله اقراني انما ما كنتك لافد جملك وحكي الخطابي بينا قصة بسنده عن
 عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت بها اباحنية وابن ابي ليلى وابن شبرمة فسالت اباحنية عن رجل
 باع بعا وشرط شرط فقال البيع باطل والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي ليلى فسالت فقال البيع جائز والشرط باطل
 ثم اتيت ابن ابي شبرمة فسالت فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله فثمة من الفقهاء العراقي اختلفوا
 في مسئلة واحدة فانيت اباحنية فاجبرته فقال ما ادرى ما قال احد شئ عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل فانيت ابن ابي ليلى فاجبرته فقال ما ادرى ما قاله
 حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت ابرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى بريرة فاعقها وقال
 يعني اشترط على الولاء لاهلها البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي شبرمة فاجبرته فقال ما ادرى ما قال احد شئ
 مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم ناقة او جملا وشرط على
 حملانه الى المدينة البيع جائز والشرط جائز قال الشيخ بذه الاحاديث كلها متفقة على معاني ما قدماه من البيان من
 ترتيب الشرط وخصناه من وجوبها في مواضعها انتهى قلت الحديث التي استدل بها ابو حنيفة اخرج في مسنده و
 الطبراني في اوسطه والحاكم في علوم الحديث وذكره عبد الحق في احكامه من جهة الحاكم وسكت عنه ثم جابر بن القبطان
 فاجبرته ان يقول وعلة ضعف ابى حنيفة في الحديث انه قلت هذا فليجساسة ادب وقلة حياء منه كما قال العيني
 ولا غرو من امثاله فان لهم علوكعب واقداما اسخه وانوا فاشا نخه في مضمنا ميرنده الجسارات حسبوا ان الارض
 قبضتهم وقطابها مطويات بايمانهم جرحوا احدا والكلو اخر طيطوا ثا لثا بعليط ومضوا رابعا واستبقوا عن القيمة
 خامسا فليل لا يسوي فلسا ولا قيمة له ولا يسوي حبة وكذا لم جرا فالنصف المملك عامته موزعة على كل حقل ابى حنيفة
 علوا وسفلا والنصف المبخى عامته نصيب سائر الائمة هذا وزك منه الموازين وبه الافة قد رقت عصبة الحلف
 على تبع العصبة واما ائمة السلف فعامتهم منطوقون من شريون الاسن شذ وتند من امره شئ منه لم يقر عليه بل تبني
 فرجع وانا بسلا مارواية قصة بريرة فني بعضها انها كانت على تسع اواق في كل عام اوقية وفي رواية وعليها
 خمس اواق نجست في خمس سنين وفي رواية ولم تكن قصص من كتابتها شيئا وفي رواية عمرة عن عائشة الماضية
 في البواب المساجد فقال اهلها ان شئت اعطيت بالثني فجزم الاسماعيل بان رواية الخمس المتعلقة خلط ويمكن
 الجمع ان التسع اصل والخمس كانت بقيت عليها بعد ادى منها اربعة اواق وبهذا جزم القرطبي والمحب
 الطبري ولكن ني انها ما في رواية قتيبة بلفظ ولم يكن ادت من كتابتها شيئا ويحاي بانها كانت حصلت الرابع
 اواق قبل ان تستعين عائشة فادتها ثم جاتها وقد بقي عليها خمس فغنى قوله ولم يكن ادت من كتابتها شيئا
 اي لم يكن ادت فلما بقي من كتابتها شيئا وياتي في كتاب العتق في باب بيع المكاتب اذا فختت المكاتب بعض
 ثم هذه لقصة مشكلة لما في بعض الروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة واشترط لي لم الولاء مستعمل

صدور الاذن منه صلى الله عليه وسلم في الشرع على شرط فاسد فاختلف العلماء فيمنهم من انكر الشرط في الحديث فقال الخطابي
 في المعالم ان يحيى بن اكرم انكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصرفة بالاشتراط
 لكونه انفرد بها دون اصحاب ابيه واثار غيره الى انه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واشتبهت الرواية اخرون
 وقالوا هشام حاقط والحديث متفق على صحة فلا وجه لرده ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان المزني حاشيه بعن
 الشافعي بلفظ واشترطى بهيمة قطع بغير ثمانية ثم وجه بان معناه اظهرى لهم حكم الولاء والاشراط لانها رتال بالولاء
 ابن حجر فاشترط فيها نفسه وهو معصم اى اظهر نفسه انتهى وانكر غيره هذه الرواية والذي في مختصر المزني والام عن الشافعي
 كرواية الجمهور واشترطى بصيغة الامر المؤنث من الاشتراط ثم حكى الطحاوي تاويل الرواية التي بلفظ اشترطى ان اللام
 في قوله اشترطى لهم بمعنى على كقوله تعالى وان اسأتم فلها وحكى الخطابي عن ابن خزيمة ان قول يحيى بن اكرم غلط و
 التاويل المنقول عن المزني لا يصح وقال النووي تاويل اللام بمعنى على ههنا ضعيف لانه عليه الصلوة والسلام
 انكر الاشتراط ولو كان بمعنى على لم ينكره وضعفه ايضا ابن دقيق العيد وقال الآخرون الامر في قوله اشترطى للامة
 وهو على حجة التنبيه على ان ذلك لا ينبغي فوجوده وعدمه سواء وليقوى هذا التاويل قوله في رواية ايمن اشترطها
 ودعيهم شيترون ماشاؤا وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه النهي كقوله تعالى اعملوا ما شئتم وقال
 الشافعي في الامم لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصي حار وروادب وكان
 من ادب العاصيين ان يعطل عليهم ثم يرد عليهم عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من السير الادب
 وقال غيره معنى اشترطى اتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى تراحمهم فيما دعوا اليه مراعاة للتخفيف العتق للشوف
 الشارع اليه وقال النووي اقول الاجوبة ان هذا الحكم خاص بعاشته في هذه القضية وان سببه المبالغة في الرجوع
 عن هذا الشرط لمخالفة حكم الشرع وهو كفضح الحج الى العمرة كان عاصا تترك الحج مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من
 منع العمرة في شهر الحج وتعقبنا ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بالليل واغرب ابن حزم فقال كان
 الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذي كان جازا فيه ثم نسخ ذلك الحكم
 بخطة صلى الله عليه وسلم بقوله انما الولاء لمن اعتق ولا يخفى بعد ما قال وسياتي طرق هذا الحديث تدفع
 في وجه هذا الجواب والله المستعان وقال الخطابي وجه هذا الحديث ان الولاء لما كان كلحجة النسب الانسان اذا
 ولد له ولد ثبت له نسب ولا ينتقل نسبه عنه ولو نسب الى غيره فكذلك اذا اعتق عبدا ثبت له ولاره ولو اراد نقل
 ولائه عنه وارزن في نقله عنه لم ينتقل فلم يثبت باشتراطهم الولاء وقيل قال اشترطى ودعيهم شيترون ماشاؤا
 نحو ذلك لان ذلك غير قاج في العقد بل هو بمنزلة اللغو في الكلام وآخر اعلامهم بذلك ليكون رده وبالطه قولا
 شهير يجلب به على المنبر ظاهر اذ هو ابلغ في النكير واوكد في التعزير انتهى وهو يؤول الى ان الامر فيه للاباحة كما
 تقدم كذا قوله الحافظ في الفتح

باب في عهدة الرقيق وفي الباب عن عقبة بن عامر فروعا قال عهدة الرقيق ثلثة ايام قال الخطابي معنى
 عهدة الرقيق ان يشتري العبد او الحارث ولا يشترط البائع البراة من العيب فما اصاب المشتري به من عيب

باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد به عيبا زده على مباح فاعلته لمن هي قال الخطابي اختلف العلماء في هذا فقال الشافعي ما حدث في ملك المشتري من غلة ونساج ماشيته وولده وكل ذلك سواء لا يرد منه شيء ويرد البعير ان لم يكن ناقصا عما اخذه وقال اصحاب الراي ان كان ماشيته فحلبها او غلها او شجرة فاكل من ثمرتها لم يحزر له ان يرد بالعيب ويرجع في الارش وقالوا في الدار يرد بالعيب وقال مالك في اصواف الماشية وشعورها انها للمشتري ويرد الماشية الى البائع فاما اولادها فانه يرد بها مع الامهات واختلفوا في البيع اذا كان جارية فوطئها المشتري ثم وجد بها عيبا فقال اصحاب الراي تلزمه ويرجع على البائع بارش العيب وكذلك قال الثوري والشافعي بن راهويه وقال ابن ابي ليلى يرد بها ويرد معها شلها وقال مالك ان كانت ثيبا ردها ولا يرد معها شيئا وان كان بكر الم يحزر له ردها ويرجع بما نقصها العيب من اصل الثمن وقاس اصحاب الراي المعضوب على البعير من اجل ان ضمانها على الغاصب لم يحل له رد الغلة واحتجوا بالحديث وعمومه انتهى اى بحديث الباب قلت انا مذهب الحنفية في الغلة وغيره وقد تقدم ذكره في باب المصرة مفصلا فراجعه وحاصله ان حديث الباب حديث عائشة مرفوعا بخراج بالضم المان المراد بالخراج ما يخرج من غلة الغنم المشتراة عبدا كان او غيره وذلك بان لم يشتره فيستغله زمانا ثم يعثر منه على عيب كان في عند البائع فله رد العين المبيعة واخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لان المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه ولم يكن له على البائع شيء فالتقدير الخراج مستحق بالضمان اى بسببه اى ضمان الاصل بسبب ملك خراجه فله رد الخراج واراد على زيادة منفصلة غير متولدة من المبيع كالكسب وهي لا تمنع الرد بالعيب بل يفتح العقد في الاصل دون الزيادة وسلم الزيادة للمشتري مجازا بخلاف زيادة منفصلة متولدة من المبيع كالولد والثمر والبن وهي تمنع الرد بالعيب لانه لا سبيل الى فتح مقصود الا ان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى فتحه تبعا لانقطاع التبعية بالانفصال وجعل الشافعي واحمد حكم المنفصلة المتولدة في حكم الكسب لا مكان النسخ على الاصل بدونها والزيادة للمشتري قلت بينهما فرق وهو ان الكسب ليس بمبيع بحال لانه تولد من المنافع وهي غير الاعيان والولد والثمر والبن تولد من المبيع فيكون له حكم المبيع فلا يجوز ان يسلم له مجانا لما فيه من الربوا لانه يبقى في يده بلا عوض في عقد المعاوضة والربوا اسم لما يستحق بالمعاوضة بلا عوض ليقابلته قال ابن الهيثم في الفتح ونحن نفرق بين الكسب الذي تولد من المنافع وهي غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر مالا مع ان الحر ليس بمال والعبد المكسوب للمكاتب ليس مكاتبا والولد تولد من نفس المبيع فيكون له حكمه فلا يجوز ان يسلمه مجانا لما فيه من شبهة الربوا واما مسئلة الجارية الموطنة فحكمها عندنا ما حكمها عند مالك في الشيب والبكر قوله عن عائشة ان رجلا ابتاع غلاما فاقام عنده ما شار ان يعقم ثم وجد به عيبا فاضمه الى ابنتي صلى الله عليه وسلم فردده عليه (البائع) فقال الرجل (البائع) يا رسول الله استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان قال ابو داود هذا اسناد ليس بذلك قال المذري ليشير الى ما اشار اليه البخاري من تضعيف المسلم بن خالد الزنجي وقد خرج هذا الترمذي في جامعه من حديث عمر بن علي المقيمي عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى عن الخراج بالضمان وقال هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة وقال ايضا استغرب محمد بن اسماعيل هذا الحديث من حديث

عمر بن علي قلت تراه تدليسا قال لا وحكي البيهقي عن الترمذي انه ذكره لمحمد بن اسمعيل البخاري وكانه اعجب به آخر كلامه
وعمر بن علي هو ابو حفص عمر بن علي الملقب بالبصري وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه ورواه عن عمر
بن علي ابو سلمة يحيى بن خلف الجوباري وهو ممن يروى عنه مسلم في صحيحه وهذا اسناد جيد ولهذا صححه الترمذي وهو
غريب كما اشار اليه البخاري والترمذي والمحدثون الى اعلم اهملت اخبره احمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وضعفه
البخاري وابوداود ولما في سننه من الضعف بمسلم بن خالد الزنجي قلنا صححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود
وابن حبان والحاكم وابن القطان واما مسلم بن خالد شيخ الشافعي ومن طريقه رواه الشافعي ايضا في مسنده وان
ضعفه البخاري وشيخه ابن المديني فقد وثقه كثير منهم ابن عدي وابن معين ويحيى بن معين والدارقطني وذكر ابن حبان
في الثقات وقال كان من فقهاء الحجاز ومنه تعلم الشافعي الفقه قبل ان يلحق بالكوفة هذا يرشدك على ان لا اقل
من ان يعتبر حديثه حسنا لا صحيحا ولا ضعيفا

باب هذا اختلاف البيعان والمبيع فانه ما ذا حكمه قال في الهداية واذا اختلف المتبايعان في المبيع فادعى احدهما
ثما وادعى البائع اكثر منه او اعترف بالبائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البيينة قضى له بها وان
اقام كل واحد منهما بيينة كانت البيينة المثبتة للزيادة اولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبيينة البائع اولى
في الثمن وبيينة المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بيينة قيل للمشتري اما ان يرضى بالثمن الذي ادعاه
البائع والافسخا المبيع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع الا فسخا المبيع فان لم يرض به استخلف
الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتبدل يمين المشتري وان كان بيع عين بعين او ثمن بثمن بدلا القاضى يمين
ايهما اشار فان خلفا فسخ القاضى المبيع بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا في الاجل
او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه فان
ملك المبيع ثم اختلفا لم يتجافا عند ابى حنيفة وموافي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن القاسم والشافعي على
قيمة المالك وهو قول الشافعي وعليه اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بعينه انتهى لمخصا الحال
انهم اتفقوا على ان العاقدين اذا اختلفا في المبيع او الثمن او كليهما وليس للاحد بيينة يتجافا ان اذا كان المبيع موقفا
واما اذا تلف المبيع فكذلك عند الشافعي ومحمد بن القاسم وقال ابو حنيفة والشافعي والشافعي والثوري والاوزاعي
لا يتجافا بل القول قول المشتري مع يمينه وبه قال مالك في اشهر الروايتين قوله اشترى الاشعث

رقيا من رقيق الخمس من عبد الله لعشرين الفا فارسل عبد الله اليه في منتهى فقال انما اخذتم بعشرة الاف
تقال عبد الله فاحتملوا رجلا يكون بيني وبينك قال الاشعث انت بيني وبين نفسك قال عبد الله فاني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اختلف البيعان وليس بينهما بيينة فهو ما يقول رب السلعة او يتيان
اي المبيع اى يتفاسخان العتد فاختلفا لاشعث وعبد الله بن مسعود في الثمن فقال عبد الله لعشرين وقال
الاشعث بعشرة الاف قال في الهداية وفي التخاليف قبل القبض على وفاء القياس لان البائع يدعى زيادة الثمن
والمشتري ينكره والمشتري يدعى وجوب تسليم المبيع بالثمن والبائع ينكره فكل واحد منهما منكر فيخلف فاما بعد القبض

فمخالفة للقياس لان المشتري لا يدعي نسباً لان المبيع سالم له فبقي دعوى البائع في زياد الثمن والمشتري ينكر
فبقيت بحلفه لكننا عرفنا بالنص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قامة بعينها تانها وزاد
انتهى قلت هذا رواية قد اختلفت الفاظها قد علمت لفظ ابني داود وعند الترمذي اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع
والمبتلى بالخيار وعند النسائي فامر البائع ان يتخلف ثم يتخلف المتبايع فان شأنا خذوا ان شاركوا في المولى ايما
بيعان يتبايعان فالقول قول البائع او تيراوان وعند الطبراني والدارمي اذا اختلف المتبايعان والسلعة قامة
ولا يثبت لاحدهما على الآخر تانها وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وتكلموا في اسانيد قلت كلامهم لانهم في اسانيد ما
ان سلم فانظروا ان حديث ابن مسعود مجموع طرق له اصل بل هو حسن صحيح بل لكن في لفظه اختلاف -

باب في الشفعة قال في الهياية الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشتراة الى عقار
الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجوار فادناه اللفظ ثبوت حق
الشفعة لكل واحد من هؤلاء واذا بالترتيب قال وليس للشريك في الطريق والشرب والجوار شفعة مع الخليط
في الرقبة فان سلم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذ بالجوار قال الشفعة واجبة في العقار وان كان
مما لا يقسم وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم قال ولا شفعة في العروض والسفن لقوله عليه السلام لا شفعة الا في
ربع او حائط وهو حجة على مالك في ايجابها في السفن انتهى لمخضا اعلم انه اختلف العلماء في الشفعة فمذهب الا وراعي
والليث ومالك والشافعي واحمد واسحق لا شفعة الشريك لم يقاسم ولا تجب الشفعة بالجوار وقال النخعي ومالك
القاضي والثوري وغرو بن حريث والحسن بن حي وقتادة والحسن البصري وحماد بن سليمان والبخاري و
ابو يوسف ومحمد وآخرون تجب الشفعة في الاراضي والرباع والكوايط للشريك الذي لم يقاسم ثم للشريك الذي
قاسم وقد بقي حق طريقه او شربه ثم من بعدهما للجوار الملائق والملاز في قوله الشفعة في كل شرك رابعة احوال

لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو باع حتى يؤذن اى لا يجوز للبائع بيعها حتى يعلم شريكه فان باع
ولم يؤذن شريكه فالشريك احق به من غيره والشرك بكسر اوله وسكون الراء هو الاسم من الشراكة والمراد منه الشيء
المشترك والرابعة والربع الذي يربح به الانسان ويتوطنه يقال يزار ربع وربعه بالها كما قالوا دار وداته وفي
الحديث اثبات الشفعة في الشراكة وهو اتفاق من اهل العلم وفيه دليل على ان الشفعة لا يجب الا في الارض
والعقار دون غيرها من العروض والامتنعة والحيوان ونحوها والشراكة عام سواء كان في نفس المبيع او في حق
من حقوق المبيع كالطريق والشرب والمسيل قوله انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في

كل مال لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة قال الخطابي هذا الحديث ابين في الدلالة
على نفي الشفعة لغير الشراكة من الحديث الاول وكلمة انما يعمل تركيبها وهي ثبوت الشفعة لما سواه
ثبتت ان الشفعة في المقسوم وما قوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فقد احتج بكل لفظة منها قوم
ابا اللفظة الاولى في بعضها حجج لمن لم ير الشفعة في المقسوم واما اللفظة الاخرى فقد احتج بها من ثبتت الشفعة
بالطريق وان كان المبيع مقسوما انتهى قلت احتج الشافعي بهذا الحديث حديث جابر وحديث ابني مسرة في

الباب مرفوعا اذا قسمت الارض وحدت فلا شفعة فيها فانه ظاهر على ان اذا وقعت الحدود وصرفت الطريق
 فليس فيه حق شفعة لاحد قلت هذا مخرجهم الى نفى شفعة الجوار واستدلال على نفية مفهوم الحديث وقد اوضحه صرح
 الحديث بنور ارجح عليه فيطالب سنا بالنكته فنقول بان الحديث يسمى الشفعة في نفس البيع او في حق البيع الشفع
 وحق الشفعة ولا يسمى الشفعة في الجوار الشفع بل يسمى بالجار وحق الجوار واعتبارها ليسون اقسام الثلاثة بالشفع
 فلان في بين الحديث والشفعة الا في التسليم فلا ينفى الحديث حكم شفعة الجوار منها وقال عامة الاحناف معنى
 قوله اذا وقعت الحدود وصرفت الطريق فلا شفعة اى للشركة يعنى صاع حق الشفعة باعتبار الشركة في نفس
 البيع وفي حقه واما حق الشفعة بالجوار فيبقى وهو ثابت بحديث صحيح لا مرد له فقال بعض العلماء ان قطعة اذا
 وقعت الحدود والحدود رج من قول جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه اخرج الطحاوي
 بسنده عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حدثت الطريق فلا شفعة وحديث ابن عمر
 عند المصنف في الباب مرفوعا اذا قسمت الارض وحدت فلا شفعة يدل على ان هذا من كلام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وليس بمدسج قوله سمع ابا رافع سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق بسبقه
 السبق بالسبق الصاوي الاصل القرب يقال سقت الدار واسقت اى قربت قال الخطابي وقد خرج بهذا
 ابن ابي عمير الشفعة بالجوار وان كان متاسما الا ان هذا اللفظ مخرج الى بيان وليس في الحديث ذكر الشفعة
 فيجوز ان يكون اراد الشفعة ويحتمل ان يراد به احق بالير والمعوذ وفي معناه هما وقد يحتمل ان يجمع بين الخبرين
 فيقال ان الجار احق بسبقه اذا كان شركا فيكون معنى الخبرين على الوفاق دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك
 لانه قديما وشركه وتساكنه في الدار المشتركة بينهما كالمرأة تسمى اجارة لهذا المعنى وقد يكلم أهل الحديث في اسناد هذا
 الحديث واضطراب الرواية فيه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن ابي رافع وقال بعضهم عن ابي رافع و
 ارسله بعضهم وقال فيه قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد والاحاديث التي جازت في ان لا شفعة الا للشريك سائدا
 خيار ليس في شئ منها اضطراب انتهى قلت هذه التاويلات محض تاويل وتمشية على المذهب ولا خلاف بين الخبرين
 اصلا وقد اخرج المصنف في الباب عن سمر مرفوعا قال جاز الدار احق بدار الجار اذا دارض ولفظة او للتوزيع
 او للشك من الراوي واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وفي الباب ايضا عن جابر مرفوعا قال الجار احق
 بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا اذا كان طرفيهما واحدا واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن واخرجه الطحاوي
 باسناد متعده وهذا اللفظ ثم قال نفى هذا الحديث ايجاب الشفعة في المبيع الذي لا يشرك فيه بالشريك في الطريق
 وقد وافقنا البخاري في شفعة الجوار وكيف يقال انه مضطرب وقد اخرج البخاري قال باب عرض الشفعة
 على صاحبها قبل البيع وقال الحكم اذا اذن له قبل البيع فلا شفعة له فقال الشئ من بيعت شفعة وهو شاهد
 لا يغيرها فلا شفعة له حدثنا المكي بن عبد الله بن ابراهيم بن حريج اخبرني ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال
 وقفت على سعد بن ابي وقاص في المسورين محرمه فوضع يده على احدى مكيتي اذ جاز البورافع مولى النبي صلى الله
 فقال يا سعد اتبع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعتهما فقال المسور والله لاتبتهما عنهما فقال سعد

والله لا ازيدك على اربعة الاف منجمة او مقطعة قال ابو رافع لقد اعطيت بهما خمس مائة دينار ولو لا اني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجوارح ليقبى ما اعطيتكما باربعة الاف وانما اعطى بهما خمس مائة دينار
فاعطيا يا اياه باب اى الجوارح قرب الخ انتهى ما فى البخارى وقال الطحاوى واما الشفعة للجوارح فثبت بما حثنا ذكر
باسناد جيد حديث انس مرفوعا جابر الازرق بالدار وحديث سمعون بن جندب مرفوعا قال جابر الازرق لشفعة
الدار ثم ذكر بسنده عن الحكم عن سمع عليا وعبد الله ليقولان قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجوارح وقال نفي
منه الا النار وجود الشفعة للجوارح فان قال قائل قد يجوز ان يكون الجار شريكا فانه يقال للشريك جارقيل وليس فى
الحديث ما يدل على شئ مما ذكرت ولكنه قد روى عن ابى رافع ما قد دل على ان ذلك الجار هو الذى لاشته كونه له
فذكر بسنده عن عمرو بن الشريد مثل رواية البخارى المذكور ثم قال قد دل ما ذكرنا ذلك الجار الذى غناه رسول الله
صلى الله عليه وسلم هو الجار الذى تعرفه العامة ومن اعلمك ان الشريك يقال له جار وابن وجدت نارا فى
لغات العرب فان قال لاني قد رأيت المرأة تسمى جارة زوجها قيل له صدقت قد سميت المرأة جارة زوجها
ليس لان لهما مخالطة للحم ولا دمها مخالطة لدمه ولكن لقرىبهما منه فذلك الجار سمي جار القربة من جارة للمخالطة
اباه فيما جاوره به ثم قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا من ايجاب الشفعة بالجوارح لنفسه ذلك
الجوارح ما قد حثنا فهدى سليمان فذكر بسنده عن الشريد بن سويد قال قلت يا رسول الله ارض ليس لاحد
فيها قسم ولا شرك الا الجوارح سميت قال الجوارح ليقبى فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
احق بشفعة جوارحه من ارض منفردة لاحق لاه فيها ولا طرقي قد دل ما ذكرنا ان الجار الملازم
يجب له الشفعة بحق جواره انتهى للمختص

باب فى الرجل يئس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده اى المفلس ما ذا حكمه صورته ان يبيع الرجل متاعا
لرجل او يقرض الرجل مما يبيع فيه القرض ثم افلس المشتري او المستقرض فوجد البائع متاعه الذى باعه
او المقرض ما اقرضه عنده المفلس وهو الذى حكم الحاكم بافلاسه فالبائع والمقرض احق بمتاعه من غيره واسوة
للمقرض ففيه اختلاف فذهب مالك واهل الشام والشافعي واسحاق الى انه صاحب الحق به من غيره من الغرماء وقال
ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن شبرمة قاضى الكوفة وكيع بن الجراح والوضيعة واليويسف ومحمد
زفران بائع السلعة اسوة للغرماء ثم قال مالك ان قبض شيئا من ثمن السلعة البائع من المشتري او
مات المشتري مفلسا ثم وجد عين ماله فهو اسوة للغرماء وقال الشافعي لا فرق بين ان يقبض شيئا من الثمن او
لم يقبضه وكذلك سوا مات مفلسا او لم يميت في ان اذا وجد عين ماله كان احق به والفقوا على ان الذى اودع
ودعية عند رجل ثم افلس المودع فالمودع احق به بلا خلاف وكذلك الفقوا فى العواري والمضروب للمالك
احق بمن الغرماء وفى الباب عن ابى هريرة مرفوعا روايت نفى لفظ قال ايما رجل افلس فادرك الرجل متاعه
بعينه فهو احق به من غيره استدلل بهذا الشافعي ومن معه وفى رواية مالك مرسلا قال ايما رجل باع متاعا
فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو احق به وان مات المشتري

نصاحب المتاع اسوة الغرماء فحل مالك الحديث الاول على هذا وقال ان كان قبض البائع شيئا من ثمن السلعة
 او مات المتاع فهو اسوة للغرماء وسوجه على الشافعي فانه قال يوافق به في هذه الصورة ايضا وقد اسند هذا الزيد
 ولفظه قال فان كان تصاده من ثمنها شيئا فالباقى فهو اسوة الغرماء اما امرى بك وعنده متاع امرى بك بعينه
 اقضى منه شيئا او لم يقض فهو اسوة الغرماء عن هذا ايضا يدل على مذنب مالك بخلاف الشافعي وفي رواية يونس
 في هذا الحديث مسلا فذكر معنى حديث مالك وزاد وان كان قد قضى من ثمنها شيئا فهو اسوة للغرماء فيها قال ابو داود
 وحديث مالك اصح اى مسلا من حديث الزبيدي الذي هو المسند قلت قد قضى البوسرة خلاف ذلك كما اخرج
 المصنف عن عمر ابن خليفة قال اتينا ابا هريرة في صاحب لنا افس فقال لا تقضين فيكم لقضاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من افس او مات فوجد رجل متاعه بعينه فوافق به هذا يخالف لما تقدم من رواية انه
 اسوة للغرماء قال الخطابي وهذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال بها كثير من اهل العلم وقد قضى بها عثمان
 بن عفان وروى ذلك عن علي بن ابي طالب لا يعلم لهما مخالف في الصحابة وبه قال الشافعي وآخرون و
 قال ابراهيم النخعي والبخاري وابن شيرمة هو اسوة للغرماء وقال بعض من يحتج بقولهم هذا مخالف للاصول
 الثابتة والمعانيها والمتاع فملك السلعة فلا يجوز ان ينقض عليه ملكه وتاؤلوا الخبر على الوداع والبيع
 الفاسد وعلى المقبوض على سوم الشراء ونحوها قال الشيخ ذا الحديث اذ اصح وثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فليس الا التسليم له معتبر في نفسه فلا يجوز ان يعترض عليه بسائر الاصول المخالفة له او يذرع
 الى الجحالة بعدم النظر له وقله الاشتباه في نوعه فهذا احكام خاصة وردت بها احاديث فصارت اصدولا كحديث
 الجنيين وحديث القسامة والمصراة وروى اصحاب الرسائل حديث التبيذ وحديث التهمة وبها مع ضعف
 سندهما يخالفان للاصول ثم اطال الكلام في تعدد الجزئيات ثم قال ولم يستنكر شي من هذه الامور ولم يعبأ
 بخالفها بسائر الاصول وكذلك الحكم في المفلس انتهى قلت هذا ما قلتم ونصحت على الراس والعين بل الشئ
 الزائد منه لا ناقلنا اذا جاز عن الرسول فعلى الراس والعين وان كان مسلا بل ضعيفا بضعف يسير وترك
 القياس ولو كان جليا بمقابله واذا جاز عن الصحابة رضي الله عنهم فمختار منهم ولكن اذا جاز عن الرسول صلى الله عليه
 وسلم وكان في طاهرة تضاد وتعارض فحينئذ يجب التأويل حتى لا تضاد وان لم يمكن يجب المصير الى القياس
 والاصول المستنبط من الشريعة الغراء فهنا قد تعارض الاثنا كما عرفت في احاديث الباب من انه اسوة
 للغرماء في احاديثها وسواحق به في الاخرى وقد اخرج الارقطي عن ابي هريرة مرفوعا ايا رجل باع سلعة
 فادر بها عند رجل قرا ففس فهو ماله بين غرمائه فاختلف الرواية فيمكن وسن في الحديث كما عرف وفي سنده
 اسمعيل بن عياش لكنه وثقه احمد واحتج به غير واحد من العلماء وما قاله الارقطي بانه مرسل فالمرسل حجة عند
 جمهور الامم مع انه يجوز ان يكون معناه انه احق بماله فيتخير في الفسخ ويراد به الارشاد الى ما هو الاصلح الاول كما في
 قوله تعالى واشهدوا اذ اتباعتهم وغيره وقال الطحاوي ان المذكور من ادسك ماله بعينه والمبيع ليس بوعين ماله
 ولما هو عين ماله قد كان له ولما ماله بعينه يقع على المنصوب والعواري والودائع وما اشبه ذلك فذلك ماله

لا يبيعه فهو احق برمن الغرار وفي ذلك جاز هنا الحديث والذي يدل عليه ما روي في حديث سمرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده عند رجل بعينه فهو احق بعينه ويرجع المشري
 على البائع الثمن وفيه انه قد جاز في لفظ الحديث صريح لفظ البيع كما في الباب وعند سلم ايما رجل باع متاعا للمشتري
 فلا تفاؤله فيه وقال شيخ مشايخنا الشيخ رشيد احمد رضى الله عنه على ما نقله صاحب البذل قال قوله ايما رجل
 باع متاعا او اداة الامر على قبض الثمن مشعرة بان المراد يكون المبيع بعينه ليس هو البقا على صورته وذلك لانها
 لا تتبدل صورته وان قبض البائع كل ثمن بل المراد بقائه بعينه بقائه بحيث يبقى اضافة على ما كانت فان
 تبدلت صفته و اضافته لم يبق البائع الا اسوة للغرار لانه لم يبد متاعه بعينه وان لم يتبدل اضافة مطلقا و
 كانت على ما كانت كان البائع احق به من غيره ولما كانت صفة البيع تمامها بالقبض او باقتضار شئ من الثمن
 او بالحكم على القبض او اقتضار شئ من الثمن فنقول ان الذي اشترى شيئا من احد ولم يقبضه حتى انلس المشتري
 فانه يكون احق به من غيره وكذلك اذا اشترى رجل شيئا ولم يود ثمنه من ثمنه ولم يقبضه ايضا فانه يبعد في
 ضمان البائع ولم يتبدل اضافة لان العقد هو القبض حقيقة كقولنا تمامه عليه فان البيع بالم قبض المشتري المبيع
 على شرف السقوط والافساح بهلاك المبيع فالتبدل في الاضافة فان كان متحققا في قبض القبض في الجملة
 الا انه غير معتد به ولا جل عدم الاعتداد به ان يهلك المبيع قبل القبض كان الثمن ساقطا وما يؤيد ذلك المراد
 بالتبدل وعدم التبدل هو تبدل الاضافة لا تبدل صورته ما ورد في الرواية من قوله ايما امرئ ملك عنده
 متاع امرئ بعينه فهو اسوة للغرار فانه سوى البائع لباي الغرار اذا كان للبيع تاما فانه يتم بهلاك احد المتعاقدين
 ولو كان المذاكر بكونه بعينه صورة لما تبدل الحكم بهلاك المشتري لكون المبيع بعينه لا يتبدل في صورته وما على
 ما اخترنا من ان المراد بتبدل الاضافة فتبدل الحكم بهلاك المشتري ظاهر لان البيع قبل القبض لما كان على
 شرف السقوط اقتصر لالى تمامه الى مرجع من اقتضار الثمن او يهلك المشتري واذا وجد شئ منهما علم بتبدل
 الاضافة ينفيا ولا كذلك قبله فافهم فانه دقيق ثم ان هذا التوجيه محتاج اليه حيث وجد لفظ البيع صراحة واما
 حيث اطلق فهو محمول على العارية والقصب والامانة وغيرهما لا يوجب تبديلا في الاضافة انتهى قلت و
 ان سلم شرح الشوافع بعينه فهو محمول على حكم الريانة لا القضار واختاره شيخنا نور الله قلوبنا بنوره و
 متعنا الله بطول بقائه آمين والمراد ان يعطى المديون المفلس الرائن متاعه بعينه اذا كان موجودا عنده
 بعينه لتعلق حقه به كما قالوا في الفرس الذي عاد الى دار الحرب ثم اصاب المسلمون ان يملكوا حتى يبعده قسمه المسلمين
 باب فمن احب حسيرا ابي عاجز اعن المشي اميلكمها قد اختلف اهل العلم فيه قال الخطابي وذهب اكثر الفقهاء
 الى ان ملكها لم يزل عن صاحبها بالعجز عنها وسبيلها سبيل اللقطة فان جاز بها وجب على واجد ما رد ذلك عليه
 وقال احمد بن حنبل واسحاق بن ابي ابيان اذا كان صاحبها تركها بمهلكة واجتج استحق بحدوث الباب و
 قال عبد الله بن الحسن قاضي البصرة فيها وفي النواة التي ياتئها من ياكل التمر ان قال صاحبها لم يجرها
 للناس فالقول قوله وتختلف انه لم يجرها للناس انتهى واستدل الجمهور بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل

الا ان لمون تجارة عن تراض منكم فهذا يدل على ان الملك لا يحصل الا بتملك من ذل المالك بسبب من المالك
 فهذا اذا وجد سبب الملك من المالك وجو الملك بان يقصد ان من شاتها واخذها ملكا يملك وان لم يصبها فملك
 ولم يسهل لاجل ذلك لم يزل ملك المالك عنها وكان هو اولى به ممن احياها بقوله من ذلها دابة فاعية عنها
 احبها ان يعفو حاسبوها فاخذها فاحياها فهي له قوله فسيبوا اي تركوا بالتدبير حيث شاءت
 باب في الرهن بفتح الراء وسو شي يتوثق به في القرض او الدين اخرج في الباب عن ابى هريرة مرفوعا
 قال لبن الدركيل بنفقتة اذا كان مروحونا والنهر يركب بنفقتة اذا كان مروحونا وعلى الذي يجلب
 يركب النفقة قال الخطابي هذا كلام مبهم ليس في نفس اللفظ منه بيان من يركب ويجلب من الرابح والمترين
 او العدل الموضوع على يده الرهن وقد اختلفت اهل العلم في تاويله فقال احمد بن حنبل المترين ان ينتفع
 بالرهن بالجلب والركوب بقدر النفقة وكذلك قال اسحق وقال احمد ليس له ان ينتفع شي منه عيه بما قال ابو
 اذا كان الراس يفتق عليه لم ينتفع به المترين وان كان الراس لا يفتق عليه وتركه في يد المترين فالتفت عليه
 ركوبه واستخدامه قال وذلك لقوله وعلى الذي يجلب ويركب النفقة وقال الشافعي منقحة الرهن للرأس
 ونفقة عليه والمترين لا ينتفع بشي من الرهن خلا لا احتفاظ به للمؤثقة فيه وعلى هذا تاويل قوله الرهن ركوب
 ومجلوب يرى انه منصرف الى الرأس الذي هو مال الرقبة وقدر روي نحو هذا عن الشعبي وابن سيرين
 وقال الشوكاني وقيل ان فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجملا واجيب بانه لا اجمال بل
 المراد المترين بقدرية ان انتفاع الرأس بالعين المرهونة لاجل كونه مالكا والمراد بها الانتفاع بمقابلته النفقة
 وذلك بخلاف المترين كما وقع التصريح بذلك في الرواية الاخرى وابويده ما وقع عند جماهير سلمة في جامعه
 بلفظ اذا الرهن شاة شرب المترين من لبنها بقدر علفها فان استفضل من اللبن بعد من العلف فهو ربا وفيه
 دليل على انه يجوز للمترين الانتفاع بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم ياذن المالك وبه قال احمد وغيره
 وقال الشافعي والجمهور العلماء لا ينتفع المترين من الرهن بشي بل الغوايد للرأس والمؤمن عليه
 والحديث ورد على خلاف القياس من وجهين احدهما التجوز لغير المالك ان يركب ويشرب بغير اذنه والثاني
 تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء رتده اصول مجمع عليها وآثار
 ثابتة لا يخالف في صحتها ويدل على نسخته حديث ابن عمر عند البخاري وغيره بلفظ لا تحلب ماشية امرئ بغير
 انتهي ما في النيل قال الحافظ في الفتح واجاب الطحاوي عن الحديث بانه محمول على انه كان قبل تحريم الربوا
 ولاحرام الربوا حرم اشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تجر ربا قال فان رفع تحريم الربوا اناج
 في هذا المترين اصدوا حجج الموفق في المغني بان نفقة الحيوان واجبة والمترين فيه حق وقد امكن استيفار حقه
 من ثمار الرهن والنيابة عن المالك ذمها وجب عليه واستيفار ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للمرأة اخذ
 مؤنتها من مال زوجها عند انتاع بغير اذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليها انتهى كلام الحافظ ثلث عند الحنفية
 مانع الرهن وانه بائنه قوله قال في الهداية ثلث الرهن للرأس في مثل الغنم والشاء واللبن والصوف

لأنه متولد من ملكه ويكون رهننا مع الاصل لأنه تبع له والرهن حق لازم فيسرى اليه اسم وفيه واجبة البيت
الذي يحتفظ فيه الرهن على المرتين وكذلك اجرة الحافط واجرة الراعي ونفقة الرهن على الراهن والاصل ان
ما يحتاج اليه المصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن لان العين باقية على ملكه وكذلك منافع مملوكة له فيكون باقية
وتبقيته عليه لما انه موقوف ملكه كما في الودعية وذلك مثل النفقة في مالكة ومشرية واجرة الراعي في معناه لانه
عنف الحيوان قال وكل ما كان يحفظه اولده الى يال المرتين اولد جرد منه فهو على المرتين مثل اجرة الحافط
لان الامساك حق له والحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه اصل قلنا ويجوز عمننا للمرتين انتفاع من الرهن
اذا اجازة الراهن المالك ولا يكون ذلك مشروطا في العقد ولا معروفا قال في الهداية وليس للمرتين ان
يتنفعا بهن الا بشئ ايم ولا سكنى ولا لبس الا ان ياذن له المالك لان له حق الحبس وكون الانتفاع اسم فعلى
نا ان يمكن لنا ان نقول انه يجوز للمرتين ان يشربا لبن الرهن ويركبا على الرهن اذا اجازة المالك ولم يكن
ذلك مشروطا في العقد ولا معروفا ويحتمل ان لا يكون لفظة المرهون في الحديث بمعنى مصطلح الفقهاء بل
المراد منها النجعة وقد ثبتت الرهن بمعنى المباح في اللغة كما في القاموس فعلى هذا الاشكال في الحديث و
ليرجع الطحاوي المجلد الثاني في صفحة ٢٥٣ الى حديث ابي داود ومن باب الزكوة والى تخرج الزبيدي فانه
تجد فوائده اخرى وقال الطيبي الاول ان يجاب بان البار في نفقة ليست للبيته بل للبيعة والنفقة ان ظهر
يركب وينفق فلا يمنع المرتين الراهن من الانتفاع بالمرهون ولا يسقط عنه الاتفاق كما صرح به في الحديث الآخر
باب الرجل يأكل من مال دلده اى اذا احتاج اليه يجوز له اكله بغير اذنه واما اذا لم يحتج فلا يجوز له الاكل الا
بأذنه قال في الهداية ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد لان لهما تاديبا في مال الولد بالنص قال واذا باع
ابوه متاعه في نفقة جازع عند ابى حنيفة قال واذا جازع الاب والتمن من جنس حقه وهو النفقة فله
الاستيفاء منه قال ثم له ان يأخذه من نفقة لانه من جنس حقه وان كان للابن الغائب مال في يده
والنفقة منه لم يضمن لانهما استوفيا حقه لان نفقتهما واجبة قبل انقضاء على ما روي في اخرها جنس الحق التي
لخصنا قوله ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه وفي رواية ولد الرجل من كسبه عن
اطيب كسبه فكلوا من اموالهم فيه دليل على ان يطيب له الاكل اذا احتلج ولو بغير اذنه اما قوله قال ابو داود
محمد بن ابي سليمان زاد فيه اذا احتجتم وهو منكروه هو عدول عن الاصطلاح فان المنكر من الزيادة ما في النسخ
الضعيف فيها الثقة وبهنا اول ليس بخالف فان الزيادة ما لم تكن منافية لرواية من هو وثق وتيفر وثقة
فيكون في حكم حديث مستقل وثانيا لو سلم منافاة فتكون ثاذا المنكر لان محمد بن ابي سليمان ثقة حافظه من
في العلم لم يكلم فيه احد من الائمة الاشعبة فروه بحديث الشفعة للحار واما كما ترى قوله فقال يا رسول الله
ان لي مالا ودنه اذ ان دالمى يحتاج مالي قال انت وما لك لا يبيك قوله يحتاج بتقديم الحار على الجيم في ج
النسخ لابي داود وكذا في المشكوة برواية ابي داود وابن ماجه ولكن ضبط الخطابي بتقديم الجيم على الحار و
قال معناه ليتا صله ويأتي عليه ومنه الجائز ومن الافة التي تصيب المال فنهكاه قال وليشبهه ان يكون مما ذكر

السائل من احتياجه والده ماله انما هو بسبب النفقة عليه بان يكون ما يحتاج اليه النفقة شئ كثير لا يسعه فضل ماله والصرف من راس المال يحتاج اصله وما في عليه فلم يقدره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخصص له في ترك النفقة قال له انت ووالك لوالدك على انه اذا احتاج الى مالك اخذ منه قدر ما حاجه كما يات من مال نفسه الخ

باب في الرجل يجده عينا ماله عند رجل يظهر له الباب فيهم التكرار وليس مبكر في الحقيقة لان هذا الباب محمول على مال السرقة وانحصب وتوديعه والباب الاول كان محله في البيع فلا تكرار الفتوى على ان المالك اذا وجب له المذهب او الموقوف عند رجل قبا حقه وان تداولته الايدي فان باعه الغاصب والسارق او المودع فياخذه من المشتري وهو يرجع الثمن من بالعه لامنه وعليه حمل الطيوي احاديث الباب الاول قوله عن ستم من

جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد عينا ماله عند رجل فهو احق به ويبيع البائع من باعه نياخذ ثمنه من بالعه لامن المالك والبائع بالتشديد ليطبق على البائع والمشتري والمراد منها المشتري.

باب في الرجل ياخذ حقه من تحت يده اشي من تحت يده الاخرى اذا كان لشخص حق على احد وهو لا يودي الحق فياخذ صاحب الحق من ماله بغير اذنه اعلم ان اهل العلم اختلف فيه وتسمى مسئلة الطفر قال المحافظ في الفتح ان من عند غيره حق وهو عاجز عن استيفاء جازله ان ياخذ من ماله بقدر حقه بغير الاذن وهو قول الشافعي وجماعة والراجح عندهم لا ياخذ غير جنس حقه الا اذا تغرر جنس حقه وعن ابى حنيفة المنع وعنه ياخذ جنس حقه ولا ياخذ من غير جنس حقه الا احاد النقيين بدل الآخرو عن مالك ثلث روايات كنهه الآراء وعن احمد المنع مطلقا قوله

جاءت بهذا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل يمسك فهل على من حرج ان افق على عياله من ماله بغير اذنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حرج عليك ان تنفق عليهم بالمعروف وفي رواية رجل شيخ واه لا يعطيني ما يكفيني وبني فهل على من جناح ان اخذ من ماله شيئا قال خذ ما يكفيك

وبينك بالمعروف والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالتأدية ان يكفيها وفيه دليل على من كان عاجزا عن استيفاء حقه من احد ياخذه بغير اذنه وهذا القدر لا اقتصر على الغائب فانهم فانه ذال الاقارم قوله عن يوسف بن

مايك المكي قال كنت اكتب لفلان نفقة ايتام كان عليهم فغالطوه بالف درهم فاذا اصابهم فادركت لهم من ماله مثلها قال قلت اقبض الالف الذي ذهبوا به منك قال لا حدثني ابى انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ادا لمانة الى من اتهمك لا تخن من خانك قال الخطابي نزل الى ريث بغير مخالفا في الظاهر

حديثه بنحوه وليس بينهما في الحقيقة خلاف وذلك لان الخائن هو الذي ياخذ ما ليس له اخذ طارا او عدا او انا فاما من كان ما ذوقه في اخذ حقه من مال خصمه واستدراك طلائمه منه فليس بخائن ومعه لا تخن من خانك بان تقلبه بخيانة مثل خيانتة وهذا لم يجز لانه مقتضى حقا لنفسه والاول كان مقتضيا حقا لغيره وكان مالك يقول اذا ودع رجل رجلا الف درهم فجزه ثم اودعه الجاحل الف لم يجز له ان يحجزه قال ابن القاسم ما جئنا

في هذا الحديث

باب في قبول الجاهل امر الناس في الهدية على ثلث طبقات هبة الرجل لمن هو دونه كالخادم ونحوه فهو اكرام له

والخاف وذلك غير مقتض ثوابا وهبة للصغير للكبير طلب رفد ومنفعة والثواب فيهما واجب واما هبة التظهير لظنية
 في الغائب فيها معنى التوردد والتقريب وقيل ان فيها ايضا ثوابا واما اذا سبب هبة واشترط فيها الثواب فهو
 لازم وقد ذهب بعض العلماء في ذلك الى انها عقار من عقود المعاوضات وقال يجب ان يكون العوض معلوما
 واشتبهت فيها شرائط المبيعات من وجوه الخيارات الثلاثة والرد بها ونحوها قال الخطابي في الثواب العوض قوله
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدايا وينيب عليها قال الخطابي في قول النبي صلى الله
 عليه وسلم الهدية نورة من الكرامة وباب من حسن الخلق ويتألف به القلوب وكان اكل الهدية شعارا له و
 اشارة من امارته ووصف في الكتاب المفيدة بأنه يقبل الهدية ولا يأكل الصارقة لانها اوساخ الناس وكان
 اذا قبل الهدية انايب عليها لئلا يكون لاحد عليه بد ولا يلزمه لاحد منه اثم واما قوله صلى الله عليه وسلم واثم الله
 لا قبل بعد يومى هذا من اخذ هدية الا ان يكون مهاجرا قوشيا او انصاريا او دوسيا او تقفيا اما قال ذلك
 لعائش وذلك كما في الحديث اخرجه احمد من انه اهدى اعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة وعوض منها
 ست بركات فخط الحديث -

باب الرجوع في الهبة لغة مصدر وهب يهب واصلها وهب كوعى وعدة ومعناها الصيال الشيء للغير
 بما ينفعه الا كان او غيره يقال وهب الله له ولدا صالحا قال الله تعالى حكايته عن زكريا وهب لي من ذكرك
 وليا يرثني ويسمى الموهوب هبة وموهبة وجمعها هبات وهى في الشرع تملك المال بلا عوض وابلها الصالح
 لها من هو اهل التبرع وركبتها الايجاب والقبول لكونها عقدا يقوم بها ومن شرطها القبض قال في الهبة
 واذا وهب هبة لاجنبى فله الرجوع فيها الا ان يعوضه عنها او يزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او
 يخرج الهبة عن ملك الموهوب له قال ولا يعرج الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم انتهى اعلم ان في الرجوع اختلاف
 اهل العلم فتدبر جمهور العلماء روي قال مالك والشافعي واحمد في ظاهر مذهبه انه يحرم الرجوع في الهبة بعد القبض
 وعند الحنفية يجوز الا في عدة اشياء فلهذا اعتبر بجواز فیه واحد اكونها لاجنبى لا لى رحم محرم والثاني ان يكون
 قد سلمه والاقبله يجوز مطلقا والثالث ان لا يقترن بشئ من موانع الرجوع قبل هي سبعة جمعها القائل في قوله
 سه موانع الرجوع في فصل الهبة بيا صاحبى حروف دمع خرقه ٤ فالدال الزيادة والميم موت الواهب و
 العين العوض والخاء الخرج عن ملك الموهوب له والراءى الزوجية والقاف القرابة والها رهاك الموهوب
 وذكر شيخ الاسلام خا ابرزاده في بسوط انها تسعة موت الواهب وموت الموهوب له والتاسع التغير من جنس
 الى جنس قلت كذا في عامة كتبنا وفي الدر المختار ان الرجوع في الهبة وان فقدت الموانع مكره وتخريجا او
 تنسها ويقيم من فتح القدير في باب التيمم عدم جواز الرجوع حيث قال يتبلى الحاج بكلمة ما يرمي للهاته فقال
 العطش لا يجوز له التيمم قال المصنف في التنجيس الحيلة فيه ان يهبه من غيره ثم يستوبه عنه وقال في اخيهان
 في فتاواه هذا ليس بصحيح فانه لو راى مع غيره ما مثل الشئ او يقبل لغيره لا التيمم ذاك من الرجوع في الهبة
 كيف يجوز له التيمم ويمكن ان يفرق بان الرجوع بان الرجوع تملك بسبب مكره وهو مطلوب العلم ثم عاين في ان

يعتبر الماء معدوماً في حقه لذلك وان قدر عليه حقيقة كما يجب بخلاف البيع انتهى وللشافعي في غير الباب من الاصول
 قولان احدهما لا رجوع له كما هو ظاهر حديث الباب والثاني وهو الاصح انهم كالاب وعن مالك لا رجوع له سوى
 الام وقيل احمد لا رجوع لها ايضا قوله العائد في بيته كالعائد في بيته قال همام وقال قتادة ولا نعلم القتي الا
 حراما اي الذي يتو في بيته ويرجع من الموضع الذي كان في بيته ثم ياكل قيمته قيل فيه تحريم قبل تشييع تقبيل
 والذي يوردان المراد تقبيل هو ما وقع في الروايات من التشبيه بالكلب لئلا يعود لقيته وليس يحكم عليه بالحرمته فهو
 محض تقبيل وتشيع قال الطحاوي وقوله كالعائد في بيته وان تشييع التحريم للكون القتي حراما لكن الزيادة في الرواية
 الاخرى وهي قوله كالكلب يدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد بالقتي ليس حراما عليه والمراد التمسك به عن فعل
 يشبه فعل الكلب اه قلت يريدان بهذا التشبيه في معنى الاستقبال والاستعداد لانا في حرمان الرجوع كما زعم الشافعي
 لان فعل الكلب يوصف بالتقبيل لا بالحرمته وبنفقوله انه مستقبح وما اورد عليه انه مستبعد من افراسياق الخبر
 وعرف الشرع في مثله زجر شديد كما في خبر النبي عن الاتقاء في الصلوة ونظر الغراب واقر اش الثعلب لا يفهم منه الا
 التحريم فمردود بان هذا الصرف لضرورة الجمع بين الاخبار لانه روى من حديث ابي هريرة وابن عباس وابن عمر مرفوعا
 انه قال الواجب احق بهيمة الماشية منها فهذا اللفظ حديث ابي هريرة اخرجه ابن ماجه والدارقطني وابن ابي شيبة
 وفي سنده ابراهيم بن اسماعيل بن محمد بن جارية مختلف فيه والصحيح فيه انه راوى الحسن واما حديث ابن عباس
 فله طريقتان احدهما اخرجه الطبراني في معجمه مرفوعا من وسب فهو احق بهيمة الماشية منها فان رجح فهو كالذي
 بقي ثم ياكل قيمته وفي سنده رواية متكلم فيهم ولكن لا يخط عن درجة الحسن والطريق الاخر ما اخرجه الدارقطني عنه رفعه
 من وسب بهيمة فارفع فيها فهو احق بها الماشية منها ولكنه كالكلب يعود في قيمته وفي سنده ضعف واما حديث
 ابن عمر فخرجه الحاكم في مستدركه عنه رفعه من وسب بهيمة فهو احق بها الماشية منها وقال صحيح على شرط الشيخين
 ولم يخرجاه واخرجه الدارقطني في سننه فجملة هذه الروايات لا ترمى في صلوحها حجة الا من هو مؤلف العقل بعد
 هذه الكثرة والقوة وما يجاب بان الهدية لا تخلو عن نحو من الغرض كالتمتع في الثواب في الادنى وطلب المودة
 وحسن العشرة والمروءة في المساوي فلا تخلو الهدية عن الثابتة ونحو من طلب المكافاة قلنا ولا يصح صرف عن الظاهر
 فلا يسمع بلا ضرورة بلحجة وثانيا انه غير لازم مطلقا ولا نسلم ذلك ولا كون كل غرض اثنائية وثالثا انه تحريف
 للحديث لانه على هذا لا يكون الحاجة ماسة الى التقييد بقوله الماشية عليها بل هو اشارة الى العوض في الهدية
 كما تقدم عن عائشة كان يقبل الهدية وشييب عليها وعلى هذا لا يكون لهذا القول معنى ومضمون محصل واخرج
 احمد بسند صحيح عن ابن عباس وسب رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقه فاثابه عليها الحديث كما
 تقدم وصححه ابن حبان فعلم ان معنى الاثابة ليس بافهمه ذلك المجيب وانما هو ما جس وسببه قوله لا يحل لرجل ان
 يعطى عطية اديب هبة فيرجع بها الا الوالد فيما يعطى ولله الحديث قال الطحاوي قوله لا يحل لا يستلم
 التحريم وهو كقوله لا تحل الصدقة لغني وانما معناه لا تحل له من حيث يحل لغيره من ذوي الحاجات والزبائن
 والادب ذلك التغليب في الدار انما قلت في تقديم من تشييع كالكلب يعود اخر وفي رواية البخاري ليس لنا مثل السور

الذي يعود في هبة كالكلب لقي ثم يرجع فيه اهم انه يشير بل كالصرح في انه مستكره متجهن بلعنا وشعر عالا انهم
او فاسدا وباطل ومن هنا قال بعض الكلمة انما كره الرجوع لان انتشار العود فيها افرزه من ماله وتقطع طبعه
بخل وضئته بذلك الموهوب او لضعفه عنه او اضار بالموهوب له وكل ذلك من الاخلاق المذمومة وايضا في
نقض هبة امضاها وحكمها وحروصغينة بخلاف ما لم يعط من الراس فتشبه العائد في الهبة بعود الكلب تمثيلا
معنى في مادي الراي وبتين فبح هذه الحالة بالبلغ وجه الامم ان يكون بينهما مباشرة رافعة للمناقشة كما بين ان
وولده اهم قوله فاذا استرد الدواب فليوقف فليعرف بما استرد ثم ليده ما ذهب فليدل على ان
للواسب حق الرجوع في هبة مع الكراية في ذلك وهو ما بينا

باب في الهدية لقضاء الحاجة وفيه عن ابى اريانة مرفوعا قال من شفع لاخيه شفاعته فاهدى له هدية
عليها فقبلها فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا فهو في حكم الرشوة وذلك لان الشفاعة الحسنة مندوب اليها
وتدكون واجبة فاذا الهدية عليها يضيع اجرها كما ان الربوا يضيع الحلال

باب في الرجل يفضل بعض ولده في النخل اى العطية هل يجوز قال النووي في استحباب التسوية بين الاولاد
في الهبة فلو وسب بعضهم دون بعض فزيب الشافعي والاك والبخافيه انه مكروه وليس بحرام والهبة صحيحة
وقال احمد والثوري واسحق هو حرام واحتجوا بقوله عليه السلام لا شهد على جور واجتج الاولون بما جاز في رواية
فاشهد على هذا غيرى ولو كان حراما او باطلا لما قال هذا ولقوله فارجه ولو لم يكن نافذا لما احتج الى الرجوع
واما معنى الجور فليس فيه انه حرام لانه ميل عن الاستواء والاعتدال وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء
كان مكروها او حراما اه قلت والذي نخله لابنه النعمان كان حائطا من نخل كما في لفظ اخرجه الدرر فطني قال
البيهقي في المعرفة في الحديث دلالة على امور منها حسن الادب في ان لا يفضل احد لعن ولد على بعض في كل
فيعرض في قلبه شئ يمنعه من يده لان كثير من قلوب الناس جبلت على القصور في البر ومنها ان نخل الوالد
بعض ولده دون بعض جائز والا لكان عطاؤه وتركه سوار قال الشافعي فضل ابو بكر عائشة بنخل وفنخل عمر ابنه
عاصما بشئ اعطاه بفضل عبد الرحمن بن عوف ولدا مكلثوم ومنها رجوع الوالد في هبة للولد انتهى ونقل ابن
الجوزي في تحقيقه ان ما ذهب احما وجوب التساوي بين الولد وان نخل بعضهم وجب الرجوع فيها فاحذر بعض
الحديث اهم قيل صرح به البخاري وهو قول اسحق والثوري وآخرون والهبة باطلة عند عدم المساواة في
مقاد الامر بالارجاع وقوله تعالى والنقل والهدى حديث اعدوا بين اولادكم وقوله صلى الله عليه وسلم فلا آذن
قوله لا تشهد على جور ولفظ النبائي الاسويت بينهم ولفظ ابن حبان سوار بينهم ولفظ سودا بين اولادكم
في العطية فلو كنت مفضلا احد الفضلت النساء اخرجه سعيد بن منصور في سننه والبيهقي باسناد حسن و
روى ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والدي اتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ان عمر بن بنت راحة نفست بعلام واني سميت النعمان وانها ابت ان تربيه حتى جعلت له
حديثا من الفضل ما هو مالي وابها قالت اشهد بالحديث وفيه قوله لا تشهد على جور ولفظ الجور وقع في رواية

لشجين وفي حديث جابر بن عبد الله قال لا تشهدوا على حق وعند مسلم ان ابنا ابنا في النخل كما تجون
ان يعدلوا بينكم في البر وعند احمد ان لبنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم فلا تشهد في علي حرام يشرك ان
يكولوا اليك في البر سوار قال نعم قال فلا اؤد في الباب ان لهم عليك من الحق ان تعدل بينهم كما ان كرس
الحق ان يلودك وعند النسائي الاسويت بنهم وعنده وعند ابن حبان سوينهم وظاهر الفاظ وجوب التسوية
وبه قال سفيان واحمد واسحق وبعض المالكية والمشهور عنهم انها باطلة وعن احمد تصح وعند يجوز التقاض
سبب كان يحتاج الولد لزمانته او دينه او نحوهما دون الباقيين وقال ابو يوسف يجب التسوية ان قصه
بالتفضيل الاضرار واجتوا ايضا بان قطع الرحم والعقود حرام فالودي اليها حرام فيجزم التفضيل ثم
اختلفوا في هبة التسوية فقال محمد بن الحسن واحمد واسحاق وبعض المالكية والثالثة العادل اعطاه
الذكر خطين كالميراث وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى واختلاف في الارث للعقوبة اما الرحم
فيها فيهما سوار كما ولا دلام -

باب في عطية المرأة بغير اذن زوجها اي من مالها قال اكثر العلماء من الادب انها لا تصرف بالها بغير
اذنها وان صرف يجوز ذلك لها الا ان مالك قال يرد ما فعلت من ذلك حتى يا ذن الزوج قلت قد ثبت عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال للنساء تصدقن فجعل المرأة تلتقي القربى والخاتم وبلال ثيلقا بالكساء وهذه عطية
بغير اذن الزوج قوله لا يجوز لاصراة امرأ في مالها اذا ملك نردجها عصمتها لا يجوز ان يذبح على معنى حسن العشرة
واستطاعت نفس الزوج بذلك ويحتمل ان يكون ذلك في غير الرشيديته قوله لا يجوز لامرأة عطية الا باذن
زوجها ان كان المراد من العطية من مال زوجها فكم تقدم منا من انه لا يجوز ذلك الا باذنه الصريح او
الضمني واما اذا كان المراد من العطية من مالها فهو محمول على الادب والاختيار والمشاورة مع الزوج
باب في العمري العري ان يقول الرجل لصاحبه عمرتك هذه الارث مثلاً او جعلتها لك عمرك او حياتك او
ما عشت او حبيت او بقيت او ما يفيد هذا المعنى ومعناه جعلتها لك مدة عمرك في اختلف اهل العلم فيه قال
ابو حنيفة اذا اتصل به القبض كان تملكها لرقبته واذا ملكها في حال حيوة وجاز له التصرف فيها ملكها بعده
وارثه الذي يرث املاكه قال في الهداية والعمرى جائزة للمعمر له حال حياته ولو رتبة من بعده لما رويناه معناه
ان يجعل داره له مدة عمره واذا مات تركه عليه فيصح التملك وسيطل الشرط لما رويناه ان الهبة لا تطل
بالشرط الفاسدة انتهى وبه قال الشافعي وحكي عن مالك انه قال العمري تملك المنفعة دون الرقبة فان
جعلها عمري له فهي له مدة عمره ولا يرث وان جعلها له ولعقبه بعده كانت منفعة ميراثا لا الهية قوله العمري
جائز وفي رواية جابر مرفوعا قال من اعمر عمرى فهي له ولعقبه يدتها من يرثه من عقبه وفي رواية
العمري لمن دهب له قال الخطاب قال الشيخ في قوله صلى الله عليه وسلم فهي له ولعقبه بيان وقوع
الملك في الرقبة والمنفعة معا وليد ذلك حديثه الآخر من طريق مالك نفسه وفي رواية ابو داود في الباب ^{لفظ}
ايما رجل اعمر عمرى له ولعقبه فانها للذي يعطى بالانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال الشيخ لا عذر لمالك بعدنا والله اعلم

باب من قال فيه ولعقبه قال النوري واما عقب الرجل فكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين وكسرها
كما في نظائره واما عقب هم اولاد الانسان ما تناه اقال اصحابنا العمري ثلثة احوال احدا ان يقول اعمر بك
هذه الدار فاذا مت فني لورثتك او لعقبك فتصح بلا خلاف ويملك بهذا اللفظ رقبته الدار وهي بيته لكنها بعبارة
طويلة فاذا مات قال الدار لورثته فان لم يكن له وارث فلبيت المال ولا تعود الى الواهب بحال خلافا لما لك
الحال الثاني ان يقتصر على قوله جعلتها لك عمرك ولا يتعرض لما سواه ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي فيهما
وهو الجديد صحة وله حكم الحال الاول والثاني وهو القديم انه باطل قال الثالث ان يقول جعلتها لك عمرك
فاذا مت عادت الى اوالي ورثتي ان كنت متة ففي صحة خلاف عند اصحابنا منهم من الظلم والاصح عندهم
صحة ويكون له حكم الحال الاول واعتمدوا على الاحاديث الصحيحة المطلقة العمري جائزة وعدلوا به عن قياس
الشروط الفاسدة والاصح الصحة في جميع الاحوال وان الموهوب لم يملكها ملكا تاما ينصرف فيها بالبيع وغيره
من التصرفات هذا مذهبنا وقال اجماع تصح العمري المطلقة دون الموققة وقال مالك في اشهر الروايات عنه
العمري في جميع الاحوال تملك المتنازع الدار مثلا ولا يملك فيها رقبته الارجال وقال ابو حنيفة بالصحة كما بينا
وبه قال الثوري والحسن الصالح والوعبيدة وحجة الشافعي وموافقيه هذه الاحاديث الصحيحة والدرع اعلم ان
واخرج فيه عن جابر مرفوعا قال ايما رجل اعمرى عمرى له ولعقبه فانها للذي يعطاها لا ترجع الى الذي
اعطاها هذا آخر مرفوع ما قوله فيه لانه اعطى عطارة وقعت فيه الموارث فهو مرسج من قول ابى سلمة بن
ذلك ابن ابى ذئب عن ابن شهاب عن ابى سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى فمين اعمرى
عمرى له ولعقبه فني له ثلثة لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنوية قال ابو سلمة لانه اعطى عطارة وقعت فيه الموارث
رواه مسلم واما قول عبد الله في حديث الباب قال فاما اذا قال حي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها
فبواجتهاد منه ولعله اخذ من مفهوم ايما رجل اعمر عمرى له ولعقبه ولا حجة في الاجتهاد فلا يخش به الاحاديث المطلقة
باب في الرقبي قال في الهبات والرقبي بائنه عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جائزة لان قوله داري لك
تمليك وقوله رقبتي شرط فاسد كالعمري ولها ان عليه الصلوة والسلام اجازنا العمري ورد الرقبى ولان معنى الرقبى عندهما
ان مت قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة كانه يراقب موته وبما تعليق التملك بالخطر فبطل واذا لم يصح يكون
عارية عندهما لانه يتضمن اطلاق الانتفاع به انتهى ولقولها قال مالك ولقوله قال الثوري والشافعي والحمد
قلت حاصل الاختلاف راجع الى تفسير الرقبى مع اتفاقهم على انها من المراقبة فحمل ابو يوسف هذا اللفظ على انه
تمليك للحال مع انتظار الواهب في الرجوع فالتملك جائز وانتظار الرجوع باطل كما في العمري وقال لا الرقبة
في نفس التملك لان معنى الرقبى هذه الدار لاخر ما مؤنا كانه يقول اراقب موتك وترائب موتي فان مت
قبلك فني لك وان مت قبلي فني لي فكان هذا تعليق التملك ابتداء بالخطر وهو موت الدار قبله وبذا
باطل فلا تفيد ملك الرقبة وانما تكون عارية فيجوز للعمري ان يرجع فيه ويبيعه في اى وقت شاء لانه يتضمن
اطلاق الانتفاع وتفسير المجاهد في الباب للرقبى تفسير ابى حنيفة وفي الباب اخرج جابر مرفوعا العمري جاز

لاصلها والرقبي جائزة لاصلها وعن زيبين ثابت مرفوعا من اعمر شيئا فهو لمعده مجاهد ومما به ولا ترقبوا
 فن ارقب شيئا فهو سبيله وفي لفظ النسائي عن ابن عباس مرفوعا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث وفي
 لفظ لا ترقبوا اموالكم من ارقب شيئا فهو لمن ارقبه وفي اخرى عند النسائي وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا
 لا عمري ولا رقبتي فمن اعمى شيئا او ارقبه فهو له حياة ومماته ففي هذه الاحاديث دليل لمن اجاز الرقبى قيل في
 محمول على الكراهة او المصلحة في حفظ الاموال لا على الحرمة للمصروف كسياق الحديث العمري جائزة ولو سلم
 حمل على الحرمة فالحرمة لا تعارض الجواز المتقابل للنسأد والبطالان على ما حققه الحنفية رضي الله عنهم ارضوا عنه
 باب في تضمين العارية قال الجوهري في الصحاح العارية بالتشديد منسوبته الى العار لان طليعا عيب عار
 وفي المغرب اصلها عورية فعيلة منسوبة الى العار اسم من الاعارة واخذها من العار العيب والعري خطا
 وقيل هي مشتقة من التعاور وهو التناوب فكانه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بما لك على ان تعود النوبة اليه
 بالاسترداد متى شاء ولهذا كانت الاعارة في المكيلات والموزونات والدرهم والذمانير قرضا لانه لا ينتفع بها
 الا باستهلاك العين فلا يعود النوبة اليه في تلك العين لتكون عارية حقيقة وانما تعود النوبة اليها في مثلها
 اعلم ان اهل العلم اختلفوا في تضمين العارية فروى عن علي وابن مسعود سقوط الضمان منها وقال شريح
 والحسن البصري لا ضمان فيها واليه ذهب سفيان الثوري والوضيفة واسحق وروى عن ابن عباس اني هربت
 انهما قال لا هي مضمونة وبه قال عطاء والشافعي واحمد في رواية وفي اخرى ان شرط المعير الضمان كانت مضمونة
 والا فهي امانة وقال مالك باظهار بلاك كالجوان ونحوه غير مضمون وما خفي بلاك كثوب فهو مضمون قال في الهداية
 العارية جائزة لانه نوع احسان وقد استعار النبي عليه السلام دروعا من صفوان وهي تملك المنافع
 بغير عوض قال وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مودعة قال
 والعارية امانة ان ملكك من غير تعد لم يضمن وقال الشافعي يضمن قال وليس للمستعير ان يوجرها استعاره فان
 آجره فحطبت ضمن قال وله ان يعيره اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي ليس له ان يعيره
 قال رضي الله عنه وبه اذا صدرت الاعارة مطلقة وهي على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت
 والانتفاع فلم يستعير فيه ان ينتفع به اي نوع شار في اي وقت شار عملا بالاطلاق والثاني ان يكون متقية
 فيها فليس له ان يجاوز فيه ماسماه عملا بالتقييد الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك او خيه منه والثالث ان
 تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع عكسه وليس لان يتعدى ماسماه فملوا استعار
 دابة ولم يسم شيئا له ان يحل ليعيره غيره للحمل لان الحمل لا يتفاوت وله ان يركب ويركب غيره وان كان الركاب
 مختلفا لانه لما اطلق فيه فلان يعين اهم قوله قال علي اليد ما اخذت حتى تؤدي ثم ان الحسن نسي فقال
 هو امينك الا ضمان عليه هذا كلام قتادة على فهمه فانه فهم من حديث الحسن مرفوعا على اليد ما اخذت حتى
 تؤدي ان سناه ان رد العارية واجب اذا كان موجودا واذا ملك يجب عليه ضمانه فطن ان الحسن نسي هذا
 الحديث فقال بعد ذلك ان المستعير امين لا ضمان عليه وانت تعلم ان هذا ظن من قتادة والا فلا مخالفة

من كلام الحسن بن داود بن قول النبي صلى الله عليه وسلم فان الحديث لا يدل على ان المستعارة اذا ملك يلزم على الضمان
 بل معنى الحديث ان ما اخذه المستعير واجب عليه رده وادائه ولا ذكر فيه للضمان فلا يخالف قول الحسن بن داود
 حديث عارية الذروع عن صفوان فيه اختلاف اخرج المصنف في الباب برواية يزيد بن عباد ولفظه استعارته
 ادرها يوم حنين فقال اغضب يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة وقال ابو داود في رواية لواء لغيره على ذرا
 وخرجه النسائي واحمد وحاكم بن داود قال حاكم لا شاهد صحيح فاخرج عن ابن عباس مرفوعا استعار من صفوان
 ادرها وسلاحا في غزوة حنين فقال يا رسول الله عارية موداة قال نعم عارية موداة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم
 ثم اخرج المصنف مسلاما من طريق عبد العزيز بن رافع عن اناس من آل عبد الله بن صفوان ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يا صفوان هل عندك من سلاح قال عارية ام غصبا قال
 لا بل عارية وفي اخرى عن صفوان قال قلت يا رسول الله عارية مضمونة او عارية موداة قال
 بل موداة فاختلفت الرواية في عارية صفوان في كونها عارية مضمونة او موداة قلت حديث يعلى بن داود
 الى عدم الضمان لكنه قد يستفاد منه وجود الضمان في الجملة واما قوله في جواب صفوان بل عارية مضمونة انما يدل
 ذلك لانه كان لم يسلم بعد فلا يتغير قلبه عن الاسلام واليمين نفسه اليه وزيادة قوله مضمونة يدل على ان هذه العارية
 مختصة بالضمان لوجه خاص ولا يدل على انه في جميع العوارى ان ذلك يجب بالضمان بل دلالة على ان المستعير
 لو اوجب به ادى ضمانه ولو لم يوده لا يجبر عليه انا قد فقدنا من ادرعك ادرعا فهل نغرم لك تدل على
 ان الادرة لم تكن مضمونة لانها لو كانت مضمونة ناسأل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله بل نغرم لك بل كان
 واجبا عليه ان يضمنها قوله العارية موداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم
 المنحة ما يمنحها الرجل صاحبه من الارض او شاة او شجرة ليزرع او يشرب اللبن او ياكل الثمر في حكم العارية
 يجب رد عينها ويجب على المدعي ان يقضي فان لم يقض فيجب الغرامة على الزعيم وهو الكفيل ففي الحديث
 دليل على ان العارية موداة اي واجب رد عينها لانها فيها تملك المنفعة لا الرقبة -
 باب فيمن افسد شيئا يغرم مثله لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم
 والمثل الكامل مثل صورة ومعنى لانه اعدل والمثل الناقص هو المثل معنى فقط فاذا كان الشئ مثليا
 كالمكيلات والموزونات يجب فيه المثل واما المثل لصورة ومعنى يجب فيه المثل المعنوي وهو القيمة واما
 الاناء من القصعة والجفنة والصحفة فبعضها مثلي وبعضها غير مثلي في زماننا وخرج المصنف في الباب
 حديث صفية لقصعة الطعام فكسرت العائشة القصعة فاعطى صلى الله عليه وسلم عوضها القصعة الصحيحة من
 بيت عائشة قال الخطابي يشبان يكون هذا من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم لوجوب المثل فان
 القصعة والطعام المصنوع ليس لهما مثل معلوم ثم ان هذا الطعام وانما حمله من بيت صفية وما كان من
 بيت اذواجه من طعام ونحوه فان الظاهر منه والغالب عليه انه ملك رسول الله صلى الله عليه وسلم وللزنان
 يحكم في ملكه وفيما تحت يده مما يجري مجرى الملك بما يراه رفق والى الصلاح اقرب وليس لنا من باب ما يحمله الناس

في حكم احكام في ابواب الحقوق والاموال وفي اسناد الحديث مقال ولا اعلم احدا من الفقهاء ذهب الى انه
يجب في غير المكمل والموزون مثل الا ان داود يوجب في الحيوان المثل ووجب في العبد العبد
وفي العصفور والعصفور وشبهه بجزا الصيد انتهى فقلت بعض الانا مثل في الاثاوت فيها وكذلك يكون بعض المتباين
مثليا ويمكن حمل الحديث على الصلح وفي الحديث دلالة على ان الغاصب ومن في حكمه يملك المقتسوب من
اداء الضمان فان القحمة المكسورة كانت منفعته بها ولم يرد بها على بائعها وايضا فان الكتيبة التي بينها
في رواية الاخرى مشعرة بذلك وهي بارة تالبت عائشة ما دأبت صانعها مما مثل صفية صنعت رسول الله

صلوات الله عليه وسلم طعاما فبغشت به فاخذ في افكك تكسرات الانا وتكسرت يارب رسول ما كفارتها صنعت
قال انا ومثل انا فقله انا ومثل انا صريح ودال على ما قلنا قوله انكل بوا الرعدة من بردا وخوف او
غضب بكسر الهمزة او فتحها وسكون الفاء وكسر الكاف والمهذبة اما صفية او زينب بنت جحش او ام سلمة

باب المواشي تفسد ذرع قوم اختلف اهل العلم فيه فذهب اهل الشافعي الى ان اذا لم يكن مالك لاربع
معها فان افسدت زرع قوم ليلا فعليه الضمان وان كان نهارا فلا ضمان عليه فان كان معها فعليه ضمان
ما تلفت سوار كان راكبها او سائقها او قائدها وبه قال مالك وذهب اصحاب ابني حنيفة الى ان اذا لم يكن معها
صاحبها فلا ضمان عليه ليلا كان او نهارا قوله فقضى ان حفظ الحواشي بالليل والليل على اهلها وان حفظ الماشية بالليل

على اهلها وان على اصل الماشية ما اصاب ما شتبه بالليل قال الخطابي ويشبه ان يكون انما فرق بين الليل و
النهار في هذه لان العرف ان اصحاب الحواشي والبساطين يحفظونها بالنهار ويوكلونها الحفاظ والنواظر و
عادة اصحاب المواشي ان يسير حواشيها بالنهار ويردوها مع الليل الى المراح فمن خالف هذه العادة كان بخلاف
عن رسوم الحفظ الى حدود التقصير والتضييع فكان كمن القى متاعه في طريق شارع او تركه في غير موضع
حرز فلا يكون على احد قطع وقال اصحاب الراي لا فرق بين الامرين ولم يجعلوا على اصحاب المواشي غرابا
واجتوا بقوله عليه الصلوة والسلام العجاير جرحها جارا ثم آخر كتاب البيوع

اول كتاب القضاء

باب في طلب القضاء قال في الهداية ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يامس على نفسه الحيف
كباب الصير شرطا لمباشرة التقيج وكره بعضهم الدخول فيه فختار القول عليه السلام من جعل على القضاء فكان ما ذبح
بغير سكين والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة العدل والترك عزيمية فلعلة خطيئة ولا يوفق لاحد
قوله يكره الدخول فسر الدررته بهنا بنام الجواز ما بالحديث فقد اخرج في الباب عن ابني هريرة مرفوعا ولفظه

قال من دلى القضاء فقد ذبح بغير سكين اي من جعل متوليا وفي لفظ قال من جعل قاضيا بين
الناس فقد ذبح بغير سكين اخرج اصحاب السنن الاربعة وحسن الترمذي قال الخطابي معنى هذا الكلام التحذير
من طلب القضاء والحرص عليه يقول من تصدى للقضاء فقد تعرض للذبح فليحذر وليتوقه وقوله بغير سكين

يُجْتَمَلُ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّوَابِلِ أَحَدُهُمَا ان الذَّنَجُ انما يكون في ظاهِر العرف وغالب العادة بالسكِين فَعَدِلَ بِهِ
صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ظَاهِر العرف وصرفه عن كثير العادة الى غير ما يعلم ان الذي اراده بهذا القول انما هو
باخفاف عليه من بلاك دينه ودون بلاك بانه والتوجه الاخر ان الذَّنَج الذي يقع به اذ هاق النفس بارادة الذَّنَج
وخلاصها من طول الالم وشدة العذاب انما يكون بالسكِين لانه تمر في حلق المذَّبوح ويمضي في مذابحه
فيجهر عليه واذا ذبح بغير سكِين كان ذبحه حقا وتغذيا فاضرب المثل بذلك ليكون البالغ في الحذر من الوقوع فيه
واشد في التوقي منه ام وفيه احاديث كثيرة بعضها ياتي في ابواب اللاحق ايضا ذكر الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة
ابن حنيفة رضي اللّٰهُ عنه بسندة قال يحلم ابن بسيرة ابا حنيفة ان يلبى له قضاء الكوفة فابى عليه فضربه بآلة سوط
وعشره اسواط ومعه على الانثى فلما رآى ذلك غلى سبيله ام واختار العيني ان الذي ضرب ابا حنيفة هو
ابو جعفر المنصور الدوانيقي ثماني الخلقاء العباسيين ام ونقل انه ضرب كل مرة ثلثين سوطا فقال في
المرّة الثالثة حتى استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال لو تغلّدت لنفعت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظر
الغضب وقال ارايت البحر سباحة اكننت اقرار عليه وكان في بك قاضيا وروى انه قال اراك ان تبثلي بالقضاء
والظالمين الفخص تعد والقصة له في زمن ابن بسيرة والمنصور ودعي محمدا كان كما قال الى القضاء فابى
حتى قيد وجلس قاضيا ثم تغلّدت والمقلد هو الهارون الرشيد ثم عزله كذا قيل وفي بعض نسخ الهداية وقد
جاء في التخيّر من القضاء آثار وقد اجتنبه ابو حنيفة وصبر على الضرب واجتنبه كثير من السلف وقيد محمد
نيثا وثلثين يوما حتى تغلّدت

باب في القاضي يخطئ قال في الهداية ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادتين ويكون
من اهل الاجتهاد ام وفي الباب عن بريدة مرفوعا قال بالقضاة ثلاثة واحد في الكعبة واثنان في النار
فاما الذي في الكعبة فوجع عرف الحق تقضى به ورجل عرف الحق فجاد في الحكم فهو في النار ورجل قضى
للناس على جبل يعني النادر وعن عمرو بن العاص مرفوعا اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فله اجران واذا
حكم فاجتهد فخطأ فله اجر الحمد قال الخطابي انما يوجب الخطأ على اجتهد في طلب الحق لان الاجتهاد عبادة و
لا يوجب على الخطأ بل يوضع عنه الاثم فقط وهذا فيمن كان من المجتهدين جامع لآلة الاجتهاد عارفا بالاصول
عالم بالوجوه القياس فاما من لم يكن محلا للاجتهاد فهو متكلف لا يغير في الخطأ في الحكم بل يخاف عليه
اعظم الذنب يدل على صحة ذلك حديث عن بريدة التي سبق ذكره في اول هذا الباب القضاة ثلاثة الخ و
انما في الشرع احتملة للوجوه المختلفة دون الاصول التي هي اركان الشريعة وامهات الاحكام التي لا يخل
الوجوه ولا يخل فيها فاما من اخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ وكان حكمه في ذلك مردوا ام
باب في طلب الشرح والتسريح اليه قد تقدم في الباب الاول فاخذ ابو مسعود كفا من حصى
فرواه به وقال فيه انه كان كبره التسريح الى الحكم اي كان التسريح الى القضاء كما رو عنه اصحابنا
عنه رضي اللّٰهُ عنه وفي الباب عن ابي موسى مرفوعا قال لن يستعمل ادلا يستعمل غنى عانا من ارادة

اي لا تجعل عاملا من القضاة والامارة من طلبة قال في الهداية وينبغي ان لا يطلب الولاية ولا يسألها القوي عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده وان من طلبه اجتهد على نفسه فيحرم ومن اجبر عليه توكل على ربه فيلهم اهم قد تقدم في الباب السابق باليؤيده عن ابن عمر مرفوعا من طلب القضاء واستعان عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولم يستغن عنه انزل الله ملكا يسدده اي يرشده بطريق الحق والصواب والعدل وقوله وكيل اليه اي فوض اليه ولم يكن له اعانة من المدد ولم يوفق لان من فوض امره الى نفسه لم يند الى الصواب

باب في كراهية الرشوة في الباب عن ابن عمر مرفوعا قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمراشي الراشي المعطى والمراشي الآخذ وانما يلحقهم العقوبة معا اذا استويا في القصد والارادة ورشا المعطى لينال بالمال ويتوصل به الى الظلم فاما اذا اعطى ليتوصل به الى حق او يدفع عن نفسه ظلما فانه غير داخل في هذا الوعيد والفرق بين الرشوة والهدية ان الرشوة يعطيه بشرط ان يعينه والهدية لا شرط معها وزاد في الرواية والراشي وهو الوكيل في كتب اللغة وحديثهم لا يكون بلا اصل والعدا علم

باب في هذا يا اعمال قال في الهداية ولا يقبل هدية الا من ذى رحم محرم او من جرت عادة قبل القضاء بهما داته لان الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة وقيما ورا ذلك يصير اكلا للقضاء حتى لو كانت للقريب خصومة لا يقبل هدية وكذا اذا زاد المهدى على المعتاد او كانت له خصومة لانه لا جل القضاء فيحتاج ما به ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة لان الخاصة لا جل القضاء فيقتسم بالاجابة بخلاف العامة قلنت والاصل في هذا ما اخرج البخاري عن ابي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازدي قال له ابن اللبنة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه والسلا ما جالس في بيت ابيه او بيت امه فينظر ايدي له ام لا اه وتقدم مثله في ابواب السابقة في هذا الكتاب قوله يا ايها الناس من عمل منكم لنا على عمل فكنتمنا مخيطا فما فوقه فهو غل ياتي به يوم القيامة الحديث المخيط الابرة والغول الخيانة او غل معناه طوق في عنقه

باب كيف القضاء وفي الباب عن علي رفعه وفيه فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانه احب الي ان تسمين لك القضاء اي وجه القضاء قال الخطابي فيه دليل على ان الحاكم لا يقضي على غائب وذلك انه اذا منع ان يقضي لاحد الخصمين وبهما حاضرا حتى يسمع كلام الاخر يدل ذلك على انه في الغائب الذي لم يحضره ولم يسمع قوله اولى بالمتع وذلك لان المكان ان يكون موجبه تبطل دعوى الحاضر ويدحض حجة ومن ذهب الى ان الحكم لا يقضي على الغائب سرح عمر بن عبد الله وهو قول ابي حنيفة وابن ابي ليلى وقال مالك والشافعي القضاء على الغائب جائز وكان ابو حنيفة يري القضاء على الغائب اذا تبين الحاكم ان فراره واستخفاه انما هو فرار عن الحق ولا يندب قلت قال في الهداية ولا يقضي القاضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه وقال الشافعي يجوز وجود

الحجة وهي البينة فظهر الحق ولنا ان العمل بالشهادة لقطع المتازعة ولا منازعة بدون الانكار ولم يوجد
ولا يَحْتَمِلُ الاقرار والانكار من الخصم فيشبه وجه القضا لان احكامهما مختلفة قال ومن يقوم مقامه قد
يكون نائباً بانابة كالوكيل او بانابة الشرع كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكماً بان كان ما يدعى
على الغائب سبباً لما يدعيه على الحاضر

باب قضا القاضي اذا اخطأ قال في البراءة وشرحها فتح القدير ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً
لرأيه ناسياً لمذنبه نفذ عندنا في حنفية رواية واحدة وان كان عاماً ففيه روايتان عنه ووجه النفاذ ليس
بخطأ بيقين لان رايه يحتمل الخطأ وان كان الظاهر عنده الصواب وراي غيره يحتمل الصواب وان كان
الظاهر عنده خطأ فليس لواحد منهما خطأ بيقين فكان حاصلاً قضا في محل مجتهد فيه فينفذ ووجه عدم النفاذ
ان قضاءه مع اعتقاده غير حق بحيث فلا يعتبر كمن اشبهت عليه القباة فوقع تحريره الى جهة فصله الى غير بالا يصح
لاعتقاده خطأ نفسه فكذلك ادبه اخذ شمس الأئمة الا وزجدي وبالأول اخذ الصدر الشهيد قال وعندهما
لا ينفذ في الوجين يعني وجه النسيان والعمد لانه قضى بما هو خطأ عنده وقد تضمن وجه أبي حنيفة جواباً يسير
تأمل قوله وكل شيء قضى به القاضي في الظاهر بتحريره في الباطن كذلك اي هو عند الله حرام ان كان الشهيد
الذين قضى بهم كذباً والقاضي لا يعلم وكذا اذا قضى باحلال يكون حلالاً عند الله تعالى وان كان بشهادة الزور
وبذا عندنا في حنفية وهو مشروط بما اذا كانت الدعوى بسبب عيب المحل والحرمة كالبيع والنكاح والطلاق
وبذره المسئلة هي التي تقدمت في النكاح المعنونة بان القضا بالعقود والفسوخ بشهادة الزور بغير علم القاضي
نافذ عندنا في حنفية باطنا خافاً بالصاحبة وباقي الأئمة ومن المثل لدعي رجل على امرأة نكاحاً وهي جاحدة و
اقام بنية زور فقضى بالنكاح بينها حل للمدعي وطؤها ولها التمكن خلافاً لهم وكذا اذا ادعت نكاحاً على رجل
وهو يحجده وبها قضى ببيع امته بشهادة زور بان ادعى على رجل انه باعها منه وانك اشتريتها حل للمدعي وطؤها اذا
قامت البينة الزور وقضى بها وكذا في الفسوخ بالبيع والاقالة وفي الهبة روايتان وبها ادعت ان الزوج
طلقها ثلاثاً وهو ينكر فقامت بنية زور فقضى بالفرقة فتمزوجت بأخر حل له وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة
الحال ولا يحل عند الأئمة اذا كان عالماً بكذب الشهود ومن صور التحريم صبي ومبينة فكبراً واعتقا ثم تزوج احدهما
بالآخر فجاء حربي مسلماً واقام بنية انها ولده قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجح الشهود او تبين انهم شهود
زور لا يحل للزوج وطؤها عنده لان القضا بالحرمة نفذ باطنا وظاهراً ومحمد في هذا الفرع مع نبي حنفية لانه لا يعلم
حقيقة كذب الشهود واجمعوا في الاماكن المرسلة عن تعيين سبب انه لا يحل باطنا والوجه في الاصل الفرق
تقدم قبيل باب الاولياء والكفلاء ومن الاوجه لابي حنيفة انه لو فرق بينهما بامر الزوج نفذ ظاهراً وباطناً فبأن
اولى والقاضي مأمور بذلك منه حل وعلا الخ فقلت المراد بالنفاذ ظاهراً اذا قضى القاضي بالنكاح مثلاً ان
يسلم المرأة الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطؤها وحل لها التمكن فيما
بينها وبين الله تعالى فان حكم القاضي بالبنوة انشأ النكاح وحكم القاضي بجعل النكاح ثابتاً في المائتين

الزمان بكم الاقضاء وذلك لان التماسي ما ورى بالاقضاء بما في وسعه منه قيام الحجة والذبي في وسعه ان يجعلا زوجة له
 بطريق الانظار ان كان بينهما عقد سابق ولطريق الانشاء ان لم يكن يدل عليه ما روى عن علي بن ابي طالب ربه
 ان رجلا قام بينة على امرأة انها زوجته بين يدي علي فقتل على بذلك فقالت المرأة ان لم يكن لي منه بديا
 امير المؤمنين فزوجني منه فقال شهادك زوجاك رواده ثم في الاصل فله الاصل فان قيل لو كان قضاء
 انشاء العقد لا يشترط حضرة الشهود وعنده
 لا يشترط لان انشاء العقد لا يثبت مقتضوا بل مقتضى صفة قضاؤه في الباطن وما يثبت مقتضى الايراعى شرائط
 بخلاف الاملاك المرسلة المطلقة عن اثبات سبب الملك بان ادعى ملكا مطلقا في الجارية او الطعام مثلا من
 غير تعيين شراء وارث حيث ينفذ القضاء ظاهرا باطنا بالاتفاق حتى لا يجبل للمقتضى له وطبها لان في الانشاء
 نزاهة فلا يمكن تسميته ولا يوجب الملك الباطني بينها لان وجود الملك الذي هو السبب بدون السبب
 محال والسبب متعذر كما لهبة والارث والشراء ولها احكام مختلفة ولا يجوز ان يثبت سبب باقتضاها كما في
 لمعارضه بعض الاسباب بعضها فيلزم الترجيح بلامرجح ولما لم يمكن تقدير السبب لم يمكن تقدير السبب
 بحسب الواقع وفي الباب اخرج عن ام سلمة مرفوعا قال انما انا بشراءكم تختصمون الي ولعل بعضكم

ان يكون الحق بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له من حق اخيه
 فلا يأخذ منه شيئا فانما اقطع له قطعة من النار لان ماله اليها وفيه ان البشر لا يعلم الغيب الا ان
 يعلمه الله تعالى وان يحكم بالنظر وحكمة صلى الله عليه وسلم في مثل هذه لا يكون الا صحيحا لانه لا يحكم الا بالبينه
 كما هو مقتضى البينة وان كانت خطا وفيه ان حكم الحاكم لا ينفذ باطنا ولا يجبل حراما قلت نعم هذا في املاك
 المرسلة كما في الباب تصريح بالميراث واما في العقود والفسوخ فينفذ حكمه ظاهرا وباطنا سواء كان في الفروج
 او في الاموال اذا كان حكمه مبنيا على دليل شرعي مثلا اذا ادعى زيد على بكر انه باع مني هذا الفرس او الدار
 بهذا الشهد عليه شهادتي زور انه باع منه وحكم الحاكم بذلك فانه يتخذ البيع بينها ويجب عليه الثمن ويجوز للمشتري
 التصرف في المشتراة وكذلك اذا ادعى رجل على امرأة خالته عن موانع النكاح نكاحا وثبتة بالبينة و
 حكم به الحاكم فانه ينفذ قضاء ظاهرا وباطنا ويجوز للفروج وطبها والمقام معها ولا يخالف هذا الحكم هذا الحديث
 فانه يقتضي من قضيت له من حق اخيه ثمنيا وفي العقود والفسوخ لا يقتضي من اخيه ثمنيا بل يحكم بالفسخ الذي هو حق الحاكم نعم اذا
 قضيت في غير صورة العقد والفسخ لا ينفذ حكمه الا ظاهرا واما في الباطن عند الله تعالى فلا ينفذ حكمه لانه حكم حق اخيه وهو ليس تحت القضاء
 قلت فارتقال في صورة العقد والفسخ ايضا يستحق هذا الوعيد المذكور والكذب في الدعوى والاشهاد و
 لكنه يحل له التصرف لنفاذه باطنا بالقضار والخصوم فهو امن من سبب ابي حنيفة ان عنده لامعصية في هذه
 الدعوى الباطلة الكاذبة وهو غلط قال في فتح القدير ثم على المبتدئ بالدعوى الباطلة واثباتها بالطريق
 الباطل اثم ماله من اثم غير ان الوطير بعد ذلك في حل وقول ابي حنيفة اوجه وقد استدلل على اصل المسئلة
 بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذا وبه من فقتني به حل للبائع وطبها واستدما

مع علمه بكذب دعوى المشتري مع انه يمكنه التخلص بالعتق وان كان فيه اطلاق ماله لانه ابتلى بائنين فعليه ان
يختار ايهما وذاك ما يسلم له فيه دينه اهـ

باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي قال في الهداية واذا حضر استوى بينهما في الجلوس الاقبال
لقوله عليه السلام اذا ابتلى احدكم بالقضار فليستوي بينهما في المجلس والاشارة والنظر اهـ واليسار احدهما والاشارة
ولا يلتفت ولا يصحك في وجه احدهما ولا يمازجهما ولا واحد منهما قول مستوي بينهما الخ المستحب باتفاق اهل العلم
ان يجلسهما بين يديه وينبغي ان يجلس الخصمين بمقدار راعين من القاضي والى المجلس واحد عن يمينه والاخر
عن شماله لان لليمين فضلا والى بيت اخرج استحق بن راهويه في مسنده عن ام سلمة مرفوعا وفيه زيادة ولا يرفع
صوته على احد الخصمين اكثر من الآخر وهذا الوجه رواه الطبراني في معجمه وفي الباب عن عبد الله بن الزبير قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم كما في نسخة وليس فيه كيفية الجلوس

باب القاضي يقضي وهو غضبان وفي الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي الحكم
بين اثنين وهو غضبان وفي رواية مسلم لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان وفيه النهي عن القضاء في حال الغضب وذلك
لان الغضب يغير الطبع ويفسد الرأي ويطير العقل ويطغى بالغضب كل حال يخرج الحاكم عن سداد النظر و
الاستقامة كالشيخ المفرط والجور المقلوب والهم والفرح البالغ وكل هذه الاحوال يكره له القضاء فيها خوفا من
الغلط فان قضى فيها صح لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شراج الهرة في مثل هذا الحال وقال في اللفظ
مالك ولها الى آخره وكان في حال الغضب قاله النووي قلت لا يجوز ان يقاس عليه صلى الله عليه وسلم غيره
باب الحكم بين اهل الذممة كان التحجير في اوائل الاسلام بين الحكم بينهم وبين الاعراض ثم نزلت في ذلك
وانزل الله تعالى فاحكم بينهم بما انزل الله اي عليك وهو الحكم بالقياس موافقا للاسلام.

باب اجتهاد الراي في القضاء فيه اثبات حجة القياس وهو متفق عليه خلافا لاهل الظاهر قوله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اودان بيعت مجاذ الى اليمن قال كيف تقض

اذا عرض لك قضاء قال اقضي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا في كتاب الله قال اجتهد راي فضره رسول الله صلى الله عليه وسلم صداده فقال الحمد لله

الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله اجتهد راي قال الخطابي يريد الاجتهاد في رد القضية من طريق القياس الى معنى الكتاب والسنة ولم يرد
الاى الذى يسخر له من قبل نفسه او يخطر بهاله من غير اصل من كتاب او سنة وفي هذا اثبات القياس ويجاب

الحكم به انتهى قلت والحديث اخرج الترمذي وقال لا نعرف الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمحصل قال
احفظ جمال انتب المزى الحارث بن عمرو ولا يعرف الا بهذا الحديث وقال البخاري لا يصح حديثه واليعرب قلت
اوردته في كتابي في كتبه واعتمدوا عليه وله شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهم

وابن عباس وقار انزجها اليه في سنة مائة وخمسة بعد الهجرة النبوية

باب في الصلح الصلح اسم بين المصالحات وهو خلاف المخاصمة والصلح من الصلح وهو ما يتفق عليه من المال و
في الشريعة عبارة من تقدير النزاع قال الله تعالى والصلح خير وفيه ما اختلفوا عليه من كونه من المصالح
خير او كل خير مشروع قالوا ان القاضي لا يقبل الا صلح بين المتنازعين كما يستحب غيره قال في المصالحات
الصلح على ثلاثة اشهر صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهذا ان اقر المدا عليه ولا ينكر و صلح مع انكار ونسب
ذلك جاز الا ان قالوا في الصلح خير و لقوله عليه السلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلح احل حراما
او حرم حلالا قال الشافعي لا يجوز مع انكار او سكوت لما روينا وبنا بهذه العفة لان البذل بيان حلال الاصل
الدافع من اهل الاخذ في قلب الامر وان المدعى عليه يدفع المال لقطع الخصومة عنه عن نفسه وبنا رشوة وبنا ما روينا
و اول ما روينا وتأويل آخره اهل حرام العينة كالشر او حرم حلال العينة كما صلح على ان البيضا الشربة والصلح
بور ودعوى صورية فيقتضيه يجوز لان المدعى باخذه عوضا عن حقه في زعمه وبنا مشروع والمدا على عليه يدفع المدفع
الخصومة عنه نفسه وبنا مشروع ايضا اذا المال وفاته النفس ودفع الرشوة لدفع الظلم امر جائز انتهى قلت
اررث حديث الباب قوله فيقلب الامرا فيكون حراما على الدافع وحلالا على الاخذاء وتقول ان المدعى ان
كان حقا كان اخذ المدعى حلالا قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وان كان مبطلا كان اخذ المال على الدعوى الباطلة
حراما عليه قبل الصلح وحل له بالصلح فصار صلحا اهل حراما وحرم حلالا قلت الاولى ان يحل المدعى على اهل عليه
المصنف لان الحرام المطلق ما هو حرام لعينه والحلال المطلق ما هو حلال لعينه وما ذكره الشافعي غير صحيح اذ الصلح مع
الاقرار لا يخلو عن ذلك فان الصلح يقع على بعض الحق عادة فما زاد على المأخوذ الى تمام الحق كان حلالا تمدى
اخذ قبل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعى عليه قبل الصلح وقد حل بالصلح قال الشوكاني ظاهره في العبارة
العموم فيشمل كل صلح الا ما استثنى ومن ادعى عدم جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل في
العموم ذهب ابو حنيفة والاك و احمد بن حنبل و روحي في البحر عن العترة وقال الشافعي وابن ابي ليلى انه لا يصح الصلح
من الانكار والصلح الذي يحرم الحلال كصالحه الزوجة للزوج على ان لا يملكها ولا يتزوج عليها او لا يبيت عند
ضرتها والذي يحرم الحرام كان مباحا على وطئ امته لا يكل له وطئها او اكل مال لا يكل له او نحو ذلك نعم فممنوع في الحنة
والحمة لعينها قوله انه تقاضى ابن ابي حنبل و دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه

وسلم في المسجد الحديث وفي آخره فاشار له بيده ان يضع الشطرنج من ديك قال كعب قد نعت
يا رسول الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم ناقضه قال الحسناني في هذا من الفقه ان التقاضي ان يعطى من
الضعفين وفيه ان الصلح انا كان على وجه الخط فانه يجب نقضا

باب في الشهادات الشهادة في اللغة عبارة عن الاخبار بصحة الشيء عن عيان وشاهدة ولهذا قالوا
انها مشتقة من الشاهدة التي تبين عن المعاني وفي اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اخبار صادق في مجلس الحكم
بخط الشهادة فالأخبار كالجلس لشيئها والأخبار الكاذبة صادقة بخبر الكاذبة وفي المجلس كغيره يستلزم

يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات وسببها معانيتها ما يتحملها ومشاييرها بما يختص بشهادته من السماع في
المسموعات والابصار في المبصرات ونحو ذلك وسبب ادائها انما يطلب المدعى منه الشهادة او خوف فوت حق المدعى
اذا لم يعلم عليه والاسلام ان كان المدعى عليه مسلما وعلمها وجوب الحكم على الحاضر مقتضاها والقياس لا يقتضي ذلك
لاحتمال الكذب لكن لما شرط العدالة لترجح جانب الصدق ووردت النصوص بالاستشهاد جعلت موجبة قال
في الهداية الشهادة فرض تلزم الشهود ولا ينعم كتمانها اذا طالبهم المدعى لقوله تعالى ولا ياتي الشاهد اذا دُعوا
وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه انما يشترط طلب المدعى لاثبات حقه فيتوقف على طلبه كسائر
الحقوق اذ قوله فيتوقف الخ لو قص بما اذا علم الشهادة الشاهد لم يعلم بها المدعى ويعلم الشاهد انه لو لم يشهد
حقة فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب ثمة والجواب انه الحق بالمطلوب دلالة فان موجب الادعاء الطلب اجبا للحق
وهو فيما ذكرتم موجود فالحق قوله الا اخبركم بخبر لشهداء الذي ياتي بشهادته او يخبر لشهادته قبل ان
يسأله لا يعلم بها الذي هي له ويوقعها الى السلطان فان في الشهادة تكون عند الرجل ولا يعلم صاحب الحق بخبر
اياها وقيل هذا في الامانة والوديعة يكون لغيره لا يعلم مكانها غيره فخير بما يعلمه من ذلك -

باب في شهادة الزور كبرية من الكبار وفي الباب مرفوعا فقال عدلت شهادة الزور ما لا شرak
بالله ثلث صرحت ثم قرأ فاتجنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حقا لله غير مشركين
للزور من القول مراتب اعلاها الا شرak بالله ولها اثار عالت في الآيات مع الا شرak بالله والظاهر في الآية هذا
باب من تود شهادته قال في الهداية ولا يقبل شهادة الاعيان ولا الملوك ولا الخوارج ولا في التقذف وان
تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ولا من تمام الحد وقال الشافعي تقبل اذا تاب قال ولا شهادة الوالد
لولده ولولده ولا شهادة الولد لابويه والاجداد الا صل فيه قوله عليه السلام لا يقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره وهو في مصنف ابن ابي شيبة
وعبد الرزاق من قول شريح وقال في الخلاصة زواه الخصاص باساده مرفوعا قيل هذا بالاجماع ولكن عن
احد يقبل شهادة الولد لوالده وعنه تقبل شهادة احدهما للآخر وهو قول مالك وابي ثور والمزني ودأود وعلى ذلك
القديم عن الشافعي ورد شريح شهادة الحسين بن شهد مع قنبر بن علي فقال علي اما سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال
الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة فقال صدق صلى الله عليه وسلم ولكن ايت بشاهد آخر فقيل عزله ثم اعاده
وزاد في رزقه فقيل رجع على الى قوله قال ولا يقبل شهادة احد الزوجين للآخر قال الشافعي تقبل دونقنا
قال مالك واحمد وابن ابي ليلى والثوري والحنفي قال ولا شهادة المولى لعبده ولا المكاتب ولا شهادة الشريك
لشريكه فيما هو من شركتهما ولا تقبل شهادة غث ولا ناصح ولا منغية ولا مد من الشرب على الله ولا من يلبس
بالطير ولا من ينسب للناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحد للفسق ولا من يدخل الحمام من غير ائذ
او ياكل الربوا او يقيم الزنا او الشطرنج ولا من يفعل الافعال المستحقة كالبول على الطريق ولا يقبل شهادة من
يفهرس السلف انتهى قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راد شهادة الخائن والخائنة وذو الفمر على اخيه

وهذه شهادة اهل البيت واجازها لغيرهم قال ابو داود والغير المحقق والشيخنا
قلت القانع الخادم والتابع والحاصل في جميع ذلك ان غير العادل والعادل المقدم لا تقبل شهادته كما نرى من كان
باب شهادة البدوي على اهل الاصل اختلف اهل العلم فيه فذهب مالك بن انس الى انه يجوز شهادة
البدوي على المصدي وقال جمهور الامامية منهم ابو حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل يجوز اذا كان عدلا وفي الباب من
ابن هريرة مرفوعا لا يجوز شهادة بدوي على صاحب القرية قال الخطابي يشبه ان يكون انما كره شهادة اهل البادية
لما فيهم من الجفاف بالدين والجمالة باحكام الشريعة لانهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها ولا يقيمونها على حقها
لغصور علمهم عما يحيلها وتغييرها عن حقيقتها وقال عامر اهل العلم بشهادة البدوي اذا كان عدلا يقيم الشهادة على وجهها
جائزة وقال البيهقي في سننه لا يحتمل ان يكون وزر في الشهادة على الاسرار وفيما يعتبر ان يكون الشاهد فيه
من اهل الحجة الباطنية

باب الشهادة على الرضاع قد اختلف الناس في عدد من يقبل شهادتهما في الرضاع من النساء فروى
عن ابن عباس انه قال شهادة المرأة الواحدة جائزة في الرضاع اذا كانت مرضعة ويستجلف مع شهادتهما و
كذلك قال حسن البصري وبه قال احمد بن حنبل واشترط اليميني وقال ابو حنيفة وآخرون شهادة المرأة تقبل
فيما لا يطلع عليها الرجال قال في البدية ولقبيل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال
شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع الحلي بالافضل
ياؤس الجشس فيتناول الاقل وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربع احواله وبه قال عطاء وبقولنا قال الحسن بن
واحمد وروى عن علي بن ابي طالب انه اجاز شهادة القابلة وحديثنا في الاستقبال وقد روى ذلك عن الشعبي
والنخعي وقال مالك يجوز شهادة امرأتين وهو قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة واحديث البادية فغريب وقد اخرج
عبد الرزاق من حديث ابن عمر قال لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطلع عليها الا من من عورات النساء
والشبهة ذلك من جهلهم وحضهم وروى محمد بن الحسن في اول باب الشهادة من الاصل عن ابي يوسف
عن غالب بن عبيد الله عن مجاهد وعن سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وطائفة قالوا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه وهذا من جهة عند عامة الناس وروى
عبد الرزاق في مصنفه عن ابن الشهاب الزهري قال مضت السنة ان تحوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه
غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن وروى ايضا عن حديث عمر انما جاز شهادة امرأة في الاستهلال واما
مسئلة الباب فعندنا شهادة الرضاع كشهادة على المال رجلان او رجل وامرأتان اما شهادة امرأة سوا ذلك
مرضعة او غير با فبإجازة الفقه مختلف فيها ففي بعضها انها تقبل قبل النكاح لا بعده وفي حاشية الزملي على البحر
انها تقبل وياندا لا قصار عن عقبه بن الحارث قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فدخلت علينا امرأة
سدا فزعمت انها ارضعتنا جميعا فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لابي فاعرض عني
فقلت يا رسول الله انما الكاذبة قال وما يدريك وقد قالت ما قالت دعها عنك

الحالة شرع والنهي وهو قول الاوزاعي وقال احمد لا تقبل شهادة اياهم الا في مثل هذا الموضوع المنعوت وقال
الشافعي لا تقبل شهادة الذي لوجه لا على مسلم ولا على كافر وهو قول مالك.

باب اذا علم الحاكم صدق شهادة الواحد يجوز له ان يقضي به وليس بذلك الا للبي على الله عليه وسلم بان يجعل
شهادة الواحد كشهادة رجلين كما جعل خزيمة ولا يجوز لغيره ان يحكم على شهادة الواحد من المثلث الا لشدين يعني اعمش
كيف لغيره قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم اتبع فرسان اعرابي الحديث وفي آخره قال بالاعرابي والله
ما بعثته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يقد اتبعته منك فطفق يقول حنم شهيدا فقال خزيمة
انا شهيد انك قد بايعته فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة قال بم تشهد فقال
تبصدا يقك يا رسول الله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين
اسم هذا الاعرابي قيل سوار بن الحارث وقيل سوار بن قيس المحاربي ذكره غير واحد في الصحابة وقيل انه حجة
البيع بامر بعض المنافقين وقيل ان هذا الفرس هو المخرم المذكور في افراس رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب القضاة باليمين والشاهد اي يمين المدعي مع شاهد الواحد للمدعي نه مسئلة والثاني اذا لم يكن
بينة اصلا وحلف القاضي المدعي عليه فكل يرد اليمين على المدعي فان حلف قضى به والا لا قد اختلف اهل العلم
فيهما قال في الهداية في كتاب الشهادة والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال
لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهروا عليهن اربعة منكم ولقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهود
ولا يقبل شهادة النساء فيها ومنها الشهادة بقتلة الحدود والقصاص لقبول فيها شهادة رجلين لقوله تعالى واستشهدوا
شهيدين من رجالكم ولا يقبل فيها شهادة النساء لما ذكرنا وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين او
رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي
لا يقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها ام اي كالا عارة والاجارة والكفالة والاجل وشرط الخيار
وبه قال مالك واهم في رواية ورواية عنه كقولنا ثم قال في باب اليمين قال ولا ترد اليمين على المدعي لقوله عليه السلام
اليمين على المدعي واليمين على من انكر قسم والقسمه تنافي الشركة وجعل جنس الايمان على المنكرين وليس دراجن جنس
شي وفي خلاف الشافعي اجماعه اذا لم يكن للمدعي بينة اصلا وحلف القاضي المدعي عليه فكل يرد اليمين على المدعي
فان حلف قضى به والا لا وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد آخر فانه يرد اليمين عليه فان حلف
قضى له بما ادعى وان نكل لم يقض له بشيء وبه قال مالك واهم في رواية لكن قول احمد في الظاهر كقولنا وروى
مالك في الوطاع عن جعفر عن ابيه الباقر مرسل فوافقه باليمين مع الشاهد قال ابن عبد البر وصله عن مالك
جماعة فقالوا عن جابر بنهم عثمان بن خال العثماني واسماعيل بن موسى الكوفي واسنده عن جعفر عن ابيه جابر
جماعة من حفاظ واخرجه مسلم من حديث ابن عباس وله طرق عن ابى هريرة وزيد بن ثابت وعمر بن شعيب عن ابيه
عن جده وكلها متواترة وقال به الجمهور والائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي وجماعة لا يقضي باليمين
مع الشاهد في شيء من الاشياء حتى قال محمد بن الحسن انفسخ القضاء به لانه خلاف القرآن وهذا جهل وعناد وكيف

يكون خلافه وهو زيادة بيان كنعان المرأة عن عمتها وعلى مخالفتها مع قوله تعالى واحل لكم ولأولادكم ما لمس على نفوسكم
 وتحريم الخمر الابلية وكل ذي ناب من السباع مع قوله تعالى قل لا اجد فيها اوقى الى تحريم ما لا يملكه كس لا ينفق به على
 عليه وسلم من التبيين مع الشاهد وقد اجمعوا على القضا بقرار المدعى عليه وقضوا بكول المدعى عليه عن التبيين بالبين
 ذلك في الآية وبمعاقلة القطع وانصب اللبب والجذوع الموضوع في الحيطان وليس ذلك في شيء من القرآن ولا يبين
 مع الشاهد اولي بذلك لانه بالسنة اتم قلت الظن الى لفظ الجهل والعناد في حق محمد ربه الله مع انه قد اشهر بينهم ان
 اذبال المالكية والشافعية مطهرة عن اوث التعصب الفاظ التعليل والتشيع وانما العصبية ظن الحنفية فقط مع انه
 لو فرض انه غير مخالف للقرآن فغاية قول محمد ربه الله في زعمه خلافه يكون خطار عن اجتهاده وامثال هذا الخطا الذي
 عليها صاحب فضلا ان يسب او يشتم ويغلط عليه يعنف شديد والفاظ السفلة والرفالة ثم اعلم ان حديث ابن عباس
 اخرج المصنف في الباب مرفوعا لفظه عن قيس بن سعد عن عمر بن دينار عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمينين فها قال الحافظ ابن حجر في الدراية اخرج مسلم من طريق قيس
 ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس لكن ذكره الترمذي في العلل عن البخاري ان عمرو بن دينار لم يسمه
 من ابن عباس انتهى اعلم ان حديث ابن عباس هذا ما اخرج مسلم والبوداود والنسائي وابن ماجه والدارقطني
 والبيهقي وصححه الشافعي وقال ابن عبد البر صحيح لا مطعن لاحد في اسناده ولا خلاف بين اهل العلم في صحته وقبوله
 القضا باليمين والشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابى هريرة وعمر بن عبد الله بن عباس بن ربيعة بن بخت
 وجابر بن عبد الله وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وسرق باسانيد حسنة قال
 اما قول الطحاوي ان قيس بن سعد لا يعرف له رواية عن عمرو بن دينار فلا يقدر في صحته لانها البیان لقن
 كيان وتد سيع قيس من اقام من عمرو ومثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة اتم قلت اما حديث ابن عباس فحديث
 واما حديث ابى هريرة فاخرجه الاربعة وحسنه الترمذي مرفوعا قضى باليمين مع الشاهد واما حديث جابر مرفوعا
 مثله فاخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة واليو عوانته واما حديث سعد بن عباد مرفوعا مثله فاخرجه
 في جامعه والطبراني في معجمه واما حديث سرق مرفوعا اجاز شهاقة رجل ويمين الطالب فاخرجه ابن ماجه وفيه
 رجل مبهم قال الشافعي هو لا يخالف ظاهر القرآن لانه صلى الله عليه وسلم علم بما اراد الله وقدمنا الله ان نأخذ به
 ونهت عنهما ما قلنا لا كلام فيه وهذا انما ثبت لو ثبت قطعا انه قوله صلى الله عليه وسلم او فعله وانما هي اخبار احاد
 ظنية وانما ترجح القرآن لكونه قطعيا لان كلام المديترجح على كلام رسوله قلت اقوى متمسك امران الاول
 انه سنة الخلفاء وقا امرنا بانبا عهم والثاني حديث ابن عباس مع شواهد الكثرة حتى بلغ الامر الى الشهرة فلو علم
 انه يعارض القرآن فالحديث المشهور يزاد به على الكتاب اتفاقا وينسخ به اطلاقه وعمومه وحديث ابن عباس اخرج
 مسلم فيكون اصح الاحاديث واجيب عننا اولابا به منقطع كما تقدم عن الترمذي نقله في علله عن البخاري ان ابن
 لم يسمه من ابن عباس وكذلك اعله الطحاوي باننا لا نعلم قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار فعلى هذا يجمعون في صحة
 وهذا يصلح الزاما لا تحقيقا لان الحنفية لا يعدون الانقطاع جرحا كالأرسال بعد ائمة الرواة على ان

قُلْتُ لِمَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَابُ اللَّهِ وَبِكَاتِبُهُ أَتَانَا جَنْدَكَ فَاخْذُ ذُنَا وَقَدْ كُنَّا اسْلَمْنَا وَخَضَرْنَا
 قَطْعًا) اَذَانُ النِّعَمِ (أَيِ اطْرَافِ أَذَانِهَا وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ عِلَامَةً مِنْ اسْلَمَ وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ فَلَمَّا قَدِمَ بَلَعْنُوهُ
 قَالَ لِي بَنِي اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ لَكُمْ بَيْنِي عَلَى انْكِحَا سَلِمْتُمْ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذُوا رَنِي نَسْخَةً تَوْخِذُهَا بِالْجَوَلِ وَسِي
 عِيحَةٍ فِي هَذِهِ الدَّيَامِ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ مِنْ بَيْنِكَ قَالَ سَمَرَةُ قَالَ مِنْ بَنِي الْعَنْبَرِ قَالَ أَحْوَسَاءُ لَهُ فَشَهِدَ أَحْمَدُ
 رِبَانًا قَدْ اسْلَمْنَا قَبْلَ ذَلِكَ (وَأَبَى سَمَرَةُ أَنْ يَشْهَدَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ آتَى أَنْ يَشْهَدَ فَخَلَفَ
 (أَفْتَحْخَفَ) مَعَ شَاهِدَاكَ الْآخَرِ قُلْتُ نَعَمْ فَاسْتَخْلَفَنِي فَخَلَفْتُ بِاللَّهِ لَقَدْ اسْلَمْنَا بِاللَّهِ يَوْمَ كَذَا كَذَا أَجْزَأُ مِنْهَا
 اَذَانُ النِّعَمِ فَقَالَ بَنِي اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ هَبُوا (وَحُطِّبَ لِلْجَيْشِ) فَقَامُوا فِيهِمْ أَنْصَابُ الْأَمْوَالِ
 وَلَا تَحْسَبُوا إِذَا رَأَيْتُمْ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجِبُ ضَلَالَةُ الْعَمَلِ بِأَدْرِيَاكُمْ عَقَالًا لَمْ يَشَأْ أَنْ يَنْقُضَكُمْ حَبْلًا ضَلَالَةَ الْعَمَلِ
 أَيْ ضِيَاءَ وَلُجْلَانَهُ هَذَا وَاقْعَةً فَيُخَذُّهَا أَنْ تَقْضَى بِشَاهِدٍ وَمِيمِينَ وَلَيْسَ لَهُمْ فِيهَا حِجَّةٌ أَصْلًا فَإِنْ فِيهِ إِذْ هَبُوا فَقَامُوا سَمَرَةُ
 يَدِلُّ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْيَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ سَبِيلًا لِلصَّلَاحِ وَالْإِخْذُ بِالْوَسْطِ بَيْنَ الْمَدْعَى وَالْمَدْعَا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَضَى بِهِمَا بِالْمَدْعَوِي
 وَالْأَكْثَرُ الْتَنْصِيفُ فَهَذَا مَصَالِحُهُ لَا فَضْلُ الْأَمْرِ بِالْقَضَاءِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْكَمْ لَهُمْ إِلَّا بِالنِّصْفِ
 الْمَالِ وَلَوْلَا أَنَّ الْمَدْعَى لَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَمِيمِينَ لَمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ اسْلَامِهِمْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا
 مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَالْيَضَاءُ أَنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ ضَلَالَةُ الْعَمَلِ أَقْوَى حِجَّةً عَلَى أَنَّهُمْ فِي إِخْذِ أَمْوَالِهِمْ لَوْلَا لَمْ يَكُونُوا
 عَلَى بَاطِلٍ لَا يَشْكُرُ عَلَى عَمَلِهِ وَلَا يُؤْتَى لَهُ جَلُّ عَلَى عَمَلِهِ كَأَنَّمَا كَانَ كَالسَّارِقِ وَالْخَاصِبِ وَمَنْ كَانَ يَشْكُرُ فَلَوْ كَانَ
 أَخْذُ الْجَيْشِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَمَا يُلَازِمُ عَلَى قَوْلِكُمْ لَا تَكُنْ تَقُولُونَ أَنَّ الشَّاهِدَ الْوَاحِدَ مَعَ الْيَمِينَ بِنِيتِهِ كَأَنَّهُ ثَبَتَ بِهِمَا الدَّعْوَى
 فَبَيْنَا أَنْ ثَبَتَ بِهِمَا اسْلَامُهُمْ لَمَا كَانَ أَخْذُهُمْ أَمْوَالَهُمْ أَقْلَ مِنَ الْقَضْبِ بِثَبُوتِ اسْلَامِهِمْ عَلَى زَعْمِكُمْ وَنَحْنُ نَقُولُ أَنَّ
 اسْلَامَهُمْ لَمْ يَثْبُتْ بَيْنَهُمْ لِأَنَّ يَمِينَ الْمَدْعَى لَا يَفِيدُ وَذَلِكَ لَوْ سَلِمَ أَنْ كَانَ دَعْوَى مِنْهُمْ وَلَمْ يَتِمَّ نَصَابُ الشَّهَادَةِ الْيَضَاءُ
 فَلَمْ يَتِمَّ ثَبُوتُ الْاسْلَامِ الْإِثْبَاتُ خَيْرُ الْخَفَاءِ غَيْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ أَنْ لَا يُخَيِّمَ فَرَوْ عَلَيْهِمْ نَصَفَ أَمْوَالَهُمْ كَمَا رُوِيَ عَلَى
 مِوَازِنِ كِلَاهُمَا وَكَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ الْعُسْكَرِ لَا يَكُونُ الْإِثْبَاتُ الزَّرِينَةُ وَهِيَ بَسَاطَةٌ وَجَمَلٌ فَلَا حِجَّةَ فِيهَا عَلَى أَنَّ بَنِي الْعَنْبَرِ
 كَانُوا مَلِكُوا أَمْوَالَهُمْ بِلِ الَّذِي قَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْرِ الزَّرِينِ بِأَخْذِ صَاحِبِهِ أَمَّا كَانَ لِأَنَّهُ خَالَفَ صَلَاحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ أَخَذَ بِالنَّصِيفِ وَالتَّقْسِيمِ مِنْ حَقِّ الْعُجُوزِ ثُمَّ انْجَازِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْمُدْيُونِ لِلدَّائِنِ بَعْدَ
 حَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ خَبَرٍ حَقٌّ كَمَا يُظْهِرُ مِنْ إِيْتَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيْفَهُ لَهُ بَعْدَ مَا ثَبَتَ لَهُ حَقٌّ فِي الزَّرِينَةِ وَ
 وَهَذَا اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ وَالتَّائِبُونَ مِنْهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْغَاصِبَ يَمْلِكُ الْمَغْصُوبَ بَعْدَ دَارِ الضَّمَانِ وَ
 لَوْلَا ذَلِكَ لَرُدُّ عَلَيْهِ وَلَمْ تَكُنْ إِلَّا فِي الْعُسْكَرِ وَعِنْدَكُمْ الْإِنْشَاقُ بِهِ حَرَامٌ

بَابُ الرَّحْلَيْنِ يَدِ عِيَانٍ شَيْئًا وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَةٌ وَشَيْءٌ يَكُونُ فِي أَيْدِيهِمَا أَوْ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا وَهَذَا يُدْعَى فِيهِ ثَبَاتًا
 اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي شَيْءٍ يَكُونُ فِي يَدِ الرَّجُلِ فَيَتَدَاوَاهُ أَشْثَانٌ وَيُقِيمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنِيتِهِ فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَاسْتَحْتَبَنَ
 رَأْيَهُ يَتَرَقَّعُ بَيْنَهُمَا مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقِرْعَةُ صَارَتْ لَهُ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِقَدِيمَا ثُمَّ قَالَ فِي الْجَدِيدِ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا
 يَقْضَى بِهِ بَيْنَهُمَا الصَّغِيرُ وَبِثَقَالِ الْبُوحَيْنَةِ وَسَفِيَانِ الثَّوْرِيَّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةٍ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ وَالْقَوْلُ الْآخَرُ

من اذاع عليه ودفن له ما قوله انتهى ما على اليمين ما كان احبا ذاك اذ كرها وقوله اذ كره الاثران اليمين اذ استحب اليه
اذ استحب اليه اذ قال الخطابي معنى الاستماتة بما بيننا الاقرع يريد انما يقتصر على ما يخرج من القربة حاشا واخذ ما ادعاه اسم
قالت ومعنى الاكره الاكره به سنا لا الا كراهية لان المدعى عليه لا يكره على اليمين نعمنى ما كان احبا ذاك اذ كره على اليمين
كان محبوبا لقلبه او كرهها والاختلاف في استعمال القربة قد تقدم فراجع ومن قول الهداية كان في ابتداء الاستماتة لم ي
كان استعمال القربة في وقت كان القمار مباحا ثم انفسح ذلك بحرمة القمار لان تعيين المستحق بمنزلة الاستحقاق ابتداء
فلما ان تعلق الاستحقاق بخروج القربة يكون قمارا كذلك تعيين المستحق بخروج القربة يكون قمارا ايضا بخلاف
قصة المال المشترك فللقاضي هناك ولاية التعيين من غير قرعة وانما يقرع تطييبا لقلوبها ونفيا للهمة الميل عن نفسه
فلا يكون ذلك في معنى القمار.

باب اليمين على المدعى عليه اذا لم يكن للمدعى بنية لئلا يفوت لان اليمين حقه بالحديث المشهور فاذا طالبه به بحجبه
عن العجز عن اقامة البينة ولا ترد اليمين على المدعى كما تقدم اختلاف اهل العلم في ان اليمين تتوجه على كل من ادعى عليه
حق سواء كان بينه وبين المدعى اختلاف ام لا فذهب اليه الجمهور منهم الشافعي والوضيعة ونسروا مالك في توجيه اليمين
ان يكون بينهما خاتمة لئلا يتبدل السفار اهل الفضل ولا اصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب كيف اليمين قال في الهداية فصل في كيفية اليمين والاختلاف واليمين بالبر دون غير لقوله عليه السلام من
كان منك خالفا في حلف بالله او لينذر وقال عليه السلام من حلف بغير الله فقد اشرك (الاولى في الصحيحين والثاني في الشذوذ
وقد يكون بذكر اوصافه وهو التغليب وذلك مثل قوله قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم
يعلم من السر والخفا ما يعلم من العلانية مالفان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه
ولداي للقاضي ان يريد في التغليب على هذا وله ان ينقض منه الا انه يحتمل كليا يتكرر عليه اليمين لان المستحق يمين في هذا
والقاضي بالخيار ان شار غلظ وان شار لم يغلظ فيقول قل بالله او الله وقيل لا يغلظ على المعروف بالصلح و
يغلظ على غير وقيل يغلظ في الخطير من المال دون الحقير انتهى قوله قال يعني الرجل حلفه احلف بالله الذي
لا يهر ما له عندك شيء اللهم هذا التغليب اليمين بذكر بعض الصفات قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
باليمين على المدعى عليه فيه دليل لما ذهب الجمهور

باب اذا كان المدعى عليه ذميا يحلف والمدعى مسلم ولم يكن له بنية وفي الباب عن الاشعث قال كان بيني وبين
رجل من اليهود ارض لجدتي فقد مته الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لي النبي صلى الله عليه وسلم
الك بنية قلت لا قال لليهودي احلف قلت يا رسول الله اذ يحلف ومذهب بمالي ارض وريالي
في باب الاذ قال في متله ليس لك منه الا ذاك

باب الرجل يخلف على علمه فيما غاب عنه قوله ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي
صلى الله عليه وسلم في ارض من اليمن فقال احضري يا رسول الله ان ارضي اعتصمنا بالوعد في
يد ذاك هل لك بنية قال لا ولكن احلفه والله ما نعلم انما ارضي اعتصمنا بالوعد فبني اليمين

وفي رواية الثاني فقال الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على ارض كانت لابي فقال الكندي هي ارضي
في يدي انزعها ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي الك بينة قال لا قال
فلك بينة قال يا رسول الله فاجلس بيالي ما حلفت ايس يتورع من شئ فقال ليس لك منه
الا ذاك واحد يشان مع سيديهما قد تقدم مع شريهما في مبدء البواب الايمان والتذور فارح اليه
مطابقة الباب طاهر في حديثه الاول

باب الذي كيف يتخلف قال في الهداية واليمين بالله دون غيره وقد لو كره بذكر اوصافه قال ويتخلف اليهودي
بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام لقوله عليه السلام
لابن صوريا لا عوراشك بالله الذي انزل التوراة على موسى ان حكم الزمان في كتابكم هذا ولان اليهودي يعتقد نبوة موسى
والنصراني نبوة عيسى عليهما السلام فيعلظ على كل واحد منهما بذكر المنزل على نبيه ويتخلف المجوسي بالله الذي خلق النار
وبكذا ذكر محمد في الاصل ويروي عن ابي حنيفة انه لا يتخلف احد الا بالله خالصا وذكر الحضاف انه لا يتخلف غير اليهودي
والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لان في ذكر النار مع اسم الله تعالى تخطيها وما ينبغي ان تعظم تجلا للكهنة
لان كتب الله مضمة وهو وصفة الله تعالى والثاني لا يحلف الا بالله انتهى والحديث في الباب عن ابي هريرة مرفوعا
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني لليهود انشد كما بالله الذي انزل التوراة على موسى ما تجدوا

في التوراة على من سرق في رواية قال له يعني لابن صوريا اذكر كما بالله الذي نجاكم
من ال فرعون واقطعكم البحر (فلق) وظل عليكم الغمام (في التية) وانزل عليكم المن والسلوى
وانزل عليكم التوراة على موسى اجدون في كتابكم الرحمة اي على من زني فهو تخلف بالهداة

باب الرجل يحلف على حقه في التقضي بين رجلين فقال المقتضي عليه لما ادبر حسبي الله ونعم الوكيل فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يوم على العجز ولكن عليك بالكيس فاذا غلبك امر فقل حسبي الله ونعم الوكيل
الكيس يفتح الكاف وسكون الياء التي تقط في الامور اي اذا استوثقت واستعملت الكيس تغلب امر قتل الخ

باب في الدين هل يحبس به الحبس مشروع لقوله تعالى او ينفوا من الارض فان المراد الحبس ولم يكن في زمان
النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم حبس وكان يحبس في المسجد والدليلين حيث امكن ولما كان
زمان علي رضي الله عنه احدث السجن بناء من قصب فقيه الصوع فبنى سجنان من مدر قال في الهداية واذا ثبت الحق عند
القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعجل بحبسه وامره بدفع ما عليه لان الحبس جزاء الماطلة فلا بد من ظهور با
قال فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقار كالمهر والكفالة ولا يجب
فيما سوى ذلك اذ قال اني فقير الا ان ثبت غريمه ان له ما لا يحبس قال حبسه شهرين او ثلثة ثم يسأل عنه فالحبس
لظهور ظلمه في الحال وانما يحبس مدة لينظر له لو كان يخفيه فلا بد من ان تمتد المدة ليفيد هذه الفائدة فتدبرها ذكره
ويروي غير ذلك من التقدير لشهر او اربعة الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير مفوض الى رأي القاضي لاختلاف احوال
الاشخاص فيه فان لم يظهر له ما في ظلمه لم يظلمه الى سبيله يعني بعد مضي المدة لانه استحق الظلمه الى الميسرة فيكون حبه بعد ذلك

فلما ولدت البينة على افلاسه قبل المدة تقبل في رواية قوله في الواحد يحل عرضه وعقوبة قال ابن
ابن المبارك يحل عرضه يغذله وعقوبة يحبس له اي لاجل مثل الغنى القادر على قضاء دينه يحبس ويتنظ في القيل
ويقال انت مظنة في قوله اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغيري لي فقال الزمه ثم قال لي يا اخا بني تميم ما تريد
ان تفعل باسبرك اي الذي الزمته في دينك قوله حبس رجلا في تهمة قال الخطابي هذا
ويل على ان الحبس على مخرجين عتونه وحبس استظهارها لتقوية ناكهون الا في واجب وانما كان في تهمة
فانما ينتظر ذلك ليتكشف به عما وراءه وروى انه حبس رجلا في تهمة ساعة من نهار ثم حلى عنه اصر
باب في الوكالة الكالة لفتح الواو كسر الهم للتوكيل من وكله كذا اي فوض اليه ذلك والوكيل هو
القائم بما فوض اليه كانه فعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه الا ماري مفوض اليه وفي اصطلاح الفقهاء عبارة
عن اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم وبشيء يتعلق البقاء المقدور تبعها وطبها وكتبها لفظ وكلت
واشباهاه وشمرها ان يملك الموكل التصرف ويلزمه الاحكام وصفها انه عقد جائز يملك كل من الموكل والوكيل
العزل بدون رضى صاحبه وحكما مباشرة الوكيل ما مفوض اليه قال في الهداية كل عقد جائز ان يعقده الانسان
بنفسه جاز ان يوكل به غيره لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان
يوكل به غيره فيكون بسبيل منه دفعا للحاجة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشرا حكيم بن حزام وقد تم في
البيع (٤) وبالتزويج عمر بن ام سلمة راجحه النسائي في النكاح قال ويجوز الوكالة بالخصومة في سائر الحقوق وكذا
بايقافها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس اصر
قوله عن جابر بن عبد الله انه سمعه يحدث قال اردت الخروج الى جيل فاتي النبي صلى الله
عليه وسلم فسلمت عليه وقلت له اني اردت الخروج الى خيبر فقال اذا اتيت وكيلي فخذ منه
خمسة عشرة وسق اذ ان ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته اصر مقدم
الحلق في صدر فكان ذلك علامة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل الى وكيله في خيبر
باب في القضاء اي امضاء الحكم من القضاة والحكام في الامور قد جمع المصنف في الباب بعض قضاء
النبي صلى الله عليه وسلم بعضهما من باب المعروف وبعضها من واجبات الشرعية الحق على صاحبها الصلوة و
السلام فبها في الطريق قال اذا تداركتم في طريق فاجعلوا سبعة اذرع يعني اذا كان طريقا بين ارض قوم راود
عمارتهما فان اتفقوا على شئ فذاك وان اختلفوا في قدره جعل سبعة اذرع هذا راوي الحديث واما اذا وجد طريق
مسلوك وهو اكثر من سبعة اذرع فلا يجوز لاحد ان يتولى على شئ منه لكن له عمارة ما حواله من الموات فتملكه
بالاحياء بحيث لا يضر المارين قال الخطابي يشبه ان يكون هذا على معنى الارفاق والا صلاح ومن الحصة والتخفيف
ومنها غرض خشية في جدار الغير اذا استاذن احدكم اخاه ان يغرز خشية في جداره فلا يمنعه قال الخطابي
عامة الفقهاء يذهبون في ما ولىه الى انه ليس بايجاب يحمل عليه الناس من جهة الحكم وانما هو من باب المعروف ومن الجوار
الاحمد بن حنبل فانه يرد على الوجوب قال على الحكم ان يقضوا به وليضوه عليه ان اضع منه ومنه اذع الضرر

عن سمرة بن جندب انه كانت له عضد من نخل في حاله رجل من الانصار قال ومع الرجل امله فكان
سمرة يدخل نخله فيتأذى به ويشق عليه فطلب اليه ان يبيعه فابى فطلب اليه ان يئذله
رسباده بنخل آخر فابى فأتى (الانصارى) النبي صلى الله عليه وسلم قد كره له ذلك
فطلب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيعه رطلين الشفاة فابى فطلب اليه ان ينقله فابى قال فصبه له
واك كذا وكذا الصارغ به فيه ومن امر الآخر فابى فقال انت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
للانصارى اذهب فقلع نخله من ارضك قوله عضد قال الاصمعي اذا صار للنخل جذع يتناول منه المتناول فتملك
النخل العضية وجمعه عضدان فلما انكر بيعه وتبادله وسبته قال له انت تريد اضرار الناس ومن يريد اضرار الناس
جاز دفع الضرر وامر بقطع نخله ومنها حكم شقار الارض ان رجلا خاصم الزبيدي في شراج الحرة التي يتيقون بها
فقال الانصارى صاح الماء يهرنا باني عليه الزبيدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم للزبيدي استق يا زبيدي ثم
ارسل الماء الى جادك قال فغضب الانصارى فقال يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلون
وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال استق ثم اجلس حتى يرجع الى الجدار
هو ما رفع حول المزارعة كالجدار وهو المنة امره صلى الله عليه وسلم اولاً بالمساحة والاظهار بان يبق شيئا يسيرا ثم
يرسله الى جاره فلما قال الانصارى اقال وجعل موضع حقة امره ثانيا بان ياخذ تمام حنته ويستوفيه فانه اصرح له و
بالزجر المبلغ وقول الانصارى اقال قال من الشيطان بالغضب فانه كان مسلما بديا وقيل كان مناققا و
قيل له الانصارى لا تحاد القبيلة والآية تدل على الاول من انه مسلم وفيها تلقى المخاطب بالاتي قريب فلا وربك لو منون
حتى يحكيوك وقضى بين قريشي وبين بني قريظ ان الماء الى الكعبين لا يجيب الا على على الاسفل اى بعد
ما يبلغ الماء الى الكعبين فكان في ذلك الزمان والمقام ان اول الحق بالمار لا على ثم للاسفل ثم تبدل العرف بان
استبق الحق للاسفل ثم لا على ومنها مسئلة حريم النخل قال اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان
في حديم نخلة فاصريا فاذرعت سبعة اذرع وفي حديث الاخر فوجدت خمسة اذرع فقضى بذلك
انما امر بذلك ليعلم مقدار ما احاط به النخل من الارض وكان في ارض الموت فنع الغارس من الخرس فيه لئلا
تختلط ثمارهما اذا سقطت ولئلا يضر كل نخلة بالآخرى واما في الارض المملوكة فلا يبيع ابن اراد الخرس آخر كتابنا

اول كتاب العلم

باب فضل العلم اى فضل تعلمه وتعليمه من الكتاب والسنة وما يتعلق بهما من الكلام والفقه و
اصول الفقه والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان وغيرهم والعلم نور في قلب المؤمن متقبس من نور
النبوة من الاقوال المحمدية والافعال الاحمدية والاحوال المحمودية يبتدى به الى الله تعالى وصفاته وافعاله
واحكامه فان حصل بواسطة البشر فهو كسبي والافعال العلم الا وفي انفسهم الوحي والاهام والفراسة ولا يخفى ان به في
بشرف العلوم فهما فان المعادوم اشرف كان العلم الحاصل به اشرف والعلم اما ان يكون دينيا او دنييا او علميا

ان العلم الديني اشرف من غير الديني واما العلم الدني فبعضها اشرف من بعض فواجه كنت جالساً مع ابن الدار
في مسجد دمشق فواجه رجل الحديث يتمثل ان يكون هذا الحديث الذي ذكره ابو الدرداء هو المطلوب للرجل او غير
وذكر ذلك بتبشير الـ وكذلك يتمثل مجيئه من سفر بعيد ومسافة طويلة لتحقيق الحديث من انه سمعه اجمالا او يتمثل
ان يكون سمعه بالتفصيل ولكن اراد ان يسمعه باواسطة لا فائدة العلم وزيادته ليقينه او لعلو الاسانيد فواجه من
الدين ايضا قوله وان الملكة لتفتح اجنحتها راضيا لطالب العلم من وضع الملكة الاجنحة التواضع والخشوع
تعليمها الحق طالب العلم وتوقير العلم كقوله تعالى وانخفض لها جناح الذل وويل معناه الكف عن الطيران لا يلبس
عنده كقوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يذكرون الله تعالى الا حفت بهم الملكة وغشيتهم الرحمة وقيل معناه
بسطة الجناح وفرشها له ليجل عليه فيبعثه حيث يقصد من البقاء في طلبه ومعناه المعونة وتيسير السعي له في طلب العلم
قوله وان العالم يستغفر له من في السموات والارض والحيتان في جوف المسار قال بعض العلماء
ان الله سبحانه يفيض للحيتان وغيرها من انواع الحيوان بالعلم وعلى السنة العلماء مانوع من المنافع والمصالح والارزاق
فهم الذي يبنوا الحكم فيما يحل ويحرم منها وارشدوا الى المصلحة في بابها واصوابا للاحسان اليها ونفي الضرر عنها فاكلهم الاستغفار
للعلماء مجازاة على صنيعهم بها وشفقتهم عليها فان فضل العالم اى الغالب عليه العلم وهو الذي يقوم بتبشير العلم بعداده
ما توجه اليه من الفرائض والسنن الموكلة على العابد اى الغالب عليه العبادة وهو الذي يصرف اوقاته بالنوافل مع كونه
عالما بما تصح به العبادة كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب قال القاضي شمس العالم بالبدر والعابد بالكواكب
لان كمال العبادة ونور الاتيعادى من العابد ونور العالم يتعدى الى غير فيستضي بنوره المتلقى عن النبي صلى الله عليه
وسلم كالقمر يتلقى نوره من نور الشمس من خالقها عز وجل -

باب رواية حديث اهل الكتاب في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدثكم اهل الكتاب
فلا تصدقوه ولا تكذبوهم وقولوا امنا بالله ورسوله فان كان باطلا لم تصدقوه ان كان حقا لم تكذبوه وفي اخره قال زيد بن
زابت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له كتاب يهودي قال اني اخذته من يهودي كتابي الحديث اى لم يثبت رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ان يكون كاتبه من اليهودي لئلا يثبت عليه في الكتاب ويخون فيه فيكتب ما لم يقلوا ولم يكتب ما يقول
زا من ربه يتعلمه فتعلمته فكان يكتب له ولغيره

باب كتابة العلم وفي الباب عن عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شئ اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام الحديث وفي اخره كتب في الذي نفسي بيده ما يشرح منه ان حتى اى لا يخرج من فمى ولساني الا حتى
يستبد منه المسائل واحكام الشريعة فكتب كل ما سمعته مني وفي اخره عن زيد بن عمرو ان لا يكتب شيئا من حديثه
قال الشافعي يمكن ان يكون النبي متقدما واخر الامر من الاباحة ويمكن انما ان يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة
واحدة فلا يختلط به غيره على الساري فاما ان يكون لنفس الكتاب مخطورا وتثنيها العلم بالمخطوب عنة فلا وقد
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابة التبيين وقال ليس بلغ الشاهد الغائب فاذا لم يقينه واما سمعه منه يحد التبيين و
لم يؤمن به واهب العلم وان سقط اثر الحديث فلا يبلغ آخر القرون من الامة والنسب من طبع اكثر لشبه الحفظ

غير يامون عليه الغلط وقد قال صلى الله عليه وسلم رجل شكك اليه سورة الحفظ فقال استعن بيني وبينك وقال كتب بآبى نساء
 يريد خبته التي خطبها فاستكتبها وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتباً في الصدقات والمعامل والديات وكتب عنه
 فعل بها الامة وناقلها الرواة ولم ينكرها احد من علماء السلف والخلف فذلك على جواز كتاب الحديث العلم والله اعلم
 وفي الموطأ ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ابى بكر بن عمرو بن حزم ان انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او سنة او حديث عمر او نحو هذا فاكتبه لي فاني قد خفت دروس العلم وذهاب العلماء قال محمد وبنو هذا ما خذ ولا تزي
 بكتابة العلم بأساً وسوقول ابى حنيفة رحمه الله وقد يوجب الطحاوي في الملح الثاني من معاني الآثار باب كتابة العلم بل تلحق ام
 لا فذكر فيه الروايات وجمع بينهما بجمع لطيف فراجع وقد بينا ما يتعلق بهذا الباب في المقدمة فراجع ايضاً -

باب التشديد في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب قلت للزبير ما يمنعك ان تحدث

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه اصحابك قال اما والله لقد كان لي منه حجة
 ومنزلة ولكني سمعته يقول من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار فليمنزل وقيل فليتبوأ منزله من
 النار واصلة بمبابة الابل وهي اعطاهم انهم قيل دعاء بلفظ الامراى بواو الله ذلك وقيل هو خبر بلفظ الامراى فقد
 استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه ويدل عليه الرواية الاخرى بلج النار وفي رواية بنى له بيت في النار ثم معنى الحديث ان
 هذا جزاء وقد يجازى به وقد يعفو الله الكريم عنه ولا يقطع عليه بدخول النار وكذلك سبيل كل ما جاز من العبد بالنار اصحاب
 الكبار وغير الكبار فكلها يقال فيها هذا جزاء وقد يجازى وقد يعفى عنه ثم ان جوزى وادخل النار فلا يجلد فيها بل لابد من
 خروج منها بفضل الله تعالى ورحمته ولا يجلد في النار احد مات على التوحيد وهي قاعدة متفق عليها عند اهل السنة وآبا
 الكذب فهو عتاك المتكلمين الاخبار عن الشئ على خلاف ما هو عندك كان او سهواً هذا مذنب اهل السنة وقالت المعتزلة
 شرط العمدية وانما قيد صلى الله عليه وسلم بالعمد لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً فهذا دليل لنا مع ان الاجماع و
 النصوص المشهورة في الكتاب والسنة متوافقة متطابقة على ان لا اثم على الناسى والغالط فلما طلق صلى الله عليه
 وسلم الكذب لتوهم انهم انما اناسى ايضا فقيده واما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد واما اجتناب الزبير
 عن الرواية فمجرد احتياط وكذلك احتياط ابو حنيفة حتى شرط الحفظ من حين سمع الى حين ادائه صدراً ولذا ترى ان لم يرو
 الا قليلاً وحسب الجاهل انه لا رواية عنه فافهم ثم اعلم ان في الحديث فوائد منها تعظيم تحريم الكذب عليه صلى الله عليه
 وسلم وانه فاحشة عظيمة ومولقة كبيرة ولكن لا يفر بهذا الكذب الا ان يستعمله هذا هو المشهور من نكاسيب العلماء وذهب
 بعض العلماء الى ان من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الكفر والريق دمه والصحيح ان قال الجمهور ثم ان
 من كذب عمداً في حديث واحد فسق وردت روايته كلها وبطل لا يخرج جميعها فلو تاب وسنت فوته فقد ان
 جماعة من العلماء منهم احمد بن حنبل لا توثق توبته في ذلك ولا تقبل روايته ابدالاً لغيره من رواية واحدة ولا لعل ان التوبة لا تجزى
 بلع عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته فانه يصير شرعاً مستمراً الى يوم القيامة بكتاب الله صلى الله عليه
 والشهادة فان مفسدتهما قاصرة ليست عامة وذهب جمهور العلماء الى حتم توبته في ذلك وبقائه ردياً عنه فاذا
 صححت توبته لبشرها المعروفة وهي الاصلاح عن المعصية والندم على فعلها والنزول على ان الجزاء ليس بزرر سوا

الجارية على قواعد الشرع وقد اجمعوا على صحة رواية سن كان كما فرافا سلم كذلك اجمعوا على قبول شهادته والافرق بين الشهادة
 والولاية والشك في مشاهد الفرق في تحريم الكذب عليه وسلم بين ما كان في الاحكام وما كان في الاحكام في كراهية
 والترتيب والاحتياط وغير ذلك فكل حرام من كبر الكسائر واجتنب المسلمين الذين يعتقدونهم في الاجماع فاما
 الايمانية الخاتمة المبتدعة في زعمهم للباطل انه يجوز وضع الحديث في الترتيب والترتيب وما بهم على انه اكثر من الجارية
 التي يفسبون انفسهم الى الردا ونسبهم جارية مثاهم وشبهه زعمهم للباطل انه جاز في رواية من كذب على متعمدا فيفضل به
 فليتبوا رقبته من النار وزعم بعضهم ان هذا كذب له على الله عليه وسلم لا كذب عليه وهذا الذي اتخاذه ونقلوه
 استدلاله جارية الجارية ونهاية الغاية واراد الدلائل على بعدهم من معرفة شئ من قواعد الشرع وقد اجمعوا فيه جملة من الناس
 الا انهم يقولون السخينة واذا بانهم البعيدة الخامسة فاما قول الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السبع والبصر
 اخذوا كل واحدكم كان عنده مسئلة او خاتمة اصرت في هذه الاحاديث المتواترة والاحاديث الصريحة المشهورة في اعظام
 شهادته الزور ونحو اجماع اهل الحل والعقد وغير ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب على احوال الناس فكيف
 بين قوله تعالى وما يظنق عن الهوى ان هو الا
 وفي رواية من عجب الاشياء قوله الكذب لو هذا جهل منهم لسان العرب وخطاب الشرع فان كل ذلك عندهم كذب عليه
 والامامة التي تعلقوا بها فاجاب العلماء عنه باجوبة احسنها واخصرها ان قوله يفضل الناس زيادة باطلة انفق الحافظ
 على ابطالها وانها لا تعرف صحة بحال الثاني جواب الی جعفر الطحاوي انها لو صحت لكانت الدلائل لقوله تعالى فمن اعظم
 ممن افترى على الله كذبا يفضل الناس الثالث ان الام في يفضل ليست الام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة
 معناه ان عاقبة كذبه وسعيه الى الاضلال بكقوله تعالى في المتكلم فرعون يكون لهم عدا وخرنا ونظا هرو في القرآن و
 كلما العرب اكثر من ان تحصر وعلى هذا يكون معناه فقد يصير كذبه اضلالا وعلى الجملة منهم ارك من ان يعتنى بابراده
 والبعث ان يتم بالعبادة فافسد من ان يحتاج الى افساده والهدى علم ومنها تحريم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا
 او غلب على علمه ونحوه من روى حديثا علم وطن وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في
 جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبطل عليه ايضا حديث من روى عني بحديث يرى انه كذب فهو احاد الكاذبين
 ولهذا قال العلماء ينبغي لمن اراد رواية حديث او ذكر ان ينظر فان كان صحيحا او حسنا قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كذا او نحو ذلك من صيغ الجرح وان كان ضعيفا فلا يقل قال او فعل او امر او نهى وشبه ذلك من صيغ الجرح
 بل يقل روى عنه كذا وروى او يذكر او يحكي او يقال او بلغنا واما شبهه ذلك والله اعلم كذا في النووي

باب الكلام في كتاب الله بلا علم اى في تفسيره من غير تتبع اقوال الائمة من اهل اللغة والعربية
 لقواعد الشرعية بل بحسب ما يقتضيه عقله وهو ما يتوقف على النقل فانه لا مجال للعقل فيه كاسباب النزول والناسخ والمنسوخ
 وما يتعلق بالتفصيص والاحكام او بحسب ما يقتضيه ظاهر النقل وهو ما يتوقف على العقل كالمقتضيات التي اخذ المجتهد
 بغيرها واعرضوا عن استحالة ذلك في العقول او بحسب ما يقتضيه بعض العلوم الالهية مع عدم معرفته بتبنيها وبالعلوم
 الشرعية فيما يحتاج لذلك فهذا كله مستند ما رواه الترمذي عن ابن عباس مرفوعا عن قال في القرآن بانه فليتبوا رقبته

قال النبي صلى الله عليه وسلم ان العلم لم يسهل من قبل الحق والاشياء من العلم والاشياء لم يسهل
 الاثرة بابا من ان روى في هذا على ما في رواية الثوبية الذي قال في ان العلم الذي يجمع عليه فريضة قال وليس الاثر
 في اول الابد الذي اشهره الناس الى ما في رواية احمد وكذلك لا ييب الجواب اذا شغل ما لا يفهمه من يريه منه فخرنا و
 اوين لا يعلم الله في باب من العلم فوايدون قوم كراتيه ان لا يفهموا قال في حالوا الناس بايعه
 اتبون ان يكتب الله ورثه ان اذا من المايه وبالاتين ورايكنا لية قد استي الله بما لا يبعدق وجوده جللا فاذا
 اسد الى الله ورثه ولا يارم نكاهيهما -

باب في فضل نشر العلم وهو اكثر من ان تحصى ونشره يعلم التدريس والتصنيف والوعظ والتذكير وترغيب الناس
 وفي الباب عن ابن عباس مرفوعا ليعبدن الله من يسمع منك ويسمع من سمع منك اي اتم سمعون العلم مني وسمع منكم
 ولم يراهم ان ترفعوا العلم مني وتباغوه الى من اعلمكم ويبلغ من بعدكم الى من بعدهم حتى يكون نشر العلم الى يوم القيمة و
 عن زيد بن ثابت مرفوعا ان الله اصرا سمع منا حديثا حفظه حتى يبلغه ضرب حامل فقه اے من افقه
 منه وساب حامل فقه ليس لفقته فاذا بلغه الى الفقيه والى من هو افقه منه يتبسط الاحكام فينفذ
 الناس وعن سعد مرفوعا والله لان يعبدني الله بعدك رجلا وا حد اخبرك من حمرا النعم اے لودلت
 احدا على الاسلام او العلم فحصل له الاسلام او العلم بعد اتيك له فما حصل لك من الاجر والثواب خير من حصول النعم -

باب الحديث عن بني اسرائيل اي عن قصصهم واخبارهم وفي الباب عن ابى هريرة مرفوعا حدثوا عن
 بني اسرائيل ولا حرج تدني صلى الله عليه وسلم عن التثنية عن بني اسرائيل في اول الاسلام ثم لما استقر امر الشرع و
 ثبت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرواية وعلما ان بني اسرائيل قد حرفوا كتابهم وخططوا في دينهم باليس منه
 رخص في التثنية عنهم لان في تحديثهم وقصصهم ما كان موافقا لشرعية الاسلام يقبل وبالا فلا يقبل فلما حرج في التثنية عنهم
 على معنى البلاغ وان لم يتحقق صحة ذلك نقبل الاسناد واذلك لانه امر قد يتخذ في اخبارهم بعد المسافة وطول المدة و
 وقصر الفترة بين زمان في النبوة وليس معناه اباة الكذب في اخبارهم ورفع الحرج عن نقل عنهم الكذب اما قوله كان
 بنى الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بني اسرائيل حتى يصبح ما يقوم الا اے عظم صلوة
 فلعل المبالغة في الحالة قصصهم اذا تضمنت مواظبة ومسائل والالم ثبت منه صلى الله عليه وسلم ذكرهم ليلة كاملة والاراد
 بعظم صلاة صلوة الفجر ان كان في آخر الليل او التهجيد ان كان اول الليل -

باب في طلب العلم لغير الله من علم الدين كبرية من الكبار في الباب مرفوعا من تعلم علما مما يتبني به
 وجه الله لا يتعلمه الا يصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة اي راحة الجنة مبالغة في تحريم الجنة
 لان من لم يجد ربح الشئ لا يتنا وله قطعاً

باب في القصص اي التذكير والوعظ وفي الباب مرفوعا يقول لا يقص الا اميرا وما صور احتمال
 اي شكرك قال الخطابي بلغني عن شريح انه كان يقول هذا في الخطبة وكان الامار يلون الخطب فيعظون الناس ويذكرونهم فيها
 واما الامور فهو ان يقيم الامام خطيبا فيعظ الناس ولقبص عليهم فاما المحتمل فهو الذي نصب نفسه من غير ان يورثه ولقبص

على الناس طلبا للرأية فهو رأيي بذلك ويحتمل وقد قيل ان المتكلمين على الناس ثلثة اصناف ذكر وواعظ وقاص
فالذكر الذي يذكر الناس الاله والحمد ونعمائه فيبغضهم به على الشكر والواغظ يخوفهم بالله ويزدرهم عقوبة فيروهم به عن المعاصي و
القاص هو الذي يروي لهم اخبار الماضين ويروي عليهم القصص فلا يباس ان يزيد فيها او ينقص والمذكر والواعظ
مايون عليهما هذا المعنى والحمد اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الاشربة هي جمع شراب وهو اسم في اللغة لكل ما يشرب من المائعات
سواء كان حراما او حلالا وفي الشرع اسم لما كان حراما ومسكرا

باب تحريم الخمر قال في الخامس الخمر ما سكر من عصير العنب او عام اهم قلايل الالفة فيها قولان احدهما انها
مختص بعصير العنب الذي يبلغ حد الاسكار وثانيها انها عام منه واما ما وراء ذلك فاسما لا شرعية المعروفة المسكرة كثيرة فمنها
السكر والفضخ والتبع والحجعة وغيرها وسباني في بابها فماء الرطب اذا غلا واشند واسكر فاسمه السكر والنبي من ماله ليس اذا سكر
هو الفضخ ونبيذ العسل اذا سكر فهو التبع ونبيذ الخنطة والشعير اذا صار مسكرا فهو الحجعة فاختلفت اسمائها تدل على ان الخمر نوع
واحد وهو اسم للنبي من ماله العنب اذا غلا واشند ويبلغ حد الاسكار اما قول عمر في الباب قال تحريم الخمر يوم نزل وهي من

خمسة اشياء من العنب والتمر والعسل والخنطة والشعير وانما خلاص العقل

فلما نزلت هذه الآية غرضه صلى الله عليه وآله ان كانت تصنع حين نزول الحرمة من هذا وان كل ما خلاص العقل في حكم الخمر فهو حرام لان

كلها عين الخمر ثم اعلم ان حرمها نزلت تدريجا كما في الباب عن عمر فقيلت الآية التي في البقرة ليستلوا نكاح

الخمر والميسر قل فيها انتم كبير الالفة وسوقتي ان يحرم ولذا قال عمر اللهم بين لنا في الخمر بينا شفاء

فنزلت الآية التي في النساء يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى

تحريم الخمر والسكر في حالة مخصوصة وهي حالة الصلوة وبسبب حاجة الرب واما ما عداها فلم تحرم فيها ولذا قال عمر مرة اخرى اللهم

بين في الخمر بينا شفاء فنزلت هذه الآية فهل انتم منتهون اي من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الحرام والميسر و

الانصاب والازلام رخص من عمل الشيطان الى قوله هل انتم منتهون فقال عمر انتهيتا قال الطيبي وفي الآيتين سبعة

دلائل على تحريم الخمر احدها قوله حبس الحبس وكل نجس حرام والثاني قوله من عمل الشيطان وما به من عمله حرام والثالث

قوله فاجتنبوا امر الله واجتنبوا به فحرام والرابع قوله لعلمكم تقولون واعلق رجاء الفلاح باجتنبنا به فالايمان به حرام والخامس قوله

انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر وما به سبب وقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام

والسادس ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة والصيد به الشيطان المسلمين عن ذكر الله وعن الصلوة فهو حرام والسابع قوله هل

انتم منتهون واما امر الله عباده بالانتهاء عنه فالايمان به حرام ثم اعلم ان الخمر احكام مختصة بها فمنها انه يحرم شرب قليلها وكثيرها

لانها محرمة العين ومنها انه يكفر مستهلها لان حرمها ثبتت بدليل مقطوع به ومنها انه يحذر شرابها قليلا او كثيرا لاجماع الصحابة على

ذلك ولو شرب خمر مزوجا بالماء ان كانت الغلبة للخمر يجيب الحد وان غلب الماء عليها حتى زال طعمها وريحها لا يجب الحد لانه

يحرم شرب الماء المزوج بها للنجاسة ومنها ان حد شرب الخمر والسكر مقدرا شرابا بين جلد في الحرار لاجماع الصحابة ومنها انه يحرم على

المسلم تملكها او تملكها بغير اسباب الملك وانها محرمة الانتفاع على المسلم ومنها انه لا يضمن تملكها اذا كانت لمسلم وان كانت لدى

الغصن عندنا لما المشافعي ومنها انها نجسة غليظة حتى لو احسب ثوبا اكثر من قدر الدرهم فيجوز ان يسلو به واما السكر والفضخ فنعى
 الزبيب فيجوز شرب قليلها وكثيرها ولكن لا يكثر مستحبها ولكن الخليل لان حرمتها وقلت حرمة الخمر لثوبتها بديل غير قطع من ان
 الاحاد واما النجاسة والاي شرب الخليل منها لان الحد انما يجب بشرب الخليل من الخمر ولم يوجب بسبب حرمة السكر من كل شيء
 حرمة الخمر لثوبتها بديل مقطوع به وموتش الالة فكانت حرمة السكر من كل شراب ثابته بنسب الكتاب كحرمة الخمر ويجوز به ما يجوز
 ابي حنيفة مع الكراهة وعند ابي يوسف ومحمد لا يجوز اصلا ومنها حكم نجاستها نفس ابي حنيفة وروايتان احدهما انها لو اصاب
 اكثر من قدر الدرهم فيجوز الصلوة وروى انها لا تمنع اصلا لان نجاستها انما ثبتت بالشرع فيختص باسم الخمر وعن ابي يوسف
 انه اعتبر فيه الكثير لفاش هذه الفرق بين احكام هذه الاشربة الاربعة الخمر والسكر والفضخ ونقيع الزبيب الاربعة الاشربة
 لا يطلق الا على الاول منها واما سواها فينتج النبذ من كل الجبوب وتسمى بمبيد او سياتي بيانها.

باب العبير والخمر اي اتخاذ العصير بها وفي الباب عن ابن عمر انه لعن الله الخمر وشاربها وشاربها وساترها
 بالعباء ومبتاعها وعاصرها ومحتصرها وساحلها والمحمولة اليه والمدا بالساتي الذي يلقى الخمر لآخره والبتاء
 مشربها وبالعاصل الذي يعصر العنب ليتخذ الخمر وفيه المطابقة للحرمة وبالمعصر العاصر لنفسه ولعن كل فشي على حيلة عن الخمر
 تحريم ناولها وتعبيدها والحكم بنجاستها.

باب ما جاء في الخمر الخلل ام لا يختلف اهل العلم في قتال الشافعي لا يجوز التحليل من صاحب الخمر يجعل من خل او
 ملح او غيره بها ولا يخل بالخل وان خلها بالنخل من موضع الى موضع اسي موضع الشمس فلما شافعي فيه قولان اصحهما تطهيره و
 قال ابو حنيفة ان الخمر اذا خللت بنفسها او خلها صاحبها بعلاج من خل او ملح او غيره بها فالتحليل جائز والخل حلال وعن
 مالك ثلث روايات اصحابه ان التحليل حرام فلو خلها عصي وطهرت والثانية حرام ولا تطهر والثالثة طلال وتطهر وقال
 احمد بن حنبل لا يجوز تحليل الخمر ولا تطهر اذا خلها بنخل او بصل او خيرة او من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس او بالملح وغيره
 ذلك واجمعوا انها اذا اقلبت بنفسها خلا طهرت وقد مكى عن سمون المالكى انها لا تطهر فان صح عنه فهو محجوج باجماع من قبله
 قوله ان ابا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اتيام ودثوا خمر قال اهرقها قال افلا
 اجعلها خلا قال لا انما هي عن تحليلها لان ذلك الزمان كان زمان حرمتها وكانت النفوس قد الفت بها وكل الوف
 تمل اليه النفس فحشي النبي صلى الله عليه وسلم من دواخل الشيطان فيها هم عن اقترانها بالكلية هي تنزيهه للابتداء والتحليل
 وسيلة اليها واما بعد طول عهد التحريم فما بقي السبب لا يخشى هذه الدواخل وهذا كما ينبغي صلى الله عليه وسلم عن الامتياز في آتيها
 من الدباء والحتم والمزقة والنقير ثم باح في وعاء كلها.

باب الخمر مما هي قال في البدل في بيان اسماء الاشربة المعروفة المسكرة اما اسمائها الخمر والسكر والفضخ ونقيع الزبيب
 والطلاء والبازق والنصف والمثلث والجهوري وقد سمي البواسقيا والخليطان والمزروا والحجة والتبراه
 قلت اختلاف اسمائها تدل على اختلاف انواعها وعلى ان الخمر نوع واحد مخصوص باسمها والخمر هو اسم للنبي من ما العنب اذا
 غلا واشتد وبلغ حد الاسكار اما العنب اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه فهو الطلاء وكسر الطار وتشديد الام والمد وتحتضفا
 البازق والنصف فاذا طبخ ما العنب حتى يذهب اقل من نصفه فهو البازق فاذا ذهب نصفه الطبخ فهو النصف اما الرطب

انا غلا واشتد واسكر فاسمه السكر واما النبي من ما بالسكر اذا اسكر فهو الفضيخ واما بنيد الحنطة والشعير اذا صار مسكرا فهو الحجة واما
 بنيد العسل اذا اسكر فهو القبع واما بنيد الذرة وجوارم اذا اسكر فهو الغبير واما السكوكة ايضا واما بنيد الشعير والذرة فهو الحمر
 ايضا والفرق بين احكام الاثربة الاربعة او الخمسة قد تقدم واما احكام الانبذة المتخذة من البر والشعير والذرة والعسل وغير
 نفية اختلاف قال في الهداية الاثربة المحرمة اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد الثاني والعصير اذا طبخ حتى
 يذهب اقل من ثلثيه وهو الطلار المذكور في الجامع الصغير الثالث وقبع التمر وهو السكر الرابع وقبع الزبيب اذا اشتد وغلا
 ثم قال واما العصير اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه وهو المطبوخ اذ في طبخه يسمى الباذق والمنصف وهو ما ذهب نصفه بالطحخ
 فكل ذلك حرام عندنا اذا غلا واشتد وقذف بالزبد واذا اشتد على لا اختلاف وقال الاوزاعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة
 انه مشروب طيب وليس بخمر قال واما قبع التمر وهو السكر وهو النبي من ما التمر اى الطيب فهو حرام مكروه وقال شريك بن عبد الله
 انه مباح قال واما قبع الزبيب وهو النبي من ما الزبيب فهو حرام اذا اشتد وغلا وتبقى فيه خلاف الاوزاعي الا ان حرمة هذه
 الاثربة الثلاثة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستحلها ولا يكفر مستحل الخمر قال وبنيد العسل والتين وبنيد الحنطة والذرة والشعير
 حلال وان لم يطبخ وبنا عند ابى حنيفة وابى يوسف اذا كان من غير لهو وطرب قال وعصير العنب اذا لم يخب حتى يذهب ثلثاه وتبقى
 ثلثه حلال وان اشتد وبنا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ومالك والشافعي حرام وبنا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا
 قصد به التلبي لا يحل بالاتفاق وعن محمد بن قولها وعنه انه كره ذلك وعنه انه توقف لهم في اثبات الحرمة ذلة عليه السلام كل مسكر خمر
 وقوله عليه السلام ما اسكره كثيره فقليله حرام وروى عنه عليه الصلوة والسلام ما اسكر الحجة منه فالجعة منه حرام انتهى لمخضا قلت
 لابي حنيفة هو يوسف احاديث واثار فيها ما في هذا الكتاب وسأنبه على ذلك منها ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار باسانيد جيد
 صحيح فمن الرقوق في صفحة ٣٢٣ عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من العنب خمر او انها كمن كل
 مسكر وعن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير انه لم يذكر قوله وانها كمن كل مسكر وفي صفحة ٣٢٤ عن عبد الله بن عمر
 قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي بشراب فادناه الى فيه فقطب فروه فقال رجل يا رسول الله احرام هو فوالله اني لم اجد
 بار نصبه عليه ذكر مرتين او ثلثا ثم قال اذا اغتسلت هذه الاسقية عليكم فاكسروا متوتها بالماء وفي رواية نافع قال سألت ابن عمر
 فقلت ان اهلها يبنون وبنيد في سقاوا نهكته لاخذ في فقال ابن عمر انما البغي على من اراد البغي شهدت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عند هذا الركن وانا ورجل يقدح من بنيد الحبيث وعن ابى مسعود قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة
 فاستقى فاني بنيد من بنيد السقاية فشمه فقطب فصب عليه من ما زمر ثم شرب فقال رجل احرام فقال لا وعن ابى موسى
 الاشعري قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم انا ومعاذ الى اليمن فقلنا يا رسول الله ان بها شرابا بين يصنعان من البر
 والشعير احد هما يقال للمرز والآخر يقال له القبع فبنا شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شرابا ولا تسكروا في رواية عنه بعثتنا
 الى ارض كثيرة شراب اهلها فقال اشربوا ولا تشربوا مسكروا وعن ابن عباس وفيه فقال يا رسول الله فان اشتد في الاسقين فقال
 صبو عليه الماء وقال لهم في الثالثة او الرابعة فاسر لقيه واما الآثار فكثيرة ايضا فيها ما رواه الطحاوي عن عمر انه كان في سفر
 فاني بنيد فشرب منه فقطب ثم قال ان بنيد اللطائف لا غرام فذكر شدة لا احفظها ثم دعا بما رقص عليه ثم شرب قلت
 غرام بالغين المعجزة وقع منها والصحيح بالعين المبهمة قال الحافظ هذا صحيح الآثار وايضا عن عمر كان يقول انا لشرب من هذا النبي

شرابا يطبق اليوم الا بل في الجوه من ان ابو ذر قال وشربت من نبيذ فكان اشد النبيذ فيه قال اتى عمر رجل سكران فاجاب
 فقال انما شربت من شرابك فقال وان كان وفي رواية جابر بن عبد الله قال اتى عمر فاستفاه فلم يستفاه فأتى بلججيه لعمر فشراب
 منها فسكر فأتى به عمر فاعتذرا اليه وقال انما شربت من سيطيتك فقال عمرا انما نكح على السكر ففعله عمر وفي الموطأ عن عمر
 فطبخوه حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فأتوا به الى عمر بن الخطاب فادخل اصبعه فيه ثم رفع يده فثبته تيمط فقال هذا الشراب مثل
 طلاء الابل فامرهم ان يشربوه فقال عبادة بن الصامت احللتها والله قال كلما والعمر احللتها اللهم اني لا احل لهم شيئا
 حرمة عليهم ولا احرم عليهم شيئا احللتها لهم وانما كثر عنة وابن عمر وابن مسعود وابن عباس فبعضها في الطحاوي وبعضها في كتاب
 الآثار لمحمد قال في البائع والوجيفة والبولوسف احتج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما السجادة في اما الحديث فما ذكر
 الطحاوي في شرح الآثار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم اني نبيذ فشره فقطب وجهه لشدته ثم دعا بما رقت عليه وشربت
 واما الآثار فيها ما روى عن عمر انه كان يشرب النبيذ الشديد ويقول انما النحر الجزير وان العنق منها لال عمر ولا يقطع الا النبيذ الشديد
 ومنها ما روي عنه انه كتب الى عمار بن ياسر اني اتيت بشراب من الشام طبع حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه يبقى حله ويزهيب حرامه
 ويرسخ جونه فمن قبلك فليتنسوا من اشرتهم نص على الحل ونسب على المعنى وهو زوال الشدة المسكرة لقبوله ويزهيب رسخ
 جونه ونسب الى الشراب بقوله فليتنسوا من اشرتهم ومنها ما روى عن سيدنا علي انه اضاف قوله فاستفاهم فسكر بعضهم فخره
 فقال الرجل تسقينني ثم تحدث في فقال علي انما احذك للسكر وروى هذا المذهب عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر انه قال
 حين سئل عن النبيذ اشرب الواحد والثنتين والثلاثة فاذا خفت السكر فابغ فاذا ثبتت الاحلال من هؤلاء الصحابة الكرام
 فالقول بالتحريم يرجع الى تفسيرهم وانه بدعة ولهذا عدوا لوجيفة احلال الثلث من شرائط نهي السنة والجماعة فقل في بيانها
 ان يفضل الثخين ويحب الخفيف وان يرى المسح على الخفين وان لا يحرم نبيذ الخمر لما ان في القول تجرمة تفسير كبراء
 الصحابة رضى والكف عن تفسيرهم والامساك عن الطعن فيهم من شرائط السنة والجماعة واما ما روى من الاخبار فبعضها طعن فيهم
 تناول ثم قول بوجوبها اما الطعن فابن يحيى بن معين قد روى ما وقال لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا نقل صاحب الحديث
 عنه وقال الحافظ جمال الدين الزيلعي لم اجد قدح ابن معين قلت لم اجد ايضا الا في رايت في مسند خازن جرحه ولكن لم يذكر
 باخذه نعم وجدت جرح ابراهيم النخعي في كتاب الآثار لا ما محمد بن وهب من نقله الاحاديث قطعه يكون جرحا في الحديثين واما
 التماويل لمواضعها محمول على الشراب للتلويح توفيقا بين الدلائل صيانة لها عن التعارض واما القول بالموجب فهو ان المسكر
 عندنا حرام وهو القدح الاخير لان المسكر ما يحصل به الاسكار وانه يحصل بالقدح الاخير وهو حرام فليله وكثيره وهذا قول موجب
 الاحاديث ان ثبت بحمد الله تعالى واما قولهم ان هذه الاثربة خمر لوجوه معنى الخمر فيها وهو صفة مما زنا القتل فلنا اسم الخمر
 للنبي من ما العنب اذا صار مسكرا حقيقة ولسا الاثربة مجاز لان معنى الاسكار والمخامرة فيه كامل وفي غير ذلك ناقص فكان
 حقيقة له مجاز الغير وهذا لانه لو كان حقيقة لغيره لكان الامر لا يخلو لاحد وجهين اما ان يكون اسما مشتركا او يكون اسما
 عاما لا سبيل الى الاول لان شرط الاشتراك اختلاف المعنى فالاسم المشترك ما يقع على سميات مختلفة الحدود والحقائق كما سم
 العين ونحوها وبهنا ما اختلف ولا سبيل الى الثاني لان من شرط العموم ان يكون افراد العموم تساوية في قبول المعنى الذي
 وضع له اللفظ لا متغايرة ولم يوجد التساوي بهنا واذا لم يكن بطريق الحقيقة فعين انه بطريق المجاز فلا يتناولها مطلق اسم الخمر

والله سبحانه تعالى اعلم انتهى قلت اختلف اهل اللغة وغلب عليهم مذسبة في بيانها فذكر صاحب القاموس معناه موافقا للشافعي
 وذكر الرخشي وهو على مرتبة منه لانه امام اللغة موافقا لابن خنيفة ولا بد من تسليم انه يستعمل في كلا المعنيين حقيقة في لسان الشرع
 وان كان في الاصل حقيقة في معنى ابى خنيفة ونظيره في الفارسي كلاب اذا اطلق فهو كلاب واذا قيد فهو على المقيد ككل زكس
 او كل بالونه او كل خطي وكلا المعنيين حقيقتهما فانهم ولا تغفل ثم اقول بغير العبارات فقهاؤنا لا اغراضهم بان ماسوي
 الاثرية الاربعة حرام القدر قليل بقصد التقوى على العبادة عند ابى خنيفة وابى يوسف لان عبارتهما تشعان الاصل فيها اللبس
 والحكمة بعارض التلبس وقلت تشعان الاصل المحرمة وانما يباح منها القدر القليل بقصد التقوى على العبادة فاذا كان يكون
 التقوى مثل التراويح فيجوز الامر الى باب التراويح ولا يكون الا حديث مجيها لابي خنيفة ولا تضاد وهذا شبيه قولنا
 ان الميتة حرام الا عند الاضطرار فيكون التقوى على العبادة مخصوصا ومشتبه دليل التخصيص عمل جمهور الصحابة واحاديث
 الصحيحة وفي كتبنا من شرب الماء كشرب الخمر على حكاية فهو حرام وهذا هو القول لابي هريرة ذكره ابن الحاج المالكى في المدخل
 وكذلك ما من حرام الا من حبه جلال وهذا كنه طالوت كان كثيرة حراما وقليله حلالا في شروح الهداية ان باحفض الكبير افتى
 بحرمته النبيذ فقليل له خالف اباح خنيفة قال لان عنده حرام بقصد التلبس والناس يشربونه على التلبس اهم واعلى ما وجدته
 عن الامام كما في شروح الهداية انه قال لو اعطيت جميع ما في الدنيا ومثلها معها لا شرب فطرة من النبيذ فلا اشربه فانه
 مختلف فيه ولو اعطيت جميع ما في الدنيا ومثلها معها لا حرم النبيذ فلا قول به وعن ابى يوسف ذكره ابو جعفر النحاس في كتاب
 النسخ والمنسوخ قال في نفس في هذه القضايا كاشال الجبال ولكن عادة البلد امي الكوفة وفي الباب عن النعمان بن بشير رفعه
 ان من العنب خمرا وان من التمر خمرا وان من العسل خمرا وان من البزخمرا وان من الشعير خمرا
 اى اذا بلغ نبيذ هذه الاشياء حلالا سكارا يصير خمرا ويكون حكمه حكم الخمر وهو حرمتها وعن ابى هريرة رفعه قال الخمر من هاتين
 الشجرتين النخلة والعنبه ليس المراد الحصر في الشجرتين بل المراد الغالب منهما ومعظم الخمر ما يتخذ منهما هما النخلة والعنبه
 قال الطحاوي يحتمل ان يكون اراد بقوله الخمر من هاتين الشجرتين احدهما فعهما بالخطاب واراد احدهما دون الاخرى كما قال السمر
 عز وجل يخرج منها اللوكو والمرجان وانما يخرج من احدهما وكما قال يا معشر الجن والاناس الم ياتكم رسل منكم والرسول من الانس
 لامن الجن وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامت فاخذ على صحابه في البعثة كما اخذ على النساء
 ان لا تشركوا ولا تسرفوا ولا تزنا ثم قال من اصحاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارة له وقد علمنا من اشرك فعوقب بشركه فليس
 ذلك بكفارة له قل ما ذكرنا انه انما اراد ماسوي الشرك مما ذكر في الحديث فلما كانت هذه الاشياء قد جات ظاهرا على الجمع و
 باطنها على خاص من ذلك احتمل ايضا ان يكون قوله الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنبه ظاهرا ذلك عليهما وباطنه
 على احدهما فيكون الخمر المقصود في ذلك من العنبه لامن النخلة ويحتمل ايضا قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون عني به
 الشجرتين جميعا ويكون ما خمر من ثمرهما خمرا كما ذهب اليه ابو خنيفة وابو يوسف وخمرا فيما يقع من الربيب والتمر فجلوه حرام
 ويحتمل قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون اراد الخمر منهما وان كانت مختلفة على انها من العنب ما قد علمنا من الخمر وعلى انها
 من التمر لا يكره فيكون خمر العنب هسي عين العصير اذا اشتد وخر التمر هو المقدار من نبيذ التمر الذي يسكر فلما احتمل انه الحريث
 بنطالوجه التي ذكرنا لم يكن احدا باولى من بغيرها ولم يكن لتناول ان يتناول على احد الا كان يخصه ان يتناول على ذلك فان

قال قائل فما معنى حديث عمر يقول ايها الناس انه نزل تحريم الخمر وهي يومئذ من خمسة التمر والعنب والعسل والخمصة والشعير
 والخمر ما خامل العقل وقد روى مثل ذلك ايضا عن ابن عمر والنعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له يجمل هذا الحديث
 جمع المعاني التي يحتملها الحديث الاول غير معنى واحد وهو ما احتمله الحديث الاول: ما حمله عليه من ذهب الى كراهته نقيع التمر
 الرزبيب فانه لا يحتمل هذا الحديث لانه قرن مع ذلك خمر الخمصة وخمر الشعير وهم لا يقولون ذلك لانهم لا يرون نقيع الخمصة والشعير
 باسا ويفرقون بينهما وبين نقيع التمر والرزبيب في ذلك التناول لا يحتمل هذا الحديث ولكنه يحتمل التناولات الاخر كما يحتمل الحديث
 الاول فان احتج في ذلك بما روى عن انس قال كنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نبذ الرطب والبسر فلما نزل تحريم
 الخمر اهرقناهما من الاوعية ثم تركناهما في رواية وكان خمر سم يومئذ البر والتمر وفي رواية وانا نعد اليومئذ خمر اقلوا هذا
 ما يدل على ان ذلك كان خمر ايضا قبل لهم ليس ذلك دليل على ما ذكرت لانه قد يجوز ان يكون ذلك الشراب نقيع تمر مخرب
 بذلك قول من كره نقيع التمر ولا يجب بذلك حجة حرمة طبعه ويحتمل ان يكونوا فعلوا ذلك لعلمهم ان كثير ذلك مسكر فلم يأمروا على
 انفسهم الوقوع فيه لقرب عنهم بهم به فكسروه لذلك واما قول انس وانهما خمرنا يومئذ فيحتمل ان يكون اراد بذلك ما كنا نخمر
 الدليل على ذلك ما حدثنا فهد ذكر بسنده عن عيسى ان ابا عبد الله الى انس في حاجة فابصر عنده طلاء رشديا والطلا ما يسكر كثيرا
 فلم يكن ذلك عند انس خمر وان كثيرا يسكر وثبت بما وصفتنا ان الخمر عند انس لم يكن من كل شراب ولكنها من خاص من الاشربة
 وقد وجدنا من الآثار ما يدل على ما ذكرنا ايضا مما تاملنا عليه حديث انس فذكر بسنده عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها
 والسكر من كل شراب فاخير ابن عباس ان الحرمة وقعت على الخمر لعينها وعلى السكر من سائر الاشربة سواها فثبت بذلك ان
 ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كثيرة في ارجح شربة قليلة الذي لا يسكر على ما كان عليه من الاباحة المتقدمة تحريم الخمر وان
 التحريم الحادث انما هو في عين الخمر والسكر مما في سواها من الاشربة فاحتمل ان يكون الخمر المحرمة هي عصير العنب خاصة
 واحتمل ان يكون كل ما خمر من عصير العنب وغيره فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء في تقدم تحليلها جملة ثم حدث تحريم
 في بعضها لم يخرج شئ مما قد اجمع على تحليله الا باجماع ياتي على تحريمه ونحن نشهد على الله عز وجل انه حرم عصير العنب اذا
 حدثت فيه صفات الخمر ولا نشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك او احدث فيه مثل هذه الصفة فالذي نشهد على الله بنجيمه اياه هو الخمر
 الذي آمننا بنا ويلها من حيث قد آمننا بنجيمها والذي لا نشهد على الله انه حرم هو الشراب الذي ليس بخمر فما كان من خمر
 فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك من الاشربة فالسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح هذا هو النظر عندنا الى آخره قال
باب ما جاء في السكر اي في السكر قال الطبيب الخمر ستر الشئ ويقال لما لستر به خمار والخمر سمي به لكونه خامل
 المتفر العقل وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر وعند بعضهم اسم للمخمر من العنب والتمر انتهى وفي النهاية النقيع شراب
 يتخذ من رزيب او غيره ينقع في الماء من غير طبخ والتبذير هو العمل من الاشربة من التمر والرزيب والعسل والخمصة والشعير
 وغير ذلك يقال نبذت التمر والعنب اذا تركت عليها المار يصيبه فيصرف من مفعول الى فعل وفي الباب عن ابن عباس
 كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وعن ابن عباس رفعه كل مخمر خمر وكل مسكر حرام الخمر معناه مغطى العقل فهو في حكم الخمر
 اذا بلغ حد السكر وهو حرام متناوع عن جابر بن عبد الله رفعه ما اسكر كنيده فقليله حرام اي ما اسكر خمر اقليله حرام لكونه خمر
 وهي نجس العين واما ما عدا الخمر فحرمة القليل مبينة على ان قليله دافع الى الكثير واذا شرب للثبتي والمعتية وعندي هو على ظاهر

في كبره فليد حرام الاقليل بقصد التقوى على العبادة فانه حلال بديل آخرون عائلته مشي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن البتبع فقال كل شراب اسكر فهو حرام وعن ابي هريرة قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن شراب من العسل فقال ذاك البتبع قلت وينبذ من الشعيرة والذمارة قال ذاك المنذر
 ثم قال اخبر قومك ان كل مسكر حرام وعن عائشة رفته كل مسكر حرام وما اسكرها الله القهقري
 فلما اكلف منه حرام واخرج الطحاوي بسنده عن عمر رفته كل مسكر حرام وعن ابن عمر رفته كل مسكر حرام وعن سعيد بن جبير
 عن قليل ما اسكر كثيره وعن ابن عباس رفته ان الله حرم الخمر والميسر والكوبة وقال كل مسكر حرام واخرت روايات الباب ونبذ
 ثم قال قال ابو جعفر فذهب قوم الى ان حرموا قليل النبيذ وكثيره واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وقالوا انهم في ذلك آخرون فاما ما
 من ذلك بالاسكر وحرموا الكثير الذي يسكر وكان من الحجج لهم في ذلك ان هذه الآثار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن تأويلها يحتمل ان يكون كما ذهب اليه من حرم قليل النبيذ وكثيره فيحتمل ان يكون على
 المقدار الذي يسكر منه شرابه خاصة فلما احتملت هذه الآثار كل واحد من هذين التاويلين نظرنا فيما سواهما الى العلم بما في الحديثين
 اريد بما ذكرنا فيها فوجدنا عمر بن الخطاب وهو واحد النفر الذين روينا عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام
 قد روى عنه في اياته القليل من النبيذ الشديد باحدثنا فذكر بسنده عن عمر انه كان في سفر فأتى بنبيذ فشرب منه فلبس ثم قال
 ان نبيذ الطائف غرام فذكر شدة لا اخفها ثم دعا بما رقص عليه عليه ثم شرب والغرام بيننا بالعين المعجبة والصحيح بالهبة ثم اخرج
 عن عمرو بن ميمون قال شهدت عمر بن الخطاب في جواره الطبيب فقال اي الشراب احب اليك قال النبيذ فأتى فشرب منه فخرج
 من احدى طعنيتي ثم اخرج شمله منه وزاد قال عمرو كان يقول انا شرب من هذا النبيذ فشر بالقطع لجوم المابل في بطونها من
 ان يؤذيها قال وشربت من نبيذه فكان اشد النبيذ ثم اخرج عن سعيد بن ذي لعودة قال اتى عمر رجل سكران فجلده فقال
 انما شربت من شرابك فقال ذاك كان وفي اخرى قال جابر رجل قد ظمى الى خازن عمر فاستقاه فلم يشبه فأتى بطيخة عمر فشرب
 منها فسكر فأتى به عمر فاعتذرا اليه وقال انما شربت من طيختك فقال عمر انما اضربك على السكر فضر به عمر وعن ابن علقمة قال
 امر نبيذ فوضع في بعض تلك المنازل فالبطار عليهم ليلة فأتى بطعام فطعم ثم اتى بنبيذ فداخلف واشتد فشرب منه ثم
 قال ان هذا الشديد ثم امر بما رقص عليه عليه ثم شرب به واهباه وعن ابن عمر ان عمر انتبذ في مزادة فيها ثمانية عشر وعشرة
 فأتاه فذاقه فوجده حلوا فقال كما كنتم اقلتم عكره وعن عبد الرحمن قال صحبت عمر فذكر الحديث وفيه ولم يشرب الا خمرا حتى
 اشتد ما فيه فذهب عمر فشرب منه فوجده قد اشتد فقال اسروه بالماء قال الطحاوي فلما ثبت بما ذكرنا عن عمر اياته قليل
 النبيذ الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام كان ما فعله في هذا ليلان ما حرم رسول الله صلى
 عليه وسلم بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو السكر منه لا غير فاما ان يكون سمح ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قبله او
 رآه رايا فان ما يكون في ذلك يكون رآه رايا فراه في ذلك عند الحاجة ولا سيما اذا كان فعله المذكور في الآثار التي روينا ما عنه يحضر
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليهم منكر فدل ذلك على متابعتهم اياه عليه هذا عبد الله بن عمر وهو واحد النفر الذين رووا عنه
 عليه وسلم كل مسكر حرام وهذا صلى الله عليه وسلم اتى بشرب فادناه الى فيه فقطب فرفده فقال رجل يا رسول الله احرم سوفرد
 الشرب ثم عاد بما رقص عليه ذكر مرتين او ثلثا ثم قال اذا علمت هذه الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء في هذا اياته قليل

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شرب من النبيذ

النبيذ الشديد واولى الاشياء بنا ان نجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه القول الآخر فيكون قوله كل مسكر حرام
 على المقدار الذي يسكر منه من النبيذ ويكون ما في الحديث الآخر على اباة قليل النبيذ الشديد وقد روى عن ابن مسعود الانصاري
 نحو حديث ابن عمر قال عظم رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستقى فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشرقه طب فصب عليه
 من ما ذكره ثم شرب فقال رجل احرام هو فقال لا وقد روى في ذلك عن ابي موسى الاشعري قال لعنني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم اذ ومعاذ الى اليمن فقلنا يا رسول الله ان بهما شرابين يصنعان من البر والشعر احدهما يقال له المزور والاخر يقال له النبع
 فما شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واشربوا ولا تسكروا فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي موسى ومعاذ حين
 سألا عن النبع اشربوا ولا تسكروا ولا تشربا مسكرا كان ذلك دليلا ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم ما لا يسكر منه
 فدل ذلك على ان ما ذكره ابو موسى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله كل مسكر حرام انما هو على المقدار الذي يسكره لا على العين التي
 كثير باليسكر وقد روينا حديث ابي سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذي سألته عن النبع بقوله كل شراب مسكر
 فهو حرام فان جعلنا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيرا ضاوحا في جواب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وابي موسى وان جعلنا على
 تحريم السكر خاصة لا على تحريم الشراب اتفق بيننا في حديث ابي موسى واولى الاشياء بنا حمل الاثر على الوجه الذي لا تضاد اذا حملت عليه
 وقد روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا قال ان القوم ليجلسون على الشراب وهو يحل لهم فما يزالون حتى يحرم عليهم ثم عن
 علقمة بن قيس انه اكل مع عبد الله بن مسعود خبز ولحما قال فأتينا بنبيذ شديد يذهب له سير من في جرة خضراء فشرابا منه وعن
 علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسكر قال الشرية له الاخرة فهذا عبد الله قد روى عنه
 في اباة قليل النبيذ الشديد من فعله وقوله ما ذكرنا ومن تفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام على ما وصفتنا
 وقد روى عن عبد الله بن عباس ما يدل على هذا ايضا في قصته وقد عبد القيس وفيه فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال
 صبو عليه من الماء وقال لهم في الثالثة والرابعة فابرقوه ففي هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اباح لهم ان يشربوا من
 نبيذ الاسقية وان اشتد فان قال قائل فان في امرادياهم باهراقة بعد ذلك دليلا على نسخ ما تقدم من الاباة قيل لهم وكيف
 يكون ذلك كذلك وقد روى عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها والسكر من كل
 شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرت فدل ذلك ان التحريم في الاثرية كان على الخمر لعينها وليها ونشربا والسكر من غيرهما
 كمن يجوز على ابن عباس مع غله وفضله ان يكون قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ثم
 يقول حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب من غير الخمر وان كان كثيرا ليسكر حل
 غير جاز عليه عندنا ولكن معنى ما ارادوا به اراق النبيذ في حارث قيس انه لم يأنسهم عليه ان يسرعوا في شربه فيسكره والسكر
 المحرم عليهم فامرهم باهراقة لذلك وقد روى مثل هذا عن احد الوفا الذي وفدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد
 عبد القيس انهم سألوه عن الاثرية فقال لا تشربوا في الدبار ولا في النقيرة واشربوا في السفار الحلال الموكا عليها فان اشتد
 فأكسروه بالماء فان اعيالك فابرقوه فان قال قائل قد روي في هذا الباب عن عمر ما ذكرت في حديث عمرو بن ميمون وغيره
 وقد روى عنه خلاف ذلك السائب بن زيد ان عمر خرج فصلى على جنازة ثم أقبل على القوم فقال لهم اني وجدت انما من
 عبد الله بن عمر ربح الشراب فسالته عنه فزعم ان طاردا في سائل عنه فان كان يسكر جلدته قال ثم شهدت عمر بعد ذلك حلبة عليه

ثانيين في رشح الشراب الذي وجدته وفي روايته فقال اني وجدت مع فان رشح شراب فوجدته شراب الطلاء بالاسم
شرب فان كان يسكر جلدته فبانه عمر الى التام قال فهذا عمره حد في الشراب الذي يسكر فيه هذا تحت المار وتيمم عنه قليل له ما
يخالف لذلك لان عمر قال في هذا الحديث وانا سائل عما شرب فان كان يسكر جلدته فقد يحتمل ان يكون المراد بذلك المقدار
الذي شرب اي فان كان ذلك المقدار يسكر فقد علمت انه قد سكر ووجب عليه الحد وهذا اولى ما حمل عليه تاويل هذا الحديث
حتى لا يضاد ما سواه من الاحاديث قد روي عنه وقد روي عن ابي هريرة البجلي في هذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دخل احدكم على اخيه فاطعمه طعاما فلما اكل من طعامه لا يسأل عنه فان استغاث شرابا فليشرب منه ولا يسأل عنه فان شرب
منه فليسكر ولشئ ففى هذا الحديث اباحة شرب النبيذ فان قال قائل انما اباحه بعد كسره بالمار وذباب شدته قليل له فلهذا
فاسد لانه لو كان في حال شدته حراما لكان لا يحل وان ذهب شدته يصيب المار عليه الا ترى ان خمر لو صب فيها ما جنى غلب
المار عليها ان ذلك حرام فلما كان قد اخرج في هذا الحديث الشراب الشديد اذا كسر بالمار ثبت بذلك ان كسر بالمار
غير حرام ثبت بما روي في هذا الباب اباحتها لا يسكر من النبيذ الشديد وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى
باب في الداذي قال في الجمع هو حب بطرح في النبيذ فيشته حتى يسكر وفي نسخة الباذق عن ابي موسى رفعه ليس شرين ناس
من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها فيه دلالة على اترجئة حيث حرم عليكم السكر وان تبدل اسمه والداذي داخل فيه كما دخل
في الطاه والباذق

باب في الادوية جمع وعاء وهي الطرود قد نهي صلى الله عليه وسلم حين حرم الخمر في اول الاسلام عن الانتباذ في الختم وهي
الحجرة الخضراء وفي المزفت وهي الحجرة المظلي بالزفت وهو القبر وفي النقيروهي المتقون الخشب وهو المقبر وفي الدبار وهو القرع
اليابس يقال لا يقطين ايضا وفي المزادة المجوبة وهي الراوية والقرابة والمجوبة ما قطع راسها وليس لها عذارة من استعملها اي
مصعب المار من اسفل الراوية نهي خوفا من ان يكون مسكرا ولا يعلم به فكان هذا للاحتياط وسد للزريعة فلما طال الزمان وعلم حرمة
واشهرت اخرج الانتباذ في كل وعاء فقال صلى الله عليه وسلم ونهيتكم عن الاشربة ان لا تشربوا الا في طهر وفي الادم
فاشربوا كل وعاء غليون لا تشربوا مسكرا اي بالغ هذا الاسكار قوله حتى رجل كان من الوجد الذين
دفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس مجيب عوف ان اسمه قيس بن النعمان فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في نقيرو ولا مزفت ولا دباعد ولا ختم واشربوا في الجلد الموكا فان
اشتد فاكسروه بالماء فان اعياكم فاهر يقوة اي اكسروا واشداده بتخليط المار فان اعجزكم اشتداده فلا يصح تخليط
المار فاهر يقوه فانه بلغ قليلا ايضا الاسكار وفي رواية ابن عباس قال ان دفع عبد القيس قالوا يا رسول الله
فيما شرب قال لا تشربوا في الدبار ولا في المزفت ولا في النقيروا انبذوا في الاسقية قالوا يا رسول الله فان
اشتد في الاسقية قال نصبوا عليه المار قالوا يا رسول الله فان زاد اشتد فقال لهم في الثالثة او الرابعة اهرقوا
ليس سالا ولا عن اشتدوا الزبيد فامرهم بصب المار عليه ثم ساله عن زيادة الاشتد فامرهم بزيادة صب المار ثم ساله بزيادة
الاشتد فقالوا فامرهم بازدياد صب المار الا الهراق او امرهم بالهراق في المرة الرابعة وهذا الحديث الذي وعدناك انه سياتي
في الكتاب حجة ابي حنيفة وموافقه وقد تقدم ذكره في عبارات الطحاوي ساقا الطحاوي في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

اباح لهم ان يشربوا من نبيذ الاسقية وان شئت قلت في الحديث جتان لا يجنبه بوجعهم او لهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اباح لهم من النبيذ اشتد وامرهم باصلاحها بصيب الماء عليها ونذيل على ان المحرم منها قد يبلغ حد الاسكار والميل في ذلك الحد
 بل يكون قليلا حل شرابها والالتفات في فقه الفرق بين الخمر وكل مسكر سواء فان الخمر نجسة حرام منه قليلها وكثيرها لا يحل شيء منها بصيب
 الماء اما سائر المسكرات فحرمها منوط بخلوها بها احد الاسكار ولا قبل الاسكار فحلال وبعد بالسكر كوكا كانت سائر المسكرات مشتركة
 للخمر في الحكم لما جاز السكر بالماء فان النجس لا يطهر بصيب الماء فلم انها ليست بنجسة وان حرمها العارض السكر لا بعينها بخلاف الخمر
 باب في الخليطين في انساب رفو عانحي ان ينبت الزبيب والتمر جميعا ونهى ان ينبت البسر والرطب جميعا
 وفي اخرى نهى عن خليط الزبيب والتمر وعن خليط البسر والتمر وعن خليط التمر هو والرطب.

وقال انتبتا وكل واحدة على حدة قال الخطابي وقد ذهب غير واحد من اهل العلم الى تحريم الخليطين
 وان لم يكن الشراب المتخذ منها مسكرا قولنا بظاهر الحديث ولم يحلوه معلولا بالاسكاره اليه ذهب عطاء وطاوس وبه قال مالك
 واحمد بن حنبل واسحق وعامة اهل الحديث وهو غالب مذهب الشافعي وقالون من شرب الخليطين قبل حدوث الشدة فيه فهو
 من جهة واحدة ولا اثر بعد حدوث الشدة فانهم من وجعهم احد هما شرب الخليطين والاخر شرب السكر وخص فيه من ان الشرب
 واصحاب الاي وقال الليث بن سعد لما جازت الكراهة ان ينبتا جميعا لان احدهما يشد بصاحبه قلت قول الليث موجه
 وهذا كما نهى عن الانتباذ في آية خوفنا من ان يصير مسكرا فيها ولا تعلم به كثرا فنتها فلك ههنا نهى لان احدهما يشد بصاحبه فيصير
 مسكرا ولا يعلم صاحبه فلما طال الزمان واشتهر تحريم المسكرات ونظر في نفوسهم نسخ ذلك وابعح لهم الانتباذ في كل
 وعاء كذلك اباح التخليط ويلى عليه احاديث آخر الباب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 ينبت له زبيب فيلقى فيه تمرا او ينبت تمرا فيلقى فيه زبيب وفي رواية صفية بنت

عطية قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالناها عن التمر والزبيب
 راي الخلط بينهما في الانتباذ فقالت كنت اخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالقيه فامرته
 داوله بالا صالغ ثم اسقيه النبي صلى الله عليه وسلم فذايل على جواز الخليطين وقد اقر الخطابي قال قولها امر
 تريد بذلك انها لم يصبها في الماء والمرس والمرث بمعنى واحد وفيه حجة لمن راي الانتباذ بالخليطين قال النووي قال
 اصحابنا وغيرهم من العلماء سبب الكراهة فيه ان الاسكار بسبب الخلط قبل ان يتغير طعمه فيظن الشارب انه ليس مسكرا ويكون
 مسكرا وذهبتا وبذهب الجمهور ان هذا النهي لكراهته التنزيه ولا يحرم ذلك ما لم يصير مسكرا وهذا قال جماهير العلماء وقال بعض الملوك
 هو حرام وقال ابو حنيفة والبوليوسف في رواية فيه منابذه لصاحب الشرع فقد ثبت الاحاديث في النهي عنه فان لم يكن الحرام
 كان مكرها قلت هذا معنى على الغفلة منه وكذلك من قال ان هذا قياس في متابلة النص مع وجود الفارق فهو فاسد
 قاس على تزويج احد الاثنين منفردة تزويجهما مجتمعين فهذا ايضا يبنى على الغفلة من التفريق بين المسائل القياسية وبين
 الرجوع في معرفة احوال الاشياء الى ما هو الاصل فيها وان مقصود من قال اذا حل كل واحد منفردا فلا يحرم مجتمعا ان
 الاجتماع بين الحلالين ليس من اسباب الحكم بالكراهة اذ لم يعتبر معاملة آخر فلا بد من ملاحظة ذلك الامر كما يلاحظ في جميع الاحكام
 انه سبب لقطعية الرحم ونذا طرقت مسلوكة بين القهات بالذين ونعم الله تعالى بفضله فم الحكم والعلل الاحكام فلا ينبغي ان يحترق غير

سلكوا في هذا الباب من غير ان يبينوا

باب في نبذ البسرا في الباب عن قتادة عن جابر بن نزيه وعلمهم به انها حكمة طين للبسر وحده واخذ
ذلك عن ابن عباس وقال ابن عباس اختفى ان يادون المزمار الذي نهيت عنه عبد القيس
فقلت لقتادة ما المزمار فقال النبيذ في الحنتم والمزمارت في التفسير فتاوة المزمار وذكر ابو عبيد ومن الاشربة
المسكرة شراب يقال لها المزمار ولم يفسره بالكثر من هذا والتدفيه للاختلال من بس الحيات وبس الشرب ثم بهم لهذا
جرت فيهم المزمار والسكر فقلت لتفسير فتاوة هو خلاف ما فهم ابن عباس من معناه فحشي ان يدخل المزمار فيه فعلى تفسير فتاوة
لا يدخل مبيد البسر وحده في المزمار المنهي عنه

باب في صفة النبيذ قال في النهاية هو ما يعمل من الاشربة من التمر والزبيب والعسل والخميرة والشعير وغير
ذلك يقال نبذ التمر والعتب اذا تركت عليه الماء ليصير مبيدا فصرف من مفعول في فعل في الباب فقلنا يا رسول الله ان
لنا عندك ما نصنع بها قال نزيهوها قلنا ما نصنع بالزبيب قال انبذوه على غدا انكم واشربوه على عشائكم
وانبذوه على عشائكم واشربوه على غدا انكم الحديث وعن عائشة نبذ لرسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم غدة فاذا كان من العشي فتعشى راكل العشاء شراب على عشائه
فان فضل شئ صبت به او فو غته في انما الشرب غير ثم تنبذ بالليل فاذا اصبح تغذى
فشراب على غدا ثم قالت لغسل السقاء غدة وعشاء اى اول النهار واخره لزيادة التكاثر
ولعل كان هذا في ايام العصف والحارة فلا يخالف ما في الباب عن ابن عباس قال نبذ النبي صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشر الليم
والنقد وبعد الغدالى مساراتا لثمة ثم يامر فيسقى الخدم ويراق فانه كان لعل في زمن الشتاء وايام البرد الى ثلثة ايام وبعده
قبل بلوغ الاسكار يسقى الخدم وبعده يراق والسلم

باب في شراب العسل في الباب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر عند زبيب
زبيب بنت جحش فيشرب عندها عسلا فتواصيت انا وحفصة اتينا ما دخل عليهما النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فلتقل اني اجد منك سراج مغاير فدخل على احدهما قالت ذلك له فقال
بل شرابت عسلا عند زبيب بنت جحش ولن اعود له اى لا اشرب بعد اليوم وقد
اقسم عليه ففترلت لم تحرم ما احل الله لك فتبغى الى تتوبا اليه لعائشة وحفصة روى الخطاب في هذه الآية لعائشة و
حفصة تفسير لفظ الحديث في التزمل هو قوله صلى الله عليه وسلم لا زواج بل شربت عسلا وسمراه قوله لها لا تخجننى
بذلك اجدا والمغاير جمع يتولد من غرقه ركيه و يقال له مغاير بالثاء المشددة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره
ان يوجد منه ركيه واما ما وقع في رواية الثانية فتعنتى حفصة فهو غلط من بعض الرواة انما سقت زبيب ومعنى
قوله جوست اى اكملت نخلة العرفظ وهو من شجر العضاة وفسره ابو داود بنبت من نبت النخل اى تاكل النخل فيتولد من
الكلمة العسل الذي فيه رائحة كريهة

باب في النبيذ اذ غلا قديمنا المسائل والاختلاف فيها من الحر والاشربة والنبيذ وافتي اكثر الحنفية على ما قال
محمد بن الحسن الشيباني وما كان الشافعي ان كل شراب يتاقي منه الاسكار يكرم قليلا وكثيره وبه قال مشايخنا الكرام واما ما كان سكر

من الجادات كالخج والحشيشة والافيون وما يقوم مقامها فقد قال صاحب التنوير انها حرام وعز من يكلمها وانكر لكتها حلالا للحدوث
ولا نجاست فيها وقال الشامي سئل ابن حجر المكي من ابتلى بالافيون وصار حيث لا يكلمها يموت فاجاب حل لئلا ينقص شيئا منها
حتى ينزل اخره وبذلك يدل على الكراهة التحريمية وقال الشامي التباك فيها خلاف كثير ذهب البعض الى تحريمه والبعض الى الكراهة التحريمية
وبعض الى الكراهة التنزيهية والبعض الى الاباحة مع الكراهة الطبيعية وعندى القول الآخر والقول بالتنزيهية ارجح في غالب
الاحال وقال قالوا في القوة قد حرمها البعض ولا وجود ولا خفاء في حمله ومن المار الطارى فوجدنا المشائخ متفقون على تحريمها و
تنجيسها والطارى ما يقطر من غل الشاذ والخرفاني ريانا قوله عن ابى هريرة قال علمت ان رسولا الله صلى الله

عليه وسلم كان يصوم فحينئذ فطره بيند صنعته في ديارهم اتيته به فاذا هو ينشئ اني فقال اضرب بهذا
الحائط فان هذا شراب من لا يوم من بالله واليوم الآخر قوله فحينئذ اى طلبت حين فطره ووقته

باب في الشرب قائما قاضي عن الشرب قائما فعن انس رفعه فخرج عن الشرب قائما وفي رواية يني عن الشرب
قائما وكذلك عن ابى سعيد مرفوعا وفي رواية ابى هريرة مرفوعا لا يشرب من احدكم قائما فمن نسي فليستقي وفي رواية
ابن عباس ان رسول الله صلى الله وسلم شرب من زمزم وهو قائم وهذا كله في
الصحيح في مسلم وغيره وفي الباب عن علي ان عليا دعا رما ففسره وهو قائم ثم

قال ان سراجا يكره احدهم ان يفعل بذا وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل مثل ما سراجا يكره في فعلت اى يشرب قائما قال البيهقي في سننه النهي عن الشرب قائما
اما ان يكون نهى تنزيهية او تحريم ثم صار نفوا جديدا في الشرب عن زمزم قائما وقال النووي النهي محمول على كراهة التنزيهية
واما شربه صلى الله عليه وسلم قائما فبيان للجواز واما من زعم نسخا او غيره فقط فخطا فاحشا واما قوله من نسي فليستقي فمحمول على
الاستحباب والتدب فليستقي لمن شرب قائما ان يتقياه لهذا الحديث قال واما قول القاضي عياض لا خلاف بين اهل العلم ان من
شرب قائما ناسيا ليس عليه ان يتقيا فاشار بذلك الى تضعيف الحديث فلا يلتفت الى اشارته وقال بعض العلماء ان شرب
فضل الوضوء واما الزمزم قائما مستحب في غيرهما مكره الا اذا كان ضرورة ولعل وجه تخصيصهما ان المطلوب في بار زمزم
وصول بركة الى جميع الاعضاء وكذا في فضل الوضوء قلت النهي يني ارشاد وشفقة والليل شرب قائما فانهم

باب الشرب من في السقاء في الباب عن ابن عباس رفعه يني عن الشرب من في السقاء واما كره ذلك من
اجل ما يخاف من اذى عساه ان يكون فيه لا يراه الشارب حتى يدخله جوفه فاستحب لهم ان يشربوا في اناء نظاهر بصره فهذا النهي ايضا
يبي ارشاد وشفقة.

باب في اختناث الاسقية هو ان شئ رؤسها تعطفا ثم شرب منها قال في النهاية خثت السقارا ان خثت في
الى خارج وشرب منه وفي الباب عن ابى سعيد رفعه يني عن اختناث الاسقية في اخي عن عبد الله بن
انيس ان النبي صلى الله عليه وسلم عابا دابة يوم احد فقال اخثت فم الاداة ثم اشرب من فيها
قال الخطابي يحتمل ان يكون النهي خاصا بالسقار الكبير دون الاداة ونحوها ويحتمل ان يكون اباحة للضرورة والحاجة اليه في الوضوء
واما النهي عند ان يتخذ الانسان دابة ومادة اخثت قلت والظاهر عندى ان النهي عنه يني ارشاد وشفقة وذلك لان جرابه دقة و

بالشباب في العادة مضربا اذن اهل ما يناف من اذى عساده ان يكون فيه لا يراه الشارب اولئذا تيرشش المار على الشباب
يقبل انما ينهي عنه لثمتها فادامته الشرب هكذا ليزربها -

باب في الشرب من ثلثة القلاح في الباب عن ابي سعيد رفعه نهي عن الشرب من ثلثة القلاح اي عن
فريقه من لانه لا يتماسك عليها فم الشارب وربما نصبت المار على ثوبه وبدنه وقيل لا يناله التنظيف التام اذ اغسل الاناء ووردانه
منعد الشيطان ولعلما راديه عدم النظافة وبالجملة النهي نهي ارشاد وشفقة -

باب في الشرب في آنية الذهب والفضة قال في الهداية ولا يجوز الاكل والشرب في الادبان والتطيب في
آنية الذهب والفضة للرجال والنساء لقوله عليه السلام في الذي يشرب في اناء الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم
واقي ابو هريرة يشرب في اناء فضة فلم يقبله وقال نهانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا شرب هذا في الشرب فكذا في
الادبان ونحوه لانه في معناه ولا تشبه بزني المشركين ونعم المتزينين والمسرفين وقال في الجامع الصغير يكره ومراد التحريم
وليس يوصى فيه الرجال والنساء لعموم النهي وكذلك الاكل بمعلقة الذهب والفضة والاكتحال بميل الذهب والفضة وكذلك
بالشبه ذلك كالمحلاة والمرأة وغيرهما لما ذكرنا انتهى قلت حديث الاول اخرج الشيخان عن ام سلمة مرفوعا والثاني اخرج النسائي عن حذيفة
وفقه في الباب عن ابي ليلى قال كان حذيفة بالمداخن فاستسقى فاما ه ديقان باتاء من فضة فراه به

فقال اني لم اسره به الا اني قد نصيته فلم يقته وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن
الحمر والدياج وعن الشرب في آنية الذهب والفضة وقال هي لهم في
الدنيا ولكم في الاخرة الديقان القوي على التصرف مع حدة والتاجر ورثين الاقليم معرب جمعه وفاقه دقن
قال حذيفة اعتذارا عن الحاضرين عن فعله اني لم اسره به الا قريته ان ياتيني المار في اناء فضة فلم تنس قال النورى اجعوا
على تحريم الاكل والشرب في اناء ذهب وفضة على الرجل والنساء ولم يخالف في ذلك احد الا الشافعي في قوله القديم انه يكره
لا يحرم ودأود الظاهري انه يحرم الشرب لا الاكل لسائر الوجوه من الاستعمال وبها باطلان بالنصوص فيحرم استعمالها في الاكل و
الشرب والطهارة والاكل بالمعلقة من احبهما والتجنيح بحجرة والبول في الاناء منه وسائر استعمالها

باب في الكراع وهو السقي بالغنم من غير واسطة اليد والاناء وفي الباب عن جابر بن عبد الله قال
دخل النبي صلى الله عليه وسلم وحمل من اصحابه على حمل من الانصار وهو يحول الماء في حائطه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان عندك ماء بات هذه البية في شئ الا كرعنا اي نشره بالكراع من السواني اذن
اللو فدل على جواز الكراع وقت الحاجة

باب في الساقى متى يشرب وفي الباب مرفوعا ساقى القوم اخوهم شرابا وهذا من باب الادب والاستحباب فانه
ان قدم لنفسه عليهم يكون ذلك علامة على شدة حرصه فاما ان فعل ذلك فاخذ قدر نصيبه او لا فلا بأس فيه لانه ليس بايجاب اما
حديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلبن قد شيب بما موع عن يمينه اعراحي وعن
يساره الوكيل فشرب ثم اعطى الاعراحي وقال الايمن فالايمن فانما اوردته يعلم ان محمل ساقى القوم اخوهم شرابا هو اما
كان الساقى شره كما لم يكون الشئ مشتركا بينهما جميعا فانما اذا كان من خالص حق الساقى بان اهدى له او كان ملكه فاحب اليه

فلا كما فعل صلى الله عليه وسلم

باب في النفخ في الشراب في الباب عن ابن عباس قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
تنفس في الاناء او ينفخ فيه اى اذا شرب لا تنفس فيه من غير ابانة الاناء من فيه قال الخطابي يحتمل ان يكون النهي عن
ذلك من اجل ما ينافى ان يبرز من ريقه ورطوبة فيه فيقع في الماء وقد يكون النهي من بعض من يشرب متغيره فعلق الراية باليد
برقة ولطفه فيكون الاحسن في الباب ان تنفس بعد ابانة الماء من فيه وان لا تنفس فيه لان النفخ انما يكون لاحد عنيين فان
كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد وان كان من اجل قذاريه جرد فيه فليسط باصبع او خلال او نحوه وللحاجة الى النفخ في
بحال قلت في الباب المتقدم عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا شرب تنفس
ثلاثا وقال هو اسناد ادم لا ينفخ تنفس في حالة الشرب بابانة الاناء من فيه ولم يشرب مرة واحدة قال في النهاية يقال هتاف
الطعام ومرا اذا لم يثقل على المعدة والجزء عنها وقوله ابرأى يبرأه من الم العطش او اراد انه لا يكون منه مرض وقال عطاء الدين
صاحب الطب النبوي قوله امرأى اسرع اخذرا من امرى واعلى المعدة وقيل انه يمرى البدن ويخيمه ثم علم ان في بعض
الحديث ذكر مرتين وفي بعضها ثلاثا وجه ان النفس الثالث بعد الفراغ عن الشرب فذكره بعض لابن فضل خلافا ولم يثبت عنه
صلى الله وسلم الشرب مرة واحدة

باب ما يقول اذا شرب اللبن يجب في اول الشراب واجتهدا الطعام التسمية كذا يجب حمد الله تعالى في آخره
والتسمية في شرب الماء واللبن والعسل والمرق والدوار وسائر المشروبات كالسمية على الطعام وتجعل التسمية لقوله بسم الله
فان قال بسم الله الرحمن الرحيم كان جازا وسوار في استقباب التسمية والمحمد بعده الجنب والحائض وغيرهما وفي الباب عن
ابن عباس في الحديث الطويل ثم اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لبين فشرب فقال رسول الله عليه وسلم اذا اكل
احدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واغنا خيرا منه واذا سقى لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه
ونردنا منه فانه ليس شئ يجزى من الطعام والشراب الا اللبن كانه في تنكب
الفضيلة يفوق على اللحم وان كان اللحم فواضل اخرى حتى صار سبيدا

باب في ايكار الانية اى ربط راسها ولا يعيها كشوفة في الباب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
دسليم قال اغلق بابك واذكر اسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا واطفأ مصباحك
واذكر اسم الله وخمرا ناءك ولو بعود تعرضه عليه واذكر اسم الله واوك ستائك اذكر اسم الله
وفي رواية فان الشيطان لا يفتح بابا غلقا ولا يحل وكاه ولا يكشف انما روان الفولى يفتقه والفارة تضرا على
الناس بينهم فانها تحير الفتيلة فخرق البيت في الحديث دليل على استقباب تخمير الاناء وهو نغطية وايكار الستار واغلاق الباب
وذكر اسم الله تعالى عليها واطفأ السراج والناظر عند النوم وفي بعضها كف الصبيان والمواشى بعد المغرب فية عمل من اذواع
الخبر والاداب الجامعة لمصالح الآخرة والدنيا فامر صلى الله عليه وسلم بهذه الاداب التي هي اسباب السلامة من ايدى الشيطان و
جعل الله تعالى هذه الاسباب اسبابا للسلامة من ايدائه فلا يقدر على كشف الاناء ولا حل الستار ولا فتح الباب اذا وجدت
الاسباب لیسمة وقت فعله آخر كتاب الاشرية

بسم الله الرحمن الرحيم ادر كتاب الطعمة جمع طعام وهو البر وما ياكل بل وما يشرب ايضا اي هذا في الطعام والشراب احكامها
قال الله تعالى كلوا واشربوا الايتاء علم ان ضرورة الطعام ثلاثة الاولى محافظه النفس عن الهلاك وهذا القدر فرض اكله ليس
تركه وياثم تركه لقله تعالى ولا تلتقوا بايديكم الى التملكه فيفرض عند خوف الهلاك لدفع الهلاك به ولا يفرتك بالصنع
اهل الرغبات ففعلهم اهلاك النفس حتى تموت فلا يجوز وياثم تركه واما لازالة القوة وهذا الى قدر مشروع فيجوز واما ما جاز
عن انوسط فلا يجوز واما الغرض اخرى لابلال فيها ولا ضعف لا يخل تحت الحكم والثانية للتقوى على الطاعات فقد راي قوله على
الخبر كاجزاء وانصوم والصنوة وخدمة المؤمنين وطلب العلم والمعيشة للمستحقين ومنها نفسه فيكون فيها ما جاز واما طعام
الصالحين لا يقصدون بقصا صحيح الوجهة الكريم والثالث لراحة النفس ولذة الحلال فهذا مباح الى الشبع ليزيد قوته
وذلك طعام العوام لا يقصدون بالطعمة والاستقية الا ان لا يجوز فوق الشبع وليس المراد بالشبع شبع الشرعي وهو ثلث البطن
كما في الحديث ثلث للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس وهذا احسن طريق الطعام من التقليل والاسراف بل المراد بالشبع هو
اكل الطعام بحيث لا يغلب على طهانه فيفسد معدته فانه ان ظن انه يفسد معدته فهو فوق الشبع وهذا حرام فان اكل قدر ما يضره و
فوق تحمل المعدة او اكل شيئا يعلم انه مضر لا يجوز قال الله تعالى ولا تسرفوا وليس الاسراف ما فوق الضرر واما ضرر فوق ضرر في
الصحة والسلامة والاكل فوق الشبع ضرر يخل بالصحة ويفسد المعدة فتحرم ولا باس بالطعمة النفسية والفواكه اللذيذة وغسل اليد
بالتحلية والاشنان والصابون وغوا وغوا وعن ابى حنيفة جواز الغسل بالذقيق وسنة الطعام غسل اليد في الاول ولا يمسح ولا يمسح
ان شار لا باس بالمسح بالتدليل لتناول اثر الطعام والتسمية اوله والحمد آخره وفيه بعض الانا يرد عوبها بعد الاكل وسياقي وللاكل
على خوان ولا تمكيا ولا من فوق القصعة ولا وسطها ومن كل جوانبها الا ان ياكل طعاما مختلغا فلا باس ان ماكل من كل جانب
ومن السنة ان يلتقي اصابعه والقصعة وان سقطت اللقمة من اليد يرفعه ومسح ان كان عليه شيء نيا كلة تكميلا محتاج اليه و
شكر النعمة الله الكريم الا ان يكون طعاما رطبا وسقط في مكان نجس فلا باس بدفعه بانهبة مما ذكره العلماء من الحنفية وغيرهم
وسياقي بعضها -

باب ما جاء في اجابة الدعوة اي الطعام وفي الباب عن ابن عمر رفع قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليها
قيل الوليمة كل دعوة تنهض لسرور حادث من نكاح او ختان او من معاودة سفر من حج او غيره او عن الفراغ من علم او تعبير
مكان او غيرهم لكن اشتهر استعمالها في دعوة النكاح وظاهر الامر يفيد الوجوب وكذلك قوله ومن لم يات الدعوة فقد
عصى الله ورسوله اي من غير عذر فان ظاهره الوجوب ايضا وهو نهى البعث في الاجابة الى وليمة النكاح وحمل بعضهم
على الذنب في كل دعوة وعلى ناكه الاستجاب ثم الواجب اجابة الدعوة واما الاكل فمندوب غير واجب ان لم يكن صائما بل عليه
قوله فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع اي يدعو لاهل الطعام او معناه فليترك الطعام وقيل اجابة
الوليمة مستحبة وقيل واجبة وقيل فرض الكفاية لانها اكرام موالاة اشبه بالسلام وهذا اذا عيّن الداعي المدعو بالدعوة فاذا
لم يعيّن لم يجب الاجابة لان الاجابة معتل بما فيها من كسر قلب الداعي واذا عم فلا كسر وسقط الاجابة با عذر نحو كون الشبهة
في الطعام او حضور الغنبار فقط او من لا يليق محالسة او يدعو بحاسته ولتعاون على الباطل او كون النكاح مثلا فلتنا ودرش
الحرم وفي الباب عن ابى هريرة كان يقول بشر الطعام طعام الوليمة يدعى الاغنيا ويترك المساكين -

باب في استحباب الوليمة لتكاح الانفس ان يؤلم بجلان بنى بها ويكره ان يؤلم بعد النكاح اوبعد اخصة وقيل قبل النكاح
ايضا في الباب عن انس بن مالك قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى على احد من نسائه ما اولم عليها
اولم بشاوى على زينب بنت جحش وعنه اولم على صفية بسويق وتمر

باب الطعام عند القدوم من السفر عن جابر قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة نحر جزوا
اولقصر ولعله كان رجوعه من سفر تبوك فهذا ايضا داخل في الوليمة

باب في الضيافة اذا ضاف الضيف عند احد فحق الضيافة ثلثة ايام ويكره في الكلام والمجالة وتكلف شئنا في
الطعام في اليوم الاول المضيف وينبغي للضيف ان لا يوقعه في المخرج والضيق بل بعد الثلاثة وهذا معنى قوله صلى الله عليه
وسلم نكرم ضيفا جائزته يومه وليلة الضيافة ثلثة ايام وما بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يتوى
عنده حتى يحرجه قوله يتوى اى يقيم قوله جائزته يومه وليلة اى يكرمه ويخففه كذا قال مالك

باب في كم ايام يستحب الوليمة سميت وليمة لاجتماع الزوجين ووليمة الشك كماله وجميعه من اللتيام والاكثر ان
الوليمة سنة والى ثلثة ايام في الباب مرفوعا قال الوليمة اول يوم حق والثاني معروف واليوم الثالث سمعة و
مرأى ولعل كان في عاداتهم كذلك والا فان كانت القرية كبيرة واحب ان يطعم كل محلة محلة على كل يوم محلة
فلا بأس بولوا طعم شهر ما لم يكن سمعة ورياء

باب من الضيافة ايضا قال القاضي عياض من التزم شرائع الاسلام لزمه اكرام ضيفه وجاره وبريما وقد اوصى
الشد الا حسان الى الجار والضيافة من محاسن الشريعة ومكارم الاخلاق وقد اوجبه الليث ليله واحدة وأحج بحديث
عقبه ان نزلتم بقوم فامروا الكرم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي
وعامة التقدير على انها من مكارم الاخلاق وجبتم قوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليلة والجائز العطية والمخبة
الصلة فذلك لا يكون الا باختيار وقوله فليكرم يدل على انك ايضا انه لا يستعمل مثله في الواجب قالوا الاحاديث بانها
كانت في اول الاسلام اذ كانت المواساة واجبة لهم يشير الى ان حديث الباب كلها منسوخة منها ليله الضيف حق على كل

مسلم من اصبح بفنائمه فهو عليه دين ان شاء اقتضى وان شاء ترك وفي اخرى ايما دخل اضاف قوله ما فاصح
الضيف محرم فاقان نصره حق على كل مسلم حتى ياخذ بقري ليله من نهر دعه وماله اى من صار ضيفا عند قوم
فيؤخذ له ضيافة يوم وقاوان ابادا و ايضا اشار الى نسخها بقدر باب بعد ذلك وقيل هذا محمول على حالة الاضطراب وقيل
حاشيت عقبه محمول على ان الضيافة كانت حقا على الزميين داخله في العهد فالمراد بقوله فخذوا منهم الاخر بلا قيمة ضيفه انه
لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بل انما فعله عمر بن الخطاب في هذه الرواية بل معناه انه شكوا انهم ضيفوا
ولا يسعون ما بل يغفلون السكاكين والاسرات حتى يبقى جيا عا وكانت اهل الزمة تفعل ذلك عنا افعال فخذوا
منهم حق الضيف اى بالقيمة والدرجانه وتعالى اعلم

باب نسخ الضيف في الاكل من مال غيره بد النسخ وفي نسخة نسخ الضيف باكل من مال غيره وفي اخرى باجار
في نسخ الضيف في الاكل من مال غيره الاتجاره والثلثة متحدة في اللفظ والعنه المراد بنسخ الضيف نسخ حكم الضيف وفي نسخة

باب نسخ الضيق في الأكل من مال غيره ونهه أيضا بمعنى التراجع التقديرية يعني كان الضيق أو لافي الأكل من مال غيره إلا
تجارة ضيفا كان أو غيره ثم رفع ونسخ ذلك الضيق وفي الباب ابن عباس قال في تفسير قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكان الرجل يحرج ويخرج أن يأكل عند أحده من أناس
بعد ما نزلت هذه الآية فنسخ ذلك الآية (مفعول) التي في سورة النور فاعل نسخ فقال (تعالى) ليس عليكم
جناح أن تأكلوا من أموالكم إلى قوله اشتاتا كان الرجل الغني يدعو الرجل من أهله إلى الطعامة قال في الأصح
راي قال المدعو اري جناحا واثما أن أكل منه ويقول المسكين احنى يعني فاحل في ذلك الآية أن يأكلوا
مما ذكر اسم الله عليه وأحل طعاما من الكتاب فهذا قول لبعض المفسرين أنهم قالوا نزلت هذه الآية التي في النار
باللهي أن يأكل بعضهم طعام بعض الأشراف لقري كان أيضا مخطورا بهذه الآية حتى نخت بالتى في سورة النور ليس على
الأعشى حرج الآية والى ما حمل أن حكم الضيف كان في ابتداء الإسلام واجبا على المضيف أن يأكل من مال ثم رفع ذلك الحكم
بآية النار وصار مخطورا ثم رفع ونسخ ذلك التحريم بآية النور وصار مباحا فعلى جميع النسخ معنى الحريث مطابق لا خافيه
ولكن هذا التفسير ضعيف عندنا من جري فانه قال في تفسيره قال أبو جعفر وأولى ما بين القولين بالصواب في ذلك قول
السدي ذلك أن الله تعالى حرم أكل أموالنا بيننا بالباطل ولا خلاف بين المسلمين أن أكل ذلك حرام علينا فان الله لم يحل
قط أكل الأموال بالباطل إذا كان ذلك كذلك فلا معنى لقول من قال كان ذلك منهيًا في أكل الرجل طعام أخيه
على وجه ما ذكرناه ثم نسخ ذلك فنقل علماء الأئمة جميعا وجهها أن قري الضيف وأطعام الطعام كان من جملة أفعال
الشكر والإسلام التي حمدا لله عليها ونبيهم عليها وإن الله لم يحرم ذلك في عصر من العصور بل نذب الله عباده عنها
عليه وإذا كان ذلك كذلك فهو من معنى الأكل بالباطل خارج ومن أن يكون ناسخا ونسوخا بمنزلة لأن النسخ إنما يكون
منسوخ ولم يثبت النهي عنه فيجوز أن يكون منسوخا بالاباحة

باب في طعام المتبشرين أي المتفارين وفي الباب عن ابن عباس رفعه عن النبي عن طعام المتبشرين أن يوكل
المتباريان المتقارضان بفعلهما يقال تبارى الرجلان إذا فعل أحدهما مثل فعل صاحبه ليري إليها يغلب صاحبه وإنما
ذلك لما فيه من الرياء والمباحات لأنه داخل في جملة ما نهى عنه في أكل المال بالباطل -
باب الرجل يدعى فيرى مكرها أي في محل الدعوة قال في الهداية ومن دعى إلى وليمة أو طعام فوجد ثوبا أو غنما
فلا بأس أن يقعد ويأكل قال أبو حنيفة أتيت بهذا مرة فصبرت وبذلك لأن اجابة الدعوة شبهة قال عليه السلام من لم يحب
الدعوة فقد عصى أبا القاسم فلا تتركها لما اقترنت به من البدعة من غير كصلوة الجماعة واجبة الإقامة وإن حضر بها نية
أن قدر على المنع منهم وإن لم يقدر يصبر وبذلك إذا لم يكن مقتدى فان كان ولم يقدر على منعهم يخرج ولا يقعد لأن في ذلك
شين الدين ونحو باب العصية على المسلمين والمحكي عن أبي حنيفة في الكتاب كان قبل أن يصير مقتدى ولو كان ذلك
على المائدة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وبذلك أنه بعد
الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضره لم يلزمه الدعوة بخلاف ما إذا هم عليه لأنه قد لزمه ودلت المسئلة على أن الملاهي
كلها حرم حتى الغنى لضرب القضيبي وكذا قول أبي حنيفة أتيت لأن الاتجار بالحرم يكون انتهى وفيه مباحث فخرج

الى فتح القدير ان شئت قلت الحاصل انه لا يخلو ان الله وان يكون في مجلس الطعام او في بيت غير بيت المائدة و
 كذلك اما علم قبل ان يحضره بالاخبار او يعرف القوم او عبادة الناس ان المجلس مجلس الله ولم يعلم قبل الدخول بل
 يحتمل بعده فان كان ممن لا يقدر على المنع يجب عليه ان يحضر وليظهر المجلس عن مثل هذه الخبايا وان لم يكن قادرا
 على منعه وكان هو من اهل العلم واهل التقوى ولتتأدب الناس به ويمسكون بفعاله فيحضر اذا علم قبل ويخرج اذا لم
 ليعا الحضور رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت غير ما متعلق بالمجلس الطعام لان في ذلك شين الدين لان المقتهى امام
 في الدين وفعل امام الدين على خلاف الدين استخفاف بالدين في نظر الناظرين وان كان من العوام الذين لا يعتقدون
 الناس به ولم يكن الله على المائدة فله يجوز ان ياكل فيعتدله وان كان الله على المائدة فلا يجوز له الاكل والقعدة هنا
 وان كان من العوام قال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين والمجلس اماراة الرضا فيجب معهم وان علم قد
 كثر في زماننا اتخاذا للهو بل لا يخلو مجلس نشاط من الرقص والغناء وان خلت لا يجيبون انها مجلس النشاط والمائدة تكون
 في بيت والمجلس في ناحية اخرى فاذا دخلت ودخلت مجلس الرقص والغناء وبعد ذلك يدعوك صاحب المجلس الى الطعام
 فيذهب بك الى المائدة فاكلت ودخلت الله ثانيا او هبت الى بيتك وهذا طريق الاكثر فاما الخواص من العلماء و
 العباد لا يحضرون مجلس الرقص ويدخلون اول دخول على المائدة ثم اكلوا وخرجوا منها ويقولون بالطعام والغناء ما حضرنه
 الغنابل اكلنا الطعام والطعام ليس بحرمته والله ما يذو الحيل الا لما خادعة من الله والاستهزاء بشريعة المصطفوية تزيين
 من الشيطان وتضليل من النفس استغفر الله من ذلك وكذلك مجالس النكاح اذا جار آوانه تضييع المغنية واصحابها بال
 ناحية وحضر القاضي فخطب وتم التقدوا جارا المتهمة اى المغنية بينونة وتغنون وترقصون والقاضي ان كان من اهل الورع
 يفر كغفرا الغنم من الاسد فيخرج كالخرج فلما حول ولا قوة الا بالله فعليك ان لا تدخلها من هذه المجالس الشيطانية ولا تقعد
 بعد الذكرى مع القوم الظالمين هم لا يتركون ما يريدون مع انهم يعلمون انهم خاطئون وانت تعلم الصواب وتركه ليعلمهم
 فلا تفعل هذا والى الله المرجع والمآب وفي الباب ان عليا رضي الله عنه صنع للضيف طعاما فقالت فاطمة لودعونا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل معناه فدعوه فجار فوضع يده على عضادتي الباب فرأى القرام قد ضرب به في
 ناحية البيت فوجع فقالت فالحمة لعل الحقه انظر ما رجعة فتبعته فقلت يا رسول الله فمراك فقال انه ليس لي اذن
 ان يدخل بيتا مزدوقا اي مزينا قال الخطابي فيه ليل على ان ممن دعى الى مدعاة يحضرها الملاهي والمنكر فان الواجب عليه
 ان لا يجيب والقرام السرو في رواية اخرى ستر ان تسمى فله الزينة احم ولعل القرام كان فيه تصاويرا ولانه علق في غير محله
 نحو جارية ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم -

باب اذا اجتمع فاحيانا احق اذا اجتمع في وقت واحد ففي الباب مرفوعا اذا اجتمع داعيان فاجب اشرهما
 بابا فان اقربهما جوادا وان سبق احدهما فهو اولي

باب اذا حضرت الصلوة والعشاء وانما خص العشاء بالذكر لان وقت العشاء ليس وقت الصلوة وقد تقدم
 انها من اعذار ترك الجماعة فراجع وفي الباب عن ابن عمر رفعه اذا وضع عشاء احدكم دأبتم الصلوة فلا يقوم حتى يفرغ
 وعن جابر بن عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول

الصلوة فقال عبد الله بن عمر ويحك ما كان عشاءهم اتراده فان قال عشاء ابيات اي انزلين كان لهما هم و
عشاءهم مثل عشاء بيك الزبير قد طاموا وادوا لالههم بالوان كثيرة حتى لا يفرقوا فيها الا ابعاد اربع الصلوة فقال الخنماني
وجميع بين المحدثين ان الاول انما يبارق من كانت نفسه قد ازمته شهوة الطعام وكان شربها التوق فان اليه فاذلنا
كذلك وحضر الطعام وكان في الوقت فضل به الطعام لم يكن شهوته نفسه فلما لم يبق من توفيق الصلوة قد اذ كان الامر
يخف عنهم في الطعام وليترب هذه الفرغ من اذا كانوا الا يستكثرون منه ولا يصحبون الماء والميتة والوان فانما هو
ذقة لبن او شربة من سولين او كف من تمر او نحو ذلك وشمل هذا اليوم الصلوة عن زمانها والمخير جاعن وقتها فاما
حديث جابر ان كان لا يوخرا الصلوة للطعام والغيره فوحيما كان فان ذلك من حال العلي وحسنه الطعام ووقت الصلوة
وان كان الطعام لم يضع وكان الانسان تماسك لنفسه وحسنه الصلوة وجب ان يبارقها ويؤخر الطعام اعم

باب في غسل اليدين عند الطعام اى غير واجب اذا كانتا طاهرتين في الباب عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم خرج من الخلاء فقد ملأ به طعام فقال الا ناتيكم بوضوء قال انما احدث بالوضوء ما اذا قمتم الى الصلوة
اشارته الى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة آلاية فالحاصل ان الوضوء غير مأمورة الا للصلوة واما للطعام فليس بمأمورة
فيها فخل فيه غسل اليدين للطعام انه غير واجب فمن اعلى انهم ارادوا الوضوء الشرعى لما علموا من عادة الروام على الوضوء
ويمكن انهم قصدوا بذلك غسل اليدين الا انه اجاب بحمل الوضوء على غير ما فهم البيان المسئلة وهي ان الوضوء ليست
مأمورة بها الا عند الصلوة وكان عدم غسله يد اجابا لما قصدوه

باب غسل اليدين قبل الطعام قد تقدم مفسلا بيان قال في الدر المختار وسنة الاكل البسملة اوله والحمد لله آخره وغسل
اليدين قبله ولعدة يلتقى اعم

باب في طعام الفجأة اى من غير سبق عدة او دعوة فهل يجوز اكله ولا يغسل اليدين عن جابر قال اقبل رسول الله
عليه وسلم من شعب من الجبل وقد قضى حاجته وبين ايدينا تمر على تونس او حنظل قد دعونا فاكل معنا
وما مس ماء

باب في كراهية ذم الطعام واما اظهار الكراهية الطبيعية كما في الضب فليس لعيب في الباب ما عاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم طعاما قط

باب في الاجتماع على الطعام يوزى المسلمين وشعارهم وفيه ركة في الباب ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم قالوا يا رسول الله انا ناكل ولا نشبع قال فلعلكم تفرقون قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه
يبارك لكم فيه اى اكلوا مجتمعين

باب التسمية على الطعام اجمعوا على سنية التسمية على اول الطعام وقال احمد انها واجبة وكذا يستحب التسمية في اول
الشرب بل في اول كل امرئ بال ولو ترك احد في اول الطعام عامدا او ناسيا او جاهلا او مكرا او مجاز العارض آخر
ثم لم يكن في اشارة اكلتها استحباب ان يسمى ويقول باسم الله اوله وآخره لقوله صلى الله عليه وسلم في الباب اذا اكل احدكم
فليذكر اسم الله عليه فليذكر اسم الله في اوله فليقل باسم الله اوله فاحده والتسمية في شرب المارور للبن

والعسل والرق والردوار وسائر المشروبات كالتي تسمى على الطعام في كل ما ذكرناه وتحصل بقوله باسم الله فان تناول
بسم الله الرحمن الرحيم يكون جائزا ما زال الشيطان يأكل معه فلما ذكر اسم الله استنقار ما في بطنه فهذا المحمول
على الحقيقة وقيل على المجاز والاستعارة.

باب في الاكل متكئا يكره متكئيا والمقبول من سبياة الاكل ما فيه اقبال تام على الطعام وليس فيه كثرة الاكل باتساع
البطن وليس من سبياة المتكبرين فما اجتمعت فيه الثلاثة كان فضلا وهو الاقنار كما في الباب عن انس بن مالك رضي الله عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم في جعت اليه فوجدته يأكل ثمرا وهو متقع احد وما فيه اثنان منها او واحد كان يقدر
قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اكل متكئا وهو الجالس مطمئا على الارض والمستحس الجالس جاثيا على ركبته او
مقنعا والترجيع قبيح قال الخطابي يحسب اكثر العامة ان المتكئ هو المائل المعتمد على احد شقيه لا يعرفون غير ذلك وكان بعضهم
يتناول هذا الكلام على نهج الطب ودرع الضرر عن البدن او كان معلوما ان الاكل المائل على احد شقيه لا يكره ولا يكره
من ضغط ينال في جاري طعامه ولا يشبهه ولا يسهل نزوله الى مقدرته وقال الشيخ وليس معنى الحديث ما ذهبوا اليه انما المتكئ
هنا هو المعتمد على الوطأ الذي تحته فكل من استوى قاعدا على وطار فهو متكئ والاكثار ما خذ من الوكاء ووزنه الافتعال منه
فالتكئ هو الذي اوكى معذرة وسد باب القعود على الوطأ الذي تحته والمعنى اى اذا اكلت لم تقدر متكئا على الاوطية و
الوسائد فكل من يكسب اكثر من الاطعمة ويتوسع في الالوان ولكن اكل علة وتأخذ من الطعام بلفظ فيكون قعودي مستوفرا
له روى انه كان صلى الله عليه وسلم يأكل مقنعا ويتعجل انا عبد اكل كما يأكل العبد

باب في الاكل من على الصخرة قد تقدم من ان لا يأكل من فوق الصخرة ولا وسطها ولا من كل جوانبها الا ان يأكل طعاما
مختلفا فلا بأس ان يأكل من كل جانب وفي الباب عن ابن عباس رفعوا اذا اكل احدكم طعاما فلا يأكل من على الصخرة
ولكن يأكل من اسفلها فان البركة تنزل عن اعلاها الى اسفلها فان البركة تنزل اولها على اعلاها ثم ينصب الى اسفل
فانما اخذ من اعلاها ينقطع البركة وانما اذا اخذ من الاسفل لا ينقطع لانه ينصب من الاعلى.

باب الجلس على مائدة عليها لجن ما يكره لا يقعد على المائدة اذا كان هناك فاحشة او لهوا او لهي سئل الله
صلى الله عليه وسلم عن مطعمين عن الجلس على مائدة يشرب عليها الخمر قوله مطعمين اى طعامين او حل طعامين
وعن الجلس متعلق بهي.

باب الاكل باليمين اتفقوا على ان الاكل والشرب باليمين مستحب وسنة وعلى كراهتهما بالشمال اذا لم يكن عنده
فان كان عنده ريح الاكل والشرب باليمين من مرض او جراحة فلا كراهة في الشمال وفي الباب عن ابن عمر رفعه
اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفي
اخرى قال قسم الله وكل بيمينك وكل مما يليك وفيه بيان ثلث سنن من سنن الاكل وسبب التسمية والاكل باليمين
والاكل مما يليه لان الكفة من موضع يد صاحبه سور عشرة وترك مروءة فقد يتقذره صاحبه لا سيما في الامراق وشبهها وانما
اذا كان ثمر او اجناسا فيجوز اختلاف الايدي في التطبيق ونحوه.

باب في اكل اللحم في الباب يحجبه الزراع لانه الذنضجا والذلحما والبعد عن موضع الاذى وكان احب العراق الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم عراقي الشاة العراق العظم اكل لحمه والعرق العظم بلحمه فاذا اخذ لحمه فهو عراقي او كلاهما
لكليهما ولحم العظم الذقال اذن العظمين فيك فانه اسناد امر ابي خذ اللحم بالاسنان -

باب في اكل الثريد هو ان تفت الخبز تم تبلة بمرق في الباب كان احب الطعنة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الثريد من الخبز ذي والمرق والثريد من اخيس وهو ما يتخذ من الخبز المفتت والتمر والاقط والسمن (باليد)
والثريد حويضي هو في روتي

باب كراهية التفدرا للطعام اي بلا وجه شرعي وصحيح عند الشرع وفي الباب وساله رجل فقال: ان من اطعم الطعام
اتخرج منه فقال صلى الله عليه وسلم لا يخرج في نفسك شئ ضارعت فيه النصرا نية اي ثابته فيه الرهبانية
والجملة الشرطية متنافية لبيان سبب النهي والمعنى لا يدخل في قلبك ضيق وخرج لانك على الحنفية السمحة السهلة
فاذا شكلت وشدت على نفسك مثل هذا ثابته فيه الرهبانية -

باب النهي عن اكل الجلالة والبانها والجلالة التي تعاد اكل العذرة وهذا انما ظهر اثر النجاسة في اجها ولبنها واما مادام لم يظهر اثرها
يجوز اكلها وبعد الظهور الاثر ينبغي ان تحبس حتى زال اثر النجاسة منها وفي حديث الباب دليل على ان الوال باليوكل بحره وارواثة
نحسنة ولم يسبق هذا على زهير احد وفي الباب عن ابن عمر رفعه بنى عن اكل الجلالة والبانها وفي اخرى بنى عن الجلالة
في الابل ان يركب عليها ويشرب من البانها انما نهى عن الركوب لاجل التمتن في عرقها

باب في اكل لحوم الخيل قال في الهداية ولا يجوز اكل اللحم الابلية والبغال ويكره لحم الفرس عند ابي حنيفة وهو قول مالك
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا بأس باكله لحديث جابر انه قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمير الابلية
واذن في لحوم الخيل يوم خيبر وحديث الباب واخرج البخاري في غزوة خيبر ولابي حنيفة قوله تعالى والخيول والبغال الخ
لتركها وزينة خرج مخرج الاثمان والاكل من اعلى منافعها والحكيم لا يترك الاثمان باعلى النعم ويمتن باذنها ولان
آلة ارباب العبد وفيكره اكله احترازا له ولان يضرب له بهم في الغنمة ولان في اجاحته تقليل آله الجهاد وحديث جابر
معارض بحديث خالد والترجيح للمحرم ثم قيل الكراهية عنده كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيهه والاول اصح والابن فقه
قيل لا بأس به لانه ليس في شره تقليل آله الجهاد وانتهى قلت اختلفت الروايات عن الامام في لحوم الخيل فعلى رواية
الحسن عنه انه يحرم اكل لحم الخيل واما على ظاهر الرواية عن ابي حنيفة انه يكره اكله واختار صاحب الهداية كراهية تحريم قال
ابن الملك في شرح مجمع البحرين ذكر الامام الاسبيعي ان الصحيح هو انه يكره تنزيها وقال محمود بن الياض في شرح النقا
هو ظاهر الرواية وفي الدر المختار ان ابا حنيفة رجع من هذا ما الاستدلال لا بحقيقة على رواية الحسن بالكتاب فبقوله تعالى و
الخيول والبغال الآية كما استدلل به في الهداية وقد استدلل به ابن عباس وهو انه سئل عن لحوم الخيل فقرار بهذه الآية
وقال لم يقل تبارك وتعالى لتاكلوها واما السنة فهو حديث جابر لما كان يوم خيبر اصاب الناس مجاعة فخذوا الخيل
فذهبوا فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمير الانسية ولحوم الخيل الحديث وعن حديث خالد بن الوليد في الباب

الاستدلال الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم الخيل والبغال والحمير عن المقدم بن معدى كرب ان النهي
صلى الله عليه وسلم قال حرم عليكم الحمار الابل وخيلا وهذا نص على التحريم وبالاجمال وهو ان البغل حرام بالاجمال وهو

ولد الفرس فلو كانت امه حلالا لكانت حلالا ايضا لان حكم الولد حكم امه لانه منها وهو كعضها فلما كان لحم الفرس حراما
كان لحم البغل كذلك واما ما ورد من الاحاديث في باب الاذن والاباحة كما في الباب عن جابر رفعه واذن لنا في
لحوم الخيل اى يوم خيبر وقوله لم ينجسنا عن الخيل فحتمل انه كان ذلك في الحال التي كان يוכל فيها الحمر يوم خيبر
كانت الخيل تוכל في ذلك الوقت ثم حرمت يدر عليه ما روى عن الزهري انه قال ما علمنا الخيل اكلت الا في حلال
وعن الحسن انه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكلون لحوم الخيل في مغازيمهم فهذا يدل على انهم
كانوا ياكلونها حال الضرورة كما قال الزهري ويحتمل على هذا عمل بالدليل صيانة لها عن التناقض او تخرج الخاطر على
المبيع احتياطا على ان التحريم به وادخاله وهذا سلم به خيبر فلم تكن رواية التحريم الامتازة من الاباحة فانها كانت
في خيبر والاصل في رواية الصحابي انه سمع من غير واسطة واحتمل الواسطة عدول عن الظاهر فلا يسلم من غير ضرورة
باب في اكل الارنب (خرغوش) اجمع المسلمون على اباحتها وقالوا ان اكل الارنب حلال بلاكرهته اما حديث الباب
فالاول يدل على جواز اكل الارنب لانه صلى الله عليه وسلم قبلها واما الثاني فمع ضعفه لا يدل على الكراهية فان فيه
فلم ياكلها ولم ينهاه عن اكلها وزعم انها تخفى الزعم بمعنى القول وانما ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم تلك الخاصة
انها راحلها العجينة وليس المراد بذكر التحريم او الكراهية ببلابته الدم فان خروجه انظف والى من تلبس اللحم به
باب في اكل الضب ^{دغاري} دغوي قال النووي اجمع المسلمون على ان الضب حلال ليس بمكروه الا ما حكى عن اصحاب ابي حنيفة
من كراهته والا ما حكاه القاضى عن قوم انهم قالوا هو حرام وما اظنه يصح عن احد وان صح من احد فخرج بالنصوص والاجماع
من قبله انتهى قال الحافظ قد نقل ابن المنذر عن علي بن قايين يكون الاجماع مع مخالفة ونقل الترمذي كراهته من بعض اهل العلم
وقال الطحاوى في معاني الآثار كره قوم اكل الضب منهم ابو حنيفة والبوليوسف ومحمد بن الحسن وقد اخرج ابو داود في آخر
الباب عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب قال الحافظ في الفتح و
اسناده حسن وحديث اسمعيل بن عياش عن الشاميين قوى وهو لا رشاميون ثقات ولا يغتزل قول الخطابي ليس
بناك وقول ابن حزم فيه ضعف مجهولون وقول البيهقي لفرد ابن عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يبيع في كل
ذلك تساهل لا يخفى قلت بل تعصب فان رواية اسمعيل عن الشاميين قوية عند البخاري وقد صح الترمذي بعضها و
فاخرج احمد والبوداوى وصح ابن حبان وطحاوى وسنده على شرط الشيخين من حديث عبد الرحمن بن حنبل نزلنا ارضا كثيرة
الضباب الحديث وفيه انهم طجوا منها فقال صلى الله عليه وسلم ان امه من بني اسرائيل مسخت وواب فاختشى ان تكون
هذه فاكفوا ومثله حديث ابي سعيد المذكور في الباب قال في الفتح والاحاديث وان دلت على الحل تصرحا ولم يوجها
نصا فالحج بينهما وبين الحديث المذكور حمل النهي فيه على اول الحال على تجوز ان يكون مما سوغ وحيث امر بالكفار القادر
ثم توقف فلم يامر به ولم ينهه وحمل الاذن فيه على ثاني الحال لما علم ان المسوخ لا نسل له وبعد ذلك كان يستغذره
فلا ياكله ولا يحرمه واكل على ما ذكره باذنه فدل على الاباحة وتكون الكراهية للتنزيه في حق من يتغذره وتحمل على الاباحة
على من لا يتغذره انتهى قلت وتوجيه الجمع هذا بعيد غاية البعد بل اوجان رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه اولاً ولكن
ترك الكلة تقذرا واعتذر بانه لم يكن في ارض قومي فاجدني اعاده ثم ترد فيه باحتمال كونها من جنس المنسويات

وقال ان امة من بني اسرائيل مسخت دوابا في الارض واني لادري اني العاطش يعني لم يخبر ان امة من بني اسرائيل
التي مسخت على صورة ذبابة الدواب هي لان المسوخ اذا كان على اي صورة الدواب يكون حراما فلو علم ان المسوخ على
صورة الضب يكون الضب حراما كما ان القردة والخنازير حرام لان بعض الانم مسخت على صورتها فلما لم يعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم زدد في الكلمة وزل فلم يأكل ولم يذبح ولم يتزوج وفي ان المسوخ لا يعيش ثلثة ايام ولا يعقب فكان
في حكمه الا باحسته الاصلية ثم بعد ذلك قد نبهني عن نصارها وهذا الوجه اولى لان فيه تغليب الخطر على الاباحة وقد اختاره
مسلم في الصحيح حيث اورد الروايات بهذه الترتيب وكذلك ابو داود في الحاصل ان الاختلاف في الترتيب الاحاديث
في الحل والحرم كلاهما صحيحان فافهم

باب في اكل لحم الحبارى وهو طائر معروف واحد باوجهما سوار والفا ليس للتنايث والالحاق وهي اشد الطير
طيرانا وبوطا كبير العنق رمادي اللون لحمه بين لحم دجاج ولحم ارجحوا على حله لم اري فيه خلافا فاذكاه النبي صلى الله عليه
سما في الباب قال سفينة اكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم لحم حبارى

باب في اكل حشرات الارض معناه دواب الارض كاليرابيع والضباب والقناد وخنوخها اعلم ان الجيد ان على وجهين
بحري وبري واما البحري فسياتي بيانه واما البري فعلى انواع ثلثة ما ليس له دم اصلا وما ليس له دم سائل وما له دم سائل
فما ليس له دم اصلا مثل الجراد والزنبور والذباب والغنكبوت والعضابة والخفسار والبعثة والغريب وخنوخها من اللحم
لا ياكل الكلمة الا بحرا خاصة لانها من الحيات لا تستبعد الطبيعة السليمة اياها وقد قال الله تبارك وتعالى ويحرم عليهم الحيات
الا ان الجراد خص من هذه الجملة الحديث سيأتي ذكره في بابي الثاني الباقي على ظاهر العموم وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزع
وسام ابرص وجميع الحشرات وهوام الارض من الفار والقراد والقنافة والضب واليربوع وابن عرس وخنوخها ولا خلاف
في حرمة هذه الاشياء الا في الضب فانه حلال عند الشافعي وغيره وعندنا حرام وقد تقدم بيانه وما له دم سائل نوعان متناس
ومتوشح فالمتناس من البهايم لا تتحل منها البغال والحمير عند عامة العلماء الا ما حكى عن بشر بن المديني انه قال لا باس
باكل الحمار ولحم اخیل عند مالك وابي حنيفة يكرهه وقال ابو يوسف ومحمد لا يكرهه وبه اخذ الشافعي وقد تقدم في باب بيانه
اما المتوشح بما نحو الظفار وبقية الوحش وحم الوحش وابل الوحش فحلال باجماع المسلمين ولقوله تعالى يسلوك ما فاحل
لهم قبل احل لكم الطيبات وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فكان حلالا واما المتناس من السباع
وهو الكلب والسنور المأهلي فلا ياكل وكذلك المتوشح منها السبع الوحش والطيور وهو كل ذي ناب من السباع و
كل ذي مخلب من الطير الحديث ياتي في باب ذوات الناب من سباع الوحش مثل الاسد والضب والضب والنمر والهند و
الثعلب والسنور البري والسنجاب والغنك والسمور والدين والقرود والفيل وخنوخها فلا خلاف في هذه الجملة انها
محرمه الا الضبع فانه حلال عند الشافعي وسياتي في باب ذوات المخلب من الطير كالباري والباشق والشاهين والصقور
الطاة والنقاب والنسر والعقاب وما اشبه ذلك فيدخل تحت النهي عن اكل كل ذي مخلب من الطير ولا يخلط له
من الطير المتناس منه كالدجاج والبط والمنوش كالحمام والغاظة والعصافير والقيح والكركي والغراب الذي ياكل
الحب والزروع العنق وخنوخها حلال بالاجماع وكذلك يكره من الطير الا ياكل الا الجيف ولا باس بالعقني لانه ليس

بذئ من الخلب ولا من الطير الذي لا يأكل إلا الحب روى أبو يوسف انه قال سألت أبا حنيفة في أكل العقيق فقال لا بأس فقلت
 انه يأكل الجيف فقال انه يخلط فحصل من قول أبي حنيفة ان ما يخلط من الطيور لا يكره كالدجاج الكلد وقال أبو يوسف يكره
 لان غالب الكلد الجيف كذا في البدائع وفي الباب عن ثعلب بن ثعلبة قال صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسمع
 لحشرات الارض تحرمها قال الخطابي ليس فيه دليل على انها مباحة لجواز ان يكون غير قد سمعه وفي الباب عن أبي هريرة
 ذكر التفرد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خبيثة من الخبائث
 باب في أكل الضبع هو الواحد الذكر والانثى ضبعان ولا يقال ضبعة ومن عجيب امره انه يكون سنة ذكر او سنة انثى فيلحق
 في حال الذكورة ويلد في حال الانثية ذكره في البئيل ويقال له في الفارسية كفتار وفي الهندية سندر وذا ذكره مولانا
 عبد الحلیم انه يقال له في الهندية بجوف فهو يختلف اهل العلم فيه فذهب الشافعي واهل الجواز الى جواز اكله ومنعه الآخرون فقالوا
 بحرمة فهو قول الجمهور منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والكل وسفيان الثوري وآخرون واستدلوا بحديث المشهور الذي يأتي
 به عن اكل كل ذي ناب من السباع وهو من ذى ناب واستدلوا ايضا بما اخرج الترمذي من حديث خزيمة بن جزيل
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال او يأكل الضبع احدوني رواية من يأكل الضبع وفي الباب
 عن جابر بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال هو صيد ويجعل فيه كبش
 اذا صاده المحرم كالدابة اذا قتله المحرم ولا حجة فيه على حل اكله لانه بيان بكونه صيدا فلا يجوز قتله في الاحرام والحرم حتى يجب
 الجزار بقتله المحرم ولذلك ذكر الكلب واما رواية الترمذي عن عبد الرحمن قال قلت لجابر بن عبد الله قال نعم قلت اكلها
 قال نعم قلت آقا له رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم فطاهر حجة لمن قال يحل اكله ولكن اعلم الطحاوي في مثل
 الآثار نقلا عن يحيى بن سعيد القطان والطائفة الكرام ثم ارجع قلت هذا ليس بنص في اباحة الضبع فلعن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال انه صيد وفيهم من انه يحل اكله فنسب الكل اليه صلى الله عليه وسلم فهو اجتهاد منه فانهم
 باب ما جاء في أكل السباع جمع سبع الناب بالفارسية دذان ميش وذناب حيوان يمتنع بالناب اي ليصول
 وياخذ الحيوان ويخرجه ويشق لحمه به كما يمتنع بالاسنان نوعان نوع للاكل ولا جرح منها كما في الطيور والشاء و
 امثالها ونوع للجرح كما في الاسد والذئب الكلب فالناب للجرح والمخلب لما خن وذو المخلب الطائر الذي له
 اخلاب يصيب بها ويختلف بها وفي الباب اخرج باسناد متعدد من اصحاب المتقدمين فروعا عن أبي هريرة عن اكل كل ذي ناب من
 السباع وعن كذا عن ثعلب بن ثعلبة عن أبي حنيفة واهل الجواز والشافعي الى ان يحرم اكل كل ذي ناب من
 السباع وكل ذي مخلب من الطيور والكل يكره ولا يحرم واحاديث الباب حجة عليه وانما قيد ذئاب بكونه من السباع
 لان البعير ذئب فخرج بقوله من السباع ولكن يأكل منه ولا يصيد به

باب في أكل لحوم البهائم في الباب روايات هي يوم خيبر عن نحوها وفي رواية حرم لحوم الحمير البهائم وفي رواية جبر
 القد وتغلي بلحما فامرا فقتل وقال لا تأكلوا من لحومها شيئا وفي رواية نهينا عن لحوم الحمير البهائم وفي رواية اهر لقي
 واكسروا وفي رواية ادى من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الله ورسوله نهاكم عنها فان حره من عمل الشيطان
 وغير ذلك واختلف اهل العلم فيها فقال جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم تحريم لحومها وعن مالك ثلث روايات

اشهرها انها مكروهة كراهية تنزيهية شديدة والثانية حرام والثالثة مباحة والصواب التخريم كما قال الجمهور منهم ابو حنيفة و
 اصفهاني والثالثي واحمد واسحاق قوله عن غالب البحر فاذا صابتنا سنة فلم يكن في مال شئ اطعمنا على الاثني من حرم
 يتكلم ابن النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم البحر الا بليته فانبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله
 اصابتنا السنة فلم يكن في مالي ما اطعم ابي الاسمان حمرا وانك حرمت لحوم البحر الا بليته فقال اطعمناك من
 سمين حمرا فانما حرمتها من اجل جوال القرية قال الحافظ اسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للأحاديث
 الصحيحة فلا اعتماد عليه وقال المنذري اختلف في اسناده كثيرا قال النووي هذا الحديث مضطرب مختلف الاسناد وشديد
 الاختلاف ولو صح حمل على الاكل منها في حال الاضطرار.

باب في اكل الجراد وفي الباب عن ابن ابي اوفى غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست وسبع غزوات
 فكنا ناكل معه اى الجراد قال النووي فيه اباحة الجراد وجميع المسلمون على اباحته ثم قال الشافعي والبخاري واحمد و
 الجاهليون سوارمات نذرة او باصطيا وسلم او محبوس او مات خفف الله سوار قطع بعضه او احدث فيه سبب وقال مالك
 في المشهور عنه واحمد في رواية لا ياكل اذا مات بسبب بان يقطع بعضه ويسلق او يلقى في النار جيا او يشوى فان مات
 خفف الله او في وعاء لم ياكل والله اعلم.

باب في اكل الطافي من السمك الطافي اسم فاعل من طفا الشئ فوق المار يطفو اذا غلا والمراد من السمك الطافي
 هو الذي يموت في المار خفف الله ويلعق فوق المار ولا يربس قال الامام محمد في الموطا اذا ماتت الحيطان من حراو
 برد او قتل بعضها بعضا فلا بأس باكلها فاما اذا ماتت نفسها فطفت فهذا يكره من السمك اهر وقال مالك والشافعي
 واحمد والظاهرية لا بأس به واستدلوا بقوله تعالى وطعامه مما لكم معطوف على قوله اكل لكم صيد البحر اى اكل لكم طعامه
 وهذا يتناول منه ما صيده منه ولم يصبه والطافي لم يصبه فبيننا وله ويجزئ اكلت لنا الميتتان السمك والجراد وفسر الميتة
 بالسمك من غير فصل بين الطافي وغيره ويجزئ هو الطيور اياه والحل ميتة واحق ما يتناول اسم الميتة الطافي ولا يجزئ
 ومن معه قول علي قال لا تتبعوا في اسواقنا الطافي وابن عباس قال ما وسره البحر وما وجدته يطفو على المار فلا تأكلوا

وحدث الباب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اتى البحر ارجز عنه فكلوه
 وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه قوله ما اتى البحر ارجز اى ما انكشف عنه المار وذهب عنه وروى عن ابن عمر وابي هريرة
 مثل هذا وهذا باب لا يعرف قياسا ثبت انهم قالوه سمعا انا لاية فلا حجة فيها لان المراد من الطعام ما قذف البحر الى الشط
 فأت ذلك حلال عندنا وليس بطاف انما الطافي اسم لما مات من غير كراهة وسبب حادث وهذا ما تيسر سبب دث
 وهو القذف فلا يكون طافيا وكذلك المراد من الحديثين غير الطافي فان قلت ضعف البيهقي حديث جابر بن يحيى بن
 سليم قلت اخرج الشيخان فهو ثقة ونقل ابن القطان انه ثقة واسم جيل بن امية هو القرشي الاموي فهو ثقة ليس هو
 ابو الصلت فانه متروك قوله قال ابو داود ودردي هذا الحديث سفيان الثوري واليوب وحماد عن ابي الزبير

روى قونا لا ينفوه على جابر وقد استدل هذا الحديث من وجه ضعيف عن ابن ابي ذئب عن ابي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس بمحفوظ

ولا اعرف لابن ابي ذئب عن ابي الزبير شيئا قلت قول البخاري على مذهبه بان يشترط الاتصال بالسند المتعنع ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا فزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان السماع بقدر ان يكون غير مدلس وابن ابي ذئب ادرك زمان ابي الزبير بلا خلاف وسماعه ممكن فصح الحديث.

باب يمين اضطرار الى الميتة والاصل فيه قوله تعالى اما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الدين اضطر غير بارغ ولا عا د فلا اثم عليهما ان الله غفور رحيم والميتة ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح واضطر مغناة اخرج والحج وهو افعل من الضرورة واصله من الضرر وهو الضيق فلما حرم الله تلك الاشياء استثنى عنها حال الضرورة وهذه الضرورة لها سببان بالجوع الشديد وان لا يجد ما لولا حلالا لا للميتة الرقيق فعند ذلك يكون مضطر الثالث اذكره على تناوله كونه يحل وقد تقدم مفصلا فراجع ثم الآية اختلف فيها في مواضع منها ما يتعلق بهذا الباب وهو ان الشافعي واباحيئة واصحابه قالوا لا ياكل المضطر من الميتة الا قاربا يسكب رمقه وقال عبد الله بن الحسن الغنبري ياكل منها ما يسد جوعته وعن مالك ياكل منها حتى يشبع وتيزود فان وجد غنى عنها طهرها قلت لما كان سبب الرخصة هو الالجأ فمتى ارتفع الالجأ ارتفعت الرخصة كما لو وجد الحلال لم يحز له تناول الميتة لارتفاع الالجأ الى اكلها لوجود الحلال فكذلك اذا زال الاضطرار باكل قدر منه فالزائد محرم ولا اعتبار في ذلك بسد الجوعه على قوله العنبري لان الجوعه في الاستدراك لا يشبع اكل الميتة اذا لم يحف ضررا تبركه فكذا سبنا وييل عليه ايضا انه لو كان من الطعام مقدارا اذا اكله اسك رمقه لم يحز له ان يتناول الميتة فاذا اكل ذلك الطعام وزال خوف التلف لم يحز له ان ياكل الميتة فكذلك اذا اكل من الميتة ما زال معه خوف الضرر وجب ان يحرم عليه الاكل بعد ذلك كذا في تفسير مغايع الغيب للامام الرازي والمصنف اخرج في الباب روايتين الاولى قصة رجل النازل وفيه فقال هل عندك غنى يغنيك قال لا قال فكلوها اي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلوا الميتة والثاني عن النجيج العامري

انه اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تحل لنا الميتة قال ما طعماكم قلنا ففتبى ونصطح قال ابويعيم فسره لي عقبه قدح غددة وقدح عشية قال ذلك داني الجوع فاحل لهم الميتة على هذه الحال قوله وابي الجوع الواو للقسمة تأكيد اي هذا القدر لا يكفي من الجوع بل هو الجوع المجوز للميتة المثبت حالة المحمصة قال الخطابي القاسم من اللبن بالغداة والقدر بالعشي يسكب الرقيق ولقيم النفس وان كان لا يغزو البدن ولا يشبع الشبع البتام وقد اباح لهم مع ذلك تناول الميتة فكان دلالة ان تناول الميتة مباح الى ان ياخذ النفس حاجتها من القوت الى هذا ذئب مالك بن انس وهو قول الشافعي وذلك ان الحاجة منه قائمة الى الطعام في تلك الحالة كهي في الحالة المتقدمة فمنع في اباحتها لغير جائز قبل ان ياخذ منه حاجة وهذا كالرجل يخاف العنت ولا يجد طول الحرة فاذا رجع له نكاح الامة وصار الى ادنى حال التعفف لم يبطل النكاح وقال ابو حنيفة لا يجوز له ان يتناول منها الا قدر ما يسكب رمقه والى هذا ذهب المزني وقالوا ذلك لانه لو كان في الاستدراك بهذه الحالة لم يحز له ان ياكل شيئا منها فكذلك اذا بلغها تشبها وقد روى نحو ذلك عن الحسن البصري وقال قتادة لا يضر ان يمتلئ حتى قلت ظاهر حديث الشافعي ان الاضطرار لا يتوقف على خوف الهلاك وان خوف الهلاك ليس بمناط لحل الميتة كيف والمرأليس بعد اغناة القسح واصطباة مما يفي عليه

بذلك قال ابي ريث على قول من يرى تناول المنيئة مع ادنى شئ والتناول منه عند الاضطرار الى حال الشئ والجواب ان
 المراد الذي يتنزه المنيئة هو الاضطرار في الالة ولا يتحقق ذلك مع ما يبلغ به من الغنوق والصبح فيمسك الرمي فالوجه فيه
 ان يقال لا غنوق بقدره والاضطراب آخرا كما على سبيل الاشتراك بين القوم كلهم يدل عليه قوله ما يحل لنا وقوله عليه الصلوة
 والسلام ما طافا لم فلما تبين له ان القوم مضطرون الى اكل المنيئة لعدم الثمار في امساك الرمي بما وصفه من الطعام
 اباح لهم تناول المنيئة على تلك الحال بهذا وجه التوفيق بين الحاشين والالة

باب في الجمع بين لونين من الطعام قد تقدم انه لا بأس بالاطعمة النقيصة والنفيسة اللذيذة وفي الباب قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وردت ان عندي خبزة بيضاء ومن برة سمل ملبعة ومخلوطة بالسمن ولين الحديث والحديث
 يدل على عدم جواز الضرب

باب في اكل الجبن المضم والمضمين كعقل معروف قاموس وانما اعتدله باب له لان في منعه كان احتمال النجاسة
 فاشتبه بجديث الباب انه طاهر يجوز اكله ويجوز قطعه بالسكين عن ابن عمر قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بجنبة في تهوك قد عابسكين شحى وقطع اى قال بسم الله لعل كان قد مما يابسا فلذا قطعه بسكين

باب في الخل وسد ما مضى من عصير العنب وغيره عن جابر بن عبد الله قال نعم الا دام الخل قال الخياطى معنى هذا ان الكلام في
 الاقتصاد في المأكول ومنع النفس عن ما اذا الاطعمة كانه يقول انما هو بالخل وما كان في معناه مما يخف ثمنه ولا يضر
 وجوده وناتنا سقوا في المطعم فان تناول الشهوات مفسدة للدين مستقرة للبداية قلت غرض الخياطى من بيان مراد الحديث
 هو مدح هذا الاقتصاد في المأكول وانما مدح الخل فهو داخل فيه وتابع له ولا ينافيه ما ورد من ذكر الاقتصاد في الروايات الاخر
 فنقول بالنوعى المصواب الذى ينبغي ان يحزم به انه مدح للخل نفسه والا الاقتصاد في المطعم وترك الشهوات فتعلم من
 قواعد آخر ليس كما ينبغي فضلا عن ان يكون صوابا

باب في اكل الترم الفقوا على اباحة الكله لكن يكره لمن اراد حضور المسجد او حضور جمع في غير المسجد او مخاطبة الكبار و
 يلحق بالتروم كل ماله رائحة كريهة من البصل والكراث فاكل كل ذلك جائز مطبوخا كان او غير مطبوخ وعليه ان يعقد
 في بيته ولا يحضر المسجد والجماعة حتى يذهب ريحه وكذا من يخرج منه رائحة وصاحب البخر والذفر والذى يستعمل
 وادكرية الرائحة يوزى الناس برية وكذا من شرب الدخان وسكر طيرى حقه لا يجوز لهم الخروج الى المسجد والشهود
 الى الجماعة حتى يذهب ريحهم قال من اكل تروما او بصلا فليقترب من المسجد او ليبتعد عن المسجد والمساكن والمساكن المضافة
 الى جميع التجمعات المشككة من الناس المسلمين ومساكنهم وعن ابي سعيد الخدري قال ذكره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

التروم والبصل قليل يا رسول الله واشد ذلك كراهية التروم فاحترمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلوه ومن
 اكلمه منه فلا يترب هذا المسجد حتى يذهب منه رائحته وان ذسب ريحه بالطبخ فيجوز بعده اكله دخول المسجد
 قال ان كنتم لا تلبوا اطروها فاميتوها بالبخر وعن ابي ذال يحيى عن اكل التروم الا مطبوخا بنى بصيغة الجموع في
 آخر الباب ان آخر الطعام الكله رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام فيه بصل اى مطبوخ قد لميت رائحته
 باب في الترم من انه باع وانما ايضا في الباب رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ ليرة من مائة بخر

غير جائز بغير الغسل الا ان يعلم انها لم يصيبها شيء من النجاسات الخ

باب في دواب البحر قد تقدم بيان المذاهب في حيوانات البحر في كتاب الطهارة فراجع واما مذنبنا فالبحرى كلها حرام الا السمك كلها حلال الا الطافي والطافي حرام عند ابي حنيفة قال في الهداية ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك قتل مالك وجماعة من اهل العلم باطلاق جميع ما في البحر واشتبهوا به بعضهم الخنزير والكلب والانسان وعن الشافعي انه اخلق ذلك كله والخلاف في الاكل والبيع واحدا قال ويكره اكل الطافي منه وقال مالك والشافعي لا بأس به وقال ولا بأس باكل البحر والماراهي والنوع السمك الجراد بلا ذكاة وقال مالك لا يحل الجراد الا ان يقطع الاخراسه وليشويه انتهى البحر شمس كسيت هو سمك السود وقال الوافي نوع من السمك مدور كالترس والماراهي سمك في صورة الحية واخره ما بالذكر للخفاير وظان محمولا عن جابر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبر علينا ابا عبيدة بن الجراح فتلقى غير القرش وزودنا جوايا من سمك لم نجد له غيره فكان ابو عبيدة بن الجراح يعطينا تمر مرة ثمرة وكنا نمصها كما يمض الصبي ثم نشرب عليها من ما رفقنا فيها لونهنا الى الليل وكنا نضرب بعصينا الخبط ثم نبلعه بالمار فكله قال وانطلقنا على ساحل البحر فرفع لنا كمية الكليب الضخم فاتيناه فاذا هو دابة تدعى العنبر فقال ابو عبيدة ميتة ولا تحل لنا ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررنا اليه فكلوا فاقمنا اليه بنا ونحن ثلثمائة حتى سمينا فلما قد منا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرنا ذلك له فقال هو ذرق اخرجه الله لكم فهل معكم من لحمه شيء فطعمونا منه فارسلنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل قوله يعطينا تمر مرة ثمرة اى لكل واحد ثمرة واحدة بعد ان فنى زادهم وطال لبثهم وكان اولا يعطى قبضة قبضة ثم لما نفذ المرة وجدوا الماء واكلوا الخبط الى ان فتح الشرايع عليهم وهي سمكة كبيرة وفي رواية البخارى فاذا حوت مثل الضرب قال الحافظ اما الحوت فهو اسم جنس لجميع السمك وقيل مخصوص بما عظم منها قال اهل اللغة العنبر سمكة بحرية كبيرة يتخذ من جلدها الترسه ويقال ان العنبر المشوم رجع فيه الدابة وقال الازهرى العنبر سمكة تكون في البحر الا عظم يبلغ طولها خمسين ذراعا يقال لها باله وليست بعنبره ولعل ابا عبيدة ومن كان معه من الصحابة قد علموا حرمة الميتة ولم يعلموا بعد ان ميتة البحر حلال ولكن وقع اجتهد بهم على انهم مضطرون وابعاح لهم بسبب الاضطرار ومع هذا قالوا انما نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاجة الله ورسوله اخرج الله لهم رزقا فهذا الوجه فلبس على ظنهم انه مباح لهم فاكلوا ما شاءوا وزودوا منها ما شاءوا لا يجدوا الاضطرار ثم لما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم من بقية لحمه علموا ان ميتة البحر حلال واما طلبه النبي صلى الله عليه وسلم من لحمه واكله ذلك فانما اراد به المبالغة في تطييب نفوسهم في حاة وان لا شك في اباحته وان يرتضيه لنفسه او انه قصد التبرك به لكونه طعمته من الله تعالى خارقة للعادة اكرههم الله بها

باب في الفارسة تقع في السمك هي الجاه وقتلها في كتاب الطهارة فراجع قوله ان فارسة وقعت في سمك فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال القوا ما حوله واكلوا وفي رواية النسائي في مسند جابر وفي رواية البخارى في الذبائح فماتت وفي الباب عن ابي هريرة رفعه اذا وقعت الفارسة في السمك فان كان جامدا فالتوها وما حوله فان كان حيا فالتوها فلا تقربوه فهذا قول صريح وفيه دليل ايضا ان النجاسة يحكم عليها اذ لم يعلم وقت وقوعها بوقوعها الى اقرب الاوقات

باب ما وقعت في هذا البيت

باب في هذا باب فتح في الطعام في الباب عن ابي هريرة رفعه اذا وقع في الباب في انما احسب ان في انفسه
المتل النفس في النار والغوص والظاهر ان الدار والشارع محمودان على الحقيقة فان لما شارب في الشارب في غير
بطنها الشارب النافع وينبت من ابراهيم اسم النافع فلا باعث للجمل على المجاز في الحديث دليل على ان وقوع في الباب و
موتة لا تجس الشارب والطعام وان كان قليلا وفي حكمه كل ما ليس له دم سائل فانهم

باب في اللقمة تستط اى في الارض تقدم انما خذها وبأكله بى لا طلة الاذى وفي الباب اذا لم تطل لقمة احد في البيت
عنما الاذى وليا كلها ولا يبدعها للشيطان وانما صار تركها للشيطان لان فيه انما نعمة اللقمة المتعالي والاستحباب بها من غير
ما باس والمانع عن تناولها في الغالب الكبر وذلك من عمل الشيطان ففي حديث الباب الفولع من سنان الاكل منها
استحباب لعق اليد محافظة على بركة الطعام ومنطقها لها واستحباب الاكل بثلاث اصابع من انا بهام والسبب في الوطئ
ولا يضمن اليها الرابعة والخامسة العذر بان يكون مرقا وغيره مما لا يمكن بثلاث وغير ذلك من الانذار واستحباب لعق
القصة وغيره واستحباب اكل اللقمة الساقطة بعد مسح اذى يصيبها هذا اذ لم تقع على موضع نجس فان وقعت على موضع
نجس نجست ومنها اثبات الشياطين وانهم ياكلون وقوله صلى الله عليه وسلم ان احداكم لا يدري في اى طعام يمينا لاله
معناه والله اعلم ان الطعام الذى يحضر الانسان فيه بركة ولا يدري ان تلك البركة فيما الكاه او فيما يلقى على اصابعه او فيما
في اسفل القصعة او في اللقمة الساقطة فينبغي ان يحاذر على هذا كله التحصيل البركة واصل البركة الزيادة وثبوت الخير في
والمراد منها والدر العلم ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبة من اذى ويقوى على طاعة الله تعالى وغير ذلك.

باب في الخادم ياكل مع المولى وفي الباب عن ابي هريرة رفعه اذا صنع احداكم خادما طعما تام جازمه وقد ولي حن و
دخانه فليقعده معه فلياكل فان كان الطعام مشفوها فليضع في يده منه اكلة او اكلتين اى لقمة او لقتين و
المشفوه القليل.

باب في المنديل في الباب اذا اكل احداكم طعاما فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها او يلعقها اى غيره وفيه جواز مسح اليد
بالمنديل لكن السنة ان يكون بعد لعقها لاحتمال كون البركة فيه

باب ما يقول اذا اطعم اى فرع من الطعام من الحمد والثناء والدعاء وقد تقدم انه ليجوز الحمد في وفي الباب
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سرفت المائدة قال الحمد لله كثيرا لعلنا نبارك فيه غيوكفى ولا مودع
ولا مستغنى عنه ربنا معناه ان الله سبحانه وتعالى هو المطعم والكافي وهو غير مطعم ولا مكفى كما قال الله تعالى ولا يعلم
ولا يطعم ولا يعلم وقوله غير مودع اى غير مشترك الطلب المينة الرغبة فيما عنده ومعنى المتروك المستغنى عنه قال الخطابي و
قال في فتح الورد وقوله غير مكفى المعنى ان هذا الحمد غير باقى به كما هو حقه لتصور القوة البشرية عن ذلك ومع هذا في مودع
اى غير متروك بل الاشتغال دائم من غير انقطاع كما ان نعمته تعالى لا ينقطع عن طرفة العين وليس هو مستغنى عن
هو محتاج اليه في كل حال لثبت ويدوم به العبد من النعم ويتجلبب به المزيد وفي اخرى قال الحمد لله الذى المعنا
ويتقانا وجعلنا مسلمين وفي رواية اذا اكل او شرب قال الحمد لله الذى اطعم وسقى وسوغه وجعل له محجرا

اي سبيل للخروج اذ خرجوا وسوء ماى جلد سائنا

باب في غسل اليدين من الطعام قد تقدم ان سنة الطعام غسل اليد في الاول ولا يمسح ويجوز مسح ان شاء لا بأس
بالمسح بالمنديل لتزول اثر الطعام وفي الباب مرفوعا من تام وفي يده غمرا ولم يغسله فاصابه شئ فلا يلزم من الاغسله
لاذ البقي في يده الغمر ولم يغسل يده فاصابه من الهوام لهذا

باب في الدعاء لرب الطعام اى اذا اكل عنده وهو محتجب وفي الباب صنع ابو الهيثم بن التميم بن النخعي صلى الله عليه و
وسلم طعاما فدعى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلما فرغوا قال انيبيوا اخاكم دعوه صوته قالوا يا رسول الله
وما اثابته قال ان الرجل اذا دخل فاكل طعامه وشرباه فدعوا له فذلك اثابته وفي اخرى فجار سعد بن جندب وزهري
فاكل ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اظفر عندكم الصائمون واكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة
اي قالوا صلى الله عليه في الحديثين دليل على سنية الدعاء لرب الطعام

باب في تمهيد العجوة وهو نوع من اجد التمر وياتي في هذه الترجمة في كتاب الطب فنذكره هناك آخر الاطعمة
بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطب قال في القاموس الطب شلثة الطار علاج الجسم والنفس بالسكر
الشوة والارادة وبالفتح الحاذق الماهر بعلمه كالطبيب قال السيوطي وداره على ثلاثة اشيا حفظ الصحة والاحتجار
عن المؤذي واستفراغ الاخلاط والمواد الفاسدة في اساس البلاء فاجاز فلان يستطب لوجه اى يستوصف الطبيب
والاحاديث الماثورة في الطب لا تحصى وقد صنف الكتب فيه وبعضهم سماه طب النبوى واختلف في مبداء هذا العلم على
اقوال كثيرة والمختار ان بعضه علم بالوحى الى بعض انبياء وسائر بالتجارب واعلم ان كل مصحح او ممرض فيقدر الله تعالى
باب الرجل يتداوى اى يجوز له ذلك اذا مرض قال الغزالي لو علم المريض انه ان لم يتداوى يموت واذا راوى بدوار
مخصوص يصح فان مات ولم يتداوى فهو عاص كالبائع الذي مات وعنده طعام ولم ليكل وان كان الطرفان نساوين
فالعلاج جائز وان كان الطرف الموافق موسوما فترك العلاج اولى وهو التوكل قوله فقالوا يا رسول الله مثل دوى
فقال تداودا الظاهر ان الامر للملا بابة والخصه وقيل للذنب وقتداوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان للجهل اذ من
لوى موافقة صلى الله عليه وسلم يجوز على ذلك قلت الامر للاستحباب يدل عليه قوله في آخر الحديث فان الله تعالى لم يضع
دارا لا وضع له دوا رغبوا دعاوا احدا لهم فقيه دليل واضح الى استحباب الدوا وروى عن انكر الن داوى من غلاة
الصوفية وقال كل شئ يقضار وقد رفل حاجة الى التداوى وما فهم ان التداوى هو ايضا من قدر الله ونها كالامر بقبال
الكفار وبالتمسك ومجانبة الاقارب باليد الى التهلكة مع ان الاجل لا يتغير والمقادير لا تتأخر ولا تتقدم عن اوقاتها ولا بد
من وقوع المقدرات والشرع علم

باب في الحجة دبر هيز اى من المضرات وقد ذكرها الله تعالى في آية الوضوء بقوله تعالى ان كنتم مرضى او على سفر لاية
فاباح للمرضى والعذول عن المار الى التراب حمية له ان يمسح باليوزيه وفي الباب عن ام المنذر وفيه ولنا داما معقبة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل منها قيام على لياكل فطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
على من اكل من اكله حتى اكل على وصفت شعيرة وادسقا فثبت به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل على اصاب

من هذا فنما انفع لك الـ والى جن واليه وبى العائى من البسرى على الشجر وغير با ومته من اسما لافعال بجنى كنف
والناتج بالفتا المكسورة يقال انه المرئى بنقته فوادة اذ ابرر وناق وكان قريب العهد من المرض ولم يمت اليك مال
سعى وقوة الساق جتمت من الخضر اوقات ادم وفي اليك دليل على فضل علم الطب وان الطبيب يقبل قوله ويرجع اليه
في تركه المفسر وتناول النافع.

باب ما جاز في الحجة اعلم ان المرض به خروج الجسم عن المجرى الطبيعى والمداودة رده اليه وحفظ الصحة بقاؤه عليه
فحفظها يكون باصلاح الاغذية وغير ما ورده يكون بالوانق من الادوية المضادة للمرض وبقرطيقول الاشياء تلوى
باضدادها وكان تدينى وليقض حقيقة المرض وحقيقة طبع الدوار فتقتل النخلة بالمضادة ومن ههنا يقع الخلل من الطبيب
فقد يظن الداء عن مادة حارة فيكون عن غير مادة او عن مادة باردة او عن مادة حارة دون الحرارة التى ظنها فلا يحصل
الشفا ولذا يجزئ كثير من المرضى يدرون فلا يبرون لفقد العلم بحقيقة المداودة لا لفقد الدوار فلما خالف لكل دار دوار
وندا وضع ثم اعلم ان الامراض المتلازمة دموية او صفراوية او سوداوية او باغمية فان كانت دموية فشفاها باخراج الدم
واخراجها بالحجامة وبالفصد وبوضع العلق وغير ما في معناها وان كانت من الثلاثة الباقية فشفاها بالاسهال
بالسهل الا ان لكل خلد منها ثم اعلم ان علم الطب من اكثر العلوم احتياجا الى التفصيل حتى ان المرض يكون الشئ
وارد في ساعة ثم يصير دار له في الساعة التى يليها بعراض يعرض من غضب يحمى مزاجه تغير علاله او سوا متغير وغير ذلك
مما لا تحصى كثرته فاذا وجب الشفا لشيء في حالة الشخص لم يلزم منه الشفا به في سائر الاحوال وجميع الأشخاص والاطباء
مجمعون على ان المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والارزاق المتقدمة والتدبير المألوف و
قوة الطباع فاذا عرفت ما ذكرناه فاعلم ان الحجة التى رغب فيها وخص عليها بقوله ان كان في شئ مما تداوت به جسد
فالحجامة وعن سلمي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كان احد يشكى الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وجعا في راسه الا قال احتجم الحريث لان سببه في ذلك الزمان كان غلبة الدم وفورانه وكذا لك ما ورد فيها
الحض والترغيب على من تداوى بالحجامة.

في باب في موضع الحجامة ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يحتجم على هامته وبين كتفيه وهو يقول من اقرت
من هذه الدمار فلا يضره ان لا يتلادى لشيء لشيء اى من الدمار غير الموت بعد اراقه الدم لانه بعد ذلك لا يصيبه المرض
فهذا الايجاف ما في الباب قال معمر احتجمت فذهب عظمى حتى كنت القن فاحتجة الكتاب في صلوتي وكان احتجم على
هامته لانه اختار الموضع والمرض فاضره ذلك والاشارة في قوله من هذه الدمار ما الى دمار الخارجة في الحجامة اذ الى
موضع الهامة والكاهل والافراعان عرقان في جانب العنق والكاهل ما بين الكتفين.

باب متى يستحب الحجامة وفي الباب مرفوعا من احتجم بسبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين كان شفا من كل
دعاسى وكان سببه غلبة الدم وقد اجمع الاطباء على ان الحجامة في النصف الثانى وما يليه من الربع الثالث من ارباع
انفع من اول الشهر وآخره قال ابن سينا في القانون ان الرطوبات الصالحة تكون في الظاهر والفسادة في
الباطن في النصف الاول من الشهر وفي النصف الاخير يعكس الامر ولان الدم يغلب في اوائل الشهر فيقل في آخره

والاوسا يكون هو الاول وكذلك بعصل الايام ينبي فيها كما في الباب الآتي ان يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقاى
لاية قلع فيه بادم من اجتمعت اوافق صبر ولا يسكن وربما يهلك لان هذا يوم غلبة الدم ويكثر فيه الدم
باب في كناع العرف وهو وضع ابرم وفيه بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى ابني طيبيا فقلع منه عرقا وفي رواية سلم
ثم بعد ذلك كواه ليرقى الدم والمصنف عقد بعد هذا.

باب في الكلى واخرج فيه عن عمران بن حصين قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلى فاكثروا فما افلح
ولا انجن وفي الترمذي فما افلحنا ولا انجنا معناه لما ابتلينا بالامراض المزمنة التي لا ينفع فيها الا الكلى ويخاف الهلاك عند تركه
وكان المباح عند ذلك فاكثروا ولكن لما كان فيه المخالفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فما افلحنا ولا انجنا ولعل فيه اشارة
الى قصته وهو انه كان به ناصورا وباسورا وكان موضعه خطر فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن كئيبه ولكن لما اضطر الى الكلى
اكتواه وكان الملائكة يسمون عليه فلما اكثروا كفوا عن التسليم فتأسف عمران عليه ثم اعلم انه جاز النبي عن الكلى والخصية فيه
كما في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ من رصيته ابرم جرحه من رمى السهم لينقطع الدم فهو
جائر غير مرضي الا ما لا بد منه يدل عليه حديث الشيخين عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان كان في شئ
من اوديتكم خير فني شريطة محجم او شربة عسل او اذعة بنار توافق الدار و احب ان اكثروا فيه صلى الله عليه وسلم فيه الى اصول
العلل في ذلك الزمان الى اخراج الدم ان كان الامتلاء في الدم بالحجامة وبالفعل الى المسهلات ان كان الامتلاء في
غير الدم و اشار بقوله ما احب الكلى الى تاخير العلاجات بالكلى حتى يضطر اليه لما فيه من استعجال الالم الشديد في رفع الم قد يكون
اضعف من الم الكلى.

باب في السعوط السعوط دوار يصيب في الانف ما نعا كان اوجا مد واللدود وفتح اللام هو الدوار الذي يصيب اجزى
ثم المريض وليتقاه او يدخل هناك باصبع وغيره ويحك به ويقال منه لدودة الدود وحكي الجوهري ايضا الدودة رابعيا و
التدود انا وقال يقال للدود لدود ايضا والتدود هو الدوار الذي يصيب في وسط الفم وفي الباب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم استعط

باب في النشرة بضم النون وسكون الشين المججمة وهو ضرب من الرقية وفي الباب مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن النشرة فقال هو من عمل الشيطان قال ابن رسلان وهو ضرب من الرقية والعلاج والتطبيب بالغسل
على هيات مخصوصة بالتجربة لا يتجملها القياس الصحيح الطبى يعالج به من يظن ان برسا من الشيطان او الجن وسميت
لشدة لان الحليل ينشر بها عن نفسه ما جاز من مس الداء اى يكشفه ويزيله عنه وانما اراد بها النوع الذي كان بل انما يلية
يعالجون به ويزعمون انه يشفيهم من مرضهم ويكون فيها من الالفاظ الشركية انتهى وقال الحسن بن سني السحر وقال التائي
اضافتها الى الشيطان محمول على انها اشياء خارجة عن كتاب الله تعالى واذا كاره وعن المداواة المعروفة التي هي من
جنس المباح وقد اختار بعض المتأخرين ما افكره حل المعقود عن امرأته وقد حكى البخارى في صحيحه عن سعيد بن المسيب انه
مثل عن رجل به طب اى ضرب من الجذون او ليدخذ عن امرأته انجلي عنه ونشرت قال اباس بنما يريدون به الصلاح فلم ينه
عما ينفع به من ابان النشرة الطبرى وهو الصحيح قال النووي وسياتي مسألة الرقية في باب

باب في الترياق هو دواء السم ويكون على نوعين مفرد ومركب والمفرد انا حجر كياقوت نسمه اللباس واما نبات كجد والاربع
سم بميش (ويجمنك) وانا حيوان كما تقدم في الزباب فان في احد جناحيه دار في الآخر شفا ووقيل ان في راس الحية جبة تقي
في دفع سمها ومركب فان كان مفرد اطاهر او مركب من اشياء طاهرة فهو طاهر لا بأس باكله وشربه بالاتفاق وان كان مفردا
نجسا او مركبا من نجس كالمختلط بلحوم الافاعي يطرح منها راسها واذا نابتها واستعمل او ساطها في الترياق وهو محرم عند جمهور
الامة لانه نجس حرام وخص فيه بعض العلماء ومن رخص فيما فيه شئ من لحوم الافاعي ما لك لانه يرى اباحة لحوم الحيات
وتبتيه نذير الشافعي لباحة التداوي ببعض المحرمات كما قاله ابن رسلان قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه و

سلمه يقول ما ابالي ما اتيت ان انا شربت ترياقا او تعلقت قميمة او قلت الشعر من قبل نفسي اى من جهة نفسي باخرج
ما قاله حاكبا من غيره كما في الصحيح خير كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ما خلا العبد باطل ويخرج عنه ما قال لا على قصد الشعر
فجارموزنا ومعنى ما ابالي اى يثبت اى لا اكثر شئ من امروني ولا اهتم بما فعلته منه ان انا فعلت هذه الثلاثة او
ثبثتها وهذا مبالة عظيمة وتهديد شديد في فعل شئ من هذه الثلاثة اى من فعل شيئا منها فهو غير مكثرت بما يفعله
ولا يبالى به بل هو حلال او حرام وهذا وان اضافة البنية صلى الله عليه وسلم اليه فالمراد به اعلام غيره بالحكم ثم اعلم
ان الثلاثة سواسية في ان حسمها مباح وقبيحها منهي عنه فان الترياق لو لم يكن فيه شئ من المحرمات والشعر لو لم يكن فيه شئ
من الاغلاط المنوعة التلغظ والتميمة اذ لم يكن فيها شئ من الكفر ولا لفظ جحول المعنى ولا في تعليقها اعتقاد بالتأثير
كان حلالا مباحا لا ضير فيه وينكس الحكم بالنعكاس احوالها فلا ابالي ما اتيت من ذلك لاني آتية حلالا مباحا وكذلك ابالي
ان اتيت المحرم من الترياق ان اتى المحرم من السحر والشعر لا استوار الكل في تحريم ما حرم منها قال ابو داود هذا كان للنبى صلى
عليه وسلم خاصة وقد رخص فيه قوم يعنى الترياق لمعنيين اولها هذا اى النهى عن الشعر من قبل نفسي كان للنبى صلى
عليه وسلم دون امته وكان انتشار الشعر يجوز لهم فاما النبي صلى الله عليه وسلم فكان حراما عاليا ان ينشئ شعرا من قبل نفسه ليعلم
ثم بين ابو داود حكما آخر وقال قد رخص فيه قوم وظهر مرجع الضمير فقال يعنى الترياق فغرضه بذلك لان الترياق مختلفة
فالجمهور لا يجوزونه وبعضهم رخص فيه وهو المالكية فانهم اباحوا لحوم الافاعي فخصوا فيه والثاني ما قال بعضهم معناه كما ان انتشار
الشعر من قبل نفسي حرام على كذا شرب الترياق وتعليق التمام حرام على واما على الامة فالتمام والنساء الشعر غير حرام والترياق
المتخذ من الاشياء الطاهرة لا بأس به قاله ابن رسلان

باب في الادوية المكروهة اختلف اهل العلم فيه فقال احمد بن حنبل لا يجوز التداوي بما حرم الله تعالى من النجاسات وغيرها
ولا بشئ فيه محرم وقال مالك يجوز التداوي بجميع المحرمات ولو كانت المسكر والخمر واختلاف عبارات مشايخ الاحناف في منع
الجهر ان اصل ما يهنا عدم الجواز بالحرم وجوز المشايخ وفي فتح القدير يجوز التداوي بالمسكر وغيره ولعل في الجهر اجل فانه
روى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة من كان في اصبعه خراج يجوز له ان يلقى فيه المراتة وروى الطحاوي عن ابى حنيفة
جواز شدة السن بالذهب ويذكر في عامة الكتب جواز لبس الحرير للمكة فلعل في المذهب تفصيل وقال الطحاوي يجوز التداوي
بجميع المحرمات سوى الخمر لحديث العريين وتبعه البيهقي وروى قال ابراهيم النخعي وشهاب الدين الزهري وقال شيخنا محمد بن ابي
عن التداوي بالمحرم مقيده بالجهة التي حرم الدوا باعتبار افعالها في المأكولات دون غيرها وادام الله الاشغال به

ملحقاً بخبر الخنزير والميتة حرم الانتفاع به مستثناً كغيره من الحيوان المذبذب وهو أن ميتة البحر جازا كلها فيما ثبت الجواز وهو
 السمك ولم يثبت جواز الأكل والحرمة الانتفاع به في غير الأكل ويدخل في هذا الباب الضفادع والسراخس و
 سائر دواب البحر فإن الانتفاع بها أجمع حلال في غير الأكل من دون ذبحها واشترت فيما ليس فيه ذبح كالحيث والديان
 سائر الدواهي بها في الخلط والضمادات وسائر اشترت ولا الأكل ما فيه ذبح كالغارة والوزغ فوقف حل الانتفاع بها على
 التريكة فعلى هذا في النهي عن الضفادع محمول على أن السائل سأل عن ادخاله في المأكول من الدواهي في النهي عن قتلها حجة
 على ذلك في إباحة اشترت وسائر دواب البحر وعلى الشافعي أيضاً حيث جوز سائر دواب البحر قوله لا الله اشترى الدابة التي
 جعل لفل دار ودار فتلادوا ولا تملدوا والجرام أي خلق الله الدابة وقدر له الدواهي وخلق لكل دار شفاً شفي بالدواهي وارتق بارتقا
 بحكمة الأسباب والمسببات فتداوى ويكبح ضروب المعافاة من الحجامة وقطع العروق وشرب الادوية والسعوط واللدود و
 الرقي وقد يكون المراد بالزال الملائكة الموكلين ببشارة مخلوقات الارض من دواهي ودار وقوله لا تملدوا والجرام و
 كما اقول به عن الدواهي الحديث أي محرم العين أو الجنس أو الحرام أو ما ينفر عنه الطبع وقفاً بما تفسره في رواية الترمذي
 باسم وقد استدلل بهذا الحديث وبما يثبت أن الله لم يجعل شفاً التي فيها حرم عليهم على أنه لا يجوز التدوي بحرم ولا شئ فيه فحرم و
 إيجاب عنا الطحاوي وتبعه البيهقي قال فإن الحديثان أن صحاحهما لا على النهي عن التدوي بالمسكرو على التداوي بالحرام
 من غير ضرورة لجمع بينهما وبين حديث العننيين فقلت معناه لا لطلب الشفاً في المحرم بلا ضرورة شديدة لأن الشفاً يطبق
 في الأمور المباركة قال الله تعالى فيها ثم كبير ومنافع للناس فهي المحرم منفعلة لا شفاً وقوله لا الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن
 بن عمار الحديث وفيه كذا إذا دعاي مضر في المسجد لكل من يشربها وأما من غص بلغمه ولم يمد يده إلى شفاهاً بالآخر فيلزم الإساءة لأن
 حصول الشفاً حينئذ مقطوع بنبذ التدوي بها وحمل ابن حزم النهي عن التدوي بالمحرم على التدوي على حالة الاختيار
 وقال إن في حالة الاضطرار يجوز قطعاً لقوله تعالى إلا من اضطر إليه وحمل أيضاً حديث العننيين قبل نزول حكم النجاسة
 قوله من حساسية في يده يتخاف في نار جهنم خالداً فيها أبداً قبل هذا إذا كان مستحلاً قلت معناه شربه هذا وفعله هذا لا ي
 إدام في جهنم لأن قيامه فيها أبدياً فافهم فانه دقيق ولقيته ما يليه مذكور في المنهاج للنووي شرح مسلم.

باب في تمادة العجوة هو نوع جيد من تمر المدينة وفي الباب مرفوعاً من تصبغ سبع تمرات عجوة لم يضر ذلك اليوم سم ولا سحر
 أي من أكل وقت الصبح على الرقي وذلك لما لخصته في ذلك أول دعاءه صلى الله عليه وسلم وفي رواية من أكل سبع تمرات
 ما بين لا تبها حين يصبح لم يضر سم حتى يسبي وفي أخرى أن في عجوة العالية شفاً وأنها تزيق أول البكرة والعالية
 ما كان من الحياطة من الجهة المدينة العليا مما يلي نجد والسافلة من الجهة الأخرى مما يلي تهامة وأدنى العالية ثلثة إسيال
 والبعد ثمانية من المدينة قوله فقال أنك رجل مفقود أنت الحارث بن كلدة إذا ثقيف فانه رجل تيتطيب
 يعالج قال ابن أبي حاتم الحارث لا يصح إسلامه وهذا الحديث يدل على جواز الاستئانة بأهل الذمة بالطب نقله الحافظ في
 الإصابة قوله فلما أخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليلدك بهن أي يرضعن مع نواهن
 المفود ومن أصابه داء في نواده
 باب في العلاق والأعلاق معالجة غدة الصبي وهو وجع في حلقه وورم ينفعه ما صابها أو غيرها وحقيقة اعلفت عليه

ازلت العلوق منه وهي الدائمة الممتنع وقال الخطابي صوابه اعلقت عنه او معني اعلقت عليه اوردت عليها العلوق اى ما غررت به
 من وغربا هم وعادة النساء في معالجة العذرة ان تاخذ المرأة خرقة فتقتلها قتلا شديدا وتغسلها في الف العصبى وتطعن في ذلك الموضع
 فيفجر منه دم اسود وربما اقترحه وذلك الطعن يسمى دغرا وغدا قوله عن ام قيس بنت محصن قالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بان لي قد اعلقت عليه من العذرة فقال على م تدعون اولادك بهذا العلاق عليكن بهذا العود الهندي
 فان فيه سبعة اشقية منها ذات الجنب يعني يسقط من العذرة ويلد من ذات الجنب قوله قد اعلقت عليه هكذا في البخاري
 من رواية مغرو من رواية سفيان فاعلقت عنه وهذا هو المعروف بعبد اهل اللغة قوله على م تدعون اى تغمرن بهذا الغمر و
 الدغرا العلوق هي الآفة والدائمة والاعلاق معالجة عذرة النصبى وهي وجع حلقه كما سبق واما ذات الجنب فهي مرض معروف
 والعود الهندي يقال له القسط والكست لغتان مشهورتان قال جالينوس ينفع الكزاز وضع الجنين وتقتل حب القرع وقد
 خفي على كثير من الاطباء نفعه من وجع ذات الجنب فانكروه ولو ظفروا الجاهل بهذا التقل عن جالينوس نزله منزلة النص
 كيف وقد نص كثير من الاطباء المتقدمين على ان القسط ينفع النوع البلغمي من ذات الجنب وغير الحقيقي بالواو اعلم
 باب في الكحل في الباب وان خيرا كحلهم الاثم ويجلو البصر وينبت الشعر من الانبات اى شعرا باب العين النابت على
 اشجارها والاثم هو الكحل الاسود والكحل الاصفر في فيه حفظ صحة العين ولقوة لنور الباصرة وتلطيف للمادة الردية
 باب ما جاز في العين وفي الباب مرفوعا والعين حتى يريد به الاضرار بالعين والاصابة بها كما يتعجب الشخص من الشئ
 بما يراه بعينه فيتضرر ذلك الشئ بعينه حين ينظر اليه بها قال النووي انكر طائفة العين فقالوا لا اثر لها والدليل على فساد قولهم انه
 امر ممكن والصاوق اخبر بوقوعه فلا يجوز تكذيبه وهل من فرق بين تكذيبهم بهذا وتكذيبهم بما يجزيه من امور الآخرة واعلم ان العين
 عينان عين السئية وعين جنية وكما تصيب العين بالنظر تصيب بالوصف من غير رؤية وان كادوا ليرى لقولك بالاصابة
 لما سمعوا الذكر يعني من غير رؤية وزعم بعضهم ان العائن تنبعث من عينه قوة سميت تتصل بالمعين فهلك كما تنبعث
 من الاعمى واقرب طريقة قالها من يخيل الاسلام منهم ان قالوا لا يبعد ان تنبعث جواهر لطيفة غير مرئية من العين فتصل
 بالمعين وتخلل مسام جسمه فيخلق الله سبحانه وتعالى الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السم عادة اجراها الله تعالى
 وليست ضرورة ولا طبيعة الجوار لقتل اليها ونذهب اهل السنة ان العين انما تفسد وتهلك عند نظر العائن بفعل
 الله تعالى اجري الله سبحانه وتعالى العادة ان يخلق الضرر عند مقابلة هذا الشخص لشخص آخر واما انبعاث جهر منه فهو
 الممكنات وفي الباب عن عائشة قالت كان يومر العائن فتوضا ثم يغتسل منه المعين اى الذى اصابه العين بان
 يصيب المعين الماء على راسه وقد اختلف العلماء في العائن الذى اصاب الشئ بعينه هل يحجر على الوضوء للمعين الذى
 اصابه العين ام لا واجه من اوجبه رواية مسلم واذا اغتسلتم فاغسلوا قال المازرى والصحيح عندي الوجوب و
 يبعد الخلاف فيه اذا خشي على المعين الهلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبربره او كان الشرع اخبر جبر
 عاما ولم يمكن زوال الهلاك الا بوضوء العائن فانه يصبر من باب من تعين عليه حيا لنفس مشرفة على الهلاك وقد
 تقرانه يحجر على بذل الطعام للمضطرب الاول قال القاضى في هذا من الفقه انه ينبغي اذا عرف واحد بالاصابة بالعين
 ان يحتجب ويحجز منه وينبغي للامام ان يمنع من مدخله الناس ويامر بوزوم بيته فان كان فقيرا رزقه ما يكفيه وكيف اذا

عن الناس فضله اشده من ضرر اكل البصل والثوم وصفة هذا الوضوء في رواية الامام احمد عن سهل بن حنيف
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو مكة حتى اذا كانوا الشعب الخراز من الحجفة اغتسل سهل بن حنيف
وكان بزل البقيع من الحجارة والجلد فظنوا اليه عامر بن ربيعة اخو بني عدي بن كعب وهو يغتسل فقال ما رايت كما ليوم
والجلد محبته فلما اى حصره وبسقط على الارض فاقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل له يا رسول الله هل لك
في سهل والله ما يرفع راسه واليقين قال بل تهون فيه من احد قالوا نظر اليه عامر بن ربيعة فدعا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عامرا فتغيبا عليه وقال علي لم يقتل احدكم اخاه بل لا اذا رايت ما يعجبك بركت ثم قال له اغتسل له فغسل وجهه
ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه ودخل ازاره في قدح ثم صب ذلك الماء عليه ليصب رجل على راسه وظهره
من خلفه ثم يكفى القدرج ورأه فخرج سهل مع الناس ليس به باس وقوله بركت اى قلت اللهم بارك عليه فانه يدفع
عنه اصابة العين ويدفع ذلك قوله ما اشار الله لاقوة الاباء الله وداخلة ازاره فيه قولان احدهما انه الطرف المتدلى الذي
على حقه الامين والثاني الفرع قال النووي وصفه وضوء العائن عند العلماء ان يوتى بقدرج مارة ولا يوضع القدرج
في الارض فيأخذ منه غرة فيتمضمض بها ثم يجهز في القدرج ثم يأخذ منه ما يغسل به وجهه ثم يأخذ بشماله ما يغسل به كفه اليميني
ثم يأخذ بيمينه ما يغسل به كفه اليسرى ثم بشماله ما يغسل به مرفقه اليمين ثم بيمينه ما يغسل به مرفقه اليسرى ولا يغسل ما بين
المرفقين والكفين ثم يغسل قدم اليميني ثم اليسرى ثم ركبته اليميني ثم اليسرى على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدرج
ثم داخلة ازاره على ما قدمناه واذا اكتمل هذا صبه من خلفه على راسه وقيل يستنقله بذلك عند صبه عليه وفي رواية ذلك
قال للعائن اغتسل له فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخلة ازاره -

باب في الغيل والغيل ان يجامع الرجل امراته وهي ترضع سوار كانت حامله ام لم تكن ويقال فيه الغيلة بكسر
فالغيلة والغيل بمعنى وقيل لا يصح فتح الغين الا مع حذف التاء وقيل الغيل والغيل وهو ان يلد المرأة فيغشاها
زوجها وهي ترضع فتعمل فافاجلت فسد اللبن على الصبي اخرج في الباب حديثان احدهما لا تقتلوا اولادكم سرا فان
الغيل يلد ارباب الفارس فيد عشرة عن فرسه اى يصرع عن ظهر فرسه يريد ان من سوره اثره في بدن الطفل وفسادها
ان ذلك لا يزل مؤثرا فيه الى ان يبلغ مبلغ الرجال فيدر ك ذلك حال ركوبه فرسه فيسقط عن فرسه وسبب ذلك هو الغيل
فيكون ذلك قتل الاولاد وسرا فهذا منى عن الغيل والثاني لقد سمعت ابن ابي عن الغيلة تعني ذكرت ان الروم والعلماء
يفعلون ذلك فلا يضرم اولادهم وفي هذا الحديث جواز الغيلة وهو الجمار في زمان الرضاع فانه صلى الله عليه وسلم وبه قال جمهور
اهل الاصول وقيل لا يجوز لمكة على الوحى والصواب الاول قيل يحتمل ذكر فارس والروم لثلاثة اوجه احدها اكثرهم والثاني لثلاث
اولادهم في الغالب والثالث اهم اهل طب وحكمة فلو علموا انه يضرم اولاده فالى ثمان متعارضان ومتناقضين بوجوه
احدها ان في اول حديث اسماء اخبر صلى الله عليه وسلم موكلها بالقسم كما في رواية النسائي نحو الذي نفسى بيده ان الغيل
الفارس الحديث بوجود الغيل واثره واخبره بنفسي في ثاني حديث جدامة بان الفارس والروم يفعلون ذلك ولا يضرم
والوجه الثاني ان الثاني بينهما بوجود الهني وعده فان حديث اسماء يدل على انه صلى الله عليه وسلم بنى عنه فانه قال لا تقتلوا
اولادكم سرا وبناى وفي حديث جدامة لقد سمعت ابن ابي عن الغيلة وهذا يقتضى انه لم يبع عنه كيف وجب التوفيق بينهما

قلت لعل نظرا ولا على عادة القرب وخيا لا أنهم ان القليل يضرفهم ان ينهي عنه ولكن لما نظر الى فعل فارس والروم
فطن انه لا يضركف عنه واقنع ثم بعد ذلك اعلم من الله تعالى انه يضركف ولكن ليس ضرره على الغالب بل هو قليل يؤثر احيانا
في بعض الامور فنبهني عنه تنزيها فاتفق الحدتيان ولم يتبق بينهما تعارض وتدافع فافهم -

باب في تعليق التمام جمع تيمية والمراد به في حديث الباب الخمرات التي تعلقها النساء في اعناق الاولاد على طين انما هو
تدفع العين اما بما هو معروف او غير معروف جازر بالاتفاق قوله ان الرقي والتمايم والتولية شرك اي من افعال المشركين اولاد
يفضي الى الشرك اذا اعتقد ان له تاثير حقيقة المراد بالرقية بينهما ما كان باسماء الاصنام او الشياطين والتولية نوع
من السحر تجيب المرأة الى زوجها قوله لاسرافية الامن عين او حمة ليس هذا المحصر على باب حتى يدل بمفهومه على عدم
جواز الرقية في غيرهما -

باب ما جازني الوحي اختلفت الروايات فيها بين النهي عنها والاذن فيها فقال عامة العلماء جميع الرقي جائزة اذا
كانت بكتاب الله تعالى او ذكره او بغيره لم يكن مشتملا بالاجور واما اذا كان مجهولة المعنى او مشتملا بالاجور فهي
غير جائزة وهي منهي عنها فما كان باسماء الاصنام او الشياطين او بما لا يعرف معناها لاحتمال ان معناه كفر او قربا
منه او مكره او بما كانوا يعتقدون منفعتها وتاثيرها بطبيعتها كما كانت الجاهلية تزعم في اشياء كثيرة فمذهبا كلها غير جائزة
واما ما كان بايات القرآن وبالاذكار المعروفة وبرقي الاسلام او بما يعرف معناها ولم يكن فيها شيء من المخطورات
فهذه كلها جائزة بل بعضها سنة ولا يخالف ما ورد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرقون ولا يسترقون وعلى
رهبهم يتوكلون لانه مدح والمراد بها ترك الرقي التي لم يرد بها السنة - الرقية افسون منتر

قوله عن عوف بن مالك قال كنا نرقى في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رفاقكم
بالوحي ما لم تكن شركا هذا هو وجه التوفيق بين النهي عن الرقية والاذن فيها وفي الباب امر النبي صلى الله عليه وسلم
الشفاء ان تعلمت حفصة رقية النملة وهي قروح تخرج في الخنب او الخبثين ورقية النملة كلام كانت نسارا العرب
تستعمله يعلم كل من سمعه انه كلام لا يضر ولا ينفع وهي ان يقال العروس تحتفل وتختضب وتخل وكل شيء تفعل غير ان
لا تعصى الرجل وقال ابن قتيبة وغيره كانت المجوس تزعم ان ولد الرجل من اخته اذا خط على النملة شفى صاحبها
قوله لارقية الا في نفس او حمة اولاد غنة وفي اخرى لاسرافية الامن عين او حمة او مريد قائله رقا جواب
سوال كان قيل ماذا يحصل بعد الرقية فاجيب بانه يرقا الدم او معناه يرقا الدم لينقطع فالمراد بالنفس عين والحمة

دئيش عقرب) وهم يطلقون على ابرة العقرب والزنبور ونحوها حمة لان السم يخرج منها وهو من التجوز بالشيء على ما يورد
ثم يطلق على اللدغ من الحية والعقرب واللدغة جامعة لكل بامة تلدغ قال في النهاية واللدغ والسع سوار
والحصر فيه كفهم لاسيف الاذ والفقر ولافتي الاعلى لا يدل على عدم جواز الرقية في غير سم وقد رقي صلى الله عليه وسلم
في غير سم وانما قال ذلك لان اثر هذه الاشياء يكون بالفور بلا تأخير فينبغي ان يكون علاجا ايضا بما يكون فيه تاثير
بالفور وهو الرقية -

باب كيف الرقي اي رقي الاسلاميه فيها اللهم رب الناس مذهب الباس اشف انت الشافي لا شافي الا انت

اشفه شفارا لا يغادر سقما اى لا يترك شيئا من الانتقام الا ناله ومنها ما كان يرتقى بوقت البيا على موضع الالم لقوا به
اعوذ بجزاة الله وقد ساء له من شرهما اجدا وقال صلى الله عليه وسلم من استكى منك فليأد اشتكاه لئلا يذبح له فيقتل بهما الله
الذى فى السما تقدس اسمك امسك فى السما واسد ارض كما رحمتك فى السما فاجعل رحمتك فى الارض اغفر لنا
حونا وخطايانا انت رب الطيبين انزل رحمتك من رحمتك وشفار من شفارك على هذا الجمع نبيانا اى ذلك المشكى
بازن الله والحجة الاثم وكان صلى الله عليه وسلم يعلم من الفزع فى الليل او غير اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه
وشر عباده ومن هزات الشياطين وان يحضرون اى اعوذ بك ان يحضرون عندي وكان عبد الله يعلم من
عقل من اولاده ومن لم يعقل كتبه فى صك وعلقه فى عنقه وفى الباب احاديث فيها الرقية بغائنة الكتاب المعوذتين
واخذ الاجرة على الرقى والطب وان الرقية حق وباطل فرقية الحق ما كانت بالكتاب والسنة او غيرهما من ذكر للمعذات
وان كانت بغير ذلك مما لا يعرف معناه لا يجوز لاحتمال ان يكون كفر فيها.

باب فى السمنة بالضم ووار السمن عن عائشة قالت ارادت اى ان اسمى لدخولى على رسول الله صلى الله عليه وسلم
قالت فلم اقبل عليها بشئ مما تريد حتى اطمئننى القطار بالربط فسمنت عليه كاحسن السمن وفيه دليل على تسمين
المراة لزوجه قبل الدخول السمن المعتدل دون المفرط والسمن مطلوب في الزوجة كما يطلب الجمال وتحسين المراة
عند الدخول لانه اوقع فى القلوب وجالب للمحبة وطول الصفة وفى الحديث ويل للسمنات اى اللاتي يتعلمن السمنة
لتفخيزه على غيرهما او تحصل لها الغرض الفاسدة.

باب فى الكهان والكاهن من يتعاطى الخرج عن الكائنات فى مستقبل الزمان ويدعى ان له تلج من الجن يلقى اليه الاخبار
ونهم من يدعى انه لا تلج له من الجن بل يستدرك الامور لغيرهم اعطيه ونهم من يعرف الامور بقدمات واسباب لا يتبدل بها
على مواقعها من كلام او فعل او حال ويخص باسم العراف وهو الذى يتعاطى مكان المسروق ومكان الضالة ونحوها
ونهم من يدعى علم الحوادث والكواش التى لم تقع ويتوقع فى مستقبل الزمان ويزعمون انهم يدركون معرفتها بيسر الكواكب
فى محارها واجتماعها وافتراقها ويتجدون بحجى المطر وتوقع الثلج والزلزلة وهبوب الرياح وتغير الاسعار وهذا علم شاذ لا
ويخص باسم المنجم وحديث الباب من اتى كاهنا الى يث ليشمل الكاهن والعراف والمنجم وقوله فقد بوى مما انزل على
محمد صلى الله عليه وسلم محمول على المستحل والمصدق او على التغليظ

باب فى النجوم قال النبى صلى الله عليه وسلم من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد
اى من زاد فى علم النجوم زاد من السحر لقدر ما زاد فكما ان تعلم السحر والعمل به حرام فكذلك تعلم النجوم والكلام فيه حرام
واللهى عنه ما ذكرناه فى الباب السابق واما علم النجوم الذى يعرف به الزوال وجهة القبلة وغيره داخل فيها بنى عنه
وسمى علم الهيئة وكذا ما يتعلق بعلم الطب ويقال للطبيب ايضا كاهن ونجم فيها بهذا المعنى غير داخل فيه
قوله اما من قال مطرنا مبركنا او كذا ان ذلك كافر جى مو من الكواكب قال القرطبي ظاهره انه الكفر الحقيقي لانه
قابل المؤمن الحقيقي فيحمل على من اعتقد ان المطر من فعل الكواكب خلقها لا من فعل الله تعالى كما يعتقد بعض
جهال المنجمين والطبايعين فاما من اعتقد ان الله هو خالق المطر ثم تكلم بهذا القول فليس بكافر لكنه مخطنى

[illegible]

الشوم في هذه الثلاثة كما صرح به في رواية الشوم في الدار والمرأة والفرس وفي رواية انما الشوم في ثلثة المرأة والفرس والدار وفي رواية ان كان الشوم في شئ فني الفرس المسكن والمرأة وفي رواية ان كان في شئ فني الفرس والخنزير وكلها صحاح اخرجها مسلم وغيره ثم اعلم ان الاحاديث في هذا الباب ثلثة اقسام احدها بالرفع الضربة ولا اطردت به عادة خاصة ولا عامة فلا طيرة فيه وانكر الشارع الالتفات اليه فلا يلتفت اليه والثاني ما يقع عنه الضرر عموما لا يحضه وناذر الاستكرار كالوباء فلا يقدم عليه ولا يخرج منه والثالث ما يخص ولا يعلم كالنار والفرس والمرأة فهذا يباح منها لفرار وقال بعض العلماء ان الطيرة بمعنى الشوم الذاتي والخصيصة الخلقية منتفية كما كانت الجاهلية تعتقد ما وانا بالشوم بمعنى ما يلحق من المضار احيا نا او قاة الجودي في بعض افرادها بنسبة الى البعض الآخر منها فيعبر عنها بل اثبتة بقوله الشيم في الدار الحديث فالحاصل ان النفي والاثبات اجبا الى شيئين لا الى شئ واحد فلا تعارض والتفارق التجربة والعادة وفي الباب عن قسرة بن مسك قال قلت

يا رسول الله ارض عندنا يقال لها ارض امين هي ارض سريضا (زرعنا) ومرتدا (طعامنا) وانما وربة اذ قال وبأهبا شديدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها عنك فان من القفر التلف اي من بلاية الارض وبلاقات المرض تلف وهلاك يعني من قارف متلفا يتلف يعني اذ لم يكن هو مالك الارض موافقة لك فانزها فهو من الطب فان استصلاح الهوار من اعون الاشيار على صحة اللبدان وفساد الهوار من اسرع الاشياء الى الاستقام وكذلك من الطب ذروها ذميمة اي مذمومة اي اتركوها هذا الدار فانها مذمومة فعيلة بمعنى مفعولة قاله صلى الله عليه وسلم في جواب من قال انكنا في دار كثير فيها اموالنا فتحولنا الى دار اخرى فقل فيها عددنا قلت فيها اموالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذروها ذميمة فهذا من الطيرة العادية او من الطب فان الهوار والدار مختلف فبعضها لوافق الطبايع وبعضها تخالفها فالدار الاول كان مواسما وانبها ونباتها كانت ممتنة لهم والدار الثانية مخالفة لهم فامرهم ان يتركوها ارشادا الى المصالح الدنيوية والدنيوية فانهم آخر كتب الطب -

اول كتاب العتق

العتق والعتاق لغة عبارتان عن القوة ومنه البيت العتيق لاختصاصه بالقوة الدافعة عنه ملك احد في عصر من الاعصار وقيل للتقديم عتيق لقوة سبقه من سمي الصديق عتيقا بحاله وقيل لغزوه في الجبر وقيل لعتقه من النار وقيل لشرفه فانه قوة في الحب فالاعتاق اثبات القوة وفي المغرب العتق الخروج من الماء كناية يقال عتق العبد عتقا وعتقا وعتاقة وهو عتيق واعتقه مولاه ثم جعل عبارة عن الكرم وما يتصل به كالحرية فليس عتيق رابع وعتاق الجبل والطير كرائها وقيل بالارتكيب على التقدم ومنه العائق لما بين المنكب والعتق لغزوه والعتيق القديم وقال ابن الهمام لا يخفى ما في الاعتاق من المحاسن فان الرق اثر الكفر فالعتق ازالة اثر الكفر وهو احيا حكيم فان الكافر ميت معني فان لم ينتفع بحياته ولم يذق حلاوة العليانصار كان لم يكن له روح قال تعالى ادين كان ميتا فاحييناه اي كافرا فحييناه ثم اثر ذلك الكفر الرق الذي هو سلب الطبيعة لما تابل الغفلا من ثبوت

الولايات على الغير من اكلان البنات والتصرف في المال والشهادة واتناء بسبب ذلك عن كثير من الباراة كملوة
الجودة والنج والجهاد ونحوها وفي هذا كله من الضرر بالانقي فان صار بذلك ملحقا بالاموات في كثير من الصفات فكان
العلق احياء له معنى

باب في المكاتب يودى بعض كتابة فيعجز او يموت المكاتب قبل ما خوذ من كتب بعنه اوجب كفواه تعالى كتب عليكم
الصيام وكتب عليكم القتال وان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ومعنى جمع وضم على الاول ما خوفة من
معنى الالتزام وعلى الثاني من الخطا لوجوده فيها غاليا ولما فيه من جمع نجم الى نجم وهو عقد شرعى بينهما بلفظ الكتابة
وما يجري مجراها يوجب حرته يدا حالا ورتبة نالها وركنها الايجاب والقبول وسببها هو سبب سائر العقود ومن تعلق
اقتدار المتدور بسرها قيام الرق في الحل فكون المسمى اى بدل الكتابة بالامعلا واجتهده وقدره وحكمه خصوص العبد
بنفسه وبمناقته وكونه احق بها من مولاه فلا يبقى لسيده عليه سبيل ولا على الكسابة قال ابن التين كانت الكتابة متعاقبة
قبل الاسلام فاقربا الشارع واول من كتب في الاسلام ابو المفضل وقال ابن خزيمة اول من كتب في الاسلام
سلمان الفارسي ثم بريده قال في الهداية واذا كتب عبده او امته على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار كتابا اياها الجواز
فلقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وهذا ليس ايجابا بجماع بين الفقهاء وانما هو ان يوجب هو الصحيح ففى الحمل على
الاباحة الفاعل الشرط اذ هو مباح بدونه انا التينية فعلقة به والمراد بالخير المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بالعتق
فان كان يشترهم فالفضل ان لا يكاتبه وان كان يصح لو فعله واما اشتراط قبول العبد فطاعة مال يلمه فلا يدين التزيم
ولا يعتق الا باذنه اكل البديل لقوله عليه السلام حديث الباب ايماء عبدا كتب على مائة دينار فاداه الا عشرة ذنانير فعبده
وقال عليه السلام المكاتب عبد باقى عليه درهم وفيه اختلاف الصحابة ما اختلفوا قول زيد ان ياتي اختلاف العلماء في الكتابة
اذا طابه العبد فقال داود والنظامي وغيره اذا علم المولى في خيره حب عليه ان يكاتبه ويؤديه ما اخرج عبد الرزاق في
مصنفه وذكره البخاري تعليقا ان سير بن سال انس بن مالك الكتابة فابى فاطلق الى عمر فاستعلاه عليه فقال عمر لانس
كاتبه فابى فطهره بالدية لكن حملا بن القصار على الندي وقال الجمهور الكتابة بيع او عتق وكلاهما لا يجب والا مرجح للندي
او الالباحه كثير قال ابن عبد البر على تفسير الخيرة بالدين والامانة والصدق والوفاء فظاهر الامر الوجوب قلت والحيثان اخرجها
في الباب بلفظ المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابة درهم ولفظ ايماء عبدا كتب على مائة اوقية فاداه الا عشرة اواق
فهو عبدا ايماء عبدا كتب على مائة دينار فاداه الا عشرة ذنانير فهو عبدا وقول صاحب الهداية وفيه اختلاف الصحابة
بل اختلاف في المرفوع ايضا فقد روى الترمذي وحسنه حديث ابن عباس رفعه اذا اصاب المكاتب حيا او ميرا اثا ورث
بحساب ما عتق منه ويؤدى المكاتب بجمعة ما دوى ودية حره ما بقى ودية عبده قال الترمذي وفي الباب عن ام سلمة وروى
خالد الخزاز عن عكرمة عن علي قوله قال ابو عيسى الترمذي والعمل على هذا الحديث عنه بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم وقال اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عليه المكاتب عبد باقى عليه درهم وهو قول سفيان الثوري
والشافعي واحمد واسحاق كونه اختلاف الصحابة فالجمهور منهم مع الجمهور فنهان بين ثابت فقد اخرج اثره الشافعي في
مسند وعبد الرزاق في مصنفه والبخاري في صحيحه تعليقا وابن ابي شيبة في مصنفه ومنها اخرج اثره ابن ابي شيبة ومنها

ابن عمر اخرج اثره ايضا ابن ابي شيبة وعبد الرزاق وذكره البخاري تعليقا بلفظ هو عبدان فاش وان مات وان تني ما بقي عليه
 شيء ومنها عائشة اخرج البخاري في صحيحه تعليقا عنها هو عبد ما بقي عليه شيء واخرج عبد الرزاق بسنده صحيح ومنها عثمان بن عفان
 اثره ابن ابي شيبة من مراسيل النخعي ومنها ام سلمة اخرج اثرها عبد الرزاق في مصنفه وقال علي بن ابي طالب في صحيحه
 قال عبد الله بن مسعود اذا ادى قدر قيمة يعتق وفيما زاد على ذلك يكون المولى غريبا من غرابه وقال ابن عباس اذا
 اخذ العبد صحيفته الكتاب يعتق في الحال بنفس العقد وهو غريم المولى بما عليه من بدل الكتاب وعن علي بن ابي طالب اذا ادى الشطر فهو غريم
 وكذلك اختلفوا فيمن مات وترك وفاء فقله اذا كان لاحد امكن مكاتب فكان عنده ما لو ادى فلتعتب منه بديل على انه
 اذا مات وترك وفاء فتابته كان حرا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لم يكن حرا وقد تناول على انه اراد به الاحتياط
 في امره لانه يعرض ان يعتق في كل ساعة بان يعمل نجومه اذا كان واجبا لها لانه اذا مات صار حرا ترك الوفاة قال
 في الهبات فان مات المكاتب وله مال لم ينفخ الكتابه وتضمن ما عليه من ماله وحكم بعتقه في آخر جز من اجزاء حياته
 وما بقي فهو ميراث لورثته ويعتق اولاده وهذا قول علي وابن مسعود ورواه البيهقي وبه اخذ علما منا وقال الشافعي
 تبطل الكتابه ويموت عبدا وما ترك لمولاه وامامه في ذلك زيد بن ثابت اهدت وبقول ابي حنيفة ان مالكا وهو
 قول الحسن قال ابن حزم وبه يقول معمر والحسن وابن سيرين والنخعي والشعبي وعمر بن دينار والثوري والوجه
 والحسن بن حي واسحق بن راهويه اهدت وعن الشافعي فيه روايتان رواية ابي حنيفة قلت واما مسألة الاحتجاب
 عن عبده فباتي في باقيل هذا الحجاب مخصوص باذوا به صلى الله عليه وسلم قبل الاداء -

باب في بيع المكاتب اذا صنعت الكتابه قال في الهداية واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق لانفسح الكتابه وما كان
 في يده من الاكساب فهو لمولاه لانه ظهر انه كسب عبده وهذا لانه كان موقوفا عليه وعلى مولاه وقد زال التوقف اهد
 قلت اذا عجز المكاتب ان ادا بديل الكتابه ولم يرض بالفسخ فهل يستبد المولى به او يحتاج الى قضاء القاضى فيه روايتان
 عن ابي حنيفة والشافعي المكاتب قبل الفسخ فلا يجوز عنده الجمهور وهو قول ابي حنيفة واصحابه ومالك في المشهور عنه والشافعي
 في اصح قوليه واختار بعض جواز بيع رقبة اذا رضى بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول احمد والاوزاعي واحمد بن قولي مالك
 والشافعي واختاره البخاري متمسكا بقصة بريرة اشترى بها واعتقها فانما الولاء لمن اعتق وقد كانت مكاتبة واجاز
 اشترى بها ولم يثبت انها عجزت نفسها ثم اشترتها عائشة لكن ائمتنا قالوا انها عجزت نفسها بديل استعانتها عائشة في
 ذلك يعقب بان الاستعانة لا تستلزم العجز لا سيما مع القول بجواز كفاية من لا مال له ولا حرفة كما قال الجمهور وان
 اختلفت فيه عن مالك واحمد وقال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديثها انها عجزت عن اداء النجم ولا اخبرت
 بان قد حل عليها شيء ولم يرو في شيء من طرق استقصاها صلى الله عليه وسلم لها عن شيء منه قلت قد وقع عند بعض رواة
 البخاري فاعيشي بصيفة الماضى من الاعباء امي اعجزتني الا واتي عن تحصيلها فهو مشير الى انها عجزت نفسها وقا ائمتنا
 المصنف حيث عقد باب بيع المكاتب اذا صنعت الكتابه وايضا وقع في مشاهير الروايات سبع اوقات في كل عام اوتية
 وعلق البخاري من طرق فيه وعليها خمس اوقا تجت عليها في خمس سنين واجابوا في الجمع بانها الخمس التي بقيت عليها
 ورواه ما في طرق قديمة عند الشيخين ولم تكن اوت من كتابتها شيئا ثم لم يبق محيص الا بالقول بانها الخمس المستحقة

بابها جادل بنوهم من قبله الشيخ وايدى ما نزل الجارى من طريق عمرة عن عائشة فقال ايها ان شئت اعطيت
 ما شئت على ارفق جنازة ابراهيم اذا عجزت عن ادائها بنتم عجزها الحاكم ابد اسطاب وعند ابى يوسف بعد توالى انجمن و
 قال الشريفي الشهير ذيل انما عجزت كما في رواية ابن شهاب بن عروة عن عائشة فان اجد وان انسخ عنك كتابك
 لانه لا يقضى من الحقوق الا ما دبت اذ لا تبت اذ ولا تبت اذ وقد ياب بان حتى قبلها كما ثبت ابي رافعهم واقفقت معهم على هذا القدر
 ولم يقع العقد فبعد ذلك بيعت لنا حجة يذ على بيع المكاتب قال القسبي هو خاتن طاهر سيرة قتل الذي اشتريته
 الصديقه كتابتها لا رقتنها و اجازة ما لك وقال يودى الى المشتري فان عجز رفق له ومنع الوصية والشافعي وراياه غررا
 لانه لا يدرى ما يحصل له من النجوم او الرقبة وقيل انهم باعوا بالبشر العتق وهو لا يصح الا على اصح القويين عند المالكية
 والشافعية لا الخفية القابلة لعدم حصة البيع بشرطه وقيل في كتاب البيوع وفي الباب قصته بريرة وقصة
 جويرية عن عائشة قالت وقعت جويرية بنت الحارث بن الصمصامة في سهم ثابت بن قيس بن شماس او ابن عم له
 فكانت على نفسها وكانت امرأة ملاحنة تاخذها العين الى بيت وفيه قال فحل لك الى ما هو خير منه قالت فما
 هو يا رسول الله قال اودى عنك كتابك واتزوجك قالت قد فعلت قلت في الحديث دلالة على ان المرأة
 ولية نفسها ولو لا ذلك لما قبلت جويرية ولم تكن لها ان تقبل من دون ان تستاذن احدا من هناك من قرابتها وفيه
 دلالة على ان النكاح تنقذ بعبارة النساء ولو لا ذلك لما قبلت جويرية ولا تصح النكاح بقبولها وقد صح قال
 ابو داود وهذا حجة في ان الولي هو زوج نفسه اي سوار كان رجلا او امرأة قال ابن رسلان قد يولد منه انه يجوز
 نكاحه صلى الله عليه وسلم ويتعق بلا ولي ولا شهود او لو كان هناك ولي وشهود نقل ويحتمل انه دفع مال كتابتها تبرعا
 وانه تزوجها بلا مهر او لو كان مال الكتابة مهر يقال جعلت مال كتابتك صداقا لك ام

باب في العتق على شرط في الباب عن سفينة قال كنت مملوكا لام سلمة فقالت اعتقتك واشترط عليك ان تخدم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عذمت فاعتقتني واشترطت على قال الخطابي هذا وعد عبر عنه باسم الشرط واكثر
 الفقهاء لا يصحون ايقاع الشرط بعد العتق لانه شرط لا يلحق بالملك او منافع الحر لا يملكها غيره الا في الاجارة او ما في معناه
 وقد اختلفوا في هذا فكان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا وشل عنه احمد فقال تشتري هذه الخادمة من صاحبة الذي
 اشترط له قيل له يشتري بالدارهم قال نعم

باب فيمن اعتق نصيبا له من مملوك قال في الهريزية واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في بقية
 قيمته لمولاه عند ابى حنيفة وقال لا يعتق كله واصله ان الاعناق يتجزى عنده فيقتصر على ما اعتق وعند سيبويه لا يتجزى وهو قول الشافعي
 فاضافة الى البعض كما ضافته الى الكل فلهذا يعتق كله لهم ان الاعناق اثبات العتق وهو قوة حكمية واشباهاها بازالة هذا
 وهو الرق الذي هو ضعف حكمي وهما الرق والعتق لا يتجزيان ربا لاتفاق فانه ذلك الاعناق فصار كالطلاق والعفو
 عن القصاص والاستيلاء في عدم التجزى ولا في حنيفة ان الاعناق اثبات العتق بازالة الملك وهو الوصف
 الشرعي المطلق للتصرف او هو ازالة الملك دلا اثبات العتق بازالة ضد الذي هو الرق ولا هو ازالة الرق ليلزم عدم
 التجزى لان الملك حق والرق حق الشرع اوحق العامة فان الرق ضعف حكمي وشرعي يعطل من التصرفات الشرعية

كافة قضاء والشهادة فالرقبة باعتبار بيع المسلمين الملك باعتبار الملك خاصة ومقابل الرقبة العتق والاكس تجزى كما
ازالة وهو الاعتراف بالاعتق، وكل من التصرف ما يدل تحت ولاية التصرف وهو ازالة حقه (وهو الملك) لا حق فيه (وهو الرقبة)
والاصل ان التصرف يقتصر على موضع الاضافة والتعدي الى ماداه ضرورة عدم التجزى والملك متجز كما في البيع والهبة فيبقى
على الاصل وهو ان يقتصر التصرف على موضع الاضافة، فقلت قاضي كلامه على امرين وكل منهما مستقل بافاضة المطلوب و
لقريره الاعتراف اثبات العتق بازالة الملك والملك متجز فالاعتاق كذلك وانما قانا بانه اثبات العتق بازالة الملك بازالة
الرق لان الاعتراف نصف وكل ما هو نصف لا يتعدى ولاية المتصرف فالاعتاق لا يتعدى ولاية المتصرف انما يكون على
ما هو حقه وحقة الملك فولاية انما يكون على الملك والآن الملك متجز فذلك بالاجماع ولقرير الآخر الاعتراف ازالة الملك و
الملك متجز فالاعتاق ازالة متجز وازالة المتجز متجز، وتجب السعاية لاحتمال ماله البض عند العبد والمتسعى بمنزلة المتكاتب
عند لان الاضافة الى البض توجب ثبوت المالكية في كله باعتبار العتق لانه لا يتجزى، ولقار الملك في بعضه لانه
دعن ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرق لانه لا يتجزى فكذا جتمع في العبد بالوجوب بقار الملك في الكل والعمل بيمينين
فعملنا باليمينين بانزله مكاتبا وهو ملك يدار الرقبة والسعاية كبديل الكتابة فله ان يستعده ولخيار ان يعقده لان المكاتب
قابل للاعتاق غير انه اذا تميز لا يرد الى الرق لانه استقام لا الى احد فلا يقبل الفسخ بخلاف الكسابة المقصود انه عقايقا
وفسخ وليس في العتق عن الشخص حاله متوسطة فثبتنا في الكل ترجيح المحرم والاستيلاء متجز عنده
حتى لو استنول نصيبه من بديهة فقتل عليه وفي الثلثة لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالثمان تكمل الاستيلاء
انتهى وفي الباب قوله ان سرك مستحق شتمه من غلام فذكر ذلك للشيخ صلى الله عليه وسلم فقال ليس له شرك
في الشتم احمد هو شرك ليس له شرك مستناد ان حصته العبد لما اعتق وصار حرا فكانه صار له تعالى ليس فيها حق لبعده فلو كانت
الحصة التي لم يعتق على الرقبة فكانه صار مشتركا بين المدينين وبين العبد فيلزم ان لا يستحق النصف الباقي عدا وفي
الجميعين وغيرهما من اعتق شقضا في مملوك فعليه خلاصه في مال فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى
في نصيبه الذي لم يعتق غير مشتق عليه فيين في هاتين الروايتين انه لا يعتق جميعه الا اذا كان له مال وان لم يكن له مال
فساقي حكمه ثم عقد المصنف بابا آخر وقال -

باب فيمن اعتق نصيبا من مملوك بينه وبين آخر لفرق بين هذا الباب والباب المتقدم ان الباب المتقدم كان في
العبد الذي يكون لرجل واجد فاعتق منه حصته منه وهذا الباب يخص في العبد الذي يكون مشتركا بين اثنين او اكثر فاعتق احد
الشركيين حصته منه فقال في الهداية واذا كان العبد بين شركيين فاعتق احدهما نصيبه عتق بقدر نصيبه فان كان
موسرا للشركية بالخيار وبين ثلث، ان شاء اعتق وان شاء ضمن ثم تركه نصيبه وان شاء استسعى العبد فان ضمن رجع
المعتق على العبد والولا للمعتق وان اعتق او استسعى فالولا بينهما وان كان المعتق معسرا فالشرك بالخيار رعين اثنين
ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد والولا بينهما في الوجهين وهذا عذابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس له الا
الثمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولا للمعتق وهذه المسئلة ورجوع المعتق على
العبد وعدم الرجوع عن اداء الثمان، على حرفين راصليين وقصبيين، احدهما تجزى الاعتراف وعدمه على ما بيناه

ادان الاعناق تجزى عند الامام فيقتصر على المعتق وعندنا لا تجزى فانما انتم الى العبد كما كانت الى الكل وبه قال الشافعي
والشافعي ان يسار المعتق المينع سعاية العبد عنده وعندنا يمانع انتهى وفي الباب قال الحسن انعتقني فاصب اليه في مملوكي عتق
من ماله ان كان له مال اى عتق العبد كما بعثه بالاعتناق وبعثه بالسعاية قال ابن عبد البر لا خلاف ان التعميم لا يملك ان
على المورث ثم اختلفوا في ذلك العتق فقال ابو حنيفة الشافعي في الاصح واهب المالكية انه يعتق في الحال وجمهور رواية ايب
حيث قال فهو عتق وروى الطحاوى من طريق ابن ذر بن نافع فكان الذي يعتق ما يبلغ ثمنه فهو عتق بملكه فالشهر
عند المالكية انه لا يعتق الا بدفع القيمة فلو عتق الشريك قبل اخذ القيمة فخره بعتقه وهو احد اقوال الشافعي قلت اما قال الامام
ان المولى اذا عتق بعض عبده او حصته من العبد المشترك بينه وبين غيره عتق فلك القدر ويسبق في بقية قيمته لمولاه
او لبقية وكذلك للشريك الاعتناق والاستسعاء وان كان المعتق مومرا فلما اخر تخمينه ايضا فهذا الطيف والكجة له
ما في الروايات من ذكر السعاية ونزكه في بعضها لا يقتضى عدمه ومن لم ير السعاية نظرا الى ان ضمان العبد انما ليس فيه
غير التضمين والعفو فبذلك يهنا بملك السنة ثم عقد المصنف

باب من ذكر السعاية في هذا الحديث فاخرج فيه عن ابى هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق فقيصا
في مملوكه فعليه ان يعتقه كله ان كان له مال والا استسعى العبد غير مستقوت عليه اى في حصته الشريك الغير
المعتق من غير ان يكلف المملوك في حال سعاية ما يشق عليه ولا يكلف السيد او الحاكم فعل ما لا يقدر عليه او يشق عليه في
رواية من احدث شقصاله او سقيصا له في مملوك خلاصه عليه في ماله ان كان له مال وراى الشريك الآخر
التضمين فهو دى قيمة حصته اليه فان لم يكن له مال قوم العبد بقيمة عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمة غيره مستقوت
عليه اى لا يقدر حصته الشريك الغير المعتق وهذا الحديث اخرج السنة في كتبهم عن ابى هريرة مرفوعا قال ابو داود وسواه
روح بن عباد عن سعيد لم يذكر السعاية وسواه جويو موسى وذكرنا فيه السعاية عنه وقال الترمذي لم يذكرها شعبة
وقال النسائي اتفق عليه شعبة وهشام على خلاف سعيد لم يذكرها وروايتها والدر علم اولى بالصواب عندنا وقد بلغني ان
هما ما فصل السعاية فجعلها من قول قتادة وخرج ابن مهدي احاديث بهما عن قتادة على غيره وقال كتبها الملاح وقال
الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول احسن ما رواه بهما من فصل الاستسعاء فجهله من راي قتادة وقال الخطابي
اضرب فيه سعيد مرة ذكر السعاية ومرة لم يذكرها فدل على انها ليست بمنه من الحديث عنده وقد فصل بهما وبينه قال
الربيعي في نصب الراية بعد نقل كلامه هو لا الائمة المضعين ذكر السعاية وفي قول هو لا الائمة نظر فان سعيدا لا يتأ
في قتادة وليس هو ببدون بهما وقد تنازع جماعة على ذكر الاستسعاء ورفعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وهم جري بن خازم
وابان بن يزيد الطار وحجاج بن حجاج وموسى بن خلف وحجاج بن ارمطاط ويحيى بن جحج الخراساني وروى الطبراني في
مسند الشاميين من حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا وله وفار فهو حر
ومن نصيب شركا له بقيمة عدل فان لم يكن له شئ استسعى العبد وحديث آخر جابر بن عدي في كالمه من حديث عمرو بن
شعب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شقما من زنيق فان عليه ان يعتق ببقية فان
لم يكن له مال استسعى العبد انتهى وهذا عبد الرزاق في مصنفه من زيادة الاعرج مرفوعا في رجل اعتق عبده عند الموت

وكونه بنداً على المنبر مشيراً إلى انه كان لمحض كثر من كبار الصحابة واذا لم ينكر عليه احد كان حالاً محل الاجماع وروى
من طريق ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم في ام ولد نجر قال لا تباع بحال قال في الهداية اذا ولدت الامنة من لأم
فقد ضارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تمليكها لقوله عليه السلام اعنتها ولد لها اخرج ابن ماجه والحاكم في مستدرک من
حديث ابن عباس اخبر عليه السلام عن اعتاقها فثبتت لبعض مواجبه وهو حرمة البيع والان الجزية قد حصلت بين
الواطي والموطوءة بواسطة الولد فان المائتين قد اختلطا بحيث لا يمكن التمييز بينهما على ما عرف في حرمة المصاهرة الا
ان بعد الانفصال تبقى الجزية حكماً لا حقيقة فنضع السبب فاجيب حكماً مؤجلاً الى ما بعد الموت ونفاز الجزية
حكماً باعتبار النسب وهو من جانب الرجال فكذا الحرية ثبتت في حقهم لان في حقهم حتى اذا ملكت الحرية زوجها وقد
ولدت منه لا يفتق بموتها الزوج العبد وثبتت حتى مؤجل ثبتت حق الحرية في الحال فمتنع جواز البيع واخراجها
لا الى الحرية في الحال ولوجب عتقها بعد موته وكذا اذا كان بعضهما مملوكاً له لان الاستيلاء لا يتجرش فانه فرع النسب
فيعتبر باصله وله وطبها واستحارها واجارتهما وتزوجها لان الملك فيها قائم فاشبهت المديرة واذا مات المولى
عتقت من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتق اجابات الاولاد وان لا يبعن
في دين ولا يخلعن من الثلث والان الحاجة الى الولد اصلية فتقدم على حق الورثة والدين بالتكفين بخلاف التدبير
لانه وصية بما هو من زوائد الخواص انتهى وقايدنا ان حديث الاول اخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس
قال ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعنتها ولد لها وفي سننه الحسين بن عبد الله بن
عبيد الله بن عباس الهاشمي المديني وهو متقدم فيه وقد اخرج ايضا ابن ماجه واحمد بن طريق شريك عن الحسين بن علي بن عمر
عن ابن عباس رقبه ايمارجل ولدت امنة منه فبي معتقة وعن درمنه واخرجها الحاكم بوجه آخر ايمامة ولدت من سيدا
في حرة بعد موته وفي الباب عن سلامة بنت معقل امرأة من خارجة قيس قالت قدم في عمي في الجاهلية
فباعني من الحباب بن عمر اخي ابى اليسر بن عمر فولدت له عبد الرحمن بن الحباب ثم هلك فقالت امراته
الآن والله تباعين في دينه فابتاع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من ولي الحباب قيل اخوه ابو اليسر بن عمر فبعث اليه فقال اعتقوها الحديث لان ولدها اعتقها
وروى مالك في الموطا عن عمر انه قال ايماء ولية ولدت من سيد بافاه لا يبيعه ولا يهبها ويستمتع بها ما عاش فاذا
مات فهي حرة قال الخطابي ذهب عامة اهل العلم الى ان بيع ام الولد فاسد وانما روى الخلاف في ذلك عن علي
فقط وعن ابن عباس انها تتفق في نصيب ولدها قال الشيخ واختلاف الصحابة اذا ختم بالاتفاق وانقرض العصر
صار اجماعاً وقد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نحن لانورث تركنا صدقة وقد خلف صلى الله
عليه وسلم ام ولده مارية فلما كانت بالابيعت وصار ثمنها صدقة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفرق بين
الاولاد والاهبات وفي بيعهم تفرق بينهم وبين اولادهم وقد وجبنا حكم الاولاد وحكم اهبائهم في الحرية والرق
فاذا كان ولدها من سيدا حراً ول علي حرة الامم وقال بشر بن غياث المزني واداد الاصبهانى الظاهري يجوز
لا تفتق بموت المولى لحديث الباب عن جابر قال بعنا اهبات الاولاد على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وإني بكما كان عما نكاهما فانتبهت وأخرج النسائي وابن ماجه والنسائي ابن ماجه كتابا في سرائرنا وإنبات الأولاد، والبنو
 صلى الله عليه وسلم فيناحي لا زمني بذلك بأسا واسناده صحيح وذكر ابن حزم في المحلى ان يروى عن ابن بكير عن
 ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير ونسب ثابت وعنه عن ابنه ان اعتنقت واسلمت عتقت وإن كثرت فحرت
 رقت وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز قال الخطابي قال لبعض أهل العلم قبح قيل ان يكون نكاح الفعل منهم في
 زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يشعر بذلك لأنه امر يقع نادرا وليس انتباهات الأولاد كسائر الرقيق التي تبدأ بها
 الألبان فيكثر بيعهن وشرائهن فلا يخفى الأمر على الخاصة والعامة في ذلك وقد يحتمل ان يكون ذلك في العصر الأول
 ثم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قبل خروجه عن الدنيا ولم يعلم به إلا بكرا ان ذلك لم يحدث في أيامه لقصر مدتها
 ولا شغلها بأمور الدين ومحاربة أهل الردة واستصلاح أهل الدعوة ثم بقي الأمر على ذلك في عصر عمر من الزمان
 ثم نهاه عمر حين بلغه ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى عليه انتهى وقال ابن رسلان ويحتمل انهم باعوا
 إنبات الأولاد في النكاح لأن في الملك قلت قد روى البخاري من حديث عمرو بن الحارث اخي جويرية قال ما رآك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ورثها ولا دينارا ولا عبدا ولا أمة إلا بغلة البيضاء وسلاحا وارضا جعلها صدقة
 فالحديث صحيح بلا مرية وقوله ولا أمة دليل على عتق أم الولد وهي مارية فلما عارضه حديث جابر ولا غيره سنداه ان
 حديث جابر يحتمل عدم اطلاعه على هذا الفعل منهم وايضا اذا عارض المبيع والخاطر رجع الحاضر احتياطا ثم اجماع الصحابة
 لم يحضر عمر على موافقة راءه كاف لنا وقد قال صلى الله عليه وسلم في مارية اعتقها ولد لها ما حديث سعيد بن المسيب فقد
 اخرج الدارقطني ان عمر عتق إنبات الأولاد وقال اعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احمد سعيد بن المسيب
 عن عمر عندنا حجة راءه وسع منه احم ويؤيده ما اخرج الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه نهي عن بيع إنبات الأولاد
 وقال لا يبعن ولا يواهبين ولا يورثن ويستتبع بها سيدا مادام حيا فاذا مات فهي حرة هذا الحديث اخرج بأسا متعذر
 موقوف ومرفوعا وموقوفا على عمر ايضا ورجح الرفع -

باب في بيع المدبر هو مفعول من التدبير وهو في اللغة النظر الى عاقبة الأمور في الشرعية هو إيجاب العتق المأمور
 بعد الموت بالفاطمة دل عليه صريحا ودلالة وهو نوعان مطلق ومقيد بالامتناع فموان يعلق الرجل عتق عبده بموت
 مطلقا واما المقيد فهو ان يعلق عتق عبده بموت موصوفا بصفة او بموت وشرطا آخر نحو ان يقول ان مت من مرضي هذا
 او من سفرى هذا فانت حر ونحو ذلك فما يحتمل ان يكون موصوفا على تلك الصفة ويحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر
 مع موصوفا آخر كتحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد ثم اعلم انهم اختلفوا في جواز بيعه وبنيه ونحوهما من التصرفات
 الموجهة لتقل مملوك من مالك الى مالك بعد ما اتفقوا على جواز الاستئثار والاجارة والوطى والتزويج ونحو ذلك فعندنا
 لا يجوز اخراج المدبر المطلق من ملكه لكونه مستلزما لابطال حق الحرية الثابت للمدبر جزما ولقولنا قال عامة العلماء
 والسلف من المجازمين والشاميين والكوفيين وهو المروى عن عمرو عثمان وابن مسعود ولا يدين ثابت وهو
 قول شريح وقتادة والثوري والاوزاعي وهو مذاهب مالك في الموطأ وقال الشافعي يجوز بيعه وبنيه وسبقنا احمد
 ودأود واسحاق وهو مذاهب جابر وعطاء وعند مالك يباع في الدين حال حيوة سيده وبعد موته فلا نا جمهورا والمدبر

المقيد فيجوز بيعه بالاجماع ثم اعلم ان حكم التدبير نوعان نوع يرجع الى حيوة المدير ونوع يرجع الى ما بعد موته اما الذي يرجع الى حال حيوة المدير فهو بثبوت حق الحرية للمدير ان كان التدبير مطلقا ونا عندنا وعند الشافعي الا حكم له في حال حيوة المدير راشدا فلا يثبت حقيقة الحرية ولا يثبت ثبوت حقيقة الحرية بعد الموت مقصورا عليه وعلى هذا يبيح بيع المدير المطلق انه لا يجوز عندنا وعنده جابر والحنابلة ابى حنيفة ما روى الدارقطني عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المدير لا يباع ولا يهب وهو حر من ثلث المال قال الدارقطني لم يسند غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وانما هو عن ابن عمر من قوله ثم اخرج من طريق علي بن طبيان ثنا عبيد بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدير من الثلث وقال علي بن طبيان ضعيف قلت او لا عبيدة بن حسان مختلف فيه وقد احتج به الحديث الطحاوي وغيره من الامة فكانه توثيق منهم لعبارة واما انما صوب الدارقطني وقفه لثقة حماد وهو وقفه على ابن عمر ولكن الموقوف فيما نحن فيه فيما يخالف ظاهر الراي يحمل على السماع فلا حكم الرفع وثالثا انه روى ابو الوليد الناجي ان عمر ربيع المدير في ملاخير القرون وحجم حضور متوافرون وهو اجماع منهم ان بيع المدير لا يجوز ورابعا اذا تعارض الآثار صرنا الى الراي فقلنا ان ذلك يعتبر بام الولد بجامع يتعلق عتقه بما بع الميراث وقد علمت ان هذا مذهب جمهور الصحابة والتابعين حتى قال ابو حنيفة لو لا قول سواد الاجلة لقلت بجواز بيع المدير لما دل عليه من النظر واستدل الشافعي بحديث الباب عن جابر بن عبد الله ان رجلا اعتق غلاما له عن دبره منه ولم يكن له مال غيرة فاصره النبي صلى الله عليه وسلم ببيع بسبع مائة او تسع مائة قال الزبلي ولنا عن ذلك جوابان احدهما اننا نحمله على المدير المقيد وعندنا يجوز بيعه الا ان يثبتنا انه كان مديرا مطلقا وهم لا يقدرون على ذلك ومعناه هذا حكايته حال لا عموم لها فيمكن حمله على المقيد فاذا جاز الاحتمال بطل الاستدلال الا ان يثبتوا انه كان مديرا مطلقا ولا يقدرون على ذلك فلا استدلال لهم وكذا لم يكن له مال غير وليس علة في جواز بيعه لان المذهب فيه ان العبد يسعي في قيمة حينئذ يدل عليه ما اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زياد الاعرج عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اعتق عبده وليس له مال قال يسعي العبد في قيمة ثم اخرج عن علي بن خنيسه وسواد الاول مرسل يشهد بهذا الموقوف والثاني اننا نحمله على بيع الحرية والشفقة بان آجره والاجارة تسمى بيعا على لغة اهل المدينة اذ فيها بيع المنفعة لا بيع الرقبة بدليل ما اخرج الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم عن ابي جعفر قال ذكر عنده ان عطار وطاوسا يقولان عن جابر بن عبد الله الذي اعتقه مولاه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتقه عن دبر فامر ان يبيع ويقضى ربه فباعه ثمان مائة درهم قال ابو جعفر شهدت الحديث من جابر انما اذن في بيع خدمته قال الدارقطني وابو جعفر هذا وان كان من الثقات ولكن حديثه مرسل قال عبد الحق في احكامه اخرج ابن عيسى عن ابي بكر عبد الغفار بن قاسم الكوفي عن ابي جعفر عن جابر بن عبد الرزاق قصة هذا المدير وفيه وانما اذن النبي صلى الله عليه وسلم في بيع خدمته قال عبد الحق وعبد الغفار هذا يرمى بالكذب وكان غالبا في التشيع انتهى وقال ابن ابي عمير في كتابه حديث مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابي سليمان الحرمي وهو ثقة انتهى وقال صاحب التشيع

للمولى عنده وفي يده فاضافة المال اليه مجازاة يتولى حفظه ويشرف فيه باذن سيده كما يقال غنم الراعي فكذلك ضافة
الضمير في له الى العبد مجازاة ويقال انه صار له على انه تفضل من السيد له لما روى ان ابن عمر كان اذا اعتق عبدا
لم يتعرض لماله اى تفضلا منه عليه وهذا قول جمهور اهل العلم قالوا انما مثل البيع سوار المال للسيد وعلى هذا فيجوز
ان يكون الضمير في له يعود الى السيد لا الى العبد للحيث التفتق عليه من باع عبدا وله مال فماله للبائع والحيث
ابن مسعود اخرج الاثر من البيتى رفعه من اعتق عبدا فماله للذي اعتقه ولان العبد وماله كانا جميعا للسيد فانزال
ملكه عن احدهما فبقى ملكه للآخر كما لو باعه وقد تقدم ان عند مالك الحسن واهل المدينة المال للعبد فان عندهم يملك
العبد المال اذا ملكه السيد فيقولون بظاهر حديث الباب فعلى هذا قولنا لان يشترط السيد ان قلنا ان المال
للعبد فقط لا لان يشترط السيد ان يكون ثوب عليه او معه وان قلنا ان المال للسيد كما هو قول الجمهور فيكون
التقدير الا ان يشترط السيد ان يهبه للعبد ليعا العتق -

باب في عتق ولد الزنا في عتق العبد والامة لاجروان كانوا غير مسلم وغير ولد زنا ولد زنا ولد الزنا لا ان يخاف
على العبد المؤمن الرجوع عن الاسلام وعلى العبد الكافر المضى الى دار الحرب او على الولد من الزنا الزنا ولد
والطغيان او على الرجل قطع الطريق وعلى المرأة زنا بافكره اعتاقهم وان غلب على الظن هذا فيكون حراما
لان التوصل الى الحرام حرام ولما كان ولد الزنا اكثرهم جابلا و ملايسا بالزنا نهى عن اعتاقه لئلا يكثر منه
اذا استبد بنفسه وقال ابو هريرة لان النفع واعطى راكب دابة بسوط يسوق بها الدابة في سبيل الشاحب
الى من اعتق ولزنية قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد الزنا شر الثلاثة قيل هذا في رجل
بعينه كان موسوما بالشرو قيل انما يكون الشر من والديه لانهما قايما عليهما حد فيكون كفارة لهما بخلاف
ولديهما فانه لا يدرى ما يصنع به فهو علم الله تعالى وقيل هو شر الثلاثة اصلا ونسلا ومولدا لانه خلق من
ما الزاني والزانية وهو خبيث بخلاف والديه وقيل اشهرهم لان الزانيين اخفيا فعلهما وصارنسيا منسيا و
هذا ينكر لهما الناس وقيل يكون في الاغلب اشهرهم -

باب في ثواب العتق قال في الهداية الاعتاق تصرف مندوب اليه قال عليه السلام ايما مسلم اعتق
مومنا اعتق الميركل عضو منه عضوا منه من النار واخرجه الامة الستة في كتبهم ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل
العبد والمرأة الامة ليتحققن مقابلة الاعضار بالاعضار واهو في الباب اتين رسول الله صلى الله عليه و
سلم في صاحب لنا اوجب لعنى النار بالقتل فقال اعتقوا عنه ليعتق الله بكل عضو منه عضوا منه
من النار وفي رواية الترمذي حتى فرجه بفرجه والمراد بالقتل القتل العم للغير وقتل نفسه فان كان قتل غيره
متعمدا ففيه دليل على ان تخليص الادمي المعصوم من ضر الرقي وممكنه من تصرفه في منافعه على حسب ارادته
من اعظم القرب لان الله تعالى ورسوله جلا عتق المؤمن كفارة للقتل بعد اذ هو موجب القتل الى ولي
المقتول وفيه دليل على ان الحدود غير كافية في تكفير الجناية اذ لو كانت فيها كفاية لما اجتبح الى اعتاق الزنية
بعد ما ان كان قتل نفسه فهو طاهر وفيه انه من افضل الاعمال وما يحصل به العتق من النار ودخل الجنة

وفيه استجاب عتق كامل الاعضاء فلا يكون خفيا ولا ناقداً غيره من الاعضاء وان في الخصى ايضا افضل العظيم ولكن دونه -

باب في اى الرقاب افضل قليل اغلا بقيمة وقيل احسنها خلقة وقيل اتقاها واحلاها ايماناً والمؤمن افضل من كافر وان افضل الرجل ان يعتق رجلاً والمرأة امرأة وان يستعب ان لا يكون العبد خصباً ولا ناقص الاعضاء وان عتق العبد افضل من عتق الامة وقد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم الاناث افضل لانها اذا اعتقت كان ولدها حراً سواء تزوجها حراً وعبد وقال آخرون عتق الذكور افضل لمحدث المذكور ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا تُؤجى في الاناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يخص بالرجال وفي الباب مرفوعاً ايما رجل مسلم اعتق رجلاً مسلماً فان الله تعالى جاعل وقار كل عظيم من عظامه عظماً من عظام محرره من النار واما امرأة مسلمة فان الله جاعل وقار كل عظيم من عظامها عظماً من عظام من النار ليوم القيمة الوقار الصيون الشئ وليستره عما يوزيه وفي اخرى من اعتق مربية مومنة كانت فداه من النادى فدية له منها وفي اخرى فكاهه من النار يجزيه اى يقضى وينوب عنه قوله تعالى لا تجزى نفس عن نفس واخرج بقيد المسلم والمؤمن الكافر فانه وان صح عتقه لكن لا يحصل فيه هذه الفضيلة -

باب في فضل العتق في الصحة وفي الباب مرفوعاً مثل الذي يعتق عند الموت كمثل الذي يهدى اذا شجع من اكله وفي النسائي اوصى رجل بذي نكير في سبيل الله فعمل ابو الدرداء فحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يهدى ويتصدق عند موته مثل الذي يهدى بعد ما شجع - آخر كتاب العتق -

اول كتاب الحروف والقراءات اى الحروف والقراءات المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الحديث سواء كانت القراءة متواترة او لم تكن فاذا ذكر المصنف بعض اختلاف القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة وهي مذونة في الكتب لا نرى في بيانها كثيراً فائدة - آخر كتاب الحروف -

اول كتاب الحمام قال في النهاية ويجوز اخذ اجرة الحمام والحجام فاما الحمام فلتعارف الناس ولم يعتبر الجلالة لاجماع المسلمين اتم قلت بعض العلماء كره غلة الحمام اخذ انطابهر قوله عليه الصلوة والسلام والحمام خير بيت ومنهم من فصل بين حمام الرجال والنساء فكره ان يخال الحمام للنساء لانهم منهنين عن البروز وامرن بالقرار وروى عن احمد بن حنبل انه لم ينج اجرة الحمام والصحيح عند عامة العلماء انه لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والنساء جميعاً للحاجة والحاجة في حق النساء اظهر لان المرأة تحتاج الى الاغتسال عن الجنابة والحض والنفاس ولا يمكن ذلك في الانهار والحياض ويمكن للرجال وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمام الحنفية وتناول بارو من الكراية هو ان يدخل مكشوف العورة فاما بعد التستر فلا بأس بالدخول ولا كرايته في غلته كما لا كرايته غلة الدور قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن دخول الحمامات ثم رخص رجل ان يدخلها في الميان رجع ميرز بمعنى الاراء والمراد الساتر بابين السرة والركبة وفي ابن ماجه ولم يخصص

وقوله انما استفتح لكم ارض العجم وتستجدون فيها بيونا يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالانهر وامنوها
النساء الا مريضه او نفسا وروى الحاكم على شرط مسلم يقال لا الحمام فقالوا يا رسول الله انه يذهب الدرن ويقيح
المريض قال فمن دخل فليستز قلت الى اصل ان دخول الحمام يجوز للرجال ويشترط ان تستر العورة وللنساء ايضا
ويشترط ان تستر العورة بازار ساينح والى تسلم من نظر بالى عورة آدمى ومع ذلك ان تكون لها حاجة شريفة
لمرض او حيض او نفاس ولا يمكن ان تغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها او خوفها من ضرر ظاهر فيباح لها
ذلك واما مع عدم العذر فلا :-

باب النهي عن التعري اى كشف العورة وفي الباب مرفوعا ان الله حي يستريح الحياء والستر فاذا
اغتسل احدكم فليستتر اذا كان في الغشاء بعضه الناس فعلى الوجوب واذا كان في الخلو فعلى الاستحباب
لحديث البخارى ان موسى اغتسل عريانا وان ايوب كان يغتسل عريانا اى في الخلو قوله ان الغنخ عورة
وقوله لا تكشف فخذلك ولا تنظر الى فخذي ولا ميت هذا يدل ان الغنخ عورة وهو يذهب اى حنيفة والثاني
وما ورد في حديث انس حشر النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذه وفي اخرى مس ركبته انس فخذه صلى الله عليه وسلم
فلا يدل على عدم كونها عورة فان المراد حشر ما سوى الازار ومس الركبة مع الازار على الغنخ فانهم
باب في التعري اى من غير الازلة واختيار كما يدل عليه حديث الاول من الباب او في الخلو فيجوز كما
يدل عليه حديث الثاني في الله احق ان يسجي منه من الناس - آخر كتاب الحمام

اول كتاب اللباس

الضابط في اللباس ان يكون ساترا بقدر العورة فالرجل ليست من سره الى الكنتين وجوبا وغيره بالاولوية
والمرأة تستر من الراس الى القام فلا يجوز لها كشف الراس واليد الى المرافق ونحوها وازارها سبل الى ان
لا تكشف شئ من القدم ولا يجوز للرجال ان يسبل ازاره او رداؤه او قباها حيث يستركعبيل السنة الازار
الى النصف الساقين ويجوز الى ما فوق الكعبين ولا يحل للرجال لبس الحرير والذهب والفضة ولا استعمالها
وللنساء رجلي التزيين بها وتختب عن الاستعمال كالرجال ولا ينبغي لنفس مؤمن ان يختار التفاخر والخيلار
والد لا يحب المسرفين واين من لبس ثوبا جديدا من رداؤه قلنسوة او سراويل او عبا او قميص او عمامة
او نعل او لسان يجلس عليه او منديل او خذعة او خوذك سماه ثم يدعوكما في الباب قوله كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا استجد ثوبا سماه باسمه اما قميصا او عمامة ثم يقول اللهم لك الحمد انت كسوينه
اسلك من خير وخير ما صنع له واجودك من شره شر ما صنع له وهو استعماله في طاعة الله وعبادة
وفي معصية الله ومخالفة امره وهو الفخر والخيلار وفي اخرى مرفوعا في الباب ومن لبس ثوبا فقال الحمد لله
الذي كساني هذا الثوب وسرد قبينه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر لم يذكر
الترمذي وابن ماجه لقطه وما تاخر وكان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يلقون اللباس ثوبا جديدا ويدعوا كما

في الباب تبلى ويختلف الله تعالى اي يستعمل هذا الثوب حتى تبلى ويصير خلقا ويبدلك الله عز وجل خير منه ويعوضك
باب في ما يدعى لمن ليس ثوبا جديدا تقدم ما كان احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوا
للايس ثوب الجديدي وفي الباب دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ابلى داخلتي مغناه الدعاء بطول البقاء
ويروى بالغار ايضا ويدل عليه الحديث المتقدم ابلى ويختلف الندو اخلفي من الاخلاق وسناه في كلام الحشبة الحسن
باب ما جاء في القميص وسمى قميصا لان الادمي يقيم في اي يخل فيه ونميس ليستزبه وكان احب
الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص كما في الباب لانه امكن في الست من الرداء والازار الذين تجلبا
كثير الربط والامساك وغير ذلك وقد احب السر اويل لذا ايضا واشتره كما في الحديث داما قوله كانت
بينكم قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الرسع بالسين والصاد وهو مفصل ما بين الكف والساعد فالجمع فيه
بين اليد والكم اما ان يقول بالاضافة البيانية والافانجا للفظين زائد ولفظ التزامي اولى منه كان كم يدخل
صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ابن القيم في الهدى واما الاكام الواسعة الطوال التي كالاخراج فلم يلبسها
سوى واحد من اصحاب البتة وفي جواز النظر فانه من جنس الخيلاء اهم قلنت الى الرسع ستة والى الاصابع جاز
كما اخرج البيهقي في شعب الايمان عن علي كان يداكم القميص حتى اذا بلغ الاصابع قطع ما فضل اهم الزائد
من الاصابع سدل فيكمه -

باب ما جاء في الاقبية بفتح القاف بالمد لبسة ستة وقد لبسه صلى الله عليه وسلم وقسمه بين اصحابه كما في الباب
باب في لبس الشهرة اذ كان غرض اللابس مقصدا للباس الشهرة باعتبار التفاخر والخيلاء كما في
لباس الفاخرة او باعتبار التبريد كما في غيره فهو مكروه تحريما او حرام كما في الباب من لبس ثوب شهرة
البسة الله يوم القيمة ثوبا مثله اي ثوب شهرة ثم تلهب فيه اي تشتعل الثوب في النار ومن تشبه نفسه
بكمثار في اللباس وغيره او بالفاسق او الفاجر او باهل التصوف الصلحى ارا لابر فهو منهم في الاثم او الخير عند الله
كما في الباب من تشبه بقوم فهو منهم واما لوزي بزي الصالح او العلماء وقصد بذلك الشهرة بين الناس
وان يكرم كما يكرمون فهذا داخل في الحارث الاول ولا يعد محمودا عند الله تعالى -

باب في لبس الصوف والشعر للصوف اللسان والشعر للمعز وهذا اللباس قد اختاره الصوفيا ووق لبسه
ابن القيم صلى الله عليه وسلم واصحابه كما في الباب وعليه من طمحل من شعر اسود اي الكسار الذي فيه خطوط
اوقية تصاوير رجل وما اشبه ذلك قوله كساني خيشتين الخيش ثياب في نسجها رقة ونحوها غلاظ من
مشاقة الكتان او من غلاظ العصب قوله وانا اكسي اصحابي اي افضلهم كسوة قوله فاخرجت اليها
انرا اغليظا مما يصنع باليمن وكسوة من ابيهم الملبدة قيل هي المرقعة وقيل الغليظة كانه ركب بعضها بعضا
اغليظا وصار يشبه اللبد وقوله قبض في هذين الثوبين ففي امثال هذه الاحاديث بيان ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى عليه كان من الزاوة في الدنيا والاعراض عن متاعها ووق لبس في بعض الاحيان احسن الملابس اعلاها
الابيض الجوازي لا يلائم قلب المهادي او لرفع التكلف حين حفر ذلك الكلاءه حين لبس الاحسن وسنه

في ساعته واليسع غيره

باب ما جاء في الخنزير يفتح المجنة وتشريد الزاي ما غلظ من الديباج واصله من وبر الارنب ويقال
لذكر الارنب خنزير بوزن عمرو في القاموس الخنزير كسر وذكر الارنب ومنه اشتق الخنز قال في الكوكب والمنسج
ن الابريسم والصوف وقال غيره حرير يخلط لوبر وشبهه زنال ابن العربي احدى عيه الب ادا واللمية حرير
اخر سواه وفي الباب ما آتت رجلا بنجارتا على بغلة بيضاء عليه علامة خنز سودا فقال كسانيتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النساء في قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله بن خازم السلمي امره خزان
وبذايل ان الخنز جائر للذكور وفي رواية الثانية قوله ليكون من امتي اقوام يستحلون الخنز والحبرير
الحديث زاد البخاري والخمر والمعاذ وهو صناعات الملاهي قلت الخنز ان كان من الحرير فهو حرام وان كان
من وبر الارنب فيحل قال روايات الناهية محمولة على الاول وما كان فيها من الرخصة فعلى الثاني يستحلون الخنز
ضبط بعضهم بكسر الحاء وسكون الراء المهملتين وقال اصله حر وهو الفرج فخزف احدى الجائين وجعد ارج
كفرج واخراج معادنه يكثرون الزنا في الفرج قال المنذري

باب ما جاء في لبس الحرير وهو ما يخرج من دود القرمينج منه الاثواب قال في الهداية لا يحل
للرجال لبس الحرير ويحل للنساء لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير والديباج وقال انها يلبسه
من لا خلاق له في الآخرة وانما حل للنساء بحديث آخر وهو ما رواه عاتكة من الصحابة منهم علي ابن النبي صلى الله
عليه وسلم خرج وباحدى يديه حرير وبالاخرى ذهب وقال هذا محرمان على ذكورا متى حلال لانا ثم يروى
حل لانا ثم الان التعليل عفو وهو مقدار ثلاثة اصابع واو اربع كالاعلام والمكفوف بالحرير لما روى انه عليه
السلام نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاث اواربع اذا لا اعلام وعنه عليه السلام انه كان يلبس جبة
مكفوفة بالحرير ثم قلت والاحاديث اخرجهم المصنف وغيره قوله في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم هذا من لا خلاق له في الآخرة اي لا نصيب له في الآخرة وقيل من لا حرم له وقيل من لا دين له
فعلى الاول محمول على الكفار والمشركين وعلى القائلين الآخرين يتناول المسلم والكافر الاستبرق الديباج
الغليظ او ديباج يعمل بالذهب او ثياب حرير صفاق وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
الحرير الا ما كان هكذا وهكذا اصبعين وثلاثة اذ زاد مسلم ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبعيه
الوسطى والسابعة وضمهما ولفظ البخاري نهى عن الحرير الا هكذا وأشار باصبعيه اللتين تليان الابهام وفيه انه
يجوز من الحرير الطراز والطرف كالسجاف بشرط ان لا يجاوز اربع اصابع فان جاوزها حرمة لا تفرق في ذلك
بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالابرة والرقيع كالنظير والفاطمة فاطمة زوجة علي وفاطمة
ام علي وفاطمة بنت حمزة وفاطمة بنت شيبة

باب من كرهه الحرير وفي الباب عن علي نهى عن لبس القميص رفعه في السلم بطريق مثلي وفيه
وكذا في النسائي نهائي وفي رواية نهيت وفي رواية كذا اقول نهى عنها كذا في رواية مسلم في الصلاة وليس

معناه ان النبي يخص عليا وانما معناه ان المألف الذي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمع منه غيره
 الى فانما نقله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس كلهم وفي الباب من نفس من ذلك انما نقله كما سمعته
 الهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقيمة من سنن أبي نعيم في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالحري ولم يكن كلبا حريرا ولم يكن حرمت اذ ذاك والمستقيمة في دليل المؤمنين في معرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كانت مكففة بالسند وفيه الرقة من الحري والدياباج ان نفس الغيرة الكونية من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مستقيمة الكمين من سندس وداير فيهما وقد قيل انها الجبة الواسعة فلا يحتاج الى ما التناويل وفي الحديث
 كان يلبس البرانس والمساقي وتبلى فيها ومنه حديث حماد بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله لا اركب الا جملان
 هو الصوف الاحمر والحديث معمول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ركوب مباشرة الحري فان للائحة لشدة كراهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير ما قوله
 ولا اليس المكفف بالحري هو الذي عمل على زيله والكمامة وجنبه كغاف من الحري كما استجابوا في قولهم
 على ما زاد على اربع اصابع او تركه تنزاعه قوله نهى عن مياتة الدجاجة مع مباشرة جني ولما رخصت في كراهة
 على رجل البعير تحت الراكب واصلة الواو وميم زائدة وقيل اغشية المسرج والحريمة متعلقة بالحريية كمن
 من الجلود والنهي للاسراف اولانه يكون فيها حريرا -

باب الرخصة في العالم فخيطة الحريية تقدم عبارات الهداية الا ان التخليل غنوه مع مقدار ما رخصت
 اصابع او اربع كما لاعلام والمكفوف بالحريية فيجوز من الحري الطراز والطرف كما استجابوا في الحديث ان
 اربع اصابع وفي الباب عن اسماء بنت ابى بكر باجارية ناعليتي جبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام
 فاخرجت له جبة طيالة مكفوفة الجيب والكمين الترخين بالدياباج الجيب هو موضع القوارية التي
 يدخل منه الراس والفرج في الثوب الشق الذي يكون امام الثوب وخلفه في اسفله والدياباج نوع من
 الحري في الحديث جواز لباس الجبة المعروفة بلباس ماله فرجان من خلفه وقدام وان لا كراهية فيه وان كان
 لا يلبق لبسه الفقهاء والصالحين في هذا الزمان للتشبه ومن صدقت نيته مع الله تعالى لا يبالى بما يلبس فيمكن
 ابو النجيب السهروردي يلبس العمامة في وقت لبشرة وناير وفي وقت بائق وفي الباب نهى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من الحري فانما المصمت من الحري وسدى الثوب فذلك لباس
 المصمت هو الذي جميع حري لا يخاط القطن ولا غيره السدى بوزن المحتسب زمانا هو
 خلاف اللحية وهو امد طول في النج وسياقي حكمه -

باب في لبس الحري لحد نقال في الهداية ولا باس بلبس الحري والدياباج في الحرب عند هاهنا
 الشعبي انه عليه السلام رخص في لبس الحري والدياباج في الحرب ولان فيه ضرورة فان الخالص منادى في المعركة
 السلاح واسيب في عين العدو ولبرقة ويكره عندنا في حنيفة لانه لا فصل فيما روينا والضرورة انما دفعت بالتمويه
 وهو الذي لحمته حري وسداه غير ذلك والمحذور لا يستباح الا للضرورة وما رواه عمول على المخلوط ولا باس بلبس
 اسداه حري وحمته غير حري كلقطن والخز في الحرب وغيره لان الصحابة كانوا يلبسون الخز والخز مسنن بالحري

لان الثوب انما يستر او يبالى بالستر والنسج بالعمرة وكانت هي العنبة تدون السندى وقال ابو يوسف هذا كره ثوب القفر
 يكون بين القفر والاهل بارة ولا ترى بفسخ القفر باسالة لان الثوب نابوس والمشوش يلبس واما كان كونه حريرا
 سدا غير حرير لا بأس به في الحرب للضرورة وكبره في غير الاعمالها والاعتبار للجنة على ما بينا انتهى وفي الباب
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهيم بن عوف قال ما زلت ارى من العوام في ثوب الحرير في القفر
 من جنة (حرير) كانت دية ما قال ابن رسلان وكما يجوز لبسه بحكمة كذا كس يجوز لبسه لا قبل لم يثبت الخنثى ان
 عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكيا القمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخص لهما في قصص الحرير
 في غزوة والا صاع ذلك سفرا وحضر اكما هو ظاهر الحديث وفيه تحقيق ذلك بالسفر واختار ابن الصلاح الظاهر
 الى يثبت واذا ثبت حكم الجواز في حق صحابي ثبت في غيره ما لم يقيم الدليل على اختصاصه وغير الحكمة والقمل الذي
 يقع فيه لبس الحرير في معناه فيقاس عليه وفي قول مالك واسم الايلاج لبس عموم لبس التحريم وهو قول الجمهور
 وهذه الرخصة يحتمل ان يكون خاصة بهما والاصح الاباحة لان تخصيص الرخصة بهما على خلاف الاصل المقر
 ثابت لما كان من حكمة وقد تعين العلاج بهما للضرورة كونهن على السفر والاشغال ثم تبادوا به فما ايج للضرورة
 لا يتعداها ويتقدر بقدر الضرورة وهذا نظير التداوى بالابوال -

باب في الحرير للنساء قد تقدم حكمه فقلنا عن الهداية اتفقوا على ان لبس الذهب والحرير الميجوز للرجال و
 اما ما سوي اللبس فقال ابو حنيفة لا بأس بافتراش الحرير والديباج والنعيم عليها وكذا الوسائد والمرافق والسط
 والستور من الديباج والحرير اذا لم يكن فيها تماثيل وقال صاحباه كبره جميع ذلك قال في الهداية ولا بأس بتدوير
 والنوم عليه عند ابي حنيفة وقال لا كبره وكذا الاختلاف في سترة الحرير وتعليقه على الابواب لهما العمومات ولانه من
 زنى الاكاسترة والجبا برة والتشبه بهم حرام وقال عمر اياكم وزى الاحاجم ولما روى ابن عاوية السلام عابس على مرفقة
 وروى في كان على بساط عبد الله بن عباس مرفقة حرير ورواه ابن سعد في طبقاته ولان القليل من الملبوس
 مباح كالاعام فكذا القليل من اللبس والاستعمال والجامع كونه نمودجا على ما عرفنا في الباب عن علي كرم الله
 وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ حريرا فجعله في عييته فاخذ ذهبها فجعله في شماله ثم قال
 ان هذين حرام علي ذكور امتي زاد ابن ماجه حل لانا منهم -

باب في لبس الحبرة قال ابو بصير الحبرة مثل العنبة برديان يكون من كتان او قطن سميت جرة
 انها جرة اى مزينة والتجبر التزيين والتسين وانما كانت الحبرة احب الثياب واعجب الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كما في الباب لانه ليس فيها كثير زينة انما كانت مخططة ولا بها اكثر احتمالا من الوسخ من غيرها
باب في البياض كان احب الثياب الى صلى الله عليه وسلم وضعوا القميص وضعة الجحرى ولونا البياض
 لثياب من ابن عباس رفعه البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنا ذنبا موتا كره
 الحديث وقد كمن رسول النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بياض -

باب في الختان وفي غلب الثوب الختان هو الثوب الذي يلي من اللبس ينبغي للانسان تنظيف الثوب

من الاوساخ الظاهرة والبدن وكذلك تنظيف شعر الراس بالغسل والتدليس بالزيت ونحوه لازالة
الثفت وشبني ان يلبس من الثياب التي يليق بحاله من الغنى والفقر ليعرف النقرار وذوي الحاجات ان
يذاغنى وبذا فقير وفي الباب اما كان لهذا يجد ما يغسل به ثوبه وفي اخرى عن مالك بن نضلة قال
ايتت النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب دون دخلق فقال الك مال قال نعم قال من اى المال
قال قد اتاني الله من الابل والغنم والخيول والسرقيق قال فاذا اتاك الله ما لا فلير اثنعه الله
غاليات وكرامته التي اكرامك الله بها من المال ففيه حش على الجمال والزينة بما يليق بشانه بشرطان
الا يكون طلبا للشهرة والفخر

باب في المصبوغ اى في لبس الثوب المصبوغ قال ابو حنيفة واوصى به يجوز كل لون الا المصفر
والمرغفر للرجال بكرة خاصة ويجوز للنساء كلها يجوز عندها لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن مصفرا وقال الشافعي
ان لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن حريرا كراهته في لبسه للرجال قلت وفي الباب عن ابن عمر رفعه وقد كان
يصبغ بهاتيناه كما حتى عامته اى بالصفرة اختلف الناس في ذلك فقال بعضهم اراد الخضاب للحمية
بالصفرة وقال آخرون اراد كان يصفر ثيابه ويلبس ثيابا صفرا

باب في الخضرة هو من لباس اهل الجنة ومن افنع الالوان للابصار وفي الباب فسر آيت عليه
بردين اخضرين اى على النبي صلى الله عليه وسلم

باب في الحمرة يجوز للرجال الحمرة اذا لم يكن مصفرا ولا مرغفرا وفي الباب قوله وعلى ربيعة مفرجة
بالعصفر فقال هذه الرقيقة الحديث وفيه افلا كسرة بها بعض اهلكت فانه لا يابس به للنساء
الرقيقة كل ما لا ليست ملتفتين انما هى ليسج واحد قليل كل ثوب رقيق لين مفرج مشد ملطخ بالعصفر وفي
الباب المفحجة التي ليست بمشبعة اى لصبغ الشئ بالحمرة ولا المودعة اى بحمرة الخفيفة مثل لون الورود
ففيه نهى الرجال عن لبس المصفر والمرغفر وفي رواية على ثوب مصبوغ بعصفر مودعا فهذا صحيح
واضح اما قوله صلى الله عليه وسلم رجل عليه ثوبان احمران فسلم عليه فلم يرد عليه
النبي صلى الله عليه وسلم ففيه الاحمران مطلقا من غير قيد المصفر فحمل على المصبوغ بالعصفر وكذا قوله
الا ادى هذه الحمرة قد علمتكم اى علمتكم او قال ذلك لانه زى المتربين والمتكبرين

قوله ونحن نصبغ ثيابا بها بمخرة فيبيننا نحن كذلك اذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما وادى المخرة رجعت الخد تلت نواطن منها رضى السر عنها انه رجع لانه لم يزل الطين الاحمر والافمن المعلوم لمسلم
عند كل من اصحاب المذاهب ان الحمرة الحالصة من المصفر وغيره جاز للنساء فكيف يمكن ان ذكرها والقول
انه للزينة كرها بعيدا ايضا لان لون المفرة لا ينافي الزبد بل الصبغ بها هو عن الزينة فليس فيه غير انه صلى الله عليه وسلم
لما رجع وكان رجوعه لحاجة له بدت عنده وصوله الى الباب فعاد ورجع لتذكرها اولما راسى في البيت من
لسوء الانصار والاجنبات واشتغالهم في امر من الصنع وتجهيف الثياب وغير ذلك رجع لذلك وتلمنت

ينبغي ان لم يرجح الا لكراهية المغرة وكثير ما يشبه المراد وسيجي لذلك نظير والمغرة الطين الاحمر ركيرو
 باب في الاختصاص في الحجرة في الحجرة سبعة اقوال للاختلاف منها انها واجبة ومنها سنة ومنها مستحبة ومنها
 مندوب ومنها مباح ومنها مكروه ومنها حرام والخيار ان مباح لاسنة ولا مكروه وفي الباب رايته في حلة حمراء
 لم ادر شيئا قط احسن منه وفي اخرى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بمشي من يخطب على بغلة
 وعليه برد احمر الحريش وهذا البرد والحمة الاحمر يحل على انه لم يكن مصبوغا بالعصفر بل كان جريا مخططا بخطوط الاحمر
 غير المعصفر والمزعفر

باب في السوداء في الثياب عن عائشة قالت صبغت للنبي صلى الله عليه وسلم برد سودا فلبسها الحديث
 وقد ثبت في غير من واحد لبسه الثوب السوداء

باب في الهدب هو حمل الثوب وشعر اشفار العين والمراد منها هو الاول -

باب في العمامة الصلوة في العمام مستحب ولا يكره بانها مستحب للجمعة والعديد وغيرهم وللإمام
 الكدوي الطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان السرو لا تكتنه يصلون على صاحب العمام يوم الجمعة
 وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح مكة وعليه عمامة سودا وفي

اخرى رايت النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد ادرخى طرفها بين كتفيه
 وفي نسخة طرفها وهو المعروف وفي اخرى فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلائد
 يريدان المشركين كانوا يعمون على رؤسهم من غير ان يكون تحت العمامة قلنسوة ونحن نعلم على القلنسوة و
 عن عبد الرحمن بن عوف يقول عمتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسد لها من بين يدي ومن خلفي
 اي شد على راسي عمامة فارسل طرفها من خلفي وطرفها الاخر على الناصية ففيه سدل الغزتين وكان عادة
 صلى الله عليه وسلم سدل الغزتين خلفه وكان عمامته صلى الله عليه وسلم في عامة الاحيان ثلثة اذرع وفي الصلوات
 الخمس سبعة اذرع وفي الجمعة والاعيااد وجين الوفود اثنا عشر ذراعا -

باب في لبسة الصماء اختلف اللغويون والفقهاء في تفسير اشتغال الصماء فقال الاصمعي هو ان يشتمل بالثوب
 حتى يجلل جميع جسده ولا يرفع منها جانبا وقيل لها الصمار لانه اذا شتمل بها سدت على يديه ورجليه المنافذ كلها
 كالصخرة الصمار التي ليس فيها ثقب واما تفسير الفقهاء فهو ان يشتمل ثوب واحدا ليس عليه غيره ثم يرفع من احد جانبيه
 فيضعه على احد منكبيه على هذا فاما ان يرفع يده الى كشف العورة وعلى تفسير اهل اللغة انما هي مخافة ان يعرض
 شيء فيحتاج الى رفع يده ولا يدر الى ذلك سبب الا يكشف العورة وفي الباب نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الصماء وعن الاحتباء في ثوب واحد والاحتباء ان يجلس الرجل على الارض ويضع رجله الى بطنه
 ثوبا يحجبها به عن ظهره ويشده عليها وقد يكون الاحتباء باليد من عوض الثوب والنهي لكشف الفرج كان في بداية
 التقويم نهى عن لبستين ان يجتبي الرجل مفضيا بفرجه الى السماء اي من غير ساتر لفرجه فهذا
 احد الثنتين المنوعتين والثانية هي الدخلة في الدخلة في الصمار اي ان يلبس ثوبه طحا جانبيه خارج

ركشوف بلاستر، ويلقى ثوبه على عاتقه من احدى جانبيه فيبد وعورته

باب في حل الاذنين جمع زر كانت عادة العرب ان تكون جوبهم واسعة فربما يشدونها يزور بها ثوبها مفتوحة وكان عامة احوال النبي صلى الله عليه وسلم الشدة وقد يكون حبيب قميصه غير مشدود كما في الباب دان قميصه لم يطلق الا زار وفيه قال عروة فما ديت معاوية ولا ابنه قط الا مطلقا اذ رادهما فهذا تمثيل الصحابة والتابعين فمن بعدهم من السلف الصالح باتباع السنة والمداومة عليها ما استطاعوا جعلنا الله تعالى من اهل الاتباع وجناب عن الابتداع وان كان اختيارا لما هو خلاف الاولى خصوصا في الصلوات لكنهما احبا ان يكون على ما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم وان كان اطلاقه ازراره اذ ذاك لعارض ولم يكن من عامة احوال النبي عليه وسلم وذلك لما فيه من قلة المبالاة بهما الصلوة الا ان الكرامة لعلها لا تبقى في حق معاوية بن قرة وابنه لكون الباعث لهما حب النبي صلى الله عليه وسلم وانباعه فيما رآياه من الكيفية صلى الله عليه وسلم

باب في التنقع يجوز الاستنزال من حر الشمس بالرداء والشمسية والظلة قوله هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبلا منتقدا اي مغطيا راسه وحفظا لحر الشمس.

باب ما جاء في اسبال الاسرار هو تطويله ونز سيلة نازلا عن الكعبين اذا مشى وانما يفعل ذلك في الغالب كبر اقل العلماء المستحب في الازار والثوب الى نصف الساقين والجائز بل اكراهية ماتحة الى الكعبين فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع فان كان للخيلاء فهو ممنوع منع تحريم والا فهو ممنوع منع تنزيه والاسبال يكون في الازار والقميص والجبّة والعامة والطيلسان يدل عليه حديث الباب من حجب ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيمة لان الثوب عام ونحوه الاحاديث في تقيد بالاجزاء تدر على ان التحريم مخصوص بالخيلاء وبه قال الشافعي وعندنا قيد وانقي واجمعوا على جواز الاسبال للنساء وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الاذن لمن في ارضاء زوجه من ازاره وكان ابو بكر خيفاً فلا يستمسك ازاره عليه بل يستره عن حقويه بلا ارادة ولذا قاله لست ممن يفعل خيلاء ففدية منقبة عظيمة لابي بكر رضي الله عنه وحديث الباب ظاهر وفيهم وعيد شديد لمسبل الازار.

باب ما جاء في الكبر وسوء حرام بالاتفاق والخيلاء والمخيلة والزهر والتجتر والكبر كلها بمعنى واحداً وفي الباب قال الله تعالى الكبرياء ردائي والعظمة اذني فمن نازعتني واحد منهما قد فتته في النار لما كان

هذان الثوبان يحصان اللابن بحيث لا يتغنى عنهما ولا يقبلان المشاركة عبر الله تعالى عن العظمة بالاذن وعن الكبر بالرداء على جهة الاستعارة المستعملة عند العرب وبالحمد يريدان العز والكبرياء من اوصاف الله تعالى الخاصة به التي لا ينبغي لغيره وفي حديث الثاني لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من

خردل من كبر اي لا يدخلها دون مجازاة ان جازاه ولا يلزم انه لا يجازيه بل لا بد ان يدخل كل الموحدين الجنة اما اولاً واثانياً بعد تعذيب صحاب الكبار الذين ماتوا مصرين عليها وقيل لا يدخلها مع المتقين اول وبله وقيل معناه من تكبر من الايمان فلا يدخل الجنة اصلاً والاولى ان يقال انه لا يكون في قلبه كبر حال دخوله الجنة كما قال تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل كما قال صلى الله عليه وسلم لامرأة عجوز ان لا تدخل الجنة عجرت قالت وما بين و

اذا كانت يجوز الاشتباه فلا بأس بمصانفتها ومس يد بالافهام خوف الفتنه والصغيرة اذا كانت لا تشبه بياح متهاو
 والنظر اليها ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها للضرورة ويخفى ان يعلم امرأة ما اذا هتافان لم يقدر والسيتر
 كل عضو منها سوى موضع المرض وينظر الرجل من الرجل الى جميع يده الا ما بين سترته الى ركبتيه وما يباح النظر اليه
 للرجل من الرجل بياح المس ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه اذا امنت الشهوة لاستوار
 الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس بعورة كالشباب والدواب وفي كتاب الخنثى من الاصل ان نظر المرأة
 الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاص الجنس اغلط فان كان في ثلبها شهوة او اكبر
 راسها انما تشبه او تشكت في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر هو الرجل اليها وهو بهذه الصفة لم يطهر
 وفي الباب عن عائشة ان اسماء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق
 فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح لها ان يري
 منها الا هذا وهذا واشتار الى وجهه وكفيه **قوله** ثياب رقاق تريد ليف الراى لها لون
 البشرة من الرقة فقال ان المرأة اذا بلغت لا يجوز لها ان تنظر للاجانب الا ما تحتلج الى اطهاره للحاجة الى معاملة او
 شهادة الا الوجه والكفين وبها عند من الفتنه واما عند الخوف من الفتنه فلا ويدل على تقديره بالحاجة اتفاق
 المسلمين على منع المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجوه لاسيما عند كثرة الفساد وظهوره -
باب في العبد ينظر الى شعره وكذا اختلف العلماء في ان عبد المرأة محرم لها ام لا فيذهب الشافعي الى انه هو
 محرم لها بخاؤها وليا فرمها وينظر منها ما ينظر محرما وقال ابو حنيفة وآخرون ان العبد ليس محرم اليه واحتج من
 جعل العبد كالحرم بقوله تعالى او ما ملكتم ايما كنتم فعقب بما رواه ابن ابي شيبة عن سعيد بن المسيب قال لا يغركم
 هذه الآية انما يعنى بها النساء لا العبيد وحجة الاحناف فيه قول ابن عباس وموافاق الناس بتفسير القرآن في الباب
 ان ام سلمة استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الكحامة فامر ابا طيبة ان يحجمها قال (الراوى)
 حسبت انه (ابا طيبة) قال كان اخلاها من الرضاعة وغلاما لم يحتمل وجهه ان لحجامة انما تكون غالبا في
 بدن المرأة في ما لا يجوز لاجنبي الاطلاع عليه كشراسها او قفاها او ساقها فقال انه كان من ذات محرما او صبيا فاجبت
 المصنف ترجمة الباب بالمقاليته فان الاخ الرضاعي والغلام الغير المحتلم لما جاز لهما النظر الى شعر المرأة يجوز للعبد
 ايضا الاتحاؤ بهما في انهما محرمان للمرأة وبها موقوف على كونه محرما ونحو ذلك وان سلم ذلك واما قوله لفاطمة ليس عليك
 بأس انما هو ابوك وغلامك فلا حجة فيه ايضا فان العبد كان صبيا لا طلاق لفظ الغلام وانها
 واقعة حال لا عموم لها واما حديث اذا كان لاجنبي مكاتب وكان عنده ما يوزى فلتعجب منه ومفهومه انها لا تعجب
 قبل ذلك فالمراد من الاحتجاب كمال الاحتجاب كالا جانب وعلى ان المفهوم غير معتبر عندنا وحمله الطحاوى على سد
 الذريع فالامر بالاحتجاب اذا لم يؤتعتنا كيلا ينقطع التعلقات قال في الهاية ولا يجوز للملوك ان ينظر من سيدة
 الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك هو كالحرم وهو احد قولى الشافعي **قوله** في نظر الرجل من ذوات
 محارمه من امه وابنته والبالغة وابنة ومن كان ذات رحم محرم منه ومن كل محرم من الرضاخ او النكاح او الوطى وكذلك

ما دم يولى ابيه او ابنة او نكاح ابنة وان لم يكن فيهما رحم فقال وينظر الرجل من ذوات محارم الى الوجه والراس والصدرة
والساقين والخصدين والى النظر الى ظهرها وبطنها واخذ باو الاعمل فيه قوله تعالى ولا يبدن زينةهن الا لبعولتهن الاية
والمراد بالاعمال واضح الزينة وهي ما ذكرنا في الكتاب ويخل في ذلك الساعد والاذن والعنق والقدم لان كل
ذلك موضع الزينة بخلاف الظهر والبطن واخذ لانها ليست موضع الزينة ولان البعض يخل على البعض من
غير استئذان وانتشام والمرأة في بيتها في ثياب ههنا عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادى الى الحرج وكذا الرغبة
اقبل للحرمة ابو بة نقل ما تشبه بجلات ما ورثها لانها لا تنكشف عادة ولا لباس بان ليس ما جازان ينظر اليه منها ولا بال
بالخاوة والمسافرة بهن وينظر الرجل من مملوكة غيبة الى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارمهم

باب في فحش تغافل اولى اللذة والاربة والارب الحاجة والشهوة قال في الهامية والخصى في النظر الى الاجنبية
كالفعل وكذا المجبوب وكذا الخنثى في الروى من الافعال والحاصل انه ليخذه في محكم كتاب المرء المنزل فيهما
يرى بمحكم كتاب المرء قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من البصائر ثم الخ قال شمس الائمة ان قوله تعالى او السابغين
غير اولى الاربة من الرجال من المتشابه وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا لحواسهم فخذ بالحكم ونقل كل من كان
من الرجال وان كان من الخصى والمجبوب الخنثى فلا يخل لها ان تبدي موضع الزينة الباطنة بين يديه لا يخل
النظر اليها والخنثى من الخنثى هو التمسار والتشني والاسترخار وهو الذي يشبه بالنسار في اخلاقه وكلامه و
حركاته وسكناته وتارة تكون هذا خلقه ولا اثم عليه وتارة تكون تبكلف وهو يلعبون بالحديث عن المرء
التشبهات بالرجال من النسار وفي الباب عن عائشة قالت كان يدخل على زوج النبي صلى الله عليه وسلم

خنثى فكانوا يعدونه من غير اولى الالة فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه
وهو يبيت امرأة وقال ران فتح الله عليك الطائف فعليك ببادية بنت عيلان
الثقفي انها اذا قبلت اقبلت باويع فاذا ادبرت ادبرت بثمان مع ثغر كالافحوان ان طبت
مشت وان تكلمت لغت بين رجلها كالانا ما لكفور فقال لبنى صلى الله عليه وسلم وقد غلغلت النظر اليها
يا عماد الله الا ادى هذا يعلم ما ههنا لا يدخلن عليك هذا فحجوبة قوله اقبلت باويع اي عكن البطن
تقبل بهن من كل ناحية اثنان وكل واحد طرفان فاذا ادبرت صارت اطراف العكن ثمانية والعكنة هي الطينة التي
تكون في البطن من كثرة السمن والعرب يوصف المرأة بالسمن فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الكلام منه علم انه
من اولى الاربة ففتح من دخوله ولانه يترتب الفساد على دخوله على النسار لوصف اياهن للاجانب وكالوا يظنون انه
لا يعرف شيئا من احوال النساء ولا يخطر له بباله لان الخنثى كان فيه خلقه وطبيعته ولم يكن يعرف منه الا ذلك
ولهذا كانوا يعدونه من غير اولى الاربة ولم ينكروا ولا دخوله على النسار روى البيهقي كان الخنثون على عهد رسول الله
عليه وسلم ثلثة مائة وثب وبهيت اسم وقيل هذا كان بهيت والصواب انه سبب بالنون والبارء الموحدة ثم انهم
اختلفوا في تفسير او السابغين غير اولى الاربة من الرجال قيل هو الخنثى الذي لا يشبه النساء خلقه وطبعه وقيل هو
المجبوب الذي جف ماءه وقيل الالة الذي لا يرى ما يصنع بالنساء انما سمته بطنة وقيل شيخ كبير قد ماتت شهوته وفيها

اخرج النبي صلى الله عليه وسلم ذلك المحدث من المدينة فكان بالبيداء عريان. قال ابن جهم: ما سمعت ابي ايسل بن ابي
في الاسبوع ان يطلعوه فيطهونه فيرجع من المدينة الى البيداء قال العلماء: ان كان المحدث واقفيه كان لثانية معان
المعنى المذكور في الحديث من وصف النساء ونحاسهن وعوراتهن بحضرة الرجال وقديهن ان يبصف الرجل لزوجها فكيف
اذا وصفها الرجل للرجال والثاني انه ظهر له منه كان يطلع من النساء واجباهن وعوراتهن على ما لا يطلع عليه كثير من
النساء لا سيما على ما تقدم انه وصفنا بين رجلها وهو الفرج والثالث انه كان يبان انه من غير اولى الاربع قلت
وجه اخراجه انه خاف في اقامته هناك فتنة فان النساء قلما يحتزن من لائنه شلهن وتعلمن انه لائستهن وكان
ذلك مورثا لانه ما د

باب في قوله تعالى ذل المؤمنات لا يفضضن من البصائر اي قل يا محمد صلى الله عليه وسلم لمن آمن بك من المؤمنين
يفضضن من نظرين فهو خبر بمنع الامر وليل من التبعض والمراد غرض البصر عما يحرم ددن ما لا يحرم وقال ابن عباس
نسخ من هذه الآية من غرض البصر المؤمنين والمؤمنات جواز البصر الى القواعد من النساء ومن اللاتي قد عرن عن الكيف
والولد من الكبر ولا يطلع فيه نكاحا من الكبر فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن يعني الثياب الظاهرة كالمخفة
والجلباب التي فوق الخمار غير متبرجات بزينة اي قاصبات بوضوح الثياب التبرج بالزينة وقد تقدم نقلا عن الهادي
في باب المتقدم ما يتعلق بهذه الآية من احكام الفقه وفي الباب فاقتل ابن ابي مكتوم بعد ان امرنا بالجلباب
فقال احتجاجا منه فقلنا يا رسول الله اليس اعصى لا يبصرنا ولا يعر فها فقال النبي صلى الله عليه وسلم
افحميا فان اتما استتما تبصرانه انتما وفيه دليل على ان المرأة لا يجوز لها النظر الى الرجل قال النووي
وهو الاصح وقال الجمهور يجوز نظر المرأة الى بدن الاجنبي سوى ما بين سرته وركبته ان لم يكن خوف الفتنة كما تقدم
عن الهادي والدليل عليه حديث عائشة انها نظرت الى الحبشة وهم يلعبون في السج وحدث فاطمة بنت قيس
قال صلى الله عليه وسلم لها اعتدي في بيت ام مكتوم فانه رجل اعى كضعين الثياب عنده فوقع الفارض بين
الاحاديث بالمنع والرخصة فقل المنع محمول على الوع وحدث الحبشة وغيره محمول على الرخصة وقيل المنع محمول
على خوف الفتنة والرخصة في حالة الامن وبعضهم قالوا ان المنع في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة والرخصة
في غيرنا وقد اختاره ابو داود وحديث قال وفيه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة الى آخر ما قال قوله اذا
نما خرج احداكم عبدا امته فلا ينظر الى عورتها فان المملوكة اذا زوجها مولاها برجل تكون كلاجنية
في حق المولى في الاستمتاع بها بشهوة فلا يجوز النظر اليها بشهوة ولا الاستمتاع بمس رقبة واما الاستمتاع بها بالجمعة
من غير شهوة فيباح -

باب كيف الاختصاص اي لبس الخمار وفي الباب عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها
وهي تخطم فقال لا ليتين اي اختمري بلبية واحدة لا ليتين قال ابو داود معنى قوله لبيتين لا ليتين يقول
لانهم مثل الرجل لا تكثر طاقا او طاقين قال الخطابي يشبه ان يكون انما كره لها ان تاوى الخمار على راسها
لئلا يكون تعصبت بخمارها عارت كالمتمم من الرجال وهذا على معنى نهية النساء عن لباس الرجال اهم وقد عرفت

بأن الزمان ان تلبس المرأة على رأسها الذيل فيه ليات كثيرة فنسال الله العافية فيما احداث -

باب في ليس القباطي للنساء القباطي جمع قبطية فسيية الى القبط وهم اهل مصر وهذا في الثياب و
في الايامين يقال قبطي والقبطية ثياب بيض رفاق من كنان تيجر بمصر فيجوز للنساء لبسها اذا جعلت تحتها ثوبا اخر
بيضا لا يخل بالثياب كما في الباب اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقباطي فاعطاني منها قبطية فقال
اصدعها صدعين فاقطع احداهما قميصا واعط الاخر امرأتك تحتها به فلما ادبر قال دأمر
امرأتك ان تجعل تحتها ثوبا لا يصغها اي لا يظهر منها شعر رأسها الصدر الشق -

باب ما جاء في الذيل اي في رداء يجوز للنساء اطالة اذيالهن من التميمي والازار بحيث يسدلن الى قاع ذراع
من اذيالهن الى الارض ليكون ظهورا قدامهن مستورة لا تزيد على الذراع كما في الباب وقد اختلف العلماء في القدين
هل هي عورة ام لا فعن ابني حنيفة روايتان وقال مالك لا يجوز لها ابدان ظهور قد ميا في الصلوة ولا في غيرها حتى اذا
ظهر ظهورها اعدت الصلوة في وقتها ولا يجب الاعادة بعد وقتها وقال الشافعي يعمد ابدان في الوقت وبعده وفي الباب
قال فذراع لا تزيد عليه اي على الزرع -

باب في اهاب الميمنة الاباب بكسر الهمزة قيل هو الجبل مطلقا وقال الاصمعي هو الجبل قبل الدباغ فابو ذؤيب تسمى
الاباد في باب اللاحق قال ابو داود قال النضر بن شميل يسمى اهابا بالمد بفتح فاذا دبع لا يقال
اهاب انما يسمى شدا وقس بة واما الدباغ فهو بالكسر دبر استن پوست وياك كرون اكل ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ فان
كان استعمال القرد ونحوه على ما اشترط الشافعي فهو حقيقة ولا يعد نجسا قط وان كان بالترتيب والشميش والالتقار
في الرشح فهو حكمية وعن الامام فيه روايتان والظاهر انه يعود قياسا وعنه راي يوسف ومحمد لا يعود استحسانا وهو الاصح قال
محمد في الآثار حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كل شيء يمنع الجلد من الفساد فهو دباغ اختلف اهل العلم في
اباب الميمنة بعد الدباغ هل يجوز الانتفلع بها ام لا في رهب ابو حنيفة واصحابه وجمهور الامم الى انه كل اهاب يحتمل الدباغ
اذا دبع فقد ظهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه لاجل الخنزير والادمي وقال الشافعي كل اهاب اذا دبع باليد باغة
الحقيقة فيجوز استعمالها ويظهر لاجل الخنزير والادمي والكلب وقال الاوزاعي ان الدباغ لا يعمل الا في جلد
الكلب لانه لا يظهر جلد النمر والحمار وكل ما لا يؤكل لحمه وبه قال ابو ثور وقال مالك ان جلد الميمنة مطلقا سواء كان
جلدا يؤكل لحمه او غيره يعني باليد باغة نجس لا يجوز الصلوة عليه ولا الانتفاع به الا في الجاهل من الاشياء استدل ابو حنيفة

بحديث ميمونة في الباب رفعه فقال اذا دبعتم اهابها فاستمتعتم به فقالوا يا رسول الله انما ميمنة قال انما حرم
اكلها وحملها اخرج مسلم والبخاري والنسائي عن ابن عباس بدون ذكر ميمونة وبحديث ابن عباس رفعه
اذا دبع اهاب فقد ظهر واخرج الترمذي وابن ماجه وابن حبان واحمد والنسائي والشافعي بلفظ ايما
الاب دبع فقد ظهر وسلم بلفظ المصنف وفي لفظه دباغ ظهور وبحديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
ان يستمتع بجوار ميمنة اذا دبع اخرج النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وفي لفظه دباغ جلود الميمنة ظهورا
ولما اثنى من وجهه في الجوار كل اديم رباغة وله من وجهه استمتعوا بجلود الميمنة اذا دبعت تراها بجان او اذا اذ لمحا او ما كان

بعد ان يريد صلاحه واساؤه ضعيف وبجريت سلمة بن المحبق في الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك اتي على بيت فاذا قرنته معاقله فسأل الماء فقالوا يا رسول الله انها ميتة فقا
د باغرها طهورها اخرجه النساءى وابن حبان وفيه احاديث اخرى فيه حجة لمذهب الجمهور ان جلد الميتة يطهر بالدباغ
ظاهره وباطنه ويجوز استعماله في الاشياء المألفة واليابسة ويدل لفظ الميتة في حديث عائشة وغيره باطلاقة على ان يطهر
سواركمان ما اكل لحمها ولا غير الخنزير والادى وزاد الشافعى الكلب احتج بعموم الجلود والبويوسف وادى على ان الدباغ
يؤثر في جميعها حتى الخنزير واستثنى الاوزاعى والبثور وجلد المالا لكل لحمه كالحمار واحتج ابو حنيفة والجمهور باطلاق الدباغ
ولفظ يطهرها الماء والفرق على ان الدباغة مطلقا يطهرها -

باب من روى ان لا يستنفع بالها ب الميتة وهي الملقب الدباغ وفي الباب عن عبد الله بن حكيم
قال قرئ علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بارض جهينة وانا غلام شاب ان لا
تستمتعوا من الميتة بالها ب ولا عصب قال ابن رسلان فيه حجة لما روى عن مالك ان الجاهل بعد الدباغ نجس وهو
ناسخ لاحاديث اذا دليخ الابهاب فقد طهر وانما لو خذ بالآخر فالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل هذا
مرسل لانه من كتاب لا يعرف حاله واجيب بان كتاب النبى صلى الله عليه وسلم كلفظه ولو لم يكن ذلك لما كتب النبى
صلى الله عليه وسلم لاحد وقد كتب الى ملوك الاطراف والى غيرهم فلم يمتهم بالحجة به وحصل به البلاغ وحمل اصحابنا حديث الباب
على ما لم يدبغ انتهى وقال الترمذى قبل هذا الحديث ناسخه للاخبار الواردة في الدباغ لما في بعض الطرق اتانا
كتاب رسل الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر والجمهور على خلافه وقالوا لا يقاد من ملك الاحاديث صحيحة واشتهر انهم
ابن حكيم لم يلق النبى صلى الله عليه وسلم انما حدث حكاية حال ولو ثبت فحقة ان يحيل قبل الدباغ وقال الترمذى
كان احمد بن حنبل يقول به ثم تركه لما اضطررنا في اسناده قال البيهقى واخرون هو مرسل ولا صحة لابن حكيم نقله السيد فى
التحريج قلت فى العصب عند الحنفية روايتان فى رواية عصب الميتة نجس لان فيه حياة بليل للموت وادى طاهر لانه عظم غير متصل
ويدل عليه حديث ثوبان رفعه اشترى لفافنة قلادة لمن عصب وسوارين من علاج -

باب فى جلود اليهود فى بعض النسخ والسباع النجس جمع نمر والنمار فى معنى نور قال فى الهداية وكل اهاب
دبغ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجل الخنزير والادى بقوله عليه السلام ايا اهاب دبغ فقد طهر ودل الشافعى
وصحى وهو لعموم حجة على مالك فى جلد الميتة ولا يعارض بالنبى الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام
لا تشفعوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير المدبوغ وحجة على الشافعى فى جلد الكلب وليس الكلب نجس العين الا ترى
انه يتفع به حراسته واصطياها بجلد الخنزير لانه نجس العين اذا هار فى قوله تعالى فانه رحس منصرف اليه لقربه وحرمة
الانتفاع باجزاء الادى لكرامته فخر جاعل وبنائه قال وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعى نجس لانه من اجزاء الميتة
ولنا انه لا حيوة فيها ولهذا الاتي لم يقبلها الموت اذا لموت زوال الحيوة وشعر الانسان وعظمها طاهر وقال الشافعى نجس
قلت الاختلاف فى عظم الميتة وشعرها مبنى على ان لا حيوة للشعر والعظم عندنا وعند الشافعى فيها حيوة وقال مالك فى العظم
حيوة دون الشعر وفى الباب لا تركبوا الخنزير ولا النمار وفى رواية لا تصحب الملائكة رفقة من جلد نمر وفى رواية

هني عن ليس جلود السباع والركوب عليها وفي رواية نهي عن جلود السباع قال الخطابي اما لان
الدباغ لا يعمل الا في جلد يابوكل لحمه وهو قول الاوزاعي وناويل الاحاديث عند غيره ان النهي عنه ان يستعمل قبل الدباغ
وقد لا اصحاب الشافعي ان الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعرها على انه انما نهى عن استعمالها من اجل شعرها لان ابد
النور والخز ونحوهما يستعمل مع بقا الشعر عليها وشعر الميتة نجس عنده وقد يكون النهي عنه ايضا من اجل انها مركب
اهل السرف والخيلاء اهر

باب في اكل النعال اتفقوا على ان ليس النعال وباني معناها من المدراس والخف مستحب وفي الباب عن جابر
قال: كثرة من النعال فان الرجل لا يزال راكبا ما انتعل فهذا كلام بليغ واقتضاه لا يبيح على
منه ولا يوتي على مثاله وفيه ارشاد الى مصلحة الماشي وينبغي على تخفيف المشقة عنه فان الحما في تلقي من التعب والمشقة
والالم والتعار ما يقطع عن المشي ويمنع من الوصول الى مقصوده بخلاف النعل فانه يكون كالراكب فانه يكون كالراكب
في ثلث التعب ووجوده الراحة والتخلص من اذى خشونة الارض والتأذي بما يطارد عليه من سيول وحجارة ونحوها يصل
الى مقصوده سريعا كالراكب فلذلك شبه بالراكب وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينتعل الرجل ثوبا
كما في الباب لان لبسها قاعا اسهل ولا يمكن له وربما كان ذلك سببا لانقلابه فامر بالعود له والاستعانة باليد في لباس
عالمته وقال عيشي احدكم في النعل الواحد لا ينتعلها او ليخلعها جميعا كما في الباب لسلكا يكون
احدى الرجلين ارفع من الاخرى ويكون سببا للثقل ويعاب فاعله وعلى ان هذا خروج عن الاعتدال ومخالفة للوقار
ومشابهة لذي الشيطان كما لا كل بالشمال وكذلك لبس احد الخفين واخراج احدى اليدين من احد الكمين في ارسال
الذراع من احدتي المنكبين واعراض الجانب الاخر منه وكذلك نذب فيه ابتداء لبسه باليمين وخلعه بالشمال كما في الباب
اذا انتعل احدكم فليبدأ باليمين واذا نزع فليبدأ بالشمال ولتكن اليمين اولهما تدخل واخرهما
تخرج وفي رواية فكان يجب التيمن ما استطاع في شأنه كله في طهورة وتوجله

فتعلله وهذا ما في التكريم كاللبس الثوب والسر اويل والحجة والنعل والخف ودخول المسجد والخروج من الخلاء
وتقليم الاظفار وقص الشارب وحلق الراس ونحو ذلك كما تقدم من قبل في هذا الكتاب بخلاف المستفاد وليس في معنى
التكريم كما يخرج من المسجد والدخول في الخلاء والامتناع وخلع النعل وغير ذلك فانه يتبدل في كل ذلك بالشمال
باب في الفراش جمع فراش كبساط ولبط قال الله تعالى وفرش مرفوعة يجوز اتخاذ الفرش بقدر الحاجة وما زاد على الحاجة
فبذره فيقتصر ولقصر على ما لا بد منه في اللباس والفراش وغيرهما ويتواضع في الاقتصار على الغليظ منه واليسير في اللباس
والفراش على ما كان النبي صلى الله عليه وسلم من الزيادة في الدنيا والاعراض عن تناعها وملازيمها وشهواتها وذاخرها بها
ونحوه واجتزائه بما يحصل به اوفى التجزية في ذلك كله وانجاز التزيمين والتخمين في اللباس والفراش يجوز اتخاذ ما لا
كما قال صلى الله عليه وسلم لما جازع تزوج اخذت انما قال واني لنا انما كما في مسلم وفي الباب والامتناع جمع نمط وهو
طهارة الفرش وقيل ظهر الفرش ويطلق على بساط لطيف له حمل يجعل على البهروج وقد جعل ستر او منه حديث عائشة فاخذت
نمطافتر على الباب فالمراد في الباب هو الاول ولكن كان عادة صلى الله عليه وسلم الاكتفاء على الغليظ كما في الباب

كان وسادة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تنام عليها بالليل من آدم حتى محمد بها ليلت
وفي رواية ابن ماجه الاذخروني حديث ام سلمة كان فراش النبي صلى الله عليه وسلم نحو ما يوضع للناس في قبة
موضع القبر قال الغزالي كان طول فراشه ذراعان ونحوه وعرضه ذراع وشبر ونحوه قوله فراشه لا رجل وقال ابن
الملك في فراشه للضيف والراعي للشيطان قال العلامة غناء اي انما على الحائض فاستنانه انما هو
للمياهات والاحتيايل والالتفات برؤية الدنيا وما كان بهذه الصفة فهو مذموم وكل مذموم يضاف الى الشيطان لانه المذموم
اليه يوسوس به ويخسبه وليساعد عليه ويرتضي في قيل انه على ظاهره وانما اذا كان بغير حاجة كان للشيطان عليه بيت يقبل
كما يحصل له البيت بالبيت الذي لم يذكر المصاحبة عند دخوله عشاءا او اعد فراشه للضيف فهو لا كرامة بقيامه فيه
باب في انتخاذ المستوب كره مستر ليطان بالثياب المنقشة وغيره لان ذلك من السفوف وقبول زينة الدنيا
التي نهي الله النبي صلى الله عليه وسلم ان ينظر اليها بقوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زينة الدنيا
هني تنزيه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة فوجد على بابها سترا فلم يدخل
الحديث وفيه دليل على تاديب الاولاد والزوجات والاقارب بالاعراض عنهم والامتناع عن الدخول عليهم حتى يرجعوا اليهم
النسب وشبهها والمراد بالرقم الوشي والنقش -

باب في الصليب في الثوب وفي الباب عن عائشة رفته كان لا يترك في بيته شيئا فيه للصليب
الا قضيه ولفظ البخاري الا لقضاي قطعه وكسره وغير صورة الصليب سواء كان في ثوب الملبوس او الستور
والسجاد في الآلات والصليب وان لم يكن على صورة ذي حيوة لكن يحكي لما يعبد النصراني -

باب في الصور جمع صورة والمراد بالصورة صورة الحيوان تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر
لانه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الاحاديث وسوار صنعه بما يمتحنه او بغيره فصنعة حرام بكل حال لان فيه
مضاهاة لمخلوق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او انار او حائط او غير ما او ما تصويره
الشجر غيره مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام وهذا حكم نفس التصوير وانما اذا المصور فيه صورة حيوان فان كان معلقا
على حائط او ثوبا ملبوسا او عمامة ونحو ذلك مما لا يعبد ممتننا فهو حرام ايضا وان كان في بساط يمس ومحفلة وسادة ونحوها
مما يمتحن فليس بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت فيه فلا بد وقد تقدم من قبل والصحيح انه مانع قال البخاري
وانما لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب او صورة مما يحرم اقتنائه من الكلاب والصور فانما ليس بحرام من كلب الصيد
الابرة والماشية والصورة التي يمتحن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة لبيته بل يشار اقامته
الى نحو ما قاله الخطابي والظاهر انه عام في كل كلب كل صورة وانهم يمتحنون من الجنب لا طلاق الاحاديث ولان الجرو الذي
كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان له فيه عذرها ولا معصية فيه فانه لم يعلم به ومع هذا منع جبريل
عليه السلام من دخول البيت وعلل بالجرو فلو كان العذر في وجود الكلب والصورة لايمنعهم لم يمنع جبريل ان لا يمتنع
اول كتاب الترحيل والترجل والترجل تسريح الشعر ونظيفة وتسميته نهاية وفي القاموس التمرجح حل الشعر
وارساله امره وانما يكون باصلاحها بالانشاط ثم الغالب استعمال الترحل في الاس والتسريح في اللحية وفي الباب

نهي عن الترجيل الاغنيا والغلب ان يفعل يوازيك يوازي المراد بالنهي ترك الواصلة عليه والالتزام به وبذا عند ما افترقا
وان دعا الضرورة الى الترجيل كل يوم لباس به قوله ينهانا عن كثير من اكل ما في الارزاق القنوع والتدبير وتبيل اوتوس
في المطعم والمشرب والملبس والادمان وانما قوله ان البذاذة من الايمان هي رشاثة البنية والتواضع في
اللباس وانما كان البذاذة من كمال الايمان لانه يوصي الى كسر النفس والله اعلم

باب في استحباب الطيب قوله كانت للنبي صلى الله عليه وسلم سكة يتطيب بها لمجة و
الاعباد ونحوها والسكة معجون من انواع الطيب او دواء للطيب او قطعة من المسك او لوز من الشيب
باب ما جاء في اصلاح الشعر وفي الباب مرفوعا من كان له شعر فليكنه بان يصوته عن الماء وساخ والافان
وتعابها اجتمع في شعر الراس من الدرن والمقل بالتطيف عنه بالغسل والترجيل والتدبير وان لم يتفرغ لتنظيفه
فليكرمه بالانالة بالخلق ونحوه.

باب في الخضاب للنساء اي في اليمين والجلين بالخمار فهذا مستحب للنساء وحرام للرجال الى ما جاء في الحديث
ونحوه ولما اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة على النساء وشروط فيها ان لا يسترن ولا يزينن الحديث قالت هذا
بنت عتبة بن ربيعة ام معاوية يا نبي الله يا بعتي قال لا يا بعتي حتى تغيري كفيك كأنهما كففا سبع
اي بالخمار وفي رواية الثاني افادت امرأته من وراء ستور بيدها كتاب اني رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم بيده فقال نادوني اي رجل امريد امرأته فقالت بل بيد
امرأته قال لو كنت امرأته لغيرت اظفأ وت اي كفيك بالخمار ثم تسبق الى الفهم من الحديث
ان مبايعة صلى الله عليه وسلم للنساء كانت باخذ اليد وليس كذلك وقد مر من حديث عائشة ان مبايعة صلى الله عليه وسلم
النساء كان كل ما يكلمها به والدماس بينه وبين امرأة قط وقال الشعبي وكان يبايع النساء وعلى يده ثوب مطوى و
لعل كانتا محرمتان.

باب في صلة الشعر وفي الباب لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة
والواشمة والمستوشمة وفي اخرى والناصنة والمنصنة والمتلفجات قال ابو داود وتفسير الواصلة
التي تصل الشعر لتصل لنسبهم والمستوشمة التي تشد على من يفعل بها ذلك والناصنة التي
تنقش (تثقب) الحاجب حتى ترقه والمنصنة المعمول بها والواشمة التي تجعل الخيلان في
وجهها لكل او ملاءد الواشمة فاعلة الوشم هي ان يار المرأة في بدن المرأة حتى ليس الدم ثم يشو ذلك الموضع
بالكحل فيخضر ذلك الموضع والمستوشمة المعمول بها او التسليجات وهي التي تبرأ منها النساء والرابعيات
رغبة في تخمين اسماهن قال ابو داود وكان احمد بن حنبل يقول انما اصل ليس به لباس قوله بشعر
النساء انما يقيد بشعر النساء اتباع الاحمد والفقهاء فان عندهم الضفائر من شعر حنظل وابر ليم تصل بها المرأة شعرا
يجوز اذا لم يكن من شعر الانسان واما المذنبين فعمدوا الحرمة سببا بان شعر انسان او غيره ولو خلاهم صرح احمد بن حنبل
بان القرام لباس به وان كان صورة صورة الوصل لانه لا يبغي على كل امرأة ليس من شعرا فان اخفى كان زورا و

بهنئاما دخل في اللغة اذ يقال انه جازاه للضرورة لتشبه النساء بالرجال قلت لعل الفقهاء حملوا النبي في الوصل على ان حرمة الوصل عمول على ما اذا كان بشعر النساء لان استعمال جزر الاذى حرام اما الوصل بغير شعور النساء فلابس به لانه ليس في استعمال جزر الاذى بل بوزنية وهي مطلوبة لها فالجاء على ان وصلت شعرا بشعر آدمي فهو حرام بالاختلاف وان وصلت بشعر غير آدمي او صبوف او حرير او خرق فهو مختلف فيه عند الجمهور لابس به وعند مالك والطبري الوصل ممنوع بكل شيء وقال الليث بن سعد النبي يختص بالوصل بالشعر مطلقا ولا بابس بوصول صوف وخرق وغيره والوشم حرام بالاتفاق واما التامصة وهي التي تزيل الشعر من الوجه والمتنمصة التي تطلب فعل فلان بها فلهذا القيأ حرام الا فانبت للمرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالتها بل السحب عند جمهور الامم وقال ابن جرير لا يجوز خلق شيء من ذلك ولا تغيير شيء من خلقها بزيادة ونقصان واما المتفطيمات والمراد مفطيات الانسان بان تبرأ بين الانسان من الفطرية وهي فرجة بين الثنايا والرابعيات وتفعل ذلك الجوز ومن قارنتها في السن اظهار اللصغر وحسن الاسنان ويقال لها ايضا الوشرو منه لعن الواشرة والمستوشرة فهذه الفعل ايضا حرام على الفاعلة والمفعول بها.

باب في رد الطيب في الباب مرفوعا من عرق عليه طيب فلا يرد فانه طيب الريح خفيف المحمل
مصدر معناه المحمل لانه لا مونة لحية ولا منة ليحيق في قبوله لجران عاداتهم بذلك الا في زلنا ما غلا ثمنه من العطرانيات والمكسب والعنبر.

باب في طيب المرأة للزوج من البيت من استعملت العطر وسواها غلب ريح على لونه فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زانية كما في الباب وفي النساء صراحة بذلك وهذا حد شرعي واخرج المرأة اي ان لا تكون مطيبة ولا منترنية ولا ذات غلغل تسع صوتها ولا ثياب فاخرة ولا مختلطة بالرجال ولا شابة ونحوها ممن يفتش بها او يخاف في الطريق فتنه او نحوها.

باب في الخلق للرجال الخاق طيب فيها زعفران وهي للنساء لان لها لون لا يريح لها وفي الباب قوله ثلثة لا تقر بهم الملائكة جيفة الكافر والمتصح بالخلق والجذب الا ان يتوضأ ولما كان الخاق زعفران ذلك للرجال فيه وفي اخرى من احاديث الباب وعيد شديد عن التزلف للرجال.

باب ما جاء في الشعر والاختلاف الواقع في الروايات في شعره صلى الله عليه وسلم بني على اختلاف الأحوال والافاق الوفرة الشعر الى شمة الاذن ثم الهبة التي بلغت المتكبين ثم الهمة التي المني المتكسب.

باب ما جاء في الفرق وهو تفرق شعر مقدم الاس نصفين نصفه الى اليمين ونصفه الى الشمال الذي اساله على اليمين والفرق هو السنة في الشعر لانه الذي رجح اليه النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر انه لوجي منه تعالى

باب في تطويل الهبة وهي من شعر الاس ما سقط على المتكبين مبلح بل سنة وفي الباب عن داثل بن

حجر قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم ولى شعر طويل فلما دارني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذباب ذباب قال فرجعت فجزته ثم اتيت من الغد فقال اني لم اعنك في لم ارك لتقولي ذباب ذباب وفي نسخة لما عبك فيه دليل على ان بعض الصحابة قد يغلط في فهم مراده صلى الله عليه وسلم الذباب الشوم ويقال للذباب الشر الدائم.

باب في الرجل يضفر شعره وفي الباب قدما النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة وله اربع غدا ابر
تحتى عفانص النذار الضفار والعقائص جمع عقيدة وهي الشعر المعقوص اصل العقص الى وادخال اطراف
الشعر في اصوله

باب في حلق الرأس وفي الباب مرفوعا فقال ادعنا الى الحلاق فامرا فخلق ردسنا وفيه ان الكبير
من اقارب الاطفال يولى امرهم وينظر في مصالحهم من حلق الرأس وغيره

باب في الصبي له ذؤابة وفي الباب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع والقزع ان
يخلق رأس الصبي فيترك بعض شعره وتفسير القزع في بعض الروايات مرفوع وفي بعضها موقوف وفي البخاري
والقزع فاشار لنا عبيد الله قال اذا خلق الصبي ترك بهنا شعره وبهنا فاشار لنا عبيد الله الى ناصيته و
جانبه راسه قلت ليس هذا مختص بالصبي بل اذا فعله كبير يكره له ذلك فذكر الصبي باعتبار العادة الغالبة وقال
النبوي المذهب كراهته مطلقا لا يطلق الحديث اى سوا حلق من اى جانب الرأس وترك باى جانب الرأس
وكذلك كراهته مالكا والمخفية

باب ما جاء في الرجعة في ذلك وفي الباب عن انس قال كانت لي ذؤابة فقالت لي اهي لا
اجزها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدا ياتخذ هلبه الكرمية وفيه التبرك باثار الصالحين والاخرص
على ادخال المسوه وقيل ان الذؤابة اما يجوز اتخاذها بالظلام اذا كانت على كل رأسه شعرها واما اذا خلق شعره كله و
ترك له ذؤابة فهو القزع التي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل عليه قول انس لمجاج بن حسان
اجلقوا هذين واقصوها فان هذا زى اليهود باب في اخذ الشارب في الباب مرفوعا خمس من
الفطرة الختان والاسنة ونفق الايطه تقليم الاظفار وقص الشارب وفي رواية امر باحقاء الشارب وهو ما على الشفة العليا
بحيث يبدو طرف الشفة واحفاره هو المبالغة في جزها قال مالك ان استيصال الشوارب شتمة وخالف الكوفيون
اسمها لا برواية الصحيح انهكوا الشوارب ولفظ مسلم احفوا الشوارب واول مالك بان المراد احفاره ما طال عن الخفتين
وقال الطحاوي لم يجز عن الشافعي في هذا شتميا منصوبا واصحابه الذين رأينا هم المزني والربيع كانا يحفان شارب
شديد او سمعته يقول وقد سئل عن الاحفاره سنة وجمع بعضهم بين الاحاد ميثا فقال نقص الشارب ونحفي الاطار
وهو ما احاط به قلت نقص الشارب بحيث يكون قريبا من الخلق هو السنة وهو المراد بالاحفاره واما حلقه بالموسى فهو
شتمة مكرهه وفي الباب عن جابر قال كنا نغفل لسبال اى ندعها على ما خلقها الله تعالى من طول وقصر لكونها
متصلتين بالحية فاعطيا حكمها والظاهر ان المبالج سبلة وهي طرف الشارب وهذا من الجمع المراد بها التثنية
لان من المعلوم ان الانسان ليس له الا الاسبالان لان الحكمة في قص الشارب للحاجة الماكل والمشرب وهذا
لا يخفى لظن الماكل والمشرب ككنا كالحية قال الغزالي في الاحيار ولا بأس بترك سبالته يعنى على ما خلقه الله تعالى
وهما طرفا الشارب

باب في نتف الشيب والمراد الشعر الابيض وفي الباب مرفوعا لا تشفقوا الشيب ما من مسلم يشيب بشيبة

في الاسلام الا كانت له تدابير القيمة وفي لفظ الا كتب الله بها حسنة محض عنها غداية
 اتفق العلماء على انه يكره تنفيف الشيب للفاعل والمفعول به فقال النووي ولو قيل يحرم التنفيف للنسب الصحيح
 في الصحيح لم يعبأ وقال ولا فرق بين تنفيف من اللحية والراس يعني الشارب والاعتققة والحاجب وهذا من اهل المذاهب
 باب في الخضاب قال النووي ما يهبط استتباب خضاب الشعر للرجل والمرأة للصفرة او حمرة ويحرم من خضابه
 بالسواد على الاصح ثم قال والصحيح بل الصواب انه حرام ومن صرح به صاحب الحاشي الا ان يكون في الجوارح
 دليل الاستتباب لغير السواد في الباب ان اليهود والنصارى لا يجنبون خضابا وهو في رواية غير واحد
 بشئ واجتنبوا السواد وفي رواية ان احسن ما غير به هذا الشيب الجنب والكتم وقتما تختلف الروايات في
 خضاب صلى الله عليه وسلم ففي رواية ابى زينة في الباب فكان قد لطم لحيته بالخناء وفي رواية انس في الباب لم يخطب
 ذلك قد خضب ابوبكر وعمر وفي رواية ابن عمر في الباب الا في انه يصفر لحيته بالورس والزعفران
 باب في خضاب الصفرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس النعال السبئية ويصفر لحيته
 بالورس والزعفران فاختلفوا في التطبيق فقال بعضهم بان معنى حديث انس
 انه لم يخطب بيده ولا رجليه ومعنى حديث ابى زينة انه خضب لحيته بالخناء وفيه انه يلزم ان ابابكر وعمر خضبوا بيده ورجليه
 وهذا باطل فكذا اذا يقال بعضهم ان من نفى خضابه فقد نفى ما كان حاويا منه بكل لحيته اي لم يخطب كلها ومن اثبت فقد
 اثبت فيما يبش من شعرا وقال بعضهم لم يخطب اي راسه وهو لا ينافي اخضاب لحيته وقال بعضهم المختار ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صبغ في وقت وترك في معظم الاوقات فاخبر كل بما راي وهو صادق وقيل هذا التاويل كالتعنين
 للصح به من الاحاديث قلت اختلفوا في ان الخضاب افضل ام تركه بعد ان اتفقوا على جواز كلا الامرين فقال
 بعضهم ترك الخضاب افضل وقال اكثر من الخضاب افضل وقيل خضب جماعة من الصحابة والتابعين ورغب
 النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ثم بعضه ادلى من بعض فخطابه بالخناء احسن واحسن منه بالزعفران او الصفرة كما في
 الباب المختار معروف والكتمة بنت تجلب من اليمن يصنع به الشعر وغيره مع الخناء فيكثره حمرة الى الدهمة ومن قال
 هو الوسمة المتخذة من النيل فهو غلط والورس بنت اصغر من ريع باليمن وقيل صنف من الكرم وقيل يشبهه بوجاهة
 سذكرها في باب الا في انشاء الله تعالى والله اعلم بالصواب - والصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب
 باب ما جاء في خضاب الاسود قال محمد في الموطأ لازي بالخضاب بالوسمة والخناء والصفرة باسناو
 ان تركه ابيض فلا بأس بذلك كل ذلك حسن انتهى قلت الوسمة اذا لم تكن اسودا شد السواد بل يبقى التميز بين الشجر
 الشاب فهو جازا والسواد الخالص فهو مكره وتحريمه في الحديث له تهديد شديد فما روى عن عثمان والحسن
 وعقبة بن عامر وابن سيرين وابي بردة وآخرين انهم يخطبون بالسواد فالمراد بالسواد الضعف بحيث لا يثبت
 بالشاب الشيب وفي الباب عن ابن عباس رفعه يكون قوم يخطبون في اخر الزمان بالسواد كحواصل
 الحمام لا يرحلون يا تحة الجنة المراد بالحوصلة صدره والوعيد لعدم دخول الجنة يدل على تحريمه وقد عدا بن حجر
 المكن في الزواجر من الكبار ويؤيده ما اخرجنا الطبراني عن ابى الدرداء رفعه من خضب بالسواد سودا وجهه يوم القيامة

واما رواية ابن عمر التي تنال على الجواز فلا يعارض الروايات الصحيحة فان في سنده ضعف
باب ما جاء في الاستغناء بالعلاج قال في القاموس العلاج الذبل والناقنة المنيعة الاعطاف وعظم الغيل
والذبل جلد السلحفاة البحرية او البرية او عظام طير ذواته بحرية تتخذ منها الاسود والانتشاظ اختلاف اهل العلم في
عظم الغيل فعند ابي حنيفة هو ظاهره وقول الشافعي وفي قول نجس وان ذكي وفي الباب عن ثوبان رفعه فيه
يا خبيان اشتروا قلادة من عصب سوارين من عصب قال ابو موسى
محمد الا صيها في كتمان عندى ان الرواية بفتح الصاد وهي اطنا ب مفاصل الحيوانات فيجتمل انهم كانوا يأخذون عصب
لبعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويجعلونه شبه الخرز فاذا ايسر تخذون منه القلائد واذا ايسر تخذ من عظام
السلحفاة وغيرها الاسود فجاز ان تخذ من عصب اشياء بها خرز تنظم منه القلائد ثم ذكر لي بعض اهل اليمن ان لعصب
سن دابة تجر ذبيبي فرس فرعون تخذ منها الخرز ونصاب السكين وغيره ويكون ابيض كنافه الخطابي قلت في
عصب الميتة عندنا روايتان -

اول كتاب الخاتم

بفتح التاء هو ما يثبت به قال في الهداية ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب لما روينا ولا بالفضة لانها في معناه الا
بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة لتحقيق المعنى النموذج والفضة اغدت عن الذهب اذ هما من جنس
واحد كقوله وقار جابر في اباحة ذلك آثار وفي الجامع الصغير ولا يثبت الا بالفضة وهذا نص على ان التختم بالجحر والحديد
الصغير حرام وبأبي رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل خاتم عنق فقال مالي اجر منك راحة الاصنام وراى على آخر
خاتم حديد فقال مالي ارى عليك حلية اهل النار ومن اناس من اطلق في الحجر الذي يقال له شيب لانه ليس بحجر
او ليس له ثقل الحجر والطاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه والتختم بالذهب على الرجال حرام لما روينا وعن علي
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التختم بالذهب ولان الاصل فيه التحريم والاباحة ضرورة الختم او النموذج وقد
انفذت بالادنى وهو الفضة والحلقة هي المعبرة لان قوام الخاتم بها ولا معتبر بالنقص حتى يجوز ان يكون من حديد
يجعل النقص الى باطن كمنه بخلاف النسوان لانه متميز في حقهن وانما يتختم القاضي والسلطان لمحاكاة الى الختم
فاما غيرهما فالنقص ان يترك لعدم الحاجة اليه

باب ما جاء في اتخاذ الخاتم قد اجمع المسلمون على جواز خاتم الفضة الرجال واختلفوا للنساء فقال بعضهم
يكره خاتم الفضة للنساء واكثرهم قالوا بالجواز للنساء وفي الاختيار من ان يكون الخاتم على قدر مثقال فنادونه وفي
لدا المختار قدر درهم وفي الباب انه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب الى بعض الامراء فكتب له انتم لا تفرحون
كتابا الا بخاتم فانخذ خاتما من فضة ونقش فيه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فبجواز نقش الخاتم واسم صاحب الخاتم وجواز نقش اسم الله تعالى قال العلماء ولما ان ينقش اسم نفسه او كلمة
حكيم او مع ذلك اسم الله تعالى وتوكل فكان في يد ابي بكر حتى قبض وفي يد عمر حتى قبض
وفي يد عثمان حينما هو عند بله اذ سقط في البئر فاص بها فنزحت فلم يقدر عليه

اي اخرج مايراريس وطلب الخاتم فلم يدر ثمان على الخاتم وفي لفظ النسائي وفي يعثمان ست سنين من عمل فلما
كثرت عليه وفد الى رطل من الانصار فكان نعيم به فخرج الانصارى الى قليب لعثمان فنسقط فالتبس فلم يوجد اي نزع
واخرج تراه فلم يجدوه واختلفت الروايات في قصة فقييل في وقت خاتم قصه منه وفي وقت خاتم قصه حبشي وفي حديث
قصه من عقيق قلت كان قصه من حجر حبشي من جرع او عقيق وكان تحته فضة فلا اختلاف في الروايات .

باب ما جاء في ترك الخاتم وفي الباب برواية ابن شهاب عن انس بن مالك انه سأل
سيد النبي صلى الله عليه وسلم خاتما من ورق يوما واحدا فصنع الناس قليبوا فطرح النبي
صلى الله عليه وسلم فطرح الناس قال القرطبي هذا الحديث من رواية ابن شهاب عن انس وهو مروي عن ابن شهاب
عند تين اهل الحديث وانما اتفق ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في خاتم الذهب تور قال بودا قد دونه عن الزهري
الى آخره اراد بذلك نفى الغلط عن احاد من تلامذة الزهري لتيقن نسبة الغلط الى الزهري بحيث اثبت الطرح لخاتم
الورق مع ان الروايات متطابقة على ان المطرح انما هو خاتم الذهب لا الورق قال النووي يحتمل انهم لما علموا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطنع لنفسه خاتم فضة وبقيت معهم خواتيم الذهب كما هي مع النبي صلى الله عليه وسلم
الى ان طرح خاتم الذهب واستبدل الفضة فطرحوا الذهب واستبدلوا الفضة قلت في رواية الزهري اختصار
مغل والمعنى وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه طرحوا خواتيمهم قبل ذلك وهي خواتيم الذهب فحذف ما يدل
على ان الطرح كان قبل انما ذال الورق فاشبه الامر -

باب ما جاء في خاتم الذهب اجموعوا على اباة خاتم الذهب للنساء واجمعوا على تحريمه على الرجال الا ما
عن ابن حزم انه اباة وعن بعض انه مكروه لاحرام وفي الباب عن ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره
خاتم وفيه التختم بالذهب اي للرجال وقد تقدم احاديث النسخ في هذا الكتاب -

باب ما جاء في خاتم الحديد وقد تقدم ذهب الحقيقة نكالا عن الهداية قال البغوي يهني عن خاتم الحديد
ليس بهي تحريم فانه صلى الله عليه وسلم قال التمس ولو خاتما من حديد وقال قال اصحابنا لا يكره خاتم النحاس ارضاه
ولا الحديد على الاصح ولا يجل لبس خاتم فقييل يزيد على مثقال قلت لاجته في حديث الصدائي فانه اراد بذلك شيء حقير
لا عينه وفي الباب ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبهه فقال له مالي احن
ريح الا صنم فطرحه فخرجاء وعليه خاتم من حديد فقال مالي اناك حلية اهل
النار فطرحه فقال يا رسول الله من اي شيء اتخذ قال اتخذ من ورق ولا تمه مثقالا
وانما قال في الشبه ربح الاصنام لانها تتخذ من النحاس يشبه الذهب وفي الحديث حلية اهل النار لان سلاسلهم و
اغلاهم في النار الحديد -

باب ما جاء في التختم في اليمين واليسار قال النووي اجموعوا على جواز التختم في اليمين وعلى جوازه في
اليسار ولا كراهية في واحدة منهما واختلفوا ايتها افضل فختم كثير من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار
بالك اليسار ذكره اليمين وفي مذهبا وجهان لاصحابنا الصحيح ان اليمين افضل اجهلت وعندنا التختم في اليمين

ويكره في اليسار لانه صار ذلك شعار الابل البدرع من اللافضة وقد حرم التشبه بابل الابهوار كما حرم بالكفرة ثم قال واجمع المسلمون على ان السنة جعل غاتم الرجل في الخنصر واما المرأة فانها تتخذ في اصابع قالوا والحكمة في كونه في الخنصر انه بعد من الامتنان فيما يتعاطى باليد لكونه ظرفا ولا يشغل اليد عما تناوله من اشغالها بخلاف غير الخنصر ويكره للرجل جعله في الوسطى والحق تليها وهي كراسته تمنز به وفي الباب كان يتختم في يسانه فكان فصه في باطن كفه وفي اخرى كان يلبس خاتمه في يده اليسرى وفي رواية ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فصه على ظهرها في خنصر اليمين قلت قد صح تختمه صلى الله عليه وسلم في اليمين واليسار جميعا والخلاف في الاولوية.

باب الجلاجل كل حلية لها صوت كالجلجل والجرس فهو غير جائز سوار فيه المتخذ من نحاس او حديد او ذهب او فضة لا يجوز لبسها للنساء ولا لباسها للبنات الصغار وهذا فيما كان وضعه كذلك فاما ما ليس بموضع للصوت والجرس فلا يكره وان لزم فيه التصويت احيا نكما يشاهد في حلي النساء اذا اكثرن منها وفي الباب ذهبت ابنة الزبير الى عمر بن الخطاب وفي رجلها اجراس فقطعها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان مع كل جرس شيطاننا وفي اخرى دخل حليها وعلى عائشة بجارية وعليها جلاجل فقالت لا تدخلها على الا ان تقطعوا جلاجلها وقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتا فيه جرس الجرس الجليل الصغير.

باب ما جاء في ربط الاسنان بالذهب قال في الهداية ولا تشد الاسنان بالذهب وتشد بالفضة وهذا عند ابى حنيفة ونحوه محمد لابس بالذهب ايضا وعن ابى يوسف مثل قول كل منهما لهما ان عروة بن اسعد اصيب الله يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة فانتهى فامره ابى حنيفة صلى الله عليه وسلم بان يتخذ الفان من ذهب ولا بى حنيفة ان الاصل فيه التحريم والاباحة للضرورة وقد اندفعت بالفضة وهي الادنى ببقى الذهب على التحريم والضرورة فيما روى لم ترفع في الالف ورويت اثنتان اهم والرواية اخريها المتصنف في الباب وناس حكم الاسنان على الالف سوارا ريطها بخيط الذهب او صنعها بالذهب فان وجدة الفتن في السن ايضا يجوز عند ابى حنيفة ايضا للضرورة مثل الالف وقال الطحاوي يجوز سد الاسنان بالذهب وظاهره انه ذهب الثلاثة.

باب ما جاء في الذهب للنساء اتفق العلماء ان حلية الذهب يجوز للنساء واما ورواها لعبد في احاديث الباب على تحلي النساء بالذهب فتجمل وجوها احدها انه منسوخ واختاره ابن عبد البر والثاني انه في حق من تزينت به وبرزت وانظرت والثالث ان هذا في حق من لا تودى زكوة دون من اداها للرجل انه انما منع منه في حديث الالبسة والفتحات لما راي من غلظه فانه مظنة الفخر والخيلاء — آخر كتاب الخاتم

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الفتن جمع الفتنة كالمحن والمحنة لقطاع معنى وهي الاختبار والاستحسان المراد به الوفا مع الكبار فترك النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يريث وينبغي ان يخبر بما يظهر من الشئ من ذلك الوقت الى قيام الساعة الامين باسم رئيس الفتنة باوصاف واضح بالتفصيل قوله ما فتنة الاله فلا تس جمع ملس وهو ما يسيط

كانت في زمن ابي بكر الصديق رضي الله عنه وفي الرواية اختصار ولكن قوله قلت بعد السيف قال بقبية على
 اقداء وهدنة على دخن يندفان بالخاهر والاصديق على وقعة الردة اذ لم يكن بعد ما كدر وانما كانت الكدورات
 بعد مقتل عثمان الا ان تحمل البعثة على الغية المتصلة منها او يقال على بعد ان الامر لم يكن من صفار القلوب بعد
 ابي بكر مثله في زمنه صلى الله عليه وسلم وان لم يظهر في امر الدين الاقوية وشدة كما وقعت في ايام عمر وبالحجة حمل
 قوله بالسيف على المتاملة لقتله عثمان اوفق بالعبارة وليس في السينت بهناسي في الفتنة حتى يلزم مخالفة قوله
 صلى الله عليه وسلم في الفتن وشدة توكيده في التحرر عنها لان معنى الفتنة ما لم يظهر خطارها من صوابها واما اذا
 عرفت الحق وجب عليك تأييد اهل الحق على مخالفة ذلك بخيل وجه اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فيما
 بينهم حيث اعانوا طائفة طائفة وبعثهم فريدية وصار مبغزل منها جميعا كما في قصة علي يوم الجمل فليس على احسبهم
 اعتراض وذلك لان من اعان احدا منهم فانما اعان لما رآه على الحق عنده ومن رآه في ذلك فتنة ولم يظهر القلوب
 عنده ولم يشارك احدا منها فتقوله السيف مستداقة فتنة التي في آخر زمن عثمان رضي الله عنه وقوله بقبية على اقداء و
 هدنة على فتنين ودخن مصداقه ما وقع بين معاوية وعلى من الصلح والتحكيم والمدة سجادة وتعالى اعلم هذا رجع قذى
 وهو ما يقع في العيين من غبار ابي يحيى الناس بقبية على نسا وفي قلوبهم ويكون الصلح على بقايا من الضغن والخرن
 قوله فتنة عمياء صماء عليها دعاة على ابواب الساس لا يبدان يحمل هذا على ما وقع في ايام يزيد بن معاوية
 من قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما وجماعة او على ما وقع في ايام الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك حيث
 قتل ابن الزبير رضي الله عنه قوله عن عبد الرحمن بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من بايع انا فاعطاه صفقة يدا وقمرا فليطعه فاستطاع فان جاء الاخر يباذعه فاضربوا
 سر قبلة الاخر الحديث فلما سمع عبد الرحمن هذا الحديث قال قلت لهذا ابن عمك معاوية يا ابننا
 ان تفعل وتفعل كما يامرنا بنائنا على ومتقاتلة مع ان علينا هو الاول ومعاوية هو الآخر الذي قام منازعا فاجابنا
 ابن عمر وقال اطعه في طاعة الله اعصه في عصية الله فتقوله اطعه في طاعة الله مشكل اذ لا شك ان عليا كان
 هو الاول ببيعة وحق منه بالخلافة وكان معاوية في اول ما حارب معاوية على خلاف الحق على انه قد اخطأ في اجتهاده
 حيث تواترت اليه الاخبار بما اوشكت له علم يقين بان قتل عثمان رذ انما هو باشارة على وعلمه بذلك وصار وجود
 الحسين على باب عثمان وقت الفتنة والقتل لذلك قرينة وجبة للمعاذين الذين كانوا منتصدين لافساد ما بينهم
 وكذلك نقول فحين لم يبايع يزيد منهم ومن باليه منهم فان معنى قوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا الآخرين ليس على طاعة
 كيف ولو كان الامر يقتل الاخر مطلقا عن كل تعييد لاوى ذلك الى تكليف بما لا يطاق كيف وانه امر كل من باي
 القتل وتيسير لا لمن لم تيات منه ذلك ايضا واذ كان امر القتل للمتمكن منه لا مطلقا كان ذلك اجازة لا لبقاء
 المتغلب اذ لم تيسر قتله والا لكان القاتل لنفسه في التهلكة بخالفه واذ انما تحقق هذا فاعلم ان الصحابة كلهم اتفقوا بعد
 على معاوية ولما وصلت النبوة الى يزيد بن معاوية تفرقت منهم فرق فمن جوز خلافة نظر الى النصوص الواردة في
 اطاعة ائمة الجور ومن لم يجوزها اختصر الى خليفة فيقوم به امرهم فمن هذا الاخير ابن الزبير فانه رآى نفسه احق بالخلافة

فانما البيعة واعلم اخذ البيعة اول من بيعة يزيد او مبعه على الوجهين جميعا فلا يلزم ان يكون من خالف يزيد ولم يبايعه
 باغيا كيف ادانه لم تصر خليفة حتى يلزم مخالفة البعثة نعم تشكل على ذلك ببيعة ابن عمر فنقول انه انما يبيع يزيد لما راي من
 قلبه وخاف الفتنة لوانكره فكان ذلك من الذين اشترنا اليه قريبا واما ابن الزبير فقد راي من نفسه ان يعاوده
 فلم يطاوعه ولم يلقه على ذلك ابن عمر وذلك لانه لم يجد قوة ابن الزبير بحيث يقدر على مقاوته يزيد ومقابلته وان رعم
 ابن الزبير من نفسه ذلك لبقى بهنأشي وهو ان حسين بن علي في كنفه اجمع عن بيعة الرجلين جميعا فنقول اما يزيد فلم يتعاقد
 الحسين البيعة معه لما لم يره مثابلا لها مع ان اهل الحل والعقد لم يكونوا اتفقوا بعد على احد حتى يلزم بمخالفة البغي واما
 ابن الزبير فلعله لم يسلطه امر خلافة او بلغه فرائض ان يبايعه اذ اوصل الى المدينة فلم يتيق له ذلك لما اتبلى به من لؤقلع
 او يكون ذبا لا بهال منه لانه لم يرا ابن الزبير يقوى على مقاوته يزيد وان كان خليفة حتى عنده فاحب ان يجمع اهل الكوفة
 وغيرهم على بيعة فذهب اليه لذلك فلم تيسر له ما اراد وكان من امره ما كان واما ما كان فلا يلزم بغاوة احد من هؤلاء لانما
 كذا قال شيخ مشايخنا الكنگوي قدس السرد قوله لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من امتي بالمشركين
 ولعله اشار الى ما وقع من الردة في خلافة الصديق او في الحكومة المغربية تونس تسلط عليها النصارى فخرج من خرج
 منها من المسلمين وبعضهم صاروا نصرا نيا قوله وحتى تعيد قبائل من امتي اكلوا وشان ولعله اشار الى
 ما يعبره المبندعون من القبور وغيره او اشار الى ما يقع في آخر الزمان ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
 تضطرب البيات نساء دوس حول ذي الحفلة قوله انه وسيكون في امتي كذا ابون ثلثون كلهم يزيد عمر انه نبى
 واستباحتم النبيين لاني بعدى وقد خرج الى هذا الزمان كثير من منهم كما ان في هذا الزمان خرج
 في الهند المسيح القادياني في نواحى فخراب في بلدة قاديان من مضافات ام ترس فادعى انه المهدي وانه المسيح وانكر
 نزول المسيح وادعى ان عيسى بن مريم عليه الصلوة والسلام توفي وقبره في كشمير ولعله بقي منهم بعضهم ولو زادوا على
 ثلثين لا يكون مخالفا للحديث لان مفهوم العار ولا يعتبر على ان الثلثين هم الكبار منهم وآخر من اضاغ بهم وفي
 الاحاديث معجرات ظاهرة وقد وقعت كلها بحمد الله تعالى كما اخبر به صلى الله عليه وسلم فضلوته والسلامه على
 رسوله الصادق الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وباقى سيوقع قوله تدور رحى الاسلام
 له معنيان احدهما اى تستقر وتستمر دائرة رحى الاسلام وتستقيم دوراتها على وجه النظام والثاني انه يتبدل دوران
 دائرة الحرب وتزول له وحركاته وسكناته في الاسلام من ابتداء ظهور دولة الاسلام وهي زمن هجرة خير الانام الى اهتداء
 خمس وثلثين فان فيه تنقضي خلافة الخلفاء الثلاثة اذ بعد ما يقتل عثمان اولى ست وثلثين فان فيه
 قضيت الجمل اولى سبع وثلثين فان فيه وقعت الصفيين فافطمة اوفيهما للتنوع او يقال انها بمعنى مل فان الامر
 في اول الدة ايهون مما بعدا لاسيما امر الاسلام ونظام الاحكام قوله ان يقيم لهم دينهم لقيم لهم سبعين عاما
 اى وان لم يتخلفوا في امر ملكهم وانفقوا فيه فيقوم لهم ملكهم الى سبعين عاما لعل اراد بذلك مدة ملك بني امية وانتقاله
 الى بني العباس فانه كان بين استقرار الملك لبني امية الى ان ظهرت دعاة الدولة العباسية بخراسان نحو ابن سبين
 قوله يتقارب الزمان في معناه اقوال قيل اراد به اقرب الساعة قيل تقارب اهل الزمان بعضهم بعضا في الشر

والفتنة قيل قصار اعمارهم قيل قرب مدة الايام والليالي حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة وذلك لاستئذان العيش عند خروجهما من الدنيا والحق ان المراد وزن البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامة قرب القيامة فيبصر الانتفاع مثلاً باليوم اتقوا الانتفاع بالساعة.

باب الذي عن السعي في الفتنة اي ما تعلم الحق من الباطل وتميز الحق منها فالساعي فيها منكب للحرم والقتال والمقتول فيها في النار واما من قتل في تأييد الحق او قتل ظمناً لا يريد قتل احد فليس هو قاتل فتنة ولا ساعيها واحاديث الباب طاهر المعنى.

باب في كف اللسان اي في الفتنة ما لم يتميز الحق من الباطل.

باب الرخصة في التدين في الفتنة اي الخروج الى البادية وترك القرى والبلدان ليضر بدنية من يفتن ما لم يبين له الحق ولم يكشف عن الفتنة.

باب في الذي عن القتال في الفتنة لانه لا يجوز ما لم تعلم الحق من الباطل فيبطل الباطل ويحق الحق بنصر الحق على الباطل بعد ما تبين له الحق واكشف عن الفتنة.

باب في تعظيم قتل المؤمن والتغليظة فيه في الباب مرفوعاً كل ذنب عسى لله ان يغفر الا من مات

مشرِكاً او مؤمناً قتل مؤمناً فاعتبط بقتله لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً

قوله فاعتبط يعين جملة معناه انه قتله ظمناً غير قصاص يقال عبطت الناقة واعتبطها اذ شخرتها من غير داء ولا آفة يكون بها ومات فلان عبلة اذ مات شاباً واحتضر قبل او ان الشيب والهزم وشل الراوي عنه فقال

فقال الذين يقاتلون في الفتنة ذري الله على هدى فلا يستغفر الله تعالى عنه وهذا التفسير يدل

على انه من الغلبة بالجمعة وهي الفرح والسرور لان القتال يفرح بقتل خصمه ومن فرح بقتل المؤمن دخل في هذا

الوعيد قلنا لم يكن غرض السائل تحقيق ندلول اللفظ كما يدل عليه الجواب بل الذي بعثه على السؤال هو ان شيئاً

من المعاصي لا يفضل على الكفر والشرك وشأنهما قبول التوبة اذ ان تاب عنها فما بال القاتل لا يقبل منه شيء و

حاصل الجواب ان عدم القبول انما هو لعدم التوبة لا انها لا تقبل منه وان تاب وقول ابن عباس ايضا محمول

على انه لا يوفق للتوبة او مخصوص بالمستحل او على التشديد والتغليظة وفي لفظ لا يزال المؤمن معتقداً صالحاً

ما لم يصب دماً حراماً فاذا اصاب دماً حراماً لم ينجح اي انقطع من الاعيار فلم يقدر ان يتحرك وقد ابلغه لسيير

فانقطع به يريد وقوعه في الهلاك باصابة الدم قوله معنقاً اي مسرعاً في طاعته ونبيطاً في عمله وقيل يوم القيمة و

قال الطيبي موقفاً للخيرات مسارعاً اليها اراؤخفة الظاهر من الاثام اي ليسير الخف -

باب ما يرجي في القتل اي لا يوارى بالمقتولين في قتل اوليائهم من الاجر وذلك ليعيد بهم من قتلهم من خزانة

والكتابة ويدل عليه رواية الباب كلاً ان يحسنكم القتل (اي يكفيكم القتل من هلاك الآخرة) قال سعيد

فرايت اخياني قتلوا فحصل لنا عليهم النعم وابتغوا به فصبرنا عليهم ولكن ان يراى ما يرجي في قتل المؤمنين

المنهم - آخر كتاب الفتن.

اهل كتاب الملاحمة جمع الملممة وهي المقتلة او الواقعة العظيمة قبل الحرب وموضع القتال ماخوذ من اشتباك
 الناس واختلافهم فيها كاشتباك لحمه الثوب بالسدى وقيل من اللحم لكثرة لحوم القتلى فيها ومن اسمائه صلى الله عليه
 وسلم بنى الملممة وفيه اشارة الى انه معدن الجلال كما انه معدن الجبال ومنبعه كونه بنى الرحمة والجمع بينهما هو الكمال
 وفي الباب عن جابر رفعه لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة تجتمع عليه
 الامة وفي لفظ لا يزال هذا الدين عزيزا الى اثني عشر خليفة كاهم من قرين وفي
 رواية فلما رجع داي جابر الى منزله اتته قرين فقالوا انك يكون ما اذا قال ثم
 سيكون الصريح ليس فيه نفي الزيادة على اثنا عشر والمراو بالخليفة ان كان اعم من ان يكون على سيرة الخلفاء الراشدين
 او لا اي ملوك خال لاظهاره ان كان كذلك وان اريد ان يكون على سيرة اولئك فنقول ليس فيه اشتراط انهم يكونوا
 على التوالي من دون ان يفصل بينهم من ليس كذلك فكم من ملوك هم على طريقة مسلوكة من الائمة الراشدين باختيار
 لبعض علماءنا كونهم على التوالي وعموما في كونهم عادلين او جابرين وقالوا ان مشوكة الاسلام وقوته متميزة في
 كماله في زمانهم وبعضهم يقولون لا يشترط التوالي فيهم ويشترطون كونهم على سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم كعمرو بن
 عبد العزيز وآخرهم الامام المهدي وهذا هو المختار عندي وقالت الاثنا عشرية من الروافض انهم هم المعصومون
 المنصوصون من الله سبحانه وتعالى او اهل بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب ثم ابنه الحسن ثم اخوه الحسين
 ثم ابنه علي بن الحسين زين العابدين ثم ابنه محمد بن علي الباقر ثم ابنه جعفر بن محمد الصادق ثم ابنه موسى بن جعفر الكاظم
 ثم ابنه علي بن موسى الرضا ثم ابنه محمد بن علي التقي ثم ابنه علي بن محمد النقي ثم ابنه حسن بن علي العسكري ثم ابنه محمد بن الحسن
 المهدي المنتظر وزعموا انه مختف في غار سر من راي في سر ذات فيه اختفى فيه لامر الله تعالى لا يعلم سببه غيره او لخوف
 اعدائه ويظهر قبل القيامة فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وهذا من خيالهم ونزواتهم فانهم يزعمون
 ان في ابتداء اختفائه كانت غيبة الصغرى بلاقيه بعض السفر اثم بعد ذلك صارت غيبة الكبرى فلا يمكن ان يلاقيه احد
 بآب في ذكر المهدى كعلم من الاحاديث ان اكثر حروب تقع بين المسلمين والنصارى فينزل عيسى على نبينا و
 عليه الصلوة والسلام فاصلاح النصارى ويكون نبينا ومخلصا على شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم وميكث بعد النزول
 اربعين سنة كما في باب خروج الرجال الآتي ذكره فيمكث في الارض اربعين سنة ثم يتوفى الخو لا ما في مسلم انه يهلك
 الرجال ثم يمكث الناس سبع سنين فعنه ان الناس يمكثون سبع سنين وقيل ان السبع بعد نزوله فيكون ذلك
 مضافا لمكثها قبل رفعه الى السماء فعمرو اذ ذاك ثلث وثلثون سنة بالمشهور ويعت المهدى للاصلاح المسلمين
 فبعد نزول عيسى يرتحل المهدى الى القنبي من الدنيا حين سيعبث يكون عمر اربعين سنة فيلبث سبع سنين او تسع سنين
 وهذا اولى ومن قال سبع سنين وكان سقط سنتين اللتين بقيتا مشغولا بالقتال اسمه محمد بن عبد الله الحسن جد
 ابو ابيه والحسين جد ابو امه فيكون من جهة الوالد حسينا ومن جهة الام حسينيا فلا خلاف ويكون شبيها في الاطلاق
 لحاتم الانبار وان لم يكن شبيها في ظاهره لصورته فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا قبل ظهوره و
 قيل لبعثه يذهب الى مكة لئلا يظن ان المروية خليفة لانهم يعرفون انه هو المستحق للخلافة فله ولنه وصلا

وتلقاه بخلاف اهل مكة فانهم لا يعلمون انه هو المستحق كما في الباب عن ام سلمة رفته قال يكون اختلاف
 عند موت خليفة فيخرج رجل من اهل المدينة جاديا الى مكة فيأتيه ناس من اهل مكة فيخرجونه
 وهو كانه فيا ببعوته بين الركن والمقام ويبعث اليه بعث من المشركين ^{من رتل انهم}
 فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة ينترون من كرامة المهدي فاذا راي الناس ذلك وحش
 اعداءه افساد ابدال الشام وعصائب اهل العراق فيبايعونه المهدي ثم ينشأ رجل من قریش
 احواله كلب ^{فيما زرع المهدي في امره} وليتبعين باخوانه من بني كلب فيبعث اليهم بعثا فيظهرون
 عليهم وذلك بعث كلب والخبيبة لمن لم يشهد غنمة كلب ^{روى} عزيب المسلمين بان
 يحضر القتال جيش كلب ولقيتموها من غنمة فيقسم ^{المهدي} المال ويعمل في الناس بسنة
 نبينهم صلى الله عليه وسلم في ^{الاسلام} ^{بجاء} الى الارض وهو استعارة فالبعير لا يلقى بجاء
 الا اذا الطمان غاية الطمان فيلبث سبع سنين ثم يتوفي ويصل عليه المسلمون قال بعضهم تسع
 سنين قوله يقال له الحارث ^{هذا اسم} حرافة رصنة له اي زراع على مقدره
 رجسية وجل يقال له منصور يوطى افيكون لال محمد ^{المهدي} كما مكنت قریش لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وجب على كل مؤمن نصره او قال جاب ^{اي} المهدي او الحارث او المنصور وفي الحديث انقطع
 باب ما يذكو في قرن المائة اي ان المائة سنة قرن فيحدث فيه المحدثات فيبعث على راسها المحدث وفي الباب
 مرفوعا ان الله يبعث لهذا الامم على راس كل مائة سنة من يجد دلها دينها ^{اي بين سنة}
 من البدعة ويكثر العلم ويعجز اليه ويقع البدعة ويكسر اليها اختلاف اهل المجد ولاحدام متعدد وهل هو من الفقهاء او
 الصوفيا راوا الحاشين قلت لفظه من تقع على الواحد والجمع ولا يخص باحد من المذكورين فان الانتفاع وان
 كان باحدهم اكثر من الآخر ولكن نفس انتفاع الامم كما هو بالفقيه كثير كذلك باولى الامر واصحاب الحديث والقرآن
 والوعاظ والرايا ايضا كثيرا حفظ الدين وقوانين السياسة وبث العدل وطفيفة اهل الامر وكذلك القرار واصحاب
 الحديث يتفعون بضبط التنزيل والاحاديث التي هي اصول الشرع وادلة الوعاظ يتفعون بالوعظ والحث على
 لزوم التقوى بالتقريب والتحريض بالمبعوث ليشترط ان يكون مشار اليه في كل فن من هذه الفنون جامع الفنون ان
 كان واحدا كما ذهب اليه اكثر من ان لكل زمان واحد وان قلنا بتعددته وهو الاولى لان كثير من تشرف بالتحديد
 لا يصدق عليه انه كان جاد وكل نوع من انواع الدين فكم من محدث ليس لهم من تجديد الفقه نصيب وكم من عاشر
 على اعمال حسنة هو في نشر قسام العلوم غريب مع انه لم يسمع ان احدا من هؤلاء عم صيته وفيه جملة الاقطار و
 تشرفت بتجديده بحسب الظاهر جملة القرى والامصار واما اذا قلنا بتعددته فالامر سهل ولا يعبدان يكون لكل مملكة
 وبلدة من معظم الممالك مجد وعليه على راس مائة كما هو متعدد بحسب العلوم والفنون نعم لا ينكر ان يكون لاحدهم
 تاثير بالطني لم يحس به في غيره كذلك

باب ما يذكو من ملاحمهم قال في معجم البلدان الروم جبل معروف في بلاد واسعة تضاف اليهم فيقال

بلاد الروم وانفذوا في اصل نبيهم واما رد الروم لشارتهم وشارهم التركة وبنوهم الشام والاسكندرية ومخارهم البحر
والا زلس ابرانت الرقة والشامات ابرها نور في رد الروم ايام الاكاسرة وكانت دار الملك انطاكية الى ان نفاهم
المسلمون الى القس بلدهم وحدث الباب ظاهر -

باب في فتنة الاسرة وفي الباب من حديث عيسى بن يونس عن معاذ بن جبل رفته المصلحة الكبرى وفتح
الزورط من اربعة دنانير والادوية في الاسرة اذ لم يهر اخبر الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وفي حديث
حيوة بن شريح عن عبد الله بن بسر رفته فان ابن المصلحة رفته المصلحة وفتح من دينين ويخرج المسير الدجاء
في الاسرة قال ابو داود في الاسرة من يدعي على يدعي اشار بذلك الى
دفع التوارض بان الثاني ارجح اسنادا فلا يعارضه الاول وقيل يمكن ان يكون بين اول المصلحة وآخرها شقين و
يكون بين آخرها وفتح المدينة وهي القسطنطينية مائة قرية بحيث يكون ذلك مع خروج الدجال في سبعة اشهر
باب في فتنة الاسرة في الاسرة اي دعوة بعض الكفار بضاعتهم على قتال المسلمين واستنصارهم واجتماع
الفرق المختلفة من الكفار على خلاف المسلمين قوله يوشك الامران تداعي عليك كما تداعي الاكلة الى قصصتها
اي تداعي فرق الكفار اجتماعها ودعار بعضها بعضا حتى تصير العرب بين الاعم كقصصتها بين الاكلة مما طابها من كل
جانب قوله فقال قائل من ذلك نحن يومئذ قال بل انتم يومئذ كثير ولكتم غناء كفتاء السيل
ولا ينزعن الله من صدوركم ذكر المهابة مذكروا فيقتلن الله في قلوبكم الوهن فقال قائل يا رسول
الله فالوهن قال خب الدنيا كواهي **المسرة** وقت الغفار ما يحيى فوق ايل
ما يحمله من الزبد والوسخ وغيره اراد به اراذل الناس وسقطهم والوهن في اللغة الضعف والحيون -

باب في المعقل من الملجم اي في الملمار في الباب عن ابى الدرداء رفعان فسطاط المسلمين يوم
المصلحة بالخطوة الى جانب مدينة يقال لها دمشق من خير بلاد الشام الفسطاط الخيمة والمراد منها الحصن و
المعقل والخطوة هي الكورة التي منها دمشق استدارتها ثمانية عشر ميلا يحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها و
ولاسيما من شمالها فان جبالها عالية جدا والخطوة كلها اشجار وانهار متصلة وهي بالاجماع انزله بلاد الله واجنبها منظر
قال ابو داود وحدث عن ابن عمر رفع يوشك المسلمين ان يخاصوا الى المدينة حتى يكون البعد مسلمهم سلا
وهو موضع قريب من خيبر وبدايل على كمال التصديق عليهم واجاطة الكفار حوا اليهم

باب ارتفاع الفتنة في الملجم اي اذا تداعي على المسلمين فرق الكفار لا يبقى بينهم قتال بل ذلك الوقت
ينفيق المسلمون ويحاربون الكفار فالمراد بالفتنة مقاتلة المسلمين فيما بينهم فان باسهم يرتفع من بينهم اذا قاتل عدوهم
من غيرهم فيجتمعون لقتالهم كما في الباب مرفوعا لن جميع الله على هذه الامة سيفين سيفا منها وسيفا من
عدوها **باب في النهي عن هيجم التزك والجيشة** في الباب مرفوعا دعوا الجيشة فادعكم واتركوا التزك
ما تركوه كراهي ما دام تركوكم اتركوا المحاربة والقتال معهم وشكل هذا القول تعالى قالوا المشركين كاذبة قيل آية
مطلقة والحديث مفيد فيجمل المطلق على المقيد ويجعل الحديث محض العموم الآية كما خص هذا في حق المجوس فانهم كفرة

ومع ذلك اخذ منه الحجة بقوله عليه السلام سنوابة سنة اهل الكتاب قال الطيبي ويحتمل ان يكون الآية ناسخة للحديث
لنصف الاسلام واما تخصيص الحبشة والترك بالوداع فان بلاد الحبشة وغيره بين المسلمين وبينها مهام ففقد
فلم يكلف المسلمين دخول ويارهم لكثرة الثعب وعظيمة المشقة واما الترك فبأسهم شديدا وبلادهم باردة والعرب فيهم
جند الاسلام كانوا من البلاد الحارة فلم يكلفهم دخول بلادهم فلم يدين السنين خصصوا واما اذا دخلوا بلاد المسلمين
فراوا العباد باليه فلا يجوز لاحد ترك القتال لان الجهاد في هذه الحالة فرض عين وفي الحالة الاولى فرض كفاية
قلت وقد اشار صلى الله عليه وسلم الى هذا المعنى حيث قال ما تركوكم وحاصل الكلام ان الامر في الحديث للخص
والاباحة لا للوجوب ابتداء ايضا فان المسلمين قد جاربوا الترك والحبشة بادين والى الآن لا يجلوزان عن ذلك و
قد اعز الله الاسلام والمسلمين بما نالك قلت في الحديث واركبوا الترك اشارة الى فتنة التاتار والتمور.

باب في قتال الترت وفي الحديث شبه وجوههم بالترس والمجان لتبسطها وتزيها وبالطرق لغلظها وكثرة
لحمها فقال صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يقتلوا المسلمون الترت قوما وجوههم كالحيان المطرقة
الحديث وفي رواية صفاد العين ذلف الكانوف قال النووي وهذه كلها معجزات لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها وقال لهم المسلمون مرات ونسال الله الكريم اخذ ان العاقبة للمسلمين
في امرهم وامر غيرهم وسائر احوالهم وادامة اللطف بهم قلت لم يوجد القوم كلهم المسلمون الا الاترك والعرب وفي آخر
حديث الباب اشارة الى فتنة التاتار.

باب في ذكر البصرة اي في ما ذكر من لفظ البصرة في الحديث سوار يريد بهي القرية المشهورة بهذا الاسم كما
في رواية الثامنة يا اثنى ان الناس يصيرون امصاذا وان مصرا منها يقال لها البصرة او البصرة
فان انت مررت بها او دخلتها فاياك وسباخها وكلاهما فسوقها ويايت امرؤها وعليك لبواحيها
فانه يكون بها خسف وقذف وقوم يبيتون يصيحون قردة و
خنازير وفيه اشارة ان فيها تشاقدية فيكون الخسف والمسخ لهم في هذه الامة الكلام والضاخية موضعان بالبصرة
اولا يريد البلدة المشهورة بهذا الاسم كما في الاولى قال ينزل ناس من امتي يغالط بسفوف البصرة
عند نهر يقال له دجلة يكون عليه جسر يكثر اهلها ويكون من امصاذا منها جرين الحديث
المراد بالبصرة ههنا البغداد وفيه باب يسمى باب البصرة ولييده ان دجلة جريها في بغداد والواقعة التي في الحديث لم تقع في
البصرة المعروفة انما وقع في بغداد زمان المعتصم بالله العباسي.

باب ذكر الحبشة في الباب مرفوعا اتركوا الحبشة فانكم لا تيسقخرج كثر الكعبة الا
ذو السوفيين من الحبشة تصغير الساق وعامة سوق الحبشة بها حومة ودقة قيل ظهور نوى القطين
لوقت يحيى على نبينا وعليه الصلوة والسلام بعد هلاك ياجوج واجوج فيبعث عليه اية طليعة ما بين سبعائة الى ثمانية
فبينها يثيرون اليه اولعش النديما يمانية طينة تقبض فيها روح كل مؤمن -
باب امادات الساعة اعلم ان ما قال مروان في حديث الباب اول العلاقات الدجاء اولوا بالعلامات علاماتها

الكبرى مطلقا سوار كان بعدها للاسلام شوكه اولم يكن وظاهر ان الدجال اولها ولكن عبد الله بن عمر لم يجعل ولم يعيد
 التي بعد باروق الاسلام ووجه الابه في هذه العلامات اذا الساعة في الحقيقة انعدام الاسلام وفرويه وليس بعد
 الدجال ذلك بل الاسلام بعده احسن ما يكون فاذن قال عبد الله بن كبا في الباب لم يقل شيئا مني ما قال
 مروان ليس له اصل ولم يات مروان بشي يتدبر ومثاله ليعتم عليه ما بل الذي استحق ان يخلق عليه اسم بعلما
 والامارة باليس بعده وسبعة يقبول الكلمة ووجه المذكورين من الابه وطلوع الشمس من مغربها وتقل في
 الى شية قوله لم يقل شيئا يريد ما قاله باطل الاصل لكن نقل البقي عن عيسى ان اول آيات ظهور الدجال ثم
 نزول عيسى ثم خروج يا جوج ثم خروج الابه وطلوع الشمس من مغربها وذلك لان الكفار المسلمين في زمان
 عيسى حتى يكون الدعوة واحدة فلو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال ونزول عيسى لم ينفع الكفار
 ايمانهم ايام عيسى ولم ينفعهم لما صار الدين واجدا لذلك اول بعضهم هذا الحديث بان آيات امارات دالة على قرب
 قيام الساعة او على وجودها ومن الاول الدجال ونحوه ومن الثاني طلوع الشمس ونحوه فالاولية طلوع الشمس
 انما هي بالنسبة الى القسم الثاني وفي الحديث بيان اول الآيات الغير المألوفة بالدجال وغيره وان كان قبل ذلك
 لكن هو واثاله ما لو كانت لكونه بشرا واما خروج الابه على شكل غريب غير مألوف ومخاطبتها الناس ورسمها اياهم بالايما
 او الكفر فامر خارج عن مجاري العادات وذلك اول آيات الارضية كما ان طلوع الشمس من مغربها على خلاف
 عاداتها المألوفة اول آيات السماوية وفيه ان قوله ولو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال و
 نزول عيسى لم ينفع الكفار الخ معنى على ان الايمان لا ينفع من بعد طلوع الشمس الى قيام الساعة وتقال ان يقول
 انه لا ينفع من علم به بالمشاهدة او بالتواتر وينفع بعد ذلك من عدم فيه احده ما فقد قال الله تعالى بعض آيات ركب
 لا ينفع الآيات فليتأمل فيه واما ترتيب الآيات في حديث سيد بن ابي النضر في الباب فلم يذكر على ترتيب وقوعها
 فاول آيات الخسوفات ثم خروج الدجال ثم نزول عيسى ثم خروج يا جوج ثم الريح الذي يقبض عندها ارواح
 اهل الايمان ثم طلوع الشمس من مغربها ثم تخرج دابة الارض قلت والا قرب في مشهد التوقيف والتفويض وان
 المناسب ان يذكر الطلوع وخروج الدابة قبل الريح والله اعلم -

باب حصر الفرائض عن كثرى نهر بالكوفة وقد نهى في الباب عن اخذ كنز الذهب لان في اخذه شرك في الفتنه
 لانه يقع فيه الاقتتال -

باب خروج الدجال وفي الباب مرفوعا ما بعث نبي الا قد اندامته الدجال الاعور الكتاب
 الا انه اعس الى حديث استشكل ذلك مع ان الاحاديث قد ثبتت انه يخرج بعد ما ذكرت وان عيسى عليه
 السلام يقتله بعد ان ينزل من السماء ويحكم بالشرعية المحمدية والجواب انه كان وقت خروجه اضنى على نوح ومن نوح
 ولم يذكر لهم وقت خروجه فخر واقومهم من فتنه ويؤمده قوله صلى الله عليه وسلم ان يخرج وانا فيكم فانا نجيهم ونكم
 فانه محمول على ان ذلك قبل ان يبين له وقت خروجه فكان صلى الله عليه وسلم يجوز ان يخرج في حيوة ثم بين له بعد
 ذلك حاله ووقت خروجه فاخبره فبذلك يجمع بين الاخبار قال القاضي والاحاديث في قصة الدجال حجة لمنسب

اهل الحق في صحة وجوده وان يخص بعينه اتبلى السيرة عبادة واقدر على اشياء من مقدورات الله تعالى من احيا الموتى
 الذي يقتله ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه جنة وناره ونهره واتباع كثير الارض له وامره السائر من قطر
 فتمطر والارض ان تبنت فنبت فيقع كل ذلك بقدرته الله تعالى ومشيته ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر
 على قتل ذلك الرجل ولا غيره ويضل امره ويقتله عليه صلى الله عليه وسلم وثبت الله الذين آمنوا بهذا نذهب الى ان
 جميع المحدثين والفقهاء والنظار خلافا لمن انكر البطل امره من الخواارج والجمانية وبعض المعتزلة وخلافنا للجب في المحنة
 وموافقيه من الجمية وغيرهم في انه تصحح الوجود ولكن الذي يدعى مخارن وخيالات لا حاشق لها وزعموا انه لو يكون
 حقا لم يوثق بمعجزات الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهذا غلط من جميعهم لانه لم يدع النبوة فيكون ما معه كاستحسانه
 وانما يدعى الآلهة وهو في نفس وعواذ كذب لها بصورة حاله ووجوده لا لائل الحوادث فيه ونقص صورته وعجزه عن
 ازالة العور الذي في عينيه وعن ازالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه وهذه الدلائل وغيرها لا يعتبر الادعاء
 من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سرائق اولئك وخونا من اذاه لان فتنه عظيمة جدا تدش العقول
 وتخبر الباب مع سرعة مروره في الامر فلا يملك بحث يتايل الضعفاء حاله ودلائل الحوادث فيه والنقص فيصده
 من يصدقه في هذه الحالة ولهذا حذرت الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين من فتنه ونهبوا على فتنه دلائل
 ابطاله واما اهل التوفيق فلا يفترون به ولا يجعون بما معه لما ذكرناه من الدلائل المكذبة له مع ما سبق لهم من العلم
 بحاله ولهذا يقول له الذي يقتله ثم يحية ما اردت فيك الابصيرة هذا آخر كلام الناصبي قوله دان بين عينيه
 مكتوب كافر يقرأه كل مؤمن كما في رواية وزاد ابن ماجه كاتب وغير كاتب قال النووي الصحيح الذي عليه
 المحققون ان الكتاب المذكورة حقيقته جعلها الله علامة قاطعة لكذب الدجال فظهر الله المؤمنين عليها وخفيها
 من اراد شقاوة وقال بعضهم في مجاز عن سمع الحوادث عليه وهو نذير ضعيف بهم قوله ان مسيحا الدجال
 رجل قصير النحر جعل اعور مطرب العين ليس بباتية ولا حجباء اي ليس برتفعة ولا غائرة وفي رواية
 اعور العين اليمنى فان عينه غلبة طافته روميت طافته بالهزة وتركه ناله هوزة هي التي ذهب نورها وخير الهوزة التي
 نأت وطفت مرتفعة وفيها ضوء وكلاهما صحيح وفي رواية اليسرى وهما ايضا صحيح والعور في اللغة العيب وعينه
 معيتان عورا وان احدهما طافته بالهزة لا ضور فيها والاخرى طافته بلا هزة طافته طافته قوله قصير الانية يما ياتي
 انه اعظم ما بينا من رجل وذلك لانه مع ماله من الطول يبار والمناظر قصير الغلظة سمته فلا يطلع على طولنا مستاء
 بهما ل قوله انج والذى اذا مشى باعدين رحليه قوله جدا وفي رواية شاب قطط اي شبيه جبودة البوم شبيه جبودة
 البومة قوله قلنا والبتة في الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ورجوم كسنة ورجوم كسنة
 اي من جملة اربعين يوما هذه ثلثة ايام بهذه الكيفية قوله قال كما اقدرداله قد زعموا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بن يقدر لاصاوة قرا اليوم وموارعة وعشرون ساعة لان طول يوم الدجال ان شعبه منه حقيقة فلهذا
 ان يقدر والو اما في البلاد التي تكون اليوم الطول فالصلوة فيه مقدار على قدره لا على حقيقة والبلاد التي لم يجر
 فيه وقت العشاء قيل عليهم خمس صلوات وقيل اربعة وبه قال الجمهور فيقال من استكمل خامسة الصلوات

فقال حاله كن تضرار وسقط يده قلت ولقول الاول نقول قال القاضي وصريث الباب محمول على ظاهره وليس في الواقع سنة بل طوله كسنة وهذا حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع قالوا له لا يذبح الحيث ويكلمنا الى اجتهادنا لاقتصرنا فيه على الصلوات الخمس عند الاوقات المعروفة في غيره من الايام الخ وقيل انه تصوير لشدة الاجتهاد وليس في الواقع سنة قلت القول الاول هو الصحيح عندهما وهذا كما قال الحافظ في الفتح في قوله فالذين تردون انه ملاهوه ماء والذين تردون انه ماء فهو ناد ان هذا يرجع من اختلاف المرئي بالنسبة الى الراي فاما ان يكون الدجال ساحر فيخيل الشئ بصورة عكسه واما ان يجعل الدجال من الجنة التي سحر بالدجال نارا وباطن النار جنة فافهم: انه هذا ايضا يكون من شعبدة وسحر والافسنة كما مله.

باب في خبر الجحشاشمة انما سميت بذلك لتجسها الاخبار للدجال وجار عن عبد الله بن عمرو بن العاص انها دابة الارض المذكور في القرآن ويطلق خروجها يوم طلوع الشمس من مغربها ويكون لها عصى وخاتم ترسم المؤمنين بالعصى يظهر منه لفظ المؤمن ويرسم الكفار بالخاتم ويظهر منه لفظ الكافر وحديث الباب معدود في مناقب تميم لان النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه هذه القصة وفي رواية القاض عن المفضل ورواية المتبوع عن التلع وفي قبول خبر الواحود وقد وقع في بعض الرواية فاذا انا باسراة وفي بعضها بدابة قيل يمكن ان يكون له جاسوسان دابة وامرأة او انه ليصح اطلاق الدابة على الانسان لغة فانه اسم لكل ما يدب على الارض او لان الجساسة شيطان تشبه باي صورة شارفها تارة بصورة امرأة ومرة بصورة دابة قلقت دابة اهل بك كثيرة الشعر بيان لاهلب والهلب كثرة الشعر وعظمتها.

باب خبر ابن الصائب يقال له ابن صياد وابن صائد واسمه صاف قال العمار بن قنينة ابن صياد وقصة دجال في غاية الاشكال والاشتباه فان ابن صياد ولد بالمدينة في اليهود ونشأ فيها وترى حتى لقين النبي صلى الله عليه وسلم وكلمه فالكلام الذي خاطب النبي صلى الله عليه وسلم يدل على خبثه وسور فطرته وهو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم اشهد اني رسول الله وعواذ اني اتيه صادق وكاذب وان يري عرشا فوق المارثم بعد ذلك اسلم وبقى في المدينة ووقع قصة مع ابن عمر بن الخطاب فضر به ابن عمر لعصاه فاشنخ هو حتى ملا السكة ثم دخل ابن عمر على حفصة فقالت ما تريد اليه المسمع انه قد قال ان اول ما يبعث على الناس غضب يغضبهم وكذلك قصته مع ابني سعيد الخدري في مصاحبة الى مكة ومخاطبة معه حتى قال ابو سعيد كنت ان اعزوه ثم قال في آخر كلامه واني لاعرف مولدك وابن هو الان ثم وقع الاختلاف في موته قال الخطابي اختلف السلف في امره بعد كبره فروى عنه انه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة وانهم لما ارادوا الصلوة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس وقيل لهم اشهدوا وروى ابو داود بسند صحيح عن جابر قال فقدنا ابن صياد يوم الحرة وهذا يبطل روايته من روى انه مات بالمدينة وصلى عليه ثم بعد ذلك حديث تميم الداري الذي تقدم في باب المتقدم فيه التصريح بان الدجال غير ابن صياد والحديث صحيح وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجته واخبر به الناس ثم روى بطرق مختلفة وانه لا يمكن مع كون ابن صياد هو الدجال المشهور بالشيخ الدجال فقال النووي قال العلماء قصة ابن صياد مشككة وامرؤ شبيهة حتى ابن عمرو جابر

فيما روى عنها يجلان ان ابن صياد هو الدجال لا يشك ان فيه فقيلا لجابر انه اسلم فقال وان اسلم فقبل انه دخل
 مكة وكان في المدينة فقال وان دخل فقال النووي لكنه لا شك انه دجال من الدجاجة والظاهر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يوح اليه في امره بشئ وانما اوحى اليه بصفات الدجال وكان في ابن صياد قرائن محتملة فلذلك كان
 صلى الله عليه وسلم لا يتطعم في امره بشئ بل قال لعمر لا خير لك في قتله الحديث واما احتجاجه بانه مسلم الى سائر ما ذكر
 فلادلاله فيه على دعواه لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن صفاته وقت خروجه آخر الزمان الخ ما قال وقال الحافظ
 واقر بانه يجمع به التضمن حديث تميم يكون ابن صياد هو الدجال ان الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقاً
 وان ابن صياد وحيطان نبدي في صورة الدجال في تلك المدة الى ان توجه الى اصبهان فاستتر مع قرنيه الى ان
 تجي المدة التي قدر الله تعالى لخروجه فيها ثم قال كيف لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم مع انه ادعى بحضرة النبوة
 فاجاب اما ان يقال انه كان غير بالغ واختاره القاضي واما ان يقال انه كان في ايام مهاجرة اليهود وحلفائهم
 جزم عليه الخطابي في معالم السنن وقال واما امتحان النبي صلى الله عليه وسلم بما خبا له من آية الدخان فلانه كان يسلط
 ما يدعيه من الكهانة ويتجاسر من الكلام في الغيب فامتنع ليعلم حقيقة حاله ويظهر الباطل حاله للصحة وانه كان من
 ساحرياته الشيطان فيلقى على لسانه ما تلقى الشياطين الى الكهنة فامتنع باضمار قول الله تعالى فارتقب يوم
 تأتي السحاب بالخراب من وقال خبايا فكل خبايا فقال هو الدخان وهي لغة فيه فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اخساً فلن تعد وقدرك اي لا تجاوز قدرك وقد راى مثالك من الكهان الذين يحفظون من القاء
 الشياطين كلمة واحدة من جملة كثيرة راي ولم ينكشف له تمام الآيات بخلاف الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 فانهم لو حي الله تعالى اليهم من علم الغيب بالوحي فيكون واضحا جليا كاملا بخلاف ما يليهم الله والاولياء من
 الكرام والله اعلم قلت كان ابن صياد من الدجاجة وكان كاهنا خلقه ولذا تبا من عيناه ولانما قلبه و
 كان له بهيمة ولما كان يرى دخانا اضمحله آية الدخان فاطلع على ضميره ناقصا كما هو داب الكاهنين -

باب في الامر والنهي اعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من اهم الدين واذا كان المنكر حراما وجب
 الزجر عنه واذا كان مكرها نذبا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لما يوجب فواجب فواجب وان نذبا فندوب
 وشرطها ان لا ادى الى الفتنة وان نظن قبوله فان ظن انه لا يقبل فيستحسن اظهار الشعار الاسلام ولفظ من في
 من راي منكم منكرا لعمومته مثل كل احد رجلا او امرأة عبدا او ناسيا او صبيا مميزا وان كان يستفح ذلك
 الفاسق قال الله تعالى اتا مروا الناس بالبر وتفسك وقال عز وجل لم تقولون ما لا تفعلون والشد
 به وغير تقى يا امر الناس بالتقى + طبيب يداوى الناس وهو مريض + وفي الباب مرفوعا ما من رجل يكون
 في قوم عليل فيقيم بالمعاصي يقدر دن على ان يغيروا عليه فلا يغيروا الا اصابهم الله بعقاب من

قبل ان يموتوا اي في الدنيا وفي اخرى مرفوعا من راي منكرا فاستطاع ان يغيره بيده فليغيره
 بيده فان لم يستطع فليسلطه فان لم يستطع فليسلطه وذلك اضعف الايمان -
 اي اضعف خلال الايمان وفي اخرى اتموا بالمعروف وتناووا عن المنكر حتى اذا رايت شحا مطاعا

وهو مسدود من شدة إعجاب كل ذي رأي برأيه فليكن بنفسك ودع عنك العوام
الحديث الذي في تلك الزمان لا يقبل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويغلب الفساد ويعم الجهل فلا يخرج فيها النصح
ولا يقبل قول الأصاح فحينئذ ذاك يسقط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما قوله صلى الله عليه وسلم
افضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أي ظالم فإنما صار ذلك افضل الجهاد لان من جاء العدو
كان مترددا بين رجاو خوف لا يدري هل يغلب او يغلب وصاحب السلطان مقهور في يده فهو اذا قال الحق او رد
بالمعروف فقد تعرض للتلطف والهراق نفسه للملاك فصار ذلك افضل انواع الجهاد من اجل غلبة الخوف
وقال صلى الله عليه وسلم اذ عملت الخطيئة في الارض كان من شهدها فكرها وانكروها كان كمن غاب عنها
ومن غاب عنها فريضها كان كمن شهدها أي في الآثم.

باب قيام الساعة من مات فقد قام قيامته قال العلماء ان روح العالم والدنيا كلمة لا اله الا الله فاذا خرج
الروح وبقي الشرائع من نفس العالم والدنيا - آخر كتاب الملاحم

اول كتاب الحدود قال في الهداية الحديثة هو المنع ومنه الحد للبواب وفي الشريعة هو العقوبة المقدره
حقا لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لانه حق العباد ولا التغرير لعدم التقدير والمقصود الاصل من شرع
الانزاج عما يتضرر به العباد والطهارة ليدست اصلية فيه بديل شرعي في حق الكافر اذ قوله عما يتضرر به العباد
في النفس والعرض والمال ففي حد الزنا صيانة النفس وفي حد القذف صيانة العرض وفي حد السرقة صيانة
المال قلنت المحقق عند الخففة ان الحدود وكفارات بعض الكفارة كما في البذلح واليه يشير كلام الطحاوي وقال
الشافعي هي سوا تركفارات وفي الحديث الصحيح عن عبادة رفعه ان الحد وكفاراته وفي مستدرک الحاكم
عن ابى هريرة رفعه لا ادري ان الحد وكفارات ام لا بسند قوي باعتراف الحافظ والاسلام ابى هريرة متاخر
عن عبادة فالعبارة له

باب الحكم فحينئذ عن الاسلام باي ردة كانت لعبدة الاوثان او بالنصرانية او باليهودية او ببدعة
كالروافض والخوارج والقاديانية فيجب قتله ان لم يرجع الى الاسلام قال العلماء اذا ارتد المسلم عن الاسلام
والعبادة بالله عرض عليه السلام فان كانت له شبهة كشف عنه لانه عساه اعترته شبهة فتزاح وتزال ويحس ثلثة ايام
فان اسلم فيها والاقتل سوار كان حرا او عبدا ذكر او انثى وهذا عند الشافعي لعيم المرأة وعند الخففة المرتدة لا تقتل
ولكن تجلس حتى تسلم او توت حرة كانت او امته ويروى ان الامه تضر بها مولاي في كل ايام مبالغة في الحمل على الاسلام
واما عرض الاسلام وتناجيله الى ثلثة ايام طلب ذلك او لم يطلب فعندنا مستحب غير واجب وعن الشافعي روايتان
في روايته على الامام ذلك وفي رواية وهو الصحيح من مذهبه انه ان تاب في الحال فيها والاقتل بمحدث معاذ في
من بطل دينه فاقتلوه من غير تقييد بالنظر وهو اختيار ابن المنذر وفي الباب قال معاذ في حق المرتد لا في حق
لا اجلس حتى يقتل قضا الله در سوله وفي اخرى لا انزل عن دابتي حتى يقتل فقتل و كان
قد استتب قبل ذلك اي طلب منه ابو موسى ان يتوب عن الارتداد وليسلم فلم يثب وفي الباب ان عليا حرق

فاسأرتنداء عن الاسلام الى ريث قال المأذون في الشقة زعم ابو نافع الاسفرائيني في الملل والنحل ان الذين احرقتهم على
 طائفة من الروافض ادعوا فيه الالهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سباريه وحدثني ثم اظهر الاسلام واتبع
 هذه المقالة وبهذا يمكن ان يكون اسمه مارونيه في الجزئية الثالثة من حديث ابى طاهر الخليل قال قيل لعلى ان ينهوا قوم
 على باب المسجد يدعون انك ربهم فربما هم فقال لهم وليكم ما يقولون قالوا انت ربنا ونخالقنا ورائقنا فقال وليكم انما
 انما عبد خلكم اكل كما ناكلون واشرب كما نشربون ان الله لا ياتى الا بنى البشر وان عصيته خشيت ان يعزبني فاتقوا
 وارجعوا فابوا فلما كان النفر قد وادعوا عليه فباقره فقال قد والله رجوايتون ذلك الكلام فقال اذ لهم فقالوا لا
 فلما كان الثالث قال لمن فاتهم ذلك لا تملنكم باخذت قتلة فابوا الا ذلك فقال يا قنبر اتنى بفعلة معهم مروهم فاجلهم
 اخذوا بهن باب المسجد والقصر وقال احضروا فاجلوا في الارض وجاء بالمحطب فطره بالنار في الاخدود
 قال انى طارحكم فيها او ترجون فابوا ان يرجوا فنفذ بهم فيها حتى اذا احترقوا قال له انى اذ رأيت امراسك
 او قدرت تارى ودعوت قنبرا وسدتها حتى انتهت قلت فاجلها اذ احرقتهم قيل القتل احياء ولكن في التهميد لا يجرى
 انه احرقتهم بنيتهم وروى رواية عليه فيقول هذا بانه طرهم بقتلهم في الاخدود ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في تحريق
 الحيوانات والانسان فقبل حرام وقيل كذره تخريبا وقيل تنزيها وقيل الكرامة اذا رأى الامام بذلك التخليط
 فعنه وقد احرق البوكر رجلا وقيل على هذا وقال ابو حنيفة يعزى الامام اللوطى بما ياله من الاحراق او يدم الحائط
 عن الامام احمد انه يجوز احرار الحيوان الموزية من القمل والزنا بغير عذوبة قال الشافعى حرام وبه
 ناخذ وفي الباب عن عبد الله بن مسعود رحمه الله لا اله الا الله واني رسول الله باحدى ثلاث
 الشيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المغارق للجماعة اى الجماعة المسلمين فانه اذا ارتد عن الاسلام لم يكو
 مسلما تقتل قالوا هذا والذي نقاهم من ببل دينه فاقبلوه عام بديل على ان المرتدة تقتل كما تقتل المرتدة وجمعة الخفية
 بالذكر لحديث النهي عن قتل النساء وقالوا ايضا بان من الشرطة لا تعم الموث وحمل الحافظ حديث النهي عن قتل النساء
 على الكافرة الاصلية اذا لم تبشر القتال وقال قتل البوكر في خلافة امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم يذكر ذلك
 عليه احد وقال وليتظر من نصب الراية وغيره سند الحديث في حديث معاذ بن النسي صلي الله عليه وسلم لما ارسله الى
 اليمن قال له ايمارجل ارتد عن الاسلام فادعوه وان عاد والافاضل ضرب عنقه وايمارأة ارتدت عن الاسلام فادعها
 فان عادتنا والافاضل ضرب عنقها وسأله عن موضع النزاع فوجب المصير اليه انتهى قلت قد قابل الخفية
 حديث العام بالعام وعمل الصحابة لعمل الصحابة ولكن هذا خاص بحجب الجواب شافيا عنه فاقول ان في نصب الراية
 بالخالف قال الزبيدي حديث آخر رواه الطبراني في معجمه حديثنا حسين فذكر بسنده عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال حين بعثته الى اليمن ايمارجل ارتد عن الاسلام فادعوه فان تاب فاقبل منه فان لم تيب فاضرب عنقه
 وايمارأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان تاب فاقبل منها وان ابست فاستبها انتهى -
 باب الحكم بين سب النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابى لا اعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن بطال
 اختلف العلماء في من سب النبي فاما اهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم

منهم الا ان يسلم واما المسلم فيقتل بغير استئذان ونقل ابن المنذر عن الليث والثاقي واجمدا وسحق مثله في حق اليهودي
ونحوه روى عن الاوزاعي ومالك في سلم انهاردة لستتاب منها وعن الكوفيين ان كان ذميا غاروا ان كان مسلما
في ردة قلت قال صاحب رد المحتار قوله ويكون التعزير بالقتل رأيت في الصارم المسلول للمحافظ ابن نعيم ان
من اصول الحنفية ان بالقتل في غيرهم مثل القتل بالشغل والجماع في غير القبل اذا نكر فلاما ان يقتل فاعله
وكذلك له ان يزيد على المقذور اذا راي المصلحة في ذلك ويكيلون ما جاز عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من
من القتل في مثل هذه الجرائم على انه راي المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان جاسدا ان له ان يعزير بالقتل
في الجرائم التي تغتصب بالتكراهي وشرع القتل في جنبها ولذا افقوا اكثرهم يقتل من اكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم
من اهل الذمة وان اسلم بعد اخذه وقالوا يقتل سياسة انتهى قلت حديث ابن عباس وحديث الشعبي المذكوران
في الباب مجولتان على السياسة وحديث ابى برزة في الباب يدل على ان غضب الصحابي على احوار وكذا غضب احد
عليه وسبه ليس بمستوجب لكفره وقتله ونقل ابن المنذر الاتفاق على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم صريحا وجب
قتله وان تاب -

باب ملجأ في المحاربة اي محاربة العدو ورسوله قال المدعي وجل انما جزاء الذين يجارون العدو ورسوله يسعون
في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفذوا من الارض اختلاف العلماء في
المستحق اسم المحارب لعدو ورسوله الذي يلزمه حكم به فقال بعضهم هو اللص الذي يقطع الطريق وقال بعضهم
هو اللص المجاهر بجمعية الكاثر في المصرو وغيره وبه قال الاوزاعي وقال مالك من حمل السلاح على المسلمين
في مصر او خلازفكان ذلك عنه على غير تآثره كانت بينهم ولا دخل ولا عداوة قاطعا للسبيل والطريق والاريا مخطفيا
ابلاحة يقتل احدهم قتل الامام قتل المحارب وقال آخرون المحارب هو قاطع الطريق فاما الكاثر في الامصار
فليس بالمحارب الذي حكم المحاربين ثم اختلفوا في المراد بهذه الآية الكريمة فقال مالك هي على التحجير فخير الامام بين
هذه الامور الا ان يكون المحارب قاتلا فيقتل فمقتل قتله وقال الثاقي هي على التقسيم قال في البدائع قطع الطريق
اربعة انواع اما ان يكون باخذ المال لا غير واما ان يكون بالقتل واخذ المال جميعا واما ان يكون بالتحجير
غير اخذ ولا قتل واما ان يكون بالقتل لا غير فمن اخذ المال ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف ومن قتل لم ياخذ المال
قتل ومن اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة الامام بالخيار ان شار قطع يده ورجله ثم قتله او صلبه وان شار لم يقتله
قطعه او صلبه وعندهما يقتل ولا يقطع ومن اخذ مال ولا يقتل نفسا ينفى والنفي في قوله تعالى او ينفوا
من الارض قال بعضهم المراد منه وينفوا من الارض بخلاف الالف ومعناه ينفوا من الارض بالقتل والصلب اذ هو
النفي من وجه الارض حقيقة وهذا قول من تناول الآية في المحارب الذي اخذ المال وقيل ان الامام يكون خيرا
بين الجزية الثلاثة والنفي من الارض ليس غير واحد من هذه الثلاثة في التحجير لان بالقتل والصلب يحصل
النفي فكذلك يجوز ان يجعل النفي مشاركا للجزية الثلاثة في التحجير فانه يراحم القتل لانه دونه بكثير وقيل نفيا بغير
حتى يخرج من دار الاسلام وهو قول الحسن وعن ابراهيم النخعي في رواية ان نفية طلبه وبه قال الثاقي انه يطلب

في كل بلد حتى يعزروا والقولان لا يصحان لانه ان طلب في البلد الذي قطع الطريق ونفي عنه ثلقتا نفي ضرره على بلده
وان طلب من كل بلد من بلاد الاسلام ونفي عنه يدخل دار الحرب وفيه تعريض له على الكفر وجعله حربا لنا وهذا لا يجوز
عن النخعي في رواية اخرى انه لا يجوز بحسب حتى يثبت ثوبه وفيه نفي عن وجه الارض مع قيام الحيوة الا عن المواضع المذكورة
حسب فيه ومثله هذا في عرف الناس ليلي نفعيا عن وجه الارض وخروجها عن الدنيا انشد لبعض المجوسين
خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها فلنسا من الاحياء فيها ولا الموتى
اذا حبا منا السحان يوما لحاجته عجبنا وقلنا حبا هذا من الدنيا انتهي لمخا
وفي الباب حديث العرينيين وقال بعض المفسرين فيهم نزلت الآية انما جزاء الذي يحاربون الله ورسوله الآية كما في الباب
وقال ابو قتادة بن ربعي هو لا تقوم سرقتهم او قتلوا او كفروا بعد ايمانهم وجاروا الله ورسوله اى لشدة جنابهم قطعت ايديهم و
ارجلهم وسمر اعينهم والقوا في الحرة يستقون فلا يستقون وقيل قتل ذلك قصاصا لانهم في ذل ابراعى مثل ذلك
في رواية الباب زادتم نهي عن مثله اختلف العلماء في حكم العرينيين فقال بعضهم ما امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
وانما فعله الصحابة من عند انفسهم وقال بعضهم كان ذلك بحكم على الله عليه وسلم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى انما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله الآية وقال بعضهم نزلت هذه الآية عتابا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما فعل بالعرينيين وقال بعضهم
بل فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالعرينيين حكما ثابتا في نظر ائمتهم ابد لم ينسخ ونم يبدل وقوله تعالى انما جزاء الذين الآية
حكم من الله في من حارب وسعى في الارض فسادا بالحرابة قالوا والعرينيون ارتدوا وقتلوا وسرقوا وجاروا الله ورسوله
فكفهم غير حكم الساعي في الارض بالفساد من اهل الاسلام والذمة وقال آخرون لم يسل النبي صلى الله عليه وسلم
اعين العرينيين ولكنه كان اراد ان يسل فانزل الله عز وجل بهذه الآية على نبيه ليخبر الحكم فيهم ونهاه عن سمل اعينهم و
قال بعضهم النبي عن المثلة نهي ثم نهى ليس بجرام وقال بعضهم انما فعل ذلك منهم قصاصا لانهم فعلوا بالعادة كذلك
قلت وفي النسائي قال حماد بن ماسمعت من خطبة صلى الله عليه وسلم بعد نزول الآية الواحدة فيها على الصدقة ونهي
عن المثلة وقد صح عن ابن سيرين ان حايث العرينيين قبل النهي عن المثلة -

باب في الحكم الشفع فيه بتبقي حرث الاستغفار اى بن يارفع الى القاضي وجوابه في الباب نكلمه اسامة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اسامة الشفع في حد من حدوا الله تعالى الحديث وهذه المرأة المزومينة التي
سرت قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسمها اختلاف قيل اسمها فاطمة بنت الاسود وقيل بنت ابي الاسود
وقيل ام عمرو بنت سفيان بن عبد الاسود وكانت تستعير الحلي وتجوهره فاتفق انها سرت وفي الباب سرت
تطيفه من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن عائشة ربيعة قتلوا عن ذوى الهيات عشراتهم
الا الحد د اى تجاوزوا عن ذوى الهيات حسنة الذين لم يعرف منهم الاخير لا اثم غير ما يجب الحد قال الحافظ
سراج الدين القزويني ان هذه الرواية موضوعة ورد عليه الحافظ وقال اخرجه النسائي ايضا من غير هذا الطريق
والحديث حسن انشاء الله تعالى لا سيما مع اخراج النسائي له كانه لم يخرج في كتابه منكر الاواهب ولا عن رجل
باب ينعى عن الحد د ما يبلغ السلطان في الباب مرفوعا قال تعافوا الحد د فيما بينكم مما بلغت من حد فقل وجب

اي تجاوزوا عنها ولا ترفعوا الي واما اذ بلغني وثبت عندي فلا يجوز التجاوز والعفو فيه فيقام اذ ذاك
باب الستر على الحد وادى استحبابه فيما فيه حق السر تعالى قال في الهداية والشهادة في الحد ويخير فيها الشاهد بين
الستر والاظهار لانه بين جنتين اقامة الحد والتعوي عن الهتك والستر افضل لقوله عليه السلام للذي شهد عنده
لو سترته فهو بك لكان خيرا لك وقال عليه السلام من ستر على مسلم ستر السر عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من تلقين
الدرر عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دلالة ظاهرة على افضلية الستر لانه يجب له ان يشهد بالمال في السر
فيقول اخذ حيا لحق المسروق منه ولا يقول سرق مخافة على الستر انتهى رواية رواية الباب والشحنين -

باب في صاحب الحد يجزي فيقرر قال في الهداية والافرار ان يقرر البالغ العاقل على نفسه بالزنا رابع مرات في بايع
محاسن من محاسن المقر كلها اقرده القاضي فاشتراط البلوغ والعقل لان قول الصبي والمجنون غير معتبر
او غير موجب للحد واشتراط الاربع ما بينا وعند الشافعي يكفي بالاثبات مرة واحدة اعتبارا لسائر الحقوق وهذا لا يظهر
وتكرارا لاقرار لا يفيد زيادة الطهور بخلاف زيادة العدو في الشهادة ولنا حديث ما عرفناه عليه السلام آخر الاثبات
الى ان تم الاقرار منه اربع مرات في اربع محاسن فلو طهر ووثقها بالثبوت الوجوب ولان الشهادة انقضت فيه
بزيادة العدو فكذلك الاقرار اعطى بالامر الزنا وتحققا لمنه الستر ولا بد من اختلاف المحاسن لما روينا ولان الاتحاد
المجلس اثر في جمع المستقرات فعند تحقيق شبهة الاتحاد في الاقرار والاقراء قائم بالمقر فيعتبر اختلاف مجلسه دون
محاسن القاضي فالاختلاف بان يردده القاضي كلما اقر فيه سبب حيث لا يراه ثم يحكي فيقرح المروي عن ابي حنيفة
لانه عليه السلام طرد ما عرف في كل مرة حتى لو ارى يحيطان المدينة قلنت واما في السرقة فيجب القطع باقراره مرة واحدة
عن ابي حنيفة ومحمد والاك والشافعي وقال ابو يوسف لا يقطع الا باقرار مرتين وهو قول احمد وابن ابي ليلى وزفر
ابن شبرمة وعن ابي يوسف اشتراط كون الاقرار في المجلسين واما رواية قصته ما عرفته تقدم واخرجه الشيخان
وغيرهما واما رواية الباب فساكت عن قيد الرابع ومطلق فيحمل الساكت على الناطق على المقيّد واما قوله فلما امر به

قام صاحبها الذي وقع غليما فقال يا رسول الله انا صاحبها اى الذى فعل بها تلك الفعلة لانا الرجل وفي رواية
الترمذي ليرجم فلا يخفى انه بنهاية شكل او لا يستقيم الامر بالرجم من غير اقرار ولا بينة وقول المرأة لا يصلح بينة بل هي التي
تستحق ان تحرق القذف فحقيل معناه فلما قارب ان يامر به وذلك قال الراوى نظر الى طاهر الامر حيث انهم احضروا
عند الحاكم وقال بعض مشايخنا ان الامر لم يكن الا باخراجه وابعاذه حيث راوه اختل عقله وتشتت امره لم يثبت عليه
شيء ولم ينفج وجه القضية الا ان صاحبه ظن انهم يذنبون به لا قامة الحد عليه فاعترف لظنه بذلك وكذلك من
روى فلما امر به ليرجم فز اولفظ الرجم لظنه الوثيق وانما كانوا احاطوا به ليعبده من جنابه ولكن الازدحام كثير
يمنع النظر عن ان نيكشف لهم الامر كما هو ظن الراوى فافهم -

باب في التلقين في الحد وهو التكلم بكلمة عند المقر فيقيم منه الانكار عن ابي فيكره ويرجع وهذه التلقين مستحب
في مقر الروى في الزنا والسرقة لدرء الحد لا لاسقاط حق المسروق منه مثلا فيعطى راحته وان اندر الحد في الباب
لان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلص قد اعترف اهترافا ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الانسان ستره شاة قال يا فاما ما دنايه من ان اذا ما سر به لا قطع ذنبه به فقال استغفر الله وتب عليه حتى
لا ياتين البول انسانا كستره وفيه ان الى روي ليس كفاتر الذنوب والكافرات حتى التوبة وفيه ان الاقرار في السر
ايضا الكفني مفرقا كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

باب في الذل ايادى من لا يسيبها هي اليعيت وفي الباب قال يا رسول الله اني اصبحت حذافى قوم عتي قال
توشتك حين اتيت قال نعم قال هل صليت من حين صليت قال نعم قال اذهب فان الله قد عفا
عنك اتوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات قالت لعل علم بالوقى ان ما فعله من صفات الذنوب فقال فيه
ما قال يا ايها ان الكبار ايديا في يفر من الحسنات او تفر من السيئات فاعليه فاعبى الشربوا كان توبته منه
باب في الامتحان اضراب اى التفتيش الجناية لا يجوز ذلك الا ان العليما يجوزوا في ايماننا بالامتحان
بالضرب وبما شاء من التهديد في السارق وغيره لما رأوا من اقفويت الحق وقاموا لولا ذلك كان
فيما مضى من الزمان كفتنى باليسير من التهديد في اعتراف السارق بما افتره وفي الباب ان قوم آمنوا من الكلايين

يسرق احمد متاعهم فانهم واناسا من الحالة فاقوال نعمان بن بشير صاحب النبي صلى الله عليه وسلم
فجسم ثم على سبيلهم فاقوال نعمان فقالوا اخلت سبيلهم فغير ضرب ولا امتحان فقال نعمان ما شئتم
ان تستم ان اضرابهم فان خرج متاعا فذاك والا اخذت من ظهوركم مثل ما اخذت من ظهورهم
قصاصا فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما كثر جمع حاكم ويوم
منع الثوب والنعمان كان امير الكوفة اذ ذاك قوله ما شئتم ان شئتم الخوف في بعض النسخ قال انما اربهم بهذا القول
اي بدو النعمان الكلايين بهذا القول ان شئتم اضرابهم اي اضرابهم فان خرج بالضرب فيها والا ضربتكم مثل ضربهم
قصاصا ويا طاهر لان الامام لو ضرب يكون واسطة للضرب ويكون الضارب حقيقة هو المدعى وهم سبيل الكلايين
باب ما يقطع فيه السارق السرقة في اللنة اختار الشئ من الغير على سبيل الحفنة والاسترار ومنه استراق السمع
قال الله تعالى الا من استرق السمع وفي الشريعة اخذ مال النير على سبيل الحفنة نصا با محرز التمول غير قساع اليه
الفساد من غير تناويل ولا شبهة وهذا عند الحنفية قال القاضي عياض صان الله تعالى الاموال بايجاب القطع
على السارق ولم يجعل نكاح في غير السرقة كالاختلاس والانتهاك والنصب لان ذلك قليل بالنسبة الى السرقة
ولانه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء الى ولاية الامور وتسهيل اقامة البينة عليه بخلاف السرقة فانه
تندر اقامة البينة عليها فعظم امرها واشتد عقوبتها لكونه يبلغ في الزجر عنها اصر وقدر جمع العلماء على قطع
يد السارق واختلافوا هل لنصاب مقدار لا يقطع في اقل منه او لا بل يقطع بكل مقدار قل او كثر فذهب الى الثاني
اهل الظاهر وهو قول الحسن البصري وداود والحنابلة وابن جنت الشافعي من الشوافع ومنهم من يطلق
قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الآية عن قيد التقدير فان طبيعة السرقة تصدق باقل من العشرة
ومن الثلثة وحديث ابى صالح عن ابى هريرة رفعه لعن الله السارق ليسرق البيضة فاقطع يده وليسرق الخبل
فقطعه يده اخرج الشيخان وقال آخرون من جمهور الامم لنصاب مقدار لا يقطع في اقل منه ثم اختلفوا في اموال

الشارطون في تقديره فذهب مالك الى انه لا يقطع في اقل ربع دينار وثلاثة دراهم وبقال احمد وقال الشافعي
 لا يقطع الا في ربع دينار فاذا كان الصنف مختلفا ليقوم غير الذئب بالذئب عند الشافعي وبالدرهم عند مالك و
 قال ابن ابي ليلى لا يقطع في اقل من خمسة دراهم وقال بعضهم انه يقطع في درهمين وهو رواية عن الحسن البصري
 فقال بعضهم في اربعة دراهم وبقال ابو سعيد وقال بعضهم دينار او مائتي دينار وهو رواية عن الشافعي وقال بعضهم ربع دينار
 من الذئب ومن غيره في القليل والكثير وبقال ابن حزم وقال ابو حنيفة واصحابه وسائر فقهاء العراق ان العذر
 الموجب للقطع هو عشرة دراهم ولا يقطع في اقل من ذلك هذه جملة المذاهب المذكورة في المسئلة وقد جعلها الحافظ في
 الفتح عشرين مذيبا فراجع واستدل الشافعي بحديث الباب عن عائشة رفته كان يقطع في ربع دينار فصاعدا وفي
 رواية قال يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وفي لفظ انقطع في ربع دينار فصاعدا قال الشافعي ان
 الاصل في تقويم الاشياء هو الذئب لانه الاصل في جوارها الارض كلها قال ان ثلثة الدراهم اذا لم تكن قيمتها ربع
 دينار لم توجب القطع واستدل مالك بحديث الباب حديث ابن عمر ان رسول الله عليه وسلم قطع في حن ثمنه ثلثة
 دراهم وفي رواية يقطع يد رجل سارق ثوبا من صفقة النساء ثمنه ثلثة دراهم قوله صفقة النساء لعله موضع في المسجد
 منظر للنساء يصليهن فيه كالصفحة للفقراء المهاجرين فقال مالك ان التقويم بالدرهم لا ربع الدينار اذا كان الصنف
 مختلفا واستدل ابو حنيفة ومن معه بحديث الباب حديث ابن عباس قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يد رجل في حن قيمته دينارا وعشرة دراهم وروى محمد في الاثام من طريق ابى حنيفة حديثنا القاسم بن عبد الرحمن
 عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال لا يقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وهذا سند صحيح رجاله اوثق الثقات
 وانفعهم الفقهاء غير انه موقوف لكن له حكم المرفوع لانه من التقادير الشرعية المنوطة بالسماع وروى ايضا من طريق
 عن حماد عن ابراهيم قال لا يقطع يد السارق في اقل من ثمن الحنفية وكان ثمنها عشرة دراهم وقال قال ابراهيم
 لا يقطع السارق في اقل من ثمن المجن وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم ولا يقطع اقل من ذلك اعلم ان اوله مذهب
 ابى حنيفة على كثرها ترجع الى اخبار مرفوعة مسانيد ومراسل وآثار موقوفة على الصحابة وشيعتهم وآثار من النظر و
 القياس واما الاخبار فالاول حديث الباب حديث ابن عباس واخرجه النسائي والمحاكم بلطخ كان ثمن المجن يقوم
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم وقال ابو داود وسهواه محمد بن سلمة
 وسعدان بن يحيى عن ابن اسحق باسناده قيل فيه محمد بن اسحق وفيه عنقة وابن اسحق ليس وعنة المدلس
 لا يخرج بها نفس التذليس ليس حرجا عندنا وعند المحققين فضلا عن عنقنا المدلس ولو سلم فللمحدث طرق متعدي
 صحيحا الحاكم والنسائي حيث لم يتكلم فيها في المجتبى ولو سلم فالنقد جابر لهذا الضعف اليسير ولو سلم فقد اخرج النسائي
 من طريق وفي سننه قال عن ابن عباس قال ثناء عمرو بن شعيب ان عطاء بن ابي رباح حاشه فلفظ التحديث
 والسماع فيها موجه فلا يضره تدليس ولا تذليس عمرو بن شعيب وسها لفتان في نفسها وبعد صحة السند ليقاوم
 ما احتج به من حديث ابن عمر وحديث عائشة مع ان فيه اضطرابا ما في حديث ابن عمر فقد اخرج النسائي عنه في حن قيمته
 خمسة دراهم واما في حديث عائشة فقد رواه النسائي من طريق عنار ربع دينار ومن طريق ثمن المجن ثلث دينار و

نصف دينار فصائد او قد يم ماني الصحيحين مطلقا على غيره ولو صححوا غير مسلم لابل من حجة من السنة او الكتاب فصح
 ما قاله الطحاوي انه مضطرب والثاني حديث عبد الله بن مسعود مروي مسندا ومرسلا منقطعاً ومرفوعاً وموقوفاً فقد
 اخرج محمد في كتاب الآثار كما تقدم نقله منه قال لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم ورواه البوصيفة في مسنده
 الذي جمعه المصنف من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن مسعود
 قال كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم كذا رواه الحارثي من طريق خلف بن ياسين
 عنه بلفظ انما كان القطع في عشرة دراهم ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه بلفظ قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وتابعه عليه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم عن المسعودي
 وهو ثقة ثبت روى له الاربعة واستشهد به البخاري لا سيما في رواية وكيع عنه وفي رواية عن القاسم كما اسلفناه
 واخرج الطبراني في اوسطه من طريق ابي مطيع النخعي عن الامام عن القاسم عن ابيه عن ابن مسعود والي مطيع وان يكلم فيه
 فلا يشايد وتوابع كما عرفت وبهذا اندفع ما قاله الترمذي انه منقطع لم يدرك القاسم ابن مسعود واندفع ايضا انه
 موقوف لا مرفوع علان الموقوف له حكم الرفع بهن كما عرفت ولا يعارضه بارواه الثوري عن عيسى بن ابي عزة عن
 الشعبي عن ابن مسعود رفعه قطع سارقاً في خمسة دراهم كما زعم البيهقي لان فيه ثلث على الثوري ليس وفيه عنقته وابن
 ابي عزة ضعفه القطان وانشأ الى لينه احمد بن حنبل وغيره وان وثقه ابن معين وابن حبان والشعبي عن ابن مسعود
 منقطع لم يسمع منه وهذا طريق متصل عن ابن مسعود واخرج الطحاوي من طريق المسعودي عن القاسم عن عبد الله بن قتيبة
 لا تقطع اليد الا في دينار وعشرة دراهم ورواه عبد الرزاق عن القاسم عن ابن مسعود قوله واخرج الطبراني وانشأ الى
 الترمذي لكن القاسم في احاديث ابن مسعود حجة ولو مرسل كما رايهم النخعي فيه كما اشار اليه الحارثي في تهذيب التهذيب
 وقد اخرج عبد الرزاق من طريق القاسم عن ابيه عن جابر ومثله وانا الجرح في امام الامنة ابي حنيفة ومحمد كما صدر
 عن بعضهم فخرج عن قضينة العقل غير مقبول - والثالث حديث الامين بن ام ايمن اخرج النشائي من طريق شريك عن
 منصور عن عطاء عنه رفعه لا تقطع اليد الا في ثمن المجن وثم يومئذ دينار واخرج الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن يحيى
 الحماني عن شريك به واخرج الطحاوي فزاد في الاسناد فقال عن امين بن ام ايمن عن امه ام ايمن وزاد في المتن و
 قوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً وعشرة دراهم واخرج الحاكم وسكت عليه من طريق سفيان عن منصور
 عن مجاهد عن امين قال لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن المجن وثم يومئذ دينار واخرج الطبراني
 من هذا الوجه بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن وكان يقوم ديناراً وادابوا
 عنه بانه منقطع لان امين هذا ان كان هو ابن ام ايمن حاصنة صلى الله عليه وسلم فلم يدركه عطاء ولا محمداً لانه استشهدا
 يوم حنين وان كان والد عبد الواحد وابن امرأة كعب فهو تابعي فالحديث منقطع او مرسل وبالثاني جزم النشائي و
 ابو حاتم وغيرهما لكنه خلاف ماني عامة الطريق من الصحيح بانه ابن ام ايمن واما رواية الطحاوي فنسب البيهقي اليوم
 فيها الى شريك ويظهر من رواية الطبراني انه ممن دونه ومن بهنا نقل عن النشائي انه قال لم يثبت الحسن انه سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقطع في ربع دينار فصاعداً فكيف تليت لا تنتزع ايدي الا في عشرة دراهم فصاعداً فقال قد

روى شريك عن مجاهد عن ائمين ابن ام ائمين اخي اسامة بن زيد لامة بن قاصب الشافعي بان ائمين بن ام ائمين قتل
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبل ان يولد مجاهد وقال ابن ابى حاتم في المراسيل سالت ابي عن حديث
 رواد الحسن بن صالح عن منصور عن عطاء ومجاهد عن ائمين وكان نقيها فقال تقطع يد السارق في ثمن المجن وكان
 ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار فقال ابي هو مرسل وارى انه والد عبد الواحد بن ائمين وليس له صحبة
 قلت اوله على كل تقدير لا ينزل عن درجة الحجبة عننا لان الارسل والاقطاع ليس نتي منهما جراحا عندنا بعد الثقة
 الراوى ولعل هذا هو وجه عدم جواب محمد بن ابراهيم الشافعي لانه لم يظنه صالحا للجواب ولا متجها على دليله والافانث
 تعلم قوة نظر محمد ومناظرته واعترف بذلك الشافعي في مواضع من بين اصحاب الامام وقال ابو الحجاج المزني في
 كتابه ائمين الحبشي مولى بنى مخزوم وروى عن سعيد وعائشة وجابر وعنه ابن عبد الواحد وثقة ابو زرعة ثم قال
 ائمين مولى ابن الزبير وقيل مولى ابن ابى عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم في السيرة الى ان قال وعنه عطاء
 ومجاهد قال النسائي ما حسب ان له صحبة اصر فقد جعلنا سماتنا بعين فعلى هذا يكون الحديث مرسل او اما ابن حبان و
 ابن ابى خاتم فجعلاهما واحدا فقال ابن ابى حاتم ائمين الحبشي مولى ابن ابى عمرو عن عائشة وجابر روى عنه
 مجاهد وعطاء وابنه عبد الواحد سمعت ابي يقول ذلك وسئل ابو زرعة عن ائمين والد عبد الواحد فقال كفى ثقة و
 قال ابن حبان في الثقات ائمين ابن عبد الحبشي مولى ابن ابى عمر المخزومي من اهل مكة روى عنه عائشة و
 روى عنه مجاهد وعطاء وابنه عبد الواحد بن ائمين وكان اخا اسامة بن زيد لامة ويقال له ائمين ابن ام ائمين موله
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن زعم ان له صحبة وهم وحديثه في القلع مرسل اصر وهذا يخالف ما زعمه الشافعي
 انه صحابي قتل يوم حنين وهكذا قال الدارقطني في سنة ائمين لا صحبة له وهو من التابعين ولم يدرك زمن
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا الخلفاء بعده وهو الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ثمن المجن دينار
 عنه ابنه عبد الواحد وعطاء ومجاهد قلت هذا عجيب منهم جدا لان ام ائمين كانت مكناة قبل ان تتزوج زيد بن حارثة
 وكان ابنها ائمين من زوجها الاول ولانها كانت حاضنة صلى الله عليه وسلم فلا محالة يكون اكبر منه بعشرين او
 عشرين او بما بينهما وكان عمره حين توفي ثلث وستين سنة على اتفاق الجمهور ولا اقل من اثنين على قول وهي
 اكبر منه بكثير فكيف ولدته بعده ائمين في عمر الثمانين او التسعين او مائة ولان ائمين كيف لم يدرك احد من الخلفاء
 وامه ام ائمين ماتت في خلافة عثمان فهذه الاقوال معجبة جدا ولعل من هذا قال الحافظ في التقریب ائمين في السيرة
 قيل هو الذي قبله اي والد عبد الواحد وقيل مولى الزبير وقيل ائمين بن ام ائمين والاخير خطأ والاول اشبه
 وعد جماعة من الائمة ائمين من الصحابة منهم ابن اسحق وابن سعيد والواقاسم البغوي والوليعيم وابن المنذر
 ابن قانع وابن عبد البر وثانبا انه زعم الطحاوي وصح صاحب العقود ان ائمين ماتت وفاته الى ما بعدهما النبوة
 فعلى هذا يمكن سماع عطاء ومجاهد منه وقال ثالثة لو سلم الارسل فالمرسل حجة عند الخصم ايضا عند اعتضاده بمرسل او
 مسند آخر وهما شواهد كثيرة والاربع حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم اخرج النسائي من طريق ابن اسحق عنه واخره ابن

ابى شيبة في مصنفه والدارقطني في سننه واجابوا عنه بان فيه ابن اسحق مع الغنعة وبانه رواه ابى شيبة ونقل عن ابى شيبة
 انه راي ابن عمر ولا حديث والجواب عن الاول ما مر وان كان لا ارسال بنجر باغتضاد من اسنادنا خرف قد اخرجهم احمد
 وابن راهويه وابن ابى شيبة والدارقطني من طريق جاج بن ارطاط عن عمرو بن بلقظ لا يقطع السارق في اقل
 من عشرة دراهم وحجاج ايضا وان كان ما لم يقطع ليصلح جارا كالمسل للمسل وعن الثاني ان فيه اخا غنعة الى
 عهد النبوة وذكر الصحابي ذلك له حكمه رفع عندهم فليس هو رايا منه بل هو محمول على السمع ثم في طريق الدارقطني
 والادلة ظاهرة على الرفع وفي رواية ابن ابى شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع يد السارق دون
 ثمن الجن قال عبد الله وكان ثمن الجن عشرة دراهم وفي طريق احمد ايضا رفع ظاهر وفيه لا تقطع يد السارق في اقل
 من عشرة دراهم هذا ما المرسل فيها مرسل عطاء خزيمة النسائي من طريق ابن اسحق عن ايوب بن موسى عنه مرسل
 كما في حديث ابن عباس ومنها مرسل النخعي كان ثمن الجن عشرة دراهم رواه ابو حنيفة من طريق حماد عنه مرفوعا
 رواه البخاري في مسنده ومنها مرسل سعيد بن المسيب اخرج عيسى بن ابان في صحيحه من طريق موسى بن داود واما
 الموقوف فيها اثر عمر اخرج ابن ابى شيبة في مصنفه من طريق يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن
 عن القاسم بن عبد الرحمن قال اتى عمر بن الخطاب رجل سرق ثوبا فقال لعثمان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطع
 ومنها اثر على اخرج عبد الرزاق في مصنفه قال لا يقطع الكف في اقل من دينار او عشرة دراهم وفيه الحسن بن عمار
 ضعف بعضهم وثقة بعضهم وهو الاصح ومنها اثر عبد الله بن مسعود اخرج عبد الرزاق لا تقطع اليد الا في دينار او عشرة دراهم
 ومنها قول عطاء وعمر وابن شعيب رواه الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريج قال كان قول
 عطاء مثل قول عمرو بن شعيب لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وقول عطاء اخرج النسائي ادنى ما يقطع فيه
 يد السارق ثمن الجن وثن الجن يومئذ عشرة دراهم ورجح النسائي ومنها اثر عمر وعثمان وعلي بن مسعود ذكره محمد
 في الموطا بلاغا ومنها قول ابن المسيب ومجاهد والنخعي وغيرهم كل ذلك مذكور في موضعه لا يطيل بها الكلام
 واما النظر فما ذكره الطحاوي ان العشرة مجزوم بها وما دونها مشكوك فيه للاختلاف والتعارض لا اصل له ولا خذ
 بالمتقين وطرح المتروك وفيه وان الاحتياط في الحدود وفي الدرر وفي اخذ الاكثر درر ولا يسمع ما قيل ان الاحتياط
 هو اتباع الدليل لان الادلة قد تعارضت فيما دونها كما عرفت هذا ومن اراد البسط فليرجع الى معاني الآثار
 للطحاوي بقى جواب عن بعض ادلة الخصوم فاما استدلال الظاهرية بالآية والحديث كما اسلفناه فجوابه ان
 الآية مجملة في حق النصاب لا مطلقة للقطع بان السرقة تصدق بسرقة تحب من شعير او خردل ولا تقطع فيها اليد
 علما انه قد نقل اجماع الصحابة ايضا على التقدير فيتقيد به الآية مع ان الاخبار على كثرتها وان كانت آحادا مجموعها
 متواتر معني في التقدير لا اقل من ان يعد من المشايير والمشهور يجوز به الزيادة على الكتاب عندهم يجوز بخبر الواحد
 ايضا عن الحديث انه قال البخاري فيه قال الاعمش كانوا يرون انه يبيع الحريد والجبل كانوا يرون ان منه
 ما يساوي دراهم ثم لو ائتمر بسلك النسخ فالاولوية فيه مع الجمهور فان مثله في باب الحدود متعين كيف وقد عمل به
 الخلفاء بعده قلت والاولى في جواب الحديث ما اسلفناكم في هذا الكتاب نقلا عن شيخنا وشيخ مشايخنا من مولانا محمود حسن

قيس السمرقندي ذكره وأما جواب مالك والشافعي فقال الطحاوي بعد ذكر الأخبار المختلفة الدال بعضها على
 القطع في ثلثة دراهم وبعضها في ربح دينار وبعضها في عشرة دراهم أن الله تعالى قال في كتابه السارق والسارقة
 فاقطعوا أيديهما الخ واجمعوا على أن الدرهم يعني بذلك كل سارق وإنما عني به خاصا من السارق بمقدار من المال المعلوم
 فلا يدخل فيما قد اجمعوا أن الدرهم يعني خاصا إلا ما قد اجمعوا وقد اجمعوا أن الدرهم يعني عشرة دراهم واختلفوا في سارق
 ما هو دونها هو من عني السارق قوم هو منهم وقال قوم ليس منهم فلم يحرك لنا لما اختلفوا في ذلك أن نشهد على الدرهم
 ما لم يجمعوا أنه عنه وجاز لنا أن نشهد فيما اجمعوا أن الله عنه فجمعنا سارق العشرة فما فوقها داخل في الآية وجعلنا
 ما دون العشرة خارجا من الآية وقال محمد بن الموطأ إذا جاز الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة يريد ما جاز للاختلاف
 في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بعده ولم يعرف التقدم والتأخير ليعرف الناس والمنسوخ
 أخذنا فيه بالاحوط المعتبر الذي لا يثبت فيه وسبعة عشر دراهم لأن الحدود عند رابا الشبهات ولا يثبت إلا بالاشكاف
 قلنا أن حقيقة الأمر سواء العبرة والاعتماد على قيمة المجن وإذا كان مختلفا في مختلف الأزمنة فيجب أن قيمته هل
 كان في أول الأمر ثلثة دراهم أو ربح الدينار ثم غلت أو بالعكس فاقول والله أعلم أن قيمته غلت بعد كونه أقل
 فإذا تحققت هذا فالكلام في أن العبرة للقيمة الأولى أو الآخرة فقال أبو حنيفة بالآخرة وهذا كما في هذا الكتاب في
 باب الديارات أن الدين كانت أربعة دراهم ثم غلت الأبل فصارت الدين ثمانية دراهم ثم خطب عمر وقر الدين
 عشرة آلاف دراهم فهذا ليس بنسخ بل بعضها ما خذ وبعضها متروك وكلم من فرق بين المنسوخ والمتروك إلى
 هذا أشار صاحب الهداية حيث قال وأقل ما نقل في تقديرة ثلثة دراهم وقد قيل في ما ثبت في أقل عشرة دراهم
 قطع أنه محمول على السياسة والقطع سياسة وإن لم يذكر في كتب الحنفية إلا أنهم يذكرون القطع ثالثا سياسة
 وإذا قالوا أن الامام أن يقتل من عمل قوم لوط والقتل أشد من القطع هذا والله أعلم بالصواب
 باب ما لا قطع فيه عند الحنفية لا يقطع فيها يوجد نافعها مباحا في دار الإسلام كالخشب والقصب والطيور وإن كان
 الدجاج والبط والحمام وكالصبي والرسوخ والطين الأحمر والنيرة وقال الشافعي يجب القطع في كل ذلك
 إلا في الطين والتراب والسمقين وقال أبو يوسف في رواية ولا قطع عند الحنفية فيما يتسارع إليه الفساد كاللبن
 واللحم والفواكه الرطبة وكذلك لا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الإحراز وقال الشافعي
 في كل ذلك قطع إذا آواه الجرب وفي الباب عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا قطع في ثمر ولا كثرة زاد الترمذي وغيره إلا ما آواه الجرب والكثير الجمار ويوشم النخل الذي يخرج به الكافور وهو
 دعا بالطلع من جوده سمي جمارا وكثير لأنه أصل الكوفير حيث تجمع وتكثر والودى نخل صغار والمراد بالثمر المعلق
 على الشجر قبل أن يحذر ويحذر وواثبت الحكم في الودى فتعاليته والجامع عدم الإحراز أو كونه مما يتسارع إليه الفساد
 أو كونه تافها حقيرا والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه والترمذي في سننهم وأحمد في مسنده والدارمي في مسنده و
 ابن حبان في صحيحه والحاكم في مسنده وما كفي موطأ والطبراني في معجمه وصححه الحاكم والبيهقي وابن حبان والترمذي
 واختلف في وصله وإرساله قال الطحاوي هذا الحديث تليقت العلماء منه بالقبول ورواه أحمد في مسنده وابن

في سنة من حديث أبي هريرة قال الحافظ اسناد صحيح وقيل فيه يحيى بن سعيد المقبري ضعيف وما اخرجها كذا في
مولاه منقطع وما لا يملك عليه شيان والتمادان والوعوانة وغيرهم قال ابن العربي فان كان فيه كلام لا يثبت اليه
واما المتن فصح كما اشار اليه الطحاوي والوعوانة وشاهدين حديث عبد المرحوم عمرو بن العاص عن النبي داود بن
حديث أبي هريرة عن ابن ماجة والمسئلة تختلف فيها كما علمت ان عليه القطع عند أبي يوسف وبه قالت الآية
الثالثة واحتجوا بما زاد الترمذي من الاستثنا من قوله لا آواه الجرحين وبحديث عبد المرحوم عمرو بن العاص في
الباب سئل عن التمر المعلق فقال من اصاب لفيه من ذي حاجة غير مخزن خبنة فلا يمسى عليه ومن خرج

بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد ان يؤويه الجرحين فبلغ ثمن النخس فعليه
القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة قال ابو داود والجهين الجوخاني اخرجه النسا
وصححه الحاكم وحسنه الترمذي وفي سنده عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ولكن قال الحاكم قال اما منا اسحق بن
راويه اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر قال الخطابي والجرحين لبيد
وهو حر الثمار وما كان في مثل معناها كما كان المراح جزا الغنم وانما تحرز الا شئيا ر على حسب الامكان فيها
وجريان العادة من الناس في مثلها وليشبهه ان يكون انما اباح لذى الحاجة تناول منه لان في المال من
العشر فاذا اذلة الضرورة اليه اكل منه وكان محصوا بالصاحبه مما لصاحبه عليه من الصدقة وصارت يد في التقدير
كيد صاحبه لاجل الضرورة فاما اذا تخمل منه في ثوب او نحوه وذلك ليس من باب الضرورة وانما هو من باب استحلال
فيغرم ويلجأ الى الا انه لا يقطع لعدم الحرز ومضاغفة الغرامة نوع من الرفع والتكليل وقد قال فيه غير واحد من
الفقهاء وقد بين اقوالهم في ذلك في كتاب الزكاة انتهى قلت قوله فعليه غرامة مثليه وليس فيه قطع بما ذكرنا
انه ليس من الحرز والغرامة المالية كانت في بارة الاسلام وقد نسخت فبقي مجرد الضمان او يجوز سياسته عندنا
واما اجازة الاكل هناك فللعرف فيه

باب القطع في الخلسة والخيانة الخلسة هو ما يؤخذ بالسرعة سلبا ومكابرة والخيانة هي الاخذ مما في يده على وجه الخيانة
وانكارها قال في الهبات لا قطع على خائن ولا خائنة لقصور في الحرز ولا منتهب ولا مختلس لانه يجاهر بفعله كيف
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خائن انتهى الفتاوى على ان لا قطع على خائن ولا على
المنتهب والمختلس والفقهاء على ان اسم السرقة لا يشملها ولا يصدق معنى السارق عليهم وقد ورد فيه اخبار صحيحة
وغير صحيحة عن عدة من الصحابة مرفوعة وموقوفة منها حديث جابر في الباب رفته ليس على المنتهب قطع ومن
انتهب هيبته مشهورة فليس منا وليس على الخائن قطع ولا على المختلس قطع الحديث اخرجه احمد والنسائي
وابن ماجة والترمذي وصححه والدارمي والحاكم وابن حبان ورجالهم ثقات لكنه معلول بين علمه ابو حاتم و
النسائي ولكن النسائي اخرج له متابعا فاجاب النقص لفظ الترمذي والنسائي ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب
قطع ومنها حديث انس رفته مثله اخرجه الطبراني في اوسطه ورجالهم ثقات ايضا ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف رفته
ليس على مختلس قطع واسناده صحيح ومنها حديث ابن عباس نحوه اخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية وضعفه فيها

اثر زبد بن ثابت اخرج مالک فی الموطا و سیاقی ذکره -

باب یمن سارق من حرز الاخراج من الحرز شرط عنایة اهل العلم تحقق من السرقة وکی عن عائشة و
الحسن والنخعی ان من جمع المال فی الحرز قطع وان لم یخرج به وعن الحسن بن علی البمانی وروی عن داود
الطاهری انه لا یعتبر الحرز اصلا لاطلاق الآلة وانه الاقوال شاذة غیر ثابتة عن ثعلب عنه قال ابن المنذر فی
الاثراف ولس فی خبر ثابت ولا متغال فی لایل العلم الا ما ذکرنا به کالاجماع والاخبار الواردة فی عدم القطع
تحقیص الآلة کما فی أقل من الحنن و فی حریتة الجبل وتمر وکثر فبعضه تخص الاما هو من الامور الاجماعیة او
باخبار الاحادیثم اختلفوا فی جزئیات الحرز قال فی الهدایة والحرز علی نوعین حرز اعنی فیة کالبیوت والحدود و
حرز بالکمال فذلک قال العبد الضعیف الحرز لا یمنه لان الاستسرا لا یتحقق وانه ثم یموت قد یکون بالمكان فهو الکمال ثم
لا حراز الامتعة کالحدود والبیوت والصندوق والحانوت وقد یکون بالحفاظ کمن جلس فی الطريق او فی المسجد
وعنده متاع فهو محرز به وقد قطع رسول الله صلی الله علیه وسلم من سرق رداء صفوان من تحت راسه ویموت نام فی المسجد
انتهی الروایة اخرج فی الباب عن صفوان بن امیة قال کنت نائما فی المسجد علی حمیصة لی تمن ثلثین درهما

فجاء رجل فاخذ الرجل فاتی به النبی صلی الله علیه وسلم فامر به لیتقطع قال فانتهت فقلت انقطع
من اجل ثلثین درهما انا ابیعه والنسیة تمنها قال فهلا کان هذا قبل ان تاتینی به و فی لفظ نام صفوان
و فی لفظ انه کان نائما فجاء سارق فسرقة حمیصة من تحت راسه و فی لفظ من تحت راسه فاستیقظ فصاح به
فاخذ و فی لفظ نام فی المسجد و لیس سارق فاجاء سارق فاخذ رداءه فاخذ السارق فجاء به النبی صلی الله علیه
وسلم واخرج مالک فی الموطا و فی صفوان لم ارد هذا رسول الله علیه صدقة فقال رسول الله صلی الله علیه
وسلم فلما قبل ان تاتینی به واخرج الدار فتمن من طریق عمرو بن شعیب عن ابی عن جابر مرفوعا امر بقطع سارق رداء
صفوان من المفصل واخرج النسائی من وجه آخر عن صفوان و فی اخرها القطعة من اجل ثلثین درهما انا امتع
ثمها فقال فلما کان هذا قبل ان تاتینی به واخرج الحاكم وابن ماجه والترمذی والبیہقی صحیح ابن الجارود والحاکم
وله شواهد والبیہقی یبدل علی ان اذا وسب المسروق من السارق بعد القضاء قبل الامضار لا یسقط الحد وهو
قول ابی یوسف والشافعی وعند ابی حنيفة ومحمد یسقط قبل القضاء وبعده قبل الامضار فالجواب ان فی الہبة
والصدقة لیشرط القبض ولم یوجد ویمیل انه اراد بقوله هو علیه صدقة المسروق او القطع وبسبب القطع لا یسقط
کما فی رواية وبسبب القطع وانا اذا باع المسروق من السارق قبل القضاء فیسقط الی بالاتفاق واذا باع
بعد القضاء فهو علی الاختلاف المذکور فی الہبة -

باب فی القطع فی العاریة اذا حصدت قد تقدم عن الہدایة ولا قطع علی خائن ولا خائنة ام فلا یقطع جاحد العاریة فانه
خائن لانه یصدق علی جاحد الودیة والعاریة انه خائن فان العاریة والودیة امانة فی یدیه قال مالک فی الموطا فی
الذي لیس تعیر العاریة فیحرم ان لیس علیه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل کان له علی رجل دین فجی ذلك فلیس علیه بما حصد
قطع وقال احمد واسحق والطاهر ان علی جاحد العاریة قطع واستدل لهم ابن حزم بحديث الباب ان امرأة غلام

كانت تستعير المانع وتجهده فامسأ النبي صلى الله عليه وسلم بما فلتطعت يا هيا هذا لفظ حديث ابن عمر وفي
 حديث عائشة قالت كانت امرأة منهن وهما تستعير المانع وتجهده فامسأ النبي صلى الله عليه وسلم ليصحب بها واخرجه
 بهذا اللفظ مسلم واخرجه غير الزقاق بسنتين بنحو من حديث ابى بكر بن عبد الرحمن والجواب عنه اولاً انه خلاف
 ما رواه الحفان عن الزهري باخرجه الشيخان كما هما وغيرهما كما تقدم في هذا الكتاب فنعنه بها من حديث يونس
 عن الزهري باقطن ان امرأة سرقت دين من حديث الليث عنه كذلك واخرجه النسائي من رواية اربعة من حفاظ
 اصحاب الزهري واخرجه مسلم من حديث جابر وكذا اخرجه ابن ماجه من حديث سمعون بن الاسود بلفظ لما سرقت
 تلك المرأة القطيعة الى بيتها وقد اخرجه المصنف كما تقدم من طريق الليث عن يونس عن الزهري نحوه حديث عمر
 واخرجه البخاري والبيهقي والحاكم وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة وصحة الحاكم ورواه ابو الشيخ وعلقه البودا وذا الترذمي
 فلا يعتد بآثار هؤلاء الحفاظ وثانياً انه لا يصديق معنى السرقة عليه صلاً وثالثاً انه وقعت فيه شبهة بالاختلاف
 والى يندرج بها ورابعاً انه قال ابن دقيق العيد لا يثبت ترتيب الحكم على الجور والميل ترجيح رواية الحمد على رواية القدر
 ثم رواية الحمد ايضا غير قاطعة في الترتيب بل ذكره على انه كان عادة لها وهي معروفة به والقطع بجحنة السرقة ذكره
 النجاشي وتبعه البيهقي والنسائي وغيرهما والقصة واحدة كما قاله ابن دقيق العيد ثم عدم صدق السرقة على الحمد
 ظاهر لاستدراكه ولا يوجب لئلا لا يشرك بينهما والفرق ظاهر وخامساً انه عارضه بالتقدم من احاديث الصحيحة في
 باب الخلسة والخيانة فهي راجعة على هذا والخاتمة نكرة في الحديث فهي قطعي في الشمول والعموم ولو سلم عدم الترجيح
 فالنساقط مفيد لا يرجع الى الاصل وهو العموم ولا اقل من ايراث الشبهة وهي كافية في الدرد

باب في المجنون يسرق او يصيب حداً المجنون والنائم والصبي غير مكلف حتى لو صدر منهم ما يوجب الحد لا يؤخذ به
 ولا اثم عليه فيما يفعل من المعصية اما في حقوق العباد من الاموال اذا صدر منهم شيء من ذلك مثلاً خرق المجنون
 ثوب احد او اثلث من مال احد يجب الثمان في امواله وفي الباب عن ابن عباس قال اتى عمر مجنون قد
 زنت فاستشادني انا سا فامر بها عمران ترجم فمهر بها علي بن ابي طالب فقال ما شان هذه قالوا مجنونة
 بنى فلان زنت فامر بها عمران ترجم قال فقال ارجعوا بها ثم اتاه فقال يا امير المؤمنين اما علمت
 ان العلم سرفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يبرأ وعن النائم حتى يتيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال بلى
 قال فما بال هذه ترجم قال لا شيء فارسلها قال فجعل يكبر هذه تعجباً من غفلة في الحكم بالرجم قال الخطابى
 لم يامر عمر بجرم مجنونة المطبق عليهما المجنون ولا يجوز ان يخفى هذا عليه ولا على احد من حضرة ولكن هذه امرأة
 كانت تخن مرة وتفتش مرة اخرى فرأى عمران لا يقسط عنها الى ما يصيبها من الجنون اذا كان الزنا منها في حالة
 الافافه ورأى على ان الجنون لشبهه براكبها الى عين يتبلى به والحود وتذكر بالشبهات ولعلها اصابته وهي في
 بقية بلائها فوافق اجتهاد عمر اجتهاده في ذلك فدرا عنها الى قلت وييل على ذلك لفظ حديث الباب وهذه
 معقوته بنى فلان لعل الذي اتاه من الزنا اتاه وهي في بلائها وفي جنونها فقال عمر لا ادعى الحديث
 باب في الغلام يصيب الحد الصغير في اول احواله كالمجنون لكنه اذا عقل فقد اصاب ضرباً من ابلية الاداء

القاصرة فيسقط به ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى كالعبادات وكالمال وروايات الكفارات واما
 حال البلوغ فاتفقوا على ان بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والازال اذا وطئ وبلغ الجارية بالحيض و
 الاحتلام والمجمل واختلّفوا في جعل اثبات العانة علامة البلوغ فانكره ابو حنيفة وقال بعضهم انه علامة في المسلم
 والكافر وهو واحد وحي الشافعي وقال بعضهم انه علامة يحتاج اليها عند الاشكال وهو ما يذهب مالك وقال بعضهم انه علامة
 في حق الكفارة خاصة وهو الصحيح عند اصحاب الشافعي بناء على ان ليس بلوغ وانما هو امانة عليه لانه يستعمل بالمعاجة
 وتواخيح مواليد المسلمين بسبيل الكشف عنها بخلاف الكفارة وعليه حمل حديث الباب عطية القرظي قال كنت من
 سبي بني قريظة فكانوا ينظرون فمن انبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فقلت في من لم ينبت وفي لفظ
 فكشفوا عاني فوجدوا لم تنبت فجعلوني في السبي اى من اشتهى حاله بل بلغ او لم يبلغ يكشفون عانته ليعلم به
 البلوغ وعدمه فقال مالك انما اعتبر الانبات في حقهم مكان الضرورة وقال الشافعي انما يخص طريق الكفار
 اذ لو سئلوا عن الاحتلام لم يبلغ منهم لم يكونوا يتجربوا بالصديق اذا راوا فيه الهلاك ولكن بما يروى حديث ابن عمر
 قال السنة اذا نبت عانة الغلام جرت عليه الاقلام وبها موقوف له رفع حكمي لقوله السنة ولكن سنه ضعيف و
 اتفقوا على ان البلوغ اذا لم يوجد بالاحتلام والاحبال والازال انه يعتبر بالسنة وان اختلفوا في تحريمه
 الا ما حكى عن داود انه قال لاحد للبلوغ بالسنة الحديث رفع العلم عن ثلثة عن الصبي حتى يحتلم الحديث واثبات البلوغ
 بغيره في الفحشاء قلت لا بل يوافق لان فيه اخذ العلامة واحدا فثبتا لانها في كثير من النصوص لوضوح المقصود
 والامكان الجارية بالغة لان حملها نادر واكثر بلوغها بحضها قيل ما قاله هو قول مالك ثم بعد ذلك اختلفوا في تحريمه
 السن فقال محمد وابو يوسف اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن ابي حنيفة وموقوف الشافعي
 واحمد لحديث الباب حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض له يوم احد ابن اربع عشرة سنة فلم يحز
 وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فاجازه وقال عمر بن عبد العزيز ان هذا الحد بين الصغير و
 الكبير اى اذا لم يبلغ باحتلام وغيره قيل تمام خمس عشرة سنة وفي رواية للبيهقي فلم يحزني ولم يرني بلغت فبذره
 الزيادة صححها ابن خزيمة وبه الزيادة اظهر في تقديره البلوغ ولكن ابن الصاعد قال غريب ويحتمل ان هذا
 التقدير ليس للبلوغ بل مطلق نظره في البلوغ الى الاطاعة في القتال ولا تعرض فيه للبلوغ وعدمه كما روى عن
 سمرة بن جندب مرفوعا تعرض عليه علما ان الانصار في كل عام فيلحق من ادرك منهم فعرضت عليه فالحق غلاما و
 وردني فقلت يا رسول الله لقد احقته وردتني ولو صار عتة لصرعتة قال فصارت عتة فصارت عتة فصارت عتة فالحقني ازجه
 الحاكم وصححه وروى ابن عبد البر في استيعابه من طريق الواقي مرفوعا استشعر عمير بن ابي وقاص وارلورده
 فبكي ثم اجازوه بعد وهو ابن ست عشرة سنة وقال ابو حنيفة للغلام ثمانية عشرة سنة وللجارية سبع عشرة سنة
 وفي رواية عنه للغلام تسع عشرة سنة وانكر مالك حال البلوغ بالسنة مطلقا وقال انه بالاحتلام وعن ابي يوسف
 انه ثبتت نيات لشغل العانة ايضا وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا والله اعلم بالصواب
 باب السارق يسرق في الغزو والقطع وفي الباب كتاب مع بسيرته اطاعة فاني بسارق يقال له مصداق

سرق بجنيته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع الايدي في السفر ولو لاذك لمطقة
 وتي لفظ الترمذي والدارمي في الغزو بدل السفر قال الاوزاعي لا تقطع في الغزو والسفر قيل المراد بالغزو والغزو
 في مال الفتيمة لانه شريك بسهميه وقيل اذا خيف لحوق المقطوع يده بالارحرب وقيل لا محل لاقامة الحدود
 الغزو لانه يكون في دار الحرب.

باب في قطع النباش اي الذي ينبت في القبور ويسلب الاكفان من الموتى قال في الهداية ولا تقطع على النباش
 وهذا عند ابني حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي عليه القطع اجمه وبقولنا قال الثوري والاوزاعي والزهري و
 مكحول وهو قول ابن عباس وبقول ابني يوسف قال مالك واحمد والوثور والحسن والشعبي والبخاري وداود
 الظاهري وسهيد بن عبد الله بن عمرو عاتكة وابن مسعود قال مالك في الموطأ والامرئاني الذي ينبت في القبور انه اذا بلغ
 ما اخرج من القبر يوجب فيه القطع فعليه فيه القطع وذلك ان القبر حرز لما فيه كما ان البيوت حرز لما فيها ولا يوجب عليه
 القطع حتى يخرج من القبر وقال احمد اذا اخرج من القبر كفنا قيمته ثلثة دراهم قطع يديه وشرحه الكاكي بان
 المراد بكفن السنة فان كان اكثر منه او ترك في تابوت فسرق التابوت او ترك معه طيب او ذهب او فضة او جوهر
 لم يقطع باخذ شيء من ذلك لانه ليس بكفن مشروع وفيه تضييع وسفه فلا يكون محرزا فلا يقطع سارقه وروى محمد بن
 من طريق ابني حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم انه قال في النباش اذا نبش عن الموتى فسلهم ان يقطع وقال ابو حنيفة
 لا يقطع لانه متعلق غير محرز لكنه يرجع ضربا ويحبس حتى يرضى خيرا وقال محمد بن بلعنا عن ابن عباس انه انفتى مروان بن
 الحكم انه لا يقطعه وهو قولنا اجمه قلت واخرج ابن ابني شيبة في مصنفه عن ابن عباس موقوفه ليس على النباش قطع
 واخرج عن الزهري انه انى مروان يقوم يخشون القبور فضرهم ونفاهم والصحابة متوافرون وفي رواية ان ذلك
 كان في زمن معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من بحضرة من الصحابة والنقباء فاجمع رأيهم على ان يضرب
 ويطاف به واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن الزهري قلت وماروى خلاف ذلك فهو محمول على السبابة
 وفي الباب سرقوا كيف انت اذا اصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف يعني القبر قلت الله وسوله

اعلم او ما خاد الله الى وسوله قال عليك بالصبر او قال تصبر قال ابو داود قال حماد بن ابني سليمان يقطع النباش
 لانه دخل على الميت بنينه قلت القبر وان اطلق عليه لفظ البيت ولكنه ليس بحرزا فاذا كان البيت خاليا ليس عليه
 الحاقط لا يكون حرزا.

باب السارق ليسارق مراد اذا حكمه اختلف اهل العلم فيه فقال ابو حنيفة واصحابه يقطع يمين السارق من
 الزند ويحسم فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وخلف في السجن حتى يتوب او يظهر عليه سيما
 رجل صالح او يعزرو به قال احمد بن حنبل والاوزاعي وحكي الحسن بن علي ايضا وقال الشافعي ومالك واسحق بن هود
 في الثالث يقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة عندهما يحبس ويعزرو عند بعض الظاهريين
 يقتل في الخامسة وهو مروي عن عطاء بن عمرو بن عبد العزيز وعمرو بن العاص وعثمان وفي الباب عن
 جابر بن عبد الله قال حكي بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق

فقال اقطعوه قال ثم جئى به الثانية فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه قال ثم جئى به الثالثة فقال اقطعوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه فأتى به الرابعة فقال اقطعوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه فأتى به الخامسة فقال اقطعوه قال جابر فانطلقنا به فقتلناه ثم اجتمعوا فاقبلناه في بيتهم ومينا عليه الحجاز فقال النساءى هذا حديث منكرو قال لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا وقال الامام محمد وقيل له لم تركته فقال لم يرض عثمان لايحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث وقيل لعل وجده منه اتى واوجب قلبه اذ لو كان مومنا لما فعلوا من اجتراره والقائه في البئر اذ المؤمن وان ارتكب كبيرة فانه يقبر ويصل عليه لاسيما بعد اقامته الحد وطهيره واما الالهانية بهذا الوجه فلا يليق بحال المسلم وقيل انه كان من المفسدين في الارض فان الامام ان يجتهد في تعزير المفسد ويصلح به ما راي من العقوبة وان زاد على مقدار الحد وجاوزه وان راي ان يقتل قتل به هذا الحديث ان كان له اصل فهو يورث هذا الاثر وقد يدل على ذلك من نفس الحديث انه صلى الله عليه وسلم قد امر بقتله لما جئى اول مرة ثم كذلك في الثانية والثالثة والرابعة الى ان قتل في الخامسة فسبحان من اجري على لسانه صلى الله عليه وسلم نآل اليه عاقبة امره وهذا المتن قد رواه النساءى من حديث مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر رواه من طريق النضر بن احمد وانا يوسف عن الحارث بن حاطب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بلص فقال اقطعوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه يا رسول الله قال ثم سرق فقطعت رجله ثم سرق على عهدى بكر حتى قطعت قوائمها ثم سرق ايضا الخامسة فقال ابو بكر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم بهذا حين قال اقطعوه ثم دفعه الى فتية من قريش ليقتلوه الحديث قال النساءى لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا.

باب في السارق تعلق يده في عنقه يجوز للام ان رآه ولم تثبت المواظبة النبوية عليه كل مرة في قطع السارق فلا يكون سنة وفي الباب اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعت يده ثم امر بها فعلق في عنقه ليكون ذلك اشد في الزجر فان السارق ينظر اليها مقطوعة معلقة فينذكر السبب وياجز اليه ذلك الامر من الحساسة بمقارنة ذلك العضو النفيس وكذلك الغير يحصل له عتبة اليد على تلك الصورة من الاثر جازا بالقطع به وسائر الرواية والرواية اخبره النساءى وابن ماجه الترمذى وقال حسن غريب.

باب بيع المملوك اذا سرق وفي الباب مرفوعا اذا سرق المملوك فبعه ولو نبش والنش هو نصف الاوقية عشرون درهما وفي بعض النسخ هذا الحديث داخل في الباب الاول وليست هذه الترجمة بالمناسبة ان هذا ايضا زائد على الحديثين البيهقيان رآه الامام ان يزيد على الحد امضا لان فيه تعيير له وتاويل كما لا يخفى.

باب في الرجم بينا مسائل اعلم ان الوطى الذي يوجب الحد هو الزنا وهو في عرف الشرع واللسان وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك كذا في الهداية ولكن هذا لا يشمل زنا المرأة واختلفت في زنا حقيقة او مجاز لغة او بغير وطاها النصوص القرآنية والنبوية وكلمات العرب تطافرت بما يشعر انه زنا حقيقة فقد ورد الزانية وزنت واثباتها لا المزية ولها فعل ايضا في الجماع وان كان اقل من صنع لكن حقق ابن الهمام على تقدير انه زنا حقيقة ان يقال في تعريف مطلق الزنا الموجب للحد مع زيادة قيد التمكين في الجانبين هو اذ خال المكلف الطائع قد حشفت قبل شبهة حال

او ما ضيا بلامك وشبهة او مكيدة من ذلك او تمكينها بما منه ليصدق على الوكان مستلقيا فتعدت على ذكره فتركها حتى ما دخلت
 حشفة ذكره فزجها فانها يجدان فيه وليس الوجود منه سوى التمكين منه قلت وكذا الواستكرهه عليه ففعلت الفعل الوطؤ
 بنفسها سواء علته او اقلته على بدنها او ادخلته فيه اكرها او تحركت بنفسها واطية له فالزنا ثبت بالبينة والاقرار والبينة
 ان لشهدا رابعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا واذ شهدوا لهما في الامام عن الزنا رابع وكيف هو وان في
 وتي زني ولين زني فاذا بينوا ذلك وقالوا رايناها وطيمنا في فزجها كالميل في المكحلة والاقرار ان يقرب البالغ العاقل
 على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كلما اقرره الحاكم والدليل على اربعة الشهاد قوله تعالى
 فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقال تعالى ثم لم ياتوا بربعة شهداء ورواه ابو يعلى في مسنده ان شريكاً قد فرط لال
 ابن امية بامرأة ففرجه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة شهداء يشهدون والافرد
 على ظهرك واما الدليل على الاقرار بربعة فقصته ما غر في الباب فقال يا رسول الله اني ذريت فاقم على كتاب الله
 فاعرض عنه فعاد فقال الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك قلتها اربع مرات فبين ذريت فقال
 بقلائمة قال هل ضاجعتها قال نعم قال هل باشرتها قال نعم قال هل جامعتهما قال نعم فاصرها ان يرجم الحديث
 وفي رواية قال لما عرضت مالك لعلك قبلت او غممت او نظرت قال لا قال افنكتها قال نعم وفي رواية فشهد
 على نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع مرات كل ذلك يعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل في الخامسة
 فقال انكبتها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المهر والميل في المكحلة
 والشهاد في البير قال نعم قال هل تدعى ما الزنا قال نعم اتيته منها حراما ما ياتي الرجل من امرته حلالا
 الحديث فهذا صريح بانه يشترط في الاقرار بالزنا ان يكون اربع مرات فان نقص عنها لم تثبت الحد وبه قال ابو حنيفة
 واصحابه وابن ابي ليلى واحمد واسحق واخسن بن صالح فهو حجة على الشافعي ومالك وغيرهما وفيه دليل على ان الامام
 يسئل عن الشهود بعد الاشهاد او المقر بعد الاقرار عن الزنا وعن الكيفية وهذا كله ظاهر بحمد الله تعالى فاذا بين ذلك اربعة
 الحد تمام الحجة فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد وفي وسط قبل رجوعه على سبيله وللامام ان يلقن المقر الرجوع
 فيقول له لعلك لمست او قبلت او لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا كله ظاهر والدليل قصته ما غر فان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال شل هذا الماعز لعله ان يرجع عن اقراره فيعفى عن الحى فيتوب فيتوب الله عليه وفي الباب
 حلا تركته لعله ان يتوب فيتوب الله عليه فهذا حجة لمن قال ان المعتز اذا رجع عن اقراره يترك وليقط
 منه الحد وبه قال احمد والشافعية واصحابه وموقوف للشافعي ورواية عن مالك قال ابن ليلى والوثور انه لا يقبل
 الرجوع عن الاقرار بعد كما لا يخفى من الاقرارات وهو قول للشافعي ورواية عن مالك قلت يجب التفصيل في
 القرار انه اذا فرغ من الالم لا يلفظ الحد وقدر لم يرجع يدل عليه لفظ الصحيح فلما وجدس الحجة فزاد وجب الحد
 كان الزاني او الزانية او كلاهما محصنا رجم المحصن بالحجارة حتى تموت وان لم يكن محصنا وكان حرا فماتة جلد
 وان كان عبدا جلد خمسين جلدة والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا ينزع من ثيابها الا الفردة الحشوية
 وان حفر للمرأة في الرجم جازة ولا يحضر للرجل فالزاني المحصن والزانية المحصنة يرجم ولا يجلد وبه قال ابو حنيفة والشافعي

وما لك وجهور الامة وموروا به عن احمد فقال احمد في رواية فاسحق وداود بن المنذر ان الزاني المحسن يجلد ثم
يرجم واما غير المحسن فاختلف العلماء فيها فقال الجمهور بالبكر الزاني والزانية يجازان ويغيبان وقال الخنفية
يجلدان فقط وحمل الاختلاف ان الشفي داخل في الحد ام لا فالجمهور يبدخلونه في الحد والمحنفية لا يبدخلونه ثم اختلف
القائلون بالتغريب هل هو عام للحر والعبداً هو مخصوص بالحر او بالذكورية فقال الشافعي والثوري بالتعظيم
عن الشافعي انه لا ينبغي الرقي وخس الذراعي بالحرية والذكورية وهو قول مالك واسحاق وعن احمد روايتان
والجاصل ان عند مالك يجمع بينهما في الرجل دون المرأة وفي الحر دون العبد ومن نفى حبس في النوضع الذي
ينفي اليه وللشافعي احوال في العبد في قول لغرب سنة وفي قول سنة اشهر وفي قول لا يغرب اصلاً بل يجلد خمسين
وفي المرأة في قول تغرب مع محرماً واجرة عليها وفي قول على بيت المال وفي المحرم قيل يحجره السلطان على الخروج
معهما وقيل لا واذا كان الطريق اسنأفي تغريبها بغير محرماً وجهان واختلف في المسافة التي ينبغي اليها فقل هو الى
راي الامام وقيل يشترط مسافة القص وقيل الى ثلاثة ايام وقيل الى يومين وقيل من عمل الى عمل وقيل الى ميل
وقيل الى ما يطلق عليه اسم نفى وشرط المالكية الحبس في مكان ينبغي اليه فنهى ما بحث الاول ان على المحرم جلد وقيل
الرجم ام لا والثاني ان تغريب عام داخل في حد البكر ام لا والثالث في الحكم بعم العبد والحر والذكور والاناث ام
مخصوص باحريم نفى الباب عن ابن عباس قال والا تاتي الفاحشة من نساكم فاستشهدوا عليهن ^{اربعه}
منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلاً وذكروا الرجل بعد
المرأة ثم جمعها فقال والذان ياتيانها منكم فاذوهما فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما ففسخ ذلك بآية الجلد
فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة يريدين عباس فاللذان ياتيان الفاحشة
على فحين اما محصنة او غير محصنة فبين هذه الآية حكم غير المحصنة بان يحرق مائة جلدة وبين السنة بالآية المنسوخة
التلاوة ان يرحم النوع الثاني فكان كلام الحكمين مبينان اجمال قوله تعالى او يجعل الدين سبيلاً فنسخ الآية المتلوة
وبقي قوله تعالى واللذان ياتيانها بهذين الحكمين كما قال ابن عباس في الباب ان عمر خطب فقال ان الله
بعث محمد بالحق وانزل عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه آية الرحيم فقراهاها ووعيناها ورحم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورجعنا بعده واني خشيت ان طال بالناس الزمان ان يقول قائل ما نجد آية الزنا
في كتاب الله الحديث لانها صارت منسوخة بالتلاوة ولقي بعد وفاة فظهر بذلك انه لم يفسخ حكمه وبقي الشيخ والشيخ
اذا زنيا فارجوهما نكالا من الله والدم عزير حكيم وهذه الآية في مصحف ابن مسعود موجودة واستدل صاحب البدائع
على ان التغريب غير داخل في الحد بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال الاستدلال
من وجهين احدهما انه عز وجل امر بجلد الزانية ليجوز نسخ نكح الواحية الثاني انه سبحانه وتعالى جعل الجلد جزاء الجزاء
اسم بالكنية ماخوذ من الاجترار وهو الاكتفاء فلما وجبنا التغريب لا تقع الكفاية بالجلد وهذا خلاف النص
ولان التغريب تعرض للتغيب على الزنا لانه مادام في بلدة يمتنع عن العشار والمعارف حياء منهم وبالتغريب يزول
هذا المعنى فيعزى للداعي عن الموانع فيقدم عليه والزنا يفسخ فما افضى عليه مثله وفعل الصحابة محمول على انهم نادوا

مما كان في ذلك من كراهية من كان قد علم ان الله تعالى قد نسخ آية الزنا

ذلك مصلو على الطريق التعزير لا يرى انه روى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا انفى بع بابا وعن
سيدنا علي انه قال كفى بالنفى فتنة فدل على ان يعلم كان على طريق التعزير فنحن به نقول ان الامام ان ينفي ان رضى الله
في التعزير ويكون تعزيرا لا حدا والله سبحانه اعلم اهل قلنا اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن المسيب قال غلب عمر بن الخطاب
في الشرب الى جيب فلقق به قتل فتصرف فقال عمر لا اغرب بغيري فلما كان هذا المعنى معدودا من الجمل لم يكن العبد على
عدم فعله مطلقا وكان هذا مما ظهر به كونه فتنة ايضا على ما قاله علي بن ابي طالب تبعه النفي والسياسة هو الحمل الصحيح
اخرج عبد الرزاق في مصنفه ومحمد في الآثار عن ابراهيم النخعي قال قال عبد الله بن مسعود في البكر يزن بالبكر عجلان
بأمة ونفیان سنة قال فقال علي حسبها من الفتنة ان ينفيا واخرج محمد ايضا عن ابراهيم قال كفى بالنفى فتنة اهل
ومع انه ليس في الخبر انه من مقومات اليرل فيعطف واجب على واجب على تقدير كونه واجبا ولا يصير به حد بل ماني
البحاري من حديث ابي هريرة رفعه قضى فمين زني ولم يحصن بنفى عام واقامة المظاهرة ليس في اليرل لعطف عليه هو
لوجب الغيرة والتجوز في العطف بعبد لا حاجة اليه على ان نقول في التعزير كما قال الجمهور في حديث عبادة في
الباب اخرج مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ واعني خذ واعني قد جعل الله لمن سبى

التيب بالتيب جلد مائة ورعى بالحجارة والبكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة وفي لفظ جلد مائة و الرجم
بدل رمى بالحجارة فقالوا ان حديث عبادة منسوخ والناسخ له ما ثبت في قصته ما غر ان النبي صلى الله عليه وسلم
رجمه ولم يذكر في احد طرق البلد وكذلك في قصة الغادية واليهوديين وقال في ما غر اذ يهود فارجموه وكان في حق غيره
ولم يذكر الجلد بدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه وقال الطحاوي ان حكم الجلد والتعزير
عام شامل للجور والعبد وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامنة اذا زنت فقال فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها
ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوا بالقفيز وشئت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود على ما ملكتم
فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامنة بالجلد ولم يامر مع الجلد بنفى وكان حكم الجلد عام للحر والمملوك فدلنا بذلك
ان الحرة اذا زنت ليس عليها النفي ولا على الرجل كذلك واستلنا بذلك ان النفي ليس بداخل في الجلد لان الجلد
لا يترك بل هو على التعزير اذ ارى الامام في ذلك مصلو يحكم بالنفي والجواب عن حديث عبادة فوجهين الاول انه منسوخ
قال الحازمي في كتابه روى حديث ما غر جماعة كسهل بن سعد وابن عباس ونفرا اخر اسلامهم وحديث عبادة كان في
اول الامر وبين الزنا بين مئة وقال الحافظ المنذري في مختصره ذهب الى الجمع بين الجلد والزعم على بن ابي طالب
وابن بن كعب وابن مسعود وقال ابو بكر وعمر وابراهيم وابو حنيفة والاك والشافعي والازاعي وسفيان ان الشيب عليه الرجم
رون الجلد وروا حديث عبادة منسوخا ومنسوخا با حديث تدل على النسخ منها حديث العفيف اخرج البخاري ومسلم عن
ابي هريرة وفيه فان اعترفت فارجها فاعترفت فارجها وهذا الحديث اخر الامر من لانه من رواية ابي هريرة وهو متاخر اسلام
ولم يتعرض للجلد فيه والثاني من الجواب ان معناه الشيب بالتيب جلد مائة ان كانا غير محصنين والرجم ان كانا محصنين
والواو في نظيرتها في قوله تعالى اولى اجنته شني وثلاث وارباع وماروى انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الجلد والرجم في
الرجل محمول على انه لم يعلم باحصاء جلد و لم يعلم باحصاء فرجه وقد صرح به ما اخرج ابو داود والنسائي عن جابر ان رجلا زني

قام به النبي صلى الله عليه وسلم فجلده ثم اخبر انه كان قد احسن فامر به فرجم واما الجواب عن اثر على بيع تسليم صلوة واجنب
 الاقتدار على ارباب الاجتهاد فيجبين الاول انه قد ثبت اجماع الصحابة قبل ذلك بخلافه في خلافة عمر فاجماعهم على
 بالتمسك من تفرد بحكمه بعد اجماع المصون عن عمر وذلك لان عمر في خلافة رجم ولم يجلد بحضرة من الصحابة ولم ينكر عليه
 احد فحل محل الاجماع والثاني انه يجوز ان يكون جلده او لا لعدم العلم باحصائها على وفق كتاب الشريعة وجهها بعد طرية
 على وفق السنة كما قال بنفسه ايضا فيكون هذا الواقعة نظيرة الواقعة المرفوعة كما سلف لكن في عقد الاجماع منع من
 بعض افاضل المجتهدين واكابرهم كعلي خاتم الخلفاء واكبر نبلاء الفقهاء كلام وانما يؤول وسلم فالتفاق عاينتهم واكثرهم
 ثم في جواب الثاني نظر لانه قد ثبت ان ناسيه كان هو الجمع بينهما كما ذكره المنذرى وغيره فلا يسع التاويل الا ان
 نقول ان ذلك ناسيه مستفاد من امثال افعاله هذه وهي محتملة لما قلنا ولا يسع ان يجاب ان ذلك كان اجتهادا منه كسنا
 يشير اليها قوله جلده بها بكتاب الله نظر الى ان الكتاب مطلق عن قيد عدم الاحصان او عن قيد البكارة والاجتهاد ولون
 الصحابي لا يلزم مجتهدا اخر اتباعه ثم قد ثبت ترك الجلد في بعض الاخبار الصحيحة تبقى معنى الاحصان فيعناه مختلف
 في الشرع فمرة اطلق على الحر ومرة على المنكوحه وعلى المسلمات وعلى العتائق وهذا كله في القرآن واما في الحديث
 ظني انه اطلق على النكاح فانه ركن ركبين من اركان الاحصان ثم عننا فرق بين احصان القذف واحصان الرجم
 فاحصان الرجم قال في البائت اما احصان الرجم فهو عبارة في الشرع عن اجتماع صفات واعتبرها الشرع لوجود
 الرجم وهي سبعة العقل والبلوغ والحرية والاسلام والنكاح الصحيح وكون الزوجين جميعا على هذه الصفات ونحو ان
 يكونا جميعا عاقلين بالغين حريين مسلمين فوجود هذه الصفات جميعا فيها شرط لكون كل واحد منهما محصنا والدخول في
 النكاح الصحيح بعد سائر الشرائط متاخر عنها فان تعدد ما لم يعتبره لم يوجد دخول آخر بعد ما احصا فلما صار الزوج بهذه
 الصفات محصنا ثم زنى فيرجم وكذلك اذا صارت الزوجة بهذه الصفات محصنة ثم زنت فترجم وليس المراد بكون
 المحصنين الزانيان كما فهم بعض الناس فتنبه ولا تكن من الجاهلين وسند ذكر خلاف الشافعي وابي يوسف في رواية
 في بعض شرائط الاحصان في باب رجم اليهوديين انشأ الله ثم اذا رجم ومات يغسل ويكفن ويصل عليه جهنوز الامة
 والاولى ان لا يصل عليه الامام واهل الفضل اذ الم تيب واما الجواب التوبة فيصلي الامام ايضا وقال احمد في رواية
 لا يصل الامام وان تاب وقاد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الغامدية بعد ما رجعت وتابت وسياتي في باب ما
 رجم ما غرق قال يا رسول الله ان صنع به قال اصنعوا به ما صنعوا بموتاكم من الغسل والكفن والحنوط والصلوة عليه
 اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه من طريق ابى حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه قال الحديث وفي مسند
 ابى حنيفة بهذا الاسناد قال ابن حجر وفي اسناده ابو حنيفة والباقيون من رجال الصحيح قلت والوحيفة اعلى وافضل من
 عامة رجال الصحيح لا يستضعف الامن كما برعقله ومن سلفه نفسه واما قصته ما غرق في الباب فقد اختلف فيها على جابر
 فقتل صلى عليه وقيل لم يصل عليه وهو اختلاف على الزهري عن ابى سلمة عن جابر وروى البقرة من حديث ابى سلمة
 ابن سبل انه صلى عليه وفي الباب من حديث ابى برزة وحديث ابن عباس انه لم يصل عليه فقلت في الجمع ان المتكلم
 على ان في ذلك على عدم العلم قيل انه لم يصل بنفسه امر غيره وقد جمع اما جمل الصلوة على الدمار في الاشياء

على صلوة الجنائز في النفي واما بجهتها في الاثبات والنفي على العمل قال اولوا صلوا على صاحبكم ثم بعد ذلك اما ما روي
واما بالاجتهاد صلى عليه واله علم بالصواب واما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حق علي من ذنبي من الرجال والنساء اذا كان محصنا
اذا قامت البينة اذ كان حمل او اعتراف الحديث فاستدل به من قال ان المرأة تحب اذا وجدت حاملا ولا ينزع لها
ولا سيد ولا ينكر شبهة وهو قول مالك واصحابه وقال جمهور الامم ان مجرد الحمل لا يثبت به بل لا بد من الاعتراف او البينة
واستدلوا بالاحاديث الواردة في رد الحرد والشبهات وقالوا ان هذا من قول عمر ومثل ذلك لا يثبت به مثل هذا
الامر العظيم الذي يقضي الى هلاك النفوس وتعقب بانه قال في مجمع الصحابة ولم ينكر عليه احد فيكون في قوة الاجماع
فقد اجاب الطحاوي بان المراد انه اذا كان الحمل من زنا وجب فيه الرجم ولكن لا بد من ثبوت كونه من الزنا بالشهود
او الاعتراف وتعقب بانه ياتي عن ذلك حمل الحمل مقابل البينة والاعتراف قلت لم يثبت كون الحمل سببا للرجم او الجواب
وقد ثبت ذلك عن عمر في جماعة الصحابة ولم ينكر عليه احد فينفي ان يول تباول حسن فقال الحافظ ان عمر كان يقول
بالرجم بالحمل في بعض الصور لا في كلها كما قال به مالك وقال النووي اذا حبست ولا تدري نكاحها فكيف ترجمها
نكون ولا يجب علينا تحقيق سرايا المخلوق قلت يمكن ان يقال ان امر الحمل لا ينبغي كذلك بل ينبغي الى الاعتراف
او البينة فان عادة الناس انهم لا يتركون سدغي بل يحسبون حتى تاتي الكفاح وتعتزف او قيام البينة ثم اقول
لعل عرض عمر لا ينبغي في دار الاسلام بل بالنسب مهمل النسب بخلاف ابني حنيفة والشافعي فان عندهما يجوز ان يكون
بعضهم غير متبسين الى احد فان عند الحنفية اذ اولدت الامة ولم يدع مولاه بقي ولد به بالنسب وكذلك عند الشافعي
من اني جيلي ولا تعلم نكاحها فولد لها تكون بالنسب ولعل على هذا بنو عمر من امهات الاولاد فنهى واخره الجمهور فانهم
واما اختلاف الرواية في قصته ما غريبان في الروايات المشهورة ان ما شرب نفسه اتي واخره بما فعل واعرض عنه اربع
مرات رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأل عنه عن حاله وفي بعض روايات الباب عن ابن عباس قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما غر بن مالك احق ما بلغني عنك فاجاب عنه الطيبى بانه لا يعبد ان يقال انه بلغه حديث
ما غر فلما حضر بين يديه فاستنطقه لينكر بالنسب اليه ليدرا الى فلما اقر عرض عنه الى اخر ما رواه الرواية قلت في تقديم
مناو جبهات اختلافات الرواية في قصتها فراجع -

باب في المرأة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جبهة وفي الباب قال ابو داود وقال الغساني جبهة
وعامدا وبارق واحد غامط من جبهة وقصبتها انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انها ذنت وهي جلي
وفي رواية فقالت اني فحرت فقال ادجي فرجعت فلما ان كان الغدا اتته فقالت لعنك ان تردني كما سردت
ما غر بن مالك فوالله اني جلي فرجعت فلما كان الغدا اتته فقال لها ادجي حتى تلدي فرجعت فلما ولد لها ولد اتته
بالصبي فقالت هذا قد ولدته فقال ادجي فادضعيه حتى تغطيه فجاوت به وقد غطته وفي رواية اخرى يا مائة فامر
بالصبي فدفع الى رجل من المسلمين فامر بها فحفر لها وامر بها فرجعت وفي رواية فحفر لها الى التندوة يقال
في التندوة التندوة ان الرجل كالن بين للمرأة اي الى الصدر وكان خالد في من يبرجها فرجتها بجر فوقع فطره
من دمها على وجنته فسميها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا خالد الذي نفسي بيده لقد تاب توبة

لؤنابها صاحب مكنى افضل له ١٠٠ امرائها صلى عليها فلما ماتت وفي رواية ثم اسرهم فخلعوا عليها فقال عمر يا رسول الله
 فصلى عليها وقد خربت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقابلنا بفتح لؤنابها ولم تقابلنا بفتح لؤنابها ولم تقابلنا بفتح لؤنابها
 وسعتم دهل وجلدات افضل من ان جادت بنفسها الحبيبة اى كانت بنفسها توبة الى الله وفيه انه ثبت الزنا عن اقرار
 بامر مرات وفيه انه لا ترجم الجاني حتى تنفع سواركان جملها من زنا او غير ذلك من غير ان يثبت عليه ثلثا يقتل جنينها وكذا لو كان جديا
 الجلدوسى حامل لم تجلد بالاجماع حتى تنفع وفيه ان المرأة تترجم اذ اذنت وهي محصنة كما يرجم الرجل وهذا الحديث مجبول على
 انها كانت محصنة لان الاحاديث الصحيحة والاجماع متطابقان على انه لا يرجم غير المحصن وفيه ان من وجب عليها
 قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تنفع وبذلك عليه ثم لا ترجم الحامل الزانية ولا يقتص منها بعد وضعها حتى تنفي
 ولدها اللبابة يثبت عنهما بلدين غيرهما واختلف العلماء فيه فقال الشافعي واحمد واسحق انها لا ترجم حتى تنجب من نزع
 فان لم تنجب ارضعت حتى تغلم ثم رجمت وهو رواية عن مالك وقال ابو حنيفة ومالك في رواية اذا وضعت رجمت ولا تنظر
 حصول مرضعة وفي الباب قصة العسيرة رواية ابن سيرين وفيه انكسار من حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث انيسا الى المرأة وقال فان اعترفت فارجهما والمحال ان الزنا لا تجبس فيه ولا تنقب عنه بل يستحب بلقين المقرب
 ليرجع كما في قصة ما غرقباى سبب بعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم انيسا فاجاب عنه النوى ان والد الغلام
 قال في حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا زني بامرأة فهذا القول قد ف لها بالزنا فثبت لها المطالبة
 موجب القذف ان انكرت الزنا فلهذا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجلام المرأة بانها رجمت بالزنا فان
 انكرت الزنا فغيرها بان لها عنده عد القذف فتطالب به العفو عنه وان اقرت بهما ترجم فاعترفت بالزنا ورجمت
 قال الحافظ لم اقف على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ولا على اسم راي العلم ولا على عدد رجم
 باب في سراجهم اليهوديين تقدم تقاضا عن الابداع معنى الاحصان قال في الهداية واحصان الرجم ان يكون حرا
 عاقلا بالغاسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وبها على صفة الاحصان فالتفعل والبلوغ شرط لاهلية العقوبة
 اذ لا خطاب دونها وما وراهما يشترط كمال الجنابة بواسطة كمال النعمة اذ كفران النعمة يغلط عند تكثيرها وبه الاشياء
 من جلائل النعم وقد شرع الرجم بالزنا عند استماعها فيناط به بخلاف الشرف والعلم لان الشرع ما ورد باعتبارهما ولصب
 الشرع بالرأي متغذرو لان الحرية مكنته من النكاح الصحيح والنكاح الصحيح ممكن من الوطى الحلال والاصابة شيع بالحسالة
 والاسلام يمكنه من نكاح المسلمة ولو كذا اعتقاد الحرمة فيكون الكل مزرجة عن الزنا والجنابة بعد توفير الزواجر اعلاط
 والشافعي يخالفنا في اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية لها ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين
 قد زنيا فلما كان ذلك بحكم التوراة ثم نسخ بوبه قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس بحصن اهو قلت حديث من
 اشرك بالله فليس بحصن اخرجه اسحق بن راهويج في مسنده من طريق عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر
 قال اسحق رفع مرة ووقفه اخرى رواه الدارقطني من طريق اسحق وقال لم يرفع غير اسحق ويقال انه رجع عنه والصب
 موقوف وللدارقطني من وجه اخر يلفظ لا حصن من اشرك بالله شيئا وقال وسيم في رفعه عفيف بن سالم عن الثوري
 قلت عفيف ثقة وثقة البو حاتم والحديث مرفوع على ان الرفع زيادة غير معارضة للوقف وزيادة الثقة مقبولة والحديث

اخرج صاحب الجوهر النقي شيئا من عبد الباقي بن القانع الكنتي في باب من يلاعن من الازواج وبينه وبين ابني دائد
 واسطة واحدة ورواه بسنده عن ابن عمر مرفوعا ورجال السند كلهم ثقات وبقولنا قال مالك وهو مروي عن علي اخرجني
 في باب المكاتب ان محمد بن ابى بكر الصديق كان عالما على مصر في زمان خلافة علي فكتب الي علي ان مسلما زني بذميتي
 فقال علي حول الذميمة الى الازميين وارجم المسلم فدل علي عدم رجم الذممي وبقول الشافعي قال احمد ولنا ايضا قوله
 فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب الآية قيل معنى قوله احصن اسلمن
 قال الرزقاني في شرح الموطا وقد قرئ فاذا احصن لفتح اوله اى اسلمن او عفن عند الاكثر ومثناه عند البعض
 تزوجن وبصنها اى احصن بالازواج اى انهم احصنوهن عند من شرطه وعند غيرهم معناه احصن بالاسلام فكما
 ان الزوج يحصن الامة فكذلك الاسلام يحصنها والمعتنيان منها اخلان في القرأتين نقله عن ابى عمر بن عبد البر
 اجاب الحنفية والمالكية عن رجم اليهوديين بانه انما رجمهما بحكم التوراة تنفيذا للحكم عليهم بما في كتابهم وليس من حكم الاسلام
 في شئ ويحتمل ان لا يكون الاسلام من الاحصان في ذمهم ثم نسخ ذلك الحكم اذا نزل الرجم ثم هو فعل وقع في واقعة حال
 محتملة لا دلالة فيها على العموم لكن كما فرقت في اجاب الطحاوي وقد رده الحافظ ولكن في جواب الطحاوي اختصاره
 لا يمكن رده قال الحافظ قال المالكية ومعظم الحنفية وسبعة شيخ مالك شرطه الاحصان الاسلام واجابوا عن حديث الباب
 بان صلى الله عليه وسلم انما رجمهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام لشيء وانما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم
 فان في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان ذلك اول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان أمير
 باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى نسخ ذلك في شرعه فخرج اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واللاتي
 ياتين الفاحشة من نسائكم الآية الى قوله او يجعل الله سبيلا ثم نسخ ذلك بالتفرقة بين من احصن ومن لم يحصن
 قلت اعلم اولان العلماء اختلفوا في الحكم بين اهل الذمة اذا ترافعوا اليها او اجب ذلك علينا ام نحن فيه خيرونا فقال
 جماعة من فقهاء الحجاز والعراق ان الامام والحاكم مخيران في الحكم بينهم وانشارا عرض عنهم وقالوا ان قوله تعالى فان
 جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم حكم لم يفسخه نسخ ومن قال بذلك مالك والشافعي في احد قوليه وقال آخرون واجب للحاكم
 ان يحكم بينهم اذا تناحروا عليه حكيم الله تعالى وزعموا ان قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله نسخ الآية التخييرية ذهب اليه
 واصحابه وهو احد قولي الشافعي واختاره الشوافع وبه قال احمد بن حنبل وثانباينهما مباحث الاول ان واقعة الباب
 متى وقعت وما حملها ففي اكثر الروايات انها وقعت في المدينة وفي بعضها انها وقعت في خيبر وفي اسباب النزول للسيوطي
 انها وقعت في الفيك فاذا دعي الحافظ انها وقعت في السنة الثامنة وما اتى بما يشفي الصدور وتمسك به حديث ابن عباس
 وقال انه شهد الواقعة وكان هجرة مع ابيه في السنة الثامنة قلت لا استدلال في حديث ابن عباس فان ما من لفظ
 يدل على انه شهد الواقعة وكذلك تمسك بان عبد الله بن حارث بن جزم راوى الواقعة وقد اتى في المدينة في السنة الثامنة
 قلت فيه ايضا ما من لفظ يدل على شهوده في الواقعة الا ما اخرج الطبراني بسنده واه قلت لم يذكر احد حارث بن جزم في
 الصحاح فكيف يصح انه اتى مع ابيه في السنة الثامنة في المدينة ففي الرواية وسيم قطعوا الذي جاز مع ابيه يوعى السدين عباس
 لاجد السدين حارث بن جزم فلم يجز مع ابيه في السنة الثامنة في المدينة وذكر القسطلاني ان الواقعة واقعة السنة

انزلة وما عندنا من وقت لا شك في ان واقعة الباب قبل نزول آية الرجم وآية الجلد عليه حادثة بينهما ان في
واقعة الباب كان ثلثة من اليهود قد قتلوا في قرب احد منهم كعب بن اشرف واما اخره ابن جبرين ففسره عن
ابن هريرة وظاهره ان اباه هريرة كان شهد الواقعة فهو هم ايضا يدل عليه حديث ابى هريرة في الباب والثاني ان
يهود بل جعلوا النبي صلى الله عليه وسلم حكما ام لا وعلى تقدير الحكم بل يجوز له ان يحكم بما في شريعته ام لا وهل يجوز الزام
ما يعلونه من شريعته ام لا ثم بعد ذلك هل كان الاسلام شرط الاحصان في التوراة ام لم يكن بل كان الرجم على
المحسن وغيره ثم شرط في احصان الرجم الاسلام في ديننا ثم اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوزن بالحكم بما في التوراة
فعلى الباب من حديث ابى هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاني احكم بما في التوراة فامرهم بها فترجموا قال

المرحوم بن جبرين قبل ان ينفذ هذه الآية تولت فيهم انا انزلنا التوراة فيها احدي دون دحيم كما النبيين الذين اسلموا كان
النبي صلى الله عليه وسلم منهم وقد ثبت في الصحيح كان يجب العمل بما في التوراة قبل نزول الشريعة واخرج البخاري
يكون يجب العمل بالكتاب ما لم ينزل فيه حكم الله اليه ثم في روايات الباب تاذفغ فقد صرح في الاولى منها ان اليهود
جاؤا بانفسهم قبل ان يفعلوا ما كانوا يفعلونه فيهم اذ ان واحد منهم وفي الثانية فصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ
بالسئلة حين راىهم فعلوا ما فعلوا ثم ان في الثانية تصرح بان دعاهم فسألهم والثالثة مصرحة بانهم دعوا النبي صلى الله
عليه وسلم في القف وفي الرابعة انهم اتوه وهو في المسجد لا يمكن حملها على تعدد الواقع لانه لا يمكن ان يكون ابن صور ياتيكم
في كل مرة بعد ثبوت الرجم في التوراة حتى يقتلوا اثباته ثانيا والثالث ارجا وقد ثبت ان الذي ناظره وناشده النبي صلى الله
عليه وسلم هو ابن صوريا فالثابت والصحيح انهم كانوا اشاور وانما بينهم ان ياتوه وليستفتوا منه صلى الله عليه وسلم فاعلم
ان يامرهم بما هو اهل مما هو واجب عليكم بحكم التوراة وهو الرجم وذلك كما راوا في شريعة صلى الله عليه وسلم من اليهود و
واليسر ليس في شريعتهم او ليكون عند الله عذرا فقال بعضهم لبعض اذ هو ابنا الى هذا النبي فانه يعث بالتحفيف فان
افتانا بفتيادون الرجم قبلنا با واجتجنا بها عند الله وقلنا فتيا نبى من انبيائك قال فاقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسالوه فامرهم بالرجم من التوراة فذهبوا ولما لم يروا فيه تخفيفا فعلوا ما كانوا يفعلون فاتفق انه صلى الله عليه وسلم راى
اليهودى الذى استفتوا فيه على حمار وهو محم وجهه فتعجب بما فعلوا حيث لم يعملوا بما امروا فطلب اليهود وسألهم عن
ذلك فكان من امرهم ما كان ثم بدله ان يذهب بنفسه اليهم وارسلوا اليه صلى الله عليه وسلم ليطلبونه فذهب الى القفا في
بيت المدراس راي المدرسته فروي كل من الرواة ما راي ولا يرد رواية على رواية والسبب تعالى اعلم ثم لا يخفى ان هذا
الحكم منه صلى الله عليه وسلم كان اما لكونه حكما فحكم بما في كتابهم واما الزامه بما يلى تزمونه ليس بمعبد واما موافقة
لاهل الكتاب لانه كان يجب موافقتهم فيما لم ينزل عليه او كان مامورا به ثم نسخ او لم يكن في التوراة شرط الاسلام
للاحصان او كان الرجم فيها لكل من زنى سوار كان محضنا او غير محضن ثم شرط الاحصان في شريعتنا وشرط الاسلام
للاحصان كما يدل عليه الآية وحديث الذى استدللنا به وبعد القى واللتيا ولو سلم ما قال الشوافع قلنا انه صلى الله عليه وسلم
حكم بذلك كون الزانى والزانية غير محضين تعزيرا عليهم حيث علم بشيوع الفاحشة فيهم ولم يكن الحكم على اهل الذمة
جزا بعد بل كان مخيرا بين ان يحكم وان لا يحكم وكان ذلك الحكم لما كتبه اليه ثم وجب بعد ذلك على الامام ان يحكم بين

الامام ثابت بالاضافة الى خصوص هذا العادة ايضا وصلا وحقيقة وعادة وحسب ولذا يقوم بها امور البيت في المجلس
 الناكين لاجلهم واخواتهم وبناتهم ويحرم فيها التوالد والتسلسل منهن ويحرمون من الجلوس وليدن لهم غير ان الشرع نظر
 الى الامور العارضة الخارجة عن هذه المحلية الخاصة بالاضافة اليه فكان نظير المنهي عنه لغيره لكن بالنسخ اكل صار
 كما في غير مشروع مطلقا كقرض الجلد واثلاث الاعضاء في الشرائع السابقة لكن ملاحظة الاصل السابق اوجب
 شبهة ولو خفيفة ضعيفة في الدرر واما ما قاله اهل الاصول انه مجاز عن النفي فمحول على ما ذكرنا ثم حديث ايما امرأة
 نكحت بغير اذن وليها فتكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها حديث صحيح معارض لمذهب الامام
 حيث حكم بطلان العقد مع وجوب المهر وجوب مستقط للمهر بالاتفاق على انه رتب عليه بعض آثار العقد مع بطلان فعلم
 ان بطلانه لا يؤثر في نفي الآثار بالنكحة واما ان الحديث لا يعمل بظاهره لا يضر لانه كلام على تفسير صحة مذهب المخالف
 او على تقدير ارادة ظاهره ولانه ما دل ابا بانه يؤول الى بطلانه باعتراض المولى في غير كفوا وتخصيصه بما لم يكن فيه
 للمرأة ولاية على نفسها كالامة والصبيته فهو باطل على ظاهره وما روى ابن ماجة عن ابن عباس رفعه من وقع على
 محرما فقتلوه وما اخرج المصنف في الباب عن البوار بن عازب قال بينما انا اطوف على ايل لي ضللت اذا قبل
 سركب او خوارس معهم لو ارجع الاعراب يطيفون بي لمنزلة من النبي صلى الله عليه وسلم اذا تواقبه فاستخرجوا
 منها رجلا فاضربوا عنقه فسالت عنه فذكر دانه اعرض بامرأة ابيه وفي رواية عنه قال لقيت عني دونه
 راية فقلت له اين تريد فقال العنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل نكح امرأة ابيه فامرني ان
 اضرب عنقه واخذ ما له فمحول على انه عقد مستحلا وارتد به لما يفيد لفظ عرس به على قاعدة الجارية وعد ذلك
 حلالا فصار مرتدا به وتعرسه بها لا يلزمه وطية اياها وغير الوطى لا يجزى به اتفاقا فضلا عن القتل ولان المحل ليس
 ضرب العنق والقتل واخذ المال بل هو جزاء الردة ولانه لما جازا لامر ان قتله للردة او للوطى لم يتعين كونه للوطى
 فلا دليل على احدهما بعينه وجاز انه امر بسياسة وتعتريا واذا جاز الاحتمال بطل الاستدلال واعطى اللوار لو يبدل
 قتل للمارتد وقتل اهل الجارية والمرد بالزحم او بالجلد وفي الحديث اضطراب

باب في الرجل يزن في بجارة امراته قال الخطابي روى عن علي ايجاب الرحيم على من وطى جارية امراته وبه
 قال عطاء وقتادة وباك والشافعي واحمد واسحق وقال الزهري والاوزاعي يجلد ولا يرحم وقال اصحاب الائمة
 في من اقرانه زنى بجارة امرته يجد وان قال ظننت انها تحل لي لم يجد وعن الثوري انه قال اذا كان يعترف
 بالجبانة يعزرو ولا يجد اصر قلت قد تقدم معنى الزنا الموجب للحد قال في البداية الوطى الموجب للحد هو الزنا وان
 في عرف الشرع واللسان وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهه الملك لانه فعل مخطور والحرمه على
 الاطلاق عند التعري عن الملك شبهة لو يد ذلك قوله عليه السلام ادرى بالحدود بالشبهات ثم الشبهة نوعان شبهة
 في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية فالاولى تتحقق في حق من اشبه عليه لان معناه ان نظن
 غير الدليل دليلا ولا بد من النظم لتحقيق الاشتباه والثانية تتحقق لقيام الدليل لنا في الحرمه في ذاته ولا تتوقف على ظن الجاني
 واعتقاده والحد يستقطب النوعين للاطلاق الحديث والنسب ثبت في الثانية اذا ادعى الولد ولا يثبت في الاولى وان

ادعاه لان الفعل يخص زنا في الاولى وانما ينفذ الى المراجع اليه وهو انتباه الامر عليه لم يخصص في الثانية فتشبه
الفعل في ثمانية مواضع جارية ابية وامه وزوجته والمطلقة مثلثا وهي في العدة وبائنا بالطلاق على مال وهي في
العدة وام ولد اعقبتها مولاه وهي في العدة وجارية المولا في حق العبد والجارية المبرورة في حق المهرن في رواية
كتاب الحر ودفع في هذه المواضع لاحد اذا قل ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب اليها التشبه في المحل
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا بائنا بالكنائيات والجارية المبعة في حق البائع قبل التسليم والمهرورة في
حق الزوج قبل القبض المشتركة بينه وبين غيره والمبرورة في حق المهرن في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع
لا يجب الحر وان قال علمت انها على حرام ثم التشبه والثالثة عند ابي حنيفة تثبت بالعقد وان كان متفقا على تحريمه
وهو عالم به وعند الباقيين لا تثبت اذا على تجريمه ويظهر ذلك في نكاح المحارم اهم فالوطي بجارية زوجة من تشبهه لفعل
فان قال ظننت انها تحل لي لاحد عليه ولو قال علمت انها على حرام وجب الحر اخرج محمد في كتاب الآثار من طريق
ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه سئل عن جارية امراته فقال ما بالي اياها انت او جارية عوسجة قال عوسجة
منكسب حية قال محمد وهذا قول ابي حنيفة وقولنا جارية امراته وغيره باسوار الا انه اذا اتاها على وجه التشبه درنا عنه
الحمد كذا كك بلغنا عن علي بن ابي طالب وابن مسعود ثم اخرج من طريق سفيان الثوري عن علي ان امرأة اتت عليها
فقال ان زوجي وقع على امي فقال صدقت هي وبالحال قال اذهب فلا تعد قال محمد يد رعه الى لانها تشبهت

قلت ورواية الباب ان صح فمحول على التعزيز عن حبيب بن سالم ان رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين

وقع على جارية امراته فرفع الى النعمان بن بشير وهو امير على الكوفة فقال لا قضين فيك لقضية

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت احلتما لك جلدتك مائة وان لم تكن احلتما لك سرجمتك بالحجارة

فوجد دة قد احلتما جلداه مائة الحديث قال الخطابي هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه وقال ابو عيسى الترمذي

وفي الباب عن سلمة بن المحبق نحوه حديث النعمان في اسناده اضطراب سمعت محمدا يقول لم يسمع فتاة من حبيب

بن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفة عن ابو بشر لم يسمع من حبيب بن سالم هذا الحديث ايضا انما رواه

عن خالد بن عرفة قلت قول البخاري قدح في رواية الترمذي لانه لم يذكر خالد بن عرفة في سنده واما على رواية

ابي داود ففي رواية ذكر خالد بن عرفة في رواية قتادة وابي بشر عن خالد بن عرفة عن حبيب بن سالم وليس المراد

باحلال الزوجية تملك الامة للزوج بالهبة او غير بائنا بالمرأ الخليل الوطي واباحته من غير تملكك واما لفظ حديث سلمة

ابن المحبق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امراته ان كان استكرها فهي حرة و

عليه لسيدتها مثلها وان كانت طادعتة فهي له وعليه لسيدتها مثلها وفي لفظه ان كانت طادعتة فهي ومثلها

من ماله لسيدتها قال الخطابي لا اعلم احدا من الفقهاء يقول به وفيه امور يخالف الاصول منها ايجاب المثل في

الحيوان ومنها استتلاب الملك بالزنا ومنها استقاط الحر عن الزاني وايجاب العقوبة في المال وهذه الامور كلها منكدة

لا يخرج على مذاهب احد من الفقهاء وخليف ان يكون الحديث منسوخا ان كان لاصل في الرواية اهم وكذلك قال البيهقي

في سننه وقال انه منسوخ بالخبر في الحديث ثم اخرج عن اشعث انه قال بلغني ان هذا كان قبل الحر ودخلت قال شيخ

مشايخنا مولانا الجوهري قدس سره العزيز قوله في مرة وهذا حكم الضمان وما يكون بعد الحد والاول بيان الحكم
والقضيه واحده وعلى هذا فالرواية لاتنافي شتيا من المذاهب وكان ذلك بيانا لارشاد المايشي ان يكون وليس
حكما يجب الايتبار به ولا شرعا والناجبل ان من زنى يامة امراته ان كانت احملها له عز والارجم ثم بعد ذلك ينظر
ان كانت الامه سطاوغة له فيما فعل وجب اى باعتبار المصلحة ان يعطى له لانهما قد اتفقا على امر فيه وان على ان
لوم تهب لامة له وفيه مفاسد دينوية واخرية كما لا يخفى وان لم تكن مطاوعة له استحسب تحريرا لان بقاها في بيتها
يورث المفاسد حيث يقصد منها ما قصدوا ولا تكثر المفاسد ولشيوخنا العلامة البحر النحرير الفهامة حيث اتى
ما يعجز عنه كل فقيه ولا يكاد يصل اليه الاكل متفر من فرد في العلوم فانهم وقوله تعالى ومثلها لا يعذر ان يكون مثلها
مبتدأ لعلاقة له بما قبل وخبر في محذوف بناء على الظاهر كما انها لما طاعته وكانت له بحسب ما يقضى بالمصلحة و
الانثاء المفاسد فكان المعنى في الحديث حكمها ما هو ظاهره لاسداد الا ان تكون له الى غير ذلك مما يناسب المقام و
الحديث اخرجه النسائي وابن ماجه وفي سنده اضطراب المحقق لقب واسمه صخر بن عبيد وسلمة بن الحبش صحابي كنية
ابو سنان كنى بابنه سنان وقيل ابنه سنان ايضا لصحة -

باب فيمن عمل قوم لوط قال في الهداية ومن اتى امرأة في موضع المكروه وقيل يريد اجنبية او عمل قوم لوط
فلا حد عليه عند ابى حنيفة ويعزر وقال في الجامع الصغير ويودع في السجن دالى ان يموت او يتوب وقال هو كالزنا
فيحد واحد قولي الشافعي وقال في قول يقتلان بكل حال لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول در رواية الباب و
اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي من حديث ابن عباس رفعه بلفظ من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل و
المفعول ويروى خارجا الى الاعلى والاسفل واخرجه ابن ماجه من حديث ابى هريرة رفعه بلفظ الذي يعمل عمل قوم لوط
فارجوا الاعلى والاسفل لهما انه في معنى الزنا لانه قضاء المشقة في محل مشتى على سبيل الكمال على وجه مخصوص حراما المقصد
رفع المار وكذا انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة في موجبه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من مكان مرتفع
باتباع الاحجار وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اضاءة الولد واشتباه الانساب وكذا هو اندر وقوعا لان
الداعي في احد الجانبين والداعي الى الزنا من الجانبين ومارواه محمول على السياسة وعلى التخل الا انه يعزر عن وليها
انتهى اعلم ان ههنا مسلمان المسئلة الاولى في حكم من اتى امرأة في دبرها فتقيل ان الخلاف في الغلام اما لو اتى امرأة
في دبرها بخلاف وقيل لو فعل هذا لعبد او امته او منكوبة بكاح صحيح او فاسدا لا يحدا جماعا ولكن يعزر وقيل لا صح
انه في العبد يحد وفي الامه والمنكوبة لا يحد قلت الاصح ان الكل على الخلاف وللشافعي في عبده وامته ومنكوبة قولان
ثم اعلم انه قد انعقد الاجماع على حرمة اتيان المرأة في دبرها وان كان فيه خلاف قد يم فقد انقطع ومن روى عنه اباحت روى
عنه انكاره والمسئلة الثانية في اجراما الى على فعل اللواط فتعذب في حنيفة لا يحد الفاعل ولا المفعول ولكن يعزر ان اشد تعزير
حتى القتل والاحراق وسجنان حتى يموتا او يتوبا ولو اعتاد اللواط قتله الامام محصنا كان او غير محصن سياسة لاحد او
قال صاحباه هو كالزنا يحد بالبكره ويرجم المحصن وهذا يشير الى ان عندهما ليس عين الزنا بل حكمه حكم الزنا فلا تاتي على
قولهما قياس في اللغة كما ياتي على مذهب الشافعي وللشافعي فيه وجوه في وجب يقتلان بالسيف وفي وجه جرحان لكل حال كبر

أوثينين وبقال أحمد ومالك وفي وجه يهدم عليهما جدار وفي وجه يرمى من شاطئ الجبل حتى يموت وصح الرافعي في شرح
 أبو جيز أنه يجلد إن كان بكرا ويعزروا إن كان محصنا يرحم أحم وتقتل القول بالقتل عن جمع من السلف كابن بكرو على وغيرهما
 وتقتل عن علي أنه يقتل بالسيف أو لا ثم يحرق بالنار وروى البيهقي أنه أجمع آراء الصابة على تحريق القاتل والمفعول به و
 سنده مرسل وقال المنذري أحرقت اللوطية بالنار أبو بكر وعبد الله بن الزبير وشام بن عبد الملك وروى البيهقي عن
 علي وابن عباس أنه يرمى من أعلى بنار في القرية شكوا ثم تبع بالحجارة وقيل يهدم عليه جدار كما روى عن عمرو عثمان بن ثابت
 رأينا كثيرا ممن أفرط جهله ولم يحرب في مسالك العقل خذ وسهل لوصول على الإمام لامة أبي حنيفة فيما رأى أنه لا حد عليه جدارا في
 ولم يدرك أنه لم تثبت عنده نص صحيح صحيح في حده فإن عامة المرفوعات فيه ضعاف الأسانيد ولو سلمت فهي غير صريحة في الحد
 بل إنما يلوح بان هذه الآثار إنما هي في التعزير والسياسة ولو على أعلى المراتب وأقصى ما يتصور فيه وكل ذلك قال الإمام
 بان الإمام إذا رأى في ذلك مصلحة فعل وأما الموقوفات لمسلم التماسي بها فهي أيضا مجوزة على طريق التعزير والسياسة على
 اختلاف عنهم في تعيينها ولو كان منصوصا قرانيا أو بنويا قطعيا أو مشهورا لم يختلفوا فيه بان تقتل أو يحرق أو يرمى أو يرحم
 أو يجمع بينها فاشمال هذه الاختلافات سندها وتناقضا ضعفا وتما في النصوص والأخبار واختلاف آراء الصابة حملت
 أبا حنيفة على أنه لم يوافقهم في أنه يحد الزنا جلدا ورجماء إذا اختلف فيه الصابة وهم مشاهد وآثار التعزير بل ومعانيها
 أنوار جمال الرسول الجليل حجبوا آثاره وسنه وعلمه وأقواله وأفعاله وهم أهل اللسان واشددوا على فهمها ودراية ورواية
 في معاني الآثار النبوية علم أنه لم يرد فيه حد محدود وحكم مقطوع به ونص غير معدول عنه ولا لم يعدلوا إلى هذه الاختلافات
 والتفقوا على ما ورد لاسيما الخلاف إذ هم أركان قصرة قامة الحدود واساطين نظم الامم وسياساتها فهاول دليل على أنه
 ليس من مسمى الزنا لغة وفرة عار

باب فيمن اتى بهيمة قال في الهداية ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنسية وفي وجود الداعي
 لأن الطبع السليم ينفر عنه والحامل عليه نهاية الشدة وفراط الشق ولهذا لا يجب ستره إلا أنه يعزروا لما بيننا والذي يروى أنه
 تذبح البهيمة وتحرق فذلك لقطع التحدث به وليس بواجب انتهى وللشافعي فيه وجوه في قول يجب عليه حد الزنا قياسا على
 الزاني وفي الباب عن ابن عباس قال ليس على الذي يأتي البهيمة حد قال أبو داود كذا قال عطاء بن ريس على
 من أتى البهيمة حد وبقال أبو حنيفة وصاحبا ومالك والشافعي وأحمد وفي الباب قال الحكم أرى أن يجلد تعزيرا
 ولا يبلغ به الحد وقال الحسن هو بمنزلة الزاني لأن كان محصنا يرحم ما لم يكن محصنا يجلد وروى البيهقي عن جابر
 بن زيد أقيم عليه الحد وبالجملة انعقد الإجماع على تحريمه وإنما الخلاف في أقامة الحد فقال الأئمة الأربعة لأحد فيه ولكن
 يعزروا في الباب عن ابن عباس رفعه قال من أتى بهيمة فأتقوا ما معه قال مد عمرته قلت له (لابن عباس)
 ما شأن البهيمة قال ما أراه ذلك إلا أنه كسره أن يوكل كحبه كوقد عمل بما ذلك العمل وأخرج الترمذي وقال هذا حديث
 لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى سفيان الثوري عن
 عاصم عن أبي زرير عن ابن عباس أنه قال من أتى بهيمة فلا حد عليه وبهذا صح من الحديث الأول قلت على تقدير صحة
 محمول على السياسة بشرط يقتل البهيمة وقيل إنما امر بقتلها لثلاثيئة منه حيوان على صورة الإنسان أو إنسان على صورة حيوان

أما ابن أبي عمير صاحب الهدية قيل كما قال ابن عباس -

باب إذا قرأ الرجل بالزنا ولم تقرر المسألة قال في الهدية ومن أقر أربع مرات في مجالس مختلفة إن زني بفلانة وقالت هي تزوجني إذا قرأت بالزنا وقال الرجل تزوجتها فلا حد عليهما وعليه المهر في ذلك أم وقال أبو يوسف والشافعي وأحمد يحد المقر بالحديث الباب عن سهل بن سعد رفعه أن رجلا أتاه فقرأ عنده أنه زني بأمرأة سمها

له فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فسألهما عن ذلك فأنكرت أن تكون زانية فجلبه الحد تركها وفي رواية عن ابن عباس رفعه أن رجلا من بني بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف أنه زني بأمرأة أربع مرات فجلبه مائة وكان بكرا ثم سأله البينة على المرأة فقالت

كن بوالله ياد رسول الله فجلبه حد الفرية ثم أتت بن رسول واحد لا تقرأ بالقذف فلو أنما أقرت على أن المقر يد ولأن الأقرار حجة في حق المقر وعام ثبوت في حق غير المقر لا يورث شبهة العدم في حق المقر كما لو كانت غائبة أو لم يسمها ثم القصة في الباب أن كانت واحدة نظاهر ولا يقال في الأول لعل المرأة ما ادعت عليه القذف ولو ادعت لضرب حد القذف أيضا ويحتمل أنها ادعت وجلبه ولم يذكره الراوي -

باب في الرجل يصيب من المرأة جماعا فيتوقيل أن يأخذ الإمام قيل اسم صاحب الواقعة أبو اليسر وقيل بنهان التمار وقيل عمرو بن غزيرة كان لاعب امرأة من غير جماع تلا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم الصلوة طرقي النهار وزلفا من الليل إلى آخر الآية وتماها أن المحسنات يهين السيئات ذلك ذكره اللذان وقال للناس كافة أي بإحكام عام -

باب في الأمانة تترني ولم تحصن اختلاف العلماء في إحصان الأمان غير ذوات الأزواج ما هو فقال طائفة إحصان الأمانة تزويجها فإذا زنت ولا زوج لها فعليه الأدب ولا حد عليها وقال طائفة إسلامها فإذا كانت مسلمة وزنت وجب عليها خمسون جلدة سواء كانت ذات زوج أو لم تكن روى هذا عن عمرو بن قنبل على وابن مسعود بن عمر والنسفي واليه ذهب النخعي والشافعي وصاحبه ومالك والشافعي والأوزاعي والليث وروى محمد في كتاب الناس من طريقه عن حماد عن إبراهيم النخعي أن مغفل بن مقرن المزني أتى عبد الله بن مسعود بامته له زنت قال أجلبه خمسين جلدة

يقال إنها لم تحصن قال عبد الله إسلامها إحصانها قال محمد وبه نأخذ الأنا في خصلة لا يقيم إلا السلطان دون المولى قال في الهدية وإن كان عبدا أجلبه خمسين جلدة لقوله تعالى فاعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في الأمار ولأن الرق منقص للنعمة فيكون منقضا للعقوبة لأن الجنابة عند الوافر النعم فيكون ادعى إلى التخليط والرجل والمرأة في ذلك سواء وقال ولا يقيم المولى الحر على عبده إلا بأذن الإمام وقال الشافعي له أن يقيم أصل واستدل الحنفية بما روى عن أبي مسعود وابن عباس وابن الزبير موقوفًا ومرفوعًا أربع إلى الولاية الحدود والنكاح والجماعات والنفق ولأن الحر خالص حق الله تعالى فلا يتوفه إلا بالنائب وهو الإمام وفي الباب عن أبي هريرة

دزيد بن خالد الجعفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة إذا زنت ولم تحصن ما أن زنت فأجلدها الحديث ومعنى ولم تحصن أي ولم تنكح وفي رواية أخرى عن أبي هريرة رفعه قال أنا

من أنت املة احد كرميها ولا يعيرها الحديث استدلال بالشأنى وجماع المالكين على التسيب انى يكون سبها
لجلد بارافعة الى الامام ولا تخفها -

باب فى اقامة الحد على المهرين الذى يخاف موته بالى قال فى الهراية واذ اذننى المهرين وقتله الرقيم رجم
وبالانفاقى الامنة الاربعه لان الاتلاف يستحق فلا يمنع بسبب المرض وان كان حده الجلد لم يجلد حتى يسير اكيا لا يفتنى الى
الهلاك ولهذا لا يقيم القتل عند شدة البرد والحرق واذ اذنت الى مل لم تحده حتى تنفع حملها كيا لا يودى الى هلاك الولد وثم
محترمة وان كان حده الجلد لم يجلد حتى تتعالى من نفاسها اى ترفع يريه يخرج منه لان النفاس نوع مرض فيؤثر الى زيان
البر بخلات الرجم لان التأخير لاجل الولد وقد انفصل وعن ابى حنيفة انه يؤخر الى ان تفتنى ولدها عنها اذ لم يكن انفتحا
تبريتة لان فى التأخير صيانة الولد عن الضياع وقد روى ان عليه السلام قال للغامرية بعد ما وضعت ارجلي حتى
ليستغنى اولدك اتم قلت هاك في مرض يرجي زواله وعن ابى القطان من الشافعية انه لا يؤخر ويضرب فى المرض حيث تأجل
وبه قال احمد وعن احمد انه يؤخر كقول العامة وان كان مرض لا يرجي زواله كالسلس او مخارج الحلقية اى ضعيفا لا يجلد
السياط فعند الحنفية وعند الشافعى واجم يعرض بعسكال فيه مائة شمرخ فيضرب دفعة واحدة او يعرض مائة سوط فتعده
ضربة واحدة والا صل فيه حديث الزهري عن ابى امامة انه اخبره بعض صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كلفا

انه اشتكى رجل منهم حتى ضنى فعاد جلده على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم ففشى لها فوقع عليها فلما
دخل عليها جال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني وقعت
على جارية فدخلت على فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وقالوا ما دأبنا يا احد من الناس من
القر مثل الذى هو به لو حملنا اليك لتقسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان ياخذوا له مائة شمرخ فيضربوه به **ضربة**

واحد واخرجه الطبراني من حديث ابى امامة عن ابى سعيد الخدرى
ورواه النسائى من حديث ابى امامة بن سهل عن ابيه قال البستي المحفوظ عن ابى امامة مرسل واخرجه احمد وابن ماجه
من حديث ابى امامة عن سعيد بن سعد بن عباد موصولا قال ابن حجر فان كان هذه الطرق كلها محفوظة آتمل ان
يكون ابو امامة تلمذ عن جماعة من الصحابة اعم فهذا الحديث وارد على غير المرحو البر من المرض والافس الظاهر ان
الواجب هو الحد بالكتاب القطعى فلا يغير حاله ولا حرج فى التأخير وقال مالك لا يعرف الحد الا حدا واحدا او تسع
والريض فى ذلك سواروفى الباب عن على قال فجرت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا على انطلق فاقم عليها الحد قال فانطلقت فاذا بهادم يسيل لم ينقطع فاقبته فقال يا على
فرغت فقلت اتيتها ودمها يسيل فقال دعها حتى ينقطع دمها فاقم عليها الحد **والحد**

فلفظ قال لا تقصر بها حتى تقضه والاول اهم قال المنذرى واخرجه النسائى باللفظ الاول واللفظ الثانى واخرجه
مسلم فى صحيحه ولفظه خطب على قال يا ايها الناس اقيموا على اركانكم الحد من احصن منهم ومن لم يحصن فان امرة لرسول
صلى الله عليه وسلم زنت فامرني ان اجلدها فاذا راسى حديثه عهد بنفاس فخشيت ان اناجلدنها ان اقلها فذكرت ذلك لرسول

فصله الله عليه وسلم فقال احسن واخرجه الترمذي وفي رواية مسلم انكبا حتى تماثل ولم يذكروا احسن منهم ومن لم يحسن احد
باب في حذف القاذف القذف في اللغة الرمي وفي الشرع نسبة من احسن الى الزنا صريحا او دلالا فقال في
 الهياية واذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بغير تزني الزنا وطالب المتقذوف بالحد حاته الحاكم ثمانين سوطا
 ان كان حرا لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى ان يقال فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية والمراد الرمي بالزنا بالجملة
 وفي النص اشارة اليه وهو اختراط اربعة من الشهاد اذ هو مختص بالزنا وليس شرط مطالبة المتقذوف لان فيه حقه من
 حيث دفع العار واحسان المتقذوف لما تلوها قال وان كان القاذف عبدا جادا ريعين سوطا لمكان الرق اح
 اخرج اليك في موطنه والثوري في جامعه من طريق ابي الزناد انه قال جلد عيسى بن عبد العزيز في ضربة ثمانين قال
 ابو الزناد فسالت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلع
 لم جازما كيت احب جلد عبد في قرية اكثر من اربعين وفي طريق الثوري ادركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعاهم
 فلم ارسهم يضربون المملوك في القذف الا اربعين فدل انهم خصصوا الآية بالاحرار وبهم القذوة قبل وفيه دليل
 عدم التنصيص في حق العبد ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وابو ثور والاوزاعي والزهرى والليث والظاهر تنظر
 الى عدم الآية لكن القياس على الامار في قوله تعالى لتعلمين نصف ما على المحصنات من الغراب حلبي فكانه دلالة
 النص في العبيد ولا اثر للآئمة اصلا ولم يثبت فيه الخلاف الا عن حائفة قليلة وفيه آثار اخر ثم الاصل في حد
 القذف رواية الباب عن عائشة رفعتة فلما نزل عدوى قام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك
 فالتفتي القرآن فلما نزل من المنبر امر برجلين والمراة فضر بها احد هـ وفي رواية

وقالت لئن لم يأتني من المنبر امر برجلين والمراة فضر بها احد هـ وفي رواية
 فامر برجلين وامرأة من تكلم بالغا حشنة حسان بن ثابت ومنسطم بن اثانة فقال النفيلي ويقولون
 المراة حشنة بنت مجشش واخرجه الترمذي واحمد وابن ماجه والنسائي وآية البراة قوله تعالى ان الذين
 جاؤا بالايات العشر الآيات واما عبد الله بن ابي سلول المناق و هو الذي تولى كبره لم يذكره في هذه الروايات انضرب
 الحدام لا قد وقع في رواية ابي اويس عن حسن بن زيد عن عبد الله بن ابي بكر اخرجا كما في الاكليل انه حيا وقيم عليه
 الحدنان صح بنما فعمل على انه ايضا قاذف صريحا كما وقع ذلك في مرسل سعيد بن جبير عن ابن ابي حاتم وغيره وفي مرسل
 مقاتل بن حيان عند الحاكم في الاكليل بلفظ فرما عبد الله بن ابي وفي حديث ابن عمر عند الطبراني بلفظ اشنع من ذلك
 وان اثبت فيقول ما قال عياض انه لم يثبت خبر القذف صريحا بل الذي ثبت انه كان يستخرج ويستوشيه فلم يحد

باب في الحد في الخمس قال في الهياية ومن شرب الخمر فاخذه ويربها موجودة او جازا به سكران فشبهه بالشود
 عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا اقروا بربها موجودة فان اقربها ذهاب راحتها لم يحد رابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
 يحد وكذلك اذا شربوا عليه بعد ما ذهب ربحها فان اخذه الشود ويربها او جازا به سكران فذهبوا به من مصر الى
 مصرفه الا ما قاله القطع ذلك قبل ان يتهوا به فحد في قولهم جميعا ومن سكر من البند حرا ولا حرا على من وجازا به راحته الخمر
 او ثوبا اذا لم يشاهد منه الشرب وبي قال الشافعي واحمد وآخرون وقال مالك طائفة يحد على من ثوبا الخمر لان راحته
 محتملة وكذا الشرب قد يقع عن الكراه واضطرار لطلب السكران حتى يعلم انه سكر من البند وشرب طوعا لان السكر من المباح

ان نفي ثمانين في عهده صلى الله عليه وسلم غير صحيح وقد خرج البويعلي الموصلي في مسنده عن عبد الله بن عمرو بن نفيع بن
 نشوء خمر فاجله وثمانين واسناده ضعيف وروى الطبراني في معجمه الاوسط عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 جلد في الخمر ثمانين وروى عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد قال ابن الهمام فبعضه الاحاديث تفيد ان لم يكن ثمانين
 في زمنه صلى الله عليه وسلم بعد معين ثم قارره ابو بكر وعمر بن الخطاب ثم اتفقوا على ثمانين وانما جاز لهم ان يجمعوا على ثمانين
 والحكم المعلوم من صلى الله عليه وسلم عام تعيينهم لعلمهم بانتهى الى هذه الغاية في ذلك الرجل لزيادة فساد فيه ثم روى اهل النجاشية
 وغيره انما قال السائب حتى عتوا وفسقوا وعلما ان كل ما تخر الزمان كان فسادا بل اكثر فكان ما اتبعوا عليه هو ما كان
 حكمه صلى الله عليه وسلم في امثاله واما ما روى انه جلد على اربعين بعد عمر فلم يصح لاجتماع الثمانين في نفسه حجة قطعية
 كالنص الكتابي وكالسنن المتواترة وان لم تعلم سننه على ان له شواهد سمعنا مرفوعة من جلد الثمانين ولا يعارضه الا ربعون
 لما روى انه كان بجربايتين او بجربة ذات راسين فالاربعون بها حكم الثمانين ويقاس عليه وروى في زمن ابي بكر وسليمان على
 هذا النمط وغير ذلك مما علمناك قلت قد اشار صاحب الهادي ان اجابهم هذا فعمل عمر ليس بنسخ بل هو اخذ البعض وترك
 البعض وذا يجوز للختلف الراشرين المهديين وكلم من فرق بين نسخ وترك حيث قال في كتاب المعامل والعاقلة اهل
 الديوان ان كان القتال من اهل الديوان الى ان قال ولنا قضية عمر بن الخطاب في هذه الدواوين جعل العقل
 على اهل الديوان وكان ذلك بحضرة من الصحابة من غير نكير منهم وليس ذلك بنسخ بل هو تفرير معنى (وان كان نسخا صورة)
 لان العقل كان على اهل النصرة وقد كانت بالوابع بالقرابة والحلف والولاء والعهد وفي عهد عمر قد صارت بالديوان
 فجعلها على اهل اتباعا للمعنى الخ ما قال يريانه لا يثني بهم انهم اجمعوا على خلاف ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بل
 اجماع على وفاق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى فانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على
 العشرة باعتبار النصرة فقد كان قوة المرونة ولو لم يثبت بعشرته فلما دون عمر الدواوين صارت القوة والنصرة بالديوان
 فلهذا اقتصوا بالديوان على اهل الديوان كذلك يقال ههنا ان حد الشارب كان مختلفا في عهده صلى الله عليه وسلم فعين جاء
 عمر واجمعوا عليه فافهم فانه وثيق وروايات الباب كلها ظاهرة المعنى وفي قصة الوليد حجة لما لك حيث شهد احدا
 انهما الا شربا يعني الخمس وشهد الاخر منهما انه لا يتقيها فقال عثمان انه لم يتقها لاحتاجته شربها
 فيه دليل على انه من تقبيل الخمر حد الشارب وفيه دلي على ان يبلغ اربعين قال حسبك الحديث وقد مر حوا برنا
 والوليد بن عقبة بن ابي معيط ناهيوا اخوه عثمان بن عفان لانه اسلم الوليد ليوم الفتح ونشر في كنف عثمان الى ان اختلف
 فوله الكوفة بعد عزل سعيد بن ابي وقاص وقصة صلوة بالناس اربعا وهو سكران مشهورة وقصة عزله بعد ان ثبت عليه
 شرب الخمر ايضا مخزنة في الصحيحين وعزل عثمان بعد جلده عن الكوفة وولاها سعيد بن العاص ويقال ان بعض اهل الكوفة
 تعصبوا عليه فشهدوا عليه بغير الحق حكاه الطبري واشتكره ابن عبد البر ولما قتل عثمان اعترل الوليد الفتنة فلم يشهد
 مع علي ولا مع غيره ولكنه كان يحرض معاوية على قتال علي لبعده وبكته واقام بالرقعة الى ان مات وكانت ولاية والي الكوفة
 سنة خمس وعشرين وعزل سنة تسع وعشرين كذا في الاصابة -

بيان ان مرتبة الخلفاء على من بعدهم

باب اذا نتاج في شرب الخمس قال المنذري انه اجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر واجمعوا على انه لا يقتل اذا

تكرمه الاطراف شاذة قالت لقتل بجرده باربع مرات للريثا وسود عنه الكافة نسوح ام وقال النابلي الامر بالقتل على
اوجه التوعيد والزجر والتهديد والردع والتحذير لا على الفعل او كان على وجه الاستدلال او المراد به الشريعة قال
او يسود نسوخ لا جماع الامتة على عدم القتل وفي الباب اخرج المصنف احاديث بطرق متعددة واعلم ان الحديث مروي
عن عدة من الصحابة حديث ابى هريرة اخرج ابن حبان والحاكم في صحيحهما والشافعي والدارمي وابن المنذر والنسائي
وابن ماجه والمصنف من طريق ابى ذئب عن الحارث عن ابى سلمة عن ابى هريرة رفعه اذا سكر فاجلد به ثم
ان سكر فاجلد به ثم ان سكر فاجلد به فان عاودا فاقتلوه واقفا ابن حبان اذا استحل ولم يقبل التحريم وقال الحاكم
صحح على شرط مسلم ولم يخرجاه وقال بوداود كن احديث عمر بن سلمة عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجلد به فان عاود الرابعة فاقتلوه وكذا سهيل بن ابى صالح عن ابى هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان شربوا الرابعة فاقتلوه لهم وحدث معاوية بن ابى سفيان رفعه اذا شربوا
الخمر فاجلدوا لهم ثم ان شربوا فاجلدوا لهم ثم ان شربوا فاقتلوه لهم
اخرج الاربعة واللفظ للمصنف قال بوداود وفي حديث الجذلي عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال فان عاود في الثالثة او الرابعة فاقتلوه ورواه احمد بلفظ ثم اذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه كلهم اخرجوه من
طريق عاصم عن ابى صالح عن معاوية قال الترمذي عن البخاري رواية ابى صالح عن معاوية اصح في هذا من رواية
ابى صالح عن ابى هريرة وحدث ابى سعيد الخدري اخرج ابن حبان وابن ابى شيبة في مصنفه من طريق ابى صالح والجلي
ابو صالح رواه عن ابى هريرة وابى سعيد ومعاوية وحدث ابن عمر اخرج المصنف من طريق حماد عن حميد بن بزيد
عن نافع عن ابن عمر رفعه بما تقدم قال واحسبه قال في الخامسة ان شربها فاقتلوه وحدث عبد الله
ابن عمر وابن العاص بن النخعي عن اخرج الحاكم واحمد من طريق بشر بن خوشب عنه نحوه واستحق بن ابي
عبد الزراق والطبراني من طريق الحسن قال عبد الله بن يونس رجل شرب الخمر اربع مرات فلكم على ان اضرب عنقه وحدث
عبد الله بن عمر بن نافع من الصحابة اخرج النسائي من طريق عبد الرحمن بن ابى نعيم عن ابن عمر ونافع من اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم نحوه حديث معاوية وقال بوداود وكذا حديث ابن ابى نعيم عن ابن عمر عن النبي صلى
عليه وسلم وحدث جرير الجلي اخرج الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه مرفوعا نحوه وحدث جابر اخرج النسائي مرفوعا
مثل حديث معاوية وزاد ثم اتى برجل قد شرب في الرابعة فجلده ولم يقتله فرأى المسلمون ان الى قدر رفعه واخرج البزار
وسماه الثمان وحدث ابن مسعود اخرج الطبراني وحدث شرجيل بن اوس اخرج هو والحاكم وحدث عمرو بن الثريد
عن ابيه اخرج الحاكم وذكره المصنف وقال والتريدين عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا حديث ابى غطفان
غطفان اخرج البزار في مسنده وذكره المصنف بعد اخرج حديث ابن عمر وقال وكذا حديث ابى غطفان في الخامسة
وحدث قبيصة بن ذؤيب رفعه من شرب الخمر فاجلد به فان عاود فاجلد به فان عاود في الثالثة او الرابعة
فاقتلوه فاقى برجل قد شرب فجلد ثم اتى به فجلد ثم اتى به فجلد ووقع القتل فخرج المصنف من طريق احمد
احمد بن عبد الله الضبي نا سفيان قال لاهري اخبرنا عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعا قال سفيان حديث الزهري

بهذا الحديث وعند منصور بن المعتمر بن فضال بن راشد فقال لها كونا وادى اهل العلم بهذا وهذا الحديث
وحديث جابر بن جابر في نكح القتل ولذا قال الترمذي ليس في كتابي بهذا حديث اجمعت الامة على ترك العمل به الا حديث
الجمع بين الصلوتين من غير خوف ولا مطر والاخر حديث قتل الشارب في الرابعة وقال ايضا لا يعلم في ذلك خلافا من
اهل العلم في القديم والحديث اهـ وكذا قال الشافعي وقوله كونا وادى اهل العلم بهذا الحديث اي بحديث قسمة
فان فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الشارب في الرابعة فضلا في المرة الاولى وانما قال ذلك لان اهل العراق
كانت نشأت فيهم فرقة وهم الخوارج يخرجون تركب الكبيرة عن الايمان فاراد ان يرغمهم عقيدتهم بحديث النبي صلى الله عليه
وسلم حيث لم يقتله باصرار الكبيرة فكيف باتيانها مرة فقط ولولا انه مسلم لما تركه واما قول علي وقصة ابن الوليد في حديث
الباب تقدم شرحه في باب المتقدم - وقد عرفت ان الحديثان معمول بهما عندنا

باب في اقامة الحد في المسجد وفي الباب عن حكيم بن حزام رفعه قال سميت في استنقاد في المسجد
وان تشد فيه الاشعار وان تقام فيه الحد ودلان في الحدود والقصاص احتمال تلويث المسجد بالدم
وغیره قال في الهداية ويخرج الى ارض فضاء

باب في ضرب الوجه في الحد في الهداية يا امرء الامام بضرب يلبس لثمة له ضربا متوسطا ويغرز عنقه ثيابه
معناه دون الازار ويفرق الضرب على اعضائه الاراسه ووجهه وقرحه بقوله عليه السلام للدمي امره بضرب الحدائق الوجه
والمذاكير ولان الفرج مقتل والراس مجمع الحواس وكذا الوجه ويوضح الحواس ايضا فلا يؤمن قوت شيء منها بالضرب ذلك
الملك معنى فلا يشرع حله وفي الباب عن ابي هريرة رفعه قال اذا ضرب احدكم فلينتق الوجه فهذا شامل للحد وغيره
واخرجه الشيخان وفي هذا الكتاب في قصة رجم المرأة ارموا واتقوا الوجه وفي مسلم من حديث جابر رفعه عن النبي عن الضرب في الوجه
وعن التوشم في الوجه قال محمد في الاثاعن ابراهيم يفرق الحد في اعضائه اذا جلد قال وهذا قول ابي حنيفة وقولنا في الحد
كلها الا اننا لا نضرب الراس والوجه والفرج واما في التعزير فانه لا يفرق في الاعضاء كما يفرق في الحد ودون ذلك يضرب
في مكان واحد وهو اشد الضرب ولا يجز في حد ولا تعزير ولا غير ذلك ثم روى عن ابراهيم قال الا اني يجلد وقد وضعت
عنه ثيابه بصرها والقاذي يضرب وعليه ثيابه وشارب الخمر يضرب مثل ما يضرب القاذي وضربهما دون ضرب
الزاني قال محمد وهذا كله قول ابي حنيفة الا في خصلته واحدة وكان يجرد الشارب كما يجرد الزاني -

باب في التعزير من التعزير يعني الزجر والروع قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره التعزير والسياسة
بابان مستقلان فتايران عندي وباب السياسة موجود عند الكل الا انه وسيع عن الحنفية وقد حنف عبد البر في الشحنة فيه
كتابا سماه بلسان الحكام وذكر فيها مسائل كثيرة وصنف ابن تيمية ايضا وسماه بالسياسة الشرعية وغرضي في ذلك الكتاب
الرد على من يقول ان مسائل الاسلام لا تكفي نظام العالم ويبحث فيها من جانب الشرعية لا من جانب المذنب
قال في الهداية والتعزير اكثر من تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسا وسبعين سوطا
الاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين راي المتجاوزين عن حد الشرع اخرج البيهقي ومحمد بن
في كتاب الآثار مرفوعا واذا تذر تمليعه حدا فالبو حنيفة ومحمد نظر الى ادنى الى وسوحد العبد في القذف فصرناه اليه فذلك

اربعين فقط صامنه سوطا والبول يوسف اعتبر اقل الى في الاحرار اذا الاصل هو الحرية ثم نقص سوطا في رواية عنه وهو قول
 زفر وهو القياس وفي هذه الرواية نقص خمسة وهو ما ذكره عن علي بن نقلة وذكره البغوي في شرح السنة عن ابن ابي ليلى وعن
 ابي يوسف انه على قريظ عظيم الجرم وصغره وعنه انه يقرب كل نوع من باب يقرب اليه القبله من حد الزنا والقذف بغير الزنا
 من حد تنذف وان راي الامام ان الضيم الى الضرب في التعزير ليس فعل انتهى ثم المسئلة يختلف فيها لقول الشافعي
 في الحر مثل قولنا وقوله في العبد تسعة عشر لان حده في النحر عشرة وعشرون وقال مالك لا حركه ولا اكثره ولا امر منوط بما راي الامام
 مصلية زاد او نقص لما روى عن عمر انه ضرب فيه مائة وجبه وكلم فيه فمضرب مائة اخرى فكلم فيه من بعد فمضرب مائة اخرى ففاه
 واما ما نقله المصنف عن علي بن قنم لو حاد ثم قريظا وضونه بمائة الشيوخ عن ابي بردة الانصاري رفته لا يجلد فوق عشرة
 اسواط الا في حد من حد ^{والله} وهو رواية الباب بلفظ لا يجلد فوق عشرة جلدات الا في حد من حد ^{والله} قيل موثوق
 الليث واحمد واسحق وبعض الشافعية ولكن الثلث من الائمة وزيد بن علي جوزوا الزيادة على العشرة قال النوفلي
 لم يقل الجمهور بدلوله اصرقا وهو منسوخ لما ثبت من عمل الصحابة على خلافه ولو كان ثابتا لا يمكن عمل بخلافه احاطه
 عن عمر وعلى خلافه وسما من الخلفاء وكتب عمر الى ابي موسى ان لا يبلغ بنكاح اكثر من عشرين سوطا ويردني ثلثين الى
 اربعين ولو كان فيه تقدير شرعي صحيح منصوص لم يخف عليهم لاسيما على الخلفاء واذا اختلف الآثار اختلفت ما فيها بما يعارضه
 القياس قلت وفي مثل الآثار ومعاني الآثار ان الامام يعزير بالشا بالبلغ ولا تحريم الاكثر كما قال مالك وهو المختار
 عندي ونخل ما في الفقه انه لسد ذرائع ارباب المظلمة من سلاطين الجور والجواب عن الحديث ان معنى الحديث محدد فقهي
 من وضع الفقهاء لم يكن في عهد النبوة الا بالمعنى العام الشامل للتعزير ايضا فالمنع عن الزيادة فيه راجع الى ما فيه تاديب
 الاولاد والمايك وغيره ما قال ابن دقيق العيد بلغنا من بعض حفاظ العصر انه يقول ان المراد بالحدود وليست حدود
 الفقه بل حدود القرآن اى مناهي الشرع فمراد الحديث ان لا يعزير على اشياء حقيرة صغيرة ازيد من عشر جلدات قلت
 المراد بعض حفاظ العصر هو ابن تيمية ويمكن ان يكون مراد الحديث سد مظالم البائسين اى المنع عن التعزير على امور
 محقرة والدعلم - آخر كتاب الحدود

اول كتاب الدييات

جمع الديية وهي لغة المصدر من ودى القاتل المقتول اذا عطي وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل للمال
 الذي هو بدل النفس الديية تسمية بالمصدر والارش اسم للواجب على ما دون النفس وقد ادخل المصنف القصاص
 في الديية ثم اعلم ان الجناية في اللغة اسم لما يجنبه اى يقتسمه من الشريعة المصدر من جنى عليه ثم اوجها ما لا انه في الشرع خص
 بفعل يحرم ثم عاقل بالنفوس والاطراف والاول يسمى قتلا وهو فعل من العباد يزيل بالحيوة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً و
 سبباً سبب الى ودهن ثمها كون الحبل حيوانا فقتل التي تتعلق به الاحكام من قصاص ودية وكفارة وجرمان الميراث
 على خمسة اوجه واما انواع القتل المباعدة من القتل المحرم والقتل قصاصا والقتل صلحا القطع الطريق خارجة
 من هذه وقد تقدم ذكرها الاول عمد والثاني شبهة عمد والثالث خطأ والرابع ما جرى مجرى الخطأ والخامس القتل بسبب
 فالعمد ضرب القاتل عمدا وقصدا بما يفرق الاجزاء كسلاح متخذ من الحديد نحو السيف والسكين او بما جرى مجرى السلاح في

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بانتم صاحبة ائمة فيكون اصحاب النار قال فاسلمه
ولفظ مسلم كيف تلتك قال كنت انا وهو تحت يد من شجر فنبني فغضبى فضربت بالناس على عنقه فقتلته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يك
شئ توذي من نفسك قال مالي مال الاكسائي وناسي قال فترى قومك يشتركونك قال انا ابيون على قومي من ذلك الحديث فنفى
هذا الحديث ان قتله بجافى فقتل العمد فكان حكم القود ولعل حكم صلى الله عليه وسلم بهذا وانيته او يقال انه ضرب بطرف الخشب
فيكون القتل شبه العمد قال في الهراية ومن ضرب رجلا بمرقشه فان احصاه بالحجر يقتل به وان احصاه بالعود فعليه الدية قال النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا اذا احصاه بجذ الى يد لوجود الجرح وان احصاه بطهر الحديد فعليه الجراح وان احصاه بالعود فعليه الدية قال النبي صلى الله عليه وسلم
الحديد وعنده انما يجب اذا جرح وهو الاصح قوله فقال يا رسول الله اني لم اجعل لافعل رجلا في غرة الاسلام مثلاً
الاغتداد ددت رعى الماء فصرى اولها فقتل اخرها هذا مثل ومطابقة ان المحل قتل رجلاً فلم يقتل واعطى الدية كانه رمى
اول الغنم فقتل الناس عن الاسلام بانه لا يقتل ويعطى الدية فينبغي لك ان تقتل بهذا الاول حتى لا تسفر الاخرين ثم مثل ثانياً
هذا وقال السنن اليوم من غير غدير يذبح اعطيت الدية ولم تقتل القاتل يكون نتيجة ان يفر الناس فيلزم ان تغير الدية
غداً تقتل فيكون هذا مثلاً قال الخطابي هذا مثل معناه ان لم تقتض منه اليوم لم شئت سئبتك غداً ولم ينفذ حكمك بعدك ان
لم تفعل ذلك وجهد القاتل سبيلاً الى ان يقول مثل هذا القول اعني قوله السنن اليوم وغير غدا فتغير ذلك سئبتك تبدل احكامها
والاصل انه اخرج الكلام على الوجه الذي يشرح الخطاب ويحج على الاقبال على المطلوب منه ومقتل القاتل لا اخذ الدية لكن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يلتفت الى كلام ذلك الرجل كقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم خمسون في
خود ناهل وخمسون اذا رجعتا الى الدية الحديث

باب ولي العمد ياخذ الدية اختلف العلماء ان في موجب قتل العمد القود واجب علينا وليس للولي اخذ الدية الا
برضا القاتل ام الولي مخير بين القود واخذ الدية فقال ابو حنيفة وصاحباها والاك وسفيان الثوري ان القصاص واجب علينا
لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والقصاص هو القود ولان المال انما يجب في الخطأ ضرورة صيانة الدم عن العمد
انما مسألة بينه وبين النفس ففي العمد لا يجب المال مع احتمال المثل صورة ومعنى وقال الشافعي ان اوليا المقتول لهم حق
العدول الى المال من غير رضا القاتل وفي اخرى ان الواجب اما القود واما الدية لا بعينه وتعيين باختيارهم واستدل بقوله
فمن عفى من اخيه شئ وروى البخاري عن ابن عباس في تفسير العفو انه الدية وبما مر في الباب السابق مرفوعاً فانه يختار احب اليه ثلث
اما ان يقتض واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية الى غير فانه صريح في ان الخبير في القود واخذ الدية هو الولي ويحيى بيت الباب مرفوعاً
فانه بيت خيرتين بين ان ياخذ والعقل او يقتلوا وفي اخرى حين خطب بعد فتح مكة فقال من قتل
له قنيل فهو بخير المتظرين اما ان يودك واما ان يقاتل والجواب ان التخيير بعد الصلح ورضا القاتل قال الحافظ قال
الطحاوي والحجة لهم حديث انس في قصة الربيع عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص والحكم
ولو كان الخيار للولي لاعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم واحتج ايضاً بانهم اجمعوا على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تبيتن كذا على
ان لا تقتل ان القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها كذا في الفتح
باب من قتل بعد اخذ الدية قال الحافظ قوله فان اراد الرابعة فخذوا على يدية ومن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم

اختلف في تفسير الدراب في هذه الآية ففعل هذه الآية
 عكرمة وقتادة والسدي يقيم القتل وان يمين الولي من اخذ الدين وفيه حديث جابر رفعه حديث الباب قال اعفوه عن
 قتل ابدل حكي الذي وفي انما الباب لا اعفى قال في النهاية ينادى عاراي لا كثيرا ولا استغنى وعلى هذا اعفى صيغة ما مضى بني
 المفعول وفي بعض الاصول الصيغة لا اعفى بضم الهمزة وكسر الفاء على صيغة المضارع المتكلم المعام من الاعفاء بمعنى لا اعفو
 وبذلك تغني وتشاريد وفي الحديث انقطع الاول ان الحسن البصري لم يسمع من جابر ولا ثنائي مطرا لوراني لم يسمع من الحسن البصري
 باب في من سئل يسألهما دأما فمات ايقاد منه قال الخطابي وقد اختلف الناس فيما يجب على من جعل في طعام
 رجل سما فاكل فقال مالك عليه التور وواجبه الشافعي في احدولي اذا جعل في طعامه سما فاطعمه اياه وفي ثمره فستاه ولم يعلم ان فيه
 سما قال الشافعي ولو دخله باحرام فوضعه ولم تقبل له كلة فاكلها وشربه فمات فلا تؤد عليه قال الخطابي والاصل ان المباشرة
 والسبب اذا اجتمع كان حكم المباشرة مقارنا على السبب كما في البيرة الواقعة فيها واما اذا استكره على شرب السم فعليه القود على
 ما يوجب الشافعي وما لك قال ابو حنيفة ان سقاء السم فمات لم يقتل به وان اوجره ايجارا كان على عاقلة الدين انتهى قلت في باب
 الخفية ما قال في البراءة ولو اطعم غيره سما فمات فان كان تناول بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه لانه اكله باختياره لكنه يغرر
 ويفرب ويؤدب لانه انكسب جناية ليس له حاكم مقر وهي الغرور فان اوجره السم فعليه الدين عندنا وعندك الشافعي عليه القصاص انتهى
 وفي الباب عن انس ان امراة يهودية من اهل خيبر سمعت شاة مصلية ثم اهدتها الرسول الله صلى الله عليه وسلم فآخذ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان راع فاكل منها واكل رهط من اصحابه معه ثم قال لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ارفعوا ايديكم وارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يهودية فدعاها فقال لها اسممت
 هذه الشاة قالت اليهودية من اخبرك قال اخبرتنني هذه في يدي الذراع قالت نعم قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فما اردت الى ذلك قالت قلت ان كان نبيا فلم يضره وان لم يكن نبيا استرجع
 متفقاعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجاوبها في ذلك الوقت لانه لم يوجد منها الا طعام السم ولم يوجد الجناية بعد وبعد ذلك
 توفي بعض اصحابه الذين اكلوا من الشاة الحث في رواية ابى هريرة مثله وفيه قال فمات بشرب من البراء بن
 معمر والافصا وفيه فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلت تعزيرا لانه وجدت منها جناية قال الخطابي ما حديث
 اليهودية فقد اختلف الرواية فيه فاما حديث ابى سلمة فليس متصل وحديث جابر ايضا ليس بذاك المتصل لان الزهري لم يسمع
 من جابر شيئا ثم ان ليس في هذا الحديث اكثر من ان اليهودية اهدتها الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعثت بها اليه فصار
 ملكا له وكان اصحابه اضيا فانه لم تكن هي التي قد منها اليه واليهم وما هو سبيله فالقود فيه ساقط لما ذكرنا من علته المباشرة
 وقد عيها على السبب انتهى

باب من قتل عبدا او مثله ايقاد منه قال في الهداية يقتل الحر بالحر والحر بالعبد للعمومات ومثل قوله تعالى
 كتب عليكم القصاص في القتل وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله صلى الله عليه وسلم القود العمد وقال الشافعي
 لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المتابعة ان لا يقتل حر بعبد ولا ان يبنى القصاص على المساواة

وهي منتفية بين المالك المملوك ولهذا لا يقطع طرف الرجل طرف الجلال العبد بالعبد انما يستويان ويتجاف العبد بقتل بالبراءة
تفاوت الى نقصان ولنا ان القصاص ليعتد المساواة في العتمة راسي عتمة الدم والجاء القتل العاقل بالجماع المملوك
وهي بالدين عنده او بالمدد عندها، ويستويان بالحروب العتمة فيهما وجريان القصاص بين العبدين يؤلف بانظار شبهة
الاباحة والنص تخصيص بالذكركل ما نفى ما عدا قوله والنص الجواب عن استدلال الشافعي لونه في ان الحر بالمال لا ينفى
فيما عدا على اصلنا فانه مفهوم على انه ان ول يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد على ان اختصاص بالحر
لا يدل على نفى غيره كما تقر في الاصول فيكون معناه الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد والحر يقتل بالحر والعبد
لما قلنا ان اختصاص لا يدل على نفى غيره واما استدلاله بالاطراف فيجواب عنه بان القصاص فيه ليعتد المساواة في الحر
المبان فانه لا يقطع اليه الصحيح بالشك ولا مساواة بينهما في ذلك لان الرق ثابت في اجزاء الجسم بخلاف النفوس في القصاص
فيها يعتمد بان العتمة فقد نسأ ويا فيها قال ولا يقتل الرجل بابنه لقوله عاية السلام لا يقاتل الوالد الولد واخرجه الترمذي و
ابن ماجه عن عمر وسيد طلحة حجة على مالك في قوله يقاتل اذا ذبحه وبجاء لا يقتل شبه الخطار من كل وجهه وتقتل الولد بالوالد قال
ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا العبد ولا له لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا اوله وعليه وكذا
لا يقتل بعبد ملك بعضه لان القصاص لا يتجرى اهر فاذ سقط في البعض سقط في الكل قال الخطابي وقد اختلف الناس
فيما يجب على من قتل عبدا او قتل عبدا غيره فروى عن ابى بكر وعمر انه لا يقتل منه اذا فعل ذلك وكذلك روى عن ابن الزبير
قول الحسن وعطاء وعكرمة وعمر بن عبد العزيز وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحاق وقال ابن المسيب والشافعي
النفى وتنازع القصاص بين الاحرار والعبيد ثابت بالنص واليه ذهب اصحاب الراي وبنا في من قتل عبدا غيره فقال
اذا قتل عبدا او عبدا غيره قتل به وفي الباب عن الحسن عن سمرة فذو قال من قتل عبدا قتلناه ومن جدد عبدا
جد عنا وفي لفظ من خصى عبدا خصيناه هذا محمول على التغليب والتشديد فان وقع
يكون محمولا على التعزير والسياسة قولهم ان الحسن نسي هذا الحديث فكان يقول لا يقتل حر بعبد
وفي رواية قال الحسن لا يقاتل الحر بالعبد وبنا ظن من تنازع والا فان الحسن لم ينسبه ولم يخطار فيه وقد علم انه كان
تعزيرا والمولى لا يقتل بعبد ان كان مراد بالعبد عبد القاتل لا مطلق العبد ولعل كان نسيه ان الحر لا يقتل بالعبد مطلقا
قال الخطابي وقد تنازعوا البعض الى انه انما جاز في عبدا كان يملكه مرة فزال ملكه عنه وصار كعبد بالحرية فاذا قتل كان مقتولا
قال وذهب بعض اهل العلم الى ان حديث سمرة ناسوخ وقال لما ثبتنا ثبتمنا وما نأمننا نأمننا ما نأمننا لما سقط المبرد
بالاجماع سقط القصاص كذلك اصره قوله جاء رجل مستصرخ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مجارية له يا
رسول الله فقال دجيت مالك فقال شراب بصري لسيدة جارية له ففاد عليها فنجب هذا كبره
وحاصله في البصر جارية للسيدة ولعل ذلك نظر اليها بشهوة فغار على ذلك فنجب هذا كبره فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم على بالرجل (السيدة) فطلب فلم يلقه عليه ربه هرب من الخوف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والعبد اذهب فانت حر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصرني ولو استرقني مولاي قال غل على كل مسلم او قال على كل
مس من قال ابوداؤد الذي عتق كان اسمه روح بن ريار والذي جبه زبناج البور روح مولى العبد واخرجه ابن ماجه بلفظ

ببرئكم اليه ودايما بها ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقسامة في حديث سهل وفي حديث زيار بن ابي رزيم
 وكذا جمع غيرهما على ما ذكره اسم قبيلة من سبهم روى ابن ابي شيبة ان قتيلاد جابين وداعة وارحب وكان الى
 وداعة اقرب فقتلني عليهم عمر بالقسامة والدية فقال وداعي يا امير المؤمنين لا ايماننا يدفع عن اموالنا ولا اموالنا يدفع
 عن ايماننا فقال انما حقنتم دماكم بايمانكم وانما اغركم الدية لوجود القتل بين اظهركم وقوله عليه السلام تبرئكم اليهودي
 على الابرار عن الابرار عن القصاص الجبس وكذا ليمين سبيرة عما وجب اليمين والقسامة ما شرعت لتجيب الدية اذا اكلوا
 شرعت ليظهر القصاص فتجوزهم عن اليمين المكاذبة فيعزوا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص ثم الدية تجب
 بالقتل الموجود بينهم خارج الوجود القتل بين اظهرهم لا يتكلمهم او وجبت بتقصيرهم في الحانطة كما في القتل الخطا قالنا
 الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل الحلة وكذا اذا ادعى على البعض باعيانهم ان قتل وليه عمدا او خطأ فكذا
 الجواب يدل عليه اطلاق الجواب في الكتاب وبكذا الجواب في المبسوط وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول ان في القيا
 تعة القسامة والدية عن الباقيين من اهل الحلة ويقال للولي الك بنية فان قال لا يتخلف المدعى عليه على قتله يمينا
 واحدة ان حلف برئ وان نكل والدعوى في المال ثبت به وان كان في القصاص فهو على اختلاف مضي في كتاب الدعوى
 وان كان لم يثبت ما ادعاه انتهى لمخصا فقلت لعل البخاري موافق لنا حيث اخرج قسامة ابي طالب في الجاهلية ثم اخرج
 قسامتنا واشار به ان تلك القسامة باقية على ما كانت في الجاهلية والواقعة في عهد صلوات الله عليه وسلم واحدة والخلاف في
 تخارجها ففي ابواب روى حماد عن يحيى بن سعيد من حديث رافع بن خديج ان محبيصة اخذت وفيه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم خمسكم منكم على رجل منهم فيدفع براءة قالوا امرهم فشهد كيف تخلف
 قال فتبرئكم اليهود بايمان خمسين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار قال فوداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قبله الحديث وداه بشر من المفضل مالك عن يحيى بن سعيد قال ان خلفون
 خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم وقاتلكم وداه ابن عيينة عن يحيى بن عبد بن نفعله تبرئكم
 يهود بخمسين يمينا يحلفون ولم يذكروا الاستحقاق وفي رواية سهل ورجال من كبار قريظة
 الحديث وفيه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان يد واما صاحبكم واما ان يؤذوا الجرب
 فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فكتبوا ان الله ما قتلنا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لحدوينة وعحيصة وعبد الرحمن ان تخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا
 قال فتخلف لكم اليهود قالوا ليسوا مسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند
 الحديث ففي رواية حماد بن سفيان لا تشفها من مخدوف اي يقسم ثمنون منكم الخ ثم عقد
باب في ترك القتل والقسامة واخرج فيه حديث سهل بن ابي حنيفة ان نفرا من قومه انطلقوا الى
 خيبر فقتلوا فيها قوما واحدا منهم قتيلا فقالوا للذين وجدوهم عندهم اليهود قتلتم صاحبنا
 فقالوا ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فانطلقنا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فقال لهم تافوني بالينة
 على من قتل قالوا ما لنا بينة قال فيحلفون لكم قالوا لا نرضى بايمان اليهود فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم

روى البعض لا يبيعونهم ولا يبيعونهم في القسامة ولا يخطرون ولا يخطرون على السان ولا يخطرون

ان يبطل دمه فوداه فانه من اهل الحق ثم اخرج رواية رافع بن خديج وفيه فقال لكم شاهدان بشهادة
 على قتل صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن ثمة من المسلمين دافيا يهود وقد يجترؤن على اعظام ربنا
 قال فاخترنا منهم خمسين فاستخافوهم فابوا فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله
 اخرج بطريق محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن عبيد قال ان سهلا والله ادهم الحديث ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كتب الى يهود انه قد وجد بين اظهركم قتيل فذلا فكتبوا يحلفون خمسين الحديث
 وعبد الرحمن بن عبيد قال لم يسبق قبل سمع ايضا قبل تابعي والاول اصح يريدونهم سهل فانهم منه في باب الاول ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا وليا للمقتول تحلفون وتحققون دم قاتلكم هذا وسبهم لم يسبق منهم ان يحلفوا وتحققوا دم المقتول
 بل الصحيح من القصة انه كتب الى يهود الخ ما قال ثم اخرج عن رجال من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم قال لليهود وبنوهم يحلف منكم خمسون رجلا الحديث وفيه فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دية غلبي يهودا انه وجد بين اظهركم في هذه القصة مع كونها واحدة اختلافات الاول انه ادى الدية من اهل الصدقة من
 عنده ام اخذ الدية من اليهود وفي رواية النسائي فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دية عليهم واعاينهم بنصفها والثاني انه
 من اولياء المقتول البينة ام لا والثالث بل ابتداء لسؤال ايمان اهل اولياء المقتول واستحقاقهم بايمانهم دم المقتول
 ثم سأل بايمان اليهود وام سأل ابتداء بايمان اليهود ثم لما انكروا سألهم بطريق استيفاءم الانكارى التحلفون وتحققون دم
 قاتلكم فالصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اولاء اولياء المقتول بل عندكم البينة فلما انكروا قال فلكم ايمان اليهود ثم لما
 اظهروا عدم ايمانهم بايمان اليهود قال لهم بطريق استيفاءم الانكارى التحلفون وتحققون بايمانكم دم مقتولكم فقلب على
 بعض الرواة هذا ويقال ان غرضه صلى الله عليه وسلم عن اختلاف اولياء المقتول لم يكن ضابطا الشرعية وحكمها بل كان
 غرضه استفسار ما في ضميرهم ليكتفوا عن الحلف ولذا قالوا كيف تحلف ولم تشهدوا في نظير هذا ما في الصحيحين لما قالت بنت ابى سفيان ام المؤمنين
 تزوج اختي يا رسول الله فقال اترابين فكان غرضه من هذا استفسار ما في قلبها فقالت اريد ان يكون اختي شركتي في الخير
 فقال لا فان الله حرم بيع الاختين وجملة الكلام ان البينة على المدعى واليمين على من انكر ولا معنى للايجاب اليمين على اولياء
 المقتول وقد ذكرت البينة في كثير من الروايات وبالم يذكر فيها محمول على ما ذكر لان الواضحة متحدة فيعمل بما وافق الاصول
 منها دون ما خالف وكذلك اختلف بين حلف اليهود خمسين يمينا فمن مثبت ومن ناف اياها والجمع ان اليهود كتبوا اليه
 بحلف ولم يشهدوا ولم يطلبهم ولا اعتبار بكتابتهم فان الحلف لا بد ان يكون في مجلس القاضي ولم يوجد من ذكر باعني بها
 كتابتهم ومن نفا بانفي في الواقعة ثم الاختلاف في بدل الدية من كان والاصل ان اليهود لم تثبت عليهم شيء لعدم البينة
 وكانوا مستعدين للايمان الا ان اولياء المقتول لم يقبلوا منهم وكان ذلك حقاً لهم فقط بايمانهم باستقاطعه لا الا ان اليهود
 بذلوا من المال شيئا فظنوا منهم ان القصة منخرفة اني ازيد من ذلك وقد خالفوا على انفسهم ثبوت المدعى حيث وجد القليل فبهم
 فاجبوا ان يسلموا من ذلك بما بذلوا وقبله النبي صلى الله عليه وسلم سلم منهم لما علم انه لو لم تثبت عليهم المدعى وهو الظاهر لعدم البينة
 وعدم مبالاة هو الامر بالايمان لسلموا من غير شيء ولم يزدوا في مال ولا نفس فهذه حقيقة القصة ثم انه صلى الله عليه وسلم اكمل ربه
 من عنده من اهل الصدقة فمن انكر الاخذ من اليهود فانما انكر اخذ كلها ومن اثبت اخذها منهم فانما قصد بذلك اخذ شيء

من ذلك مما ينسب إلى النبي عليه السلام أنه قال: لو كانت لم تفتح لكانت مع اليهود ومثله في رواية الباب فاذنوا بحرب من الدور سوله اذ لو كانت مفتوحة كما قال ابن اسحق في السيرة لما افتتحت الى الحرب والا يذان بل كانوا اذ لا يخرجهم من ارضهم حيث شاؤوا في البخاري وفي بؤسار صلح اى كان معهم عهدا بهذا صريح ولذلك لم يفتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة القتيل به حق التبشع لكون القوم على سوارق فلو بلغ فيها لاحتل اول الامر الى القتال والجدال وكان فيه خلاف المصلحة وعلى هذا فلا يرد على الخفيفة ما اورد من ان ناسيكم في القسامة تخليف الملاك لا السكان وههنا قد حلف السكان اقبل لحلفهم ولم يتعرض بالملاك وبهم المسلمون وانما جرى امر القسامة عليهم لما ان القوم كانوا معا يمين وكان القسامة شائعا في الجابية على النخوال الذي قلنا فاقربنا الشرع عليها فلا يورد انه لو لم يفتح بعد لما قبلوا ذلك منهم لانهم كانوا غير مغاورين عليهم والدر علم بالصواب -

باب يقاد من القاتل اذ في نسخة بحجروا مثل ما نقل قال في الهداية ولا يستوفي القصاص الا بالسيف يعني اذا وجب القتل الموجب للقود لا يستوفي الا بالسيف وقال الشافعي لا يقتل به مثل ما فعل ان كان فعلا مشروعا فانما بالناحر رتبة لان معنى القصاص على المساوات ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف (ارخه ابن ماجه عن ابى بكر) والمراد بالسلام لان فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود مثل ما فعل فيخرج فيجب التخرع عنه كما في كسر العظم انتهى قلت اختلف العلماء في صفة القود فقال مالك انه يقتل مثل ما قتل فان قتله بعضا او تخنى او بالفرق قتل بمثل وبه قال الشافعي واحمد واسحق وقال الشافعي ان طرح في النار عمد حتى مات طرح في النار حتى يموت وقال ابراهيم النخعي وعامر الشعبي والحسن البصري وسفيان الثوري والبخاري واصحابه لا يقتل القاتل في جميع الصور الا بالسيف واحتجوا بما رواه الطحاوي بسنده عن النعمان رفعه لا قود الا بالسيف وارخه ابن ماجه والبوداوي والطحاوي ولقطة لا قود الا بحجارة اذ ما حديث الباب عن الحسن بن جارية وجد قد ضل اسمها بين حجرين فقتل لها من فعل بك هذا اذ لا حتى سعى ليهودي فادمت براسها فاخذ اليهودي فاعترف قتاص النبي صلى الله عليه وسلم ان يرض راسه بالحجارة وفي رواية فامر به ان يرحم حتى يموت حتى مات وليس فيه ذكر الاعتراض وفي اخرى فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل بين حجرين ولم يذكر فيه الاعتراض ايضا وذكره في رواية الاولى فتاده فادعى بعض المالكية ان زيادة فتاده غير مقبولة قال الحافظ ولا يخفى فساد هذا الدعوى فتاده حافظ زيادة مقبولة لان غير ذلك لم يتعرض لينفيها فلم يتعارضوا والشيخ لا يثبت بالاحتمال

واجاب عن هذا الحديث بعض الخفيفة بانه منسوخ بنسخ المثلثة قلت بل هو محمول على التعزير والسياسة لانه كان القتل شبه عمدا عند ابي ان كان عمدا عند صاحبيه ويمكن ان يقال انه قتل لانه كان قطع الطريق فكان من قطاع الطريق هو قتل **باب** ايقاد المسلم من الكافر قال في الهداية ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي خلافا للشافعي وقوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافرا واخرجه في الباب عن علي وفيه طول وفيه لا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذ

من هذا الحديث اى بكافرا ولانه لا مساواة بينهما وقت الجناية وكذا الكفر مبع فيورث الشبهة ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذمي وارجع الى اقطني في سنة عن ابن عمر ولان المساواة في العصمة ثابتة نظر الى الكليف والدار

[illegible]

باب نفوذ من الشريعة وقصداً يمين نفسه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي به قبة اقبل رجل كعب رازحهم وحمى فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرجون كان معه فخرج بوجهه فقال لا يراد صلى الله عليه وسلم لقال تستقذراي هذا القصاص مني قال بل عفوت يا رسول الله
وفي الباب خطبتنا عمر بن الخطاب فقال في امر ابنت عماري ليضربوا البشائر كمر ولا لياخذوا اموالكم فمن فعل به ذلك فلا يوفقه الى اقصر عنه قال عمر ومن اعاص لو ان رجلاً آداب بعض رعيتك القصة بالبركة
باب كفوا النساء عن الدماء فقال الخطابي وقد اختلف الناس في عقوبات النساء فقال اكثر اهل العلم عفوة النساء عن الدم جازر لعفو الرجال وقال الاوزاعي وابن شبرة ليس للنساء عفو وعن الحسن وابراهيم النخعي ليس للزوج ولا للمرأة عفو في الدم قول في الهداية واذا اصطلم القتيل واوليا القاتل على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا لقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيء الآية على ما قيل نزلت الآية في الصلح وقوله عليه السلام من قتل لم يقتل الحديث والمراد المد اعلم الاخذ بالرضا على ما بناه وهو الصلح بعينه واذا عفى احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدين واعل بهذا ان القصاص حق جميع الورثة وكذا الالة خلافا لما لك والشافعي في الزوجين دحل هذا رواية عثمان واذا سقط القصاص تنقلب نصيب الباقيين بالا وليس للعاقبة شيء من الممال لان استحقاقه بفعله ورضاه بحر وفي الباب عن عائشة رفو قال علي المقتولين ان يحجز الاول فالاول فكانت اصلح قال ابو داود ويحجز كيفوا عن القس قال الخطابي وتفسيره ان يقتل رجل وله ورثته رجال ونساء فايهم عفا وان كان امرأة سقط القود وصار ذية وقوله الاول فالاول يريد الاقرب لا قرب قوله على المقتلين بصيغة الجمع على الغالب قال الخطابي ويشبه ان يكون ههنا ان يطلب اولياء القاتل القود فيمنع القتل فينشا بينهما الحرب والقتال لاجل ذلك فجعلهم مقتولين لما ذكرناه قال كميل ان يكون الرواية المقتولين بنصيب التائبين لانه يقال اقتتل فهو مقتتل غير ان ما السجل اكثر دني من قتله الحب قوله وعن عمر رفعه من قتل في عميا في دمي يكون بينهم مجادة او باسياط او ضربا بعضها فهو خطأ وعقله عقل الخطأ ومن قتل عمدا فهو قود الحديث في عميا اي في حال يعي امرأة فلا يشين قاتله ولا حال قتله واسباط جمع سوط -

باب في الدية كرهته والدية في قتل شبهة العمد مختلفة على العاقلة ولا تثبت التغليب الا في الابل خاصة وهي
مائة من الابل اربعا خمس وعشرون بنت مخاص وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
وهذا مروي في الباب عن عبد الله بن مسعود قال عبد الله في شبهة العمد الحديث وبه قال ابو حنيفة و ابو يوسف و احمد بن حنبل
وقال مجاهد الشامي دية شبهة العمد مائة من الابل اثنا ثمانون جذعة وثمانون حقة واربعون شمية كلها خلفات في بطونها

اولادها استدلوا بحديث الباب عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح
الحديث وفيه ثم قال الا ان دية الخطاء شبهه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل منها اربعون
في بطونها اولادها قال الخطابي وفي الحديث من الفقه اثبات شبهة قتل العمد وقال مالك ليس في كتاب
الا العمد والخطار وما شبه العمد فلا تعرف وفيه بيان ان دية شبهة العمد مغلطة على العاقلة بوجه اخذ الشافعي ومحمد وعطاء وجعل الدية
اثلاثا بهذا الحديث وهو مذاهب زيد وابي موسى كما في الباب وقول زيد ابن ثابت وابي موسى مثل حديث النبي
صلى الله عليه وسلم في دية شبهة العمد انها مائة من الابل اثلاثا وقال ابو ثور دية شبهة العمد اخماس وقال الخطابي ويشبه ان يكون
الشافعي انما جعل الدية في العمد اثلاثا بهذا الحديث وذلك انه ليس في العمد حديث مفسر الدية في العمد مغلطة وفي شبهة العمد
تأمل احدها على الاخرى وهذه الدية يلزم العاقلة عند الشافعي لما فيه من شبهة الخطار ودية الجنين قلت فعلى مذهب الشافعي
يجب في العمد مائة من الابل ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون خلفه في بطونها اولاد وقال مالك احمد بن حنبل
يجب الدية في العمد اربعا وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون
جذعة وروى عن عبد الله بن مسعود الدية في الخطار تجب على العاقلة مائة من الابل اخماسا وهذا قول اكثر اهل العلم
قال ابو حنيفة واصحابه والثوري ومالك والشافعي واحمد الا انهم اختلفوا في الاصناف فقال ابو حنيفة واهل حنبل
عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وروى هذا القول
عن عبد الله بن مسعود وقال اصحاب مالك والثوري في عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون
بنت مخاض وعشرون بنو لبون وقد روى عن نفر من العلماء انهم قالوا دية الخطار اربع وسمي الشعي والخفي والبيعي
واليه ذهب اسحق بن ابي حنيفة وقد روى ذلك في الباب عن علي قال في الخطاء اربعا وخمسة وعشرون حقة وخمس
وعشرون جذعة وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون بنت مخاض وبه اخذوا وفي الساب
عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في المغلطة دية شبهة العمد اربعون جذعة خلفه حوامل وثلثون حقة
وثلثون بنت لبون وفي الخطاء ثلثون حقة وثلثون بنت لبون وعشرون بنو لبون وعشرون
بنات مخاض واما رواية الاولى في الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان
من قتل خطاء فديته مائة من الابل ثلثون بنت مخاض وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وعشرون بنو
فقال الخطابي لا اعرف قال به الفقهاء قلت عندنا في الجمول على التقويم وكذلك يحيل اختلاف الروايات على اختلاف
قيم الابل بحسب اختلاف الازمنة او يقال ان الدية صوروا واختارنا منها صورة التي رواها ابن مسعود لفقائه ففي الباب
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطاء عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنو مخاض وكر
بهذا في دية الابل التي هي الاصل في الدية وفيها مغلطة ومخففة ولما عن غير ما في الباب عن عمر بن شبيب عن
ابيه عن جده قال كانت دية الابل التي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وثمانمائة الاف
درهم ودية اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين قال فكان ذلك كذلك ربا الحسن منه

حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال ان الابل قد غلت قال ففرضها عمر على اهل الذخيرة الف دينار و
على اهل لوزن اثني عشر الفا وعلى وزن ستة وعلى اهل البقرة مائتي بقرة وعلى اهل لشناة الف دينار وعلى اهل
الحلل مائتي حلة قال ونزلت دية اهل الذمة لم يدفعها فبارفع من الديار وفي رواية الباب
عن عطاء بن ابي رباح رفعه قضى في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقرة
مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف دينار وعلى اهل الحلل مائتي حلة وعلى اهل الفحل الف دينار
محمد بن اسحق وفي الباب عن ابن عباس ان رجلاً من بني عدي قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
ديته اثنا عشر الفا فهذا يدل على انه قيمة الابل كانت رفعت في زمنه صلى الله عليه وسلم الى اثني عشر الفا وعلى وزن
ستة فاختاره عمر ذلك فيه كما يدل حايث عطاء انه كانت قيمة الابل في عهدته صلى الله عليه وسلم من الحلل والبقرة والشاة
ما اختاره عمر ولا يخالف ما روى عن عمر انه فرض عشرة الاف درهم فانه على وزن سبعة قاله الامام محمد قال في الهداية ومن
العيون (الذهب) الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم وقال الشافعي من الورق اثنا عشر الفا لما روى ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك ولما روى عن عمران النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل عشرة الاف درهم
وتأويل ما روى انه قضى من درهم كان وزنها وزن ستة وقد كانت كذلك الى عهد عمر ولا تبيت الدية الا من هذه الانواع
الثلاثة (الابل والذهب والفضة) عندنا في حنفية وقالوا منها ومن البقرة مائتي بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلل مائتي حلة
كل حلة ثوبان لان عمر كان جعل على اهل كل مال منها وله ان التقدير انما يستقيم بشي معلوم المالينة وهذه الاشياء مجبولة للمالينة
ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير بالابل عرف بالاخبار المشهورة عندنا في غيرنا وذكر محمد في المعاقلة انه لو صالح على الزيادة
على ما في حلة او مائتي بقرة لا يجوز وهذا آية التقدير بذلك فان ما هو المقدر شرعاً لا يصلح الصلح على الزيادة عليه كما في الابل و
الذهب والفضة ثم قيل هو قول الكل فيرفع الخلف وقيل هو قولها ودية المرأة على النصف من دية الرجل وقد ورد هذا اللفظ
موقوفاً على علي ومرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي ما دون الثلث لا ينصف ووللشافعي في الثلث قولان
واما فيه زيد بن ثابت ودية السلم والذي سار وقال الشافعي في الزينة وديته في باب ما قول عبد الله بن عمرو في الباب دية
اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين ذلك كنهذا نحن منه وحكم على الآتي بما مضى باستصحاب الحال والافتقار
ثبعت انه صلى الله عليه وسلم اهل الذمة كالمسلمين فلا حجة للشافعي في قوله -

باب في دية الاعضاء قال في الهداية وكل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرة دية لقوله عليه السلام في كل اصبع
عشر من الابل ولان في قطع اكل نفوسه حبس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشرة فنقسم الدية عليهم ما والا اصابع كلها سواء الاطراف
الحديث ولا تها سوار في اصل المنفعة فلا تعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه نفوت بقطع كلها
منفعة الشيء تعجب الدية كاملة ثم فيها عشرة اصابع فنقسم الدية عليها عشراً وفي كل اصبع فيها ثلاثة مفاصل ففي اجزاءها
ثلث دية الاصبع وبانها مفصلان ففي احدى النصف دية الاصبع وبمؤظير النقسام دية اليد على الاصابع وفي كل من خمس
من الابل لقوله عليه السلام في حديث ابي موسى الاشعري (في الباب) وفي كل من خمس من الابل والاسنان والاضراس سواء
لا طلاق بارونا وما روى في بعض الروايات (في الباب عن ابن عباس) والاسنان كلها سواء ولان كلها في اصل المنفعة

سوار فلا يعتبر التفاضل كالأيدي والاصابع وهذا اذا كان غلظا رذايا كان من اغمية الاصابع. وقال ابي الهيثم عاتق اهل العلم على ترك التفصيل وان في كل من خمسة ابعرة وفي كل اصبع عشرة عشرة. ابن خناسة اياه اياه بها ١٠٠٠ اصابع اليد والرجل في ذلك سوار كما جعل في الحردية كاملة الصغير والطفل والكبير السن القوي والضعيف في اركاته ولواخذ على الناس ان يعتبروا الجمال والمنفعة لاختلف الامر في ذلك اختلاف لا ينبغي ولا يحسن فعمل على الاصابع في ذلك ما وارز ذلك من الزيادة والنقصان في المعالي ولا اعلم خلافا بين الفقهاء ان كل من قطع يده من الكوع فان ماله في الدية الا ان ابا عبيد بن طرب زعم ان نصف الدية يستحق في قطعها من المنكب لان اسمها على الشمول والاستيفار اما يقع على ما بين المنكب الى اطراف الاطراف انتهى وفي الباب عن ابي موسى رفته قال الا اصابع سبعة اذ فيها عشرة عشر من الابل وعن ابن عباس رفته هذا وهذا سواء يعني الاربعة المخفضة في رواية عنه رفته الا اصابع سبعة والاسنان سبعة الذنبية والفرس سواء هذا وهذا سواء وفي اخرى عنه رفته الاسنان فلما اصابع سواء وفي رواية عنه رفته جعل اصابع اليمين والرجلين سبعة وفي رواية عن ابن عباس عن ابي عبد الله عن جابر رفته قال في خطبته وهو مسند ظهر الى الكعبة في الاصابع عشرة عشر وفي رواية عنه رفته قال في الاسنان خمس خمس قال الخطاب بن سوتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الاصابع فجعل في كل واحدة عشرة من الابل وسوى بين الاسنان وجعل في كل من خمس من الابل وهي مختلفة الجمال والمنفعة ولولا ان السنة جارت بالتشوية لكان القياس ان تفاوت بين يتيها كما فعل عمر بن الخطاب قبل ان يبلغ الحديث فان سعيد بن المسيب روى انه كان يجعل في الاربعة خمس عشرة وفي السبعة عشر وفي الوسطى عشر وفي البصرة تسعة وفي المختصرة تسعة وجعلتها باعده عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الاصابع كلها سوار فاخذ به وكذلك الامر في الاسنان كان يجعل فيما قبل من الاسنان خمسة البعرة وفي الاضراس بعرة بعير اقال ابن المسيب فلما كان معاوية وقعت اضراره فقال انا اعلم بالاضراس من عمر بن الخطاب قال في الهدي وفي المارن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية والاصل فيه ما روى سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي النسائي وبرايسيل ابى داود عن سليمان بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى اهل اليمن فيه الفرض السنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرأ على اهل اليمن وفيه ان في النفس الدية مائة من الابل وفي الانف اذا استوعب بارنه الدية وفي اللسان الدية والاصل في الاطراف انه اذا قوت جنس منفعة على الكمال او زال جها لا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية لا تملكه النفس من وجه وهو ملحق بالانكاف من كل شيء تعظيما للآدمي اصله فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في اللسان والانف وعلى هذا ينبغي فروع كثيرة فنقول في الانف الدية لانه ازال الجمال على الكمال وهو مقصود وكذا اذا قطع المارن او الارنية وتقطع المارن مع القصة لا يزداد دية واحدة لانه عضو واحد وكذا اللسان لفوات منفعة مقصودة وهو النطق وكذا الذكر لانه يغوث به منفعة الوطى والاملا والتمسك البول والرمي به ووفق المار والاملا الذي هو طريق الاعلاق عادة وكذا في الحشفة الدية كما مائة لان الحشفة اصل في منفعة الاملا والرفق والقصة كالتدليع لروني العقل اذا ذهب بالضرب الدية وكذا اذا ضرب سموا وبصر

او ثمة اوزون قد لان لكل واحدة منها منفعة مقصودة وقد روى ابن ابي شيبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ضرب واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي كل واحدة من
 هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي احديهما نصف الدية ومن ضرب
 عضوا فادب من منفعة فيه دية كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضورها انتهى لمخاض وفي الباب عن عمر بن الخطاب
 عن ابيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم دية الخطاء على اهل القرى اربعائة دينار
 او عدلها من الورق ويقومها على اثنان الا بل فاذا غلت دفع في قيمتها واذا هاجت رخصا نقص من
 قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة دينار الى ثمانمائة دينار او عدلها
 من الورق ثمانية الاف درهم قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل البقر مائة بقرة ومن
 كان دية عقله في الشاة فالف شاة قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العقل ميراث بين
 وراثته القليل على قرباتهم فافضل للعصبة قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاف
 اذا جيع الدية كاملة وان جدعت شدة (ارنب) فنصف العقل خمسون من الابل او عدلها
 من الذهب او الورق او مائة بقرة او الف شاة وفي اليد اذا قطعت نصف العقل وفي الرجل
 نصف العقل وفي المامومة ثلث العقل ثلث وتثلثون من الابل وتثلث راس ثلث قيمة ابل
 او قيمتها من الذهب او الورق او البقر او الشاة والجائفة مثل ذلك ثلث العقل وفي الاصابع
 في كل اصبع عشر من الابل وفي الاسنان في كل سن خمس من الابل وقضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان عقل المرأة بين عصبتها من كانوا الا يريثون منها شيئا الا ما فضل عن وراثتها فان
 قتلت فعقلها بين وراثتها وهم يقتلون قاتلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليس للقاتل شيء وان لم يكن له وارث فوارثه اقرب الناس
 اليه ولا يرث القاتل شيئا قال محمد بن ابي حنيفة في الحديث
 ان الدية ميراث يقسم على ذوي الفروض والعصبات وفي الانف اذا قطع دية كاملة وعينان في الارنب ايضا دية كاملة وفي
 اليد نصف الدية وفي اليد نصف الدية وفي الرجل نصف الدية وفي كل سن خمس من الابل وقد ذكرنا عن الهذلي في الدر المختار
 وفي كل سن من الرجل خمس من الابل او خمسون دينارا او خمس مائة درهم لقول عليه السلام في كل سن خمس من الابل يعني
 عشرة دية لوجر او نصف عشر قيمته له عبد فان ثلث تزيجين عند دية الانسان كلها على دية النفس ثلثه انما سبأ ثلث نعم ولا بات
 لانه ثابت بالنص على خلاف القياس لما في الغاية وغيره وليس في البدن ما يجب تبغوية اكثر من قدر الدية سوى الانسان
 وقد توجدوا اجزاء اربعة فكون انسانا ثلثين وذكره القسستاني وفيه ان في المومة هي الجناية البالغة ام الياغ
 هو الياغ او الجدة الرقيقة التي عليها ثلث الدية وهي ثلث وتثلثون من الابل وثلث قيمة ابل وكذلك في الجائفة وهي الجناية
 التي تبلغ الجوف قال في الهذلي الشجاع عشرة الحارصة وهي التي تخرس الجمل الذي نخشه ولا تخرج الدم والامعة وهي التي
 تظهر الدم ولا تسيل كالدس في العين والدمية وهي التي تسيل الدم والبراسة وهي التي تبضع الجمل الذي تقطعه المتلاحمة وهي

التي تأخذ في اللحم واليسحان هي التي تصل الى السماق وهي جلد رقيقة بين اللحم وعظم الراس والموضحة وهي التي توضح العظم
اي تنبئها والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسار تحوله والامة وهي التي تصل ام الراس
وهو الذي فيه الدماغ ففي الموضحة القصاص ان كانت عمداً ما روى انه عليه السلام قضى بالقصاص في الموضحة واخرجه
البيهقي بمعناه ولا قصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيها وفيما دون الموضحة حكومة العدل لانه
ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن ابداره فوجب اعتباره بحكم العدل وسواء تورع عن الخنفي وعمرو بن عبد العزيز وفي الموضحة
ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية
وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فيما جائعتان ففيها ثلثا الدية لما روى في كتاب عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشرون في المنقلة خمسة عشرون في الامة وروى المامون مائة ثلث الدية وقال عليه السلام
روى ذلك الكتاب في الجائفة ثلث الدية وعن ابى بكر انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الآخر ثلثي الدية رواه عبد الرزاق
في مصنفه عن ابن المسيب قال ولجناشية اخرى تسمى الدامغة وهي التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكرها لانها تقع
قتلا في الغالب الاجنانية مقتضرة مفردة بحكم علي رة انتهى ثم في الحارثية ان القتال محروم من الارث من دية المقتول و
من تركته ثم في الباب عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عقل
نصفه العمد مغلط يميل عقل لعمد لا يقبل حناي صاحب شبهة العمد بل يودي الدية مغلطاً وكل ذلك ببناء ومنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المواضحة خمس من الابل وعنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم في العين القائمة السادسة لما كثر ما بتلت الدية المراد به العين التي كانت قائمة في موضعها ولم تكن تبصر شيئاً
وكان فيها الجبال فقط فمن فقاها آلف الجبال فقط فيجب ثلث الدية وعلى هذا فلا يخالف الرواية شيئاً من هذا الباب والعلم بان
باب دية الجنين فعيل بمعنى مفعول من جنه اذا ستره من باب طلب وهو الولد ما دام في الرحم وكفى استبانة
بعض خلقه لظفر وشعر قال في الهائية واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنيناً ميتاً ففيه غرة وهي نصف عشر الدية قال رضي الله
معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى عشر دية المراد بكل منهما خمسة درهم والقياس ان لا يجب شيء لانه لم يمتحن بحيوته و
الظاهر لا يصلح حجة الاستحقاق وجه الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الجنين غرة عمداً ودية
خساسة ويروى خمسائة فتركتنا القياس بالاثرة وسوجية على من قذر باستمائة نحو مالک والشافعي وهي على العاقلة عن زنا
وقال مالک في ماله لانه بدل الجزر ولنا فيه عليه السلام قضى بالغرة على العاقلة حارثية الباب ولانه بدل النفس ولهذا سماه
عليه السلام دية حيث قال دوه (رواه الطبراني) وقالوا اندي من لا صاح ولا استهبل الحارثية وتجب في سنة وقال الشافعي
في ثلاث سنين ولنا ما روى محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل بالغرة على العاقلة في سنة
وليس يدرى فيه الذكر والانثى لا اطلاقاً ما روى فان القتل حيا ثم مات ففيه دية كاملة وان القتل ميتاً ثم ماتت الام فعليه دية
بقتل الام وغرة بالقائها وقد صح انه عليه السلام قضى في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين في ذلك
حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم القتل ميتاً فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين وقال الشافعي
تجب الغرة في الجنين ويجب في الجنين موروث عنه لانه بدل نفسه فشره وذرته والبرثة الضارب حتى لو ضرب بطن امرأة

فألف ابنه يتيمًا فعمل عاقلة الابن غرة واليرث (الاب) منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل انتهى لمختصا وفي الباب
عن المغيرة ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل (اسمه حمل بن مالك) فضربت احدهما الاخرى بعمود
فقتلها وقتلت جنينها فاخصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال احمل لرجلين (ولي القاتلة) كيف ندى من لا
صالح ولا اكل ولا شرب ولا استعمل فقال السميع كسميح الاعراب وقضى فيه بغرة وجعله على عاقلة
المراة (القاتلة) وذا جبر فيه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لها في
بطنها وفي النبا عن المسورين غرة ان عمر استنار الناس في املاص المراة واستلها اليه فقال المغيرة
شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى فيها بغرة عيلا واملة ورواية فقام اليه (عمر) حمل بن مالك
فقال انت بين امرأتين فضربت احدهما الاخرى بمسجل فقتلتها وجنينها فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في جنينها بغرة وان تقتل راى المرأة القاتلة وعن طاووس قال قام عمر على المنبر فذكر
معناه ولم يذكر وان تقتل راى عيلا واملة قال فقال عمر الله اكبر لو لم اسمع بهي لقضينا
بغير هذا فوقعنا في الخطا وعن ابن عباس قال فاسقطت غلاما وقد نبت شعره ميتا وماتت
المراة فقضى على العاقلة الدية فقال عمرها انها قد استعطت يا نبي الله غلاما وقد نبت شعره
فقال ابو القاتلة انه كاذب انه حلاله ما استعمل ولا شرب ولا اكل فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اسمع الجاهلية وكما بنتها اذ في الصبي غرة قال ابن عباس اسم احد يما ملكية والاخر
ام عطف في الباب عن جابر بن عبد الله وفيه ان المراة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم لحياتهما ميراثهما اليه وان القتل على عصبتها
وانما ذكر المراة المقتضة عليها بانها توفيت الجاهل لا يستبغار يا اولادك قال وجبر
الحديث والامر سهل لانها لما جنت كانت الدية على عاقلتها وعصبتها
لان الغرم بالنتم ولما ماتت كان وراثتها للعارض لان الوراثة لذوي الفروض
والعصبات وفي الباب عن عبد الله بن
بريد عن ابيه ان امرأته اذ سقطت فخرج ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجعل في ولدها خمسمائة شاة ونهى يومئذ عن الحق قال بوداد كذا الحديث خب ما ثلة
شاة والصواب ثلثة شاة قلت لعله في الحديث خمسمائة درهم فوقع موضع درهم شاة فخطا وفي الباب عن الشعبي قال
الغرة خمسمائة يعني درهم قال بوداد فقال البيهقي خمسمائة شاة وذهب ثمنها ودينار ايساوي خمسمائة درهم وهو
نصف عشر الدية قال النووي وقد فسر الغرة في الحديث بعبد او امه قال العلماء وسبب التقسيم لاشك والمراد بالغرة
عبد او امه وهو اسم لكل واحد منهما كانه غم بالغرة عن اسم كذا قالوا اعتق رقبة واصل الغرة بياض في الوجه وانها
قال ابو عمر والمراد بالغرة الابيض منها خاصة قال ولا يجوز في الاسود وهو خلاف ما انفق عليه الفقهاء انه تجزئ فيها البياض
والسواد ولا يشعين البياض وانما المعتبر عندهم ان يكون قيمتها عشرة دية الام او نصف عشرة دية الاب واما ما جاز في بعض

الروايات بغرة عبد الله او فرس او بلخ فرواية باطلة انتهى قلت هذا الرواية في الباب رواه عيسى بن يونس من حديث
ابن سريّة وقد سمع يوفيه وهو كثير الدلط ومما ينبغي التنبيه عليه ان في واقعة الباب سقطت الجنتين اولا وقد ماتت محكم
بدية الجنتين ثم ماتت امه محكم بديتها.

باب في دية المكاتب قال في المهرية واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى وترك وفار ذلك القصاص
عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا ارى في هذا قصاصا لانه اشتبه بسبب الاستيفاء فانه المولى ان مات حر او الملك ان مات
عبد او لو ترك وفار وله وارث غير المولى فلا قصاص فان اجتمعوا مع المولى لانه اشتبه من له الحق لانه المولى ان مات عبدا لو ترك
ان مات حر وان لم يترك وفار وله ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا لانه مات عبدا بل اربى لانفسه لا لكتابه
وقال ومن قتل عبدا خطأ فعليه قيمة لا تزد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمة عشرة آلاف درهم او اكثر قضى له العشرة
آلاف الا عشرة وفي الامنة اذا ماتت قيمتها على الدية خمسة آلاف الا عشرة وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي
تجب قيمة بالغة ما بلغت انتهى فاذا ماتت العبد المكاتب بقي شيء من مال الكتابة فهو عبدا بقي درهم فودي دية العبد قال
الخطابي اجمع عامة الفقهاء ان المكاتب عبدا بقي عليه درهم في جناية الا ابراهيم النخعي وقد روى ايضا في مثل ذلك شيء ايضا
عن علي بن ابي طالب واذا صح الحديث وجب القول به اذا لم يكن نسوخا او متارضا بما هو اولى منه انتهى قلت اراد
بالحديث حديث الباب عن ابن عباس قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية المكاتب يقتل

يودي ما ادى عن مكاتبته في الحرانية دية المملوك وفي رواية اخرى عنه رفعه قال اذا اصاب المكاتب حدا
او دوت ميراثا يورث على قدر ما اعتق منه قال ابو داود ورواه وهيب عن ايوب عن عكرمة عن
علي عن النبي صلى الله عليه وسلم وارسله حماد بن زيد واسماعيل عن ايوب عن عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وسلم رغبناه مرسل ووجه اسماعيل بن عليّة قول عكرمة اي موقوف عليه وقد
عرفت ان الخطابي اقر بان حديث المكاتب عبدا بقي عليه درهم تلقى الامنة بالقبول وعمل به عامة الفقهاء وهو معارض بهذا
الحديث فلا يجب القول به كما قاله بنفسه مع انه تكلم فيه ابو داود وبما ترى ويمكن توجيه رواية الباب بحمل لفظ المذكر فيها
على انه يعني ما دام وعلى المصدرية على ان يكون المصدر ظرفا كقولهم انك نفق في النجم والمعنى يودي المكاتب حين ادى
بدل كتابته ودية حر وحين بقي عليه درهم يودي دية العبد وكذلك في الرواية الثانية بحمل لفظ قدر على الزيادة او يكون المعنى
على تقدير عدم الزيادة انه يودي على مقدار ما اعتق ولما يكن انتهى متجرا لا مرقدا فيؤدي ويرث ارض الحر فظان ادى بدل
الكتابة او العبد فقط ان بقي عليه شيء او يقال العبد لا قدر له وانما الارث معلق على قدره فلا يرث ما لم يعقن ولا يعقن ما بقي
عليه درهم وكذلك الحد فان حد الحر انما يجد به العبد لو كان له من القدر ما للحر واذا فلا يلزم الجمع بين حدي حر وعبد

باب في دية النسي قال في المهرية ودية النسي والمسلم سوار رجاليهم ونساءهم كنساءهم في النسي وما دونها
وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك دية اليهودي والنصراني ستة
آلاف درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم لفظ التزديء والكل عنده اثنا عشر الفا وللشافعي ما روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني واليهودي اربعة آلاف ودية المجوسي ثمان مائة رواه الشافعي في مسنده قول عمر ولنا في ذلك

دية كل ذي عهد في عهد الف دينار. ولا كانت في البكر وغيره اياه الشافعي لم يرف روايه ولم يذكر في كتب الحديث ومارويناد اشهر ما رواه
 مالك فانه ظهر على الصواب في السنن انتهى قلت في الباب عن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عن جده رفعه دية
 المعاهد نصف الحق قال الخطابي ليس في دية اهل الكتاب شيء ادين من هذا واليه ذهب عمرو بن عبد العزيز وعروة بن الزبير
 وهو قول مالك وابن شبرمة واحمد بن حنبل قال اذا كان القتل خطأ فان كان عمدا لم تقدر به وليضا عفا عليه باثني عشر
 الفا وقال اصحاب الرأي وسفيان الثوري دية المسلم وهو قول الشعبي والنفخي ومجاهد وروى ذلك عن عمرو بن مسعود
 وقال الشافعي واسحق دية الثلث من دية المسلم وهو قول ابن المسيب والحسن وعكرمة وروى ذلك ايضا عن عمر خلافا
 الرواية الاولى وكذلك عن عثمان بن عفان انتهى قلت واما رواية الهذلي قال الزبلي اخرج البزاز في المراسيل عن سعيد بن
 المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد الف دينار انتهى ووافقه الشافعي في مسنده على سعيد
 فقال اخبرنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن يزيد ثنا سفيان حسين الزهري عن سعيد بن المسيب قال دية كل معاهد في عهد
 الف دينار وخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ودى العامرين بدية المسلمين كالجهنم
 عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال حارث بن غريب وخرج الدارقطني في سنة في الحارثي عن ابي كرز قال سمعت ابا
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ودى ذميته مسلم قال الدارقطني البكر من ترك الحارثي وعن الزهري ان ابابكر
 وعمر كانا يجعلان دية الذمي مثل دية المسلم وعنه كانت دية الذمي مثل دية المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر
 وعمر وثمان فلما كان من معاوية جعلها على النصف وعن علي انما بدله الجزية ليكون ديارهم كما ياتنا واموالهم كما لم ياتنا انتهى
باب الرجل يقتل رجلا فيدفع عن نفسه فلا جناحة على وافع عن نفسه اذا قتل من اراد قتله قال في الهداية ومن
 شهير على المسلمين سيفاً فغلبهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهير على المسلمين سيفاً فقد اظلم دمه ولانه نعيدين طريقاً للفرق
 عن نفسه قتله وفي جامع الصغير ومن شهير على رجل سلا جاليل او تها را او شهيرة عصا ليل في مصر او تها را في طريق في
 غير مصر فقتله المشهور عليه عما فلا شيء عليه لما بينا انتهى لمخاض الحارثي رواه النسائي من حارث بن ابي الزبير والحارثي انتهى
 عن حمزة مرفوعاً عن شهر سيف بن مارة في الباب عن علي قال قاتل اجير لي رجلاً فعض يدي فانتزعها فنددت
 شنية فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فاهلدها وقال اتوبين ان يضع يدي في ذيك نقصتها
 اختلف الروايات في هذه القصة على وجهين ففي مسلم والنسائي قاتل علي بن امية رجلاً فعض احداهما صاحبه وفي رواية
 ان رجلاً من بني تميم قاتل رجلاً فعض يده وفي رواية فاستاجرت اجيراً فقاتل رجلاً فعض احداهما الآخر ففرغ من الرجلين
 المبهمين علي واجبره وان علي ايهم نفسه قال الحافظ واما تميز العاض من المعضوض فوقع بيانه عند مسلم والنسائي بلفظ
 ان اجير لي على عض رجل ذراعه وفي رواية فقاتل اجيري رجلاً فعضه الاخر وفي رواية خرجت في عزوة تبوك ومعنا صاحب
 لنا فقاتل رجلاً من المسلمين فعض الرجل ذراعه وفي رواية النسائي بلفظ ان رجلاً من بني تميم عض فان علي تميمي اما اجير
 فلم يصريح بانه تميمي وفي رواية فقاتل رجلاً فعض الرجل ذراعه فوجد ففرغ بهذا ان العازي هو علي بن امية ولعل هذا هو
 السر في ايهام نفسه ولم يقع في شيء من الطرق ان الاجير هو العاض انتهى بقدر الضرورة -
باب في من تطيب ولا يعلم منه طب فلعنت اهلك المريض قال الخطابي ولا اعلم خلافا في ان المعالج اذا

فقال المريض كان ضامنا والمتاعلى علما وعلا لا يعرف متعذرا فاذا تولد من ذمته التلطف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يتبدل
 ودن اذن المريض في بداية الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلة المراد بالطبيب الذي جاهل من الطب في الباب
 من عمر بن ابي شبيب عن ابيه عن ابن جبر بن جبر بن جبر قال من نطيب ولا يعلم مذهب طب فهو ضامن قال
 ابو داود اذن له ان لا يبريد ما اذا الوارث لادن رخصه فحرام لا وفي رواية عن بعض الوفد رفع ايا طبيب نطيب على
 قوم لا يعرفون له نطيب قبل ذلك فاعتدت فهو ضامن لا سبيل الا راوى اما انه ليس بالنعته انما هو قطع العرق
 واليد والكلى حاصلان الطبيب اذا عالج شئ من المعالجة بيده مثلاً فصدق قطع العرق او شق الجلد او كواه بمكواة
 او سقاء بيده فواجب في فمه فتلف فهو ضامن يلزم الدية واذا وصف له الدواء وبين للمريض باللسان او كتب له النسخة
 فاكل او شرب المريض بيده فلا ضمان فيه

باب القصاص من السن قال في الهداية ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده وان كانت يد اكبر
 من اليد المقطوعة لقوله تعالى والجروح قصاص ويؤتى عن المماثلة فكل ما يمكن رعايتها فيه يجب فيه القصاص ما لا فلا
 وقد امكن في القطع من المفصل فاعتبر ولا معتبر كيد اليد وصغرها لان منفعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل و
 مارن الانف والاذن لا يمكن رعايته المماثلة وفي السن القصاص لقوله تعالى والسن بالسن وان كان سن من نقص
 منه اكبر من السن الاخر لان منفعة السن لا تتفاوت بالصغر والكبر وفي كل شئ يتحقق فيها المماثلة القصاص لما تلوناه
 ولا قصاص في عظم الا في السن وهذا اللفظ مروى عن عمرو بن شعوب قال عليه السلام لا قصاص في العظم والمراد
 غير السن انتهى لمقصا قال عمرانا لا تقيد من العظام وقال ابن عباس ليس في العظام قصاص ونحوه عن الشعبي والحسن
 رواه ابن ابي شبيب في مصنفه وفي الباب عن انس بن مالك قال كسرت الربيع عمة انس بن مالك اخت
 انس بن النضر نية امرأته فاتخا النبي صلى الله عليه وسلم فقصى بكتاب الله القصاص (السن بالسن)
 فقال انس بن النضر والذي بعثك بالحق لا تكثرت نيتيها اليوم قال يا انس كتاب الله القصاص

فرضط بادش اخذ في الحديث قوله اليوم اى في هذا الوقت وكان ذلك اخبارا عما يجرب في نفسه ثقة على ربه راوا
 بحكمه صلى الله عليه وسلم فوقع كذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسام على الله لا بـ
باب في الدابة تنفخ برجلها اى تضرب النخاع باحدى رجليها يقال نفخت الدابة اذا رميت بها فربالت زذ قال
 في الهداية الركاب ضامن لما وطأت الدابة ما اصابته بيد باو رجلها او راسها او كدمت دكره او ادخبطت وكذا اذا
 صدمت دكوت ولا ضمان ما نفخت برجلها او ذنبها والاصل ان المرد في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة
 لانه يتصرف في حق من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا بالاباة مقيد بما ذكرنا ليعتدل النظر
 من الجانبين لم انما يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ولا يتقيد بما فيها لا يمكن الترخيز عنه لما فيه من المنع عن
 التصرف ويترباه وهو مستوح والاحتراز عن الاضرار وما يضاهيه ممكن فانه ليس من ضرورات السير فقيدها بشرط
 السلامة عنه والتخيز بالرجل والذنب ليس يمكن الاحتراز عنه مع السير على الدابة فلم يتقيد به فان اوقعها في الطريق ضمن النخعة
 فانه يمكن الترخيز عن الالتفاف وان لم يمكنه عن النخعة فصارت مستدياً في الالتفاف وتدخل الطريق وان اصابته بيد باو رجلها

حصاة أو نواة أو ثارت غبارا أو جرا صغيرا نفقا عيين انسان أو افسد ثوبه لم يضمن وإن كان حجرا كبيرا ضمن فإن راثن
أوبالت في الطريق وهي تيسر فغلب به انسان لم يضمن وكذا إذا أوقعتها ذلك والسائق ضامن لما أصابت بيدها أو رجلها
والثابت ضامن لما أصابت بيد بادون رجلها والمراد النخعة ووجهه ان النخعة بمراعى عيين السائق فيمكنه الاحتراز عنه وتجنب
عن لبصر الثابت فلا يمكنه التحرز عنه وقال أكثر المشايخ ان السائق لا يضمن النخعة أيضا وإن كان يراها اذ ليس على رجليها ما ينهها
فلا يمكن التحرز عنه وقال الشافعي يضمنون النخعة كلهم والسائق والثابت والراكب لان فعلها مضاعف اليهم وأحمه عليه ما ذكرناه
وقوله عليه السلام الرجل جبار معنا النخعة بالرجل انتهى بلخصا بقدر الضرورة وفي الباب عن أبي هريرة دفعه الرجل جبارا
أي ما أصابته اليد ببرجلها يدري قال الخطابي وقد تكلم الناس في هذا الحديث فقيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف
بسو الحديث فظنوا لو انما هو العجماء جبارا ولو صح الحديث لكان القول به واجبا وقد قال به أصحاب الراحمي جبار
الحديث وقد تقدم شرحه قال ابوداود والعجماء المنقلبة التي لا يكون معها أحد وتكون لهما ككوبة قال
الخطابي وانما يكون جبارا إذا كانت منقلبة عائرة على وجهها ليس له قائم ولا سائق.

باب في النار تعدى أي تغدو بحذف احد التائين قال في الهداية ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا يضمن
لانه متغيب ولو حركته الرمح الى موضع آخر ثم احرق شيئا لم يضمنه لفسخ الرمح فعلة قيل اذا كان اليوم رجا يضمنه لانه فعل مع
علمه بجاقته وقد افترض اليها فجعل كباشرته قوله ولو حركته اي حركت الرمح عيين الحجر وانما قيل به لان عند بعض اصحابنا
ان الرمح اذا هبت لبشرها فاحرق شيئا فالضمان عليه في ذلك لان الرمح انما هبت لبشرها ولم يذهب بعينها فالعين
باق في مكانه فكانت الجناية باقية فكان ضمان ذلك عليه قوله يضمنه هذا اختيار شمس الأئمة الشافعي وكان شمس الأئمة الحارثي
لا يقول بالضمان مطلقا وفي الباب عن أبي هريرة رفعه النار جبارا قال الخطابي لم ازل اسمع اصحاب الحديث
يقولون غلط فيه عبد الرزاق وانما هو البير جبار حتى وجدته للابي داود عن عبد الملك الصنعاني عن عمر قتل ان الحديث
لم ينفرد به عبد الرزاق ومن قال هو تصحيف البير ارجح في ذلك بان اهل اليمن يميلون النار بكسر النون منها فسمعه بعضهم على الامامة
فكتبته بالياء ثم نقله الرواة مصحفا قال الشيخ وان صح الحديث على ما روى فيناول بالنار التي يوقدها الرجل في ملكه لا ارب له
فيها فيطيرها الرمح فيشغلها في مال او متاع لغيره من حيث لا يملك ردها فيكون هذا غير مضمون عليه انتهى قلت عندنا تعقيد
بحيث لا يخاف منها الحرقة وانما اذا اشعلها والرمح بالحجة وجب الضمان وإن كان في ملكه وداره

باب جنابة العبد يكون للفقراء قد تقدم انه لا خلاف في ان العبد يقتل بالعبد وبالحر وبذات النفس والاما القصاص
فيما دون النفس فعندنا لا قصاص بين الحر والعبد ولا بين العبد بين خلفا للشافعي فان عنده يقتص في جميع ذلك فيما دون
النفس ايضا اعتبارا للاطراف بالنفس الا في الحر لقطع طرف العبد فان فيه عنده ايضا لا يجب القصاص وعندنا في الاطراف
مسلك الاموال فينعدم التماثل بالتفاوت بالقيمة فلا يقتص من العبد في دون النفس ويحب فيه الدية ولا فرق بين كون
العبد للفقير او للغنى او للموسر وفي الباب عن عثمان بن حصين ان غلاما كان ناسا فقراء قطع اذن
غلاما لانا غنياء فأتى اهل البيت صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انا ناس فقراء فلم يجعل
عليه شيئا المراد بالغلام في الحديث الصغير من الاطراف لا العبد اذ لو كان عبد الامامه اليهم عيسى بن

جناية ولما صح قولهم اننا سافرنا لان الدعوى كان على العبد وهو موجود ولم ولا يطلب منهم شيء انزوى العبد بخافي حتى يعتذر واما
 لاشي لهم فان ارادوا وادان المراد في الحديث العبد فظاهر انه ليس بسديد وان اثبت الدعوى قياسا حيث لم يجب شي قطع الغلام
 فلا يجب شي لقطع العبد ايضا والجامع انهما ليسا في ايديهما شي وانما مجازان عن التصرفات فليس لهما الافتداه ولا الصلح على شي فهذا ايضا
 غير صحيح وذلك لانه مكلف فلا يصح ان يقاس على العبي وهو غير مكلف شرعا فافترقا قال في الهداية اذ جنى العبد جناية خطا قيل
 لمولاه اما ان تدفع بها او تغريه وقال الشافعي جناية في رقبة يباع فيها الا ان يقتضي المولى الاثر وفائدة الاختلاف في
 اتباع الجاني بعد العتق والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضى الله عنهم قال فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فله فداء بارشها
 وكل ذلك يلزمه حالا وايها اختاره وفعله لاشي لولى الجناية غيره

باب فيمن قتل في عميايين قدام العميا بكسر عين وتشديدميم وقصر اى في حال عبي امره فلا تبين قاتله و
 لاجال قتله فحكم الخطا حيث تجب الدية لا القصاص ودية الخطار وفي الباب عن ابن عباس رفعه من قتل في عميا
 اودميا تكون بينهم مجزاة بسوط ففعله عقل خطا الى رث وقا لقيام قريبا هذا سنن ابو هنيئ قال حدثت ولم يسم من حثه
 فهذا رواية مجهول كذا قال المنذرى والمذعلم - آخر كتاب الديات
 بسم الله الرحمن الرحيم

اول كتاب السنة

باب شرح السنة اى كشف معانيها وبيان فضائلها وتميزها من البدعة
 باب في لزوم السنة قوله الا انى ادنيت الكتاب ومثله معناه اى مثل الكتاب هو الحديث لانه الحديث
 غير المتلو والمماثلة في وجوب العمل والاعتقاد بهما لان الحديث اذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو قطعي مثل القرآن
 قوله يسأل عن القد تبفتح الدال وليكن ما قدره الله تعالى من القضاء قال في شرح السنة الايمان بالقدر فرض لازم
 وهو ان يعتقد ان الله تعالى خالق الخلق اعمال العباد وخيرها وشرها كتبها في اللوح المحفوظ قبل ان خلقهم والكل بقضاء وقدر
 وارادته ومشيئة غير انه يرضى الايمان والطاعة ودفعه عليها الثواب ولا يرضى الكفر والمعصية واوعى عليها العقاب والتهديد
 من اسرار الله تعالى لم يطلع عليه ملكا مقربا ولا نبيا مرسل ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل بل يجب ان يعتقد ان الله
 خلق الخلق فجعلهم فرقتين فرقة خلقهم للنعيم فضلا وفرقة للجهنم عقابا وسأل رجل عما ابن ابي طالب فقال اخبرني عن الله
 فقال طريق عظيم لا تسلكه فاعاد السؤال فقال سجد عميق لا تلج فاعاد السؤال فقال سر السجدة خفي عليك فلا تفتنه وتبدل
 من قال به تبارك من اجزى الامور بحكمة كما اشار لا ظلم اراد والامضا
 فما لك شئ غير ما المرشاة فان شئت طب نفسا وان شئت مت كظما

ويجى بعض بيان القدر في باب انشاء الله تعالى وفي الباب عن الحسن البصري كلمة خرجت لا تحمل اى لا تافى بها
 الركبان الى البلدان ولكنها حملت اليها وكان الحسن تكلم بكلمة شبة فالتبست على السامعين فرموا بالاعتزال والقدر فرد
 المصنف على هؤلاء بلغ روايات عقيدة على وفق اهل السنة لكونه من اكا برطريق الحقيقة والشرعية قوله فخلعكم بسنة

دسنة الخلفاء الحديث فيه دليل على ان الواح من الخلفاء الراشدين اذا قال قولاً وخالف فيه غيره من الصحابة كان المصير الى قول الخليفة اولى فلو ان كل محدث بدعة وكل عكس ذلك اتفق الخطابى هذا خاص ببعض الامور دون بعض بكل شئ احدث على غير مثال اصل من اصول الدين وعلى غير عبارة وقياسه فاما ما كان منها مبني على قواعد الاصول ومردوا اليها فليس بدعة ولا ضلالة.

باب في التفضيل اى طريقة السلف في التفضيل بين اصحابه صلى الله عليه وسلم وفي الباب كنا نقول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدك ابى بكر لحدا ثم عثمنا ثم ابي بكر احد من الصحابة بل نفضله على غيره من جميع الصحابة وكذلك بعد ابى بكر عمر وكذلك بعد عثمان وذلك منسب اهل السنة والجماعة وخالفهم طوائف المبشرين من الروافض وهذا الامراى افضلية ابى بكر ثم عثمان ثم علي على ترتيب الخلافة كان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم مجمعا عليه لا ينكره احد من الصحابة ولو كان هذا الاعتقاد مبني على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحينئذ كان ثبوته بالنقل **باب في رد الارحاء** وهو اعتقاد انه لا يضر مع الايمان معصية واحاديث الباب تدل على ان الاعمال داخل في الايمان سواء كان من عمل الجوارح او القلب فاذا ترك الاعمال او نقص فيها يضره ذلك.

باب الدليل على الزيادة والنقصان اى في الايمان قال البخارى في كتاب الايمان وهو قول فاعل ويزيد وينقص قال الحافظ والكلام ههنا في المقامين احدهما كونه قولاً وعمل والثاني كونه زيدا وينقص فاما القول فالمراد به النطق بشهادتين واما العمل فالمراد به ما هو الاعم من عمل القلب والجوارح ليكمل الاعتقاد والعبادات فمراد من ادخل ذلك في تعريف الايمان ومن نفاه انما هو بالنظر الى ما عند الله تعالى فالسلف قالوا هو اعتقاد القلب بنطق باللسان وعمل بالاركان وارادوا بذلك ان الاعمال شرط في كماله ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقصان كما سيأتي والمرحبة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكلامية قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو نطق والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف انهم جعلوا الاعمال شرطاً في صحة والسلف جعلوها شرطاً في كماله وهذا كله كما قلنا بالنظر الى ما عند الله تعالى واما بالنظر الى ما عندنا فالايما هو الاقرار فقط فمن اقر اخرجت عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا ان اقرن بفعل يدل على كفره كالسجود للصنم واما المقام الثاني فذهب السلف الى ان الايمان يزيد وينقص وانك ذلك اكثر المتكلمين وقالوا متى قيل ذلك كان شكاً انتهى قلت قال الزمخشري الايمان افعال من الايمان يقال آمنة وآمنة غيرى ثم يقال آمنة اذا صدقته وحقيقتها آمنة التكذيب الخالفة والتعدية بالبار فلتضمينه معنى اقر وعرف وتعدية باللام كما في قوله تعالى انؤمن بالله واتبعك الا اذلول فلتضمينه معنى الانعان والانقياد واما ما حكى ابو زيد عن العرب ما آمنت ان اجد صحابة اى ما وثقت فحقيقتها صرت ذا امن به اى فاسكون وطمانية وقال بعض شراح كلامه وحقيقة قولهم آمنت صرت ذا امن وسكون ثم ينتقل الى الوثوق ثم الى التصديق ولا يخفى ان اللفظ مجاز بالنسبة الى هذين المعنيين لان من آمنة التكذيب فقد صدقته ومن كان ذا امن فهو في وثوق وطمانية فهو افعال من الملزوم الى اللازم انتهى وقال العلامة الالوسي والايمان في اللغة التصديق اى اذعان حكم الخبر وقبوله وجعله صديقاً وهو افعال من الايمان واما في الشرع فهو التصديق بما علمه النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة تفصيلاً فيما علم تفصيلاً واجمالاً فيما علم اجمالاً وهذا ذهب جمهور المحققين

والمراد حصول العلم الضروري بثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا كون الثابت ضرورياً لهذا العلم انما يحصل بالتواتر وقد
تقدم اقسام التواتر حاصلان الايمان في الشرع مجرد تصديق الرسول عليه السلام في كل ما علم حبيبه به باخبره بصدقها
جازا بالقلب سوار كان لدليل اولاً ثم علم انهم اختلفوا في ان الاقرار باللسان بل هو ركن الايمان ام شرط في حق اقسام
الاحكام او لا شرط ولا ركن فكل بعضهم هو شرط لذلك حتى ان من صدق الرسول في جميع ما جاز به من عند الله تعالى فهو مؤمن
فيما بينه وبين الله وان لم يقرب لسانه وقال الحافظ الدين السعفي هو المروي عن ابي حنيفة واليه ذهب الاشعري وموقول
ابي منصور المازنري وقال بعضهم هو ركن لكنه ليس باصل له كالتصديق بل هو ركن زائد ولهذا يستقطب حالة الاكراه والنجس
وقال فخر الاسلام ان كونه ركناً ثانياً يذهب الفقهاء وكونه شرطاً لاجزاء الاحكام يذهب المتكلمين وقيل ان الايمان عمل
باللسان فقط وهم فريقان الاول ان الاقرار باللسان هو الايمان فقط ولكن شرط كونه ايمانا حصول المعرفة في القلب
فالمعرفة شرط لكون الاقرار باللسان ايمانا لا ههنا واهنا في معنى الايمان يقول غيلان بن مسلم الدمشقي والغضيل الرقاشي
والثاني ان الايمان مجرد الاقرار باللسان وهو قول الكرامية وقيل ان الايمان فعل القلب واللسان مع سائر الجوارح
وهو يذهب اصحاب الحديث والسلف وما لك والشافعي واحمد والاوزاعي وهو يذهب المعتزلة والخوارج والزيدية الا
ان بين هذه المذاهب فرقا وان ترك شيئا من الطاعات سوار كان من الافعال او الاقوال خرج من الايمان بخلاف المعتزلة
ولم يدخل في الكفر بل وقع في مرتبة بينهما يسونها منزلة بين المنزلتين وعند الخوارج دخل في الكفر لان ترك كل واحد من
الطاعات كفر عندهم وعند السلف واهل الاثر والشافعي وما لك وغيرهم لم يخرج من الايمان قال الشافعي الايمان هو تصديق
والاقرار والعمل فالخل بالاول وحده منافق وبالثاني وحده كافر وبالثالث وحده فاسق يخرج من الجلود في النار ويدخل الجنة
قال الامام هذا في غاية الصعوبة لان العمل اذا كان ركناً لا يتحقق الايمان بذونه فغير المؤمن كيف يخرج من النار ويدخل الجنة
قلت قد تقدم من الحافظ ابن حجر جوابه ان السلف جعلوا الاعمال شرطاً في كمال الايمان لا في اصله وقال العيني ذهب
عن هذا الاشكال بان الايمان في كلام الشارع قد جازعني اصل الايمان وهو الذي لا يعتبه فيه كونه مقروناً بالعمل كما في حديث
الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث الحديث وقد جازعني الايمان الكامل وهو المقرون بالعمل كما
في حديث وقد عبد القيس اتدرون بالايمان بالله وحده قالوا لا والله ورسوله علم قال شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله
واقام الصلوة واتيء الزكوة الحديث والايمان بهذا المعنى هو المراد بالايمان المنفي في حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
الحديث وكذلك موضع جازعته فالخلاف في المسئلة لفظي لانه راجع الى تفسير الايمان وانه في امي المعنيين منتقول شرعي
وفي ايها مجاز ولا خلاف في المعنى فان الايمان النجى من دخول النار هو الثاني باتفاق جميع المسلمين والايمان النجى من
الجلود في النار هو الاول باتفاق اهل السنة خلافاً للمعتزلة والخوارج ومثلي على ذلك حديث ابي ذر رمان عبد قال
لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة قلت وان زنى وان سرق الحديث وقوله عليه السلام يخرج من النار من كان
في قلبه مثقال ذرة من الايمان فالجواب ان السلف والشافعي انما جعلوا العمل ركناً من الايمان بالمعنى الثاني دون
الاول وحكموا مع فوات العمل ببقاء الايمان بالمعنى الاول وبانه يخرج من النار باعتبار وجوده وان فات الثاني
قلت قد اشتهر عن السلف قولهم الايمان عقد قول وعمل وان الاعمال كلها داخلة في معنى الايمان وحكي الشافعي لجماع

الضخامة والتابعين ومن بعدهم من ادركهم على ذلك وانكروا على من اخرج الاعمال عن الايمان انكارا شديدا
 فما معناه فقول ان الايمان هو مجموع الاشارات الثلاثة مثل لبنين في جدار لا تعلق بينهما وبه قال اكثرهم وقيل ان
 الايمان هو العقد القلبي والاعمال شوابه وقيل الايمان هو العقد والاعمال والاخلاق فثابتان عن العقد والعقد
 هو الاصل والاعمال والاخلاق فرع وقيل ان الايمان شيء واحد ومنظرة ثلاث فان رسخ في القلب فصدق
 وآن استولى على القلب الجوارح فخلق وعمل والايمان شيء واحد والمنظرة ثلاث كما قيل في وحدة الوجود والظاهر عندي مراد
 قولهم ان قول وعمل اي لا بد فيه من القول والعمل ولا يريدون ان مركب وبه اجزاء فانه تفلسف والمركب من القول والعمل
 المعنى المصدري لا الحاصل بالمصدر كقول سفيان في الفتح ١٩٣ فافهم وتشكروا وقيل لا يريدون تغير العمل من الايمان
 لانه كمال ومتمم كما يقال الرأس واليدان من الانسان ومعلوم انه يخرج عن كونه انسانا بعدم الرأس ولا يخرج عنه
 بكونه مقطوع اليد وكذلك يقال التسبيحات والتكبيرات من الصلوة وان كانت لا تبطل لفقد يد فالتصديق بالقلب
 من الايمان كالرأس من وجود الانسان اذ يتعذر وجوده ولبقية الطاعات كالاطراف بعينها اعلى من بعض وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا يرنى الزاني حين يزني ويؤمنون بالصحة بما اعتقدوا فذهب المعتزلة في اخرج عن الايمان بازنا
 ولكن معناه غير مؤمن حقا ايمانا تاما كاملا كما يقال للعاجز المقطوع الاطراف باليس بانسان اى ليس له الكمال
 الذي هو وراء حقيقة الانسانية قال البخاري في صحيحه وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن عدي ان للايمان فراغ
 وشرايع وحدودا وستنا من استكملها استكمل الايمان ومن لم يستكملها لم يستكمل الايمان قال الحافظ في المراتب ان
 الكلمات لان الشارع اطلق على كلمات الايمان ايمانا قال الشيخ تولى السمر في حجة البالغة للايمان شعب كثيرة و
 مشكلة مثل الشجرة يقال للدودة والاغصان والاوراق والثمار والازهار جميعا انها شجرة فاذا قطع اغصانها وخطورتها
 وخرف ثمارها قيل شجرة ناقصة فاذا قلعت الدودة بطل الاصل وقيل ان التصديق والاعمال عند السلف اجزاء
 عرفية للايمان بحيث لا يلزم من فوات بعض الاجزاء فوات الكل كاليد والرجل والرأس من الانسان لا الاجزاء الحقيقية
 بحيث يلزم من فوات بعضها فوات الكل وبه تفلسف والحاصل ان الاختلاف بين اهل السنة والجماعة حيث قال السلف
 ان الايمان معرفة بالقلب واقرار باللسان وعمل بالاركان وحيث قال المتكلمون ان الايمان تصديق بالقلب فقط الثاني
 بعدم جزئية الاعمال اختلاف لفظي وكان مقصود السلف الروعي للجزئية الذين جعلوه قولا فقط بلا عمل لقولوا بل هو قول وعمل
 ومقتضود المتكلمين الروعي المعتزلة والخوارج القائلين بجزئية الاعمال بحيث يستلزم فوات الجزئيات فوات الكل راسا فخصيصا
 المصدق لكل ما جاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلوب الايمان عندهم اذا ارتكب كبيرة من الكبائر فعلم ان النزاع بين
 القائلين بجزئية الاعمال من الايمان وبين منكرها من اهل السنة والجماعة قريب من النزاع اللفظي فاراد هؤلاء
 كمال الايمان وقالوا بجزئية العمل للايمان الكامل الذي يحصل به الدخول في الجنة او الايمان الاكمل الذي يصل
 المؤمنين السابقين المقربين وهو ارادوا نفس الايمان الموقوف عليه النجاة من التخليد الدائم بمعنى لولاه لا تمتنع وانكروا
 الجزئية فثبتت الاعمال الى الايمان عند اهل السنة ليست لجهة الجزاء الى الكل بل لجهة الفرع الى الاصل اولست البنية الى
 الروح المدبرة فالبدن الخالي عن الروح طبع لا شيء والروح الانساني المجرد عن البدن ايضا قاصر عن بعض اعماله المطلوبة

بان معنى قول المعتزلة ان الايمان قول وعمل

الاختلاف بين اهل السنة في الايمان

وكذا العمل من دون الايمان لا يثبت اصلا عند الشارع والايمان بدون العمل لا يعتبر في درجة ما وذاك من قبل اختلاف الانظار
لا من اختلاف الثمرات فالبيان واحد عند الكل والابواب كثيرة يدخل السقي من ايها شارح

قد بارأنا شئ وحسنك واحد وكل الى ذاك الجمال يشير

واما النزاع بين اهل السنة والجماعة وبين طوائف المعتزلة والخوارج والمرجئة فهو حقيقي لا محيص عنه الا بالجمال اراهم
الفاصلة الشنيعة وقابلها باعلما زنا منهم من توحيد المرجئة فانهم ببيان جزئية الاعمال ومنهم من اشتد عنانيتها بروا المعجزات
والخوارج فبالغ في نفى الجزئية وكلاهما يجمعا على رشد وخير ولقي ان التصديق باذنا فليعلم انهم اختلفوا في التصديق لتمام
بالقلب الذي هو جزء من مفهوم الايمان على قول السلف او تمامه وعينه على قول المتكلمين وهو من باب العلوم والمعارف
اد من باب الكلام لنفسه فاتفق ارباب المنطق والمعتزلون ان من باب العلم والادراك الامير زائد فانه قال انه من
لواحق الادراك وبه قال الطوسي المخذول واعترض عليه صدر الشريعة بان ذلك غير كاف فان لبعض الكفار كانوا
عالمين برسالة محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى الذين آمنوا هم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم الآية وفعون كان عالما
برسالة موسى عليه السلام لقوله تعالى حكايه عن خطابه عليه السلام مشيرا الى المعجزات التي اوتيتها قال لقد علمت ما انزل
هولاء الارب السموات الآية ومع ذلك كانوا كافرين ولو كان ذلك كافيا لكانوا مؤمنين وقال ان المراد به معناه اللغوي
وهو ان ينسب الصدق الى المخبر اختيارا قال وانما قيدنا بهذا لانه ان وقع في القلب صدق المخبر ضرورة كما اذا ادعى
البنى النبوة واظهر المعجزة ووقع في قلب احد ضرورة من غير ان ينسب الصدق الى البنى عليه السلام اختيارا لا يقال في اللغة
انه صدق فاعلم ان المراد من التصديق ايقاع نسبة الصدق الى المخبر اختيارا الذي هو الكلام لنفسه يسمى عقدا الايمان الكفار
العالمون برسالة الانبياء عليهم السلام انما لم يكونوا مؤمنين لانهم كذبوا الرسل فم كافرون لعدم التصديق لهم احم وتقال ان
يقول التصديق بالمعنى اللغوي عين التصديق المقابل للتصور لان ايقاع نسبة الصدق الى المخبر هو الحكم بثبوت الصدق
وهو عين هذا التصديق وانما لم يكن الكفار العالمون برسالة الرسل مؤمنين مع حصول التصديق لهم لان من انكر منهم رسالتهم
ابطل تصديقه قلبن بكذبه للسان ومن لم ينكر بالبطلة تبرك الاقرار اختيارا لان الاقرار شرط اجراء الاحكام على راي كما
وركن الايمان حالة الاختيار على راي كما مر فلا يبدل كفرهم على ان التصديق غير كاف ولهذا حصل التصديق لاحد ويات
من ساعته فحاجة قبل الاقرار يكون مومنا اجماعا وتبقى ههنا شئ آخر وهو ان التصديق بامور به فيكون فعلا اختيارا بالتصديق
المقابل للتصور ليس باختيارى كما بين في موضعين ان يحصل التصديق فعلا من انفعال النفس الاختيارية او يفيد
بان يكون حصوله اختياريا بمباشرة سببه المعد كحصوله كما قيد المعتزض التصديق اللغوي بذلك الا انه يلزم على هذا اختصاص
التصديق بان يكون علما صادرا عن الدليل كذا في العيني وقال الحافظ ابن تيمية والاصل الثاني الذي غلطوا فيه
ظنهم ان كل من حكم الشارع بانه كافر محمدا في النار فاما ذلك لانه لم يكن في قلبه شئ من العلم والتصديق وهذا امر خارج
الحس والعقل والشرع وما اجمع عليه طوائف بني آدم السليبي الفطرة وجمهير النظر فان الانسان قد يعرف الحق مع غير
ومع هذا يجب ذلك لحسده اياه او لطلب علوه عليه او لهوى النفس ويحمله ذلك الهوى على ان يعتدى عليه ويؤذ ما يقول كل
طريق وهو في قلبه يعلم ان الحق معه وعامة من كذب الرسل علموا ان الحق معهم وانهم صادقون لكن الحسد واردة العلوة اراهم

هذا التصديق

وجبتهم لما هو عليه من العلم لما اتركوا او حجب لهم التكذيب والمعاداة لهم وجميع من كذب الرسل لم يات بحجة صحيحة تقدر في
 صدقهم وانما يتعدون على مخالفة احوالهم كقولهم لبغض عليه السلام انؤمن لك واتبعك الا زفولون وقول فرعون انؤمن
 لبشر من شملنا وقوهما لنا عابدون وقول موسى عليه السلام الم نريك فينا وليا الا اثنين وقول مشركي العرب لنبيهم صلى الله
 عليه وسلم ان نتبع الهدى معك نتخطف من ارضنا قال الله تعالى راذا عليهم اولئك منكم لهم حراما يحبني اليه ثمرات كل شيء
 بكل ابو طالب غير كاذب مع محبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ومحبتهم لعلو كلمته من عدم حسدهم له وعلمهم بصدقه واقرارهم حبهم له
 لدين قومهم ولا استهم لفرازة ودم قرش لهم على عدم اتباعه على دنية القويم وبه المستقيم فلم تتركوا الايمان لعدم العلم بل هو على نفس
 فكيف يقال مع هذا ان كل كافرا انما كفر لعدم علمه بالله وعلى هذا فكفر انواع كفر انكار وكفر جحود وكفر عناد وكفر نفاق يعني
 ان كان التكذيب اى عدم التسليم بالقلب وباللسان جميعا فهو كفر انكار وان كان باللسان فقط مع حصول المعرفة
 والاستيقان بالقلب فهو كفر جحود وان كان مع حصول المعرفة والاقرار باللسان لمحض العناد فهو كفر عناد وان كان
 بالقلب فقط مع التسليم والانقياد باللسان فهو كفر نفاق وقال امام الحرمين في الارشاد والتصديق على التحقيق كلامهم نفس
 لكن لا يثبت الا مع العلم وكلام النفس ثبت على حسب الاعتقاد واليه ذهب جماعة ونقل صاحب الغنية عن الاشعري
 في معناه فقال مرة هو المعرفة بوجوده والبيته وقايمه وقال مرة هو قول في النفس غير ان يتضمن المعرفة ولا يصح فيها
 وارتضاه الباقلاني فان التصديق في التكذيب بالاقتوال اجاز منه بالمعارف والعلوم اتم وقال ابن الهمام وطائفة عبادة
 الاشعري في هذا السياق ان التصديق كلام للنفس مشروط بالمعرفة يلزم من عاينها عارضة وتحتل ان الايمان هو
 المجموع من المعرفة والكلام النفسي فيكون كل منهما ركنا من الايمان فلا بد في تحقيق الايمان على كلا الاحتمالين من
 المعرفة اعني ادراك مطابقة دعوى النبي للواقع ومن امر آخر هو الاستسلام بالباطن والانقياد لقبول الاوامر و
 النواهي المستلزم للاجلاء وعدم الاستغاث مع التبري من الكفر الذي كان فيه وهذا الاستسلام بالباطن هو
 المراد بكلام النفس قلت الحاصل ان بعضهم في التصديق المعتبر في الايمان بالاختيار والكسب كما في السعد وقال
 ان حصول هذا التصديق قد يكون بالكسب اى مباشرة الاسباب بالاختيار كالقار الذين وصفت النظر وتوجيه
 الحواس وما اشبه ذلك وقد يكون برونه كمن وقع عليه الضور فعلم ان الشمس طالعة فالمعتبر في الايمان هو التصديق
 الاختياري وما كان حصوله برونه كسب واختيار فهو غير معتبر في الايمان وقال ابن الهمام بل اذا حصل كذلك دفعا
 كفى اذا ضم الى ذلك الانقياد بالباطن وعندى التصديق فعل من افعال القلب الفعل لا يكون الاختياريا فلا ضرورة
 الى ما قالوا كما قال العلامة الزبيدي في شرح الاحيار لا يظهر ان التصديق قول للنفس غير المعرفة والعلم لان المفهوم
 من التصديق لغة هو نسبة الصديق الى القائل وهو فعل والمعرفة ليست فعلا انما هي من قبيل الكيف المتقابل لقوله
 الفعل وما قال الاشعري انه كلام نفسي فلا يخلافني فان نسبة الصديق الى القائل دراسته كواشتن مادام في القلب
 فكلام نفسي واذا نظر به اللسان فكلام لفظي واما العلم والمعرفة والاستيقان مع الجحود والكتمان فليس من الايمان في شيء
 قال الساريني في شرح عقيدته وكذلك من قام بقلبه علم والتصديق وسبحي الرسول وما جاره وبياديه كاليهود وغيرهم من
 سماه الله كافرا ولم يسمهم مؤمنين قط ولا دخلوا في شيء من احكام اللين منهم كفارا ثم اعلم انهم اختلفوا في ان الاسلام هو

الايمان او غير ذلك كان غير ذي فاعل فلو فصل عنه لوجدت فيه او مرتبط به بالامر ففعل انما شئ واحد وتوحيدهما شئان
 لا يتوحدان وتوحيدهما شئان ولكن يتحد بهما بالجوهرية فثبت على نفسه الايمان والاسلام وانما نزاع بينهم حقيقة والآولي
 ان يقال ان السانفة بينهما واحدة متعاضدة بان الايمان يخرج من الداخل الى الخارج والاسلام يخرج من الخارج الى الداخل
 فيظهر اثر الاسلام على القلب واثر الايمان على الجوارح والسانفة واحدة متعاضدة واستعمالها شرعاً قدوة مرة على الترافيق
 على سبيل الاختلاف ومرة على سبيل التداخل كما ان الترافيق في قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها
 غير بيت من المسلمين ولم يكن بالاتفاق الا بيت واحد وقال تعالى يا قوم ان كنتم آمنتم بما امرتكم به فلو ان كنتم مسلمين
 وقال صلى الله عليه وسلم الاسلام على خمس وفرد بالثمس في حديثه وفرد القيس وآما الاختلاف فقوله تعالى تاملت الاعراب
 آمنات لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم فنفى الايمان عن قلوبهم وهو التصديق او سماع التصديق
 واثبت الاسلام اى الاستسلام على الله باللسان والجوارح وفي حديث جبريل لما سأل عن الايمان فقال ان تؤمن بالله
 بالحيث وآما التداخل فما روى في الصحيح انه سئل فقيل اى الاعمال افضل فقال صلى الله عليه وسلم ايمان بالله وفي حديث
 اخرجه احمد والطبراني من حديث عمرو بن عبسة وقيل اى الاسلام افضل فقال صلى الله عليه وسلم الايمان قال العراقي
 اسناد صحيح كذا منقطع ويؤيد دليل على الاختلاف في التداخل وهو وفق الاستعمالات في اللغة لان الايمان عمل من الاعمال
 وهو افضلها والاسلام هو تسليم اما بالقلب واما باللسان واما بالجوارح وافضلها الذي بالقلب وهو التصديق الذي يسمى ليما
 والاستعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل الترافيق كونه غير خارج عن طريق التجوز في اللغة ويقال لهما
 ابن حبيب اذا افرق كل من الايمان والاسلام بالذكر فلا فرق بينهما حينئذ وان فرق بين الاثنين كان بينهما فرق والتحقيق
 في الفرق بينهما ان الايمان هو تصديق القلب وقراره ومعرفة فالاسلام هو الاستسلام لله والخضوع والالتحاق له و
 ذلك يكون بالعمل وهو الدين كما تسمى الله تعالى في كتابه الاسلام وينا وفي حديث جبريل سمي النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام
 والايان والاحسان وينا فالايان والاسلام كما سمى الفقير والمسكين اذا اجتمعا افرقا واذا افرقا اجتمعا فاذا افرقا جدا
 دخل فيه الاخر فاذا فرق بينهما احتاج كل واحد منهما الى تعريف يخصه فاذا فرق بين الايمان والاسلام فالمراد بالايان
 جنس تصديق القلب بلا سلام جنس العمل قلت وحينئذ فالايان كالروح والاسلام مينة او الايمان هي الحقيقة و
 الاسلام صورتها او الايمان هو الاصل والاسلام فرع ثم اعلم ان العلامة العيني اشبه على عدم دخول الاعمال
 في الايمان بغير رتبها ان الخطاب الذي توجه علينا بلفظ آمنوا بالله انما هو بلسان الحبس ولم يكن العرب تعرف من
 لفظ الايمان فيما لا تصديق والنقل عن التصديق لم يثبت فيه اذ لو ثبتت شقيل الينا فلما لم ينقل عرفنا انه باق على معنى
 التصديق والثاني آيات الدالة على ان محل الايمان هو القلب مثل قوله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان
 وقوله تعالى من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم يؤمن قلوبهم ولا يؤيدوه قوله صلى الله عليه وسلم لا سامة حينئذ من
 قال لا اله الا الله واعتذر بانه لم يقل عن اعتذار بل عن خوف المقتل بلا شققت عن قلبه الوجه الثالث ان الكفر ضد
 الايمان ولذا استعمل في مقابلة قال تعالى لمن يكفر بافواههم ويؤمن بالبدن والكفر هو التكذيب والحق ودينهما
 يكونان في القلب فكذلك ما بينهما اذا لاتضا وعندهما انما الحاصلين فثبت ان الايمان فعل القلب وانه عبارة عن التصديق

لان عند التكذيب التصديق ومنها انه عطف العمل الصالح على الايمان في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كَانُوا
 جنت الفردوس نزلا وقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب الآية وقوله تعالى انما يرسل الله المرسلين في هذه كلها تامل على كثرة
 عناد لو دخل فيه يلزم عطفه عليه التكرار من غير فائدة ومنها مقدار عطف العمل الصالح كما في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
 اقتتلوا الآية ووجه الدلالة على المطلوب انه لا يجوز مقارفة الشيء بغير جزئه فمقدار ترجم البخاري له فقال باب وان طائفتان
 من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فسميهم المؤمنين فبذلك على ان اسم المؤمن لا يزول باز الكتاب لبعض الذنوب ومنها
 قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمائهم بظلم اي لم يخلطوه باز كتاب المحرمات ولو كانت الطاعة داخلية في الايمان كان
 الظلم منفيا عن الايمان لان ضد جزأ الشيء يكون منفيا عنه والا يلزم اجتماع الضدين فيكون عطف الاحتجاب منها باليد
 تكرر بلا فائدة ومنها انه تعالى اجعل الايمان شرطا للصحة لعل قال تعالى واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم
 مؤمنين قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن وشرط الشيء يكون خارجا عن ماهيته روي طائفتان من يادونا
 قد عمل الصلح ومنها انه تعالى خاطب عباده باسم الايمان ثم كلهمهم بالاعمال كما في آيات الصوم والصلاة والوضوء
 وذلك يدل على خروج العمل من مفهوم الايمان والا يلزم التكليف بتحصيل الحاصل ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم انصف
 عند سوال جبرئيل عليه السلام عن الايمان بذكر التصديق حيث قال الايمان ان تؤمن بالله وطلائعته ورسوله و
 تؤمن بالبعث ثم قال في آخره هذا جبرئيل جابر لعلم الناس وبنهم ولو كان الايمان اسما للتصديق مع شئ اخر كان على
 عليه وسلم مقصدا في الجواب وكان جبرئيل اثينا ليلبس عليهم امر وبنهم ليعلمهم اياه ومنها ان الله امر المؤمنين بالتوبة
 في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة وبقوله تعالى توبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون وهذا يدل على صحة اجتماع
 الايمان مع المعصية لان التوبة لا تكون الا من المعصية والشيء لا يجتمع مع ضد جزئه قلت الاشك ان اطلاق الايمان في
 القرآن والاحاديث على التصديق فقط وعلى التصديق مع الاعمال كلها موجود وان لا يمكن لاحد ان يروي احدا الاطلاقين فانهم
 واما المسئلة الثانية كونه يزيد وينقص قال العيني وهو ايضا من فروع اختلافهم في حقيقة الايمان فقال بعض من
 ذهب الى ان الايمان هو التصديق ان حقيقة التصديق شئ واحد لا يقبل الزيادة والنقصان وقال آخرون انه لا يقبل
 بالنقصان لانه لو نقص لا يبقى ايمانا ولكن الزيادة وتقال الداوودي سئل ما لك عن نقص الايمان وقال انه ذكره
 ليدتوي القرآن واذ اتييت عليهم اياته زادتهم ايمانا وتوقف عن نقصه وقال لو نقص لذهب كله وذكره ابو الحسن
 عبد الرحمن بن عمر في كتاب الايمان قال واما توقفنا عن القول بنقصان الايمان فخشية ان يتناول
 عليه موافقة الخوارج وقال جمهور السلف انه يزيد وينقص وهو قول الشافعي وجمهور من قبل وروى النقل عن
 ابي حنيفة اختلاف قال بعضهم يمنع الزيادة والنقصان وقال بعضهم انه يمنع النقصان لا الزيادة والصحيح
 انه يقول بالزيادة والنقصان واختاره ملا على القاري في شرح فقه الاكبر وقال الامام في البحث لفظي لان المراد
 بالايمان ان كان هو التصديق فلا يقبلها وان كان الطاعات فيقبلها ثم قال الطاعات كملة للتصديق فكل ما قام
 من الدليل على ان الايمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفا الى اصل الايمان الذي هو التصديق وكل ما كان
 كون الايمان يقبل الزيادة والنقصان فهو مصروف الى الكمال وهو مقرون بالعمل وقال بعض المتأخرين الحق ان

الايمان يقبلها سوا كان عبارة عن التصديق مع الاعمال وهو ظاهر او بمعنى التصديق وحده لان التصديق بالقلب
 هو الاعتقاد الجازم وهو قابل للقوة والضعف فان التصديق بحقيقة الشئ الذي بين ايدينا اقوى من التصديق بحقيقة
 اذا كان بعيدا عنه ولا ينبغي في المنزلة من اجلي البراهين كقولنا ان نقصان لا يجتمعان ولا يرتفعان ثم ينزل الى
 ما دونه كقولنا الاشياء المتساوية بشئ واحد متساوية ثم الى اجلي النظريات كوجود الصانع ثم الى ما دونه كونه مرسيا ثم الى
 اخفاها كاعتقاد ان العرض لا يبقى زائنا ونقال بعض المحققين الحق ان التصديق يقبل الزيادة والنقصان
 بوجهين الاول بالقوة والضعف لانه من الكيفيات النفسانية وهي تقبل الزيادة والنقصان كالفرح والغضب
 ولولم يكن كذلك لقتضى ان يكون ايمان النبي صلى الله عليه وسلم وافراد الامة سوارا وباطل اجماعا ونقول ابراهيم عليه
 السلام وكونه لطيفا بل في الثاني التصديق بالتفصيل في افراد ما علم بحقيقة به جز من الايمان يشاب عليه ثوابه على تصديقه
 بالآخر وقال بعضهم الاظهر ان نفس التصديق يزيد بكثرة النظر ونظائر الدلالة ولهذا يكون ايمان الصديقين الراسخين
 في العلم اقوى من ايمان غيرهم بحيث لا تعتبر بهم الشبهة ولا يزلزل ايمانهم معارض ولا تزال قلوبهم منسحرة للاسلام و
 ان اختلفت عليهم الاحوال انتهى بتغيير قلت الحق عندي ان الزيادة والنقصان في الايمان ثابت كما قال السلف وهم
 مذموب ابى حنيفة كما اختاره العلامة على القاري واما الزيادة والنقصان في التصديق فلم اجدها من السلف تعرض اليه
 ولان الامانة وانما احدثة المتكلمون فقال اكثرهم من الاحناف والمثابعية والمالكية بعدهما وقال بعضهم الاقل بهما
 واقول ان زيادة نفس التصديق ونقصانه غير متحقق عندنا لان الحكم سمعنا ان الايمان الشرعي هو التزام اطاعة
 النبي صلى الله عليه وسلم في كل شئ وقبول كل ما جاز به كما قد علمت وهذا امر واحد يسحب على كل الشرعية باسمه بحسب المؤمن به
 لا يزيد ولا ينقص اى لا يتصور الا الايمان الشرعي بتسليم بعض ما جاز به وول بعض كمانته عليه في قوله تعالى افئذ منون
 ببعض الكتاب وكفرون ببعض وقوله تعالى ولقولنا ان مؤمن ببعضه وكفره بعض نعم تفاوت بحسب الاجمال والتفصيل
 وهذا معنى قول الامام ابى حنيفة امنوا بالجملة ثم بالتفصيل كما حكى عنه الكردري في مناقبه وهذا لا يستلزم نفي الزيادة و
 النقصان من وجه غير ذلك الوجه الذي اشرنا اليه قال الكردري ويجوز ان يزداد بالزيادة في بعض الآيات والاحاديث
 الزيادة في نور الايمان فانه من عمل الاول نور قال تعالى فمن شرح صدره للاسلام فهو على نور من ربه و
 قال تعالى او من كان يتينا فاجييناه وجعلنا له نور المشي به في الناس - وشرح الصدر عبارة عن التوفيق ومنع الاكفان
 فضلا منه تعالى وكلمة من عامة تنزل كل مؤمن فلا يجوز قصره على علي وعمر فذلك النور يقبل الزيادة والنقصان في
 الدارين قال حجة الاسلام الامام الغزالي فان قلت فقد اتفق السلف على الايمان يزيد وينقص يزاد بالطلعات وينقص
 بالمعصية فانما كان التصديق هو الايمان فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان فاقول السلف هم الشهود العدول والاحد
 عن قولهم يدل فما ذكره حق وانما الشان في فهمه وفيه دليل على ان العمل ليس من اجزاء الايمان واركان وجوده بل
 هو مزيد عليه يزيد في الرائد موجودا لثالث موجودا لا يزيد بانه فلا يجوز ان يقال الانسان يزيد براسه بل يقال
 يزيد بجمته وسمته ولا يجوز ان يقال الصلوة تزيد بالركوع والسجود بل تزيد بالاداب والسنن فهذا الصريح بان الايمان له
 وجود ثم لعل الوجه في حاله بالزيادة والنقصان فان قلت فالانكسار فانما في ان التصديق كيف يزيد وينقص وهو

لم يكن مستتباً في غيبه ان تشعب وكشفنا الغلما ما رفع الاشكال فنقول الامان
 اسم مشترك الملاقى من ثمانية اوجه الاول ان الملاقى التصديق بالقلب على سبيل الاعتقاد والتمكين من غير كشف والشرح
 منه وثانيه ايمان العوام بل ايمان الثاني كلهم الما خواص وثالثه الاعتقاد عقدة على القلب تارة تشدد وتقوى وتارة
 لثقل وتيسر في العقدة على انية اشارة والثالث بعد ذلك اعتباره بما يلهي ويهي وصلاحته في عقبة التي لا يمكن نزول عنها
 بنوعه وتخيير وتبديل ووفاء والاشقي وبرهان وكذلك النصرة في والمبتدعة وفيهم من يمكن تشكيكه بادنى كلام ويمكن
 استنزاله من اعتقاده بادنى استمال او خوف من انه غير خفاك في عقدة كالاول ولكنهما متفاوئان في شدة التضمين وهذا موجود
 في الاعتقاد الثاني ايضا وامل يوتر في نمازنا التضمين وزيادته كما يوتر في الما في نماز الاشجار وانك قال تعالى فزادهم
 ايمانا وقال تعالى ليزادوا ايمانا مع ايمانهم وذلك بتأثير الطاعات في القلب وبذلك لا يبركه الا من راقب احوال نفسه
 في اوقات الموانبة على العبادة والتجرب ولها بخبر والقلب مع اوقات الفتور وادراك التفات في السكون الى عقائد
 الايمان في هذه الاحوال حتى يزيده الله استعصاره على من يريد حله بالتشكيك بل من يعتقد في التيمم معنى الرحمة اذا عمل
 بموجب اعتقاده فيج راسه وتلافى به ادرك من بالمنة تأكيد الرحمة وتضاعفها بسبب العمل وكذلك معتقد التواضع اذا
 عمل بموجب علمه مقبلا او ساجدا غيره احسن من قلبه التواضع عند اقامه على الخيرة وبذلك اجمع صفات القلب تصورها
 اعمال الجوارح ثم يعود اثر الاعمال عليها فيؤكله باويزيد فيها او جز زيادة الايمان بالطاعة بموجب هذا الاطلاق ولهذا قال
 على كرم المروج ان الايمان ليعبد ولمعة يضمار فاذا عمل العبد بالصالحات نمت فزادت حتى يبغض القلب كل طمان
 النفاق ليعبد ونكته سودا فاذا انتهك المحرمات نمت وزادت حتى يسود القلب كله فيطبع عليه ذلك هو الختم وتلاوة كما
 كلاب ران على قلوبهم الآية بهذا الورود صاحب القوت في باب الاستثناء في الايمان الا انه قال ان الايمان يبدو وان
 النفاق يبدو من غير لام فيما وقال فاذا انتهك المحرم العبد وفيه فذلك هو الختم ثم قرأ كلاب ران على قلوبهم باكانوا يكبرون
 ويروى بوجه آخر قال ان الايمان يبدو والمظنة بيضار في القلب فكما ازاد الايمان عظما ازاد ذلك البياض فاذا استكمل
 الايمان ابيض القلب كله وان النفاق يبدو والمظنة سودا فكما ازاد النفاق عظما ازاد ذلك السودا فاذا استكمل النفاق
 اسود القلب كله وآيم السوء شققتم عن قلب مؤمن لوجود ثبوت ابيض ولوشققتم عن قلب منافق لوجود ثبوت سودا
 السيوطي في الجامع الكبير كذا اخبر ابن المبارك في الزيادة ابن ابي شيبة في المصنف والوجه في الغريب ورسته في الايمان
 البين والاشكال في السنة والاصح في في الحجة قال اصح المظنة مثل النكته او نحوها وفي نهاية ابن الاثير المظنة بالضم مثل
 النكته من البياض هذا فظهر بهذا ان مراد السلف غير ما زعم جمهور المصنفين ان الاعمال دخيلة في زيادة الايمان
 ونقصانه لانها داخلية في الايمان كما قالوا حقيقة الايمان تنور وتضي بالاعمال الصالحات فيزياد النور والضياء
 واذا انكبت المعاصي فينقص النور والضياء فعلى هذا قول السلف يزيد وينقص ليس فرع قولهم انه قول وعمل
 والمتبادر من القرآن ان الايمان في القلب كما علمته فلا تكون الاعمال فعل الجوارح داخلية بل دخيلة كما حقيقة
 فانهم ولا يمكن من الغافلين وقد روى احمد عن ابن مسعود انه كان يدعو اللهم زدنا ايمانا وتقيا فتأصح عن عمار انه قال ثلثا
 من كمن فيه فقد استكمل الايمان انصاف من نفسه والاتفاق من الاقتار وبذلك السلام للعالم ذكره البخاري وقال جنب

بما في الايمان على عشرة معان

١- سرور في معرفة الحق ٢- سرور في معرفة الحق ٣- سرور في معرفة الحق ٤- سرور في معرفة الحق ٥- سرور في معرفة الحق ٦- سرور في معرفة الحق ٧- سرور في معرفة الحق ٨- سرور في معرفة الحق ٩- سرور في معرفة الحق ١٠- سرور في معرفة الحق

و يحصل في قلبه من الرغبة في الخير والبر من الشر ما لم يكن في غيره زادوا عليه بالبر ومحبته بطاعة

ابن عبد الله وابن عمر وغيرهما تعلمنا الايمان ثم تعلمنا القرآن فآزونا ايمانا والاثار في هذا كثيرة جارا والزيادة قد نطق
 القرآن في عدة آيات كقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى نعم
 يتدكرون وفيه امر يحبه المؤمن اذا تليت عليه آياته ازاد قلبه فيهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الايمان ما لم يكن حتى كان
 لم يسبح آية الا حينئذ ويزاد في الايمان وتقال تعالى ان الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
 فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فهذه الزيادة عند نحو يعلمهم بالهدى فآزادوا اليقين والوكلا ونبايا على الجهاد و
 توحيد اباان لا يخافوا المخلوق وتقال تعالى واذا ما انزلت سورة فهم من ليولها فزادتهم ايمانا فاما الذين آمنوا فزادتهم
 ايمانا وهم يستبشرون وفيه الزيادة ليست مجرد التصديق بان الله انزلها بل زادتهم بحسب مقتضاها فان كانت امرا
 بالجهاد وغيره ازادوا رغبة فيه وان كانت نهيا عن شيء انهم واعده فكم يزدادون ولذا قال لهم يستبشرون والاستبشار غير مجرد
 التصديق وتقال تعالى فاجعلنا اصحاب النار االى ويذاد الذين آمنوا ايمانا وتقال تعالى هو الذي انزل السكينة في
 قلوب المؤمنين ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وهذا انزل لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية واصحابه فاجعل السكينة
 موجبة لزيادة الايمان والسكينة هي طمأنينة في القلب وقوله تعالى يهد قلبه فزادته تعلقه بزيادة في ايمانه كما قال تعالى
 والذين آمنوا وهدانا صراطا مستقيما وتقال تعالى انهم في شك من ربهم فزادهم هدى وربطنا على قلوبهم وتقال تعالى
 ولما راى المؤمنون الاحزاب راى وما زادهم الا ايمانا وتسليما وتقال تعالى ويزيد الله الذين آمنوا وهدانا صراطا مستقيما
 ان الذين اتوا العلم راى ويزيدهم خشوعا لما يزيدهم علما وتبيننا بامر الله تعالى على ما حصل لهم من الادلة فزادوا طرف
 من الايمان مباحث وموضع البخارى وقفا فعلة واستاذى في فتح الملهم شرح المسلم فراجع

باب في القدر بفتح الدال واسكانها الغتان تقول قدرت الشيء اذا احطت بمقداره والمراد ان الله تعالى علم مقادير الاشياء
 وازمانها قبل ايجادها ثم اوجدها سبق في علمه انه يوجد ما تحدث صادر عن علمه وقدرته واراثة هذا هو المعلوم من الدين
 بالبراهين القطعية كما ذكر في علم الكلام وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين الى ان حدثت بدعة القدر
 في اواخر من الصحابة واول من ابتدعه بالعراق رجل من اهل البصرة يقال له سيبويه بن ابراهيم الجوس او سوسن
 وتلقاه عنه مجاهد الجهنى واخذ غيلا عن مجاهد وتقال اول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة فقال رجل احترقت الكعبة
 فقال آخر لم يقدر الله هذا ولم يكن على عبد الخلفاء الراشدين احد ينكر القدر فلما ابتدعوه سولوا التكذيب بالقدر روى عليهم من
 بقى من الصحابة كعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ووالده بن الاستعاضة رضي الله عنهم وكان اكثره بالبصرة والشام وكليل
 منه بالحجاز ثم اعلم ان بعض القدرية قال لسابق قدرية بل انتم القدرية لا اعتقادكم باثبات القدر وهذا تمويه من هؤلاء الجهمية
 فان اهل الحق يغفون امورهم الى الله سبحانه وتعالى وليضعون القدر والافعال الى سبحانه وتعالى ويؤولوا الجملة ليضعونها
 الى انفسهم ويدعى الشيء لنفسه ومضيقه اليها اولى بان ينسب اليه ممن يعتقده لغيره وينفيه عن نفسه وفي الباب
 القدرية مجوس هذه الامة تبسم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الارادة كما قسمت المجوس فصرفت الخير الى يزدان والشر
 الى اهرمن ولا تخاف باختصاص هذا الحديث بالقدرية قال الحافظ في الفتح وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف
 من القدرية انكار كون البارئ تعالى عالما بشئ من اعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما يعلمها بعد كونها قال القرطبي

وغيره قد انقضت بهذا المذهب يقال والقدرية اليوم مطبقون على ان السعالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف
 في زعمهم بان افعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وقبوح كونه نذيبا باطلا اخف من المذهب
 الاول واما المتأخرون منهم فانكروا تعلق الارادة بافعال العباد فزارا من تعلق القدرية بالحديث وسيم مخصوصون بما قال
 الشافعي ان سلم القدرية العلم خصم يعني يقال له يجوز ان يقع في الوجود خلاف بالتضمنة العلم فان منع وافق قول
 اهل السنة وان اجاز لزمه نسبة الجبل تعالى الله عن ذلك وسيجي ببقية هذا الجواب في باب في الجهمية فانظره -
 باب في ذراري المشركين جمع ذرية وسي اولاد الانس والجن والمراد بهما الصغار اختلف العلماء في اولاد المشركين
 فقيل انهم من اهل النار تبعالا ابوين وقيل من اهل الجنة نظر الى اصل الفطرة وقيل انهم خدام اهل الجنة وقيل
 انهم يكونون بين الجنة والنار لا معذبين لا منعمين وقيل من علم الله تعالى ان يؤمن ويحيى عليه ان عاش دخل الجنة
 الجنة ومن علم انه لا يفر ويكفر دخل النار وقيل بالتوقف في امرهم وعدم القطع بشي وبه قال اكثر اهل السنة وقال ابن حجر
 انهم من اهل الجنة ولما سئل ابو حنيفة عنه قال الله اعلم بما كانوا عاقلين كما في حديث الباب قوله قال الله اعلم
 بما كانوا عاقلين قال الخطابي نفا هذا الكلام لوسم الله صلى الله عليه وسلم لم يفت السائل عنهم وانه رد الامر في
 ذلك الى علم الله تعالى من غير ان يكون قد جعلهم من المسلمين او الحقيهم بالكافرين وليس هذا وجه الحديث وانما منعناه انهم كفار
 يلتحقون في الكفر بابائهم لان الله تعالى قد علم انهم لو بقوا احياء حتى يكبروا لكانوا يعملون عمل الكفر فلو بدله حديث عائشة
 قالت قلت يا رسول الله ذراري المؤمنين قال من آباؤهم نقلت يا رسول الله بل اعمل قال الله اعلم بما كانوا
 عاقلين فهذا يدل على ان في المسئلة وقال شيخ مشايخنا قوله الله اعلم بما كانوا عاقلين حاصله والله اعلم ان
 دخول الجنة قد يكون لاجل الاعمال وقد يكون لغير ذلك من العوارض فالسؤال لم يكن الا عن الدخول المرتب
 على الاعمال فاجاب انهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنة دخول كذا وكذا مطلق الدخول لتحقيق في النوع الثاني
 فلم يتعرض له ولم ينكر عنهم بل انبته بقوله كل مولود يولد على الفطرة فانهم لما ولدوا على الفطرة ولا معتبر بما صدر
 عنهم حالة الصغر كما قلنا قريبا كانوا مسلمين قبل الولاة وبن البين انهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلا يكونون فيها
 بعد الولاة ايضا اذا ماتوا صغارا وذلك لما قلنا ان ما كن من الكفر غير محرم عليه وانظر من افعالهم لا يعتد بهم بل بقي
 الحكم فيهم الا ما كان قبل الولاة فترك بيانه الكمال على ما هو الظاهر وعليه قيل قوله هم من آباؤهم فانهم ليس لهم من الحكم الا
 ما كان لابائهم وهو الدخول المرتب على الاعمال وكذلك في المؤمنين واولادهم ولما لم يكن للدخول افعال لم يكن
 لهم الدخول المرتب عليها والاصل انهم شاركوا الاباء في الدخول المرتب على الاعمال فالمتوعدون واولادهم وكذا
 المشركون واولادهم كلهم اجمعون شركا فيما بينهم في ان الدخول مرتب على الاعمال فاعمال المؤمنين الجنة اذ
 الجنة واعمال المشركين السينة اذ خلعتهم النار والذراري من النوعين لم تكن لهم اعمال حتى تترتب الدخول في
 احد الدارين المرتب عليها واما الدخول بغير ذلك فغير متعرض به فينظر فيه الى نصوص آخر قرآنا قوله عليه السلام
 كل مولود يولد على الفطرة فاولادنا على ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فيفيا ان العذاب عنهما جميعا فانتهى بذلك دخول
 ذراري المشركين النار راسا كما انتهى الدخول المرتب على الاعمال وليس مجرد الفطرة نافية في دخول الجنة فلم يثبت

بذلك الدخول في شئ فينظر الى نصوص آخر ثبت دخول الجنة ولا ينافيه ما ورد في رواية خارجة حين سالت عن ولد
الذي مات في الجاهلية فقال هو في النار لان كل مرتبة هي بالنسبة الى ما فوقها نار والعرب تسمي كل شدة نار ولا شك
ان اصحاب اعراف في شدة اذا قاسوا احوالهم باحوال اهل الجنة وان ثبت دخول ذراري المشركين الجنة كان
غير مخالف لقوله هذا ايضا فان دخولهم هناك لما كان غير مضائق الى استحقاق وكانوا كالعبيد والغلمان ولم يكن
ما يكون للمؤمنين واطغاهم من الاكرام والنعيم كان ذلك شدة لهم وكذلك قوله عليه السلام خلقها لهم وهم في اصلاص
آبائهم ليس فيه تصريح بانهم في النار وفي الجنة فنقول انما كتب قبل خلقهم انهم في الجنة من غير عمل عملوه وانما رد على
عائشة لانها تكلمت بما ليس لها علم به وان كانت مصيبة فيما قالت انتهى قوله قال سمعت حماد بن سلمة يفسر حديث كل
مولود يولد على الفطرة قال حماد هذا عندنا حيث انه اخذ المداين عليهم في اصلاص آبائهم حيث قال الست بركم قالوا
بلى قال الخطاب معنى قول حماد في هذا احسن وكان ذهب الى انه لا عبرة للايمان الفطري في احكام الدنيا وانما يعتبر
الايمان الشرعي من المكتسب بالارادة والفعل الا ترى انه يقول قابله بيهوداته فهو مع وجود الايمان الفطري فيه
محكوم له بحكم ابويه الكافرين وفيه وجه آخر ذهب اليه عبد المداين المبارك حين سئل عنه عن الاطفال فقال الله علم
بما كانوا عالمين بربه والمداين ان كل مولود من البشر يولد على فطرته التي جبل عليها من السعادة والشقاوة
وعلى ما سبق له من قارة المروءة وشيئة فيه من كفر وايمان فكل منهم صار في العاقبة الى ما فطر عليه وخلق له وعامل في الدنيا
للعمل المشاكل لفطرته في السعادة والشقاوة فمن امارات الشقاوة للولد ان يولد لليهوديين والنصرانيين فيجملانه
للقارة على اعتقاد دين اليهود والنصارى او يجلانه اليهودية والنصرانية او يموت قبل ان يعقل فيصف الدين فهو
محكوم له بحكم والديه اذ هو في حكم الشريعة تبع له والديه وليشهارة حديث عائشة اني لصبي من الانصار يصلي عليه فقلت
يا رسول الله طوبى له الحمد فقلت هذا ولي عندي فانهم وهذا هو معنى قول ابى حنيفة

باب في الجهمية وفي نسخة والمعتزلة والجهمية منسوبة الى جهم بن صفوان الذي قال بالايجاب والاضطرار الى الاعمال
وقال لا فعل لاحد غير الله وانما ينسب الفعل الى العبد مجازا من غير ان يكون فاعلا او مستطيعا لشيء وزعم ان علم الله تعالى
حادث واتبع من وصف الله تعالى بانه شئ حي او عالم او مرابط حتى قال لا اصفه بوصف يحوز اطلاقه على غيره قال
واصفه بانه خالق ومحيي ومميت وموجد يفتح المهمة الثقيلة لان بانه الاوصاف خاصة به وزعم ان كلام الله تعالى
حادث قال الحافظ وليس الذي انكره على الجهمية ناسب الجبر خاصة وانما الذي اطبق السلف على ذمهم بسببه
انكار الصفات حتى قالوا ان القرآن ليس كلام الله وانه مخلوق وكذلك المعتزلة سمو انفسهم اهل العدل والتوحيد
وعنوا بالتوحيد واعتقدوا من نفى صفات الالهية لا اعتقادهم ان صفاتها تستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه اشرك
وهم في نفى الصفات موافقون للجهمية وآبا اهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل ومن ثم قال الجندرية
افراد القديم من المحدث وقال ابو القاسم تسمي التوحيد مصدر وجد يوجد ومعنى وحدت الله اعتقاده منفردا بانه
وصفاته لا نظير له ولا شبهة وقيل معنى وحدته علمته واحدا وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام
وفي صفاته لا تشبيه له وفي الهية ولكنه وتدبيره ولا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره انتهى لمخصا وقال شيخنا

لاحد الامور بالكلية وبهذا المعنى يخلف بعزة المروءة اما صفة فعل بمعنى القهر لخلقاته والغلبة لهم وان العزة لمرورسوله و
 المؤمنين وبهذا المعنى لا يخلف واما الحكيم فصفة ذات بمعنى العليم وصفة فعل بمعنى الاحكام وتقلب القلوب صفة فعل
 من فروع القدرة اي مبالى الخواطر وناقض العزائم فان قلوب العباد تخضع لقرارته وتقلبها كيف يشاء ويختل ان
 يكون بمعنى جعل القلب قلبا وبمعنى خالق الارادة وغيره من اعراض القلبية قال الله تعالى وتقلب افئدتهم و
 ابصارهم قال الراغب تغليب الشيء تغيبه من حال الى حال والتقلب التصرف والتغليب المدا القلوب والبصائر
 صرفا من راي الى راي ومعنى تغلب افئدتهم تصرفها بما شئوا واما السمع والبصر وهو السمع البصير السميع من له سمع
 يدرك به السموعات والبصير من البصير يدرك به المرئيات لانه سمع بلا سمع كما قال المعتزلة ولا انه سمع بمعنى العالم انه
 يعلم السموعات كما اول بعضهم لانه يوجب المساوات بينه تعالى وبين الاعشى والاصم الذي يعلم ان السما خضرو
 ولا يراه وان في العالم اصواتا ولا يسمعها وفساده ظاهر فوجب كونه سميعا بصيرا مفيدا امر اذا على ما يفيد كونه عالما
 فان قيل كيف يتصور السمع له تعالى وسوء عبارة عن وصول الهوار المتموج الى المتعصب المفروش في مقعر الصماخ
 قلت ليس فذلك بل هو حاله فيخلقها الله في الحي نعم حرت سنة الله تعالى بانه لا يخلقه عادة الا عند وصول الهوار اليه
 ولا ملازمة بينهما عقلا فالله تعالى سميع المسموع بدون هذه الوسائط العادية كما انه يرى بدون المواجهات والمقابلات
 وخروج الشعاع ونحوه من الامور التي لا يحصل الابصار الا بها عادة فالجمل انهما غير صفة العلم وبهما من الصفات
 الذاتية الحقيقية الوجودية من السبعة وعندنا واث المسموع والمبصر تحصل التعلق وفي فتح الملهم قال شيخ الاسلام
 ابن تيمية كل كمال في الممكنات التي هي المخلوقات فهو منه ومن الممكن ان يكون فاعل الكمال وتبديعه عاريا منه
 بل هو احق به والسبحانه وتعالى له مثل الاعلى لا يستوى به والمخلوق في قياس شمول ولا في القياس تمثيل بل كلما
 ثبت المخلوق من كمال فالخالق تعالى احق به وكل نقص منزلة عنه مخلوق ما فتنزله الخالق عنه اولى قال ولهذا
 كان المستعمل في الكتاب والسنة وكلام السلف في حق تعالى هو القياس الاول في مثل ان يعلم ان ما ثبت لغيره من
 كمال مطلق لا نقص فيه احق بان ثبت له من ذلك الكمال ما هو احق به مما سواه فاذا كان بالحياة والعلم والقدرة
 كما لا النقص فيه وهذا يصحف به المخلوق فالخالق احق ان يصحف بالحياة والعلم والقدرة وما ينزه عن غيره من
 العيوب فهو سبحانه احق بتفخيره عنه كما في قوله تعالى ولله المثل الاعلى قال شيخنا قاسم العلوم والخيرات نور الله
 ونفعنا بعلمه ان الكمالات والخيرات كلها وجودية تالفة للوجود وهو اصلها ومصدرها ولذا لا ينصف المعلوم
 بشئ من الكمال كما ان الشرور والنقائص باسرها عدمية لا تخلو عن عدم وهو نشاها وما خادها بالبصير مثلا كمال وهو
 امر وجودي واعلى نقص وهو عدم البصر والسمع كمال وجودي والصمم اى عدم السمع نقص وانا ظاهر لنقص حقيقة
 كل كمال ونقص وراجع كتب الشيخ فانه اثبتنا وازاح كل شبهة باشبع بيان واثبتنا فعلى هذا لا يمكن ان يوجد نقص
 وقصور في ذاته سبحانه وتعالى لانها منزلة من شوائب العالم مطلقا ومن كمال الايجاب ان يكون موجودا فيه
 سبحانه وتعالى على وجه التمام لانه منبع الوجود ومخزنه والممكنات لما كانت حقائقها وجودا فاصلة بين الوجود و
 عدم لا موجودا بحتا وبالمعنى والمحضا فقد خلط فيها الامران الخير والشر والكمال والنقص والحسن والقبح اقتضاء

السموع والبصير

اثبات الصفات

من جانبية الوجود والعدم ووفاء لحقيقتها فالوجود مع توابعه من الكمالات والخبرات صادرة من جانب الحق سبحانه وتعالى على كل جزء من اجزاء العالم قفذه وقضيضه ونظيره وقطبيه حسب تفاوت درجاتها كما ان نور الشمس مع صفاته اللازمة من الحرارة والتنوير وغيرهما فانض على السموات والارض وبانيهما من السيارات العلوية والولوية السفلية مع اختلاف استعدادها وقابلية المادة الصغيلة مثلا اذا حازتها الشمس تملأ لآلة كانهما في البرق واللمعان حتى الشمس بعينها وان في هذا الشأن غير ما من الاشجار والاحجار في الاستفادة منها وكذا المار الصافي في وقت مغابته مع الشمس شأن ليس للهور وغيره فكما ان النور الصادر من الشمس الواقع على الارض او المرأة او ايما كان اذا نزل عنه بل نور الشمس او غير ما يقع غاية قربة من الارض والمرأة والتصاقه بهما وتبعه من الشمس بالف آلاف فرسخ في بادي النظر تجاب بان نور الشمس السابجة في حكمها لا غير نعم هو في درجة منزلة من النور الذي في جرم الشمس كثير وسواء ان نسب الى الارض بادي في تلبس الا ان زمام امره بيد الشمس لا بيد الارض المستضيئة به ولذا ينبغي تعلقه بالارض مادامت الشمس باقية على مجازاتها فكأنه يحس بجيبها ويذهب بذهابها كذا في الوجود ونواشيه من الكمالات والخبرات في اى ممكن وجرد في اى مرتبة تحقق هو وجود البارى عز اسمه وكمالاته هي الكمالات ليس للممكن منها نصيب الا القدر الذي للارض من نور الشمس وهذا مسئلة وحدة الوجود وتعدد الموجودات التي ذهب اليها المحققون وتعل الى هذه الحقيقة اشار سبحانه وتعالى حيث قال وبابكم من نعمه فمن الله قال ما آتاكم من حنة فمن الله وقال وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقال النبي صلى الله عليه وسلم الخير كله في بيك والشجرة ليس اليك فليد الحمد رب العالمين لا شريك له وكل شئ باخلا الساطل وقال ان فرضت كرة الشمس بمنزلة ذات الحق سبحانه وتعالى عن تمثيلنا والنور العظيم الذي في جرمها بمنزلة وجود الحق والاشعة اللازمة لها الصادرة منها بمنزلة صفات الحق وتوابع الاشعة على الاعيان الخارجية بمنزلة تعلق الصفات والاسمار بالخلوقات ونهه الاعيان المستنيرة بضوء الشمس بمنزلة حقائق الممكنات التي يقال لها الاعيان الثابتة وضوء الشمس العارضة للاشياء وحرارتها العارضة لها بمنزلة وجود الممكنات وصفاتها الوجودية الكمالية ينبغي لك ربط المحدث بالقديم ونجلي كثير من الاشكالات العويصة التي استصعب تفحص عنها وبالله التوفيق وتظهر لك ايضا ان صفات الحق سبحانه وتعالى لا يقال لها عين الذات ولا غير ما لا ترى ان الشعاع الواح من اشعة الشمس لا يمكن ان يقال في حقه انه عين النور العظيم الموجود في جرم الشمس اى في مرتبة ولا انه غيره بخايرة السواد والبياض للثوب وسائر صفات الممكن لا انه بل الشعاع هو منزل النور الموجود في جرم الشمس فكذا ذات الحق سبحانه وتعالى هي مبدء جميع صفاته ووجود الصفات نازل عن وجود الذات لا عين ولا غير بخلاف الممكن فانه بنفس ذاته وحقيقته يكون عاريا عن الوجود والكمالات الوجودية كلها وانما حصل الوجود وسائر الكمالات من خارج كحصول النور للارض من الشمس كما قرناة قريبا واما الشهور والتعاقص التي في الممكن فانما نشأت من احاطة عدمه بوجوده الخاص كما ينشأ شكل التزيج والتطليث والاستدارة والمخروطية وغيرها من التقطيعات في نور الشمس الواقع على الارض وغيره من احاطة ظلال الاشياء الحاملة بذلك النور الواحد البسيط

والكمالات الكمالات

مسكونة الوجود

الصفات والصفات

المستند المنته في الاتفاق فيشكل بالترتيب او التثنية مثلاً وان لم يكن موجوداً في نفس نور الشمس الا انه ظهر بسبب هذا النور
في المحل بالريب لانه احاط بالمثل وهو قديم النور ولولا ذلك لما وجب محيطاً ولا محيطاً ولم يظهر هذا الشكل قطعاً فكذلك الشرور
والنفاث في العالم وان لم يكن اتصاف ذاته سبحانه وتعالى بها اصلاً الا انه تعالى هو الموجود بهذا القباح ايضا في محلهما
فالشرور كلها مخلوقة لله تعالى وهو خازنها والخيرات كلها صادرة منه وموجودة فيه سبحانه وتعالى باتم وجهه والكل طريق و
ما من حسنة جليلة او دقيقة الا هو آخذ بها عبيتها ان تربي جميعه مجيد فافهم يكن على بصيرة من ربك حتى يتضح لك الحق
التي صرح من الظنون والادبام الفاسدة ولا تكن مجوساً في سجن الالفاظ ودوائر الامثلة وارلق منها الى المقصود
الذي يضيئ عن نطاق البيان فان الرب جل جلاله ليس كمثل شئ وهو السميع البصير انتهى بلفظ الشريف وقد سمعت
بذاته احوال المروفتنا بعلمه بطول بقائه آمين وقال العلامة الشهيد الديلوي قيس المرسدة فظني ان الحكم ثبت
الارادة له تعالى بعد ما خلصنا في العالم من النظام الفاضل والتدبير الكامل وارتنباط العلويات بالسفليات و
الغيبات بالشهاديات والواع الثاليب والاعمال التصاريف على تناسب لا يتصور احسن منه من الضروريات العامة
لايتاني الكار من غافل وما هو الا كمن لا يخط نقوش الكتابة المكتوبة على غاية حسن وبها المطابقة لقوانين تلك
الصناعة غاية مطابقة ثم جوز انها صدرت من الحركة الاربعاشية فوافقت القوانين بسبل الاتفاق او كمن سح
اشعار اموز ونمة بليغة محتوية على انواع الصنائع البديعية ثم توهم انها صدرت من الشاعر على غير روية وقصد الى
مراعاة وزن وقافية ومن غير اعتبار لرصاة مقتضى الحال ومن غير اعتداد بالصنائع بل انما صدر الصوت منه
على طريق الاضطرار فالتفق ان لفظ على خارج مختلفة فجارت الفاظاً متواليته ثم اتفق تواليها في لفظ على نحو طابق
الوزن والقافية ومقتضى الحال وهل يتعد هذا المتوهم الاسن المجانين -

واما الوجه قال الله تعالى كل شئ بالكل الواجهة وحديث جابر عوذ بوجهك قال ابن بطال في هذه آلاية والحديث دلالة على
ان الوجه جوه وهو من صفة ذاته وليس بجارحة ولا كالوجه التي نشاهد من المخلوقين كما تقول انه عالم ولا تقول انه
كالعلماء الذين نشاهدهم وقال غيره ذلك آلاية على ان المراد بالترجمة (كذا في الاصل) فعل الصحيح الوجه ولو كانت حصة
من صفات الفعل شملها الهلاك كما شملها غيرهما من الصفات وهو محال وقال الراغب اصل الوجه الجارحة المعروفة
ولما كان الوجه اول ما يتقبل به اشرف ما في ظاهر البدن استعمل في مستقبل كل شئ وفي مبدئه وفي اشراقية تقيل وجه
النهائز وقيل وجه كذا في ظاهره وربما اطلقت الوجه على الذات كقولهم كرم السوجه وكذا قوله تعالى وينقي وجه ربك ذو الجلال
والاكرام وتوكل كل شئ بالكل الواجهة وقيل ان لفظ الوجه صلة والمعنى كل شئ بالكل الواجهة وكذا وينقي وجه ربك والمراد بالوجه
القصد اي بقي ما يريد به وجه قلت وهذا الاخير نقل عن صفيان وغيره وقيل المراد بالوجه في آلاية والحديث الذات الوجود او لفظ
وجهه ثم ادنا الوجه لذلك لكالوجه لاستحالة حملته على العضو المعروف فتعين التأويل او التفويض وقال البيهقي تكرر ذكر الوجه
في القرآن والسنة الصحيحة وهو في بعضها صفة ذات كقوله الرادر الكبير على وجهه وهو ما في صحيح البخاري عن ابي موسى
وفي بعضها بمعنى من اجل كقوله انما نطقكم لوجه السرة في بعضها بمعنى الرضا كقوله يريدون وجهه الاتبعاء وجهه ربه الاعلى و
ليس المراد الجارحة جوامد السرة اعلم واما العين فقال السرة تعالى ولصنع على عيني وتجري باعينا اي محفظي ولعلنا قال البيهقي

منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم في الوجه ومنهم من قال المراد بالعين الرؤية فعلى هذا فقولنا لا يتبع على عيني أي لتكون
 برأى منى وكذا قوله واصبر لحكم ربك فانك باعيننا أي برأى منا والنون للتعظيم وآل إلى ترجيح الأول لأنه ما يذهب السلف
 وتأييد بما وقع في الحديث وأشار إليه فان فيه إيماء إلى الرد على من يقول معناها القدرة صرح بذلك قول من قال إنها صفة
 ذات وقال ابن المنير وجه الاستدلال على إثبات العين لمدن حديث الدجال من قولنا لا الله ليس بأحد من جهة أن
 العور عن عدم العين وصد العور ثبوت العين فلما نزعنا هذه النقيصة لزم ثبوت الكمال بصدها وهو وجود العين وهو
 على سبيل التمثيل والتقريب للفهم لا على معنى إثبات الجارحة قال ولا يلل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد
 ثلاثة أقوال أحدها أنها صفات ذات أثبتها السمع ولا يهتدى إليها العقل والثاني أن العين كناية عن صفة البصر واليد
 كناية عن صفة القدرة والوجه كناية عن صفة الوجود والثالث أمرارها على ما جارت مفوضا معناها إلى الله تعالى وقال
 الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب العقيدة أنه أخبر السمرقاني كتابه وثبت عن رسوله الاستوار والنزول والنفس و
 اليد والعين فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل إذ لا أخبار المدور رسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك المحي قال
 الطيبي هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح وقال غيره لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من
 أصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك ولا المنع من ذكره ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل إليه
 من ربه وينزل عليه اليوم أكملت لكم دينكم ثم تترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبة إليه مما لا يجوز مع حصة على التبليغ عنه لقوله
 يبلغ الشاهد الغائب حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وأفعاله بحضرة نزل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على وجه
 الذي اراده الله منها ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات لقوله تعالى ليس كمثله شيء فمن أوجب خلاف ذلك بعينه
 فقد خالف سبيلهم وبالله التوفيق وأما اليد وقال الله تعالى لما خلقت بيدي قال ابن بطال في هذه الآية إثبات يدين
 لله تعالى وبها صفتان من صفات ذاته وليست بأجزاء من المشبهة من المثبتة للجهية من المعطلة وكيفي في الرد على من
 زعم أنها بمعنى القدرة أنهم اجمعوا على أن له قدرة واحدة في قول المثبتة ولا قدرة لفي قول النفاة لأنهم يقولون أنه
 قادر لذاته ويدل على أن اليدين ليستا بمعنى القدرة أن في قوله تعالى لا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي إشارة
 إلى المعنى الذي أوجب السجود ولو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم وإبليس فرق لشاركهما فيما خلق كل منهما به و
 هي قدرته وقال إبليس وإني فضيلة له علي وأنا خلقتني بقدرتك كما خلقته بقدرتك فلما قال خلقتني من نار وخلقته
 من طين دل على اختصاص آدم بأن الله خلقه بهيئة قال ولا جأز أن يراود باليدين النعتان لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق
 لأن النعم مخلوقة ولا يلزم من كونها صفتي ذات أن يكونا جازئين وقال ابن التين قوله وبهية الأخرى الميزان
 يدفع تأويل اليد بها بالقدرة وكذا قوله في حديث ابن عباس رفعه أول ما خلق الله القلم فأخذه به يمينه وكلنا يمين
 الحديث وقال ابن فورك قيل اليد بمعنى الذات وهذا يستقيم في مثل قوله تعالى مما علمت أيدينا بخلاف قوله لما خلقت بيدي
 فإنه سبق للرد على إبليس فلو حمل على الذات لما اتجه الرد وقال غيره هذا السياق مساق التمثيل للتقريب لأنه عهدان من
 اعتنى بشئ واستمر به بأشهر بيده فيستفاد من ذلك أن العناية بمخلوق غير واجب في اللغة
 تطلق لمعان كثيرة أجمع لثامها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقته ومجاز الأول الجارحة الثاني القوة نحو داود والابن الثالث

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

وقالت الجسمية معناه الاستقرار وقال بعض أهل السنة (والو العاليت) معناه الارتفاع وبعضهم رجاء به معناه علواً وبعضهم
الملك والقارية ومنه استنوت له الممالك يقال لمن اطاعه أهل البلاد وقيل معنى الاستنوار التمام والفراغ من فعل الشيء
ومنه قوله تعالى ولما بلغ أشده واستوى فعلى هذا المعنى استوى على العرش أتم الخلق وخص لفظ العرش لكونه أعظم الأشیاء
وقيل إن على في قوله على العرش بمعنى إلى فالمراد على هذا انتهى إلى العرش أي فيما يتعلق بالعرش لأنه خلق الخلق شيئاً بعد
شيء ثم قال ابن بطال فإما قول المعتزلة فإنه فاسد لأنه لم يزل قائماً دائماً مستولياً وقوله ثم استوى يقتضي افتتاح
هذا الوصف بعد أن لم يكن ولازم تأويلهم أنه كان مغالياً فيه فاستوى عليه فظهر من غالبه وبهذا منتف عن البرهانية و
أما قول الجسمية ففاسد أيضاً لأن الاستقرار من صفات الأجسام ويلزم منه التحول والتناهي وهو محال في حق الله تعالى
ولأنه بالخلقيات لقوله تعالى فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك وقوله التسوية على ظهوره ثم تذكرنا نعمته بكم
إذا استويتم عليه قال وأما تفسير استوى علواً فهو صحيح وهو المذهب الحق وقول أهل السنة لأن الله سبحانه وصف نفسه بالعلو
وقال سبحانه وتعالى عما يشركون وهي صفة من صفات الذات وأما من فسره ارتفاعاً فغيره لأنه لم يصف به نفسه قال
واختلف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل فمن قال معناه علواً قال هي صفة ذات ومن قال غير ذلك
قال هي صفة فعل وإن الفعل فعلاً سماه استوى على عرشه لأن ذلك قائم بذاته لاستحالة قيام الحوادث به انتهى فخصاً
وقد الرزمين فسره بالاستيلاء بمثل ما ألزم به من أنه صار قاهر العباد لم يكن فيلزم أنه صار غالياً بعد أن لم يكن
والانفصال عن ذلك للفرقيين بالتمسك بقوله تعالى وكان الله عليهما حكيمًا فإن أهل العلم بالنفسية قالوا معناه لم يزل
كذلك وسأل عن عباس بن نافع بن أزيق راس الأزارقة من الخوارج بمكة قال وقال وكان الله غفوراً رحيمًا عزيراً
حكيمًا سمعياً بصيراً فكانه كان ثم مضى فقال وأجاب وكان الله غفوراً رحيمًا سمي نفسه ذلك وذلك قوله أي لم يزل كذلك
فإن الله لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد قال الحافظ يحتمل كلام ابن عباس أنه أراد سمي نفسه غفوراً رحيمًا وبالله التسمية
مضت لأن التعلق بالقضى وإما الصفتان فلا يزالان كذلك لا ينقطعان لأنه تعالى إذا أراد النعمة والرحمة في الحال أو

الاستقبال وقع مراد قاله الكرمانى قال ويحتمل ان يكون ابن عباس اجاب بجوابين احدهما ان النسبة هي التي
 كانت وانتهت والصفة لانها تليها والآخرة معنى كان الدوام فانه لا يزال كذلك ويحتمل ان يحتمل السؤال على مسلكين و
 الجواب على رفعها كان يقال بهذا اللفظ مشربا في الزمان الماضي كان غفورا رحيماء مع انه لم يكن هناك من يغفر او يرحم
 وبانه ليس في الحال كذلك كما يشترط لفظ كان الجواب عن الاول بانه كان في الماضي يسمى به وعن الثاني بان كان يعطى
 معنى الدوام وقد قال النخاعة كان لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وتبقى من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى
 الوجه اتصل استوى القمر مثلا واستوى فلان وفلان تماثلا واستوى الى المكان اقبل واستوى القاعا تماثلا ما لانكم
 قاعا ويمكن رد بعض هذه المعاني الى بعض وكذا ما تقدم عن ابن بطال وقد نقل ابو سميعيل الهروي في كتاب الفاروق
 بسنده الى داود بن علي بن خلوة قال كنا عند ابي عبد الله بن الاعرابي يعني محمد بن زياد اللغوي فقال له رجل الرحمن على
 العرش استوى فقال هو على العرش كما اخبر قال يا ابا عبد الله انما معناه استوى فقال اسكت لا يقال استوى على
 الشئ الا ان يكون له مضاد ومن طريق حماد بن احمد بن النضر الازدي سمعت ابن الاعرابي ويقول ارادني احمد بن ابي داود
 ان اجله في لغة العرب الرحمن على العرش استوى بمعنى استوى فقلت والمدى اصبت بذلك وقال غير ذلك كان بمعنى استوى
 لم يختص بالعرش لانه غالب على جميع المخلوقات ونقل محي السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس واكثر المفسرين ان
 معناه ارتفع وقال ابو عبيدو الفراء وغيرهما نحوه واخرج ابو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري
 عن امه عن ام سلمة انها قالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والاقرار به ايمان والحجود به كفر ومن طريق ربيعة
 بن ابي عبد الرحمن انه سئل كيف استوى على العرش فقال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى
 رسوله البلاغ وعلينا التسليم واخرج البيهقي بسنده جيد عن الاوزاعي قال كنا والتابعون متوافرون لنقول ان المد على
 عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته واخرج الثعلبي من وجه آخر عن الاوزاعي انه سئل عن قوله تعالى ثم استوى على
 العرش فقال هو كما وصف نفسه واخرج البيهقي بسنده جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال
 يا ابا عبد الله الرحمن على العرش استوى كيف استوى فاطرق مالك فاخذته الرخصاء ثم رفع راسه فقال الرحمن على العرش
 استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع وما اراك الا صاحب بدعة اخرجوه ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك
 بن النضر عن عمار بن محمد عن ابن عباس قال قال في رواية اخرى ما اراك الا صاحب بدعة واخرج البيهقي من طريق ابي داود الطيالسي
 قال كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ومثربك والبوعوانة لا يجذون ولا يشبهون ويرون هذه
 الاحاديث ولا يقولون كيف قال ابو داود وهو قولنا قال البيهقي وعلى هذا معنى اكارنا ولا سند الا لكافي عن حماد بن الحسن الشيباني
 (صاحب ابني حنيفة) قال اتفق الفقهاء كلهم من المشرق الى المغرب على الايمان بالقرآن وبالا حاديث التي جازها اشقا
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير فمن فسرها منها وقال بقول جهم فقارح عما
 كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وفاروق الجماعة لانه وصف الرب بصفة الاشياء ومن طريق الوليد بن مسلم سالت
 الاوزاعي وما كانا والثوري والليث بن سعد عن الاحاديث التي فيها الصفة فقالوا لا نروها كما جازت بل كيف اخرج ابن ابي
 في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الاعلى سمعت الشافعي يقول لله اسماء وصفات لا يسجد احد لها ومن خلفه بعد ثبوت الحق

عليه قفر وما قبل قيام الحج فانه يعذر بالجهل لان علم ذلك لا يترك بالعقل ولا الروية والفكر فنثبت هذه الصفات و
 تنفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه فقال ليس كشئ شئ واسند البيهقي بسند صحيح عن احمد بن الجوابي عن سفيان بن عيينة قال كل
 ما وصف الله نفسه في كتابه فتفسير ذلك لاونه والسكوت عنه ومن طريق ابى بكر الشافعي قال نهى اهل السنة في قوله الرحمن
 على العرش استوى قال بلا كيف والآثار في عين السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي واحمد بن حنبل ودوابي حنيفة والوليد و
 محمد كما تقدم وقال الترمذي في الجامع عقب حديث ابى هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف بنفسه في كتابه كذا
 قال غير واحد من اهل العلم في هذا الحديث وبالشبه من الصفات وقال في باب فضل الصلوة قاربنا هذه الروايات
 فنؤمن بها ولا ننسوها ولا يقال كيف كذا جاب عن مالك وابن عيينة وابن المبارك انهم اقرؤا بلا كيف وبذلك قول اهل العلم
 من اهل السنة والجماعة واما الجهمية فانكروا وقالوا هذا التشبيه وقال اسحق بن راهويه انما يكون التشبيه لو قيل يدك و
 سمعك فقال في تفسير المائدة قال الامنة تؤمن بهذه الاجاديت من غير تفسيرهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك
 وقال ابن عباس الباقيل السنة مجموعون على الاقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكفوا شتبا منها و
 انا الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من اقر بها فهو مشبه فسيماهم من اقر بها معطلة وقال امام الحرمين في الرسالة النفاية
 اختلفت مسالك العلماء في هذه النوازل فمما فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن و
 ذهب ائمة السلف الى الانكفاف عن التاويل واجرا انظروا على موارد ما ولفوا بفيض معانيها الى الله تعالى والذي يترتب
 رايها وندى الله عقيدة اتباع سلف الامنة للذليل القاطع على ان اجماع الامنة حجة فلو كان تأويل هذه النوازل حجة
 لا وشك ان يكون استنباطهم به فوق استنباطهم بفروع الشريعة واذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الاضرار عن
 التاويل كان ذلك هو الوجه المبتغى انتهى وقد تقدم انقل عن اهل العصر الثالث وهم قتها الماصرون كالثوري و
 الاوزاعي ودوابي حنيفة وابى يوسف ومحمد ومالك والليث ومن عاصريهم وكذا من اخبر عنهم من الائمة فكيف لا يوثق بما اتفق
 عليه اهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة وقسم بعضهم اقوال الناس في هذا الباب الى ستة اقسام
 قولان لمن يجربها على ظاهرها من يثقدها من جنس صفات المخلوقين وبهم المشبهة وتفرع من قولهم عدة آراء
 والثاني من يثني عنها شبهة المخلوقين لان ذات الله لا تشبه الصفات فان صفات كل موصوف
 تناسب ذاته وتلائم حقيقة وقولان لمن ثبتت كونه صفة ولكن لا يجربها على ظاهرها احياء يقول لان اول شئها
 بل نقول الله اعلم بمراده والاخر يقول فيقول مثلا معنى الاستواء الاستسلام الى القدرة ونحو ذلك وقولان لمن لا يجرب
 بانها صفة احدى يقول يجوز ان تكون صفة وظاهرها غير مراد ويجوز ان تكون صفة وقال الاخر لا يجازي في شئ من
 هذا فانه من المتشابهة قال البخاري.

باب قول الله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا قوله وتجعلون له اندادا ذلك رب العالمين قال ابن بطال غرض البخاري
 في هذا الباب اثبات نسبة الافعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيرا او شرافى لله تعالى خلقا وللعباد كسب و
 لا ينسب شئ من المخلوق لغير الله تعالى فيكون خسرنا ونذا وساديا لى نسبة الفعل اليه وقد نسب الله تعالى عباده على ذلك بالآيات
 المذكورة وغيره المصحة بنفى الانداد والا لئله الدعوة موه فتضمنت الرو على من يزعم انه يخلق انفعاله ومنها ما حذر به المؤمنين

او اثبت عليهم ومنها ما وضح به الكافرين وحديث الباب لما سرف في ذلك وقال الكرماني الترجمة مشعرة بان المقصود اثبات نفى الشريك
 عن الله سبحانه وتعالى فكان المناسب ذكره في اوّل كتاب التوحيد لكن ليس المقصود هنا كسب بل المراد بيان كون افعال العباد
 مخلوقة لله تعالى اذ لو كانت افعالهم بحكمهم لكانوا ائدادا لنفسه كما انه في الحق ولهذا عطف ما ذكر عليه من الرّد على الجهمية في
 قولهم لا قدرة للعبد اصلا وعلى المعترض حيث قالوا لا دخل لقدرة الله تعالى فيها والمذهب الحق ان لا جبر ولا تفويض بل امر
 بين امرين فان قيل لا يخلو ان يكون فعل العبد بقدرته منه او لا اذ لا واسطة بين النفي والاثبات فعلى الاول ثبت القادر
 الذي ناعيه المعترض والاثبت الجبر الذي هو قول الجهمية فالجواب ان يقال بل لا قدرة لغيره فيترك بها بين التنازل من
 المنارة والساقط منها ولكن لا تأثير لها بل فعله ذلك واقع بقدرته الله تعالى فتاثير قدرته فيه بعد قدرته العبد عليه وهذا
 هو السبب بالكل وحاصل ما نعرف بقدرته العباد بها صفة يترتب عليها الفعل والترك عادة وتقع على وفق الارادة
 وفي فتح الملهم قال الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي رحمه الله ان افراد المديح باختيار حركات العباد وفعالهم لا يخرجها
 عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب بل الله تعالى خلق القادر والمقدور جميعا وخلق الاختيار والمختار جميعا فاما
 القدرة فوصف للعبد وخلق للرب سبحانه وليست بسبب له واما الحركة فتخلق للرب تعالى ووصف للعبد وكسب له فانها
 خلقت مقاديرة بقدرته هي وصفه وكانت الحركة نسبتة الى صفة اخرى تسمى قدرته فتسمى باعتبار تلك النسبة كسبا وكيف
 يكون جبر المحض او بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة والضرورة او كيف يكون خلقا للعبد ووصف
 لا يحيط علما بتفاصيل اجزاء الحركات المكتسبة واعادها واذا لطل الطرفان والنصوص ناطقة ببطلانها المتيقن الا ان
 في الاعتماد وتبطلانها مقدورة بقدرته الله تعالى اختراعا وبقدرته العبد على وجه اخر من التخلق ليعبر عنه بالاكتساب وليس من
 ضرورة تعلق القدرة بالمقدور ان يكون بالاختراع فقط ففعل العبد وان كان كسبا للعبد فلا يخرج عن كونه مراعيا سبحانه
 فلا يجزى في الملك والمملوك طرفة عين ولا لغة خاطر ولا قلعة ناظر لا يقضار الله وقدرته وبارادته وشيئته ومنه الشر
 والخير والنفع والضّر والاسلام والكفر والعرفان والنكر والفوز والخسران والغواية والرشق والطاعة والعصيان والشك
 والايمان لا ارادة لقضائه ولا معقب لحكمه فعلى من يشاء ويهوى من لئس لا لئس عما يفعل وهم يسألون ويأمر عليه
 جهة العقل ان المعاصي والجرائم ان كان الله يكرها ولا يريد بها وانما هي جارية على وفق ارادة العبد وليس لغيره امر
 عدو الله سبحانه والجارى على وفق ارادة العبد اكثر من الجارى على وفق ارادة تعالى فليفت شري كيف يستخير المسلم ان يرد ملك
 الجبار ذي الجلال والاکرام الى رتبته لورود اليها رياسته زعيم ضيعة راي قوته لا استنكف منها اذ لو كان ما يستمر له
 الزعيم في القرية اكثر مما يستقيم له لاستنكف من زعامته وتبرأ عن ولايته والمعصية هي الغالبة على الخلق وكل ذلك حاز
 عند المبتدعة على خلاف ارادة الحق تعالى وبهذا غاية الضعف والعجز تعالى رب الارباب عن قول الظالمين انهم اكبرهم بها
 ظن ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى صح انها مرادة له فان قيل فكيف ينهى عما يريد وما يريد الا يريد قلنا الامر غير الارادة و
 لذلك اذا ضرب السجدة فعاتبه السلطان عليه فاعترضه بغيره عليه فكذا به السلطان فاراد الظهار حجة بان يامر العبد
 بفعل ونحو الف من يديه فقال له اسرج هذه الامة بمشبه من السلطان فهو يامر بما لا يريد مثاله ولو لم يكن الا كان عذره عند
 السلطان مبررا ولو كان مبررا لاقتاله لكان مبررا لملك نفسه وموحيال انتهى بتغيير لسيير قال الشيخ الاجل دلى الله على قدرته

بيان ان المخلوق لا يفعل العباد
 والى سبب

افعال العباد اختيارية لكن لا اختيار لهم في ذلك الاختيار ولا يد عليه ان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى وكان ذلك الاختيار نفعهم الجزاء ايمان معنى الجزاء يرجع الى ترتيب بعض افعال الله تعالى على البعض بمعنى ان الله تعالى خلق هذه الحالة في العباد فاحتضى ذلك في حكمته ان يخلق في حالة اخرى من النعمة او الالم كما انه يخلق المارزارة فيقتضى ذلك ان يكسوه صورة الهوار واما ليشترطه جود الاختيار وكسب العبد في الجزاء بالعرض لا بالذات وذلك لان النفس الناطقة لا تقبل لون الاعمال التي لا تستند اليها بل الى غير ما من جهة الكسب ولا الاعمال التي لا تستند الى اختيارها وقصد ما ليس في حكمته ان يدان يجازي العبد بما لم تقبل نفسه الناطقة لونه فاذا كان الامر على ذلك كفى هذا الاختيار غير مستقل في الشرطية اذا كان مصححاً لقول لون العمل وهذا الكسب غير المستقل اذا

كان مصححاً لتخصيص هذا العبد بخلق الحالة المتأخرة فيه دون غيره وهذا تحقيق ثمر لغير مفهوم من كلام الصحابة والتابعين فاحفظ قال الشيخ الاكبر في الفتوحات نور الشمس اذا تجلى في البر يعطى من الحكم بالا يعطى من الحكم بغير البر لا شك في ذلك كذا الاقتدار الالهى اذا تجلى في العبد يظهر الافعال عن الخلق فهو وان كان بالافتقار الالهى لكن يختلف الحكم لانه لو اسقط هذا التجلى الذي كان مثل المرأة لتجلىه وكما يعلم عقلا ان الثمر في نفسه ليس فيه من نور الشمس شئ وان الشمس ما انتقلت اليها بانها وانما كان لها تجلى كذلك العبد ليس فيه من خالقه شئ ولا حل فيه وانما هو تجلى له خاصة ونظيره قال الشيخ فولى الله له يلقى فان قيل من اين وجب على الانسان ان يصلي ومن اين وجب عليه ان يتقوا للرسل ومن اين حرم عليه الزنا والسرقه فاجواب وجب عليه هذا وحرم عليه ذلك من حيث وجب على البهائم ان ترعى الحشيش وحرم عليه اكل اللحم وجب على السباع ان تأكل اللحم ولا ترعى الحشيش ومن حيث وجب على التحل ان يبتغى اليسوب الا ان الحيوان استوجب تلقى علومها الهما اجلبيا واستوجب الانسان تلقى علومه كسبا ونظرا ووحيا وتقليدا قلنت وقد ظم استاذى نور الله قلبه بنا بنوره نظما طويلا منها نشه

طويل وتحدير الخلاف يطول
ولكنه نحو القدير يقول
لجبر اختيار لا يملك ذبول
وفيه اتتماد فليكنك قبول
محال فلا يسألك عنه سؤل
فيزعمه النظم الصريح جؤل
لهبا عا ولا ياتيه قال يقول
تفوت يادنى مسيلة فيعؤل

ايا صاحبي ان الكلام بقدرتك
وافعالنا مناس على اختيارنا
ففيك اختيار ليس منك وذلك
وبذا هو الكسب الذي كلفوا به
واما اختيار مستقل فانه
وشمر شمر شمر ما ينبغي له
كإراث خبث البذر خبث نباته
ولا يستوى الميزان لا يخصلته

أما وجه فقال الله تعالى وجهه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة اخرج عبد بن حميد والترمذي والطبري وغيرهم مرفوعا وموقوفان ابن عمرو ان افضلهم منزلة لمن ينظر في وجهه رب عز وجل في كل يوم مرتين قال ثم تلا وجهه يومئذ ناظرة قال بالبياض والصفا الى ربها ناظرة فانتظر كل يوم في وجهه الله ولفظ الطبري واكرمهم على الله تعالى من ينظر الى وجهه غدرة و

وعشية واخرج الطبري بسند صحيح الى يزيد النخعي عن عكرمة في هذه الآية قال تنظر الى ربها فانظر واخرج عن الحسن قال تنظر
الى الخالق وحق لها ان تنظر واخرج عبد بن حميد عن عكرمة اثبات الرؤية وانتظارها واخرج ابن جنيح عن مجاهد ناظرة تنظر ثوبا
وعن ابى صالح نحوه قال الباقى وجه الدليل من الآية ان لفظة ناظرة الاولى بالضماء المعجمة الساكنة من النظر بمعنى
اسرور ولفظة ناظرة بالنظر المعجمة المشالة يحتمل في كلام العرب اربعة اشياء نظير التثنية والاعتبار كقوله تعالى افلا ينظرون
الى الابل كيف خلقت ونظر الانظار كقوله تعالى ما ينظرون الا صمته واحدة ونظر التعطف والرجة كقوله تعالى لا ينظر اليهم
ونظر الرؤية كقوله تعالى ينظرون اليك نظر المعشى عليهم الموت والثالثة الاول غير مراد اما الاول فلان الآخرة ليست
بدراستدلال واما الثانية فلان في الانتظار تنغيصا وتكديرا والآية خرجت مخرج الاثنين والبشارة واهل الجنة لا ينظرون
تثنية لانهما خطر لهما ثوابه واما الثالثة فلا يجوز لان المخلوق لا يتعطف على خالقه فلم يبق الا النظر الرؤية والضم الى بك
ان النظر اذا ذكر مع الوجه انصرف الى نظر العينين الثنتين في الوجه ولانه هو الذي يتعدى بالى كقوله تعالى ينظرون اليك
واذا ثبت ان ناظرة منها بمعنى رايته اندفع قول من زعم ان المعنى ناظرة الى ثواب ربها لان الاصل عدم التعديل وايد
منطوق الآية في حق المؤمنين بمفهوم الآية اخرى في حق الكافرين انهم عن ربهم يومئذ يحجبون وفي رواية بالقيامة في
الآيتين اشارة الى ان الرؤية تحصل للمؤمنين في الآخرة دون الدنيا انتهى لخصاصه وضحا وقد اخرج ابو العباس
السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجردى وميوسن شيوخ البخاري سمعت عمرو بن ابى سلمة يقول سمعت مالك
ابن انس يقول لما يا ابا عبد الله يقول الله تعالى الى ربها ناظرة يقول قوم الى ثوابه فقال كذبوا فانهم لم ينظروا له تعالى
كلما انهم عن ربهم يومئذ يحجبون ومن حيث النظر ان كل موجود يصح ان يرى وبذا على سبيل التدرج والاصناف الخالق
للتعاضد على صفات المخلوقين واوله السمع طائفة بتوقع ذلك في الآخرة لاهل الايمان دون غيرهم ومنع ذلك في الدنيا
الا ان اختلف في نبينا صلى الله عليه وسلم ذوا الصبح انه راي ربه برأى العين وما ذكره من الفرق بين الدنيا والآخرة ان البصار
اهل الدنيا فانية والبصار هم في الآخرة باقية جبر ولكن لا يمنع تخصيص ذلك بمن ثبت وقوعه ومنع جهور المعتزلة من الرؤية
متمسكين بان من شرط المراتى ان يكون في جهة والمعتزلة عن الجهة والتفوق على انه يرى عباده فهو راس جهة واختلف من
اثبت الرؤية في معناها فقال قوم يحصل للرأى العلم بالمد تعالى بروية العين كما في غيره من المراتى وهو على وفق
قوله في حديث الباب كما ترون القمر الا انه منزه عن الجهة والكيفية وذلك امرنا على العلم فقال بعضهم ان المراد بالرؤية العلم
وعبر عنها بعضهم بانها حصول حاله في الانسان نسبتها الى ذاته المخصوصة نسبة الابصار الى المراتى وقال بعضهم رؤية
المؤمن المدفوكشف وعلم الا انه اتم ووضح من العلم وبذا اقر الى الصواب من الاول وتعقب الاول بانه حينئذ
لا اختصاص لبعض دون بعض لان العلم لا يتفاوت وتعقب ابن التين بان الرؤية بمعنى العلم يتعدى لمفهومين تقول
رايت زيدا فقيها اى علمته فان قلت رايت اسد لمنطلقا لم يفهم منه الرؤية البصرية يزيد تحقيقا قوله في الخبر انكم سترون
ربكم عيانا لان اقران الرؤية بالعيان لا يحتمل ان يكون بمعنى العلم وقال ابن بطال ذهب اهل السنة وجمهور الامة الى
جواز رؤية المدنى الآخرة ومنع النجوى والمعتزلة وبعض المرجئة ومسكوا بان الرؤية لا يجب كون المرأى محييا وحالاني
مكان واوله قوله ناظرة بمنظرة وهو خطأ لانه لا يتعدى بالى ثم ذكر نحوه ما تقدم ثم قال وبما مسكوا به فاس لقيام الادلة على

بيان معنى النظر الى الشئ

بيان رؤية المدنى

في رواية الشيخين الروية

بيان اختلاف السلف في رواية النبي صلى الله عليه وسلم في المخرج

ان الله تعالى موجود والرؤية في تعلقاتها بالمرئي بمنزلة العلم في تعلقاته بالمعروف فاذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يوجب حادثة
فكذلك المرئي قابل وتعاقد القول لا تتركه الابصار واخذوا له تعالى لموسى لن تراني والجواب عن الاول انه لا تتركه الابصار
في الدنيا جاعلين دليل الآتين وبان نفى الادراك لا يستلزم نفى الرؤية لامكان رؤية الشيء من غير احاطة بحقيقة وعن
الثاني للمراد لن تراني في الدنيا جاعلا ايضا لان نفى الشيء لا يقتضي احاطته مع ما جاز من الاحاديث الثابتة على وفق الآيات
وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث عن انكر الروية وخالف السلف وقال القرطبي
اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبيينة المخصوصة والمقابلة واتصال الاشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب
في خطبهم وتحكم واهل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله للرائي فيرى المرئي
وتقترن بها احوال يجوز تبديلها والعلم عند الله تعالى وفي فتح الملهم باب في الروية الله تعالى سبحانه في القيامة فيثبتها اهل
السنة والجماعة لما ورد فيها الاخبار الصحيحة واما المعتزلة واليهودية والخوارج والرافضة فينكرونها وقالوا ان الروية توجب
كون المرئي محييا وحالا في مكان قال القرطبي اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبيينة المخصوصة والمقابلة و
اتصال الاشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب في خطبهم وتحكم واهل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود
المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله تعالى للرائي فيرى المرئي وتقرن بها احوال يجوز تبديلها والعلم عند الله تعالى و
احاديث الباب صريحة في رواية الله تعالى في الآخرة ونحن نخبر شل هذه الاحاديث على ظاهرها ولا نذكر لها المعاني تناولها
بعلومنا لقصور علمنا عن ورعها فافهم واختلف السلف في رواية النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عائلته وابن مسعود
الى انكارها واختلف عن ابي ذر وذهب جماعة الى اثباتها على عبد الرزاق عن معمر بن الحسن انه حلف ان محمد ارأى
ربه واخرج ابن خزيمة عن عروة بن الزبير اثباتها وكان يشترط عليه اذا ذكر له انكار عائشة وبه قال سائر اصحاب
ابن عباس وجرم بكعب الاحبار والزهري وصاحبه معمر وآخرون وهو قول الاشعري وغالب اتباعهم اختلفوا
هل رآه بعينه او قلبه وعن احمد كالقولين فثبت عن ابن عباس اخبار مطلقة واخرى مقيدة فيجب حمل مطلقاتها
على مقيدة ما فمن ذلك ما اخرج النسائي باسناد صحيح وصححه الحاكم ايضا من طريق عكرمة عن ابن عباس قال تعجبون
ان تكون النحلة لا يراها ولا يسمع الكلام لموسى والرؤية لمحمد واخرج ابن خزيمة بلغظان الله اصفى ابراهيم بالنحلة الحديث واخرج ابن
اسحاق من طريق عبد الله بن ابي سلمة ان ابن عمر رسل الى ابن عباس هل راي محمد ربه فارسل اليه ان نعم ومنها اخرج مسلم
من طريق ابي العالية عن ابن عباس في قوله تعالى ما كان في الفؤاد ما تظن ولقد رآه نزلة اخرى قال راي ربه بفضاده
مؤمنين وله من طريق عمار عن ابن عباس قال رآه بقلبه وصرح من ذلك ما اخرج ابن مردويه من طريق عطاء ايضا
عن ابن عباس قال لم يره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه انما رآه بقلبه وعلى هذا فيمكن الجمع بين اثبات ابن عباس
ونفي عائشة بان يحيل فيها على رؤية البصر واثباته على رؤية القلب ثم الماد بروية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد
حصول العلم لانه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالله على الله وام لم ير من اثبت له انه رآه بقلبه ان الروية التي حصلت
خلقت في قلبه كما خلقت الرؤية بالعين لغيره والرؤية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلا ولو جرت العادة بخلقها في العين
وتروى ابن خزيمة باسناد قوي عن انس قال راي محمد ربه وعنده مسلم من حديث ابي ذر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

ذلك فقال نوراني اراه ولا حرج عنه قال رايت نور اولابن خزيمه عنه قال رآه بقلبه ولم يره بعينه وبهذا تبين مراد أبي ذر
 بذكره النوران النور حال بين رؤيته لبصره وقد رجح القزطبي في الفهم قول الوقف في هذه المسئلة وعزاه بجماعة من
 المحققين وقواه بأنه ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدلل به للطائفتين ظهورهما بمتعارضة قابلية للتأويل قال
 وليست المسئلة من العمليات فكيف فيها بالادلة الظنية وانما هي من المعتقدات فلا يكتفى فيها الا بالدليل القطعي وجح
 ابن خزيمة في كتاب التوحيد الى ترجيح الاثبات والطنب في الاستدلال له بما يطول ذكره وحمل ما ورد عن ابن عباس على
 ان الرواية وقعت مرتين مرة بعينه ومرة بقلبه وفيما اورده من ذلك نقض ومن اثبت الرواية لتبييننا محمد صلى الله عليه وسلم
 الا انهم احمد فروى الخلال في كتاب السنة عن الموزي قلت لا احمد انهم يقولون ان عائشة قالت من رعم ان محمد راى ربه
 فقال اعظم على الله الفرية فباي شيء يدفع قولها قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم رايت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم اكبر
 من قولها وقا انك صاحب الهدي على من رعم ان احمد قال راى ربه بعيني راسه قال وانما قال مرة راى محمد ربه فقال
 مرة بقواه وحكي عنه بعض المتأخرين رآه بعيني راسه وهذا من تصرف الحاكم فان نصوصه موجودة روى البخاري عن
 مسروق قال قلت لعائشة يا امنا هل راى محمد ربه فقالت لقد كف شرى مما قلت اين انت من ثلث من حدثكهن فقد
 كذب من حدثك ان محمد راى ربه فقد كذب ثم قرأت لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير وما كان
 لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب الحديث وفيه ولكنه راى جبرئيل في صورته مرتين فقال النوى لم تنف عائشة
 بحديث مرفوع تبع فيه ابن خزيمة فانه قال في كتاب التوحيد من صحيح النفي لا يلجيب علما ولم تحك عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخبرها انه لم ير ربه وانما تناولت الآية انتهى وسع عجيب فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرح الشيخ فعهذه
 من طريق داود بن ابي هذيل عن ابي منسرة عن ابي مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق وكنت متكئا فجلست فقلت الم يقل الله
 ولقد راى نزله اخرى فقالت انا اول هذه الامة سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انما هو جبرئيل واخرجه
 ابن مردويه عن طريق اخرى عن داود بهذا الاسناد فقالت انا اول من سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت
 يا رسول الله رايت ربك فقال لا انما رايت جبرئيل منبطا نعم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس
 فاخرج الترمذي عن طريق الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس قال راى محمد ربه قلت ليس الله يقول
 لا تدركه الابصار قال ويحك ذاك اذا تجلى بوجهه الذي هو نور وقد راى ربه مرتين وحاصله ان المراد بالآية نفى الاحاطة
 عند رويها لان نفى اصل رويها روي قلت مراد ابن عباس راى ربه مرتين اى راى اولابا بعين وصدقته القلب
 ثانيا فافهم واستدل القزطبي في الفهم قال الابصار في الآية جمع محلى بالالف واللام فيقبل التخصيص وقد ثبت دليل
 ذلك سمعنا في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فيكون المراد الكفار بدليل قوله تعالى في الآية الاخرى وجوه
 يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة قال واذا اجازت في الآخرة جازت في الدنيا لتساوى التوتين بالذنب الى المراتب التي
 وهو استدلال جيد وقال عياض روية النبي صلى الله عليه وسلم في الآخرة جازت في الدنيا لتساوى التوتين بالذنب الى المراتب التي
 في الآخرة وانما في الدنيا فقال مالك انما لم ير سبحانه في الدنيا لانه باق والباقي لا يرى بالغا في فاذا كان في الآخرة ورزقوا
 البصار بابنية راوا الباقي فقال عياض وليس في هذا النظام استحالة الروية الا من حيث القدرة فاذا قدر المرء

قد تقرر ان الرواية بحديث مرفوع ولو كانت من باب الاستدلال لا يستلزم ما ذكرته من ظاهر الآية وقد خالفها غير المسلمين الصحابة والسلف اذا قال قولوا هذا لغيره منهم لم يكن ذلك القول بحجة انتفاء
 في الرواية بحديث مرفوع ولو كانت من باب الاستدلال لا يستلزم ما ذكرته من ظاهر الآية وقد خالفها غير المسلمين الصحابة والسلف اذا قال قولوا هذا لغيره منهم لم يكن ذلك القول بحجة انتفاء

من عباده عليها لم يمنع قلت ووقع في صحيح مسلم باليؤيد هذه التفرقة في حديث مرفوع فيه واعلموا انكم من تروا ربكم حتى
تلقوا واخرج ابن خزيمة ايضا من حديث ابى امامة ومن حديث عبادة بن الصامت فان جازت الرواية في الدنيا عقلا
فقد امتنعت سمعا لكن من انتبه للنبي صلى الله عليه وسلم لانه يقول ان التكليم لا يدخل في عموم كلامه قوله وما كان
لنبي ان يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب هو دليل ثان استدل به عائشة على ما ذهب اليه من نفى الرواية وتقريره
انه سبحانه وتعالى احضر تكليمه لغيره في ثلاثه اوجه وهي الوحي بان يلقى في روعه بايثار او تكليمه بواسطة من وراء حجاب او يرسل
رسولا فيبلغه عنه فيستلزم ذلك انتفاء الرواية عنه حالة التكليم والجواب ان ذلك لا يستلزم نفى الرواية مطلقا قال القرطبي قال
وعامة ما يقتضيه نفى تكليم الله على غيره من الاحوال الثلاثة فيجوز ان التكليم لم يقع حالة الرواية ثم اعلم قال الشيخ الحافظ المحقق
الحديث المفسر العارف العلامة مولانا وشيخنا افضل الدارين الشيخ احمد العثماني الديوبندي في شرحه فتح الملهم سالت الشيخ
السلامة النقي النقي الذي لم ير العيون مثله ولم ير يوشك نفسه ولو كان في سالف الزمان كان له شأن في طبقة اهل العلم عظيم
وتبهرنا يا مولانا بالانوار الكشيرية ثم الديوبندي احوال الله بقائه عن تفسير ادل سورة النجم وتحقيق رواية النبي صلى الله عليه
وسلم ربه فقرر الشيخ تقرير احسانا يلينا جامعا لاشتات الروايات واطراف الكلام متبها على اغوار القرآن فالتفت منه
ان يقيده بالكتابة لتعم الفائدة فاستجاب للمتمنى وعلى السادة مع وجود الشواغل الكثيرة وفيه انصاف ما كتبه تبارك وتعالى
لبطول بقائه .
بسم الله الرحمن الرحيم

والنجم اذا هوى اخذ من السماويات لان الكلام فيما بعد في خبر السمار وفي الاسرار الى السموات العلى الى سدرته المنتهى الى
ان قال ان هو الا وحى يوحى فانه فذلكه هذه الايات وابهم المعنى بكسر الجار فيها لا تجزاه في الله تعالى والوحى والرسالة و
ذكر الاوصاف التي تخص في موضوعات ابلغ من تبيينه كما في قوله لم يردت بالكرم القوم ثم قال علمه شديد القوى فاشتمل الى العلم
بعد ذكر المعنى وجعلها اثنتين موجيا ومعلما ثم ذكر اوصاف المعلم لان الكلام اذن مع اهل مكة وكانوا لا يعرفون جبريل فذكر
صفته وفعله وهذه اوصافه في سورة التكوين وكانه تعديل لسند الوحي وبيان صفته انيانه وصورته فانه اذا قيل ياتيه
الملك يحبس بالبال انه كيف ياتي فقال انه قادر على ذلك وانه ذو مرة سوى مبارك الصورة لا يؤنس من مثله الا الخضر
انه يدنو ويتدلى فذكر لونه وصفته وحليته وكيفيته انيانه قال ابن القيم رحمه الله في حاشية تفسيره في حاشية المنظر حسن الصورة ووجاهة ليس
فيها تاتج الخلق صورة بل هو اجل الخلق واقرابهم واعظمهم امانة ومكانة عند الله قال وفيه تعديل لسند الوحي والنبوة
وتزكية له كما ذكر نظيره في صورة التكوين فوصفه بالعلم والقوة وجمال المنظر وجلالته وهذه كانت اوصاف الرسول الملكى و
البشرى وكان هذا من اول تقرير مع من خالفهم فبسط شيئا وقايل كما ذكره ايضا وفي غيره في قوله تدلى اشارة الى
انه ما تجا وزعم مكانه فانه استرسال مع تعلق كثير الى الشجرة وهذا كنور عظيم منبسط في الجو تصاغر ودخل من كوة قرآه
الناظر غير منفصل عن موضعه وكانه نحو بيان لما ذكره في مثل جبريل لبشره فيفهمها كما ذكره السجستاني ما رواه ابن حجر مسندا الى
خير بن عبيد قال لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم الى السماء فاجتمع الى عبده ما اوحى فلما احس جبريل بدنو الرب خرسا جارا
فلم يزل يسبح سبحان الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة حتى قضى الدال عبده ما قضى قال ثم رفع راسه فخرأبته في خلقته
الذي خلق عليه منظوما اجتمع بالبرعد واللؤلؤ والياقوت فيل الى ان بين عينيه سدا لا تقين كنت لا اراه قبل ذلك الا

سورة النجم

على صورة مختلفة وكنت أكثر ما رآه على صورة دحية بن خليفة الكلبي وكان أحياناً لا يراه قبل ذلك إلا كما يرى الرجل صاحب من وراء الغراب قوله فادعني إلى عبده ما دعي الضمير لله تعالى لا جبريل فعند الطبري فادعني الله لي ما دعي حمي ونحوه عنه مسلم وليس بهذا انتشاراً في الضمائر ولا انفكاكاً في النظم فإن هذا الوصف مختصر في الله وأنه قد جعل هناك موحياً ومعلماً وأنه لما اختار رسولاً انتهى الأمر إلى المرسل آخر ولم يكن الرسول موحياً بل المرسل هو الموحى على شاكته قوله تعالى أو يرسل رسولاً فيوحى إليه ما يشاء وأنه ليس هناك متعاطفات بالروايات وإنما هي سلسلة منبهة بعضها أثر بعض في الخابج والانتباه إلى المدح وهو فذلكه أيضاً كما فيما قبله في قوله إن هو إلا وحي يوحى وهو استئناف أيضاً بأداة ما استأنفت عنه كقوله هذا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ثم قال ما كذب الفؤاد ما رأى فقد صله عما قبله ولم يعطفه عليه لأنه شامل لرؤية الله تعالى بالفؤاد ولورؤية جبريل على صورته وبها قبل الأسرار ولما رأى في ليلة الأسرار لقوله تعالى فيما بعد لقد رأى من آيات ربه الكبرى ولقوله في بني إسرائيل لسرية من آياتنا ولقوله هناك وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس فالفتنة هناك هي المראה فهنا في قوله افتتارونه على ما يرى فقول ما كذب الفؤاد ما رأى أي ما كذب الفؤاد وعبدنا ما رأى أي هذا العبد ما بفؤاده وبعبئنا كذب منعد إلى مفعولين كقولهم صدقت فلانا الحديث وكذبت وكتميل الاختصار على مفعول واحد أيضاً ما قال كذباً بأنه المقولة بل قال ما وقع بعد عياناً في الأسرار بالنسبة إلى رؤية الله تعالى ولولا الضمير لقدر أنه نزلة أخرى إلى العبد فكان الواضح أن يقال ما كذب الفؤاد ما رأى أي ما رأى الفؤاد أي ما افتراه وما قاله كذباً وكون الرؤية بهنار رؤية الفؤاد وفيما بعد رؤية البصر لا يورث فكأن في النظم فإن الرؤية امر واحد والفرق من تلقاء الفاعل وتصح الأحاديث المرفوعة والآثار في الروتين ورؤية الله الأولى بالفؤاد والثانية بالبصر على مشاكته حديث البعثة من تقدم الرؤيا على الواقعة ثم ذكر صلى الله عليه وسلم لكل طرف من الكلام كما نقله في المواهب عن المهدوي ولم ينس على غلبة الألفاظ شرحاً متعارفاً جامعاً وانعاباً بل ذكر بعض الماصدقات وأطرافاً من القصص ومثله كثير في الحديث وعند السلف كحديث أول مسجد أسس على التقوى ثم قال انتمارونه على ما يرى ولم يقل ما قدر رأى قبل على أن ثم رؤية أخرى بعده قال السهيلي وقال على ما يرى ولم يقل فيما يرى لأنهم كانوا يمارون في نفس الرؤية لافي خصوص المرئي وعن ابن عباس أنه كان يقول إن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى رب مرتين مرة مبصرة ومرة بفؤاده رواه الطبراني في الأوسط ورجال الصحيح خلاصون منصور الكوفي وجبور بن منصور ذكره ابن حبان في الثقات كذا في الزوائد وعند الدارمي عن ابن غنم قال نزل جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق بطنه ثم قال قلب وكبح فيها ذنان سميعتان وعينان بعينتان الخ قال أبو محمد وكبح يعني شديداً أي يتينا ثم قال ولقد رآه نزلة أخرى وهذه أيضاً شاملة للرؤيتين الماروية جبريل فظاهر ما رويته الله تعالى فلانها لا يكون إلا بنومته تعالى كسزوله إلى السمارة الدنيا في الثالث الليل الآخر وكحديث يطلع الله على أهل الجنة فيقول هل مضيت فقول عند سررة المنتهى متعلق بالرأي كقولك ركبت الهلاك من المسجد لا بالرأي كقولك رأيت من السحاب وقد ذكره الطبري قوله إذ يغشى السراة ما يغشى أي من الأنوار والتجليات فاجتمعت الملائكة عليه كالفرش وعند النسائي وأئنت سرد المنتهى فغشيت ضيابة خربت له ساجداً وفيه ضيابة هي الظلم من النمام التي يأتي فيها الله وتجيئ ثم قال ما زاع البصر وما طغى أقصرح إذ يقطر وهو أيضاً عام لكل ما رأى

من حيث اللفظ لكن محطهم معاملته مع الله فقط ثم فذلك بقوله لقد رأي من آيات ربه الكبرى ولم يعطه لانه ايضا عام لكل ما رأي
 وحديث ابى ذر رأيت نورا في نوراني اراه معناه واحد اي بنور من اين رأيت وفي كتاب العلوندي ونقل المروزي عن
 ابى عبد الله سأل باندق قول عائشة قال يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي وقال احمد في مسنده ثنا اسود ثنا
 حماد بن مسلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي عز وجل اسأله قولي
 ليس مختصرا مما عند الترمذي من تفسير سورة قصص عن ابن عباس ايضا لانه حديث آخر من طريق ابى قلابة وهذا من طريق عكرمة
 عنه وهو في تفسير النجم عند الترمذي ايضا وهو مشهور عن ابن عباس ولبعينهم في رويته العين ويريدان العين لا تكفي في تلك
 الرواية فكل ما روي في هذه المسألة متجه ذكر كل طرفا والجوع جامع للاطراف ابرهم في سابق الرواية لانه لا تكفي فتقع فيها
 مغالطات فكان الوحي في ابرها هذا والله اعلم

باب في القرآن

اي في ان كلام الله تعالى لا انه كلام خلقه الله تعالى في بعض الاجسام وبعض الالسنه قال البيهقي في كتاب الاعتقاد
 القرآن كلام الله كلام الله صفة من صفات ذاته وليس شيء من صفات ذاته مخلوقا ولا محدثا ولا حادثا قال الله تعالى
 انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول لكن فيكون فلو كان القرآن مخلوقا لكان مخلوقا بكن يستحيل ان يكون قول الله شيء
 لقول لانه يوجب قولنا نيا ومثالا في تسلسل وهو فاسد وقال الله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان فخص القرآن
 بالتعليم لانه كلامه وصفته وخص الانسان بالخلق لانه خلقه وصنعه ولولا ذلك لقال خلق القرآن والانسان وقال
 الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ولا يجوز ان يكون كلام التكلم قائما بغيره وقال تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
 وحيا او لا يذوقه الا بالوحي لا يوجد الا مخلوقا في شيء مخلوق لم يكن لاشتراط الوجود المذكورة في الآية معنى لاستواء جميع الخلق في
 سماعه من غير التمثل قول الجهمية انه مخلوق في غير الله ويلزمهم ان الله خلق كلاما في شجرة كلم به موسى ان يكون من
 سبع كلام الله من ملك ابني افضل في سماع الكلام من موسى ويلزمهم ان تكون الشجرة هي المتكلمة بما ذكر الله كلم به موسى
 وهو قوله اني انا الله لا اله الا انا فاعبني وقد انكر الله تعالى قول المشركين ان هذا الاقول البشر ولا يعترض بقوله تعالى ما
 لقول رسول كريم لان معناه قول تلقاه عن رسول كريم كقوله تعالى فاجرة حتى يسع كلام الله ولا يقوله انا جعلناه قرآنا عربيا
 لان معناه سمينا قرآنا وهو كقوله وتجعلون رزقكم انكم تكذبون وقوله ويجعلون شرا ما يكرهون وقوله ما ياتيهم من ذكر من ربهم عشا
 فالمراد ان تنزيله اليها هو الحيات لا الذكر نفسه وبتدريج الامام احمد ثم علق البيهقي حديث نيار بكسر النون وتخفيف التحتانية
 ابن بكرم ان ابابكر قرأ عليهم سورة الروم فقالوا هذا كلامك او كلام صاحبك قال ليس كلامي ولا كلام صاحبي ولكنه كلام الله
 واقتل هذا الحديث اخرجه الترمذي صحيحا وعن علي بن ابى طالب باحكمت مخلوقا باحكمت الا القرآن وتين طريق سفيان بن عيينه
 سمعت عمرو بن دينار وغيره من شيوخنا يقولون القرآن كلام الله ليس بمخلوق وقال ابن حزم في الملل والنحل اجمع اهل الاسلام
 على ان الله تعالى كلم موسى وعلى ان القرآن كلام الله كذا غيره من الكتب المنزلة والصحف ثم اختلفوا فقالت المعتزلة
 ان كلام الله صفة فعل مخلوقة وان كلمة موسى بكلام احدته في الشجرة وقال احمد بن حنبل كلام الله صفة علم لم يزل وليس لمخلوق
 وقالت الاشعرية كلام الله صفة ذات لم يزل وليس لمخلوق وهو غير علم الله الا كلام واحد واحتج لاحمد بان الدلائل

بيان المذاهب في القرآن

القاطعة قامت على ان المد لا يشبه شي من خلقة لوجوه من الوجود فلما كان كلامنا غيرنا وكان مخلوقا وجب ان يكون كلامه سبحانه وتعالى ليس غيره وليس مخلوقا والخال في الرد على المخالفين لذلك وقال غيره اختلفوا في افعال الجهمية والمعتزلة وبعض الزيدية والامامية وبعض الخوارج كلام المد مخلوق خلقه بمشيئة وقد رتب في بعض الاجسام كالشجرة حين كلم موسى و حقيقة قولهم ان المد لا يتكلم وان نسب اليه ذلك فيطريق المجاز وقالت المعتزلة يتكلم حقيقة لكن يخلق ذلك الكلام في غيره وقالت الكلامية الكلام خفة واحدة قديمة العين لازمة لذات المد كالحياة وان لا يتكلم بمشيئة وقد رتبته وتكليمه كلمه انما يخلق اذ كان ليس به الكلام ونادى موسى لم يزل يكتهم معه ذلك النداء حين ناداه ويحكى عن ابي منصور الماتريدي من المنفية نحو كون قال خلق صوتا حين ناداه فالسعد كلامه وزعم بعضهم ان هذا هو مراد السلف الذين قالوا ان القرآن ليس لمخلوق واخذ بقول ابن كلاب القاسبي والاشعري واتباعهما وقالوا اذا كان الكلام قديما لعينه لازمة لذات الرب لم يثبت او ليس بمخلوق فالجواب ليس قديمة لانها متعاقبة وما كان مسبوقا للغير لم يكن قديما والكلام القديم معنى قائم بالذات لا يتعدد ولا يتجزأ بل هو معنى واحد ان عبر عنه بالعربية فهو قرآن او بالعبرانية فهو توراة مثلا وذهب بعض الخبالة وغيرهم الى ان القرآن العربي كلام الله وكذا التوراة وان الله لم يزل يتكلم اذا شاء وان الله يكلّم بحرفه القرآن واسمع من شار من الملائكة والانبيا رسوته وقالوا ان هذه الحروف والاصوات قديمة العين لازمة لذات ليس متعاقبة بل لم تزل قائمة بذاته منفردة لا تسبق والتعاقب انما يكون في حق المخلوق بخلاف الخالق وذهب اكثرهم الى ان الاصوات والحروف هي المسموعة من التمازيم والى ذلك كثير منهم فقالوا ليست هي المسموعة من القاطنين وذهب بعضهم الى انه متكلم بالقرآن العربي بمشيئة وقد رتبته بالحروف والاصوات القائمة بذاته وهو غير مخلوق لكنه في الازل لم يتكلم لا قنماع وجود الحادث في الازل فكلامه حادث في ذاته لا محدث ووجهت الكرامية الى انه حادث ذاته ومحدث وذكر الفخر الرازي في المطالب العالاية ان قول من قال انه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئة واختياره هو اصح الاقوال نظما وعقلا واطال في تقرير ذلك والمحفوظ عن جمهور السلف ترك الخوض في ذلك والتعمق فيه والاقتصار على القول بان القرآن كلام الله وان غير مخلوق ثم بسكوت عما وراء ذلك قال الحافظ في باب قول الله تعالى فلا تجعلوا الله انداد ان غرضه اسى البخاري . بهذا الرد على من يفرق بين التلاوة والتلو ولذا كاتج هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك مثل باب لا تحرك به لسانك لتجمل به وباب واسر واو لکم او اجهر واو غيرهما وهذه المسئلة هي المشهورة بمسئلة اللفظ ويقال لاصحابه اللفظية واشتد انكار الامام احمد ومن تبعه على من قال لفظي بالقرآن مخلوق ويقال ان اول من قاله اكسين بن علي الكلابسي احد اصحاب الشافعي التاتلين لكتاب الفهم فلما بلغ ذلك احمد بدعه ونجوه ثم قال بذلك واودع على الاصحاب في رأس الظاهرية وهو يوسئد بنسب بورنا نكر عليه سحق وبلغ ذلك احمد فلما قدم بغداد لم ياذن له في الدخول عليه وجمع ابن ابي حاتم اسما من اطلق على اللفظية انهم جهمية فبلغوا اعدا كثيرة من الائمة وافر ولد ذلك باباني كتابه الرد على الجهمية والذي تحصل من كلام المحققين منهم انهم ارادوا جسم المادة صوتا للقرآن ان يوصفه بكونه مخلوقا واذا حقق الامر عليهم لم يفتضح احدهم بان حركة لسانه اذا قرأ قديمة وتقال الجهمية في كتاب الاسمار والضعفات مذنب السلف والخلف من اهل الحديث والسنة ان القرآن كلام الله موصوفه من صفات ذاته واما التلاوة فهم على طريقتين منهم من فرق بين التلاوة والتلو منهم من احب ترك القول فيه واما نقل عن احمد بن حنبل انه سوي بينهما

فلما اراد جسم المادة ان يتبدع احوالي القول بخلق القرآن ثم اسند من طريقين الى احمد انه انكر على من نقل عنه انه قال
 لفظي بالقرآن غير مخلوق وانكر على من قال لفظي بالقرآن مخلوق وقال القرآن كبيت تصريف غير مخلوق فاخذ بطاير هذا
 الثاني من لم يفهم مراده وهو يبين في الاول وكذا نقل عن محمد بن ابي الطوسي انه قال الصوت من المصوت كلام الله في
 عبارة رويته لم ير خطا سريانا فلما اراد ان يكون المتلو مخلوقا وقع نحو ذلك لا امام الاكمة محمد بن خزيمة ثم رجع ولفي ذلك مع
 تلامذته قصده مشهورة وقد ايلي ابو بكر الصنعقي الفقيه احد الاكمة من تلامذة ابن خزيمة اعتقاده وفيه ولم يزل الله متكلما و
 ه مثل الكلام لا لفظي الشئ عن ذاته ولفي النقاد عن كلامه كما لفظي الهلاك عن نفسه فقال لفظا بالبحر قبل ان تنشد كلماتي
 وقال كل شئ هالك الا وجهه فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورضي به وقال غير ذلك بعضهم ان البخاري خالف احمد
 وليس كذلك بل من تدبر كلامه لم يجد فيه خلافا مني بل كن العالم من شأنه اذا ابتلى في رد بدعة يكون اكثر كلامه في ربا
 دعك ما يقابلها فلما ابتلى احمد بن يونس يقول القرآن مخلوق كما ان اكثر كلامه في الرد عليهم حتى بالغ فانكر على من يقف على
 مخلوق ولا غير مخلوق وعلى من قال لفظي بالقرآن مخلوق لئلا يتبدع بذلك من يقول القرآن لفظي مخلوق مع ان الفرق
 بينهما لا يخفى عليه لكنه قد يخفى على البعض واما البخاري فابتلى بن يقول اصوات العباد غير مخلوقة حتى بالغ بعضهم فقال
 والمداد والورق بعد الكتابة فكان اكثر كلامه في الرد عليهم وبالغ في الاستدلال بان اصوات العباد مخلوقة بالامات والاحاث
 واظن في ذلك حتى نسب الى انه من اللطيفة مع ان قول من قال ابن الذي يسمع من القاري هو الصوت القايم
 لا يعرف عن السلف ولا قالوا احمد ولا ائمة اصحابه واما سبب نسبة ذلك لاجم قوله من قال لفظي بالقرآن مخلوق فيقولون
 فظنوا انه سوي بين اللفظ والصوت ولم ينقل عن احمد في الصوت ما نقل عنه في اللفظ بل صرح في مواضع بان الصوت
 المسموع من القاري هو صوت القاري ويؤيد حديث زينو القرآن باصواتكم والفرق بينهما ان اللفظ يضاف الى الكلام
 ابتداء فيقال عن روى الحديث بلفظه هذا المصنف ولفظه كذا ولا يقال في شئ من ذلك هذا
 صوته فالقرآن كلام الله لفظ ومعناه ليس هو كلام غيره واما قوله تعالى انه لفظ رسول كريم واختلف بل المراد جبريل
 او الرسول عليهما الصلوة والسلام فالمراد به التبليغ لان جبريل مبلغ عن الله تعالى الى رسوله والرسول صلى الله عليه وسلم
 مبلغ للناس ولم ينقل عن احمد قط ان فعل العبد قايم ولا صوته وانما انكر اطلاق اللفظ وصرح البخاري بان اصوات
 العباد مخلوقة وان احمد لا يخالف ذلك فقال في كتاب خلق افعال العباد ما يدعون عن احمد ليس الكثير منه بالبين
 ولكنهم لم يفهموا مراده وذهبوا والمعروف عن احمد وابن العلم ان كلام الله تعالى غير مخلوق واسواه مخلوق لكنهم كرهوا
 التفتيح عن الاشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والتمسوا الامامية الرسول عليه الصلوة والسلام ثم نقل عن بعض
 اهل عصره انه قال القرآن بالفائنا والفائنا بالقرآن شئ واحد فالقراءة هي المقروءة قال فليل ان تلتوا
 فعل التالى فقال طههما مصدرين قال فليل له ارس الى من كتب عنك فالتفت فاسترده فقال كيف وفيه مضى انتهى وتحصل
 ما نقل عن اهل الكلام في هذه المسألة خمسة اقوال الاول قول المعتزلة انه مخلوق والثاني قول الكلامية انه قايم قائم بالذات
 الرب ليس بحروف ولا اصوات والموجود بين الناس عبارة عنه لا عينه والثالث قول السالبة انه حروف واصوات قدسية الامين
 وهو عين هذه الحروف المكتوبة والاصوات المسموعة والرابع قول الكلامية انه محدث لا مخلوق والخامس ان كلام الله غير مخلوق

غير قوله تعالى انه لفظ رسول

انه لم يزل يتكلم اذا شاء نص على ذلك احمد في كتاب الرد على الجهمية وافتقرى اصحابه فترتين منهم من قال هو لازم لذاته والحروف
والاصوات متفرقة لا متعاقبة ويسمع كلامه من شاروا الكثر ثم قال انه متكلم بما شاستي شاروا انه نادى موسى عليه السلام حين
كلمه ولم يكن ناداه من قبل والذي استقر عليه قولنا الا شعرية ان القرآن كلام الله غير مخلوق مكتوب في المصاحف محفوظ في
الصدور مقرور بالاسنة قال الله تعالى فاجزى لسمع كلام الله وقال تعالى بل هو آيات مبينات في صدور الذين اوتوا العلم
وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر لا تسافروا بالقرآن الى ارض العدو كراهية ان يناله العدو وليس المراد ما في الصدور
بل ما في الصحف واجمع السلف على ان الذي بين اليقين كلام الله وقال بعضهم القرآن يطلق ويراد به المقرور وهو
الصفة القديمة ويراد به القراءة وهي الالفاظ الدالة على ذلك وبسبب ذلك وقع الاختلاف واما قولهم انه منزه عن الحروف
والاصوات فمرادهم الكلام النفس القائم بالذات المتعينة فهو من صفات الموجودات القارية واما الحروف فان كانت حركات
ادوات كاللسان والشفنتين فهي اعراض وان كانت كتابية فهي اجسام موقيام الاجسام والاعراض بذات الله تعالى محال
ويلزم من اثبت ذلك ان يقول بخلق القرآن وهو ياتي ذلك ويفر منه فالجواب ان ذلك بعضهم الى ادعاء قدم الحروف كما التزمته
السامية ومنهم من التزم قيام ذلك بذاته ومن شدة اللبس في هذه المسئلة كثر نهي السلف عن الخوض فيها واكتفوا بامتثال
ان القرآن كلام الله غير مخلوق ولم يزيدوا على ذلك شيئا وهو اسلم الاقوال واسلم المستعان

باب قول الكل يوم هو في شان ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث وقول الكل الله يحدث بعد ذلك امر او ان حدث
لا يشبه حدث المخلوقين لقوله ليس كمثل شي وبعده السمع البصير قال ابن بطال غرض البخاري الفرق بين وصف
كلام الله تعالى بانه مخلوق وبين وصفه بانه محدث فاحال وصفه بالخلق واجاز وصفه بالحدث اعتمادا على الآية وهذا
قول لبعض المعتزلة واهل الظاهر وهو خطأ لان الذكر الموصوف في الآية بالاحداث ليس هو نفس كلامه بقيام الليل على
ان ميثا ونشأ ومخترا ومخلوقا الفاظ مترادفة على معنى واحد فاذا لم يحجز وصف كلامه القائم بذاته بانه مخلوق لم يحجز وصفه بانه
محدث واذا كان كذلك فالذكر الموصوف في الآية بانه محدث هو الرسول لان الله تعالى قد سماه في قوله تعالى قد انزل اليك
ذكر رسولا فيكون المعنى ما ياتيهم من رسول محدث وتحتمل ان يكون المراد بالذكر ههنا وعظ الرسول اياهم وتحذيره من
المعاصي فسماه ذكرا وضافه اليه اذ هو فاعله ومقدر رسول الله على الانسابه وقال بعضهم في هذه الآية ان مرجع الاحداث الى
الانبياء لا الى الذكر القديم لان نزول القرآن على رسول الله عليه وسلم كان شيئا بعد شي فكان نزوله يحدث حينما
بعد عين كما ان العالم يعلم بالايعلم الجاهل فاذا علم الجاهل حدث عنده العلم ولم يكن احدا عنه التعلم احداث عين المعلم
قلت والاحتمال الاخير اقرب الى مراد البخاري لما قدمته قبل ان يفتي هذه التراجم عنده على اثبات ان افعال العباد مخلوقة
مراد ههنا الحديث بالنسبة للانزال وبذلك جزم ابن المنير ومن تبعه وقال الكرمان صفات الله تعالى سابتية ووجودية واضائية
فالاولى هي التنزيهات والثانية هي القدسية والثالثة الخلق والرزق وهي حادثة ولا يلزم من حدوثها تغيير في ذات الله ولا في صفاته
الوجودية كما ان تعلق العلم وتعلق القدرة بالمعطيات والمقدورات حادث وكذا جميع الصفات الفعلية فاذا تقرر ذلك لا نزال
حادث والمنزل قديم وتعلق القدرة حادث ونفس القدرة قديمة فالمدكور وهو القرآن قديم والذكر حادث واما نقله ابن بطال
عن الملب فبقيته نظر لان البخاري لا يقصد ذلك ولا يرضى بما نسب اليه اذ لا فرق بين مخلوق وحادث لا عقلا ولا نقل ولا عرفا

فقال ابن المنير قيل وكميل ان يكون مراده حمل لفظ حديث على الحديث فمضى ذكر حديث ابي شيث به واخرج ابن ابي حاتم من
 طريق هشام بن عبيد الله الرازي ان رجلا من الجهمية احتج لرد عاين القرآن فلهذا الآية فقال له هشام محدث العينا محدث
 الى العباد وعن احمد بن ابراهيم الدورقي نحوه ومن طريق نعيم بن حماد قال محدث عند الخاق لا عند الله قال وانما المراد انه
 محدث عند النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بعد ان كان لا يعلمه واما المبرهنة فمما لا يعلمه في عالمنا وقال في موضع آخر كلام المنير
 بمحدث لانه لم ينزل متكلما لانه كان لا يتكلم حتى احدث كلاما لنفسه فمن زعم ذلك فقد شبه الله بخلق لان الخلق كانوا لا يتكلمون
 حتى احدث لهم كلاما فكلوا به وقال الراغب المحدث ما اوجبه بعد ان لم يكن ذلك انا في ذات الواحد عند من حصل عنده و
 يقال لكل ما قرب عهد حدث فعلا كان او مقالا وقال غيره في قوله تعالى لعل المديح بعد ذلك امر او في قوله لعلهم يتقون
 او يحدث لهم ذكر المعنى يحدث عندهم ما لم يكن يعلمونه فهو نظير الآية الاولى وقد نقل الهروي في الفاروق لبسده الى حرب
 الكرماني سألت اسحق بن ابراهيم الخطلي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قال تدبر من رب
 العزة محدث الى الارض فهذا هو سلف البخاري في ذلك وقال ابن التين احتج من قال بخلق القرآن بهذا الآية قالوا بل هو محدث
 هو المخلوق والجواب ان لفظ الذكر في القرآن يتصرف على وجه الذكر بمعنى العلم ومنه فاسئلوا اهل الذكر والذكر بمعنى العظة ومنه
 من القرآن ذي الذكر والذكر بمعنى الصلوة ومنه فاسئلوا الى ذكر الله والذكر بمعنى الشرف ومنه وان لم يذكر لك ولتقومك و
 رفعتنا لك ذكرك قال فانما كان الذكر تصرف الى هذه الوجة وهي كلها محدثة كان جملة على احدا او اولي ولانه لم يقل ما ياتيهم
 من ذكر من ربهم الا كان محييا ونحن لانكر ان يكون من الذكر ما هو محدث كما قلنا وقيل محدث عندهم ومن زائدة للتوكيد
 وقال الداودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو محدث عندنا وهو من صفاته تعالى ولم ينزل سبحانه وتعالى بجميع صفاته
 قال ابن التين وهذا منه اي من الداودي عظيم واستلاليه يدعيه فانه اذا كان لم ينزل بجميع صفاته وهو قديم فكيف تكون
 صفة محدثة وهو لم ينزل بها الا ان يريد ان المحدث غير المخلوق كما يقول البلخي ومن تبعه وهو ظاهر كلام البخاري حيث قال
 وان حدثه لا يشبه حدث المخلوقين فثبت انه محدث انتهى واما استنظمه من كلام الداودي فهو بحسب تخيله والا فالذي يظهر
 ان مراد الداودي ان القرآن هو الكلام القديم الذي من صفات السركاء وهو غير محدث وانما يطلق الحديث بالنسبة الى ازاله
 الى المكلفين وبالنسبة الى قرائتهم له واقرهم غيرهم ونحو ذلك وتارة عاد الداودي نحو هذا في شرح قول عائشة ولشاني في
 نفسي كان اخف من ان يتكلم الله في بامرتلي قال الداودي فيه ان الله تكلم بعبارة عائشة حين انزل براتها بخلاف قول
 بعض الناس انه لم يتكلم فقال ابن التين ايضا هذا من الداودي عظيم لانه يلزم منه ان يكون الله تعالى متكلما بكلام حادث فثبت فيه
 الجوارح تعالى الله عن ذلك وانما المراد بازاله ان الانزال هو الحديث ليس ان الكلام القديم نزل الا ان انتهى وهذا مراد البخاري
 وقد قال في كتاب خلق افعال العباد قال ابو عبيد الله القاسم بن سلام احتج هؤلاء الجهمية بآيات وليس فيها اجواب اشد باسا
 من ثلاث آيات قوله وخلق كل شيء فقدره تقديرا وانا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث
 قالوا ان قلتم ان القرآن لا شيء كفرتم وان قلتم ان المسيح كلمة الله فقد اقرتم انه خلق وان قلتم ليس بمحدث ردوتم القرآن قال
 ابو عبيد الله ما قولك وخلق كل شيء فقد قال في آية اخرى اما قولنا شيء اذا اردناه ان نقول لكن فيكون فاجاب ان خلقه بقوله واول
 خلقه هو من اول الشيء الذي قال وخلق كل شيء قد اخبر انه خلقه بقوله فلعل على ان كلامه قبل خلقه واما المسيح قالوا ان الله خلقه بكلمته

بيان معنى الذكر في الاستعمال

تدبر من ربهم محدث

لانه هو الكلمة لقوله القاهالي مريم ولم يقبل القاهوبديل عليه قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خالقه من تراب ثم قال اكن
 وآلاية الثالثة فاما حديث القرآن عند النبي صلى الله عليه وسلم واعيا بما علمه بالمعنى قال البخاري والقرآن كلام الله في خلقه
 ثم ساق الكلام على ذلك الى ان قال سمعت عبيد الله بن زياد يقول سمعت يحيى بن سعيد يعني القتيبي يقول انزلت اسرار
 اصحابنا يقولون ان افعال العباد مخلوقة قال البخاري حكاهم واعوانهم واسماهم ولما بهم مخلوقة فاما القرآن المتلقى من
 الميثاق في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله خلق قال وقال اسحق بن ابراهيم بن ابي امية
 فاما الادعية فمن يشك في خلقها قيل البخاري فاما المداد والورق ونحو ذلك وانت تكتب الله فاما في فاته هو الخلق وخلقك
 من فعلك هو خلق لان كل شيء دون الله هو ليعنه ثم ساق حديث خزيمة بن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حارث بن يحيى -

كتاب الادب باب الحكم واخلاق النبي صلى الله عليه وسلم قدر مر في المقدمة فراجع.

باب في الهجرة الرجل اخاه وفي الباب قوله ولا يحل لمسلم ان يهاجرا اخاه فوق ثلث ليال اى الاخ في الدين قال الخطابي
 وآبا الهجران اقل من ثلث فانما جاز ذلك في هجران الرجل اخاه لعنت وموجده اثنى يكون منه وآبا هجران العالدين والولد والرفيق
 الودجة ومن كان في معناه فلا يضيئ اكثر من ثلث وقد هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء شهره اذ قال بسوطي والمراد
 حرمة الهجران اذا كان الباعث عليه وقوع تقصير في حقوق الصلابة والاخوة وآداب العشرة كاعتقابه وترك الصلابة وآما ما كان
 من جهة الدين والمذهب فحجران اهل البدع والاهواء واجب الى وقت ظهور التوبة ومن خاف من مكالمته احد وصلته ما يفسد عليه
 الدين او يدخل مضرة في دينه يجوز له مجانبته والبعد عنه وترب هجر حسن خير من مخالطة مؤذية

باب في كراهية الثناء والزم هو الغنا بحسن الصوت وفي الباب عن نافع قال سمع ابن عمر مزارا قال فوضع اصبعيه على اذنيه و
 نأى عن الطريق وقال لي يانافع هل سمع شيئا قال فقلت لا فرج اصبعيه من اذنيه الحديث ويشكل هذا بان ابن عمر تحرز عن سماع
 الصوت واذن نافع بسماعه والجواب عنه آما ان يقال ان احتراز ابن عمر عن سماعه ليس ككونه محرا لان المحرم ما قصد به السماع
 وآما لو وقع في الاذن من الصوت فليس بمحرم فاحتراز ابن عمر وسد سماعه اقتدار برسول الله صلى الله عليه وسلم لا للحرمة فلا تجوز
 في الاذن بئانفع او يقال ان نافع اذ ذاك كان لم يبلغ الحلم

باب ما جاء في الرؤيا اى في تحقيق امر الرؤيا وفي الباب اذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المسلم ان تكذب الى ريث اى اذا قرب زمان
 الساعة قيل انا اعتل الليل والنهار في ايام الريح وقيل اذا قرب الاجل فبلغ في الكهولة والشيب اعلم ان كثير العلماء ذهبوا الى
 ان الرؤيا تابعة للتعبير المعبر واستدلوا بحديث الباب الرؤيا على رجل طائر بالم تعبيرا فاذ عبرت وقعت وقالوا معناد لا يستقر دار
 بالم تعبيرا وقال البخاري للرؤيا اصل حقيقة فان وافق التعبير الحقيقة فيها والالم لعمل التعبير فيها اصلا وعلى هذا معنى الحديث ان
 مصداق الرؤيا غير معلوم قوله رؤيا المؤمن جز من ستة واربعين جز من النبوة قيل معناه ان الرؤيا تنبئ على موافقة النبوة
 لانها جز من النبوة وقيل ان الرؤيا جز من اجزاء علم النبوة وعلم النبوة باق والنبوة غير باقية ذهبت النبوة بقيت
 المبشرات وهى الرؤيا الصالحة قلت معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم يوحى اليه في المنام ستة اشهر وبعد ذلك كان يوحى اليه في
 اليقظة ثلثا وعشرين سنة وستة اشهر جز من ستة واربعين جز من ثلث وعشرين سنة قوله من رافى في المنام فسيراني في اليقظة
 وهذا بشاراة عظيمة لاجل الحاشية وقيل هذا مخصوص بزمانه وقيل معناه ان رؤياه اياى حق كالرؤية في اليقظة ولا يظهر شيطان

ويتطوع بحيث يمكن الرائي انه النبي صلى الله عليه وسلم قيل بهذا مختص بصورته المعهودة فيعرض على الشئ في الشريعة المعسلة منه .
 فان طالبت الصورة المرسية تلك الشئ في رويها حق والا لا والحق انه يعلم كل صورة والاختلف من احوال الرائي والله اعلم بالصواب
 باب في الاستيناف ان قال في الدر المختار وفي التقنية نظر في باب دار رجل فقعا الرجل عليه لا يضمن ان لم يكن تخية
 من غير فقها وان امكن ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو ادخل راسه فمراه كحجر فقعه لا يضمن اجماعا انما الخلاف
 في من نظر من خارجها ونقل صاحب رد المحتار عن معراج الدراية من نظر في بيت انسان من ثقب او شق باب او نحو فطعنه
 صاحب الدر بخشبة او رماه بحصاة فقعه عينا يضمن عندنا وعند الشافعي لا يضمن فعلم بهذا ان روايات التقنية مختلفة وليس
 فيها نص عن ابي حنيفة ولا عن صاحبيه وفي حاشية الباب نفى جناح اى معصيته وهو متفق عليه فافهم
 باب في قتل الذروني الباب فبما لم تكن واحدة اى فبما احرقت ثلثة واحدة قال البخاري النمل الصغير الذي يقال له الكهيد
 قتله وقال عياض في هذا الحديث دالة على جواز قتل كل موز ويقال ان له هذه القصة سببا وهو ان هذا النبي مر على قريتين بلهلهما
 الدهر فوباهما فوقف تعجبا فقال يا رب قد كان فيهم صبيانا ورواها ومن لم يقترف ذنبا ثم نزل تحت شجرة فحرت له هذه القصة
 فنبهه المثل ولا على ان الجنس الموزي يقتل ان لم يؤذ وتقتل اولاده وان لم تبلغ الاذى فبما هو الظاهر والاصل انه لم يعبأ
 انكار الما فعل بل جوابا له وايضا حاله كشمول الهلاك جميع اهل تلك القرية فضرر المثل لذلك اى اذا اختلط من يتحقق
 اهلاك بغير تعيين اهلاك الجميع طريقا الى اهلاك المستحق جاز اهلاك الجميع ولهذا نظائر كقتل الكفار بائسليين وغير ذلك كذا في الفتح
 باب في الرجل يسب الدهر في الباب يؤذني ابن ادم يسب الدهر وانا الدهر بهدي الامر تلب الليل والنهار اى انا جاق
 الدهر ومقابلته فلا تقل يا خصية الدهر قال الحافظ معنى النهي عن سب الدهر ان من اعتقد انه الفاعل المذكور فسيخطا فان الدهر هو
 الفاعل فاذا سبته من انزل ذلك بكم رجع السب الى الدهر والى وقال وقال عياض زعم بعض من لا تحقيق له ان الدهر
 من اسماء الله تعالى وهو غلط سوا آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا فاتهم انبيين
 وامام المسلمين وعلى آله واصحابه وازواجه واتباعه اجمعين وعلينا وعلى استاذنا وعلى مشايخنا وعلى عباد الله الصالحين
 وقد وقع في تاريخ محمد الله تعالى وتوفيقه سبحانه وتعالى بتاريخ احد عشر من شهر ذي القعدة سنة اربع واربعين .
 ثلثمائة والف من الهجرة النبوية الامين وقد اضفت بعد ذلك في بعض المواضع من التبديل وفتح الملهم .

اللهم تقبله منا كما تقبلت من عبادة المقرئين الصالحين واجعله خالصا لوجهك الكريم واغفر لنا ما وقع منا من الخطأ والزلل وانا نترضى به من العمل فانك عفو كريم رب غفر برحيمه وانا عهنا كالمضعيف في المحن الخزيق محمد صديق ابن مولانا المولوى الحكيم الشيخ محمد بن الشيخ محمد مراد ابن الشيخ حسين بن شيخ الصابغ النجيب آبادى وكان سلفى جاءه من البخارى الى الهند ودخلوا بلدة ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة دلهى ثم الى النجيب آباد والى العلم

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِكُلِّ نَبِيٍّ وَلِمَنْ سَعَى فِيهَا وَاجْمَعْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ : آمِينَ يَا أَرْبَ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى
عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ (كتبه عبد الاحق محمد رابر)

بذرة تامة من الفصل الثالث من مقدمة هذا الكتاب

قد اقرحت من رفقى مولانا الفاضل محمد دريس الميراثي استا الجامعة الصديقية دلي ان يقيد نبذة من احوال الشيخين فاجاب لمقتضى دأمل الطائفة
نبذة من احوال حضرت الشيخ مولانا محمود الحسن شيخ العرب والعجم شيخ الهند

كان الشيخ رحمه الله تعالى عالما نقيها محدثا عارفا بالتقدم بدل وسعد في نشر العلوم واشادة الدين حتى بقي مشتغلا في الدرس
بدار العلوم الديوبندية الى اربع واربعين سنة وهي نذرة لم تيسر لاحد من كبار شيوخ الهند ان يخدم العلوم فيها كان الله تعالى
خلقه لنشر العلوم وصيانة الدين في الهند فان ينال مع العلوم التجارية في الهند اعنى المدارس العربية اكثر اذ قد انفجرت من مدرسته يوبند
فان اساتذتها ومعلميها قد تخرجت منها بلا واسطة وبواسطة وهي اسوة في احاديث المدارس في الهند فانها قد استت كم كن
في الهند مدرسة دينية جامعة لدرس العلوم والفنون كلها فاحاط بتفاريق العلوم التي كانت منتشرة في نواحي الهند فكان دلي
كل الصيد في جوف الفرا وكأن مراح العلوم في دلي التي كانت ذلت وحضت في ايام الدفاع الوطني الكبير من الهنديين الذي
يسمى انكليز لغز قد اجسبت في ساحات ديوبند ومشاهير العلوم التي قد اسسها الشاه عبد العزيز ثم الشاه ولي الدرجهما الله في
دلي وكانت آثارها من مدرسة ولم يبق منها شئ الا كتاباتي النوشم في خاير اليد قد عمرها الشيخ محمود الحسن رحمه الله تعالى في ديوبند و
كان مقتضيا لآثارها محيا رسوخها رجما الله فهدو المجد والعلوم لا العلوم الدينية فقط بل لسائر العلوم والفنون فانه لم يكن
اذا رادته ودرسه مخمصة بالريث والفضل كان يدرس جملة العلوم والفنون وكان في كلها حاذقا بارعا بالغالى الخاتمة لفضولي
ولم يكن الشيخ في دروسه الفنية وتحقيقات العلمية متقلدا للسابقة فقط بل كان ذا رأى صحيح وفكر صائب فكان يذكر اولاني درسه
آراء المتقدمين واتوا بهم مع غاية الاحترام ثم يذكر لطائف فكره ومزايا نفسه وتكون مشبعة متقنة سيما في درس الحديث والفقه
فان دراية الصائبة فيها كانت ناطقة بالحق والصواب فانه قلما ذكر شيئا من نفسه لوجهه الحديث واول الفقه الا ووجه لها
اصل من مشكوة النبوة على صاحبها الف الف تحية كان مضيا بمراد الشارع عليه الصلوة والسلام وعارفا بجقائق الدين اصول التشريع
وبالجمله كان كما عرف وتلقته الابن شيخ الهند فان اهل الهند لم يعرفوا احدا بهذا القرب وكانت فرقة كلها متفقة على تلقينه بهذا
وكان الشيخ رحمه الله تعالى بقرية ديوبند سنة ثمان وستين واثنا عشر مائة في فاطمة سامية علمية من الشيوخ الغماميين الذين
تمتع بهم لبس يدنا عثمان ذى النورين رضى الله عنه وتربى في هده الفضائل والعلوم تحت رعاية مؤسسى دار العلوم ومتفهمها
فانها قد استست في ريجان عمره فخر ثلاثة لها وراس اساتذتها والشيخ وان كان تلمذ من الشيخ ملا محمد محمود والشيخ السيد مولانا
محمد يعقوب رحمه الله وغيرهم من كبار اساتذة دار العلوم وتربى تحت رعاية راس الحدين والفقهاء قطب العالم الشيخ مولانا رشيد احمد
الكنهوى رحمه الله لكن الروح الاعظم الذي كان ساريا في قلبه ومنطبع في مرآة صدره هو روح المجد الانا اعظم سيدنا ومولانا محمد قاسم
رحمه الله عليه فانه لم يتخلف منه في السفر ولا في المحضر حتى استكمل الدروس واستتم العلوم كلها فاجار كما ترى فان مزاياه العلمية التي استاهاها
على اقرانه هي عكوس هذا النور التام الذي كان وحيد عصره ومحمد وعنده في العلوم بل كان مجتهدا في شيوخه العلمية وآراءه الدينية
وكفى كاس شأنا تصانيفه التي الفاظها وان كانت هندي لكن معانيها عرشية لم يفرزها احد وكان الشيخ رحمه الله متاسيا بأسوة شيخه
مترسبا تحت رعاية والارتباط الروحاني التام الذي هو اساس الافادة والاستفادة وحده لم يزل قائما بينها حضورا وحيا وبها
ومن اعظم تجلي ربنا النور التام بوصفها بالباطن وسلوك طريق المعرفة واليقين فكان الشيخ عابدا زاهدا عارفا بالحق ذى الباع الطويل

حتى في آخر أيام مرضه الذي توفي فيه فإنه قد ترك جملة الاشغال الا المطالعة وكان لا يطالع احدا من الناس متعلقا غير رسال به بل كان يراعي كل الاجترام في اثمار المطالعة معنيها به -

والماقوة حفظه فكانت معجزة لا يكاد يصيبها احد دون ان يراه فان الشيخ الميراث مولانا حسين احمد المهاجر المديني قال سمعت عن حضرت الشيخ قال اذا طالعت كتابا لم تجزأ ولم ارد ان اخرج ما به حتى في حفظي الى نحو خمس عشرة سنة فكانت اسفار العلوم في فحش الكتب ترسمه في ذهني وكان كلما شغل عن شيء في اي علم كان ومن اي كتاب كان يحجب مع تعين في احوال الصفحات والسطور كان الكتاب بين يديه وكان كما قيل دار الكتب لجملة العلوم والفنون تمشي بين ايدينا -

وبالجملة كان اهتمامه في علوم الرواية والدراية وقوة حفظه وغزارة الخبايا وقوة نظره ودهشها في الناس معجزة في تلك الايام وكان منبت ذلك الغصن الباني واصل ذلك الفروع من بلاد كشمير في ابدية المجد والفضائل من بيت طاهر روي حديث المجتهد كابر آ عن كابر واستغل بالعلوم في بلاد كشمير واولا ثم ارتحل الى بلاد الهند فخط رجليه باليونان عند مسند الشيخ العالم مولانا محمود الحسن فبس سرور فقتبس من علومه النخب وكان من صفوة اصحابه وخاصة تلامذته حتى ان توفاه الله فكانت وفاته ليلة في الدين فكان شيخنا كنبه سددت تلك الشئمة ونصدي مقام شيخه لشعر العلوم وخشية الله وانحس له من الحديث في ايامه الميراث خصوصية له حتى شددت اليه الرجال من جميع الاقطار وشهد في درسه الفضل التحصيل علوم الاحاديث والاخبار واستغاد منسه رجال لا يحصيهم العدد واستفاض منه فحول عصره في الفتاوى والمبهمات فانعبط العلماء بحاله وجروا على تحفة فاراداد وتحقيقا ومطالعة للحديث وكرهوا الجود على الرسوم المندرجة فكان رحمه الله خاتم المحدثين في الهند وامام هذه النهضة العلمية الحديثة فيها وكان الناس قبل هذا العصر يكتفون بادي الخط في الحديث وكان غاية جهم انهم اذا طلعوا على حاشيتي الف نذهب واحدا من ائمة الاجتهاد تصدوا التاويله من دون ان يستقروا طرق ذلك الحديث وباني طرق من الاختلاف وكان باب التحقيق مسدودا عليهم فمن الله على الهند بنهضة فهداهم الى علوم الحديث وكيف يردون ويصدرون فاتبه من كان موقفا للسعادة بدلالة لهم ومما يدل على رتبة مقامه المجودة تلمذ على قطب العالم الشيخ العارف مولانا رشيد احمد الكوكشي قدس الله سره واتبه من انوار وحصل منه الاجازة لرواية الاحاديث والعلوم - ومن اهم خباياه في الدين الانصباب لدين الله عند الفتنة العمياء التي نهشت من ارض قاريان من فخاب فبذل مجهوده في الطهارة تلك النار ذل ليسا ناديا تحريرا وبينا و صنف كتابا عديدة وحشها به واوصل تلامذته لدفاع هذه الفرقة الباغية الطاغية حتى انه وقف سنين حياة الاخيرة لحماية حوزة الاسلام وجماعة من ذابلية اليها وبقي رحمه الله في دار العلوم الى يومه مستغلا في غيبت الحديث وحماية الدين برهة من الزمان حتى استغنى من دار العلوم لوجوه فاستدعى منه كثير من المدارس ان يجازيهم فلم يقبل منهم واحاز الى جامعة تعليم الدين بقريته دابيل من مصنفات سورث واستغل في اشاعة العلوم ونشر السنة النبوية على صاحبها الف الف تحية الى ان يحج عليه الامراض فعاد الى مسكنه بلدة ديوبند فناداه الرضوان والنعيم المقيم واشتاقته اليه الجنان فتولى الى الملا لا اعلى - وتوفي الشيخ رحمه الله ليلة الثلاثاء من صفر سنة ١٣٥٣ هـ وصلى عليه صلاة الجنازة في ساحة دار العلوم مولانا السيد اصغر حسين الديوبندي شيخ سنن ابى داود ودار العلوم ودفن بديوبند بالجانب الغربي من المصلى في بقعة كان وصلى لشهرتها وكانت ولادة صبيحة يوم السبت السابع والعشرين من اشوال ١٢٩٥ من الهجرة بقريته وودان من كورة لولاب بناحية شمالية من مضافات كشمير اللهم اكرم زله فانزله في جنات عدن التي وعد بها المتقون

فهرس البواب الوار المحمود شرح سنن ابى داود ومن المجلد الثاني الى آخر الكتاب

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢	كتاب النكاح	٣٨	باب في اتيان الحائض وسائر	٥٠	باب في بيع وعلى الذين يطيقونه	٤٨	باب في بيع وعلى الذين يطيقونه
٣	باب في كفارة من اتى حائضا	٤٠	باب في من اسلم وعنده	٥١	باب من قال هي ثيبه للشيخ	٤٩	باب من قال هي ثيبه للشيخ
٣	باب ما جاء في العزل	٤١	باب اذا اسلم من اهل البو	٥٢	باب الشبهة يكون قد تم	٤٩	باب الشبهة يكون قد تم
٣	باب ما يكره من الرجل ما يكون	٤٢	باب اذا اسلم من اهل البو	٥٣	باب اذا اختار القيم الهلال	٤٩	باب اذا اختار القيم الهلال
٤	من اصابته ابله	٤٣	باب في النعان	٥٤	باب اذا اعنى الشهر	٤٩	باب اذا اعنى الشهر
٤	كتاب الطلاق	٤٣	باب اذا شك في الولد	٥٥	باب اذا ارادى الهلال في	٤٩	باب اذا ارادى الهلال في
٤	باب في من خيب امرأة زوجها	٤٤	باب التخليط في الانتفاع	٥٦	باب قبل الاخرين ببيعة	٤٩	باب قبل الاخرين ببيعة
٨	باب في المرأة تسأل زوجها	٤٥	باب في القافة	٥٧	باب كراهية صوم يوم التشك	٤٩	باب كراهية صوم يوم التشك
٩	طلاق امرأته	٤٥	باب من قال بالقرفة اذا	٥٨	باب من يصل شعبان برب رمضان	٤٩	باب من يصل شعبان برب رمضان
١٠	باب في كراهية الطلاق	٤٥	باب تنازعوا في الولد	٥٩	باب شهادة رجلين على روية	٤٩	باب شهادة رجلين على روية
١١	باب في طلاق السنة	٤٥	باب في وجه النكاح التي	٥٩	باب في شهادة اليا	٤٩	باب في شهادة اليا
١٢	باب في نسخ المراجعة بعد	٤٥	باب في تنكح بها اهل الجارية	٥٩	باب في روية رمضان	٤٩	باب في روية رمضان
١٣	التطبيقات الثلاث	٤٥	باب الولد لا يرش	٥٩	باب في لو كمن السحور	٤٩	باب في لو كمن السحور
١٣	باب في سنة طلاق العبد	٤٥	باب من احق بالولد	٥٩	باب وقت السحور	٤٩	باب وقت السحور
١٤	باب في الطلاق قبل النكاح	٤٥	باب في عارة المطلقة	٥٩	باب في وقت فطر الصائم	٤٩	باب في وقت فطر الصائم
١٤	باب في الطلاق على غلط	٤٥	باب في نسخ ما اتى به من عقد	٥٩	باب باليفطر عليه	٤٩	باب باليفطر عليه
١٤	باب على البزل	٤٥	المطلقات	٥٩	باب في الوصال	٤٩	باب في الوصال
١٥	باب بنية نسخ المراجعة بعد	٤٥	باب في المراجعة	٥٩	باب الغيبة للصائم	٤٩	باب الغيبة للصائم
١٥	التطبيقات الثلاث	٤٥	باب في لفظة المتبوتة	٥٩	باب السواك للصائم	٤٩	باب السواك للصائم
٢٠	باب في معنى لفظ الطلاق	٤٥	باب من اكر ذلك على فاطمة	٥٩	باب الصائم يصيب عليه	٤٩	باب الصائم يصيب عليه
٢١	باب في الخيار	٤٥	باب المتبوتة تخرج بالنهار	٥٩	باب من العش	٤٩	باب من العش
٢٢	باب في امك يترك	٤٥	باب نسخ متلع المتوفى عنها	٥٩	باب في الصائم يحتم	٤٩	باب في الصائم يحتم
٢٢	باب في البتة	٤٥	باب ما فرض لها من الميراث	٥٩	باب الصائم يحتم نهارا	٤٩	باب الصائم يحتم نهارا
٢٥	باب في الوسوسة بالطلاق	٤٥	باب اذا المتوفى عنها زوجها	٥٩	باب الصائم يتنقى عابدا	٤٩	باب الصائم يتنقى عابدا
٢٥	باب في الرجل يقول لامرأته	٤٥	باب في المتوفى عنها متقل	٥٩	باب القيلة للصائم	٤٩	باب القيلة للصائم
٢٥	احق	٤٥	باب من راي التحول	٥٩	باب الصائم يلع الرقي	٤٩	باب الصائم يلع الرقي
٢٩	باب في النكاح	٤٥	باب فيما تجتنب القعدة في	٥٩	باب من صبح ضبابي رمضان	٤٩	باب من صبح ضبابي رمضان
٣٠	باب في الخلع	٤٥	باب المتبوتة لا يرجع اليها	٥٩	باب كفارة من اتى ابله	٤٩	باب كفارة من اتى ابله
٣١	باب في المملوكة تنفق و	٤٥	باب في وجا حتى تنكح غيره	٥٩	باب التخليط لمن افطر عدا	٤٩	باب التخليط لمن افطر عدا
٣٢	تخت حرا وعبد	٤٥	كتاب الصوم	٥٩	باب من اكل ناسيا	٤٩	باب من اكل ناسيا
٣٢	باب حتى متى يكون لها الخيار	٤٥	باب مبدا فرض الصيام	٥٩	باب تاخير قضاء رمضان	٤٩	باب تاخير قضاء رمضان
٣٣	باب اذا اسلم من الزوج	٤٥		٥٩		٤٩	
٣٣	باب الى متى ترد عليه امرأته	٤٥		٥٩		٤٩	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٨٦	باب في من مات وعليه صيام	١٨	باب في لزوم الساقية	٨٦	باب الرجل يغزو وبار	١٢٥	باب النفل من الذبيحة الفضة
٨٧	باب الصوم في السفر	١٩	باب على ايقاع المشركون	٨٧	باب الرجل يغزو والوادة كادان	١٢٦	باب في الامام يشتر لنفسه
٨٨	باب اختيار الفطر	٢٠	باب التذلي يوم الرجف	٨٨	باب في النساء يغزون	١٢٧	باب الامام يستحب في العبود
٨٩	باب متى ينظر المسافر اذا خرج	٢١	باب الاسير يكره على الكفر	٨٩	باب الغزو مع آية الجوز	١٢٨	باب امان المرأة
٩٠	باب مسيرة ما يفطر فيه	٢٢	باب في حكم الجاسوس	٩٠	باب في الرجل يشترى نفسه	١٢٩	باب في صلح العدو
٩١	باب في صوم العيدين	٢٣	باب في يوم من نصمت عند القتال	٩١	باب فيمن يسلم وقتل مكانه	١٣٠	باب في العدو يوتي على عرق
٩٢	باب صيام ايام التشريق	٢٤	باب في الخيل في الحرب	٩٢	باب في الرجل يموت بسلاحه	١٣١	باب الكسيرة على كل شئ
٩٣	باب انتهى ان يحبس يوم الجمعة او يوم السبت	٢٥	باب الرجل يتامر	٩٣	باب في كرايته خبر نواصي الخيل	١٣٢	باب سجود الشكر واعطاء البشير
٩٤	باب في صوم الدهر	٢٦	باب في الكفارة	٩٤	باب فيما يحب النان الخيل	١٣٣	باب في الكسرة والاستقبال
٩٥	باب صوم شهر الحرم والحرم	٢٧	باب النبي عن المثلية	٩٥	باب في يوم من القيام على الدواب	١٣٤	باب في الصلوة عند التقدم
٩٦	باب صوم شعبان	٢٨	باب في قتل النساء	٩٦	باب في تغذية الخيل بالاقطار	١٣٥	باب في كرايه القاسم
٩٧	باب صوم شوال	٢٩	باب في كرايته حرق العدو بالنااد	٩٧	باب آتية في الجاس	١٣٦	باب حمل السلاح الى ارض العدو
٩٨	باب صوم الاثنين والخميس	٣٠	باب في الاسير يكره على الاسلام	٩٨	باب في ركوب الجمال	١٣٧	كتاب الضحايا
٩٩	باب صوم العشر	٣١	باب قتل الاسير صبرا	٩٩	باب في الترحيل بين البهاشم	١٣٨	باب في التجب من الضحايا
١٠٠	باب صوم عرفة بعرفة	٣٢	باب في المن على الاسير بغير فداء	١٠٠	باب في الكراية المحترمة على الخيل	١٣٩	باب في الجوز من الضحايا
١٠١	باب في صوم عاشوراء وغيره	٣٣	باب في فداء الاسير بالمال	١٠١	باب لب الدابة احق بصدده	١٤٠	باب في كرايه من الضحايا
١٠٢	باب في النية في الصوم	٣٤	باب في التفرق بين البهي	١٠٢	باب الدابة تعرق في الحرب	١٤١	باب في كرايه من الجوز
١٠٣	باب القضاء على مفطر الطلوع	٣٥	باب في المال يصيب العدو من	١٠٣	باب في السبق	١٤٢	باب في كرايه من الجوز
١٠٤	باب المرأة تصوم بغير اذن زوجها	٣٦	باب في المسلمين ثم يدرك صاحبه في الغيبة	١٠٤	باب في الحمل	١٤٣	باب في كرايه من الجوز
١٠٥	باب ان يكون الاضحيان	٣٧	باب في المشركين يمتنعون بالمسلمين	١٠٥	باب في السيف يجل	١٤٤	باب في كرايه من الجوز
١٠٦	باب في كتاب الجهاد	٣٨	باب في اباحة الطعام في ارض العدو	١٠٦	باب النبي ان يقدر السير من ابي	١٤٥	باب في كرايه من الجوز
١٠٧	باب ما جاء في الهجرة	٣٩	باب في حمل الطعام من ارض العدو	١٠٧	باب ليس الدروع	١٤٦	باب في كرايه من الجوز
١٠٨	باب في دولام الجهاد	٤٠	باب في بيع الطعام في ارض العدو	١٠٨	باب في الرمايات والالوية	١٤٧	باب في كرايه من الجوز
١٠٩	باب النبي عن السياحة	٤١	باب في تخميم القنول	١٠٩	باب في الرجل يتأذى بالشعار	١٤٨	باب في كرايه من الجوز
١١٠	باب في فضل القنول في قتال الروم	٤٢	باب في حنونة الغال	١١٠	باب ما يقول الرجل اذا ساء اذنه	١٤٩	باب في كرايه من الجوز
١١١	باب في ركوب البحر في الفرد	٤٣	باب في السرب على القاتل	١١١	باب في الرجل يسافر وحده	١٥٠	باب في كرايه من الجوز
١١٢	باب في قتل كافرا	٤٤	باب في الامام في القتال السلب	١١٢	باب في القوم يسافرون يوم من ايامهم	١٥١	باب في كرايه من الجوز
١١٣	باب جرد نساء المجاهدين	٤٥	باب في السرب لا يحسن	١١٣	باب في المنصف يسافر الى ابي	١٥٢	باب في كرايه من الجوز
١١٤	باب في السرية تحقق	٤٦	باب ما جاء بعد الغيبة لاسم له	١١٤	باب في وعاء المشركين	١٥٣	باب في كرايه من الجوز
١١٥	باب فضل الرباط	٤٧	باب في المرأة والعبد عذبان	١١٥	باب في الحق في بلاد العدو	١٥٤	باب في كرايه من الجوز
١١٦	باب كرايته ترك الغزو	٤٨	باب في المشرك يسلم له	١١٦	باب في بعث العيون	١٥٥	باب في كرايه من الجوز
١١٧	باب في نسخ غير العامة الخاصة	٤٩	باب في سيمان الخيل	١١٧	باب بن السبيل ياكل من الثمر	١٥٦	باب في كرايه من الجوز
١١٨	باب في الرخصة في القعود	٥٠	باب في سيمان الخيل	١١٨	باب في الطاعة	١٥٧	باب في كرايه من الجوز
١١٩	باب ما يجوز من الغزو	٥١	باب في المنقل	١١٩	باب ما يور من انضمام العسكر	١٥٨	باب في كرايه من الجوز
١٢٠	باب في الرمي ومن يغزو وليس الدنيا	٥٢	باب في النفل للسرية في منعه	١٢٠	باب كرايته تمنى لقاء العدو	١٥٩	باب في كرايه من الجوز
١٢١	باب فضل الشهادة وشيخ الاسلام	٥٣	باب في اختلاف في شراكه بدر	١٢١	باب دعاء المشركين	١٦٠	باب في كرايه من الجوز
١٢٢	باب الجعائل في الغزو	٥٤	باب السرية ترد على اهل العسكر	١٢٢	باب المكر في الحرب	١٦١	باب في كرايه من الجوز

ادارۃ القرآن کراچی کی چند جدید اور مفید عربی مطبوعات

<h2>جمع الفوائد</h2> <p>من جامع الاصول وجمع الزوائد</p> <p>للعلماء محمد بن سليمان المغربي ١٠٩٣هـ</p> <p>مع تخریج اعذب الموارد لعبدالله بن محمد الدنئی</p> <p>چودہ اہمات کتب حدیث کا مجموعہ جس میں ہر اردو عربی استاد کو کمال کرامات کا سب سے جامع اثر ٹیکو پڑیا بنا دیا گیا</p> <p>قیمت = 1180/- جلد چار جلد</p>	<h2>الفقه الحنفی وادلته</h2> <p>(من القرآن والحدیث)</p> <p>شیخ اسعد محمد سعید صافری</p> <p>اس کتاب میں تمام ابواب فقہ حنفی کے اسلوب سے مدلل انداز میں پیش کیا گیا ہے</p> <p>قیمت = 880/- تین جلد</p>	<h2>شرح الزیادات للامام محمد</h2> <p>للعلماء قاضی خان</p> <p>تحقیق دکتور قاسم اشرف نور</p> <p>عالم اسلام میں ظاہر الدینی کی اس کتاب کی پہلی اشاعت۔ قاضی خان جیسے محقق کی شرح کے ساتھ جس میں ہر باب کے شروع میں اصول بیان کر کے پھر کتاب کے مسائل متفرع کئے گئے ہیں</p> <p>قیمت = 2495/- ۶ جلد</p>
--	--	---

<h2>شرح الحموی</h2> <p>علی الاشباہ والنظائر لابن نجیم</p> <p>(غزویون البصائر)</p> <p>نئی کمپوزنگ کے ساتھ تصحیح شدہ اشاعت</p> <p>قیمت = 896/- ۳ جلد</p>	<h2>احکام القرآن</h2> <p>تالیف جماعت اکابر علماء زیر نگرانی حکیم الامت حضرت تھانوی رحمہ اللہ</p> <p>قیمت = 1496/- پانچ جلد</p>	<h2>مجموعہ رسائل لکھنوی</h2> <p>علامہ عبدالحی لکھنوی</p> <p>مختلف علمی موضوعات پر نادر و نایاب ۳۶ رسائل کے مجموعہ کی پہلی اشاعت</p> <p>قیمت = 1980/- ۶ جلد</p>
--	--	--

<h2>شرح الطیبی</h2> <p>علی مشکوٰۃ المصابیح</p> <p>مخطوطات سے عالم اسلام میں پہلی اشاعت</p> <p>قیمت = 2980/- بارہ جلد</p>	<h2>إعلاء السنن</h2> <p>تالیف: مولانا ظفر احمد عثمانی</p> <p>زیر نگرانی حضرت تھانوی</p> <p>تمام ابواب فقہ سے متعلق احکام کے متعلقات پر مشتمل ۶۱۲۳ احادیث احکام کا مجموعہ ۱۲۳ اجزاء مع اہم اسرار و تہم الا احادیث</p> <p>اہل 6800/- عام 5800/- ۱۸ جلد</p>	<h2>مصنف عبدالرزاق</h2> <p>مع فہرست عبدالرزاق الصنعانی</p> <p>قیمت = 3980/- ۱۲ جلد</p>
--	--	--

ادارۃ القرآن والعلوم الاسلامیہ مرکزی آفس D/۳۳۷ نزد سبیلہ چوک ۶۱۲۳ براچ آفس اردو بازار کراچی ۶۱۲۳ براچ آفس ایچ اے ڈن اسلام آباد
فون سبیلہ کراچی 7216488 فیکس ڈن 7223688 فون اردو بازار کراچی 2629157 = ای میل quran@dlglcom.net.pk